

کتابخانه محمد مصطفیٰ کمالی حداد بوکان

۶۴۳۶



شرح شمعنی

مجله

نام کتاب

نویسنده

۱۱۲

في فهرسة الجزء الاول من شرح العلامة الدماميني على المفتي

صفحة	صفحة
١٧	الباب الاول في تفسير المقدرات
١٨	حرف الالف المقردة
٢٢	فصل قد يخرج الهمزة عن الاستفهام
٣٩	آل المد ٣٩
٤٠	أجل بسكون اللام وفتح الهمزة والجيم
٤٠	اذن بكسر الهمزة وفتح الالف المجردة
	وسكون النون
٤٦	ان المكسورة الهمزة الخفيفة
٥٧	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٧٨	ان المكسورة الهمزة المشددة النون
٨٤	أن المفتوحة الهمزة المشددة النون
٨٧	أم على أربعة أوجه
٩٠	مسئلة أم المتصلة التي تستحق الجواب
٩١	مسئلة اذا عطف بعد الهمزة بأو
١٠٣	أل على ثلاثة أوجه
١١٨	أما بالفتح والضم
١٢٠	أما بالفتح والتشديد
١٢٣	أو
١٤٦	ألا بفتح الهمزة والتخفيف
١٥٢	ألا بالكسر والتشديد
١٥٩	ألا بالفتح والتشديد
١٦١	الى
١٦٤	اي بالكسر والسكون
١٦٤	اي بالفتح والسكون
١٦٦	أي بفتح الهمزة وتشديد الياء
١٧٤	اذ على أربعة أوجه
١٨١	مسئلة تلازم اذا الاضافة الى الجمله
١٨٦	اذما
١٨٦	اذا على وجهين
١٨٨	مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان
	العرب أشد لسعة من الزنور
١٩٨	الفصل الاول في خروج اذاعى الظرفه
٢٠٣	مسئلة في ناصب اذا مذهبان
٢١٠	الفصل الثالث في خروج اذاعى
	الشرطية
٢١١	أين المختص بالقسم
٢١٢	حرف الياء المفردة
٢٢١	بجمل
٢٢٣	بل
٢٣٥	بلى
٢٣٧	بد
٢٣٩	بله
٢٤٠	حرف التاء المفردة
٢٤٢	حرف التاء ثم
٢٤٧	ثم بالفتح
٢٤٧	حرف الجيم
٢٤٧	جير
٢٤٨	جلل
٢٤٩	حرف الحاء حاشا
٢٥٢	حتى
٢٦٧	حيث
٢٦١	حرف الخاء المعجمة خلا
٢٧٢	حرف الزاء رجا
٢٧٩	حرف السين المهملة السين المفردة
٢٨١	سوف
٢٨٢	سى
٢٨٥	سوء
٢٨٧	حرف العين المشددة عدا على
٢٩٢	عن
٢٩٨	عوض
٢٩٩	عسى
٣٠٥	على بلام خفيفة
٣٠٦	على بلام مشددة
٣٠٧	عند

١٢٣٩  
١٢٣٩

3727  
91A

واضع نمبر	۹ ۳۳ ۴۴ ۵۵
فن نمبر	۵
تھا نمبر	۱۷

الحقنين ولا يضاف الا ان له شرف من العزلة الذي كور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالو آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المخمر عند الكسافي وابي جعفر النحاس وابي بكر الزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح وقد مرهنا له من غير رواية والقرايح جمع قريحة وهي أول ما ينبت من البئر قبل منه لغلان قريحة أى استبطا المطر بجموده الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبايع وتنجف بفتح الباء قبل والجوايح الاضلاع مما على الصدر اربها هنا القلوب يجوز ان اسما اطلاق اسم أحد المتصورين على الآخر والذريعة بالذال الهمزة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفردنا لغيره ما هو والاعراب في اللغة الانصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح البلب على قوانين يعرف بها أحوال الزركايب العربية في الأعراب وعلى ما ذكر في شرح الألفية لولم يستفها علم بالحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلام في ذواتها وفيها يمرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير لصعوبة ذلك عن التلطف في فهم معاني كلامهم وفي الحديث عليه اه ولا يخفى أن العلم بالأحكام العشر بقية غير داخل في التعرف الأول ودخل في التعرف الثاني وقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الأحكام وبان نهم جزئيا كما يقال أيضا على ما يقابل انما وهو الاثر الظاهر والمقدر الذي يجعله المعامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد هنا الأول من المعاني الاصطلاحية واطافة العلم اليه اضافة يمانية (قوله الهادي الى صوب الصواب) الهداية عند أهل السنية على ما شتهر في النقل منهم هي الدلالة على طريق توصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء لم يحصل وعند الممتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب نزول المطر والصواب تقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي تفسيرها مذاهب أحدها ما يفهم من كلام السلف وصحبه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح بذلك الاستعارة بل يذكر دية ولازمة الدلالة عليه فالتقيد بقولنا أطفار الدمية استعارة السبع للنية كاستعارة الاسد لرجل الضعيف في قولنا رأيت أحد الكلام نصح بذلك المستمع أعني السبع بل أقصر ناعلي ذكر لازمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعارة لفظ السبع الذي لم يصرح به المستعارة هو الحيوان الغنم والمستعارة هو المية وجه هذا كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى يتقصون عهد الله ثانيا ما صرح به صاحب القناع وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قرينة وهي ان يوجب اليه شيء من لوازم المشبه به كناية المراد بها السبع ادعاء جميل لظواهر ما قاله السبع واصافة شيء من لوازم السبع الباهو هو الاظفار ثالثا ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو ان يصر المشبه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان ثبت التشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر محقق حسا وعقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المخفي في النفس استعارة بالكناية وثبات ذلك الأمر التشبه استعارة تخيلية ادعرت هذا مقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح بذلك المستعارة بل اقتصر على لازمه وهو الصواب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصواب وأريد به المطر بجملة امره ادعاء واصيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك وهو الصواب وعلى المذهب الثالث تشبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

في الدنيا والآخرة تنصري الدارين والذريعة بالذال الهمزة كالوسيلة وتاوعني (وأصل ذلك علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب) المراد بالاصل ههنا ما بين عليه غيره والاشاره الى ما سبق فالأمر الذي ينفي عنه ما يتيسر به في القرآن ويضخ بمعنى الحديث وهو علم الاعراب أي علم النحو وليس المراد الاعراب الذي هو قسم البناء والهداية المرشد واستناد الهداية الى علم الاعراب يجوز وكان المراد بالصواب الاستقامة من قولك صاب السهم اذا قصد ولم يصد عن الغرض والصوب أيضا المطر أو زوله ويمكن ان يراد بها على سبيل الاستعارة فاما ان يكون الصواب مشبها بالصواب فيقول الاستعارة بالكناية وثبات الصواب له مراد به المطر استعارة تخيلية واما ان يكون مشبها بالمطر وأثبت له الصوب المراد به رول المطر على حسب ما مر ووجه التشبه حصول النفع المبهج للغنم وفي صوب الصواب ما يشبه جناس الاشتقاق (وقد كسفت في عام تسعة وأربعين وسبع مائة أنشأت بركة زادها الله تعالى شرفا كتاباني ذلك منورا



من ارجاء قواعده كل حال ٦ عام تسعة بالمشقة التوقيفية في اوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب انظار  
الذين اعياى ما قبل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد بقوله واقع كذا في عام اربعين مثلا الاخبار بوضع  
ذلك في العام الاخير من الاربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرر الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه  
الاضافة بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرافة فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها كافي  
بذريته وهذا لا يؤدى الى المعنى المقصود اذ يصح ان يدعى عام ما منها سواء كان الاخير او غيره وهو خلاف الفرض ويمكن ان يقال قربته  
الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان قاعدة التارخ منضبط بالحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يطبقه ظاهر اللفظ  
من كون العام المؤرخ به واحدا من اربعين بحيث يصدق على اى عام فرس لم يكن لنفسه من الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال  
القياس المقصود لكن قربته ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضى ان يكون هذا العام هو كمال عدة الاربعين او يقال حذف  
مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة بيانية اى في عام هو الاخير من اربعين فتأمل فلاشارة من قوله  
كتابا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي ان يقرأ ذلك وحال يكون الكاف محاطة على الصبح اذ لو قصت الاولى  
وكدرت الثانية لغات

بما ثبت لذلك المشبه الصواب الذى هو من لوازم التشبيه فذلك التشبيه المضطرب النفس  
استعارة بالكافة وانما ثبت ذلك اللازم استعارة تضييكية ويجعل ان لا يكون في الكلام استعارة  
بان يصح كون الصواب مشبها بالصواب والتقدير صواب كالصواب ثم قدم المشبه به على المشبه  
واضيف اليه كقول الشاعر

والريح تهب بالنفوس وقد جرى • ذهب الاصيل على عين الماء

اى اصيل كذا ذهب على ماء كالعين بضم اللام وفتح الجيم اى الغضة ويجعل ان لا يكون فيه تشبيه  
ويكون الصواب بمعنى الجوهرة مجازا لمرسلا هذا ولتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب  
وهي انى كنت وان شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد من شخصان أحدهما معروف  
جاهل والاخر قاصص عنده طرف من الاعراب قتال ذلك الجاهل من اسمائه تعالى القورور  
لقوله تعالى وغيركم بالله القورور وقال له الا تخلو كان كاتلت لك التلاوة بغير القورور فاجبني  
ذلك عنه واغلطت على الجاهل القول (قوله من ارجاء قواعده كل حال) الارجاء المجمع ورجاء  
بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى  
التياب او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي والاصل والاضابط والقانون أهم  
كل من يطبق على جرائبه لتعرف احكامها منه والحال الشدي السواد قبل ولا يستعمل الا ناديا  
وفي الكشف يقال في التوكيد اسود حالك وحالك واصفر فاقع واراس وابيض يقق ولحق

والاصباح مبنية على سكون  
الاعجاز نعم اغراض الطبع  
ياقى بالوصول على وجه  
يصل به الصبح من غير  
تفاوت بين الوصول والوقف  
كانت في كلام المصنف  
فينبغي ان يمد ذلك من  
باب لزوم ما يلزم وان كان  
لم يذكروا كثير الصبح  
الواقع في مقامات الحرير  
من هذا الخط والارجاء  
بالمدعى زنة افعال جمع الرجا  
بالجيم مقصورا والمراد بها  
النواحي وهو من ذوات الواو  
يقال لناحية البحر رجوان

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كل من يطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه والحال هو الشدي واجر  
السواد يقال حالك الشدي حالك اشتد اسود حالك اسود حالك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام  
لحافظته على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومثورا اسم فاعل من التورق اى على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه  
مزيل عن قواعد هذا الفن كل امر مشكل لمناقته من التحقيق شبه ما في كتابه من التحقيق بالتورق في الاعتماد على المقصود  
وشبه المشكلات بالظلمة اى اشتد اسوداها من حيث ان صاحبها لا يهتدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم انى  
اصبت به وبغيره في مصر في الى مصر) معنى اصبت به تأفم معنى وذهب والمصرف يجوز ان يكون مصدراف يتعلق به الى مصر  
ويمكن ان يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذهبا الى مصر واعاذه الى مصر (ولمسان الله تعالى على في  
عام ستة وخمسين بمسودة حرم الله والمجاورة بتغيير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف على المقصود اى في عام ستة وخمسين  
وسبعا عشرة والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها لاصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية متعلقة بالمجاورة وهي البت  
بالمكان وينطق على الاعتكاف بالمسجود وهو اده بتغيير بلاد الله مكة شرها الله تعالى وهو معنى على أحد القولين في المسئلة وتوفى  
المصنف رحمه الله تعالى بهذه ايسة أعوام أو نحوها

(سُئِلَ عَنْ سَاعِدِ الْجَهْدِ ثَانِيًا وَاسْتَأْذِنَ الْعَمَلُ لَا كَسْلًا وَلَا خَوَانِيًا) فَمُتَرْتَجِبُ جَوَابِ لِمَا كَانَ حَقًّا وَعَامِلًا إِنَّ كَانَتْ  
 ظَاهِرًا وَتَحْتَمِلُ الزَّائِرَ رَفْعَهُ أَيْ رَفَعَتِ السَّارِعَ عَنْ سَاعِدِ الْجَهْدِ فَالْمَعْمُولُ مَحْذُوفٌ أَنْ لَمْ يَنْزِلِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ مَعْرُوفَةً الْإِزْمِ  
 وَالْأَخْرُوكَ أَيْ فَعَلْتُ التَّخْمِيرَ وَفِيهِ اسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ عَنْ حَيْثُ تَنْسِبُهُ الْجَهْدُ إِلَى نَاسٍ شَدِيدِ الْأَهْتِمَامِ بِالْعَمَلِ النَّافِعِ  
 وَتَحْيِيَّةٍ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ لَهُ السَّاعِدُ الَّذِي لَا يَكْمِلُ الْعَمَلُ إِلَّا بِهِ وَذَكَرَ التَّخْمِيرَ تَرْشِيحًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةٌ السَّاعِدِ إِلَى  
 الْجَهْدِ لِلْإِلَاسَةِ وَثَانِيًا صَفَةً مَقْدَرًا مَطْرُوفٍ أَوْ مُصَدَّرٌ زَيْمًا ثَانِيًا أَوْ تَشْيِيرًا ثَانِيًا وَاسْتِثْنَاءُ الْعَمَلِ ابْتِدَاءً أَوْ مَوَاقِلَ الْكَسْلِ يَضَعُ  
 الْمُسِينُ الْمَهْمَلَةَ الْفَتْوَرُ وَكَذَا التَّوَانِي وَالْكَسْلُ بِكسر هَامِصَةٍ مُشَبَّهَةٌ وَالتَّوَانِي أَمْرٌ فَاعِلٌ مِنْ تَوَانٍ يَعْنِي وَفِي وَابِلِسٍ مِنْ بَابِ تَجَاوَلَ  
 وَتَقَالَفَ نَفَى الْمَصْنَفِ عَنْ نَفْسِهِ كَوْنِ الْكَسْلِ صِفَةً لَا ثَابِتَةً وَلَا حَادِثَةً فَتَنَى أَصْلًا أَوَّلُ شَيْءٍ قَوْلُهُ لَا كَسْلًا أَذْهَى صِفَةً  
 مُشَبَّهَةٌ وَهِيَ لَمْ تَقَمْ بِهِ الْقَلْبُ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ وَأَمَّا الثَّانِي فَمِنْ قَوْلِهِ وَلَا تَوَانِيًا أَذْهَى أَسْمَ فَاعِلٌ كَأَنَّمَا قَدَّمَ قَوْلَهُ تَقَامُّ بِهِ الْعَمَلُ عَلَى  
 مَعْنَى الْحَدُوثِ فَانْدَفَعَ مَا قَدَّمَ بِهِ مِنْ أَنَّ نَفَى الْكَسْلِ الثَّابِتُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ الْكَسْلِ مُطْلَقًا لِقَدِيمِ ثَبُوتِهِ فِي الْجَلَّةِ وَنَفَى  
 أَطْهَارِ الْفَتْوَرِ لَا يُلْزَمُ عَنْهُ نَفَى الْفَتْوَرِ مِنْ أَصْلِهِ وَفِي هَاتَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ إِزَامًا لَا يُلْزَمُ (وَوَضَعْتُ هَذَا التَّصْنِيفَ عَلَى أَحْسَنِ أَحْكَامٍ  
 وَتَرَصُّفٍ) وَضَعْتُ هُنَا حَلَّتْ وَأَنْشَأْتُ وَالظَّارِفُ أَلَا لَعُو عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْقَوْلِ أَوْ مُسْتَعْرِفٌ يَحْمِلُ نَسَبًا عَلَى الْحَالِ مِنْ مَفْعُولِهِ  
 أَيْ كَأَنَّمَا عَلَى أَحْسَنِ أَحْكَامٍ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ وَضَعَهُ مَبْنِيًّا عَلَى ذَلِكَ فَفِيهِ اسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ وَتَحْيِيلَةٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَتَصْنِيفُ الشَّيْءِ جَعْلُهُ  
 أَصْنَافًا وَتَحْيِيلُهُ بَعْضًا عَنْ بَعْضٍ قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ سَقِيًّا يَجْعَلُونَ ذِي السَّكْرِ وَمَا • ٧ صَفًا مِنْ تَيْمُونٍ عَنْهُ

أَهْ كَلَامُهُ وَحَدَّثُوا عَنْ اسْمِ  
 بِالْمَعْرُوفِ بِطَبِيعِ التَّيْنِ  
 وَالْعَنْبِ قَالَ  
 حُلْوَانٌ حُلْوَانٌ مِنْ يَحْتَارُ  
 بِلَدَّتْهَا •  
 حُلْوَانٌ لَا يَنْكُرَانِ التَّيْنِ  
 وَالْعَنْبِ  
 الْأَوَّلُ اسْمٌ بِلَدٍ وَالثَّانِي  
 اسْمٌ مَا يَعْطَى وَالثَّلَاثُ  
 تَنْسِبَةٌ حُلْوَانٌ الظَّاهِرَانِ

وَأَحْمَرُ قَالَ وَذَرِيحِي وَأَخْضَرُ نَاضِرٌ وَمَهْدَاهُ وَأَوْرَقٌ خَطْبَانِي وَأَرْمَلُهُ دَانِي (قَوْلُهُ سُئِلَ عَنْ سَاعِدِ  
 الْجَهْدِ ثَانِيًا) فِي سَاعِدِ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَعَلَى مَذْهَبِ السَّكَاةِ  
 وَمَا حَبَّ التَّخْمِيرُ فِي الْجَهْدِ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاةِ وَالْمَكْنِي عَنْهُ أَوِ الْمَشَبَّهَةِ بِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ  
 ائْتِلَافٍ فِي تَفْسِيرِ هَاهُوَ آدَامَانِ شَدِيدِ الْأَهْتِمَامِ فِي عَمَلٍ يَدِيهِ فَيَكُونُ فِي السَّاعِدِ اسْتِعَارَةٌ تَحْيِيلِيَّةٌ  
 وَفِي سُئِلَ تَرْشِيحٌ وَقَوْلُهُ ثَانِيًا صَفَةً مَحْذُوفٌ أَيْ تَشْيِيرًا ثَانِيًا أَوْ تَقْنَانِيًا وَالتَّرَصُّفُ الضَّمُّ مِنْ  
 رَصَفَ الْخَبْرَ إِذَا ضَمَّ مَتَّبِعًا بِضَمٍّ إِلَى بَعْضٍ (قَوْلُهُ مَقْصَلَاتُ مَسَائِلِ الْأَعْرَابِ فَاتَّقَنَهَا) فِي  
 مَقْصَلَاتِ اسْتِعَارَةٍ بِالسَّكَاةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَعَلَى مَذْهَبِ السَّكَاةِ وَمَا حَبَّ التَّخْمِيرُ فِي  
 مَسَائِلِ الْأَعْرَابِ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاةِ وَالْمَكْنِي عَنْهُ أَوِ الْمَشَبَّهَةِ بِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ مَقْصَلَةٍ فَيَكُونُ  
 فِي الْمَقْصَلَاتِ اسْتِعَارَةٌ تَحْيِيلِيَّةٌ وَفِي فَاتَّقَنَهَا تَرْشِيحٌ (قَوْلُهُ وَمَعْضَلَاتٌ هُوَ بِكسر الزَّادِ جَمْعُ مَعْضَلَةٍ

الْمَصْنَفِ أَشَارَ بِهِ إِلَى الْكِتَابِ فَاطْلُقِ التَّصْنِيفَ عَلَيْهِ مَا لَعُوَ الْأَحْكَامُ الْإِتْقَانُ وَقَالَ رَصَفَ الْخَبْرَ إِذَا ضَمَّ مَتَّبِعًا بِضَمٍّ إِلَى بَعْضٍ  
 بَعْضًا إِلَى بَعْضٍ وَلَمْ أَهَبْ عَلَى التَّصْنِيفِ كَأَقْصَلِ الْمَصْنَفِ الْقَائِمُ مِنَ التَّصْنِيفِ وَالتَّرَصُّفُ سَاكِنَةٌ لِيَتَأَنَّى الصَّجْعُ كَأَمْرٍ وَتَبَيَّنَتْ لِيهِ  
 مَقْصَلَاتُ مَسَائِلِ الْأَعْرَابِ فَاتَّقَنَهَا) مَعْنَى تَبَيَّنَتْ الشَّيْءُ تَطْلُبُهُ مَتَّبِعًا لَهُ وَتَشْبِيهُهُ مَسَائِلِ الْأَعْرَابِ بِالْخَبَرِ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاةِ وَثَابِتًا  
 الْأَقْصَلُ لَهَا اسْتِعَارَةٌ تَحْيِيلِيَّةٌ وَالْإِتْقَانُ تَرْشِيحٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَشْبَهَ الْمَسَائِلَ الْمَشْكُكَةَ بِالْأَشْيَاءِ الَّتِي تَوْضَعُ الْإِتْقَانُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ لَا يَوْصَلُ  
 إِلَى الْعَرْضِ مِنْهَا إِلَّا بِإِزَامَةِ الْمَانِعِ فَيَكُونُ اسْتِعَارَةٌ تَحْيِيلِيَّةٌ وَكَذَا تَشْبِيهُهُ التَّحْقِيقَ إِلَى الْإِتْقَانِ الْمَشْكُكَةَ بِأَنْ تَكُونَ جَاهِدًا وَفِيهِ إِيحَاءٌ إِلَى أَنْ  
 مَا وَرَاءَهُ مِنَ الْمَطْلُوبِ أَوْ تَرْتِيبًا عَلَى فَعْلٍ أَشَارَ إِلَى أَنْ كُنْ شَيْءٌ فَتَقَاعُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَشْكُكَةَ كَأَنَّ جَاهِدًا وَفِيهِ إِيحَاءٌ إِلَى أَنْ  
 مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغُ الْهَوْنُ (وَمَعْضَلَاتٌ تَمْتَشِكُهَا الطَّلَابُ فَوَضَعْتُهَا وَتَحْتَمِلُ) مَعْضَلَاتٌ جَمْعُ مَعْضَلَةٍ أَوْ مَعْضَلٌ بِكسر الزَّادِ صَدْرُ  
 قَوْلِكَ أَعْضَلُهُ الْأَمْرُ الْأَشْدُّ وَالْمُتَعَلِّقُ وَأَمْرٌ مَعْضَلٌ لَا يَهْتَدِي لَوَجْهِهِ بِسَهْوَةٍ أَيْ مَسَائِلُ مَعْضَلَاتٌ أَوْ بِحُجَّتِ مَعْضَلَاتٌ وَيَسْتَشْكِلُهَا  
 الطَّلَابُ أَيْ يَطْلُبُونَ لِيَسْكَكُهَا أَيْ إِزَامَةً كَأَنَّمَا هُوَ التَّسَاوُيُ وَأَيُّهَا مَا فَالْمَعْمُولُ فِيهِ السَّلْبُ كَأَحْكَامِ الْجَوْهَرِيِّ فَقَالَ عَنْ بَعْضِ الْكُتُبِ  
 أَنَّهُ قَالَ أَشْكَلُ الْكُتُبِ بِالْأَلْفِ إِذَا زُلْزِلَتْ عَنْهُ الْأَشْكَالُ وَالْإِتْبَاسُ فَإِنْ قُلْتَ الْقَاعِدَةُ أَخَذَ اسْتِغْفَلَ وَسَاءَ أَوْبَابُ الْزَيْدِ مِنْ  
 الْجَبْرِ وَأَشْكَلُ غَيْرُ جَبْرِ قُلْتَ قَدْ حَكِيَ شَكْلُ جَبْرِ إِعْجَافَهُ قَالَ فِي الْقَامُوسِ وَأَشْكَلُ الْأَمْرُ تَمَسُّكُهُ كَشْكَلِهِ فَلَا أَشْكَالَ حِفْظًا  
 وَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ لَا يَكُونَ شَكْلُ الْجَبْرِ مَوْجُودًا وَإِنْ الْمَجْمُوعُ أَشْكَلُ مِنْ يَدِ الْخَازِمِ كَرَمِ هَذِهِ لِقَاعِدَةِ نَهْجِهِ أَمَّا أَكْثَرُ تَقْدِيرِ  
 جَمْعٍ مِنْ كَلَامِهِمْ اسْتِعَانُ عَلَى طَلَبِ الْإِعَانَةِ وَاسْتِعَادَ الْحَدِيثَ أَيْ طَلَبَ إِعَادَتِهِ وَاسْتِغْفَانَهُ مِنْ أَنْ يَطْلُبَ إِعْجَافَهُ مِنْهُ وَاسْتِغْفَارَهُ  
 بِالْأَطْلَبِ مِنْهُ الْإِجَارَةُ وَاسْتِغْفَارُهُ بِالْأَطْلَبِ مِنْهُ الْإِجَارَةُ وَاسْتِغْفَارُهُ بِمَجْلِسِهِ أَيْ طَلَبَ مِنْهُ إِحْلَالَهُ وَجَعَلَ مِنْهُ الزَّمْعَ مَرِي

الاسترضاع في قوله تعالى وأن أردتم أن تسترضعوا أولادكم وجوهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الأم المبي من أرضعت المرأة المبي لا على طلب أن يرضع الصبي الأم من رضع المبي الأم أو التي ظاهراً جسدلاً مأخوذاً من أرضع لأم من رضع وجعل منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استجبت الله أي طلبت اغنياسهم والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب وكتابو الايضاح التبيين والتفصيل التهديب وتنتج المذم تشذيبه وهو الة تشمره وما فيه من شوك ونحوه وكل شيء فيمد أي اذا تحمته قد تحمته والكلام المنقح ٨ هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج اليها (واغلاطوا وقت

لجائعه من المربين وغيرهم  
أومه من أصل من أصل  
فنبهت عليها وأصلها  
الأغلاط جمع غلط وهو  
ما يقع على سبيل للذهول  
والتنبه على الشيء هو  
التوقيف عليه والإصلاح  
إخراج الشيء من حيز الفساد  
إلى حيز الإصلاح وفي هذه  
المصحة مع السابقين عليها  
لزم بالآلزم وهو الاتيان  
بالخام قبل التام (فقدونك كتاباً  
تشد الرحال فيمادونه وتنف  
عنده غول ال جال ولا  
يمدونه) الفاء قصبة وتم  
شرط فقد أي اذا كان  
الامر كذلك ودونك اسم  
فصل بمعنى خذوه منه قوله  
مخدوف أي قدونكه أي  
هذا التصنيف وكتابا حال  
موافقه ويحتمل أن يكون  
كتاباً هو المفعول فلا حذف  
وفيهِ حينئذ إقامة الظاهر  
مقام المخرقة لصد التعظيم  
وتقوية دأعي الأمور وكان  
القياس على هذا أن يحمله  
باللام المهدية لكن نكره  
تخصيصاً لما هو في حال جمع

أومه من أصل من أصل  
فنبهت عليها وأصلها  
الأغلاط جمع غلط وهو  
ما يقع على سبيل للذهول  
والتنبه على الشيء هو  
التوقيف عليه والإصلاح  
إخراج الشيء من حيز الفساد  
إلى حيز الإصلاح وفي هذه  
المصحة مع السابقين عليها  
لزم بالآلزم وهو الاتيان  
بالخام قبل التام (فقدونك كتاباً  
تشد الرحال فيمادونه وتنف  
عنده غول ال جال ولا  
يمدونه) الفاء قصبة وتم  
شرط فقد أي اذا كان  
الامر كذلك ودونك اسم  
فصل بمعنى خذوه منه قوله  
مخدوف أي قدونكه أي  
هذا التصنيف وكتابا حال  
موافقه ويحتمل أن يكون  
كتاباً هو المفعول فلا حذف  
وفيهِ حينئذ إقامة الظاهر  
مقام المخرقة لصد التعظيم  
وتقوية دأعي الأمور وكان  
القياس على هذا أن يحمله  
باللام المهدية لكن نكره  
تخصيصاً لما هو في حال جمع

رحل يطلق على ما يستعصبه الإنسان من الآثا في سفره على رحل البعير وهو أصغر من  
القتب وكلا المنصبين متأثراً هنا وهو كتابة عن التعظيم وفي من قوله فيمادونه سببية مثل دخلت النار امرأة في هرة أي تشد  
الرحال بسبب مادونه وما أمامه موصولة أو موصوفة ودونك متعلق بمخدوف حيلة أو صفة وغول الرجال أعلاهم حمة وأعظمه مشأنا  
جمع غل في وكأنه استعاره من غل الأبل وهو ذ كر هاذا كان كرمياً ومضياً في ضربه بعدونه بنسخ حرف المضارعة أي يحيا وزونه  
من قولك عده بعدونه أذا جاوزه وتقدم عنه (اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تصح قرينة مثاله

ولم ينسخ ناسخ على منواله اذ تعليلية ومنطقها المامذ كور هو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع أو محذوف أى وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرجال ووقوف الخمول دونه والقرض هو القائمة المترتبة على الثمن من حيث هي مطلوبة بالاداء عليه وينسخ بكسر السين وضمها مضارع نسخ اذا ضم الهمزة الى السداعلى وجه يستحكم به بداخلها ويستقل بذلك المنسوخ وتشبيه التصنيف بالثوب الرفع في بديع صنعة وتفرده بجمع أسلوبه استعاره بالكناية واثبات المنوال له استمارة تخيلية والنسخ ترشيع ويحتمل أن يكون المنى ولم يصنف مصنف على طريقته التى أنشأوها لئلا تكون الاستمارة في هذه الاجزاء تنقص قيمة لكنها تابعة في الاول والثاني أصلبة في الثالث وفي الصحاح وفلان نسج وحده أى لا تقبله في علم وأغيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسخ على منواله غيره واذ لم يكن رفيعا عمل على منواله عدة أثواب فجعلها حتى على وضعه انتهى لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقها عند اولى الالباب وسارفعها في جماعة العلاب في الظاهر ان الواو استثنائية لا عاطفة لعدم تأتى العطف وألعدم حسنه اذا تأملت والحش على الشئ هو المحض عليه والحل على فصله بنا كيدو الضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذى تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل ٩ قوله في معناه مائنه في هذا الغرض

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعل من قدم بمعنى ان الانسان يمدحها أو بكسرهما اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوى بمعنى الابانة والاطهار والثاني اصطلاحى أريد به النحو واجزاء الالفاظ المركبة على ما تنصبه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه القصيدة اذا تتبع الالفاظ وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

حيث انها طرفه ونهايته نعى غاية ومن حيث انها حاصلة منه نعى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على الفعل نعى غرض او لانه فائدة وهذه لا توجد في أعماله تعالى وان جئت فوجدتها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومنطقها المامذ كور هو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع واما محذوف أى وقع ذلك أى المتقدم ذكره من شد الرجال ووقوف الخمول وأقول ينبغي أن يكون المقدار المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المنصف شدت وقفت لفظ الماضي أو يكون مراده بقشد وتقف الماضي قليلا مل (قوله) ولم ينسخ ناسخ على منواله النسخ الحياكة والمنوال الخشب التى يحاك الثوب عليها وينسخ بكسر السين وضمها ماضى في منوال استمارة السكنانية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص في التعبير استعاره بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استمارة تخيلية والنسخ ترشيعا المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشئ جعلته مقدما (قوله) المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب الاعراب الاول لغوى بمعنى الالفصاح والثاني اصطلاحى بمعنى النحو واطراف القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بجهتين القطعة من الذهب تتلصق من المعدن بلا اذابة أو التلؤؤة المتغيرة (قوله) بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح

٣ فى ل قوله هذا كتاب ارب القرآن فحين ان الميزة في المؤمنين مكسورة وان بينهم اجناسا تاما وارىت في بعض الحوائى هذه البلا ضبط الكلمة الشاذة بفتح الميزة وهو خطأ اذ الاعراب سكان البوادي ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع والالباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب الماوعا ملها وان وصلها في محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أى ومما حاشى على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها فجمع ان الذى أودعته فيها بالنسبة الى ما دخره عنها كشذرة من عقد خربل كقطرة من قطرات بحر مع تعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع أو أودع بتعدي بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المنصف ضمنه منى وضع فعدا الى الثاني بفتح وبالنسبة طرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب فى أودعته أى أودعته فيما علمت بالنسبة واخترت فاعلمت من الاخر بالجهة فقلت ناه الالعمالد الأودعت الهاء التى هي ذال مجة فيها بعد ابد الماهملة كما في اد كرعى الوجه لغوى والشذرة بشين وذال جهتين قال الجوهري الشذرس الذهب ما يقطع من المعدن من غير اداة التجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا الشذرة صغار التلؤؤة وكان هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر الميم التلاوة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيرهم من المائع من كل ما يتقاطر شيئا فشيئا والقطرات الجمع يقع الطاء والبحر خلاف الهم

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه وانساعه قلت ولا يظهر للآتيان قطرات هنامعني بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جلة الصبر اقل منها بالنظر الى قطرات من الصبر وفي هاتين النقطتين الجنس المضارع وهو افعالها بما أسره به بالجمع فاعلم من باح يسوع يقال باح يسره اذا أظهره والمراد بما أسره هو ما أخره عن تلك المقدمة ووقع للصنف نفسه هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أمور يدعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أمور ذلك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم إشارة والمنصف ياء كصياتي ان شاء الله تعالى في حرف الهام من هذا الكتاب في مقابلة قوله وحرره في التقرير تثبيت الشيء في مقاره والتصرير التهديب واخذنا خلاصة وانظارها بمنزلة جعل الشيء جراً لنا الصواب في قوله وحرره الجنس اللاحق وفي هذه المصحة مع ما قبله الزوم لا يلزم وقد ينقد هذا التركيب بأن افادته لاتين بنفسه تقول افدت زيد اما لا انا مفيد اياه علما فقد استعمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لاتين وهو متعنع على ماصرح به ابن مالك جوابه ان هذا محمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معاً متقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في المنع التي ذكرها اعماء الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين يصرف واحداً وان زيدت في أحدهما

لزم المترجع بغير مرجح والانسب يفرضه من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من صبر ولا يظهر وجهه حسن للآتيان هنا لجمع القلة المتكررة وهو قطرات واقول لعله لتساوي به ثلاث تكون السبعة الثانية أنصر من الاولى فان أحسن الصبر ما مناسوت فرائده ثم ما طالت برقبته الثانية فاقى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يتم وأيضاً ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كان القطرة له نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى الصبر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع باف وتام فهو جمع فصيح لا تكسر سوا ما وجب فتح ثابته حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدو وعدات وغرة وغرات وقطرة وقطرات وأول يجب بل جاز سكونه وفتحه وضعه كغرفة وغرفات وأجاز سكونه وفتحه وكسره كسدر وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثابته حاله الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بانه لم يحرك ثابته ولم يعرض له التغيرات الابدحجيء الالف والهاء فتعرف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاهل بردي قوله واضح فرائده على طرف التمام) الفرائد الدرر البكار والتي نظمت وفصلت بغيرها والتمام بثلاثة

فرائده على طرف التمام لئلا يطالها بآيات في التمام في الفوائد جمع فائدة وهو اسم للامر المنتفع به مصحوة وقال الجوهري الفائدة ما يستفيد من عمل أو مال تقول منه فائدة فائدة قلت وهو ما في العين أو ما يسمع فيه المفيد والمفيدة ما في القاموس وواضع أي علق والفرائد الدرر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدرر كبرها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب الضوية باعتبار ما أدخله بينها من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بجزر الدر في الغساسة وعزق وجودها والتمام بثامثلة مضمومة نبت ضيف له خوص أو شئ شبهه بالغوص الواحدة غمامة شبهه تسهيله للباحث الجليل بما ذكر في كونه بمثل النيل من غير مشقة والاسماء الزول ومقاربة الشيء وكلاهما يمكن هتاف في فرائده وفرائد الجنس المضارع وفي التمام مع قوله الماسم الزوم لا يلزم فوسائل من حسن خبئه وسلم من داه الحسد أدعيه كما سأل بتدري نارة بنفسه الى مفعولين كافى قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا وانزلكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيفتكم تضلوا ومنه ما ضمن فيه من مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان ينقصر مفعوله الثاني وبتدري تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بس ضحى سألونك عن الالهة أو ما في معناها الصالح والرجح فأسأل بغيره ما لم يسر انظاره المجهمة الصحيحة والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان يتوسل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد ظلم ذى النعمة بخفى زواله وصورته الى الحاسد شبهه بالده الذي يسد به الجلد ولهذا عبر بالادع من القلب

في اذا عثر على شيء في القلم أو زلت به القدم في الطرف فتعاق سائل وعثر عثائه أي اطلع يقال عثر عليه يعثر يفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثرا كقتلوا عثورا كقتلوا واطفي نحاو زالحه وخرج من طريق الاستقامة وهو ياتي اللام وواوها يقال طفي طفتا واطفي طفونا والقلم معروف وهو القصة التي يكتب بها واوله القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي يقضي بناتها فيه وكلاهما كتابة عن وقوع الخطا وسدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه تغيرا اختيارا والباء منه في الموضع بسببه أو طرفة وفي القلم والقدم الخناس المضارع وتعرفهما باللام للدلالة على أنهما ليس بهما مقام معين وقدم معينة وهما مقام المستغف وقدمه فهذه انعرف لا في قائم مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتي فيه كلام في آل من حرف الالف المفردة **١٠** وان يتعذر ذلك في جنب ما قرئت عليه من العبدود وردت عليه من الشريد وأرحته من التعبد وصيرت القاصي بناديه من كتب في الغفر السراي أسأل من وصف بحسن النصيحة والسلامة من الحسد ان يستمر اطعم عليه من سهو وخطا في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوي مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغلبا للآخر وسائر لها وفيه إشارة إلى أن امانة المساوي بالأعراض عنها من حيث جعلها كالعبور في الرمس وأثر يتعذر على غيره بالعلقة في السر والشريد الطريق القاصي بالصاد المهملة العبدود هو صفة للغي واسباب ينادي إلى ضميره مجاز والكتب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **١١** وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبر وان الصارم قد يئس وان النار قد تنبت ويك ان يحضر معطوف على ان يتعذر وهو مفعول سائل الثاني وان الجواد قد يكبر ومفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والآخر معطوف على الثاني أو الاول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلجج بالاشارة إلى امثال القرب مشهورة والجواد الضرس الجيد كباكيو سقط يسقط والصارم السيف القاطع وينابض اذا لم يعمل **١٢** في الضريرة والنار مشتعلة من نار بنو راذا فسر لان فيها حركة واضطرار بحيث النار تنبت اذا طفت يعني انه اذا استحضرن هذه الامور مع رفعة مقدارها لا يبطها ما قد تنفضه

مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خصوص أو ميم يشبه الخوص استعار الخوص القرم للملقول استعارة تشبعية وهي استعمال المفرد في جملة يشبه معناه الأصلي مما يمكن ان يشار إليه إشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف النعام لتسهيل المسائل استعارة تخيلية وهي استعمال المركب فيما يشبه معناه الأصلي تشبيه عقيل وهو ما يكون وجهه منترعا من متعدد كما يقال للتردد اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والحليم بكسر الحاء وسكون الميماء المتناهية التحنية السجعية والطيبة والحسد

لا يناسب مقاهمها اغترق المصنف ما يقع منه من هفوة **١٣** وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السببات **١٤** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الاول كما سبق والمعنى وان يحضر قلبه ان الانسان محل النسيان فلا يبرأ اخذ بعاصد عن نسيانها وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه انما سمى انسانا لانه عهد اليه قسي وعلى هذا فليس رزقه فعلا بل هو اقلان والاصل انسيان فخذت الياء تخفيفا لكثره دوره على الانسان ودوها في التصغير فقالوا انسيان لانه لا يكثر حينئذ لان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها واستحضار الحسنات يذهبن السببات مجاميعت على اعتقاد ما يقع الحسنات في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبه وفيه تلجج إلى الآية **١٥** فومن ذا الذي يرضى سجيلا كلها \* كفي المرء نبلا وان تعد ما به **١٦** هذا البيت أنشد ابن سعيد الاندلسي في كتابه المسمى علوك الشعر منسوب إلى يزيد بن خالد الجعفي من شعر المائة الثانية والمرء يخجل ان يضبط بالصبر مفعول كفي وان تعد ما به في محل رفع على انه فاعل ويخجل ان يضبط بالرفع وان تعد ما به بدل اشغال ولا يأتون مضمومة فوحدهما كفة أي فضلا وقدو جدي في بعض النسخ هذا اللفظ بدل نبلا وفي القاموس النبيل الذكاء والتجانية وانتساب نبلا أو فضلا على التميز عن النسبة فالمرء في الاول اجز المرء فضل عدم ما به أي الفضل الذي هو عدم ما به جعل ذلك فضلا من جهة انه لمزوم لكثرة المحاسن وذلك لان عدم ما به يقتضي بحسب العرف قلتها اذ القليل هو الذي يتعرض لعدده واحصائه وقتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني اجز ما به عدم ما به المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحاليسة والتنوين فيه التلخيص أي كفي ذلك حاله كونه فضلا عظيما **١٧** ويؤيصر **١٨** هذا التنصيف في ثمانية أبواب **١٩** والى ذلك أشرفت في تقرير نفي لهذا الكتاب حيث قلت

الاشامعني الليب مصنف \* جليل به التحوى يحوى أمانيه وما هو الا حجة قد تزخرت \* أما تنظر الابواب في معانيه ووجه المحصر في الابواب الثمانية ان المتكلم فيه اما ان يكون كيفية الاعراب أولا فان كان الاول فهو الباب السابع وان كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين  
 للمعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار احكام كثيرة تتعلق بالفاظ غير معنية من  
 مفردات وجعل أولا يكون كذلك الاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعنوية والجل او اميات وديدين  
 المفرد والجملة أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يستل على ثلاثة امور كما عرفت فان تعلق الكلام بمفردات معنوية من جهة  
 تفسيرها وذكرا احكامها فهو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجل من جهة تفسيرها وذكرا احكامها فهو الباب  
 الثاني وان تعلق الكلام بالطرف وشبهه وذكرا احكامها فهو الباب الثالث في الباب الاول في تفسير المفردات في المعنفة  
 كهيئة الاستفهام وباء الجرويل وبلى والنداء وغير ذلك في ذكر احكامها في التي تعرض لها عند التر كيب في الباب الثاني في  
 تفسير الجمل وذكرا احكامها في ككونها اسمية او فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين في ذكر احكامها في ككونها  
 في محل رفع او نصب او جر في غير ذلك في الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجل وهو الطرف في ككافي في  
 عند في الجمل والجرويل في كافي في قوله في الذا روجه جعلها متردين انهما تارة تعلقان بمفرد تارة يعلقان بجملة فلما يلزم  
 طريقة واحدة بل بسلامت ما طريق الافراد وقا طريق الجملة اخرى في ذكر احكامها في ككافي في القعنين احدهما الطرف والآخر  
 الجارو الجرويل في الباب الرابع في ذكر احكامها في ككونها دورها وقبع بالمعرب جعلها في وهذه تعلق بالواب معنوية كسوفات  
 الاندما المنكرة وما اقر في ١٢ فيه الحال والتمييز وما اقر في اسم الفاعل والصفة المشبهة في غير ذلك

ان تنحى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبمعهم يقول  
 يحسدهم الكبر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسدا فوحسدهك على الشيء وحسدهك الشيء  
 بمعنى كذا في الصباح وعشر اطعم وطعنا ان القسم تجاوز حد الاستقامة وزلة القدم شروجا  
 عن الموضع الذي ينبغي قراره فاقه والشر يد الطريد والخاصي بالمهجمة البعيد والكتب  
 بفتح الكاف والثلثة القرب والجواد القرب الجبدو بكبو يسقط والصارم السيف القاطع  
 وينبوا يعمل في الضريبة وقضو تنطفي والمرمض مولى كني وبلا غير ان تصدعا به فاعل  
 كني ويحوز رزق المرء على افعاعل كني وان تصدعا به بل استقال منه (في قوله فانهم موضع  
 لا فائدة القوانين) هذا الاستئناف معين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكلمة ايضا  
 لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق  
 حذف عامله وجوابا عما او حال حذف عامله وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار  
 في الباب السادس في التصدير

من امور واشتهر بين المعربين والصواب خلافها في هذه الامور ايضا من الواجهة التي يدخل على  
 العرب بالخلل من جهتها الكتابات مما تزداد ما اشتهر بين المعربين ولذلك خصها بلفظ التحذير في الباب السابع في كيفية  
 الاعراب والتعريف هذا الباب لما ابتدئ في النشأ في هذا الفن في الباب الثامن في ذكر امور كيفية يخرج عليها ما لا ينحصر  
 من الصور الجزئية ويستعمل هذا الباب على نتي عشرة قاعدة كما ستراه ان شاء الله تعالى والوا من قوله في واعلم اما  
 استئنافا او عطفة على مدخول الفاعل من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقديس بعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا  
 ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يلقونه لقرض الاعتناء به واستندار الامعة اليه ليقبل عليه السامع ويمكن منه  
 فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المتابعة هو قوله في اني تأملت أي نظرت متبني في كتب الاعراب  
 فاذا السبب الذي اقتضى طرحه ثلاثة امور في وهما مضاعف مخدوف اما من المبتدأ ومن الخبر لتعصم الخلق فالتقدير على الاول  
 فاذا انواع السبب او اقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طرحه ثلاث امور واذا هذه فاجابة فلما  
 ان يصح الفاء لا اخذ علم السببية المراد منها ان لا يورد ما بعد العلم فليها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئة من هذه الامور  
 لازمة لتأمل اوهي لتعطف على ظاهر كلامه ان الحجاب أي تأملت فتمت وقت تعدد هذه السبب وسبب في الكلام على  
 ذلك عند وصول اذا الفجائية ارشاد الله تعالى في احدها كثرة التكرار فانهم موضع لا فائدة القوانين الكليمة في المطبقة على  
 ما يندرج تحتها من الجزئيات في بل الكلام على الصور الجزئية في فيسوقهم الى الكلام على جزئية وان تكررت في ففقرهم

بشكلمون على التركيب المين بكذا ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام في فيغضى الى كثرة التكرار فيحصل التطويل في الاتراهم حيث مرهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى التقين الذين يؤمنون بالتقيد كروا فيه ثلاثة أوجه هي أوجه اعراب الاسم فالجاء على أنه نعت تابع والرفع على أنه في الأصل نعت لكن قطع الى الرفع يجعله خبرا مبتدأ واجب الحذف أو على أنه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على أنه في الأصل نعت لكنه قطع الى النصب بما ملأ واجب الحذف والقطع في هذه الصور بوجهه لا رادة المدح وفي غيرهما حسب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترجموه بوجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على ما قصده عاذا كراه من المدح والذم والترحم أن في الاختنان تخافة الاعراب وتيسير المألوف زيادة تبيينه وإيقاظ السامع وتخصر بك لغته في الاستماع وذلك لا يجمع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الإهتمام بالذم كور وذلك يكون ملاح أو دم أو نحو ذلك بما عينه المقام وقال ابن مالك أنه التزم حذف الفعل إشارا بأنه لا تنسبه المدح كالنداء ثم الرفع حذف المبتدأ الجبري الوجهان على معنى واحد وحيث ظرف لنوع عامله الفعل من قوله كروا وتقدم عليه فلا اهتمام لانه يصعد تعداد الأماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الآخر المفعول هو فيه فواجب للإنبود الصغير على غير مقدم وهو حيث جاءهم مثل الصغير المنفصل من قوله تعالى انك أنت السميع العليم كروا فيه أيضا ثلاثة أوجه هي كروا أنت كيدا للضهير انصوب كونه فضلا وكونه مبتدأ خبر اعنه عابده وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوابا عما جاء كذا كبر بعضهم أو حال حذف عاملها وصاحبها وقع ذلك معترضا بين ذكروا والمفعول الذي هو ثلاثة أوجه والأصل ذكروا وفيه ثلاثة أوجه أو جمع الى الاخبار عنهم يذكروا أوجه الثلاثة في أوامرهم مطلق وعلى الثاني هو ملاح من ضمير المتكلم وأعلم أن أيضا كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج الشئين جامزا يدا أيضا مقصرا عليه لفظا ١٣ وتقدموا بالتوافق بينهما نحو جاء زيد

عنهم يذكروا الثلاثة رجوعا وعلى الثاني أخبر عا تقدم رجعا الى الاخبار عنهم يذكروا الثلاثة قوله ويكررون ذكروا اختلاف فيه إذا اعراب فصلا له محل إذا ظرف للتحالف أوليكررون واليه محل بدل اشتغال من الضمير الجبري وروني والتقدير في جواب له محل أو بدل من مفعول يكررون أعني ذكروا أو بدل من اختلاف والمثل السابعة واستقصى الشئ طلب أقصاه وفاتشته

هذه الكافة عند وجود الضابط المذكور وهي هنالك رأت معنى رجوعا وأعرابها عا في مثل قال زيد كذا وقال أيضا حالا من ضمير قال المستكن على أنه بمعنى اسم الفاعل مثلا أو قال أيضا أي رجعا الى القول وهذا انما يحسن إذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح أن يقال تعرجا الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطاً في استعماله أيضا بدليل صحة قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا والذي يطرد في جميع المواضع ما قدمناه يؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضاً علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير قائله في حيث جاءهم مثل الصغير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين هما كونه تاكيدا كونه فضلا وسقط كونه مبتدأ بالنصب ما بعده ويكررون ذكروا اختلاف فيه إذا اعراب فصلا له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير الجبري وروني عا إذا مثل الضمير المنفصل الذي تقدم ذكره وإذا ظرف للتحالف وأنه محل الى آخره في محل جوعي أنه بدل اشتغال من الضمير الجبري والتقدم ثم مضاف بخلاف أي جواب له محل والمعنى ويكررون ذكروا اختلاف في جواب قول السائل أنه محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت يشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأق مع اعراب فصلا أي مع جملة مبرأ بحسب القول قلت انما يشكل إذا جعلت أم مفعلة طائفة على ما سبق اما إذا جعلت منقطعة فخرج الاضرب أي بل لا محل له أصلا فلا يكون هذا حيث ندم محل اختلاف إذا اعراب فصلا فلا يكون لا يجوز أن يكون المراد بالاعراب الاعراب التي في قولهم هذا الضمير حاله كونه فضلا وحيث قد تكون المحتملات الثلاثة موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الأصل لا دلالة على كلام أهل كل فن على ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي مررت فلا يعدل عنه ويحتمل أن يكون أنه محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في محل نصب أو رجع على أنه محكي نفسه وأي فائين أنه محل أم مفعولا فيه أنه محل على أن يكون ملاح من ضمير يكررون أو فيه والاولى ما سبق فيو اختلاف بالنصب عطا على المضاف من قوله ويكررون ذكروا اختلاف بالجبر عطا على المضاف اليه المذكور أي





فلاستناد حقيقى وان جعل اسم المكان ذلك فلاستناد عجائز فهو غير جار في ترجمته أى تفصل اليه التالامنه وفي القاموس  
الورود الاسراف على الماوضعه ودخله وألمدخله قلت لكن المراد هنا البامرة والنيل لا مجرد الاسراف عليه وقد صدر في  
ضم الدال الهمزة وكسر هاء صراع صدور عني ومع في عنه أى عن ذلك المثل جعل المصنف هذا الباب محلا للاتباع  
التأخر في نفسه ويستفيد منه ومن هذه الجملة شبه بالمثل الذي يرد الشارب ويصدر عنه رياتا لانه منه ومحلا للاتباع  
ناظره من عداؤه ويقيه اياه ومن هذه الجملة شبه بالمثل الذي يقع صاحبه التامع ياتبعه ومن أراد ان ذكر اسم مستتر  
ولمذا عبر في الموضعين بالمضارع المقتضلا استمراره ووجد في بعض نسخ هذا الكتاب تحجبه مكان يقبده فان قلت هل من فرق  
بين التستين قلت نعم فان يقبده في الاول عنى فعله ومنه وان وجدنا كثرهم لغا فحين في التعبير بالنسبة أول المفعولين وكثرا  
تأنيها ومنه لا معطوف على الثاني وتجد في النسخة الثانية عني نصب كافى فوهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أوى  
الطيب المبني وانظروا من ضم النغوس فان تجد • ذائعة فلهذا لم ينظم • وبه لتوبة ملق وبعد وكثرا هو المفعول به فان قلت  
فأينهما أحسن قلت الثانية لأشرفها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هذا من قبيل التجر يد وهو ان يتخرج من امر  
ذى صفة آخر منه في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكال تلك الصفة حتى يبلغ من الانصاف الى حيث يصح ان ينزع منه  
موصوف آخر تلك الصفة فان قلت فاهذه الباء يجوز ان تكون سببه والبنى ان تحذف بسبب وجوده وكثرا ومنه لا  
فيكون التجر يد فيه مثله في قولهم سالت زيد البحر ولقيته بالاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجر يد فيه معشله في  
قوله تعالى لهم فنادا راجلهم في الامم الثاني فمن الامور التي اقتضت الطويل في ايراد ما يتعلق بالاعراب بهذا المفعول  
وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فيقول الكلام بآراده في الكلام في اشتقاق اسم في اى هذا اللفظ مقولا في السؤال  
عنه في اهوم السمة فهو هي العلامة الاصل ومنه تحذف الفاء كافى عدده وعلى هذا • فيكون اسم من قبيل المذخوف الفاء

الرضى انتهى وأقول في الصباح وتقول على زيد اوعلى زيد معناه أعطى زيد وأقول مع عليك زيد  
أى خذ وهو مقتضى ما قاله الرضى من أن الباء فيه زائدة ولم أر من فسر اسم الفعل هنا بغيره  
والشارح وعبارة الرضى وأمعنا الأفعال حكما في التعميد والزوم حكم الأفعال إلى هي  
معناها الآن الباء ترادف مفعولها كغيرها وعليك بصيغة في العمل فتعريف عاده انصافا

ثانها القائلون ان اصله ثلاثة اشكال ذى راء الى اصله فاممتدة من يده عين واللامه اخرى محذوفة كقول البصريون في  
فخكموا باناه من الثلاثة لامن الثانية ولقضى جعلهم في ذلك غلبة احكام الامله المتكئة عليه كوصفه والوصف هو ثنتينه  
وتصغرو وجعلوا من مضاعف الياء لان سى حتى فيه الامله وليس في كلامهم مثل تركيب صيره ولامه ايضا له اصله ذى  
بلا تونين تحرك العين ببلايل فلهما والفا وانما حذف اللام اعتبارا ولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتبارا كالعدم ولولم  
يكن كذلك لم تقاب العين الاخرى في الضمور تو وقد ضم بعضهم ان العين كانت وهى المحذوفة لسكونها والقاب هو  
اللام المتحركة والاول اولى لان اللام في موضع التغيير تحذفها اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتبارا وكثر الحذف للام كدم  
وبدون وضوحها قيل اصله دوى لان باب طوبى اتم من باب حيت ثم اما ان يقول حذف اللام فليست عنه الفاء والامله  
تمنه واما ان تقول حذف العين وحذفها قيل كما في فلاح جرم كان جعله من باب حيت اولى كذا في الرضى والعبس من سى  
ابن ابي طالب اذا و دخل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الاعراب سمع اهل سى من الاعراب في سى وهذا كالتركيب الواقع  
في مثل ومن يفعل ذلك فليس من اعتق في سى فالتطرف الاول صفة في الاصل لئلا يكتفى عليه فتنصب على الحال فان قلت  
تقدم حال الجرور عليه فمتنع على الاصح قلت ذلك اذ لم يكن الحال ظرفا ولا جرورا واما اذا كانت كذلك فقد نص ابن  
برهان على جواز تقدمها على عاملها الذى هو ظرف او جرور وجرور تقبله الرضى عنه في شرح الكافية وهو بعضهم اذا ذكر  
الكلمة في القرآنية فذكر تركب برهان اى جمعها في تكبير وهو نصه برهانوا بنى لونه كبرها وما ذكره وفي بعض  
النسخ وماورد فيها من اللغات ١٦ وماروى فيها من القرآت وان لم ينسب الى ذلك من الاعراب  
وذلك كله تطه

اللازم الى المفعول والمتهل، ففتح الاول والثالث بحمل الشرب أو الماء الذي ورد عنه والمتهل في قول كعب ، كأنه فعل بالراح معلول اسم مفعول من أنه لم يشبهه أو رآه أولاً والسائق السهل المخولق للحلق ونصير جمع قوله والجهم من مك بن أبي طالب هو حكر بن أبي طالب بن جهم وخجاعة مهله مفتوحة ومع مشددة قوشين هه وهاء الباقرون سنة خمس وخمسين وثلاثة وقبل سنة أربع وخمسين وانتقل إلى قرطبة وسكنها وتدخل مصر مراراً وكان متبحراً في علوم القرآن والعريفة توفي في الحرم سنة تسع وخمسين وثلانين وأمر باعتقال قرطبة قوله الأمر الثالث أعرب الواصلات كالبناء وتخبروا والناعل وثامه الجار والحرور والعاطف والمعطف في

والمجروور والماعطف والمعطوف هو الذي انصب اليه اعراب الوصف في اعراب الواضحات كالمتبدا وغيره والفاعل وانصب اليه الجار المشرح  
يكون حرف فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسم وهو المضاف على القول بأنه جار مضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه  
الفاعل المسلط عليه وهو كثر الناس استعماله في الحق بحسب النسبة الى الحق فيجاء به على منتهى متعوض فواو اسما كفناه وهي  
ناحية تجاه بليس من أعمال الدير المصرية وهو قد تصبغت هذه الامرين وهو جاز كمالا ينبنى عليه منى من الاعراب والكلام  
في اعراب الواضحات حذفت النطق بل على ان يرتب عليه فائدة في القصص وهو انبت حكاية ساجيا بضمير به الناطق ويرتق في أي  
يعود به الخاطر وهو حرفي الاصل المحاسن الذي يخطر بالبال والمراعاة على قوله في ايراد الفخاير القرآنية في قوله وزاد الودوق  
جمعة التركيب المائل لتلك النطائر ويمكن في النفس فضل تمكن وهو التواهد للشر وهو المراد اعددهم التواهد  
الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد والامثلة الجفرقيات المذكورة ايضا في التواهد للشر وهو بعض ما تنفق في المجلس  
التوضيحي في سؤال المتعلق بالاعراب وجوابه فاثبات المصنف مكان ذلك الامرين الذين يتجنبهم بهذه الامور التي  
ذكرها وان حصل في النطق بل فانه لم يزل من فائدة تتعلق بفرض الاعراب ولقد اجاد المصنف رضي الله تعالى عنه وهو انما هذا  
المصنف على الوجه الذي قصدت ونسب فيه من لطائف المعارف ما اوردته واعتمدت في الطائفة جمع لطيفة وهي من الكلام  
ما قد معناه ونحى والمعارف الامور التي يحصل بها الفرقان لكن التبادر من تلخيص العرف الامور والمصلحة التيسرة في  
هاتين المصنفين لزوم ما لا يرد في سمته يعني السبب عن كتب الاعراب وهو انه لم قصد فيه التسمية ولا اختصارا فيه من  
الاشعار بالحد يمكن لقبا والسبب المعاق وكذا الارب فاول معنى الارب لكن احسن لاشغال الصبيح حينئذ على لزوم

مالا يلزموا أحسن قول الشيخ به الدين القبر الحلي رحمه الله تعالى بقرنه هذا الكتاب

جلان هشام من أعاره لنا • عروا سطعوا غيره الدهر لا ينفى وأبدى لأصحاب اللسان مصنفا • بقدي بين كلام في أدنى  
ولقبه معنى اللبيب فأصعبوا • وما منهم إلا القبر الحلي المفسى وهو خطا في بل ابتداء في تعلم الأعراب • ولن استحسنك  
منه باوئق الأسباب • يعني أوضع كتابه هذا للبندى والمنتهى لاشغاله على المسائل النافذة لنا شئنا في هذا الض الذي نذكر  
بسهولة والباحث القائمة التي لا يدركها إلا من ارتقى فيه الذي ذرود السكال وتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما  
ادعاه ولا سبب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به إلى غيره وكل منه ما يمكن الإرادة ههنا لكن الأول على  
سبيل الاستمارة • هو من الله استمد التوفيق والصواب إلى ما يحفظني لا يهيجزير الشواب في الاستمارة طلب للدو والصواب  
خلاف الخطأ والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى الطاعة ويحفظني أي يجعلني ذاحطوة والجيزير العظيم والشواب الجزاء  
كالشواب وهو آية أسأل أن يصمم القلم من الخطأ والخلل والفهم من الزيغ والزلل • ١٧ العصبة المنع والخطأ معروف

والخلل الكلام الفاسد  
المضطرب والوردان بضم  
القلم من كتابه هذين الأمرين  
أي كتابه ما يميل علمهما  
والزيغ الميل والمراد هنا  
الميل عن جهة الصواب  
والزلل الخروج عما أراد  
الثبوت عليه • في لغة كرم  
مسؤل في أو واحدة في الخط  
وكان القياس أن يكتب  
يا وبن أحدهما الواو التي  
تسبب المعززة والثانية  
واو مقول وقد تفرق في علم  
الخطأ هي أدى القياس  
في المهموز وغيره إلى اجتماع  
لبنتين تحوّر وس وداود  
حذف واحد لم ينفخ  
الاول كقراءاتين وانما  
ننهائنا ذلك لكثرة وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الأعراب مستندك لأنه لا يكون إلا حرفا لأعراب أصلها  
وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستندك لأنه  
لا يكون إلا حرفا • فإن قيل قد يكون اسماء وذلك في الجرب بالإضافة قلت انما يقولون في هذا  
مضافا ومضافا إليه لا جار ولا مجرور • والجواب عن الاستدراك أنه ليس المراد بالأعراب ههنا  
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستندك بل المراد به تطبيق المركب على القواعد  
النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والحرف في ضم الهاء المهمة وسكون الواو هو الواو الحسن  
على بن إبراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا القلعة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر  
وهو المصل الذي فضنه مدينة بليس وريفه نعي حوقا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الأدهقوى  
وغيره وصف أعراب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة بالقاء المجهة  
والطاه المهمة المفتوحة في الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بد كثر  
من ترجمة المصنف فقوله هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام  
الأنصاري ولد بالقاء سنة ثمان وسبع مائة وأخذ النحو والنصر بضم عن ابن الموكل وغيره  
والقرآن عن المشهدي وغيره ولم يأخذ عن أبي حيان غير أنه جمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى  
وتوفي في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبع مائة وترك ولدين أحدهما عبد الله بن عبد الله وكان شافعا  
سنة تسع وتسعين وسبع مائة والآخر عبد الرحمن

في الباب الأول

في قدر تبتاع على حروف المهم في الأصحاب والجمع القطب بالسواد مثل التاء عليه نقطتان يقال

في ل القطب في كتابة هذه السكامة • هو أعظم مأمول أي مرجوس قولك أمته بتخفيف الميم إذا رجوت  
في الباب الأول من الكتاب في تفسير المبررات أي تبين معانيها التي وضعت تلك المبررات ذاتها هو ذكر أحكامها  
كالخذف والاثبات والإدابة وغير ذلك • ولما كان لفظ المبررات عاملا مراد المصنف به الخصوص أي بما بين مراده فقال  
في رأني • بفتح الميم أي أقصد في المبررات الحروف وهي الكلمات التي لا تدل الأعلى معنى في غيرها • في أي أيضا  
بالمبررات • ما تعني معانيها أي معنى الحروف • في الأسماء التي ليست بحروف كأي ومن وما نحو الحروف • كاذ  
وإذا ومني ظهر بعينه أنه جعل الطروف قسمة للأسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على المدح من الضمير المستكن  
في تضيي السائد على ما من بيانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبينها بالأسماء والحروف في ذكر إعادة الضمير مفر دأما كرا  
للضمة في فأنها أي المبررات المذكورة هي • في الحاجة إلى ذلك • الذي تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الأحكام والقواعد  
لمجرد السببية • وقد تبتاع أي المبررات التي غنيتها على حروف الخط • في الجمع أي الذي رفع عليه الأفعال وهو النقط  
تقول أعجمت الحرف إذا نقطته والمراد به هذه الحروف حروف المعاني التي تركب منها الألفاظ ولا يخفى أن النقط انما هو في

بعضها فاطلاق المجهمل على الجوع بطريق التعليل قال الجوهري وناس يصطلحون بالمجهمل معنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفنيزاني وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة الهمزة وذلك بالنقط قلت انما يتيم اذا كان جعله الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة في السهل في متعلق بالفعل من رتبها ومعنى في تناولها في أخذها تقول ناولته كذا اقتبأوه أي أخذوه وهو مخصوص بالأجسام لكنه استعمل هنا في غيرهما على سبيل الاستعارة ولما فهم من المبالغة حيث جعلت تلك الأمور والمقولة بمثابة الصور المحسوسة فيورعبد كرت على سبيل القلة في اسماء غير تلك التي منها أولاهي ما ليس منضمنا لمعنى الحروف ولا نظرا في كل وكلا وكذا في و في عباد كرت أيضا في افعال في كحاشا وخلا وعدا وانما لم يصف الأفعال كما وصف الأسماء يكون غير تلك لأن الأفعال لم تدخل في تلك المفردات التي عنها أولاهي لا حتى يقول وافها لا غير تلك في ليس الحاجة إلى شرحها في أي شرح الأسماء التي لم تقدم إرادتها والأفعال وقد يقال مقتضى قوله أولا فلها الحاجة إلى ذلك أن لا يثبت لغرها احتياج إلى ذلك لظهور الحاجة إليها أنبت لغرها الاحتياج فتناى الكلامان وجوابه أن الحصر في الأول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس في حرف الالف في أي الحرف الذي هو الالف فلا ضرورة لبيانته والمراد به الهمزة وانما عرّب عنها بالالف نظرا إلى أنها تصور في النطق كذلك وأما الالف المراد به الحرف الموافق للمنته في الابتداء فيفسد كره المصنف تأليها الحرف الواو ثم كوفي هذا الحرف المراد به الهمزة كليات منها ما هو حرف واحد وهو الالف ومنها ما هو فوق ذلك وأوله ألف في الالف ١٨ المفردة تأتي في بناء التانيث لاعتداده في ضمير المؤنث ولود كره باعتبار اللفظ لجاز

لكن الأول أولى لأنه أنث  
أولا نقوله المفردة فالتانيث  
ثابتا بفرض المناسبة في على  
وجهين في أي طريقين  
تقول هذا وبه الكلام  
أي طريقه المنصودة منه  
في أحدهما أن تكون في  
بناء التانيث في حرفان دى  
به القريب في والأخبار في  
الهمزة بأن حرف اللداء  
كالأخبار في قولك زيد

أعجمت الحرف والتعجم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المجهمل وهي الحروف المقطعة التي  
يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف النطق بالمجهمل كما تقول مصعب  
الجامع وصلاته الأولى أي مصعب اليوم الجامع وصلاته الساعة الأولى وناس يصطلحون بالمجهمل معنى  
الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل أي من شأن هذه الحروف أن تعجم انتهى قال التفنيزاني  
في حاشية الكشف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة الهمزة  
وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتيم ذلك إذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه  
الكلمة انتهى وأقول يمكن أن يكون في قول التفنيزاني وقد يقال لجهل إلى ما في الترح

### حرف الالف في

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بعض هذا التبدل) هـ اصدر بيت من معلقة امرئ القيس

يجزه

قائم اذ هو باعتبار المعنى والمراد ان معنى الهمزة وهو أه من قولك أزيد مهلا حرف نداء وهذا كقولهم

الباء حرف جر والواو حرف عطف ويقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد والمعنى اسم حرف بنادى به والياء اسم حرف  
جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو به من المنة والامر فيه سهل وانما هنا عليه لأن الشيخ به الذين السبكي رحمه الله  
قال في فتح في عبارة القوم وادعى أنها غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادى معنى للمعول والقريب نائب عن المعامل  
ولو جعل الفعل مبنيا للفاعل المخاطب والمخاطب لكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على أنه مقعول بل يصلح قبل والرفق  
كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت وهو يحصل بكرة الحرف والى عده وهو يحصل  
بأن يكون آخره ألفا والله سبحانه متيقن من الهمزة فحلفت لنداء القريب في كونه في أي قول امرئ القيس وجاز الاختصار بناء  
على شهرة الكلام المحكي فان قلت قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها في الشاعر والساعة  
وان لم يشهر بل جعل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاختصار نظرا إلى شهرة القائل كما ظنه الشيخ بعد الذين التفنيزاني  
في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجعل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم  
و يكون المحكي مشهورا بالنسب إليه بحيث يتبادر لأذهن بذكر القول إلى معرفة قائله فيجوز الاختصار بناء على هذا وما نحن فيه  
من هذا القبيل في أفاطم مهلا بعض هذا التبدل في وان كنت قد أزعجت من في في وهذا البيت من بحر الطويل عروضة  
وضر بهمة بوضار وكذا جزؤه الأول وهو معني في ان عروضة جاءت على وفق ضرب بهزة ويولم غير استخراج الدرر من

وزعم الملهودوا كثر ما تكون التقفية في معاطم القصيدة وقد تأتي في أثناء الملهود انما ورج من غرض الى غرض كما وقع هنا فان  
 امر القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فقول  
 ثم فني هنا بدليات مرثاة والاصل افاطمة فرسم بحذف الهاء وأبقى الميم على قصتها جوياعلى اللغة القصصية وهى لغة من بنوى  
 المحذوف مهلا مقول مطلق كما هو الا انه حذف زائده وجعل بدلان للفظ بالفعل كضربان يديفص منصوب بلان  
 الفعل الذى جعل المصدر بدلانه على الاصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل وبعضهم يرى ان منصوب بالفعل المحذوف أى  
 امولى بعض هذا التبدل أى آخره معناه هذا الوقت والتدليل بذال مهمة النفع والازماع الاجاع ونصم الغرم عليه قال  
 الجوهري تقول ازعمت الامر ولا تقول ازعمت عليه وقال الفراء ازعمته وازعمت عليه يعنى مثل أجمعت وأجمعت عليه  
 والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطعة والاجال الاحسان فان قلت ما الدين لحل النداء هنا  
 على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك الا ترى الى قوله في هذه القصيدة تغير بحال مع هذه المرأه

ويوجد خات الخنجر خدر عذبة • قفانك الوبلات انك من حلى تقول وقد مال الغيب بنا معا • عتقت بعيرى يا امرأ  
 القيس فازلت قفانك الحلسيرى وأرخى زمامه • ولا تبمدنى من جنائك الملل المراد بتبيرة المشار بها هنا هى فاطمة  
 المنادة فى قوله افاطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخنجر بكسر الخاء المجهمة وسكون الدال المهملة المودج  
 ومرجى أى مصيرى راجلا لعرقك ظهر بعيرى والغيب بالغين المجهمة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيف محل يستدبه

المودج للنساء والجسنى  
 ما يجسنى أى يقتطف من  
 الفرة عبره هنا عن اللذة  
 التى ينالها من هذه المرأة  
 على طريق الاستعارة  
 والمثل ترشح اذا تميل  
 جنى الفرة مرة بعد أخرى  
 فهو نقل ابن الخنجر بضم  
 ميمته وزاى وهو شارح  
 أغنية ابن معطى • وعن  
 شيخنا • أى هذا

يحجزه وان كنت قد ازعمت صرما فاجلى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرعى بالاصافة الى  
 المنكمار وقاطم بالغم صر مخم فاطمة على الاصكثرو هو ان بنوى المحذوف وهى فاطمة بنت  
 المبيد بن علبة العذرة يصاحبة امرئ القيس ومهلا يعنى امولى وأصله اهلا المصدر مهلا  
 حذف زائده وجعل بدلان للفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقبل ناصبه محذوف تقديره  
 امولى وقيل اتركى والتدليل بالمهمة من الدل بالغم يعنى النفع وازعمت بالزى والدين المهمة  
 قال الخليل ازعمت على امرأ اذا ثبت عليه غمك وقال الكسافى يقال ازعمت الامر ولا يقال  
 ازعمت عليه وقال الفراء ازعمته وازعمت عليه يعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ  
 اذا قطعته وبضمه اسم للقطعة والاجال الاحسان وفى الشرح والمعين لحل النداء هنا على  
 القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقب النداء لصاحبه بالمعابة فان مثله  
 لا يصدر الا بين متضاهين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجتماعهم) وذلك

الحرف الذى هو أحد أحرف النداء فى المتوسط أى لنداء المادى المتوسط بين القرب والبعد وهو أن الحرف الذى وضع  
 فى القرب أى لنداء القريب هو فى ذاته دون غيره من أحرف النداء وهو ذلك الكلام المنقول عن الشيخ فى خرق لاجتماعهم  
 أى لاجتماع الضام من وجهين الأول دعوى ان المهزلة فى المتوسط وانما هى عندهم لنداء القرب فقط والثانى كون القريب  
 لم يوضع له لغته بالقرص يخرق اجزاء الضام منى على ان اجاعهم فى الامور القوية يعتبر بينهم اتباعه ووقع لبعض العلماء  
 تردده وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الحرف اقترض المبالغة فى التشنيع وتأويله بنو خرق بقوت هذا الغرض وقد ذكر  
 الشيخ عبد القاهر فى قولها فاقها اقبال وادباراه لا يجازى فى شئ من الطرفين وانما المجاز فى الاسناد نفسه حيث جعلت كأنها  
 تميم من الاقبال والادبار قال ولقد المراد ادات اقبال وادبار خرنجا الى شئ مفصول وكلام على من ذول وهو الوجه  
 الثانى من وجهى الانف المزدوج أن تكون هى فى الاستعانة حقيقة طلب الفهم ولو قيل طلب الاهام لكان له  
 وجه ادلا يطلب من المستفهم الاما يمكن أن يفعل وانما يفعل الاهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الاهام هو المطلوب منه وغايته  
 أن يكون الاستعمال أخذ من المزيدي وليس يدع فقد تغتقت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة  
 ومعملات يستشكها الطالب وفى كلام الجوهري اشارة الى ذلك فانه قال واستفهم شئى وافهمته وقد يجب بيان المطلوب  
 الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والاهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار القاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب  
 الفهم لا الاهام فان قيل ينتقض بنوعاهم فان حقيقة طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد بطلبه الفهم وذلك لان

الطلب مصدر أصبغ إلى المحلول فلا بد من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الإنسان فهمه فحذف الضمير المضاف إليه عوضاً عما لا التمر يف على رأى الكوفيين أو تقول هي للمهود التعريف الذي قائم مقام التعريف الإضافي من غير حذف وتعبير بعض فالله هو فاعل الطلب فاذن لا يرد التقص فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب في خصوصية حمزة أو بدق قائم برفع ضوع على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو محذوف أو انصبه على تقدير فعل أى أغنى مثلاً وجوز بعضهم في مثله أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض أى في نحو كذا قلت وليس ذلك يتبع في مثل هذا الموضع فلا ينبغي الضمير عليه وقد أجيز الوجهان وهما كون الحمزة للنداء وكونه للاستفهام وفي قراءة الحرميين في نافع المدني وابن كثير المذكر قوله تعالى في سورة ٢٠ الرعد في أم من في عجم واحدة خفيفة في هوقانت في أى قائم بوظائف العبادات

هذه الآية الدليل في أى ساقاته واحدها أو بكسر الحمزة وسكون النون أى يحتمل قلت وليست هذه القراءة متضمنة بالحرمين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأها حمزة أيضاً وكون الحمزة فيه أى في هذا الكلام في النداء هو قول الفرما من الكوفيين وهو يعمده من الأمان الأبعاد أو من التبيد والثاني أولى لمناسبة قوله بعده ويقصره فانه من التقرب في الله في التنزيل نداء خبرياً في هذا فاعل الفعل من يعمده أى ويعد قول القراءة اشتد وقوع نداء خبرياً في الحمزة هنا للنداء على ما لم يقع نظير في القرآن مع إمكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من

انهم اتفقوا على أن الحمزة لنداء القريب وانفقوا على أن نداء القريب ليس مختصراً في (قوله في قراءة الحرميين) أمن هو فانت المرد بالحرمين نافع وابن كثير وقراءتهما في هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية في تفسيره بعد أن صرح بجواز الوجهين واستنظر كون الحمزة في الآية للاستفهام التقريري والوجه الثاني أن يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكأنه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح إلا انه أجنبي عن معنى الآية بقوله وبه وفي التعلق وفيه نظر فان المأمور بالقول في الآية السابقة وهي قل نفع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخطاب بقول يا عبادي وبقول اني امرت ولا شك ان المعنى المذكور في قوله أمن هو فانت آمن هو فانت آمنه الليل ساجداً وفاقياً يميز الآية عن جوهرية ربه يمكن جعله النبي صلى الله عليه وسلم بل هو الجدير بما قبله من الآية وما بعده ما مناسب لها لا أجنبي منها (واقول) مع ابن الصانع يسبقه الى ذلك ليس هذا نظراً لما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الحمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الحمزة لنداء أجنبي عما قبلها وما بعده انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون موصوفين هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية وما بعده فاجب فوجه آخر ليس في كلام ابن عطية تعرض له (قوله) ويعد انه ليس في التنزيل نداء نصيراً قال ابن الصانع الابعاد بعد هذا لا يظهر فك في القرآن من مفرد لم يقع الا في محل واحد وهو ضري الزبانية المعن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالحمزة في كلام العرب قليل لانه لا يتبعه ولكن به غلبة انتهى وفي الشرح هذا الاشبهما الكلام فيه فان البحث في كلمة قرأ نية ترددين معنيين لاحدهما نظير في القرآن دون الآخر واقول الأولى ان يقول بين معنيين كلاهما في القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما وردت فيه فلا تزلان قوله لاحد المعنيين نظير في القرآن دون الآخر غير طابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام نداء القريب نظير في القرآن اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معارضة تلك الكلمة نظير في القرآن وليس لا تخوم معارضة

ها حاصر المصنف الابعاد بعد ما ذكر لا يظهر فك في القرآن من مفرد لم يقع الا في محل واحد كضري الزبانية والمعنى قلت هذا الاشبهما الكلام فيه فان البحث معروض في كلمة قرأ نية ترددين معنيين لاحدهما نظير في القرآن دون الآخر بحيث تردت بين أن قبل للاستفهام وفي التنزيل نظائر وان قبل للنداء او لا نظير فيه فانه من ضري ونحوه وفي تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه لا بدوجه البدء به أجنبي من معنى الآية بات قبله وبه قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول في الآية السابقة وهو قل نفع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو المخاطب بقوله قل يا عبادي وقوله قل اني امرت اأعبد الله وقوله قل اني اخاف ان عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم لما عبادوا الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها وهو قوله في أى قول الفرما شيئاً الأول في سلامتهم دعوى الجان في اللزوم على جعل الحمزة للاستفهام

فإذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته في ضرورة أنه يستلزم الجهل بالمشهور عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستقبل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لاشك ان الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم أو وقع فهم من لم يفهم كالتأمين كان نادا قال من يعلم قيامه ويحضوره لا ينبغي له أن يعلم قيامه هل قاهر به فقد طلب من المخاطب الفهم أعني فهمه بكونه إذا كان كذلك فلا يدع في صدور الاستفهام عن علم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على ان طلب الفهم مصروف الى غير المستفهم كافي قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فما استفهام حقيقي طلب به اقراء عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه هل ذلك يحصل فهم النصاري ذلك فيقتصر عندهم كنههم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومعه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الايمان والانسان فبعد الله كائنك زاهد وفي آخر الحديث ثم ادرك قال ردوه فلو وشيا فقال هذا جبريل جاء به لم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليصيب عايبا في فهم الحاضر ون يتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن عرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره

عن بسطع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيقي في الثاني سلامته في دعوى كثره الخلف اذا التقدر عندهم جعلها للاستفهام أم هو كانت حيرام هذا الكافر أي المخاطب بقوله أي يمكن قوله في قول تنوع بكفره قديما ولولا جعل القانت غير القانت كافر كان أو عاصيا لكان حسنا فانه ذكر أو لا مقابل القانت باعتبار القسمين اما الكافر فمصر بصا واما غير الخلف متساويما في حذف شيان معادل

بم نظيره في حيث نذبطاق (قوله اذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على الإطلاق وإنما يستعمل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره عن طلب فهمه فلا يستعمل كافي قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فما استفهام حقيقي طلب به اقراء عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه هل يحصل فهم النصاري ذلك فيقتصر عندهم كنههم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فبسه نظرا لما أولا فلان قول النواة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان الطالب أول غيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال المتنازلي في المطول في باب الانشاء أنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه امان يقتضي كون مطلوبه متكاملا الشافي الثاني والاول ان كان الطالب بمحصل أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان الطالب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو انتهى وان كان ثبوته فان كان با حذو حرف النداء فهو النداء والا فالامر فانت تراء كيف جعل الطالب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي لا يظن يفهم منه أولا وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا لا يكون فهم الحاضر من المطلوب حصوله من الاقرار بالمطلوب باداء الاستفهام معنى حقيقيا تلك الاداة لان فهم الحاضر من مقصود منها ثانيا وبلا واسطة الاقرا أولا وبلا واسطة (قوله اذا التقدر عند من جعلها للاستفهام أم هو كانت خيرا أم هذا الكافر) أي المخاطب بقوله قل تنوع بكفره في

المهمزة في وهو في والخبر في وهو خبر بل ثلاثة أشباه هذا الامران ومعادل مدخول المهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذه التي تنوع بكثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في أن المقدرة متعذرة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للانكار وسياق الكلام فيه في وتظهر في أي نظيره هذا الكلام في حذف المادال وهذا طرف لقول شلق بنظير في قول أي ذوب المهند في دوبيب مزة بعد الة محبة تصغير ذب ودعا اليها القلب لانه ● جميع ما أدري أشد طلابا في وهذا البيت من بحر الطويل عروضة وضرب بمقبوضان في تقدير في أي تقدير المعادل المحذوف في في قام معادلة في مزة في وشد وما بعد أم وهو في معادل لما بعد المهمزة وهو وشد وضرب المؤنث من اليها وطلبا ما دعا الى المحبة وافي لانه جميع حال من القلب ومعتضة والشد بضم الزاء واسكان الشين المحبة خلاف التي واللام مصدر طالب بمعنى طلب يتكادع بمعنى خدع ووجه العدول عن الجرد الى المر بصد المبالغة فلان المخاطبة في الاصل للثانية والفاعل متى غواب في الفعل ازداد اجتهد فيه وقوى داعيته ان يقصده في المبلغ وأقوى واللام في لانه التقوية وتقدم للمعول لاراده المحصر أي في أسمع أمره لانه غير الفعلية الاخيرة معطوف على الاولى والاستفهامية في محيل



نفس على انتهاء مقول أدري وهو معلق عن العمل والمعنى أن قلبه دعاء إلى طلب الوصل من هذه الغلبة بفعل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أي غفر قدر المصنف أنشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئله مع حذف أم المتصلة ومعلقها كقول المحدث وأنتدبه وكر رأيا أنشاده بعضه وهو لما أدري أنشد طلابها في أوائل الباب الخامس حيث ترجم على حذف الموقوف في نظيره أي نظير تركب تلك الآية في أي نظير تركب خبر واقعة قبل أم في فصلت في آقن باقي في التاريخ أمر يأتي أنما يوم القسامة لكن الخبر في هذا مذكور وفي ذلك مقدر ولأن قول في الخطاب هنا لكل من يصلح أن يخاطب بالعلمين يخص في لاجحة في البيت المذكور في التقدير معادل لصفة قولك ما أدري هل رشد طلابها يعني أن الهمة في البيت محتملة لأن تكون لطلب التصديق وحينئذ يتعذر تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لأن يكون تصور بامع قرص كونه نفسه بقاء هذا الخلف في امتناع أي ولا امتناع في أن يؤتى لما جادل في لأن الإتيان به يقتضي أن يكون الاستفهام مصر وطلبه مسند أو مسند إليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

التعليق وفي هذا التقدير تقرر لأن أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم أنها إذا كانت مسبوقة بهمة استفهام زمن أن يكون الاستفهام حقيقيا ونفس أن الاستفهام في الآية مجازي كسابق انتهى وأقول سيأتي لنا هناك ما يصدق أن مراده أن أم المتصلة المسبوقة بهمة في الآية قد تكون الهمة معها للاستفهام الحقيقي لأن الهمة معها دلالة للاستفهام الحقيقي وأما إن الصواب في عبارة المصنف أن يقول أي الخطاب يمتنع بكفرك **قوله** ولأن قول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت وذلك بأرجح الهمة فيه لطلب التصديق والمعادل لما يكون مع طلب التصديق **قوله** وامتناع أن يؤتى هل معادل لأنها لا تكون إلا لطلب التصديق وفي الشرح فإن قلت تقتض بقوله علم السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه الضاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على أن هل قد تقع موقع الهمة فيأتي المعادل فيأتي النقص كاذر كذا لفتاوى أن يمتنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز أن يكون منقطعة فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالقدير بل تزوجت ثيبا وسيد ذلك انقضى انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع الخبر بعدها قال الفتاوى عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمر ولأن الخبر بعد أم دليل كونها متصلة وثانها ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح أن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن ثيبا فطلب منه الإعلام بالتمعين كما كان يطلبه بأي فالوضع إذا موضع الهمة لكن استغنى عنها بهل وبقيت بذلك أن أم المتصلة قد تقع بعد أم كما تقع بعد الهمة انتهى والجواب عن النقص أن

التصور وهي لا تستعمل إلا لطلب التصديق قلت وهذا مقتضى بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ما في الخبر في هذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الإمام قال ابن مالك في التوضيح فيها ما دل على أن هل قد تقع موقع الهمة المستفهم بها عن التعيين فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة لأن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه أما بكرا أم ثيبا فطلب فيه

الإعلام بالتمعين كما كان يطلبه بأي فالوضع إذا موضع الهمة لكن استغنى عنها بل وبقيت بذلك أن أم المتصلة قد تقع بعد أم كما تقع بعد الهمة انتهى والجواب عن النقص أن

بذلك أن أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمة قل وقد عترض بالانضمام اتصالها في الحديث لجواز أن تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالقدير بل تزوجت ثيبا وكذا لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصفة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك ويخرج حينئذ عن أن يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعلق إذا المعنى مع كون التقدير أن هو قالت أنا ألبيل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج إلى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدرا لفظا كغيره كقولك لكان أولى قليلا لضعف ما أمكن فإن قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بتوافقه للقراءة الأخرى وهي آمن هو قالت مشددة الهمزة بإدخال أم على من والتقدير غير القانت خيرا أم من هو قالت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة أي بل آمن هو قالت كثيرة والاضراب هنا حسن الموقع كما به ما يخص الموجب لأن يخص الله تعالى بالعبادة وأخلاص الدين قيل دع بيان الموجب وسلمهم هل من شكر وبوقام وظائف العبودية كمن غط نموه وأثر الأشرار على التوحيد ومعنى الاستفهام على قرأه التفتيح والتشديد التبكيت

الآتين



كذلك هي ان ليس لنفي الحال وجه والاضى فلا يحسن العطف عليه الا لئلا تكون قلت وهو غلط لاجل الجملة المصدرية وليس صلة  
 لا خبر والعطف انما هو على الخبر لا على الصلة في وقالوا التقدير في قوله تعالى في سورة الزمر في آخ يتق وجهه وهو اعز  
 اعضائه الذي كان يتق المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث اتى في الناموس قوله تعالى الى عتقه يتق وجهه فهو له العذاب في أي شدته  
 في يوم القيامة أي كن ينم في الجنة وقدرة الزمخشرى بقوله كن آمن من العذاب والظاهر ان قوله كن ينم في الجنة خبر عن  
 التقدير الذي هو معنى المقدور فلا معنى حينئذ لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدأ محذوف أي التقدير  
 ثابت فدل ذلك على ان تم مقدرا مفسرا بقوله كن ينم فلا دخل حرف التفسير حينئذ منع في قوله تعالى او الايضاح في قوله تعالى في  
 في سورة فاطر في آخ زين له سوء عمله فقرأ حسنا في التقدير في كن هدا الله في وانما صار والى التقدير لان من مبتدأ وهو  
 امام موصولة أو شرطية ومدخول الفاعل من قوله فقرأ حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم  
 المصدر التقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه انما في يجوز ان يكون التقدير كن هدا الله في بدل من هدا الله بصل من  
 يشاء ويهدي من يشاء وهو المحمزة على هذا الامكان التساوي والمخوف خبر قطعا من موصولة في أو التقدير ذهب نفسك عليهم  
 حسرة في ما عاده ضمير الجماعة على من باعتبار معناه والهدوء على هذا التكرار التصرار المذكور والمخوف ما أخبر ومن  
 موصولة أو جزاء ومن شرطية وقد رواه هذا المخوف في بدل من فلا تذهب نفسك عليهم حسرة في والفاء من فلا تذهب السببية  
 فان ما تقدمه مسبب للشيء من التفسير ٢٤ وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حسابا وما مات عليه خزائن من الزمخشرى

وقالوا انما سبب بين صراحة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو (قوله)  
 وقالوا التقدير في قوله تعالى آخ يتق وجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينم في الجنة)  
 قدرة ابن عطية كلمتعمين وقدرة الزمخشرى كن آمن من العذاب وقدرة الجرجاني كن لا يصبه  
 العذاب وفي الترحح الظاهر ان قوله كن ينم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو معنى المقدور  
 فلا معنى اذا دخل حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدور محذوف أي ثابت  
 وذلك يدل على ان تم مقدرا مفسرا بقوله كن ينم في الجنة انتهى وأقول مثل هذا التركيب  
 أعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثيرا في عبارات المصنفين (قوله وجاء في التنزيل موضع  
 صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كن هو خالدي  
 النار) ذكر الكشاف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كن هو خالدي النار أحدها ان يكون

تعلقها بحسرات قال لان  
 صلة المصدر لا تقدم عليه  
 قلت وفيه كلام مستقص عليه  
 ان شاء الله تعالى في الباب  
 الثالث وحسرات مقول  
 له أي لانهم فكذلك لاجل  
 الحسرات التي في به السوءات  
 شغافا اغتياهم على  
 أحوالهم وكثرة مساوي  
 أفعالهم المقتضية للتأسف  
 عليهم فان قلت كيف عدل

المصنف عن الجمع الى الافراد هو مقفوت لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المعاني واعتذر عنه  
 الشريف الجرجاني بقوله وقال حيرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تفسير ما لا ينفع ولا  
 يجدي لان الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم وكيل وقد ذكر المصنف ثلاثة هذه الآية في النوع السادس من  
 الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى آخ زين له سوء عمله فقرأ حسنا جواب  
 الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بديل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هدا الله بديل فان  
 الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وجهه يستتره  
 ان شاء الله تعالى عند اقتضائه الوجه اليه وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ في بيانه حذف المفعول  
 ورفع المبتدأ الى اية نائب عن الفاعل وهذا على العكس مما نحن في أي مما كلاً ما في قوله تعالى في سورة القال في كن  
 هو خالدي النار وسقوا ماء حيميا أي آخ هو خالدي الجنة يسقي من هذه الانهار كن هو خالدي النار بلام كن زين له سوء عمله في قوله  
 امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعينا لجواز ان يكون كن هو خالدي النار بلام كن زين له سوء عمله في قوله  
 تعالى آخ كان على بينة من ربه كن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجملة التي وعدا لمقتون معها انهار من ماء  
 غير آسن وانهار من لبن لم يتغير طعمه وانهار من خمر لالين وانهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من  
 ربهم معترفين البذل والبذل منه ويجوز أيضا ان يكون كن هو خالدي البار خبر مثل الجملة في حذف مضاي تنه المعادلة  
 وتصح المقابلة والتقدير أمثل ما كن كمثل من هو خالدا والتقدير أمثل الجنة كمثل جوارم هو خالدي النار وهو كلام في صورة

الاثبات ومعناه الثاني لان قوله نعت حكم كلام مصدر يعرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله ان كان على يمينه من ربه كن  
 زين له سوء عمله وقائده حذف حرف الانكار زيادة تصوير لمكاره من يسوي بين التمسك بالبينه والتابع لهواه واعتزله من  
 يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم وهو كما في أي البداء والخبر في مصدر جامع على  
 الأصل في قوله تعالى في سورة الانعام وأومر أن ميتا فاحيناه في أي ضالا فحيناه وهو جملته نوراني في الناس في  
 والارادة اليقين والحكمة في كمن مثله في أي كالكافر الذي صفته في التطلعات ليس بخارج منها في قال المخمسة كن صفته  
 هذه وهي قوله في التطلعات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥ للكافر في قوله من ربه

في التطلعات ليس بخارج  
 منها خابط فيها لا ينفك عنها  
 ولا يقطع منها فاذا قلت  
 صفته في التطلعات ليس  
 بخارج منها فلهذا انه اذا تم  
 وصفه بهذه العادة فهو  
 مبتدأ وخبر رأي صفته  
 هذا اللفظ في وكذا جاء  
 مصرا حيا على الأصل  
 في قوله تعالى في سورة  
 القتال في ان كان على  
 يمينه من ربه في أي حجة  
 وبرهان من عنده والمراد  
 برسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في كن زين  
 له سوء عمله في وعادة الله  
 ورسوله والمراد أهل مكة  
 في والالف أصل أدوات  
 الاستفهام ولهذا  
 خصت في دون قبضة  
 الأدوات الاستفهامية  
 في بحكمكم لا تثبت  
 لغيرها من تلك الأدوات  
 وكان الصواب أو الأولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانيها أن يكون بدلا من كن زين له سوء عمله وما بينهما  
 اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على يمينه في الآية خوة لا تنكار المساواة بين التمسك بالبينه  
 والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين قوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا  
 عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد  
 في النار فيرى من عرف الانتكار وحذف منه تصوير المكاره من يسوي بين التمسك  
 بالبينه والتابع لهواه فانه يمتاز من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية  
 أو غيرها بعد ذكر حكم مثالا لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتقاله غيره بل انما يقتضي  
 صحة كونه من ذلك الحكم فلهذا ذكرنا ذكر آله فانه ينفك في الجواب عن تشييعات كثيرة  
 (قوله ولهذا خصت بالحكم) أي ولكون الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين  
 أدواتها بالحكم لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواته فالباء داخل على المقصور فان قلت  
 الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء آخر هو تصرفه على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص  
 الآخر ولا يعود غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصور هو المذكور  
 به الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا لكذا كذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد  
 في ما شئت وما حله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة  
 تمييز الآخر عما ان يعمل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة وأما ان يعمل  
 من باب التخصيص بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمخصص  
 ويقتدر للمخصص فيه أخرى يقال في ينفك بالعبادة مثلا عن غيرها ما هابك وفي الشرح يعني  
 أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الأولى  
 ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كاستفهامها انتهى وأقول يريد بالصواب ما قبله عن ما  
 الذين يسبق ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد الأولى ما قبله عن حاشية سعد الدين  
 ان الساتع العربي دخولها في المقصور ونحوها فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة  
 للهمزة منفذة عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان  
 المقصور هو الثابت للذكو والمعنى عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب  
 أو الأولى (قوله بدالي منها معصم الخ) ذكر ابن العربي بين هذين البيتين ويتأوهو ولما التقى بالثانية

ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لاستفهامها قريباً في أحد هاجوز حذفها في  
 معررة مما تدخل عليه ولا يفترها من أدوات الاستفهام قد ينفك مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق  
 الاستقلال فيسوء تفهيم على أم تقول عمر بن أبي ربيعة في الفخر وعيول في الليلة التي قيل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لا ربعين من دى الخجسته ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول  
 ان حق رفع وان باطل وضع (يبدل منها معصم - بن جرت) • وكف تخصيص زنت ببنان في ظلال التفتة الثانية سلف •  
 وتزعي البطل اللعين عاني في قوله ما أدري وان كنت داريا • بسع ومن الجرم ثمان أراد اوسع في المعصم بكر الميم

وفتح الصاد الموملة موضع السوار من الساعد وجرت تحت جرات المناسك والكف مونة ولها أثبت الضعير العائد اليها من  
 زينت وخشيب يمتد حتى يحضره اما الجناه أو غير ذلك ما يترن به القصد البنان أطراف الأصابع والنية طريق القصة وان كنت  
 داريا جلة معترضة بين أدري ومعموله الخلق هو عنه وهو يسبح ومن صغير من عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصواحبها  
 ويروي منينا ما يقصد التوت ومنعاه ظاهرا والجر جرات المناسك والمعنى أنه دخل بسبب رؤية ما يد الهس بحاسن هذه المرأة  
 عند رماها الجرات فلم يدع كونه من أهل الدرية أبسبح حصيات ومن أم ثمان فأنتم تقدم في أي الألف على أم فقول  
 الكيميت في مصيغه الضعير ٢٦ طربت وما شوقا الى البيض الطرب \* ولا لعابني وذو الشيب يلعبك وهذا مطلع

قصيدة له في رثاء أهل البيت  
 ومدهم والتالم لما تنفق لهم  
 من مصائب الدنيا وفي  
 الصعاب الطرب خفة نصيب  
 الانسان لشدة حزو أو  
 سرور والظاهر انه استعمله  
 في مطلق الخفة يقول  
 حصلت في خفة لكن  
 لا لا جل شوق الى النساء  
 ولا لا جل لب وانما  
 حصلت للعاق التي باهل  
 بيت النبوة قال المصنف  
 في رثاء أدود والشيب يلعبك  
 وهو استثناف على تقدير  
 سؤال كنهه قيل ولم لا تلعب  
 فقال أدود والشيب يلعب على  
 جهة الانكار فأشار الى على  
 عدم اللعب وهي كونه ذا  
 شيب ولقائل ان يقول  
 لا نتمين هذا شاهد على  
 حذف الهمة لجوزان  
 يكون مما حذف فيه  
 حرف النسي لقرينة  
 أي وذو الشيب لا يلعب

سليت \* وتازعي البذل اللين عناني والمصعب بكر الميم موضع السوار من الساعد وجرت تحت  
 جرات المناسك قال في الصعاب والجرة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات ومن  
 بالجار والجرة الحصاة والبنان أطراف الأصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع  
 قصيدة في مدح أهل البيت وراثتهم وفي الصعاب الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزو  
 أو سرور (قوله أراد وذو الشيب يلعبك) في الشرح ولقائل ان يقول لا نتمين هذا شاهد على  
 حذف الهمة لجوزان يكون مما حذف منه حرف النسي لقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انبي  
 وأقول ان المصنف لم يستعمل هذا البيت في حذف الهمة وانما عمله به في المثال لا يقتضي  
 عدم احتمال غير المثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جرد ذكر  
 لا يوضح قاعدة والشاهد جرد ذكر لا يثبت (قوله ثم قالو انما يلعبك) قبل هذا البيت  
 أبرز وهاتين الهاتين \* بين خمس كواعب أتراب  
 والمهاجر الوحش استمر هنا النساء مبالغة في تشبيه عيونهم بعيونها وفي الصعاب وماه فلان  
 يتهادى بين اثنين اذا جاء معنى بينهما معقدا له من غفنه وقبحه وكذلك المرأة اذا تهاجت  
 في مشيتها من غير ان يحاسبها أحد فيل تهادى والكواعب جمع كاعب وهي الجارية  
 يسود وجهها للبهود والارباب اللذات يقال هذه ترب هذه أي لذتها (قوله وقال المتنبي احيا  
 وأبصر الخ) المتنبي هو أحد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلث  
 وثلثمائة وثلاثا بالشام أكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حديثه حتى بلغ فيه النهاية وانصل  
 بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدحها كافورا والحمد لله ثم  
 خرج منها وورد العراق فترقى عليه بهاديراه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل  
 في جوارى الكوفة وكان أبوه يعرف بعبدان السائبين في لنا راهل الحلة ونشأ وهو محب للآداب  
 فطلبه وصحب الاعراب فجاء ناهب من بنين بدو يوتدتم الكفاية فلم يزل العلم وكان المتنبي خرج الى  
 كلب وادى انه علوي حتى ثم ادعى النبوة وذلك سيادة السعاف فخرج اليه امير جص (لؤلؤ  
 من قبل الاشعيرة فقاتله وأمره وحجبه بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعدما أشرف على القتل  
 قال ابن ابي عمير خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلف في قول عمر بن ابي ربيعة ثم قالو انما يلعبك \* عدد التطور والحصى والقراب وخشيب  
 فقيل أراد انما يلعبك فهو كلام انشائي حذف منه جزء الاستفهام فيكون من قبل ما نحن فيه وقيل انه خبر أي أنما يلعبك  
 بكسر هـ من ان على المكايلة ويقصها على ان القول يعني الاعتقاد أو الجزم كما هو بتقدير المصنف لا نيت ليس على الاحتجاج اليه  
 بحسب الصناعة وانما هو لتضيق كون الكلام خبر لا انشاء ومعنى قلت يلعبك يخفق الموحدة لسكان الهامور امه مهمة  
 في قلت احيا صاحبها في هر أي غلبني غلبة في فهو معول مطلق حذف حامله جواز اوجه له صفة وصفه محذوف على  
 ما تقدم وقد يقال لا حاجة الى هذا لتقديره انك يمكن ان تقدره في حرفيها هو وعمل القصد من الاخبار بكونه يتجاوز هو  
 أول تقيلا للصنف ما يمكن في قول من معناه يلعبك وهذا جزم في الصعاب وانشد البيت شاهد على ذلك في قول أبي الطيب  
 في المتنبي احيا ما يسر ما سبب ما قتلا \* والين جاز على ضني وما عدلا احيا قبل مضارع

والاصل أحياء الخذف حمزة الاستغناء في هذا المبدأ كره المصنف شاهد يستدل على مدعاه حتى رد عليه أن المتن ليس مما  
يصح بكلامه في اللغة العربية وإنما أورد مثالا في الواو في من قوله وأسر ما لا يثبت ما قلنا في الحال والفتي التبع من حياته  
يقول كيف أحيا أول من فاسيته قد قتل غيري ويجوز أن الحاسب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجه آخر لا حمزة  
تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحياء باب أفضل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء بآسرك يينه وبينه فيه كانه قال أحياء  
ما قاسبت وأسر ما قاسبت حذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني وأحذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم آخر اعتمد  
الثاني من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم وأما أحياء باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذاً من حتى الشيء إذا كان  
فيه حياة كانه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون منبسطاً من أحيينه إذا جعلته حياً كانه قال أظهر شيء يحيا  
مما قاسيته يقتل وهو الاختص يقبس ذلك في الاختيار فيكون الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف في عنده من  
اللبس في وأما عند خوفه لا يجوز حذف قولوا واحداً وتقصيص الاختص بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين بقضي أن  
غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بأن حذفه عند أمن اللبس من ضروريات الشعر قال ابن قاسم في الجني الذي هو وظاهر  
مذهب سيويه قال واختاران حذفهما مطرد إذا كان بعدهما لم لكثرة نظاما ونثراً قلت وهو كثير مع تقدم الأحاديث طائفة  
بذلك وقول ابن الحاجب حذف الحمزة شاذ لا تتحقق للضرورة وسره أن الحروف التي تدل على الإنشاء لمصادر الكلام فالحذف  
حينها الجاز تأخيرها من منظور فيه باعتبار هذه الملازمة فإنها غير مسلمة في وجوب كل أي الاختص في عليه في أي على حذف الحمزة  
في قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام مخاطب فرعون في تولك نعمة تمنعني على أن عبدت بني إسرائيل في أي دللتهم  
وتخذتهم عبيداً فإن حذف الحمزة هنا لا يوجب في اللبس بالغير ضرورة أن ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو تقيده فكيف يتوهم  
الاعيان بأنهم نعمة وإنما المقصود الانتكار لاعتقاد الحمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ إشارة إلى خصلة شنعاء مهمة لا يدري

وتخمين وثلاثة (قوله والاصل أحياء) ذكر ابن الحاجب في أماليه والزمخشري في ملتقطه  
من كتاب أبي الفتح وجهان آخرين أحدهما أنه أخبر عن نفسه أي أعيش نائهما أن أحياء أفضل  
تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل أحياء ما لا يثبت وأسر

مقطوع والمعنى تمسبك لبني إسرائيل في قوله تعالى هذا في في المواضع الثلاثة في الحكمة عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام  
حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا في فلما أفل قال لأحب الأهلين فلما رأى القمر بازغاً قال هذا في فلما أفل  
قال لئن لم يهبط في لكون من القوم السابقين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا في هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم اني ربى عما  
تشركون فانه لا ينبغي أن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاختبار في شيء من المواضع الثلاثة روى ما رواه  
من تلك الاجرام السماوية وما شاهد من ذلك بل قصد الاستهزاء والانتكاز عليهم فحذفه الحمزة لظهور المراد انتفاء اللبس  
في المحقق على انه في أي على أن الكلام الواقع في الصورتين في خبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه على امير طر  
فيصكي كلامه في كما هو غير متعجب لمذهب لانه ادعى الى قبول الحق وانتهى من التبع في ترك في أي رجع في عليه في أي على  
كلام خصمه في لا يبال بالبحر في بعده ما حكاها أو لا على صورته ولا محذوف في ذلك بل فيه لظهور النصف أو استندراج الخصم الى  
الاقراء بالحق في قوله أن يحسم في جميع فحذفه حمزة في صيغة ففوتون في سوا عليهم أنذرهم في حمزة واحدة وحمزة  
النسبة محذوف في وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زنى وان سرق قال جبريل وان زنى وان  
سرق في قال شاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اد الأصل أو أن زنى أو أن سرق روى البصولي في أول كتاب الجنائز عن أبي ذر  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أناني آت من ربي طخري في أو بشرى انهم مات من أمي لا يشرك بالله شيئاً  
دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق في مواضع وفي بعضها النص صريحان الا في هو جبريل فهذا  
مما حذف في الحمزة لانه لا لبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استهزاءهم جبريل عن دخول الجنة على مات من أمته  
لا يشرك بالله شيئاً يثبت مع فرض زناه وسرقته ولا يمن تقدر الحمزة ولقائل أن يقول لا يجوز أن يكون الأصل أي دخل  
الجنة وان زنى وان سرق فيكون المحذوف الحمزة وما دخلت عليه جميع الدلالة ما سبق على ذلك والجله الواقعة بعد ما عليه فلا  
يكون هذا من فرض المسئلة في شيء مما ذكرناه أو لا قيامه

ما هي الانتقير وهو محمل  
ان عبدت الرفع عطف بيان  
لتلحق وتقطيره وقضينا اليه  
ذلك الامر ان دابر هؤلاء

في الثاني انما اردت طلب التصور في وهو السؤال عن ادراك غير النسبة في هو ازيد قائم أم عروجي فالنسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال من تعيين المسند اليه في وطلب التصديق في وهو السؤال عن ادراك النسبة في هو ازيد قائم في فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤل عنه في فتوالمثال الاول وهو ازيد قائم أم عروجي هو ادراك المسند اليه على التمين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عروجي بخصوصه حاصل المسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التمين وهو غير التصديق الذي كان حاصله عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا يعينه قائم أمر حاصل عنده وليس مسؤلاً عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما متبادرا تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر كان أصل التصديق حاصل توسعا فخصموا بان التصديق حاصل وان لمطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قديم في قوده ما وهذا كلام حسن فتأمل في وهل يخص طلب التصديق في بمعنى انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا توفى بذلك فقد صرحوا بان الجور وبالباه هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يخص برجته من يشاء يصل رجته مقصوده على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل يخص بمطلوب التصديق كما قال صاحب الخنص ولاختصاص التصديق بما هو صريح الشرحه الذين السبك وشدد التكمير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشف لفتناز ان ان الباه قد تنسل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله لا لفعلى اختصاص الجده والشائع العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يقتضى ما وقع للصفين هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لهل ينقص بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم شيئا ذهي فيه التصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي ورجحني هل قبل المتصلة على التذوق يعني قبل أم المتصلة وقصبة هذا الجي وهل لطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث ليس بماطع لما تقدم في وجهه الادوات مختصة بطلب التصور في أي لا تستعمل لغيره

قالبه

مقصوده على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يخص بمطلوب التصديق كما قال صاحب الخنص ولاختصاص التصديق بما هو صريح الشرحه الذين السبك وشدد التكمير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشف لفتناز ان ان الباه قد تنسل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله لا لفعلى اختصاص الجده والشائع العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يقتضى ما وقع للصفين هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لهل ينقص بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم شيئا ذهي فيه التصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي ورجحني هل قبل المتصلة على التذوق يعني قبل أم المتصلة وقصبة هذا الجي وهل لطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث ليس بماطع لما تقدم في وجهه الادوات مختصة بطلب التصور في أي لا تستعمل لغيره

وقيه مخر وهو متعقبات بام المتقطعة قائم من بنية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق قط قال الشيخ به الذين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انما يبنى أم من ادوات الاستفهام وقصد هذا المكاش في شرح المفتاح وجهه انهم ان كانت متصلة فلا استفهام فيها واضع أو متقطعة فهي مقطرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليس تستعمل في الاستفهام فانها لا تستعمل الا مع الهمزة وان كانت متقطعة ففيها الضراب لا تقول كون المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة لا يضر بها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد عما قبلها وما بعده ما استفهم عنه وكون المتقطعة فيها الضراب لان الاستفهام جزء منها أو واحد منها وانما تنافي المتقطعة التي فيها الاستفهام دون المحضة لا للضراب وقد صرح الفاضل بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أوحيا وغيره الى هنا كلامه قلت لكني انما استشكل عددهم لا من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها للاحقة في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعده أو مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة ولم يقل أحببان أو من حروف الاستفهام واما المقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد منها بل المقيده الهمزة ٢٩ المقدرة ولكن هذا البحث

لا يصح الاستفهام في رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من أن أم من ادوات الاستفهام كما يجب قريبا انشاء الله تعالى في خصوص حاله وما صنعت وكما مالكة وأبنتك ومثي سركه فالاستفهام في ذلك كله لطلب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاك فحصل التصديق بان أحد ابناء الخطاب وهذا التصديق منار للتصديق بان زيد أمثال الخطاب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني فحصل ان تكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ماسبق في الهمزة مع أم

قاله ما دخل على المقصور أيضا كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه متعقبات بام المتقطعة قائم من بنية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق قط كما صرح به الفاضل ثم قال وانما تشكل عددهم لا من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها للاحقة في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد منها بل المقيده الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يصح في المصنف نضاض في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من أن أم من ادوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه متصل ان تكون داخل على المقصور ولعلهم اتفادوا أم من ادوات الاستفهام ان سلم لهم عدوها من لان المتصلة ملازمة لعنه الحقيقي أو الجازي سابقا عليها والمقطعة مقارنة في الغالب لعنه متأخرا عن اولم يرد انهم موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لان ليست موضوعة له (قوله وعلى التي تقول ام شرح اولها اصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للثني ميوظاها فان لما فيه وجودية لآية لا يقال الاستفهام فيه لانكار فهو في معنى التي لا تقول انما يكون في معنى التي ان لو كان انما وانما هو في معنى فلان لا يصح الصورة ولا يصح المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أو رده لا يقال بوجه لان الكلام في ان مدخول الهمزة في واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نقبا لا مدخولها ثم يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية فهو على تقدير أن تكون لما وجودية ولا ثبات على ما سيذكره المصنف عن المختصري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة ينتهه بين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

المتصلة نحو ان يدقام أم عمرو فالجواب ان بينهما ما قد ذلك ان السائل بين جاك لم تصور خصوص زيد أو عمرو وهذا السؤال فاذا أجبت زيد على انك اذ زاده في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختص بتصديق أيضا بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو اذ لا يختص فيه الجواب بتصور بل مجرد التصديق في الثالث انما هي أي الهمزة في تدخل على الابتن كما تقدم في التمثيل بنحو ان يدقام أم عمرو وهو على التي تقول ام شرح في الشكر وهذا واضح وتصوره اولها اصابتكم مصيبة قد أصبت مثلها قلت في هذا فاعلم هو من عندكم وقد اطلع كثير من رأيتنا بالاعتراض على المصنف هنا يجعلون التمثيل بهذه الآية لا يدخل الهمزة على التي من قبيل السهو لظهور ان في الآية يوجد في المعنى اقلتم كذا حين اصابتكم مصيبة قد أصبت مثلها فان قلت الاستفهام هنا لانكار فهو في معنى التي فالهمزة داخل على ما هو معنى في لاصوره صرح التمثيل من هذه الجملة قلت كذا ذكر بعض الصمعيين من أهل الشام وليس بشي لان الانكار في هذه الآية يعني لا يطلق ما بعده ليس متبعا لاصوره ولا معنى بل هو متحقق التثبت وانك يتعلق التوبيخ بوجوده وقد يقال ان الواو له طغى المعطوف عليه محذوف أي لم يفرعوا وقتهم



كذلك حينما سألته عن تلك المصيبة قال: همزة واحدة على ثني مقفولة كأنها داخت في القلندر خرج على ثني مذكور وبكون هذا حسنا لئلا فيه تخيلا لثني باعتبار حالته على الذكور والتقدير فإن قلت المصنوع لا يرى القول بثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى أن الهمزة مقدمه من تأخير فترض التنبيه على أصالته في علم التصدير كما يسمح به قريباً فإذا كان يكون العطف عليه من قوله تعالى في قصة أحد لقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لأحد كقولنا لا مقدار أو الاشكال بحاله. قلت المصنوع من الهمزة في ذلك لا تنكار أو الإبطال وهو ظاهر بالنسبة

مدخول الهمة قبل مني محذوف والهمة للتقدير وبما بعد النبي والتقدير ألم تفتلوا كذا وقلتم  
حين أصابتمكم فنكون الآية مثلا لدخول الهمزة على مني لكمه مقدور وهذا هو معنى تقدير  
صاحب الكتاب أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا وصار ثم نادى بقلتم وأصابتم في محل الجر  
بإضافة الما إليه وتقديره أفعلتم حين أصابتم وفي هذا نصب لانه مقول والهمة للتقدير والتفريع  
والعطف عليه ماضى من قصة أحسن قوله تعالى ولقد صدقكم بقوله و هو يحبونكم ويكون  
محذوفاً كأنه قيل أصعبتم كذا وقلتم حين كان كذا (قوله) وهو منقضى بام فانه تشارك في ذلك  
يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الانيات وعلى النبي دون باقي الانفاظ  
الموضوعة للاستفهام فلا تدعى بأم لانه ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفرقه  
في الغالب (قوله) فيقولون التقدير في أفلسب و أفقر بعبكم المذكور صفعا في الشرح كان

هناك قلت الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أي تقدم الميزة على الماطف نحو كذا فتكون أخبار  
متعددة كل منها خبر مستقل فنحو زيد قائم وقاعد فيصور العطف فيكون كذا قاسا لو غابته أنه حذف هناك مضاف من بعض الأمثلة  
لذالة ما تقدم عليه أي نحو أولم يسير وآثم إذا ما وقع وهو يضاف قولهم في شيان أحدهما ما فيه من التكلف وفي الثاني في أنه  
غير مطرد في جميع المواضع أما الأول فهو التكلف في حذف الجمله وفيه نظر لان هذه الجمله معطوف عليها  
وحذف المعطوف عليه لقرب مجاز جملته كان أو غير جملته ولا تكلف فيه وقد يجب بيان السكف لتمام من قبل خصوصية  
واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثيرا ولم يصرح في شيء من صور هذا  
المحذوف فادعاه محذوف والماله هذه تكلف قال ابن مالك المدعي لحذف شيء يصح المنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع  
ادعاه المحذوف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده يخالف ذلك فمن جاءه التكلف في أن  
قوبل في هذا الوجه في تقدم بعض المعطوف الذي ارتكبه الجوه وحيث جعلوا الميزة من جملته أجزاء المعطوف ولكنها  
قدمت على الماطف ولما كان هذا التقدم على خلاف الأصل كان الحذف كذلك فقد يقال أنه في أي تقدم الميزة  
في أسهل من حذف الجمله لان التميز فيه في قولهم في أي قول الجمهور في أقل لفظا من التميز فيه على قول الحاذقين  
لان هذا صرد ذلك جملته وقد مر ان هذا الفرد وحذف التميز في الحروف قليل في مع أن في هذا التميز في تقدم الميزة  
على مركزها الأصلي في تنبيه على أصالة شيء في أي أصالة الميزة في التصدير في ٣١ والترجيح بهذا الوجه غير قوي فقامله

في الثاني في وهو عدم  
الاطراد في فلا غير يمكن  
في نحو قوله تعالى في الذين  
هو قائم على كل نفس بما  
كسبت في هذا أقل بل قسم  
في الجني الداني وفيه نظر  
أما أولا فلا نسلم عدم الامكان  
فيه ان يجوز أن يبدل من  
مبتدأ خبره محذوف وهو  
لم يوجد ودعوى تجعل هذه

ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا كذا يأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف  
المعطف من ذلك تجنيس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ذكر الماطف كما  
يركبه المولى على الكاتب انما يرجع حسابا فيقول مثلاً لركاب فرس من غير عطف (قوله)  
فان قول يتقدم بعض المعطوف قد يقال انه أسهل منه لفظا ان يقول المحذف كثير في  
الكلام وتقدم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر (قوله) وأما الثاني فلا غير يمكن في  
نحو أن هو قائم على كل نفس بما كسبت قال ابن الصائغ أي ما نتج من تقدير المذهب للوحدان  
في هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع  
والمنى ان يثبت المذهب فلا أحد حقا على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المذهب موجود فالتام  
على كل نفس هو هو اه وفي الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدروا هم ضالون في هو

الجمله معطوفة على جملته محذوفة تناسب المقام والتقدير أنهم ضالون في هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجد وهو الميزة  
للاينكار التوبيخي ولما ثابته على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما قوله الجماعة غير يمكن أيضا في قوله تعالى أو كما عهدوا  
عهد انبذه فريق منهم اذ لا مجال لمطعة على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولما أنزلنا ذلك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون  
فيتم المصير الى جعل الميزة داخله على معطوف عليه محذوف تقديره ما كفروا بالآيات البينات وكما عهدوا عهد انبذه  
أي نقضه وقضه وانما قال فريق منهم لانهم من لم ينقض وفي حاشية الكشاف في تفسير سورة الاعراف ما نصه وقال  
بعض المحققين ان لو او والما وتم اذ دخلت عليها هزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان  
وقوعه في أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستمرا لابل لا بد من أن يكون منبعا في كلامه تقدم  
الى هنا كلامه وقد حرم المختصر في مواضع عما يقوله الجماعة في سبويه والجمهور في مناهي في أن أفهم أهل القرى انه  
عاطف على ما حذاهم بنبته في نفع الميزة من انه على جعل القول بمعنى الاعقاد او بمعنى الجزم وحذف الجار والوجه لكسر  
الميزة على الحكاية الانطية لان ذلك لم يقع في كلام المختصر بهذه العبارة حتى يتصور وانما قال ما نصه والقاد والواو في  
أفهم واو أو من حرف عطف دخلت عليها جازمة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم تحطف الاو في القاد والثانية بالواو  
قلت المعطوف عليه قوله فاخذناهم بنبته وتوهموا لو ان أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه  
وانما عطف بالاعلان المعنى فلو اوصفوا ما أخذناهم بنبته ابعد ذلك آمن أهل القرى ان يأتيهم بأسنا بآلوههم فاثقون وأمنوا  
ان يأتيهم بأسنا ناضى الى هنا كلامه

فجاء منها في قوله في انساب المعوثين أو بأوتافير فراعش الوان أو بأوتاعطف على الضمير في معوثون وإنه كُتبي بينهما  
بالفعل هجره الاستفهام في الهجره من أو بأوتافوا كُتبي مفتوحة على ماضٍ ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية القطعية  
فإن ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لأن قضية  
قوله إن أو بأوتاعطف على الضمير في معوثون أن يكون من عطف المفردات أو الهجره فاعش دخل على الجمله لا على المفرد ولو دخلت  
على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملاً فيما بعده واسطة العاطف وهجره الاستفهام ماضية وليس محل محل  
تعلق ففتحته حينئذ أن يكون أو بأوتامبتدأ خبره محذوف أي معوثون لذلك فاعش عليه وعلو العطف إذاً من عطف الجمل وقد  
يجاب عنه بجملته كره قريب عن الطيبي إن شاء الله تعالى في جواز الوجهين في موضع قتالي في أنفردن الله يعون دخلت هجره  
الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهجره بينهما لم تجز أن يعطف على محذوف أي أنفردن الله  
يفنون وما حكاها عنه في الوجه الأول مشكل وأجابه الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرر بالاشكال  
أن دخول الهجره على الفاء ونصب توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضي بالترتيب  
وللتأخرى ونصب ما في الكسرة دخلت هجره الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فالكسرة ثم الفاعلون ففردن الله  
يفنون ثم توسطت الهجره بينهما وهذا كلام مولانا الاشكال فيه قلبي في دعوى المصنف أن الزمخشري في بعض المواضع جزم بما  
تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من الكشف أن الهجره دخلت على العاطف المذكور ومن  
قبر أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٣٢٢ مكتوف من قوله في أفن مات أو قبل اختلفت على أعقابك الفاء مقطعة للجمله الشرطية

وقد صرح العلي بن أبي الهيثم في مثل ذلك مقصده من أنه لا ينكار وأخبر عما يصلح اعتباره بحسب القامات وهذا بين  
يتأتى الجواب عن الإشكال الذي أسفناه قريبا فيقال إذا كانت الهمزة متحركة من غير أن لا تسلم انها مائة من عمل ما قبلها لهما  
بدها نامله بفضل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فندلج ثمانية معان في أي لاحداثها مائة وان استعملها ما يستند  
في واحد من تلك المعاني الثانية لاستعمال في غيره وأوصفت فيكون ذلك من قبيل المجاز فالجواب لبعض المتأخرين وتخصيص هذا  
المجاز وبيان أن من أي نوع من أنواعه مما لم يحسم أحد حوله وقد حاول بعض تخصيص ذلك في بعض المواضع بما لا يتوافقون كلمة  
كاستزاه في أحد هذه التسوية وتورب ما توهم في البناء الفعل هو أن المراد بالهمزة الواقعة بعد كلمة سواء انصبوصها في ضم الغناء  
المجهره ونقصها أعضاء تشديد الياء والحامل على هذا التورهم تفصيل أن التسوية مأخوذة من كملوه وهو وليس كذلك بل كانت تقع  
بعدها تقع بعدما بالي في نحو ما بالي أقت أم تحدث فالتى يظهر في أن الجهة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معلق قال  
الجوهري وقوله لم يأله أي لا أكثر منه انتهى فهو فعل معد بنفسه وقريب من معنى الفعل القلي لا رمعي لا أكثر به  
لا أكثر فيه ازاء به فإخاء التليق من هذه الجهة (وما أدري) ونسلم المصنف الصحة وقوع هذه التسوية بعدما أدري معارض  
لده على ابن السكيت في ما يأتي عند المسكالك على أم وذلك أن ابن السكيت ادعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير  
وما أدري وسوف أخال أدري • أقوم آل حسن أم نصه • فرد المصنف بأن هذا غلط ناشأ من توجه أن معنى الاستفهام  
فيه غير مقصود البتة لما قلنا لفعل الدرية ويستغف عليه أن شاء الله تعالى (وليت شعري) تحولت شعري أما فزاد أم أقام  
(وتصوون) تحولوا أنكر أقت أم قدمت والظاهر أن الهمزة الواقعة بعدما أدري وليت شعري وتصور الاستفهام لا للتسوية كما

ستره ان شاء الله تعالى وقد قال الرضى وأما هزة النسوة وأم التي التسمية فها المثلان تليان قولهم سواء وقولهم ما بالى وتصرفاته  
 خصوص قولك سواء على ختم أم قدمت ولا بالى أقام أم قصدت قصرهما على ماذ كرون ماذرى وليت شمري ونصوهم (والضابط  
 انما الهزمة الدخيلة على جلة) يصح حلول المصدر محلها في وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجلة بدون الهزمة وليس  
 كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا في خصوص سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونصو ما بالى أقام قدمت الأثرى انه يصح  
 سواء عليهم الاستغفار وعدمه في خصوص غير مقدم والجلتان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو ولهما امتداد والثاني معطوف  
 عليه وادى الرضى ان سواء غير مخوف أى الامر ان سواءوا الجلتن بيان لذلك الامر من وسماى في حرف السين كلام فى  
 ذلك وهو ما بالى بتمامه وقولك في بعض النسخ وعدمه مكان وقولك واستعمل المصنف أبالى متعديا بالباء وقد تقدم  
 عن الجوهري ما يقتضى انه متعد بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكر نعتيه بالياء فظهره قال النورى في تهذيب الأسماء واللغات  
 وقولهم لا بالى به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يخلصون  
 فى هذا وان الصواب لا بالية لانه لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل اخبرني صاحب التهذيب بقوله بضاعتى بل قال لا بالى به وهو  
 صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادى الامام فى أول كتابه أدب القتيبة والمتقنه بإسناد عن معاوية  
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من برد الله غيري فبقه فى الدين ومن لم يبال به لم يبقه وروىناه هكذا فى حلية  
 الأروباة وثبت فى النصيبين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يالى بتأخير النساء هكذا فى  
 النصيبين بالباء وثبت فى صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتى على الناس زمان  
 لا يالى المرء ان أخذ المال آمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا ضاعفا معصية فى أول كتاب البيوع  
 وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٣ مرعى امرأة تنكب على صبي لها قال  
 اتقى الله وامبرى قالت

بين الجلتين فكيف يعطف توسع على دحولها يحرف العطف المقضى للترتيب والترانى  
 ونص ما فى الكشف دخلت هذه الانكار على انشاء العاطفة جلة على جلة والمعنى فاولئك هم  
 الفاسقون أقفرون الله يفرق ثم توسطت الهزمة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه  
 (وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان فيه مجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

فى ل مدعيه كاذب نحو أقصافا كبرك بالبينين وانخذ من الملائكة انا ما هو وأورد السبكي فى هذه الآية سؤال الفضل  
 المسكر بالى الهزمة على ما تقرر والذي يلها الاصفا بالينين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه انخذ من الملائكة انا ما هو  
 بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفه يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجلتين فيحصل منهما كلام واحد  
 والنقد راجع الى الاصفا بالينين وانقاذ البنات وتكون الواو فيه للصلة لان زعمهم مجموع الجلتين نفس من انفسارهم على واحدة  
 منها وان كانت فاحشة ونصو في استفتحهم الى تلك البنات ولهم البنون وهو الظاهر ان هذه الجلة المتفرقة بالهمزة فى محل معقول  
 مقيدا لجار على ما ترووه والنقل معلق لان الاستثناء طريق الى العلم كالسؤال فجاز تقليده كما على فعل السؤال خصوص  
 أنهم بذلك زعم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أقصافا كبرك بالبينين وانخذ من الملائكة انا ما بالية الفعلية  
 وقدم الكلام فى أمر البنين على الاثنى وجى فى الآية الثانية بالجلة الاسمية وقد قدم الكلام فى شأن البنات على البنين فما  
 الحكمة قلت يمكن ان يقال للمخو طب فى الآية الاولى الكفا وقد قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الاثبات بالذكور والاختصاص  
 بهم وجى بما نصوه اشارة الى ان ما يدعون من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود والمخو طب الذى صلى الله عليه وسلم  
 فى الآية الثانية بالامر فى استغاثتهم فيما يدعون به فى هذه القضية الشبهة تقدم فى الاستئذنه أشبع الامر من وأنشعه ما هو  
 دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لتأكيد التساغة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا  
 الامر الباطل انه ثابت مستقر لله تعالى أعلم ونصو في أفسر هذا وهذا من قبل ما زعموه صريحا وكذا نصه ونصو في شهدوا  
 خلفهم وهو هذا من قبل ما زعموه لا طريق للصراحة بل الزموا له الزاموا ذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة انا ما جزم من  
 شاهد خلفهم كانوا كمن زعم انه قد شهد خلفهم ونصو في أعجب أحدكم ان يا كل علم أخيه ميتة فكرهوه وفى هذا الكلام  
 مبالغات منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى القافية من الكراهة موصولا بالجملة ومنها السداد الفعل الى أحدكم  
 اشعر بان أحدكم من الاحدى لا يجب ذلك ونهاته لم يقتصر على تمثيل الاغنياب بل كل لهم الاصلان حتى جعل الانسان اما

ومنها أنه لم يقتصر على لحم الأخر حتى جده ميتا كما في المدرك وقال ابن الحاجب في الأمالي أنه تعالى لما سئى عن الغيبة شبهها  
بما هو كرم ومن معناه هو هو كل لحم الغائب ميتا رافى على صيغة الإنكار تنبيه على أنه لا يقع فيه كمال ذلك التشبيه  
سبيلاً للتركيب فقال بعد ذلك فكر فهو فكان ذلك كترقيق الكراهة لما سئى عنه وتوابعها سبيلاً عن هذا التشبيه  
الذي قصد به أن كيد كراهة ما سئى عنه أنه يتحقق في بعضه وفي وقوعه في التوبة المشبهة عياياً وتوابعه هو يتحقق في بعضها  
بالتعلق الأول في أي شيء ولو تحقق بالخلق الأول فكيف تجزئ عن الثاني يقال في الأمر الذي يستدل لوجه عمله وهو من جهة  
أفاده هذه المحزنة في ما بعد هالزم ثبوته أن كان من هذا لأن في التوفي إثبات في ضرورة أنه لا واسطة بين النبي والاتباء فإذا  
اتفق أحد هالزمتحقق الآخر وتوابعه هو عنه ليس الله بكاف عبده فإذا تدارك المحزنة المذكورة في عدم كفايته عبده فلم  
بالضرورة إثبات كفايته أباه في أي الله كلف عبده ولهذا عطف في مدح الوالدين وهو وضعنا على الإنشراح لما كان  
منه شراحنا فيه نظرم جهة أنه جعل العطف في عطف وضعنا على الإنشراح كونه في معنى شراحنا وذلك يقتضي أن النبي  
لو لم يكن مؤ ولا لاتباء لم يصح العطف وليس كذلك إلا تراعى في جهة العطف في عطف لم يجز زيدوا كرمه يمكن أن يحاسبه  
أن معناه ولهذا أي لكونه غير باعتبار ٣٤ أنه لا نكار إلا على عطف وضعنا عليه من حيث كونه خيراً إلا من حيث

العلماء كثيرا ما يكونون فيهم مدحابل قبل انه امدح بدت قالته العرب في على ما نقله ابن الشيعري في اماله  
ولولاصر احدثني المدح وعلوه في باب المراتح المدح حتى قال من اراد ان يدجننا فليدجننا مثل هذا واعطى جر راعى ذلك  
ماقته من الابل ولو كان على الاستفهام الحقني لم يكن مدحا البتة فهو يحسب القول المقطوع به قال الرضى وكان الامم فيها  
في الاصل لعهدها القطعة المألوفة التي لا ترد فيها بالقدر وهما الخمر هذا الامر وهو اهلو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن  
مدحا قطعة واحدة والمعنى ان ليس في هاتر ديجيت اجزءه ثم يدعوى ان اجزءه مره اخرى فيكون قطعتين أو أكثر بل هو قطعة  
واحدة لا يثنى فيها النظر فالبتة يحسب القطعة ونصبا نسب المصادر في الثالث الانكار التوبيخي فيقتضى ان ما بعده هو ادم  
وان فاعله ما لم يصر انفسه دون ما ينصون فهو ضو في غير الله دعوت في وضو في انفسك الهة دون الله تريدون ان افك ما مغفول  
لاجله والتقدير ان تريدون الهة دون الله افكوا فاقدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأه لانه كان الاله عنده ان بكاهم ما بينهم  
على افك واطل في شركهم ويحوز ان يكون افك ما فعلا لاهي ان تريدون افك ما فسر قوله الهة دون الله تريدون على انها  
افك في نفسها واحالا أي ان تريدون الهة من دون الله افك من وضو في انفسك الهة دون الله تريدون ان افك ما مغفول  
اي ضيق تعذبه وهو يرى منه لانه يست عبد ذلك أي يصير وانصب جناتك في الخلال أي يا هتسين واثنين فهو نحو قول

العلاج في بحر قول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف  
وأقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه في آخر باب أو أنت قنصري \* والدهر بالانسان دورى أى أنظر بوانت شيخ كبير  
فطر بالما مصدر مؤن كلفعل محذوف أى أنظر أو مقول به محذوف أى أنافى والجهة بعده حاله وقنصري مضاف محسورة  
وفون مشددة لام مفتوحة والمكسورة والسين ساكنة مهملا ويحتمل أن يكون مضاف مفتوحة ومثناة قصبة فما كنوا السين  
مفتوحة والمراد بذلك كله النسخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة في اسم الفاعل من دار يدوروز يندبها النسب  
للمبالغة أيضا كقولهم في الخارج خارجوا أجر أجرى وفى الأعمى أعمى وفى الريع التقرر ومنعاه ذلك المخاطب على الاقرار  
والاعتراف به وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه في أول هذا الشرح في باب ما قد استقر عنده  
ثبوته وأنه لم يقر بما عرفت من ذلك في وجوب أن يلها الشيء الذى تقر به به هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر  
المصنف هنا وفي الكلام على أن ذلك يجيب في الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفي كتاب

سيبو به مانعه هذا باب أم  
إذا كان الكلام مبتدئا  
أم أو أم وذلك قولك  
أز يد عندك أم هرو وأز يد  
لقتب أم بشرام قال وعلم  
أنك إذا أردت هذا المعنى  
تقدم الاسم أحسن لأنك  
لاتسأل عن النفي وإنما  
تسأل عن أحد الاسمين في  
هذا الحال فبدأت بالاسم  
لأنك تصد أن تبين أى  
الاسمين عنده وحلت الاسم  
الآخر بعد الأول لئلا يفار  
النفي لئلا يسأل عنه بينهما  
ولو قلت التيقيد أم هرا  
لكان جائزا أحسن هذا  
كلامه وحسبك به شاهدا  
على خلاف ما ذهبوا اليه  
من وجوب إيلاء المستفهم

بجذف المضاف ويجوز أن يكون حالا بمعنى أنك في (قوله) اطربا وأنت قنصري (الخ) طربا منصوب  
محذوف أى أنظر طربا أو أنافى طربا والقنصري مضاف محسورة وفون مشددة مفتوحة  
أو مكسورة وسين مهملة ساكنة فبرى مضاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين  
مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصالح والدورى الدهر يدور بالانسان أحوال أو لا تشد  
بجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدوروز يندبها ليه أيضا للمبالغة في قولهم في  
مبالغة خارج وأجر خارجى وأمرى (قوله) ومنعاه ذلك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما قد  
استقر عنده ثبوته وأنه لم يقر بما عرفت من ذلك في وجوب أن يتقرر بالاسم الذى دخل عليه المميز بل  
بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالميزة في قوله تعالى أنت قلت فلناس اتخذوا لي تقريرجا  
يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا به قال ذلك كذا حال التفتازانى في محطوله  
وقال أيضا التقرر عندهم يقال الفصل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاه اليه والتخصيص  
والثبوت وكلاما مناسب في قوله تعالى أنا مرون الناس بالبروفى قوله تعالى هل توب الكفار  
ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى الشرح أن قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد  
المترادفين على الآخر فأنته تقرر المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من أن ذلك  
تطويل لا فائدة غير مسلم اه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرر المعنى وإنما  
يكون كذلك في مقام تنقيضه والذى وقع لبعض أهل البيان أن تضع عطف ميناء على كذا فى قول  
الشاعر \* وأنى قوله كذا وميناء على ليس الغرض منه تقرر المعنى وتوكيده تطويل أى زائد  
على أصل المراد لا فائدة وأنت تعلم أنه لا يلزم من ذلك أن يكون عطف كل مترادف تطويل بل لا يلزم  
عطف ما ليس الغرض منه تقرر المعنى وتوكيده (قوله) ويجب أن يلها الشيء الذى تقرره به

عنه اللهم زه وبأى مثله فى التقرر وقد اطلع الرضى على نص سيبويه فى المسئلة فادركها على ما عرفت فقلت والجب  
من الشيخ به الذين بنى النعاس فامساق فى تطبيقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها وسط الذى لا يسأل عنه ويجوز  
تدعيمه ويجوز تأخيرها فقال ولهذا الأمر جعله ابن الحاجب شرطاً وضع فيه على أن يجب أن يلى أحد المتضادين المميز والاحترام  
فيجب عنده أن يقول أز يد عندك أم هرو وتأخير عنده عن زيه ولا يجوز تقديمه عنده أم لا المصنف يعنى ابن عصفور ذكر  
جواز تقديمه فخصنا من هذين الكلامين على تردد فى أنه شرط أو لا انتهى فعمل رجحه أنه عن نص سيبويه على المسئلة بميناء  
مع أن هذا الرجل من أشهر معرفة الكتاب فطارد ذكره بذلك فيقول فى التقرر بالفضل أضربت زيدا بإيلاء الفعل المقر به  
المهمزة (قوله) فى التقرر فى الفاعل أنت أضربت زيدا بإيلاء فاعل الضرب المهمزة هو ذوات لم يكن فاعلا مستلها فهو  
فاعل معنى (قوله) فى التقرر فى المفعول أز يد أضربت به بإيلاء المفعول المقر به المهمزة فى كسب حذق فى المستفهم عنه  
فتقول أنت ذلك ريدام فى السوق وأز يد فى الدار أم هرو (قوله) تعالى أنت فعلت هذا بما كنا نعلم نحن لارادة الاستفهام  
الحقيقى بأن يكونوا أى الكفار (قوله) علوا أنهم أى أن أبراهيم عليه الصلاة والسلام هو فى النعاس فى كسر الاستفهام قال

صاحب التحقيق في ايضاحه اذ ليس في السيف ما يدل على أنهم كانوا مليناً عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام  
وعرضه وجوه اما اولاً فلان الدال لا ينصرف فيما تحته السحاق ولو كانوا اولى بكن فيه من يقدم على كسر اصنامهم  
وما نانا لقوله عليه الصلاة والسلام بل ضله كسرهم هذا فان بل في الغالب اذ لو كانت الخلة زدها كانت اضربا على  
على وجه الابطال له ولو كانت الحزمة للاستفهام المحض لما قد ابداه بل كنهم قالوا له انت فعلت قتال بل افضل بل ضله  
كبرهم وما نانا لثالث القرن السابقة من لا كيدن اصنامهم وقوله معجني بذكرهم فهو لا ارادة التقرير بان يكونوا على اولي  
انه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرن السابقة وقد روى عنهم خروجوا تركوه  
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابروه بكسر هاء ثابوا عليه يسرعون ليكنفوه ولا يكون في الاستفهام الغائب الحزمة  
في الاصنام وهم اقل ولا في الاثر بل يصح ان يكون مرادهم حل ابراهيم  
في استفهاما عن الفعل وهو كسر ٢٦

صلى الله عليه وسلم في  
الاقربان كسر الاصنام  
قد كان فذلان المحمزة لم  
تدخل عليه في اى على الفعل  
فلا يكون للاستفهام عنه  
ولا للتقرير به ضرورة انها  
لو كانت كذلك لوجب  
ايلاء النفس لما لم يزل  
في ولا عليه السلام قد  
اجابهم بالفعل بقوله بل  
فعله كبيرهم هذا يعني  
انه لو كان الاستفهام عن  
الفعل او للتقرير به لكانت  
الجواب تدفع الكسر اول  
شع فلما قال فعله كبيرهم  
هذا دل على المراد التقرير  
بالفعل وعن الكسائي  
انه يقف على فعله والفعل  
محذوف وهو يجوز اى  
فعله من فعله وكبيرهم  
هذا مبتدا وخبر وهذا  
خروج مما يقتضيه

✶

الكبر قطعاً وجوابه قال الخشري أنه نسب الفعل إلى كبرهم وقصد تقريره لنفسه وإنشأه على وجه تقريره  
نكتة المهور إنما للبيعة عليهم لأنهم إذ نظرنا المصير علون بغير كبرهم وإن لا يبيع الماهوذاً كما يقول لك صاحبك وقد  
كتب كتاباً يحظر شئاً من أن كنت هذا تقول بل كنيته أنت وصدك هذا الجواب تقريره مع الاستزاع له لافيه عنك  
وإنما لا يلا لأن إثباته للعالمين منك ولا مرداً في نفسك المتزاع به وإنشأه للقادر ويمكن أن يقال غايته تلك الأصنام حين  
أبصرها مصطفون وكان غبط كبرها أشد للراي من زيادة تعظيمهم فأفسد الفضل إليه لا الفعل كما يستند إلى مباشره بسند  
إلى الحامل عليه ويجوز أن يكون حكايه لما يورد على تجويزه مذهبهم كله ظالمهم متعسرون أن يغفل كبرهم فأن من حق  
من يعبدو يدعي المان بقدره على هذا فإن قلت ما وجه جل الخشري المجهز في قوله تعالى أن تظن أن الله على كل شئ قدير على

التقرير قلت قد اعتذر في البناء للقول بعينه في أي عن الزمخشري في أن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي في  
وقد أجاز قوم أن تكون الهمزة في قوله تعالى ليس الله بكاف عبده لأنكار الإبطال كاستخدام أن تكون التقرير أي لجل  
المخاطب على الإقرار بما دخله النبي وهو الله كاف عبده لا بالنفي وهو ليس الله وكذا قوله تعالى ألم نذكر لك صدرك  
والمصدق بنبيا وما أشبه ذلك فقد يقال إن الهمزة فيه لأنكار وقد يقال أنها للتقرير وكلاهما حسن فعمد التقرير ولا يجب  
أن يكون المنكر الذي دخل عليه الهمزة بل بما مره المخاطب من ذلك المنكر وعليه قوله تعالى ألم نذكر لك صدرك أي  
الهم من دون الله فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما مره عليه من هذا المنكر لأن ما بعد قال ذلك وقد مر تبين وجعلها للاستفهام  
الحقيقي على ذلك الوجه وأنت خير إن هذا كله مبني على أنه لا يجب إيراد التقرير به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم  
يصلح فيه خلافا وقضية هذا أنه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري لكنه قد وافق على محضه في الجملة بدليل  
قوله في الأولى أن فعله لا يفي على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي أي لم يعم لها المنكر للتوبيخ ووجه ذلك أن المنكر للتوبيخ  
فيمكن معاندا وقد يكون غير معاندا فإن كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد جل الاستفهام على الإنكار التوبيخي  
فإن عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجبه وإن كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكارة جل الاستفهام على  
الإنكار الإبطالي ضرورة أن عمله واقع بحسب الأدعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله إن الله تعالى ليس كذلك  
في وانعكاس التكم في أي الاستهزاء في شعور أصواتك تأمرك أن تتعرك ما بعد ما بدأنا بك وذلك أن شيئا عليه الصلاة والسلام  
كان كثير الصلاة وكان قومه ذاروا ويصلي فضاكوا اقتصدوا يقولهم أصواتك تأمرك الهزأة والسخرية بل حقيقة الاستفهام  
تأمل في السادس الأمر نحو في قول الذين أوتوا الكتاب والأمين في السلم في أي أسلموا الطور له ليس المراد أمره بأن يستفهم  
حقيقة هل أسلموا أو لا وإنما المراد أمره بإيهامه بالسلام في والسابع التوبيخ في ٢٧ على زينة التكرم وفي بعض النسخ

لا ينبغي الجمل على الإقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف قلنا تأمل (قوله قلنا) قلت  
قد اعتذر به بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اعتذر بضم المشاغبين للقول  
وفي الشرح هذا مبني على أنه لا يجب إيراد التقرير به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم  
يصلح فيه خلافا وقضية هذا أنه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري لكنه قد وافق على محضه في الجملة بدليل  
قوله في الأولى أن فعله لا يفي على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي أي لم يعم لها المنكر للتوبيخ ووجه ذلك أن المنكر للتوبيخ  
فيمكن معاندا وقد يكون غير معاندا فإن كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد جل الاستفهام على الإنكار التوبيخي  
فإن عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجبه وإن كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكارة جل الاستفهام على  
الإنكار الإبطالي ضرورة أن عمله واقع بحسب الأدعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله إن الله تعالى ليس كذلك  
في وانعكاس التكم في أي الاستهزاء في شعور أصواتك تأمرك أن تتعرك ما بعد ما بدأنا بك وذلك أن شيئا عليه الصلاة والسلام  
كان كثير الصلاة وكان قومه ذاروا ويصلي فضاكوا اقتصدوا يقولهم أصواتك تأمرك الهزأة والسخرية بل حقيقة الاستفهام  
تأمل في السادس الأمر نحو في قول الذين أوتوا الكتاب والأمين في السلم في أي أسلموا الطور له ليس المراد أمره بأن يستفهم  
حقيقة هل أسلموا أو لا وإنما المراد أمره بإيهامه بالسلام في والسابع التوبيخ في ٢٧ على زينة التكرم وفي بعض النسخ

التعب على زينة التكرم  
في قوله زينة التكرم  
كيف  
معد التل في وقد يقال  
التعبس مدونة كيفية  
معد الظل لا من عدم  
الرؤية وسباني جواه

قريبا في التناهي الاستبطاء قولهم بأن الذين آمنوا في أن تخضع قلوبهم له كرا فقوله يقال الاستبطاء خفض وعشوههم  
لا لعدمه يقال في باني أي أتياءه أحضروا ويحاسبان الاستبطاء أن كان متعلقا بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الأتياء  
إلى الاستفهام عن النبي إشارا إلى أن الإجماع من الطرفين هو عدم الحضور فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا ينبغي وقد  
ظهر الجواب عما تقدم في التوبيخ هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التصور في بعض الأمور المتقدمة فقال  
في استعمال الهمزة لأنكار الإنكار التي بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة وأدعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع فيه  
يستلزم عدم توجبه الذهني اليه المستدعي للجعل به المقضي إلى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجعل به المستلزم  
لعدم توجبه الذهني اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وأدعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون أو أقصر على هذا حال الإنكار بمعنى  
التكذيب وقال في استعمال الهمزة للتقرير الاستفهام عن المعلوم للمخاطب يستلزم جملته على الإقرار بما هو معلوم منه  
وقال في استعمال الهمزة للاستفهام عن كون صلاته أمره لذلك مناسب إدعاء أن الخطاب معقده وإدعاء اعتقاده بأنه مناسب  
الاستهزاء والتكبر والجعل استعمال هذه الحال منه مناسب التكبر والتحقير والتوريل والاستبعاد ومناسبة هذه الأمور  
للاستفهام واضحة فإن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجعل به المناسب لخصا من وجهه لأن الحقير لا يلتفت إليه فلا يعلم  
ولهم به من وجه آخر لأن الأمر الحائل لعظمته وغلمته يبقى أن يحاط به عملا ولا يستبعد وقوعه أيضا لأن ما هو قريب  
الوقوع قالوا في أن يكون معلوما وقال في استعمال الاستفهام التبع الاستفهام عن الشيء يستلزم الجعل به المناسب للتبع  
لأنه كيفية نسبية تابعة لأدراك الأمور القليلة الوقوع المحبوبة الأسباب وقال في استعماله للاستفهام عن الشيء  
يستلزم الجعل به الجعل به يستلزم استبعاده عادمًا وأدعاء أن الانسب بما هو قريب أن يكون معلوما ما يخصه أو إماراته  
والانسب بما هو بعيد أن يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاء عوقس على ذلك نظاره هذا كلامه فأمه



فهو ذكر بعضهم معاني أخر لا حصة لها في الظاهر ان المصنف قصد هذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة - مختص في تلك الامور الثابتة خاصة من غير زيادة عليها وهذا غير مسلم في ما منع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها على حقيقة الاستفهام بتولد لها معوجة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثابتة الا ترى انك اذا قلت لمن يسمى اليك وهو يعلم انك ادبت فلان على اسامته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه ايضا لم اودب فلان على اسامته الى فان الخطاب لا يحتمل هذا الكلام - منك على حقيقة الاستفهام في حينئذ يتولد عنه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس في نية قد تقع الهمزة فعلا وذلك اسمهم بقولون وأي معنى وعد ومضارع به يحذف الواو لوقوعها بين ما مفتوحة وكسرة كما تقول وفي في القاف ٢٨ أي صان يصون ويجوز ان يصبغ بالقامع الواو فاحذف الغدرو و هو وفي في النون

أي تقر بفتح الواو امر منه  
اه بحذف اللام للامر  
وبالماء للسكت في الوقف  
وأما في الوصول فتصنف  
لفظا لاختلافان وقع قبله  
ساكن من كلمة ونقلت  
حركة الهمزة الى على قياس  
تصنيف الهمزة قلت قل  
بالتحريك يازيد أي عدا بغير  
وهذه قلت بغير ما عرفت ولم  
يبقى من الفعل غير الكسرة  
في لام قبل وفي ناه قالت  
وتقول على هذا يازيد في  
بهاه بفتحة الحركة والياء  
بعدها انما هي ضمير  
الفاعل الذي كان متصلا  
بضم اللام المحذوف  
ومن هذا يفهم ما نظمته  
في هذه البلاد في سنة  
احدى وعشرين حيث قلت  
تقول بالاسماء فهو في ثم  
يلزمتي والجلجلتان  
والثاني ثلاث جمل

هذا الاية تذاكر مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقربة به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقربة به الهمزة معناه اذا أمكن ايلاءه لياها في ذلك الكلام وما ضمن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اخفت ان تذكر تقريرا لاثبات بصورة التي قصد الى الاول لا على ان المقربة بقسب مما عرفت به وانه لم يتلق ذلك من تقرير للسكام وكان العمل المعنى لا يمكن لفظة تفيد معنى على الثاني لم يل المقرر به هاداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام بدمقرعنا خطيبك بنفس نسبة القيام الى زيدا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه ياها قالوا لم يقر بهذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل المولى للهمزة بالالف بفتحة لتسأل (قوله) والاولى ان تفعل الآية على التكاثر التوبيخي أو الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المتكلم لا يفسح قد يكون معاندا وقد يكون غيره معاندا فان كان الخطاب للكافر المتكبر المعاندا للاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المتكبر غير المعاندا للاستفهام ابطالي وأقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضى ان ما بعد الاداة او افع وان فاعله معلوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله في كل شيء قدير وكيف يتأتى ما هو ذكره هنا (قوله) وذكر بعضهم معاني أخر لا حصة لها في الشرح أي ما منع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع جملها على حقيقة الاستفهام بتولد لها معوجة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثابتة اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا حصة لها انها لم ترد في كلام من يخفى به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه أي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد اللهم لك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثابتة التي ذكرها المصنف (قوله) وعلى ذلك يخرج اللفظ في القاسوس اللفظ بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفي الصحاح اللفظ في كلامه اذا عي مراده والاسم اللفظ والجمع اللفظ مثل رطب وارطاب وأصل اللفظ بحر اليربوع بين القاصص والناقصا بضم اللفظ مستعجلا الى أسفل ثم بعدل عن عينه وشماله فخصي مكانه تلك الالفاظ (قوله) لتقرعن على السن الخ السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الاعمدة والمراد باليوم ههنا مطلق الزمان

وهو على ذلك يخرج اللفظ المشهور بضم اللام وفتح النون  
الجمعة وضمتها واسكانها وهو ما يسمى به الله وجبحت بحق على التناظر فيه الا فضل تأمل ومن يندظر وهو قوله  
ان هذه المصيبة الحسنه • وأي من أضرمت نخل وقاه فانه يقال ككيفية رفع اسم ان وصفته الاولى في معان القياس  
نفسها وهذا وجه التعمية وهو الجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توجه الناظر  
ان مجموعه ما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو الاصل ابن همزة مكسورة وبها سكتة المعطالبة  
وفون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لانتقالها سكتة مع النون المدخلة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم  
اذ انك كرت يوما بعض أخلاق في قرع السن ضغطه والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتدكر الفعل  
من الذكر القلبي والمراد باليوم ههنا قطعة من الزمان كما تسمى كانت والاخلاق جمع خلق بضم المعجمة مضمومة

والاخلاق

ولامساكنة أو مضغومة وقاف وهو السبعة والطبع وهو هند منادى في حذف حرف نداء أي ياء هند في مثل يوسف أعرض عن هذا أي يابوسف وانما قدرت بيا ونغير هامن أحرف النداء لأنها أعم تلك الحروف وأكثرها وراى كلامهم والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون موضعا كدرون غيره وهو المصلحة نعت لها على اللفظ كقولهم يا حاكم الوارث عن عبد الملك في بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجامعة مستوفون بان هذه الصفة اعرابية وان الايتان بها على خلاف القياس اذ المبنى انما يتبع باعتبار محل في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء الا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم باعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تنكسر الميم اعتبارا بالكسرة البنائية التي في انقطاع آخر او اعتدوا بعضهم من ذلك بان ضمهم المتأخرى لما كانت تحدث بعد حرف النداء وزول زواله كانت كرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعاملة تلك الضمة فجاز لاجل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طرده هنا شبه الرفع واعترضه بعض الشارحين بان الاطراء ليس سيبا لجرى العرب على لفظ المبني فان كسره ضم هؤلاء وأمس عطردة ومع ذلك لا تجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب الباب بان ضم هؤلاء أو أومس ليس بادخل تحت ضابط كل حي يقال ان كسره عطردة لا ليس كل ما كان للجمع من أسماء الاشارة كقولهم هؤلاء أو طرقا كما مس يكون البناء فيه على الكسر قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعنيين وليس عطردة اذ لو اورد الشارح الاول فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو ياساقب يا خياث فانه مبني على الكسر قياسا عطردة بلا نزاع في بناء الشارح الثاني هذا الجواب البتة وبمدق في التامع المقدر في مثل هذه الصورة بشكل جد على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقرير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تقتضي بداملا وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التامع المرفوع هو العامل في التبع ولا تفسيره افعال المادى ادعوا مثلا وهو يقتضى النصب بالرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل في ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى لمرور ضمة الاعراب

٣٩

لا يخفى في دفع السؤال شيئا ولم

والاخلاق جمع خالق بمعنى مضغومة ولا مساكنة أو مضغومة بمعنى السبعة (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيم بن مدركة بن اليمان بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء به سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكر بجمع كربة بضم الكاف فبما هو الخ الذي بأحد بالنفس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين ولقد ذكر البيهقي

اتباع لاحركة اعراب ولبناء لكان حسنا ولم يصبه هذا الاشكال أصلا وهو احسنه امانعت لها على الموضع كقول مادح هو ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش • وتفرج عنهم الكرب الشدادا لما كتب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجواد الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكر بضم الكاف فبما هو الخ الذي بأحد بالنفس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وهو ما يقدر امره بان يمدح وامامت لمقول به محذوف أي عدى ياء هذا الحلة الحسنة كما هو في بعض النسخ المرأة الحسنة وليست بشي لا يلبس المقصود امرها بان تعد المرأة الحسنة اذ لا يتعلق بذلك غرض من الشاعر وانما غرضه ان يمدحها حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطعة وضو ذلك وهو ان يبيت على في الوجع في الاولين وهو كما كونه تعالى في الموضع وكونه يتقدر أمره فيكون في الشاعر فيغنى أمرها بياض الوعد الوقي من غير ان يبين لها الموعد فيختلف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بامقارنا وهو حذو الفاء على يكون ولو لم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النصارى يأباه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجراب معك ضرورة انه يصح ان يجعل شرطها كل ما يصلح لذلك المتع دخول الفاء قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد بفتح الله منه فمخرج على ما يضرح عليه الآية واستغفره عبد افشاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى في قوله وأي مصدر نوى منصوب بفعل الامر والاصل وأيامت وأي من مثله فاحسنه ناهي أحسنه مقتدر وقوله أفرحت بالبناء هو في بعض النسخ بالثابت في محمول على معنى من في لاعي لفظها اذ المراد منها هنا المرأة الخاطبة في مثل من كانت أمك في بنصب الامر على انه مخبر كان واسمها خيم مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان في قوله حرف لنداء البعيد في مناسبه لذلك تعرف بما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة في لم يذ كره سيبويه ذكره غيره ايا حرف كذلك في أي لنداء البعيد في وفي الصحاح الهاء لنداء القرى بسبب البعيد وليس كذلك قال في الشاعر

فَوَاجِبِي نِعْمَانَ بِاللَّخِيَا • نَسِمَ الصَّابِقُ إِلَى نَسِيمِهَا • فَانَ الصَّبَارُ إِذَا مَا نَسِمَتْ • عَلَى نَفْسٍ مَهْمُومٍ قُبِلَتْ هَوَمَهَا  
نِعْمَانُ يَخُفُّ النُّونَ الْوَادِي وَافِي طَرَفِ الطَّائِفِ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى عُرُوفَاتِ قَالِ • نَفُوضُ مَسْكَاكِ نِعْمَانَ إِذْ مَسَّتْ •  
بِزَنْبٍ فِي نَسْوَةِ عَطَرَاتِ • وَقَالَ هُ نِعْمَانُ الْارَاكُ قَالِ • أَمْوَالُ الرِّقَابِ بَذَاتِ عُرُقِ • وَمَنْ عَلَى نِعْمَانَ الْارَاكُ  
وَفِي الْوَسْطِ لِلْوَحْدَى وَذَكَرَ إِنْ خَلَّكَ فِي تَرْجَةِ أَيْ نَصْرٍ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ الرَّغَائِي أَعُوذُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَيْ لَاحِدٍ رَجَعَ  
يُوسُفَ أَرَجَعَ الصَّبَابَ أَذْنَتْ رَجَعَ زَوْجِلَ إِنْ تَقَى يَغُوبُ رَجَعَ يَوْسُفَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الدُّشْبَارُ بِالْقَمِصِ  
فَظَنَ لَهَا قَاتِسَهُ بَذَلَتْ فَلَهَا إِسْتَرْجَعَ حَزُونُ رَجَعَ الصَّبَاوُ مِنْهُ مِنَ الْمُتَقَرِّقِ أَذْهَبَتْ عَلَى الْإِدْنَ نَعْمَتَهَا وَهَيْبَتْ الْأَشْوَاقِ  
إِلَى الْإِلْطَانِ وَالْأَصَابِ • وَاشْتَدَّ ذَلِكَ الْبَيْنَ الْوَالِدِينَ الصَّبَابُ الْقَصْرِ وَفَعَّ الصَّادُ الْمَهْمَلَةُ وَتَنَسَّمَ أَيْ هَبَّتْ وَتَحَيَّلَتْ أَنْ تَكْشِفَتْ  
وَذَهَبَتْ فَانْ قُلْتَ عَلَى مَاذَا يَبُودُ الْغَصِيرَ مِنْ قَوْلِهِ نَسِيمًا خَلَّتْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَبُودَ عَلَى النَسِيمِ الْوَالِدُ وَهُوَ الْمُنَافِ إِلَى الصَّبَاوِ وَخَصَّفَ  
حَدِيثًا مَرَادُهَا مِنْ إِبْدَالِ النَسِيمِ الْوَالِدِ رَجَعَ الصَّبَاوُ الْإِضَافَةُ لِقِيَانِ وَرَدِ الْنَسِيمِ الشَّائِي نَفْسُ الرَّجْعِ الضَّعِيفِ قَالِي فِي الْحُكْمِ وَالنَسِيمِ  
نَفْسُ الرَّجْعِ أَذْكَانُ ضَمِيْقًا وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَبُودَ الْغَصِيرَ عَلَى حُبِّهِ يَنْسَوُ لَوَجِي ذَكَرَ هَابِلُ أُمِّ بَيْرَمَانَ جَرِي ذَكَرَ هَابِلُ وَاضْعُ وَامَا  
أَنْ يَحْصُرَ لَهَا ذَكَرَ قَلَّتْ لَهَا مَتَرَةً أَلَمْذَكَرُ الْمَوَلُومَ لَهَا مَضَامِرَةً عَنْهُ لَا تَنْسِبُ عَنْهُ وَلَا يَفْتَرِعُنْ ذَكَرَ هَابِلُ بِحَسَبِ الْإِدْعَاءِ أَنْ قَصِدَ  
الْمُصَنِّفُ بِإِشَادَةِ الْبَيْتِ الْاسْتِشْهَادَ بِعَلَى أَنْ يَأْتِيَ رَدُّ لَدُنْهَا الْبَعِيدَ قَرِيبَ • وَأَنْ قَصِدَهُ الرَّدْعَى الْجَوْهَرِي • وَهُوَ الَّذِي يَبْطِئُهُ  
سَيَاقُ كَلَامِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ أَنْ يَدَّ الْبَعِيدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بِأَيِّ لَدَى أَنْ لَهَا لَتَكُونَ لَدُنْهَا الْقَرِيبَ وَجْهَهُ وَجْهَهُ الْوَلَدَاتِ وَفَوَقْدَ  
تَجِدَلُ هَزَنَهَا هَبِي فَقَالَ هَبِي قَوْلُهُ وَحَدِيثًا كَالْقَطْرِ بِسَمِهَا • دَائِي سَتِي تَابَعْتُ جَنَابًا فَصَاحِرُ رُحْوَانِ بَكُونُ حَبَا •  
وَيَقُولُ مَنْ فَرَحَ هَيَارَ بَاهِ • ٤٠ • الْمَرَادُ بِالْقَطْرِ هُنَا مَا يَطْرُقُ مِنَ الْمَطَرِ وَالْجَدْبُ بِجَمْعٍ مَفْرُوحَةٌ فَدَالِ الْمَهْمَلَةُ مَا كُنْهُ الْجَلْ

انفردا ان يكون اسمهم من وقوع ذلك القطر الاسير مقدمه مطر عظيم في اجل يسكون اللام في وقع اسقع  
 الحزف والجيم في حرف جواب مثل نعم هو اذا كان كذلك في تكون تصديق الحزب في سواء كان الحزب مشتقا ومنفيا وهو اعلاما  
 في مستغبر في أي الاستغفار وهو وعد الطالب في سواء كان أم أو ناهيا في وقع بعد نحو فام زيد اذهب وخبر وكذا بعد نحو ما قام  
 زيد وهو في وقع بعد نحو فام زيد اذهب هو كلام مستغبر في وقع ايضا بعد نحو فام زيد اذهب هو كلام طالب وكذا بعد  
 نحو لا تضرب زيد في وقيد الماني في بفتح اللام منسوب الى ما تفته مدينة كبيرة بالانداوس وضبطها السعدي في بكر اللام قال ان  
 شاكنا وهو غلط في ذلك في ترجمة أي القيام عبد الرحمن السيلي في الخبر المثبت في فلاقع عنده بعد نحو ما قام زيد في الطالب  
 بغير النسي في فلاقع في رأيه بعد نحو لا تضرب زيد في وقيل لا في بعد الاسعفار في مقتضاه ان في بعد الخبر والامر  
 والنهي والذي نقله ان أم قام في الجني الذي انما التصديق الخبر ماضيا كان أو غير موجبا أو غيره ولا في جواب الاستفهام  
 وهذا أنخص من الأول فيوع الانخص في انما تكون في الخبر والاستفهام لكن في بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد  
 الاسعفار أحسن منها في فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أحسن وكان أحسن من نعم واد قال ان تذهب قلت نعم وكان أحسن  
 من أجل وقيل نقص بالخبر في سواء كان الخبر مشتقا ومنفيا ولا في بعدهما معني الطالب كلا الاستفهام والامر وغيرهما  
 في وهو قول الخشري وابن مالك وجماعة منهم ان المجاب في وقال ان خروف أكثر ما تكون بعده في أي بعد الخبر وفي  
 أيضا بعده غيره لكن مع ما لا غالب الاذن في بكسر الحزف وفتح الال المعجمة وسكون المون في نهما مسائل الأولى في نوعها قال  
 الجمهور هي في حرف وقيل اسم في والقائل بذلك بعض الكويين على ما صرح به ان أم قام في الجني الذي في والاصل في عند  
 هذا القائل باسمه في اذن أو كرمك اذ استقي أو كرمك فيرفع أو كرم في حذف الجذر التي أصيبت اذن الهاو وجعتي  
 في وعرض التنوين في كاعرض في آخره جند في يومئذ في أمرت ان في فاقتمت الفعل الواقع صدر العمل الجوازة

قلت اخبرها لو يجب تأويلها مع صلتها بمجرد فيكون مستدواً ونصباً محذوفاً فالحجة اجمدة نصب الفاء الرابطة كما قلت  
 اذا احتجتي فاكرا ملك حاصل ولا فاعلهنا فشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع سكون ذلك المفعول مستدواً يصح فاعله أي اذا  
 جئني وقع اكرا ملك فالحجة حينئذ فعلية ولا اشكال في ذلك اذ انبينا على القول في الاول وهو القول بصرفتها في الصريح  
 انها بسببها لا مركبة من اذن في خلافتها لخليل في أحد اقواله في ذلك اذ انبينا على البساطة فالصحيح انها بالنسبة لان  
 مضمره بعدها في خلافتها لخليل فيماروا عنه أبو جسيمة والراجح الفارسي واختار الرضي غير هذه الأراء كلها فقال المصنف  
 يلوح في اذن ويغلب في ظني ان أصله اخذت الجلة المضاف اليها عوض من التثنية من المقصد بوجه صالح لجميع  
 الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فتصدوا الى لفظ اذ الذي يعني  
 مطلق الوقت لثقة لفظه وجوده عن معنى الماضي وجعله صالحاً للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجلة المضاف هو اليها لانهم  
 لما قصدوا ان يشرحوا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجلة المضاف اليها بقول قلت شخص أنا أنزرك  
 فتقول اذن اكرا ملك أي اذ تروني اكرا ملك أي وقت يارتك لي اكرا ملك وعوض التثنية من المضاف اليه لا موضع في الأصل  
 لازم الاضافة فتقول وبعض الانهم ما عبران واذهبن ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يلها المضارع معنى

استمع والجالب للتصريح بالمراد والنصب (اذن) (قوله فالصحيح انها بالنسبة لان مضمره بعدها)  
 قال الرضي ونحوه الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدلالة بقوى كونها غير ناصبة  
 بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بمالي من معموله واما قولهم في الشرط  
 ان زيد اضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله فالصحيح) ومعناها الجواب والجاء  
 فقال الشاوي بين كل موضع الشاوي بين بفتح الشين المجبة واللام وسكون الواو وكسر  
 الموحدة وسكون التثنية الضميمة ومدها ونحو هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله ماء النسبة  
 فقال أبو علي عمر بن محمد من جملة صرف الشاوي بين الاشياء كان اما ما في النحو ولداً بـ  
 سنة اثنتين وستين وخمسة و توفي سنة خمس وأربعين وسحقه هذه النسبة الى الشاوي بين  
 وهي بلفظة أهل الاندلس الأبيض الا شتر قال رأيت جماعة من أصحابنا كلهم فضلاء ومثل  
 اختياره نافي البناء وفي التمرح المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجيب به كلام آخر ملحوظا  
 ومقدور اسواه وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا  
 عن شيء والمراد بكونها الجزء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء المضمون كلام آخر  
 (قوله اذ لا يحجازة هنا) قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال واما في الماضي ولا

الجزء فالضارع معنى  
 الاستقبال واحتمل معنى  
 مطلق الزمان فالضارع  
 بمعنى الحال وقد  
 التخصيص على معنى  
 الجزاء في اذن نصب  
 المضارع انما  
 يخص المضارع الاستقبال  
 فيحصل اذن على ما هو  
 الناقب فيه أعني كونه  
 للجزاء لاستحقاقه حال  
 المضارع اذ ذلك على  
 الحالية المانعة من  
 الجزاء وذلك بسبب

## ٦ في ل

وحاصله ان اذن هي اذ تثنون العروض من الجلة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمره في المسئلة الثانية  
 في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي في الشاوي بين في فتح الشين المجبة وضم اللام وفتحها ايضا  
 وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاعل والمفعول في كل موضع في أي هذا الأمر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في  
 تركيب من التراكييب عن كونها الجواب والجزاء في وقال أبو علي في الفارسي في الاكثر في أي كل موضع في وقد تضمن  
 الجواب بدليل انه قال لئن أحبك من الحب أي انما تصف في الحال بمعنى لك فيقول في جواب هذا الكلام اذن  
 أطعمك صاذاً فالجزاء هنا ضرورة ان دخل الصدق واقف في الحال ولا يصح ان يكون جوابه ذلك الفعل قال المصنف في حاشية  
 التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء فشكل لانهم ان أرادوا به ما يرد من تسمية جزء الشرط جوابا  
 ويؤيده تسميته بجزء مثله وقولهم لا بد قبله من شرط ملحوظ به أو مقدر لأجل ذلك استعملنا في تضاريسك صاذاً بعد قول  
 القائل أنا أحبك وهذا العجزاء فيه وان أرى يمارا يقول في نعم وانواتها انما أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا  
 عدوا حرف الجواب ليس بعده وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في حرف الجواب قلت  
 ليس المراد بالجواب شيئا من المنسبين الذين ردديتها وانما المراد بكونها الجواب انها تقع في كلام يجيب به كلام آخر ملحوظا

أومقدروا وقت في صدره وفي حشوه وآخره ولاتمتع في مقتضب ابتدء الخليل جوابا عن شيء فباختيار ملاسيتها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الإخشي في مواضع من الكشف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطلعتم بشرا منكم انصكم اذا غامرتم اذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قالوا لهم من قومهم أي تخبرون فقالوا لكم وتبينون في آرائكم قال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا ذهب على اله بما خلق فان قلت اذا لم ينسأل الا على كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله انه ذهب جزاء وجوابا ولم يتقدم شرط ولا سؤال لسان قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آله وانما حذف لانه قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من الشرط وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل فعلنا اذا واثمن الضالين فان قلت اذا جواب وجزا لعمال الكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وعلت فعلت فيه معنى انك جازيت نفسي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلنا بحجارة لك تسليما لبقوله لان نعمته كانت جديرة بان تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما راجع لشرط من كونه مسيئرا عن شيء واقع بعد اداء الشرط المقصود للتعلق بل المراد ما هو أهم من ذلك ما مله وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال نعم وانكم اذ المن المغربين ولما كان قوله ان لنا لاجرا في معنى جزاء الشرط لانه عليه وكن قوله وانكم اذ المن المغربين معطوف عليه ومدخل في حكمه دخلت ادا عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفي الفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل ان آتيتك تقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبت به وصيرت اكرامك جزاءه على اثباته انتهى وامام القول المصنف ٤٢ في الوجه الاول وهو ان المراد ما راجع من جواب الشرط ويؤيده تسميته جزاء معمله

فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على ما دونه وهو خلاف الأصل وأما استدلاله الى قولهم لا بد قبلها من شرط

مدخل الجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بعثنا الخ) الصعير في مثلها ومنها وأقبلها عاد لي خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبت لترك خطة الرشد بعدما \* بدأ لي من عبد العزيز بقولها وان خطة يضم الحاء المحضة الامم والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عاد لي القالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

ملفوظ به أومقدروا فظاهر لكن قال الرضي وانما قلنا يكون الغالب في اذن ضمن الشرط ولم يقل على وجوبه كما أطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلنا اذا واثمن الضالين ولا كثران تكون في اذن في جواب الا ان أولوطا هرتين أومقدرتين في فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف انها رابطة الجواب بالشرط فقد جاب هو على العربيين قولهم انما عجبوا بالشرط مورد له فيما اشتهر بين العربيين والصواب خلافا فكيف وقع فيما عابه قلت لعله لم يرد هذا وانما أراد ان يعرف نصب الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب يجوز انظر الى ملاسيتها ووقعها في محضته في الاول في أي القسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أولوطا هرتين في قوله لئن عاد لي عبد العزيز بعثنا \* وأمكنتي منها اذن لأقبلها عبد العزيز وهو بعض الخلفاء الامويين والصعير في مثلها عاد لي القالة التي قالها عبد العزيز بهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجبها فقال له تمن أعطت فتني ان يكون كتابها فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بعثت تلك القالة وأمكنتي منها لم أقبلها ولم أرض خلافتها كما فعلت وأولقت ايراد المصنف هذا البيت شاهد للوقوع اذن جوابا لان مخالف القاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب السابق منهما واللام التي في البيت هي التي نصب قسما مذكورا قبلها أومقدروا وهو هنا مذكور وان قبل هذا البيت حلت يرب الرافعات الى معنى \* يقول الضافي انها وذيملها فيكون الجواب المملوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجرم الفعل والافلو كان الشرط لمجرم والرافعات حصة للابل والى متى متعلق به ينزل بين مجة أي يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والبقا في الغزوات التي لا ماعنها في بعض النسخ البوادي والنص واللاميل بذال مجة ضربان من السير في قول الحاسمي في الجرج عطف على مجرور الكاف المتقدم والحاسمي يفتح الحاء المهملة نسبة الحماصة وهي كتاب فيه جملة من اشعار العرب جميعها أو تمام الطائي الشاعر المشهور

لو كنت من مازن لم تستعجلى • بنو القبطية من ذهل بن شيان • اذن القام بنصرى معشر بن • عند الحنفية  
ان ذلوله لانا فقوله اذن القام بنصرى بدل لم تستعجلى بدل الجواب جوابه ٤٣ فيصن الاستهزاء به حينئذ

ولكن الاستهزاء  
بقوله تعالى قل لو انهم  
تخلكون خزائرجة في  
اذا لامسكم اولى الامر  
احدها الجرى على عادة  
المصنف في الاستهزاء  
بالقرآن ما أمكنه والاخر  
ان الواقع في الآية هو  
الجواب وفي البيت بدله  
ومازن أبو قبيصة من  
تميم ومازن ايضا من بني  
معصمة بن معاوية وفي بني  
شيبان وتوسع الجوى  
تسألهما الى تأخذها  
بجملتها وينو القبطية قوم  
من العرب وذهل يضم  
الذال الهجاء واسكان الهاء  
وشيبان أمام شاب شبيب  
فوزة فعلان أو من شاب  
يشوب اذا خلط فوزته في  
الاصل فعلان ثم حذفت  
واوه بعد قلبها لانه كافى ميت  
وهين والمعشر جماعة من  
الناس كذا في الصحاح  
وبعض أهل اللغة يقولون  
المعشرهم الجمع الذين  
شأنهم واحدة كالنبياء  
والفقهاء والناس والجن  
وكل قسم من هؤلاء يطلق  
عليهم معشر وتشن يضم  
الخاء والشين المجتنب أى  
ليسوا بالذين جمع تخش كفرة

على فقال لئن أن أكون كاتبك فلم يصبه واعطاء جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز بلثل المقالة  
التي قالها فانالاتر كهاراضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر  
ابن عبد العزيز رضى الله عنه بل اختلافه بل ولى امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه  
فها رجلا يشكو صهره فقال ان ختي فعل في كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختتك  
وقم النون فقال ختني الخمان الذي يفتن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال  
ان الرجل يعرف النور وكان ينبغي ان تقول من ختتك يضم الدون قال والله لا شاهدت الناس  
حتى اعرف النور وأقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعله العربية ثم صلى بالناس الجمعة  
الاخرى وهو من اصبح الناس توفي رحمه الله سنة ست وعشرين وقيل سنة خمس وقيل سنة  
اثنين وقيل سنة أربع قال المدايبي وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها  
يومئذ الى قرية فقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد  
العزيز ما امك فقال طالب من مدرك فقال عبد العزيز أوه ما اراني واجبا الى القسطنطين  
مصر فبات في تلك القرية قال في الصباح والقسطنطين بيت من شعرويه ست لسانت قسطنطين  
وقسطنطين وفساط وكسر الفاء لثقة فبين والقسطنطين مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان  
عمرو بن العاص لما اقتنع مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان  
يقوض أى ينقض فاذ ليصامه قضايت على اعلاه فقال لقد حر مناجيوارنا قرو والفسطاط حتى  
تطفر اخنها قارو والفسطاط في موضعه وسار وافي الترح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء  
الامويين وأقول بل اختلافه أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال واراد المصنف  
هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط  
متى اجتمعا فالجواب السابق واللام قبل القى ان مصاحبة لقسم مذ كور قبل وهو

حلفت برب الراضات الى متى • يقول القباقي نصها وادملها  
والراضات صفة الابل ويقول ملك والقباقي جمع فيقاموهى المصلو والنص والذمل ضربان  
من السجرات تسمى وأقول لان اسم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً  
ليدوالدين من الملك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور  
للشرط المأخوذ وان لم يسبق ذكره وقد جعل صاحب الكشف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت  
الى يدك لتقتلى أنا ما نابط يدى اليك لاقتل سئل انه مثل به بناء على المشهور ولكن لما كان  
الجواب المصنوف للشرط كالجواب المذكور للقسم مع التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب  
ان المصنوفة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقد تمثل الرضى بالبيت لوقوع  
اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيصة من  
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا من بني معصمة بن معاوية وفي بني شيبان  
واسحاق الشيباني اصناطه وبنو القبطية جمعا لكان أهمهم القبطية احذيت بن بدر في جوار قد  
أضرت بهن السنة فضها اليه ثم أعجبته فخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل يضم الهجاء واسكان

وترا جوع اخشن وضعت الشين اتباعا والحنفية الحصلة التي يحفظ لها أى يعصب ولو لم يضم اللام وهي الضعف يقتضوا وهي  
القرة والثاء مثناة فيما قال الامام المرزوقى والرواية المعصية هي ضم اللام قال وهو تميم يصنوه ليمضوا وجعنا نحو النصرمة  
وهو في البعث والقرع يص احسن من التصريح كما انه في الذم كذلك وفي القسم في الثاني وهو كونهما جوابا لالان أو لمقدرتين

في نحو ان يقال آتيتك نقول اذن اكرمك في نصب اكرم لتوفر شرطها عند اذن من التصدير وتعتبر كما سبقت في ان قلت  
 بشكل على هذا قوله في ان تأتي اذن اكرمك لان تقدير الشرط واجب اجمالاً في الوقوعا نحو او يجرم الجواب حينئذ  
 أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قد المصنف الشرط ليعطيان ما بعدهما ليجولاهما حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها  
 عن الصدارة ولا يبيح عملها فان البطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى في قول الله تعالى ما اتخذ الله منكم  
 معهم الهة اذن ذهب كل اله بما خلق ولما بعصهم على بعض في التقدير كما هو ولو كان معه الهة اذن ذهب كل اله بما خلق  
 في قال الفراء حيث جاء بعدها الام فقبلها الوقف مرة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن ابي عمير فاسم الظاهر ان الام جواب قسم  
 مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح في هذه الواو استنافية في ان فيها تبدل الغائبة بها  
 بتوئين المنصوب وقيل وقف بالنون لانها تكون لان وان في وهذه هو الظاهر لان النون من نسخ الكلمة وهي دام الى  
 قسمها بالنون الزائدة على بنيت الكلمة اللهم الا ان رد السماع بما قاله الجمهور فسموا طاعة في روي في هذا القول وهو  
 الوقف عليها بالنون في المازني والبردوي ينفى على الخلاف في الوقف عليها بخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف  
 وكذا رعت في المصنف في ٤٤ بالالف في المازني والمبرد في كتابتها بالنون في على مقتضى قولهما

<p>الماء والمشر الجامعة من الناس وخش من بعض المجتهد جمع خشن ففتح الاول وكسر الثاني كثير          جمع غروا والخبطة بالماء الممثلة والطاء الهجاء الخصلة التي يحفظ لها في نصب والوقفة بالثنية          وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المازني في الرواية العيصية ضم اللام وهو ترميض          بقومه لينصبوا وجمناجوا التصريح في ان نحو ان يقال اذن اكرمك في نصب اكرمك في ان          اثبتني اذن اكرمك لا يقال هذا التفسير وجوب اجمال اذن لوقوعها نحو في الا تقول الموجب          لاجلها لوقوعها نحو في اللفظ والمعنى وهذا التفسير وجوب وقوعها نحو في المعنى دون          اللفظ في له بشرط تصديرها عبران الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يفيد ما بعدها على ما ذهبوا          قال الرضي يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان          يكون ما بعدها خبر لما قبلها نحو اذن اكرمك في ان اكرمك في الموضوع الثاني ان          يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتي اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسمة          الذي قبلها نحو والله اذن لا تخرج وقوله          لئن عادني عبد العزيز عملها * وامكني منها اذن لا قبلها          ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة متعمدا على ما قبلها بالاستقرار بل تقع</p>	<p>في الوقف وعن المبرد          اشبهى ان تكوي بمن          ينجب اذن بالالف لانها          مثل ان ولان ولا ينسل          التوئين في الحروف          لكن نقل عن المازني          كتبها بالالف فان صح          هذا النقل عنهم قوله          انه يوقف عليها بالنون          فهو مشكل لان الاصل          في الكلمة ان تكتب          بتقدير الابتداء بالوقف          عليها وخلاف ذلك خارج          عن الاصل فلا يرتكب</p>
--	---

الادعاء اليه في الوقف الفراء حملت كبت بالالف في اذ لا تنبس حينئذ اذ الطريقة متوسطة  
 لقيام المتابع من اللباس وهو العبد في والام في كبت بالنون للفرق بين ما بين اذ وتبعه على ذلك ابو الحسن  
 في ان خروف في وعما ينسك به ان نون التوكيد انطبعة تبدل بعد النسخة اما بالاختلاف في قد قصا في ريم فقالوا ان تكتب  
 بالالف ان لم تنبس نحو لفتن فعاو بالنون ان تنبست نحو اضرب ولا تضرين اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لا تنبست بالالف  
 الا اثنين وحكي ابن ابي عمير صاحب مصنف الماقي انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كبت  
 بالنون هل اولى لم تعمل كما فعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كبت بالالف لانها اذ كان مشبه بالاسماء المتفردة  
 مثل دعا يدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع وهذا على رأي الجمهور القائلين بانها ان نصب بنفسها في بشرط  
 تصديرها في في جلتها بحيث لا يسبق عليها شيء ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله في هو معنى المضارع في وانصالحها في جيمنا  
 بحيث لا يكون بينهما فاصل في وانصالحهما في لا يابى شيء كان مطلقا في بالقسم في نحو قولك اذن والله اكرمك نصب  
 الفعل في جواب من قال ساجي اليك في أو بلا الثانية في كقولك اذن لا هينك نصب جوابا لابي قال ساجي فقلت في فقال  
 آتيتك تقول اذن اكرمك في بالنصب لاجتماع الشرط في قولك اذن اكرمك في اذن قلت اكرمك في الوقف فوات التصدير في بسبب  
 وقوعها نحو واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح الفصل وانما لم تعمل متعمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

أي لأن الواجب بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها وبغيرها في مثل الفرض حتى يحصل لفظها مع بقاء الشيء الأول حتى كان  
 عليه قبل مجيئها إذا بقيه المعنى وكراهة أن يتوهم تقدير المعنى فيه بسبب اختلاف قولنا في أن كرمه وشبهه فله ليس  
 كذلك وقال تلذذ ابن الحاحب انما تميل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها خشاها فإما قوله لا تترك في فهم شطيرا •  
 أي اذن أهلك أو أطير أي شطيرا بشيئ معية وطاعة ملة أي ربا وأهلك بكسر اللام مضارع هلك خفضا وهذا في تضاعف  
 لشروط الصدق فله أعلم في البيت مع كون ما بعده مستمدا على ما قبلها اذ هو خبر فاجاب عنه بقوله وهو قول على حذف خبران  
 أي أي لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده في بقاء النصب لتضيق شرطه ود كرا في في فقر بيده وجهها أعور هو أن يكون  
 الخبر يجمع قوله اذن أهلك لا أهلك فقلت يعني أن المانع الذي هو اعتماد ما بعده على ما قبلها فقط متناذا للمعنى هنا  
 هو المجموع لا ما بعده فقط وقيل نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقوم الصلاة بالنصب على أن يعمل الخبر هو المجموع  
 من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم بقاءه وهو قولنا اذ ابا عبد الله قلت أكرمك بالرفع الفصل بغير ما ذكرنا في الفصل  
 وقع هنا لئلا هو غير ما تقدم وهو بيان أن مصغور الفصل بالظرف في نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بالنصب الفعل ووجهه  
 ظاهر في بيان باب شاذ الفصل بالنداء كما مر قبله في الدعاء في نحو اذن عاقل الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع  
 شيء من ذلك والعجيب منه وابن بابشاذ هذا هو الامام أو الحسن ظاهر من أجدن باب شاذ النحوي حتى ابن خلكان في ترجمته  
 وحكاية غيره أيضا أنه كان يوما في سطح جامع مصر يأكل شيئا وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرموا إليه لقمة فأخذها في فيه  
 وغاب ثم عاد فرموا له شيئا فأخذوه ذهب ثم عاد فعل ذلك

٤٥

متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر وليس الرجل اذن زيد (قوله لا تترك في فهم شطيرا الخ)  
 الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك خفضا قال الرضي  
 وقد جاء المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا انما قبلها بئنا وبل أن الخبر اذن هو أهلك  
 لا أهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول زيد يفلن يقوم قال الأندلسي ويجوز أن يكون  
 الخبر مجزوا في أي اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الإفالة (قوله ابن بابشاذ)  
 هو الامام أو الحسن ظاهر من أجدن بابشاذات سنة تسع وستين وأربع مائة حتى ابن خلكان  
 عنه أنه كان يوما في سطح جامع مصر يأكل شيئا وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرموا إليه لقمة  
 فأخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد إليهم فرموا شيئا فأخذوه ذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فبعوه

باب شاذ إذا كان حيوان آخر من قدمضه هذا القط وهو يقوم بكفائته ولم يصرم الرزق فكيف يصنع مثلي ثم قطع الشيخ  
 علاقته وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلا على الله تعالى إلى أن مات في رجب سنة تسع وستين وأربع مائة  
 رجة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة تعجيبية تضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالها همزة أو همزة وهل  
 هي مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو مضمومة كما يقرر في ذلك ما عتمد عليه وهو في  
 الكسائي وشام الفصل يعمول الفعل في كاتقول اذ اذ يدا أكرم وهو الأثر حينئذ أي حين ادخول الفصل يعمول  
 الفعل في عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع في لضعف هلهما لوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل  
 من أن يكون مرجوحا وهو قولنا لك أحبكم من الحببة في قلت اذن أنطك حاد فارتفت في الفصل فلا محال في الشرط في  
 الأعمال استقبال الفصل قال ابن الحاحب في شرح الفصل وانما العمل الافي المستقبل اجرا لما يجري التواصب كلها  
 وقال تلذذ الاستقبال شرط في النواصب لأن فعل الحال لا يتحقق في الوجود كالاسم فلا تعمل فيها أعمال الأفعال في تنبيه  
 قال جماعة من النحويين اذن وقت اذن بعد الواو والعلم بما في أي اذن في الوجهان فيهما الأعمال والالتزام صرح  
 بعضهم بأن الالتزام أكثر حصول الاعتماد وبقاء القرآن في نحو واذا يلبثون خلافا لاقبلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا في  
 هكذا ثبت في الترات السبع في الموضعين في وقرئ شاذ بالنصب في ما في وقد يقال إن شاذ حال من النصب الجبروت بقاءه  
 وليس فعل ذلك بسبب بلان تقدم في الحال على صاحب الجبروت ما تمتنع وما ضعيف قلت يمكن أن يقال ليس بحال وإنما هو صفة  
 معدوم بخلاف أي وقرئ شاذ قال في قرأ قرأ قرأ تارة وهو التحقيق أنه اذ قيل أن تزي في أن ذلك وإذا أحسن



اليك فان قدرت العطف على الجواب فزمت في سبب ان المعطوف عليه مجزوم فهو بطل على اذن لو توهمنا احشوا في اي ذات  
 حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على امتقاط الخافض اي في حشولان ذلك غير مقيس في مثل هذا الجواب  
 قدرت العطف على الجملتين في جملة الشرط وجملة الجزاء في جواز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن في تقدم العاطف في  
 من حيث ان اذاني اول جملة مستقلة هو متصد وقد نصب الفعل ومن حيث كون ما بعدهام نعام ماقبله بسبب ربط حرف  
 العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فليس يتصد في الظاهر في قول يمين النصب لان ما بعدهما في اي ما بعده اذا  
 في مستأنف لا يطلبه شيء مما قبله في اولان المعطوف على الاول في اوله لعدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق  
 بشئ يطلبه فهو اول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظير وهذا هو الاول في المعنى او قريب  
 والذي يشير اليه كلام الرختشري هو هذا القول الاخبار فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض  
 ليخرجوك منها واذ اليلثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى ابي قحافة قال قلت  
 ما وجه القراءتين قلت اما الشاذة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كادوا الفعل في خبر كادوا وقع  
 الاسم واما قراءة ابي فيها الجملة برأسها التي هي اذا اليلثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك  
 اذا عطف على الجملة فان نصب متعين وادع عطف على الفعل فلا رفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا  
 ليستفزونك نظرا لانه على هذا التفسير لا ينصق معنى قول سيبويه اذن جواب جزاء واجيب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا  
 وجراما من حيث المعنى فهو واذن صكان كذلك اذا اليلثون وقال ابن عيسى في شرح المفصل في مباحث الحر وفقوا  
 في يقيم واذن ينصب يجوز منه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر  
 الغيب اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقعا موقفة فكانت قلت زيد اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعدهما على ما قبله  
 لانه خبر المبتدأ وان عطفه  
 على الجملة الاولى كانت الواو  
 كالمتأنفة وصار في حكم  
 ابتداء كلام فاحل لذلك هو

كالاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجزوعها الا النصب باعتبار  
 في ومثل ذلك زيد يقوم واذ احسن اليه ان عطف على الفعلية في وهي الجملة الصغرى في فزمت في قولوا واحدا في او على  
 الاممية في وهي الجملة الكبرى في فالذهبان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني ثبوت النصب وقد مر الكلام على ذلك  
 في ان في المكسورة المسجدة في الخفضة في النون وفي بعض النسخ الخفضة اسم مفعول من خفف والاولى اولى فيكون المقسوم  
 صاد فاعلى كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها اما صدقة على كل من الشرطية والنافسة والازالة فظاهر واما صدقة على  
 الخفضة من النقلة فلان الكلمة صارت الى الخفضة بعطف النون منها صدق عليها انها خفضة وانها مخفضة اي جعلت خفضة  
 بالحذف واما على النسخة الثانية فلا تصدق الخفضة على تلك الاقسام الثلاثة الاشكال وهو ان يقال اما لفت الخفضة على كل  
 منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخفضة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت  
 الكلمة اي نسبته الى الخفضة كعسقت زيد اذ نسبته الى الفسق في تعالى على في احد او اربعة او اوجه احدها ان تكون  
 شرطية فتعز ان يتنوا يضربهم في ما قد سلف في وان تمودا منه في قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت  
 معنى الماضي جعلت الشرط لفظا كان قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قيصه قد واثقا اخص ذلك بكان لان  
 الغائده التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على المعنى لا يمكن افادة الاستقبال وهذا  
 من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر منى عليه التفتا في في مواضع من حاشية  
 الكشف قلت والقول بان الشرطية لا تنتقل كان بخصوصها معنى الماضي بل هو بان معها هو مذهب المبرد فتعلمه عنه  
 جدي من قبل الامام فخرى القضاء ناصر الدين بن المقر في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد  
 ان التبع طية بمنزلة غيرها من الاهدال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالموضع في قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الا اولها قال جدي المشاور البيهقي كانت ان لا تعقب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن تأتي بعد ان والمراد به الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومه وقدر اديه يعني الفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعا الماضي وحده كاجوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمومنات ثم لم يمتوا فاعلم عذاب جهنم وهم عذاب الحرىق والمراد به اصحاب الاخذ وغيرهم ممن فعل فعلهم قلت ليس مافى هذه الآية من قبيل الشرط الذي نفسه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جازيا في مشابهة الشرط او ردها الى المثال ايضا تنبيه على بيان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالمعوم في مثل ان جاءك رجل عالم فأكرمه وما تكررى في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فاعلموا انك لو كنتم في ذلك فانت طالق فانت طالق فدخلت مرة فدخلت مرة ثانية ثم لم تطلق قلت هذا اذ لم يكن العرف يقتضي التكرير وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشرط في التعليم والترغيب والترهيب كما هو ان كانت مطلقة المعنى فيها قصد التكرير بالشرط عند تكررها لان المقصود التعليم مستغنى والترغيب مستغنى والترتيب مستغنى العرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال ان ما للشرع الله تعالى ماعناه ان الشرط لا يتكرر بتكرار الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير ٤٧ كقول القائل ان تركت صلاة الوتر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فما بعده اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) قوله وان من اهل الكتاب الائمة من به اى وما احدث من اهل الكتاب الائمة من به لحذف البتة او بقيت صفته في الشرح وغيره هو الجملة الواقعة بعد الاوصاف به يرجع الى

فعل كذا قاله بتكرره عليه بتكرار الشرط حتى كانه قال كلما اترك اديت ذلك لا يقصد فيه المرة

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار الشرط حتى عند تكرار الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل انه اخرج الفعل الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالة المعنى الزمن الخاص الذى يوضحه واستعمل في مطلق الزمان مجازا للقرن بضم باب استعمال المتعدي في المطلق قصد على الماضي كما صدق على المستقبل وقد تقتضى ان الشرطية في بلا النافية فظن من لا معرفة انها الا الاستثنائية من جهة التعجب قلب نون لا ما واذا فاما في لام النافية الذى بعدها فيصير مجموعها فى اللفظ كالا الاستثنائية فيفعول لا تنصرف وقد نصره انه لا تنصرف وايضا بكم عذابا لا تنصرف وترجى ان من الخاسرين ولا تنصرف عن كيدهم وقد بلغني ان بعض من يدعى الفضل وهو كاذب في دعواه يسأل في الانصاف فقال ما هذا الاستثناء متصل فهو ام منقطع في قلبه وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذى تخلصه متصل بالجملة ومنقطع من الفضل الوجه في الثاني من وجوه الاربعة فان تكون نافية قد دخل على الجملة الاسمية فخوان الكافرون الا في غرور في نحو وان ايمانهم الا الاقرب ولأنهم ومن ذلك قوله تعالى وان من اهل الكتاب الائمة من به قبل موته في اى وما احدث من اهل الكتاب الائمة من به لحذف البتة وهو احد في جيت صفته وهو الجار والمجرور والخبر هو الجملة الواقعة بعد الواو الاستئنافية فخوان ما يدا الا قام والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام او اصغير من موته راجع الى ذلك البتة المحذوف والمعنى ما احدث من اليهود والنصارى الاسميون قبل ان يؤمنوا بعيسى عليه السلام ورسوله وهذا الايمان لا يدمر وقوعه من كل احد ولو حين ترقى روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده رافضى قرأ الائمة من به قبل موته بضم النون لان احدها فى معنى الجميع وهذا كالمعتمد والنصر على معالجة الامعان قبل ان يضطرو اليه ولا ينفذوا به وقيل الضمير ان لم يسمى عليه السلام والمعنى اذ ازل من السماء آمن به اهل الملل كافروا وهى يتزلزل من السماء حين يخرج الدجال يقتله ويؤمن به اهل الكتاب جميعا وتصير الله كلها السلامية ويقع الامن حتى ترتفع الاسود مع الابل والغنم والبقر والذئب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلعب بالارض اربعين سنة ثم توفى ويصلى عليه المسلمون ويدعونه فان قلت

فجاء المصنف أسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعنه انما خفى ذلك لان المبدأ في هذه الآية غير مدكور فربما هوهم ان الاجلة اعمية يتاعلى فقد لتبدأ صورة فارد التصريح بمنهم فيقول الاجلة الا عمية لتبته لان المبدأ محذوف فان قلت صرح الزخشمي بان اليؤمن به جلة قسمية وانها صفة للموصوف فمحذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا اليؤمن به فالاستثناء عنده مفرغ من أهم الاضافي والموصوف المقيد بمبدأ مقدم انهم افعال للظرف فلم يقل المصنفين ذلك قلت لان يرى ان اجازة التعريف في الصفة بخلاف الكلام النحويين فلا يراد ما يستمره ان شاء الله تعالى في واخر الباب الثاني فان قلت ولم يزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجلة في انهم موصوف بالصفة قلت انما ذلك اذ يمكن المتنوع بعض مجرورين اوف وهو في الآية بعض مجرورين في بيان ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المجل ومنه في دخول النافعة على جلة قسمية حذف المبدأ منها قوله تعالى وان منكم ٤٨ الا ارادها في أي وان أحد منكم الا ارادها وما بعد الاخر وعند الزخشمي

انه صفة كاسر في تلك  
الاية **وهو** يتدخل ايضا  
على الجملة الفعلية في  
ماضيها كان فعلها **فمضو**  
ان اردنا ان الحسن في  
اومضار عاضو **فان**  
يدعون من دونه الانا **انا**  
هي اللات والعزى ومناه  
وعن الحسن لم يكن حي  
من احياء العرب الا وهم  
صم بعدونه يسمونه انى  
في فلان وقيل كانوا يقولون  
في اسمهم هي بنات الله  
جل وعلا وتقدس اسمه  
عن ذلك علوا كبيرا وقيل  
انا انا اى ضعا فلان الاش  
ضمة وضو **وهو** تظنون  
ان لمثم الاقل **وهو**

فإن يقولون الأكاذيب يقول بعضهم لأننا إن النافذة الأولى بعدها الآيات أو ما المشددة التي  
يتمناها أي يعني إلى آخره بعض السبعة يعني ابن ماسر وعاصم وأبو جزة في أن كل نفس لم يحافظ بتسديد الميم أي  
ما كل نفس إلا لحفاظها في قرأ الباقر بنصف الميم فإن تخففه من التثنية لأنافية واللام ظرفة بين التخفيف والنافية  
وماصلة فيهم دونه خبر المبتدأ المتقدم وهو قول الضأف إلى بعضهم بقوله تعالى أن عندكم من سلطانهم هذا ما يقولونه تعالى  
يقول أن أدري أقرب ما توقعون في قوله تعالى وإن أدري له قسمة لكم في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها  
الأول ما أسخطها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن ذلك وقد تقدم التنبية على مثله وخرج جماعة على ابن النافذة قوله  
تعالى في لو أردنا أن نتخذوا لتخذناهم من دناهم أن كنا ظالمين أي ما كنا ظالمين وهذا قول الزحاج وجماعة وعليه فتراد  
هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعدوالا أكثر عن أبي إنيها في هذه الآية بشرطية أي أن كما  
عن بعض ذلك ولساننا ظاهري لاستحالة في حضانة خرج على ذلك جماعة قوله تعالى في كل أن كان للرجن ولدي أي ما كان  
للرجن ولد في قوله تعالى أي وأذا نبينا على هذا القول في قوله تعالى في قوله فأنال العابد عن عندهم براه شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الغرض والمراد في الوليد ذلك انه على العبادة بكيفية الولد وهي محال في نفسه فكان المعلق بها محالاً مثلها وتظهر قول سعيد بن جبير للمصنف حين قال له والله لا بد لك ان لا تطلق لورعك ان ذلك اليك ما عبدت الها غيرك وقيل للمصنف ان كان لقرجن ولدي زعمك فان اول العابد من اى الموحدين الله المكنين قوله كى باضافة الولد اليه وقيل للمصنف ان كان لقرجن ولد فان اول الانبياء من ان يكون له وادى عبد بكسر اليه سيد يقضي اذا اشتد انفسه لا يفتي ان هذا عمل المطف بالواو وان تركها عمل مؤاخضة كما هو في خروج ايضا جماعة على ان النافية في قوله تعالى ولتكن مكنهم فيما ان مكنكم فيه اى في الذي مكنكم فيه جعل مكن موصولة ويجوز ان تكون موصولة اى في شئ مما مكنكم فيه وهو قيل في ان الآية هي زائدة في قوله الاول وهو جعله نافية قوله تعالى المرواكم اهلها مكنكم قبلهم من قرن في مكنهم في الارض ما لم تكن لكم في ذلك السبيل في الكلام ان كفار مكة دون اولئك ٤٩ في التمكن في الارض والمصنف لم ينقطع اهل مكة فهو ما اعطناه

تعالى وما اهلها مكنكم قرية الاولى كتاب معلوم وفي الكشف ليؤمن به جلة قسمه واصفة مخدوف تصد به وان من اهل الكتاب اشد الا ليؤمن وضوءه وامنا الا لا مقام معلوم وان منكم الا وادها في حاشية التفتازاني فيكون ليؤمن جلة خبرية مؤكدة بقسمه انشائية واقعة صفة بلا تاويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المتقدم بعد مقدم انظر افعال الطرف ولو جعل الطرف صفة مبتدأ مخدوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اه وقال ابو حيان ليس ليؤمن صفة ولا قسمية بل جواب قسم مخدوف والقسم وجوابه هو الخبر لا محال في الفائدة وليس الخبر ورجحاً الفائدة فلا يكون خبراً وكذا الا لا مقام والا وادها جمل الخبر انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يفتي ان ان على هذا الرأى ليست حقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بشئ ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه في امر على غير جهة السببية فاذن صكوه من الضرورة حق لكن لا بعده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطاً لهذا المعنى لجزأه بل قد يكون كذلك فهو ان كان في مال فانا ج وقد يكون سبباً فهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً فهو ان كان زيد في فانا بانه وان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة وان كان الشرط التصوي وهو ما يقع بعد ان وضوها صلياً فمضمون جملة اخرى فالضرورة غير صريحة لصحة قولك ان جاعز يدوان لم يصح اكرمك والجواب ان المراد الشرط التصوي وضو جاعز يدوان لم يصح اكرمك ليس يصح على كون ان للشرط وسيد ذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تنجزه عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون او معناه انك تفعل تبقيض الشرط مخدوفاً مع العاطف لانك تقدر المخدوف

عادوا وعود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا وهو كانه انما عدل في هذا المحل وهو في مان مكنكم في عين ما لتلا تكرار في قوله فيما مكنكم في عين ما لتلا وكذا قال الزنجري في قوله ولما في اي نقل اللفظ بالسكون في ما زاد واعلى ما للشرط ما قبله الف ما في الاولى هاء فقالوا مهم او قبل بل هي في اى ان في الآية في المذكورة وهي ولقد مكنهم فيما ان مكنكم فيه بمعنى قد ولا يفتى انه غير مناسب لما سقت الآية في قوله

٧ في ل من ذلك في بعض جزء ان وكسر ها كما اسلفنا غير مرة في ذكر ان نعت لى كرى اى قد نعت ذكرك اذ فيها حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير امر اذ ان الرسول صلى الله عليه وسلم ما مور بالذ كرى نعت اولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقاً وقيل في هذه الآية في الاخرة فان التقدير وان لم تنفع في حذف العاطف والمعلوف في مثل سر ايل تنقيم الحراى والبردي ويدل على المعطوف قوله ويضربها الشئ وهذا قول الواحد ويحيى السنة قال اعطى بالحمد اهل مكة ان نفع التذكير اولم ينفع لانه صلات الله تعالى عليه وسلامه بعث لملة الانوار عليه التبليغ في كل حال نفع اولم ينفعنا كبد الصلوة وكتساب الثوبة ولا يخفى ان ان على هذا الرأى ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بشئ ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم ام يجوز استعمالها بدون الواو ولما معناه انك تفعل تبقيض الشرط مخدوفاً مع العاطف لانك تقدر المخدوف هو العاطف فقط كما سبق الى اوها المتأخرين لان حذف العاطف يجره قليل

وقد قيل انه منوط بضروة الشر فلا يرتكب فخرج ما وقع في السمعة عليه وهو قيل الخاقيل ذلك بعد ان همهم بالتدبير وسمعت  
 الخلق في فلا يضرب وجود الشر بعد ذلك وهذا أحد الوجهين الذين ذكرهما الزمخشري قال قد استغفر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مجبودة في تدبيرهم وما كانوا يريدون على زيادة الذي كرهوا الاعتواطينا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة  
 وتلهف من زداد جد في تدبيرهم فقبل له وما أنت عليهم بمجبار فقد كره القرآن من يخاف وعيداً تعرض عنهم وقتل سلاماً وذكر  
 ان نفعته الذي كرهى وذلك بعد ازام الخلق بتكرار التدبير وقيل ظاهر الشرط معناه ذمهم واستبعاد ليعني التدبير فمهم  
 كقولنا عطا الظالمين ان همهم امك ٥ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط في وهذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

وقد اجتمعت الشريطة والثانية في قوله تعالى واثنان امسكهما من أحد من بعده الاولى شريطة وهي التي دخلت عليها اللام المؤنثة بالضم في الثانية نافية جواب القسم في أي جموع جواب القسم والا فليست بخبردها جواب القسم في الذي آذنت به اللام للدخلة على الاولى وجواب الشرط مخوف ويجوز ان على القاعده المقررة في موضعها وهذا مما ينقض بهما المصنف حيث ادعى في قول الشاعر لئن عاد لي عبد العزيز بثلثها وأمكنني منها لادأبها ان اذن جواب لان الظاهرة في أول البيت وقد أسلفناه في اذا دخلت ان الثانية على الجلة الاسمية لم تعمل عنسبويه في من الصريين في الفراءة من الكوفيين في أجاز الكسائي في منهم في المراد من البصريين في العمل على ليس في وقوع الاسم وتنصب الخبر في وقرأ بالتناضض سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم بتخفيف التنوين من ان هو كسر هاء لا لئله الساكنين في هما النون المذكورة ولا الذين الاولى في نصب عباد الله على انه خبر ان واسمها هو الموصول في نصب أمثالكم على انه صفة عباداً فان قلت كيف هذا وهما متضادان بالتنكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التنكير فان أمثالكم بمعنى مماثلين فالإضافة فيه لفظية فان قلت فظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ووقع عباداً أمثالكم اذ مقتضاها اثبات عائلة المدعوين من دون الله تعالى الخطابين ومقتضى القراءة الأخرى نفي المائلة فهل من سبيل الى التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المائلة المنبثقة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي انه ولاء الذين تدعونهم ألمة

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف مجزؤه قليل اه واقول فيه نظراً ما اولاً فلانا لا نسلم ان هذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالتصلة والوصلية وانما هي ان الشريطة غير الوصلية لان هذه قدر لها موطئ عليها وذلك لا يقدر لها بل تكون مقروءة بالواو وقد تكون غير مقروءة وقد اشار الفخراني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في محطه واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابها فبفسله من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المذكور واولى بالاستسلام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعرض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولنا كرمه وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها الحال والعامل فيها ما تقدم منه من الكلام وعليه الجمهور وقال اخبرني ابي العطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من الصلة انها اعتراضية وبني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقد بقي بعد مقام الكلام واما ثانياً فانه لا ينبغي ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير تكرار الواو غير تقديرها محذوفة واما ثالثاً فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي والحال لا العطف وكذلك الجلة عند تقديرهما ان الواو في محل نصب على الحال قال الفخراني في المطول وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذ اجيى بمقام التأكيدي مع وال حال مجرد الوصل والربط ولا يدكر لها حينئذ جزاء فعزوز يدون كثر ما به يجسمل وهو وان أعطى جاهاليم (قوله وقيل اغفال ذلك بعد ان همهم بالتدبير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول ما موراً بالتدبير فمهم ان لم تنفع خامتي اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان الرسول قد استغفر مجبودة في تدبيرهم وما كانوا يريدون على زيادة الذي كرهوا الاعتواطينا وكان يزاد جد في تدبيرهم وحرصا عليه فقبل له ما أنت عليهم بمجبار فقد كره القرآن من يخاف ويعيدوا عرض عنهم وقتل سلاماً وذكر ان نفعته الذي كرهى وذلك بعد ازام الخلق بتكرار التدبير الثاني ان يكون ظاهره شرطاً ومعناه ذموا واستبعاد التائب الذي كرهى فمهم (قوله وقرأ سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) قال ابن الصائغ هذا خبر ج في النفع لهذه القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالتشديد هو خرجها المعترض على انها المنخفضة من التقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض

يخالفون لكم في كونهم مروجين متعدين بسمه العبودية تعالى والمماثلة للثنية في القرينة الاخرى باعتبار الانسانية أي ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذهب جادوا وتم عقلاء ظلم عليهم حرية فكيف تمسدهم وتقتضونهم آلهة وهم دونكم وانظر الى وقتك على معنى هذا الكلام في شرح التفسير القاضى بحسب الدين ناظر الجليس رحمه الله تعالى في جميع من أهل العالمة في وهي مافوق تخيل الى أرض تمامه والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال أيضا على غير قياس كذا في الصحاح وان أحد خبرا من أحد الالفاظ في ينسب خبرا على انه خبر ان في وان ذلك ناعك في بالنسب على انه خبرها في ولا ضار لك في بالنسب أيضا على غير قياس في الخبر في وما يخرج على الاحمال الذي هو لغة الاكثرين في من العرب في وان قائم وأصله ان اتا فاعلم خذت حمزة انا اعتباطا في بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة أي الالة موجبة الحذف ما نحو من قولهم عبط الذبيصة أي شعرها من غير علة وهي سمينة قنية وقولهم عبط الدواهي الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة أي شابا محميا واعتبطه الموت وأعطه أخذه وهو كذلك في وادغمت فون ان في النافية في فون في أي في فون اتا التي هي ضمير رفع منفصل في وحذفت الفها في الوصل في على اللغة المشهورة في وسع ان فاعلى الاحمال في كافي قولهم ما زيد فاعلى بالنسب وكيفية العمل في الحذف والادغام كما في في وقول بعضهم نقلت حركة الحمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخصيف بالنقل ٥١ ثم سكنت النون في التي نقلت اليها حركة

الحمزة في وادغمت في فون ناعده ذهاب حمزة بها في وردود لان المحذوف لعله في تقتضي الحذف في عتلة الثابت في اللى يحذف أصلا في ولذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع في اد الاصل هذا قاض بضمه على الياء اعلمه للرفع في وبتون الصرف لكن استغلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتون فحذفت الياء لعله الالتقاء

بالتناقض بان المثلية في القراءة لم تتوارد على محل واحد اه وأقول يعني ان المثلية المثنية هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية (قوله من أهل العالمة) في الصحاح هي مافوق تخيل الى أرض تمامه والى ماوراء مكة وهي الججاز وما والاها والنسبة اليها على ويقال أيضا على غير قياس (قوله اعتباطا) هو مجهولتين أي الالة يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وليس بها علة (قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكأ هو الله رب) فان أصله لكن اتاحذفت الحمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الحمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقبل لكأ واثبات الالف وصلاته بضم يخلاف انا اذا ثبت الفه في الوصل فانه ليس بضم لان الالف تدل على ان الاصل لكن اتا وبقدر الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن اتا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعده لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو القدر خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المقوحة الخففة ضعيف بل قال ارضي في بحث مخلوق الفاء الجواب اذا كان فعلا مضارعاً لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان الخففة قياسا وان اخوانها ضرورية وثاني الوجهين انهم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقبل هذا قاض بالكسر في لان حذف الياء لساكنين في أي لانهما في نفس مقدرة الثبوت في فتكون الضاد مكسورة في حين ان كان المحذوف لعله عتلة الثابت الوجود في متع الادغام في ان اتا اذا حكم بنقل حركة الحمزة الى النون في لان الحمزة فاصلة في التقدير في وفي في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ما قاله المصنف انه لا يعتمد المعارض وهو اصل يختلف فيه فقد قيل ان المعارض يستدعي الاتري ان مثل الاجراء انقلت حركة حمزة الى لام التعريف فان شئت أقيمت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتد باللفظ الحركي بعدها وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان نفس الله عنكم ونصوه يثبوت الالف وحذفه وعلى هذا قرئ في الامتنين يخفق فون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الساذلين اعمين بادغام فون من في اللام اعتمد ابحر كتبها المعارض كما تقول من لدن وما احسن قول الشيخ أبي الدردن أي حيان وجه الله تعالى راض جيني عارض قبيدا باحسنه من عارض راض وثلث قوم ان ظني ملا والاصل لا يعتمد المعارض في ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكأ هو الله رب في قال الزمخشري أصله لكن اتاحذفت الحمزة والفتت حركتها على فون لكن ففلاقت النون فكان الادغام ونصوه قول القائل وترميني بالطوف أي أنت مذنب وتقليني لكن ابالا اظني أي لكن اتا انظيك هذا كلامه قلت وهذه هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

وقرأه ابن عامر بإثبات الف اثاني الوصل والوقف جمعا وحسن ذلك وقوع الالف وضمان حذف الحسنة وفيه الاثني  
 الوقف الوجه في الثالث ان تكون مخففة من في ان في الثقيلة فتدخل على الجلتين في الائمة القطعة في فان دخلت على في  
 الجلة في الائمة جاز افعالها خلافا للكوفيين في وظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز  
 الاحمال وقسمة ذلك انهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة وان الفاء واجب عند دخولها على الجلة الائمة وليس كذلك  
 فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة اطلاقا التي راها البصريين مخففة من الثقيلة يقولون انها النافية ويمكن ان  
 يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدور المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة فان قلت قوله لنا  
 قراءة الحرمين وأي يكره يدفعه فان دليله المذكور منصوب لجواز الاحمال وذلك مقتضى لان يكون الاحمال هو المتنازع  
 فيه دون التخفيف قلب يلزم من الاحمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية لا المخففة وقد اجاد المصنف  
 في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على ان المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتعمل كثيرا وعن الكوفيين  
 انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد نطلق فان نافية واللام يجرى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان  
 احدهما ان تكون مصدر خالف أي الفوا في ذلك خلافا كان قولك يجوز كذا اتفاقا واجابا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا  
 واجمعوا عليه اجابا فان قلت ٥٢ فانه هذه اللام الواقعة بعد دخلائها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد

ولا يفعله اذ هو متعدي بنفسه  
 قلت هي لام التبيين مثلها  
 في سبيلك فيتمتع بمحذوف  
 أي اراذك للكوفيين  
 وثانيسا ان يكون مالا  
 والتقدير اقول ذلك خلافا  
 للكوفيين أي بخلاف ما علم  
 وحذف القول كثيرا جدا  
 حتى قال ابو الفارسي هو  
 من حديث الجر قل ولا  
 حرج ودل على هذا المحذوف  
 ان كل حكم يرم به المصنفون  
 فهم قائلون به فكان القول

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانابتها وهو مبتدأ ثان والله  
 مبتدأ ثالث وروي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعامد  
 على الاول هو السامع يجوز ان يكون اسم الله لا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي اختلف  
 خلافا واللام للتبيين كما في سبيلك فيكون خلافا مفعولا مطلقا وأقول ذلك مخالفا لأذ اختلف  
 فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اجمال المخففة من الثقيلة وهو غير  
 شديد لانه يقتضي ان الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون  
 قولنا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انها النافية وحديثه فيبقى رجوع قوله خلافا  
 الى جملة ما تقدم وكون الدليل المذكور لدقوله انها غير مامة مصر يحاو قوله انها النافية  
 ضمنا وفي الترح ويمكن ان يجاب عنه بمعنى من ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع  
 الى صدور المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاحمال كونها مخففة  
 فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية اه (قوله لنا قراءة الحرمين وأي يكره) وهو موكد  
 لما سبق فيهم قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرمين بتخفيفها فالتلخيص

مقدور قبل كل مة لمة وكذا قال المصنف بعض تعاليفه له أي القائلون بالاحمال في قراءة  
 الحرمين وأي يكره ان كلاما يوجبهم في نصب كلاد وهو ظاهر في اجمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه  
 الائمة منفصلة من كل وجه فليس ما يقرأ تخفيف النون والميم من ان ولما أو يكره يقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم  
 قلوا قصر المصنف على قوله وان كلاد مع ولاؤه لبقية الائمة فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء  
 شددت ميم لمسا وخففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تنكس على لمسا وقرأه التي يكره تخفيف النون وتشديد الميم  
 فيجتمعل وجهان احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة و يأتي في لسانك الوجة والثاني ان تكون نافية وكلامه مفعول باخبار اري  
 ولما يعني الا انتهى كلامه فانه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الاخر فكيف يتأني الاستدلال بهذه  
 القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين ان يبيروا عن قراءة الحرمين بثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلاما منصوب  
 بان وانما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت ترجح مذهب البصريين  
 لأسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لك لم يسلم من التصرف في الحرف بخلاف بعض  
 حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظور في المذهبين متعارض فإما  
 هو في لنا أيضا أي القائلون بالاحمال في حكاية سيبويه عن العرب في ان عمر النطق في وقد يقول الكوفيون هو مخرج  
 على الحذف أيضا أي ان أوى عمر المومنطق في و يكثر افعالها نحو وان كل ذلك استماع الحياة الدنيا في وهو وان كل

لما جيع لا يبا محضرون في وما في الآية صلة وجميع فعل بمعنى مقول أي وان كل جموع متوالت في وقراءة حصص ان  
 هذان لساحران في يتخففون ان فاعل في وكذا قرأ ابن كثير الا انه شددون هذان في وحصص خففها واما الباقون فقرأوا  
 بتشديد نون ان لكن أي وعروا هذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شهادة للاعمال لقراءة حصص في ومن  
 ذلك في وهو اجمال ان الخفة في قوله تعالى ان كل نفس ليعلم ما كان في قراءته من خفف لما في السعة وهم من عداها  
 وجزءان حاضر واما شددوا هم هؤلاء الثلاثة فان نافية وما معنى الا وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل  
 هذه الآية عن المثال المتقدم بقوله ومن ذلك في وان دخلت في أي ان الخفة في أي في الجملة في الغلبة وجب اجمالها  
 والاكثر في الاستعمال في كون الفعل في من تلك الجملة الغلبة في ما ضاها في بان يكون من باب كان واخوانها ابواب  
 كادوا وخواصها ابواب علم واخوانها في وضو وان كانت لكثرة في وضو وان كادوا فيقنونك في وضو وان وجدنا كثرهم  
 لقاسم في في هذه الآية من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها في للذكر المتقدم وودونه ان يكون مضارعاً ما ضاها في فيكون  
 كثير الاكثر في وضو وان يكاد الذين قروا فيقنونك في وضو وان تطلق ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين في

وهما الماضي الناسخ  
 والمضارع الناسخ اتفقوا  
 على ذلك في اتفاقا وودون  
 هذا ان يكون في الفعل  
 في ما ضاها غير ناسخ في  
 فيكون قليلا لا كثيرا  
 في وضو شلت عينك ان  
 شلت لسما

حلت عليه عاقوبة  
 المتعمد في  
 الشلل فساد في اليد في ال  
 شلت يده بالفخ تشل  
 فهو من باب علم في ولا  
 يقاس عليه خلافا  
 للخش في وقدرت  
 وجه نصب خلافا في  
 مثل ذلك في اجاز ان قام لانا  
 وان قدر لانت في والجماعة

بالآية مرة واحدة منسوبة لثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كل لك الكفاية في  
 الاستدلال ولم يثبت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قراءة أي بكر محفلة لان  
 تكون ان نافية وكلامه فعل ما ضاها في وما ضاها في الا واثبت مع هذا الاحتمال لا يثبت  
 بقراءة أي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحريميين ايصالا للكوفيين ان يقولوا ان نافية وكلا  
 منصوب باري محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبه فان قلت ههنا لان ما ضاها  
 التي بمعنى الاقل الاولى واما الثانية فسي لام قسم مقدر وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم  
 لاهل لان عند الكوفيين ولا هي خفيفة من ان بل هي الباقية واللام بعد ما ضاها في الا ويصلحون  
 النصب في ان وكلا قبل بفسره ليوفيهن أو به نفسه وبه قال القراء ورويان اللام لا تعرف في  
 كلامهم بمعنى الا فان قلت أي شيء خبر ان في الآية على تقدير تخفيفها وعلها وتخفيف  
 لما ضاها في وجهان أحدهما ليوفيهن وما ضاها في فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيها ان ان خبر  
 ما هو في ذكره خلق أوجع (قوله والاكثر كون الفعل ما ضاها في) اما كونه ما ضاها في ان  
 الماضي استدلالا كيد من المضارع لا لانت على الوقوع والحصول في الماضي دون المضارع  
 واما كونه ما ضاها في فمرقضي ان عليها وها كيد الجملة الاسمية لذكرى جذبتا بعد ذكر  
 ذلك الناسخ (قوله شلت عينك ان قلت لسما) هذا صدر بيت عجز محلت عليك عاقوبة المنعده  
 والبيت لمانكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده تشل  
 بالفخ واسلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نبت له وجدته • لاطناشوا عيش الجنان ولا اليد

يتمون مثل هذا وبعدون ما ورمته كالبيت المتقدم شاذ وودون هذا في القلة في ان يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم  
 ان بزنيك لنفسك وان يشنك في في ظرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح حال زانه بزنه وشانه يشنه والمهام من ليه  
 للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ يمكن في ولا يقاس عليه في الجموع على ذلك في اجسامها فان قلت ما كان الا كد دخول  
 ان الخفة على الاضال الناصحة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل أنروا في ذلك الفعل ان يكون من أفعال  
 المشددا وانحر لثلاثين ولعلها موضعا بالكتابة التي انما اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقصداها من خواصها اذا اسماها  
 مع كوران بعد ههنا انك اذا قلت ان كان زيد فلان فافناه ان زيد القائم ههنا معنى كلام ابن الحارث فان قلت في كان الاكثر  
 ان يكون ذلك الفعل الناسخ ما ضاها في لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يحجب عنه بان ان واخواتها مضارع للفعل  
 لفظا ومعنى اللفظا فلبناتها على المعنى ولكونها ثلثية ورابعة وخمسة كالفعل وأما في ثلاث في معنى ا كنت وشبهت  
 واستدركت وغنيت وترجيت هكذا قرأ رضيهم الدين سبغ في شرح الكافية وذكره غيره ايضا مقصدا مشابها للفعل  
 الماضي مقصودا ان بعد تخفيفها ان يدخلوها على ما في لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة



فَوُجِيتَ وَجِلَّتْ أَنْ يَكْفُرَ بِتَضَرُّعِ التَّوَنِ وَوَعْدِهَا الْإِلَامَ الْمُتَوَحَّةَ كَأَنِّي هَذِهِ الْأَمْسَلَةُ فَاحْكُمِي عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فَبَانَ أَصْلُهَا التَّشْدِيدِيَّةُ فَإِنَّ قَلْبَ مَا هَذِهِ الْفَتَاوَى قَلْبُهَا فَاغْلُظْ أَلْفَاظَ الْأَمْرِ بِأَعْلَى إِحْرَاقِ كُلِّ الظُّرُوفِ بِجَرَى كُلِّ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ كَرِهَ مِنْ تَحْوِيلِ وَأَذْهَمَ تَدْوِيهِهِ بِسَبْقِ تَوَلُّوْنَ وَأَمَّا عَلَى جَلَدِهِ مِنْ بَابِ الْوَالِ بِزُفَاجِيرِ أَيْ عَمَّا ضَعُفَ فِيهِ أَمَّا قَدِيمِي عِلَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ جَوْنِي هَذِهِ الْإِلَامَ خِلَافَ بَاقِي بَابِ الْإِلَامِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَبِهِ الْوَجْهَ فِي الرِّبَاطِ بِإِدْخَالِ الْعَاطِفِ هَذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فِي الثَّانِي وَلَا الْإِلَامَ فَإِنَّ تَكْوِينَ زَيْدَهُ كَقَوْلِهِ أَيْ قَوْلِ الْبَاطِنَةِ الْإِيْقَانِيَّةِ وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيِّبَةِ مَعْتَمِدًا وَكَانَ مَكَّةَ بَيْنَ الْقَبِيلِ فَالْمُسْتَفْعِدُّ مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ هَذَا أَذْنُ فَلَا رَفْعَ سِوَى طِيَّ أَيْ رِزْدًا لِمُؤْمِنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعَائِدَاتِ الْإِلَامَاتِ الْمُتَقَبَّلَاتِ مُنْصَوِّبٍ عَلَى الْفَعُولِ بِالْمُؤْمِنِ وَالطَّيِّبِ بَدَلٍ مِنْهُ وَأَعْطِيَ بَيَانَ وَالْقَبِيلَ نَفْسًا بِمَكَّةَ مَكَّةَ فَكُنَّا نَقْتَضِيهِمَا سَا كُنَّا فَهَلَامَ وَالْمُسْتَفْعِدُّ مَكَّةَ وَنُونُ مُفْرَقَتَيْنِ ٥٤ وَدَالُ مَهْمَلَةٍ وَهَامُ أَجْتَانِ كَأَنَّ مَكَّةَ وَالدَّيْنَةَ رِزْدًا رِزْدًا مَكَّةَ لَا تَأْخُذُ هَذِهِ

الطير ولا تصيد هابل  
 قمصه ولا تضرب هافل  
 بما ذكره ان لم يأت شيئا  
 يكرهه المذبح فاقفل  
 ذلك فغسل يده حتى لا تقدر  
 على رفع السوط وروا أكثر  
 ما ريت بعد ما لانفاه  
 اذا خاض على جلة فقلبه كما  
 في السبع الذي انشد  
 المصنف صدره **هو**  
 جلة **هو** اسمية كونه  
 شأن طيناجين ولكن  
 منبلا دولة آخر **سما**  
 المراد الطيب هنا العادة  
 كذا في الصحاح والجبين  
 اختلاف النجاعة والنجاب  
 منية وهي الموت والدولة في  
 الحرب بمعنى النصر والغلبة  
 نقول كان لفلان على فلان  
 في الحرب دولة أي انتصر  
 عليه وغلبه قال أبو عمرو بن

وعمر وهذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته بالثاقف وادى السباع تحت  
 شجرة وسيفه ملقى عليها فاختارته منها وقوله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الواصلة  
 وعاتكه هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون غنما من أراد الشهادة فليترجع بها تكة وذلك  
 انها كانت جبيلة وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاحبها حبسا شديد يوم شهد الطائف  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرى بسهم فحلت منه في المدينة فترجعا زيدا بن الخطاب فقتل  
 عنها يوم البصرة فترجعا عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فترجعا الزبير بن العوام  
 فقتل فترجعا الشمر وقيل هروسة ثم أم الزبير **قوله** ما مات أنت بشي أنت تكرهه هذا صدر  
 بنت جهمزة اذن فلارعت سوطي الى يدي **قوله** شأن طيناجين **الخ** في الصحاح المراد  
 بالطيب هذا العادة والجبين يسكون الباطن معها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهي الموت لانها  
 مقدرة لا يقال مني أي قدر والوجه في الحرب ان تداول احدى القتين على الاخرى يقال  
 كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الى عيبيهم دولة يتداولونه  
 يكون مرة لهم ومرة لغيرهم وهذا الجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي  
 يتداول بعينه والدولة بالفتح الضلع وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال مجيب بن سلام  
 الجسمي سألت بونس عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال أبو عمرو بن العلاء الدولة  
 بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلنا هاتكون في الحرب والمال  
 وقال بونس اما فانور الله لا أدري ما بينهما **قوله** يعني غداة ثمان أنتم ذهب **الخ** غداة بضم الجمة  
 بداهة مة وبالنون هي من يروج والعصر في الماهلة الغضة الخالصة والخزف في الصحاح  
 هو الجور في القاموس هو الجور وكل ما عمل من طين وشوى بالناحرى يكون فخار **قوله** ارجى  
 الرومان لا راء **الخ** ارجى يتسديد الجرم وكسر هاء يمرض يتحمل ان يكون من عرض له امر  
 كذا أي ظهروا ان يكون من عرض له القول بفتح الزاء وكسر هاء أي تعرض له والخطوب جمع

العلاء الدولة بالضم في المال والفتح في الحرب وقال عيسى بن عمر وكنا عا في المال والحرب وقال بونس خطب  
أما أنا والله ما أدري ما بيني وما بيني هذه الحالة في وهي حالة زيادة ان بعد ما تكلف عمل ما الحجازية في تيقق البتة أو الحبر  
بعد ما عا في ما كاتبعه من الرق في كافي البيت المقدس وما أمناه في بني غنانه ما انته ذهابا ولا صر فاولئك انتم الخنزف  
في رواية من نصب ذهابا صر في كافي لا في رواية صر في روضه ما والنصب لهما ورد في الظاهر نقضا لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة  
لعمله عند الحجاز بين يني في عا في انما تامة موكدة كاسي لا زيادة فلهذا لم تكفه من العمل وغدته بضم الغين وباللاد المهملة  
والنون في من بر وع والصرف الفضة الخالصة واختر في قال الجوهرى الجرو في التاموس هو الجرو وكل ما جل من طين وشوى  
بالنار حتى يكون قمارا وقد تزايد به ما الموصولة الاممية كقوله يرحى الميمان لا يرامه وتعرض دون ادناه الخطوب في  
تعرض كانه من الاعراض يقال عرضت القول بفتح الراء وكسر هاء في الثاني تعرض بفتح الراء في المحتمل ان يكون تعرض  
معنى تطهر يقال عرض له امر كذا أي ظهر وادناه اقربه واخطوب جمع خطب بفتح الخاء المهملة وهو سب الامم يقال

ماخطبك أي غاصب أمرك الذي أنبت عليه وغلب استعمال المطلوب في الأمور الشاقة الصعبة وهو بعد المصدرة كقوله  
 ورج الفتي الصغير ما رأته على السن خبر الأزال يزجج الفتي الشاب قال فتي بكسر التاء يعني قدامه وهو قتي بالقصر  
 والسن العمروهمه مضاف محذوف أي على زيادة السن ونحوه مفعول يزيد قلت ولا تبين البيت متجاهداً لما ذكر لا احتمال  
 ان تكون مازادة وان شرطية وهو بعد الاستفتاحية كقوله الآن سرى ليلى فبت كنيها \* أحاذر أن تنأى النوى بضوبها  
 سرى بمعنى سار واستند إلى القليل مجازاً والكتيب المسمى بالحال يقال كتب الرجل كتاباً ثابة على زينة وقا به على زينة كالة  
 وتناى تبعد النوى الوجه الذي ينو به المسافر من قرب أو يصدوه مؤنثة لا غير كذا في الصحاح ونحوه بسم امرأه بغير  
 وضاد محبين وهو ترادف أيضاً وقبل مدة الانكار وهو مدة تلقى آخر المذكور في الاستفهام بالانفصاف أدا قصدت  
 انكاراً اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكاراً كونه بخلاف ما ذكر كقول جافيز بديقول من يقصد انكاراً محبته لك  
 أن يدانيه أي كيف يبييتك فهذه العلامة لبيان أنه لا يستقد أنه جارك أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جارك ويستكر  
 أن لا يبييتك فكأنه يقول من يشك في هذا كيف لا يبييتك في جمع سيويه رجلاً ٥٥ يقال له أخرج أن أخصبت البادية فقال

أنا أنية منك أن يكون  
 رأيي على خلاف ذلك  
 وهذا يقتضي أن تكون مدة  
 الانكار اجتنبت بعد زيادة  
 ان تكون المدة لا تلك  
 تكسر النون لا تشقه  
 الساكنين فلا يكون الزائد  
 الأيوو يحفل أن تكون  
 المدة اجتنبت قبل زيادة  
 ان تكون المدة ألفاً لئلا  
 بعد قصصه فون الضمير  
 والأصل أنه ثم زيدت  
 ان بين النون والالف  
 فالتسفي ما كان فكسر  
 أولهما فون ان الزيادة  
 فاقبلت الالف به  
 وهو زعم ابن الحجاب أنها

خضع بفتح الخاء الهجاء وهو سبب الأمر تقول ما خطبك ثم استعمل في الأمور الشاقة (قوله)  
 ورج الفتي الخ الفتي الشاب والسن بالهـ جملة والنون هنا العمروه ونحوه مفعول يزيد الفتي  
 إذا رأيت متصفاً كل ترادف هو زاء خبره فرجه الصغير (قوله) الآن سرى ليلى (سرى) بمعنى سار  
 والكتيب التكرار من الحزن وتناى تبعد النوى الوجه الذي ينو به للمسافر من قرب  
 أو يصدوه مؤنثة لا غير ونحوه بغير بسم امرأه (قوله) وقبل مدة الانكار  
 قال الرضى هي مدة تلقى آخر المذكور في الاستفهام بالانفصاف أدا قصد انكاراً اعتقاد  
 كون المذكور على ما ذكر أو انكاراً كونه بخلاف ما ذكر كقول جافيز بديقول من يقصد  
 تكذيباً وان زيداً جارك أن يدانيه أي كيف يبييتك فهذه العلامة لبيان أنه لا يستقد أنه جارك أو  
 يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جارك ويستكر أن لا يبييتك فكأنه يقول من يشك في هذا كيف  
 لا يبييتك اه لم يذكر قبل مدة الانكار موضحاً المكسور والمضمرة بل ذكر موضحاً واضح  
 مفتوحاً (قوله) وزعم ابن الحجاب أنها زائد بعد الملامية وهو موهو) كلام الرضى صريح  
 في أن ذلك لغة فإنه قال في زيادة ان المفتوحة بعد الملامية المشهورة تقول لسان جلت جلست  
 فصار وكسرا والغض أشهر اه وابن الحجاب هو أبو عمر وعثمان بن أبي بكر بن يونس المالكي  
 كان والده ماجلاً لميرزا الدين موسك الصلاحى وكان كردياً فاشغل ولده بالقاهرة ثم انتقل  
 إلى دمشق ودرس ببها معهما في زاوية المالكية ثم عاد إلى القاهرة فقام بها ثم انتقل إلى  
 الاسكندرية فقام بها حتى توفي في شوال سنة ست وأربعين وسبعمائة وكانت ولادته بسانما

ترادف الملامية وهو موهو وأما ذلك في ان المفتوحة في الهزة وزعم المصنف بالسهم من غير تثبت يسقط البعير مناسب  
 فان الحجاب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحداً من شارحي كلامه اتقده ذلك عليه وفهم  
 الأئمة التعادل أنموذاً ولم يتصوره وقال الرضى زيادة الفتوحة بعد الملامية المشهورة تقول لسان جلت جلست فصار  
 وكسرا والغض أشهر وهو زائد على هذه المعاني الأربعة في معنيين آخران فزعم قطرب في وهو أوعى محمد بن المسترير البصري  
 أحد تلامذة سيويه به يقال أنه هو الذي لقيه بقطرب لما كرهه أباه في الاصرار قال به ما مانت الا قطرب البطل والقطرب  
 دوية تستخرج بالهرا وتسمى بالبلل في أنها أي ان المكسورة قد تكون بمعنى قد كسرت في ان نعتت المذكورى ومروماني  
 ذلك من الكلام وهو زعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ في التعليلية جعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين أي لا جيل  
 كونكم مؤمنين فهي بمعنى اذ التي ترد للتعليل وقوله تعالى فتدخل المسجد الحرام ان شاء الله بك لا حقون وتجدونكم في نصب  
 المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام وان ان شاء الله بك لا حقون وتجدونكم في نصب  
 ضوعاً على المصنوب المتقدم في الواقع وفيه بعد ان الشرطية في تحقيق الوقوع فلا يصلح ان يكون شرطاً

[illegible]

ثم صار يذكر قبره في  
وهذا إيجاب عن الحديث  
في أوائل المعنى لتدخل  
جميعاً إن شاء الله أن لا يموت  
منكم أحد قبل الدخول  
وهذا الجواب لا يرفع  
السؤال بل يارو في بعض  
النسخ لا يذبح وجهه ما قاله  
إن الله تعالى قد وعد أولئك  
المؤمنين بدخول المصعد  
الحرام جميعاً لمحقق  
مشيئة لأن لا يموت منهم  
أحد قبل الدخول إذ لو شاء  
موت أحد منهم قبل الدخول  
لم يتحقق حصول دخول  
الجميع قبل الموت وهذا  
باطل لا يستلزمه الخلاف في  
الوعد وهو على الله تعالى  
محال في أوائل ذلك من كلام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

يكون على معنى التبيين أي انتقضت آية تين في المستقبل ان اذني قتيبة حرفا فيما مضى كما قال في هروا الشاعر في اذاما انتسنا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من ان تقرى بهذا أي يبين اني لم تلدني لثيمة فيرفع يمين لا يجزم جوبا اذاما لانها لا تجزم الا اذا قال الجوهري وقولهم لا بد من كذا كانه قبل الا فرأى منه وقال البد الموصى من ان تقرى متعلق بيدا وصحبه يعود الى القول المتقدم أي لم تجدي بها من اقرارك بما قلته من اني لم تلدني لثيمة يقول اذاما اذا كرنا انسانا علمت باهذه افي ليست آية لثيمة وظهر لك ما جعلتك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لثيمة لان الام اذا كانت من الكرام غالب اولى لان العرب لا يزوجون من هودنهم وريعاتر وجوام دونهم وقال الخليل والمبرد الصواب ان اذنا بفتح الهزنة فيمن ان يؤول ان اذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة في الخففة بحسب الوضع وعند المبرد ان الخففة من التثنية في واسمها خبر شان محذوف والجله الاسميه خبره في وردد قول الخليل ان الناصبة لا يلها الاسم على اسمها لفضل وانما ذلك لان المكسورة تنحرف وان احد من المشركين استبارك في وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مر فوا جعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان حزت اذنا قتيبة فيكون الاسم قبولها على اسمها لفضل وانما لم يمتنع ذلك في وجهين في المذكورين وهما اقامة السبب مقام المحسب واردة معنى التبيين في يخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عار عليك وردد قول ماري فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطه على ما تقدم في ان يقتلوك واسبب قتلك وان يبين ٥٧ انهم قتلك وعار ما خبره من عند المحذوف

والجله صفة قتل أو خبر لهذا الخبر ورب اذ هو في موضع مبتدأ كما سمي في ان الفتوحة الهزنة الساكنة النون تأتي على وجهين اسم وحرف في الظاهر وفيهما على انهما خبر بعد خبر أي ان اسم وحرف ووجهي الابدال من وجهين غير بين لانه الى قولك ان على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى اللهم الا ان بقدر محذوف

الكلام المحكي فظي الله تعالى في قوله ما وردة ههنا ثم قال في التمرح وهذا لا يدعي الاشكال لان روبا الانبياسي قد تحقق وقوع الموعود وحققت المسئلة وكذا في حق الملك لانه محصور ان الله تعالى بهذا الموعود فحققت المسئلة ووقع اه وأقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما فهمه كلامه من تفسير السؤال لاني في تفسيره ناله بما وقع في الكشف فانه من دفع ومبني ايضا على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو محذوف وانما الشرط علمه ما خبرك وما صل هذين الوجهين ان انشاء الله في الآتي من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان اصل ذلك الشرط ثم صار ذكر التبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآتي من كلامه تعالى في غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتا لم (قوله اذاما انتسنا لم تلدني لثيمة) هذا صديديت هزله ولم تجدي من ان تقرى به بدا وفي الاصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قبل الا فرأى منه وقال البد الموصى من ان تقرى متعلق بيدا وصحبه يعود الى القول المتقدم أي لم تجدي بها من اقرارك بما قلته من اني لم تلدني لثيمة يقول اذاما اذا كرنا انسانا علمت باهذه افي ليست آية لثيمة وظهر لك ما جعلتك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لثيمة لان الام اذا كانت من الكرام غالب اولى لان العرب لا يزوجون من هودنهم وريعاتر وجوام دونهم وقال الخليل والمبرد الصواب ان اذنا بفتح الهزنة فيمن ان يؤول ان اذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة في الخففة بحسب الوضع وعند المبرد ان الخففة من التثنية في واسمها خبر شان محذوف والجله الاسميه خبره في وردد قول الخليل ان الناصبة لا يلها الاسم على اسمها لفضل وانما ذلك لان المكسورة تنحرف وان احد من المشركين استبارك في وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مر فوا جعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان حزت اذنا قتيبة فيكون الاسم قبولها على اسمها لفضل وانما لم يمتنع ذلك في وجهين في المذكورين وهما اقامة السبب مقام المحسب واردة معنى التبيين في يخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عار عليك وردد قول ماري فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطه على ما تقدم في ان يقتلوك واسبب قتلك وان يبين ٥٧ انهم قتلك وعار ما خبره من عند المحذوف

في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقه فيمكن الابدال حينئذ وهو الاسم على وجهين ضمير المتكلم في رفع ضمير وفيه ما موزع في قول بعضهم في أي بعض العرب في ان قلب يسكون النون وصلوا وقوا هي لمة حكاها فطرب في والا كثر من فيمن العرب وهم من عديمي الجاهل على فيها وصلوا على الاتسان بالالف وقفا هو ما تمم فثبتوها وصلوا وقفا هو قرائع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهزنة والنون أو ما الالف فرائدة يبدل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة يبدل بئونها في الوصل في لغة قديم قال قلب على ماذا انتصب وصلوا وقفا قلت على الطريقة باعتبار مقامه ما مقام مضاف محذوف أي من وصل وزمن وقف في ضمير للمخاطب في بالرفع عطف على المتقدم وفيه اتمام ما موزع وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو ان يكون ضمير مخاطب في قولك أنت في الواحد المذكور وأنت في الواحد المؤنث في وانما في لغة الطين أو لغة طابطين في وانتم في جماعة المخاطبين في وانتم في جماعة المخاطبات هذا على قول الجمهور ان الضمير هو ان التامس في خطاب في ومذهب الفران ان أنت بكلمة اسم والتامس نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التامس المتصرف كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انقضا لها عمدوا لتستقل لفظا في والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفا صدريا ناصبا للضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون هي وصلها في موضع رفع فتصوّر ان تصوموا خير ليكم وان يستغفر خير ليكم وان تغفوا أقرب لتقرى وزعم الزجاج ان منه ان تبرأوا وتغفوا لعلوا بين الناس أي خير ليكم تحذف الخبر في وليس يشبه بذلك لاسيما في الجواز كون ذلك في محل جر على انه عطف بيان لا يمازكم أي لا موزع المحذوف عليها التي

هي البر والتقوى والأصلاح بين الناس الأصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الحرامات من صلواتهم أو صلاتهم أو إصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحث في عيني فتركه البرادة التي بينه وبينهم فقبل لهم لا تصلا والله عرضة لايمانكم أي ما جاز الماحط من عليه ومعني المحلوف عليه عينا لنفسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على بين فرائضها خبرها وأما العرضة أمم لما تعرضه دون التي هي تعرض وتصر ما جاز ما مضاهه وهو الثاني في من موصى وقومها ان تقع في بعد لفظ دال على معنى غير البين كقوله أو غيره أو كان دال على ظن أو غيره أو كان قصد بذلك مع ما تقدم ضبطه ما تميز به الناصبة من الخففة وفيه نظر فقد قال الامام المروزي في قول الجاسي همت بان لا اطمح الدهر بعدكم • حياة وكان الصبراني وأكرما اطمح منصوب بان ولورفع الجاز على ان تكون الخففة من التنبهة ويكون اسمها مضمر اذ قل ذلك على ان الخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير البين وهذا انما في غرض المصنف وقديح بان اطمح رديعني العزم على الشيء وهو الجديفة ومعني حديث النفس كما صرح به بعض أئمة الفقه فيكون يقينا بالاعتبار الاول وغير يقيني بالاعتبار الثاني فلم المروزي أجاز كونها خففة نظرا الى كون الفعل يقينا أو أجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير يقيني فأنفذ النظر وقد ذكر ابن الجاسي في شرح المفصل ضابطا يلزم به موضع تعيين الناصبة وتعين الخففة وموضع جواز الامرين سواء كنت منشئا للسلام أو ساعدا فقال لفظ امان ان تذكر فعله فيها مسلط عليها أولا قال كان يفعل مسلط عليها فلا يتلو امان ان يكون فعله محقق أو ظن أو غيرهما قالوا لا يتعين للشدة والخففة منها والثالث يتعين للناصفة والثاني يجوز فيه الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يتلو امان ان يكون مصدرها الجلبة أولا فان صدرت بها الجلبة نصبت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم تصوموا جازا كما ذكرنا ذلك حسن ان

يقوم وحسن ان تقوم على ان أصله انك تقوم وقد ظهر في هذا الكلام مؤخذة على المصنف ان كان مقصوده بذلك الموضوعين غيرهما يتعين فيه ان الناصبة من الخففة وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمل وقد يقال

(ان المقترحة المصرفة الساكنة النون) قوله بعد لفظ دال على معنى غير البين) قال ابن الصانع رده على ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من التثنية وان الناصبة بدفعه البين من غير افعال القلوب فتثبت ان يقوم زيد أو قول ان هذا الكلام من المصنف لبيان أحد الموضوعين الذين يقع فيها ان المصدرية لا لبيان الموضوع الذي يقع فيه الا ان المصدرية فلا يراد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل البين الذي يقع بعده الخففة هو فعل العلم وما يؤدى معناه كالتبيين والتبيين والتحقق والاكتشاف والظهور والنظر والفكرى وعلى هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل البين قبل وكلام المصنف على الشائع الكثير (قوله ونصب نحو ما كان هذا القرآن ان يعتري) وذلك ان ان مع صحتها تأويل

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقديرى فلا تتم المؤاخدة واذا وقعت الناصبة بعد فعل غير دال على البين فيكون أي قد تكون هي وصلتها في موضع رفع نحو المان الذين آمنوا ان تخشع في وضوءه وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وفي موضع نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يعتري من دون الله كذا أعرب به غير واحد على انه خبر كان فان يعتري مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كذا كره المصنف في أواخر الكتاب وانما احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول لتصح الاخبار وحمله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يأتى في هذا المحل وقال الرضي ان هذه هي المصرفة بلام الجود ولا م الجود مخدوفة وهما متعاقدان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت باللام وعليه فيحتمل المحل النصب والجرك كقوله وقدر أو البقاء الخبر يكافى يكون المحل رفعاً على انها وصلتها فاعل المخدوف قلت ولوليل بان كان تأمة وان يعتري في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعله او المعنى وما وقع اعترافه هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل بنحوه يقولون يقتضى ان تصيبنا دارة في وضوءه فان أدت ان أعياها في موضع في خفض نحو في أو ذمنا من قبل ان تأتينا بنحو وضوءه من قبل ان ياتي أحدكم الموت في وضوءه وأمروا لان كونهم أول المسلمين وسبقا الكلام على هذه اللام في حروفها هي زائدة أولا وفي كونها تكون ان مع صحتها في محلة فعل أي موضع نصب ولوضع الخفض في وضوءه والذى أطمع ان يغترى خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغترى ومثله ان تروا في الآية المتقدمة لكن ليست مثلها في المحلة للنصب والخفض على الإطلاق وانما هي في اذا قدر في ان تروا والجاء على هذا التقدير متعلق بعرضه لما فيه من معنى الاعتراض أي ولا تصلا والله معترض في البرأي انه عرضة في أو في اذا قدر في ثلاثا وتروا في حذف الجار والنافي جميعا وحسنه في متعلق الجار بالفعل المنهى عنه أي ولا تصلا والله لاجل ترك البر والتقوى والأصلاح عرضة لايمانكم أي ما جازا

وما تعلقن ترك ما حفظ عليه. واما ان كان الذي هو خبر في أحد هاتين التقديرتين يحذف الجار المجرى المصوب وما اذا جعل  
 ان تروا عطف سبب على الاعيان كما في قوله ج. ليس الا اذا جعل مبتدا كاذبه اليه الزاج فيما تقدم فاعلم رفع ليس الا  
 ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تعين مثالا لما يحذف المصوب والمحذف قطع فاعلم ان سببها المثل بقوله ومثله  
 ان تروا وهل الجمل بعد حذف الجار وانصب فيه خلاف في حركات الاشارة اليه اول الكتاب وهو سبب في الكلام عليه  
 مشمعا في آخر الباب الرابع ان قلت كيف سماع الاخبار عن الجمل بقوله ج. وانصب قلت لا تعلى حذف مضاف اما من الابتداء  
 أي وهل اعراب الجمل ج. وانصب واما من الخبر أي وهل الجمل يحل ج. وانصب وادخول وانصب وهذا امر سهل وان  
 استمعته بعض المدعيين لعدم النقص هذه البلاد في قول التقدير بخلافه ان تروا فيكون الجمل نصا ليس الا لان المضاف  
 لما حذف اقيم المضاف اليه مقامه فاعلم اعرابه وايضاؤه على الج. بعد حذف المضاف شاذ فلا يرتكب نصريح القرآن عليه  
 لغير ضرورة وهو اخلاف في الجمل من وقوعه في زيدان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية في وان عسى في العمل بمثابة كان  
 رفع الاسم وتنصب الخبر ويقرر على هذا القول في التركيب المذكور وقوعه مضافا اما من الاسم أي عسى حال زيدان يخرج  
 او من الخبر أي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدروه وما من الدهر في الاسم ولا  
 في الخبر في وقيل على الفعلية وان معنى عسى ان تفعل فارت ان تفعل في نفس فعل متعدي واحد كضرب وليست من  
 اخوان كان في وقيل في هذا القول في عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار وانصب في نفس الفعل معنى قريب قوله ان مالمشع  
 سببه وان المعنى دون من ان تفعل في هذا هو الاصل ثم حذف الجار وسعافا والجمل نصبا على أحد القولين في المسئلة  
 في او فارت ان تفعل في فلاحذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في الجمل ٥٩ نصب وهو التقدير الاول في

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أو الباء خبر كان في الآية محذوف تقديره وما كان  
 هذا القرآن ممكنا أن يفتري فتكون ان مع صلها فاعلم ممكنا المحذوف وفي الشرع ولوقيل بان  
 كان تامه وان يفتري في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراءه هذا القرآن  
 لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل وأقول فيه نظرا ما أولا فلا بد جعل كان تامه بصير معناه  
 الكلام قبل ذكر البديل مشير إلى ان القرآن هو باطل واما تأنيدا فلا بد الاشتمال هو البديل  
 الذي يكون بينه وبين البديل منه ملاسة أي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زريق  
 أعجبني زيد حسنه ولا ملاسة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة جزة ولا تحسن الذين كفروا)

وجوبه بافلاوجه للاستبعاد حيث شذ خبره في كل شيء واجب المحذوف في وقيل في محمل ان يقوم من شعور عسى زيدان  
 يقوم في رفع على البديل من زيد هو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه  
 كون البديل لازما متوقفا عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل قلت ولا مانع من ان يكون البديل لازما لكونه  
 المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يفسد في القزوم فتقدمه أيا بعض التوابع يلزم كتابع مجرور وب إذا كان ظاهرا هو سبب في  
 البديل على هذا القول في مسد الج. أن في الذين يحتاج الهام على المقصود داخل على ما هو في الاصل مستند وخبر  
 في كاسد البديل في قراءة جزة ولا تحسن في البتاء الفوقية وفتح السين في الذين كفروا انما غلطي لهم خبر مسد المفعولين في  
 ولا يضر الاتصاف على مفعول واحد حسب وان كان في غير هذا الموضع متمتع على المتضارع عند كثيرين وذلك لان البديل منه  
 في حكم النقص الطرح والمقصود انما هو البديل وهو كاف في تمام الكلام لكونه ان المتوخة مع الاسم والخبر يصلح للوقوف  
 موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من قتل الفعل القلي بالنسبة الى المبتدأ والخبر واما باعتبار المحذوف أي لا تحسن  
 خبره الا ملاء تامه على اختلاف الراءين ولا بد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاتصاف على المفعول الاول وهو مع الاتيان  
 بالبديل يصلح كما في قول الحماسي خا كان قيس هللكه هلثا واحد ولكنه ببيان قوم عندما فانه يتعين دون البديل  
 اذ يقال ما كان قيس هلثا واحد يصلح معه كآرايت وانما لم يجعل انما غلطي لهم خبر مفعولا ثانيا لانه في تأويل خبرية  
 املائها لم ولا يصلح ان يكون خبر الذين كفروا والخبر فيه وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسن حال الذين كفروا  
 أو لا تحسن الذين كفروا وذوي غلطي لهم خبرية الكلام حيث ان المفعولين لا يرتفع المنع من الاخبار وفي حواشي  
 التسهيل لم يفسد قال ابن الجوزي في شرح الايضاح وقرأوا لا تحسن الذين كفروا انما غلطي لهم انما هو على حذف مضاف

الجار  
 هذا الجار  
 وانما يتأني  
 ان لو كان  
 الجار محذوف  
 الجواز واما  
 المسمى انه محذوف

أي شأن الذين يحقوه • وما حسبنا أن نغيثه • أي وحسبت شأنك الحي • وهو أن هذه هي الثانية حسب الوضع  
 (وهو موصول حرفي) والمراد به عند ههنا أول مع ما يليه بعد زاد ابن مالك ولم يفتح إلى ما إذا احتراز من الذي إذا وقع صفة  
 مصدر نحو ونصبت كل ذي خاضوا إذا التقدير كالخوض الذي خاضوه • وتحرر الكلام على هذه الزيادة مذكور في  
 شرح على التسهيل فراجعنا شئت • وهو موصول بالفعل المتصرف لا بالماضي نحو سي • مضارعا كان كامرا أو ماضيا نحو  
 لولا أن من الله علينا • وهو موصول لان شئت • وأما الحكاية سبويه كتبت إليه بأن قم هذا هو القول في الصحيح  
 وصرح به في الكشاف عند تفسير قوله تعالى في سورة ونس وأمرت أن أكون من المؤمنين وأنهم وجهك للدين خفيقا  
 فقال فان قلب عطف قوله أن قم على أن أكون فيه لشكال لأن لا تخالوس أن تكون التي العبادة والتي تكون مع الفعل  
 في تأويل المصدر فلا يصح أن تكون العبادة وإن كان الأمر مما يشي من القول لان عطفه على الموصول يأتي ذلك القول  
 بكونه موصولة مثل الأولى لا يساعد على لفظ الأمر وهو أقم لان الصلة حقها أن تكون جملة تحتل الصدق والكذب  
 قلت فليس سبويه أن يوصل أن الأمر والنهي وشبهه ذلك بقولهم أنت الذي تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما  
 تكون معه في معنى المصدر والأمر والنهي دالان على المصدر لانه غير هاهنا من الأفعال إلى هنا كلامه ومعناه أن وجه  
 التشبيه الذي ذكره سبويه هو النظر إلى المعنى في الجائتين وذلك أن قولهم أنت الذي تفعل يتأخر الخطاب منظور فيه إلى  
 المعنى من حيث أن الذي خبر ٦٠ لانت فهو بمعناه فإد الغير إليه من الصلة بالخطاب تقرر إلى المعنى والا

هي بالثناء الفوقية وفتح السين (قوله والجواب عن الأول أنه متعصب بنون التوكيد)  
 هذا تعصب للقدمة المخوفة التي هي كبرى الدليل وتقدر هاجدا المعقري المذ كورة وهي  
 أن الدخالة على المضارع تحمله للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع  
 ورده ابن الصانع بأن معنى قول المسند تخلص المضارع للاستقبال أنها موضوعه لهذا  
 التخصيص كالسبب فلا يثبت النقص بنون التوكيد فأنها موضوعه لهذا كيد ونشأ عن ذلك  
 أنها لا تنكسر للماضى ولا للماضى لفتاها عن ذلك يعني لاستغناء كل من الماضى والمضارع  
 التأكيد وأما الماضى فلم يدع أحتماله لنا كيد وأما الحال فلكونه موجودا يمكن مخاطب  
 في الغالب الإطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما أنما أثرت التخصيص إلى الاستقبال في معنى  
 المضارع أثرت النصب في لفظه) الضمير المنسوب بأن ما دلت المتوعدة الهزمة الساكنة  
 النون وغرضه من هذا الكلام التنظير لتبعية تأثير أن الشرطية في اللفظ بالأعراب لتأثيرها  
 في المعنى وفي التعليق فديقال ليس بين تأثير الاداة لتخصيص المعنى إلى الاستقبال وتأثيرها

قالصل أن يكون ضميره  
 غائبا اذ هو اسم ظاهر  
 فطرقة طريقه التبية  
 وكذا وصل أن المصدرية  
 بالأمر والنهي منظور  
 فيه إلى المعنى من حيث  
 كان الغرض أن تكون  
 هي وما بعد هاتين تأويل  
 المصدر وهو حاصل  
 سواء كان الفعل خبريا  
 أو إنشائيا • وقد اختلف  
 من ذلك في أمرين

لنصب

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة في الأصل ثم قدم جعل حال أو قدم

الكلام على بعض هذا في قوله في ديباجة الكتاب مع أن هذا ليس من الأعراب في شيء • أحدهما كون الموصولة بالماضي  
 والأمر هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم • بدون وأولى أن الجملة استثنائية في سؤال سألنا كاهلما  
 قيل والمخالف في ذلك ابن طاهر قيل فماذا زعم قيل زعم كذا وفي بعض النسخ وزعمها ولو • وأنه عطف على محذوف والتقدير  
 خالف في ذلك وزعم أنها خبرها • وبذلك يبين أحدهما أن الدخالة على المضارع تحمله للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين  
 وصوف والثاني أنهما كانتان الناصبة لحكم على موضوعهما أي موضع الماضى والأمر الموصولة هي بما • بالنصب كما حكم  
 على موضع الماضى بالجزء بعد أن الشرطية ولا قال به • ثبت أن الدخالة على الماضى والأمر غير الدخالة على المضارع  
 • والجواب عن الدليل الأول أنه من متعصب بنون التوكيد • خفيفة كانت أو ثقيلة • فأنها تخلص المضارع للاستقبال  
 وتدخل على الأمر بطراد أو أدوات الشرطية • فأنها لا تخلصه • للاستقبال • فجمع دخولها على الماضى باتفاق •  
 ولما قد نال الأدوات الشرطية بالجازمة احتراز من تحولها على القول بأن ما شرط • وهو الجواب عن الدليل الثاني  
 ببدء الفارق وذلك • فإنه اتفاح على موضع الماضى بالجزء بعد أن الشرطية • لأن أثرت الاستقبال في معناه • أثرت الجزم  
 في محله • وإن المصدرية إذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر في معناه شيئا • لا تؤثر على محله • فأنها • كانهما • أي أن  
 المصدرية • فلما أثرت التخصيص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه • وقد يقال ليس بين تأثير الأدوات

لنفسه المعنى الى الاستقبال وثأيرها نصب اللفظ تلازم بدليل صرف في الامر الثاني كونها توصيل بالامر والمخالف في ذلك في الشيخ آثر الدين في اوجيان زعم انها لا توصل بموان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية في المصدرية فان قلت لهاذا تصنع في الالة المتقدمة وهي امرت ان اكون من المؤمنين وان اقم وجهك فقدم امره لا يصح عطفان اقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان اكون مكان العطف بالافراد والجملة قلت من يجعل الثانية مفسرة فيجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير رحيبتنوا امرت ان اقم وهذا وان كان سائغاً من حيث الاعراب لكنه معقوف الفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلها على ان اكون وذلك ان قوله وان اقم وجهك مع ما يلزم من الالات كالتفسير لقوله ان اكون من المؤمنين على اسلوب تعجبي زيدوك معه داخل معها في حكم الامر وبه فاقدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وامرت او اوصى الى او وديت ان اقم ٦١ قلت ذلك الغرض وكانت

الجملة مستقلة معطوفة على مثلها اسكت اقرره بعضهم هو يستدل بدليلين أحدهما انها في أي ان وما دخلت عليه في اذا قهر بالاصحرفات معنى الامر في الذي كان مستغدا من الصيغة ضرورة ان المصدر لدلالة له على الطلب النسبة الدليل في الثاني انها لم يقعا فعلا ولا مفعولا في المصدرية الموصولة تغيير الطلب يصح وقوعها مع صلها فعلا نحو تعجبتني انا احسنت وأحسن ومفعولان كرهت ان اساعت وان تسمى بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح تعجبتني ان اقم ولا كرهت ان اقم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل صرف وأقول لدلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم قلنا تابر اللفظي لازم لوجود التاثير المعنوي لا بالمهية ولازم الوجود لا يجب تيقنه لكل فرد من افراد ملزومه بل بدليل ثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل في الجسم فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افرادها كالهوم (قوله والمخالف في ذلك اوجيان) سببه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه يبنى ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما اذا كان مع ذلك الفعل والاقبال سائر ولينبه الا ترى ان معنى رحيبتنوا رحيبتني واحد وكذا معنى قلت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فهو كقوله كسبت اليه بان اقم ليس بمعنى القيام لان قوله القيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قوله ان اقم وتبين لهذا ان صفة ان لا تكون امر اولانها بخلافها ذهب اليه سيدي به وأبو علي ولو جاز كون صفة الحرف امر الجاز ذلك في صفة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز انتقالها (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر في في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كقوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير بالذكور) والسند متقنانه عن الرضى من ان معنى رحيبتنوا رحيبتني واحد وفي الشرح ولا يحران ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالكافية والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والافان عدول عليه التراما ضرورة ان الحديث لا بد منه من زمان بخلاف معنى الامر فانه قال بالكافية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس تمام لان الذي الزعم به المصنف باجابه انما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر وضمار التراما فلتأمل ثم في الشرح على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما هو ولي بعد ما حو من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كسبت اليه بان اقم او بان لا اقم فالمضى كسبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فليفت الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشف اه وأقول ذكر هذه الملاوة عقب

الماضي ومع المصارع في كتمانها والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر في في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كقوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضي في نحو تعجبتني انفت في الموصولة بالمصارع في نحو تعجبتني ان تقوم في عند التقدير بالذكور وفي ذلك انك اذا اولت بالمصدر في ما قلعت تعجبتني قيامك فان معنى المضى والاستقبال كانا اذا اولت بالمصدر في قوله كسبت اليه بان اقم قلت كسبت اليه بالقيام فان معنى الامر في كانه لا يضرفوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضرف في الثاني ولا يفرق قلت ولا يحران ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك المصدر لم يفت بالكافية والغائب انما هو الدلالة الوضعية فقط والاضى الزمن مدلول عليه التراما ضرورة ان الحديث لا بد منه من زمان بخلاف معنى الامر فانه قال بالكافية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على ان تقول الموصولة بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما هو ولي بعد ما حو من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كسبت اليه بان اقم او بان لا اقم فالمضى كسبت اليه بالامر بالقيام



أو انتهى عنه فاعلمت الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جوت حادة الإختصاري في مواضع من الكشف وصرح به في سورة  
فوح يقال في قوة تعالى أو لم يأت في قوله ان أنذر قومك فقال ان الناصبة للعلل أي ان أنزلنا بان أنذر أي بان قلناه أنذر  
أي بالامر بالانذار في قوله أي بأخبارنا فيسلم مصدرية ان المحقق من المشقة مع لزوم مثل ذلك فهي نحو وانما حسنة  
ان غضب الله عليها على قراءة نافع بضمف التون وكسر الصاد فالتعلل صافي وعند التأويل بالمصدر بغوت معنى الدعاء  
هو اذا بلغهم الدعاء من المصدر اذا كان معفوا مطلقا فهو سقياو ريبا وهو في الآية ليس بمعفول مطلق فلا يتهم منه  
الدعاء قلت ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد لدعائه هو ليس بمعفول مطلق قلت هو بحسب الاصل معفول مطلق  
فان أصله قبل الرفع سلاما على أي سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فافاد تعلق الدعاء انما هو باعتبار كونها في  
الاصل معفولا مطلقا في جواب السؤال عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره من نحو أي بني ان قم وكرهت ان قم فلا معنى  
لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء في ٦٢ الذي لا خارج له فلا بد كره هو ان المصدرية لا بد من مصدرة وقومها مع

ذكر ما ينصير به لافي حيان يشعر بانها بما ينصير به وليس كذلك وانما هي جواب عن  
قول أبي حيان ان وصل ان بالامر بغوت معناه (قوله) اذا بلغهم الدعاء من المصدر اذا كان  
معفولا مطلقا) ورد عليه سلام عليكم فانه مصدر معفول للدعاء وليس بمعفول مطلق واجب  
بان أصله التنبه على المعفول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله) وعن الثاني  
انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء قال ابن الصائغ ان  
الاشهاد اقدرتم بالمصدر بل ابن الجلة ان هي اذ ذلك الامر لا تتنوع تعلق الافعال كلها بانها  
ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فالتعلل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلامعنى لفي  
التعلل عن هذين فان قال هافي كلام المستدل قبل هاد فاعلى سبيل التتميل اه وفي التعليق  
أي ما منع منع من تعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء أي أي بني الامم بالقيام وكرهت الامر  
هو قد اسلفنا ان الموصولة بامر أو هي تقدم مع صلتها مصدر طلي فاذا غفلت ذلك هتاف يظهر  
مانع اه (قوله) ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي قال ابن الصائغ كي حرف جر أو حرف  
مصدري ويقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية بيتي المكان الصالحة  
جواب يقع انما مع ذلك مرفوعة في الجر شبهة بمجروفة فالحق بمضلفان اه (قوله) في  
لا يقران بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله  
هن الحرائر لا ربات أخرى \* سود الحار لا يقران بالسور  
وضمير هن عائدة الى اللز في البيت الذي يليه هذا البيت وهو  
على عزة الرجن وانبتها \* ليني وصلى على حالها الآخر  
والحر ارجع حرة بضم المهملة وهي الكرمية وخلاف الامه والاخره جمع جبار بكسر  
المجمة قال في القاموس وكل مسترشد فهو جبار والحار جمع مجبر العين وهو ما يدوم من

لوجود حرف الجر فيكون كونه مصدرية محاسن يحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون التثاقب  
مصدرية في جواب عنها أي عن حكاية سيبويه في ان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله في تلك الحار لا ربات أخرى \* سود  
الحار في لا يقران بالسور وهذا الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء بزيادة في ذلك في وهم فاحش وهو الوهم بفتح  
الهاء مصدر وهم بكسر الهاء وهم بضمها اذا غلط قال القزطبي في المفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهمت في الحساب وغيره  
أو هم أي غلطت اخطأ وعلى هذا المقدره الوهم بالغ لان فعل بفتح العين مصدر قياسي بفعل اللزوم المكسور العين من غير  
الالوان كصر فرحوا جوى جوى في الحساب وهمت في الحساب بالكسر أو هم وهما اذا غلطت فيسهو وسهوت وظاهر هذا  
اختصاصه بالنظر في الحساب وأما الوهم بلسان الهاء مصدر قولك وهمت في الشيء بالغض وهمت اذا ذهب وجهك اليه وانبت  
تريد غيره وهذا المعنى ليس مراداهنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في انهاء الكلام على الجسل التي لما حمل من  
الاعراب وهي الواضحة مفهولة لا حيث تكلم على المستثنين لان حروف الجر زائدة كتبت أو غير زائدة لا تدخل الاعراب على الاسم

أوما في تأويله **في** وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم تفسيره **في** كما أدهاء أو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولا ما هو في تأويل الاسم قلت ويجب أن يخص هذا إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة ولا الفاء مكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله وبهذا كله فأنقول لم يعم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للضارع لاسيما واستاء الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فاختلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر من غير إمام الله وللدليل لهم أنضاع إلى أن يذكر بعدها فعل الامر أو النهي موصول حرفي أو دليل موضع تقع فيه كذلك يحتمل لأن تكون تفسيره بوزن الأداة لا ولا فهو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم ومنه أنا أرسلنا فوحي إلى قومه أن أنذر قومه والثاني فهو كتبت إليه أن قم أو أن لا تقم فان فيه زيادة فزيت لكرهه دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه قم أو لا تقم أي بهذا اللفظ وانما دخلت في التحقيق على ما هو أليق وقد ذكرت ذلك في شرح التفسير **في** تنبيهه ذكر بعض الضمير وإن وحيه قد **في** بصيغة التمجيز وهاء تأنيث في آخره **في** أن بعضهم **في** أي بعض العرب يتميز بان وتقه الصالح **في** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **في** عن بعض بني صباح **في** بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بصاد جمعة مئة وحة فوحدة مشددة فهاء تأنيث **في** وانشدوا **في** الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لامرئ القيس **في** إذا ما غنوا قال ولذان أهلناه تعالى إلى

العتاب **في** وتقه الصالح **في** عن بعض بني صباح **في** من ضبة الصالح بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال **في** الصالح ولحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصاحب بغي الصاد المهملة وتشديد الموحدة **في** آخره ما مهملة وضبة جمعة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن آدم غمير بن مر **في** (قوله إذا ما غنوا) **في** هذا البيت لامرئ القيس وغلونا من الغدو وهو تقيض الرواح قال **في** الصالح والرواح اسم الوقت من زوال الشمس إلى الليل وقد يكون مصدر قولك راح روح وراح وهو تقيض قولك غدا يغدو وغدا وصاحب بكسر الطاء المهملة أي يجمع الحطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه أن الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي أنكار ذلك وإن الرواية لهم إلى أن يأتي السيد خطب قال ولعل في تقديره الرواية فيمكن تأويلها على أنه حذف الياء تقيضا كما حذف من قوله تعالى ولليل إذا سرركنا إلى الأية في غايه من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل **في** (قوله وفي هذا نظرا) لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه ممكن للضرورة ولا يجوز **في** قال ابن الصائغ ويمكن أن يكون السكون فيه لاجل الانضمام الجار في الكلام روى عن أبي عمرو بن العلاء الأديب أن يحكم بينهم وضوء **في** (قوله وقد نفع الفعل بعدها كراهه ابن محسن بن أروان بن الرضاة **في** الشرح وفيه نظر لاحتفال أن يكون المصارع مسند إلى ضمير الغائبين عائدا إلى من رعاها لعناها بمدحها لفظها وقد جاز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول إنما ينبغي هذا النظر لو استدل

بما عنده ويرجح ولا يخاف مما ينسب من خصوص طعمة السيد بالله وعمومها بجمعه **في** (قوله إذا نذران تعلمها فتردها **في** فتتركها تغل على ما هيها) **في** استكان مع تعلم على أنه يجوز وبأن هو في هذا الإشهاد بالبيت الثاني **في** نظرا لأن عطف المنصوب **في** وهو تزد وترك بفتح الدال والكاف **في** عليه **في** أي على المسكن بعد أن وهو تلم **في** يدل على أنه ممكن للضرورة لا يجوز **في** والا كان المعطوف عليه مجزوماً لا منصوبا **في** وهو مدرج الفعل المضارع بعدها **في** أي بعد أن المصدرية تكون حينئذ المهملة **في** كراهه ابن محسن **في** بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تمخيز محسن **في** أن أروان بن الرضاة **في** يضم الميم قبل على أنها قد تم وفيه نظر لاحتفال أن يكون المصارع مسند إلى ضمير الغائبين عائدا إلى من رعاها لعناها بمدحها لفظها فان قلت لو كان كذلك لزم الروا والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصنف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكيفية من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجمل التي رابعة منه أن بعضهم ذهب إلى الآية إلى أن الأصل أن تجوابع قال المصنف وهو حسن **في** وقول الشاعر **في** بخص قول عطف على قراءة ابن محسن بإصاحي فذن نفس نفوسكا **في** وحسنا كتمنا لا تيمارشا أن عمله لاجبة في نفس مجملها ونصنا نعمة عندي بها ويدا

فإن تقرأن على أسماء وصيكا • مني السلام وإن لا تشعر أحدًا • إن عملنا منصوب بفعل مقدري السلام كما وان تقرأن  
أما في محل نصب بدلًا من أن تصلا أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف على ما في حاجة أي هي أن تقرأن فقد أعمل  
الشاعر بعدما أعمل وأعمل بعدما أعمل ٦٤ وهو زعم الكوفيين أن هذه هي النخبة من التثنية عند اتصالها بالفعل في

وذلك أن النخبة إذا وقع  
بعد هاء فعل فإن كان جامدا  
تصو وأن عسى أن يكون  
قد اقتراب أجلهم وإن ليس  
لأنسان إلا ماضي أو دعاء  
تصووا والخمسة أن غضب  
الله علي في قراءة نافع  
بصفة الماضي فلا تحتاج  
إلى فاصل يتأويل بين ذلك  
الفعل وإن لم يكن جامدا  
ولادعاء فلا بد من الفصل  
بعد تصوي ونعم أن قد حدثنا  
أو يوافقون أو استقاموا  
على الطريقة أو يحرف  
تنفيس تصوهم أن يسكنون  
منكم مرضى أو يحرف نفي  
تصو أو فلا ير أن لا يرجع  
اليهم قولنا هذا على الغالب  
وقد تنصل بالفعل المتصرف  
الطيرى غير مقتربة بشئ  
من ذلك كقوله  
علموا أن يؤملون فجاءوا  
قبل أن يسألوا باعظهم سؤل  
وما نوح عليه الكوفيين  
ذلك البيت من هذا  
التقيل وهو الصواب قول  
المصريين لأنها انما نصب  
أجلت جلا على أنهما  
المصدرية في دليل أن  
الشاعر أعمل أو لا حيث  
قال أن تتعلا وتناحيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها هو ممنوع وتعامل مع حاله والتعليل يكتفي فيه  
احتمال الممثل به الممثل له احتمالا محصيا والاية كذلك وقد سبقه إلى ذلك ابن الصائغ  
لكن عبارة لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي وأولت هذه القراءة على أن انما نصبه وعلامة  
نصب الفعل حذف النون وحذف الواو لا لتعاليها كتنين وهذا الجمع مرادة لمخني من انتهى  
ثم في الشرح فإن قلت لو كان هكذا لكان رسم بالواو أو لا تفعل ما تقرر في علم الخط قلت رسم  
المحذف لا يجزى على القياس المقر في علم الخط وإنما هو سنة تتبع وكمن فيه من أشياء خارجة  
من قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المحذف الذي لا يجزى على القياس هو رسم المحذف  
المتعلق وقراءة ابن جيمس أن يلزم موافقته له لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن  
العشرة والقرآت التي يلزم أن تكون على وقفة هي القرآت السبعة وقال ابن الصائغ  
فإن اعترض على ذلك بانها في المحذف محذوفة أحبيب بان رسم المحذف قد وقع فيه حذف الواو  
نحو سنده الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لأن الكلام في حذف الواو والجمع  
لا مطلق الواو (قوله) إن تقرأن على أسماء الخ) كعذرة واحدة كقوله عذاب وقال الزبيدي  
هنا معنى واحد تقول وجم ز يدوبل في قفقه سما على الابتداء ولك أن تقول ويحذف بدو وبلا  
له كأنك قلت أزمه الله يحاو وبلا ولك أن تقول وجم ز يدوبل في دبالا إضافة قنصهما أيضا  
بأخبار فعل وقبل هذا البيت

بأصاحي فلت تنفيس خروصكا • وحيفا كتمان لا يقين شدا  
أن تتعلا حاق في خف مجلها • تسترجعنا منتهى بها ويدا  
(قوله) شدا اتصالها بالفعل لانها لا بد أن فصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء  
يقصدوا لو وحرف تنفيس أو نفي بلا أولن أو لم (قوله) ولا تفتني في الفلاة الخ) هذا البيت لاي  
يخص بكسر الميم وسكون الهاء الموحدة وفتح الجيم التقفي واختلاف في اسمه فليس مالك وقيل  
عبد الله وقيل اسمه كنيته اسم حنن اسمت تصيف ومع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه  
وكان من الشعبان في الجاهلية والأسلام شاعرا كرم عا حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا  
البيت إذا مت فادفنني إلى جنب كرمة • تروى عطا في المبات عروفا  
روى بنا في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن حمير بن إسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم  
الفاصة على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان يلم يشهد القتال وأوجعني في الوثاق عند  
أهله سعد كان قد حبسه لأجل شرب الخمر فأنشد أبو جهم لما رأى الحرب  
كني خزان قطعن الخيل بالقتنا • وأترك مشدودا على وثاقنا  
إذا شئت عاتى الحديد وانقثت • مغاليل من دولي نعم التاديا  
فقال له انصتف أن أطلعك أن ترجع حتى أعيدك قال نعم فاطلقتنه فركب فرسا سمى بدباء  
وحمل على المتركين فحمل سعد يقول ولان أبو جهم في الحديد فقلت انه أبو جهم وانما فرسي

قال وتصاعوا وبأصاحب قال وان لا تخضر فيجمل قوله ثالثا أن تقرأن على أن هذه  
هي تلك ولكنه أهملها لما ذكره وليس من ذلك في أي من أهمل أن الناصبة (قوله) أي قول أبي جهم التقفي بكسر الميم  
واسكان الهاء المهمله وفتح الجيم إذا مت فادفنني إلى جنب كرمة • تروى عطا في المبات عروفا  
ولا تدفني في الفلاة فاتي • أنا في إذا ماتت أن لا ادفعها كان زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من التثنية لا الناصبة اجملت وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا ينوبها بعد الموت  
 جل الخوف على اليقين عنده هذا الشارع لان استنباره بشرها ومغالاة في محبتها امر مشهور وله في ذلك حكمان معروفان  
 فقل ذلك جملته على ان يخاف ولم يقطع بما يتقنه غيره ولذلك امر بدفعه الى جانب الكرمه راءه ان نال منها بعد الموت ومن  
 ثم قيل ان هذا احق ببيت فالتة العرب ويحك ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لو لدني محسن هذا أبو الذي يقول اذا مات  
 فادفني البتين فقال في الذي يقول وقد اجدو ما مالى بنى قنع واكرم السر فيه ضربا العنق الوجه الثاني وان تكون  
 مخففة من التثنية فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته نحو اذ لم يزل لا يرجع اليهم قولا وهو علم ان الله لا يكون  
 منك مرعى فهاتان الاثنتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو هو حسبوا ان لا تكون قننه فيمن رفع  
 أي في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أو عمرو والكسائي وجزة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة  
 الفصل الدال على اليقين نزل حسبناهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقون بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان  
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة لظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب  
 الوضع وهو بصور قوله أي قول جرير وزعم الفرزدق ان سيقول مرعبا • أشير بطول سلامة يا مرعب • مرعب  
 بكسر الميم كثير لقب وعوذة بن سعيد راوى جرير يواين مقتوحين بينهما حين سأكته مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى  
 مهملة يلبها هاء ثابتة والفرزدق على زيت سفر حل لقب همام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبين جرير  
 مناقضات كثيرة وأما هاج

فما هزم المشركون جاء أو محسن فاعادته في الحديث واخبرته سمع بالخير فقال سعد والله  
 لا احبسه في انجر ايد اقل أو محسن والله لا أشير بما ايدا **قوله** لان الخوف هنا يقين وجه  
 الاطلاق عليه انه من لوازم اليقين وقدسره بقوله تعالى فان ختم ان لا يقيا حدود الله وقيل  
 هو في الاشارة بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا ينوبها بعد الموت  
 جل الخوف على اليقين عنده هذا الشارع لان استنباره بشرها ومغالاة في محبتها امر مشهور  
 فقل ذلك جملته على ان يخاف ولم يقطع بما يتقنه غيره ولذلك امر بدفعه الى جانب الكرمه راءه  
 ان نال منها بعد الموت **قوله** فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته قد سبق تفسير اليقين  
 واما المنزل منزلته فهو الظن وتأويل ان يكون غالبا مقار بالعلم والمساو وقت المخففة بعد ذلك  
 لا يلذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للشارع لان اليقين وما نزل منزلته المخففة التي  
 فادتها التحقيق ان نسب **قوله** زعم الفرزدق الخ هذه البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن  
 غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومرعب بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة ثابتة

٩ في ل وتوصل به وبالمصاحبة والامر مصدرية وتنصب أي المخففة من التثنية في الامم ورفع الخبر خلافا  
 للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا • وفائدة الاتيان بشويع زعموا الى آخره بعد قوله خلافا لكوفيين رفع ما قد ينوبهم من ان  
 خلاصهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها الاثنتان في الوضع ولها مصدرية وانها تنصب الامم وترفع الخبر وهم انما يخافون من  
 هذا كله في الحكم الاخير فقط وهو العمل وهو شرط اسمها ان يكون ضميرا محذورا في سواء كان ضميرا شان أو غيره على ما صرح به  
 المصنف عند الكلام على ما الكاف عن عمل النصب وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ان الماحاب وجعة على ان يشترط في  
 اسمها ان يكون ضميرا شان وهو جائز أي اسمها وذلك الضمير المحذوف ضمير تايلا في كقوله • ولانك في يوم الرضا سالتني •  
 طلاقك لم أبطل وأنت صديق • يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالكرم والجلود وقوله في الزخامن النعيم وكذا قوله وأنت  
 صديق لوقوع كل منهما في كلام يومهم خلاف المقصود معقد النكتة هي المبالغة في الانصاف بالجلود والكرم ويحتمل ان  
 يكون مراده وصف نفسه بحسبة هذه المرأة انه لوثر ما تنصاره هي على ما يورث هو صرا على رضاها وحصول مرادها  
 والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقه جاء ايضا وهو في أي وثبت اسمها  
 أو الضمير الذي قلنا وجوب حذفه • يختص بالضرورة • فلا يستعمل في سعة الكلام • على الاصح وشرط خبرها ان  
 يكون جملته في اسمية مجردة فغرضه أو خردوا هم ان الجملة قرب المعلن أو مصدرية بلا نحو وان لا اله الا هو أو اداة تشرط  
 نحو أو لم يزدان من يسأله فهو محسن اليه أو رب كقوله • تيفت ان رب امرئ خيل ثائبا • أمين وخوان يخال أميننا

وأما قضية يقترن فعلها بالان تصرف ولم يكن دعاء مقداً ولو لم يعرف تنقيس وقد تقدم **ولا يجوز** إفراده في وقت من الأوقات **في** إذا ذكر الاسم فيصور الأمران **في** كونه مفرداً أو كونه جملة **وقد** اجتماعاً في قوله **بأن** ليس معرباً **وبعث** مررب **•** وإنك هناك تكون التلا في فاق بالخبر مفرداً في الصدور جملة في الجزوال **ربيع** ربيعان **•** ربيع الشهر وليس المراد هنا ربيع الأزمنة وهو المراد هنا ربيع الشهر شهران بعد صفر ولا يقال الشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر وأما ربيع الأزمنة فربيعان ربيع الأول الذي يأتي فيه النور والكهارة الثاني الذي يندرك فيه الخلل والسنة ستة أزمان شهران منها ربيع الأول وشهران صيف وشهران قيط وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيب المطر والكلاء يثبت على السماء وربيح أما يفتح الميم إن جعل الغيب اسمًا للكلاء أي خصب وإما يصحان جعل الغيب اسمًا للمطر يقال مرع الوادي إذا خصب فتدخل حمزة التمدية عليه فتقول أمرع الغيب الوادي أي جعله مررباً ووصف الغيب بذلك من باب الاحتباس كافي قوله فسق دليلك غير مفسدها **•** صوب الربيع وديمه تمحى على أنه لو جعل المررب يفتح الميم صفة للغيب المراد به المطر والاحتباس مجازي من باب الاستناد إلى السبب إذا لم يربح في صبر ورة الأرض مربية بلجاز والتمثيل بكسر المثلثة الغيات **•** وأصل أنه قد رتب بعض أسماء الفصول الصريدين كره الله تعالى بالصالحات أربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب متنبه لستراه السؤال الأول ملوجه التفرقة بين وإن المنخفضتين حيث أوجبوا الأعمال الأولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع أن القياس يقتضي عدم التفرقة لأن المشددين هملتا الشبهما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال بغضفه اسمهما اللفظي لأنه اعتبر فيه فتح آخرهما فإن كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزاً للأعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزاً للأعمال فينبغي أن يستوي في جواز الوجهين وإن كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليس يوافي وجوب الأعمال السؤال الثاني أنه حيث فرق بينهما فينبغي أن تكون التفرقة

على العكس لقوة الأصل بالنسبة إلى الضرع السؤال الثالث أنهم حيث أعمالوا أن أعمالوا في مقدراً يظهر

وعوثة من سجدوا به جبر **•** قوله **بأن** ربيع الخ في الصباح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهر ورو ربيع الأزمنة فربيع الشهر وشهران بعد صفر لا يقال فيه الشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر وأما ربيع الأزمنة فربيعان الأول الفصل الذي يأتي فيه النور والكهارة والثاني الفصل الذي يندرك فيه الخلل ومن الناس من يسميه ربيع الأول وصيف وأما القوت يقول العرب تجمل السنة ستة أزمان شهران منها ربيع وشهران صيف وشهران

أعمالوا في ظاهره لا في مقدرة الحكمة في ذلك السؤال الرابع أوجبوا في ذلك المقدار يكون قيط ضميرشان ولم يجوزوا تقديره ظاهره الجواب عن السؤال الأول أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد أن المفتوحة المنخفضة وبينها ارتباط معنوي لأنهم جعلتها في تقدير مفرد أذهي مصدرة أرادوا أن يكون بينهما أيضاً ارتباط لفظي ليطابق اللفظ والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جعلها فافترا ولا يصدق اختصاص الفرع بمالم يوجد في أصله كاشتغال الفرع على ما يقتضي ذلك فحسه الأثرى أن لا تفرع لا عمل لا قليل وعمل لا تجمعه عليه لشده قسماً باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا هذه الجواب يؤخذ من شرح الباب وهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث أنه لما كانت المفتوحة فرعا عن أن المكسورة كان في الترام أعمالها ظاهراً واضحاً في الفرع على الأصل في الظاهر فعملوا في الظاهر كاللغة وأعمالوا المنخفضة في اسم ظاهر لم يربح بسبب الظاهر أنه قد توب الأصل على فرعه إذا عمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدور وهذا يظهر اختصاص هملته في الضمير أيضاً لا به عن عن الظاهر الذي يضره وظاهر الجواب عن السؤال الرابع ولله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم أنما قدر الأولون ضمير الشأن في الحقيقة المتروحة لأنهم رأوا هذا الخلة على اتصال غير ناضجة وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها لقياساً لا يخرج عن أصل وضعها بالكتابة فوجب أعمال المفتوحة في ضميرشان مقدور لتكون داخلية على جملة اسمية فتضري على السنن السابق لأنها حيث لا يخرج عن أصل وضعها فالتقدير قد يقدح به بان المقصود من عدم انحرافها عن أصلها حاصل أيضاً أعمالها في ضمير غير الشأن وضو عات أن ستقوم إذا تدر الخدوف ضمير الخاطب قال ابن الحاجب في أماني المسائل المتفرقة وأنما يصح بتقدير ضمير الشأن في الحقيقة المكسورة لما ثبت من أعمالها في مثل قوله تعالى وإن كلنا لباليو فيهم قدما ضميراً اسمياً إذا لا يكون لها منصوبان فوجب أن لا يقدح لها اسم آخر فإن قيل فليقدح إذا لم تسم في مثل قوله لم ينز يدقام فليجواب بما قلناه أيضاً في الأمالي أنه لو قدر لو جوب امتناع

المعمل ليعتذر أن يكون لها اسمان وقدما العمل بالانحياز في يدوهوان يقال ان زيدا قام وفي اعتناك ذلك حرق ولا رجاء  
ومراده اجماع الصريح بين قلت لثابتية هذا ان لو قيل بالترام تقدير الضمير دائما اما قيل الواجب اما تقدير الضمير او عاها  
في الظاهر فلا يلزم المحذور ولما تمت الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل في الوجه الثالث ان تكون مضرة بمنزلة  
أي ضوفا وحينا اليه ان اصنع الفلك في معاوق فيه بعد هاجلة فعلية فيكون ذلك الجنب في معاوق فيه بعد هاجلة  
اجمية فيرجح في الاتيين في المصدورية بان تقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية الأولى ان التثنية في معنا  
في ذلك نحو لها على الامر في المحضفة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر  
بمعن الفلك في تكون  
٢٧

قيل وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع  
الازمنة لا ربيع الشهور والنبيت المطر والربيع يقع الم الحميم واسناده الى النبت مجاز  
والتمثيل بالكبر النبيت يقال فلان قال فومه أي غياث لهم في يوم بامورهم (قوله وهو عندى)  
أوجه لا هذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت في النسخ فمهرجه الله ان الجماعة  
أرادوا ان قم في الشال المذكور تفسير لكتبت نفسه فاطله بتغيرها وليس الامر كما فهم  
انما التفسير يتعلق بكتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضى وان لا تنضر  
الامفعولا بمقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وتاديبنا ان ياراهم قوله ياراهم  
تفسير لمفعول تاديبنا المقدر أي تاديبنا لمفعول هو قولنا ياراهم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم  
أي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر  
للمفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ وحينا الى أمك ما وحى ان اقضيه اه وأقول هذا اختيار  
الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله ان اعبدوا الله ان جعلنا  
مضرة فم يكن لها معنى مفسر والمفسر ما فعل القول وما فعل الامر وكلاهما لوجه اما  
فعل القول فيجوز به الكلام من قرآن متوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم  
الآن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الآن اعبدوا الله وما فعل الامر فاستدل في ضمير الله ولو  
فسر بما عبادوا القدرى وركبتم يستقيم لان الله لا يقول اعبدوا القدرى وركبوا جعلتم اموصولة  
بالفعل لم يزل من ان يكون بدلها امر تى به أو امر الهاء في وكلاهما غير مستقيم لان البدل  
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الآن اعبدوا الله حتى ما قلت لهم الاعبادته  
لان العباد لا تتقال وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو اقلت ان اعبدوا الله مقام الهاء  
قلت الاما امر تى بان اعبدوا الله مع لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت  
وكيف تصنع قلت يجعل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الاما امر تى بهما امر تى  
الامر امر تى به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا القدرى وركبوا ويجوز ان تكون اموصولة  
عطف بيان للهاء لا بدلا اه كلامه فان قلت تراه كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها  
هذا وقد ذكر الرضى عدم تفسير ان فقال ولا منع لو ارتكبت من تركب ان المسماة بالمفسرة  
زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فغنى امر ان قم أي قال له قم بتأويل امر يقال أو بتقدير قال

قوله ياراهم تفسير لمفعول تاديبنا المقدر أي تاديبنا لمفعول هو قولنا ياراهم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه  
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر للمفعول في الظاهر كقوله تعالى اذ وحينا الى أمك  
ما وحى ان اقضيه اه هنا كلامه في هذه الوجهين باى مكان ان في المثال المذكور قلت كتبت اليه أي قم بل وجدت الطبع  
غير قابل له في وهذا متعذر ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحتكام الغلبة لا رد ولا قبول قال الرضى ولو ارتكبت من تركب  
ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى امر أي قم قاله قم بتأويل امر يقال أو  
بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الأمثلة في لولها أي الى ان المصرة في عهدتها  
شروط أحدها ان تسبق بجملة لذلك غلط من جعل منها ان الواضحة في قوله تعالى فيوأتدعواهم ان الحلقه قريب

المالين في اذلم يقع قبلها الامر وهو مبتدأ والجملة بعده خبر عن ذلك المبتدأ فهو من تمة السابق وهو شرط له لكونه خبرا عنه وما يبعد ان المفسرة ليس من حمله ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة تفسير المبهم المقدوفه فلا تكون الآية من هذا القبيل في الثاني ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكر كرت عسيدا ان ذهب الى يجب الاتيان بأى فيمقتول ذ كرت عسيدا اذ ذهبوا الى هي حرف عطف اولافيه خلاف سابق في اوترك حرف التفسير فيمقتول ذ كرت عسيدا ذهبوا ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا في بقولهم كتبت اليه بانتم في الاسمية نحو كتبت اليه انما انت وهذا في ظاهر كلامه انتم يمثل للاسمية فيما صرح وليس كذلك بل مثل لكلماتي الجنتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى فاحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا ان تكلموا الجنة هو الثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما صرح ومنه وانطلق الملامهم ان امشوا والذليل المراد الانطلاق المتبني بل في المراد به في انطلق السنتهم هذا الكلام فيمكن فيه معنى القول وكنه والله اعم قصد كرهه الآية وبيان انها ٦٨ محض فيه الرد على من عكسها على جواز تفسير ان لمافيه من صريح القول

معديان التقدير وانطلق الملامهم قائل بعضهم لبعض ان امشوا فاعطى المصنف التمسك بما ذكره من ان المراد انطلق الالسنه بذلك الكلام وليس المراد به المشي المعروف واجيب ايضا باحتمال ان تكون ان في الآية زائدة لامفسرة او بان صريح القول المقدر كالتفصيل المورول بالقول في عدم الظهور قال الرضى او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطقين عن مجلس يتفاوتون مما جرى فيه او بان انطلق الملايحي انطلقوا في القول وصرحوا فيه قلت وهذا لا يجرى الذي قاله المصنف والذي

بصدده وان زائدة وهذا بطريق جميع الامثلة اه (قوله فلذلك غلط من جعل منها آخر دعواهم ان الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم يشرط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة او لمفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل صبي عنده الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يجعل كلام هذا القائل على انه اراد بالجملة المفسرة ما يرواها اذا وقعت بعد ضمير الشان فلها خبر وهي مفسرة وذلك ضمنون على الله سبحانه ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه ليس بهذا القائل فيعرف طبقة في العلم اه واقول اذ لم يعرف هذا القائل ولا ما في العلم كيف يميز بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما في الآية يجوز تفسيره بالجملة مع ان اوما قوله وقد يجعل كلام هذا القائل الخ في بيان ظاهر ما يحاكمه المصنف عنه ان كلامه في ان المفسرة لا في الجملة المفسرة (قوله ورواه ابو عبد الله الرازي) هو الامام نضر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني في الاصل الرازي المولود المعروف بابن الخطيب فاق اهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوائ قال في كتابه المسمى بتبصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده و والده على ابي القاسم سليمان بن ناصر الانصاري وهو على امام الحرمين وهو على ابي اسحق الاسفرايني وهو على ابي الحسين البسائي وهو على ابي الحسن الاشعري وهو على ابي علي الجبائي ولا ثم رجع عن مذهبه ونصر اهل السنة توفي الرازي سنة ست وستمائة بعد ثمانية اقال ابن الصائغ وافق الرازي في تضعيفه وكلمه ارتضاء وبقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمنع تفسيره بان اتخذى اه واقول فيه نظرا ما لا خلاف في الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالعامي في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه لما طرأ الوارد على الضعيف بالقاء الملك وأنه من قبيل الكلام لا بطريق

قبله ذكره الرضخري قال النبي والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة اليهودية ولما قلنا على القول الصادقة اليهودية ليعلم انه ليس بفصل في معنى القول كما في كتب وضوعه ولكنه لما برهنه كنهه من حيث العادة تزل منزلة ما هو في مقامه في كانه ليس المراد بالمشي في المتعارف في وهو المشي على الارجل في المراد به الاستمرار على المشي في أي وهو على عبادة اصنامكم واسفروا عليها ووزعم الرضخري ان التي في قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا مفسرة ورواه ابو عبد الله الرازي في زاي قبله بالنسبة الى الرازي على خلاف القياس في ان قبله واوحى برك الى الصل والوحى هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول في فلا تكون ان مفسرة قال وانما هي مصدرية على تقدير اليه قبلها في أي بتأخذ الجبال بيوتا في المصواب بالتأخذ بيوت من الجبال على ان الرضخري صرح بان الابعاد في معنى القول في هذا الابعاد الواقع هنا وقال قبل ذلك الابعاد الى النض الهامها والقدر في فلوها وتعليقها على وجهه هو اعم له لا ليعين لاحد الى الوتوف عليه والا فيقضي في صحتها ولطيفنا في تفسير امرها صوابها فيا يسطرها لاثل بينه شاهدة على ان الله تعالى اودعها علم بالثقل وطغيا كما

أولى أو في القول عقولهم هذا كلامنا وتكلمنا في الالهيّة بمعنى القول ليس بعيد وهو الرابع من الشرط  
 في أن لا يكون في الجملة السابقة على أن المفسرة في حرف القول فلا يقال قلت له أن أصل عدم وجوده في كلامهم بتقدير  
 وجوده لا تتبين أن فيه للتفسير لجزا أن تكون زائدة وهو في شرح الجبل في لاي القائم الزاجي في الصغير بمصنفه للشرح  
 المنسوب في لاي مصفوره وله عليه شرح آخر كبير في أنها أي أن التفسيرية في قد تكون مفسرة بمدح معنى القول في  
 والخلاف في المسئلة ماثور ولم أتص على العلة المتضمنة لاشتراط عدم القول الصريح وهو ذكر الخشري في قوله تعالى ما قلت  
 لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله وحقوري ووركي أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي ما أمرتهم بالإيمان التي به  
 أن أعبدوا الله وهو حسن وفيه إذا بينا في على هذا في التأويل الذي ذكره الخشري في قوله في هذا المقام الذي نحن فيه  
 في الضابط في بالرفع على أنه مبتدأ أخيره في أن لا يكون فيها أي في الجملة السابقة في حرف القول والالقول مؤول بغيره في  
 وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل أن يكون الضابط مجرورا على أنه صفة لهذا ويكون قوله  
 أن لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول وأصل أنه قد نقل عن الخشري أنه قال في غير  
 الكشف كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به فوضع القول موضع الأمر رعاية ٦٩ لقضية الأدب الحسن لتلاجهل

نفسه وره معا أمرين ودل  
 على الأصل بإدخال أن  
 المفسرة ولا يتأهل جعل القول  
 في معنى الأمر على هذه  
 النكتة لم يكن لك أن تجعل  
 كل قول في معنى فعل فيه  
 معنى القول فتجعل أن  
 مفسرة له كما يشعر به كلام  
 المصنف قال التفتنا في  
 لكن في جعل أن مفسرة  
 لفعل الأمر المذكور  
 صلته مثل أمره بهذا  
 أن قم نظرا ما في طريق  
 القياس فلان أحدهما  
 من عن الآخر وما في

القول والأمر وأما ثانيا فلان الالهام هنالك لا يفهم القول ولا الأمر وهو الأصل (قوله فيقال في  
 هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض النسخ في الضابط وعلى الأول يجوز رفع  
 الضابط على أنه مبتدأ أخيره أن لا يكون فيها حرف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حرف  
 القول وفي الشرح أنها حال من الضمير المستكن في فيها وأقول ما قلناه أولى وإن كان الضمير  
 المستكن في فيها على حرف القول لأن فينا قلناه وليست الحال صاحبا وعمل فيها الفعل وما  
 قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على أنه صفة اسم الإشارة وقوله أن لا يكون  
 فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه معمول القول قال التفتنا في في حاشية الكشف  
 ومن المصنف يعني صاحب الكشف كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به فوضع القول  
 موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن لتلاجهل نفسه وره معا أمرين ودل على الأصل بإدخال  
 أن المفسرة ولا يتأهل جعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في  
 معنى فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة لكن في جعل أن مفسرة لفعل الأمر المذكور وصلته  
 مثل أمره بهذا أن قم نظرا ما في طريق القياس فلان أحدهما من عن الآخر وما في الاستعمال  
 فلا نه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الالهيّة أن تكون مفسرة لأمره) لا يصح  
 أن يكون أعبدوا الله في وركي محذوف لتفتنا في) هكذا قال الخشري وأجاب عنه أبو حيان بأنها

الاستعمال فلا نه لا يوجد قلت كلا وجهه منظوره اما الاول فلان في الجمع بينهما الفائدة ما في ذكر الشئ مرتين معها  
 أولا ومفسر ثانيا ولهم من الموقع في النصوص ما لا ينبغي وأما الثاني فتهاذه على التي وفي الكتاب العزيز زادا وحسنا الى أمك  
 ما وجد في التابوت فان قلت ما في هذه الالهيّة تفسير لفعلها وحسنا لفعل الإحصاء والكلام انما هو في جعلها  
 مفسرة للفعل الذي ذكرته صلته قلت انما أراد الخشري يكونها مفسرة للقول المؤول بالأمر كونها مفسرة للقول القول  
 لا لنفس القول وكيف يتصور أن يكون أعبدوا الله تفسير للقول المراد به المعنى المصدري وعليه فهو نظرا الالهيّة التي  
 أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على أن المفسرة أنها لا تفسر الامفعول لمفسر اللفظ دال على معنى القول وإنما تفسر  
 المفعول الظاهر كهمزة الالهيّة فتأمل في ولا يجوز في الالهيّة أن تكون مفسرة لأمره تي لانه لا يصح أن يكون أعبدوا الله في  
 وركي محذوف لتفتنا في فلا يصح أن يكون تفسير الأمر في أي ما موره في لأن المفسر عين تفسيره في في المعنى ويمكن أن يقال  
 المحكي انما هو أعبدوا الله وقوله في وركي من كلام عيسى عليه السلام أرفق به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى في قال الخشري  
 في قوله تعالى حكاية عن اليهود أنما قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز أن يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح  
 في الحكاية عنهم فذا لعيسى عليه الصلاوة والسلام كما نؤيد كرونه وتعظيما لأراد بلفظه وقال ابن الحارث في أماليه وإذا حكى  
 حاك كلاما فلا ينصف المحيرة لمن يحكي له عيسى في كلام النحس المحكي عنه ويمكن أن يصرف التفسير الى المعنى بأن



يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مريم أن يصدوني أو مريم بأن يعبدا الله بذكرهم فمريم عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ وتطير في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا إنا لنآلقونك والاصل أنك لذا آلقون ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأي يوم جوسيفة • بكت فتالت في هنيئة ماليا أي مالك وسألت فيه كلام ولا يجتمع أيضا أن يكون الله تعالى قال لمسي عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله وروى بكم فكشاه كما أمر به ولا اشكال حينئذ فإن قلت للتصريح أو أقم في الآية أي نصرت هو قلت من نصر القلب وذا لأن قوله تعالى وأدال الله عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأبي الحين من دون الله فبه ان المبعوث إليهم عيسى عليه السلام يدعون أنه قال لهم ذلك وما شاء منه وكان صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعونه ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ولا يصح أن

تكون في ان في الآية •  
 مصدرية وهي وصلتها  
 عطف بيان على المعاني به  
 ولا بد لبيان ما بالاول فلا  
 عطف البيان في الجوامد  
 كالماء من به في منزلة النعت  
 في المشتقات وهذا كان  
 كذلك في مكان الضمير  
 لا يثبت كذلك لا يعطف  
 عليه عطف بيان به نصب  
 عطف بالفعل المتقدم  
 والثابت عن الفاعل قوله  
 عليه أو يرفع على ان يكون  
 هو النائب وعليه لغو متلقي  
 يعطف فهو منصوب محل  
 وكان محل نصب على انه  
 نعت مصدر محذوف أحوال  
 والتقدير وإذا كان كذلك  
 فلا يعطف على الضمير عطف  
 بيان يرتكب ذلك ارتكابا  
 مثل ارتكاب عدم نعت

الضمير أو يفعل ذلك في حالة كونه مما لا لعدم نعت الضمير فإن قلت فما موقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر تبعه تركيبة الكا فهو في محل نصب وان تحمله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الأمر كذلك ولا يخفى ان تقدمه كما وادخل عليه هنا أمر واجب لاشتغال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلا ذهب تفرقه لزعمه الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو مجتمع وهو وهم بكسر الهاء أي غلط في الزمخشري فاجاب ذلك في أي عطف البيان على الضمير في ذلك هو لا عن هذه النكتة في وهي الدقيقة التي تستخرج بدقه النظر اذ يتأخر فيها ليا نكت الأرض باصبع أو نحوها فيكون نص عليها من المتأخرين أو محمد بن عبد الله بن السدي بكسر السين البطيوسي جرحه وطلعه مملو مقنن حتى ولا مائة كفة ومثناه فقصه مفتوحة واما كنه وسين مملو نسبة إلى بطيوس بلدة بالاندلس في وان مالك في جلال الدين صاحب التسهيل في انقياس معهما في ذلك في قلت وليست بكنهه المذكرة التي فصل في القوة التي سبقتهم الزمخشري بالذهول عنها ولعلهم لم يدهل عنها وانما وأهانه بر معتبرة بناء على ان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه الا ترى ان المتأخر المفرد المبني منزل منزلة

يصح ان يكون تفسير الامر في الموقوف به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على افعال  
 فعل أي أني ربي وربكم لآعلى انه من جملة اعبدوا قال الصفاقسي وفي جوابه خروج عن الظاهر  
 باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على افعالهم والزمخشري انما ألزم المحذور على  
 ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم  
 من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزمخشري  
 في قوله تعالى حكاية عن اليهود اتقنوا السبع عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر  
 الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم فعلى عيسى عليه السلام عما ذكره وهو تعظيما  
 لما أراد وليظهروا ان اله الحبيب في ماله واداه في حاله كلاما له ان نصفنا نحن عيسى  
 في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير إلى المعنى بان يكون عيسى عليه  
 الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكشاه تعالى قال له مريم بان  
 يصدوني أو مريم بان يعبدا الله بذكرهم فمريم عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه  
 بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب وتطير في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول  
 ربنا إنا لنآلقونك والاصل أنك لذا آلقون وكذا قول الشاعر  
 ألم ترأي يوم جوسيفة • بكت فتالت في هنيئة ماليا  
 أي مالك وسألت فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يجتمع أيضا ان يكون الله تعالى قال لمسي  
 عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله وروى بكم فكشاه كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد  
 سبقه ابن السائغ إلى الوجهين الأولين وإلى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا  
 عن الظاهر وان الزمخشري انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله وهو هم الزمخشري فاجاب  
 ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعدا بوجوب ما قاله الزمخشري بوجه آخر هو ان عطف  
 البيان أكثره الجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضغير ولذلك نبي والضغير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المتأدى عند الجمهور وهو اما الثاني وهو امتناع جعل أن عبادا يدلان ما في قولان العباد لا يعمل فيها فعل القول في لأن العباد لا يقال قال التفتازاني وكذا الواعتهن معنى الطلب فان طلب العباد لا يقال أيضا لوقته نظر اذا التقدر بما قلت لهم الامر بهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد استلغنا عن الزنجشري أن ان الموصولة بالامر تقول يصدر دل بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا في نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزنجشري في وجه التفسيرية جاز في لعمري تسليطه حينئذ على العبادة اذهي مما يذكر به وقد فاته هذا الوجه فاطلق النعم في وقد يقال انما منع ٢١ يتاعلى أن القول بعينه

ليس مؤولا بنى على ما رشح اليه قوله لان العباد لا يقال والافلو اول الامر زال المانع وصح بيان جعله امصدية اذ العباد مما يذكر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدبتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم بالعبادة ان تعلى أى الزموا عبادته ويكون هو المراد عما أمرت به وتكون اللفظة وهي الزموا عبادته بدلا من ما أمرت به بمن حيث انتهى حكم المفرد لانها مقولة وما أمرت به مفرد لفظا وجملة معنى في فان قبل لعل امتناعه في يعنى الزنجشري في من اجازته في باضافة المصدر الى المفعول أى من اجازته الوجه المذهب فواته في لان امر لا يتعدى نفسه الى التى للمأمور به الا قليلا في خصوص امر نك

أكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزنجشري في غيرها وقد اجاز أبو عبي في قوله تعالى مبركة مباركة زبينة ان تكون زبينة عطف بيان على ان ما ذكره الزنجشري من حيث المعنى حسن جدا اه والزنجشري هو ابو القاسم محمود بن محمد بن عمر الفوارزي المازندراني جاور بمكة زمانا قديلا له جاز الله وسقط احدى رجله من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يعنى بها على خشب وله زنجشري سبع وستين وأربعمائة وثلاثون في بحر مائة خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزنجشري قرية كبيرة من قرى خوارزم وجوانية هي قصبه خوارزم وفي الشرح لعل الزنجشري لم يذهل من هذه النكفة واغلب بغيرها بناء على ان ما ينزل منزلة النشأ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه الا ترى ان المتأدى المفرد المعين منزل منزلة الضغير ولذلك نبي والضغير لا ينعى مع ذلك لا يمتنع نعت المتأدى اه وأقول سبقه ان الصانع الى هذا يعينه (قوله وما) الثاني فلان العباد لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني في حاشية الكشف وسكنك لواعتهن معنى الطلب فان طلب العباد لا يقال ولا الشرح وفيما قاله التفتازاني في نظر اذا التقدر بما قلت لهم الامر بهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد استلغنا عن الزنجشري ان الموصولة بالامر تقول يصدر دل بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب راد به المصدر اعنى المعنى القام بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذه امراد التفتازاني و راد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا امراد الشارح وحينئذ نظر في توارده على محل واحد (قوله) وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وهو انما بدأ به ان عبادوا من ما وقد ذكرنا تأويله الكشف بنعمه قبل هذا في قوله وهو عندى وأوجه وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مؤولا بنى على ما رشح اليه قوله أى قول صاحب الكشف لان العباد لا يقال وأقول سبقه الى ذلك ان الصانع وقبه نظر لان قوات تأويل القول وكون القول بعينه واحدا فليس يتناعى أحد هما منع بناء على الآخر (قوله) وهو الزنجشري فتح ذلك قال ان الصانع هذا التقبيل سبقه اليه أوجبان في الجرم المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينض الردييه بالسمع وهو منازع في القياس اه (قوله) والمائد موجودا فلا مانع في الشرح اقتصر

الخبر والكثير امر نك بالغدير في فكذلك اول في أى لفظ الذى اول به أى بالامر وحيث أول فقامت تارة تصديقه بنعمه الى امرتى وذلك من قبيل ما هو قليل لا يصار اليه في قنائه الذي ذكره السائل فلا يلزم به أى للزنجشري على وجهه في التفسيرية في ولكنه لم يستبره ما تمناءه على انه لا يلزم من تأويل نبي نبي ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه اجاز التفسيرية وصحها ولم ينفذ الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بضمه البديل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا العمل هذا معنى كلام المصنف وقد أشير الى وجه انقاعه وهو صحيح ان يقدري أن عبادوا على جعل ان فيه مصدريه في بدلا من المضاف به وهو الزنجشري فتح ذلك نظمانه ان المبدل منه في قوة الساطع فتبقى الصلة بلا عائق وهو محذور ووجه المصنف بقوله في والعائد موجودا فلا مانع في وانضم هذا

في الدال الزام الخشري بما لا يحصر عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال في المفصل ما ذهبنا فيه وقولهم ان البدل في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التاكيد والصفة في كونهما تفتين لما يتبعانه لان يعنوا الهدر والاول واطراحه الاتراك تقول زيد ايت غلام رجلا ضاحكا فلوز هبت عند الاول لم يستدكلاما فاطر هذا مع ما وقع له في الكشف وانظر اجازته لان يكون قوله ان اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في مع نصير يحص جميع ان تكون تفسيرية لفعل الامر لا نه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله في وري مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر هو هذه البينة لازم على القول بعطف المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازة المصنف ان بقدر المصدر بدلا من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه تمامه وهو الخاص من شرطه وان لا يدخل عليها فلو قلت كتبت اليه بان افضل كانت مصدرية في لا تفسيرية لما تقر من ان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم او ما هو في تأويله وان افضل بتقدير كون ان فيه مصدرية في تأويل الاسم فصيح دخول الجار عليه بتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تنبيهه في مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مصدرية لا في نافية كانت او ناهية في نحو اشرت اليه ان لا تغفل جاز روضه على تقدير لانه ووجهه على تقدير هانها في اذ ينال عليها في أي على هذين الوجهين فان مفسره في الفعل مع الماسة في فروع التقرده من الناصب والجازم ومع الناهية مخزوم في ونصبه على تقدير لانه وان مصدرية في ونصب الفعل حيث انها في فان قدت لا امتنع الجزم في لفقدان عامله في جاز الرفع في جعل ان تفسيرية في والنصب في جعلها مصدرية في الوجه الرابع في من اوجه ان التي تقدم ذكرها فان تكون زائدة ولها اربعة مواضع احدها هو الاكران تقع بعد التوقيفية في وهي التي يعني حين عند بعضهم وانما سميت ٥٢ توقيفية نسبة الى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه لانها في وقتها أي يعين بها الوقت فاذا قلت اسامه زيد جاء ومر وقد عرفت وقتي محي ومر وأخبرت الوقت محي في زيدو بعضهم يطلق على ما هذه ان حرف وجوده وجودا حائرا المصنف بالتوقيفية من النافية وهي الجازمة ومن لما الواجبة وهي التي يعني

هذا في ادع عليه قوله في الفصل وقولهم ان البدل في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التاكيد والصفة في كونهما تفتين لما يتبعانه لان يعنوا الهدر والاول واطراحه الاتراك تقول زيد ايت غلام رجلا ضاحكا فلوز هبت عند الاول لم يستدكلاما فاطر هذا مع ما وقع له في الكشف وانظر اجازته لان يكون قوله ان اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في مع نصير يحص جميع ان تكون تفسيرية لفعل الامر لا نه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله في وري مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر هو هذه البينة لازم على القول بعطف المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازة المصنف ان بقدر المصدر بدلا من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه تمامه وهو الخاص من شرطه وان لا يدخل عليها فلو قلت كتبت اليه بان افضل كانت مصدرية في لا تفسيرية لما تقر من ان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم او ما هو في تأويله وان افضل بتقدير كون ان فيه مصدرية في تأويل الاسم فصيح دخول الجار عليه بتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تنبيهه في مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مصدرية لا في نافية كانت او ناهية في نحو اشرت اليه ان لا تغفل جاز روضه على تقدير لانه ووجهه على تقدير هانها في اذ ينال عليها في أي على هذين الوجهين فان مفسره في الفعل مع الماسة في فروع التقرده من الناصب والجازم ومع الناهية مخزوم في ونصبه على تقدير لانه وان مصدرية في ونصب الفعل حيث انها في فان قدت لا امتنع الجزم في لفقدان عامله في جاز الرفع في جعل ان تفسيرية في والنصب في جعلها مصدرية في الوجه الرابع في من اوجه ان التي تقدم ذكرها فان تكون زائدة ولها اربعة مواضع احدها هو الاكران تقع بعد التوقيفية في وهي التي يعني حين عند بعضهم وانما سميت ٥٢ توقيفية نسبة الى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه لانها في وقتها أي يعين بها الوقت فاذا قلت اسامه زيد جاء ومر وقد عرفت وقتي محي ومر وأخبرت الوقت محي في زيدو بعضهم يطلق على ما هذه ان حرف وجوده وجودا حائرا المصنف بالتوقيفية من النافية وهي الجازمة ومن لما الواجبة وهي التي يعني

الا في نحو قولنا ان جاء فترسلنا لوطاسي معهم فان قلت في عبارة المصنف مناقشه وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق مواضع ثم اخبر عن احدها بوقوعها بعد التوقيفية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حاله من حالات الاموضع من مواضعها ومكانها ما بعد ما مثلا قلت هو على حذف مضاف أي احدها موضع ان تقع بعد ما وكذا في الثاني والثالث والامر فيه سهل في الموضوع الثاني في من مواضع زيادتها ان تقع بين الفعل والقسم مذ كوراه كان فعل القسم في كقوله فاقسم ان اول التيقناواتم \* لكان لكم يوم من الشر مظلم ولا يعني انه قد تولى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعده ما غير جواب واحد هو قوله لكان لكم فيصير هنا جواب القسم اذ هو السابق على الفائدة القررية في ذلك وقد نص بعض المقاربة انه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرر كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب لو وانما مع جوابها جواب القسم وكلامه في باب الجواز مع ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو في ومتروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا \* واما الجرائز ولا يلتقي المراد بالتيق هنا الكرم لا الحلالزوم والظن بل يعطف الشيء على مراده وقد يلتزم وقائله ما استلفناه في اول هذا الشرح أو يقال العتيق اخص من الحر لان العتيق يستند في تقدم الملك يتلاف الحرية وجواب القسم في البيت على رأى الجماعة أو جواب الشرط على أحد رأي ابن مالك محذوف أي لو كنت حرا فتوافقتك في هذا في الذي قلناه من كون ان من يدين فعل القسم ولو هو في قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيبه لرب الجواب بالقسم في وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان لو وما في حيزها من شرط وجواب كما

أسلفناه عن ابن مالك فتأمل **هو** بعد ان الاكثر في استعمال العرب تركها والحروف الزائدة ليست كذلك في  
وقد ينقص باللام الداخلة على جواب لولم تنفي كقولهم **ولو لم يخطى الخيل لما اقتربنا** • ولكن لا اختيار مع المسالي  
فان الحرف رابط والاكثركم نحو ولشعر بك ما ضاوه **هو** الموضع الثالث من مواضع زيادتها **هو** وتادان تقع  
بين الكاف ونحوها كقولهم **في** أي قول أرقم اليشكري **هو** وما وافقنا وجهه مقسم • كان نظية تخطوا إلى واروق السلم  
في رواية من حوطية **في** فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصب الطيبة فعلى ان كان خفضت  
وأعلنت في الظاهر وأما في رواية من رفعها فليس انها خفضت وأعلنت أو أعلنت في ضمير محذوف أي كانت نظية في الموافقة  
الاتيان المقسم الحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن قال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وهو على أي تنطاول إلى  
الشعر لتناول منه كذا في القسام والورق اسم فاعل من ورق الشعر برق مثل أوراق أي صار دلو ورق وروي نضر السلم  
والنضرة الحسن والجمجمة والسلم بفتحين شعر يعظم وله شوك **هو** في الموضع الرابع بعد ان كقولهم فامهله حتى اذا ان كاه •  
معطى في لغة الماء فامر **في** المعاطاة المتأولة والجمجمة بضم اللام وبالجميم معظم الماء فامر اسم فاعل بمعنى المفعول كمشية  
راضية من غمر الماء اذا غطاه والمعنى تركه هذا الرجل وتعمل في انقاده مما كان فيه الى ان وصل الى ماله أشبه فها من هو  
مغمور في الجمجمة يخرج يده ليتناولها من يده وهذه حالة الغريق **هو** وزعم الاخفش انها زائدة في غير ذلك **الذي** كور  
وهو المواضع الاربع **هو** ولما نصب المضارع وان كانت زائدة الا منافاة بين الزيادة والعمل **في** كقبح من والباء  
الزائد ان الاسم وجعل منه ومالتا لا تتنول على الله **وقد** ههنا سلبنا وقوله تعالى **هو** وما لئلا تقتل في سبيل

العتيق يقال بمعنى الحروب في الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لتقومك **وقوله** وبما  
توأمين الخ قال السيرافي قاله أرقم بن علي اليشكري وقال المصنف باغت اليشكري قال وابت  
منقول من بفتح الامر اذا فاجأه يشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان في الصامح  
والقسام الحسن ولان قسم ومقسم الوجه وأشد البيت ومعطو تنطاول الى الشعر لتناول  
منه والورق اسم فاعل من ورق الشعر برق مثل أوراق والسلم بفتحين شعر يعظم وله شوك  
**وقوله** في رواية من جر الطيبة اغنيها بعد لتكون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من  
نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعلنت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان موهلة وأعلنت  
في ضمير محذوف أي كانت نظية **وقوله** فامهله حتى اذا ان كاه الخ المعاطاة المتأولة والجمجمة باللام

١٠ في ل الله وقد وقع ما يقسمه فاجاب عنده جملة حاله فان قال المضارع يتبين الاستقبال بمصاحبة ناصب  
وجملة الحال لا تصدو بدليل استقبال فكيف هذا حيث انما يكون الناصب معينا للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا بد حينئذ  
مثل هذا **هو** وقال غيره هي في ذلك الذي استشهد به **هو** مصدرية ثم قيل ضمن ما لمعني ما منعنا **في** ومنع يمدى الى  
مضعونين تقول منعت زيدا فانه تكون ان وصلت في محل نصب على انه المفعول الثاني **هو** وفيه نظر لانه لم يثبت افعال  
الجار والمجرور في المفعول في المصريح حتى يصح هذا التخرج **هو** ولان الاصل ان لا تكون لازادة **هو** اذا قيل ان ما لنا نحن  
معني ما منعنا من زيدا لا ذا المعنى أي شئ منعنا لتكمل ومنعنا التناول وقد يقال على الاول انما بدلك ان لو كان المصدر  
المسبوك عند القتال مفعولا موصرا كالمسحوق تهريره وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري يقال منعت عن كذا  
فامتنع فمضمر ان يكون هذا القتال يرى أن وصلنا معمولان الجار والمجرور المتضمنين معنى منعنا في تقدير زرع الحاض  
أي ما منعنا عن كذا الملاك يكون مفعولا موصرا فلا يجتمع عمل الجار والمجرور على التعصيف والمحل حينئذ اما نصب أو خفض على  
انطلاف **هو** والصواب قول بعضهم ان الاصل في بضع الهزمة أو كسر هاء في مامر **هو** وما لنا في ان لا نعمل كذا **في** ثم حذف الجار  
وهو في مثله قياس ثم شرع المصنف في رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائدة بالهذف الفارق فقال  
**هو** ونعم يجوز الزائد ان تعمل لمد اختصاصها بالفعال بدليل دخولها على الحرف وهو ولو كان في الدين **في** بل الامات  
السلالة فانما يادخلت على لوف قولة فاقسم ان لو التقينا وقوله اما الله ان لو كست حر البيت وعلى كان في قوله حتى اذا ان كاه  
البيت **هو** وعلى الاسم وهو طيبة بالكسر والتنوين على الحكاية والرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم في نفس هذا اللفظ  
ففيه العمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع في البيت **هو** وقوله **هو** وما توأمين الى أخوه **هو** بخلاف

سوف الجزاء انه كانه كالحرف المبدى في أى الذى يمدى الفعل أو ما في معناه الى المفعول في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل في ولم يلتفت الى كونه زائدا في مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزائد في قال الرضى فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قبل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزبدسبها الا كما كيد المعنى الثابت وتقر به فكانت في تقدم شيئا لم تقار فادته المعارضة الفائدة الحاصلة قبله او يلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولا م الزائدة والفاظ التوكيد اسماء كانت أو لازوايد ولم يقولوا الى هنا كلامه في قال ابو حيان وزعم الزخشرى انه يفرع التوكيد معنى آخر قال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا الوطاسي بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى فلو اسلا متنبها وتا كيد في ان الاسماء كانت تعقب الجي في على ان تعقب فعل مضارع والجي معنوية أو على انه ياء ٧٤ ظرفية داخلية على المضاف الى الجي أى كانت في آخر الجي في معنى مؤكدة فلا نصال

والزوم ولا كذلك في قصة اغليس اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشاويين في هو الاستاذ أبو علي محمد بن محمد بن عمر الأزدي والشاويين ينفخ الشين المجهة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتناء تحتيه سا كنه ضون وهي بلة الاندلسيين الايض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وسنة كذا من ابن سلطان في ما كانت ان السبب في حث ان تعلى أى الاعماء فادت هنا ان الاسماء كانت لاجل الجي وتوقعه في على الضبطين المتقدمين أى وتقع عقبه أو لاجل الجي في عقبه في ذلك في قوله

المضمومة وبالجمم معظم المالمو المعاصر بالجهة المقطع وهو مني للفعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشه راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزائد في التعليل فيه نظر قد صرح في من الزائدة بانها ترفع تنصيص على العموم فتقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستقرا و جواض فيه فقد اثبت لزائدة معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا عمر وزائد صرح ان الكلام بدون يتحمل نفي الجي في حالتي الاجتماع والافتراق وفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا تبين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التنصيص على العموم بعد اخلافه تا كيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقر به ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية وأما اللفظة فالمعنوية تأكيد المعنى كافي من الاستقرا فاقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزبدسبها الا كما كيد المعنى الثابت وتقر به فكانت في تقدم شيئا لم تقار فادته المعارضة الفائدة الحاصلة قبله او يلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولا م الزائدة أو لفظا التاكيد اسماء كانت أو لازوايد ولم يقولوا به بعض الزوايد يعمل كالباء من الزائد تبين بعضها لا يعمل نحو فمأرجحة وأما الفائدة اللفظية فتبين اللفظ وتكونه بزيادة ما أفصح أو كون الكلمة أو الكلام مبيها بسبب الاستقامة وزن شعرا وحسن السجع أو لغير ذلك من التوائد اللفظية ولا يجوز عاها من اللفظة والمعنوية مما أو الاعدت عيبا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد يجمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداها عن الاخرى (قوله أ كدت ان ما بعد الواو) أى وأوال القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ كدت ان ما بعد الواو هو السبب والمآل واحد (قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين) قال ابن الصائغ

أما والله ان قلت لقلت أ كدت ان ما بعد الواو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكرناه في أى الزخشرى والشاويين في لا يعرفه كبراه النحويين انتهى في كلام أبي حيان في الذى رايته في كلام الزخشرى في تفسير سورة العنكبوت فانهم ان صلة أ كدت وجود الفلين من تبا أحدهما الى الآخر في وقتين متباينين لا فاصل بينهما كأنه ما وجد في جزأ واحد من الزمان كله قيل لما أحس بمجيئهم فاجابته المساءة من غير وبت انتهى في كلام الزخشرى في والزبد البطة وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين فانقل عنه في أوجاب في كلامه مخالف لكلام النحويين في كادعاء ابو حيان أيضا في طلباتهم عن ان الزائد في كدمعنى ما جى عيه في وهذا الضمير الزائد في هذا الضمير راجع الى ما في ولم يتقدد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد في كذل في فان قلت هيك ان الزخشرى لم يتعرض للفرق بين القصتين لكن وقع في سورة هود ولما جاءت رسلنا الوطاسي بهم وضاق بهم ذرعا ووقع في سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا الوطاسي بهم وضاق بهم ذرعا فاذ كرت ان في الثانية دون الاول والقصة واحدة فما

يكنى

المر في الخبر بين الخليل قلت لما نوب في آية هود على يحيى المرسل لو طاع عليهم السلام أمور هي حسنة وموضوع في ردهم  
وقوله هذا يوم عيسى ويحيى قومهم يرون اليه يؤت من لسانه ما شاءه القلم ولقد انجم جوع هذه الأمور  
المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع عيسى شديدة الاتصال يحيى المرسل حتى بعد المجموع كانه واقع في جز واحد من  
الزمان ودخلت في آية العنكبوت لانه لم يرب فيها على يحيى المرسل غير مسألة الوضوء في ردها شديدة الاتصال  
بفعل يحيى فافهم انما رايه المعنى كما قال الزمخشري فتأمل في الدرر ومعه مودا مأخوذة من الفراع ولما كان الذراع  
موضوع لهذه الانسان قيل في الامر الذي لا طاعة للانسان مضائق هذه الامور ذراع فلان وفرعه أيضا أي حبلته  
ذراعه وتوصعا في هذا حتى فقه وقال الامامان رجب الذراع اذا وضعت ما تناسق القدر ومنه قول القائل  
يا سيد ما أنت من سيد • موطن الاكتاف رجب الذراع • ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما ليست في السورة التي  
يسمى بهم • وهي سورة العنكبوت • بل هي في سورة هود وليس فيها السلام • ونص التسلاوة فيها أي في سورة هود  
لقد جاءت وصلنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما قال سلام غلبت انباءه يعني حينذاك قلت قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما  
فثبت في سورة هود كما نلاحظناه ونفهم انما جاءت رسلنا الواسي بهم • فان ذلك من قول المصنف ليست

الكوفيون و ربيعة عندي أمور

أحدها توارد المكسورة والمتحوشة على الحل الواحد والاصل التوافق في وفيه نظير بل الاصل عدم الترادف  
 في قرئ بالوجهين في فتح الهززة وكسرها في قوله تعالى في فان لم يكونا رجلا من فرجل واحد انان من ترضون من الشهادة  
 في ان تضل أحدهما في قرأ جزء ان تضل بكسر الهززة فتد كر بالتثنية والرفع وقرآن كثير وأوجروا وتضل بفتح  
 الهززة فتد كر بالتثنية والنصب والساكن بفتح الهززة أيضا وتضل تد كر ونصبه وعلى الجملة في قرأ بفتح هززة ان  
 قرأ بفتح تد كر وقد يقال ان نصبه وجب ان يكون المعطوف عليه وهو تضل منصوب بالجر وما فتحين ان تكون غير  
 شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب بالانفس ان نصب هذا الفعل بالمطوف في تضل بل منصوب بان مضرة بعد الفاء  
 الواقعة بعد الشرط كما في قوله ان جئتني فتكرمني أجتك بنصب تكرم فهو عطف مفسر على اسم متبعض من الفعل  
 المتضدم والمعنى ان يكن منك مجيء الى كرام منك في أجتك أجز والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجزأ بعدها  
 في سياق الامر والنهي وأعوأتم بما هو مقرر في محله لكن ذلك قبل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تد كر  
 منصوب بعد مطوف على تضل المنصوب بان واللام مقدره على ما صرح به سيبويه مع وجع من المحققين حيث قالوا ان المعنى  
 استبعدوا امرأين لان تد كر أحدهما الأخرى وانما تد كر ان تضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الأد كر ومثله  
 أعدت انفسية ان قيل الحائض فادعمه وانما أعدت للدعم لا ليل لكن ذكر الميل اغماه وسبب الدعم كما ذكر الاضلال  
 لانه سبب الأد كر وامرأة حرة بكسر الهززة فتد كر مجزوم والفتح لالتقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير المبتدأ  
 وهو ضمير القصة والشهادة ٧٦ قال التنزائي ولا يخلو عن تكليف اختلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

أي فهو وما كان ينبغي ان يتعرض له وجهه تكرار واحداهما ولا يخاف في أنه ليس من وضع الظاهر موضع الضمير اذ ليست المذكورة في التسمية الا ان يجعل أحدهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز

**قوله** أحدها توارد المكسورة والمكسورة على الحل الواحد والاصل التوافق في قال ابن الصائغ  
 اذا استقر ان المكسورة شرطية والمتحوشة تكون مصدرية والمعنى فبما يختلف وقوع  
 التردد في المتحوشة هل تقع شرطية أولا فلا استدلال بوقوعها في موضع وقت فيه الشرطية  
 لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا لا حظا مقدمة معاومة هي ان الاصل  
 في القراءة الواردة في الحل الواحد ان معناه واحد وفي الشرح ان اراد التوافق الترادف  
 فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته  
 فالاصل ان يكون معناه استغنى عن المختلفين فهو ايضا ممنوع اه وأقول بدمعني آخر وهو  
 ان الاصل في القلتين الواردتين على محل واحدانية والتفاني المعني بان يراد من أحدهما ما يريد

تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم صرح ان يقال قد كرها  
 الاخرى فلا بد لدول من كنهه الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب وجه الله تعالى ان المقصود هو اخاذه من  
 التذ كرم من أحدهما الأخرى كيف ما قدر ولا بد من عدم الا كذلك الا ترى اعطى قيل ان تضل أحدهما فتد كرها الأخرى  
 وجب ان يكون ضمير المفعول عائد على الضالة فيتمتعين لها وذلك بخلاف المعنى المقصود لان المسألة الآن في الشهادة  
 قد تكون هي الذ كر لها في زمان آخر فالذ كر حينة ذهي الضالة فاذا قيل فتد كرها الأخرى لم يفسد ذلك لغير عود  
 الضمير الى الضالة فاذا قيل فتد كر أحدهما الأخرى كان معناه في كل واحد منهما ما لو ضل أحدهما واذ كرها الأخرى  
 قد كرت كان داخل لا مكرر انعكس الامر والشهادة معينا في وقت آخر اندرج ايضا فتد كرها الأخرى  
 على غير معنى فظهر الوجه الذي لا حيلة عدل من قد كرها الى قد كر أحدهما فكذلك قيل وفيه بحث وقرئ ايضا بالوجهين  
 قوله تعالى ولا يجزمك شئ ان تقوم أن صدوك عن المسجد الحرام فان كثير وأوجروا على كسر الهززة والساكن على  
 الفتح وكذا قرئ بما في قوله تعالى ان تضرب عنك الذ كر فصا ان كنتم قوما مسرفين في قرا نافع وجزءة والكسائي بكسر  
 هززة ان والساكن بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين الواجب انباه في وقد مضى انه روي بالوجهين  
 قوله أن تضرب ان اذا تقيته فترها في جهار ولم تضرب لقتل ان حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل  
 التوافق اما معني الترادف وفيه ما علمت واما معني ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته  
 فالاصل ان يكون معينا معا تقضي لا يختلفين وهذا ايضا ممنوع وهو الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله في أي قول العباس  
 ابن مرداس السلي

في أبا خراشة أمانت ذاتنفر • فان قوي لم تأكلهم الضميمة • واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمسلطة  
 اللفظ والمعنى اياه أما المعنى فلان معنى قوله أمانت ذاتنفر البيت ان كنت ذاعدا قلت بغير وأما اللفظ ظاهري فلفظه كما قاله  
 المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجعاعة لشرطية والمعنى  
 لا تتعز زعي لان كنت ذاتنفر فان نغرت بذلك نغرت ألتجشله فان قوي لم تستأصلهم الا زمانا فحذف السبب وأقيم  
 السبب مقامه وأبو خراشة بجماعة مضمومة وراعوشين مبهمة وقدم على بعض الكسرى في خاتمة كنية شاعر مشهور راسمه  
 خفاف بجماعة مبهمة مضمومة وفادين خفيفتين بينهم ما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة إلى  
 عشرة والنفر أيضا الرط وهو المراد في البيت والضميع على رقة الرجل السنة المجبة وفيه نوبة لأنه أوهم انه بر يد الحيران  
 المعروف ورشح بقوله تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جديب السنة ٧٧ شبهة بالآكل فهو استعارة تسمية  
 في الثالث عطفها على

المكسورة كقوله  
 أمانت وأمانت مرخلا •  
 فآله بكل • أمانت وأمانت  
 الرواية بكسر الأولى وفتح  
 الثانية فلو كانت المفتوحة  
 مصدرية لزم عطف المفرد  
 على الجملة • واللازم  
 باطل وبين الملازمة ان  
 المفتوحة المصدرية تزول  
 مع صلتها بمصدر وهو من  
 قبل المفردات والمكسورة  
 شرطية فلتأخذ على  
 الجملة وهذه الملازمة  
 التي ذكرها جنيصة على  
 ما ذكره من عطف  
 المصدر على الجملة السابقة  
 وهو ممنوع لجواز أن يكون  
 المصدر المسموع فاعلا  
 بفعل محذوف أي أفت  
 ووقع ارتحال فاعطف

من الآخر ومنع هذا مكاربة (قوله أبا خراشة الخ) هذا البيت لمعاس بن مرداس العاصمي وأبو  
 خراشة بجماعة مضمومة وبضمهم بكسرها كنية شاعر عاصمي اسمه خفاف بجماعة مضمومة وفادين  
 خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المنهوي ومودة بينهما ملة وهي أمه والنفر الرط  
 والضميع بالصاد المبهمة والياء الموحدة هاء السنة المجدية ومه ايام بالحيران المعروف وتأكلهم  
 استعارة تسمية لتأصلهم وقال ابن الاعراب الضميع هنا الحيران المعروف وإذا ضموا عاتت  
 فهم الضامع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى  
 لا تتعز زعي لان كنت ذاتنفر فان نغرت بذلك نغرت ألتجشله فان قوي لم تستأصلهم الشدائد  
 فحذف السبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى ما فيه من  
 التعسف (قوله لو كانت الفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة  
 شرطية وهي مع ما بعد هاجلة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعد هاضمة وفي الشرح وهذه  
 الملازمة متينة على ما ذكر من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 المصدر فاعلا بضم محذوف أي أفت ووقع ارتحال فاعطف جملة على جملة اه لا يقال  
 ينبغي ان يسدرو وقع كونك مر تحلا لان كان ههنا محذوفة عوض عنها بما في اعراسه هاهنا  
 التقدير لا تأقول لما كان محط السائدة هو خبر كان لاهي كان هو المستعير في التقدير دونها  
 وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدر الفعل خلافة (قوله فآله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل  
 ما أوئيتم) فآله الفراء فجعل ان لثني واوجي الان أي لا يؤتى أحد مثل ما أوئيتم الان  
 بما جوك أي ألتجشله في كونك لا تدمونه وجع الصبر في بما جوك جعل على معنى أحد  
 فآله هام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين وانعرض عليه  
 بان أد لقيها فآله في كلامهم (قوله وقبل انشأ المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوئيتم من  
 الكتاب الا بان تبع دينكم تؤمنوا بجملة القول اعترض) في حاشية البشار في معنى أن لا تأمل

جملة على جملة • وهو تعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جنتي أكرمك وقولك أكرمك  
 لا تسألك أياي واحد اصع عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك • أي ولا أجل كون التعليل في معنى الشرط  
 في تقول وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول ان جنتي وأحسنك إلى أكرمك ثم تقول ان جنتي ولا حسنك  
 إلى أكرمك وتجعل الجواب لما انتهى • كلام ابن الحاجب • وهو ما طر العرب فآله بذلك وما له يعني الظاهر كون  
 هذا المثال تركب محترع لا يوجد في كلام العرب • المعنى الثاني • من المعاني الاربعة الزيدة • المعنى الثاني كان فآله  
 بهضمهم في قوله تعالى ولا تؤمنوا الا ان تسع دينك قل ان الهدى هدى الله • فان يؤتى أحد مثل ما أوئيتم • أي لا يؤتى أحد  
 • وقيل انشأ المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوئيتم من الكتاب الا ان تبع دينكم • وهذا كلام  
 الزمخشري قال ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى • وما ينبغي ما اعترض أي ولا تظهروا اليائسكم بان يؤتى أحد مثل ما أوئيتم الا  
 لاهل دينكم دون غيرهم أو ادوا امر واطع دينكم بان المسلمين قد أوأوا من كتب القتل مثل ما أوئيتم ولا تقصوا الا إلى أشياءكم



وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يجعل ما قبل الاقبيل بعده اذا كان مستثنى فهو ما قام الازيد  
 او مستثنى منه فهو ما قام الازيد احد او انما يصح ما قام احد الازيد الفاضل وما بعد الا الى الية على ما ذهب اليه الخشخشي  
 ليس شيئا من الثلاثة في ان الكلام عند قوله ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم معنى قوله ان يؤتى احد مثل ما يؤتى  
 قلتم ذلك ودفعوه لشيء آخر يعني ان ما بينكم من المسند والبيان يؤتى احد مثل ما يؤتى من العلم والكتاب دعاء كما في ان  
 قلتم ما قام بالمد والالفة هاهنا في ان يؤتى احد منكم مثل ما يؤتى من الكتاب فلمن ذلك كذا في الكشف وجوز غير  
 ذلك ايضا فنف عليه في الثالث في المعاني الاربعة الزيدة في معنى اذ في وهي الفيدة للتليل في ما تقدم عن بعضهم في  
 ان المكسورة وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في قوله تعالى فيل يحبوا ان جاءهم منذر منهم في وقوله تعالى في يخرجون  
 الرسول واما ان كان تؤمنوا في وفي كلام المصنف حذف العاطف أي في بل يحبوا ويخرجون في وقوله ان اقتضاب ان اذنا  
 فنية خزنا في رواية من رواه جعفر الحمزة من ان في والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في بالنصب  
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها ومن لام العلة على انه فاعل بالطرف المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لغو متعلق به قلت ومن  
 جملة ذلك كله قوله اقتضاب  
 ان اذنا فنية خزنا فهذا  
 اعتراف منه بان القول  
 بانها في هذا البيت شرطية  
 خطأ وقد اشار فيما سبق  
 الى ان الراجح عنده فيه كونها  
 شرطية وهو تسانص  
 في وازايح في من المعاني  
 الاربعة الزيدة في ان  
 تكون بمعنى للتاويل به  
 في يبين الله لكم ان تضلوا  
 وفي في قوله  
 نزلتم منزل الاضاف منها  
 فبهذا القرى ان تشقونا في  
 القرى مقصور بكسر  
 القاف ما يقدم بالضم

في ان يؤتى لفظا ما يتقدم حرف الجر ان اعتبر به معنى الاعتراف أي لا تعترفوا بان يؤتى واما  
 يدونه بمعنى لا تظهر وتصديق ان يؤتى احد مثل ما يؤتى من الكتاب والرسول وان يصاحبكم  
 وبغالبكم بالجملة يوم القيامة الا لا يتابعي يعني ان حكمك بذلك حاصل لكن لا تظهره للمسلمين  
 لثلاث رذائل اولها في الدين ولا للشركين لثلاث رغبانيه واوثر في عطف صاحبكم كلمة او على  
 الواو لتفسيده العموم مثل ولا تطع منهم آثما وكفوراً وقاعدة الاعتراض الراد عليهم فيما حاولوا  
 من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم  
 والمعارض فيه من متكلم آخر ليس بشيء لانه في اثناء كلامه هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر  
 القولات فليتدبر اه وفي التعليق هذا كلام الخشخشي وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه  
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى فهو ما قام الازيد او مستثنى منه فهو ما قام الازيد احد او انما يصح ما قام  
 المستثنى بها فهو ما قام احد الازيد الفاضل واقول لعل الخشخشي لا يرى ذلك او يرى انه في غير  
 النظم والمجاز والجور ولا تساعهم فيما لا يسعون في غيرها (قوله والصواب انها في ذلك  
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في الشر من جملة ذلك قوله اقتضاب ان اذنا فنية خزنا  
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين  
 او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تسانص واقول الذي سبق هو قوله ويرجعه عندي امور  
 وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطاب لجازان فيكون غيره هو  
 الصواب عنده لان مرجحات اكثر من تلك المرجحات واقرى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه شتمه بضع العين في الماضي وكسرها وضعها في المضارع في والصواب انها  
 مصدرية والاصل في الاية في كراهية ان تضلوا في بضعيف ب كراهية في البيت في تخالفه ان تشقونا في او كراهية ان  
 تشقوا وتخالف المضاف المصوب على المفعول لاجله واتم المضاف اليه مقامه هو قيل هو على انضام ما قبله ولا بعدها  
 وفيه تنصيف في من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شيء واحد وقد يقال حذف الجواز قبل ان مطرود حذف  
 الثاني للقرينة جاز في سعة الكلام وليس تعدد المحذوف مجزؤه موجب للتنصيف في ان المكسورة في الحمزة في المشددة في  
 النون في على وجهين احدهما ان تكون حرف فتوكيد تنصب الاسم وترفع الخبر في كذا نحو انما والسري عملها على هذا الوجه  
 ان هذه الحروف شابهت الاصل المتدينية بمعنى لطيف الجزئين متلا شابهت حلق الاصل الماضي من حيث كونها على  
 ثلاثة احرف فصار دأوس فخرج واخرها تألفا منها فكانت مشابهة للافعال اقوى من مشابهة ما لا يجاز به فعمل عملها اقوى  
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فكسره عمل غير طبيعي هو وتصرف في  
 العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينهما وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر واشبهما بعملها  
 فربما على كونها مرفوعا والافعل وهما ان الملتان ثابتان في ما لا يجاز به ولم يقدم منصوبها فاعلم انه في الاول كذا قاله الرضي

فقبل وقد تنصهما أي الاسم والغير في لغة بعض العرب في قوله إذا لم يدع لابل فقلت ولكن خطاك خفا فان حراسنا أسدا في نصب الجزين والنفخ بضم الجيم وكسر هاء طاعة من الأبل والخطاج حظوة بالضم وهي ما بين القدمين وخفا جاع خفيفة والحراس جمع حارس وأسدا ساكن السين جمع أسد قال الجوهري وهو يخفف من أيدى خصمين لكنه قال أسد هذ لمقصود من أسود وهو منقذ وفي الحديث أن قمر جهنم سبعين خريفاً وهو الاستدلال به أنه قد ورد أن قمر جهنم سبعون خريفاً على محاكاة الرضى فأنه يقول سبعون على القمر والظاهر أن المراد أن مسافة قمر جهنم أي مسافة السير اليه سبعون خريفاً يمكن النصب كذلك في خروج البيت على الحالية وإن الجرح يحذف أي تلقاهم أسداً يخرج أيضاً على أن يكون المنصوب معولاً به لا حالاً والتقدير يشبهون أسداً في خروج الحديث على أن القمر مصدر قمر البشر إذا بلغت في بالطلب في قمرها وسبعين طرف في متعلق بالخبر المحذوف لأن خبر في أي أن بلوغ قمرها يكون سبعين عاماً أي في جسد في سبعين عاماً وقد يستشكل تخرج الحديث على هذا رواية الألف لأنه قد ظهر ما أن القمر اسم عين لا مصدر ويجب أن يكون اسم عين على رواية الألف لا يخرج من جملة مصدر على رواية النصب فلتسوى على تقدير فلا يقدح القصر في المذكور في نقل صاحب هذا القول أن نصب الجزين في لغة بعض العرب في قوله ترفع بعد هذا المبدأ أفكركن اسمها ضمير شأن محذوف في قوله عليه الصلاة والسلام إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون الأصل أنه أي الشأن في وصرح ابن الحاجب وجاء بيان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ويجوز ٧٩ حذفه من مواضعه صبر وونه

انصب في ضرورة الفلوات مع دلالة الكلام عليه في كماله في الشاعر في أن من يدخل الكنيسة يومه يلقى بها دراوينا في الجاهل بالذال المجهج جمع جودز بضم الجيم مع ضم الذال وقهوا ولد البقرة الوحشية وهو اسم قمل من اسمها لأنها شريطية بدليل جزمها للفتيل في أدام الأول مكسورة

(قوله إذا لم يدع لابل الخ) جع اللبل بضم الجيم وكسر هاء طاعة منه والخطاج حظوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفا جاع خفيفة وأسدا ساكن السين قال في الصحاح أسد جمعه أسود وأسود مقصور منه وأسد تخفف (قوله وفي الحديث أن قمر جهنم سبعين خريفاً) قال النووي في شرح مسلم وفي بعض الأصول والروايات سبعين وهو ما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله والتقدير سبعين عاماً على أن قمر مصدر قمر البشر بلغت قمره والتقدير أن بلوغ قمر جهنم لكأن في سبعين خريفاً والخريف السنة اه وهذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد كره قبلهما ابن مالك وعبارته في صريح على أن قمر مصدر قمر البشر أي بلغت قمرها وسبعين منصوب على الطرف أي أن بلوغ قمرها يكون سبعين عاماً اه والنووي رحمه الله عن أخذ ابن مالك (قوله أن من يدخل الكنيسة الخ) الجاهل بالذال المجهج والذال المجهج جمع جودز بضم الجيم وضم الذال وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هذ مستعار لنسوة (قوله والمعنى أيضاً بأه لانهم ليسوا أشد عذاباً من أثر الناس) في الشرح فيه

لالتقاء الساكنين ولأم الثاني محذوف الجزم في الشرط له الصدق لا يعمل فيه ما قبله في من رافع أو نصب وأما الجارة فلا يمنع عمل فيه لشدة اتصاله بقوله لعن غرورهم وغلهم من ضرب اضرب وكذا قول الآخر أن من لأم في بني بنت حسا \* ن ألمه وأعصه في الخطوب وفي نرح الغسل المصاوى أن حذف هذا الضمير مختص بالشعر وطل ابن مالك وليس كذلك بل يجوز حذف الاسم المفهوم معناه تلو وتطامسوا له كان ضمير شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشأن في الظلم ما مر ومثاله في الترتولهم أن بلش بضم ماخوذ ومثال حذف غيره في النظم قوله فلو كنت ضياعاً عرفت قرائتي \* ولكن زنجي عظم المشافر ومثاله في الترتولهم أن بك ماخوذ أخو الك ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن لأنه لا يفسر الآية بما لا جلة في البيت ولا في المثال والتقدير ولو كنت زنجي وأنت بك ماخوذ أخو الك في وتخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم أن ما به غير الاختش من البصر ير لأن الكلام إيجاب والمحرور معرفة على الأصح وهو يخالفون في التقين فيسترطون كون المحرور ونكرة وكونه بعد في أوشيه والمعنى المراد من الحديث في أنضاياء لانهم في أي المصورين في ليسوا أشد عذاباً من أثر الناس في وفيه نظر فقد قيل إن الحديث وأورد في صور الصور لتعبد من دون الله تعالى وقال هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحفرة الشنماء أشد الناس عذاباً ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحاح بطريق ليس فيها لفظ من وبه يعزى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى في وتخفف في أن الشدة في قتلهم في الأعمال في قليلاً وتهمل كثيراً عن الكوفيين لهم الاتصاف واه إذا قيل أن زيداً مطلقاً فإن نافية ولا لام عن الأوبده أن منهم من يعمل ما مع

التخفيف حكى س ان هر المنطق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلاما لم يفهمهم وقد تقدم هذا الفصل رمت في الكلام على ان المكسورة الخفيفة مومر البحت فيه واعلمه من المناقشة الوجه في الثاني من وجوه ان المنددة في ان تكون حرف جواب بمعنى نعم في تقدم تصديق الخبر وجوابا واعلاما المستقبرو وعدا لما تاب تقول ان في جواب من قال قاز بدوم قال أذهب عمرو ومي قال أكرم خالد في خلافا لا يبيده في بالتصغير وتاء الناقبة فانه انكر وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان يعني نعم اغيار يدون به التأويل لانه في اللفظة موضوعا في الاستدلال المثبت بقوله في بكر المرواذل في الصبوح بلني والوم منه وهو يقتل شيب قد علاه وقد كرت قتلته انه في المرواذل جمع عاذلة والصبوح يفتح الصاد الشرب في أول النهار والطاهر اه أر يد به شرب الخمر والشيب الشعر الابيض ويطلق ايضا على بياضه كان المشيب يطلق على المشين وكبرت بكسر الباء وضها أي علاستك وامتد عرك وهذا الاستدلال مبني على ان الهاء من انه للسكت في ووربانا لانسب ان الهاء للسكت بحيث تكون حرفا لاحقة للجوف في هي ضمير منصوب بها أي بان فهي اسمها في واخبر محذوف أي انه كذلك والمعنى انه الامر كالتن في الاستدلال في الجيد هو في الاستدلال يقول في عبد الله في ابن الزبير رضي الله تعالى عنه المن قال له من الله ناقة جلتي اليك ان ورا كها في قوله ان ورا كها هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقوله في ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير في ساحة فاقبل

عليه فقال ان ناتي قمت فقال أرعها فقال وأعطتها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مسددا طلبا وانما جئتك مستغفالا عن الله ناقة جلتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها فاستدل بها أحسن في ادلا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر ادلو جعلت كذلك لانه لم

تقرر قيل ان الحديث وارد في بصور الصور لتصديق دون الله فاعل هذا كافر بلا شك ولا بد حينئذ في ان يكون أهل هذه الجزيرة الشنعا أشد الناس عذابا وبو يده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائي اه وأقول بعد ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضربه ولعل حديث مسلم مخصوص من هذا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبردة) محل ذلك على قراءة من قرأ ان هذان لسا حان في الشرح حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده ما ماقبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم ادلا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام وليكن لا تقترعوا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فنزلوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن اه وأقول لاحسن فيه فانه على هذا الخلل جوابا لاحاد بعضهم بعضا ولا يستفاد بعضهم من بعض عند اسرارهم النبوي حكاة الله تعالى لما لم تأمل فانه من المحال ان يورده قول صاحب الكشف والطاهر انهم تشاوروا في السر وتجادوا به اهداب القول ثم قالوا ان هذان لسا حان فكانت نحوهم في تلقيق هذا الكلام ونزوله خوفا من غلبته ما وتبينها للناس عن اتباعهما (قوله أحد هما مجي عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في الشرح

فان

حذف اسمها وخبرها معاقبة لم يذكر فيه والادرم باطل فتبين

جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا التحذور لكن قد تقدم في ذلك ما بناه البيت في هذا التركيب يعني نعم ضرورة انه افسه لتقرر مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الخعشري بمعنى نعم وانما قال وتقرج ان المكسورة الى معنى أجل وصرح في أجل انه لا تصدق فيها الا في الخبر ناصه وبشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فاعلم في وعي المبردة اعمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لسا حان في تشديد ان واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبو عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن فون ان تحفظة وشددون هذان واثبت الالف في اوله بشدد النون المذكورة أخذ غيره وأما حفص فحذفون ان وجعل ان هذين بياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجهما المبردة كما حكاها المصنف ان ان وسه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت ويحكي ان أبا علي الفارسي رده ما ماقبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم ادلا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام وليكن لا تقترعوا على الله كذبا فاستحكم بعذابا لان يكون جوابا لقوله فنزلوا أمرهم بينهم وهو هذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال في واغترص بامر من أحد هما مجي عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في وهذا أمر لا يلتصق به مع نقل ميميه وغيره له من العرب الغصص وتلقى الاثمة بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذه مجي عن معنى نعم فكيف

يتصور قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء فكيف قيل قد سفي حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت وهو الثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وقد دخلت هناك لان قوله هذا من مبتدأ واسرار خبره وهو اوجب عن هذا بان الهمزة لا بد منه وليس كذلك لان الهمزة لا بد منه في الابداء انما المتعجب من دخولها في الخبر لان لها الصدور وقومها في الخبر المفرد منها في ذلك نظر وجهها حيث نزع الصدور بخلاف اللام الزائدة وهو انما داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما اسرار في فلا محذور حيث لا بد منها متصدرة في جملتها فلا يضرنا تسليم كونها لام الابداء على هذا التقدير وهو بانها دخلت بعد ان هذه هي التي يمتنع في نفسها بان المؤكدة لفظا وهو منصوب على التمييز من النسبة شبه الجلة كافي العجبي طيبة ما بالي له لفظها بان المؤكدة في كافي الشاعر في اللفظ في الخبر ان رآته • على السن خبر الازال يزيد وقد تقدم انشاده في فزان ان بعدا للصدورية لشمها في اللفظ على المافية في وللمعرب مذهب معروف في رواية المشابهة للفظية اعتبروه في مواضع منها باب التسوية فانه خرج فيه الاستفهام عن حقيقة موقى كونه صدورا منها ان خبر المبتدأ محذوف دخول الفاعلية اذا كان المبتدأ لشبهها في الشرطية ٨١ أو ما أخفى في العموم واستقبال

ما يمت به المعنى نحو الذي يأتي في حكم اذ لم يقصد آتيا معيا وقد تفتني هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاعل جلالا لشمها على التسمية لان اللفظ المقصود يمين مشابه في اللفظ لافصده غير معين وذلك كقوله تعالى وما أصاب يوم التي الجبان فياذن الله فان مدلول ما معين ومدلول أصابك ماض وكما الحديث الذي رآته بشرا رآه فكذاب الى غير ذلك من المواضع وسيأتي في أو آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية للسفوذ محجة بمعنى فهم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه السفوذ من معنى الخفاء فكيف قيل قد سفي حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية وعلى ذلك جعل التفتازاني ما وقع صاحب الكشف من مثل هذه العبارة (قوله) أو بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجابة عن الاعتراض الثاني على ان ان في الآية بمعنى نعم وتقر به ان اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد ان التي يمتنع في نفسها في اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المصنف حذف هذا الجواب كما ذكر حذف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر على مسقط من أول الامر من الذين اعترضهم مما أولا لان معنى هذا الجواب على ان ان في الآية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان محجة بمعنى شاذ (قوله) والثاني ان المعنيين لآدم التوكيد وحذف البتداء كالجعمين متناهيين في الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء به ههنا فتنافيا واقائل ان يقول انما تنافي هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ لسان المؤكدة هو المبتدأ لكن لان التنافي لان المحذوف لا دليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه يجوز حذف المؤكدة التاكيد في نحو ممرت يزيد جاف أخوه أنفسهم بالرفع على تقدير هـ صاحباً لأنفسهما أو بالنصب على تقدير

١١ في ل وهو بصرف الجواب في الاول وهو القول بان لام لسار ان زائدة لا بد منها في ان زيادة اللام في الخبر خاصة الشعر في ولا تكون في غير كافي قول الشاعر مروان بن الحكم قالوا كيف صاحبكم • قال الذي سألو أمسي لجهودا فان قلت ههنا مثل ما ثبت المشهور وهو قوله أم الحليس لجهود وشعره به رضى من أهم بضم الهمزة قلت لعدم تنبيه ذلك قد قيل فيه ان اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لم يجر ومثل ذلك في البيت الاول غير متأت وهو نص في القصد فلا جرم أثره على ما هو محتمل وهو في بصرف الجواب في الثاني وهو القول بان لام لسار ان لام ابتداء داخلة على مبتدأ محذوف في ان المعنيين لآدم التوكيد وحذف البتداء كالجعمين متناهيين في حيث ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به ووجهه يقتضي عدم الاعتناء به ههنا فتنافيا واقائل ان يقول انما تنافي هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ كاسيأت في صرح من كلام المصنف لسان المؤكدة هو المبتدأ لكن لان التنافي لان المحذوف لا دليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه يجوز حذف المؤكدة التاكيد في نحو ممرت يزيد جاف أخوه أنفسهم بالرفع على تقدير هـ صاحباً لأنفسهما أو بالنصب على تقدير راعينهما أنفسهم وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار فالجعمين التاكيدوا لحذف جعمين أمرين متناهيين في

المصنف الثاني على هذا لاني ان المؤكد هو ابتدا الحذف هو تيسل اسم ان ضمير الشأن وحذف والاصل انه هذان  
 لاسحران في وهذا ايضا ضعف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف وضمير الشأن كذلك من جهة انه يمكن  
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل عن تمكن لمبايعة من الابهام ثم التفسير في الجمع من حذفه شاذ في كل موضع في الاثني  
 باب ان الفتوحه اذا خفت فاستسهلوه لوروده في كلامي على التفتيح حذف تعالي اي لاجل التيسر في الحذف  
 النون في ووبسني يحذف تيمنا ولا حذف استقلال كالفعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لملة  
 اخرى ايضا وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند ارادة تخفيف الحرف في لا تلود كروحب التشديد اذا الضمير نزل  
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لا يحذف النون تخفيفا في قولك يحذف النون ايضا في قوله لا تلبان واو  
 القسم التي ليست باصل لحروف القسم فيقول في عند الاتيان بالضمير في قوله ولم يكن في اثبات النون فيها

٨٢

في وبك لا فعل في الاتيان  
 بالباء التي هي اصل حروف  
 القسم وقد نورد على هذا  
 ضروقه  
 فلو انك في يوم الزمان سألني  
 وقوله

بانك ربيع وثبت مريع  
 فان قلت هو ضرورة فلا  
 يرد قلت فما يمنع من بدل  
 وملك وفيك فيتم يرد  
 السكال دخول اللام في  
 على اسحران فانه على هذا  
 الرأى ضمير ابتدا الذي  
 هو هذان وقد مر الكلام  
 فيه في قول هذان اسمها  
 اختلف على ذلك القيل  
 في التوجيه في قيل جاءت  
 هذه الفراء على لغة  
 لمبارثن في كتب في ابني  
 الحارث لكن خفف يحذف  
 ماعدا الباء وقد اربهم  
 يكتبون على هذه الصورة

اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التا كيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز  
 واختصار والمجهين التا كيد والحذف جمع بين امرين متباينين انتهى وقال ابن الصائغ ليس  
 هذا الرأى صحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالتا وبمحذوف كالمعذوف فان اراد الاول  
 النوع وان اراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى واقول ليس هذا الثاني للمصنف  
 كما يفهم من قوله فان اراد وانما هو اعتراض لاني على الفارسي في كتاب الغفال ذكره على  
 قول الزاج في ان هذان لاسحران ان التقدير لهما اسحران قال المصنف في الحاققة الشرط  
 الثالث من شروط الحذف مترضا عليه وهو مخالفة الخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سأل  
 الخليل عن ضمير مرث يزيدوا فاني اخوه انفسها كيف ينطق بالتا كيد فاجاب بانه يرفع  
 في تقديرهما صاحبها انفسهما وينصب بتقدير اعيتهما انفسهما واتفقهما على ذلك جماعة  
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ايضا ضعف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه  
 الحذف قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للايهام ويلزمه انفسه واذ افسر المهم صار  
 الكلام في موقع في نفس هذا كلام الناس انتهى واقول لانسان المصنف قصد بالموضوع  
 لتقوية الكلام ضمير الشأن والحذف حذف من قديمه ان والحذف حذف اسمها بالضمير  
 في حذف ضمير الشأن ولو سلم فني قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه  
 تقوية الكلام فانه ما قال ان الصائم لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان  
 موضوعا للايهام قال اهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهني السامع لانه اذا لم  
 يفهم منه معنى انتطره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجمله شيئا عظيما (قوله ولا تلود كر)  
 عطف على قوله تيجا (قوله) اذا الضمير نزل الاشياء الى اصولها في التعليق برده عليه مثل بك  
 وملك وفيك واقول مراده ان الضمير نزل الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها  
 المستعملة وما ذكره اليدواخويه اصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله) الا ترى ان من يقول  
 لا ولم يكن و الله يقول لا تلبان ولم يكنه وبك لا ملان اما الاولان فلا من يقول لا ولم يكن يقول

بلام في الباء هكذا يكتبون مثل قول المرزوق ولكن طفت علماء منة خاله يمين يلهام ولقنود بخط اصولها  
 الرخصي في هذا اللفظ مكتوب بالفاء بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان الف على ولا منه قد خالفنا  
 العين باللام في كتب الف بعد العين كما يكتب بالباء نحو فلت وعليه يكتب بالحارث وضوء بالباء بعد الباء هو ظاهر في  
 اجراء المتني بالفاء الثاني في حال الرفع والنصب والجزم في قوله ان اياهوا اياهوا قد بلغنا في الجذباتها في ثابت الف  
 المتني في حالة النصب كما في الآية واختاره هذا الوجه ابن مالك قال بعضهم وهذه لغة هي القياس اذ كانت الالف انما  
 اجتلبت للدلالة على الاتنين لانه لا يرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه في قول هذان ميني  
 لدلالته على معنى الاشارة وهي الوجبة هنالك لانه في هذا هو لاء وان قول الاكرن هذين جر او نصب ليس امر اياك  
 وانما هي صيغة وضعت للاتين المشار اليهما في حالتين الجر والنصب وليست تثنية لهذا واختاره ابن الحاجب وذكر

الوزير القطعي في تلويح النضارة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضى اجماع كان معتبلا بما يقى به من مقاييسه  
 الفريسية وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور وقال له يوما يا الحسن ما تقول في قراءة ان هذا لسائر  
 ما وجهه على ما يورث به ما ذلك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال فبطلها مبنية لا مبررة وقد استقام  
 الامر فقال له القاضى فما علة بنائها فقال لان المفرد هذا هو مبنى والجمع هو لا وهو مبنى فحصل التثنية على الوجهين فوجب  
 القاضى من سرعة اليه موحدة خارجا مو يبعد عهده وقال له ما احسنه يا الحسن لو قال له احد فقال ليقل به القاضى وقد  
 حسن وان من قول المنصور ان قول الاكثرين بالكسرة على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على ياه وذلك  
 حكاه به الجمل في الواقعة بعد هذه الثانية معطوفة عليها فلاصيل اذن الى الفتح لانها اذ ذلك تؤى بالمفرد فلا يستقيم العطف  
 نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو اى يوزم صاحب هذا القول او اعتقد ان قول الاكثرين هذين جوا ونصب اى اى الفتح  
 متجه في قلبه اذ اثنينا على هذا قراءة هذا ان قيس من قراءة هذين واذا الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغة مع ان  
 فيها كى اى في قراءة هذا في مناسبة لانسار ان وعكسه اليافى احدى ابني هاتين ففى اربع تناسبات ياه ابني وقيل لما  
 اجتمعت الف هاء والفتحة في التقدير فدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التثنية. وهذه التقدير من  
 من كان التوجه بمنزل الا لا مقتضى لتقدير حذف الف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وانه الا الف التثنية هي من

سبح الكلمة وليست علامة  
 على شيء وقيل ان الف  
 هذان تشبه الف بفعلان  
 فلم تنقلب هذين فنقلب  
 فاعلم وهذا ايضا فلان  
 الف فعلان من قبيل  
 الاسماء والف هذان  
 حيث فصل التثنية من  
 فبطل الحروف وبقلم  
 يصح انقلاب الف بفعلان  
 لانها لا ينقلب عليها  
 ما تنقلب به منها لانها  
 لا تكون افعلا وانما  
 عنه بخلاف الف هذان  
 فتنسب تاتي ان فعلا

أصله المذنب ولم يكن وجوبه النون فيهما مع الضمير وليس فيهما ما يمكن نسبة هذه الرد  
 اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير وحب ان يكون حرفه الباء موسيقي في حرف  
 الباء لها أصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى أصل حروفه وهو الياء (قوله ادا الاصل  
 في المبنى ان لا تختلف صيغته) بنى وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله  
 وعكسه اليافى احدى ابني هاتين) اى وعكس الف في ان هذان لسائر ان وانما كان هذا  
 عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول  
 حكم باربعة الف على الباء والثاني باربعة الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول  
 يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقنين اربع من هذين في قراءة الاكثرين لملا كره  
 من الاقنية والمناسبة بينهما وبين ما بعده وهو سائر ان في الالف وانما هاتين بالياء في احدى  
 ابني هاتين اربع منه بالالف في هاتين من المناسبة بينهما وبين ما قبله وهو ابني في الياء وان  
 اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبنى ان هذان يقال جوا ونصب اعند  
 البعض كما يقال رفعاً عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جوا ونصب ليس  
 اعرايا مفهومه اذ قول الاقنين جوا ونصب هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس  
 اعرايا خبرا ويدل عليه ايضا قوله الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته وحينئذ قال الف

ما صا مستند الجماعة المؤنثة من الاين وهو التعجب تقول النساء انك والاصل ان قلت الباء الفخر تكلمها وانقضاء ما قبلها  
 فاجتمع ما كان مخفيا ولها وهو الالف فثبت القاعوهى الحمزة مقسومة فكسرت لبيان ان الكلمة من ذوات الياء  
 على طريقة ابن الحجاب اومى ان معنى قريب والعمل كالاول وسواء في قولهم فلا مضيا فمستند الفخر على انهم  
 الاين وعلى ان يكون مبنيا للضمير وفي الاصل ان معنى فنه ضرب المجهول ثم ادعت النون الاولى في التثنية فكسرت  
 الحمزة فجعلت لثمة من قال في رد وجوبه يضم الفاء فيها وهو وجوب بالكسرة فمما هو تشبهه على اى هذا الفعل المصاعف  
 المدغم فيقول ويسع والاصل متلا ان زيد يوم الخميس ثم قل ان يوم الخميس في رفع اليوم على انه نائب الفاعل (قوله تاتي ان  
 فعل امر للواحد من الاين اومى تاتي ان فعل امر لثمة الاثنتى الاين اومى ان معنى قريب والعمل فمما وجدوا اصل  
 ابن تينكين لام الفعل وهى النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم وتبقى ساكنة محذوفة وانما هو الياء التي هي عين  
 الكلمة (قوله والواحدة في ينى اصل امر للواحدة في مؤ كذا بالنون وى ابني وعد قوله ان هذا المصنف الحسناء وقد  
 من الكلام عليه في الالف المفردة (قوله تاتي ان ايضا في مركبة من اليا مبنوفا تقول بعضهم اى بعض العرب  
 وان قائم والاصل اننا ناقم فعل فيه ما معنى شرحه في ان الحقيقة من حذف جزا انضباطا وادغام النون الساكنة فيها

ومن ما دأبهم من قتل حركة الحزرة الى النون الساكنة الى آخر تلك القلعة وما قبلها فالاقسام اذ عشرة هذه الثمانية  
والثلاثة والبرائة في قتل ولا يبنى القصف عديض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في القلعة الفردوان  
اذا كانت كقالب فلا ماضيا مسندا الى ضمير الا ان كان ذلك جلة فعلية وقضية المصنف فيما بعد هذا على انه لا يبنى ان بعد  
من اقسام امامت قوله اما انت ذات فردوان من اقسام امامت ولا من اقسام الامت الا تعاضوا فكيف خالف ذلك هنا  
ثم بيان ضمير محروم وذلك لانه قال في ان فلا ماضيا مسندا للجملة التوثن بجعل جموع هذا اللفظ وهو ان فلا مسندا  
وليس كذلك والبرائة المحرومة فيه ان يقال ان فصل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث في تنبيهه وفي الصحاح الابن  
الاعمال اوزن بلا يبنى منه فصل ٨٤ وقد عولف فيه انتهى في كلام صاحب الصحاح في فعل قول أبي زيد ينقطع منه

بعض الاقسام وهو جعل ان فلا ماضيا من الابن أو امرأته والفاعل عليها ضمير الثالث مقصور في ان المقنوعة في الحزرة في المشددة في النون على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر فيضو ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم في الاصحاح انما فرع ان المكسورة في فيل ولهذا يمددها يسيوبه مع الحروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبروف في المتعصب وابن السراج في الاصول تنظر الى فرعيها من المكسورة في ومن هنا صغر الخشري ان يدي ان انما الفخ فيضد الحصر كلفها بالكسر وفيه نظر اذا لا يلزم من كونها

فرعا فادام الحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساوئنه الاصل في جميع احكامه هم الموجب الحصر في انما بالكسر ابن هند الله مثل في قائم في انما الفخ في قال سب افادة انما الحصر فخصنا مني ما والا قال بذلك في انما الفخ لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا كذلك وأما ان السبب في جعل انما الفخ الحصر كون ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة فوجهه بخدوش كاهم في قد اجتمعا في قوله تعالى انما الحكم اله واحد فالاولى الحصر الصفة على الموصوف في كقولك انما قوم زيد فالوجه اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في القتال المدكور مقصور على زيد الثانية بالنكس أي الحصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة في قوله في انما الحصر هذان في انما الفخ ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه من ان انما الفخ فرع عن انما بالكسر والحصر

لأنه المكسورة ثابت فيكون المكسر لانها المفتوحة ثانياً اذ هي فرعها لوفيه ما عرفت ثم المراد وهو دعوى أبي حيان ان هذا  
أهم لم يقل به الا زنجشيري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انساب الكسري ووردها بان ثبت ان غير الزنجشيري قال بذلك وان  
القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول باعادة انما  
بالفتح المكسر معروف وفاقته برده قولاً أبي حيان فتأمل هو وقوله ان دعوى المكسر هنا باطلة لاقتضاها انه لم يوح اليه غير  
التوحيد مردوداً ايضاً انه حصص مقيداً اذا غلط مع المشركون فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشرار  
ويسمى ذلك قصر قلب القلب اعتقاد المخاطب في فاته في هذه الصورة يصنفه في الاشرار فكان صفة هي التوحيد قلب  
اعتقاده بآيات التوحيد ونفي الاشرار ثم ما اعتقد أبو حسان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة المكسرة أو لا لان  
الزمام انما جاء من جهة غما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لازم به ذاتاً وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد  
المكسر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى  
زين لنا من حب الشهوات وقال ان المزن لم يلهو الا شهوات لا غير واعتد عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف  
بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة كشهوات أى ماهو الا شهوات موصوفة بان ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها  
شهوات صرفه قال العلي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أراد بها كما

التي شربك الا احساناً لا لاساءة  
ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام الصوري والقوي ولد بغير ناطقة من الاندلس في سنة أربع  
وخمسين وسفالة ولزم التنجيم في الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثيراً وتخرج  
به آتته وله نظم الرائق والبيد الطويل في القراءات وحفظ منهاح النووي الاورقين وكان  
يعقد القلاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضرب في آخر عمره وتوفي بالانصار  
في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شيء لم يقل  
به الا زنجشيري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انساب الكسري بان ثبت ان غير الزنجشيري قال  
بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول  
لما كان قياس المفتوحة على المكسورة محتملاً كان القول به كالشهور لم تعدد فاته بصح رد  
به على أبي حيان (قوله فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشرار) في عبارته  
جمع بين العطف بـ لا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منه لان لا موصوفة  
لان بنى بها ما أوجب التنبوع لان بنى بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحقي جواز  
على تأكيدهما من قبلها وقال النصارى وقد يقع ذلك في تركيب المصنفين لا في كلام  
البلاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فان النفي والا لمكسر) هكذا وقع في بعض النسخ وفي

عنده في الذي يقول هو في نحو قوم محمد لا رسول فان ما في الكاشفة في النفي والايه الكاشفة لا لا يجب مفيدان في المكسر  
قطعا وقد علمت بما قد مره ان فاعداً سؤال الرد على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون اسم السالان ولغتي خبرها لوالا المعطوف  
على الاسم والمكسر معطوف على غيرهما وهاهنا مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلامها مشكل فان المكسر هو  
اثبات أمره لا كونه ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليس بمجرد ما للمكسر هذا الاعتبار وانما الذي للمكسر هنا مجموع  
ما والا بالطريق الذي سلكها في تقرير كلامه بندفع ذلك السؤال في وليست صفته صلى الله عليه وسلم مختصة في الرسالة  
ولكن الاستطاعة مأمونة عليه الصلاة والسلام جعلوا كلهم انتموا له القاء الدائم مع وصف الرسالة في فاته المكسر باعتبار  
ذلك وسمى ذلك قصر اراهم وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد انما الكلام لا على  
مقتضى الظاهر يتزيل استعظامهم هلاكه منزلة استعظامهم اياه وانكارهم له حتى كانوا يتدوا فيه وصفين الرسالة  
والنبي عن المسالك فقصر على الرسالة تنفي للنبي عن المسالك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتبار الوصف الذي هو  
قد خلت من قبله الرسل حتى كانت له بمجسده وصفان بل ابتداء الكلام لبيان انه ليس بمنزلة ناس المسالك كسائر الرسل اذ في اعتبار  
الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما اقبلوا على أعقابهم كانوا اعتقدوا ان رسول لا كسائر الرسل في انه يتناول  
كما خلو واجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم انه ليس بالرسول لا كسائر الرسل خلو كما خلو



ويجب التسليم بدينه بعد ما يجب التسليم بدينهم فذهبهم قال **التعالي** في حاشية الكشاف من زعم أنه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون الخاطبون منكرين للرسل فقد أخطأ خطيبنا وذهل عن الوصف قال ثم لا يخفى أن الفاعل في آيات ما تنقيد تطبيق الجمل الشريعية أعني مضمون الجزء مع اعتبار التقيد بالشروط الجمل فيها هو هي ومحمد الرسول قد خلت من قبله الرسل قبلها تقديما على الجمل السابقة وترتيبها على ما توسط الهرمزة لا تنكار ذلك أي لا ينفي أن بعضا أو إخوانا من قبله سبوا لتقليدهم على اعتقادهم بعده لا كهم بل سبوا لتسليمهم بدينه كما هو حكم سائر الأنبياء في انتقالهم على اعتقادهم بتكسب لوجوب القضية المحققة التي هي كونه رسولا لا يتخلو كما خلت الرسل في الأصح أيضا أنهم موصولون حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر في هذه كالصفة الكاشفة للوصول الحرفي وإذا كانت كذلك فيكون كان الخبر مشتقا فالصديق المؤول به من لفظه في أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو أمما في تقدير بلقي أنك تنطلق أو أنك منطلق بلقي الانطلاق في أي انطلاقتك باضافة المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه وهو منه بلقي أنك في الدار التقدير استقرارك في الدار لأن الخبر بالحقيقة هو المخدوف من استقر أو مستقر في ووجوبه بكان أو كان لكان التأويل بلقي كونك في الدار قال **التعالي** في حاشية الكشاف ويجب التنبيه أنه إذا قدر في ظرفي المستقر كان أو كان فهو من التامة بمعنى حصل ونبت الطرف بالنسبة إليه لولا الناقصة والالكان الطرف في موقع الخبر تستقر كل أخرى وتسلم القديرات في وان كان جامدا قد بالكون شعور بلقي أن هذا زيد تقديره بلقي كونه زيد لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد أو ان شئت هذا كان زيدا ومعناها واحد في وقدره

٨٦

وبعدها هاء التانيث أفادت معنى المصدر نحو الفريسة والضاربة والمضروبة في وزعم في أبو القاسم في السبيل في صاحب الروض الات في شرح السيرة النبوية في الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناقصة لفعل

وبعدها هاء التانيث أفادت معنى المصدر نحو الفريسة والضاربة والمضروبة في وزعم في أبو القاسم في السبيل في صاحب الروض الات في شرح السيرة النبوية في الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناقصة لفعل

لأنها أبد لمع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث في فاذا قلت بلقي أن زيدا قائم فاعني بلقي هذا الحديث في وقال وهو قول سيبويه يؤيده أن خبره ما قد يكون اسميا محضاً في يعني جامدا في الضمير على أن البيت الأسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه في كلامه في وقدم في أن هذا يقدر بالكون في فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولأننا أول بالاسم في تقدير معنى المصدر كما هو هنا في تنبيهات الأول في مالمسطفه المصنف في صدر الكلام من افادة أن المفتوحة اتوكيدها لئلا ينسب الضمير إليه واستشكله بعضهم بالنكاح لوصرح بالمصدر المنسبك لم يفتدوكيد اقلابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشي في التنبيه الثاني في كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفرع وذهب اليه المبرد وان السراج وعليه الجمهور وقيل أن المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما صلان واستعمل للاول بالوجه منها أن الكلام مع المكسورة جملته غير مؤولة فيجوز اختلاف المفتوحة والاصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه ومنها أن المكسورة مستغنية عن معموليها في زيادة يتخلل المفتوحة ومنها أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت أنك إنك رولا تصير المكسورة مفتوحة لأن زيادة والمرجع اليه يصحذف أصل ومنها أن المكسورة تبيد معنى واحد وهو التوكيد المفتوحة تنقيد في وتعلق ما بعدها بما قبلها كانت مرعا ومنها أن المكسورة أشبه بالفعل لأنها طامعة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها أن المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم ولا يتصلك أن المقصود الاستدلال على أن المفتوحة فرع عن المكسورة لأنها فرع في الجملة ولا يتصلك ما في هذه الوجه أو بعضها من النظر فتأمل في التنبيه الثالث في حذف أن المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر وهذا يؤول بقدر لم في بعض المواضع وفي يجوز وقد يتعجب يلزم بالو يل فيجب الفتح كما إذا تمت مع

مصوبوا في موضع مرفوع لا يبتدأ نحو عندي انك قائم وقوله لا انه كان من المسجون أو بالقول نحو أو لم يكنهم اننا انزلنا وضوقا أو حي إلى آية استمع وضوقا لا انك ما ان في السجدة ضيقا أو في موضع منصوب بالنفع غير خبر ولا يحكي بالقول نحو ولا تخافون انك اشركتم بالله وخرج وضوقا من زيد انه قائم وضوقا في عبد الله أو في موضع مجرور وضوقا بان الله هو الحق وضوقا من مثل ما تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفصح والكسر نحو أو لم يكن أو في آية أجد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أنقر إلى جد الله تعالى من حيث هو بآية عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أنقر إلى هذه اللفظة المعنى وكذا الضم إذا كان الله سبحانه تعالى أو إذا هو عبد الله تعالى وإذا عود به وكذا الضم من عمل منكروا بآية من تاب من بعده وأصل فانه غفور رحيم أي فهو كذلك أو فغفرانه له ورجته إياه ما حصلنا من حيث يمنع التأويل يمنع الضم فلهذا كسر وتأنيده في ابتداء الكلام ضمونا أو أعليناك الكون أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول وضوقا في عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين ضموزيدانه فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الأمران والاصل في ذلك هو ما قرناه وانما حصرنا ذلك في ذلك لان المستصحب أفضل ولم يتعرض السلف في شيء من هذا الكتاب لقرنه بالتمام القاطنة به كره في تصنف في ان الفتوحه في التأنيق فيسبق عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة في أسلفنا الكلام على ذلك مشتملا على الثاني في وجهي ان الفتوحه المشددة في ان تكون لشفة في لعل كقول بعضهم أي بعض العرب في ايت السوق انك تشتري لنا شيئا يحكي حكاية الخليل ولما فيهم الاستدلال بذلك اذ ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجيح والافالفاظ بمثل لارادة التليل على حذف اللام أي لانك تشتري في قوله بالجرى وكراهه من قرأه وما يشعر كراهها ٨٧ اذ جاءت لا يؤمنون في فتح حرفه وان هو

وخمسة عشرين مائة وفي جبرائيل كش في شعبان سنة احدى وعشرين وخمسة وكن مكفوفاً قال ابن خلدون وهذه النسبة ما سهل وهي قربة بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها (أم) (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد على ابن التميمي فانه جعل بيت زهير منه واثال بكسرة حزة المعاصرة في الاثرو وقد فتح يعني اثن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال (قوله لماسيا في) يعني بمسطور حيث قال ومثله

ان تكون متصلة وهي مفصدة في عين وذلك في الاختصار فيها لانها اما في ذات فان يتقدم عليها حزة التسوية في ذلك ان تقدون يتقدم من نوعا على الابداء والتبرع محذوف أي لانها اما تقدم حزة التسوية عليها فغير ان على التقدير الاول مفرد وعلى الثاني جله وقد عرفت فيما تقدم ان حزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه في خصوصه عليهم استغفرت لهم لم تستغفر لهم أي سوا عليهم استغفرك لهم وعدمه وضوقا هو اعلينا بجزء أم صبرنا في أي سواه علينا الجزع والمهر في وليس منه في أي من قسم أم الواقعة بجزء التسوية في قول زهير وما أدري وسوف آخا ادرى أقوم آل حصن أنساء في بل هو من القسم الثاني في لماسيا في في باقي ايضا ما توجه عليهم من التقدير واثال بكسر الهجزة أي اثن وقد فتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حذف قوله تعالى لا يصرف قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقال ابن خنسر ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قوله في قوم فرعون وقوم عادهم المذكور والاثال فليس لفظ القوم يقتضي في مقابل للفرعيق ولكن قصد كراهة كبروت ذلك كراهة الاثال لانهم قوام الرجال قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم ووزو ويزوزان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا كنت أحببت فوما يفيض قوما أي قدام هذا كلامه وقد اتقدم وحين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما بيني والمصوب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك مما سبق والثاني ان قوله هو في الاصل جمع فانه نظر لان فعلا ليس من ابناء الجمع الاعلى مذهب الانش في أو يتقدم بالنصب عطفاً على المصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم عليها حزة يطلب بها يوم التبين في كتابنا بآي وضوقا في في الدار أم عرو في أي أم عاتق الدار وأم هذه في الوين عاتق عند الجمهور وفي كتب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان إلى اسأله أو والميم بدل من الواو ذكر أبو جعفر الخاص في أم هذه خلافا وان باعيد منه في انها بين الحزمة فاذا قلت

أقام زيدا ممره وقلبي أمر وقام فيصير على مذهبه استنفاهم في قولنا سميت في النوعين متصلين لأن ما قبلها وما بعدها  
لا يستغني أحدهما عن الآخر وعلى هذا الاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعلقها  
المتصلين فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وبهضمهم يقول سميت متصلة لأنهم اتصلت بالمهمزة حتى صاروا في إعادة  
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنها جماعية أي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول لأن  
الاتصال على هذا الوجه راجع إلى اتصالها بالآخر أما خارج عنها لكن هذا غاييتنا في المسبوقه مهمزة الاستفهام لا مهمزة  
التسوية فيخرج الوجه الأول لشموله للنوعين فيوتسمى أيضا معادلة لمعادلة المهمزة في إعادة التسوية في النوع الأول  
والاستفهام في النوع الثاني وبفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواتمة بعد مهمزة التسوية لا تنقص جوابا  
لأن المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر يخص وهذا هو الوجه الأول وما أحسن ما قاله المصنف لا تنقص جوابا  
لأن الخبر قد يجاب بقول الغافل جازي فيقول في جوابه نعم لأن من جهة كونه ينقص ذلك وإنما يقول لغرض التصديق  
وكيف ينقص الخبر جوابا وإغاضا كلفرض الاعلام كلفرض الاستفهام وهو أن الكلام معها أي مع أم المعادلة لمهمزة  
التسوية فيقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليس توكيد وهي أم المعادلة لمهمزة الاستفهام وكذلك أي يكون  
الكلام معها فلا للتصديق والتكذيب ولأن الاستفهام معها على حقيقته فيفلا تصديق والتكذيب مع وجوده أذ هو  
إنشاء وهذا هو الوجه الثاني من الأوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كنت أورد على هذا الكلام النقض بصور

كثيرة وقعت فيها أم متصلة  
بمهمزة ليست للتسوية  
ولا للاستفهام الحقيقي  
كما إذا كانت للأنكار أو  
التعجب وقوبع للصف  
من ذلك أشياء منها قوله  
في أول الكتاب أن قول  
الفراسي قوله تعالى أم  
هو قالت أنها اليل أن  
المهمزة فيه للنداء بقرب  
سلامته من دعوي المجاز  
أذ لا يكون الاستفهام منه

بين خبر (قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح برعله النقض بصور كثيرة  
وقعت فيها أم متصلة بعد مهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما إذا كانت للأنكار  
أو التعجب فإن قلت ليس المراد يكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وإنما  
المراد وجوده في الجمله فيكون وجه الفرق أن أم التي بعد مهمزة التسوية لا استفهام معها البتة  
والتي بعد مهمزة ليست للتسوية فمن حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع  
للمصنف بعد هذا أن المهمزة إذا كانت للأنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فلم أن  
خروج المهمزة عن الاستفهام الحقيقي منافا للتصديق عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا  
لا يدل على أن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى أي معنى كان منافا لأم المتصلة وإنما  
يدل على أن خروجها إلى الأنكار لا ينافي معانيها لاحتقن أن خروجها إلى أي معنى  
كان منافا لها والحق أن مراد المصنف أن الاستفهام معها على حقيقته في الجمله لا في  
جميع الصور بدليل أنه سبحانه عن الخبر في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف إذا التقدر عند من جعلها للاستفهام من هو قالت  
خبر أم هذا الكافر لحذف معادل المهمزة والخبر في هذا تقر بل أن أم متصلة مع قصر بحمان الاستفهام الذي سبقه المجازي  
لا حقيقي فإن قلت لم لا تقارن متعاطفة بمعنى بل والمهمزة مرادها الإبطال قلت لأن حرف الأضراب لا يقدر لعدم الدال  
عليه وسبأ في قريما منشرا إليه في عبارة سيبويه وأيضا هو تقدير في مستغنى عنه وأيضا تعبيره بالمادل يان جعلها على  
الانقطاع وسبأ في مواضع من هذا القبيل نبيه عليها وعلى بعضها عند المروءات ثم لم يمكن الجواب عن ذلك بأنه ليس  
المراد بقوله لأن الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وإنما المراد وجوده في الجمله فيكون وجه الفرق أن أم الواتمة  
بعد مهمزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر يخص دائما وأما الواتمة بعد المهمزة التي ليست للتسوية  
فقد وجد الاستفهام معها على حقيقته في الجمله أي في بعض الصور كما في قولك أن زيد قائم أم هو وهذا يحصل لغرض وأن لم  
تكن حقيقته الاستفهام مرادة في كل موضع فلا بد للنقض بشيء من تلك الصور ثم ذكرت أنه قال بعد هذا أن المهمزة إذا  
كانت للأنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا يتقدح فيما ظهري ثانيا في الأشكال الأولى حاله تعالى  
في الثالث والرابع أن أم الواتمة بعد مهمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين  
كما سبق في أوائل الكتاب فيكون أن أي الجملتان التان تقع أم بينهما فيضليلت في تأنيدهم من قوله تعالى استغفرت لهم  
أم لم تستغفرتهم وقوله تعالى سوا علينا برعنا أم صبرا في وسميتين كقوله

ولست أباي بعدتني سالكا • أموي نلأم هو الآن واقع في نهائي بعد • و هو مختلفين شعروا عليه كاد غورهم أم  
 أنت صامتون • وهذا بما يدل على أن هزة التسوية ليست معني أن الشرطية كاذب إليه الرضى لدخولها على الجملة  
 الاسمية واعتداده على الآية بأنه انما جاز لتقدم الفعلية واللام يجوز ساقط فالهزمة في البيت باثرت الاسمية وهو نص  
 في جواز ما منعه ولا يقبده النعل بتقدم الفعلية في الآية فان الجملة المملوطة على جملة الشرطية مجتمع كونها اسمية • و أم  
 الاخرى • وهى الواقعة بعد هزمة الاستفهام • فتقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها • أنتم أشد خلقا أم السمل بناها •  
 و وجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع ان المتقدم عليها في الصورة جملة ان السمل مطوف على أنتم • وأشد خلقا خبر مؤخر  
 عن المتماثلين تقدرا فهو في التقدير كقولك أزيد أم هم وقام • و بين جملتين ليستا في تأويل المفردين • فظهر ان الوجه  
 الثالث من أوجه الافتراق هو ان ذات هزمة التسوية لا تقع الا بين جملتين وذات هزمة الاستفهام لا تقيد بذلك بل تقع بين  
 الجملتين والمفردين وظهر أيضا ان الوجه الرابع هو ان الجملتين مع ذات هزمة التسوية لا يكونان الا في تأويل المفردين وإنما  
 مع ذات هزمة الاستفهام لا يكونان الا في تأويل المفردين • و يكونان •  
 أي الجملتان اللتان تقع

٨٩

بينهما أم المصاحبة  
 لهزمة الاستفهام • وأيضا  
 فليتين • كما يكونان مع  
 أم الاخرى • في كونه  
 قد بدت لطيف مرنا  
 فارضى •  
 قلت أي سرت أم عادي  
 حلم •  
 المراد باللفظ هنا خيال  
 الصورة المرفى في النوم  
 والمراد باللفظ وأرتى  
 اسهرنى واهى باسكان  
 الهاء بعد الهزمة في  
 التسهيل ما يقتضى أنه  
 قليل وفي شرحه لمسته  
 ان الاسكان في ذلك لم

كون أم بمعنى أي الامرين والمهزمة فيه لتقرير ولم يتعقب واحدا منهما • (قوله) و أم الاخرى  
 تقع بين المفردين • معنى المفردين الذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم الى الأول ما ينص به  
 كلامهما ليس يسؤل عنه • ارادى الثاني ولهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله  
 و بين جملتين التوكيد • قال المصنف في اوضح المسالك • تقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا  
 يستل عنه فهو أنتم • أشد خلقا أم السمل بناها • أو مناخر اعني متخوض وان أدري أقرب أم بعيد  
 ما توعدون اه • (قوله) فتمت لطيف الخ • اللطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمراد  
 الخائف وأرتى اسهرنى واهى باسكان الهاء بعد الهزمة وفي شرح التسهيل لم يستفهم ان ذلك  
 لم يمتحى الا في الشعر وعادى جافى والحلم • فمتين وقد تسكن لا مهوريا لئلا • (قوله) وذلك على  
 الارجح في هي من انها فاعل لمخوف • لان الاستفهام عن الضل أول من الاستفهام عن الذات  
 (قوله) لعمر ك ما أدري الخ • شئت ضم الشئ المحبة وفتح العين المهملة قال ابن السبكي في شرح  
 الكامل شيب بياحه وحده • وقال ابن سيده شبت اما تصغير شبت أو شبت أو شبت تصغير  
 ترشيم وراه بعضهم شيب وهو تصغير شيب • يفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون  
 النون وفتح القاف وبالزاء في آخره • (قوله) الاصل أشعبت بالهمزة في أوله والتونين في آخره  
 مخذفه بالاضرورة • في الشرح واما ان الاصل شيب بالتونين فمخنوع فقد قال السبكي في عند  
 انشاده البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه • به هذه القبيلة يقول لم تستقر على أبلان

## ١٢ في ل

والحلم فمتين روي بالتونين وسكن لاه • أيضا قال ابن الجاحظ • يدي فيقتص • أجل اللطيف منها مذكور اللقائه وأراني  
 لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتب هل كان الاجتماع على التصديق أو كان في المنام يجوز ان يرد مقتضى اللطيف وأتاني  
 النوم اجدا لا في حال كونه مذكورا الاستغماها وأرتى ذلك لما انتهت ثم أجده محققا من فرط صباته شك أي في  
 التصديق سرت أم كان ذلك حلماء في عاداتهم في مجالفتهم كقوله أنتم أم أجهل قلت حاصله احتمال كون القيام في القطة  
 أوفى انسانا وأما الشك في الاجتماع هل كان في النوم أو القطة ثابتة على كل من الاحتمالين • (قوله) الذي قتناه  
 من كون الجملتين في البيت فليتين مسمى • على الارجح في هي من انها فاعل بمخوف في أي فعل محذوف فيفسره سرت •  
 لان الاستفهام بالفعل أولى لان الاستفهام عما يشك فيه هو الاحوال لانها تقتيد واما عن الذوات فقليل ومن ثم روي  
 النص في باب الاشتغال في نحو زاذب ضربت ويجوز في البيت ان يكون هي مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملة مختلعتين  
 • واسميتين كقوله لعمر ك ما أدري وان كنت داريا • شبت بضم السين منقر بالهمزة في أوله  
 والتونين في آخره • مخذفه بالاضرورة • وأقول ما ان الاصل أشعبت بالهمزة فمخنوع واما ان جنها الضرورة فليس يحق عليه

وقد علت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهزمة من الاحكام وامان الاصل شعب الثنوين لم يمنع قد قال  
 السيرافي في شرح الكتاب عند انشاد هذا البيت لا يدفعه من تقدير الالف لانه مجهول هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب  
 لان بعضا من وهما المتقرو بعضا من وهما الخاسم قلت فاحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظر الى انه اسم  
 القبيلة فلا يكون حيث تنوينه ضرورة قال قلت الاخبار عنه بان منع ارادة التانيث قلت هو كقولهم ومن ولدوا امامهم  
 ذوالطول وذوالعرض في رعاية التذكير والتانيث باعتبارين في المولى ما أدى الى التبيين هو الصحيح في وقطعوا عن ابن  
 سهم خبره في شعبه لا حقه فثبت الف ابن وكذا الكلام في ابن مقفرو شعبه باعتبار ثلثة في آخره ومقرب كسر الميم ولسان  
 التوتون في الغافور براهمة في قوله مثله بيت زهير السابق في يريدان بيت زهير الذي انشده اولامل البيت الذي انشده  
 آخرهم حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانما يحسب الطاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت  
 التقدير ام هم نساه قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفرقه بين الآية النرية وقوله تعالى انتم اشد خلقا من السماء  
 وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الطاهر فتقدر بوجهتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم  
 في والذي غلط ابن الصبغى فيه ٩٠ في حقي جملة من النوع الاول وهو ما وقع فيه ام بعد هزة التسوية في قوله ان

بعضا من وهما المتقرو بعضا من وهما الخاسم قلت فاحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من  
 الصرف نظر الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بان لا يمنع  
 ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وكرو حذو باعتبارين اه (قوله) ومثله بيت زهير السابق في  
 المشرح يريدان بيت زهير الذي انشده اولامل البيت الذي انشده آخرهم حيث وقوع ام  
 فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانما يحسب الطاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان  
 قلت التقدير ام هم نساه قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفرقه بين قوله تعالى انتم اشد خلقا  
 ام السماء وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الطاهر فتقدر  
 بوجهتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم اه وأقول لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان  
 يكون جملة لكونه معادلا للسؤل عنه بالهزمة الذي يحق في البيت ان يكون جملة لكونه  
 معسولا في المحل لا أدى الذي هو من افعال الملوب التي تقع معانيها على معصون الجلس بعد  
 أخذها الفاعل وان لم يكن معموله في اللفظ لتعليقه من العمل في لفظه بالهزمة والامالية  
 فابعد ام فيها مفرد لعدم ما يقتضى كونه جملة ولا كون السؤل عنه بالهزمة فيها كذلك حتى يلزم  
 كون معادله جملة فالسماء في الآية معطوفة على انتم وانشد خلقا خبر غير مؤسول عنه فليتامل  
 (قوله) حتى جملة من النوع الاول الضمير المنصوب يجعل عائدا الى بيت زهير والراى بان النوع

معنى الاستفهام فيضمير  
 مقصود البتة لما قلناه لعل  
 الذرابة في وقدر المصنف  
 ان هزة التسوية تقع بعد  
 ما أدى أو أسلفنا التنبيه على  
 ان ذلك ما عارض لا اعتراضه  
 على ابن الصبغى هنا فقام له  
 في جوابه في أى جواب  
 ما توجه من مناقاة  
 الاستفهام لعل الذرابة  
 في معنى قوله علت ازيه  
 قائم علت جواب ازيه قائم  
 وكذا ما علت في امر وذهب  
 معناه ما علت جواب  
 امر وذهب فلا استفهام

هيا على حقيقته والم غنا تسلط على جوابه وهذا ما روى المصنف فانه جعل ام في يد زهير  
 متصلة من ان الاستفهام ليس على حقيقته لانه لم يجعل حال آل حصن باعتبار رجولتهم بل هو عام لكونهم رجالا لكنه ابرز  
 الكلام في قالب التنوين والانتكار عليهم في مقامهم افعال النساء فلا استفهام غير حقيقي وليست الهزمة فيه التسوية على  
 رأى المصنف فكيف جعل ام به معصلة مع انها ليست من النوعين وقد يجب عن هذا بان الاستفهام مع المصالح حق في  
 بحسب الادعاء وان كان غير حقيقي بحسب الواقع فقام له في بين الجملتين المختلفتين بالاسمية والعلية في نحو انتم  
 تغلقونه ام نحن الغلقون وذلك على الارض من كون انتم فاعلا لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر وقد يقال  
 لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا في كونه مبتدأ بل يجوز الآخر ان في نظر النحوى على حدسوا وذلك لان الفعلية  
 مر بها وكثرة ابداء الفعل الهزمة لما تقدمت ولا مسمية مر بها وهو تناسب المتماثلين فاستووا ايضا فلا استفهام المقاد  
 بالهزمة ليس حقيقيا فلا ينبغي على رأى ان تكون ام فيه متصلة في مسئلة أم التصلة التي تتحقق الجواب في وهي المسوقة  
 بهزمة الاستفهام في انما تحجب التبيين في لما يسئل عنه مستندا اليه أو مستدا أو غير ذلك من التعلقات كالطرف والمحال  
 فلا نهاسأل عنه في كافتاد أسر تاليه قبل في فاذا قيل اني دعيتكم ام عمرو قيل في الجواب نيدا أو قيل عمرو ولا هو الطاهر

ولا يقال في جواب ذلك ولا لانهم في لا لا يفيد النفي من تعيين أحد ما واحترام المنصب بقوله المتصلة من المنشئة  
فانها انما ينعم أو لا من حيث انهم يطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل انهم لا يلزم أمثلة قلت في الجواب انهم لا اذا السؤال  
عن تلك الاشخاص الرتبة أي شاء فالجواب بنعم ولا يحصل للتصور في فان قلت في ليس الامر كذلك في فقد قال ذو الرمة  
تقول يجوز مدحى نروما على باهم عند أهلي وغاديا أذوزوجة بالصرام ذو خصومة • اركلها بالبصرة  
العام ناويا فقلت لئلا ان أهلي حيرة • لا كتبه الله اجمعيا وما ليا وما كنت مذبذبتى في خصومة •  
أراسع فيها بانسة القوم فاصبا في قباب بالامع ان السؤال في الزوام المتصلة والمدرج فيخ الميم مصدر من قولك ادوح  
الرجل مشى والمترواح اسم فاعل من زوح اذ اذهب في زمن المسى بالراح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح  
بروح واما وهو تفيض قولك غدا يغدو والواو وجع منكوبة الرجل بعقدية قال لهازوج أيضا كما يقال لبعلمها يدون  
هنا واسكر بعض بجي الزوجة بالهمل للراة والبيت اذ عليه وذو زوجة خبر مبتدأ محذوف يقدر متأخر على سبيل الوجوب  
عند ابن الحاجب وابن المنصور جماعة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستعسان عند سيبويه كما هو التقدير  
أذوزوجة بالصرام أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة الجار والاكثبة جمع كتيب وهو الزامل للجمع كالكموم والله هنا مكان  
معروف وقد تشكك عطف الشاعر قوله غاديا مع انه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على باهم أو بقوله من عند أهلي  
ففيه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو مختص ومجانب عن ان يكون ٩١ على باهم أو من عند أهلي خبر ارباب  
الكل من معمولات  
المصدر والخبر محذوف  
أي حاصل في قلت ليس قوله  
لاجواب السؤال الجواب في هو  
قد رما نروحه من وقوع  
أحد الامرين سكونه  
ذو زوجة وكونه ذا خصومة  
ولهذا لم يكف بقوله  
لاذ كان واما لم يقطع به  
انما يكون بالكلام التام

الاول أم التي تقدمها هزة النسوية (قوله فان قلت فقد قال ذو الرمة الخ) هذا السؤال  
وجوابه لان عصفور في شرح الجبل والزومة بضم الزاء قال في الصحاح هي قطعة من جبل بالية  
والجعر رم ورماد وجمها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج فيخ الميم مصدر واسم مكان من درج اذا  
مشى والمترواح اسم فاعل من زوح يعني راح واما تفيض غدا وغدوا والواو أيضا اسم للوقت  
من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوبة بعقد النكاح وقال لهازوج أيضا وهو الزامل للجمع  
في التثنية كما يقال لبعلمها حيرة بكسر الحيم جمع جاعرا وكتبة بالثنية جمع كتيب وهو الزامل للجمع  
كالكموم والله هنا موضع بلاذرقم محذوف بقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطف  
بعد المسمزة فا فان كانت هزة النسوية لم يحذف قاسما) لان ما يقتضيه أو مناف لما يقتضيه  
النسوية لان أو تقتضي أحد الشئيين أو الاثنان أو النسوية تقتضي نفس الشئيين أو الاشياء

ولهذا قال ان أهلي جيرة البيت وما كنت مذبذبت في وهذا السؤال وجوابه مسطور وان في شرح الجبل لابن عصفور  
ومذكوران فيما وجدته من شرح الجز وليسة ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل المواردة والاتفاق ولم يطلع على  
كلامه وفي شرح من ههنا ما نصه فان قلت كيف شرطت في المتصلة ان يكون جوابها اباحدا الا من وذو الرمة يقول  
تقول هوز وساق الامات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو  
خصومة فتكون منقطعة فاجابا بلا وهذا ليس بشئ لان الجواب مع المتصلة يكون للثنائي لا للاول الا ترى انه قد اشرب  
من الاول فلا يقع عنه جواب وهو ههنا قد أجاب على الاول بقوله ان أهلي جيرة ثم اجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله  
وما كنت مذبذبتى فاعلم اني ان يكون لارد المانتي عليه سؤالها فانه قال لها انما كنت في النكاح فقلت اني أحد هذين  
فقلت هذا وللهذا ما ورد من ذلك فان تحريمه على هذا في كلامه فأت ظاهر كلامهم ان في كلام ذي الرمة هي  
الجوابية أحسن ولو قيل بانها الباهية والمخفى لا تغطي ما ذكرته في منتصف واحد ذلك الامر من وحذف الفعل  
المتى عنه لترتبة قوله ان أهلي الى آخره لكان حسما وتذفع السؤال بذلك لا بقتائه على ان لا هي الجوابية وقد منعناه  
فأما في مسئلة اذا عطف بعد الهزة فا فان كانت هزة النسوية لم يحذف قاسما وقد يعارض هذا بما ساق في أو حيث  
قال انها تأتي للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاها عن الحريري وغيره ولم يقتضيه من جهة العطف بأوبعد هزة  
النسوية وقد مر في أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلية على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا ما تاتي في المثال  
المذكور فتكون الهزة في النسوية وتصرح سيبويه في الكتاب بجزا الاتيان بأوامر في نظير هذا المثال فقال ما أدري

أز يدعسك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أز يدعسك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقبت زيداً أم عمرو وأحلول المصدر  
 منات أعمدة قولاً ما أدري كون يز يدعسك وليت شعري ألقبت زيداً أم عمرو وسبق للصنف أن ما بعد أدري وليت شعري  
 من مواقع همزة التسوية فإن قلت ماذا كره في المثال الأخير معنى على محل الجملة المتعينة بالهمزة من قولك ليت شعري ألقبت  
 زيداً ليت شعري كما أشار إليه ابن الحارث وقد استشكله الرضي بأن المصدر مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية  
 فهمى من حيث المعنى متعلق بشعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يضره عنه لا على الثاني غير ذلك الشيء  
 قال وإنما خبر ليت شعري ما واجب المستند لاسد مسده لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بأن المصدر هنا بمعنى  
 المفعول كالقول بمعنى المفعول فالجمله أذن خبره أى ليت مشعورى قيام زيد وما ارتضاء من أن الخبر محذوف وجوباً بالزم منه  
 انطرواح ما استقر في كلامهم من أنه لا يصح حذف وجوباً بدون ساد مسده على أنه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن  
 المستفاد أن المصدر مع حلوله هنا سوا معرفت المصدر أو نصبت وغاية الأمر أنك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بضار في  
 حلول المصدر في هذا المثل (وقد أورد في البناء للمفعول) والفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم  
 يجب أكل الأمرين من كذا أو كذا أو الصواب المطلق في الأول بام وفي الثاني بالواو وفي المصاحف قولهم  
 يجب أكل الأمرين من كذا أو كذا وفي المصاحف قولهم سواء على ثقت أو قننت اهـ وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء  
 وغيرهم مخطفاً لهم ولم يذكر في الجوهري وغير ذلك وهو موقوف على كامل المذهب أن ابن محبس من طريق الزعفراني  
 أعلم تنذرهم به بلغوا أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة (وهو هذا من الشذوذ بكان) جزم المصنف رحمه الله بعدم  
 الكتاب وسواء أدا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على ثقت أم قننت وإذا كان بعد سواء

فعلان بغير استفهام كان  
 عطف أحدهما على الآخر  
 ما وكقولك سواء على ثقت  
 أو قننت اهـ كلامه وهو  
 نص صريح بقضى بعضه  
 قول الفقهاء وغيرهم سواء

كان كذا أو كذا وبصفة التركيب الواقع في المصاحف وقراءة ابن محبس التي لا همزة فيها بعد سوا جميع القياس  
 ذلك موجه لا خطائيه ولا شذوذ في المراجعة فإن قلت وجه العطف بالواو والتسوية تباهاً لأنه مقتضى شيئين فصاعداً  
 وأول واحد الشئين أو الأشياء قلت وجهه السر في أن الكلام محمول على معنى مجازاة قال فاذا ظنت سوا على ثقت أو قننت  
 فتقدره أن ثقت أو قننت فهما على سوا وعليه فلا تكون سواء محراماً مقدماً ولا مستدلاً ليس التقدير قيامك أو قولك سواء  
 أو سوا على قيامك أو سوا ذلك بل سوا خبر مبتدأ محذوف أى الأمرين سوا هذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر  
 وصرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سوا ولا بآلى أن تأتي بالواو ويجوز دأى الهمزة فتسوا على ثقت أو قننت ولا بآلى قلت  
 أو قننت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست بأبلى بعد آل مطرف حذوف المنادى كثرت أو قلت وحكى الرضي  
 أيضاً أبلى بالشعرى قال لا يجوز أو بعد سوا فلا يقال سواء على ثقت أو قننت قال لأنه لا يكون المعنى سوا على أحدهما  
 قلت وليس هذا هو ما حد المصنف في تحطه الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً معنى أم أحد  
 الشئين أو الأشياء يكون معنى سوا على ثقت أم قننت سواء على أم سوا على أى الذى هلت من الأمرين لتجردى من  
 الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد أو تعال مع ذلك فى أو وأم لأنه جعل سوا خبراً أو ما بعده مبتدأ والوجه أن يكون سوا خبر  
 مبتدأ محذوف سادس جواب الشرط هذا كلامه قلت وفيه مساحفة من جهة قوله أن معنى أم أحد الشئين أو الأشياء  
 وليس كذلك أهى موضوعاً لعطف أحد الشئين أو الأشياء صراحة من حيث هو أحدهما أو أحدهما وليس معناها نفس  
 ذلك لاسد ومن جهة أن قوله سادس جواب الشرط وقع صفة للتبداً محذوف ليس الأمر كذلك فإن السادس مجموع  
 الجملة الاسمية كإحدى الجنب من إيراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بدهمزة التسوية فوكذا ما في  
 المصاحف والغرض أن لا همزة في شئ من ذلك ولكنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كذا سواء في أول جملتها بقصد الهمزة أذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك إلى نقطة الفقهاء وغيرهم وهذا من دفع عاصم وأما قراءة ابن محجن التي نسبت إلى كامل المذنب وهي  
سواء علمهم أنفذتهم أو لم تنذرهم من مرة واحدة أو بأو كادل عليه مجموع كلامه في الألف المفردة وهنا فوجهه في العربية  
صحيح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستنباط من هذه القراءة فعلى حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب والمنطقة  
الفقهاء في قولهم يجب أقل الأمرين من كذا وكذا وإن الصواب فيه العطف ولو أوفى على أن المين هو الأمران جميعا وهو  
مجموع من المين فقلوا لا أقل هو أحدهما فإن العطف باول اثنين والحالة هذه ٩٣ ويؤان كانت في تلك الهمزة التي

وقع العطف بعدها أو  
في همزة الاستفهام جاز في  
المطعم ما هو وكان الجواب  
نعم أو بلا وذلك أنه إذا قيل  
أزيد عندك أو غير ذلك  
أحدهما عندك أم لا  
يصح الجواب بنعم من حيث  
أن المعنى أحدهما عندى وبلا  
من حيث أن المعنى معه ليس  
أحدهما عندى وكل منهما  
محصل لفرض السائل من  
الجواب المطلوب ويؤان  
أجبت في البناء لعل مع  
ناه الخطاب وبالبناء لعل  
مسند إلى ضمير يعود إلى  
السائل بذلك التركيب  
في المين في فئات زيد  
مسدى مثلا في مع في  
الجواب بولا جواب في  
من حيث أن المعنى الذي  
أجبت به يصدق عليه أنه  
أحدهما ولهذا يحصل  
المطلوب ويؤان زيادة في  
حيث وجود التبيين  
في قول الحسن فيهم مرة  
فقط لا مستفهام بعدها

القياس من عدم لفرق بين همزة التسوية وبينها دون همزة وعلى قول القاسمي فإنه قال لا يجوز  
أو بعد سواء علقا بقال سواء على قلت أو قدمت لأنه يكون المعنى سواء على أحدهما أو لا يجوز  
لأن التسوية تقتضي شيئين فصاعدا اه لكن قال الرضي ويرد عليه أن معنى أم أيضا أحد  
الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء على أقت أم قدمت سواء على أيهما فعلت أي الذي فعلت  
من الأمرين وهذا أيضا ظاهر القفا والظاهر أنه ذلك في أو وأم لأنه جعل سواء خبرا مقسما  
ما بعده مبتدأ والوجه أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ثم بين الأمرين بقوله  
أقت أم قدمت والجله ساد مسند جواب الشرط الذي لا شك في تعمين الفعل بعد سواء وما  
أبلى معناه الأثرى إلى إفادة الماسخ في مثله معنى المستعمل وما ذاك إلا لتعظيم معنى الشرط  
اه وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء إذا دخلت بعده ألف الاستفهام لزمت أم بعدها  
كقولك سواء على أقت أم قدمت أو كان بعد سواء لعل في استفهام كان عطف أحدهما  
على الآخر أو كقولك سواء على قلت أو قدمت اه وهو يقتضي صحة قول الفقهاء وصاحب  
الصراح وعدم شذوذ القراءة أي موافقة القياس وفي الشرح ثم العجب من إيراد المصنف  
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المخطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصراح والفرض  
أن الهمزة في شيء ذلك وكما هوهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فنقد الهمزة  
ذات المنكم من ذكره وتوصل بذلك إلى نقطة الفقهاء وغيرهم وأقول لأنهم إن العطف أورد  
قول الفقهاء وصاحب الصراح في أن من المخطوف بواو بعد همزة لتسوية قبل أن تراه استطرادا  
بعد ذلك كحكم المخطوف بعد همزة التسوية المناسبة بينهما على قول الفارسي كما تراه ونظير  
ذلك في الاستطراد كره قول الفقهاء أقل الأمرين من كذا وكذا الكسر كما هو هذا بعد  
المناسبة قال وهو نظير ولهم أقل الأمرين من كذا وكذا وقد أجيب عن هذا بأن المين ليس  
الأمرين حتى يتبع العطف بواو ونحو المين الأقل وهو أحدهما جاز العطف (قوله يعطف الأول  
بأو والنائبام) اد المراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله  
وعند الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من  
جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من أمراء  
منسوبة إلى حنفية وهو حنفية بن الحسن بن علي بن بكر بن وائل أبو جهم من العرب  
(قوله ولا يجوز أن تعجب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا ما رضى لما أباز من

ألب على المختار من الوجهين في نحو ألقلام حمل الوجه الأول ثم سهل الهمزة الثانية برين في الحسن أفضل أم ابن  
الحنفية وهو محمد بن علي رضي الله تعالى عنه في ضعف الأول هو الحسن بواو في لأن المراد أحدهما في الثاني وهو ابن  
الحنفية في إمام لأنه سهل معاد لا أحدهما في وجب عند أهل السنة في أحدهما أو عبد الكيسانية في فتح الكاف  
وهم طائفة من الرافضة ينسبون إلى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان في ابن الحنفية ولا يجوز أن تعجب بقولك الحسن ولا  
بقولك الحسين لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وإنما جعل واحدا منهما  
لأبينه قرين لابن الحنفية وكما قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية في قال قلت هذا الكلام من مرض من وجهين أحدهما



انه معارض لما أحازه أنغام الجواب بالتعيين لا بمجواب وزيادة وهذا كذلك الثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الأفضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لأفضاله إلى الإخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المسبب بالأفضلية وليس كذلك وأما الجمع بين اللام ومن فلا يجوز فيه أذ المنكر من التفضيل ومن هنا تبين صيغة لا تفضيلية وهي وعمر وهما في محل نصب على الحال من الأفضل أي لأنه لم يسأل عن الأفضل كائناً من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر في مسئلة سمع حذف أم التصلة ومعهما يقول في أبي ذؤيب في المثلثي دعاني إليها القلب أني لأمره • سميع فإدري أرشد طلائعاً تقدره أم في كذا فلو ومعهما يقول في أبي ذؤيب في المثلثي دعاني إليها القلب الهيمزة لطلب التصديق كقول فلا يقدر المعادل حينئذ في أجاز بعضهم حذف معطوفها بدون افتعال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أن الوقف هاو أن التقدير أم تبصرون ثم يتبع في الأخير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف في ورده عليه مثل والذين تبوء الدار ٤٤ والإيمان ومثل وزجج المحواجب والعينا • وغلبت أبتسوا ما باردا

وشرته بدرهم فصاعداً  
ففي جميع ذلك حذف  
المعطوف بدون عاطفه  
ولعل مراده حذف  
المعطوف وما له من متعلق  
ان كان فلا يرثي من  
هذه الامثلة في وانما  
المعطوف جملة ناخبة  
ووجه المعادلة بينها وبين  
الجملة قبلها ان الاصل  
أم تبصرون ثم أقيمت  
الاسمية مقام الفعلية  
والسبب مقام المسبب  
لانهم اذا قالوا له أنت  
خير كانوا عند بصراء  
هذا معنى كلام سيبويه •  
وهذا الكلام الذي  
سأله المصنف هنا مأخوذ  
من كلام الرخشي فانه  
قال أم هذه متصلة بالاه موضع قوله ناخبة موضع تبصرون  
لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عند بصراء وهذا من ازال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر  
في اتصال أم وكلام الرخشي نصر فيه وكلامه مخالف لكلام سيبويه كما نراه وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في  
كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو ناخبة وذلك خير مقوله لا متولهم ويوجب ان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه  
المصنف في كانه قال للثري أنت فاضل فقولوا كانه قال زيد انا افضل فتقيم ضمير استكم مقام ضمير الخطاب لوجود القرينة  
وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة السبب مقام السبب لان اعتقاد خير بته مسبب عنده عن كونهم  
بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم مقطوعة وذلك قولك أنت خير وعندهك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أمهما  
عندك الا ترى انك لو قلت أم جاء عندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد وذلك على ان الاخر منقطع عن الاول  
قول الرجل انما لا يلزم يقول أمها ما يقوم فكما جاءت أمهاها بعد الخبر منقطعة كذلك في غير الاستفهام وذلك ان حين

الرخشي

قال أم هذه متصلة بالاه موضع قوله ناخبة موضع تبصرون

لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عند بصراء وهذا من ازال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر  
في اتصال أم وكلام الرخشي نصر فيه وكلامه مخالف لكلام سيبويه كما نراه وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في  
كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو ناخبة وذلك خير مقوله لا متولهم ويوجب ان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه  
المصنف في كانه قال للثري أنت فاضل فقولوا كانه قال زيد انا افضل فتقيم ضمير استكم مقام ضمير الخطاب لوجود القرينة  
وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة السبب مقام السبب لان اعتقاد خير بته مسبب عنده عن كونهم  
بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم مقطوعة وذلك قولك أنت خير وعندهك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أمهما  
عندك الا ترى انك لو قلت أم جاء عندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد وذلك على ان الاخر منقطع عن الاول  
قول الرجل انما لا يلزم يقول أمها ما يقوم فكما جاءت أمهاها بعد الخبر منقطعة كذلك في غير الاستفهام وذلك ان حين

قبل امره عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زبد بعد ان استغنى كلامه وكذلك ان الابل أم شاء انما أدركه  
 الشك حين معنى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحت أفلاتن بصرون أم أناخير من هذا الذي  
 هو مهيمن كان فرعون قال أفلاتن بصرون أم أنت بصراء فتقوله أم أناخير من هذا بمنزلة أم أنت بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه  
 كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أناخير بمنزلة أم أنت بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد ألا كانه حين قال أعندك زيد  
 كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتهى كلامه فانت زاه كيف حكى بان أم في الآية  
 منقطعة وقد انقطع الجواب رأيت فكيف يتكلم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع اقوال بان أم متصلة قال  
 السيرافي في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم تقضى ما قبلها وهي ٩٥ منقطعة وذلك لان المسائل

لواقتصرت في ذلك المثال  
 على قوله أعندك زيد  
 لاقتضى استفهامه هذا  
 ان يجاب بنعم أو لا فتقوله  
 أم لا مستغنى عنه في تنبيه  
 الاستفهام الاول وانما  
 يدكره الذاكر ليعين انه  
 مريضه الظن في في انه  
 عنده كما كان قد عرض له  
 الظن في نبوت كونه عنده  
 وكذا في الآية لواقصر  
 على قوله أفلاتن بصرون  
 لاستدحي ان يقال له تبصر  
 أو لا تبصر فكان في غنية  
 عن ذكر ما بعده لكنه أفاد  
 بقوله أم أناخير عروض  
 الظن له في انهم بصرون  
 بعد ما ظن أول اناسهم  
 لا بصرون هذا كلامه  
 فان قلت في ما يدعيه  
 من ان المعطوف لا يضاف  
 بدون عاطفة ليس بصحيح  
 فان قلت تقولون ان فعل

المتخسري لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام المتخسري نص فيه وكلامه مخالف  
 لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أم عمر عندك أم عندك  
 زيد فهذا ليس بمنزلة أم أعندك الا ترى انك لو قلت أيهم أعندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير  
 والتوكيد وبذلك على ان الامم منقطعة عن الاول قول الرجل اني الابل ثم تقول أم شاء يا قوم  
 مكبات أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك هي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أم عمر عندك فقد  
 ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زبد بعد ان استغنى كلامه وكذلك ايضا ان الابل أم شاء  
 انما أدركه الشك بعد معنى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحت  
 أفلاتن بصرون أم أناخير من هذا الذي هو مهيمن كان فرعون قال أفلاتن بصرون أم أنت بصراء  
 فتقوله أم أناخير من هذا بمنزلة أم أنت بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن  
 بصراء فكذلك أم أناخير بمنزلة أم أنت بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد ألا كانه حين قال أعندك زيد  
 عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت زاه كيف حكى  
 بان أم في الآية منقطعة وقد انقطع الجواب رأيت فكيف يتكلم بان ما ذكره المصنف هو معنى  
 كلام سيبويه مع اقوال بان أم متصلة ٩٥ ما في الشرح واقول انما يرد هذا لو كانت الإشارة  
 في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان  
 ما بعده قائم مقام المعادل لما هو ممنوع وانما الإشارة فيه الى القريب وهو اقامة أناخير مقام  
 تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عند بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه  
 ويدل على ان الإشارة في كلامه الى اقامة أناخير مقام تبصرون بصرية في حرف ال با  
 سيبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلاتن بصرون أم أناخير (قوله فان قلت فانهم  
 يقولون ان فعله هذا أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وادعى قوله لم يسمع حذف  
 المعطوف بدون عاطفة (قوله قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب  
 تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمله هنا مذكورة لموجود  
 ما يعني عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف في هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل في حذف المعطوف وهو فعل وبقي العاطف وهو أم فقلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد  
 العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمله هنا مذكورة لموجود  
 ما يعني عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجزوع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في  
 الاول لا في الثاني فيضعه على المصنف مؤاخذه من جهة تسليمه لسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر  
 كلامه ان في المثال المذكور متصلة ولذلك جعله عاطفة والا فالتقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان  
 سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما هي تريبا وهو أجاز المتخسري حذف ما عطف به البناء للفاعل أي حذف  
 اللفظ المعطوف عليه الذي عطف به عليه أم في مدحها (قوله فقال في أم كنتم شهداء مجوز كون أم متصلة على ان الخطاب

لهود وحذف حادها أي يدعو على الانتماء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أي أيضا وقد انتمسوا  
 إلى يعقوب من إيصاله بقره اليهودية أم كنتم شهداء انتهى في حال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره الحسي بالكفيل  
 جعلها متصلة مشكل من وجهين من التقطو المعنى أما القطع فلان المتصلة حرف عطف وتقدر معطوف عليه محذوف  
 شاذ غير مقبول وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد أن تقدر بإيهام لا أن المستفهم ما يجعل أحد الشئتين يبرهنه وهذا  
 مستحيل في حق الباري تعالى فان قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا إنما يكون في الهزء وهذا أو ما صارها  
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها هزء الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها إلا على باقية حقيقة إلى هنا  
 كلامه قلت ما دعاه أن حذف ٩٦ المعطوف عليه شاذ غير مقبول أم قلبه الأمن جربة وقد خرج جاعده على

ذلك قوله تعالى أن اضرب  
 بمصاك الحجر فانضرت  
 أي اضرب فانضرت ولم  
 يتعقبه أحد من الأئمة  
 فيما غلت وقال ابن مالك  
 في التسهيل ونسخي عن  
 المعطوف عليه المعطوف  
 بالواو كثيرا وبالله قليلا  
 وقد ذلك مع أو لم يترك  
 وقوع ذلك مع أم وأما  
 دعواه أن الاستفهام  
 افتاد بالهزء المصاحبة  
 لام المتصلة لا بد أن يكون  
 على حقيقته فهو مرفوعة  
 لدعوى المصنف فيما تقدم  
 وعلى ذلك فكان من  
 الواجب عليه أن لا يسل  
 للترخيص دعوى الاتصال  
 في هذه الآية والله  
 تعالى أعلم في الوجه الثاني  
 من أوجه أم الأربع  
 في أن تكون متقطعة  
 وهي ثلاثة أنواع مسبوقه

الاعتدادي عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لأن المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا  
 المجموع محذوف وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لا في الثاني فيجب على المصنف مؤاندة  
 من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف وليس كذلك على أن ظاهر كلامه في المثال  
 المذكور أن أم متصلة وذلك جعلها عاطفة والا فانقطعت غير عاطفة كما صرح بالغاوية  
 وسيبو يري أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا اه وأقول إن حاصل جواب  
 المصنف لا نسلم أن المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامه به وإنما المحذوف هنا بعض من  
 المعطوف أقيم مقامه البعض الباقي نفسه على أن المحذوف بعض المعطوف بقوله اتماوع  
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونه على أن البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقي  
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثير أو تقوم هي في القطع مقام تلك الجمل فكان  
 الجملة مذكورة طيناسل (قوله الثاني أن تكون منقطعة) سميت بذلك لأن الكلام معها  
 على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهزء التي قبلها كأي جواب المقطعة لا أو فم لأنه  
 استفهام مسنأف (قوله وهي ثلاثة أنواع) في الترخيص هذا المحصر في الثلاثة منقوض بمثال  
 سيبويه وأمر عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع ليس شيئا من تلك الأنواع  
 الثلاثة وأقول لا تنص فان مثال سيبويه يدخل في النوع الثاني لا في الأول في قوله مسبوقه  
 بهزء لغیر الاستفهام للمعهد والمهود والاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام  
 هو الذي التسمية والذي يطلب به يوم التبيين والهزء في مثال سيبويه ليس لواحد منهما  
 كما عرفت فيما نقله عنه (قوله ومسبوقه باستفهام بغير الهزء) أطلق المصنف المسبوقه  
 بغير الهزء وهو قيد كما قال الرضي فان كان بهل جاز كما تامل وإن كان باسم استفهام فان كان  
 ما بعد أم دخلا في عموم ذلك الاسم ضمن عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب  
 إليه ضموا زيد أم عندك عمرو ولم يميز لأن معنى أم مع ما بعدها في الموضوعين مستفاد مما قبلها  
 وإن كان ما بعد أم غير داخل في عموم ذلك الاسم ضمن عندك أم عندك حمار فلا دخلا  
 في عموم الحكم المنسوب إليه ضمن عندك أم ضربك عمرو ومن ضرب أم من نضمت جاز

بالجواب المحض نحو تزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم  
 يقولون انما في معناه بل يقولون انما اذكركم القلوبهم وتعبها منه لظهور أمره في محضر غفائهم من مثل ثلاث آيات منه  
 في ومسبوقه بهزء لغیر الاستفهام ضموا لهم أرجل يمشون بها أم لهم أي يمشون بها إذا هزء في ذلك لا لا تنكار فهي بمنزلة  
 الدفي والمتصلة بها لا تقع بعده وإنما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه  
 في ومسبوقه باستفهام بغير الهزء ضموا لهم يستوى الاعى واليه بر أم هل تستوى الطلاب والنوري وهذا المحصر في  
 الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه وأمر عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع ليس شيئا من تلك الثلاثة وهذا  
 الاشكال أوردته قديما وألهم في سنة سبع وتسعين وسبع مائة على الشيخ عبد الدين وإدنا المصنف وجه الله تعالى حيث كان

(قوله)

بقراءته هذا الجمل في حلقة تدور فيه القاهرة ولم يجيب بشئ فهو معنى أم المنقطعة الذي لا يشارفها الاضراب أم الغالب ان تكون له مجردة عن الاستفهام فهو قد تضمن مع ذلك استفهاما انكاريا واستفهاما طليعا في هذه ثلاثة اقسام فيكون الاول وهو ما تكون فيه للاضراب مجردة عما قل وهو هل يستوي الاعمي والبصر أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا الله شر كاه أم أم الاول فلا بد من الاستفهام على الاستفهام في لو كانت متضمنة للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية فلم يدخل الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل هو أم أم في الثانية في الدخلة على قوله جعلا الله شركه في فلان المعنى على الاخبار منهم بعباد الشرك كاهي لاستفهامهم من ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي فقيم مع الاخبار باشرا لهم افادة توبيخهم وهو اول من جعلها مجردة للاضراب كما ذكر قال الزمخشري أم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الميزة الانكار وهو قال القراء يقولون في أي العرب هو هل لك قلنا في بكر القاف وقع الموحدة أي في جهتنا في حق أم أنت رجل ظالم ريء ون بل أنت في رجل ظالم على الاخبار بظلم الخطاب ولا استفهام البتة في ومن الثاني وهو ما تضمن فيه ام مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى في أم له البنات ولكم البنون تقديره بل آله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا أم للاضراب المحض لم نالحال ومن الثالث في وهو متضمن للاستفهام الطليعي وهو لمسمئنا ابل أم سمئنا التقدير بل أي شيء اذ غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشفع جاعلة هي الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الصان والعز والقبيل والبرق والنعام وجر الوحش كذا في القاموس وهو زعم ابو عبيدة في بالتصغير وهاء ثابتة ٩٧ في انها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد في عن الاضراب في يقال في قول الاخطل

كذلك عينك أم رأيت بواسط  
فلس الظلام من الريب خيالا  
ان العيني هل رأيت في وغيره يجعلها منفصلة والميزة الدالة لها محذوفة

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذي لا يشارفها الاضراب) هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجردة ورفعة أم والذي لا يشارفها في محمل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها ككتاب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو أم التانيث فانت صفة وفي بعضها ومعنى أم المنقطعة لا يشارفها الاضراب ووجهه ان لا يشارفها حال من المتبدا أعني معنى متوسطة بينه وبين خبره على قوله من يميز ذلك أو حال من المضاف اليه أعني أم ومن خبره المستعري المنقطعة (قوله كذلك عينك الخ) واسط بلنا بالعر اقحطه الخ واجحاج والفلس ظلمة آخر الليل والريب بفتح الراء مجموعتين المصباح الابيض واسم امرأه والغيب ربي عبيده ان يقول أم في البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ في ل أي كذلك عينك أم رأيت واسط بلنا بالعر اقحطها الخ جاح في سنتين وهو مصروف وقد ينح ويقل لها أيضا واسط القصب والفلس ظلمة آخر الليل والريب بفتح الراء المصباح الابيض واسم امرأة في ونقل ابن السكيت عن جيع البصريين انها أيد بمعنى بل والميزة جع او ان الكوفيين قالوا هم في ذلك في فقالوا تارة تكون كذلك كاقبال البصريون وتارة تكون مجردة للاضراب كامر فان قلت كيف يصح النقل المذكور عن جيع البصريين وهذا ما فهمه الفخيم سيبويه قال في الكتاب في الباب الذي عقده ليان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانسته قلت فبال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان أم تعاقبه ههنا بمنزلة لابل لتقول بل من الشيء الى الشيء والالف لا تعاقبه أيد الأم المستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم اذ كانت تلوذ شي الى شيء لانهم لو تركوها فدل على كراهة ما يبين المعنى في هذا الكلام دليل واضح على أن أم اذا دخلت على أدان استفهام فهو أم ماذا كنتم تعملون تكون مجردة للاضراب فكيف يصح النقل عن جيع البصريين انها تادع المعنى بل والميزة قلت فيقول ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن أم المنقطعة بمعنى بل والميزة دأما عن الانتية مجردة للاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هي في التسعين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على أن أم تعاقب بلاضراب المجرد لكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أو لا وعلى هذا فالخلاف لفظي وليس مخرج الفخازني في ما شبهه الكشف بان الدخلة على الاستفهام حرف مجرد للاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فقل هذا يصح نقل ابن السكيت فناء له وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لياغاه في الالباس وهو ما كنا وعنا به من قبل

هو الذي يظهر قلوبهم في أي قول الكافرين في الدعوى في دعواهم جعلوا الله شركاء لهم في الاستفهام في أن أراد الحقيقي فلا يضر ولا يرد على البصريين فاتهم بقولون أنهم يعني بل والمهمزة سواء كان الاستفهام مفاداً حقيقياً أو غير حقيقي وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والمهمزة التي للانكار التوبيخي في ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في دعواهم هل تستوي الظلمات والنور ونحو ما ذكرتم فتملأون ونحو ما من هذا الذي هو جند لكم في وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا في مجرد الاضراب وقد اطلعتناهم بقولون بذلك ووافقون الكافرين عليه لكن يخالفونهم في تسجيته في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور في قوله في بل مجرد عطف على ما أنصف اليه مضمون قوله في دعواهم هل تستوي أو على دعواي وفي قوله في في حروفها أصواباً عليهم • أم كيف يميز وتي السواي من الحسن أم كيف ينفع ما تعلق العلو في به • رثان أنف إذا ما مضى بالان في فادخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتكون ٩٨ مجرد الاضراب والالزم دعوى التاكيد في العلو في بفتح العين المهملة الناقصة التي

مع الاستفهام أو يقول متصلة والمهمزة قبلها محذوفة (قوله الذي يظهر قلوبهم إذا المعنى في دعواهم جعلوا الله شركاء لهم في الاستفهام) لقائل أن يقول أن أراد مطلق الاستفهام حقيقياً كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم في هذه الآية فيعاصي مجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشف أم جعلوا بل جعلوا ومعنى المهمزة الانكار وإن أراد الاستفهام الحقيقي فتنبه عن الآية لا يضر البصريين لأنهم أرادوا بمعنى المهمزة أعني من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف يعني المهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالآية كيد في دعواهم هل تستوي الظلمات والنور لأن الاستفهام فيه ليس بحقيقي (قوله ولأنه يلزم البصريين دعوى التاكيد في دعواهم هل تستوي الظلمات) في الشرح التضييق أن أهل البلدين متفقون على أن أم في دعواهم لا تضرب وإنما الخلاف في تسجيته حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به التفتازاني في حاشية الكشف بأن أم إذا دخلت على الاستفهام حرف مجرد الاضراب بمعنى بل وليس متصلة ولا منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شيء مما عاله المصنف اهـ وأقول لو كان الأمر كما في الشرح زادوا في أوجه أم على القول بأن أم لا تسجيته حينئذ منقطعة وجهاً خامساً وهو أن تكون حرف اضراب (قوله فردة عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب) فيحمل أن الأصمعي انفارده لأجل الرواية لأجل الأعراب والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والأخبار سمع من ابن عرون وقرة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والرياشي والعضاني وغيرهم قال الشافعي ما عبرا أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي وقال الأصمعي أحط بسنة عشر ألفاً رحوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

علق قلبها ولدها وذلك أنه يضر ثم يمتحن جلده فينكح وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشمر عند الدرس وهو يعمل بين يديها لتتمه في بفتح الشين من باب علم سلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل فيقدر عليه فهي تسكن البه مرة في لكونه ولدها والمرة في الأصل مصدر ممر ثم استعملت ظرفاً في الاتساع في وتفر في بكسر الفاء وضمة أي تفرج وتباعد في عنه في مرة في أخرى في لم تنكره من عدم حركته ونحو وجه مما كان عليه في حال

ست

الحياة في وهذا البيت ينشد بعد الجبل ولا يفعله لأنظر أعله على

صنعه وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشد بجزيرة الأصمعي فرفع رثان في وهو بكسر الراء المهملة واسكان المهمزة مصدر رثت الناقة على ولدها إذا عطف عليه وأحبته في فردة عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب قاله أسكت ما أنت وهذا في معنى لست من أمة النحر حتى تنظر في وجوه الأعراب وأما أنت لغوي تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الأصمعي إنما أنكر من جهة الرواية لا من جهة الدواية بـ يـ ان المروي في البيت بالنصب ولم يـ وفيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله في يجوز الرفع والنصب والجري لأن هذا أنظر فيما تقتضيه صناعة النحوي وليس الكلام فيه إنما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت في فسكت في الأصمعي في وجهه في أي وجه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الأعراب الثلاثة في أن الرفع على الأبدال من ما في وهو فاعل ينفع في والنصب بتعطي في على أنه مفعول ثان والأول محذوف أي أعطاه الموقوفون رثان أنف في والغرض في رثان أنف في بدل من الهاء في في به العائدة على البوق في وصوب ابن الجعفي أنكار الأصمعي قال

لان رعاتهم البتة ما هو عظيم انما لا عظمة لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان رفعة اخلاص عطية من مفعول لفظا  
وتقدير اياه والبولجده موارى يحصى قطعت عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الصبر في انكار  
الرفع من انه يلزم عليه اخلاصه على من مفعول لفظا وتقدير اقبلت لم ولا يجوز فيه لان الفعل المتعدي قد يكون القرض من  
ذكره اثباتا لفاعله او نفيه عنه قط فيقول منزلة اللازم ولا يتقدره مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا تذكر لفعل  
مفعولا ولا يتقدره لان ذلك يخفى بالقرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك ولتأمل ان يقول لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به  
عائد الى ما على البتة وبه متعلق يبعطى على انه مضمين معنى تجرد فلا يكون ٩٩ تعطى بخفى من مفعول مع رفع الرعان.

هو والجرا أقرب الى الصواب  
قد لا يلهى لانه غير محتاج الى  
تقدير محذوف بخلاف الرفع  
فانه عنده معتقرا الى تقدير  
الابطال وانما خفي الاحراب  
والمعنى المنسوب اليه اذا بينا  
على الرفع فيحتاج الى تقدير  
ضمير راجع الى المبدل  
منه أى رعان نفسه  
بنه على انه بدل بعض  
او اشتغال ولا تمنع بدليته  
لذلك بل يجوز ان يكون  
بدل كل من كل فلا يحتاج  
الى تقدير رابط وهو الضمير  
في فعلهم لعمارة المراد  
به القبيلة وهو وقال الحى  
لكان أحسن لان عامرا  
في البيت مصروف باعتبار  
ارادة الحى اذ لو أراد  
الشاعر به القبيلة لثمة  
من الصرف وهو من  
في قوله من الحسن وهو  
البدل والمعنى أم كيف  
يجزوتى السواى بدل  
الحسن وهو مثله الى أرضيت

سب عشرة وما اثنين في ضمير التسعين (قوله لان رعاتهم البتة) الرعان بكسر الراء وامكان  
الهمزة مصدر ورعت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبولجده موارى يحصى صورته  
(قوله لان رفعة اخلاصه) تعطى من مفعول لفظا وتقديرا في الشرح قد يلزم ولا محذور  
فيه لان الفعل المتعدي قد يكون القرض منه اثباتا لفاعله او نفيه عنه قط فيقول منزلة  
اللازم ولا يتقدره مفعول ولتأمل ان يقول لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائد الى  
ما على البتة وبه يتعلق بتعطى على انه مضمين معنى تجرد فلا يكون بخفى من مفعول مع رفع  
ورعان اه واقول فيه اشارة بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظر لانه يلزم  
خاوا الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ماصدوية جاز ذلك على ان كلام ابن الصبرى  
اقتصر على الظاهر وهو ان يرد بتعطى معناه من غير تعيين وفي حاشية المطول ورعان  
يرى من فوقه ابدال من ما يجوز وابدال من الضمير المجرور وبه ومنصوبا على انه مفعول تعطى  
وعلى الاولين ضمن تعطى معنى تسمع (قوله والجرا أقرب الى الصواب قليلا) لم يرد الرعان  
الذى هو عطية ماحمولا لتعطى واسطة ابداله من الضمير الذى هو محمولا بواسطة حرف  
الجرو في التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يقتصر الى تقدير  
الابطال (واقول) الضمير المجرور عائد الى ما يحتاج اليه الرعان من الربط على تقدير ابدال  
من ما يحتاج اليه على تقدير ابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع) فيحتاج الى تقدير ضمير راجع  
الى المبدل منه في الشرح هذا معنى على انه بدل بعض او اشتغال ولا يتعين ذلك بل يجوز  
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اه فان قلت بعين انه بدل اشتغال لان الباء في به  
للاستعانة ببناء على ما هو الظاهر من عدم تعيين تعطى والضمير فيه عائد الى ما والذى تعطى  
العاقبة مستعينة به هو انفسها يكون ابدال الرعان من ما بدل اشتغال قلت فلا يفتقر الرفع  
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجرا على السبل من الضمير لانه  
عائد الى ما (قوله ماتتكم الحرب الخ) قد يظن ان في هذه الايات اللعب المحمى في علم القافية  
بالاكتفاء وهو اختلاف حرف الروى عما يقاربه في التخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو  
البناء ولم يختلف وتنقم بكسر التانيق فتصهرك والحرب العوان التى قوتل فيها ه بعد  
مره والبالزل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربما زل في الزامنة

بالحياة الدنيامن الاخرة وانك بعضهم ذلك وزعم انما متعلقة بكامة البدل محذوفة وسبأ الكلام على ذلك في محله  
انشاء الله تعالى وتظهر هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى بالى بكسر الراء وتنقيف المتانة الخفية وبالشين المحبة  
يسمع منه الشعر فقال له اليا ترى يوما كيف تروى بالزا من قوله ماتتكم الحرب العوان منى بالزل عامين حدثت سنى  
لمثل هذا ولتلقى أى تنقم بكسر التانيق فتصهرك والحرب العوان التى قوتل فيها ه كنتم جهاولاوى  
بكر او بالازل اسم فاعل من بزل البعير بزل زولاى انشق نابه ذكر ا كان وأنتى وذلك في السنة التاسعة وربما زل في الزامنة  
وقال ثعلب المثلثي تقول هذا الضمير اليك

لهذه المقطعات وهي جع مقطعة وهي ماقتص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع وانحرافات بتخفيف الراء  
وضم الحاء المجهة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له ذيل وأصل انحرافة ما اختلفت أي اجتمعت من القوا كما من التخرم  
جعل اسما لمساكنه هي بمس الامات ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهونه الجبن فرجع الى قومه وكان يمدحهم بالا بليل  
وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهونه الجبن فكان  
يحدث مجاريا فكذبوه وقالوا احديث خرافة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافه حق اه قال صاحب  
الكشف وفي الحاشية عن المصنف يعني الزمخشري المجهوع من العرب انحرافات بالتشديد ويجمع اصناعا خراف في روى  
البيت بالرفع على الاستئناف أي على ان يكون خبر مبتدأ محذوف أي انما بل عامين والجملة استئنافية وهو بانقضاء على  
الانما على أي على البدل من الضمير في من وفيه نظر فان هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا افاذ الاحاطة كقوله  
تعالى تكون النعابد الاولياء واخرنا ثم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يمتشى هذا وهو بالنصب على الحال في من الضمير  
المذكور فان قلت هل في هذه الايات العيب المسمى بالا كناه وهو اختلاف حرف الراء بغير اعتبار في المخرج فان الروي في  
الاولين دون في الثالث سمع قلت لا فان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا كناه ولا تدخل اما المقطعة على مفرد ولهذا قدروا  
المبتدأ في انما لا بل ام شاء في مقال التقدير بل أي شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطعة الا اذا كانت بمعنى بل والمهزوة  
ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع بعد المهزوة جملة لا مفردا كما أسلفناه في اوائل الكتاب وخرق ابن مالك في بعض كتبه  
اجماع الضميرين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انه انعطفت المفردات كبل وقد رهاها نيل فون المهزوة في قديم ارض هذا  
الكلام بقوله بعد في بيت المتن ١٠٠ واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ

يكون سداس خبر اعنه  
في وجهه الانقطاع كالزم  
منه المجهور في انما لا بل  
أشياء وذلك لان قوله عند  
الجهور مقتض لوجود  
الانحراف في لزوم دخول  
المنقطعة على الجمل وقوله

(قوله لمثل هذه المقطعات وانحرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو ماقتص  
من عشرة آيات ويقال لها ايضا مقطوع وانحرافات بتخفيف الراء الا باليل والا كاذب  
جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهونه الجبن وكان يحدث عيارا  
فكذبوه وقالوا احديث خرافة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافه حق والراء  
فيه خفيفة ولا تدخه الالف واللام لانه معرفة علم الان ترديد انحرافات الموضوع من حديث  
الليل اه (قوله لحصول العلم بكون احدها) يعني بوجود احدها معينا وهو الافتراء وهذا

أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالمجهور وأراد هنا بالاجماع تعليل  
اجماع من عداه فلا تعارض قلت تبسيرة بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالناء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي  
اعتباره فيفاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء ترد في اجماع النواة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما  
في أول الالف المفردة وهو اسندل بقول بعضهم أي بعض العرب فان هناك لا بلا ام شاء بالنصب في عطف على ابل فيتعذر  
حينئذ تقدير المهزوة والمعروف في هذا المثال قولهم انما لا بل ام شاء ما لا مع كما في قول صاحب رايته أي وراية ابن مالك التي  
ذكرها بالنصب في الاول اب بقدر لسانه أي أم رأى شيء في ثوبي المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا ثبت  
خروجها عن اصلها بل يحمل وقضية تمسك المصنف باجماع النواة ان المنقطعة لا تدخل الاعلى جملة ان قول قالوا جابان  
بقدر لسانه ناصب والا فالاولية تقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور وعنده فتأمل في تنبيهه  
قد تراد محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا قل يخلف الله عهده أم يقولون على الله  
ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في أم ان تكون معادلة في أي متصلة بمعنى أي الامر ين كائن وهذا الاستفهام على  
سبيل التقرير في أي الجمل على الاقرار وذلك لان علم المصنف وهو النبي صلى الله عليه وسلم وجوده أحد الامر ين على التبيين  
وهو الافتراء اصل وهذا معنى قوله في حصول العلم بكون أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا  
لا تنقيصا وجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام المهزوة وأم المتصلة لئلا تكون حيث يستوي الامر ين في علم المستفهم  
ويكون السؤال من التبيين وذلك منتهى كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشاف آخر جملة انما المجهة والراء أي حصول  
العلم بان خرق الامر ين وهو الافتراء وأما قوله فان يخلف الله عهده فقل يجوز ان يكون جواب شرط مقدور والقصد بران اتخذتم





يعني بل والهمزة جميعا وهو في اذابتنا على هذا الذي قدمناه من انه اخبر اولاً عن ليلته بانها واحدة ثم اضرب جازماً او شاكاً في الهمزة مقدرة في قول احد المتأخرين قصداً لاختصار الخوض في اول الامر وهو يكون تقديم احادهم على المتدلس وهو في الجواب كما كان في الوجه الاول في اذالكلام خبر في الانشاء وهو اظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ يكون سداس خبر اعنه في وجه الاتقطاع في لان ام المقطعة لا تدخل الاعلى جلة فيلزم ان يكون التقدير ام هي سداس في كلام الجمهور في تقدير مبتدأ في انما ابل ام شاء في اي بل ام هي شاء وقصر ما يتوجه الى المصنف في قوله هنا عند الجمهور وهو في لسلامته في من الاعتراض بمجمله ام هي سداسين وهو امداد المبتدأ وهو ليس ليلته في لسلامته في من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لاشك فيه في ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما اخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح ١٠٢ باعتبار انها ليلة لم يزد فيها في ذلك ان تعارض الاول في وهو الترتيب

على تقدير انقطاع ام يحتمل الامر من فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فاشك يعني في انها واحدة فخرج بانها ست ليل في ليلة فاضرب يعني عن اخبارها بانها واحدة اضربا بجر دافع الاستفهام واسألهما في قوله او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب يعني عن اخبارها بانها واحدة واستفهم يعني عن انها ست في ليلة فاحتملان اشتركا في الاخبار بان ليلته واحدة وفي الشك بعد ذلك الاخبار وانفردت به في الاحتمال الاول حصل به بعد ذلك الشك في خبر بانها ست في واحدة فاضرب مما اخبر به اولاً واخبر عما خرج به ثانياً وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك الشك اذ في شك في انها ست في واحدة خرج بشئ فاضرب مما اخبر به اولاً واستفهم مما شك فيه ثانياً (قوله وعلى هذا الهمزة مقدرة) يعني على تقدير كون ام منقطعة فسموها كانت مجرد الاضرب اوله مع الاستفهام لاهزمة مقدرة قبلها لان ام المقطعة تأتي مسبوقاً بخبر (قوله ومن الاعتراض بمجمله ام هي سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور سداس والمخذوف لاحادهم فلهذا فاعترض قلت لان المخطف من الثانية لا لالة الاول اكر من المخطف من الاول لالة الثانية وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة بذلك فقال اذا دار الامر بين كون المخوف اولاً وثانياً فكونه ثانياً اولي (قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة) قال ابن الصائغ في عبارة تامل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو لخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل اليه انه وفي التعليق انما اخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها لم يزد (قوله استعمال امداد سداس يعني واحد وست) في الشرح يحتمل ان المتن قصد القسم والمغنى الاخبار عن ليلة فوافقه لاحد بانها منقطعة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها اطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار اجزاء منقطعة الى ست في كل واحد واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان كانت متصلة فالغنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فيلزم في العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال سداس اكرهم بابها) في الشرح مثل هذا لا يعدلنا لانه ليس يحتاج من كلام العرب

بالسلامة من الاحتياج الى تقدير المبتدأ في وجه الاتقطاع في ثبانه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو وليس يختلف حذف المبتدأ في ثبانه كثير في وعاء ان هذا البيت اشكل على ثلثات في بفتح الهاء وهو جمع لثنة يسكنونها والهمزة هنا انطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الالفاظ الهمزة الاولى في استعمال امداد سداس يعني واحدة وست وانما يعني واحدة واحدة وست ست في ويحتمل ان المتن قصد التقسيم فالغنى الاخبار عن ليلة فوافقه لاحد بانها منقطعة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها اطول من ذلك

فاضرب واستفهم هل هي باعتبار اجزاء منقطعة الى ست في كل واحدة واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان كانت متصلة فالغنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فيلزم في العدد المعدول عن استعماله في معناه فامل وهو في الهمزة الثانية في استعمال سداس اكرهم بابها ونص العدد المعدول بجدولون لتخصيه في ومثل هذا لا يعدلنا لانه ليس يحتاج من كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين انه من كلامهم ولو كانت مخالفة الاكثر لحنان من يكن كثير من العلماء الذين يميلون الى نقل غير التليل وهذا عن الانصاف جرح في الهمزة الثالثة في تخصيص ليلة في ليلة وانما اضربها في العرب على ليلة بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلة في كونه في قول الشاعر في كل ما يورث كل ليلة في وكذلك على الليلة على الليالي هو على غير قياس قال في العباب البطل

بناه

واحد يعني الجمع واحدة ليست مثل قرة وغير وقد جمع على لما في لوائل فزادوا في الثاني ما على غير قياس وتظهره أهل واهل  
ويقال كان الأصل فيه ليلة فحذفت الالف لان تصغيرها ليلية وقال الفراء ليلية كانت في الأصل ليلية ولذلك حشرت على  
لييلة قال ومثلها الكنية للمسنة كانت في الأصل كنيكة وجمعها الككاكي وهو قد يستشكل فيه في أي بيت المتن  
في أنه جمع بين متناهيين أسقطه السلبه وتصغيرها وبضمهم ثبت يحيى التصغير للتغليظ فتعوله أي أقول ليدبرني الله  
تعالى عنسه وكل أناس سوف يدخل بينهم • وهو بجهة تصغيرها الأناهل • يريد الموت فصرف لارادة التطم عليه  
ففسط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم • وان تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير  
التقدير أفلا تبصرون أنا خير • والظاهر ان هذه الجلة الاسمية استتفاضة على تقدير سؤال كانه لما قال أفلا تبصرون قدس  
انهم قالوا ما تبصرون فقال أنا خير • وهو الزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية • بجمع مضمومة فهززة مفتوحة فذاة تحتية  
مشددة فهاء تأنيث • في البيت شعري ولا مضماع الهرم • أم هل على العيش بعد الشيب من ندم • فان الجلة الاستفهامية  
في محل نصب بشعري على أن يكون مصدرا مضافا إلى الفاعل أي البت شعري بهذا الأمر ثابت كما قوله الرضي أو في محل  
رفع على أنها خبر لبيت والشعر يعني الشعور كما قوله ابن الحاجب وأما الآية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع إمكان جعلها  
متصلة أو منقطعة تامر فلذلك لم يحصل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك الوجه • في الرابع • من أوجه أم  
• فان تكون للتعريف فقلت في هذه اللغة عن طي وعن جبر وأنشدوا في ١٠٣ لبعض الشعراء الطائيين

هذا خلي خلبي وذو وصلي •  
يرى رواقيا منهم واسملي •  
ذو موصول عند أهل  
هذه اللغة وهو هنا يعني  
الذي واسملي بفتح السين  
المهمل وكسر اللام واحدة  
السلم وهي التجارة وأنشدوا  
أيضا لبعض طي  
• أن سميت من تجدي بفتح التاء  
تبيت بيليل أم أمدا عاضدا  
أولقا  
سمعت نظرت وتجدعن

نساء على ما نقله كثيرون من الأئمة ولو كانت مخالفة الأكثرين لمنازلة ان يلحن كثيرون  
العلماء الذين اهبين إلى ما لم يقل بغير القليل اه وأقول انما سمي المصنف هذه الحنفا قوله  
لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنين لانه على حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية)  
ساعدة في الأصل اسم للأسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهززة وتشديد المنة التثنية اسم أم هذا  
الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤية قال في الصحاح والجويزة مثال الجموعة لون من ألوان  
الخليل والأبل وهي حجرة تضرب إلى السواد (قوله ذلك خلي لي) ذو عند أهل هذه اللغة  
موصول يعني الذي واسملي بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي التجارة  
(قوله وفي الحديث ليس من امرأ صيام في أم سفر) أخرجه هذا الحديث أحمد في مسنده  
والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الأزهري والوجه  
ان لا يثبت الالف في الكتابة لانها لم يجلت كالالف واللام (ال) (قوله أحدها ان يكون  
اسما موصولا يعني الذي وفروعه) في حاشية التتأزاني وظاهر كلامه يعني المختصري بل

بلاد العرب وهو خلاف النور والغور هاتمة وكل ما ارتفع عنها إلى أرض العراق هو تقيدو يرتقا صغير برق ونال بلع  
والأول شبه الجنون وهو في الحديث ليس من امرأ صيام في أم سفر كذا رواه النحر • بفتح النون وسكون الميم • ان تولب بجنانة  
فوقية مفتوحة فووا ساءة كلمة مفتوحة فيا موحدة فوضي الله تعالى عنه • قال في الكشاف هو حالي روي عنه يزيد بن  
الشخير ولكن يرسم في الكتابين بنى العصمين • وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء • أي تختص بها الاسماء • في التي  
لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس • بالنون • في لسان • وادخل المصنف الباء على المتصور  
عليه على خلاف الشائع كما تقدم • وهو حكي نابض طلبة البين انه سمع في بلادهم من يقول خذ لرح • في يدخلها مع الزا لانها  
عما يغتم فيه لام التعريف • وواركب امفر • فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم فيه لام التعريف • فووصل ذلك لغة لبعضهم  
لا يجمعهم الا ترى إلى البيت السابق • فانه ادخلها فيه على السين وهي عائدته في اللام • فووانها في الحديث ادخلها على  
النون • ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء ما تدغم فيه وهو الصاد والسين • في ال على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما  
موصولا يعني الذي المراد به واحد ذكر • وفروعه • من الاتيين والجماعة لم تكن ذلك أولمؤث والدليل على  
اسميتها ارجوع الضمير اليها في السبعة نحو الامر ويزيد والصارم فان قيل لارجع الضمير إلى الموصوف المقدر  
أي الرجل المروءة والمرأة الصارم • انما إلى الالف واللام قلت لحذف الموصوف مضافان لا يحد في غيرها إلى الضرورة  
كما سطره في أولنا الكتاب ان شاء الله تعالى

وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين في موضع ما يعطيه ظاهر كلامه واشباهه اذ لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاعني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفها ولا اختلاف كذا قال الرضي وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم فاعل أو مفعول لانهم لم يروا هاء واقتة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضع واما معنى فلانهم يعرفون اللام الحرفية فلما وافقتا قصده وان لا تدخل على الالف المفردة كذا لا تدخل تلك الالف على المفرد للشبهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان الالف الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الضعيف في تعريف الموصول فان احداها من الاخرى بحسب المعنى فيقول والصفات المشبهة يعني ان بعضهم اجاز وصلها بالصفة المشبهة كما اجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول وليس في هذا القول عيب لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفاعل في دلالة على الحدوث وهو مناف للعرض الموصولة به **وهو هذا** الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل في كانت الداخلة على اسم التفصيل ليست موصولة بانماضي وما ذاك ١٠٤ الا لان اسم التفصيل لا يتوكل بالفعل فيقول هي في الجميع حرف تعريف

وهو مذهب الاختصاص صريحه في الفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تقدم الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد اسماء لحراف لا بمنزلة الذي لكونه تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه اذ دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم **وقوله** وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين في الشرح هذا اذ لم تكن العهد اما اذا كانت له كما في قولك جاعني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفتها على ما صرح به الرضي واقول وهذا ايضا اذ لم يكن اسم الفاعل والمفعول يعني الثبوت كالتوهم والصانع بل كان معنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يتوكل بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب السككاف والمفتاح ينص من ذلك في غير موضع **وقوله** وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف في التعلق اما دخولها على الجملة مظهري في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الالف اسم مفرد واما دخولها على الطرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمنع حينئذ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف اه واقول بل المراد بالظرف في قوله ويرجى بصلت بطرف الطرف التام الذي يعني الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

في قولك جاعني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفتها على ما صرح به الرضي واقول وهذا ايضا اذ لم يكن اسم الفاعل والمفعول يعني الثبوت كالتوهم والصانع بل كان معنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يتوكل بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب السككاف والمفتاح ينص من ذلك في غير موضع **وقوله** وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف في التعلق اما دخولها على الجملة مظهري في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الالف اسم مفرد واما دخولها على الطرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمنع حينئذ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف اه واقول بل المراد بالظرف في قوله ويرجى بصلت بطرف الطرف التام الذي يعني الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

يفعل مقدرا لبشي منها فيقول موصولة حرفي وليس بشئ لانها لا تتوكل بل مع صلها بالصدر في تعريف كاهو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في مثل جاء الضارب جاعني الضارب فيقول بصلت في قولك جاعني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفتها على ما صرح به الرضي واقول وهذا ايضا اذ لم يكن اسم الفاعل والمفعول يعني الثبوت كالتوهم والصانع بل كان معنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يتوكل بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب السككاف والمفتاح ينص من ذلك في غير موضع **وقوله** وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف في التعلق اما دخولها على الجملة مظهري في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الالف اسم مفرد واما دخولها على الطرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمنع حينئذ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف اه واقول بل المراد بالظرف في قوله ويرجى بصلت بطرف الطرف التام الذي يعني الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

ذات الضارع في قوله في يقول الخنا وبئس الجهم ناطقا الى رينا صوت الجار البعيد في الخنا لفظ التبع ويجد بالذال المهملة من قولك جد صته أي محبته وحسنه وذلك ان الجار اذا حبس كثيرا تسمى شمه وعلامته وقد واما اذا جعل من الجدم الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهري في التمديع الذي هو يعني المصن المصن الذال أيضا في ولبيع خاص بالشعر خلا فلا خضش وابن مالك في الآخر وهو دخول على الفعلية التي فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أماتا أنروا دعي ان ذلك ليس بضرورة فيها التحكى الشاعر من ان يقول صوت جار يبعد ثم صنع مثل ذلك في سائر الايات التي أنشدناها وهذا من مرجه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بأنها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو رأى يفتى الى عدم خضق

الضرورة لان الشعراء قد روي عن تفسيره انرا كيب والاثبات بالاساليب المختلفة ولما يتحقق تركيب معين ولا مندوحة لهم عنه وكيف وهم امرء الكلام وقرئانه المتسددون على ركوب الطرق المتعارفة في التعبير عن المعنى الواحد وأيضا فلا يلزم الشاعر تقيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها فضلا يضره في وقت النظم العبارة واحدة تحصل غرضه فكيف بها لو فتح هذا الباب لتوسع الخرق وأمكننا في كل ما يبدى به ضرورة ان ندعى انه امر اختصاري لنتمكن الشاعر ان يأتي بغير العبارة ويعين تركيها آخر بتم الوزن به وهذا سهل على من له محاولة نظم الشعر ولا تكاد يهوز ذلك في جميع الأشعار وأما ما قد فسر الائمة الضرورة

تصريف ما جمعت ذلك دخوله على الجملة (قوله صوت الجار البعيد) هذا بعض بيت وهو يقول الخنا وبئس الجهم ناطقا • الجدي بنا صوت الجار البعيد وانفنا المجهمة والنون والقصر لفظ التبع والنطق التكلم بالحروف المفهومة المراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفي المصباح جار يبعد مقطوع الأذن واما قول ذي الحذق الطهورى

أتانى كلام الثعلبي بن ديسق • في أي هذا وبه يستترع يقول الخنا وبئس الجهم ناطقا • الى ربه صوت الجار البعيد

فان الاخضش يقول أراد الذي يبعد كما يقول هو الضربك برب الذي يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فلا وهو من أقمع ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق قال من مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويقال تنزع اليه الشعر وترع بمعنى ورجل نزع أي سارع الى الشعر والقضب وفي الشرح ويجد بالذال المهملة من قوله جد صته أي محبته وذلك ان الجار اذا حبس كثيرا تسمى شمه واما اذا جعل من الجدم الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا خضش وابن مالك في الآخر) فانهم أجازوا دخول ال لامية في السمة على المضارع ولم يقصر ذلك على التسمير وبني ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه وللشاعر هنا مندوحة بان يقول صوت جار يبعد وفي الشرح وهذا يفتى الى عدم خضق الضرورة دائما وأغالب لان الشعراء قد روي عن تفسيره انرا كيب والاثبات بالاساليب المختلفة وتفسير الضرورة عندهم مالم يرد الافي الشعر وذلك أهم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا انتهى والاخضش هو أبو الحسن سميد بن مسعدة الامام المصري البصري ذو التصانيف الجليلة وهو الاخضش الاوسط أخذ النصوص من سيبويه وكان أكبر منه سننوا في العروض يجر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين والاخضش هو الصغير العينين مع سبعة صهر هو الاخضش ثلاثة هذا والاخضش الأكبر وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والثالث الاخضش الأصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وطلب وغيرهما لم يكن متعافى علم النصوص ولا صنف فيه وتوفي سنة خمس عشرة وقبله ست عشرة وثلاثمائة ثمانية بيغداد وابن

١٤ في ل بغير ما ذكره فقالوا هي مالم يرد ارتكابه الافي الشعر وذلك أهم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا ثم يفتى قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا قبل فقيل هاهوذا فقال ذلك العري نعم ايم هاهوذا الثاني في من أوجه ال الثلاثة فان تكون حرف تسمى وهي نوعان عهدية وجنسدية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون معصوما الذي دخلت هي عليه في معهود في أي حصنة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته في ذكر ما به بكسر اللام نسبة الى الذكر غير القلي في نحو كآ أو سلمنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول ونصوفه مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة

كلها كركب دري ونحو اشربت فرسانهم بفت الفرق وعبره هذه في أي الامر الذي تعتبره وتعتبره يعني علامتها وان بسد  
 الصغير مسدها مع مصوبها في الاتري انه يصح ان تقول في المثال الاخير اشربت فرسانهم بعنه فسد الصغير مسدها من وكذا  
 الكلام في تلك الآيات وقد ورد على ذلك قوله تعالى ولا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان إلى الصلح  
 دخلت على لفظ تقدم ذكره والصغير مسدها مع مصوبها اذ يصح ان يقال وهو خبر ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية  
 بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها في خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرها وجوابنا عن هذا التقدير جهة  
 حلول الصغير محلها مع مصوبها اذ الأصل مساواة الصغير لرجله فلما وقعوا في وجهه قلوا والمهود قد تقدم ذكره مصرحا بأن المثال المتقدم  
 ويعني العهد الخارج الحقيق وقد تقدم كيفية ويسمى العهد الخارج التقديري كما في قوله تعالى وليس الذكر الاثنى قالوا في  
 اشارة الى ما سبق ذكره مصرحا في وضعها أي والذي كرا اشارة الى ما سبق ذكره كتابة في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا  
 فان لفظة ما وان هت الذكر والاثنا لكن الخبر روه وان يعتق الولد لبيت المقدس انما كان لذكور دون الاناث والمعنى  
 وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان الكلام في الاثنى للعهد الذي كرى  
 ولا يصح حلول الصغير محلها مع مصوبها ١٠٦ اذ يتبع كهي على الفصح حسبما تقر في محله فالت العلامة لا يجب انعكاسها

انما يجب اطرافها على  
 انما كل ما وجد تحت  
 ما هي علامة عليه كال التي  
 هي من علامات الاسم  
 وهذا كذلك حيثما وجد  
 سد الصغير مسدها مع  
 مصوبها كما بينا بان العهد  
 الذكرى ولا يمكن عند قد  
 هذه العلامة بانها ليست  
 له على انه وصلح وجوب  
 الانعكاس لم يرد لان امتناع  
 الاثنان بالصغير في هذا الحمل  
 لما منع خاص وهو كون  
 الجار كافا لان ما منع من  
 سد الصغير لوجوب نيرها  
 قيل مثلها هو أو معهودا

ذهبا والمرا دبه ما يتقرر المنكاح بغيره كان المراد بالخارج ما كان السامع يعرفه والا فلهذا لا يكون معهود  
 الا في الذهن هكذا قال الشيخ به الدين السبكي وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهن ما يعرفه السامع والمنكاح والمخاطب وهو معهود  
 بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلا لم يكن حاضرا عند التكامل فهو واذها في القار ونحو اذها يكون تحت التصريح أو معهودا  
 حضور بل يعرفه المنكاح والمخاطب وهو حاضرا عند المنكاح وقال ابن عمقور ولا تقع هذه الاعد اسماء الاشارة نحو جاني  
 هذا الرجل أو أي في النداء نحو يا أيها الرجل أو اذ الفجائية نحو خرجت فاذا الاسماء في اسم الزمان الحاضر نحو الان اه وفيه  
 نظرا لذلك تقول لشام رجل بمحضرتك لانتم الرجل فهذه الحضور في غير ما ذكر في وهذا كله كلام الامام جلال الدين بن  
 مالك في شرح الكافية الشافية وهو ان التي بعدا ليست لتعريف شيء حاضرة حال المنكاح وانما هي لتعريف شيء كان  
 موجودا قبل التكامل فلا تشبه ما الكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شيء حاضرا عند المنكاح وهو ان الصريح في ال  
 في الدخلة على ان انها زائدة لانها لازمة في ويحتمل ان يكون ابن عمقور لم يقصد ان ال المنطوق به في الاثني التي هي  
 لتعريف الحضور وانما أراد ال التي في هذا الطرف لتضمنه اياها وهذا الذي حكى المصنف انه الصريح هو مذهب الفارسي  
 وقال السبكي في بني شبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا وبالله في الاستعمال على مائة الامة تكون في

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا يتبع على حال فلما لم تصرف فيه بقى اللام شبه الحرف لأن الحروف لا تصرف فيها قلت  
وهذا ظاهر في أن اللام المذكورة فيه لا تعرف ومراده بساتر الأسماء أسماء الجنس التي يتصورها التعريف والتكثير  
والأورد جميع المعارف بحسب الوضع الأصلي فهو لا يعرف أن التي لا تعرف في وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجدل السئلة  
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فهو قد ذهب قوم إلى أن تعريف الذي يتصوره من الموصولات ما لا دونه في لازمة عند الآخرين  
فان قلت وأيضا قد حكم عن سيوبه أن اللام في البتة لازمة مع كونها لا تعرف في قلت في الصحاح ويقال لا أنه لا ينفك ولا أعلمه  
البتة لكل أمر لازمة فيه ونصبه على الصدور وكذا في الباب للمصنف في وجوب الجنسية اما لاستغراق الأفراده التي تختلف على  
حقيقة تصور خلق الإنسان في أي كل إنسان فيضعفها في العموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ وهو دعوان الإنسان في خبر

عصفر في بقصد أن ال المتطوق في الآن لا تعرف الحضور وإنما أراد ال التي في هذا  
الطرف لتفخذه أياها وأقول مع أن الصانع سبقه إلى ذلك فنه تظر أما لأن الذي  
تفخذه الآن معنى ال لأنفسه الذي الكلام فيه وأما ثانيا فلان قول ابن عصفو في اسم الزمن  
الحاضر ضو الآن متناول الساعة والحسين ولا بد باللام فيما لا للفظ فكذلك الآن (قوله)  
ولا تعرف أن التي لا تعرف في وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم إلى أن تعريف الموصول  
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعريف التون  
ونفسا صحيح لا خلاف في جذهب ذلك القوم ولو سلم أن يعرف بالثناة التحتية والبناء لم يقول  
ففيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتباره أو بناء على قبيل كلامه  
هنا الكلام في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف أن التي لا تعرف في غير الأسماء الموصولة  
وردت لازمة (قوله) أولا استغراق خصائص الأفراده التي تختلف على مجازا في الشرح  
هذا يصدق على الاستغراق العرفي في شوجع الأمير الصاغة أي صاغته بلده أو صاغته ملكته  
فان كلا تختلف الاداء فيه بجوز وليس لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ  
وأقول الاستغراق الحقيقي أن براد كل فرد عما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرفي أن براد  
كل فرد عما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تختلف في كل  
الاستغراق العرفي للام مجازا وانما خلفنا حقيقة ولو سلم قد صرح ابن سينا وحكثير من  
المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تغييره عن معنى معين فيمكن في ما يفيد الامتياز  
منه وبان التعريفات النساقصة يجوز أن تكون أعم من المعرفة وكتب الاداء مشعرة بذلك  
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي وعما اللام فيه لاستغراق خصائص الأفراد الكتاب من قوله  
تعالى ذلك الكتاب وهذا على ما خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للمهمد (قوله) وفوق والله  
لا تزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد حنثهما في الشرح ولما منع أن يمنع  
كونهما في مثال الجين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق والاستئذ بل من  
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء وليس واحد من الثياب متنازع فيه فذهب الشافعي

عصفر في بقصد أن ال المتطوق في الآن لا تعرف الحضور وإنما أراد ال التي في هذا  
الطرف لتفخذه أياها وأقول مع أن الصانع سبقه إلى ذلك فنه تظر أما لأن الذي  
تفخذه الآن معنى ال لأنفسه الذي الكلام فيه وأما ثانيا فلان قول ابن عصفو في اسم الزمن  
الحاضر ضو الآن متناول الساعة والحسين ولا بد باللام فيما لا للفظ فكذلك الآن (قوله)  
ولا تعرف أن التي لا تعرف في وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم إلى أن تعريف الموصول  
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعريف التون  
ونفسا صحيح لا خلاف في جذهب ذلك القوم ولو سلم أن يعرف بالثناة التحتية والبناء لم يقول  
ففيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتباره أو بناء على قبيل كلامه  
هنا الكلام في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف أن التي لا تعرف في غير الأسماء الموصولة  
وردت لازمة (قوله) أولا استغراق خصائص الأفراده التي تختلف على مجازا في الشرح  
هذا يصدق على الاستغراق العرفي في شوجع الأمير الصاغة أي صاغته بلده أو صاغته ملكته  
فان كلا تختلف الاداء فيه بجوز وليس لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ  
وأقول الاستغراق الحقيقي أن براد كل فرد عما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرفي أن براد  
كل فرد عما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تختلف في كل  
الاستغراق العرفي للام مجازا وانما خلفنا حقيقة ولو سلم قد صرح ابن سينا وحكثير من  
المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تغييره عن معنى معين فيمكن في ما يفيد الامتياز  
منه وبان التعريفات النساقصة يجوز أن تكون أعم من المعرفة وكتب الاداء مشعرة بذلك  
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي وعما اللام فيه لاستغراق خصائص الأفراد الكتاب من قوله  
تعالى ذلك الكتاب وهذا على ما خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للمهمد (قوله) وفوق والله  
لا تزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد حنثهما في الشرح ولما منع أن يمنع  
كونهما في مثال الجين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق والاستئذ بل من  
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء وليس واحد من الثياب متنازع فيه فذهب الشافعي

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغته بلد الأمير أو ملكته دون من عداهم وهو ان يعرف الماهية وهي التي  
لا تختلف على حقيقة ولا مجازا وضوحا من الماء على شيء حي أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى  
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تختلف هنا على الاداء لاحقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية وهو في نحو  
هو قولك والله لا تزوج النساء ولا البس الثياب فان المراد فيه الماهية وهو قد يقع الحنث بالواحد حنثهما أي من  
هذين الأمرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولما منع أن يمنع كونها في مثال الجين الذي  
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة وليس بواحد  
منازع فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بالثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ به الذين السبكي بناء على  
أن معنى الجمع ما يقع مع أداة العموم وليس مساو لها كاذب اليه قوم قال الشيخ به الذين فاقطوا على الجمع ولم ينظروا إلى

جمع الكثرة حتى لا يبحث إلا بعد عشر ١٠٨ فهو بعضهم يقول في هذه التي لتعرف الماهية فإنها التعرف العهد

فإن الإجناس أمور معهوده  
في الأذهان متميز بعضها  
من بعض وبشم المهور  
الى شخص وجنس  
والانف واللام عند السكاك  
انما هي لتعرف العهد  
الذهني خاصة واما الجنسية  
والاستغراق والعهدية  
مهدا خارجيا فكلاهما داخل  
تحت العهد الذهني واستند  
في ذلك الى امر نوز فيه  
والكلام فيه بطول لغير  
أحب الوقوف على ذلك  
قطيعة مرجعة المحتاح  
وشروحه في الفرق بين  
المعرف بالهذه التي  
لتعرف الماهية هو بين  
اسم الجنس النكرة هو  
الفرق بين القيد والمطلق  
وذلك ان ذال الف واللام  
يدل على الحقيقة بقيد  
حضورها في الذهن واسم  
الجنس النكرة يدل على  
مطلق الحقيقة لا باعتبار  
قيد في الحضور متميز في  
المعرفة في مدلول اللفظ  
غير متميز في النكرة وعدم  
الاعتبار غير اعتبار العدم  
وهذا الفرق وقع في الجني  
الداني لابن أم ظلم وهو في  
الأصل منسوب الشيخ  
شمس الدين الخسر وشاهي  
ووقع في الاشياء والنظائر  
للقاضي تاج الدين السبكي  
كلام أردنا اراده رتبة

إما فيه من زيادة القاطعة ولا ينظر فيه قال مسئلة معروفة بالاشكال موصوفة

بجانبه الزجالي مشهورة بالفرسان مذكورة تصحح الأذهان اسم الجنس موضوع الساهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد وعلم الجنس للموضوع لها مقصود به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر إلى الأفراد هذا هو الذي كان الشيخ الإمام يضاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد كرت ذلك مبسوطاً في منع الموانع وأما قوله بما قاله أبو البرجاء الله تعالى غير أن في زيادة وتقصاؤه مباحثاً ما لا يذعن في الاشتراط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الأفراد إنما اكتفى بملاحظة الواضع عند الوضع للأفراد فأقول اسم الجنس موضوع لقدر المشترك بين الصور الذهنية وانما راجية ملاحظة فيه الصور الخارجية فلما تبين أن تبين قول الشيخ الإمام باعتبار وقوعها على الأفراد كما ذكرناه زيادة ذلك انما يحصل اسم الجنس مشروطاً فيه الصور الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعاً له وهو الظاهر من كلامه غير أن الأثر أو ما لا ينقص قوله في علم الجنس أنه الموضوع الساهية مقصود به التمييز انما عن بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا فنعينه عن غيره وانما على آخر فلا بد من سانه فأنما تنقص هذا التقيد وأقول علم الجنس هو الموضوع الساهية غير معتبره الأفراد ثم قال الشيخ الإمام تفرعاً على الفرق الذي أياه إذا دخلت الالجنسية على اسم الجنس سوى علم الجنس وأقول ينبغي على هذا أن لا يدخل على اسم الجنس الالاف واللام الجنسية إلا إذا صحها الصوم لما إذا انصرفت على أصل الحقيقة فالعلم مستفاد قبل دخول الال عليه فلا فائدة له وتظهر ذلك قول الشيخ الإمام في كل ما لا يدخل على المقرد المعرف باللام إذا ذكر بدل كل منهما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستقيم من هذا أن علم الجنس لا ينبغي ولا يجمع لأن التثنية والجمع انما يكونان للأفراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه إلا على تأويل وتخصيص من هذا أن الواضع تصور الساهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تمييزاً في الخارج ١٠٩ وقد يضع لها صورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن  
غير تخص لها الوضع وقد  
يضع لها ملاحظة الأفراد  
الخارجية غير تخص  
لها الوضع فهذه خمسة  
أقسام واسم الجنس عندي  
منها الخماس وعلم الجنس

هذا المعروف بين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس بمحلولية  
اسامة ولقيت أسداً وهوان أسداً موضوعاً لواحد من أحاد جنسه فأطلقه على الواحد  
إطلاقاً على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهذه موضوعاً للحقيقة المتعددة في الذهن  
وإذا أطلق على الواحد فاعلم أن البيت الحقيقة وزعم من الإطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد  
ضعنا وإماماً يجعل اسم الجنس موضوعاً للساهية من حيث هي فنسده كل من اسم الجنس  
وعلم الجنس موضوعاً للحقيقة المتعددة في الذهن وانما الفرقان حيث أن علم الجنس يدل

الراجع وكان النسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك التقيد  
فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الأولى وكان ينبغي هذا الفرق وامتنع عليه الشيخ الإمام بأنه  
ينبغي أن يشترط أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لأن العلم انما يكون كذلك وحسن ذلك لا يصدق على غيره من الصور  
قال وهذا يغيبه فرقة لأن اسامة وضوءه من أعلام الاجناس لا يخص واحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية  
ما ينسبها من الصور المنتزعة من بينها سوى الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدها علماً والآخر نكرة قال فالحق أن العلم  
انما يكون موضوعاً للشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة وضوءه حكم الأعلام ولعلم شهدوا الصورة  
الذهنية وانما اختلفت بالصورة الواحدة قيم ويصعب ما قاله النسر وشاهي قلت انتم بهذا الوجه فلا تسم من جهة قوله بقيد  
الشخص الذهني فانه صريح في أن الوضع لصورة متخصة في الذهن انما من سائر الصور وقول الشيخ الإمام العلم انما يكون  
لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع الساهية بقيد تمييزاً وتخصيصاً في الخارج النسبة  
الحواحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم المتعدد  
قلت قال الخاصة في باب غير المنصرف العدل تحقيق وقد يرى وغيره والتقدير يأنه الذي اضطررنا إليه حين وجدناهم  
يعاملونه معاملته العدل بان منعه من الصرف وأقول على مساق هذا شأناً بأنه تعالى عصرنا بما قد بين هشام رحمه  
الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيق كزبد وعلم تقديرى كاسامة فأنما حكمنا بكونه علمين وجدناهم يعاملونه  
معاملة الأعلام فنسبهم من الصرف ومن دخول الال ومن الاضافة فهموا الانسداد في قولهم اسامة أجراً من مثالة  
وجوز واجبي الحال منه في قولهم هذا اسامة أجراً من مثالة مقبلاً ونسبهم بالمرقة دون النكرة ولو لا ذلك لقضينا بأنه نكرة  
شائع في أفراد جنس الاسد فهذان الاسمتدلال بالآثر على المؤثر وكذلك مستلة العدل سواء إلى هنا كلامه ومعه بالشيخ



الإمام والمدة فاضي القضاء في الدين السبكي ملامحه وقته غير مدافع وبعد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي تضمن في شرحه رحمة الله عليهم جميعاً في فيه قال ابن عسقلان وأما في غم مررت بهذا الرجل كون الرجل نساء وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المدين وفي النعمان لا يكون أعرف من الذموت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه إذا قدر في الرجل (سائلاً) أي عطف بيان فقد توفى الحضور وهو يفيد الجنس بذاته الحضور بدخول آل والأشارة لتأمل على الحضور دون الجنس فكون ذوالالام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار وإذا قدر في الرجل ١١٠ فتعاقدرت إليه لاهود فاضي مررت به ذاهواً الرجل المهودي سائلاً فلا دلالة فيه

**النساء**

ولا ال كمن يكون في معنى ما فيه ال و ينقل هذا القول عن الاخفش وعلى الاول قال فيما هي فيه من الموصولات زائدة لازمة وفيه نظر فانها قد تحذف فيقال الذي والذان ولذين ولتي ولا في حكاية في التيسيل وحكي عن ابن جرير ان امرئ اياقرا صراط الذين وفي كتاب الشواذ لا في محمد عبد السلام المقرئ السلاوي صراطا لذين قرأ في كعب وان السميع و أبو رباء بتخفيف اللام حيث كان جاعلا واحدا **﴿ و كذا لامة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالتضريح ﴾** بفتح النون وسكون الصاد المجهمة نقل من الضر الذي هو اسم للذهب والنعمان في بضم النون ١١١ نقل من اسم اللات واللات والعزى في علي بن الحسين

اما اللات فكانت لتتخفيف بالطاقف وقيل بفضلة بمسدها قرش وهو في الاصل اسم فاعل من لت يلت فهو مشدد الياء لا انه خفف عند النقل وحكي عن ابن عباس انه قرأها بتشديد التاء واما العزى فشكوه من تأنيت الاعسر كانت لطفضان وأول من اتخذها ظلام من سحره وقيل كانت مرة بعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر فاحرقها أو قطعها قلت في جعل ال في مثل ذلك زائدة لازمة نظرون العلم بالعرض هو مجموع الالف واللام وما دخل عليه فهي جزء من العلم كلزاي من زيوا الجيم من جسر ومثل ذلك لا يقال فيه انه زائد **﴿ أو ﴾** بشرط مقارنتها **﴿ ولا زائعا لها ﴾** أي جعلها افعلاما من

النساء وقوله قاتل والمطقات يترجم فلان في بينه وبين حذف ال في بعض الاسماء الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن ته يفهم بالصلة يعني وان لم يقل بأن تعريضا بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ونحوه وقال له وهي لازمة أيضا فان ما ادعيته الا في الاثنى انتهى وأقول يعني بما ادعاه في الاثنى قوله فيه ولا يعرف ان التي للعرض لازمة وقد قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره **﴿ قوله ﴾** وكذا لامة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظرون العلم بالعرض هو مجموع الالف واللام وما دخل عليه من جفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم بحسب العرض هو المجموع من ال وما بعدها المراد بال زائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءا من لفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شيء أصلا **﴿ قوله ﴾** كالتضريح والنعمان واللات والعزى التضريح في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى التضريح كناية ابن خزيمة من مدركه بن عباس بن مضرة والنعمان في الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم اقص على ما نقل عنه في قراءته بتخفيف التاء وهي قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بفضلة عند سوق عكاظ وأما قرأته بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية قال ابن عباس كان رجلا يسوق عكاظا بليت اليمن والسويق البعاج عند مضرة وقيل على حجر فطامات عند موذنا ذلك الحجر وسماه ببعه وقيل كان رجلا عند ذلك المصنم بليت السويق ويطعمه البعاج فسمى ذلك المصنم ببعه فلي هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم فاعل من الت وعين أن يكون المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى في الاصل تأنيت الاعسر ثم نقل الى مصم كان لبني كنانة وقيل الى مضرة كانت لطفضان بمسدها قرش أو كذا وانواعها بيتا وأقاموا عليها سنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق المنصورة وهو يقول يا عزي كفى ربك لا سبحانه أني رأيت الله قد أهانك وتقتيل المصنم بالنعمان لما قرئت ال فيه لنقله موافق لتثنية ابن مالك به في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض عليه بانه مثل به في الخلاصة ما ال فيه لعم أصله وهو ما نقل مجردا من ال وجوابه ان الممثل به لما قرئت ال فيه لغير الممثل به لما يقارنه وان كان في اللفظ واحدا وذلك ان الممثل به لما قرئته لم يعل على ملك العرب ابن المنذر ولم يسم بدونه والممثل به لما يقارنه غير ذلك العلم مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن ال ودخل عليه لعم أصله **﴿ قوله ﴾** كالتضريح مثله البيع

غير ان تستعمل قبل العلم لغيرها **﴿ كالتضريح ﴾** بسبب مهملة مفتوحة ولا وهو على ابن عادية اليهودي أحد شعراء الجاهلية وهو القائل من قصيدة اذ المرء لم يدنس من الأوم عرضه • فكل رداء رتبته جبيل وان هو لم يحصل على النفس ضمها • فليس الى حسن التناء سبيل وفي كون هذا العلم من تيلانظر في القاموس انه يطلق على ذباب النمل فانظره وفي دعوى زيادة ال فيه نظر كما في **﴿ أو ﴾** بشرط مقارنتها **﴿ فليتها ﴾** أي لكونها افعلاما لا موضع واضع معين بل لاجل التلبس **﴿ على ﴾** بضم هي له في الاصل كالبيت الكعبة والمدينة لطيفة • بلد المحبرة النبوية **﴿ و كذا لامة في الاعلام بشرط مقارنتها لذي الذي يكون بجري ذكر المعهود ﴾**

قبل وانما هو من قبيل العهد الذهبي الذي يكون بعلم الخطاطة قبل الذكر لشهرته فالبيت اشهر استعماله في بيت الله  
 لان غيره كلفه النسبة اليه ليس يتاكد المدينة النبوية بالنسبة الى غيره امان المدن وكذا النجم لثري بالنسبة الى غيرها  
 من النجوم قلت وقد ورد على المصنفان العيوق و يوم الاثنين والثانية من قبيل ما هو على الغلبة مقارن لاداءه وقد سمع  
 نزعها حيث قالوا هذا عيوق وهو اذن اثنين مباركته وقال وثابتة الجعدي بالزمن بته عليه مخيم من تراب مصوب  
 وقد جابحين هذا وعلى ان تقدم انزاده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قبل تأخر فعله هو اطلاق التزم من مريداه  
 الغلبة وفيه نظر والثانية وهي غير اللازمة فتوهم كثيرة واقعة في الفصحج ولكنهما لم يوصل من الكثرة بحيث  
 يقاس عليها وهو غيرهما أي غير كثيرة فلا ولوي وهي الكثرة الواقعة في الفصحج هي الدخالة على علم منقول من  
 مجرد من آل فاصل لها في احتراز من نحو شكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول آل عليه  
 في ملحوظ اصله الذي نقل منه ذلك احتراز عما اذا لم يلح الأصل فلا تدخل الاداة عليه في تحاوت وعباس وضعا في  
 وفضل وليت فيقول فيها الحرث والباس والضعا في والفضل والبيت ما دخل الاداة وليس ادخالها عند اللبس  
 متين بل لم الأصل يقتضي ثبوت حكمه وهو قبل العملية كان يستعمل بالاداة تارة ويؤنثى أخرى فكذلك بعد العملية  
 اذ الحظ الأصل فيوتوق ١١٢ هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محذور معروف واحد في

والسهم بل بالمهمة واليمين المفتوحة بن بعد ها و اوسا كفة همزة اسم لان عاديا بالمد وهو يمدى  
 من شعراء العرب والبسع قال ابن مالك فارت ال فيه اوتجالة وقيل مضارع وسع سمى به ولا  
 صغيره فاعرب ثم نكر وعرف بالوفى الصالح سبع من اسماء الجهم وقد أدخل عليه الآلف  
 واللام وهو لا يدخلان على تظايره فهو بصور يزيدو بشكر الآلى ضرورة التسمي (قوله)  
 على علم منقول من مجرد صالحا ملحوظ أصله) أو اذ الجهم الجهم من الواحترز بقوله صالح  
 لها عن المنقول من فعل نحو بشكر ويزيد فانه لا يصلح الآلى الضرورة وأراد بصله المنقول  
 عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين وغيرهما هو الصفة فالصنكر كفضيل واسم العين كتمان  
 والصفة ككثرت (قوله باعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد  
 يستعمل الآلى القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو الهم الذي بينا والشتيف  
 وهو بفتح الجهم وسكون النون القترط الاعلى والفضل الطويل ثم والعلم منقول من أحد هذه  
 الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله رايت الوليد الخ) هذا البيت لابن  
 مباداة شاعر متقدم ومباداة أمه وقيله

فان قلت المسئلة مفروضة  
 فيما اذا كان العلم الجهم  
 منقولا لا يصلح لدخول  
 الاداة عليه وأجد منقول  
 من مضارع خال من الضمير  
 فلا يصلح لاداء فلا يصلح  
 التمثيل به في هذا المقام  
 قلت لانسم المنقول من  
 الفعل بل من اسم التفضيل  
 للفاعل أو المفعول فتدفع  
 في كلامهم ما يقتضي  
 استعماله بمعنى أكثر مجرودية  
 من سائر المجردين بخور

في أحد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المجودين  
 والثانية وهي غير الكثرة فتوهم واقعة في الشعر واقعة في شذو من الشرفا لاولى كدخاله على يزيدو عرو في قوله  
 باعدام العمور من أسرها حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن الزيد مباركا عديدا بابعاءه اخلافة كاهله  
 ولا يتخفى ان عروا علم منقول اذ العمر بالفتح لغة في العمر الا انه لا يكاد يستعمل الآلى القسم قال الله تعالى للمعرك انهم لاني  
 سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الانسان وهو الهم الذي بينا والعمر أيضا الشنف والفضل الطويل فهذه العلم منقول  
 من أحد هذه الاشياء ولا شك ان صالحا للآلف واللام فيمكن ان يلح أصله ويدخل عليه الاداة لكن قارن الاول في ان ذلك واقع  
 في السعة وهذا الشاوق في القسم والشعر واعياه اخلافة اجما جمع عب بالكسر وهو اجل وهذه استعاره تقصية شبه أمور  
 اخلافة وما يحتاج اليه فها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الأمور بالا جلال التهمة التي لا نال الغرض  
 منها الا بعد نقلها من أهل التي هي معارفه في الكاهل ما بين الكففين ويقال له الحارث وشذو فيصحت بعمل تلك الاعية  
 كتابية عن كفاية المدوح للامامة العظمى وأهليته لها وهذا أحد اختلافه بني أمية وهو الوليد بن الزيد بن عبد الملك حتى  
 الماوردى في كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا نقله يوماني المصنف فخرج قوله تعالى واستغفروا ربك على جبار  
 عنده فخرق المصنف وأندى تمهد كل جبار عنده • فها انا ذلك جبار عنده اذا ما جئت ربك يوم حشر •  
 فنقل يارب حزقي الوليد فلم يلبث الآيات ما تم قتل شر قتله وعلقت رأسه على قصرة ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

هجت

والعاقبة ونعمو ذاقه من شرورنا خشنا وسبنا أن أعمالنا بما لا دخله على وليد في البيت الثاني في نالهم الاحل وقيل آل في البرية والعمر وقتهم يعرفوا ما كنكر انهم دخلت عليهم آل في فليست الاداء فيه ما زائدة في كاي بكر العلم اذا اضيف تقوله علاز يدنا يوم النفاص زيدكم في \* بايضا ما في الشفرتين يعني والتبايع النون والقاف الزل والمراد بالايض السيف قال الرضي وتعرف العلم المتكر بالاضافة أكثر من تعرفه باللام قال ونندي انه يجوز اضافة العلم مع قلته تعريفه ادلا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفوا ذلك اذا اضيف العلم الى ما هو منه في معنى شعور يصدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضرا الجراموا غارا السهرا زيد الغسل ١١٣ فان الاضافة في البيت لا اشتراك المتفق هذا كلامه

في واختلاف في الداخلة على بنات أو رفي قوله واقد جنتك أكثر واعساقلا ولقد سمنتك عن بنات الاور في

جنى ينعدي الى واحد تقول جنب الثمرة أى قطعها في البيت عداه الى اثنين فاما ان يكون الاصل جنب ثم حذف الجار فانتصب الجار بالفعول واما ان يكون ضمه معنى أعطيت عداه الى مفعولين والاكثر جمع كره وهونيات معروف بقال لواحدة كره والجماعة منه كما فعلاء على غير قياس وهو من النوادر والمساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكاة السكار البيض ويقال لهامة الارض وبنات الاور بكاء صغار مرغبة على لون التراب في قول زائدة للضرورة

هممت بقول صادق ان قوله \* واني على رغم العدول لقائه والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعده هشام في ربيع الاخر سنة خمس وعشرين ومائة وكان قاسما متكا للجبالة التبريد والقضاء جبا واعيد اقسام السلون مع ابن عمه بن يزيد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من اوزاق الجند ما أخذ دمشق وكان الوليد بن ناجية يمد يده في تصيد ثم جاوزوا عسكرا السهرا وروا عسكوه وذبحوه وذلك في جادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعبال جمع عبال بكسر الموحدة وسكون الموحدة بضم هاء مزه وهو الجمل والكاهل الحارث وهو ما بين فروع الكتبتين قال عليه السلام غم كاهل مضر وعليها الجمل كذا في الصحاح (قوله علاز يدنا يوم النفاص) الايض هذا السيف وما في القاطع والشفرتان حدة السيف والبيان نسبة الى العين والالف عوض من به لنسب فلا تجامعها وحكى صبيو به ان بعضهم يقول عيان (قوله ولقد جنتك اكثر الخ) جيت الثمرة قطعناها المراد هنا اعطيتك او جنبتك فحذف الجار واصل الفعل بالجار وروا الاكثر جمع كره وهونيات معروف بقال لواحدة كره ويحجمه كما على غير قياس والمساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكاة السكار البيض وبنات اوركاة صغار مرغبة على لون التراب (قوله ورده الى صاوى) المقلب الذي هو القرى الكبير شارح المفصل والشامية أو الحسن على بن محمد بن عبد الحميد المصري السقاوى الملقب علم الدين استغل بالفاخرة على الشاطي ثم انتقل الى دمشق ونسب تهرجا وكان الناس يسمونه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رأيت بدمشق والناس بن دحون علسه في الجامع لاجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت وهو راكب على بجمه يصعد الى جبل الصالحين وحوله اثنتان وثلاثة وكل واحد يقرب الى موضع غير الاخر والسكل دافعة واحدة وهو يرد على الجميع نوفي جسمه الله بدمشق نافي عشر جادى الاخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة وقد نبه على نسبة السقاة والسقاوى نسبة الى هذالمدينة بالقرية من أعمال مصر وقياسه صقوى ولكن الناس أطلقوا على صاوى (قوله لانه قد آمن فيه التنوين) لان آل النخاع لم يسقط الجرم من أورلان سقوطه من غير المنصرف لثاقه ولذا لم يسم أول الامر على ان سقوط التنوين منه منع الصرف لثاقه وهذا بناء على ان سقوط الجرم من غير المنصرف

١٥ ل لان ابن اوبر علم على نوع من الكاه في وديناه في جمع على بنات اوركاة قال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنوع عرس لانه لا يغفل ورده السقاوى شارح المفصل وشارح الشامية في القراءات السبع واظمه اول شارحها في بنائها لو كانت زائدة لكان وجودها كالمدم وكان يتنصبه بالفتحة لان فيه الحلية والوزد وهذا مدم ومنه بلاشك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والاختلال هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصغار الطلبة فضلا عن امام فاضل لان آل تنقضي ان يغير الاسم بالكسرة فلو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين في وهذا مدم على ان المحفوظ لمنع الصرف بالاصالة هو التنوين فيعنه الكسر بعد حرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيوه انه اسم لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يصفق لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظا ان سقوطه لتبعية التنوين بالاصالة وقال قوم لما نابه

غير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معانته الصرف قال الرضي والأقرب الأول لأن الكسر يعود في حال  
الضرورة تالفاً للتنوين مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذا وزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يصف  
أضالع الصرف كالتنوين لم يبدل بالضرورة الياء ومع الضرورة لا يتركب الألف والحاجة وتغلبت الكسرة في الحذف  
لأن التنوين يصف لأنتج الصرف أيضاً كما في الوقف ومع اللام بالإضافة والبناء وأبو النضن من أول الأصغر على أنه  
لولا بسط اللمس في الفعل بالإضافة ولا يلبس لالتصق آخره فوافعه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه  
وفيها العطف بلا بعد المحصر بالنفي والأول مع كلامه وسأيت أن شاء الله تعالى في وقيل أل فيه المع الاصلي لأن أو رصفاً  
كسب وحسب واحد وقيل في ١١٤ هي فيه في التعريف وأبو ابن أو بتركه كان القبول قال فيه مثلاً في قوله

وإن القبول إذا ما في قرن  
لم يستطع سهولة البزل  
القناعيس في  
وإن القبول ولد الناقة إذا  
استكمل السنة الثانية  
ودخل في الثالثة ولز  
شدو الصق والقرن جبل  
يقرب به البعيران والموصلة  
الوؤب والبزل بهم الموحدة  
واسكان الزاي جمع بازل  
وهو من الأبل ما طلع  
ثابه والقناعيس جمع قنيس  
وهو العظيم من الأبل  
والنون فيمزأند ويقال  
جبل قعاس بضم القاف  
أي عظيم الخلق والجبل  
قعاس بفتحها فيقال في  
أي كون ابن أو بتركه  
واللام فيه المنصرف  
أو العباس في المردود رده  
أه لم يسمع ابن أو بر الأ  
ع الصرف ولو كان  
نكرة لمصرف أذا ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالإضافة كما قال بعضهم لأنه لو لم يكن تبعه لما صادف قوله أعد  
ذكر نسيان لأن الضرورة اقتضت تركب بقدر الحاجة وهي هنا إعادة التنوين لأجل  
الوزن دون الجمل (قوله) وإن القبول إذا ما زال الخ) ابن القبول يفع للام وله الناقة إذا استكمل  
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شدوا القربان القاف وقتبت جبل يقرب به البعيران  
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الأبل ما طلع ثابه والقناعيس جمع  
قعاس وهو العظيم من الأبل (قوله) ويرده أنه لم يسمع ابن أو بر الأعموم (المصرف) في الشرح  
بعض ولو كان نكرة لمصرف أذا ليس فيه الأوزن الفعل فقط أذهوا اسم بالفرض وليس  
وصافقت ولا يلزم من كونه لم يسمع الأعموم (المصرف) أن لا يكون نكرة فسيبوه برى في آخر  
علما وضوءه أنه منع من الصرف بعد التنكير باعتبار الصفة الأصلية لئلا زال المنع من اعتباره  
وهو العلية وابن أو بتركه مثل ذلك فيه فان أو رصفاً في الأصل يقال هده أو برأي كثير  
الوير فاذا جعل علما منع من الصرف العلية والوزن وإذا تنكر منع أيضاً اعتبار الصفة  
الأصلية مع الوزن فيمكن أن تكون أل فيه لتعريف نعم مقاله المصنف يفتي على رأى  
الاعمش القائل بأن مثل آخر علما إذا سكر بعد التسمية صرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم  
الر دعليه ولا يمتنع أن الاعلام بالإضافة يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما  
وحده كأو بر وهريرة من ابن أو بر وأبو هريرة فلا يستكر قولنا إذا جعل أو بر علما من جهة  
أن الكلام فيما إذا كان جزء علم أه وأقول في تخرجه المشرح قول المبرد هذا على قول  
سيبويه في المسئلة اختلاف بينه وبين الاعمش نظر فإن تلك المسئلة في اسم وجد فيه  
عليه فسيبوه كقول ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى أن ابن أو بر علم  
في وقت من الأوقات بل يرى أنه علم ال معرفة ما ولدوا نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف  
قول المبرد أن يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الأعموم (المصرف) أن لا يكون نكرة لجواز أن  
يكون مجموع الصرف للوزن والصفة الأصلية فان طر والامعة على الصفة الأصلية  
لا يخرجهما من كونها علم لتنع الصرف كسود الحية وأدهم العبد وهذا الجواب كما يفتي

الأوزن الفعل فقط أذهوا اسم بالفرض وليس وصافقت ولا يلزم من  
كونه لم يسمع الأعموم (المصرف) أن لا يكون نكرة فسيبوه برى في آخر علما وضوءه أنه منع من الصرف بعد التنكير اعتبارا  
للصفة الأصلية لئلا زال المنع من اعتباره وهو العلية وابن أو بتركه مثل ذلك فيه فان أو رصفاً في الأصل كما مر يقال  
هذا أو برأي كثير الوير فاذا جعل علما منع من الصرف العلية والوزن وإذا تنكر منع أيضاً اعتبار الصفة الأصلية  
مع الوزن فيمكن أن تكون أل فيه لتعريف نعم مقاله المصنف يفتي على رأى الاعمش القائل بأن مثل آخر علما إذا سكر بعد  
التسمية يصرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم الر دعليه ولا يمتنع أن الاعلام بالإضافة يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان  
علما وحده كأو بر وهريرة من ابن أو بر وأبو هريرة فلا يستكر قولنا إذا جعل ابن أو بر علما من جهة أن الكلام فيما إذا  
كان جزء علم وهو الثانية في الواقعة في شذوذ من الشر كالواقعة في قولهم أدخلوا الأول فالأول أي مترتين

في وياؤ الجبله الغفير في الجماعه من المجه وهو الكثير يقال امرأه جله المرافق أي كثيرة القسم على المرافق والغفير من الغفر وهو السد يرمي الغافر أي السائر في كثرتهم وجه الأرض حذفت الناحية لقليل يعني الضاعل على التفتيل يعني المفعول وهو صفة الجاهل الجامعة الكثيرة السائرة في قراءة بعضهم يفرح من الأمر منها الأدل في قال في هذه المنصوبات كلها زائدة لأن الحاصل واجب التأكيد لأن الأصل النكرة والمنصوب بالحال تقييده بالحكم المستند فقط ولا معنى لتصرف هناك ولعرف وقع التصرف صائغا وثلاث المنصوبات التي مثلها المستف جميعها أحوال فيصير زيادتها فيها لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقصا المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاهما قصد قرئ أيضا لتجرب من الأعز بالنسبة للمفعول وقرأ الحسن وابن أبي عمير في التجرب بالنون والبناء للفاعل ونصب الأمر والأذل في الإختصاري القراءات الثلاث قال ومضاه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل والتأويل الأول خاص بالقراءة الأولى والثاني والثانية والثالثة أيضا الثالث عام لثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله في فان قدرت الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الأذل كما مره الإختصاري لم يفتح إلى دعوى زيادة ال (ز) والما كان محو بالهاو وجعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال في تنبيه كتب الرشيد ليلته إلى القاضي أي وصف بسأله عن قول القائل فان ترقى ياهند فاروق أين • وان تفرق ياهند فانقرق أشام • فانت طلاق والطلاق عزبة • ثلاث ومن يفرق أعق وأطلم في الرق بكسر الراء ضد العنف يقال روق به

وروق في الضارع قال الجوهري وحكي أبو زيد رقت به وارتقت به بمعنى وكذلك ترفت به قال وانخرق مصدر انخرق وهو ضد الرقيق وقد ترق بالكسر تفرق خرقا والاسم انخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كعرق وتفرق تكعركم والاسم مأخوذ من البين وهو البركة

على قول مسيبو به وغيره فلاحظ عليه (قوله الجبله الغفير) الجماعه من المجه وهو الكثير والغفير من الغفر وهو السد ترى الجامعة الكثيرة السائرة (قوله كتب الرشيد ليلته إلى القاضي أي يوسف) هكذا ذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية وهي مذكورة في المسوط وهو كتاب في فقه أي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة أن الكسائي كتب إلى محمد بن الحسن فتوى فذهبها إلى قرائم إياه ما قول القاضي الإمام ليس قال لأمره وأذكر البيهقي في كتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب تقع ثلاثا لأنه اذا رفع ثلاثا فهدم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ والطلاق عزبة ثلاث وادانصب ثلاثا فأكسكه قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتدأ والطلاق عزبة (قوله فان ترقى ياهند الخ) الرق ضد العنف يقال روق يفرق القاص روق بعضهم وفي الصحاح انخرق مصدر الانخرق وهو ضد الرقيق وقد خرق بالكسر تفرق خرقا والاسم انخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والابن من البين وهو البركة والاشام من الشوم وهو ضدها (قوله ولا يكون الجنس الحقيقي)

والاشام من الشوم وهو ضد البين وزعم ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف القاع من جواب الشرط والمبتدأ أيضا والمعنى فهو أعق وأطلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين في البيت لجوان أن تكون موصولة وتسمى القاف المختص كراهة أي محروما ومشعر بمساكن إله وأعق خبر المبتدأ الذي هو موصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا فتح فيقال ماذا لمزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف هلقت هذه مسئلة نحو يفتقهية ولا آمن الحيطان قلت ديار أبي ثابت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة • يقال طلق المرأة بضع للام نطق بعضهم اهي طالق وطاعة أيضا قال الأعشى • اجارتنا بين فانك طالق • قال الاخفش ولا يقال طلق بضم كذا في الصحاح (قوله قال أنت طالق) ثم أخبر عن الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلق ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جمل معترضة فكذب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى جبير بن وهب عتبه إلى الكسائي اه ملفضا • وبه دليل على انصاف أبي يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه (قوله اقول ان الصواب ان كلام الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان في الطلاق ما يجازي الجنس كاتقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد به واما العهد لذكرى مثله في نفسى فروع الرسول أي هو هذا الطلاق المذكور عزبة ثلاث ولا يكون الجنس الحقيقي وهي التي تخلفها كل حقيقة في الثلاث لم الاخبار عن العام وهو الطلاق الماربه بل طلاق بالخاص وهو ثلاث التي هو فرد من أفراد ذلك العام (قوله قال الحيوان انسان وثلاث باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزبة وثلاث في

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عن عطف ثلاث لم يلز وكان من عطف المفردات **فعل على المهدية يقع الثلاث** وهذه الوجه  
فان الكسائي **فوعلى الجنسية يقع واحدة** كما قال الكسائي واما النصب فلا يصح لان يكون على المفعول المطلق وحيد  
يقتضي **النصب على ذلك** **فوقوع الثلاث** اذا المعنى فانت طالق ثلاثا **كما قال الكسائي** **فمعرض** **ولا معنى** ثم  
والاحسن ان لو قال واعترض **فيهما** بقوله والطلاق عزقه **في** **يحمل** **لان** يكون حالا من الضمير المستتر في عزقه **فمعرض**  
فلا يلزم وقوع **الثلاث** لان المعنى والطلاق عزقه اذا كان ثلاثا فغايب عن ماواه **وفيه** نظرا ما اول فلان الكلام يحتمل  
لوقوع **الثلاث** على التقدير الذي ١١٦ ذكره بان نصب الالعهد الذي كرى كاتمه في احد وجهي الزعم كانه

قال والطلاق الذي ذكرته  
ليس بافع ولا لعب بل هو  
معزوم عليه حاله كونه  
ثلاثا واما ما نسبنا فسله  
لا يظهر داع الى الاتيان  
بقوله اذا كان مع جملة  
ثلاثا حال من الضمير في  
عزقه الان لا يكون عزقه  
بيان ان الحال في معنى  
الظرف فانقول معنى جاء  
زيدا فغايبا في حال كونه  
فان قلت وفيه نظرم  
وجه آخر وهو قوله ان  
في العزبة ضمير مستتر  
اذهي مصدر والمصدر  
لا يضر فيه قلت فغايبا  
اذالم يؤول وهما مؤول  
فيضمين الضمير كافي زيد  
همل فان قلت لو جعله  
لانتوتى وجمع في نحو  
هند بصوم والزيديان  
همل والزيديون همل  
قلت روي في وجهتان  
وجه المشتق الذي اول  
به فيضم وجهه اصله

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من ان يكون بمعنى الكل المجموع على كل فرد فرد وبصير  
المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث اه وأقول ليس  
الكل المجموع بمعنى من معنى الكلام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون الكلام  
بمعترضة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادى ان يكون بمنزلة في البعض الآخر وهو  
الكل المجموع وقوله الكلام التي الجنس الحقيقي يحتفظا كل حقيقة مرادهم على كل الافراد  
به دليل ماثلون به لذلك وقد صرح به التقاضي في مطوله فقال ان المفرد الداحل عليه  
حرف الاستغراق بمعنى كل مدلا بمجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور  
وان حكاها الاختص في نحو الدينار المسفر والدرهم البيض اه على انه لا يصح جعل الكلام  
هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق اكثر من الثلاث بما يصحى اللهم  
الان يراد بمجموع افراد الطلاق في عقد واحد **قوله** فعل المهدية يقع الثلاث **يعني** اذا علم  
ان المهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من ينسب  
على هذين الامامين بن قاعدة الشرع اذا احتمل العطف وقوع الثلاث والواحدة فغايبا  
الواحدة اه كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام  
المصنف انحاز بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفهم  
عنه قوله آخر اه لا يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر **قوله** واما النصب  
فلانه يحتمل ان يكون على المفعول المطلق ويحتمل يقتضي وقوع الثلاث لقائل ان يقول  
انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول  
او لطلاق الثاني والكلام للعهد ولما اذا كان مفعولا مطلقا لطلاق الثاني والكلام للجنس  
فلا يقتضي ذلك **قوله** ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزقه **وحينئذ** لا يلزم وقوع  
الثلاث في الشرح فيه نظرا لان الكلام يحتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد ايضا ان  
يجعل للعهد الذي كرى وأقول قد تنبى الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف يلزم الواحدة  
على تقدير الحال من الضمير في عزقه وانما في لزوم الثلاث هو بصدق باحتمال الثلاث  
وذلك على تقدير ان تكون الكلام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا تكون له  
**قوله** فغايبا عن ماواه هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان العوالب ان ككلام من الرفع  
والنصب يحتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو ما يقع من الطلاق

فليغير **في** هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر واما الذي  
أراد به هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد **مبين** **بها** ان كس غير رفيقة • واما امرى بعد الثلاث مقدم **البنو**  
الفراق والضمير **بها** على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبلها لام العلة قدرة أى ذوقني هذه الطليقات  
الثلاث لاجل انك كنت غير رفيقة أى لم يكن فيك رفق ولين بل شوم وعنف ومقدم مصدر مهي من قدم بمعنى تقدم أى ليس  
لاحتقدم الى العشرة بعدا يحتاج الثلاث انهما لهما الفرقة **في** مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين  
نفاية ال عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى في ذلك ان الموصول من قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجلة الواقعة بعد الفاعل خبره مع انها خالية عن العائد اليه لجوالا ثابتة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هي مأواه في حوزة مرت رجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الوجه والظهر والبطن في وانما قد ذلك لرفع ليحتاج الى الضمير رابط قبض ال ثابتة عنه وذلك ان الوجه اذ ارفع في قولك مرت رجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير فيها الظاهر وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج الى جمل ال ثابتة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل مرت رجل حسن وجهه مخدف ضمير الغيبة وثابت ال عنه اما اذ ارفع الوجه او نصب فالصفة مخدفة للضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الظهور والبطن فيهما في ال اصل بدل بعض ولكن ارجيا هذا بخبري التا كيد بكل من جهة ان الفرض الاحاطة والشمول اذ ليس المراد الظهور والبطن بخصوصه ما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كذا الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتا كيد بكل فيكون ال اصل ضرب زيدنا هرو ويطنه ثم مخدف ضمير الغيبة واثبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهور والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الناقض أي ١١٧ في الظهور والبطن وان كان ليس بتعيسى

هو والمنعمون بقدر  
هي المأوى له في الآية  
هو الوجه منه في المثال  
الثاني هو الظهور والبطن  
منه في المثال الثالث  
والى ذلك غير ثابتة عن  
شيء هو قوله ذاب مالك  
الجواز أي جواز زيادة ال  
عن الضمير في ضمير الصلة في  
خرج فتوزيد الذي ضرب  
الظهور والبطن وكثير لم  
يتعرض الى هذا القيد  
وهو مصرح به في التسهيل  
هو وقال الزحشري في في  
قوله تعالى هو وعد آدم

حينئذ فاجاب بانه ان ما وقع مأواه قوله وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجلة خبر من خاف مقام ربه فلا يكون ال في المأوى ثابتة عن الضمير نلت الجلة الواقعة خبرا من عائد على المتدأ قوله ومرت رجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ ارفع الوجه والظهر والبطن اما قيام ال مقام الضمير في الوجه اذ ارفع فلا نها لولم تقع مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستترا لا تقول لو كان فيها ضمير مستترا لكان مر فوعاها او الوجه مر فوعاها ايضا فتكون الصفة راعية لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشيء به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذ ارفع او نصب فلا نه ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام ثابتة عن الضمير لان في الصفة حينئذ ضمير مر فوعاها عائد على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذ ارفعها فلا نه ما في ال اصل بدل بعض ارجيا بخبري التا كيد بكل ال على ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتا كيد بكل لا بد في كل منهما من مائد على المنبوع واما عدم قيام ال مقام الضمير في الظهور والبطن اذ لم يرمض في هذا التركيب فلا نه ما يكونان حينئذ منصوبين على الطرفة والظرف لا يقتضيه الى عائد فلا نه ضرورة الى جعل اللام فيهما ثابتة عن الضمير قوله وقال الزحشري في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة لزمخشرى أي اسماء

الاسماء كلها ان ال اصل اسماء المسمايات في وانما احتاج الى اعتبار هذا الحد في ليحقق مرجع الضمير من عرضهم ينتظم معه انشرو في اسماء هؤلاء ولم يحصل المحذوف مضافا الى معييات الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكره من التعليم هو وقال أبو شامة في قوله في أي قول الشاطبي رجه الله تعالى في بدأت بسم الله في النظم أولا في تبارك رجسا نار حيا وموتلا في ال اصل في نظمي فحوزا في أي لزمخشرى وأبو شامة في ابتاع الظاهر وضمير الحاضر في وهذا الخا هو على النوز بع قائم عالم فيجما على كل واحد من الامرين هو المعروف من كلامهم في أي كلام الضاء القائلين بقو بزيادة ال عن اسم آخر في الخا هو التمثيل بضمير الغائب في لاس الظاهر كما فصل لزمخشرى ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان مناسبه المصنف اليها هو ظاهر كلامهما ولكن الزحشري في ذلك في قوله فان الخيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان ال اصل اسماء المسمايات وان الاسماء اربها اسماء معرفة معهودة في التا كيد في ال ال في مقام التعريف الاضافي وليس اللام عوضا من المضاف اليه فو قايين كلامه كذا قال التفتازاني قلت ويمكن جعل كلامه في شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الباء ومن الوجه ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي وقد وقع مثله للزحشري ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي اسماء المسمايات مخدف المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من سمي وعوض منه اللام كقوله واشتعل



الأم شيء هذا كلامه وهو ظاهر في أن الأصل في الـ بالانحصر واشتعل رأسي تخفف المضاف اليه الذي هو ضمير  
الحاضر وعوض منه اللام فهذا أقول أي شامعة في ذلك البيت سواء مع ذلك أهله المضاف مستثناة من الغرض أن الـ  
تأق للاستعظام وذلك في حكاية قلبه عن بعض العرب الـ فعلت يعني هل فعلت فأي ذلك الماه من فقه وهو من ابدال  
انخفف قلبا في فان الماه خضفة والمزة ثقيلة بالنسبة اليها وهذا ابدال في الـ أي كافي ابدال المزه من الماه  
في الـ عند سيبويه لكن ذلك في ابدال الواقع في الـ سهل لانه جعله سيلة الى الالف التي هي أخف الحروف في  
وذلك لان الماه الساكنة أبدلت هـ فساكنة فاجتفت هـ زان في كلمة ولاهما معقوفة والثانية ساكنة فوجب ابدال  
الساكنة فوجب اجناسا لمحرك ما قبلها وهو الالف اذ هو الجانس للثقة وانما خال عند سيبويه لان فيه رى ان لا وادى العين  
محركا فاجتفت الواو فيه العلة المحركة او افتتاح ما قبلها في القياس فلا يكون نظير المضاف فيه • اما ما فتح في المزهرة  
في والتنضيف في الـ على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح في يندأ بها الكلام وتشديد تنبيه المخاطب ليلا يلقى  
اليه بعدها في عزلة الـ وسبب تحقيق الكلام فيها • وتكرر قبل القسم قوله اما الذي أبكى واضحك والذي •  
أمانت وأحيا والذي أضره الأمر في وجوب القسم قوله بعد هذا البيت لقد تركتني أحسد الوشش ان أرى • اليقين  
منها لا روعهما الذعر ان أرى في محل نصب أو خفض بالجاء المحذوف وهو على الأصل لا روعهما عنهما فما لا روع  
بضم اللام الهمزة الخوف يقول ١١٨ لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تنضيف في بالمطاعة والفراق أحسد الوشش

على ما أرى من الالف بين  
اثنين منهما بحيث لا ينفصهما  
ذعر يقطع الالف بينهما  
وإذا كان بحسب ما ليس  
من جنسه فلان بحسب  
من هو من جنسه أولى  
في وقت تبدل هـ زانها في  
فيقال هـ واو الله لا تشكرنك  
في أو مينا في فصل عند  
الابتداء بالعين عفا فاطر  
في قبل القسم وكلاهما  
مع ثبوت الالف في

المعيات تخفف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له  
من معنى وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اه قال النجاشي في حاشيته  
انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عوضهم وينظم معه انثوثي  
بامهله ولا يولم بحذف المضافا أي معيات الاسماء لينتظم تعليق الاتباء بالاسماء  
فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفي ان تكون الـ ناسبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان  
البحيم هي الماوى فوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الأصل أسماء المعيات وان الاسماء  
أربعم الاسماء معروفة معهودة تأتي بالترتيب الا في مقام الترتيب الاضافي وليست  
اللام عوضا من المضاف اليه وفي قضايين كلامه اه

### ﴿ اما ما فتح والتنضيف ﴾

﴿ قوله أو تخفف الالف مع ترك الابدال ﴾ تخفف بالثبوت الغوقية في أوله مطاعا في تبدل وأراد

بالابدال  
فيقال أم والله لا قوم وقال ابن عيسى في شرح المفصل ان أخت جساس بن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها  
وهي حبلى به جبر من حكيك فلبس قال أصاب أي خالي وما أنا الذي • أميل امرئ بين خالي والذي ووارث  
جساس بن مرة غصة • اذا ما عترتني حواشي باردي ثم ظم بالقرال لقلب ما له آس • كيف العز امرؤ ناري عند  
جساس الاتي الطبيب المداوي والعزلة الصبر ثم قال أم وسبي وذريه ورحمي ونصلي وفرسي وأذنيه لا بدع  
الرجل فأنل أبه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجبني قتل أم بكليب قال ابن عيسى وحكي محمد بن الحسن عن  
العرب أم والله لا فلن يردن أم والله خذ في الالف تخفها قال وذلك شاذ فباسا واستعمالا في واد وقت ان بعد ما هذه  
كسرت في أي استبدت كسرهما • كان كسر في أي كاستدام كسرهما • بعد الاستحسانة في فتقول اما ان زيدا قائم  
كما تقول ذلك بعد النقص الان أولياء الله لا خوف عليهم وماذا الا لان هذا موضع الجملة لا المراد وقد تقدم التنبيه على  
ما يضط ما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان في الثاني ان تكون بمعنى حقا وأحدا على خلاف  
في ذلك مسألتا وهذه نفعان بعدها كما فتح بعد حقه أي يستدام فقهها كما كاستدام فقهها • وهي حرف عند ابن  
خروف وجعلها مع ان ومعلوم لها • وهما الاسم والنبر • كلاما تركب من حرف واسم كقائل الفارسي في باب يده • وكأقل  
سيرو في الـ اما ان اللثني وماه اسمها وليس لها خبر لا ملحوظ ولا مقدر كما سيجي في هذا القول المجكي عن ابن خروف حكاية

عنه ان أم قاسم في الجني الداني هو قال بعضهم هي اسم بمعنى حقا وقال آخرون هي كلتان المحسنة في حرف هو واسم بمعنى شيء ذلك الشيء حتى طالعي أقواله هذا هو الصواب الجواب على القواعد فانه لا شك في ورود المحسنة للاستفهام واستعمال ما يعني شيء كاستفهام عليه فليس في الجمع بينهما ما يستنكر وهو موضع ما نصب على الظرفية كما نصب حقا على ذلك في قوله احققان جبرئنا استلواكم الجبرية بكسر الجيم جمع قلة واحد جار واستلوا الرضوا وهو قول سيبويه وهو الصريح بديل قوله أفي الحق أفي محرم بك هاء \* وانك لا تلحق هو لك ولا لآخر المفعول اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به وزعمه والغرام الشر الدائم للامان والهام اسم فاعل من هام على وجهه بهيم هيما ناذب من العشق أو من غيره والمراد به هنا لحيين من العشق ومعنى ذلك لا تلحق هنالك ولا لآخر انك ليس عندك شيء خل فقط ولا جرح فقط بل هو شيء يمتزج مقبر فيه والمراد انه ليس عندك محض يغار يقع به اليأس ولا محض اقبال يقع به الإرجاء حال متدد مودع في الحيرة وانتصت في داخل عليها وان وصلتها مبتدأ والطرف خبره والتقدير رأ في الحق ١١٩ غراي بك ولا ينص هذا الاعراب الذي

ذكره المصنف فالرفع بعد الظرف الواقع بعد ما يمتد عليه من استفهام أو غيره فانه لا يمتد لهب أحد هاء الارجح كونه مبتدأ ويعين كونه فاعلا والثاني عكسه وهو رأى ان مالك والثالث وجوب كونه فاعلا وزعم ان همام انظر رأي ان هذا مذهب الاكثرين وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث وهو قال المبرد حقا مصدر لحن نحو حقا في قولك أحسا انك قائم وهو ان وصلت فاعل وزاد الماقي في بفتح اللام لا ما في الخفيفة الميم في معنى الثالث وهو

بالابدال ابدال المحسنة هاءا وعينا وهذا الوجه يصير به في اما الاختصاصية ستة أوجه المحسنة في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حسنها أو ابدال المحسنة هاءا أو عينها مع ثبوت الالف أو حذفها (قوله أحققان جبرئنا استلواكم) هذا صديقت هجزة \* فثبتا وثبتهم فريق \* أي متفرقة والجبرية جمع جار واستلوا الرضوا (قوله أفي الحق أفي محرم بك هاء) هذا صدر بيت هجزة \* وانك لا تلحق هو لك ولا لآخر \* ويقع في بعض النسخ هذا ليت يتحاشاه والغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به وزعمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح والهام اسم فاعل من هام على وجهه هيما ناذب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعي في ذلك ان المحسنة للاستفهام التقريري مثلها في أمه والوان ما تانيه) في المشرح قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يغوث معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل المحسنة للتقرير وما قلنا في ان المراد التقرير بعبارة التي وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعله بعد جعل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كذا في اقراره والجل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما وافق ما قاله المصنف مع زيادة وهو أم العرض فلو لم يكن الاستفهام أي ليس باعالي حدة فالمحسنة فيه هزة استفهام دخلت على المنفي وامتص حلقه على حقيقة الاستفهام لا يعرف عدم التزول مثلا فلا استفهام عنه يكون طلبا للمعامل فتو لا منه بقرينة الحال عرض التزول على المخاطب وطلبه وهي في التحقيق هزة الانكار أي لا ينبغي لك ان لا تتزل وانكارا لثبوت اثبات وفيه أيضا ومن يجي المحسنة للانكار ليس الله بكاف عبده أي الله كاف لان انكارا لثبوت في له وفي الثاني اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان المحسنة فيه للتقرير بعبارة التي لا بالثني وهكذا لم نشرح ان تكون حرف عرض بمنزلة الافتحص بالفعل في أي لا يكون بعده هاءا لا الفعل فادخل الباء على المقصود عليه وفيه ما عرفت فيما تقدم في نحو ما تقوم ما تقدمك والمعنى انك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعله أم لا فالماقي فإن ان بعده هاءا الاسم في تقدير الفعل تقول اما زيد اما هم أو المعنى اما تبصر أم لا تبصر ذلك ما تقوم عليه الترنينة قال ابن أم قاسم ونص يعني الماقي على ان اما التي للعرض بسيطة كما التي للاستفهام ثم قل ان ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره في كلام غيره والظاهر ان اما في هذه المثل التي مثل جهم كية من المحسنة وما النافية وقد ذكره وغيره ان اما قد تكون هزة استفهام داخل في حرف النفي فيكون المعنى على التقرير كما في أمه هذا هو معنى قول المصنف وهو قد يدعي في ذلك ان المحسنة للاستفهام التقريري مثلها في أمه والوان ما تانيه \* ولكن هذا التقرير يغوث معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضي بان اما تستعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد ألغى في الاستفهام التقريري انه يجب ان يلي المحسنة التي التقريرية وتالي المحسنة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد التي لم يصبه أيضا وليس الغرض من قولك اما تقوم جعل المخاطب

على أن يعترف بقيامه ، وقد تصنف هذه المسألة من أما هو قوله مازى الدهر قد بان معما • وأباد السراة من  
عدنان . يعنى ماترى وأباد اذهب وأهلاكم معدين عدنان أبو العرب المراد هنا هو أبو القيسية وفى صمحه خلاف قبل زائدة  
فيكون من العدد وقيل أصلية لقولهم تعدد أى تيزايزى مدق نقشهم وأوتسب وأتصبر على عيشهم وأباد السراة مضع السبين  
الانبار والسادات قال الجوهري هو جمع مري هو جمع عزرا أن يجمع قبيل على قبيلة لا يعرف غيره وجمع السراة سراوات  
وأكثر السبيل في الروض الآف كونه جاعوا في القاموس انه اسم جمع وقيل السبيل أن خيئنا جمع على فصلة بفتحة وهدا  
البيت أشده أن السبيل في كتابه الحسمى باصلاح النظم في شرح أبيات الجبل شاهد على ما ذكره المصنف وفيه خطأ أن مكان  
عدنان قال قلت ويكن أن ١٣٠ مافي البيت نامة ولاهة وتحذوفة والكلام خبر محض خطوطه بمر يظنه

ولكن عنده غفلة وانهم لم  
 في المذمة ببلالة منزلة  
 الجاهل لمخالفته مقتضى  
 العلم من حيث ان علمه  
 به سلك هؤلاء يقتضى  
 التقط والتفطن من  
 الاسترسال في الغفلة  
 والتخليق بانسان النشوات  
 وحيث عاقل هذا المقتضى  
 بارتكابه ما ارتكب كان  
 كالمجاهل الذى لا علم عنده  
 بهذا والله تعالى اعلم  
 وما بالضعف والتسديد  
 قد تبدل جميعه الاولى بانه  
 استغفالا لتقصير كقول  
 عمر بن ابي ربيعة  
 رأت رجلا يأخذ الشمس  
 عارضت \* فيضى  
 وما بالمشى فيضركم  
 فخرج من الامر حيث  
 أبطل في الصدور لم يبدل  
 في الهزول المراد عارضة  
 الشبه اعترضه في الافق

لأن صدرك وأرجلك يتما وما أشبه ذلك فتبين أن الهمة لا إنكار وقد قال ابن التقي  
 وكلاهما حسن **أه** (في إلمارتي الذهب قدما بعد الخ) إذا هلك ومعدوم معدن عدنان  
 أبو العرب والسرما بفتح السين السادات وفي الصحاح وجع السرما فهو جرع عز  
 أن يجمع فصيل على فئله وفي الغاموس أنه اسم جمع

(امبا الفخ والتشديد)

(قوله رأيت رجلا الخ) عارضت ارتفعت وضيئ يبرز الشمس وهو بفتح الهمزة المعجمة وفي الماضي بكسر هاء وقفه أو يضر بالغاء المعجمة وفتح الصاد الهمزة مضارع ضمر بكسر الصاد إذا ألمه البرد في أطرافه (قوله هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد) قال الرضي «علم أن أما موضوعه فمفصلين تفصيل مجمل تصورناه هو لا فضلا أما به فبفتحها وأما موضوعه فكلم إلى آخر ما يفصل ولا استنزاه شيء لشيء أي استنزاه الشرط للبراءة في النظر وفي المبنية والمعنى الثاني أي استنزاه الشرط للبراءة للزم في جميع مواقع استعمالها اه وهو موافق لظاهر كلام المصنف في الشرح قال الشيخ به الدين السبكي في شرح التلخيص ما من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه بعض أصحابه أنها حرف اندفاع معني الشرط ولو كانت أداة شرط لأقتضت فصلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أقرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط ووجهه شرطية ولكنها بما تدل على الشرط حكم أن معنى أما به يفاده بالاختيار بما سيذهب في المستقبل لأن زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الاستغناء هذا كلامه وصرح غير ما واحد من النحاة بأن الما ليست بحرف شرط بل بهامعنى الشرط وعلى هذا فكللام المصنف معترض وتنجيب بأنه جماعا لحرف شرط باعتبار تضمنها معنى الشرط لا باعتبار أنهم موضوع للشرط والاضافة تكون بانفصلا بلاصة اه ما في الشرح (قوله دليل لزوم الفاعل بهدا) قال الرضي انما لوجب الفاعل في جواب ما ملأ عين الجرمون كان فعلا مضارعاً لأنه

4.

وارتقاءها بحيث يصير حال الرأس ويصحي بدر الشمس وماضيه صحي

وهو يكرر الحلو وقصه والمضارع منه ما مضى والحلو والمضارع واللام يدل على قولهم قلة خصيائنه أي  
 ما يورثه للخص وبنصره يفتح الصاد مضارع ضمير الرجل بكسر هاء آلهم البرقي أي أطره يقولون أن جلا صغير الانجاب له  
 هو وإذا وقعت الشمس برز لها الدفاد وأجابه العنى آلهم البرقي وهو حرف شرط وفي عبارة الزنجشري وغيره حرف  
 معنى الشرط وفي تفصيله يبين ما في نفس التكلم أو ما في كلامه من أقسام متعددة وهو كذا ما انتهى به وهو بقل حرف  
 شرط لأن دليله لا يدل على حقيقته ولا اسمية فيفيد ليس لزوم الفاعل بعده نحو فاعل الذين آمنوا فيقولون أنه الحق من ربهم وأما  
 الذين كفروا فيقولون الآية هي ما نصب أي أتى الآية به أو أذكر الآية فهو لو كان الفاعل لعطف ثم ندخل على الخبر في الآية  
 هو يعلون أولا ويقولون ثانيا فإذا لعطف الخبر على مستنده

ولو كانت زائدة لم يصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ لا زائدة يلزم كافي الا ونحوه وهو لم يصح ذلك في أي وهو الحكم بزائدتها وهو قد امتنع كون اللطف تعين انما فاء الجزاء وهي الفاء السببية اذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء فاه فان قلت قد استغنى عنها قوله فاما اقتال لا قتال ليدرك \* ولكن مشيا في عراض الموابك فحذف الفاعل الاصل فلا قتال ليدرك وخبر لكن محذوف أي ولكي ليدرك مشيا فقلت وهو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان في البصرى ومنعه من بغير الحسنات الله يشكرها \* والشربا للشر عند الله سيان فالحاشية التي لا تزول عنها \* كالزاد لا يدوم انه فاني أي والله يشكرها وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك وروى من كان مكان ١٢١ سيان وقاتل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة

لما وجب حذف شرطها فلم تحصل فيه مع ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعدهما من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء الذي هو ابعدهما من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت زائدة لم يصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمتنع ان تصح كون زائدة وقد لزم من ابن هذا الامتناع كمن زائد يلزم كالماء في آخر صيغة التثنية وهي اقبل به وأقول هذه الاستغناء عن الزائد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام بتكرره وليس المراد من هذه الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وثمة نظر اذ لا يفهم من هذه الاستغناء هنا الا جواز الحذف الا ترى الى قول المستغنى فان قلت قد استغنى عن ان كان معناه قد حذفت (قوله فاما القتل لا قتال ليدرك) هذا صدر بيت عجزه ولكن سبب في عراض الموابك \* والمراد بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره الشوق والتأنيب (قوله من بغير الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشربا للشر عند الله مثلان (قوله وورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا كالماء) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة الطواف ولو صلى أحد من غير ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان العمل لا يحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث محذوف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال قالوا في النقص بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كفى انظر البسه اذ يصدر في الوادي ويقول عائشة رضي الله عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا أطوافا واحدا ويقول البراء بن عازب اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يبول ولذا قال ابن مالك في التسهيل ولا بد مع اما في ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وقيل له المحذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان الا ليق ان يمثل بمسئلة النسب الى مسئلة فانك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء في فعل لا تحذف وأقول انما نظر بمسئلة النسب الى الظاهر وهي ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى مفعول لا تبعية حرف يجر في الحذف امر اعتباري غير حقيقي فقلنا ان يقول عليه لا نسلم ان الياء محذوفة تبعا للياء لم لا يجوز ان تكون حذفها مع غير ان يتبع أحدها الآخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة الى حذف فاء الجواب اما تبعا لحذف القول

فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون شرطوا لبست في كتاب الله وقال أيضا ما موسى كفى انظر اليه اذ يصدر في الوادي وفي رواية اذ يصدر وقال أيضا اما بعد ما شربوا على في أناس ابنوا أهلي وقال أيضا في حديث الفتح يخاطب الانصار قائم اما الرجل قد أخذته رافة بعشرته ورغبة في قبرته وقال عمر رضي الله تعالى عنه اما بعد أيها الناس انه نزل بحرم الخمر وهي من خمسة وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا أطوافا واحدا وقال البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يبول فقلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين

١٦ في ل اسودت وجوههم أكرمتم بعد انكم قلت الاصل يقال لهم أكرمتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول وهو كسب قال أبو علي الفارسي هو كما حدث عنه ولا حرج في قبحته الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق الاستقلال فاعتذر ذلك \* وورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا كالماء عن غيره يصح عند ركعتي الطواف في بقصع بطريق التبعية وهو لو صلى أحد من غير ابتداء لم يصح على الصحيح وهو نظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلا لأي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل في مثل قولك نعم لن قال هل قام أمداي نعم قام زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل يقال فحذف القول والفاء بطريق التبعية هو وهو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان ظاهر الجواب في الواقع **في** في سياق **في** اما لا تحذف في غير الضرورة أصلا **في** ونصب مثل هذا نصب  
 المفعول المطلق **في** وان الجواب في الآيات قد نزل في الأصل فقال لهم ذوقوا الحذف القول وانتقلت الفاء الى القول  
 وان ما بينهما **في** وهو كقوله بعد ما بينكم **في** اعتراض **في** لا يحمل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل  
 لقول القول المحذوف المبني للمفعول **في** وكذا قال **في** هذا المتأخر **في** آية الخاتمة **في** وهي قوله تعالى **في** وما الذين كفروا أنهم  
 تكبر آياتي تنلي عليكم الآية قال أصله فقال لهم ألم تكبر آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاعل المنزهة **في** تنبها على امالة  
 المنزهة في التصدير كما قد مضى سابقا **في** وسير **في** وما التفتصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة **في** وهي قوله تعالى **في** أما الذين  
 آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم **في** وما الذين **في** ككفر وايقولون ماذا أراد الله بهم هذا مثلا **في** ومن ذلك **في** أما السفينة فكانت  
 لمساكين **في** وما الغلاد **في** أما الجدار **في** الآيات وقد نترك تكرارها الاستغناء به كراحد القسعين عن الآخر **في** ولا يذ كر في موضع  
 هذا الآخر **في** بل يكفي بدلالة القرينة عليه **في** أو **في** بترك تكرارها الاستغناء به بذكر بعدها في موضع ذلك القسم  
 فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم **في** أي رسول أو مجهزة باهرة على يده **في** أو أنزلنا اليكم نور امين **في** أي قرأنا  
 يستضاءه في ظلمات الطيرة **في** فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به **في** أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن  
**في** ففسد خاتمهم في رحمة منه **في** أي في جنة **في** وفصل **في** أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا الاستغناء  
 يذكر منه **في** أي وأما الذين كفروا بالله فلم يزدوا الثاني **في** وهو ما يذ كر في موضعه كلام بعد ما مضى قوله تعالى **في** هو  
 الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هي أم الكتاب وآخر منشآت فأما الذين في قلوبهم زيغ فيذبعون ما تشابه منه  
 ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أو ما غيرهم فيؤمنون به وكان معناه أي ربهم فقد حذف هذا القسم  
 وذ كر في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف **في** ويدل على ذلك **في** والراضون في العلم يقولون آمنا به كل

من عند ربنا أي كل من  
 التشابه والمحكم من عند  
 الله أو الإيمان بما واجب  
 وكأنه قيل وأما الراضون  
 في العلم يقولون وهذه  
 الآيات **في** أي وحال هذه

المستغنى عنه بقوله **في** وزعم بعض المتأخرين **في** حواشي بعض النسخ انه الشيخ قال الدين  
 ابن الزمكلى في أحد مشايخ الشام **في** لا تحذف في غير الضرورة أصلا **في** يعني لا لا سقلا  
 ولا تبعا لدخولها إذا كان **في** قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله لان والراضون في العلم  
 منقطع بحالهما قائم مقام القسم الثاني قال الفخاري والحق ان اردنا التشابه بالاسد الى  
 للمخلوق فالخلق الوقف على الا الله وان اردنا بالانضغ بحيث يتناول المفعول والمؤل فالخلق

الآية **في** في المفتوحة **في** باعتبار ذ كر كلام في موضع القسم المطوى المذكور **في** نظير **في** حال **في** قوله **في** المطف  
 اما المكسورة اما ان تنطق بغيره والفاست **في** حيث استغنى عن تكرارها بالكلام المذكور في موضعها **في** وسياق ذلك **في**  
 قريبا في الكلام على اما المكسورة **في** كذا ظهر لي **في** اذ بينا **في** على هذا فالوقف على الا الله **في** قال صاحب الكشف عن علماء  
 الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراضين يعلمون تأويله فنتبر الكلام قال فوله والراضون يكونون  
 مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءه أي وابن عباس في رواية طائفة عنه ويقول الراضون قال وذهب **في** تأمل المتأخرين  
 الى ان الراضين يعلم التشابه وان الوقف على قوله والراضون في العلم لا على ما قبله والواو فيه لطف لا للاستئناف وهو مذهب  
 عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الراجح في هذا الاحراز لا ود كر بعده القول الآخر **في** قال الوجه الاول قال التفتة زاني **في** أما أولا  
 فلا له لو ردي بان حظ الراضين مقابلا لحظ الزائنين لكان المناسب ان يقال **في** أما الراضون فيقولون **في** أما تأييدنا فلانه لا فائدة  
 حينئذ في تيد الرسوخ بل هذا حكم الماير كلهم **في** أما تأييدنا فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحرك والتشابه على ما هو مقتضى  
 ظاهر العبارة **في** حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون منقطع المعنى وعمد تدعى العلماء ان تأويله ورده الى المحكم مثل الى  
 وجه الماطرة لا يكون محكما ولا متشابه بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جدا **في** أما راجعنا الى المحكم حينئذ لا يكون اما للكتاب بمعنى  
 وجوع التشابه اليه اذ لا يرجع اليه فيما استأنز الله تعالى به كمد الزبانية ونحوه وقد رجح الثاني بان الملقب بسبل فلا بد في  
 مقابلة المحكم على الزائعين من حكم على الراضين ليحقق التفصيل غاية الامر ان حذف كلمة **في** ما الفاعل من اللفظ وبان الآية  
 من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وآخر منشآت  
 والتفريق في قوله فأما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالمحكم وهو من قوله والراضون في العلم

الى قوله اولو الالباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المتقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الاتيين الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المتقابل على سبيل الاستثناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق انه ان أراد بالمشابهة ما لا يسيل اليه للتفريق فالحق الوصف على الاقتران أو بعد ما يتضح بحيث يتناول الجهل والمؤثر فالحق العطف الى هنا كلامه وهو هذه المعنى في الذي ذكرناه من انقسام الخلق في المشابهة الى قسمين مؤمنين ومسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراءى عنه وهو المشار اليه في آية البقرة السابقة في وهي قوله تعالى ان الله لا ينسى أن يضرب مثلاً تابعوه لحافه فاعلموا الذين آمنوا يفعلون أنه الحق من ربه ولما الذين كفروا يقولون ماذا أراد الله منهم إذ لا يفقهون فاعلموا في تعذيبهم ما وافق لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظير وهو قد تأتي لغبر تفصيل أصلاً نحو اما يزبدنطلق في وهذا الخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما يزبدنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص نسبها أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى الإطلاق المصنف يعني ان مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكافية الا انهم لم يلمزموا ذلك كالمعتد قدسند كرم ولا يزبدن كلاماً آخر ولكن يفهم أنه ترك لاهم وقال في شرح المفصل لا يلزم ان تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر ويذكر لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر كرمه ما تتركه الباقي وهو اما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير البخاري فانه قال في الكشف في قاعدة اما في ١٢٣ وانما قال وقائده بالضمير عائداً الى لفظ اما المتقدم ذكره

العطف (قوله وقد تأتي لغبر تفصيل أصلاً) يعني لا لفظاً ولا تنقيحاً برأيه وغيره السالب الذي يفهم من قوله واما التفصيل فهو غالب ما لها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكون على معنى قولك اما يزبدن فقام بدعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأتي لغبر تفصيل أصلاً بخلاف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما يزبدنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص نسبها أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى الإطلاق المصنف يعني ان مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار في هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلامه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى إطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المعنى بالنظر الى ما هو الصريح وهو اما قد تختلف عن التفصيل (قوله وبفضل بين اما وانه واحد من أمور يسته) يعني ولا يفصل باكتنه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والافه لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تدفع بالواحد فلا يزاد عليه

سيديو في تفسيره مهما يكن من شيء فريد اذهب وهذا التصريح يدل على أنه في أي محضر لم يبال أدنى بمقحمه وحقته أحضرها وأدلى بحال فلان الى الحكم قدمه في بيان كونه توكيداً لانه في معنى الشرط انتهى في كلامه ان بخشي فاما كونه في معنى الشرط فواضع قال الرضي وليس من ادسيويه ان امانعني مهمالاً وكيف وهذه حرف مهمال اسم بل قصده الى المعنى البحت قال ويجوز ان تكون امانع الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها على ما ثبت من مذهبي في ما آتت منطلقاً انطلقت واما وجه التأكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى ومادامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان اذهب يزبدن ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن النير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيص الشرط بالشرط دون غيره الا انك تقول مهمالاً الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصاً اذا كان محسناً اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فترايت الشرط يفيد الانقسام وان المشروط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت امانت فاحسن اليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطاً لفظاً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض وهو يفصل بين اما والافه واحد من أمور سنة في لا أكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لماسيد كرم في حصول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكراه فدعت الضرورة الى الفصل بينهما ما بيني ما بينه الفاعل وذلك حاصل بان يكون الفاعل واحداً لا أكثر لان تعاضد الاستكراه الواحد وعلى هذا فيسلك ما وقع في المدخل في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه نعمه فيقول ربني أكرموني

نحيث ادعى ان الظرف متعلق بقول فلزم الفصل بالابتداء بمعمول الفعل فان قلت فيما يتعلق بالظرف حتى تنصي  
 من عهدة الفصل باكر من جزاء واحد قلت بمنحرف تقدره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه به فاكرمه وقد صرح بعضهم  
 بان نحو القصصه والنبأ والحدث والتعريف صوراً لها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل  
 أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم إذ دخلوا عليه والسري جواز الاعمال فتمن معانها  
 المحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجهه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاماً حاشوا ورد ههنا قال رجل لله تعالى  
 والتموا وحذف الفعل بعدهما لجره على طريقة واحدة كما التزموا وحذف متعلق الظرف اذا وقع خبراً بمنزل زيد في الدار  
 لان المعنى مهمالين من شئ أو يذكرون من شئ والتموا ان يقع بينهما وبين جزاء ما يكون كالعرض من الفعل المنحرف ثم  
 اختفوا فيما يتعلق بذلك الواقع والصحيح ان آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الفرض والعوضيه وذلك لان وضعها  
 لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعددة وذكر ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والعرض من  
 التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع من فوعا على الابتداء لان الفرض الحكي عليه  
 بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذاناً من أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد  
 الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدرًا أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة  
 وان كان في الموضوعين مضروباً ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه

(قوله أحد هال المتبادر) قال الرضي أصل اماز بدقائمه مما يمكن من شئ فبدقائمه أي ان يقع  
 في الدنيا شئ يقع قيامه زوم بهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازماً لمحصل  
 شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شئ بها لما كان الفرض الحكي من هذه  
 الملازمة المذكورة لزوم القيام لانه يحذف للزوم الذي هو الشرط اعني يمكن من شئ وأقيم  
 ملازم القيام وهو زوم بمقام ذلك للزوم وبقي لقائمين بالمتبادر والظهور ان فاء السببية ما بعدها  
 لان ما قبلها لم يحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء أو موقفة شئاً من موقفة ودان  
 أحدها تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو للزوم حقيقة في قصد المتكلم  
 مقام للزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل أيضاً من قيام بعض الجزاء أو موقفة الشرط ما هو  
 المتعارف عندهم من شغل جزاء واجب الحذف لشي آخر واجب الحذف لشي آخر وحصل  
 أيضاً فاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان  
 من المقر بين فروع في الشرح جعل المصنف الجواب لا ماداخلة عليه الفاء وجملة الشرط

يكون هنالك مانع وتبين وجه ما قل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما عتق  
 تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدهما هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع  
 المصنف في تصديقه الامور الستة لتي يفصل واحد منها بين اماو الفاء فقال في أحد هال المتبادر كالاتيات السابعة في كاهها  
 ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فليعملوا انهم الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة البقرة  
 من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين واما النجار اما البات وما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين  
 آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ  
 فيتبعون في الثاني انهم يتبعوا ما في الدار من يدوزع الصغار في شارب كتاب سيبويه ان الفضل بقليل والثالث جملة شرط  
 نحو فاما ان كان من المقر بين فروع الاتيات في جعل المصنف الجواب لا ماو الفاء داخلة عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما  
 فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً ما لعله بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التيسير وانما كان  
 الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا جمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب  
 واحد فانه يحذف لا ولهما الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجتنابها فاطرها امتناع  
 حذف جواب اما لا لا يخاف وقد اجازة ان يخشى ان كاستغف عليه قريباً ان شاء الله تعالى ولقال ان يقول لا نسلم ان شرطين  
 اجتماع الجواب المذكور لانه في وهو وجوبه جواب الاول والفاء المؤخره داخلة على الشرط الثاني تقدر او الاصل مهما

فاصلة

قاصدة بينهما فيكون جواب هذا الشرط القامول محذوف لعدم لولاعليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لادامون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة تارة اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحده فانه يجعل لا وجهما الثاني ان شرط اما قد حذف ولوحذف جوابا لمحصل من ذلك انجاف بما كلف في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما لا انجاف وقد أجازته الزمخشري كما استغف عليه فربما وتعالى ان يقول لان نسلم ان ثم شرطين اجتمعا لتحقيق الجواب المذكور للشأن وهو جواب جواب الاول والفاء المؤخره اخذت على الشرط الثاني تقدرا اه ما في الشرح واقول اذا كانت اما موضوعا للشرط او متضمنة لعناوه هي بمنزلة ان يكن من شيء وقدولها ان كان من المقربين وهو شرط آخر لم اجتمع شرطين لتحقيقه بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فحينئذ يكون التمسح وجوابه وقوله بل الجواب المذكور للشأن الى آخره وهو كلام بدر الدين مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان اجوابا شرطا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهمما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فزأوه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقي فان غُذفت الثانية منهما جلا على أكثر الخلفين نظائر اه لكن في كلام الرضي ما وافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تنفع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أي ان يكن شيء فان كان من المقربين فزأوه روح وريحان كقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جزاها ما ان جئتي **أكرمك** بالجزء ووجوب اما ان جئتي فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني أكرمك بالجزء أكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك اه وفي التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدوره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جمل جملة الشرط من جملة أجزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء الجزاء هو جواب الثاني وأخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول والثاني واقول لا تدافع في كلامه فان صدوره بحسب الأصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلفه مقام الشرط المحذوف ويجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لانه لا جواب اما عليه ولذلك نلزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم حضيضه الا عند حذف الجواب كانه قبله مسميا يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ماولا للشرط معا فالأصل عنده مسميا يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما منبها معا والفعل الذي بعدهما على الفاء فصارت فروح قدمت ان والفعل الذي بعدهما على الفاء فصارت اما ان كان من المقربين فالتفت الفاء الى فاعلمت ان الأخرى فصارت فروح قال وهذه كلها تقادير بعيدة ومع ذلك هي باطله وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بان لم يجد الفاء تكون جوابا للشئينين وتناول كلامه على انها كانت جوابا لا آخرها وأغتم عن الثاني صارت كلها جوابا لهما قال واضطر قول أبي علي غررة قال لا يفصل في اما لا يجوز فالفاء جوابا ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طلبا لجواب كان الجواب للاول منها ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة ادلم تستعمل صارت بمنزلة مفردة قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان  
المتوفى من المقربين فزأوه  
روح ثم قدم الشرط على  
الفاء جوابا على القاعدة في  
اينثار الفصل بين اما والفاء  
كراهية لا لتفاتها لفظا  
فالتقي فان الاول  
فاء جواب اما الثانية  
فاجواب ان فحصل النقل  
فدفع بحذف الثانية لانها  
التي أوجبت النقل وان  
في ذلك جوابا على أكثر  
الخلفين نظائر قال الرضي  
وقد تنفع كلمة الشرط من  
جملة أجزاء الجزاء مقام  
الشرط كقوله تعالى  
فاما ان كان من المقربين  
فروح وريحان كقوله  
فروح جواب اما استغنى  
به عن جواب ان هذا  
كلامه قلت وفيه تدافع  
فان صدر الكلام يقتضي  
ان قوله فروح جواب  
الشرط الثاني وآخره  
يقتضي ان الجواب المذكور  
للاول لا للتاني فتأمل



في الارب اسم منه وبلفظا ومحلا الجواب في أي فعل الجواب فهو قوما اليتم فلا تقهر الايات في الثلاث يعني هذه  
والاثنين بعده هو هاء او اما السائل فلا تقهر واما بنية بك فحدث فكل من اليتم والسائل منصوب لفظا بفعل الجواب  
وبنية ترك منصوب محلا للفعل الواقع بعد الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظا ومحلا بفعل معمول  
تخوف بغيره ما بعد الفاء اما زيد فاضربوه في نحو في قوله به ضمهم واما مؤدو فهد بنهم بالنصب على طريق الاشتغال  
والارجاع الذي قرأه الجماعة يجوز بغيره وهذه ان المثالان للنصب لفظا واما المنصوب محلا فتكون اما الذي  
يكرمك فأكرمه وكذا فاضربوا زيد فاضربوه عنده من آجازه كالحسين في الباب الثالث ان شاء الله تعالى وهو يجب تقدير  
العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذلك المثالين اما زيد فاضرب اضربه واما مؤدو فهد بناهد بنهم  
في لان اما تابة عن الفعل فكان فاعل والفعل لا يلى الفعل في وتقاتل ان يقول لان لم انا تابة عن شيء اصل ولولم كونها تابة  
عن شيء فاعلم تابة عن جملة الشرط ١٢٦ باسرها لان فعل الشرط وحده في مجاز الفعل فعلا ولا تابة عنه نعم يتبع

تقدير الفعل قبل الفاعل من جهة انه لا يفضل بين اما والفاعل اكثر من جزء واحد وهو اما تصور زيد كان يفعل في كان ضمير في مستتر عائد الى زيد في فاعل في التقدير بين كان وفعل وهو اما ليس خلق الله مثله في ليس ايضا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث في فاعل بين ليس والفعل المدبر به خبرها هو اذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال في اصل لان المباشرة حيث نزل الفعل حرف لا فعل هو وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف في المنصف فعلتها حيث نبتت بشبهة الحرف هو لهذا أهله بانو عجم

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوليه  
اه (قوله والارب اسم منه وبلفظا ومحلا الجواب) قال الرضي ويقدم على الفاعل من أجزاء  
الجزء اما الفاعل هو بول والظرف نحو قوما اليتم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانها ذاهب اذ قصدتها  
ماز وماز لم يحكم والمعنى ان عدم التقهر ينفي ان يكون لازما للقيم وذهابي لازما ليوم الجمعة  
وكذا يقدم المحال نحو اما مجرد انا في ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك  
والمفعول نحو اما تاديبا فاني ضاربك ولا يستنكر في ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان  
ممتنع في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه  
قوله لان اما تابة عن الفعل فكان فاعل والفعل لا يلى الفعل) تقدم من المصنف حكمان  
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره  
المصنف في الاول واما في الثاني فهو ان المصنف يكون متقدما على المصنف ولتقابل ان يقول  
ما ذكره المصنف لتباين تقدير الفعل متقدما على المفعول معا ولا يمنع تقديره متقدما  
على الفاء وحدها يعني ان يقال لما كان القصص من نحو اما زيد فاضرب به كون زيد ملزوما  
فاضربوا الضرب لازمه وعلى ما قرأناه فيما سبق لم يكن التقدير اما ضرب زيد فاضربه ولا  
اما زيد الضرب فاضربه لغوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدلالة على لزومه انما هو  
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسرة وفي شرح الاضية لولد  
مصنفها ولا يفضل بين اما والفاء به لان اما فاقعة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو لم يهاه  
لترجم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامه مقامه (قوله ولهذا أهله بانو عجم اذ قالوا ليس الطيب  
الامسك بالرفع) يعني ولا جيل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما لا تامة في عملها بانو عجم في

اذ قالوا ليس الطيب الامسك بالرفع في نظر الى شبيهها اما الناقية وقد يقال على كلام المصنف  
اذا كان ضمت الفعل على شبهة الحرف فيجب اغتفار مباشرة الفعل آخر فلا اغتفر ذلك في اما فاقعة اعرافة في الحرفية  
هو السادس بخلاف معمول لا اما فاقعة من معنى الفعل الذي ثابت عنه في وقد عرفت ما عليه هو والفعل المحذوف نحو  
اما اليوم فاني ذاهب واما في الاركان زيد باس ولا يكون العامل ما بعده اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله  
هذه قول سيبويه والمجاز والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاسب الذي اسلفناه ما برده عليه ولا يخفى ان هؤلاء  
لا يسمعون في ان ما بعده اما في نحو اما زيد فاضرب معمول لما بعده الفاء الفاء لا يتقدم ما في خبرها عليها فان قيل لم  
يأتها وانما تكونها ما نعت لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الى الواحد وهو الفاء فلا  
يأمر بجواز مع ما نعتي وانما كثر لان الغرض اهم فيجوز تخصيصه الفاعل ما نعتي فاعدا كذا قرره الرضي قال والدليل على ذلك  
انهما النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يتبع تقديره بالنصب نحو ذكرت واذا عرفت ان مذهب  
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمول لا فعله لالتبرط او لا ما كان انما فصل بين الفاء واما جازعاني حين

المثال

فصل الشرط لا الجواب والغاء ليست من التعمين مركزها الأصلي بل هي فيه دالة على الجواب فتخلص أن الفاصل بين اما والغاء تارة يصحكون جزأ من الجواب شعوا ما لم يذهب اذ التقدير مهما يكن من شيء فذهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فصل الشرط شعوا ما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم واما الغاء في جميع التراكيب فالتأني على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأي الجمهور وهو خالفهم المردوان درستويه في بفتح الدال والراء ملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وهو الصواب فجعلوا العمل بنفس النصب في ولم يفتوا في ذلك المانع الذي اعتبره أولئك المفسرون في توسيع الضمائر في بقية أخوات ان في واختاره من المجانب مستدلا بأسلفناه عنه في فان قلت اما اليوم فانما جالس احتمل في هذا التركيب في كون العامل اما في عند الجمهور فيكونه النصب في عندهم ايضا في لعدم المانع في فان الغاء بغير دلالا وروها مانعة كما هو وان قلت اما في باقي ضارب لم يميز ان يكون العامل واحدا متصفا امتنع المستدلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول في لكن بنصبه فعل يمكن أن يجعل شرطاً في مهماد كرت زيد افعلا قالوا به فانهم لا يرون وجوب كون الفاصل بين الفاعل واما في عما في حين الغاء كما هو وهو معمول خبر ان لا يتقدم عليها أو اجاز ذلك المبرد ومن واقعه على تقدير افعال النصب في والعوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل

الفصل جزأ مما في حين الغاء على ما سبق في تنبيهان الاول مجمع في من كلام العرب وهو اما العبيد فنفو عبيد بالنصب في القصيد وهو اما قرشا فافضله في ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك النصب لان كتابة قرشا بالنصب بالالف قاضية بانه منصوب فلا يحتاج الى قصد النصب بخلاف العبيد لكن مع كونه مسعوا قال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان نصب الفعل بعشامة الحرف يوجب اغتفراف مباشرة الفعل آخر قول لا اغتفر ذلك في المانع عرفنا في الحرفية اه وأقول اذا شبه شيء بشيء أو نأب شيء عن شيء يكون التشبيه والنباتة مقصودين في فعل المشبه والنائب حكم التشبيه والمثوب عنه لاحد نفسه الا ترى ان ما لما شئت بليس أخذت حكم ليس والمفعول به لما نأب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل اشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرة الفعل لنباتة عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله) واما في ذلك المبرد ومن واقعه على تقدير افعال النصب لان الغرض المهم من قولك اما في يدافني ضارب مثلاً اما كان جعل خبر ان لازماً لمعوله قدم المفعول على الغاء المتقدمة على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الغاء فيما قبلها أو المرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وفي حاتم الجسسي تاني وأخذ عنه نطقه وكان كثير الاماني حسن التواضع يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بشعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب بكرة ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتماع حكم المبرد في الظاهر الان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيل خمس وثلاثين ومائتين ببغداد (قوله الاول) انه سمع اما العبيد فنفو عبيد بالنصب قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الرفع كما في قولك اما البصرة ولا بصرة أو اما أولئك فلا يالك وفيه عندي دليل على أمور أحدها انه لا يزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالحل اذ التقدير هنا مهما ذكر كرت ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لا شراط سيبويه أن يكون المعرفة باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاعل لان معنى ذو عبيدك وذلك كما روى الكسائي اما قرشا فانا فنفوسهم أي أغلظهم في الفضل فيوعلى ذلك يصرح قولهم اما العمل فاعلم واما العمل فاعلم في أي مهما ذكر كرت العمل أو العمل فاعلم وهو تخرج مطرد في المعرفة والمذكور في هو أحسن مما قبل انه مفعول مطلق لما بعد الغاء في فاه لا يتأني في شعوا العمل فاعلم فاعلم أو فاعلم له ونحوهما على فاه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الغاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر في أو مفعول لاحاله ان كان في المصدر المنصوب في معرفة أو حال ان كان منكر في في نظر توجيه النصب كما طرد التوجيه المتقدم وهذا الذي نسبته المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستند في ذلك الى المدالين الذين ذكرهم المصنف مسعومين من كلام العرب والى شيء آخر قرره في شرح التسهيل في الثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في النائب عن الفعل في في المفعول به في وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الطرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل اما مطلقا حتى يرد عليهم

النقص من ذواتها ادعوا عملها في الطرف لما من معنى الفعل الذي ثابت عنه فكيف نرد عليهم هذا وهو الثالث انه يجوز  
 اما زيد افان اكرم على تقدير العمل المحذوف في وقد علمت ان هذا المجموع الذي اعتد السه لفة تحته نص سيبويه  
 فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذامع انها محتملة للتضريع على خلاف ما ادعاه كاسق في التنبية الثاني انه ليس  
 من اقسام ما له السطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون ولا في اما في التي في قول الشاعر  
 ابا نواس اما انت اذ نهر • فان قولي لم ناكلهم الضمير في وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة المحذوفة في هي  
 فيها في في الالة واليت في كلمتان فالتى في الالة هي أم المقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم التماثل في  
 وقد أسلفنا التنبية على ان ١٢٨ أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا مقطعة بل هي حرف

يجرد الاضراب وما ذكره  
 المصنف من ان ما  
 استفهامية فيكون ذا  
 بعدها موصولا ليس  
 بتعين لجواز ان يكون  
 مجموع ماذا كلمة واحدة  
 لا استفهام وهو التي في  
 البيت هي ان المصدرية  
 وما التزيدة والاصل لان  
 كنت تحذف الجار وكان  
 لا استصار فانصل الضمير  
 لعدم ما يتصل به وجيء  
 بما عوض عنه كان وادغمت  
 النون في الميم للتقارب في  
 وقد يناقش للمصنفان  
 اعترافه بان ان التي في  
 البيت هي المصدرية مناف  
 لما قدمه من انها فيه  
 شرطية كما قاله الكوفون  
 اللهم الا ان يقال اورد  
 الكلام هذا على رأى الجماعة  
 لا على معتقده هو والله  
 تعالى اعلم بالصواب  
 في اما المكسورة في الهزنة

الغات معر ف كان أول وروي بونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قابلية  
 قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع  
 الحال كما في الجاء الغفير واما اذا أردت بالعيد عبيد امعنة فلا يجوز نفسه الا ارفع قال الرضى  
 اما الجمل على الحال مثله فضعف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى  
 ذو غيبد اى علمكم وذلك كمرى الكسائي ما قرى شافا فانما فضلهم أى أغلظهم في الفضل (قوله)  
 والتي في البيت هي ان المصدرية وما التزيدة قال ابن المانع قد تقدم مبدأ الكلام على  
 ان الارجع عنده ثبوت ان شرطية ورجعه بأمور منها دخول العاء بعدها واستشهد بهذا البيت  
 وقد رجع هب النقص على يديه والرجوع الى الحق خير من التماهى على القبح اه واول قوله  
 لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية ارجع عنده واتما قال ورجعه عندى أمور وذكره اولا  
 يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجع من غيره بل جار  
 ان يكون غيره ارجع منه لان مرجحاته اكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير  
 هذا في آخر الكلام على ان المفتوحة المحذوفة الساكنة النون وايضا ما سبق المصنف  
 في البيت فيما سبق شاهد على جحى ان شرطية واتما قال شاهد على جحى الله الله بها  
 وصرح بعد ذلك بأسطر بان الصواب ان مصدرية فراجعه وأمل

في اما المكسورة المشددة في

(قوله قد تنفع هزنتها) من شواهد ذلك قوله  
 تلقوها اما شمال مربة • واما صاحب العنى هوب  
 بلقيهاضم أوله وسكون ثابته من القح الرجع الصواب والبيت من الطويل دخل فعملون  
 في أوله انظمر بانها الهجاء والراء وانما يجعله يفتح اللام وتشد بد القاف وكسر الهاء لم من  
 انظم لان لفتح بالتضعيف لا يستعمل في الريح في الشجر والشمال الريح تب من ناحية  
 القاف والحرية الباردة نسبة الى العراء يفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصبا  
 ربح مهم القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل يضم الجيم وكسر هاء تامة

في المشددة في الميم وقد تنفع هزنتها في قوله تلقوها اما شمال مربة • واما صاحب العنى هوب  
 أنشده من عصفور وغيره يفتح المهملة من اما في الموضعين والشمال يفتح الشين الهجاء الريح التي تب من ناحية القطب  
 وتلقوها فتحها وتحتها الاشارة وعريه يبعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فاعلة اى يارده والصبا والجنح  
 تقدموا والجنوب يفتح الهاء الشديدة الميوس ضمها وهو ثوران الريح وقد تبدل ميمها الاولى في مثناه تحتية مع فتح المهملة  
 وكسرها كما نض عليه غير واحد لكم فيما رأيت لم يستعملوا على الابدال الا مع فتح المهملة كما سبقت في هو هي مركبة عند  
 سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للشارب واتما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل  
 وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقول

سفته الر واعد من صيف • وان من خوف قلن بعدما أي امامن صيف وامامن خريف في تحذف اما الاولى وامامن اما الثانية والر واعد مصفة للصاب جع راعدة يقال رعدت السحابة اذا سمع منها صوت الرعد و يقال أرعدت بالهززة أيضا والصيف بتشديد الياء وقال الأعشى والمبردان في هذا البيت شرطية والثانية فاء الجواب والمعنى وان سفته من خريف قلن بعدم الر في بكسر الراء وتشديد الشاء التختة وليس في هذا القول في بئى لان المراد وصف هذا الوعل في بضع الواو والعين ألجولة كمرس وبضع الواو وكسر العين ككف وهما مشهوران وبضع الواو وكسر العين ككف وهذا نادر والمراد بالوعل تبس الجبل في بئى في وعدم العطش في كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك في ١٢٩ اذ يصير انقضاء العطش مقتضا بشرط

منه (قوله سفته الر واعد الخ) هذا البيت للفرزدق ومذهب بنيو به انه حذف منه اما اولاً وما ثانياً والر واعد جمع راعدة يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال) قال الأعمى وصف وعلا في روضة مختصة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة لانه لا تقه ولا يحتاج الى ان يسهل فصاد اه والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسر هاء تبس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالرى على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محتمل ووقعه ولا يهدم وقوعه وجهه ان يدفع قول ابن الصائغ ان هذا انباء على القول بالمفهوم ونسبه كلام اه وفي الشرح لانتم ان المقصود وصف الوعل بالرى على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخر اولاً بما وقع من سقى مصائب الصنفه وذلك مقتضى ليه مباحم أخبر بان مصائب الحريف ان سفته بعد ذلك حصل له الى المستقر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالرى دائماً في الاتيان بما التى هي لاحد الشئتين لا يلزم ذلك اه واقول لانتم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشئتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الاتيان بما يلزم الرى دائماً (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) وقد ذهبان زياتهم لم تنب بصد العطف ونبت حذف اما و ابو عبيدة هو عمر بن المنفى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج ولا جاسى اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رجلاً بكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذا قرأ القرآن نظراً وكان يفيض العرب والفتى ماله وكان يرى رأى الخواص في سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انه غدير عطفه كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعنى في الاستفادة بالواو والرضى ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على المليس بمحطوف على شئ والثانية مقتضية توار العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هي معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم مالاً) لانزاعها غالباً الواو العاطفة في الشرح قلبت وفي شرح المفصل لابن الجاحظ ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ في ل الضروب في معنى هو الرى القائل بذلك في اما الثانية في قولنا جاءى اما زيد واما عمرو في قال الرضى وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هي معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية وهو زعم يونس والفارسي وابن كيسان انه غدير عطفه كالاولى فانها ليست عاطفة بالاتفاق ثانياً في هو وواقفهم مالاً في على ذلك لانزاعها غالباً الواو العاطفة في ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولا يوقعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد واما عمرو ولا يهدم غير عطفه بانواعه ولكن اما كذلك قالت صرح ابن الجاحظ في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر كياعم أبا علي هذا فلا بد مني ما احتجوا به في غير التاليف

وهو استعمال ما بدون الواو في قوله **باليتمنا** مناشالت نعماتها • إجماعاً إلى الجنة إلى النار في قول المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو أو ما لا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة ما بالبدل نحو لا تصدوا آل أبيكم • إجماعاً إلى ما لم يكن **باليتمنا** أمناً للبيت وقد أنشد الرضي هذا البيت بدون إبدال ثم قال وروى إجماعاً إلى جنسه وهي لفظة في أموا قول الشاعر شالت نعماتها كنعانة عن موثق فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه فظهرت نعامة قدمه وأموا قول بعضهم إن مراد العرب بقولهم شالت نعماتهم اللعنة أي هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كانوا نعماً فلان تأتي نفسهم في البيت • وفيه شاهد ثان وهو فتح الحمزة في لكن مع الإبدال • وثالث وهو الإبدال لكن مع فتح الحمزة • وقول ابن عصفور الإجماع على أن ما الثانية غير ما لمة كالأولى وليس بسد بدران الكتب ١٣٠ طائفة بتقل الخلاف في ذلك وقالوا غداً كروها في باب العطف لما صحبتها

لمعرفة في وهو الواو فهي لكن لما كان المراد منها هناليس مطلق الجمع وانما المراد أحد الشيتين أو الاشياء معي بمعارضة على ذلك فهو زعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما عطف الحرف على الحرف غير رب في وهذا القول حكاية ابن الحاجب وجوزوه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الأندلسي أن اما الأولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبها على ان الامر محتمل على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الأولى حتى يصير الحرف واحداً معطوفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى قال الرضي وهذا غير وارد لان تقدم بعض المعطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الأولان لزمان وأما الثالث فبغيره نظر لان صاحب هذه الزايم يدل بأنه عطف حرف على حرف إذا المعطف عنده مجموع اما الأولى واما الثانية فهما بالنسبة إلى المعطف حرف واحد • فلو لا خلاف أن اما الأولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول في تخوفاً أما يزيد وما هو • اذ يدافع على قيام وقد اعترضت بينهما اما كيف تصور ان تكون عاطفة والحالة هذه • هو بين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر نحو رأيت أما زيداً وما امرأته إذا تاء المتكلم فاعل رأيت زيداً مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل • هو بين البديل منه وبذلك ضروقه تعالى حتى إذا راها وبعدها اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الأولى بدل عما قبلها • ولا يمكن عطف البديل على البديل في ما قبله • هو لا ما خمسة معان في إجماعها لاجل الشيتين أو الاشياء والمال في المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وإنما استفاد من أمر آخر وقد كرر المصنف هذا في أو فاته ها ولا فرق بين الحرفين

مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما في أو على هذا لا يتم ما قاله في تأمله اه وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدلى به المصنف ممن من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما المعطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها الواو في الغالب يصعد بان المعطف هو الواو وحدها وبأنه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله الملازمتها بما الواو المعاطفة لا يصدق إذا كان المعطف مجموع الواو واما وانما يصدق ملازمتها الواو من غير تنقيسها بالمعاطفة ولو سلم فلا يراد المذكور وإنما يصح لو كان قوله الملازمتها دليل على كون الواو هي المعاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون ما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قوله **باليتمنا** مناشالت نعماتها الخ) هذا البيت لسعد بن قرق بن سيار وكان عاقلاً له وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت نعماتهم ذهبوا وغروا وقبل تحووا على داههم وقبل قل خبرهم وذلت أمورهم والمعنى لبس أمناء فارتبنا بالموت وفي الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعماتها فلان كتابة عن موته لان الانسان إذا مات ارتفعت نعامة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو أو ما لا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة ما إلى البديل نحو **باليتمنا** أمناً للبيت (قوله **وعطف الحرف على الحرف** غير رب) أي غير موجود قال الرضي وقال الأندلسي اما الأولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبها على ان الامر محتمل على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الأولى حتى يصير الحرف واحداً معطوفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى قال الرضي وهذا غير وارد لان تقدم بعض المعطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الأولان لزمان وأما الثالث فبغيره نظر لان صاحب هذه الزايم يدل بأنه عطف حرف على حرف إذا المعطف عنده مجموع اما الأولى واما الثانية فهما بالنسبة إلى المعطف حرف واحد • فلو لا خلاف أن اما الأولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول في تخوفاً أما يزيد وما هو • اذ يدافع على قيام وقد اعترضت بينهما اما كيف تصور ان تكون عاطفة والحالة هذه • هو بين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر نحو رأيت أما زيداً وما امرأته إذا تاء المتكلم فاعل رأيت زيداً مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل • هو بين البديل منه وبذلك ضروقه تعالى حتى إذا راها وبعدها اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الأولى بدل عما قبلها • ولا يمكن عطف البديل على البديل في ما قبله • هو لا ما خمسة معان في إجماعها لاجل الشيتين أو الاشياء والمال في المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وإنما استفاد من أمر آخر وقد كرر المصنف هذا في أو فاته ها ولا فرق بين الحرفين

في ذلك في أخذها التام نحو قولك جاءني أمان يدوامي واذ لم تعلم في أنت في الجاني منها والى الإجماع على السامع وهو الذي يدور عنه بالتشكيك في نحو وآخر من مر جوت لأم الله ما يعذبهم في أي صدولم يتوبوا في واما يتوب عليهم في أي ان تابوا هم ثلاثة كتب في مالك و هلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخفوا عن غزوة بولك قاله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجوز السامع معه باحد الامرين معتبرا لكن يشك في الثلاث الغير نحو قلنا ايا القرنين في امان تذب واما أن تتخذهم حسنا في غير بين تعذيب بالقتل ان أمر واقع الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم بآرامهم وتعليم الشرائع ان أمذوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل و باتخاذ الحسن الاثر لا به بالنظر الى القتل احسانا فيه من قضاء الحياة مدة فان قلت التي للتصبر لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طلب في الآية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا ايا القرنين افضل امانا تعذب واما أن تتخذهم حسنا فان وصلتها بعد امانا الاولى في محل نصب على المفعولية بالفضل المحذوف وما بعد امانا الثانية معطوف على الاولى أي افضل امانا تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى في امان تلق واما أن تكون أول من تلق في وان وصلتها في محل نصب على المفعولية بقل مقدر أي اختر الافاء أول أو كونها للمقرب ولا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على انه خبر ١٢١ لمحذوف أي الامر القائل أو القائل

فروهم ابن الصبيري  
فجعل من ذلك في الآية  
المتقدمة وهي قوله تعالى  
وآخر من مر جوت لأم  
الله في امان يعذبهم واما  
يتوب عليهم في لغاها  
من قبيل الإجماع كأم  
ولم يبين المصنف وجه  
الوجه كانه ما تقرر من  
انه لا بد أن يكون حرف  
التعذيب مسبوقا بطلب  
وليس هنا طلب ولا ن  
الصبيري ان يتبع اشتراط  
ذلك ويقول المعنى يكونها  
للتعذيب دخولها بين شيئين  
أو أشياء يكون لتكلم

لغناها أحد الشيتين أو الاشياء قال الرضي وهذه المعاني تعرض في الكلام لان قبل اما  
واو بل من قبل أشياء آخر فاشك من قبل جهل المتكلم والإجماع والتفصيل من حيث قصده  
الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به تفضيل في الغير من حيث لا يحصل بذلك  
(قوله وروهم ابن الصبيري في جعل من ذلك امانا يعذبهم واما يتوب عليهم) بيان وجه من وجوه  
أحد هان معنى التفسير والاباحة بامام أو ايا يكون بعد ما يدل على الطلب كأم ح به  
غير واحد من النسخة واثبت هان امانا التفسيرية اذ اوقع الفعل بعدها تكون معناه ان قال  
أو البقاء في امره امانا هان التفسير والاشك راجع الى الخلق واذا كانت امانا التفسيرية اذ امانا  
الاسم وأن يلحق الفعل فان كانت للتفسير ووقع الفعل بعدها كانت معناه ان كقوله تعالى امانا  
تلقى اه وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يتخالف ما مثل بقبله  
الابعد من معناه وهذا مع ظهوره وتخي على بعضهم فقال وجه الوجه ان التفسير يستدعي  
تخصيرا ويجمع ذلك على الله تعالى واجابانه يجوز ان يكون تفسيره تعالى من دانه (قوله  
واتصبا جماعى في هذا الى الحال المقدرة) وهي الحال التي يكون حصول مضمونها تحت انواع  
حصول مضمونها عاملا لان معنى الهداية نصب الدليل ولا تشك في تأخر الشكر والكفر  
عنه فمضى كالحال في قوله تعالى طبع فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال  
السييل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السيل مقسوما الى هذين القسمين

أو السامع التفسيرية في فعل ما شاع من دينك الامرين أو تلك الامور من غير جمع بينهما أو يبين ولا يشترط سبق الطلب  
ولا شك ان الله الحسيرة في فعل ما شاع من الامرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما في تعذيبهم مع التوبة عليهم  
في واز اربع الاباحة نحوتم امانا فها انما نحووا جالس امانا الحسن واما ان سيرين ونازع في ثبوت هذه المعنى لا ما جاء مع  
اثباتهم اياه لا وهي الظاهر ان لوجه لما قاله هؤلاء الجماعة في وانما السامع التفصيل نحو قوله تعالى في انا هديناه السيل  
اماشا كرا واما كفورا واتصبا جماعى في هذا الى الحال المقدرة في وذلك لان الطاهر امانا من الهاء في هديناه والمعنى يتنا  
له الطريق أو وضناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بينه والعمل بذلك ليس مقارنا للتبني فاحتيج الى كون  
الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا خالعين من السيل أي امانا سبلا كرا واما سبلا كفورا كقوله تعالى  
وهديناه الصدين ووصف السيل بالشكر مجاز وقوله السمال يقع الميزة من امانا وهي قراءة حسنة والمعنى امانا كرا  
فبتوقيفنا واما كافر افسوس اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب امانا وهما كما قدمنا الوعد وفوقه عليه وقوله  
فسنوء اختياره يعني ليس الا وهومعنى على قاعدة الاعتزال قال ابن المنبر واختياره هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيد  
فيجوز أن يكون المراد امانا كرا افتاب واما كفورا ليعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون امانا

هذه هي التي لاحد الشئيين والاشياء كانها كذلك في القراءة المشهورة ولكن قصت الحجة على اللغة المحكية فيها أولا  
 وهو ان الكوفيين كون اما هذه في الواصفة اما شاكر اما كقورا فهي ان الشرطية وما الزائدة فالسحر ولا يميز  
 البصريون ان يلى الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل بضمير مثل وان امرأه خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجرى  
 بان المضمير هنا كان في أى كان شاكر الائب وان كان كافر عوب وكان لا تختص في جواز حذفه الى فصل مفسر يقع  
 بعدها وانما ذلك لتفسير هامن الافعال وتخصيصها باعتقار الحذف بدون مفسر بعده هالكثرة دورها في الكلام فهو في  
 أى حذف كن في آية الانسان في قوله في حال في قوله في أى قول حسن رضى الله تعالى عنه في قد قبل ذلك ان حقوا ان كذا في  
 شاعرا عذراوك من قول اذ قيلوا وينسب ايضا لتفسير حسان والتقدير ان كان أى القول حقوا ان كان كذا في حذف بلا  
 مفسر وهو شائع في هذه المعاني في نفسه وهى الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة في الاوكاسياتى الا ان  
 اما في الثانية وهى العاطفة ١٣٢ فيبنى الكلام معهما من اول الامر على ما جرى به الاجل من شك وغيره وذلك وجب

تكرارها في أى ذكرها  
 مرة أخرى قبل المعطوف  
 عليه ليفهم السامع  
 المقصود من اول الامر  
 في غير تدور في وسجي  
 الاستنباه على هذا التدور  
 في أو يفتح الكلام معها  
 على الجزم ثم يطرا الشك  
 أو غيره ولمد التكرار في  
 وفيما قاله نظرا اذ يجوز ان  
 يكون المتكلم بقا من زيد  
 او عمرو مثلا فاطما بغير  
 زيد ثم عرض الشك في  
 كون الفياض حصل منه  
 أو من عمرو ونقط بلو كما  
 قاله المصنف ويجوز ان  
 يكون شاكر من اول الامر  
 وان لم يأت بغير دال عليه  
 كما تقول جاء القوم وأنت عازم  
 من اول الامر على الاستنباه

والعسول في الاية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كقورا اما المعاطفة على الفواصل واما  
 لا شعرا بان الانسان لا يتلوه عن كقران في الغالب وانما لما خوزه المتوغل فيه (قوله ولا يميز  
 البصريون ان يلى الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل بضمير) لفظ الشرط يطلق على  
 تليق امرأه آخر وعلى نفس الملق عليه والمراد به اداة الشرط المعنى الاول وبضمير العائد  
 اليه من بضمير المعنى الثاني على حد قول الشاعر  
 اذ انزل السماء بارض قوم • وعيناه وان كانوا غضا  
 حيث أواد بالسماء المطر وبضمير العائد اليه من وعيناه والتبني يسمى هذا في في البديع  
 بالاعتقاد (قوله قد قبل ذلك ان حقوا ان كذا) هذا صدر بيت للبحران المنسرح عجزه  
 شاعرا عذراوك من قول اذ قيلوا • (قوله الا ان اما يبنى الكلام معهما من اول الامر على ما جرى  
 به الاجل من شك وغيره) يعنى ان الفرق بين اما أو في هذه المعاني الخمسة ان اما لتكررها  
 بدل الكلام معهما من اول وهلة على ما في بها لاجله من شك وغيره بخلاف أو فان الكلام  
 معها أو لادال على الجزم ثم يوفى بأودا على ما جرى بها لاجله قال بدر الدين بن مالك وقال  
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من اول وهلة بقصد التخيير والاباحة أو التقسيم  
 أو الابهام أو الشك هـ وقال الرضى مبنى الكلام مع ما على أحد الشئيين أو الاشياء أو اما  
 أو فان تقدم اما على المعطوف عليه فهو جازي اما زيدا او عمرو وقال الكلام مبنى على ذلك وان لم  
 يتقدم جازي ان يعرض للتكلم معنى أحد الشئيين بمذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام  
 زيد قاطعا بقبامه ثم يعرض الشك أو بقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا  
 أو مسمما من اول الامر وان لم يأت بغير دال عليه كما تقول مثلا جاء في القوم وأنت عازم  
 من اول الامر على الاستنباه بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

بقولك الا زيدا وقد يجب ان معنى امتناع الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الطاهرة في  
 معناه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون المتكلم بها لادان يكون  
 جازيا ثم يشك فتأمل • وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما في عنهما من كلام يقع موقها مع المعطوف الذي يدخل عليه  
 فهو نحو اما ان تتكلم بضمير أو لا فلتكلم • أى واما ان تسكت • وهو في قول المنقب • بفتح الون وكسر القاف المشددة  
 في العبدى • بفتح العين المهملة وسكون الواو • ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس • فاما ان تكون أخى بصدق •  
 فاحرف منك غنى عن معنى • والا فاطرحنى واتخذنى • عدوا • وتبين • أى واما ان تطرحنى واتخذنى عدوا وان  
 الاول وصلته في محمل مع بالابتداء وان لم يخوف أى واما احثوك الى حاطة والغث الردى والسهر الجيد واتيئك وتبين  
 صفة عدو والاصل بتيئك وتسيمه ولكنه رأى المعنى فاقض بضمير المتكلم والمخاطب وروى بحق مكان بصدق وهذا ان اليتان من  
 فصيدة منها قوله وما أدري اذا امنت أرضا • أريد ان يغير أم جاليني • الخطير الذي أمانتيه • أم الترادى هو يتبين

ومما قوله قبل ذلك ودون شعبة ونسب أخرى • وثقبن الوصاوص بالعمون • وثقبن ثقفن والوصاوص جمع وصوص وهو انخرق في الستور بقدر ما تنظر العين منه أي ثقفن في الستور نحو فأكبره تنظره العين منها يقال له ثقف بالثقف لهذا البيت وقلت مخاطبا لثريف أنشدني هذه القصيدة بأبيها السيد أنشدتنا • قصيدة العبدى كالقعد • قلت القوم أجمعوا واعجبوا • لسد روى عن العبد • وقد يستقي عن • أما في الأولى فخطأ لا تقدر أن تقدره روى عن راعدا من صف البيت في التقدير أما من صف واما من خريف • وقد تقدم البيت وصرا الكلام عليه وهو في قوله • تبارك قد تقدم عهدها • واما ما رواه لم يخالفها أي أما ما رواه • واما ما رواه • وتلى تنزل وعهدا ١٣٣ • أما يعني أمرها الذي يهدها منها وأصلها الذي يتعاهد بها لجمع اله

في الشرح المقرب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والمبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن أنه نسبة إلى عبد شمس اه • وأقول أعناه هو بضم الميم وفتح المثناة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثناة من حرف الباء الموحدة والمثقف بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس مسمى بذلك لقوله أربن بحاسنا كن أخرى • وثقبن الوصاوص بالعمون اه • وقال في باب الصاد الموحدة والوصاوص البرق الصغير قال المثقف العبدى ظهرن بكافه وسدان أخرى • وثقبن الوصاوص بالعمون والكلمة السترة التي في محيط كالبيت يتوفى به من البقي أي الموصوف وغث السهم يثب بالكسر ويثب بالفتح غشاة وغشوة فهو غث وغثيث إذا كان مهزولا وأثقبك وتثقبني أما صفة عدو امرأى بها المعنى والأصل يثقبك وتثقبه واما جواب سؤال كأنه قيل لماذا يكون إذا اتخذتك عدوا فقال أثقبك وتثقبني (قوله تلى تنزل وعهدا ما يهدها ما يهدها)

### § (أ) §

(قوله أحدها الشك) قال التفنيزاني عد قوله تعالى أو كصيب من السماء تصفيق ان أو لاحد الأمرين والشك هو التبادر إلى الفهم من إطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والإيهام على السامع أو المبالغة في تعظيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب (قوله الثاني الإيهام نحو وأنا أو أياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الأولى) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو والثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابته أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الإيهام فيه زيادة معنى أحد الشئين أو الأشياء أو معنى أحد الشئين أو الأشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سبقه المصنف في التنبيه الآتي فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الأمرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها الإيهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم إلى الإيهام وقد اعتبر ذلك في الأولى فلا حاجة إلى اعتباره في أو والثانية لأن اعتباره في أحدهما يفتني عن اعتباره في الأخرى فان قلت فهذا لا اعتبار الإيهام في الثانية دون الأولى قلت

وجواب قوله محقق في نذر الرحمن صوما وهذا كله ظاهر § (أ) § حرف عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر • معنى أحدها الشك • من جهة المتكلم وهو قوله تعالى قال لم يثبت في الأرض عدد سنين قالوا بل بشئ زائدا أو بعض يوم • استقصى وأمد بثلثم في الدنيا بالاصابة إلى خلاصهم في العذاب واستقلوا به حيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم • والثاني الإيهام • على السامع • وهو نحو وأنا أو أياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الأولى • ولا أدري لم يكن الشاهد في الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابته أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أشرح الكلام مخبرج الاحتمال مع العلم ان من وحده الله وعبدته فهو على الهدى وان من عبده تفسيره من جدد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المنصف الذي تلى من سمع من حوال أو منصف يقول لمن خطوب به قد أنصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بلى لان صاحبه ذو لم يستل عنك عما هو عليه ينصرف حيث



بشاه وجامع في الضلال بني لان صاحبه منتمس في حيرة مرتبك في الايدى ابن يتوجه في نحو قوله نحن أو انتم الا الى  
 الفوا الحق فيعد للامطالين ووصفكم مصفاين بعد انهم من باب ه والى قولها كذا وبها و آخر المصراع الاول  
 هو اتفاق الساكنة من قوله الفوا الحق والبيت من بحر الخفيف في الثالث التغيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يتبع  
 فيه الجمع مع ما قبله في تصور زوج هند أو اختها والجمع بينهما مجتمع في نحو في حذر من مالى دهرها أو دينارها والجمع بينهما  
 مجتمع لان عصبة المال تقع من الاقدام على تناوله لا يقتضى وانما اقتضت أو أحد الامرين فلا بد من اخذها معا اذا  
 لا مقتضى له في فان قلت فتمثل العلماء آتبي الكفارة والفدية فيهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة فساكنين من اوسط  
 ما تطعمون اهلكم أو كسوتهم أو تحرير ربة وقوله تعالى فمن كان منك مريضا أو به اذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة  
 أو نسك في التغيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت مجتمع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة ويجتمع

<p>اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض انهم محل الهداية والاضلال والاوى هي الواقعة بين          محليهما الا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال فكان الابهام وفي الكشاف والمعنى وان أحد          الفريقين من الذين يحدون الزاقي من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به          الجباد الذي لا يوصف بالقدره لعل أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام          المنصف الذي كل من سمعه قال بان خطوبه به قد انصف صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم          من التقرير بالبلغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال          المبين ولكن التعريض انضل بالمجادل الى الغرض وأهم به على القلة وانما خولف بين حرفي          الجبر لا تخمين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل في فرس جواد ركضه          حيث شله والضلال كانه منتمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حسان          أو على موضوعها لكونها الاحد الشئيين أو الاشياء خيرا أو ايا كره لعل هدى أو في ضلال          ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان أحد نالني أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر          أو في المسجد وقيل خبرنا بالحد فدلالة لعل هدى وهو خبرنا بعلية وقيل خبرنا بكم          محذور لدلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصح ان يكون خبرا          اه (قوله نحن أو انتم الا الخ) الصحيح بالضم البعد وكذا الصحيح مثل عشر وعشرون قد صدق          الشئ بالضم فهو صحيح أي بعدوا وصحقه الله أي بعده (قوله نحو ولا تطع منهم أغما أو كفورا)          في الشرح انظر كيف يصح التثنية بهذه الآية الشريفة لما كانت أوجه للإباحة قبل دخول          الناهي وكيف يصح قول المصنف وتثنيته انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية          غير ثلاث البتة لان طاعة الآثم والكفور في الآثم والكفور في الآثم والكفور في الآثم          الإباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج          على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية التي هي          أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب القصة قبل ظهور الشرع</p>	<p>الجمع في بين الصيام والصدقة          والنسك اللاتي كل منهن          فدية في فلا يتصور الجمع بين          تلك للحصول بصفة كون          كل واحدة منهن في حالة          الجمع كفارة أو فدية في          تقع واحدة منهن كفارة أو          فدية وبالباقى فدية مستقلة          خارجة عن ذلك في وليس          الكلام في الجمع من هذه          الحقيقة فانه يمكن وانما          الكلام فيه بالاعتبار          الاول وهو مجتمع لما عرفت          وقرب يتجمل الرفع على انه          ضمير وبالباقى مبتدأ أو          مستقلة خارجة صفة          لقضية ويحتمل النصب          على الحال من الباقي وبناء          على انه معطوف على فاعل          يقع أي يقع الباقي فدية          فنصب حذفت من مستقلة</p>
--	---

وخارجة فان قلت أو الى التغيير ارفق تقع بعد طلب كافر قلت لفظ الآثمين وان كان خبرا لكن  
 المعنى على الطلب أي فكيف يرفع في ذل اربع الاباحه وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو خالس العلماء  
 أو الزهاد في اذا مجتمع بحال العريقين في وقتل الله أو الصوفي فيصير الجمع بين تدين هذا وتدين هذا في ادخلت لا التاهية في  
 على ما فيه أو الى الاباحه في امتنع فعل الجمع نحو ولا تطع منهم أغما أو كفورا المعنى لا تفعل أحد ما قام ماعده فهو أحد ما قام  
 وانظر كيف يصح التثنية بهذه الآية الشريفة لما كانت أوجه للإباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف  
 في وتثنيته انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم والكفور في الآثم والكفور في الآثم  
 لا يتاح أصلا بل تحرم وما عاين الاباحه انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على  
 من ارتكبها فاسأله في ذلك حكم النبي الداخل على التغيير في حصولنا نحن مالى دينار أو درهما فينتج اخذنا جميع اذ المعنى

لا تأخذ أحدهما فإيهما أخذته فهو أحدهما كما مر في وفاة السيرة في محمد وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النبي عن كل واحد وإن يكون النبي عن الجميع كذا في الجني الذي يورثه بالنبي عن كل واحد النبي عنه على الاثر إذا لا تأخذ أحدهما فقط فلا تأخذ الجميع لم يكن مخالفاً لما يقتضي النبي هكذا أفهم بقوله وإن يكون من الجميع فتأمله في قوله كبر ابن مالك أن أكثر ورود أولاً بأحده في التشبيه فهو في كعجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني أن تشبيهه فلو بهم بالجارة أو عجاها أشد قسوة من عجارة مباح وكذا تقدير الدوق قاب قوسين أو عجاها أقرب من ذلك مباح في قولهم تنصبا بالمسبوبة بالطلب في قوله ما له محل تأمل في انضمام الجمع المطلق كالواو في ١٣٥ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسأيت الكلام معه في ذلك إن شاء الله

تعالى في قوله الكو فيون والاختص والجرى في بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أو عمر واصلح بن امحق أحد ضعاة البصرة كان ذابن وورع ولا يلتفت إلى ما شئت عند قوم من أنه يضم الجيم ولا إلى من زعم أنه كسرهما زعمانهما رواه في الساطبية كذا عن أبيه عن جده ولا إلى قول من جوز به تثنية الجيم لما رأى كالمنها المعنى في اللغة فبكل هذا خبط وتشريف في واحضوا بقول توبة في مكانه منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الجبر على صفة تصغير الجمل وهو صاحب لي الاخيبة في قوله زعمت لي بأن فاجر نفسي تقاها وآو عليها فجوهرها

وأما المراد بها الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كان وقول المصنف هما كان مباحاً يعني بحسب عادة الكلام ودلالته لم يكن فيه حرف النبي ولا شك أنه لو قيل أطلع أعماً وكفروا بأفاد الكلام الإباحة ودل عليها وإن لم تكن لغة أاحة وفي حاشية التفاتني عنه قوله تعالى أو كمب من السماء وما نزلنا من السماء ولا قطع منهم أعماً أو كفروا فذهب كثير من المحققين إلى أنها واحدة الأمرين والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النبي كأنه قيل ولا قطع واحد منهما ما به يشعر كلامه في الفصل وذكره في الزمخشري ههنا أن ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق الفعل بالنبي دون النبي كأنه قيل أعص هذا أو ذلك فها متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الإنسان ما يفسر أن ذلك من قبل دلالة النص حيث قال أنفاد كبر بالوان الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتها اه وذهب الظاهر يرون إلى أنها بمعنى الواو وأما يصح إذا اعتبر عطف النبي على النبي لا النبي على النبي اه (قوله وفاة السيرة في) هو بكسر السين المهملة وسكون المشاة الغنية نسبة إلى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر عماري كرمان وهو أبو سعيد الخسري بن عبد الله بن الرزديان المعروف بالقاضي مكر بعد ادو في القضاء نيسابنة عن ابن معروف وقرا للغة على ابن دريد في النور على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً بالكلية لم يظهره وكان لا يأتى الأمن كسب يده وهو الشيخ وكان أوه مجوسياً فأسلم توفى إلى درجة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجرى) بفتح الجيم وسكون الراء منسبة إلى جرم وهي قبائل نزل واحدة منها فنسب إليها وهو أو عمر صالح بن امحق من البصرة قدم بعد ادو وأخذ الصو عن الاختص والجرى بنون بن حبيب ولم يأت سيبويه وأخذ للغة عن أبي عبيدة وكان ورعاً ناعماً بالانصاف واللغة توفى سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحضوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالثناة من فوق منقول من مصدر ناب من الذنب وهو علم لابن الجبر يضم المهملة وفتح الميم وتشديد الباء المكسورة صاحب لي الاخيبة وهي ليلى بنت الأخيل من عقيل كانت من أشعر النساء وهبت النابتة الجعدى ودخلت على عبد الله بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأي توبة فيك حتى أحسبك قالت ما رأي الناس فيك حتى ولو لك الخلافة وتناهى بهل من واو كافي تراث (قوله جاء ان خلافة الخ)

أي لما تقراها عليها فجوهرها في قوله ورسول الله في هذا ان يعلم اتصافه بأحد الأمرين معيناً من النبي أو القصور ولكنه أخرجه كذلك لفرض تشكيك الخاطب في قوله جبر في الجبر عطفاً على الجبر وبالبا المقدم في جاء ان خلافة أو كانت له قدراً \* كآثر به موسى على قدر في فاعل جاء صير يعود إلى الخليفة المدح ومعنى كانت له قدراً كانت مقدرة لاسيما في نها وهو الذي رأيته في ديوان جبر إذا كنت في لكن ذلك لا يندفع في عبارة الجماعة في يحتل أن أو نية للشك وكان قال نال الخلافة لما أرادها لاهم أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء الله تعالى به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الذين يبيت بعني الله

ثماني به فيلته أعلى المراتب هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور وقوله **وكان سنان أن لا يسرحوا انعماء**  
 أو يسرحوها واغتربت السوح في النعم واحد الانعام وهي المال الزاعية ويسرحوا امضار ع سرح شغ العين فيها  
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذ تكثر عي ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل  
 بنة وبنت وخشبة وخشب واغترابا هاعدم النباتها في أي وكان الشان في ولا يرد المصنف ان لفظ الشان هو اسم كان  
 وحذف وانما راد ان اسمها ضمير بضم الشان وهو مستتر في كان والشي وكان هو في أي الشان أن لا يرجع الابل وان  
 يرجعها سنان لوجود التقط وانما قدرنا كان شانية للابل لم الاخبار عن النكرة وهي سنان اذا جعلتها اسم كان  
 في المعرفة في وهي ان لا يسرحوا لان مع الصلة تناول منهم بمصدر في جعله في حكم الضمير كما سيجي ولتقابل  
 ان يقول الاخير عن النكرة بالمعرفة متغتر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن  
 مالك قال بجواز مطلقا هذه البيت أنشد أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سوا علمهم أن نذرهم أم  
 لم تنذرهم وقال معتدرا عنه ١٣٦ انما استجاز هذا الكلام بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز

أن يسال سبها ويضع  
 ولا قطع منهم أنما وكروا  
 فلا يطعمها ما كانه قبله  
 ذلك الواو كان كذلك فلما  
 رآها تجرى بجري الواو في  
 نحو هذه المواضع اجراها  
 مجراها مع سنان فهذا  
 كلام حقيقته ما ذكرنا  
 والذي سوغه عند قائله  
 ما روى عن مثله قول المحدث  
 سنان كسر وغيظه  
 أو كسر عظام من عظامه  
 وتول الرابح  
 ان بها اكل أو زاما  
 خو بر بين يفتان الهامام  
 اكل يثناة فولية كاضل  
 علم وجدل وكذا زام براه

فأصل جاء ضمير الممدوح وقدر أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية  
 ويحتمل ان يكون أوفيه لثلك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها أو طلبها أو قدرت  
 له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبدالعزيز وقوله  
 أصبحت للنبر المصور بحلته • زيناوزين قباب الملك والخبير  
 (قوله وكان سنان الخ) سرحت الابل أسرحها بالغض فيها اذا سرحها أو سرحت هي اذا رعت  
 يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغترابها  
 عدم النبات فيها (قوله وانما قدرنا كان شانية للابل لم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان  
 مع حلتها تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولتقابل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة  
 متغتر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال  
 بجواز مطلقا ما سعي في النظم والتثنية ياتي كان وان وأقول يتبع من كون سنان اسم كان ان  
 المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه (قوله وقول  
 الرابح ان بها اكل الخ) اكل يثناة من فوق على وزن اقل وزام بر امكسورة وزاي المان  
 (رحلين وخو بر بين يثنية) خو بر بضم صغير غارب وهو اللص وينتقان يثناة من تحت فتون  
 قفاف فضاء من الثقب وهو كسر الهامه أي الراس وفي الشرح فان قلت الرابح الذي ينظم  
 الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الرابح الا ان كان المقول من هذا البحر وما أنشد  
 من مشطور السريع المكشوف كقوله • يا صاحبي رحلى أنلا على •

مكسورة فزاي وخو بر بين يثنية خو بر بضم صغير غارب وهو اللص  
 والثقف كسر الهامه عن لادما غواهاما الروس واحدها هامة قال قلت الرابح الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم  
 انهم لا يقولون قال الرابح الا اذا كان المقول من هذا البحر وما أنشد المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله  
 • يا صاحبي رحلى أنلا على • قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انهم من السربع وردوا لانهم لا يكون بيتا  
 مصرعا من عروض الرجز الا وفي ضميرها الثاني الذي على زنة مفعول وأوفي هذا النظم في الواو • اذ لم يقل خو بر يا  
 بالافراد وتقر به ان خو بر بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والقدير ان اكل أو زاما كائنات تلك الارض جالة  
 كونها خو بر بين فلو كانت أو على حالها من كونها الاحد الشئين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد تكون جالة  
 مفردة ايضا كما تقول زيد او عمرو لصل ولا تقول لصال في لان المعنى أحدهما فتمت التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف  
 في التثنية بهذا المثال انما لسانه من الانشارة الى نفسه خو بر بين المذ كوفي الشعر في جواب الخليل عن هذه اذان  
 خو بر بين بتقدير أشم لانت تاي في وكيف يكون نعمتا يا ما هو نكرة الموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من  
 الجواب ابقاء أوفي هذا النظم على كونها الاحد الشئين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

اثنين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر وهو اما اذا وقع في جملة استثنائية فانه يكون بصيغة فاعلة كما قلنا فان قصد  
 أحد هـ واجب الافراد وان قصد كاهل واجب الايمان بضمير الاثنين تقول جاعل يدأ وهو ثم تقول مستأثرا وقد جئت  
 واكرمتهما وتقول هذا اما جوهرا أو عرضا ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه وتقول النابغة في مخاطبة النعمان بن المنذر  
 واحكم كنكم فتاة الحلى انظرت \* الى حمام سرع واراد القيد \* وقالت الالفيا هذا الحمام لنا \* الى حمامتنا أو نصفه  
 قصد تحسبوه فالقوة كاذكوت \* تسماوتسعين لم ينقص ولم يزد \* اراد يثبته الحلى زرقا البامدة والمراد احكم  
 كن حكيم كما كانت هي حكيمة اذا صابت ووضعت الشيء موضعه فلا تقبل سعاية مختلف تقري على عنك وكلت هذه المرأة  
 نظرت الى سر بجام طائر في سبت وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام اليه الى حمامته  
 أو نصفه فديه ثم الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكمة الحاسبة بسرعة اصابتها شد الامر  
 وضيقه ليكون المنع في معصياها لاصابة وذلك ان جعلها تضر والطير اذا كان الطير اخف ما يضره ثم كونه حماما ما يركد  
 هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران لان ذلك مظنة استبهاهم ورودها الماء بما يجب  
 المداومة في الاسراع لانها حالة عطش وحوص على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قليلا يقتضي شدة

الازدحام عليه وكونه لامادة  
 له أشد في الحرص على النيل  
 منه والحمد للماء القليل الذي  
 لامادة هو دسبوه بالتشديد  
 عسوه بالقوة وجدوه  
 وروى كاحسب بدل كما  
 ذكرت وكون أو في البيت  
 يعني الوأوا ظاهر وهو يقويه  
 انه يروى ونصفه بالواو  
 وقوله  
 قوم اذا سمعوا الصرير  
 رأيتمهم  
 من بين ملجهم مهرة أو سافع  
 الصرير صوت المستصرخ  
 والمجهم هو جاعل القيام في  
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الجزان يكون من عروضة الواو وضربها الثاني الذي على  
 زنة مفقودان وقد غلبه اثنين اللهم إلا أن يكون قبله أو بعده ما يفي ذلك اه جوابه عنه  
 (قوله قالت الالفيا الخ) بعد هذين البيتين  
 فكلمت مائة فيها حمامتها \* وأسرع حسبة في ذلك العدد  
 وقبلهما  
 واحكم كنكم فتاة الحلى انظرت \* الى حمام سرع واراد القيد  
 يحسبه جانبانيق وتبعه \* مثل الزاجعة لم تكمل من الرمد  
 وقناة الحلى هنا زرقا البامدة والحمام ذوات الاطواق كالغائض والقسمى والقطاو القيد  
 بالثنية والجمع المتوحدتين الماء القليل الذي لامادة هو التيق بكسر التون بسد هامة  
 من تحتها كنسة شقائق الجبل وقصد أي غصب وحسبوه بتشديد السين المهملة أي عدوه  
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطة واحدة فخر بها سر من القطاين  
 جليلين فقالت ليت الحمام اليه الى حمامته أو نصفه فديه ثم الحمام ميه فظنوا الى ذلك  
 القطاو لرداه الى الماء فاذا هوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصرير الخ) الصرير  
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاستدانة الناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية  
 وانما كانت أو هاتما معنى الاول والابن تقضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول

١٨ في ل هو الاستدانة فترسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما ان يدعى على رأى الاخضر والكروبي رأى رأيهم  
 بين هذين القسمين لا يفرحون عنهم او اما الاستدانة منعلقة بفعل الرؤية أي ترى يتك اياهم ابتداء من هذين القسمين  
 وعلى كل من الاحتمالين فالوجه في الواضحة اقتضابين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على باهما كان المعنى بين أحد  
 هذين القسمين ولا تعدد في الاحد ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريقين ملجهم أو من بين سافع فكل واحد من  
 القسمين دو تعدد فهو كقولك حاسبت بين العلماء أو الزهاد أو لأحد الامرين ولاشكال في كون الغريب ان جماعة منهم  
 ابن مائة ذكر أو يعني الواو ثم ذكر وانها انتهى بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أي لا حرج في ان كانوا من بيوتكم  
 أي بيوت أولادكم ولا من ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أمت وما لك ليلك في بيوت آبائكم  
 وأهله في أي التي في الآية المتأولة التي جعلوا معنى ولا في تلك التي يعني الواو فبمعناها انما جاءت لا في منظوقا  
 به في القطف الذي يفسر ونهاية في الآية فينا كيدا للذي السابق ومانع من فهم تطبيق الذي بالجموع لا بكل واحد  
 وذلك أي تطبيق الذي بكل واحد من دليل خارج وهو الاجماع القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت  
 ولده ولا يأكل من بيت والد أو اما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك فهو نظيره قوله لا يميل لك انزوا السرفة

فقد تروا ليجل كذا الزنا والسرقة لقيام الاجماع على حرمتها بمجموعين ومعتزقين **فولو تركت** بالبناء للقول والفاعل أي تركت أنت **في** لا في التقدير بل بضر ذلك في قيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل ليجل كل واحد من الزنا والسرقة على الاخلاق **في** وزعم ابن مالك أضاف أو التي للإباحة حالة في محمل الواو وهذا أيضا مرد له ولو قيل جالس الحسن وابن سيرين **في** بالواو **في** كان المأمور به بمجالسته **في** جملة ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما **في** وهذا مشكل فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **في** هذا الذي ذكرناه من التعريف بين العطف بأو والعطف بالواو بعد الأمر بالإباحة على الوجه المذكور آنفا **في** هو المعروف من كلام الصوريين ولكن ذكر الشيخ في هذا الكلام على قوله تعالى ثلث عشرة كاملة أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه انقضاء بالعطف **في** معنى ثلث عشرة كاملة ١٢٨ **في** دفع التوهم إرادة الإباحة في نصيب ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم

حتى أنه لو صام الثلاثة قضا لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريقين يعلم أو فريق ساقط **في** يكون أو لأحد الأمرين وبين أعضاء في متعدد **في** قوله لأنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به بمجالسته **في** لم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما في الشرح هذا مشكل فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **في** أقول لا إشكال فإن المصنف يرى أن الأمر مع الواو ليس للإباحة وإن هذا هو المعروف من كلام الصوريين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك أن أو التي للإباحة حالة في محل الواو ودعي على قول الشيخ أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف لصوى ولو سلم جرده بالعهدة فعل ما أريد به الصيغة **في** قوله وأنه انقضاء بالعطف **في** دفع التوهم إرادة الإباحة **في** قال التقاضي في الفضل **في** الحساب أن يذكر تفاصيل ثم يحسم فيقال فذلك كذا اهـ وهذه الذي ذكره قائدة الفضل **في** عندهم يقول أن الواو للإباحة وأما من يقول إنها تأتي للإباحة فيقول بجى **في** الفضل **في** يعلم العدد **في** كعلم تفصيلا **في** أن كثر العرب بمسئسوا الحساب ولعلم أن المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فإنه يطلق لهما قوله تعالى كاملة صفة مؤ كدة لإفادة البالغة في محافظة هذا العدد وأوصفة مبنية وكشفه فإن الشريعة مقام مرتبة الاتحاد أوصفة مفيدة تعيد كمال بدلية العشرة من الهدى **في** قوله وقوله في ذلك صاحب الانصاف (البياني) هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تخيص الفتاوى **في** الفتاوى قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضي القضاة امام الدين نواب في القضاء عن أخيه ثم ولى خطابة دمشق فأقام بها مدة ثم ولى قضاء الشام ثم قضاء القضاة بالدار المصرية ثم عزل عنها وأعيد إلى قضاء الشام ثم ولى دمشق سنة تسع وثلاثين وسبع مائة **في** قوله ولا تعرف هذه المقالة لصوى **في** في الشرح بل هي معروفة لبعض الصا **في** فقال السيرا في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التفسير يعني الإباحة كرجل أنكر على ولده **في** شراح الكتاب وقال السيرا في

في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التفسير يعني الإباحة **في** محالة كرجل أنكر على ولده محالة ذوى الزرع والرب وأراد أن يعدل به إلى محالة غيره فقال له دم محالة أهل الرب وجالس القراء والعقهاء أصحاب الحديث وأقال جالس الفقهاء أو القراء وأصحاب الحديث فذلك كله يعني انتهى قلت وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التيسير أن أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو مع تعريف جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين ثم قولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى المامل وهو إباحة المحالة فكأنه قيل أجب بمجالسته ما من أبيض له المحالة لم تأمره ولم يمنع عليه أمر أحد ما ولا للجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحا أنه لا حرج في فعله ولا في تركه فإذا أجمع شيان جاز لنا فهمه أو ربحه أو وجهه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا مع الواو كذلك لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر فالواو اجعت بين الشئيين في الإباحة إلى هنا كلامه المعنى **في** السادس **في** من معاني أو والتي

عشر في الاضراب مكرل فمن سبوه به اجازة ذلك بشرطين تقدم في اونهى في وهذا أحد الشرطين في الواحدة العامل في وهذا الشرط الآخر في خصوص ما قام بدا أو ما قام عمرو في المعنى بل ما قام عمرو في واضراب عن الأول وهذه صورة تقدم التي على أو في و في خصوص في لا يقدم بدا ولا يقدم عمرو في المعنى بل لا يقدم عمرو في واضراب عن الأول وهذه صورة تقدم التي على أو في وقوله في أي هذا القول في وعنه في أي عن سبوه به في أن عصفور في وهذه الفقرة معطوفة على المتقدمة إذا لم تكن في سبوه به كذا وقوله عنه ابن عصفور ويجوز أن الأولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر الختلاف بذلك كاستrophe في و في بد في أي روي بد نقل ابن عصفور المذكور في أنه في أي سبوه به في قال في ولا تطع منهم أعمأ أو كفورا ١٣٩ وولفت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى لا به بصبر واضرابا

عن النهى الأول ونهيا  
عن الثاني فقط في وذلك  
باطل لان النهى عن كل  
منهما ثابت لا يتطرق اليه  
الابطال أصلا في وقال  
الكوفيون نأ أو عسى في  
الفارسي في أو أو الفصح في  
ابن جني في أو ابن رهاج في  
بفتح الموحدة ومنع  
الصرف وهؤلاء الثلاثة  
من الفاء الا تسخين  
لمذهب أهل البصرة  
في ثاني في أو في الاضراب  
مطلقا أي ابتداء مطلقا  
ويجوز أن يكون حالا من  
الاضراب أي ثاني في  
حالة كونه مطلقا أي سواء  
تقدمه في أو نهى أو لم  
يتقدمه وسواء أعيد العامل  
أول بعد في احتجاج  
مفعول لاجله والعامل  
قال أي قال أولئك الجماعة  
كذا احتجاجا ويجوز أن  
يكون حالا أي ذوى احتجاج  
أو محضين في قول جرير

بجلاسة ذوى الزبغ والريب وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل  
الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء أو أصحاب  
الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه وقد رجح المصنف مما قاله هنا فقال في حواشيه على  
النسبيل أن أو تأتي للجميع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو  
مع فتريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت  
المراد أن لا فرق فانه إذا قيل بالواو كانت الجميع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو إباحة  
المجالسة وكلمة قبل أصبحت لثب مجالستهما ومن أبعث له المجالسة لم تلزمه ولم يتنع عليه أفراد  
أحدهما ولا الجميع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا له لا حرج في فعله ولا في تركه وإذا أجمع  
شيئان جاز لناهما ما ر بعد أوجه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقوله  
بيننا مع الواو كذلك لان الإباحة انما استقبلت من الأمر فالواو جعلت بين التشبي في  
الإباحة اه مافي التشرح (قوله وإعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهى (قوله  
وابن رهاج) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي  
سبوه به عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربع مائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسة (قوله  
ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي يتفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال  
عيل بفتح الموحدة وتشديد الياء والجمع عيال مثل جيلو جيلو ويرم بفتح الموحدة  
الفتانية وكسر الهمزة سبغت وبعاد مسقتي مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحسن  
عندهم في حال من الأحوال إلا في حال استعانتى بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين  
موجلة مفتوحة وميم مشددة ولا م في الكشف أو وكذا الواو المعطوف على محذوف معناه  
أ كفو وأبالا أيلت البنات وكلها عهد وأقرأ أو السمال يسكون الواو على أن الفاسقون  
يعني الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفرهم إلا الذين فسقوا أو نقضوا عهد الله مرارا كثيرة  
اه قال التتاراني فيجمل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول  
الذي هو اللام في الفاسقون مبالا في جانب المعنى كله قيل إلا الذين فسقوا أو نقضوا وان لم  
يصح ابتداءه وقوم صريح الفصل بعد اللام سبما مع تقدم مفعوله وأوفي مثل هذه المواضع  
تفسيده تداءى الآخرين في الوقوع مع أن الثاني بعد اليقين لا يقع في فصل عن أي انتهى  
بل وقد أثبتنا الثقات وشهدنا الاستعمال ودلت عليها هنا القرن سنة أعني قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قدر مذهبهم • لم أحسن عندهم إلا بعداد  
كانوا ثمانين أو زوا وثمانية • لولا رجاؤك قد قلت  
أولاد في العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من غايه يعوله إذا تفق عليه وقام بمصالحه ويرم بكسر الراء ضهرت  
والاستثناء مفرغ بالنسبة إلى الأحوال أي لم أحسن عندهم إلا في حال كوني مستمينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأوفي  
البيت الثاني للاضراب مع تقدم ما اشترطه سبوه به في ظاهره في الاحتجاج في وقوله أي السمال أو كلا عاهدوا عهدا  
نبذه فربق منهم يسكون الواو في لا يفضها كأي في القراءة المشهورة فالهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله  
تعالى ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفرهم إلا الفاسقون فإذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سبوه به في واختلف

في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقال الفراء المني قول يزيدون هكذا جاعل في التفسير مع هذه في المرسى في قال الرشي والشافع لا ضرب في كلامه تعالى لانه أخبر عنهم بانهم مائة الف بنى من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بسددهم وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضربا عما يخطئ فيه الناس بل على ظاهر الخبر رأى أرسلاه الى جماعة يحزهم الناس ١٤٠ مائة الف وهم كانوا زائدن على ذلك وكذا قوله تعالى كل البصر وهو أقرب

لا يؤمنون ترقيا الى الاغلاط فالأغلاط (قوله فقال الفراء يزيدون) فان قلت كيف جاز الاضرب في كلامه تعالى قلت قال الرشي والشافع لانه تعالى أخبر عنهم بانهم مائة الف بنى على عز الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه أخذ في التحقيق مضربا عما يخطئ فيه الناس وكذا قوله تعالى كل البصر وهو أقرب اه (قوله نفسه ابن التبري عن سيبويه وفي نبوته عنه نظر ولا يصح التغيير بين شيئين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التغيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما والامر ان هنا وقع أحدهما فلا تغيير بينهما وانما قلنا وقع أحدهما لانهم كانوا زائدن مائة الف على ما نقلنا عن الرشي وقلنا ان التغيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطالعة الواقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التغيير على هذا التفسير بين ان يقول الراي هم مائة الف وان يقول هم أكثر لم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم أكثر لان المراد انهم هذه الحقيقة لان ذلك قبل فهمه وان التبري هو الشرف والوسادات هذه القصة على الحسنى الخداهى كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمس مائة واربعمائة توفي في رمضان سنة اثنين واربعمائة وخمسة مائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الى المحشرى به الى ابن التبري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انهما افتاتكون التغيير بعد الطلب على ما مر في المتن والطلب هنا لان التزام في هذا الشرط ما يؤثر فصل سيبويه عن لا يعتبره وأقول ان كون التغيير والاحاسة لا يكون الا بعد الطلب أمر مقرر عند الفاضل لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان أو لا في اللاحقة يستغنى غير الطلب قال السقا في قوله تعالى أو كعب من السما وقال الزجاجة التغيير وقيل لللاحقة وصف القول بان انما تكون لللاحقة أو التغيير في الامر أو في مناه لا في التبري اه تم في الشرح والتأهرا ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التغيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل المهم دأريين ان يكونوا مائة الف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم از يمتنعوا بين ان يكونوا از يمتنع ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة الف ولما قلنا ان يقول صاحب هذا الرأي لا يلزم ان عدد هؤلاء مختصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهم ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الراي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول از يمتنع مائة الف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع اه ماني الشرح وفي الكشف أو يزيدون في مرأى الماخرى اذا رآهم الراي قال هي مائة الف أو

وقال بعض الكوفيين في هذه الآية في معنى الواو أي الى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف وكيف هو في البصرين فيها أقوال قيل للجامع على السامع وقيل للتغيير أي اذا رآهم الراي فغيره لشدته كثرهم فيكون ان يقول مائة ألف أو يقول هم أكثر فمن مائة ألف نفسه ابن التبري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يتأتى أن يكون وجه النظر انهما افتاتكون التغيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لان التزام في هذا الشرط ما يؤثر فصل سيبويه عن لا يعتبره والتأهرا ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التغيير بين شيئين الواقع أحدهما فان حال هؤلاء المرسل المهم دأريين أمرين فلما أن يكونوا مائة الف واما ان يكونوا

از يمتنع ذلك فان كانوا في الواقع مائة الف فكيف يسوغ الراي أن يصبر بانهم از يمتنع كانوا از يمتنع فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة الف ولما قلنا ان يقول صاحب هذا الرأي لا يلزم ان عدد المرسل المهم في الواقع مختصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهم وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الراي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول از يمتنع مائة الف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد المسكاه العدد المخصوص على انه الموجود بحسب الواقع كاد اجعل في منحص مرارا كثيرة جدا جاز لك ان تقول جنتي الف مرة وان تقول جنتي أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

ولا ينقص وانما المراد بالمتعة في الكثرة كذا في الآية **فوقيل** هي لشك مصر فالتى الى ذكر ابن جني وهذه الاقوال غير القول في نصب غير على الاستثناء أى القول في بانها جني الواو مقولة في قوله تعالى **فوما امر السليمة الا كلم البصر** وهو اقرب فهو كالجدة أو أشد قسوة في المعنى في السابع فمن معاني أو التي عشر في القسم أي تبين أقسام الشيء فهو الكلمة اسم أو فصل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته في الصغرى المسماة بالثلاثة وتعرف بالآلفية **فوق** شرح منظومته في الكبرى المسماة بالثلاثة الشافية ثم عدل عن ذلك أي عن ذكر التقسيم في التسهيل وشرحه فقال تاتى التفريق الجرد من الشك والاهام والتخيروا هذه الثلاثة فان مع كل منها تقرير يقام وهو باخبره وهو الشك أو الاهام أو التخيير ومثل في هذا المعنى الجرد عما ذكر في بخوان يكن

الشهود عليه غنيا فلا تمتعوا  
من الشهادة عليه لقناه  
لطبارضه أو ان يكن فقيرا  
فلا تمتعوا من الشهادة  
رجله فاني باو هنا مجرد  
التفريق أي ذكر الأقسام  
ولاشك ولاها م والتخيير  
فوقا أو كوقا هو دا  
أو نصري أي ومثل  
بعض هذه الآية لما ذكره  
وهو ظاهر فان قلت كان  
من حق المصنف ان ياتي  
بالمصنف فيقول وهو  
وقالوا الذليل هذا موضع  
حذفه قلت فيحمل ان  
تكون الواو عاطفة من  
كلام المصنف والتخيل  
يقالوا كوقا هو دا أو  
نصاري فلا رد السؤال  
فان قلت التلاوة انما  
هي وقالوا بالوافكف  
حذف قلت قد وقع مثله  
في أحاديث منها قوله عليه

أكثر والعرض الوصف بالكثرة اه **فوق** ذكره ابن جني هو أو الفخ عثمان بن جني الموصلي  
الضوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني علو كروميا السليمان بن فهد الأزدي وقرا  
ديوان التنبية على صاحبه وشرحه وكان قد أول أمره للأقرام الموصلي فاجتاز عليه أو على  
وهو في حلقته فقال له زيب وأنت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى غمر كانت ولادته  
بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة وهاهنا في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثة قال ابن خلكان وجني  
بكسر الجيم وتشديد النون بعدها اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس  
منسوبا وانما هو مررب كني كذا في شرح الفصل للاستنداري اه **فوق** ومثل بخوان يكن  
غنيا أو فقيرا وقالوا كوقا هو دا أو نصاري في الشرح فان قلت كان من حقه ان ياتي بالمصنف  
فيقول وهو قالوا الذليل هذا موضع حذفه قلت فيحمل ان تكون الواو عاطفة من كلام  
المصنف والتخيل يقالوا كوقا هو دا أو نصاري فان قلت التلاوة انما هي بالوافكف حذف  
قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الجرم أنزل على فهاشي  
الاهة الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري  
**فوق** قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم في الشرح لم يتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم  
والتفريق الجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا جردنا مدلول التقسيم تابعا في محل يسوع  
التيان بما شئت من الواو ولكن استعمال الواو أجد اه وأقول يمكن ان يقال الفرق  
بينهما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو  
الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو لانتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع  
الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما  
مطلقا وبما رآه أخرى التقسيم يقع في كلى المذكورات أو كلاًها والتفريق يقع في المذكورات  
نفسها **فوق** كما الناس مجرور عليه وجارم هذا الجزم بيت لعمر بن رافعة الحمداني بسكون  
الميم وبراقه أمه واسم أبيه منبه وصدر البيت ونصير مولانا ونلم أنه ومعنى مجرور  
عليه وجارم جني عليه وجان **فوق** وقالوا لانتان الخ أشربت الخ نحو العدو بالسين المعية

السلالة والسلام حين سئل عن الجرم أنزل على فهاشي الاهد الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره  
هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشعاني حرف الميم ان شاء الله تعالى قال  
ابن مالك **فوق** هذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود فهو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله في  
ونصير مولانا ونلم اه \* في كالتاس مجرور عليه وجارم مجرور عليه وجارم أي جني عليه وجان يقال جرم فلا على  
أهله اذا دبت وجني عليهم جنابة فيوم مجبته بأوقوله فقالوا لانتان لأبدنهما \* صدور رماح أشربت أو سلاسل في  
أشربت أي صوبت وسددت تقول أشربت الخ نحو العدو اذا صوبته فهو وقد قد طعنه به فقد ذكر في هذا البيت مبدئين  
وهما لانتان اللذان ذكرهما جابجا لبقوله فنتان ثم قسمهما إلى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامراى  
لانتان هـ صador رماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر فانهي في



كلام ابن مالك **ويجىء** والواو في التقسيم أجود لا يقتضى ان أولانا في بل يقتضى ثبوت ذلك غير أجود **ويجىء** في بعض النسخ  
ويجىء والواو في التقسيم أكثر لا يقتضى أن أولانا في بل إثباته لا كثرة لروا يقتضى الثبوت في أو بقوله وكان المصنف غير  
هذه لمفاهيم المناقشة أما أولانا فلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الواو في التقسيم أكثر وإنما قال أجود أما أننا فلان إثبات  
الاكثرية لروا وإنما يقتضى الثبوت في أو بكثرة لا بقوله كأداه **ويجىء** وقد صرح **ابن مالك** في بقائه **ويجىء** أي ثبوت التقسيم **ويجىء**  
البيت الأخير **ويجىء** وهو نقول الثالثان إلى آخره **ويجىء** وليس فيه دليل **ويجىء** على ما قلناه من أن أو فيه للتقسيم **ويجىء** لا احتمال أن يكون  
المعنى لا بد من أحدهما لغرض المضاف فاقبل في يخرج منهما الأول والمرجان أي من أحدهما كان ذلك **ويجىء** انما يخرج من  
الجبر الخ لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم **ويجىء** وانما هو بيان لأحدى الخصلتين بأحدى المتعاطفين  
بأو وهذا أو انما تحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرى على وجهه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول  
التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بعاشق من الواو ولكن استعمال الواو أجود فتأمل **ويجىء** وغيره **ويجىء** أي غير ابن مالك  
**ويجىء** عن الصاريين في التقسيم والتفريق المجرى **ويجىء** في التفصيل ومثله بقوله تعالى **ويجىء** قالوا كوا هوذا أنصاري وقالوا  
سائر أو يحتمل أن المعنى في الآية الأولى **ويجىء** وقالت اليهود كوا هوذا قالت النصارى كوا أنصاري **ويجىء** والمعنى في الآية  
الثانية **ويجىء** وقال بعضهم سائر وقال بعضهم محتمل فأولهما التفصيل الاجمال في الواو **ويجىء** وهذا هو الذي ذكر أهل البديع أنه  
أحد قسمي الآف والنشر وذلك لان التكلم تارة يذكر متعدد على التفصيل ثم الكل من أحاد هذا المتعدد غير تعيين  
ثقة بان السامع يرده اليه وهو ظاهر ١٤٢ وما تضمن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر كالتعدد على سبيل الاجمال ثم الكل

الخ ومثله ذلك **ويجىء** هذه الآية  
و بقوله تعالى وقالوا لن  
يدخل الجنة الا من كان  
هوذا أنصاري وقال النج  
بها الدين السبكي في شرح  
التلخيص واعلم ان ما ذكره  
في هذه الآية الكريمة  
يعنى الآية الأخيرة لا يتخلو  
من نظرفان أو في قوله تعالى  
أو نصارى اما ان يقدر

بعد ما قول مقدراً أو فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا  
ذلك حيث أنه موضوع الواو لا أو ثم انما لو جعلنا أو بجنى الواو قدرنا قولنا لا محذوراً يخرج عن القف فانه يصير الضمير الاول اليهود  
قطر وهذا ليس مرادهم فاعلم ان ترى قول الزمخشري قف القوابن وان لم تقدر قولنا بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب  
على الاخلاق هذا القول وهو جملته غير صادر من أحد منهم بل يخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجبال وتفصيل  
باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من القف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجملة  
ألى كل من اليهود والنصارى بان يكون جرد من قول الفريقين قول كلى فحتمه مقالنا ما فان قول اليهود لن يدخل  
الجنة الا من كان هوذا يقتضى ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فتنسب إلى كل من الفريقين  
لن يدخل الجنة أحد ليس يهوداً ولا نصارى انما ان قلنا الاستثناء من الذي ليس اثباتاً فلا حاجة بنا إلى إرادة ذلك وان  
قلنا انه اثبات فوجه انهم لم كان مقصودهم الا عظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريق النصارى واليهود أحقر  
هنا لا يخرج من الانتساب لما رصته كان قول اليهود مثلاً لن يدخل الجنة الا يهودى يتضمن في دخوله ان غير اليهودى  
والنصارى فاشير اليه بالتي يتضمن اثبات دخوله لا بد في اليهود والنصارى لان اثبات دخوله لا أحد الفريقين  
عيناهم اليهود مثلاً اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً لان الاخص يستلزم العام فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودى  
يصدق ان ينسب اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود والنصارى لان من أنبت قيامه بدودن هو وصدق عليه  
أنه أنبت قيام أحد الإجماع لا يقال فلزم ان ينسب عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودى أنصاري أو مسلم لا نقول

لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين مصر بنفيه ولم يذكر الاسم الشامل له ولما كان قول كل منهم ان يدخل  
 اللجنة اليهودي كتر تصام قوته ان يدخل اللجنة اليهودي أو نصراني حتى من كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن  
 قولهم الاول بل هو بالغ في الشناعة عليهم لانه يبين به انصاف غرضهم لاختصاص المسلمين بالامضاء اللجنة فليست  
 ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه وهو تصف ابن العنبري فقال في الآية الاولى ان حذف منها مضاف وادو و جلتان  
 فليتان وتقدر موقال بعضهم يعني اليهود كونه هو ادو لوقال بعضهم يعني النصارى كونه انصارى قال فقام أو نصراني مقام  
 ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه المعنى في الثامن من  
 معاني أو الالهي عشر فان تكون بمعنى الالهي الاستثناء وهذه ينصب المضارع ١٤٣ بعد ما ضم ان قوله في  
 أي قول القائل ولا تقتله

أو يسلم في فهو بمنزلة  
 ما لو قال لا تقتله الآن  
 يسلم والاستثناء على هذا  
 مفرغ والمعنى لا تقتله  
 في كل وقت الا في وقت  
 اسلامه وهو قوله

وكتب اذا غزت قناة قوم •  
 كسرت كمومها أو  
 تستقيما

غزت أي عصرت والقناة  
 معروفة وهي ما يجعل  
 بهاس الرح والكموب  
 هي التواثر في أطراف  
 الأنايب وهذه استعارة  
 تمثيلية شبه حاله اذا أخذ  
 في اصلاح قوم اتصفوا  
 بالفساد فلا تكف عن  
 حسم السواد التي ينشأ  
 عنها فسادهم الآن  
 يحصل صلاحهم بحاله  
 اذا غزت قناة موجة

هذه بالتعيين وبعض ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الالهي الاستثناء وهذه  
 ينصب المضارع بعد ما ضم ان) قال الرضي معنى أو في الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء  
 فاذا قصدت مع اضافة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التخصيص على حصول أحدهما  
 عقيب الآخر أو الاول امتداد حصول الثاني فنصب ما بعد أو ونفسويه بقدر بالا وغيره  
 بالوالعسان رجمان أي شي واحد فان فسرته بالا فمضاف بعده محذوف وهو الطرف  
 أي لا زملك الأوقت أن تطمين فلهي في محل نصب على انه ظرف لما قبل وعنده من يفسره  
 بالما بعد بناو بل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الاوحي في موضع  
 أو تقدير لفظه ما يعني دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان بقدر قيل أو مصدر وبعدها  
 أن الناصب للقول ومحامي تاو بل مصدر مطوف باو على التقدير قبلها فتقدير لا ينظره  
 أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت في نصبوا الفعل بعد اوحى احتاجوا الى  
 هذا التاويل قلت لغرفوا بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها ما بعدها في الشك وبين أو التي  
 تقتضي مخالفة ما قبلها ما بعدها في ذلك فانهم كثيرا ما يطفون الفعل المضارع على مثله  
 باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منها فقط أخرى فاذا ارادوا المعنى  
 الاول رفعوا ما بعد أو واذا ارادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعد أو لأن النصب بان ما قبل أو ليس  
 مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه ولم يجز ان يكون الناصب أو لعدم  
 اختصاصه بفتحين أن تكون ان مضرة (قوله وكنت اذا غزت الخ) القسم بالجهة والزاى  
 مصدر عزت الشيء يذو القاء والرح وقيل كل عصا مستوية أو موجة وكموب الرح التواثر  
 في أطراف الأنايب والبيت من قصيد: يا ذا الاعم في هجاء شاعر كان يهني وبينه مهاجاة وقيل  
 له اعجم الكفة كانت في لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا  
 ادوا هذا الكسر لم يستقم بعد وقيل المعنى لم يصلح له الملاينة لولائه بالخاشنة الآن يستقيم  
 وقيل المعنى اذا هجوت قوما أيدهم بالهجة الا ان يتركوا الهجاء (قوله وجل عليه بعض المحققين  
 قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يسهو هن أو تفرضوا هن فريضة) كذلك حمله

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الآن يستقيم في وجعل عليه بعض  
 المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يسهو هن أو تفرضوا هن فريضة فقد تفرضا منصوبا بان مضرة في  
 ليصير المعنى لا جناح عليكم في مهوور النساء ان طلقوهن في مدة انتفاء المسيس الآن تفرضا أي الا وقت فركبكم لمن مهر  
 صبي فثبت الجناح حينئذ وهو فرض نصف المهر المسبي فقد رد هذا القائل لاقادة هذا المعنى تفرضا منصوبا على الوجه  
 للذ كور في لا يجز وما العطف على عسوه في لوجهين في التلاصق بالمعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء ان طلقوهن  
 في مدة انتفاء أحد هذين الامرين وهما المسيس والفرض في معناه اذا اتفق الفرض دون المسيس لم مهر للثا واذا اتفق  
 المسيس دون الفرض لم زهم نصف السمي فكيف يصح في الجناح عند انتفاء أحد الامرين في معناه فقد تفرضا في الشرع اثبات  
 الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول في ولان المطلقات المفروض من قد

ذكرنا سابقا قوله تعالى وان طلقوهن الآية يعني قوله عز وجل وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم  
 فريضة نصف ما فرضتم في ترك ذكر المسموسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا الجزم وما كانت المسموسات  
 والمفروض لمن مستويات في الذكر في أول ولم يخص أحد القسمين بالذكر ثانيا وترك الآخر وهو اذا قدرت في البينة  
 للمفروض والثناء الثانية أو بالبينة للفاعل والثناء ضمير الخطاب وهو يعني الاخرجت المفروض من عن مشاركة المسموسات  
 في الذكر في أول وظاهر وجه افرادهن بالذكر ثانيا وهذا الوجه الثاني هو جواب ابن الحاجب عن الوجه في الأول يمنع  
 ان يكون المعنى مدة انتفاء احد هابل مدة لم يكن واحدهما وذلك ينضمها بعاملاته نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف  
 الأول وهو كون المعنى مدة انتفاء احدهما فانه لا يبنى إلا احدهما وحاصل كلامه ان الفرض الحامل على جعل  
 أو بمعنى الاتيady باقيا على حقيقتهما من جعلها عاطفة لاحد الشئين على الآخر وذلك لان في الاحد المموم يقيد  
 المسموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الاخراجها عن حقيقتهما وذكر القرائن في  
 حاشية الكشف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم يجعل أو عاطفة لفرضه على تمسوهن ويكون  
 المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر ١٤٤ لما تقرر من ان أو في سياق النفي تعيد العموم ذكر بانه اجب عن ذلك

بان العطف بهم تقدير  
 اعاده حرف النفي أي أولم  
 تفرضوا فيفيد ان شرط  
 عدم وجوب بالمهر أحد  
 المنفيين لان في أحد الأمرين  
 اعني نفي كل وليس كذلك  
 قال التفتازاني وقبه نظر  
 لان محل الوهم هو اللفظ  
 وسواء جعلتها ناصبة أو  
 عاطفة فهو بمحاله وكلاهما  
 في تقديرها ناصبة فكذا  
 في تقدير كونها عاطفة  
 على النفي الجزوم بل قال  
 ويمكن الجواب بان عموم  
 أو في سياق النفي محاميه  
 نوع خفاء حتى ذهبوا في

الزحشرى قال التفتازاني فان قيل لم يجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم  
 يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من أن أو في سياق النفي تعيد العموم أوجب بان العطف  
 بهم تقدير اعاده حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب بالمهر أحد المنفيين  
 لان في أحد الأمرين اعني نفي كل وليس كذلك وقبه نظرا لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها  
 ناصبة أو عاطفة فهو بمحاله وكلاهما في تقديرها ناصبة فكذا في تقديرها عاطفة على النفي  
 الجزوم بل ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي محاميه نوع خفاء وقد امكن هنا وجهه ما سنخ  
 لا استثناء فيه فمحل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن  
 وقد فرضتم لمن فريضة نصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان  
 الطلاق قبل المسيس الآن يوجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي اذا كان كذلك حين وجدت  
 التسمية قالوا يجب نصف المسيس بخلاف ما لو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الأمرين فان  
 المناسب حينئذ ان يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذلك فكذا (قوله) لكانت المسموسات  
 والمفروض لمن مستويات في الذكر يعني بطريق المفهوم كما ترك ذكر المسموسات بناء  
 على ذكرهن كذلك (قوله) وفيها قول آخر سيأتي يعني في ثالث سطوره من هذا الكلام (قوله)  
 والتاسع أن تكون بمعنى الى قال بدر الدين بن مالك والتي انتصب المضارع بعده ان كان

نحو ولا قطع منهم انما أو كمورا الى تاو بلات وقد امكن ههنا وجهه سائع لا اشتباه فيه فمحل  
 الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة نصف ما فرضتم أنسب بان  
 يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الآن يوجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي اذا كان كذلك حين  
 وجدت التسمية قالوا يجب نصف المسيس بخلاف ما لو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الأمرين فان المناسب حينئذ ان يقال  
 وجدت هذا فالحكم كذا أو ذلك فكذا الى هنا كلامه وهو اجاب بعضهم عن الوجه في الثاني بان ذكر المفروض لمن انما  
 كان لتعيين النصف لمن لا يسان ان لم شيئا في الجملة فقد استغنى ثانيا بذكره من مالم يستغنى ولا هو قيل أو في هذه  
 الآية بمعنى الواو أي مالم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الأمرين ولا شك انه لا مهر أصلا لان وقع  
 الطلاق في هذه الحالة وهو بثوبه أي يقويه في قول المفسرين انها زلت في رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس  
 وقبل الفرض وفيها أي في الواو اذ في هذه الآية في قول آخر سيأتي وهو كون بمعنى الى وهو المعنى في التاسع من  
 معاني أو التي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انصاب المضارع بعدها بان مفعوله نحو لا تزنيك أو تعصني في  
 أي الى ان تعصني في حق وفي نحو

ولا تسهل المعص أو أدرك التي في هذا التعداد الآمال الأعمار التي جمع منية وهي اسم البغاة الإنسان وانقياد الآمال موافقة الأول ويجعلها على حسبه وهو استعاره وانت خبر بان جعل أو في هذين الأمرين يعني الاستثناء منات وإن جعلها على بابها العطف أحد الشئين أو الأشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه يعني الأولى نحو لا تقتله أو يسلم ولا زمنك أو تقتضي حتى وهذا البيت أذا المضارع في الكل منصوب بان مضرة فتؤول مع صلها مصدر ويطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي يكون قتل مني أو أسلام منه وليكون لازوم مني له أو فاعله مني حتى وليكون استعمال مني الصعب أو أدرك التي في من قال في أو تفترضوا أنه منصوب حوز هذا المعنى فيه فيكون في الغاية المستفادة منه في غاية لتفي المنحاح لا تفي المسبب في وهذا هو القول الآخر الذي وعدنا تيان في الآية المذكورة المعنى في العاشر في من معاني أو في التقريب نحو ما أدري أصل أو ودع قاله الحريري وغيره في وقد أسلفنا في أم مناقشة من المصنف في هذا المثال فراجع المعنى في الحادي عشر الشرطة نحو لا ضربته عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب وإن مات ومثله لا تبتك أعطيتي أو حرمتي أي إن أعطيتي وإن حرمتي في قوله ابن التبريزي في المعنى في الثاني عشر التبعض نحو كون أو هدا أو نصاري قتله ابن التبريزي من بعض الكافرين والذي يظهر لي أنه اغمارا دمعني التفصيل فإن كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

بعض مما تقدم عليها أي على ما قبلها وما بعدها ولم يرد أنما ذكرت لتنفيد معنى التبعض حتى تكون قسما مستقلا برأسه خارجا عامر في تنبيه التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئين أو الأشياء أي لتلحق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها وما بعدها أو الأمور وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل في تكون للأضراب ولا تكون حينئذ لأحد

ما قبلها بما ينقضي شيئا نفسيا هو معنى إلى والأفهي بمعنى لا (قوله لا تسهل المعص الخ) التي جمع منية وهو ما ينقذه الإنسان والآن مال جمع أمل وهو الزجر أو المراد هنا الممولات وانقيادها خصوصها وفي الشرح وانت خبر بان جعل أو على بابها العطف أحد الشئين أو الأشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه يعني الأولى نحو لا تقتله أو يسلم ولا زمنك أو تقتضي حتى وهذا البيت أذا المضارع في الكل منصوب بان مضرة فتؤول مع صلها مصدر ويطف هذا المصدر على مصدر متبعض من الفعل المتقدم أي يكون قتل مني أو أسلام منه وليكون لازم مني أو فاعله مني حتى وليكون استعمال مني أو أدرك التي اه وأقول قد ذكرنا ابن مالك أن هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا ابن الرضي أن أو التي بمعنى الأولى مفيدة لأحد الشئين أو الأشياء مع الفصل أي أمر أو نحو على هذا التخصيص إمكان كونها لأحد الشئين أو الأشياء ببعض ما جعلوها فيه يعني الأولى في نظر المصنف اللهم إلا أن يرد بمجرد أحد الشئين أو الأشياء (قوله تنبيه التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئين أو الأشياء هو الذي يقوله المتقدمون) قال السخاوي قال السبكي وابن الصائغ أو لأحد الشئين أو الأشياء وانما وقعت في انحصار المشكوك من جهة أن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح لانهما موضوعة للشك ولهذا تكون في الحكم من غير شك إذا أريد الإجماع على الخطاب وما إلى التفسير في أصله لأن الخبر انما يرد أحد الشئين وما إلى زعموا أم لا لأباحة فلم تؤخذ لأباحة

١٩ في ل الشئين أو الأشياء في أو في خرج في معنى الواو في تنفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لأحد هـ ما بل لهما معا في وما بقية المعاني مستفادة من غيرها في لهما في الكشف نقلا عن البردوي وشمس اللغة انما قال هذه الكلمة ليست بتشكيك لأن الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعا أي ليس يقصد في الخطابات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه أن الشك ليس بمعنى وضه لفظ لأن لفظ الشك قد وضع لهما بل المعنى ما ذكرناه وذلك لأن موضوع الكلام إهمام السامع لا تشكيكه ولا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لأحد المذكورين غير عيبنا لأننا في الأخير نتفقد إلى الشك باعتبار جعل الكلام لأنه أخير عن مجيء أحدهما في قوله جازية أو عرو ومعلوم أن فعل المجيء عرو من أحدهما عيناً لا شكراً ادلتا مصدر والفعل من غير العين وبإضافة الفعل إلى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين إلى السكون بل يبقى مضافاً إلى العين كأوجدوا لاجلها السامع فوقع الشك في الذي وجدته مع المجيء عتدين أن التشكيك انما ثبت حكماً وانما يكون الكلام خبراً لا مقصوداً بصرف أو لا ترى أنها إذا استعملت في الإنشاء لا تؤدى معنى الشك أصلاً مع أنها حقيقة فيه لا جاز وقد عرفنا الحقيقة لا تلوع من موضوعه الأهل وكذا التغيير ثبت بحمل الكلام أيضاً

لأنها إذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيداً أو امر اتناولت أحدهما غير معين والامر لا يتقار ولا يتصور والافتقار  
 بوقوع الفعل في غير العین فيثبت الضمير ضرورة التمكن من الافتقار ولهذا اختار أحدهما قولاً لا يصح له لا ضرورة  
 في ذلك انتهى في حق الفعل انتهى وهو من الجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثله وضو  
 نخذ من مالى درهماً أو ديناراً وهذا التخيير وهو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكره أن أو تفيد هـا  
 ومثلاً بالثالثين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر وهو التقرّب بتعويلاً أدى أسماً أو ودع  
 هو في شك في زعمهم وإنما استفيد التقرّب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع إذ حصول ذلك في الاشتباه مع تباعد ما بين  
 الوقتين يمنع أو مستبعد فيحصل التقرّب ضرورة وهو ينبغي أن قال إنما تاتي للشرطية أن يقول ولعلطف لانه قدر مكانها  
 وإن في وهما حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ وهو الحق أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل

من لفظة أو ولا معناها وإنما أخذت من صيغة الامر مع قرآن الاحوال اه (قوله ومن  
 الجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثله وضو نخذ من مالى درهماً  
 أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكره أن أو تفيد هـا ومثلاً بالثالثين المذكورين  
 وأقول لا يجب أن كلام التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا  
 تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر كما حسبوه بصيغة الامر  
 ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الامتناعاً أو منعاً أو معناها فزعم المتأخرين أنها ليست  
 مثل بالثالثين للصيغة قطع النظر فمعان أو وحيث مثل مالا وقطع النظر فمعان عن الصيغة  
 قال المتأخران في التلويح أن التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى  
 كلمة أو والتحقين أن كلمة أو لاحدة الامر من أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب  
 محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله) إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين يمنع  
 أو مستبعد) الإشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله) والحق أن الفعل الذي  
 قبلها على معنى حرف الشرط في الشرح يحتمل أن يكون هـا من قبل الحال المقدره أي  
 لاضرته مقدر اجابته أو مقدر امره والمعنى لاضرته على كل حال ولا حاجة الى تقدير  
 الشرط ولا الى تقدير قد على ما انتداه ابن مالك وجعاه اه

وان أو على بابها ولكنها  
 لما عطف على ما فيه معنى  
 الشرط دخل المعطوف  
 في معنى الشرط في هـا  
 تقتضيه أو من التثنية  
 ولو قيل بان هـا من باب  
 الحال المقدره أي لاضرته  
 مقدر اجابته أو مقدر  
 موته والمعنى لاضرته  
 على كل حال لا يمكن وكذا  
 لا يتبين مقدر اعطائه  
 أو حرمانك ولا حاجة الى  
 تقدير الشرط ولا قد على  
 ما اختاره ابن مالك وجعاه

### (ألا)

في بفتح الهززة والضمير في  
 أي تخفيف اللام على  
 خمسة أوجه أحدها أن  
 تكون هي التثنية  
 فتدل على تحقق ما بعدها

وسياق بيان وجه ذلك  
 وهذه اسمية وضو في  
 فيمينون مكانهم وهو  
 وذلك غير سديد وهذا  
 بمرور في بفتح الهززة  
 والتثنية من دلالة هذه  
 الامتناع فيها ولم يتم  
 المعنى مدلولاً لها وإذا  
 الاستقبال والجر وغير ذلك

وسياق بيان وجه ذلك  
 وهذه اسمية وضو في  
 فيمينون مكانهم وهو  
 وذلك غير سديد وهذا  
 بمرور في بفتح الهززة  
 والتثنية من دلالة هذه  
 الامتناع فيها ولم يتم  
 المعنى مدلولاً لها وإذا  
 الاستقبال والجر وغير ذلك

وسياق بيان وجه ذلك  
 وهذه اسمية وضو في  
 فيمينون مكانهم وهو  
 وذلك غير سديد وهذا  
 بمرور في بفتح الهززة  
 والتثنية من دلالة هذه  
 الامتناع فيها ولم يتم  
 المعنى مدلولاً لها وإذا  
 الاستقبال والجر وغير ذلك

في واخاتها التحقيق من جهة تركبها في الاصل من المزمة ولا في لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد اقام واقتول لان زيد اقام هو مزمة والاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر في أي هو قادر وقد يقال ليس كل مزمة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الالتماس وانما ذلك حيث تكون الانكار الانطوائى ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيدهم الالتماس وقوله ولا يلزم من حصول الالتماس تأكيدهم في أن جاء هذا التحقيق المدعى فالتى ينبغي أن يقال هنا هذه المزمة للاستفهام بطريق الانكار التي في لغة الثبوت المدعى وانما جاء بطريق القزوم لانه يلزم من رفع النفي وجوده وقصده وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى التي تبينه في هذه الجملة به

الضيق وايضا في النفي اثبات دائم مثل ما زال وما نفعك ونحو ذلك ولا يضافك ان الا التي تبينه كايضا بعدها الالتماس نحو الان زيد اقام يقع بعدها النفي نحو اليوم بأنهم ليس مصر وفاعلهم واخاتها التحقيق في القيد ليس ثابتة لما صرح به في الرخصى ولكن كما بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة في رفع الجملة على أنها اسم تكاد وتقع خبر مقدم متعيل لضيرها تدعى ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضمير افعالها على الاسما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغرض ضمير عائد على الاسم وهو اما متمتع أو ضرورة أو نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع بعدها الاممودة بنحو ما يتلقى القسم في معنى ان والنفي

سرف الاستفتاح اه (قوله) واخاتها تحقيق من جهة تركبها من المزمة ولا مزمة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على أن يصح الموق) يعني أن افادة التحقيق ما بعدهما من جهة تركبها من المزمة التي للابطال ولا التي للنفي ومزمة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم تعد المزمة والاستفهام اعتمادا على ما حققته في بحث المزمة وعلى تنبيهه باليس ذلك بقادر على أن يصح الموق وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشف وصارته والأمر بكونه من جهة الاستفهام وحرف النفي لا عطافه معنى التنبيه على تحقيق ما بعدهما لكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الاممودة بنحو ما يتلقى به القسم قال المختار في أن يرد ان المزمة للاستفهام بطريق الانكار التي وانكار النفي في قوة تحقيق الالتماس لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد اقام وكذا الكلام في اما او لا اكثر على انها صارت موضوعا لان تركب فيها اه وقال السقا في بعد ما ذكر كلام الرخصى وانعرض بان الاصل عدم التركيب وان الكلام الذي وقعت فيه الا غير صالح للنفي لو قلت ان زيد اما نطلق في بعضه لانه زيد اما نطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف اليس ذلك ادركت ليس ذلك بقادر صرح وانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل التساؤل لا يصح فيها النفي ولان تكون جوابا تقسم واجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معاوض بان الاصل عدم احداث لفظا آخر عن كون الكلام الذي ركب مع غير صالح للنفي بانها انما ركب مع بعد تنبيه معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقص عليه لان كلامه يقتضى الاكثرية اه (قوله) لا تكاد تقع الجملة بعدها اسم تكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متعيل لضيرها ولا يصح ان يكون اسم تكاد ضمير افعالها على الا لا يلزم ان يكون خبرا تكاد غير واقع لضير اسمها وهو متمتع (قوله) وطلانه طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث لطلع العدو أي ناحيته (قوله) اما والذي لا يلزم التنبؤ غيره هذا صدر بيت مزمز ويحيى العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بنحوه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاولى الحشا • محافظة من ان يقال لئيم وفي اصحاب رم الهام برم الكسر رمة أي بى فهر رميم وانما قال تعالى من يحيى العظام هو رميم لان قبلا وقوله لا قد يستوي فيها المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اه وذلك لما شاركه القسم في كونها لا تكاد ممتلئة بنحو الان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو الا لا يقوم زيد واختار اما من مقدمات العين وطلانه طليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما الذي لا يلزم التنبؤ غيره • ويحيى العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار اقترى طاولى الحشا • محاذرة من ان يقال لئيم القرى الاحسان الى الصنف والمشامدون الجبابر بما في البطن من كبد وجمال وكشر وما يتبعه والطوى الجائع وقوله اما الذي لا يكر وأضلك الذي • أمان وأخبار الذي أمره الامر • وقد تقدم في اما انما هذا البيت وما بعده وهو لقد تركتني أحسد الوحش ان ارى • اليقين منها لا يروعهما الذعر

في الثاني التوبيخ والانتكار في هذه المعطوف مستثنى عنه اذا التوبيخ لا يكون بدون انكار ولكن قصصنا اذا الميان  
في قوله في أي قول حسن رضى الله تعالى عنه في الاطمان الاخران عادية في التحيش كحول التاتير في الطمان  
مصدر طاعن بالرخ وهو موصوف العادة ما من العدو او العدوان أي سرعة الى الحرب بسيفه الما وظلمة تلصصوها  
بشدة أسماها والعرب تغدح غلته من جهة ما يلزمه من قال الشباعة والتحيش خروج فحس من الضرب شاعن امتلاء المعدة  
وهو من صوب على الاستثناء المنقطع والتنازع تنور وهو ما يميز فيه يوجع هذه الناطم هؤلاء القوم على عدم الشباعة  
وصرف عنهم الى شبع بطونهم في قوله الارعوا لمن ولت شيبته في أذنت عيش بعد هزم في الارعوا الكف عن  
الشيء واستعمل كثيرا في ترك ١٤٨ ما يستعمل في قال ارعوى عن القبيح ولت أدبرت وذويت الشبية الشباب

وهو عبارة عن كون  
الحميون في زمان تكون  
فيه حرارته القسرية  
مشبوبة أي قوية مستعلة  
وأذنت وأنت المشيب  
والشيب واحد وقال  
الاممهي الشيب يماض  
الشعر والمشيب دخول  
الرجل في حد الشيب من  
الرجال والمهرم كبر السن  
فان قلت من هنا موصولة  
أو موصوفة ولست شيبته  
صلة أو وصفة ولا اشكل فيه  
وأذنت عيش معطوف  
على الصلة أو الصفة ولا  
ضمير فيه يعود الى من في  
وجهه قلت يمكن الجواب  
عنه من ثلاثة أوجه  
أحدها أنا لنسلم أن  
الواو عاطفة بل هي  
للمحال وقد مضى على  
رأى من يقول به والثاني

وفي الكشف الميم اسم لابل من العظم كرامة وألف فلهم الم يؤنث والمجوى خالو البطن  
ويروي القرى وهو الاحسان الى الضيف والشباب الجاء المهمة والشين المهمة ما شغلت عليه  
الضاروع والطاوى المانع من طوى بالكسر بطوى بالفخ طوى جاع والقتى الذي لا اصل  
الشصم النفس (قوله والثاني التوبيخ والانتكار) أي التوبيخ على النبي والانتكار عليه وفي  
الشرح المفيد للانتكار التوبيخ هو المحزنة لا يجمع الالوان في الفاد بلا يق على حاله في  
البيتين عدم الطمان وعدم العدو الفرسان وعدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك  
وحينئذ فما عرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ  
وأقول المحزنة تفيد الانتكار التوبيخ وكلة لا تفيد التوبيخ فجميع الاتعبد الانتكار التوبيخ  
على النبي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه الأخرى  
حرف واحد دل على ما ذكره لا حرفان على ما شبهه قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر  
وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستعظام مع حرف النبي ولكن في هذا  
نظر فتد قال المصنف في أوضع المسالك انه قليل حتى نوهم الشاويين انه غير واقع وقال الرضى  
قال الاندلسي يعني الشاويين لا يعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستعظام أداة التي فتكون  
الاف مجرد الاستعظام بل لا بد أن تكون املا لا انتكار أو توبيخ أو لهنسي أو لمرض (قوله لا  
طمان الخ) الطمان مصدر طاعن بالرخ والعادية من العدو وهو الاسراع أي سرعة الى الحرب  
أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة تلصصوها والتحيش بالجيم والشين المهمة خروج النفس من  
الغيم عن امتلاء المعدة والتنازع تنور وهو ما يميز فيه (قوله الارعوا الخ) ارعوى فلان  
عن القبيح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الحداقة وكذلك الشبية وهو خلاف  
الشيب تقول شب الغلام شب بالكسر شبابا وشيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة  
عن كون الحميون في زمان تكون حرارته القسرية مشبوبة أي قوية مستعلة اه  
وهذا ما أخذ من كلام الاطباء ولقد الشباب على من شب النار أي قويت قواؤه وحسن  
الوقوف ويكون في نحو ثلاثين أو نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامر جهة

على تقدير جعلها عاطفة يحصل الفرض من الارتباط وذلك لأن  
ضمير أدنت يعود الى الشبية المضاف الى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث اناعلى تقدير كونها  
عاطفة لا تجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل تجعل كلا الجملتين المتماثلتين صلة أو وصفة فيكتفي حينئذ منهما  
بضمير واحد لارتباطهما وصبر وترسما كجملية الواحدة من حيث أن المعنى الارعوا لمن قالن الايدان بالشيب تولى  
شيبته والمقاربة مع لومة من المقام باعتبار أن تزل الجملتين مرة الواحدة كما تستر في الباب الثاني في الجمل التي لها محل  
عند الكلام على الجملية التابعة ان شاء الله تعالى وأعلم أن المفيد للانتكار التوبيخ هو المحزنة لا يجمع الالوان في المضاد بلا  
باق على حاله في البيتين عدم الطمان وعدم العدو الفرسان أو عدولهم وعدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك  
وحينئذ فما عرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

والاقيم

فهو الثالث الذي كقولہ الامر على مستطاع وجوعه • فربا ما انشيد الغلات في رأسه على فاعله ضمير وجوع الى الوجوع وانما مبتذلة أى خربت وقتت الخرز يقال ماى الخرز ثنى اذا خرم والثانى الخرم والفتح قال جرير هو ازفد الميوت والازفد الثانى • اذا نزل وما بالعشرة زالت وبدا الغلات فيه استعاره بالكآبة واستعاره تشبيها ولا خفاء بان الاق الى البيت الذى • ولهذا نصب رباب لانه جواب عن مقرون بالفاء في بضع مقرون على ان نصفه المضاف المرفوع من قوله جواب عن ونصب الفعل الجوابى بان مضمره على ما عرفت في محله • وفي الرابع الاستفهام عن التثنية كقولہ الاصطبار لعلنى أم لمجاهد • اذا لا فى التثنية لاقاه امثالى وفي هذا البيت رد على من أنكرو وجود هذا القسم وهو في الاستاذ أو على • والشايرين • فان الهمزة فيه لجراد استفهام عن انتفاء الاصطبار بل رابى يعنى انتفى صيرها عند موفى أم تنقذه فام فيه متصلة والمعنى أى الا صرين كائن الجزء أم الجملد ويحتمل ان تكون منقطعة بأن يكون استفهام أو لعل الجزء وهو عدم الصبر ثم اضرب واستفهم ثمانية الجملد وهو الثبات وجواب اذا محذوف دلالة ما تقدم عليه والمراد بالثى لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفنا ذلك قريبا بان في كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام عن التثنية من معاني الاول وليست الاستفهام عن التثنية انما الاستفهام ١٤٩ عنه بالجزء فوحدها الثاني

أجل الاسمية وهذا بخلاف الآلاتي للتبعية فلما تدخل على الجنتين كأم وفي كلام المصنف ادخال الباء على المصنوع رتبة وفيه ما عرفت **في** وتعمل **في** هذه الأقسام الثلاثة **في** عمل لا التبرئة **في** وهي التي أنفي الجنس قال الاندلسي وإنما سميت بذلك لأنها نفي الجنس فكانت تدل على البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كافي بدعل وعليه فالتبرئة صفة للدار الباطل المذكور ولا يقال انه **في** حذف مضاف أي ذات التبرئة لغوات المبالغه ويحتمل أن تكون لامضافة للتبرئة **في** لكن تقتضى التي **في** عن التي لأنكار التبرئة والتي للاستفهام عن التي **في** بانها الآخر لها لفظا لا قدروا **في** فإذا قيل ألاماء كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظر الى المعنى وماز الواسع في قول الضريحي انضوا باز بدكلام مركب من حرف واسم فلهذا سيبويه امام الصناعة ومتنوع القوم قد قال بعمل ذلك **في** وبانها لا يجوز زعماءه على ما عرفت **في** فلا يقال الألاماء عذب بالفتح بناء على انهم اسمها **في** يحمل اسم هر فوع بالابتداء **في** وبانها لا يجوز التأويل وتكررت **في** فلا يقال الألاماء والاعسل بالرفع فسماء أو **في** أحدهما **في** أو الأول فلانها **في** أي فلان الألاماء التي **في** يعني أمي وأمي لا أخيرة **في** فكذلك لا يكون لها خبر إذ التفتي بفناعتها وهو يصير اسمها غائبة فيقول من جهة المعنى فتقولك الألاماء **في** معنى أمي ماء **في** أو الألاماء **في** وهما امتناع مرعاة المحل واعتناع الألفاء **في** فلانها تجزئة لتب **في** وليست بمتنوع **في** الأمر ان فكذلك ما هو بمنزلة **في** وهو كذا قول سيبويه ومن وافقه **في** وقد خالف في ذلك المازني والمردواختا والخزفي وإن الحاجب مذهبا



فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبراً  
على التقديم في الخبر وهو التأخير في الابتداء في الجمل في محل نصب مفعلة على اللفظ كما لا مانع منه فيكون مستطاع  
خبراً في لا في أو نعتاً على المحل ورجوعه من قوله ما في أي على التقديرين وهما كونه خبراً وكونه نعتاً على المحل في البيت  
من أن يسيو به ومتابعه لا يجوز لأن هذه خبراً ولا يجوز من إعادة جملة مع اسمها أو قداسيت حيث أن الفاعل من قوله  
فيكون عاقله على محذوف كما يشاهد ١٥٠ وقيل قال أن قوله وعلى هذا منطوريه لمعنى الشرط ادفعناه وان

بأن يترجمه (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه  
السياق والتقدير وعلى هذا يفعل الكلام فيكون وقيدته أن قوله وعلى هذا منطوريه  
لمعنى الشرط ادفعناه وان ينشأ على هذا فتكون الفاعل ابتداء الجواب لكن يقدح فيه بأن  
الجواب متى صلح لبعده شرطاً لمنعت الفاء ويكون صالحاً لوقوعه شرطاً فان قلت هو كقوله  
تعالى ومن عاقلين ثم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر  
مبتدأ محذوف هو ضمير يعود إلى من فالجواب أدنى جلة اسمية في ثم دخلت الفاء ومثل هذا  
في تركيب المصنف متعذر فان ذهب إلى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت عتقا وأقول  
في كلامه نظراً ما لا فلا أن سلماً أن قوله وعلى هذا منطوريه لمعنى الشرط فلا نسلم أن كل  
ما نظريه إلى معنى الشرط يأخذ حكمه من مع الشرط وأما أن يافلاً فلا نسلم أن الجواب متى  
صلح لبعده شرطاً امتنع الفاء منه بل إذا كان مضارعاً مبتدأً ومنفياً فلا يجوز فيه إثبات الفاء  
وعدها قال ابن الحارث في كافته وإذا كان الجزاء مناسبتاً بغير قيد لفظاً ومعنى فيتميز الفاء  
وان كان مضارعاً مبتدأً أو متبياً لافعالوجه ان الالفاء وقال أرى المضارع الجزاء المصدر  
بلا يجوز فيه ما الفاء ونزكه أما الفاء فلا تنجز ما كان قبل أداة الشرط صالحاً للاستقبال فيقول  
الأداة في معناها تأثيراً لها كإثبات في فعلت وإما تركه فلا تنجز ما كان قبل أداة الشرط صالحاً للاستقبال فيقول  
والاستقبال على الصحيح والأداة خصصت بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد  
يتقن الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدأ فيه أن تكون الجلة اسمية وقال المبرز لا حاجة إليه  
قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقبل إذا المضارع صلح للجزاء بنفسه فلا أن خبراً مبتدأً يدخل  
عليه الفاء قال الرضي وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا  
النوعية المذكورة لافسسية ثم قال وان ثبت ضحوان غيب فيقول بل يمكن لمذهب سيبويه  
وجهه ألا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الاضهير الشأن ولا يجوز إلا بعد اداب الحقة فبالأول  
واخواتها ضرورة اه وأقول هذا الكلام الاضهير يظهر معنى قول الشارح فان ذهب إلى  
تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت عتقا (قوله والجلة مفعلة على اللفظ) يعني فتكون في محل  
نصب وانما جاز النصب جعله على الحركة البائية لمشاكلة الأعراسه لغرضها معروض  
لازوالها من المعاني والمكانة عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبراً أو نعتاً على المحل)  
يعني على محل اسم لا الفروع وكذا لا يجوز نصبه نعتاً على محله المنصوب لأن لا تسعمل عمل أن  
نحل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي (قوله ونخص الألهة بالفعلية) يعني الخبرية  
وسبب صرح المصنف به بعده في أول الكلام على الالف والفتح والتشديد قال ابن الحارث

بنينا على هذا فتكون  
الفاعل ابتداء الجواب لكن  
يقدح فيه بأن الجواب  
متى صلح لبعده شرطاً  
امتنع الفاء ولا شك  
أن يكون صالحاً لأن يقع  
شرطاً فان قلت هو كقوله  
تعالى ومن عاقلين ثم  
الله منه قلت ليس كذلك  
فان الفعلية الواقعة  
بعد الفاء في هذه الآية  
خبر مبتدأ هو ضمير  
يعود إلى من فالجواب  
أذن جلة اسمية في ثم  
دخلت الفاء ومثل هذا  
في تركيب المصنف متعذر  
فان ذهب إلى التقدير  
مبتدأ هو ضمير الشأن  
ارتكبت عتقا وانما صرح  
العرض والتخصيص  
ومعناها طلب الشيء  
ولكن العرض طلب بلبي  
والتخصيص طلب بحث  
وهذا صريح في أن الالف  
يجعلها مقيدة لذلك  
وضعاو بعضهم يقول  
ان العرض مولد من  
الاستفهام وذلك لان

هـزة الاستفهام دخلت على فعل مني امتنع جله على حقيقة الاستفهام المعلى بعد  
الترول متلا في قولك لا تتزل عندنا وتولد عنه جملة تربية الحال عرض الترول على المحاط وطلبه ويمكن أن يقال مثله في  
الانكار التوبيخي والتي وتخص الألهة التي العرض والتخصيص في الفعلية أي بالجهة الفعلية لأنها الطلب ومضمون  
الفعلية أمر حاد متحدد فتعلق الطلب بتخصيص الألهة لا بالتبذير وعدم الحدوث في نحو لا تصون أن يفر الله  
لكم ونحو لا تتأولون قومنا كنوا أفعالهم في وكان الآية الأولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص في قوله منه

التلخيص في قول الشاعر **الأرجل جواهر الله خيرا** • يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب المحدث أي جعلته  
حاصلا قال الجوهري والبيت مفعول أي تبيت مفعول كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعده هذا البيت  
فيه العيب المعنى عند العرويين بالتعظيم وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابتة وهم وردوا الجوار على غم • وهم  
أعجاب يوم كانوا في شهدتهم مواطن صادقات شهدتهم بحسن الطن مني وإنما أشهد الجوهري البيت المتقدم برفع  
رجل ثم قال وروى الأرجل بمعنى هاتين رجلين وروى الأرجل بمعنى الامن رجل 101 قلت والذي يظهر في توجيه الرفع  
أن يكون رجلا فلا يفعل

في شرح المفصل هذه الحروف في معنى التخصيص معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع  
والتوجيه اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهه ذلك افتقرت الى وقوع الفعل  
بعدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم  
المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص  
على ما فات ولما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوجيه والوم على ما كان يجب ان  
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوجيه فهو العرض اه **قوله** الأرجل  
جزء الله خيرا (الخ) قال السراي في تبيت بالثنية ومعناه تستخرج الذهب من تراب المحدث من بيت  
الشيء أي استخرجه وردان بعده **رجل** لم يمتي وتتم بيتي • واعطى الاداة ان نصبت  
وروي بالثنية الفوقية ويجاب بان يكون روي ما بعده بالثنية الفوقية لا ركون تبيت  
بالثنية لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الزوي وهو الحرف الذي  
ينسب اليه القصيدة يروي مقاربه في المخرج أو المصنف كقول الشاعر

بني ان البرئى هين • المتطاولين والطعيم

حيث قرن روي الاول وهو الوزن بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان في المخرج وفي الصحاح  
المحسلة المرأة التي تحصل تراب المحدث وأنشدها البيت وقال تبيت أي تفعل كذا البيت  
مضن يعني فيه العيب المعنى بالتعظيم وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده ورواه برفع رجل  
ثم قال وروى الأرجل بمعنى هاتين رجلين وروى الأرجل بمعنى امان رجل وفي التمرج  
والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجلا فلا يفعل محذوف بفسره المذكور أي لا يدل  
رجل وفي توجيه الجبر أن يكون على تقدير الادلة لرجل مخذف المضاف وأبقى المضاف اليه  
على حاله كافي فراه من قرأ والله بر دالاته الجبر أي ثواب الآخرة اه وتبيت بالثنية  
مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن  
شديدا لم يعود ولا بسيط تقول منه رجل شره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يصار  
شعبة الاذن وتقيم بالقياس المضمومة تكس من قمت البيت كسسته والاداة المعهدة ونفا  
ثوبه خلعه واعطى الاداة كناية عن مؤانسته اياها قال الأزهري والبيتان لا عربا في لمد  
البحرور وانما اذا نيتروج امرأة غنمعه **قوله** الأعلى على هذا التنبية لان ما بعده هاليس  
بمضارع ولا ماضى يعني وانما هو دعاء **قوله** لانه لم يردان يدعو رجلا على هذه الصفة وانما  
قصده طلبه في الشرح فيه نظرا لان الدعاء يشمر بالطلب في بعض المقامات يعني طلب غير

ان العرض طلب والمطلوب انما هو امر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب **قوله** ونس الا في البيت المذكور  
في لفتي ونون الاسم للضرورة • والا فقد كان حقه البناء لا مفرد **قوله** الخليل اولى من قول ونس **قوله** لا ضرورة  
في اضمار الفعل • بديل انه يقع في سعة الكلام • بخلاف التنوين في مثل هذا المعنى فانما يرتكب لضرورة الشعر  
ولا يرتكب في السعة واذا دار الامر بين توجيه لا يفعل الا للضرورة وجه سالم من ذلك فالجمل على الثاني وأبلا شك  
هو اضمار الخليل • تروى في اولى من اضمار غيره مجزى لله ولانه أي ان الشاعر **قوله** لم يردان يدعو رجلا على هذه  
الصفة حتى يضر الفعل الدعاء **قوله** وانما قصده طلبه •

واضمار الخليل موقوف بهذا القصد قلت وفيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأه  
 أعاني وهو هناءات وهو اما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة للرجل في المنسوب في البيت فيلزم  
 الفصل بينهما بالجملة المفسرة وفيه قساح من جهة ان للمفسر فعله الا هي بأسرها وهي اجنبية قد ود قوله تعالى ان  
 امرؤ هلك ليس له ولد فان هلك جملة تفسيرية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع  
 ان تكون المفسرة اجنبية اوضح الفصل بامع اجنبيتها قلت وفيه نظر لا احتمال ان يكون قوله ليس له ولد جملة حالية  
 من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المربين ونوزع في ذلك بان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المسمول  
 للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون ١٥٢ التقيد له اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها هي

كالمؤكد واذاد الافر  
 بين هذين فحقه الاسناد  
 أولى فلو قلت ضربت  
 زيد اضربت زيد العاقل  
 انني ان يكون العاقل  
 صفة للاول وهذا شعر  
 بان المفسرة غير اجنبية  
 على انه لو سلم كونها اجنبية  
 لا يضر فيما نحن فيه لانه  
 شعر ومثل ذلك مغفوفه  
 فيتم الفصل بالجملة لازم  
 وان لم تقدر مفسرة اذلا  
 تكون صفة لانها انشائية  
 وفيه نظر اذ لا يلزم من  
 امتناع كونها صفة وقوع  
 الفصل بالجملة لجواز ان تقدر  
 مفعولة لقول المحذوف صفة  
 لرجل اي الارجل مفعول فيه  
 جزاء الله خير ايدى لم يقع  
 فصل بجملة ولو سلم كونها  
 غير محكية بالقول جعلت  
 معتزلة والفصل بها معتز  
 واقفي النعم تعلقا ونرا  
 في الابالكسري للهمزة

المدعوه كقول السائل رحم الله امرأه أعاني وهو هناءات اه وأقول فرق بين اشعار  
 الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف  
 الفعل الناقص على شريطة التفسير واقتراح الكلام معه لا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد  
 اليه وان اشعر ذلك بطلب الرجل المدعوه وقد ذكر المصنف هذا البيت في اللمعة العاشرة  
 من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره لا يلائم اضمار  
 الخليل تقدر فعل غير مذكور واعترض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها  
 والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء (قوله) قد ود قوله  
 تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينهما وبين موصوفه  
 بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظر لا احتمال ان يكون ليس له ولدا حال من الضمير المستتر  
 في هلك كما صرح به بعض المربين اه وأقول الذي صرح به هو اوالبقاء فانه قال ليس له ولد  
 الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك  
 فانه قال ومحمل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النسب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك  
 وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقيد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو مذكور غير  
 مخصوصة واما ضمير هلك فهو مفسر غير مقصود ويرى ان لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل  
 فقط (قوله) الفصل بالجملة لازم وان تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية في  
 الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر مفعولة  
 لمحذوف هو صفة لرجل اي الارجل مفعول فيه جزاء الله خيرا وأقول يجاب عن هذا بان كلام  
 المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير ان لا  
 تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائه بين الصفة وموصوفها وذلك سائح بخلاف الفصل بينهما  
 بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك بجملة بل هو مقرر لانه مفسر لمقرده

### (ال) بالكسر والتشديد

(قوله) وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها على الاصح هذا مذهب المبرد والراجح

وهو التشديد في الامم على اربعة اوجه أحدها ان تكون للاستثناء نحو فشر وامنه الا قليلا وعن  
 وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها على معارضة المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا به في أي بالافعال  
 الاصح من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاها المصنف هو مذهب المبرد والراجح وجهه ان معنى الاستثناء  
 قائم بالا للعامل ما به يقوم المعنى المحتضى للاعراب وقد يقال عليه ينهض بنحو مقام أحد الأكبر بالرفع على البديل اذ الاستثناء  
 بهام وجود ولا نصب وقال البصريون العامل في الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الاقوال ابن الحاجب العامل  
 فيه الممتن منته بواسطة الاقوال لا به رجعا لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود فنحو القوم الا يزيد اخوتك

قال الرضي والبحرين ان قولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أي يتسمون اليها الاخوة قلت  
 مثل هذا الاعتذار لا يأتى في مثل قولك هذه الاعيان الالهة انشبهت بجماعة على ان كلام القولين ردي عليه ما سبق  
 في نحو ما فاعاد الاقليل في هذا معطوف على قوله اولاً فشرى وامنه الاقلياتين ان كون الاقليات ثابت مع نصب  
 المستثنى ورفع باقي الايتين في قوله تعالى فاعاد ما بعده في هذه الآية يفرضها على انه يدل بعض من كل عند البصريين وبعده  
 انه أي يدل الواقع بعد الا في اخبر مع في نحو ما في أحد الازيد في كان الضمير مع البدل في في كالت رغبة ثلثة في  
 وجوبه انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وثما اشترطوه من حيث كونه رابطاً فإذا وجد الربط  
 بدونه حصل الغرض من غير جوده على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعده هاهن تمام الكلام  
 الاول والاخراج الثاني من الاول فعمل انه بعضه فعمل الربط بذلك ولم يمتنع الى الضمير بخلاف نحو ما كالت رغبة ثلثة  
 فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه في في يبعد القول بالبدل أيضاً في انه يخالف للبدل منه في التثنية والايجاب في وهو  
 محذور قال الرضي ولا يمنع من اتصاف مع الحرف المتصفي لذلك كما جاز في الصفة نحو مريت برجل لا طريف ولا كرم  
 جهات حرف التثنية مع الاسم بعده صفته لرجل والاعراب على الاسم كذلك فيعمل في نحو ما جاء أحد الازيد وقولنا الازيد بدلا  
 والاعراب على الاسم فارتفع ما بعده الاعلى الدلية عند البصريين كما عرفت في قوله انه معطوف على المستثنى منه والاحرف  
 عطف عند الكرميين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة ان ما بعده هاتما تخالف لما قبلها لكن ذلك في ان ما بدلا العاطفة في  
 قولك جازي بدلا عمرو في في يبعد ايحاب وهذا في الذي نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا في نحو ما في أحد الازيد

في موجب بدني في فان  
 قلت كان من حقه ان يشير  
 بهذا الى ما بعده العاطفة  
 لانه القريب وبذلك الى  
 ما بعده الا لا يبعد بالنسبة  
 الى الاول فلم عكس قلت  
 لما كان ما بعده الا هو فرض  
 المسئلة المحدث عنها زلة  
 منزلة القريب المشاهد  
 الذي هو نصب العين فاشار  
 اليه جذا وما بعده العاطفة  
 انما جاء بطريق العرض

وعن صرح بان الاصح بدل الرضي ما لك وجهه ما فاه الرضي ان الامقومة لمعنى الاستثناء  
 محصلة له واما مل ما يقوم المعنى المقضى وان الاثنية عن استثنى كان حرف التثنية نائب  
 عن انا دي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه يتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل  
 معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشاءه المفعول (قوله) وبعده انه لا ضمير معه في نحو ما في  
 أحد الازيد قلت الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يمتنع  
 الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله) وانه  
 يخالف للبدل منه في التثنية والايجاب هذا الاعتراض لثعلب وقد اجاب عنه السمراني بانه بدل  
 في عمل العامل فيه وتختلفه في التثنية والايجاب لا يمنع ذلك كالا يمنع تخالف الموصوف  
 والصفة في ما نحو مريت برجل لا كرم ولا يليب والمعطوف والمعطوف عليه يتوحي بقرينة  
 لا عمرو واجاب عنه ايضا بن معذور بان الامع ما بعده هاتمة غير فاذا قلت ما قام القوم الازيد  
 كانت قلت ما قام غير زيد (قوله) الثاني ان يكون بمنزلة غير (لا يريد ان لا بمنزلة غير من كل وجه

٢٠ في ل فرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذي هو بعده فاشار اليه بذلك  
 في مذهب الكرميين في قولهم في أي قول العرب في ما قام الازيد وليس شئ من اسرف العطف على العوامل في وذلك  
 حكم على اما الاولى من قولك قام اماري ما عمرو وبنا البست حرف عطف في وقد يجاب عن هذا رديا في انه أي بان العاطف  
 الذي هو الاعدادهم في ليس تاليا في أي تالي العوامل في في القدر في وان ولها في اللفظ فاذا اصل ما قام أحد الازيد في  
 وغايته ان المعطوف عليه حذف في اللفظ ولا محذور فيه في الثاني ان تكون بمنزلة غير في ان ما بعده هاتما لم يلقها ذاتا  
 اوصفه كما بعد غير في مثل قولك مريت برجل غير زيد ودخل عمرو وجه غير الوجه الذي خرج به ولا يستمر بغيره له  
 فنيا واثباتا كما كانت الا في حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان الالهة وهي التي بمنزلة غير في بل صرح التفتازاني في  
 حاشية الكشف عند الكلام على لا فاض ولا يكرهه لا قائل باسهيما واول لذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت منع منه  
 عدم الزام خفض ما بعده هاتما وكانت اسمي غير لكان ما بعده هاتما فاه فيفضض ذلكا قلت لكون في صورة الحرف  
 ظاهر اعم اليه ما بعدها كما قبل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدته يعني غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية  
 على ما صرح به النحوي في يوصفها وبتاليها لا لا واحد هاتما فيعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو يجوز في العبارة  
 والتحقيق ان الوصف انما هو وبتاليها لا لا واحد هاتما وذلك ظاهر الاعراب في تاليها واما ما في ان يوصفها وبتاليها لان

فجميعهم أي يردى معنى الوصف وهو الغاية وهذا كلامه قلت ولو جعلت معنى غيرا معا كما أثرنا إليه لكان الوصف بها وحدها وتألفا لغير كذا لبيان ما تعلقت به الغاية لم يجمع منه مانع ولكن الذي قاله جماعة أنه وصفها بآثارها بجمع متكرر وشبهه أي شبه الجمع المتكرر فيدخل تحتها أمران أحدهما الجمع المعروف بغير الظن لا يفرجه من معنى التكرير فهذا جمع معرف شبهه بالتكرير والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضا أنه شبهه بالتكرير وسد كذا المصنف أمثلة الكل في مثال الجمع المتكرر لو كان فيها آلهة الله لفسد نافلا بغير زنى الآلهة أن تكون للاستئناء به لا في وجه المعنى إذا التقدير حيث ذكر أي حين إذ تكون للاستئناء الذي فضيحه خروج المستثنى من المستثنى منه ولو أن فيها آلهة ليس فهم الله ففسد ناول ذلك يقتضى بجهوم أنه لو كان فيها آلهة فهم الله لم يفسد أوليس ذلك المراد أن الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع متكرر في الإثبات فلا هو له فلا يصح الاستئناء منه ومن هنا اشكل كلام الزمخشري على بعض العلل وذلك أنه قال في الكشف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى أن أرسلنا إلى قوم مجرمين الآل لو الاستئناء كان من قوم فقطع لوصفهم بالأجرام فاختلف الجنس وان كان من الضمير في مجرمين فقتل كأنه قيل إلى قوم أجروا كلهم الآل لو وحدهم وتفرروا الأشكال أن النكرة في الإثبات لا عموم لها الضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالضمير في مثل وحاول الطائي الجواب بأن الضمير في مجرمين وان كان معرفة فالضمير فيه الجنس وآل لو بعض منهم والقصد الإخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يصح الضمير ١٥٤ بعموم معاده والمعادى الآية ليس يعام لكونه نكرة في الإثبات كما قلنا في آين

هو الضمير العائد عليه والذي ينبغي الاعتداد عليه في الجواب أن يقال لا يمتنع عموم النكرة في الإثبات لمتقضى وهذا كذلك دليل آية لو أن أرسلنا إلى قوم لو والقصة واحدة فثبت أن المراد من المتكرر هو ذلك المعروف فثبت النكرة في الإثبات لقيام دليل العموم وحيث أنه الضمير وذلك أن هذا الظاهر العام بالقرن صار

ولا يمتثل لها في الامسية لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى لا تفرس ولا تكراهه لا قائل بالسمية الآتي بمثلة غير وانما يرد اعتبارها في معانيها ما بعده ما قبلها إذا وصفه قال الرضى أصل غير أن تكون صفة مقيدة لغاية مجرور هو الموصوفها أما بالذات فهو صرحت برجل غير زيد وأما بالصفة فهو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وأصل الآتي هي أم أدوات الاستئناء معفاة ما بعده ما قبلها انقيا أو ثباتا لما اجتمع ما به الأوامر بغير معنى الغاية جلت الأعلى غير في الهمزة فصار ما به الأوامر ما قبلها إذا وصفه من غير اعتبار معفاة به انقيا أو ثباتا وحلت غير الأعلى الآتي للاستئناء فصار ما به الأوامر ما قبلها انقيا أو ثباتا من غير اعتبار معفاة به إذا وصفه إلا أن أكثر من جعل الأعلى غير لان غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فذلك تقع غير في جميع مواقع الآ (قوله) لو قلت قام رجال الأزدي لم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بأن عدم معناه أمام جهة الجمع المتكرر في الإثبات لا يستغرق وهو ليس بمقتضى عليه وانما

بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لو فمثل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنس هو فتعين الانقطاع ويكون الإرسال حبيذا في معنى الإهلاك فخطوان عاد الاستئناء إلى الضمير المستثنى في مجرمين وقد فرضنا أن معاده ما يشمل الآل وغيرهم فتقضى الإخراج من لفظا شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى أن أرسلنا إلى قوم لو الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم السابقون والإرسال حينئذ ليس بمعنى الإهلاك كما كان في الأول وإنما هو بمعنى البعث لبقاء المحسنين وإهلاك المجرمين فتأمله وعلى تقدير كون الجمع المتكرر في الإثبات لا عموم له ولو قلت قام رجال الأزدي لم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل ضد حكم الأصوليين الخلاف في عموم الجمع المتكرر في الإثبات قال التفتازاني في التلويح لا شك في عموم معنى انتظام جمع من المميزات وانما الخلاف في العموم وصف الاستغراق ولا أكثر من على أنه ليس يعام لأن وجالا في الجوع كرجل في الفردان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاقه على كل فرد على سبيل البدل وبعضهم على أنه عند الأخلاق لا استغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عنه النجاة أن مذهب الجمهور ومنهم أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وإن المراد في ذلك ذهابه إلى أنه يكتفى في حصة الاستئناء بحصة الدخول فهاذا الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في نسخة هذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظه اتفاقا في وعزم المبردين إلا في الآية للاستئناء وان ما به دها بدل محض بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاء وزعم أن الضمير بغيره ما حاز

وان لمحو لو كان معنا الاذن باجود كلامه لوقوع التفرغ في النبي فكيف قبل في المثال ما كان معنا الاذن وفي الآية ما فيها آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التضيض في قوله تعالى فلا كانت قربة امنت فتعظمها مع اسمها الا قوم ونس بجري النبي فاجاز البديل في قوم ونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النبي كما قاله المبرد فكان مستغنيا عن الان استثناء المبرد منه لا يجوز كما اذا قلت ما جاء في رجال لم يصح ان تقول الامم 100 لان المعنى ما جاء في جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل ولا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضر المبرد لانه لا يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم وهو رده في أي ردمه مذهب المبرد

هو مذهب الاكثر كما صرح به التتارزاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس بمحقق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يستلزمون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله) ورده انهم لا يقولون لو جاءني ديارا كرمته ولا لو جاءني من احد اكرمه ولو كانت عترة الثاني لجاز ذلك يمكن الجواب عن هذا بان التفرغ والبديل في الاستثناء انصح فيهما ما لم يتسع في ديالومس الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديالومس الزائدة به دلو امتناع وقوع التفرغ والبديل في الاستثناء بدها وانما قلناه انصح في التفرغ والبديل ما لم يتسع في ديالومس الزائدة لان ديالومس لا يمتنع فيه صريح النبي ومن الزائدة بشرط فيها صريح النبي او انتهى او الاستفهام وهل والتفرغ والبديل في الاستثناء بشرط فيها كون الكلام غير موجب وفسر غير موجب بالنهي والاستفهام والنبي صريح والمؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخول لوفى حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز بقوله ان لو ان افادت النبي فهي مع ذلك تغيد ان جوابا لم يصح بقى على تقدير وقوع شرطها كما يمنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب مجتمع وقومها مع النبي المقدر فيه الايجاب اه وفي التمرح للبرد ان يقول قد اجبنا على ابراهيم بن جبري النبي الصريح واخرجنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاي اكر الناس الا كفورا وقال تعالى فاي الله الان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال اي ديالومس واي اكر احد الذهب فما كان جوابا عن هذه افهوا جوابا اه وقال الرضي اجاز المبرد دفع الله على البديل لان في لومعني النبي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما جرى الزجاج التضيض في قوله تعالى فلا كانت قربة امنت بجري النبي فاجاز البديل في قوم ونس والاولى عدم ابراهيم الشرط والتضيض في جواز الابدال والتفرغ معهما بجري النبي اذ لم يثبت اه وسيد ذكر المصنف قول المبرد وما فيه باسب محاذ كرهه في الباب الخامس في الجملة الاولى (قوله وابن الصائغ) هو ضد مجمعة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف الكافي الاشيلي قال اوجبان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد اخذ الكتاب من الشوليين بين قرأه فسمع وصنف شرح الجدل اتقن فيه وجع بين شرحي السبرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وسنة هكدا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والموضع واللام في المسئلة للهد والمهود كون الاصفة عترة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد مدح

الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل ولا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضر المبرد لانه لا يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم وهو رده في أي ردمه مذهب المبرد

جوابنا في قال الشوليين وان الصائغ بضاد مجمعة وعين مهملة ولا يصح المعنى حتى تكون اليمين غير التي رادها الموضع والبديل لا يميني غير التي رادها مطلق المارة فعل هذا يكون المعنى في الآية لو كان قولها آلهة عوضا عن الله بدل الله لفسد ما في هذا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه لو طاعة للسئلة وهو لو كان معانرا رجل الا في لغتنا أي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد وليس المعنى لو كان معانرا رجل معانرا بل في لغتنا فان هذا صدق بما اذا كان زيد فيهم اذ لا يستحي عن وجود الرجل المعانرا بل يقدح ان زيد منهم وليس هذا هو المصود للمقصود ان زيد الوالم يكن معانرا كان رجل آخر مكانه فليقلنا انتهى في

كلها مما في تلك وليس كما قال ابل الوصف في المثال وفي الآية يختلف فهو في المثال يخص مثله في قولك جعل رجل موصوف  
 به غير زيد في الآية مؤكده في قولك متعدد موصوف به غير الواحد وهذا الحكم ابدان طابق ما بعد الامور وفيها  
 فالوصف يخصه وان خالفه بافراد وغيره فالوصف مؤكده لم ارس انصح عن هذا لكن الضومين قالوا اذا قبله عندى  
 عشرة الادراج فقد اقره بتسعة في لانه قد اخرج من العشرة واحد في ان قال الدرهم في الزم في فقد اقره بعشرة في  
 ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شي في لان المعنى عشرة موصوفة بانها عشر درهم وكل عشرة فهي موصوفة  
 بذلك في فخرج من العشرة هذه الصفة شي ولم تخصص بذلك في والصفة هنا مؤكده صالحة للاستسقاط مثلها في نفعه  
 واحدة في ضرورة ان اصل المعنى حامل بدون ذكر الصفة في وتخرج الآية في وهي لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا على  
 ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيها آلهة لفسدنا على ان الصدا يترب على تقدير تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع  
 في المعرفة الشبيه بالنكر في انضيت فالتقطه فوق بلدة • قليل بها الاصوات الانعاما في انضيت اركت والبلدة  
 الصدوقا قال فلان واسع البلدة أي واسع الصدوقا والبلدة أيضا الارض يقول اركت هذه النافذة وهذه الابل فالتقط صدورها  
 على الارض ففيه حناص نام ١٥٦ وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبناص النافذة بضم الموحدة وبالعين

المجسمة صوت لا تفصح به  
 فتدفع الانعاما صفة لجمع  
 شبيه بالنكر في ان تعرف  
 الاصوات تعرف بها الجنس في  
 وحكم ما هو فيه حكم النكرة  
 كقوله  
 ولقد امر على التميمي  
 أي التميم من التمام والمعنى  
 في البيت ليس بها اصوات  
 الانعام النافذة والابل فان  
 قلت لانها بيان الصفة في  
 البيت مخصوصة لا مؤكدة  
 مع انها مخالفة لموصوفها  
 اذ هي مفردة وهو جمع  
 فيلزم ان ادم القاعدة التي  
 زيد وبقضها ان اريد زعمه (قوله قلت وليس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الاعنى  
 غير التي يراهم البذل والعوض لان الوصف بالافى الآية مؤكده كدخاله للاستغناء عنه فيكون  
 فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الاله ووجود التثريك  
 وهو المعنى المراد لانه لو كانت الافى الآية بمعنى غير التي يراهم البذل والعوض لفسد المعنى  
 الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيها ما عد من الالهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت  
 السمع والارض وذلك يقتضى مفهومه انه لو كان فيها اثنتان هو تعالى احدهما لم يفسد  
 وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضى هذا المفهوم لان معناها  
 لو كان فيها ما عد من الالهة دونه او به دلالته وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك  
 طاهر (قوله انضيت فالتقط) اناخ الجبل اركت والبلدة الاول الصدوقا والثاني الارض ويقام  
 النافذة بضم الموحدة التمنية وبالمجسمة صوت التي لا تفصح به (قوله لو كان غير التي) سلى  
 منادى محذوف الاداة والذهر نصب على الظرف وهو غير سكان والصارم السيف  
 القاطع والذهر من السيوف ما كان ذاما لوروق (قوله وهو لا يجرى لى مجرى الننى كما  
 يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان غنبل سيبو به لو كان معنار جعل لا زيد  
 لا يقتضى انه لا يشترط كون الموصوف بالاجما او شبه لان وجلا نكرة في سياق لو الجارية

في المنصف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد يعجب المعنى فلا مخالفة في ومثال شبه الجمع قوله  
 لو كان غيرى سلى الذهر غيره ووقع الحوادث الا الصارم الذكر في سلى منادى محذوف حرف النداء أي يا عالمي والذهر  
 منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيرى موجودا في هذا الذهر الصعب وضع الاخبار بعن الجنة كافي  
 قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيرى يقامى هذا الذهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع  
 حادثة وهي ما يطرأ من الوقائع والنواب والصارم السيف القاطع والذهر من السيوف وكذا المذكور ما كان ذاما لوروق  
 والمعنى لو كان غيرى الموصوف به ما يطرأ للصارم الذكر يقامى شدا بهذا الزمان ولو كان في هذا الذهر الشدي بغيره سقط  
 النواب لكن في بغير في ذلك لعلنا ناعليه من الصبر وثبات الجنان في الا الصارم صفة لغيرى وغيرى وان كان مفردا لفظ  
 فهو متعدد المعنى فهو شبهه بالجمع في ومقتضى كلام سيبو به انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لقتيله بلو كان معنا  
 رجل الا زيد في لعلنا ورجل ليس بجمع قطعا وهو في أي وسيبو به لا يجرى لى من جهة دلالتها على الننى بحسب  
 المعنى في مجرى الننى في الصريح في كما يقول المبرد في حتى يكون رجل شبهه بالجمع من حيث شبهه لانه لا يكون نكرة في  
 سياق الننى في وتعارف الالهة وهي التي يوصفها وبثالها في غير التي يمتثلها في وجهين أحدهما لا يجوز حذف  
 موصوفها أي موصوف التي التي يمتثلها في غير التي يقال لى في موصوف في ويقال لى في غير زيد في بمذمه

لأصالة غير في الوصفية وتفضل الأعلياني ذلك فم شوقون في نظير هائي أي نظير إلا التي غشي غير في ذلك في أي في وقوعها  
صفحة مع امتناع حذف موصوفها في الجبل والظروف فانه تقع صفات في مثل جاني رجل أبوه كرم وهذا رجل في الدار يجوز  
يجوز أن تنوب عن موصوفها في فلا يجوز أن يقال جاني أبوه كرم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الإلحاق  
موصوفها قالوا في الجبل إذا كانت صفة لموصوفها بعض من مجرورين أو في متقدم جاز الحذف قياسا على الأول كقولهم  
منافضين ومنا أقم أي منافذين ظن ومنافذين أقم والثاني كقولهم لو قلت ماني قومها لم ينتم • يفضلها في حسب ومبسم  
أصله لو قلت ماني قومها أحد يفضلها المتأتم حذف الموصوف وهو أحد كس حرف المضارعة من تأتم وأبدل الحذف بزيادة  
لو قومها ساكنة بعد كسرة وقد م جوابا لوفاصلا بين الخبر المتقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمتدا والمؤخر وهو أحد  
المحذوف وكذا قالوا في

مجرى الذي فتم كل رجل فيكون شبه جمع (قوله ونظير هائي ذلك الجبل والظروف فانه تقع  
صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفها) يعني إذا كان الموصوف بعضا من مجرورين  
أو مجرورين متقدم فالأول فهو منافضين ومنا أقم أي منافذين ظن ومنافذين أقم ومنه  
قوله نه إلى ومنادون ذلك أي ومنافذين دون ذلك والثاني كقوله

لو قلت ماني قومها لم ينتم • يفضلها في حسب ومبسم  
أي لو قلت ماني قومها أحد يفضلها المتأتم حذف الموصوف وهو أحد كس حرف المضارعة  
من تأتم وأبدل المزة ما قد م جوابا لوفاصلا بين الخبر المتقدم وهو الجار والمجرور والمتدا  
المؤخر وهو أحد المحذوف والمبسم بكسر الميم وفتح المهملة المكواة والجبال وهذا هو المراد هنا  
يقال امرأه ذات مبسم إذا كان عليها أثر الجبال (قوله والثاني انها لا يوصف بها إلا حيث  
الاستثناء) قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الأصفة مع صفة الاستثناء قال يجوز  
في قولك ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون الأز بديلا لوصفة وعليه أكثر المتأخرين تنسبك قوله  
• وكل أخ مفارقة أخوه البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون إلا الذين آمنوا (قوله  
فيجوز عندي درهم الدائق) الدائق بدل المهملة ونون مكسورة وقد تغخ وقد يقال دائق  
بالالف بعد النون هو سدس درهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجيب  
بأنه درهم كامل فان قيل ينبغي أن يكون درهما ينقص سدس إلا ما به الأوهوداني مطابق  
في الأفراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف أن ما به إلا إذا طابق ما قبلها فالوصف  
مخصص وإذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدهم ينقص سدس أجيب بأن درهم  
لما كان ستة درانق لم يطابق ما به إلا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا (قوله  
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة الآية ولما سيبويه) يعني أن كون  
الآلهة موصوفها إلا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول الخاصة في قوله تعالى لو كان فيها آلهة  
الآلهة لفسدت آتانه الأصفة وتتميل سيبويه لا لا الصفة لو كان معنارجل الأز بدلنا فان كلا  
من الآية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقان شيبان

الاستثناء صارت في ذلك قوله جاعا في منهم ابن مالك وغيره وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة في الآية  
فمنه الآية ولما سيبويه لو كان معنارجل الأز بدلنا فانهم صرحوا بأن الآية المصفة مع تعدد الاستثناء لم تعرف  
فان قلت إذا جاز وقوع الآية في غير مثال المصنف عندي درهم الدائق فالحجة عندهم كامل والوصف مؤكدا ذلك درهم  
موصوف بأنه غير دائق وإذا كان كذلك أنقص مافرقه أولا من قاعدة القائل متى طابق ما به الأموصوفها فالوصف مخصص  
فان ما به إلا المثال المذكور وهو دائق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار أن كلامها مفارقة لما كان الدرهم في  
معنى قولك ستة درانق لم يقع ذلك التطابق معني وهو شرط أن الحاجب في وقوع الأصفة تعدد الاستثناء في الآية  
ومثال سيبويه هو وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمريك الفرقان في قال وفي البيت شذوذ وصف  
كل دون المضاف إليه والشعور في مثله وصف المضاف إليه أذهو المقصود كل لأداة الشمول قط والشذوذ الثاني الفصل



بالعبرين الموصوف والمصنف وهو قيسل وهو الوصف هنا مخصص في لغة مائة الالهة الفرقدان ما قبلها في الاثنية  
لأن المعنى على أن آخرين متفرقان الافرقدان وكل يصيب ما يضاف اليه فليس الوصف موكداً وانما هو مخصص في لغة  
ثبت من القاعد في المقدمة من انه متى طابق ما يصد الاموصوفها الوصف مخصص والافق كدوالفرقدان فيصمان  
قريبان من القطب في الثالث من أوجه الالاربية في ان تكون عاطفة عزلة الواو في التثنية في اللغة والمعنى  
ذكره الاخفش والفراد اوعيد في التصغير والتأنيث وجعلوا منه في قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك  
شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره في ثلاث يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا انهم في قوله تعالى  
يا موسى لا تقلقني في الاضاف لذي الرساوان الامن ظلم ثم بدل حسنا بسوء في ذاتي غفور رحيم في أي ولا الذين ظلموا في  
في الآية الاولى في ولا من ظلم في الآية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطفي غير محله كما رأيت في وتناولها الجمهور  
على الاستثناء المقطع وهو في الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصد من أحد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لان ظلم  
منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم والمعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والاجنبى لكن لا يعلم اطلاق في الخوف  
من الرسل كان ذلك مظنة لظن والاشبه فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صغيرة بما يجوز في  
الانبياء كالذي فرط من آدم ونس وسليمان واما الآية الاولى فليس فيما يحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا  
استثناء عنهم أي ثلاث يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تصوير القبلة الا لالعابدين

منهم القائلين ما ترك قلنا  
الى الكعبة الاميسالى  
دين قومه وحبالبلده ولو  
كان على الحق لزوم قبلة  
الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام وهذا محرم  
على ان الاستثناء متصل  
وان المعنى الا الظالمين  
فانه يكون لهم حجة بما  
ذكر ومعلوم ان هذا  
ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الالهة الاستثناء على لغة من يلزم المعنى الالف  
في الاحوال كلها وقال الرضى كمال الكسافي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض ملته  
والتعديل ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي  
تذكر في توصف المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل  
آخرين يتفرقان فانها قبل الامطابق لما بعد في التثنية (قوله تراجع الخ) المراجع  
بجملة نواه فيجمع بينهما مائة فتصير جمع مرجوع بضم المهملة وهي الناقلة الطويلة والحذف  
الذي وترى عطف على مائة في مائة والمراد بالبلدها الارض والفرق المارة لا مائة فيها ولا نبات (قوله  
وابن مالك وجعل عليه) كذا وقع في غالب النسخ واو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع  
الاصحى قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك  
جعل بغيره ولو (قوله ارى الدهر الامنيون ناهله) هذا صديقه بجزء وما صاحب الحجابات  
الاعمضاها والخصون الدواب الذي يدور بها عليه والتقدير الا بدور دوران مضنون

ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الخفة والبرهان فان اربابا الاولى  
الجهة الحقيقية ومثل هذه العلة لم تجمع بين الحقيقة والمجاز الا لم يصح الاستثناء قل التفتازاني ولا يصح سوى ان يراد  
بالجهة المتصلة حقا كان اربابا لا من ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا يجب فبهم غيران سببهم • جن  
فول من نواع الكتاب في الرابع من أوجه الا في ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جنى وجعل عليه قوله أي قول  
في الرمة في تراجع ما تنفك الامانة • على المصنف اوزى به بلده انقرا في المراجع بضمهم في الاول وجوب  
بعد تراجع مرجوع بضم الحاء وهي الناقلة الطويلة على وجه الارض والحذف التقيمة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقم  
فيه جمع من الناس فيخذونه وطنوا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلدة على مطلق الارض والفرق المارة لا نبات فيها ولا  
ما هو وجه مذهب اليه الاصمعي وابن جنى من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأن لا تنفك عن انحاءها على  
حالة غير مرضية او السير بها الى ارض خالية من نبات ترعاه وما تشرعوا انما تنادي هذا المراد بزيادة الا في قوله أيضا  
في ابن مالك وجعل عليه قوله ارى الدهر الامنيون ناهله في • وما صاحب الحجابات الاعمضا أي ارى الدهر مضنوناً  
أي مثل الدواب الذي يدور بها عليه فمارة يجعل السافل عالياً وتارة يعكس فيرد العالي سافلاً لا استقامة لهذا المعنى  
الابان يادة فيجعل البيت عليها وانما المحفوظ وما الدهر في ومثل هذا الرد به رواية ابن مالك فهو عدل شقة حاط

ثم ان ثبت روايته فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر وحذفت لاحتذفها في ناقصة فتقو في وانما قدر القسم ليكون  
حذف لاجار باعلى القياس فيقول على ذلك في الثاني المحذوف الاستثناء المفرغ في فانه انما يكون في الثاني لاني لا ايجاب  
وهو ما يثبت في الزمة في الزمة بالضم قطعة من جبل وتكسرو به سمي ذى الزمة كذا في القاموس وقيل غلط منه وليس  
بسد يد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غره في العلة البقاليين زيد الزمان الذين هم من الحاضرة ورفع هذا الباب  
يطرق الى القديم في كل ما يتكلم به من كلام العرب وقيل في غلط من الرواة وان الرواية الابالتون في على اناسم  
لا حرف في أي شخصها وهذا أيضا ليس بجيد اذا تنقح رواية في أخرى وقيل تنفك تامه عنى ما تنفصل عن الشعب  
أوما تنفصل منه فتقو في باقى على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخلى على تنفك الناقصة فانه يثبت ايجاب الدائم من  
حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الانبات المستمر وهو مناعة حال وهذا وجه حسن لا غير  
عليه ولا كلفة فيه في وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخلف ١٥٩ ومناعة حال من الضمير المستكن  
في الخبر قدمت عليه وهو هذا

فالسلباء الاشكال  
وهو ارتكاب التفرغ  
في الايجاب في ادغال  
جاء زيد الاراكبا لما  
يلزم عليه من ارتكاب  
المحذور المذكور وقد  
يقال عليه ان ابن الحجاج  
ذكر ان الاستثناء المفرغ  
يقع في الايجاب بشرطين  
أحدهما ان تكون فضلة  
لاحدة والثاني ان تحصل  
به فائدة فلا يجوز ضربت  
الازيد اذا من الحال ان  
تضرب جميع الناس  
الازيد ويجوز قرأت  
الايوم كذالاه يجوز ان  
يقرأ في جميع الايام الا  
في ذلك اليوم ومن هنا

والا مذهب معذبا أي تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبت روايته  
فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر) يعني ليكون حذف الناقصة على القياس وفي  
الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أي ان ثبت روايته فتخرج  
على حذف قوله ومن عاده ينقسم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الناقصة  
عند قوله وعلى هذا فيكون فلا تطول بإعادته (قوله فقول غلط) قال الاصمعي ان ذى الزمة غلط  
اذ لا تقول جاء زيد الاراكبا (قوله ومناعة حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا  
على انه خبر مبتدأ محذوف أي الاهي مناعة (قوله وهذا فاسد لسلب الاشكال) يعني الذي  
لا جملته جعلت في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس  
الاشكال يباقي فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة  
كما صرح به ابن الحجاج واذا كان مناعة حالاً كان فضلة وكان الكلام مقيداً قلنا يلزم عليه  
عمل ما قبل الايجاب بها لان على المحرف متأخر من مناعة وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل  
الالا يعمل فيما بعده اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أو وصفته يلزم تقدم الحال على  
عامله المعنوي ان كان مناعة حالاً من المستثنى الجار والمجرور (قوله ومن الجواب ان مالاً  
على امامته ذكره في شرح التسهيل من اقسام الا) لم يقل ابن مالك وأقسام الاول قال  
والاهي اقسام ذكر من تلك الاقسام الاتصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى  
بانه المخرج تحضيقاً وتقديران مذكوراً ومذكوراً بالاً وما معناها وقول بالاعتلاق بالخبر  
واستقرت بذلك من الاتي يعني غير الاتي يعني الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم  
كقوله تعالى الاتصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وان جنى اه

في (الا) بالفتح والتشديد

يفصل اشكال ان مناعة حال لا خبر لانه اذا كان خبراً كان عمدة واذا كان حالاً كان فضلة والعنى مستقيم كقولك لا زال زيد  
شجاعاً الا ما شاكه لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ تقدم الحال على عامله المعنوي وكلاهما محذور وعند البصر بين  
في تنبيه ليس من اقسام الا التي ذكرت أو وجهها وهي المحرف البسيط التي في نحو الاتصروه قد تنصروه الله وقد  
مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة وانما هذه التي في الآية كنان ان الشرطية ولا الناقصة في غيراته  
ادغم التنوين في الاصل مكان التقارب فاشتبهت بهذه فقلنا ومن الجواب ان مالاً على امامته التي نشأ عنها تصنيف  
الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا بما كناه الذي فن يصد شرحه في ذكره في شرح التسهيل من اقسام الا  
وانما ظن أنو فت في شرح التسهيل على ما يقع هذه البشارة التي باح بها المصنف ولكن لم يقتصر ذلك الا وليس  
هذا الشرح يمدى في هذه البلاد في التبع في الهمة في التشديد بحرف  
تحضيض مختص بالرفع صفة حرف المرفوع في الجمل الفعلية في من حيث ان التحضيض طلب لاصح يتجدد وهذا انما

... حسيه وتصبريه من حيث انه لا يطلب الا ما يحصل في الخارج والاشتهار لا يخرج به في كمال ادوات  
 التخصيص في طلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعاً نحو التمثيل أي صل وأما اذا كان ماضياً  
 فلا تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون الطلب مطلقاً ما شئت لام الامر  
 فانتمت بالفعل كما تختص لام الامر به لكون الطلب فان قيل طلب الفعل بعد معنى وقته مستحيل فلا يكون في هذا  
 الحرف اذ وقع بعده الماضي دلالة على الطلب فيقتدر التنبه بعده عند وجود القاعه الجزم عند دفعه والجواب ما قاله  
 ابن الحاجب في أماني الفصل لانها لا تنفك عن الغايه معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له ولتأخره بعد الماضي  
 تنبيه على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتيوبج والوم على ترك المطلوب فيه اعتبار ما فيه من معنى  
 الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاعل وجزم بغير فاعل استعمر المصنف تعضار على قوله ان جزم ادوات التخصيص  
 مختصة بالجل الغايه وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاحصاء في البيت الذي ينشده فاجاب عن ذلك بان قال  
 في فاعله قوله ونيت لي أرسلت بشاعه في الخيال تنص لي شيعه فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن في فاعله دخلت  
 على فعلية والاسمعي في محل نصب خبر لكان المحذوف وقد سبق له ان شعر الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه  
 الحذف المهم الا ان قال حذف هنا الجملة المحذوف الفعل فاعتذر في وقيل التقدير فهلا شغفت نفس لي لان الاضمار عن جنس  
 المذكور رئيس وشيعه ما على هذا شعر محذوف أي هي شيعه تنبيه ليس من أقسام الاثني في قوله تعالى قالت يا أيها  
 الملا اني اتيت الى كتاب كريم انهم ملهين وانه يسم الله الرحمن الرحيم ان لا تملوا لي بل هذه كلمتان هما فان الناصبه  
 ولا النافيه اوان المفسره ولا النافيه في قولهم يذكرون الخ يخشون الا الثاني قالوا ان في ان لا تملوا مفسره اي ان لا تملوا لا تتكبروا  
 كما فعل الملوك ثم قال روي ان نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دودلي بقس ملكه صبا السلام على من اتبع الهدى  
 أما بعد فلا تملوا على وأوفى مسلمين ١٦٠ ولا موضع لها على هذا وعلى الاول في وهو ان تكون ان ناصبه

ولا نافية في نفس الجمع  
 ما دخلت عليه في محل  
 رفع في بدل من كتاب  
 على انه بمعنى مكتوب  
 (قوله فهلا كان هو أي الشأن) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان شعر  
 الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف اوجب بان ذلك في الحذف استقلالاً لا لنباه  
 وهذا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول نفس بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر مبتدأ

على انه مصدر كقيل التي ان لا تملوا على في وعلى ان انظر معنى الطلب  
 أي هذا وان كان خبر مبتدأ عسى انتفاء اللغو ومعنى التي أي لا تملوا في بغير نية وأوفى مسلمين ويجوز ان يكون في  
 محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو ان لا تملوا على اياه أو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبه ولا النافيه وانظر  
 بمعنى الطلب كما هو وقيل هو على حذف الجواز أي بان لا تملوا فيتحذف في محله أهو نصباً بجزم يجوز الامران على ما هو  
 معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجمل المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقي والبيهة نظرية أي التي التي في هذا المعنى  
 ويجوز ان يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من الناصب والبيهة للناصبه أي التي الى كتاب كريم حال كونه ملتصقاً  
 بالناس من الملوك سليمان عليه السلام الامر باننا اليه مسلمين أوفى في محل رفع صفة ناصبه لكتاب أي كتاب كريم  
 ملتصق بذلك فيومنها في الاستددة في قوله تعالى وجدهم ياتونهم يسجدون الشمس من دون الله قرون لهم الشيطان  
 أهالهم فصداهم عن السبل فهم لا يهتدون بان لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض وعلوم ما يتوضون  
 وما يملكون في قرانه التشديد في هو في اراء الجماعة الكسائي فانه قرأ بالتصنيف على ان الاعراف شبيهة أي بأحراف ياء  
 والنادي محذوف أي ياتونهم يسجدون لكن ان فيها الناصبه ليس غير في بعض النسخ لا يبر وسبب صرح المصنف في حرف  
 الذين اياه بان التعبير بذلك لمن وسخر بك موضع وقت له من هذا الخط الذي ادعى مسلم وثبه على كل في محله ان شاء الله  
 تعالى ولا انها محتملة لثني تكون الا في سجدوا في محل نصب في بدل من أهالهم في من لم يمل الشيطان ان لا يسجدوا وما بين  
 البدل والبذل منه معترض في أو في في محل رفع خبر المحذوف في آجازه أو البقاء التقدير هي ان لا يسجدوا في أهالهم  
 ان لا يسجدوا في محتملة للثني فكون الا محذوفه بدل من السبل في فيكون الذي فصداهم عن السجد فلهذا فيهم  
 لا يهتدون معترض في أو محذوف في محله كونه مأموراً في السؤال اعني محذوفه في هم منصوب في فيكون هذه الجملة  
 الاستفهامية في محل رفع على انها محتملة بالقول المبني القول ويحمل ان تكون في محل جزم بدل من الجرو وبني على ان الاصل

في جواب سؤالها أي جواب السؤال عنها فاضيف السؤال إليها للابتن وحذف المضاعف والاحتفاء مية بدل من السؤال كله فيسأل في جواب أي مخفوفة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب في ذلك على أن الأصل لتلاوا واللام متعلقة بهتدون أي فهم لا يهتدون للعبادة أو على أن الأصل لتلاوا واللام متعلقة بزمن أو بعده ويجوز أن يكون الأصل مخافة أن يصعدوا فلا زادة وأجل نصب ليس إلا (ال) في حرف جوله ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية فتعقروا الصيام إلى الليل والمكانية فتعقروا سجان الذي أمرى بعده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وغيره من أنسية والمكانية فتعقروا عطشته من درهم إلى ألفه وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها أي ما بعد ال فيمأخذها فتعقروا أن القرآن من أوله إلى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية في أو على نحو وجهه فتعقروا تعقروا الصيام إلى الليل ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يقطع بالليل وذلك لأنه أمر بالصيام المتتابع بالليل وذلك بطريق من أنه وهو الاضطرار ومنه على أن الليل غاية للصوم والى متعلقة به وهو ظاهر قلت وهذا اندفع ما قيل أن الاتمام لفصل ما به التمام وانما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر والغاية لا بد أن يتكرر وقبل الغاية فكيف يكون الليل غاية الاتمام (فتعقروا) إلى مبصرة لان الاعصار ١٦١ على الانظار وبوجود المبصرة تزول العلة ولودخلت المبصرة

محذوف أي هو أن لا تملا على (قوله) واللام متعلقة بهتدون) ويجوز أن يتعلق بصدهم وأن يتعلق بزمن واللام الداخلة على أن داخلة على مفعول له أي علة تزيين الشيطان لهم أو صدهم عن السبيل هي خوفاً من يسجدوا لله

### (ال) (ال)

(قوله) تعقروا قرأت القرآن من أوله إلى آخره (القرينة) هناك كرا لا نحو وجعله غاية وفي الشرح القرينة هنا كون الكلام مسبوفاً لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اه وماقناه أولى لتناولها فهو يتك هذا الحائط من أوله إلى آخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسري به إلى البيت المقدس ولا بدخله (قوله) أو على خروجه فتعقروا تعقروا الصيام إلى الليل (القرينة) هنا من منفصل من هذا النص هو الأمر عن الوصال والنوع منه قول يخرج الليل عن حكم الصوم لئلا يشك فيه لانه هذه غاية للصيام لكونه بما يتعدى للاتمام لانه فعل الجزء الأخير وهو لا يتعدى الغاية لا بد أن يكون محتملاً (قوله) وتعقروا فطرة إلى مبصرة) فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبله ألوجب الانظار حالة المبصرة أي صا ذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن (قوله) وذلك اذا ضمنت شيئاً إلى آخر) يعني في كونه محكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلقاً بشيء سواء كان من جنسه أو لم يكن (قوله) ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد) لان زيد المضم إلى آخر في شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كاتقدم ولا يصوم بالتهار إلى الليل في قول لا يدخل مطلقاً سواء كان من الجنس أو لا وهو الصحيح لان الاكتمر القرينة عدم الدخول فيجب الجمل عليه عند التردد في الدخول الحاقاً بالقرينة لا الغلب وحينئذ فلا دليل في قوله ولا بدكم إلى المراق على أحد الأمرين فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها في العمل وأخذ داود وفرغ بالتقيد فبدخلها وبعضهم يرى ان الغاية للاسقاط للفصل وصياتي الكلام في ذلك (قوله) الثاني من معاني في المعية وذلك اذا ضمنت شيئاً إلى آخره سواء كان من جنسه أو لم يكن اذا كان المضم باعتبار معنى يتعلق بذنك الشئيين وهو قال الكوفيون وجعاً من البصر بين في قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال من أنصاري إلى الله في أي مع الله فمض الانصار إلى الله تعالى بمعنى الصرة المتعلقة بالله وبهم في قولهم في أي قول العرب في الذود في أعجام الأولى وأعمال الثانية في أي الذود أبل وفي القاموس الذود ثلاثة أدمرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاثاق وهو واحد وجع أو جمع لا واحدة من لفظه أو واحد جمعه أو ذود وقومهم الذود إلى الذود أبل يدل على انهما في موضع اثنتين لان الثنتين إلى الثنتين جمع أي هنا كلامه فقد ضمت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال في ل

العلة ولودخلت المبصرة  
فيه لكان منتظر إلى الثاني  
التعقير والبصر وحمل  
عليها أي على القرينة  
الدالة على الخروج أو  
الدخول وهذا جواب إذا  
من قوله وإذا دلت قرينة  
في الآية تدل قرينة لا على  
الدخول ولا على الخروج  
وهذا إكتفاء عن عدم القرينة  
إذا انتفاء دلالتها لازم  
لعدمها فيقول يدخل في  
ما بعد ال فيمأخذها في أن  
كان من الجنس فتعقروا  
بالتهار إلى وقت العصر  
في قول لا يدخل  
في مطلقاً أي سواء كان

يقع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقق انتهى في هذا الوجه أيضا بجنى الانتهاء أي من يضيئ  
 نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضاف إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمخدوف حال من الياء من أنصاري أي من  
 أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجيا إليه قال قلت على أي شيء تنصب مضافة في قول من قدره في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه  
 لا يوح فيه الإحالية وليس ثم الابتداء وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها  
 مضافة إلى الذود وهو الثالث من معاني التي في التبيين وهي المينة لفاعلة مجرورها التي لا يكونه فاعلا يصحب المعنى  
 للحدث الذي تعلقت به إلى يومئذ ما يفيد حيا وبضامن فعل تهب في نحو ما أحب زيد أو ما أبغض عمر إلى فقد سبقت  
 إلى في ذلك أن المجرور هو فاعل الحب والبغض المذكورين عليه ما فعل التهب في أو اسم تفضل رب السنين أحب إلى في ظرف  
 إلى أن مجرور وهو المسمى ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب في الرابع  
 من معاني التي في مرادفة  
 اللام نحو والآخر اليك  
 فالتسري ماذا تأمرين  
 والاصل في هذا اللام  
 قال تعالى الله الآخر من  
 قبل ومن بعد هذا مثل  
 ابن مالك في وقيل  
 هي في الآية على بابها  
 في الانتهاء الغاية أي  
 والآخر منتهى الشئ  
 وقدره بعضهم موكول  
 اليك ويحتمل أن يقدر  
 راجع أي قد عرضنا عندنا  
 من الرأى في الحاربه والآخر  
 راجع اليك ويقولون  
 أجد اليك الله سبحانه  
 وقد بشروهم أن إلى فيه  
 يعني اللام وإنما هو على  
 التضمن أي انتهى اليك  
 جسده والخامس من  
 معاني التي في موازنة  
 انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز أن يربط بالاعتراض على كون الـ معنى مع  
 مكانه قال ولا يجوز أن يربط بالاعتراض مع ما دل على كونه الـ معنى مع لما ذكرنا قلنا أنما جعلناه  
 لبيان ما احتجرت به فقد انضم لانه وقع أخرجه به في كلام الفراء قال وإنما يجعل الـ كع إذا  
 ضمت شيئا إلى شيء تقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم يكن الـ كع فلا يقال  
 في مع فلان مال كثير إلى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقق أن الـ هذه يعني التي قيل  
 أنها بمعنى مع الانتهاء في قوله تعالى ولأنما كوا أموالهم إلى أموالكم أي تصيفونها وقوله  
 تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه  
 والذود من الأبل مابين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها واذ له الأولى  
 مجبة والثانية معجلة وفي الجي الذي وتأول بعضهم ما ورد من ذلك في تضمين المامل وإبقاء  
 الـ على أصلها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من يضيئ نصرته إلى نصرته الله إلى  
 في هذا أبلغ من مع لالتك لو قلت من ينصرفي مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرف ولا بد  
 بخلاف الـ فان نصرته ما دخلت عليه حقيقة واقعة مجرورها ما دل على أن التضمين من يضيئ  
 نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حيا وبضامن فعل تهب أو اسم تفضل من يضيئ  
 يعني بعد فعل تهب أو اسم تفضل من الحب أو البغض في العبارة أدنى تسامح وقد يقال  
 المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وإنما قلنا كلامه هذا الما قال ابن مالك في شرح التفسير  
 ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تهب أو تفضل بحب أو بغض مبنية لفاعلية معصومها  
 (قوله فلا تتركى بالوعد الخ) الوعد التهديد والوعيد المدحون وفي الأصاح والقار والغير وقبر  
 السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن أن يكون منه ليصنعكم إلى يوم القيامة)  
 انما قال يمكن لاحتمال أن يكون الـ في الآية لانها وضم جمعكم معنى الضم وهو  
 محايطة بالـ (قوله حذف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا ودخل الباء على غير  
 ما حذفها تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار على

عليه أحب في الرابع  
 من معاني التي في مرادفة  
 اللام نحو والآخر اليك  
 فالتسري ماذا تأمرين  
 والاصل في هذا اللام  
 قال تعالى الله الآخر من  
 قبل ومن بعد هذا مثل  
 ابن مالك في وقيل  
 هي في الآية على بابها  
 في الانتهاء الغاية أي  
 والآخر منتهى الشئ  
 وقدره بعضهم موكول  
 اليك ويحتمل أن يقدر  
 راجع أي قد عرضنا عندنا  
 من الرأى في الحاربه والآخر  
 راجع اليك ويقولون  
 أجد اليك الله سبحانه  
 وقد بشروهم أن إلى فيه  
 يعني اللام وإنما هو على  
 التضمن أي انتهى اليك  
 جسده والخامس من  
 معاني التي في موازنة

وكان

في التفسير في الأول عرادة اللام وهما باقعه من باب الفتن في العبارة

في ذكره جماعة في قوله أي قول النافعة  
 الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والغير شئ أسود يطلى به الأبل والسفن والارجب والجر وهو داهي يظهر الجسد  
 معروف والمعنى كأنني في الناس جلي أوجب جعل عليه القار قال ابن مالك ويمكن أن يكون منه أي عما جات فيه إلى  
 يعني في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وإنما قال ويمكن ولم يجرم بذلك لاحتمال أن يكون  
 قوله ليجمعنكم ضم معنى ليجمعنكم قد دى لأجل ذلك إلى أن تكون الـ متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم  
 القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حيا به جعلنا الله من الفائزين فيه بته وكرمه ووثناؤه بضمير البيت على تعليق الـ  
 بمحذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف في الشاعر متعلق بالمجرور مضافا في وقلب الكلام لانه كان في

الأصل مطلي بالقار وفيه مبالغة لا تخفى في قول ابن عصفور هو في أي البيت متأول في على فمطلي معنى مبغض في ركذا قال الرضي الوجه ان أي معناها يعني في هذا البيت وذلك ان معنى مطلي به القار أو مبكره مبغض والتكرير به يعني بالي قال تعالى وكره اليك الكفر قلت ولو قيل بان اليمين متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطباً واباساً \* لدى وكرها الغناب والحشف البالي أي كانت مبغضاً الى الناس بسبب الوعيد بجل أجرب طلي به القار أي جعل فيه أو الصق به ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير وهو التبغض لكان وجهاً هاماً في قول ابن عصفور في قوله صبح على أي معنى في لجاز زياد إلى الكوفة في أي الكوفة فلما تم نقله العربي وجب ان يتأول ما وهم ذلك ولهذا التركيب وتأويل البيت بما ذكره في السادس في معنى أي في الابتداء أي ابتداء الغاية في قوله في أي قول ابن أجر في تقول وقد عاليت بالكور فوفوها أي سبق فلا يروى إلى ابن أجر أي في فلا يروى في معنى في وعاليت بالكور رفسته والكور بضم الكاف الرجل مطلقاً وقيل الرجل بادانه والجمع أ كواروا كوروكيران و يروى بفتح الواو مضارع روى بكسر هاء اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بين تقول رويت من الملة مثلاً والشاعر عداه في فتكون بمعنى من التي لا ابتداء الغاية والمراد ان ناقة هذا الشاعر تشكوه منه حيث جعل الكور ١٦٣ عليها فائدة بلسان الحال أركبني فلا يترك

ركوب ولا يل منه على طريقة الاستعارة التورية شئت حاله في ذلك يصلح من يسقى من شيء فلا يروى منه وخرج ما في البيت على تقدير فلا يروى فليطو إلى لغزف المضاف في السابغ في من معاني إلى في مضافة عند قوله في أي تقول أي كبير المذني هو أم لا يسيل إلى الشباب وذكره \* انتهى إلى من الرحيق السلسل في رحيق صفة الخمر والسلسل بسنتين مهملتين ولا من

وكان حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير على وهذا على رواية رفع القار وما على رواية جوه فهو بدل من الضمير المحرور ولا قلب فيه (قوله) وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار أجرب مكره والتكرير به يعني بالي قال الله تعالى وكره اليك الكفر وفي الشرح ولو قيل بالي متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما في قوله

كان قلوب الطير رطباً واباساً \* لدى وكرها الغناب والحشف البالي أي كانت في حالة كوني مبغضاً الى الناس بسبب الوعيد بجل أجرب طلي به القار أي جعل فيه أو الصق به ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير لكان وجهاً اه وأقول هذا بعينه هو التأويل الذي نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التأويل فيه قلب وتأويل المشرح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل فيه قلب وتأويل المشرح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل مضاف وفي تأويل المشرح مبغضا (قوله) تقول وقد عاليت الخ عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالاء الرجل ويسق بالثناة التحتية المضرومة والسبع المهملة الساكنة والقاف المفتوحة و يروى بفتح التناة التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أركبني فلا يل ركوب (قوله) أم لا يسيل الخ الرحيق من أوصاف الخمر والسلسل مهملتين ولا من السهل الدخول في الخلق

السهل الدخول في الخلق وهما سؤالان أحدهما ان معنى انتهى إلى أحب إلى وقد عرف ان اليمين متعلقة بما فهم حيا أو بغضاً من قبل فذهب أو اسم تفصيل معناها التبيين فعل هذا في البيت على باب امينة لغاية مجرورها وليست قسماً آخر ولا يصح في جواب عنه الثاني ان جعل اليمين عند بعضي إلى كونه اسماً وجوابه ان هذا الإطلاق مجازي وذلك لان بين عند والى اذا راداً بها معنى المحذور قلماً باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة إلى عليه بالطرائق غيرهما وهو المحرور بما قلنا كان بينهما هذا التعلق قبل ان اليمين عند على طريق التجوز وقد قال صاحب الفتح ان اردت تعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها التفرقة وفي معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف والالما كانت حروفاً بل اسماء لان الالمية والحروف اسماء باعتبار المعنى وانما هي متعلقات بمعانيها أي اذا آفادت هذه الحروف معانيها رجعت تلك المعاني إلى هذه المتعلقات بنوع استزاد في الثامن في معنى أي في التوكيد هو في أي وإلى المفيدة لتوكيده في الزائدة أثبت ذلك الفرع مستدلاً بقرائة بعضهم في واجل فوافدته من الناس تهريهم بفتح الواو في على مضارع هو بكسر هاء أي أحب ان المعنى واجل أفدته من الناس تهريهم أي تعجبهم فالى زائدة لتوكيد في خرجت في هذه القراءة في على تضمين تهري معنى قيل في

فقدى هوى بالى كما يمدى عمل يهاوى حوائج المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قرأه هوى ان يقال ضمن معنى تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبهم لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طلب الميل والاتباع ليعيدوا رقعة بالآفة الحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا ضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجبا لمطابقة لا يمكن هذا التأويل قال فى المصابيح للوزير سأل الله ان يحب الخلق الى عباده وقيل الاثنية الجماعات فعلى هذا بقوى هذا التوجيه قلت ويكون اطلاق الاثنية على الجماعات اطلاقا مجازيا من تعمية التثنية باسم جزئى كشمسة الى سبعة عناصر أو على ان الاصل هوى بالكسر أى تسقط فقلت بالكسرة التى على الواو فتصغرك قلت بالله ألفا كما يقال فى رضى بكسر الصاد وقع الياء فى رضى بفتحها واو ألف بعدها وفى ناصية ناصاة قال ابن مالك وفيه نظيران شرط هذه اللفظة تحريك الياء فى الاصل كفى رضى وناصية ١٦٤ وهذا خبر موجود فى هوى (أى) (ب) بالكسر للهزة

وفى التشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا وبفصام فعل تهب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبنية لغاية مجرد ورها وليست تفعيلا آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التى للتبيين متعلقة بفعل تهب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع انتهى أحدهما وإلى فى البيت ليست كذلك بل متطوعة باسم تفضيل من الشهوة (قوله) وبسببه نظران شرط هذه اللفظة تحرك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء فى هوى عارض للاستئصال وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظران سكون هوى العارض للاستئصال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى الى فى الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست جمعية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله) واذا قيل أى والله ثم أسقطت الواو جازا سكان الياء فصحوا وحذفها) اما سكونها فقال الرضى للبالغة فى المحافظة على حرف الإيحاب بصون آخرها عن الضربك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانها فى كلتين أى لم يعجزى كلمة واحدة كالصالحين كما فى هاء الله وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيننا لحرف الإيحاب واما حذفها فليسا كدين (قوله) وعلى الاول فىلتنى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقائهما لان الحد لا يتقاه الساكنين لانهما واحد التقائهما ان يكونا فى كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والناسف منهما مدغم فى آخر نحو داهو خوصصة وحروف اللين الالف والواو والياء السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

(قوله) ثم تقع فى هذه المواضع كلها يجوز ضم ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام بنحو ويستنبطونك أحق هو قل أى يورى الى ملحق ولا تقع عند الجميع كما لان الحاجب ولا غيره (الاجل القسم وذا قيل أى والله ثم أسقطت الواو) التى للقسم قلت أى الله جازا سكان الياء أى النطق بما ساكنة كما كانت قبل حذف الواو والقسم فصحها كما ثبتت من مع لام التعريف والفتح هنا لا من أحدهما المحافظة على تيم اسم الله كاذ كروا فى ألم الله والاخران من النقل الناشئ عن اجتماع كسرتين كما ذكرنا ومن الناس من النقل هنا أشد لان أول الكسرتين على المحذوف الآخرى على ياء وحذفها لان التقاء الساكنين لا يتلها ولا على الاول وهو ساكن الياء تبقى ساكنة فىلتنى ساكنان على غير حدهما لان الساكنين ليسا فى كلمة كفى الضالين وقود التوب لوجهما فى كلتين كفى التفت حلقا سلطان (أى) (ب) بالفتح للهزة (ب) بالسكون للياء وعلى وجهين وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما مترض أى اغنيها بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة وان خبر الثانى قوله (ب) حرف موضوع لئلا يبدأ القريب أو المتوسط وهذا

(ب) بالسكون للياء (ب) حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق الخبر ولا لام المستعبر ولو عد الطالب وتقع (ب) ولو قال قطع بالفاء لكان أحسن (ب) بعد فام زيد (ب) فتكون حينئذ لتصديق الخبر (ب) وهو لم قام زيد (ب) فتكون اذ ذلك لاعلام المستعبر (ب) وواضرب زيد (ب) فتكون اذن لو عد الطالب (ب) ونحوه (ب) مثل يتوم زيد وهى بضرب هرو ولا تضرب بكار (ب) كما تقع نعم بعد هى (ب) وواظرها هذا الكلام ان أى تقع بعد انذاره موجبا سكنا أو متقبلا بعد الامر والنهي والاستفهام موجبا كان ما تلقى به أو متقبلا فان

مبني على خلاف في ذلك فان من الناحية من ذهب الى انه لنداء البعيد منهم قال هي لنداء القريب ومنهم من قال هي لنداء المتوسط فقال في الشاعر **قال** تسمى أي مبني وروني الضحى • بكلمات لمن هدير • عبد مريم عبدة اسم امرأه وروني الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس ظلال في الصباح هو مقصور وبه كرويونث فان اثبت ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونفر والمدير صوت الحماهم وهو المراد في البيت والمدير أيضا فرخ كان على عهد فرخ عليه الصلاة والسلام فسلطه جراح من جوارح الطير قالوا ليس من جامعة الا وبني عليه قال الشاعر **وامن** ثم تفسين به انصر • باسمه جاية ذلك من هدير • كذا في الصباح وليس في البيت الذي انشدته المصنف ما يعين حال المادى من قريب أو بعدا أو توسط **وقو** في الحديث أي رب • وانامهم وفيه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام يحاطب عيه اباطالب أي هم قل الله الا الله ووقع في تعليق على البضارى المسمى مصايح الجامع وأي هذا لنداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة **وقد** غدا انها في أي هزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كونه للبعد والقريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره وفي ذلك نظر **وقو** حرف تفسير في ما فرغ عطفه في الخبر الثاني وهو قوله حرف لنداء البعيد **فيقول** عندي عصيدي • بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر في أي ذهب في وفي القاموس المعبد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **وغصن** في ١٦٥ بنين وضاد مهمتين مفتوحتين ووفون ساكنة وظاهره مفتوحه وراه

**قوله** لم تسمى الخ) عبد مريم عبدة والروني الحسن والضحي وقت اشراق الشمس يدكر نظرا الى انه اسم كصرد ونفر وبنوت نظرا الى انه جمع ضحوة والمدير بالهمزة صوت الحماهم وفي بعض النسخ المدير بالراء وهو أيضا صوت الحماهم **قوله** وقد غدا ألفها) حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز هذا اذا بدت المسافة فيكون المدفيا ليس على البعد **قوله** وحرف تفسير) وهي أعم من ان المفسر لا يتدخل على الجملة سواء المرفد بعد القول وغيره بخلاف ان كان لها شبر وطا قدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وانه موا **قوله** لا تالم في غمها طاعا يصلح للسقوط وادخا لا طاعا ملازم العطف الشيء على مرادفه) انما قال ادخا لان الواو تنصق للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار سقوط زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الحماهم • وليت الكتبية في المزدحم وانما قال ملازم لان العاطف قد يعطف الشيء على نفسه نحو وما أدراك ما يومين • **قوله** وترميني بالطرف الخ) ترميني بالطرف أي تفسرين الى به وتقليني أي تبغضيني يقال قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر **قوله** لان اذا ظرف لتقول) يعني وقاعل تقول المخاطب فكذلك يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيدا فاعمد وصاحك والى والصفات

نحو مررت برجل قبيح وكاتب وشاعر **قوله** ولا طاعا ملازم العطف الشيء على مرادفه • وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترزوا الملازم عما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله • **والتي** قولها كذا وما ينه • فانما كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف **وقو** في أي تفسير الجمل أيضا كقوله • وترميني بالطرف أي أنت مذنب • وتقليني لكن اباك لا تاني • ترميني تشير الى به وتقليني أي تبغضيني يقال قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر **والدو** يقال لفته طي واصل لكن لكن انما حذف الهزرة والقيت حركتها على نون لكن فتلا نون وكان اللاحق قد قدم الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومران المصنف اختار ان الهزرة حذف اعتباطا وتقدم الفعل لرباية القافية والمعنى لكن انا اقلبك **قوله** اذا وقعت في أي بعد تقول وفي فعل مسند الضمير حتى الصغير **قوله** وهو في عبارة المصنف الحكم **قوله** تقول استمكتته الحديث أي سأله كتابه يقال ذلك بضم التاء • من سأله كتابه كذا في استمكتته **قوله** ولو حث اذا ما كان أي قصت فقلت اذا سأله على الخطاب وان كان الاول على التكلم **قوله** لان اذا ظرف لتقول • وهو المخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التتاراني الرخشي في ان الكشف يقال لفته ولا يفته ادا سئله منه فقال التتاراني حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة وذلك انه اذا اراد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم قال



أي بكامة أي كان ما بعده تفسير الما قبلها فحب مطا بقسم ما يجوز في صدور الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء  
 للقول وإن أتى بكامة إذا كان صدور الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون ما بعده أذلى لفظ الخطاب أي إذا استقبلته  
 تقول لقيته ولا يستقيم إذا استقبلته بقل لقيته إلا إذا قدر أن القائل هو الخطاب لكتب عبارة قلقة أي هنا كلامه وفيه  
 زيادة على ما قاله المصنف وقد نظم بعضهم ذلك فقال إذا كتبت بأي فعلا تفسره • فضم ناء فيه ضم معرف  
 وإن تكن باذا وما تفسره • ففتح التاء أمر غير مختلف في كسبت سرت أي أنت يفعل خفي المعنى وقوله بأي يتعلق بمحذوف  
 بدل عليه تفسره أي إذا كتبت ١٦٦ حال كونك مفسر بأي فعلا ولا يجوز أن يكون فعلا منه وبأي يتعلق

بتفسره لما يلزم عليه من  
 الفصل بالاجنبى وتقدم  
 معمول الصفة على  
 الموصوف وكلاهما محذوران  
 والباء من قوله وإن تكن  
 باذا تفسره للصاحبة  
 لألا لـ لان إذا ليست  
 المفصلة وإنما التفسير  
 ما بعده أي وإن تكن  
 مفسره مع أن الجاء يذكر  
 بعدها

• (أي) •

في بفتح الهزنة وتشديد الباء  
 أم يأتى على أحد خمسة  
 أوجه شرطية وأما تدعو  
 قبله الأسماء الخمسة في  
 دليل جزم تدعو وادخال  
 الفاء رابط على الجملة  
 الاحتمالية وهي الجواب  
 وتضع في إيمان الاجاب قضيت  
 فلا تدعو على دليل  
 الاتيان بالجواب وفاء الربط  
 في استفهام المخوأكم زادت  
 هذه إجاباتكم نحو فأتى  
 حديث بعده ثم منون وانه

يكون المفاعل فيما أضيف اليه إذا وفي حاشية التفتازاني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى  
 وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا أوبد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فإن أتى بكامة  
 أي كان ما بعده تفسير الما قبلها فحب مطا بقسم ما يجوز في صدور الكلام ويقول على الخطاب  
 ويقال على البني للقول وإن أتى بكامة إذا كان صدور الكلام في موضع الجزاء فيجب أن  
 يكون ما بعده أذلى لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدور الكلام يقال إلا إذا قدر أن القائل  
 هو الخطاب لكنه عبارة قلقة (قوله إذا كتبت بأي الخ) كتبت سرت وبأي في الصاحبة  
 أو الاستتانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه نفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب  
 على الحال من فاعل كتبت ولا يجوز أن تكون متعلقة بتفسيره المذكور لأنه لا يلزم تقدم  
 معمول الصفة على موصوفها لأن تفسره المذكور صفة لفعل ولا أن تكون متعلقة بكتبت  
 لأن الباء ليست مكتيا مع شيء لأن الكناية في الفعل الذي قبلها لا يهاو فعلا منصوب بتفسره  
 المحذوف بناء على أن كتبت منزل منزلة الألف في أولي التنازع بينه وبين المحذوف وأعمال الثاني  
 وهو المحذوف كاهو الضار عند البصريين قال ابن الصائغ وفي قوله وإن تكن باذا وما تفسره  
 مناقشة وهي أن التفسير ليس بأذليل مما بعده وأجوابه أن الباء فيه للصاحبة

• (أي بفتح الهزنة وتشديد الباء) •

(قوله تنظرت نصر الخ) هذه البيت الفرزدق وتنظرت يعني تكثر وتصر الماهمة هو  
 نصر بن سيماء ملك العراق والسماء كان كوكبان يقال لاحدهما السماء الأعزل ولا تخر  
 السماء الزرع واستبليت صبت والمواطر جمع مطر والضمير في أيهما يعود على الأمرين  
 الذين أحدهما نصر والأخر السماء كان (قوله وموصولا لنترن من كل شعبة أيهم  
 أشد النقد رلنترن الذي هو أشد فله سيدو به بوجه ثباته • حيث أن المصدر لما حذف صار  
 أي مبنيا صحتا خواتمه الموصولة قال الرضي وذلك لأن شبه إذا فارق أخواته لما راض فهو  
 شديد النزوع إليها في سبب يرجع إليها وبني على الضم تشبها بقبيل وبعد لا محذوف عنه  
 بعض ما يخصه وبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف إليه الذين المضاف قال وقال سيدو به  
 أيضا الأعراب مع حذف المصدر لغة جيدة وقيداء في الشواد أيهم أشد نصب أيهم وذلك  
 أنه لم تحذف الصلة بكما لها بل حذف أحد جزأيها وبني ما هو معتد الفائدة وهو أنظر (قوله

تختلف أي الاستفهامية في قوله تنظرت نصر والسماء كين أيها • على ما في الغيت استبليت موطره • وثانفه  
 تنظرت انتظرت في مهلة ونصر السم رجل والسماء كين ها كوكبان يقال لاحدهما السماء الأعزل وهو من منازل القمر  
 والأخر السماء الزرع وليس من المنازل واستبليت صبت والمواطر جمع مطر صفة السحاب أي صبت صحائبه المواطر  
 والضمير في أيهما يعود على الأمرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والأخر السماء كان • وموصولا لنترن من كل شعبة  
 أيهم أشد على الرحمن عتيا • النقد رلنترن الذي هو أشد فله سيدو به • والمعنى لنخرج من كل طائفة نبعث غايبا من  
 الغوا من هو أشد جراحا وغورا وعلى الرحمن إماما متعلق بالصدور جواز مثل تقدم هذا الممول عليه أو بأشدها هو اللسان

لاصلة لثني مما ذكر في وناغنه الكوفون وجاعه من البصريين لانهم يرون ان الالوصوله معر بعد قاضي سوا حذف صدر صلتها ولم يحذف وسواء كانت مضافة او غير مضافة في كالتشرطية في أي كاي الشرطية في أي في الاستفهامية في فان الاعراب لا يزالها في وقت من الاوقات في قال الزجاج في وهو من كبار النحاة البصريين في ما تبين لي ان سببه غلط في بكسر اللام في في الا في موضعين هذا احدهما فان يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببناءها اذا اضيفت في مع ان الاضافة معبدة عن شبه الحرف الذي هو موجب لثنته واعتذر سيبويه بان قال لم يصبته عن حال اخواتها بحذف أحد جزأى الابتداء عن ذلك في حالها لخال اخواتها فغيروها فتفسيرنا فان التفسير يؤنس التفسير قلت ومراة مخالفتها لخالها في الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأى الابتداء من صلة أي يجوز له طلقا ومن صلة اخواتها انما يجوز في الامر السامع بشرط طول الصلة والافلا مخالفتها بينها وبين في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت صكها اخواتها الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعرض فهو شبه التزوع اليها في سبب رجوع اليها في كلا الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص باي اذا افردت وحذف صدر صلتها فاعلم به مع وجود العملة التي علم بها البناء والتبانيب أي المضافة الحذف صدر صلتها على الضم فسيبها قبل وبعد لانها قد حذف بعض ما يوصلها بينها من الصلة لانها المبنية للموصول كالحذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبنية للمضاف ١٦٧ في وقال الجري في يرفع الجيم

في خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فقلت ان الحذف الى مكة أحدا في يعني من العرب في يقول لا ضربن أبهم قائم بالضم انتهى في وظاهر الكلام ان المراد بالحذف خندق البصرة والذي نقله الرضي عنه أنه قال خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم اسمع أحدا يقول نحو

وناغنه الكوفون يعني خالفوا سيبويه في ان أبيات نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو في ان الالوصوله اذا اضيفت وحذف صدر صلتها تبني على الضم لاني ان أبيات يكون موصولا يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان الالوصوله معر بدلتها في قوله فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببناءها اذا اضيفت في قال الرضي قال الجري في اعرايه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضا معر بالان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية كافي قبل وبعد في قوله وزعم هؤلاء أي مخالفوا سيبويه وهم الكوفون وجاعه من البصريين في قوله وعلقت تنزع علفت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر جاعدا أي ويجوز ان يكون عائدا على الجمله ومع نسبة التعلق اليها الموصولة من صدرها ويحتمل ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول وأنت لا بالمراد كلة تنزع في قوله ورد أقوالهم ان التعلق مختص بأفعال القلوب هذا رد على ونس وفيه نظر لان مذهب ونس جواز التعلق في غير أفعال القلوب وقوله انه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله انه لم يثبت زيادة من في الإيجاب رد على الكسائي والاختص في قوله ما يجوز

أضرب أبهم أفصل الامتنوبا في وزعم هؤلاء في الضائلون بان أبيات الموصولة معر بدلتها في أي ان أبيات المذكورة في الآية استفهامية في الموصولة وانها مبتدأ واشد خبرتم اختلاف في مفعول تنزع وقال الخليل في هو محذوف في لانه كور في التفسير لنتزع الضريق الذين يقال فهم أبهم أشد في فالجمله في محل رفع على انها متحكية بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي معمول فعل الصلة وهو الجمله الاستفهامية في وقال ونس في المفعول هو في الجمله في الاسمية استفهامية ولا حذف في وعلقت تنزع عن العمل في لفظ الوجود مانع وهو الاستفهام في كافي لنعم أي الخزين أحصى في الملبثوا أمدا في وقال الكسائي والاختص في المفعول هو في كل شيعة ومن زائدة وجمله الاستفهام مسأفة في لاجل لسان الاعراب في وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ورد أقوالهم في وهذا الذي ذكره بعد التشرع غير مرتب على حسب التعداد المتقدم في أن التعلق مختص بأفعال القلوب في وتنزع ليس منها وهذا الالذكو وألا يتعلق بقول ونس الذي ذكرهنا كالثاني في وانه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق في وهذا الالذكو كورثانيا يتعلق بقول الخليل انه كورثنا كالأول والثاني من هذان لو كان الخليل يمنع هذا التركيب والالذكو بانترج جوارزه في نحو ما قاله في الآية فيتم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتهى الرد والسان فيه في وانه لم يثبت زيادة من في الإيجاب في وهذا الالذكو الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختص المذكور هنا ثانيا

فوقه برأوا لهم أيضا قول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك • فسلم عليهم افضل زروي بضم أي وبجرها والارد  
به توجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الاقوال الثلاثة بأسرها فاشارة الى رد قول بونس بقوله وهو حرف الجر  
لا يتعلق عن العمل اجاعا وأشار الى رد قول الخليل بقوله وهو لا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلته  
اذ الاصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فهم أيهم افضل وأشار الى رد قول الكسائي والاحش  
بقوله وهو لا يستأنف ما بعد الجار في لزوم حذف الجر وبقائه الجار وحده ولا يبيح أحدي مثل سلم على زيدان تقول  
سلم على مكشفا بالجرس التفتظ بالجر ورود ابطال الاقوال الثلاثة في البتة تدين أي تكون أي به موصولة مبنية بحذف  
صدر صلتها وهي في محل جر بعلى ١٦٨ ولاشكال وهو جواز التخشيرية وجاعه كونها أي كون أي في تلك الآية

في موصولة مع ان الضمة  
زيادة من في الايجاب فالعبارة فيها فونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف  
على فاعل يرد وجهه يروي في محل نصب على الحال وهو رده على الجسع وهو مبتدأ وجهه يروي  
خبره والجملة مستأنفة لرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق بمان رده على بونس وقوله  
ولا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلته لرد على الخليل وقوله ولا يستأنف  
ما بعد الجار لرد على الكسائي والاحش لانها قالان ان ما بعد هاجلة اسفها مع مستأنفة  
(قوله وجوز الزخشرى وجاعه كونها موصولة مع ان الضمة اعراب) في الشرح لا عرف  
المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزخشرى يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على  
التقدير المذكور الذي في الكشف بنصه واحتج في اعراب أيهم أشد فدين الخليل انه  
مرتفع على الحكاية تقديره لتزعم الذين يقال فهم أيهم أشد وسيؤيد به على انه معنى اسقوط  
صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزاع  
واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا لننزعه بعض كل شيعة وكان  
قائلا يقول من هم قبيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هي  
ضمة اعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم ان قول المصنف ان الضمة اعراب من كلام الزخشرى  
وانما هو من كلام الجاعة الذين ذكرهم معه واطافه هذه المقالة مع غير هالي الزخشرى  
وغیره لا تقتضي انها من كلام الزخشرى بلوزان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان  
يكون المصنف اطالع عليه في غير الكشف أحده من قوله ويجوز ان يكون النزاع واقعا على  
من كل شيعة الى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية  
وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولة  
(قوله وفيه تسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدر المتدبران المكشوف بالموصول  
وفي الشرح والظاهر ان لا تسف لان كلامه هذه الامور التي اجتمعت جارية على القواعد  
وأقول ليس المراد بالتسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير ان  
وان كان كل واحد منهم مجارا على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم  
استعملوا آيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض

فموصولة مع ان الضمة  
اعراب فتسدر وامتعلق  
النزاع من كل شيعة وكان  
قيل لنزاع بعض كل شيعة  
ثم فقرانه سئل من هذا  
البعض فتقبل هو الذي هو  
أشد ثم حذف المتدبران  
المكشوف بالموصول أي  
المحيطان به أو الكائنات  
بكتفيه أي بانيته وهو به  
تسف ظاهري من جهة  
اجتماع أمور هي حذف  
مفعول ليزعم فان من كل  
شيعة ليس مفعوله حقيقة  
وتقدير سؤال مخدوف  
وحذف مبتدأ والظاهر  
ان لا تعسف لان هذه  
الامور التي اجتمعت كل  
من اجزاء على القواعد  
اذ لا نزاع في صحة قولك  
أخذت من الدرهم ولاني  
حسنه ولاني ان الاستئناف  
على تقدير سؤال ساغ شعاع  
في تراكب البلية وفي

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا يجوز حذف المبتدأ القريبة ثم لا عرف المحل الذي وقف فيه المصنف  
على ان الزخشرى يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور الذي في الكشف بنصه واحتج في  
اعراب أيهم أشد فدين الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لتزعم الذين يقال فهم أيهم أشد وسيؤيد به على انه معنى  
اسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزاع واقعا على من كل شيعة  
كقوله ووهبنا له من رحمتنا لننزعه بعض كل شيعة فكان قائلًا قال من هم قبيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه  
تعرض الى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بان اعرابية مع حذف صدر صلتها  
وهو ما لم على القول المختار وهو لا أعلمهم استعملوا آيا الموصولة مبتدأ أو سبأ أي ذلك عن تعلب في هذا الكلام من المصنف



موصولة ثم نقل أنه أو دلت عليه أنها الواكالت موصولة لكانت مضافة لغضاف فوجب نصبها أو جاب بها إذ حذف صدر  
صلتها بالاعراب بنحو ما على الضم فحرف التثنية على هذا يكون دلت على إعرال على اسم مبني على الضم فله نصبه وإن كان مضافا  
لغضاف كافي فلو كان بمن قال كذلك هذا كلامه قلت فالتأنيب عند حذف صدر صلته إذا كانت مضافة وما دام لم تنصف  
فهي معربة بالاجماع ولا شك أن الواقعة في التثنية غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب **فجوز**  
**أي قول الأخفش** فإنه ليس لنا ما يجب حذفه **والله** على رأيهم أو جاب الجذف قال الرضى وإنما وجب حذف  
هذا البتة المناسبة للضعف الثاني **ولا موصول** التزم كون صلته جملة **فما** جملة **أو** المذكورة على دعاءه موصول بزم  
كون صلته جملة اسمية فخرج عن الظاهر في الأمرين **(و)** أي لا أخش **فإن** يجب نصبها **أي** عن وجهي هذا **الذي** بان  
ما في قولهم لا حياز يد بالرفع كذلك **أي** موصول وجب حذف طائفة التزم كون صلته جملة اسمية والأصل لا مثل الذي هو  
ريدوا غزا كريد الرض **ف** زيد ليتحقق كونه موصولة أدل جمل كانت زائدة ولو نصب في القول يجوز له لكانت ما كافة  
ولما قلنا أن يقول لا تسول وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة في قولهم لا سيما بالجملة الاسمية فتنصف في التسم على أنها

مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية يعني ان ابالاتن عمل مقطوع عن الاضافة لفظا ومعنى **أرأيت**  
 الا في النداء والحكاية وقطعها في غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب الاقتضال بحسب المعنى واليه أشار بقوله  
 البتة أي لا يذكر المضاف اليه معها الا لفظا ولا يتقدر أو هو مفعول مطلق وصله بمحذوف يدل عليه ما تقدم هو التقدير بث  
 القول بترك المضاف البتة أي يقطع القول بتركه القطعة المعلومة المزجور بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا بنوي بقدر  
 في يقال جاءني رجل فتقول في الحكاية بأي أي ما هذا في يقال في جاءني رجلان فتقول أيان وفي يقال في جاءني رجلان  
 فتقول أيون في قصص بأي ما حقيقة ذلك الاسم المنكر من اعراب ويذكر ويثابت وتنبئة أو جمع تصحيح بصلح له في يقال  
 وان لم يكن جمع تصحيح لكنه صالح لان وصف بالجمع السامع قال رجلان سالحوه فمن ثم قلت في حكايته أيون وأي في الجميع  
 مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يثبت المصنف لنداء لأنه قدمه في رواية تنبيهه قول أبي الطيب المتن  
 في أي يوم سررتني وصال • لم ترعي ثلاثة دود في ترعى مضارع راع أي أخافه والصدود المتع والمراصد ما منع  
 الوصال • ليست فيه أي موصولة لان الموصولة لاتضاف الا في المعرفة قال أبو علي في الفارسي في في كتاب في التذكرة  
 في قوله

أرأيت أي سوالف وخود • برزت لنا بين الأولى فزود في سوالف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القراط إلى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها والوحي بحسب الكلام والقصر منقطع الزمل وزود بفتح الزاي موضع في لا تكون أي موصول لا خافتا في نكرة تنهي في كلامه والمسئلة منصوبة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين القيسام ينقض جواز إضافة أي الموصولة إلى نكرة أذليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالسئلة كغيرها من الموصولات على القول المختار وإنما المقصود من اضافتها بان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد منوماً ذلك فكانهم أرادوا بالاتزام كون المضاف إليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر في ولا شرطية في هذا معطوف على موصولة من قوله أولاني بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة فيلان المعنى في تمثيل لا تنقاة كونها في ذلك البيت شرطية أي لا يصح القول بشرطية فيه لان المعنى في حين اذ تكون شرطية فيان سررتي وما يواصل امتني ثلاثة أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد في الذي سيدكر في وانما هي للاستفهام في الانكار في الذي رادبه التي كقولك لمن ادعى انه اكرمك أي يوم اكرمته في تريدها كمررتي وما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الاكرام في والمعنى في بيت المتن في ما سررتي وما يواصل ١٧١ الاروعني ثلاثة بصدودك

والجدة الأولى وهي أي يوم سررتي وواصل في مسأفة قدم طرفا في وهو أي يوم فيلان الصدر في سبب اشتغاله على الاستفهام والجملة الثانية في وهي لم ترني ثلاثة بصدودك في اما في موضع ج في حالة كونها في مسافة لواصل على حذف العائد أي لم ترني بعده كما حذف في العائد على

أرأيت أي سوالف الخ السوالف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القراط إلى قلت الترقوة والقات بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين لنقرتم والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو مساواة ولا تنقل ترقوة بالضمة كذا في الصحاح والوحي بحسب الكلام والقصر وزود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبراً في الجملة على عنفاً في الروية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى ما سررتي وما يواصل الا في حاله كونك تخفي بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده ذلك اليوم فلا خافه من اذنة لخصمون الصامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول اه وأقول هذا التقدير ينقض ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقدم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز فم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه (قوله وفيه بصد) أي في عطف الجملة الثانية في البيت على الأولى بضم محذوفة لان

الموصول في قوله تعالى وما لا تحزى نفس الاية في يريد قوله تعالى وانتوا وما لا تحزى نفس من نفس شيئاً ولا قبل منها شفاعاً ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد من في موضع أي لا تحزى فيه ولا قبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الاية تشير إلى ان التخييل في ليس مقصور على ما تلاه منها بل هو في بقيةها ايضا في أو في موضع في نصب في حالة كونها في حالاً من فاعل سررتي في وهو ضمير الخطاب في أو مفعوله في وهو ضمير المتكلم في والمعنى أي يوم سررتي في حالة كونك أي الحبيب في غير رائق في وهذا على كون الجملة حالاً من الفاعل في أو في حالة كونها الحبيب في غير مروح منك في وهذا على كون الجملة حالاً من المفعول في وهي حال مقدرة في لان عدم الروع بالصدود ليس معانٍ للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة في مثلها في قوله تعالى طبع فادخلوها خالدين فان الخلود ليس معانٍ للدخل وانما هو مقدر قلش ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتي وما يواصل الا في حالة كونك تخفي بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فلا خافه من اذنة لخصمون الصامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول في أو لا عمل لخال على ان تكون معطوفة على الأولى في محذوفة في والتقيد رأي يوم سررتي لم ترني في كاتسب في قوله في واذ قال موسى لقومه ان الله باصر كما تدعيوا بقوله قالوا اتخذنا من دونه آلهة فاذنقه وكذا في بقية الاية وفيه بصد في الاية والبيت اما في الاية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه لم يثبت في السمة يبين واما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ان تكلم بالايدي المعنى التصديق وذلك لان عطف جملة على أخرى لا ينقض مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود فاذن لا يلزم تسلط التي على المعطوف

ويزول الامر الى الاختيار فيمثلن احد الماهيات في معنى هو الاولى والثانية فهاتين صرح بان على حاله اهدم تسلط  
 التني الاول عليه والحق لم يمتري وما يوصال في رعي ثلاثة ايام بصود وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من  
 تسلط التني عليه فيسلط وينقسم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف  
 فيه بعد **والحق** في الآية على ان الجمل مستأنفة بتقدير **قالوا** اذا قال لهم **لا على ان** ثم طامعناة محذوفة ومن روى  
 ثلاثة في بيت المتن **لا على ان** لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتي خلوت رعي من ضمير ذي الحال **لا على ان** وهو ضمير الخطاب قلت  
 ويجوز ان يكون التقدير عنده هذا القائل لم رعي منك ثلاثة بصود فيحصل الربط باعتبار المحذوف ولعله على الصواب والله المآب  
**﴿اذ﴾** **﴿على اربعة اوجه احدى ان تكون اعمالات من الماضي ولها اربع استعمالات وفي بعض النسخ اربعة**  
**بالتام ووجهها ان مفرد استعمال استعمال وهو مذ كر فلا اشكال ووجه الاربع ان يقال اما ان يكون انشأ باعتبارها**  
**أراد بالاستعمال الحالة او جعله جمعا لاستعماله لا استعمال ووجه السبعة الاربع بانه قوله في الفصل احدى والاثاني**  
**والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انشؤ ذكر باعتبار ان احدى ان تكون ظرفا نحو لا انتصره **﴿فقد**  
**نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا﴾** وأسند الاخراج الى الكفار لانهم حين هو بانخرجه اذن الله في انخروا فكانهم  
 انجروه **﴿والثاني﴾** **﴿فكرتم﴾** أي اذ كروا  
 نفس هذا الوقت  
**﴿والثاني﴾** على المذكورة  
 في أوائل القصص **﴿بكسر**  
 القاف جمع قصة **﴿وفي**  
 التثنية ان تكون  
 مفعولا به بتقدير اذ كرهو  
 اذ قال ربك للملائكة **﴿في**  
 اني جاعل في الارض  
 خليفة قالوا اتبعناك **﴿في**  
 من يقصد فيها وجوز  
 الرخصي هذا الوجه  
 وهو ان تكون منصوبة**

ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتن **﴿قوله﴾** **﴿لما**  
**رعي من ضمير ذي الحال﴾** في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم رعي ثلاثة منك بصود  
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف **اه** ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو شاعلي ما هو الاصل  
 من عدم التقدير  
**﴿اذ﴾**  
**﴿قوله﴾** ولها اربعة استعمالات وفي بعض النسخ اربع بتغير تاء وجه الاولى ان استعمالات  
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعماله فان قيل قوله **﴿اه﴾** احدى والاثاني والثالث والرابع  
 برح الاولى اوجب بانه يجوز ان يكون انشؤا **﴿اه﴾** باعتبار اذ كر بانها باعتبار آخر **﴿قوله﴾**  
**﴿واذ قال ربك للملائكة﴾** في الكشف واذا نصب باعتبار اذ كرو **﴿وهو﴾** يجوز ان ينصب باعتبار  
**اه** قال اوحى الى الذي اذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا لا يجوز اذ لا يوجد من  
 كلامهم **﴿فأجاب﴾** اذ قدم زيد ويخرج ماورد مما هوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا للمحذوف

باز كرو وجه آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا عليه فتكون ظرفا  
 فيكون التقدير وقالت للملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة اتصل فيها واورد على الوجه الاول ان فيه حذف  
 فصل من غير قرينة فلا يجوز واجيب بان كثره دوره في القرآن منصوبه بكفي قرينة لاسبابا الطرف يحمل النوسع  
 واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مفعول مناسب قلت اذا لم يكن منصوبا اذ لم يكن طرفا كما عرفت فلامعنى لقول الجيب  
 هنا لاسبابا الطرف يحمل النوسع **﴿وهو﴾** تصور اذ فرقناكم بالسر وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لا ذكر محذوف وهذا  
 وهم **﴿في﴾** بفتح المله أي غلط **﴿فأجاب﴾** لا تفتنه حينئذ أي حين اذ جعل ظرفا لاذ **﴿كر﴾** في الامر بالذ كر في ذلك الوقت مع ان  
 الامر للاستقبال وذلك الوقت فدهض في قبل تعلق الخطاب بالكلمين مناه **﴿فكيف﴾** يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي  
**﴿واقعا﴾** المراد اذ كر الوقت نفسه لا الذ كر فيه **﴿فتكون﴾** اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا به واعلم ان المصنف من قول المصنف  
 بتقدير اذ كرو قوله ظرف لا ذكر حمزة فاعلم انه اسم علم معناه هذا القلط وقد عرفت في محله انه متى سمع بخل فيه حمزة  
 وصل كائنات فانه تنقطع في حال العلية فنه لثله عار بعلي **﴿والثالث﴾** من استعمال اذ **﴿ان﴾** تكون مبدل من  
 المفعول نحو واذا كرى الكتاب مريم اذ انتبذ فاذا بدل استعمال من مريم **﴿والرابع﴾** الضمير المأله اليها المستعرق الفعل أي  
 واذا كرو وقت ابتداء مريم **﴿على﴾** حد البدل في يستوفون من الشهر الحرام مثال فيه وقوله تعالى **﴿برح﴾** القول على انه مبتدا  
**﴿واذا كرو انعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء﴾** وخبر ذلك المبتدا قول المصنف **﴿يجعل﴾** كون اذ فيه ظرفا للنعمة **﴿فيكون﴾**

من الاستعمال الاول وهو كونها بالاسم اي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الارباع ان تكون مضافا اليها اسم زمان اما في صالح الاستغناء عن حجة فهو يوضح قولنا اكرم متي فان ثبت عليك يومئذ وجبت له قالوا هو المحل للاستغناء عنها اذ يجوز ان تقول فان ثبت عليك ١٧٣ اذا اكرم متي والمعنى بجاه فان قلت

ما هذه الاضافة الواقعة في مثل هذا التركيب قلت قال ابن مالك هو من اضافة المؤكد الى التأكيد الذي يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كتشعر اراك وذلك لان اخصاف الى جهة محذوفة فاذا قلت جاز بدوا اكرمته حيثه فالمعنى حين اذ جاء فالتاني مخصص بالاضافة الى المحي والاول عامر ذلك هو اعمره فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبين المراد به ايامين الاعمال الاخص فلاضافة فيه بيانه او اكرمته حينها هو حين محبة فقام له في اخصر صالح بالاستغناء عنه فيجوز قوله تعالى ر بما لا ترغ قلونا في بعد اذ هبتنا فان الطرف المضاعف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيصعب لعدم ما يدل عليه فترك مع انه مقصود فيوزع الجور ان لا تقع الاخر فاهو الاستعمال الاول وهو مضاف اليها وهو الاستعمال الرابع وانكروا الثاني والثالث وهو زعموا انها في نحو واذكروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذكروا احالتكم أو أوصتكم أو أمرتم وقد جاء بعض ذلك مصرجا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التتاراني واذا نصب باضمار اذ كر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب في سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز واكونه اسما مجرورا باضافة الطرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذكر ادم ربنا بكر ولم يجوز واخره على العاطفة لبعدها عن الطرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من ياتي بالمفعولية ايضا اذ لا وجه في الكلام فيحصل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف فيه أي اشكر النعمة في خلق الارض والسماء واذكروا ما على تقدير اتصافه بصفات وظرف والجملة بما عطف على ما قاما عطف القصة على القصة (قوله والارباع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه فهو يومئذ في النسخ عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التأكيد اه وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتك فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جهة محذوفة مبدا منها التتوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت ولما يوم الوقت المعلوم فذكر اوعى في اطله ان الوقت يعني الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم لما وضع النهار واما ربه من الزمان ولو قلت ان ربه من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك مالم يسل هذا كلامي على قال الرضي والذي يدعي ان هذه الظروف التي كانت في القاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف في ابدان في كل واحد واذا كان كذلك واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويثبت ذلك المحذوف بالتقربة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا حيننا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حيننا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتذكير فلما حذفت التنوين عوض في يومنا حيننا وساعة بغيرها من تنوين التذكير والتذكير توصلا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدالها من تلك الظروف بدل الكل نظر قالنا للاضافة الى الجمل خفيضا في الاضافة الى الجمل انواع الازمنة متعديا بصرف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كقولهم وانت اجمع بغيره بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين عوض فيكون التنوين كانه ثابت في الظروف لبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما خلق عليه فكانه هو الزم اذ الكسر لا تنافي له اكتبين (قوله وفي نحو اذ ثبت ظرف للمضاف الى مفعول محذوف) هكذا رواه في نسخ معتدة واللام في المفعول

مذكركم ليست مفعولا به كما ادعاه المحققون وانما هي ظرف للمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا فيونها في نحو واذكر في الكتاب مجرمة اذ ان ثبت ظرف للمفعول محذوف أي واذكر نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشان ونحوها كما استغناه وسبب في الكلام على اذ في التنوين في الله تعالى واعلم انه



ثبت غير آيئته من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذف هذه الكلمة وفصل  
 لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصبة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ  
 يمكن قصصه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف  
 قيل الى المفعول لكان أحسن وهو في هذا القول التصريح بالمفعول في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء لهم فيحصل  
 المحل الذي لم يصرح فيه بالذبول ١٧٤ على ما صرح به لغيري المحال على سن واحد وفيه بحث في من الغريب ان

الزخشرى قال في مرأة  
 بعضهم من الله على  
 المؤمنين اذ بعث الله يمحز  
 أن يكون التقدير منه  
 اذ بعث ويحز كون اذ  
 في محل رفع كاد في قولك  
 اعطيت ما يكون الامير  
 اذا كان قائما لمن من الله  
 على المؤمنين وقت بعثه اهل  
 كلامه وهو نقل للمعنى  
 وغالب اللفظ وهرة ان  
 من قوله انه يجوز مقتضى  
 ليس الا فان هذا اللفظ  
 لم يقع بيته في كلام  
 الزخشرى حتى يصح  
 وانما قال وقرئ بان من الله  
 على المؤمنين اذ بعث فيهم  
 وسلاوقبه وجهان ان يراد  
 لمن من الله على المؤمنين  
 منه أو بعثه اذ بعث فيهم  
 فحذف لقيام الدلالة أو  
 تكون اذ في محل الرفع  
 كاذ في قولك اعطيت  
 ما يكون الامير اذا كان  
 قائما بمن من الله على  
 المؤمنين وقت بعثه هذه  
 عبارة بغير رفعها وعلى  
 الثاني فلا حذف وانما

الحذف على الاول وهو جعل الظرفية لحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والطرف متعلق به ومن من الله  
 خبره والدال على المحذوف هو الخبران قدر منه والطرف ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله في الحقيقة هذا  
 التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا واول قول اذا كان الجهور ويجوزون عروجهان الطريقة عند اضافتها وغيرهم عند  
 الاتيان بمفعولها أو بدلا منه صدق حيث دلنا ظرف متصرف لا يمتنع جعله مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من  
 العرب فيتم تنظيره بالمثال وهو قولك اعطيت ما يكون الامير اذا كان قائما في غير مناسب لان الكلام في اذ ان اذا

وكان حقه في بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان ههنا الان قالوا اسم كان هو قوله **فان يقول** اذ كان لانهم بقدر زون في  
 هذا المثال ونحوه اذا تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **فولكنه** عدل عن ذلك ليفيد ان كلامه اذ اذا يستعمل اسماء غير  
 ظرف **فان ظهر** ان المثال يتكلم به كذا في على الصورة التي تليق بها وهي اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما  
 في المشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **فانما** يقال اخطب ما يكون الامير فانما يظهر في ان في كلام الزمخشري  
 اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قوله ولم يقل في قولهم فاشأر الى ان هذا هو التقدير الذي ينطق به  
 عند اعادة التفسير أي في قوله عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بان ثم قولنا غير  
 مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عارض لاختلاف الهمم الان يكون مراده  
 بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

قول آخر غير مشهور  
 وكذلك المشهور ان  
 اذا المقدرة في المثال في  
 موضع نصب ولكن جواز  
 عبد القاهر الجرجاني  
 في كونه في موضع رفع  
 غسكا بقول بعضهم في  
 اي بعض العرب في اخطب  
 ما يكون الامير يوم الجمعة  
 بالرفع في فتسكون اذا  
 الواقعة في موضعته كذلك  
 وهو ما يقرونه المصنف  
 ان المشهور ولا ما اورد  
 به فائسا من الاشارة الى  
 الخلاف فخره في نقض  
 الزمخشري ادعى ان اذا  
 والمبتدأ على الخبر في  
 وهذا تشنيع ولعل  
 الزمخشري لم يستند الى  
 هذا القياس وانما يخفى  
 على ما ذكرناه قبل

أو البقاء بضاع قوله تعالى فادخر في الباقور **فوله** كان حقه ان يقول اذ كان في الشرح  
 عدل عن ذلك ليفيد ان كلامه اذ اذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسماء غير ظرف اه وأقول  
 بهم من قول المصنف بعد هذا نقض الزمخشري ادعى ان اذا انما عدل للقياس على اذ **فوله**  
 ثم ظاهره ان المثال يتكلم به هكذا يعني ان كلام الزمخشري ظاهره ان في اخطب ما يكون  
 الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا هو جوحا انه لا يتكلم به بان يكون  
 مراده في قوله عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر ان في كلام  
 الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قوله ولم يقل في قولهم  
 وأقول انما قال في قوله لانه لو قال في قولهم لم ان يكون العرب يتكلموا بهذا المثال بخصوصه  
 وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب بخصوصه عدم تكلمهم بظاهرة وليس في  
 عدول الزمخشري عن قولهم الى قوله دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **فوله** المشهور  
 ان حذف الخبر في ذلك واجب أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم  
 هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدأ الفعل تفصيل مضاف الى مصدر وبعده حال لا يصح  
 ان تكون خبرا عن ذلك المبتدأ وانت خبران فيما نقلناه انما عن الفتاوى جوابا عن هذا  
 الاعتراض وهو قوله وما ذكر من زوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذ **فوله** ولكن  
 جواز عبد القاهر كونه أي كذا ان القدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان  
 مضاف الى ما يكون بخلاف شعرا كثر في ويحضر في زيد او ذلك لكثرة وقوع ما المصدرية  
 زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو وما ليل التي بنائم فيكون التقدير اخطب  
 او قلت ما يكون الامير وقت كونه قائما يجعل الوقت اخطب في ثيابه صائم ولا يجوز على  
 هذا التقدير ان تكون اذ ظرفا خبر محذوف المساس في فصل خروج اذا عن الطولية  
**فوله** وقد يتجنى لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الغلال في أعناقهم في الشرح فيه

في الوجه الثاني من أوجهه **فان** تكون اسماء الزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها **فان** تحدثها  
 بأخبارها هو عند النسخة الثانية حين تزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفا لذلك الضميمة الواقعة في الزمان  
 المستقبل فيلزم كون الطرف مستقبلا وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى ما كيداه وهي  
 سانية فلزم المطلوب **فوالجمهور** ولا يشتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب يفتح في الصور أي من تزييل المستقبل  
 الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع في منزل الحديث المستقبل منزلة الماضي فمن هذه الحقيقة ساخ جعل اذ ظرفا **فوقد** يتجنى  
 لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى يدخل حرف التنقيص عليه  
 وقد عدل في اذ فيلزم ان تكون بمنزلة اذ وفيه نظر اذ لا مانع من أن يتناول هذا إما تناول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها  
 فيقال هذا من باب يفتح في الصور أي من تزييل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وحرف التنقيص ليس بصادع  
 ذلك **فوفي** الوجه الثالث من أوجهه ان تكون لتعديل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشركون

أقول ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وأنكم مشتركون في محل رفع على أنه فاعل ينفع والتقدير  
 كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البليوي يطيب القلب في الدنيا ومنه قول ابن خلدون ترقى أفعالها محضرا  
 ولولا كثرة الباقين حولي • على أحوالهم تقتل نفسي ولا يكون مثل أخواني ولكن • أسلى القلب عنه بالتأسي  
 أما هؤلاء المشترون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروهم لعظم ما هم فيه واليوم وإذا كلاهما متعلق بالفعل  
 وهو هل في هذه الآية التعليل وحرف عترة لأم العلة وأظرف والتعليل مستغنى عن قوة الكلام لأن اللفظ فانه إذا  
 قيل ضربته أذناه وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الالامة سبب الضرب من جهة أن تطبيق الحكم بوصف  
 مشعر بعلية الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان في قولنا في ذهب إلى كل منهما بعض النصارى وانظر

نظر إذا لم يمنع من أن يتاول هذا بما يتاول به الجمهور وما قد صدق أخبارها فيقال انه من تنزيل  
 المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعى ذلك اه وأقول  
 لأجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غيرهم مستقبل عن الرضى عند قوله وعما جوده على التعليل  
 ما إذا عطفته إلى هنا فمك في كون التنفيس ليس بصاعى تنزيل المستقبل منزلة الماضي  
 وينبغي أن يعلم أن تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الأصل وإن الآية إذا أؤلت على  
 ذلك يلزم مخالفة الأصل في موضعين أحدهما إذا اغلغل في أعناقهم وهو مستقبل معنى  
 وثانيهما فسوف يملون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف  
 الرافى الكلام على رب العالمين وقال انه تكاف وهو أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض  
 متصور به في مستقبل ومن هنا يتبين أن المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة  
 الماضي في هذه الآية هو التكاف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فإن  
 ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع  
 الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل أثقاله (قوله وأما ترفع السؤال على القول الأول)  
 الإلام في السؤال للمهد والمهد هو السؤال المعهود من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت  
 ظلمكم إلى آخره وتقرير ذلك السؤال أن ادلو كانت ظرفا والتعليل مستغنى عن قوة الكلام  
 لكن التعليل مستغنى إذا ذكر ظرفا عنها في موضعها لكنه غير مستغنى وفي الشرح  
 يعنى بالسؤال ما أورد في المتن بعد هذا من الأشكال وهو أن إذا تبدل من اليوم لاحتلاف  
 الزمانين اه وأقول فيه نظر أما أولا فلا نقيب له أولا بالسؤال وثانيا ما أشكال الآية يشعر  
 بخلافهما ولما تابنا فلا ن معنى حينئذ نقوله فانه لو قيل لن ينفعكم إلى آخره ولا ترتبه على  
 ما قبله بانه وأما ثالثا فلا ن قوله ويبقى أشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشروع في  
 خلافه وأن ما سبق لا يخص الآية بل بمعها وغيرها (قوله لا اختلاف زمني الفعلين) يجوز  
 أن يريد الفعلين القنويين وهما النفع والظلم وأن يريد الاصطلاحين وهما ينفع وظالم وعما قاله  
 عرف الجواب عن إفادة ضربته أذناه بالتعليل وهو أن زمن الضرب بالالامة واحد (قوله  
 لأن معمول خبر الحروف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالحرف الخمسة أن المكسورة المحمزة

القول الثاني فانه يلزم  
 عليه أن تكون إذا  
 للتعبيل في نحو قولك  
 سأضرب زيداً أذناه  
 ولا فائله وهو أن يرفع  
 السؤال في الذي سيورده  
 قريباً على القول الأول في  
 وهو جملة أذرف علة  
 وأما على القول الثاني  
 وهو جعله ظرفاً والتعليل  
 مستغنى عن قوة الكلام  
 فلا يرفع ذلك السؤال  
 فانه لو قيل لن ينفعكم  
 اليوم وقت ظلمكم  
 الاشتراك في العذاب لم  
 يكن التعليل مستغنى  
 لا اختلاف زمني الفعلين في  
 النفع والظلم فإن  
 زمن الأول زمن الآخرة  
 وزمن الثاني زمن  
 الدنيا وهو يبقى أشكال  
 الآية وهو المسرد  
 بالسؤال المذكور أولاً

وهو أن لا يبدل من اليوم لا اختلاف الزمانين فيهما زمان الآخرة  
 وزمان الدنيا كما عرفت ولا بد له مع الاختلاف في قولنا تكون ظرفا لينفع في لاطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية فانه  
 أي لأن الفعل لا يبدل في ظرفين زمانيين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول  
 في ولا يكون ظرفاً مشتركاً كون لأن معمول خبر الحروف الخمسة وهي ان وكان ولكن وليت ولعل فلا يقدّم عليها  
 أي على تلك الحروف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الحروف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في  
 الآية فيستقيم التعليل ظاهراً وتقرر به أن يقال ثبت أن معمول كل من الحروف الستة الشبهة ما يفعل لا يتقدم على ذلك  
 الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً مشتركاً لزم تقديم معمول ما هو من تلك الحروف الستة عليه

وكان

وهو باطل وأما مع الاختصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها الكلام لقها في المفتوحة فيقال في  
 الاعتذار عن عدم دها مع الخمسة انها تركت كاقبل سيبويه متابعه لانها فرع عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا  
 المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يستدونه في وان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في بيان ذلك ان  
 المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلته بموصولها لا اسم والخبر وقد فرض ان اذا تقدمت على ان طرف  
 نظيرها الذي هو مشتركون فلم تقدم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور نظر وتبعه على المصنف ان يقال  
 كان الصواب احدا من الامرين اما ان يسقط الصلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما هو اما ان يسقط العلة الاولى وينت  
 الثانية وما يلحق بينهما فشكل وذلك لان العلة في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها المصدور العلة  
 في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مسلوقة الصادرة بدليل ايجبي

انك محسن وكرهت انك  
 مسي اذا تقرر ذلك فتقول  
 ان اراد خصوص الخمسة  
 فقط فلا معنى لذكرها في  
 هذا المقام وان اراد الخمسة  
 مع ما يتفرع عن بعضها  
 لتدخل المفتوحة فلا  
 معنى للجمع بين الامرين  
 المذكورين اذ ليست العلة  
 في الحكم المذكور بالنسبة  
 الى المفتوحة امرين كونها  
 من الحروف المشبهة  
 بالفعل وكونها موصولا  
 حرفا الى العلة هي الثانية  
 لا الاولى فاعلم في وان  
 اشتراكهم في الاخرة  
 لا في زمن ظلمهم في الواقع  
 في الدنيا فلا يصح تعلق اذ  
 ظلمهم بغير كون ظلمهم  
 جازوا على التعليل في قوله  
 تعالى في واذ لهم تدوا به  
 فسيقولون هذا اناك

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم  
 معمول خبر ان المفتوحة المحمزة لانها فرع عن احتياها وان المكسورة المحمزة والاكابر  
 الفرع اقوى من اصله فيها وفرض فيه (في وان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)  
 لان تقدم معمول الصلة على الموصول كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه  
 العلة بالذات في نفس ان والى قبلها بالنظر الى انها فرع عملا لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه  
 وفي الشرح يتبعه على المصنف احدا من الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة  
 او يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها  
 ان لها مصدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها  
 مسلوقة الصادرة بدليل ايجبي انك محسن وكرهت انك مسي فتقول ان اراد خصوص  
 الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان اراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل  
 المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة  
 الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفا الى العلة هي  
 الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظري وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقدم معمول  
 خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها مصدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من  
 العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كتقدم نظير الثاني المتضمن انه  
 اراد خصوص الخمسة قوله بالرفيع لا معنى لذكرها في هذا المقام فتقابل له معنى وهو اعطاء مثل  
 حكمها في فرعها كما ينشاء ان العلة الثالثة ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة  
 امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفا الى العلة هي الثانية فقط ممنوع  
 لم لا يجوز ان تكون الصلة الامرين كايضا والمانع من ان يكون في كل جهتين مقتضيتان  
 لاجراء حكم من الاحكام عليها (في وان معاجلوه على التعليل واذ لهم تدوا به فسيقولون هذا  
 اناك قديم واذ اعتزتموهم وما يعبدون الا الله فاو والى الكهف) لم يحصل الرضى هاتين

٢٣ في ل قديم في فان علقوا اذ يسيقولون اشكل لا قرة انهم بالفاء المانعة من حمل ما به واما قبلها  
 وقال العنخري العامل في اذ محذور فلا لالة الكلام عليه تغديره واذ لهم تدوا به فسيقولون هذا اناك  
 قديم مسبب عنه وقال ابن الحلاج يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط فلا لالة الفاء بعدها فيكون معنى اذ وحسن  
 التعبير بالدلالة على تحقق ذلك لكونها السامع وما جازوه على التعليل أيضا قوله تعالى في واذ اعتزتموهم وما يعبدون في  
 والمعنى واذ اعتزتموهم واذ اعتزمت معبودهم في الاية في استثناء متصل لانهم كانوا يقرنوا بالخالق ويشركون معه غيره كاهل  
 مكة او منقطع أي واذ اعتزمت الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله وهو كلام معترض اخبار من افقه تعالى عن الفتية  
 انهم لم يعبدوا غير الله في فاءوا والى الكهف في ورد على هذا ما مرر واتي فيه ما ذكره ابن الحلاج من ضمن اذ معنى الشرط  
 على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذان باب الخفة هجر أي عما اضمر فيه او عما جازوه على التعليل قوله

في فاصحة اعداء الله نعمتهم \* اذ هم قرش واما مثلهم بشر \* قرش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك  
ابن كنانة والاصح الذي عليه الجوهروا أنهم سمو اذ كان قرشهم أي لتكسبهم يقال قرش يفتح الزمير قرش بكسر الزاي وكذا افعال  
كسب وقيل قرش من غير قرش وهو حوت سميت به القسلة أو أبوهم لقرشهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم ففتح الهمزة  
وسبأ في الكلام عليه في ما للبشر الانسان ١٧٨ ذكر الأختى واحد أو غيره وقد يجمع فيقال أشار بنو قول الاعشى

ان محلا وان مفعلا \*

الآيتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعترقتموه  
وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا تاب الله عليكم فافقوا الصلاة فلا جازا الطرف  
يجري كله الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا كرمه وهو في اذ امطر  
ويجوز أن يكون من باب وال جزاء هجر أي عما أضمر فيه اما وانما جازا أعمال المستقبل الذي  
هو سيقولون أو أوأ فاقوا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يتدوا واذ اعترقتموه واذ لم  
تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمان الماضي محال لما ذكرنا في اماز يفتنطق من ان  
الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقت في الازمنة  
الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى وإليه انما في قوله تعالى وما  
يعبدون الا الله يجوز ان يكون موصولا اسميا في محل نصب بالمطف على الضمير المنصوب  
في اذ اعترقتموه وانطباع من بعضهم لبعض والاستثناء متمصل لانهم كانوا يعبدون الله  
ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعترقتموه هو عبادتهم الا عبادة الله  
وأن تكون تانية وتكون الجلة للاخبار من الله تعالى عن القتيبة بتوحيدهم معترضة بين  
اذ وجوابها التثنية اعترقتموه **(قوله فاصحوا اعداء الله نعمتهم الخ)** هذا البيت للقرن زدق  
من قصيد في مدح عمر بن عبد العزيز روى في المدينة ونعمتهم هي الملك وقرش هم ولد  
النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة سمو اذ كان قرشهم أي لتكسبهم وقيل غير  
ذلك **(قوله ان محلا الخ)** السفر يسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم  
مفرد موضوع لعني الجمع عنده سيبويه وانحلاف في كل ما يجي من تركيب لفظا يقع على المفرد  
ككسب وركب في راكب واما ما لا يجي كالنعم والراهب فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع  
لعني الجمع والسافر الذي خرج للسفر والمهل يفتح الهاء لؤدة وعدم البهية **(قوله وانما يصح)**  
ذلك كله على القول بان التعليلية حرف في الشرح عدم العصة في آية الاحقاق واذ لم يتدوا  
به فسيقولون وآية الكهف واذ اعترقتموه قد يظهر لفتنا في بين المعنى والاستقبال واما في  
البيتين فكان التعليلية فيه ما ليست بطرف محل نظر انتمي وأقول لو كانت اذ في البيت  
الاول طرفا لكانت طرفا لا عادلا لا معنى لظرفيتها لاصحوا لو كانت طرفا لا عادلا لا معنى  
ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قد بشاوه بخلاف الواقع وانهم قبل عود ما مثلهم بشر  
وهو بخلاف المراد من مدحهم بمد المائدة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية  
لكانت طرفا له لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يجي فلو كانت طرفا له لا يلزم تقدم  
معمول المصدر عليه وهو متنع ولو كان المعمول طرفا كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفا  
لهما من نفي مسكونا طرفا للسفر نظر لجواز ان يكون ظرفا بل من الجار والمجرور أعني في  
السفر فليأمل **(قولا وقبل المعنى اذ ثبت ظلمكم)** يعني عنكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

وان في السفر اذ مضوا  
مهلا  
السفر جماعة المسافرين  
وسافر وسفر كصاحب  
وصحب وراكب وركب  
والسافر هو الذي خرج  
للسفر والمهل يفتح الهاء  
التؤدة وعدم البهية في أي  
ان لنا حلالا في الدنيا وان  
لنا ربحا لعناهم ففعل  
كل من المحل والمرئيل  
مصدر ايماء في وان في  
الجماعة الذين ماؤا قبا  
اهما لان السالهم مضوا  
قلنا وبقينا بعدهم  
ففتق الهمال اذ لم يفتق  
مهمم وانما يصح ذلك كله  
على القول بان اذ التعليلية  
سوف كما فندنا والجمهور  
لا يثبتون هذا القسم  
وعدم العصة في تسمية  
الآيتين آية الاحقاق وآية  
الكهف قد يظهر لفتنا في  
بين المعنى والاستقبال  
واما في البيتين فكان  
التعليلية فيها ليست بطرف  
محل نظر وقال أبو الفتح  
ابن جني في راجعت ابا على  
التأريسي في امر ابي قوله

تعالى ولن ينفعكم اليوم الا يوم مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاسترخا فحصل منه ان الدنيا  
والآخرة متمثلتان وانما هي حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبل اه في فاما كون اليوم المستقبل  
في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبها على تحقق الوقوع واما كون الماضي  
الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المتطرف فيه نظر **(قوله وقبل المعنى اذ ثبت ظلمكم)** عنكم واثبت ظلمهم عندهم يكون

القيامه

يوم القيامة فكله فيل ولن ينفعكم اليوم اذ مع ظلمكم عندكم فهو بدل ولا شك لان الاصل استقبال على هذا التقدير فلم  
يختلف الزمان في وقت التقدير بعد اذ ظلمتم واذ انبأنا عليهم ايضا فاذا بدل من اليوم في ما ذكرناه فان البديل مئاة على  
ما ذهب اليه اوعلى الفارسي وما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال ففسان بعد المصافة الى ان في غور بالانترغ  
فلو بنا بعد اذهد تمام زمان لا يصلح الاستغناء عنه فلا يحذف وهذا على التقدير الماضي فحذف وهو مناف للكلام السابق  
أجاب عنه المصنف بقوله **وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذهد بنا لان الذي هنالك انها لا تستغنى عن معناها**  
**تأخير الاستغناء عن يوم في منزل لانها لا تحذف دليل** وهذا لم يقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا  
بانها امر اذ مقصود معناها ان كان حذف لاسل **هو اذ التقدير اذ قبل لا يجوز ان تكون ان وصلته استغناء على حذف لام**  
**العلية هو الفاعل في ضمير** مستتر راجع الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين أي ولن ينفعكم اليوم هو أي هذا  
القول اولون ينفعكم هذا التي أو هذا الاعتدال لا في العذاب مشتركون أي لا شراكم في سببهم وهو الكفر **هو** راجع  
الى القرنين في المذكور في قولهم فيس القرنين **هو** وشهد لهما أي لهذاذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا  
راجعا الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا واجما الى القرنين مع كون ان وصلته

١٧٩

تعليل **هو** قراءة بعضهم  
انكم الصكر على  
الاستغناء في فانه جواب  
لسؤال عن الصلة مقدور  
كأنه قيل لم لا ينفعنا ذلك  
فجيب انكم في العذاب  
مشرقون **هو** الرابع  
من أوجه اذ هو ان تكون  
الفجأة نص على ذلك  
سببوه وهي الواقعة  
بديننا وبيننا **هو** قد يه  
بصددها اذا الغيائية  
**هو** كقول  
استقدر الله خبرا واراضيه  
هينما العمر اذ ارت مياسير  
وبينما المروء الى الاحكام مستط

القيامة فليختلف الزمان وليس المعنى ادبتم ظلمكم في نفس الامر لان نبوت ظلمهم في نفس  
الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان **هو** واعلم ايضا فاذا بدل من  
اليوم يعني ان ادخل هذين القولين بدل من اليوم كأنها بديل منه على قول أي على **قوله**  
وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذهد بنا هذا اشارة الى جواب سؤال يقع ههنا  
وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنها وهو مناف لما  
تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظرف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها **هو** واذا  
لم تقدر اذ تعليل لا يجوز ان تكون ان وصلته تعليل والفاعل مستتر يعني واذ ظلمتم بدل من  
اليوم لأنها في حكم التمسوا أو لان المراد انتم لم تنبؤه عندهم ولان التقدير بعد اذ ظلمتم **قوله**  
وهي الواقعة بعد دينا أو بيننا قال الرضي أصل بين ان تكون مصدر بمعنى الفراق فتقدير  
جلس بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بيني ورجلك ودخولك زمان فراقك ورجلك ودخولك  
لخلاف المضاف وأتم المضاف اليه مقامه وهو لازم للاضافة الى المفرد في ما قدمنا اصابه  
الى الجملة لان الاصابة بها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست الباهل الى المصدر الذي  
تضمته وزادوا عليه ما لكافة لان التي تكفي المقضى عن الاقتضاء واشبعوا الغنضة فتولدت  
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كأنه وقف عليه والالف قد وثق بها  
لوقوف تاني اتاوا الظنونا **هو** **قوله** استقدر الله خبر الخ استقدر الخبر اطلب تقديره

اذ هو الزم من تعقوه الاعاصير في موقف ادبتم بيننا في البيت الاول واذا بعد ما في البيت الثاني وقد لا يوجب بعض  
النسخ الى البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الامعي لا يستغنى الازل افراد في جواب دينا وبيننا  
لكثرة عجي عجوا بديننا ما قال الرضي والكثرة لا يدل على ان المكتوب غير فصيح بل يدل على ان اكثر افعص الاتري الى قول  
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيناهو يستقبلها في حياته اذ عهدها **هو** لا بعد وفاته قال والمقصد  
الى اضافة بين لازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها لكافة لان التي تكفي المقضى  
عن الاقتضاء واشبعوا الغنضة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كأنه وقف عليه والالف  
قد وثق به لوقوف تاني اتاوا الظنونا وأصل بين ان يكون مصدر بمعنى الفراق ففي جلس بينكما أي مكان فراقكما وتقدير  
فقلت بيني ورجلك ودخولك أي زمان فراقك ودخولك حذف المضاف وأتم المضاف اليه فبين كأنه مستعمل  
في الزمان والمكان وما اذا كلف جأ والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون الا الزمان مضاف لما تقرر ومن انه لا يضاف الى  
الجمل من المكان الاحيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة وحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات  
في مقام بين وبين أو قلت قيام زيد **هو** كلامه وحكي الحريري في درة النواص ان عبيد الجرحي عاش ثلثة سنة وأدرك

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني يا حبيب ما رأيت قتال مررت ذات يوم فقوم يدك وون  
ميتاهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيني بالدموع فقلت قول الشاعر ياقلب انك من امهله مغرور • فاذكروهل  
ينفعلك اليوم تذكري قبيصت بالغيب ما تخفيه من أحد • حتى جوت بك اطلاقا فاحاضر • فلست تدري أفي الاحوال  
عاجلها • أدنى لشدة أم مافيه تأخير • فاستقدرا لله خيرا وارضيه • فبينما العسر اذ دارت عباسير • وبينما المرء  
في الاحياء معتبط • اذ اهل الرمس بعفوه الاغاصير • ينكي الغريب عليه ليس يعرفه • وذوق رايته في الحى مسرور  
قال فقال لي رجل أنعرف من يقول هذه الايات قلت لا والله الا اني ارويها منذ زمان فقال والذي تخفي به ان قالها  
لصاحبنا الذي دفناه آنفا وانت الغريب الذي ينكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس به رحا وهو  
أمرهم عونه كجوصف فتهبمت لما ذكره في شعره والذي صار اليه من قوله كانه ينظر الى مكانه من جنازه فقلت ان البلاء  
موكل بالناق فذهبت مثلا ١٨٠ فقال له معاوية لقد رأيت عجبا • والاطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة

والاقدام وهو الشوط يقال  
عدا الفرس طلقا وطلقين  
والمخاضير جمع مخضير وهو  
الفرس الذي يرتفع في  
سيره والمراد هنا الاستعارة  
شبه الاحوال التي تقلب  
بالناس سرعة بالغيل  
العادية والمياسير جمع  
ميسور بمعنى اليسر  
وجمع تنبها على ارادة  
أفواحه وانفطبت هنا  
المسرور والرمس تراب  
القبر والمعنى اذ اهو  
ذوال رمس ونفوه بعفوه  
وتشبهه ذواسوا الاغاصير  
جمع اعصار وهي ريح  
تهب فتثير الغبار وترفع  
الى السماء كانه هود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانباري بسنده الى هشام بن  
الكبي قال عاش عبيد بن شربة الجرهمي فلما ائتمنه وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية  
بالشام وهو خليفة فقال حدثني يا حبيب ما رأيت قتال مررت ذات يوم فقوم يدك وون ميتاهم  
فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيني بالدموع فقلت قول الشاعر  
ياقلب انك من امهله مغرور • فاذكروهل ينفعلك اليوم تذكري  
قبيصت بالغيب ما تخفيه من أحد • حتى جوت بك اطلاقا فاحاضر  
فلست تدري وما تدري اعاجلها • أدنى لشدة أم مافيه تأخير  
فاستقدرا لله خيرا وارضيه • فبينما العسر اذ دارت عباسير  
وبينما المرء في الاحياء معتبط • اذ اهل الرمس بعفوه الاغاصير  
ينكي الغريب عليه ليس يعرفه • وذوق رايته في الحى مسرور  
قال فقال لي رجل أنعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قاله هو الذي دفناه الساعة  
وانت الغريب تنكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رحا وهو  
عونه فقال له معاوية لقد رأيت عجبا ان الميت قال هو عني بن ليلى العذري • والاطلاق جمع  
طلق بفتح طين يقال جرى الفرس طلقا وطلقين أي شوطا أو شوطين والمخاضير جمع مخضير  
بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو في الأصل مصدر يست الميت  
وارمسته دفته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسوره مع الارض والاغاصير جمع اعصار وهو  
ريح تثير الغبار وترفع الى السماء كانه هود ويقال هي ريح تنثير صبا اذا ترحب وعود ورق  
(قوله وانما علمها محذوف) مرجح الضير هو ييناو ييناو وكذلك الضير في قوله يدل منها

هو هل هي ظرف مكان او ظرف زمان أو ظرف جنى المفاجأة أي يدل على  
المفاجأة في غيره • هو أو ظرف مؤكده بكسر الكاف أي زائده هذه الاحتمالات • اذ انما • اذ انما  
بالطريقة في الكناية أو زائدية • هو أو ظرف في أي فقد قال • اذ انما • اذ انما  
حيث نمت عملها • هو أو ظرف ييناو • ييناو محذوف بضم الهمزة المذكور • فاذقلت ييناو انما • اذ انما  
في زمن جاني أو وقت قاي • هو أو ظرف الشاوين اذ مضافة الجمل • الواقعة بعدها • اذ انما • اذ انما  
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف • هو أو ظرف لا ييناو • ييناو محذوف بضم الهمزة المذكور • اذ انما • اذ انما  
واذ يدل منها • أي من ييناو • ييناو محذوف بضم الهمزة المذكور • اذ انما • اذ انما  
ما يلي بين يناعي • اذ انما • اذ انما محذوف عن الاضافة اليه • ولا يمتنع عمله فها هو هذا اظاهرا في ان العامل المذكور غير عامل في اذ انما  
عاملها عند صاحب هذا القول ما هو • اذ انما • اذ انما محذوف عن الاضافة اليه • ولا يمتنع عمله فها هو هذا اظاهرا في ان العامل المذكور غير عامل في اذ انما  
وقد برقوا • ييناو انما • اذ انما محذوف عن الاضافة اليه • ولا يمتنع عمله فها هو هذا اظاهرا في ان العامل المذكور غير عامل في اذ انما

ثاني في مدلوله عليه صريحه وحي في كونه اذ عند هذا القائل اما حرف زائد والواجب في بين في حقه او اذ غيره  
ولمعي حين انافنا حين جاء صريحه في خارج كل من بين واذا عن الطريقة وهذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكاهما  
المصنف في اذ الغيبة في ذكر لاد في لبقيد كونه الفجاءة في معنيين آخران احدهما التوكيد والثاني حصول على الزيادة  
قوله او عبيد في بالتصغير وهذا التائب في تبعه ابن قتيبة وحاصله ان من اذ قال ربك اللانكة والثاني التصديق كقدي  
والظاهر انهم اسرف على كل من هذين القولين في جعلت عليه في اى التصديق في الاية في المتقدم موهي قوله تعالى  
ولن ينفعك اليوم اذ علمت انك في العذاب مشتركون وانما جعلناه على ذلك لولم نجعله على ان المراد بالاية قوله تعالى واذ  
قال ربك اللانكة لا لميقول وعلى القول بالتصديق في الاية فاجله معترضة بين الفعل والفعل وهذا متحقق في آية ان حرف  
لان اذ علمت على القول بان اذ فيه التصديق فاجله معترضة بين الفعل وهو ينفع وفعله وهو انك في العذاب مشتركون ومن  
هذه اذ قال ربك اللانكة لا يتأق وجهه وليس القولان في المذكوران وهما القولان بالزيادة والقول بالتصديق في آية ان حرف  
لانه اخرج الحكامة عن موضعه المعروف بغير ثبوت واختاره من الاختيار ١٨١ وفي بعض النسخ واذا من الاحازة

في ان النصري انما يقع  
زائده بعد ينشأ منها  
خاصة قال لانك اذا قلت  
بينما انا جالس اجازيد  
وقد تم غايته زائده اهلت  
في الخبر وهو جالس  
وهي مضافة الى جملة  
جاء به وهذا الفعل في  
وهو جاء وهو الناصب  
لبن فيعمل المضاف  
اليه في أى جزء المضاف  
اليه فان المضاف اليه  
هو جملة جاء زيد  
والعامل جاء وهو  
جزؤها في فيما قبل  
المضاف وهو محذوف  
في انتهى في كلام ابن  
النصري في موهي كلام النحويين في توجيه ذلك بما يكون التركيب معه مصححا يراعى القواعد بدون دعوى  
الزيادة فلا داعي اذا اله في اذ ان ينشأ على القول بالتصديق في الاية التي هي قوله تعالى ولن ينفعك اليوم اذ علمت انك  
في العذاب مشتركون في فاجله في التي هي اذ علمت في معترضة بين الفعل وهو ينفع والفعل وهو انك في العذاب  
مشتركون في مسألة تلزم اذ الاضافة بالنسبة على الفعل فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذمفعول في كل منهما الاضافة  
في الى جملة في اما في اسمية نحو واذ كروا اذ انتم قليل في لكتهم نصوا على استباح ان يلها اسم بعده فعل ماضٍ نحو جئت اذ  
زيد قام لان الخبر من مفعول الاسم او مضارع الا اذا دعت ضرورة الى المدول والضرورة هنا فاذ كرس اذ زيد قام  
واذ زيد يقوم كاحسن زيد قام وزيد يقوم بدون اذ لم يحسن اذ زيد قام كاحسن زيد قام بدون اذ لان الفرض هناك بان مضي  
الفعل وهو هاهنا مستدام اذ هو او فعله فعلها ماضٍ لفظا ومضي نحو واذ قال ربك اللانكة في نحو في اذ اني ابراهيم ربه  
بكلهات في نحو في واذا غفوت من اهك في هذه ثلاثة أمثلة للفعل في كل منها ماضٍ لفظا ومعنى في او فعله فعلها ماضٍ معنى  
لانها لفظا واذ رفع ابراهيم القواعد في نحو في وانك ربك الذين كفروا في نحو في واذ تقول الذين انتم الله عليه في هذه ثلاثة  
أمثلة في هذا القسم ايضا الفاعل في كل منها ماضٍ معنى ولكن آتى بالمضارع لحكاية الحال المعطية في وقد اجتمعت الثلاثة في

قوله والثاني التصديق كقوله جعلت عليه الاية في الشرح ربهما قوله تعالى ولن ينفعك  
اليوم اذ علمت ولا ربهما قوله تعالى واذ قال ربك اللانكة لقوله بعده ما اوعى القول  
بالتصديق في الاية فاجله معترضة بين الفعل والفعل ولا جملة معترضة في اذ قال ربك  
اللانكة قوله وليس القولان بشئ في ربهما القولين المعنيين الاخرين الذين ذكر لاد  
وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قبل فيه احدهما  
يمكن ان يكون من المعاني السابقة قوله مسألة تلزم اذ الاضافة الى جملة في الشرح يجوز  
ضبط الاضافة بالنسبة على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذمفعول اه وأقول  
لقاتل ان يقول تبين رفع الاضافة لانها لازمة لاد اذ لمزومة لها لانها كذا وجدت اذ  
وجدت الاضافة المذكورة وما هو عوض عنها وهذا شأن اللزوم مع مزمومه انه كذا وجد  
المزوم وجد اللزوم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة للاضافة مزمومة وليس  
كذلك لانه ليس كذا وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ قوله اما اسمية نحو واذ كروا  
اذ انتم قليل اطلق المصنف الاسمية ولم يقيد هاهنا بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في  
حسن اضافة اذ هو كذا كما تنافي اليه افسوه كانت الاضافة حسنة ام لا قال الرضي واعلم  
انه يصح ان يلها اسم بعده فعل ماضٍ نحو واذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع  
للماضى فاللزم للماضى اولى ولا ربه عليه اذ اذ زيد يقوم لان اذ على مذهب سيبويه داخل  
على يقوم الفسري هذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخوله على اسمية خبره فاعلم فذا



الاجمية والفعلية التي تعالها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لالفاظا وفي قوله تعالى ان تصبر وهن قد صرد  
 اقداد أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذهبا في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا في اذ أخرجه من الغار ماضية  
 لفظا ومعنى واذهما في الغار مثال للامية وينبغي ان يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل او فعلا مضارعان لا  
 يؤدي الى التركيب المستقيم مثل زيد قام على ما تقدم أيضا في قوله اذ في الاولى ظرف لنصره وفي اذ في الثانية بدل منها  
 وفي اذ في الثالثة مختلف جدا في قوله في اذ في الثانية وقيل ان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيه ما في اذ في هذين القولين وهما كون  
 اذ الثالثة بدلا تاياما من الاولى وكونها ظرفا لثاني اثنين وفي اذ في ابدال في اذ في الثانية في ايضا لظن ان الزمن الثاني وهو  
 زمن كونها في الغار هو الثالث ١٨٢ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا في غير في الزمن في الاول وهو زمن

وارد عليه ولا تخلف له الاستصحاب استعمال مثل هذا أيضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه  
 فيجب قبل الاستعمال (قوله اذهبا في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذهبا في الغار  
 تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل او فعلا مضارعان لا يؤدي الى التركيب المستقيم على  
 ما مر أيضا اه وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما الاستقصاء مع التلطف بالفعل اه (قوله  
 وفيها وفي ابدال الثانية نظير) صغير فيها عائد الى كون الثالثة بدلا تاياما او كونها ظرفا لثاني  
 اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه الظاهر في ابدال الثانية والثالثة  
 من الاولى وقوله لم لا يعرف ان البديل يتكرر والاقبال بدل الاضرب بيان آخر لوجه الظاهر في  
 ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه الظاهر في كون الثالثة  
 ظرفا لثاني اثنين فتوصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظرا من وجهين وظهر ان قوله ثم  
 لا يعرف ان البديل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار  
 البديل في غير الاضرب معروف فتولوا ترميهم الالف في الاعمال لان الاول مختلف فيه  
 الاتباع على البديل والثاني بديل ايضا اه ووجه سقوطه ان الالف في الاعمال ليسا بدلين من  
 الاول كما هو المراد وانما التي بديل من الضمير والاعمال بديل من الفتي كذا عر به المصنف في  
 اوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية ان تكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج  
 الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولان تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد  
 لاخرجه لكونه حال من مفعوله وقد امتنع ان يكون ظرفا له فيمتنع ان يكون ظرفا لقيد  
 فان قيل انما يترجم من امتناع كونه ظرفا لاخرجه امتناع كونه ظرفا لقيد لو كان وقت قيده  
 وقته بان يكون قيده حال مقارنة وهو ممنوع بطوار ان يكون متأخرا عنه بان يكون حال مقدره  
 نحو محققين في قوله تعالى لئن لم يكن الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم اعجب  
 بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت  
 الاول حال مقارن بالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدره والحال ان مقابلات فوجب الصبر  
 فيه الى الاصل منها وهو الحال المقارنة وهذا كله اذ لم يقل بتزل الوقتين المتقارنين منزلة

اخراج الكاهن من به بحيث  
 لا يصدق على شيء منها  
 فكيف يبذلان منه  
 بدل الكل من الكل  
 ولا ماسخ لبذل البعض  
 ولا اشتغال هنا بلاربيب  
 فيتم لا يعرف ان البديل  
 يتكرر في المبدل منه  
 واحسب في الا في بديل  
 الاضرب وهو ضعيف  
 كما في قوله وجهه يدق  
 شمس في لا يعمل عليه  
 التزبل في لضعفه وانما  
 زناديه وحيدة المبدل  
 منه لانه لو جعل الثالث  
 بدلا من البديل لم يمتنع  
 وسبق ان شاء الله تعالى في  
 ذلك كلام في الجهة السادسة  
 من الباب الخامس  
 ومعنى ثاني اثنين  
 وكان ينبغي نفسه ان  
 قصه كناية لثاني اثنين  
 الواقع في الآية في واحد

من اثنين فكيف يعمل في الطرف وليس فيه معنى فعل وقد يصح في  
 عن هذا النظر في ان تقارب الازمنة يترجم منزلة المقعد أشار الى ذلك أو الفتح في ان جنى في في كتاب في الحسب في  
 يفتح السين وكانه اراد بذلك ما قدمه منه من قوله راجعت اباي لي مر ارافي قوله تعالى ولن ينفعك اليوم الاية مستسكلا  
 ابدال اذن اليوم فآخر ما حصل منه ان الدنا والآخر متصليان وانها في حق الله تعالى سواء فكان اليوم ماضيا وكان  
 اذ مستقبلة وهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج  
 منزلة منزلة وجه الكل في حكم المصنف في الطرف في كايي في الباب الثالث في يتعلق وهم الفعل واسم والوجه في المصنف  
 نقله في الآية بنيتا اثنين وان كان معني واحدا من اثنين لما يتوهم فيهم معنى الفتي فكنا مستشرق من قولك نيت  
 في قوله في حذف أحد شرط في الجهة التي تصاف اذ الهوا لا يظهر لارباب فيظن من لا خبره في الحكم المقرر في اذ في انما

أضيفت إلى المفرد كقولهم هل ترجع ليال قدمعين لنا \* والعيش منقلب اذ ذلك أفتاناه فيظن الطالب ان ذلك في محل  
 جو باضافة اذ اليه فلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذلك في محل رفع على انه مبتدأ وخبر محذوف والجمله  
 في محل جوب باضافة اذ اليه \* والتقدير اذ ذلك كذلك في الاقنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن المنقلب أو جمع فن وهو  
 الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها واسم الاشارة  
 الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى الحال الاقنان والجمله

الوقت الواحد وما اذ قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرف لا تخرجه وان تكون ظرفا  
 اقيده **(قوله هل ترجع ليال الخ)** في الشرح الاقنان جمع فن بفتحة العين وهو الغصن المنقلب  
 أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة  
 لتخصيصها بالجمله التي بعدها مضافة لها واسم الاشارة الاول العيش باعتبار حاله  
 والثاني المحذوف لحال الاقنان والجمله المقترنة بالاول واسم ضمير مضى والمعنى هل ترجع  
 ليال الحال كونها مثل الاغصان في تضارعتها أو حال كونها ذات انواع من الحسن وهذه الليالي  
 الاقلى مضى حاله ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك  
 الاغصان في الزونق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول انظر ان  
 الاقنان جمع فن وانما حال من الضمير في منقلب حكمه ان انظر في لفظه وظهر هذا المتعرض  
 المصنف لأعراب هذا البيت مع تعرضه للايات الاخر **(قوله ولا تكون الثانية خبرا عن ضمير)**  
 لانه زمان وضمير اسم عين قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا  
 منه ولا صفة لعدم القائده الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقادون  
 وقت نحو الليلة الحلال الثاني ان يعمل اضافة معنى اليه تقديره انتم اليوم جرائ شرب خمر ولو  
 قلتم لا يدوم السبب لم يجز لانه لا قائده لتخصيص حصول شيء زمان هو في غيره حاصل مثله  
 اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما ان يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في  
 شهر كذا فانهم ما ان يكون اسم الزمان مؤنثا به مسؤولا به عن خاص نحو في أي الفصول ونحن وانما  
 لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الطرف  
 وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الطرف أو مجرورا بنى لان الجهو رعى  
 انه لا يجوز الاخبار بنظر الزمان عن العيين سواء نصب على الطرف أو مجرور بنى وفي الشرح  
 لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن ضمير على أن يكون ظاهرا مقام مضاف محذوف هو  
 المخبر عنه في المعنى كافي قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذنا فلنا  
 اذ ذلك أي اذنا فلنا كائن في زمان وجود الثياب ودون قائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا  
 لان من جملة الصور التي يتغير فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين ما في  
 البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولافلان ما أنته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما فاه  
 المصنف لان الذي فاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أنته الشارح  
 أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت  
 عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور بنى فاذا الاخبار به بخلاف

ونحن اسم عين ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون ظاهرا مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كافي قولهم  
 أكل يوم ثوب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذنا فلنا اذ ذلك أي اذنا فلنا كائن في زمان وجود الثياب ودون قائل أن  
 يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يتغير فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا وهو عين ما في  
 البيت وانما ننوع الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التاول لعدم القائده وذلك لانه لا قائده لتخصيص  
 حصول شيء زمان هو في غيره حاصل أيضا **(قوله هل ظرف الخبر التقدير)** وهو متالفون وهو اذ الاول طرف لهم منهم  
 عهدهم •  
 اذ نحن اذ ذلك دون الناس  
 اخوانا  
 آلاف بضم الهمزة جمع  
 آتينا الممثل كقولهم  
 ونحن وذلك مبتدأ  
 حذف خبرها والتقدير  
 عهدهم اخوانا نحن  
 متالفون اذ ذلك في التألف  
 بكونهم ولا تكون اذ الثانية  
 خبرا عن نحن لانه زمان  
 عهدهم •  
 اذ نحن اذ ذلك دون الناس  
 اخوانا  
 آلاف بضم الهمزة جمع  
 آتينا الممثل كقولهم  
 ونحن وذلك مبتدأ  
 حذف خبرها والتقدير  
 عهدهم اخوانا نحن  
 متالفون اذ ذلك في التألف  
 بكونهم ولا تكون اذ الثانية  
 خبرا عن نحن لانه زمان

ودون ما لم يرف له في أي لم يدمهم أيضا في الخبر المقدس وهو متالفون في الأصل من أخوان المحذوفة أي متصافين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال وهو أخواننا في تأخره في عن الحال في فهو كقوله لمعة موحش الحلال في •  
 يلوح كأنه شغل الطفل ما شغص من آثار الدار والخلل من الأضداد يطلق على العظيم وعلى الحقيق والمراد هنا الثاني في ولا كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار إليه بذلك الخبر والفهم في قد ظهر لك ان بيت الاخلل مما قد بظن من لا خبرة له ان ادفعه مضافة الى مفرد النسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهره من كون ذلك في محل جروا معن فلا يضل فيه ذلك كونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فتخرج البيت على ما ذكرناه في الموضوعين مضافة الى جملة في وقالت الخفساء كان لم يكونوا حتى بقي • اذ الناس اذ ذلك من عز برا • وهذا ايضا ما بظن فيه غير ان خبر ان ادس قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سيبينه والحي هو المنوع مما يضره ويبقى يحذر ويضاف من عز بمن دل شهر ومعناه من غلب اخذ السلب في الاول في ظرف لبقى اولي اوليكونوا ان قلنا ان كان النافذة مصدرا وهو الصحيح ١٨٤ الذي اختاره ابن مالك وسياق الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى في والثانية طرف ابن ومن مستدأ موصول لا شرط لان بز حاصل في اذ الثانية ولا يعمل ما في حيز الشرط في من جواب وغيره في فيما قبله عند البصريين في وأما الكوفيون فيبوزون ذلك فيوز خبرهم من الجملة خبر الناس والمائدة لهم محذوف أي من عز منهم كقولهم الذين منون بدرهم في أي منون منه في ولا تكون اذ الاولى ظرفا ليزلا منه جملة التي أضيفت اذ الاولى بها ولا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف ولا في تكون

ما في البيت (قوله أو الخبر المقدس) يعني الذي تلقى به اذ الثانية وهو متالفون (قوله أو لحال من أخوان المحذوفة) يعني حذف تلك الحال وأقيم هذا الظرف مقامه ما يدل على ان هذا امر اده الاعتراض الثاني الذي يشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتراضين أحدهما ان أخواننا كبروت تنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تنقص النكرة وهما تنقصت بتقديم الحال عليا وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فتفتح كون ظرف زمان وصاحبها اسم عين لا يمنع ذلك في الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا طرف زمان (قوله لمعة موحش الحلال) هذا صدر بيت يحزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امر أو الموحش الذي لا أنيس له والطفل ما شغص من آثار الدار والخلل بفسر الجملة جمع خلة بكسر هاء يضا وهي بطانة كانوا يشنون بها أجناف السبوف منقوشة الذهب وغيره وهي أيضا سبور تلبس ظهور سبي القوس وفي الشرح والخلل من الأضداد يطلق على العظيم والحقيق والمراد هنا الثاني اه وأقول لا معنى لتشبيه آثار الدار بالحقيق بان يقال يلوح كأنها حقيق مع ان الذي يطلق على العظيم والحقيق إنما هو الجليل بالجمع المفتوحة والمعروف في البيت إنما هو بالهاء الجملة المكسورة (قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو إشارة الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان إشارة الى جوابه كان قوله ولا يمنع إشارة الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره إشارة الى جوابه (قوله وقالت الخفساء الخ) الخفساء الجملة المقنوعة والنون الساكنة والسبع المهملة وفي آخره همزة معجدة اسم امرأة كاهه مأخوذ

في اذ الثانية بدل من الاولى لان الاولى اعما تكمل بما أضيفت اليه وهو مجموع قولنا من عز ورو هذا المجموع لم يتم قبل الجي ماذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي في ولا يتبع اسم حتى يكمل في الأثرى انك لا تنقل جاء الذي الفاضل قام بتبعية الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل يجري في غيره أيضا في ولا تكون في اذ الثانية في خبر عن الناس لانها زمان والناس اسم عين في وقد مر انهم يجوزوا ومنزل نحن في شهر كذا وهذا أمثلة فليز في واذ المستدأ محذوف الخبر أي كائن في اما في ذلك في الذي خرجنا عليه في الآيات في نفس في ما رد على من أمثلها في وقد تنصف الجملة في المضاف اليها اذ في كلها العلم بما يوجب عن التثنية في وهو نون زائدة ما كنه تلقى الآخرة فتركه في وتكسر اذ لا لتقاء الساكنين تصور وممنه أي يوم اذ يحل ما وعد الله به من غلبة الروم فانكس في يرضح المؤمنون في نصر الله في وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة في وان التثنية تنوين التثنية لاتنوين العوض في وال افتقارها الى الجملة في المضاف اليها وهو الذي كان علة في بنائها والموصول يزول بزوال علة فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما في في زعم في ان الكسرة اعراب في لا في لان اليوم مضاف اليها في فتكون





فيها **فإن** ان لا يعمل ما بعدها فيما قبله **في** وفيه يجب ان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيع **في** وظرف مكان عند المبرد **في** ومقتضاه ان لا تكون اذا مضاه لا اسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظرف المكان الاحيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطر في جميع مواضع اذا التماسية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السميع بالباب قلت وفيه نظر لا مكان كون بالباب بدلا من المكان **في** وظرف زمان عند الزاج **في** والرائي ونسب ايضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيدي **في** واختار الاول وهو كونهما حرفا **في** ابن مالك والثاني **في** وهو كونهما ظرف مكان **في** ابن عصفور والثالث **في** وهو كونهما ظرف زمان **في** ابن خنصري **في** وابن طاهر وابن خروف **في** وزعم **في** ابن خنصري **في** ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى **في** سورة الروم **في** ثم اذا دعاكم الى اتيه **في** وهي ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم ١٨٧ يخرجون **في** التقدير ثم اذا دعاكم فاجابتم

الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا الخبر **في** وهذا لا يضره اذا كان المعنى معه تصاويل يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاجأت بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السميع بالسبب فهذه افيقته تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه اخرج اذا عن الظرفية بجعله ابها مقعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده ففاجأت السميع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كبقية الخبر **في** ثم ارفى الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيته فيه في هذا المحل نسه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشواهي عن ذلك بأنه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعده اذ الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان حرفا متطابقا فاذا انطلقا عن زمانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعده ما مفسر له في قوله عليه وانما ظل بكسر ان لان قولهم ذلك بضمه الا يكون مرجحا لخروفة اذ لان المختوحة مع معمولها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذ لان ما بعده المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبله لانها ليس لها المصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبله لانها موصولة حرفي وما في حيز العسيلة لا يتقدم على الموصول **في** وظرف مكان عند المبرد **في** قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ الذي بعده او لا يجوز ان تكون مضافة الى الجملية الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظرف المكان الى الجملية الاحيث قال وما ذهب اليه لا يطر في جميع مواضع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السميع بالباب في قولهم خرجت فاذا السميع بالباب وفي الشرح ونسبه نظروا لان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدأ بين البديل والجسد منه ويجوز ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف اه ولا ينبغي ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم المحذوف **في** وظرف زمان عند الزاج **في** قال الرضي فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السميع خبرا عما بعده تقدير مضاف أي فاذا حصول السميع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملية ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ماسد منه أي في ذلك الوقت السميع بالباب محذوف بالباب لانه لا تفرقة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملية الاسمية وعامله محذوف أي ففاجأت وقت وجود السميع بالباب لانه اخرج لا داعي الظرفية اذ هو حينئذ مقعول فاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة قال اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح اه **في** والثالث ابن خنصري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة في الشرح لم اضف الى خبري على كلام صريح في انه يقول ان اذا التماسية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب متاب الفاعل في جواب الشرط اه ولكنه قال قس ذلك عند قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنثرون واذا الفعاجاة أي ثم فاجأت وقت كونكم بشرا منتشرة في الارض وظاهر هذا انه اخرج جماع الظرفية وجعلها اسم زمان مجرد عن مضاف لا اسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكينا عنه ووقع لئلا يخشع في سورة يونس في قوله تعالى واذا انذنا الناس رجعة من بعد ضرام مستهم اذ لهم مكفر في آياتنا مانصه واذا الاولى للشرط والاخرية جوابا وهي المفاجأة ثم ظل بعد كلام واذا رجعا منهم من بعد ضرام فاجأ وقوع المكر منهم وسارعو اليه فهذا التقدير يضاىي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير محتمله لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا الغائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل اولهم وما اذا الفعائية تعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

من معنى اذ المفاجأة وهو معمول الخروج الذي صدره حيث قال فاجأتهم في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا احياهم وعصمهم يخيل اليه من مصرهم انهم اتى مانسه يقال في اذهمه اذا المفاجأة والتحقق فيها انها اذا الكثرة بمعنى الوقت الطالبة ناصب الماوجه تصاف اليها نخصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فلا ينحصر صاوهو فعل المفاجأة والجله ابتدائية لا غير تنقد بقره تعالى فاذا احياهم وعصمهم ففاجأهم موسى وقت تنصياهم موسى حيالهم وعصمهم اه وظاهر هذا انها ليست ظرفية بل وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زجرجال اول القسطنطيني نحو فاذا الاسمه اى حاضر وان قدرت انها التبر في نحو فاذا الاسد قدرت ظرف مكان بلا حذف من المتبذاه وظرف زمان مع الحذف منه اى حضو رالاسه في فعلها لم يستقر واستقر ولم يقع الخبر منه اى التبريل الامصر عا به بنحو فاذا هي حية تسمى فاذا هم تامدون فاذا هي بضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صر كونها عند المبرد خبرا

أى فيها الحضرة الاسد  
ولم يصح عند الزاج لان  
الزمان لا يتغير به عن  
البلد بل انما يتغير  
عند الاختس لان الحرف  
لا يتغير ولا عنه فان قلت  
فاذا القتال حيث قيل  
المبتدا اسم معنى لا اسم  
عين حيث قيل يتبع  
غير الاختس لان  
الحرف يقع خبر الاسم  
المعنى زمانيا كان أو مكانيا  
وأما الاختس فمتنع  
الخبر عنه ما سمر من  
انه راجع الى الحرف  
لا يتغير ولا عنه وهو قول  
خرج فاذا زيد الجالس في  
الرفع هو والساكن بالنصب  
ومنه الحديث الواقع في بدء  
الروح فاذا انما الذي جاني

[illegible]

النصب وهو هذا الوجه الثاني وهو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما أن سيبويه قدّم على البراءة فترجى سيبويه بن خالد البرمكي على الجميع بينهما أي بين سيبويه والكسائي في فضل ذلك وما خلا خبر سيبويه تقدم إليه القراء وخلف في الأجر في سبأه خلف عن مسئلة فاجاب عنها فقال له أخطأت ثم سأله في مرة في ناسبة والنائب وهو يحميه ويقول له أخطأت فقال له سيبويه في هذا سوء أدب ولقد صدق سيبويه بمرجه انك في ان هذا سوء أدب من الأجر في فأقبل عليه للفرار فقال له ان في هذا الرجل في يعني خلفا للأجر في حجة في أي أساوسة وهو بكسر الحاء المهملة في وعلم في بضاعت أي سرعة في ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أولون وحررت بابين في ضمن الباء في الأول وكسر هاء في الثاني في كيف تقول على مثال ذلك من رأيت في يعني وعدت في أو أويت في بمعنى انضمت في فاجابه فقال أهد النظر فقال لست أملك حتى يحضر صاحبك فحضر الكسائي فقال له في أي لسبويه في تسألني أو أسألك فقال له سيبويه يسأل أنت فسأله عن هذا المثال في قد كنت أظن ان العرب أشد سعة من الزنوب فإذ أهوى في فقال سيبويه فإذ أهوى ولا يجوز بالنصب وسأله عن أمثال ذلك فخرجت فإذا عبيد الله القمام في الرفع في أو القام في بالنصب في فقال سيبويه في على ذلك يا رف فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب في وهذا خلاف ما حكاه الرضي من ان ان الكسائي ١٨٩ قال لا يجوز الا انها وكذا حكاه

الاندلسي في شرح المفضل  
وأنا أظن ان الصواب  
ما حكاه المصنف فان  
الكسائي لو أنكر الرفع  
لكان سيبويه يسئل من  
أن يخطئه في الحال بما  
ورد في القرآن ولم ينقل  
ذلك فدل على ان الكسائي  
أجاز الرفع والنصب معا  
في فقال يبي في ابن خالد  
البرمكي في قد اختلفا  
وأشار رئيسا بلديكا في  
فسبويه برئيس البصرة  
والكسائي برئيس الكوفة  
في فن يحكم بينكما فقال له

فاجأتهم الخروج في ذلك الوقت فخصصه لانه قال مثله في تطير ذلك الموضوع ولم يقل به فيه  
بخصوصية بل اعطاه حكم اذا الغنائية في أي موضع كانت (قوله قدّم على البراءة) هو جمع  
برمكي نسبة الى برمك وهو جد يبي بن خالد كان من محبوسين وكان يخدم النعمان وهو  
مبدا كان للمحبوسين عينة بلغ توقد فيه الزيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم في الدولة العباسية  
حتى ولى الوزارة لاني العباس السفاح ثم ان يبي بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد  
وجعله في حجره فلما استخف هرون قلدي يبي الامر ودفع له خاتمه وجعل اصدا لال امور  
واراد هاله الى ان نكح به سم وقيل ابنه جعفر وجبسه وابنه الفضل في الرقة القديعة الى  
ان مات فجاءه سنة ثمانين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله مقال له الكسائي العرب  
ترفع على ذلك وتنصب) قال الرضي بما لا بد لي ان الكسائي قال لا يجوز الا باها في الشرح  
وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه يسئل من  
ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو بمهمله وزي مكسورة  
القرطاجي قاضي مفتوحة وراما كنة وطلمه مهمله والفوجيم مفتوحة وتون فباعنة  
الى قرطاجنة الاندلس لاقرباجنة تونس مات سنة أربع وعثمان وسثمان (قوله اذا قال  
في منظومته في النحو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضعها

الكسائي هذه العرب ببايك قد سمع منهم أهل البلد في بيتي البصرة والكوفة في محضرون ويسألون فقال يبي وجعفر  
البرمكيان في أنصفت فأحضر وأقرأوا الكسائي فاستكان سيبويه في أي خضع وأهول من كون البسط الى كرون  
القبض في فامره يبي بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس في وهي بلاد الفرس ملكها الشريف فترك في فقام بها حتى  
مات ولم يد الى البصرة فيقال ان العرب أرشوا على ذلك في أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي في أو في فذا  
ذلك في انهم في أي لاجل انهم في علوا منزلة الكسائي عند الرشيد في قصصوا التقرب اليه في ويقال انهم اتفقا في القول  
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال يبي مرهم ان ينطقوا بذلك فان استنهم لا تنوع في في والله اعلم  
بحقيقة الحال في ذلك كله في ولقد أحسن الامام الاديب الارب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته  
في انصوا كراهه الواقعة والمثلية في وأقول هو حازم بن محمد بن حازم الانصاري القرطاجي قاضي مفتوحة قراء  
سا كنة فطاه مهمله فالر نجم مفتوحة فتون فباعنة نسبة من قرطاجنة الاندلس لاقرباجنة تونس كان اما بليفا  
وبانام الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية اباعه لابي محمد بن الامير ابي زكريا يبي بن عبد الواحد  
ابن أبي حفص ومات سنة أربع وعثمان وسثمان أخبرني في الموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا فاضى القضاة  
ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي قال أخبرني المحدث الصلابة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن محمد بن عبد الله



الطبري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك علي بن هذا شيخنا محمد بن أسد بن إبراهيم الكوفي  
 الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد القماري المالكي وجهما لله تعالى قال أخبرنا الشيخ أبو حيان قال  
 أنشدنا حازم المذكور والوجود من هذه القصيدة نحو ما تين وعشرين بيتا وأولها الحمد لله على قدر من علما • وجعل  
 العقل في سبيل الهدى علما • ثم الصلاة على الهادي لسنته • محمد خير معبود به اعتصما • ثم الدعاء لأمير المؤمنين أبي •  
 عبد الله الذي فاق الحيا كوما خليفة خلفت أوار غرته • شمس الصبي ونداء يختلف الدنيا سالت فواضله البقيتي نصا •  
 صالت فواضله بالمعتدى قما • ومنها بأية الملك المنصور ملكك قد • شب الزمان به من بعده ما هرا • فلورأى من مضى  
 أدنى مكارمكم • لم يدركوا بالتدنى معنا ولا هرا • ان القبال والايام من خدمت • بالعدم ملكك أضعت أعبدا واما  
 • ومنها • أما لي أترجى الله ثم على • اثر الصلاة على من بلغ الحكا • وما تلا ذلك من وصل الدعاء ومن • نشر الثناء  
 على من أسبغ النما • فاسمع نظم يديع قد هدت فكري • له سعادة ملك ابزل القسم • حديقة تهبج الاحداق  
 ان سمرت • من نحوها تانم الفضة قد نسما • فاسمع الى القول في طرق الكلام وما • علم اللسان به قد مضى ورسما  
 التصو على احكام الكلام وما • من التباير يمدو اللفظ والكلام • والكلام كال في حقيقته • فان زوجه قد فاسمه  
 منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت • به الافادة لما تم والتأما • ومر الناظم في الغرض الذي اراد به الى ان  
 قال ما كانت الواقعة والمسئلة تحاكي المصنف • والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا • اذا عنت فجاء الامر الذي  
 دها • ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على الفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين  
 وسكون الراء كما العرب بفتحهم فاسمهم كمالهم والاعراب سكان البادية منهم وعنت ارادت قصدت  
 والفتحة على وزن الرجة مصدر ١٩ • فحته الامر وفحاه اذا آتاه بفتة وكذا الفتحة بضم الفاعل مخز بعد الالف ودهم

مسائل من علم النحو ولعله أنى بها على جميع أوابه ومطلعيها  
 الحمد لله على قدر من علما • وجعل العقل في سبيل الهدى علما  
 ومنها في المدح ادام قول نعم حتى اذا طردت • نصها من غير وعلم يقل نعم  
 قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات العرب بضم العين وسكون الراء اسلاف الهم وهم  
 سكان الامصار وكذلك العرب بفتحهم فاسمهم كمالهم والاعراب سكان البادية وعنت قصدت والفتحة

بكسر الهماء بفتة  
 وهو ان تصبو بالحال بعد اذا  
 وبعد ما رفوا من بعدهما  
 رجاء  
 يحتمل ان تكون الياء من  
 قوله بالحال للسببية أى

نصبوا الواقع به دها بسبب ارادة الحال او تكون بمعنى على أى نصبوا على الحال وقد تنكلم المصنف على  
 معنى قوله وبعد ما رفوا من بعدهما وفى بعض النسخ ورجاء رفوا من بعدهما على المعنى لنهم قد نصبون ما بعد اذا اقبلا ورفعونه  
 كثيرا فتكون رجاء الاولى للانقبيل والثانية للتكثير • فان نوال ضمير ان كنى بهما • وجه الحقيقة من اشكاه عمما  
 يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المبهمة والميلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ونشبه وجه المراد بالثنى  
 المحجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تفضيلية وكنى ترشح أو تشبه المراد بالشكل  
 الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تفضيلية والغمم ترشح وكذا كنى • فلذلك اعيت على الافهام مسئلة •  
 أهدت الى سبويه • والاحتف والغمما • أعيت مصبت والحتف الموت والغم جمع غمة وهى الكربة واستعار الله الذى هو  
 الانصاف بما يقتضى سرور الهدى اليها هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف  
 وفى الجواب عليها ادا هو • أو هل ادا هو اياها قد اختصما • علم ما لم يمتثل بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر  
 فى محل نصب على الحال وعلى يها المعروف والمعنى بحسب القرينة واداءها لو تسكن بالهى الضرورة وانتهى امامنى  
 للفقول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصاص المعروف ولا يجوز ان يكون النائب الجاؤ والجرو وللمقدم لا متاع  
 تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامامنى للعلوم والانف فاعل ضمير الاثنين يعود على سبويه الكسائي لتساؤل الاذهن اليها  
 عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصامهما فيها • ونحط ابن زياد ان جزء فى • ما قل ذهابا بشرو وقد ظلا وغطا هرا  
 على فى حكومته • بالته لم يكن فى أمره حكما كمنظوم على فى حكومته • بالته لم يكن فى أمره حكما • ولطخ ابن زياد  
 على منقوب • من أهله اذغدا منه بعض دما كفضية ابن زياد كل منقوب • من أهله اذغدا منه بعض دما • المنقوب  
 هو الذى ينكر أشد البكاء وضمير أهله فى البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيدو • أو بشر وفى البيت الاخير يعود

تلقى على المراد به أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه وأحدى ظافتي البيت الآخر من باب كسر الدال المهملة جمع دم وقصره  
 القصر ورة والآخرى بضمها مقصر الدال جمع المذكر كورد فقال لا يطاء وجهه بدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ إحدى نيزك  
 القاسيتين بالذال المجهمة المفتوحة وهو مقصور الدال ما بالمد والمراد به بنية الروح لكن المناسب أن يصكون معه يقيظ بياء  
 مضمرته وظاهر مجيء من قولهم أنظمت نفسه أى أذهبها وفي أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة مذكرة لها المستفاد وهي  
 فظلل بالكرب مكطوما وقد كرت • بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكتلما • الكرب انتم مكطوما ما نحوذا ينكمضه بفتح  
 الكاف والفاء المجهمة وهو مفتع انتم كرت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباطل ما لصاحبه والمعنى أنه كادت أنفاسه حال  
 كونه مملوكة بنفسه أن تبلغ مفتع انتم أى كاد يمتد وأن دخل أن في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغر الحلق طائفة •  
 حتى قضى هدر ما بينهم هدا • قضت حكمت وكان مراده بالباطلة العرب الذين أروا على موازنة الكسائي قضى مات  
 هدر ما بالاول وهما معناه يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أيضا يكون الدال وذلك إذا اقلوا لم يردوا وفي البيت  
 الجناس التام بين الفعلين من قضت وقضى والجناس الآخر بين الاسمين من هدر وهما • من كل أجور حكاهما من  
 سدوم قضى • هم وبن عثمان مما قد قضى سدا • من سدوم أى من قاضى سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة  
 والسلام يضرب بهذا القاضي المثل في الجور وقضى الاول معناه مات والثاني معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن في  
 البيت الجناس التام وبناس الاشتقاق أو ما شمه • حساده في الوري همت فكاهم • تخذه منتقاة العقول منتقاة  
 لها النسي دما فاهم معارفها • ولا المعارف في أهل النبي دما • انتقاد القول التفتت عن معانيه والمباشرة فيه  
 والانتقام معروف والنبي جمع نية الضم وهي العقل والذم جمع ذمة وهي العقود الميثاق يعنى أن العقول ليست دما  
 في هؤلاء الحساد معارفها وابست المعارف في أهل العقول منهم دما ورفع ١٩١ معارفها بذم التأوله بمرعية

وفي البيت الاول الجناس  
 وفي الثاني العكس  
 والتبديل  
 فاصبحت بعده الانفاس  
 كامة •

كالبغية وزلومني ودهم بكسر الهاء يفت والوجه معروف وقد دل على الطريقة وأراد  
 بالمحقة الحق في كون الغديرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثاني منصوبا والانتم بفتحتين  
 سبلان الشعر حتى تضيق الجبهة والفتا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق  
 الحق بصورة الحاشي على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات انتم استعارة تخيلية

في كل صدر كان ذكطا أو كطلما • الانفاس جمع نفس يعنى الماء وكامة تخففة وكط جه من الكرب وظاؤه مجمة  
 وكطم أخذ انتم بكطمه وهو مفتع فيه كما مر وبعد هذا البيت ما أشده المصنف وهو قوله • وهو أصحبت بعده الانفاس  
 باكية • في كل حارس كدم معروا نصيبها • الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداويع جمع على أنفس أيضا تقول  
 منه نفس دواته تنفساوا الطرس المصيفة وهو الكاغذ وسع سال وانصبم مثله • وليس صلاوا من حاسدا ضم •  
 لولا التنافس في الدنيا لما اخفاها • وبعد هذا البيت في أصل القصيدة • فكى مصيب عزا من لم يصب خطا •  
 له وكم ظالم تلقاه عظما • عز انصب يقول كم يفسب تخلى الى المصيب خطا وكم ظالم تجده يتظلم فلم يفسد المصنف هذا البيت  
 وبعده ما أشده في المتن وهو قوله • وهو الذين في العلم أشجى بحنة علمت • وأبرح الناس شجوا علم هضما • أشجى اقل  
 تفصيل من شجاء يشجوه إذا خزنوا الشجوا الحزن وأبرح معناه أشد يقولون هذا الأمر أبرح من ذلك أى أشد البرح الشدة  
 والأذى • وهو قوله ويربحانصها إذا ذكر أو أنشده البيت أى ويربحانصوا على الخلال • فجعل المصنف البلاء من قول الناظم  
 بأهال حال يعنى على وقد استغنا فيه شجوا زوجة خروهاون تكون للسببية بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء • والاحسن  
 أن لو قال على انخبرية لأن الذى جعل حالها الذى كان قبل ذلك خبرا وجه قول المصنف أن الخبر مرفوع بالابتداء على  
 رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيويه • فيقولون فإذا زيدا ساء • بعد أن قالوا فإذا زيدا ساء • وهو قوله رعى فى آخر  
 البيت بالتحفيف تركيد • جافى أوله بالتشديد • من باب التوكيد الغنى • وهو جافى آخر البيت الثالث بفتح النون في المجهمة  
 في كناية عن الاشكال والخفا • فزاد من الغم سبلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفة ما تحتها واستتاره  
 • وهو غم فى آخر البيت • الابع بضمه اجمع غمة • وقد عرفت أن معناه الكربة • وإن زاد في المذكور في قوله وخطا ابن  
 زياد • وهو الغم أو اسم بصي ابن جزة • هو الكسائي واسمه على • وقبله الكسائي لأنه أحرم في كسائه ولأنه كان في  
 حديثه يبيع الأكسية أولأنه كان من قرية من قرى السودا يقال لها كساي أو لأنه كان يتشعب في مجلس جزة بكساء وكان

واسم عمرو وألف نلما  
 للثنية وفيه مساحمة  
 ليست للثنية وانما هي  
 ضمير الاثنين وقول بعضهم  
 ضمير المتني لا ينطبق على  
 مثل زيد وعمرو فاما  
 بنيت للفاعل وللإطلاق  
 وهو اشباع حركة الروي  
 فتولد منها حرف مجانس  
 لها وان بنيت للفعل  
 وهو روي الاولان سيدويه  
 والكسائي رحمه الله  
 والاولان تران في بكسر  
 الحاء ويحذف زايه والفتح  
 العاصي في باديات الياء  
 وحذفها وان في طالب  
 رضى الله تعالى عنهما وحكا  
 الاول اسم والثاني فعل في  
 ذلك في الكسائي في أي  
 متلبس به فيكون الاول  
 فعلا والثاني اسما فدعا  
 للإدغام وهو تكرير  
 القافية بلغظها ومعناها  
 احتراز عن ضوال العين  
 للبصرة والعين للبارية  
 وهو زياد الاول والد افراد  
 والثاني زيادان أي به وهو  
 الذي اتفق معاوين بن أبي  
 سفيان بابيه وكان يترفع  
 بأنه أخوه وهو من دهاة  
 العرب ورواه المصنف في  
 هو ابن من جاته في المسمى  
 بعيد الله على التصغير  
 في المرسل في قتله الحسين في  
 ابن علي رضي الله تعالى  
 عنه وهو أي به

﴿واضح كغضب وزنا ومعنى وإهام ضاد والوصف منه أضح كخرج﴾ وإضح معنى جسد وجد أيا والوصف منه ما كالأول  
 وكلاهما متان في البيت فان جعلته من المسد كان تأكيد الفظا الحاصدان جلته من الحذف قطا هو وأما أضح الواقع في  
 القافية فهو فعل ويعين جملة على كل من المعاني الثلاثة ﴿وهضم مني للقول أي لم يوف حقه﴾ بنصب الحق على أن يكون  
 النائب عن الفاعل صيرامه على العالم وبالجملة على أنه النائب لا ضمير في الفعل ﴿وأماسؤال الفراء غرابه ان أون جمع  
 أب وأب غلب بغضين وأصله أبو﴾ الآية حذفت لامه اعتبارا لما فاذا جمع جمع سلامة لا ذكر جعلت حركة الباء مع الواو حصة  
 ومع الباء كسرة إذا اعتدلت بذلك المحذوف لكونه حذف نسيما نسبيا ﴿فأدأبنا منه﴾ على ما تقتضيه القياس من  
 الاعتداد بلامه المحذوفة ﴿من أوى أومن وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا أوى كهوى أضا نجمع ما الواو والنون أو بالله  
 والنون ونعمل فيه ما فعله إذا جمعنا المقصور وهذا الجمع ﴿فحذف الألف من أوى أومن وأى﴾ كما تحذف الألف عطف في  
 إذا جمعها كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين ﴿وتبقى النسخة دليلا عليها﴾ أي على تلك الألف المحذوفة فنقول أوون  
 أو واون رفوا واون أو واون بر او نصبا كما تقول في جمع عصارها حالة كون كل ١٩٣ منه في اسم رجل في جماعت  
 الخال باعتبار كل واحد

عمر بن سعد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسين فابطا عمر بن قتاله فارس شعر بن  
 جوشن وقاله ان تقدم عمر بن سعد وقاتل والاقتله وكن مكانه فذهب اليه وسكان  
 ما كان من قتل الحسين وبيروان تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة  
 في زمن قتل الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري  
 فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة ليبيع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر  
 المسلمين ابن بنت رسول الله أحب اليكم من ابن بنت جعد يعني يزيد فبلغ ذلك يزيد فامر رسول ابن  
 زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير ﴿قوله وأضح كغضب وزنا ومعنى وإهام ضاد﴾ في  
 الشرح وضح أيضا بمعنى حقد أو حسد والوصف منهما كالأول وكلاهما متان في البيت  
 فان جعلته من المسد كان تأكيد الفظا الحاصدان جلته من الحذف كالأول وأما أضح الواقع في  
 القافية فهو فعل ويعين جملة على كل من المعاني الثلاثة ﴿قوله وأصله أبو﴾ في الصحاح والأب  
 أصله أبو بالضم لا بكسر لا جهمه بأما مثل قلنا أو قاصو رحي وأرماء فالأذهب منه ولا نكقول  
 في التنبيه أو أن وبعض العرب تقول إبان على القص وفي الإضافة أيك فاذا جعت بالواو  
 والنون قلت أبون وسكذلك أخون وجون وهنون وعلى هذا قرأ بعضهم اله أيك إبراهيم  
 واسم جيل واسم يري دجع أب أي ابنك لحذف النون للإضافة اه ﴿قوله وإذا بينا منله﴾  
 يعني باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف ﴿قوله وهكذا اتفق السيوي﴾ فان أصل  
 أب عند الفراء أو يسكون الوسط وعند سيوي به أبو يفقه ﴿قوله ان ثبت فخرج عن القياس﴾  
 ان هذه وصليته فلا تحتاج لجواب وقاعدة الاتيان في الاشارة بالتردد في ثبوت مثل هذا

٢٥ في ل أو بالعكس ويقال فيها أيضا انه ان يفيد من ومعدن وهي مدينة السلام  
 ﴿فالتفت في أي طرحت في مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئون على مذهبهم﴾ بمعنى من غير ان  
 ينظر وافي الأدلة في اه وهكذا اتفق السيوي في أي حق سيوي به ﴿ورحمه الله تعالى وأماسؤال الكسائي﴾ في قول  
 العرب قد كنت أظن ان المغرب أشد لسمعة من الزبور فاذا هو هي هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اهاها في جوابه ما قال  
 سيوي وهو فاذا هو هي هذا هو الكلام مثل فاذا هي يضاعف ومثل فاذا هي حية فيرفع ما بعد البيت الواقع بعد اذا  
 على انه خبره فتكون هي صير رفع لا خبر عن هو فان قلت كيف مع الجمل مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد  
 زهير فالأصل فاذا السمتة مثل لسمتها أو فاذا هو منله في شدة اللمع ﴿وأمافاذا هو اهاها ان ثبت فخرج عن القياس  
 واستعمال الفصاحي﴾ وهذا جواب لا لالان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معتارة بين اما وجوابها كليهما بلان  
 والنصب بل والجبر ليسل وسيوي به أو اهاها في البصريون ﴿ولا يلتصقون بلنسل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في  
 توجيه أمور أحدها لا يكره الخياط

وهو ان اذ انظر فيه معنى وجدت ورايت فجازاه ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورايت فهو هو مع ذلك ظرف خبر  
 بهن الاسم في المذكور فيمده اه في هذا التوجيه يصنه متقول عن الكوفيين وذلك قال الزجاج مشنعا عليهم فاذا عنده  
 كالتعامة قبل لها احمى قالت انا طار فضيل لها طرى قالت انا اجل كذلك اذ انطاب برقع ما بعد ما تقول انا يعني وجدت  
 فانصب فيقال فانصب الاسم الواقع بعدك فتقول انا انظر فان قلت ما معنى مطالبة اذا برقع ما بعد ما فان كان المراد رفع  
 الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه بما قد رقت في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبة احيث ذلك اذ هو  
 تفصيل للمحصل وان كان المراد رفع الاسم مع ما في معنى مطالبة بذلك وهي لا تقتضيه قلت فيحمل ان يكون المراد مطالبة  
 بان يكون الاسمان الواقعان بعدها من فوع لانها انطاب برقعها هي لها أي بعملها في رفع فيما ووجه المطالبة حتى ننته  
 ان الاسم الاول من فوع على انه مبتدأ مخبر عنهم فيكون الثاني من فوع على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذ المذكر ثم نصب الجزء  
 الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن النياط في خطه لان المعاني لا تنصب للمعايل الصعبة في وهي ما يمكن ظرها ولا  
 حالا في وانما تميل في الظروف ١٩٤ والاحوال كما سيجي في قولنا احتجاج على زعمه في شغل الزاى وضعا

التركيب **قوله** وهو ان اذ انظر فيه معنى وجدت ورايت لان معنى مفاجأة الشيء  
 وجدت ورايت فجاءه **قوله** لان المعاني لا تنصب للمعايل الصعبة فان قلت هذا لا يطابق  
 قول ابن النياط ان الناصب اذا جيا فها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني  
 هنا الالفاظا الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمها **قوله** ولا يحتاج الى زعمه الى  
 فاعل ومفعول آخر يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة اذ اعم الى عامل لهذا المنصب فقط  
 وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلاس ويوجد وراي الذي معناه في اذ يمكن ان  
 يكون متعديا الى واحد تقول وجدت فلان مطلوبه يمد ويبيد ما لم يمد لغة ما يمد وراه أي يصمر  
**قوله** وتشد له قراءة الحسن اياك بعدد في اعراب السعائسي والمجوس يفتح النون وقرئ  
 بكسر هاء هي لغة وقرئ بالياء منبيا للمفعول واستشكلت لان ما يخبر بنصب ولا ناصبه  
 وخرجت على ان خبر النصب وضع موضع ضمير الرفع أي أنت ثم التفت بالاختيار عنه اخبار  
 الغائب فقيل بعدد واستغرب وقوعه في جملة واحدة وشبهه قول الشاعر  
 أنت الهلاكي الذي كنت مرة • سمعنا به والاربع الحلف  
 اه وأقول بهذا التقدير يظهر ان بعدد في هذه القراءة المنشاء الغيبة وسقط ما في الشرح  
 وهو لا تحقق الا ان هل تعبد بالهاء القوية وهذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد والياء الغيبة  
 وهذا يحتاج الى حذف أي أنت اله بعدد والظاهر الاول اه **قوله** أو زعم ان اذ اتم عمل  
 وجدت وانما رقت عبد الله يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا

وكسرهما ايضا كذا في  
 القاموس قال الرعم مثلثة  
 القول الحق والباطل  
 والكذب وكرا يقال  
 فيا بشك فيه في فاعل  
 والى مفعول آخر غير  
 الذي نصبت في قولهم  
 فاذا هو اياها في مكان  
 حقها ان تنصب ما يليها  
 اذ المعنى عنده فوجدته  
 اياها في الثاني ان ضمير  
 النصب استعير في مكان  
 ضمير الرفع قاله ابن مالك في  
 كما استعير ضمير الرفع في  
 مكان ضمير الجوف في قولهم  
 ما انا كانت ولا أنت كانا  
 فهو يشبهه في اى لثان

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع في قراءة الحسن اياك بعدد ببناء الفعل للمفعول  
 ولكن لا يضر والآن هل قرأ تعبد بالهاء القوية وهذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد أو قرأ بالياء الغيبة وهذا يحتاج الى  
 حذف أي أنت اله بعدد والظاهر الاول فيمكنه أي ولكن هذا التوجيه لا يثبت فيما أجاز ومن قولك فاذا زيد  
 القائم بالنصب في ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فيقيني ان وجه هذا على انه نعت مقطوع في  
 أي اذكر القاتل في احوال على زيادة ال وليس ذلك في أي القول زيادة ال في الحلال في عما ينقاس في حتى يجوز في أي  
 مثال كان من غير سماع ومن جواز تصرف الحلال أو زعم ان اذ اتم عمل وجدت وانما رقت عبد الله في قولهم خرجت  
 فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناقرة له لسيبويه كما سئلته المصنف هناك في بناء على ان  
 الظرف يعمل وان لم يمتد في على نفي أو استهزاء أو غير ذلك في فقد أخطأ لان وجه نصب الاسمين في وهذا تعطيل لخطا  
 صاحب الزاى الثاني في ولا يجي الحال بلغة المعرفة قليل وهو قابل للتأويل في وهذا تعطيل لخطا الزاى الاول ما في العلتين  
 على غير الترتيب السابق فيعمل الاول هنا الثاني هناك وجعل الثاني هناك الاول هنا في والثالث انه مفعول به والاصل  
 فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فافضل الضمير في والاستعارة هنا ضمير في مكان ضمير فانه منصوب

المثال

في مائتي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالاتصال والافتصال فقط وهذا الوجه لان مائة ايضا ولكنه لا يتأنيق  
 مثل قولهم فاذا زيد القام بالانصب فيوجه بانه نعت مقطوع كاسم وتظهر في حذف الخبر الفعلي في قوله فعرض  
 الله تعالى عنه لئن اكله الذئب ونصب عصبة بالنصب اي نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه  
 اولياء ما نصبدهم في الاخير ووالى الاخير لاني ان الله يصمم بينهم فيهم فيمتثلون فاذا قيل ان التقدير يقولون  
 ما نصبدهم اي فيكون من قيل حذف الخبر الفعلي فانما حسنة ان اخبار القول مستعمل عندهم اي عند العرب  
 او عند النحاة وهو صحت كثير جدا حتى قال ابو علي حذف القول من حديث الجعفل ولا حرج وقوله فانما حسنة جواب اما  
 والشريطة المصدرة باذا ممتزعة كاسم وانما قيد هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المسكلم فيها وهو حذف خبر  
 المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا اقلنا ان الذين اتخذوا مبتدأ او يقولون المقد ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

ان الله يصمم بينهم خرجت  
 الآية من قيل ما نصبدهم  
 فيه البتة في الرابع انه  
 مفعول مطلق والاصل  
 فاذا هو يوسع لسعنا  
 حذف الفعل كما تقول  
 ما زيد الا شرب الابل  
 اي الا شرب شرب الابل  
 ثم حذف شرب وهو  
 الخبر وكذا حذف الخبر  
 في ذلك المثال وهو يوسع  
 في حذف المضاف فيمن  
 استعملوا اقيم المضاف اليه  
 مقامه فان نصب لبنائه  
 عن المصوب واكمل لقدر  
 ما ينصل به في نقله الشاويين  
 في حواشي الفصل عن الاعلم  
 قال وهو اشبه ماوجه  
 به النصب انما حسنة  
 منصوب على الحال من  
 الضمير في الخبر المحذوف  
 والاصل فاذا هو ثابت مثلهما

المثال فيما سبق وهو الذي اوردته الكسافي حين نظر سيبويه قال الرضى والكوفون  
 يخرجون خرجت فاذا امر القام بنصب القام على ان عمرو مودع بالنظر لان اذا المفاجأة  
 عندهم نارف مكان واما نصب القام فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل  
 عمله فالقيد خرجت فوجدت عمرو القام فالقام نافي مفعوليه قال الزاجي مشتمل عليهم  
 فاذا عندهم كالنعمانية قيل لها اجلي قالت انما طرقت لخالطري قالت انا اجل ان كانت اذا  
 كسائر التلويق فيهم من ان رفعوا بعد ما اسموا واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبا نهم  
 وفاعل ومفعول ابين بل يجوز فاذا امر وقتنا على ان اذا خبر عمرو وقتنا حال واما مع العرف  
 فلا يجوز عند المصريين الا في ١٩٥ قوله وتظهر قراءة على لئن اكله الذئب ونحن عصبة  
 بالنصب اي نوجد عصبة او نرى عصبة يعني ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر  
 الفعلي وانما مفعوله هذه القراءة فتم حذف خبرنا الخبر الفعلي وبقي منصوب على الحال وانما  
 حل الآية على التلويق دون التثنية لتمريرهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر  
 وانما منصوب على الحال واما من نفسه من انما منصوب على التجميعية قال او الباقى قرئ  
 في الشاذ عصبة بالنصب وهو يمدد وجهه ان يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال اي  
 ونحن نتعصب او يجمع عصبة وقال بقوله الذين مائة حتى صح جعل الحال خبر الله الم  
 يميز ان تعدد خبره وان حذف معها فعل وجه الجواز حتى لا يخش زيدا فتما خرجت  
 فاذا زيدا جالسا ورعى عن رضى الله عنه ونحن عصبة اي ونحن نرى او نكون عصبة  
 ١٩٥ قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نصبدهم هذا التفسير اوعى تركه  
 التثنية بهذه الآية متضمن للرد على هذا الوجه بان فيه اخبارا ليس بالمسل وتقدره ان  
 الآية ليست بما نحن فيه فان الفعل فيها قولوا اخبار القول فيها سبل عندهم وفيما نحن  
 فيه غير قولوا واما خبر غير سبل وانما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نصبدهم احتراز  
 عما قول ان التقدير قولهم ما نصبدهم بان يكون ما نصبدهم خبرا عن مبتدأ محذوف فانه

ثم حذف المضاف فان فعل الضمير لتعدا اتصاله بسبب عدم ما ينصل به كما سبق وان نصب في اللغة لا في المعنى اذ هو  
 في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فان نصب على الحال على سبيل التنبية كما قالوا نصية  
 ولا انا حسن لماعلى اخبار مثل اي ولا مثل اي حسن لما حذف مثل اقيم المضاف اليه وهو انا حسن مقامه ما غ  
 دخول لا التبرئة عليه فانه ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غير اعني انتصاب الضمير على الحال وهو معنى على اجازة  
 انجيله بصوت مثل صوت الجار بالرفع لصوت المرفق باصااته الى الجار في صفة لصوت الاول الذي هو نكرة في تقدير  
 مثل في اي صوت مثل صوت الجار ونما وصفت النكرة بنكرة فاذا مثل لا زل تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغل  
 في الابهام غير انه حذف المضاف اقيم المضاف اليه صامه فلم يستكثر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به  
 بطريق التنبية لا بطريق الاصله فلهذا امثل ما اجاز ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل التنبية

هو ما سيبو به فقال هذا أي له صوت صوت الجار بالرفع في جمع ضعيف هو قال لوما هذا الجزء هذا أقصر الطويل أي مثل الطويل بل هو من قال ملبو ازان مالا قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل حازان تحتها المعرفة في التنكير فتقول صوت من رجل زهير بالخفض صفة لشجرة وهذا زهير بالانصب على الحال فهو الاصل صوت من رجل مثل زهير وهذا زهير بمنزلة زهير هو منه أي من باب هذا زهير ١٩٦ في انتصاب المعرفة على الحال في تقدير مثل في قولهم تفرقوا أيدي سبأ

وأبدي سبأ أي مثل أولاد سبأ بن نصيب حين أرسل عليهم سبيل العرم والأيدي كناية عن الإنباء لانهم في التقوى بهم والبش بعزة الأيدي ولا يمتنع هذا النصب على الخالية بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وأيدي سبأ وانما سكت الياء مع انه مأمصوبان في الخالية كما قال في لثقلها ما في بكسر الهمزة وفتح القاف أي لثقل الكائنين وهما أيدي وأيدي في التركيب مع سبأ في الالاعال من حيث ان آخر كل منهما حرف علة وهو الياء في ما في معد بكرب وهو اسم رجل في وثاق فلا وهو اسم بلد فانهما يتأثران لفظا بالعوامل مع جعل الاول مضافا الى الثاني فتقول رأيت معد بكرب وقال فلا باسكان الياء في حالة النصب وظاهر كلام صاحب التسهيل ان

اذا قبل ذلك لم تكن الالة بما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر التعليل وبقي مفعوله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نصددهم لا يمتنع أن يكون هذا التقدير خيرا عن المبتدأ بل جاز أن يكون بدلا من أخذوا وأن يكون حالا من فاعله والجبر على هذين الأخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوفاً ويكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فمتعين الوجهان الأخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا التقدير رعبا في الشرح وانما قيد الالة بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعلا والافاد لقائبان الذين اتخذوا امتدادا يقولون التقدير حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الالة عن أن تكون من قبيل ما تنسلكم فيه البشة وأقول اذا ذكر قسدي الكلام كان لاحترار هما مقابله والذي يقابل تقدير الجيلة فطسة هو تقديرها اسمية لا تقدر الجيلة الفطسة حالا فليتأمل قوله وما سيبو به فقال هذا فيجيب الاشارة بهذا الى ما بقي عليه انتصاب الضمير على الحال قوله ومنه قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيدي سبأ أي من انتصاب المعرفة على الحال يتقدر مثل وسبأ في الاصل حمزة غير معدودة اسم رجل هو ابوعامة قبائل الجين وهو سبأ بن نصيب الشيبان المحبة والحليم ابن عريب بن المهدية والراء بن قسطن قال الرضي معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن نصيب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى ان قد كان لسبأ لثقلها ما في وجبتكم من سبأ والأيدي كناية عن الانبعاث لانهم في التقوى والبش بهم بعزة الأيدي ويجوز أن يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وسبأ من حمزة سبأ ثم قلت ألفا اه قوله وانما سكت الياء مع انه مأمصوبان لثقلها ما بالتركيب والاعلال أي لثقل أيدي وأيدي بتركيبهما مع ما يكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان أيدي سبأ وأيدي سبأ كين فهما مأمصوبان فليست الياء معهما محلا للنصب بل المجموع هو في محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدي سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تثنية قال وله فيه حيثما البتة على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وثمة تثنية سبأ لا غير منصرف في التركيب الاضافي اه ما في الشرح فان قلت ما ريد المصنف بالتركيب الاصل في قوله في حواشيه استعمال التركيب الاصل في قلت ريد التركيب الذي بين أيدي وأبدي سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب قوله كما في معد بكرب وقال فلا المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد

ذلك متعين في البسيط وشرح سيبو به لصفه انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان أبدي سبأ وأيدي سبأ كين فهما مأمصوبان فيست الياء معهما محلا للنصب بل المجموع هو في محل نصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدي سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تثنية قال وله فيه حيثما البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وثمة تثنية سبأ لا غير منصرف ولم يظهر

المتفق على اليه استعمال التركيب الأصلي وعليه يفتى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب الإضافي وفي شرح الحاشية فرضي أن سبأ من قولهم أي سبأ لا يتون لأنه اسم رجل اذ معنى أي سبأ أولاً لا سبأ من يعجب وليس اسم قبيلة كما قول في قوله تعالى لقد كان لسبأوا جثلكم من سبأ قالوا ما ظلي فلا فقهه سيديو بمن أخوات أي سبأ وأمر الله من أخوات معبدا بتركيب ولا دليل فيهما على مذهب سيديو لأن مجموع الكلمتين علم بلده فيجوز أن لا ينصرف التركيب والعلمية ولا يكون مبنيا بهذا كلامه وهنا فقيه وهو أنه وقع في النسخ كتابا يمتدى كرب وقال فلا مضمون هكذا وهو مبنى على أن تركيبهما إضافي والألف تقول في علم النطق أن الكلمتين متى نقلتا متزمتين واحد كيبك ومعبدا بتركيب عند كونهما من كبري تركيبا من جيا فانهما يكتبان متصلتين تنبها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبهما ضايبا فالغالب الاتصال استعمالا لما ثبت للمعاني حالة المخرج ويجوز مع ذلك أن يكتبتا منفصلتين لأن الأعراب الإضافي فصلهما في الثاني وفيه إذا أن تكون لغير مفاجأة والغالب أن تكون نظرا للمستقبل لا بقال قد عاب للمصنف في الباب السابع الذي عقده التخصر من أمور أشهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان به يومه ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان وقد وقع هنا في عين ما عاب هنا في الشرح يعني ليس المستقبل صفة زمان كما هو مظهر وصفة للحدث وتخصص بالداخل على الجملة القطعية عكس الضمنية وقد اجتمعا أي الشرطية والعمالية في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصابهم من شهابهم جبادهم اذ هم يستشيرون في هذا الثانية في الآيتين لفجأة ١٩٧ وهي تنوب عن الباب الثاني في جواب الشرط

وهو يكون الفعل بعدها أي بعد اذا الشرطية في ما عاب كثيرا ومعارضا دون ذلك أي قليلا ويحتمل أن يكون مراده ان الاول كثير جدا وان الثاني كثير ايضا ولكن دون تلك الكثرة ولذا لم يقل قليلا وقد اجتمعا قول أي ذوب في المذهب

قوله فالغالب أن تكون نظرا للمستقبل في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده التخصر من أمور أشهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان كما أنه يومه ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان وقد وقع هنا في عين ما عاب هنا في الشرح يعني نظرا للحدث المستقبلي أي المستقبل زمانه فانه قد يكون هذا معارضا لما عاب على العربيين قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان به يومه ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان واقول لا حاجة الى هذا التكميل لأن الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمين معنى في ما عاب فانه قال فاعلم ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام في المستقبل متلفعا في ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنة القوم وان كان الصواب عنده خلافه فانه مضى في التعليق قوله ويكون الفعل بعدها ما عاب كثيرا قال الرضي لان الماضي

والنفس راغبة اذ ارغبتا • واذ ترد الى قبل تنقح • واجامع المسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فاعلة ان رغبته في الكثير من الدنيا امر ثابت لها ثم اتي بالماضي في اذ ارغبتا لارادة الغرض في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله أو اوقتها لاظهار الرغبة في حصول الشرط ولما كانت قواعدها بالانقيل ورد بها اليه لسبب هذه المتابعة التي فيها بالمضارع وهذا البيت من جهة قصيدة لا في ذوب اللزك كور في شيخ خمسة ما توافي عام واحب الطاعون ومات هو في خلافة عثمان بنوحي الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون ويريد تنويع • ولله هريس بجنت من يبرز اودى بنى واعقبوا حسرة • تنفي الاذاعة عبرة ما تطلع فالين بسندهم كان حدثا • سملت بشوك نفسي عور ودمع سيقوا هوى واعتقوا لهما هم • ففترموا لكل جنب مصرع • وقد حرمت بان ادفع عنهم • واذا التبت اقبلت لا تدفع واذا التبت انشبت انظروا • انشبت كل فية لا تنفع • وتجلى للسان من بين ارجس • ان لم يرب الدهر لا انقضض حتى كافي لعماد حمرة • لصفا لشرق كل يوم تفرع • والنفس راغبة البيت وليس بجنت أي مرضية لا اعتبره اذ الرضا أو اودى هلك والحاد جمع حدة وهي سواد العين وسملت بسند مهملة تعقش هوى أي هوى القلب الانشاء وادغم في لنة هذيل واعتقوا السرعو القفر من ابله الله ليعول أي أخذوا بها لغيره المنية أي أخذوا بها القيمة خولة رقطا تنظم في السبر ثم مقفى العنق ورب الدهر مره وحولده وانقضض أي انقضض وأذل والمرد وجدل بكة والصفا من مشاعرها بلقن بابي قيس • ولما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذ السماء انشفت لانه فاعل بفعل مجذوف على شرطه التفسير • والاصل اذا انشفت السماء ثم حصف الفضل الرفع لقاعل مدلول عليه بالمفسر الوانع بعد



في المبتدأ خلافاً للاختش في فاعله يجوز كونه مبتدأ أو مفعول في الأول فالأمران عندهما ثلثان لا يماطية بظاهر عبارة المصنف  
 وجواب إذا حذف ما دلالة على أنه لا يصح به الوصف ولتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن أو محذوف دلالة فلا فيه  
 عليه أي إذا السامع انشقت لاقى الإنسان كدحه أي خراج مذهب النفس في العمل إن خبر لغيره وإن شرافته وقيل الكدح  
 كتاب سطر فيه الأعمال في واما قوله إذا باهلي تحت حنظلة • له ولدها إذا كان المدرج في الباهلي منسوب  
 إلى باهلي قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلة منسوبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة في غم والمدرج الذي يكسب  
 المدرج بالاداء المهملة وهذا قد يشكل على بعض من حيث أنه ليس بعد الاسم المذكور بعده إذ قيل يحصل مفسر الفعل  
 محذوف في رفع ذلك الاسم ١٩٨ تأتي الآية وليس بمشكل إذا توهم في قالت بدر إذا كان باهلي وقيل حنظلة

فاعل باستقر محذوفاً في أقرب إلى القطع بالوقع وتطو إلى لفظه الموضوع للدلالة على النوع وإن كان بالنظر إلى  
 المعنى على الاستقبال لأن إذا الشرطية تغلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل أن قوله خلافاً  
 للاختش في الشرح الاختش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلاً وظاهر عبارة المصنف  
 لتفديدها وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفديده لأن الظاهر أن قوله خلافاً راجع إلى ما يليه  
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون الاختش غير مانع من كونه فاعلاً لكونه خلافاً ليس راجع إليه  
 ويجوز أن يكون مبتدأ لكونه راجعاً لابتداء قوله إذا باهلي الخ الباهلي منسوب إلى باهلي وهي  
 قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة الفتحة معروفة بالحنظلة وأصل باهلي اسم امرأة  
 من همدان كانت تحت معز بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس في عيلان غيره  
 فنسب ولده إليها والحنظلة منسوبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة من غم وللذرع بالذال  
 الهجاء والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه قتل من خط شخصنا الشجع كال الذين  
 الدمي في الصافي قتل من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قتل الأصمى لقب  
 صبيان الأعراب في بعض الفلوات ما ظننه ناهز الاحتلام فجاءوه فاذا هو من أقصع الناس  
 قتل متعتاهل تقول الشعر فقال وأبلى في لاقوله وأتادون الفضال يعني القطام فخر جث  
 درهما وقلت أمدي حتى وخذه فقال من أي العرب أنت قتل من باهلي فقال سواة أمي مدح  
 باهلي قتل فاهني وخذه فقال في والله محتاج إليه ولكن كلنتي شططان في معرفة قتل  
 أنا الأصمى فقال

الأقل لبني الأوم حيث لقيت • عليك عليك الباهلي بن أصمى  
 متى تلق يوماً أصعباً تحبده • من الأوم سر بالأجداد وبرفا  
 أقذف الدرهم لا آخذ من يدك ثم قد نقتله فأخذه • قوله ولا تعمل إذا الجزم إلى الضروية  
 قال الرضي لما كان حدث إذا الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم ير معني أن الدال  
 على الغرض بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم يجرم إلى الضموم علة أراد معنى الشرط  
 وكونه بمعنى متى اه • قوله استغن ما أغناك الخ ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر  
 والحاجة وتجبل ما بالجيم أي أظهر الجمال بالتعفف أو كل الجبل أي الشحم المذاب تعففاً  
 وإن كان فيها معنى الشرط

لما تقرر من أن الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع لم ير معني  
 معنى أن الدالة على الغرض والتعدي بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم يجرم إلى الضروية كقوله  
 استغن ما أغناك الخ • وأد أتصك خصاصة فصل في ما مصدرية ظرفية أي استغن مدة اغناك الخ  
 وبالفعل يحتمل أن يتنازع الفعلان ويجعل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجبل ما بالجيم أي أظهر الجمال  
 وعدم الحاجة أو كل الجبل وهو الشحم المذاب تعففاً ما بالجيم أي أظهر الجمال أو كل الجبل أي الشحم المذاب تعففاً  
 كل من الظروية والاستقبال والشرط في الثابت لحاق غالب الأحوال في كل من هذه فصل الفصل الأول في  
 خبر وجهان الطرفية

زعم أبو الحسن في الاختصاص في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ في صورة الزمري في الآية المتعلقة بالكافر بنهي  
 قوله تعالى وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فنص بهم وسبق في الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله وسبق  
 الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها فنص بهم وسبق في الكلام على هذه الآية في حق الوالوان شاء الله  
 تعالى فإن ادبر حتى أي وسبقوا إلى وقت يجيئهم فيها فاعلموا اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضى  
 هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز أن يفهم معنى إذا بعد حتى عن  
 الشرطية وتفهم بمعنى ولعله جله عليه قوله حتى إذا سلكواهم في قتالهم • نشلا كأنظر دالحالة الشردا وهذا البيت  
 أثر القسيدة ويجوز أن يقال أن جوابه مقدر محاطة على أغلب أحوالها وقال الميسداني أذيف زائدة ولنا عن ارتكاب  
 زيادته مندوحة إذا حرف الجزاء لتفهم الأمر غير ربه هذا كلامه والفتاوى بقاف مضومة ومثناة فوقية بعدها ألف  
 لفتنة تحتية فقال مهمله فها تأنيت ثنية وأعقبه ونشلا الشين المجهمة من قولك نشل الشيء أسرع زعه والحالة بالجيم  
 أصحاب الجلال والنردج شربوه والطريد فوزعم أو الفتح ١٩٩  
 ابن جني في قوله تعالى

فإذا وقعت الواقعة في  
 ذكر في الآية وهي  
 إذا وقعت الواقعة ليس  
 وقعتا كاذبة خافضة  
 رافعة إذا رجعت الأرض  
 رما في فن نصب خافضة  
 رافعة ان اذا الأولى  
 مبتدا والثانية خبر  
 والمنصوبين حالان وكذا  
 جملة ليس ومعها هي  
 وهي ليس وقعتا كاذبة  
 في والمعنى وقت وقوع  
 الواقعة في حقيقة بلا  
 ريب في خافضة لقوم  
 رافعة لا تخرب هو  
 وترجع الأرض في وهذا  
 نظير ما حكاه شارح

وأما الجاء الموحدة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى إذا جاءوها ان إذا حرف حتى)  
 وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز أن يخشى مع الوجه الذي سب ذكره المصنف أن الجاء وور  
 وقال ابن أقيم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسبق الذين كفروا إلى جهنم  
 إلى وقت يجيئهم لها وهي على هذا الاحوال الانعام معمولة لما قبلها يكون قوله فنص  
 استثنافا وحواب سؤال كانه قيل لماذا جرى إذا ذلك فقيل فنص أبوها اه (قوله فمن  
 نصب خافضة رافعة) قيد به لان إذا فمن رفعهما ظرف لمدال عليه ليس وقعتما كاذبة أي  
 إذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة رافعة أي إذا وقعت خفضت ورفعت أو ظرف لرجعت  
 وإذا الثانية تكرر فلا زل أو بدل منها أو ظرف لمدال عليه فاعلم الجاء إذا وقعت بان  
 أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعاقبة والمعاقبة أي ليس وقعتما كذب أو صفة  
 لمذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفسها كما تكذب الآن  
 فاللام بمعنى في كافي قوله تعالى يأتي قدمت لحياقي اذا كان المعنى لحياقي في الدنيا وليس  
 لاجل وقتها نفس كاذبة فان من أشعرها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة  
 كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدا محذوف أي هي خافضة قوم رافعة آخر  
 (قوله والمنصوبين الآن) وصاحب الحال أما الضمير في وقتها وأما فاعل وقعت (قوله وبانبت  
 ما المصدرية عنها) أي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوعها المصدرية موقع الطرف (قوله  
 ثم نابت الحال من الضمير) لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيدا كبا

البعين سيويه في قوله إذا أقوم زيد أقوم عمرو أي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو في ثبوت عن سيويه فطر فإن  
 حتى إمام حافظ بصري وفتحاً حكاه عن المرد قال في شرح الحاشية وقد أجاز أبو العباس المبردان تقول إذا أقوم زيد إذا أقوم  
 جعفر على أن تكون الأولى من فوعة لا ابتداء والثانية من فوعة لكونها خبر عن الأولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت  
 يقعد جعفر وقال الرضى وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسمها صريحاً نحو إذا أقوم زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت  
 قيام عمرو وان لم أقره على شاهد من كلام العرب إلى هذه الكلمة وانما قد تخرج إلى الفتح بقوله فمن نصب خافضة رافعة لان  
 مع رفعهما كافي القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التضييع بل تبقى اداعلى ظرفها وتنصب ما بليس كقولك يوم الجمعة ليس  
 لشغل أو محذوف أي إذا وقعت كان كذب وكذب في قولك يوم في الخطب ما يكون الأمر قائماً ان الأصل الخطب أوقات أو كان  
 الأمر اذا كان قائماً أي وقت قيامه ثم حذف الاوقات نوات ما المصدرية عنها في كاتبت عنه في نحو اكرمك ما مدت متقبله  
 في حذف الخبر المرفوع وهو اذا وقعت كان التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال في وهي قولك قائماً عن انظر وهو اذا في  
 المضافة إلى كان في قولك كانت اداعلى هذا التقدير وهو ان الأصل الخطب أوقات أو كان الأمر اذا كان قائماً في موضع نصب  
 لاستقامة المعنى في اذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو الخطب أوقات أو كان الأمر كان في وقت وجوده قائماً في كاتبت في

المعنى **فإذا قلت** أخطب أو قلت؟ كوان الامر يوم الجمعة اذا انصبت اليوم في لان افضل التفضيل هو حسب ما يضاف اليه وقد اضعف الى الاوقات فيكون وقتها قبل جعلت هذا الوقت واقفا في يوم الجمعة فيستحيل لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحامسي وبعد ما يلف بنفسى من غد • اذ اراد اعطاني وليست بارجح ان اذ في موضع جواب لان من غد في وقال ابن جني حديث اذ في هذا البيت طر يفسر ذلك ان هنا وقعت موقعا غير ما لا يمتد ناديل من غد وفي موضع حرف كانه قال بالمف نفسه من اذ اراد اعطاني الان هذا بغير توسط البدل منه يقع لان اذ اقبلت باشر الجار على ان انا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذ كان كذا جرى كذا ان اذ انجرورة الموضوع يعنى وهذا البيت يؤكده لا عند ادنا بدل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف لمخوف أى ترخوف أو تهاوف والاعجاب جمع صاحب كثره وانشاء وشاهدوا شهاد كذا اقبل والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل بان اعجاب جمع حسب بالكسر مخفف صاحب كثره وانما اوعى بالسكر كون اسم الجمع كثر وانما لم يوزع من ان مالكا انما وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي في أى لاعلم وقت رسلك وقت غضبك في المدارك مولانا

٢٠٠

ساقط الدين النفسى اذا وقت الواقعة ان انتعاب اذ اباد كروهو كقول ابن مالك في الحديث في والجور في من الناعة في على ان اذا انصرف عن الظرفية وان حتى في بعض النسخ ولها والقدير يرجع الى حتى في حتى اذ ابا وحرف ابتداء دخل على الجلة باسرها ولا عمل لها في تكون الجلة بعدها مستأنفة لا عمل لها من الاعراب قال الشيخ ابو حيان وكان بعض الاذكياء يستشكل بجي هذه الجلة

جاء في زيد في وقت ركوبه **قوله** لان الزمان لا يكون محلا للزمان) يسان وزم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذ في المثال الاول في موضع نصب وتقدر نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افضل التفضيل كاتقرر في بابه بعض مما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لاضافته الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الماحول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب مالا في وقت وجود الامر قاعا في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني **قوله** وبعد غد الخ) بعد غد ظرف لروخون مقدرا والمف كذا بقصر سماعي ما فات واعجاب جمع حسب كافرناخ جمع فروخ **قوله** وان حتى في نحو حتى اذ ابا وحرف ابتداء داخل على الجلة الشرطية باسرها ولا عمل له في التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل بجي هذه الجلة الشرطية من اذ وجوابا بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرطية قلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب من تباعلى فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين الذين كفروا الى ان يغفر الله لهم ان يغفر الله لهم وقت مجيئهم فيقطع السوق اه وفي شرح التفسير لان ام قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كاقدرها نحوون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت قد خلت قال في البسيط كانك قلت في قولك احلس حتى اذ ابا زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه **قوله** وجوابا مخدوف لفهم المعنى قال ابن ام قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاعجاب المجنسة وما بعده أى فاعجاب المجنسة

الشرطية من اذ وجوابا بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرطية قلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب من تباعلى فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين الذين كفروا الى ان يغفر الله لهم وقت مجيئهم فيقطع السوق وعلى ذلك نفس في واما اذ وقعت في الواقعة الاية في فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى طرف في اما الفعل الشرط او الجواب على الخلاف الذي في غير ما وجوابا مخدوف لفهم المعنى وحسنه في أى حسن حذف الجواب في طول السكلام وتقديره بعد اذ الثانية في ثلاثة فصل بين البدل والبدل منه في أى انقسمت اقسام او كنتم ازواجا لانه واما اذ في البيت فظرف الهف في من قوله بالمف نفسه لا بدل من غد الجور بين في واما في اذا في المثال في وهو قوله لم اخطب ما يكون الامر قاعا صاحب يكون الاصل اخطب كوان الامر اذا كان قاعا بنفسى في موضع نصب في غير المخدوف أى اخطب كوان الامر ما صل في زمن وجوده قاعا لا لا التقدير زمانا مضافا الى ما يكون في كافله اولئك القوم في اذ لا موجب لهذا التقدير ولادى اليه في واما الحديث في وهو اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي **قوله** في نظرف لمخدوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك بالنصب على الحكاية في وضوح في بالرفع عطفا على شأنك المحكي باعتبار الاعراب المتدريه في كانت لفت اذ بالحديث في هل انا لك



وندمان يزيد الكاس طيبا • سقيت اذا تقورت القجوم • المراد الندمان هنا التندب لا التامد قال الشاعر اذا كنت ندماء  
قبلا كبر اسقي • ولا تسقى بالاصغر المتأمل ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الالف مشربة فيه وقيل مادام الشراب فيه

فان كان خاليامنه سمي قدما  
وتقورت غربت والبيت  
ليس بقاطع على محي اذا  
للأخى لحوازان سقيت  
بمعنى اسقى وهو دليل  
جواب اذا أي اذا غربت  
القجوم اسقيته وهو الثاني  
أن نفي الحال وذلك بعد  
القسم فهو والاسل اذا  
يفشى ونحو وانضم اذا  
هو قيل في دل استعمال  
اذا بعد القسم في نحو هاتير  
الأتين على انها الحال  
في الامور كانت للاستقبال  
لم تكن ظرفا لفعل القسم  
لانه انشاء لا اخبار قسم  
باق لان قسم الله سبحانه  
وتعالى قديم ولا يكون  
محذوف هو حال من  
الليل في الآية الاولى  
في قوله من القجوم في  
الآية الثانية ولان  
الاستقبال والحال  
متنافيان فلا يجعل أحدهما  
ظرفا للآخر • وإذا  
بطل هذان الوجهان في  
وجها كونها ظرفا لفعل  
القسم وكونها ظرفا للحال  
مع جعل اذا للاستقبال  
فيتمين انه في أي انظر اذا  
في ظرف لاحدهما وهو  
اما قبل القسم أو الكون  
المحذوف الذي هو حال من  
الليل والقوم في على ان المراد

فاتزل الله تعالى في هذه الآية • وقيل كانت العباد اذ قدمت المدينة استقبلوها بالاسل  
والتضييق سرورهما • وقيل ان الباقي منه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في  
الثاني عشر فقيل هار بن يسر • وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا التندب  
وزيد بن ابي الزاوي والكاس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكاء من معين يساء وقال ابن الاعراب  
لا يسمى الكاس سكوا الا لو فيها الشراب وتقورت القجوم غشيت وفي الشرح ويجوز  
أر لا يكون اذا هنا للأخى بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا أو أقول سبقه الى  
هذا ان الصانع (قوله لان قسم الله قديم) هذا لتبليق قوله لا اخبار ولقائل أن يقول ان أراد  
القسم القفلي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام القفلي المؤلف من الحروف المفروقة  
المسجوعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق في تعالى ليس من تأليغات المحلوقين  
وان أراد النفي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفي صفة واحدة في الازل ليست بمنقضة  
فيه الى انقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها  
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس  
الحروف والاحوات المترتبة المسجوعة وهو مع ذلك قديم وذهب المعتزلة في كتابه المواقف  
وقد سبقه الى ذلك محمد التهرستاني في كتابه نايه الالهام الى ان المعنى في قول الاشعري  
وغيره كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومعهم بل في  
مقابلة المعنى والمراد به ما يقوم بذاته كسائر الصفات لا يكثر تحت الكرامية من قدم النظم  
المرتب الاجزاء فانه يدعى الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتبطا كالفاسم  
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتيب انما يحمله في اللفظ لا احتياجه الى الالة  
اما الفاسم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء  
لعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن  
الحاجب للمعتزلة وفيه نظر لاننا لا نقول قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير  
مرتبا اه • ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب التردد السابق فتتأخر  
انه أراد القسم القفلي لكن أراد بالقديم ما ليس باق لا مالا أول لوجوده بقربته ما ذكره  
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم باق أو تقتضيه انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته  
ومع قطع النظر عن مسير وره فسماع عند حدوث التعليق (قوله لان الحال والاستقبال  
متنافيان) يعني فلا يتصف به • اذ ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له اتصافه بهما  
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكونه اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له  
وفيه نظر لان الحال المضافة للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المتعبر بآخره متعاقبة  
من أو آخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبنية في شئ ما هي  
لان هذه تجامع كلام من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة زمان وقوع مضمون  
عالمها وزمان وقوع ذلك المضمون فديكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا ويوجب  
عنه بانها متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا الترمو القهر يصدر الجلة الحالية المصدرة  
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه طرف لاحدهما) يعني لا قسم أول لكون

به في أي اذا في الحال فلا تنافي حيث يدلوا مانع لان الانشاء على فلا سابه ان المراد بها الحال ولان  
الكون المحذوف حال بغرض لا يتبع كونه ظرفا فلا المراد بها الحال اه • كلام هذا القائل ونيفه المصنف بقوله

والصحيح انه لا يصح التعليق بقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان في هذا ليس بخاص  
بالاشتمال بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة وانخاره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان  
هو الخبر عنه فيلزم ان لا يقع اذا ظفر بالفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له لما اجاب به المصنف  
عن هذا فهو جواب خفي عن ذلك فيجوز ان لا يمتنع التعلق بكلامهم بقاء اذ اعلى الاستقبال في ذلك لان مانع من وقوع الحال  
الصانعة مرادها الزمان المستقبل لا تقول سادخل البلد راكب اذ ان الحال ٢٠٣ مقيدة لها ما هو العامل هنا

مخوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليق بقسم الانشائي) يعني  
سواء كان المراد ما ذا الحال او الاستقبال وهو رد لكون اذ مراد به الحال طرف بالفعل القسم  
الانشائي (قوله وانه لا يمتنع التعلق بكائنا) ودلائل متناع كون اذ مراد به مستقلا لكونه مخدوف  
هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هي كبرى الدليل  
وصرفه محذوف للعلم بما يقتضيه الدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد  
استغننا من قريب ان الحق عند اهل الحق ان الكلام الاقضي ليس بقديم والاخرى صفة  
قديمة لا تتكرر فيها وانقسامها الى الانشائية والاشتمالية ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند  
التعلق وفي الشرح ليس ما قاله صاحب الانشائي بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم  
لا يوصف بزمان من الازمنة وانخاره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم  
اذن ان لا يتعلق ظرف بالفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له واقول  
اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف اخباره تعالى لان يتعلق ظرف بالفعل خبري في كلام الله  
تعالى لان الفعل الخبري خبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله ووضح  
منه ان يقال المعنى مراد به الصمد غدا) قال ابن الصائغ ذاق مرادنا بمرادنا كان غدا معصوما  
له وهو لا يرد مرادنا من ان الكلام ينتقل الى مرادنا وان اراد مرادنا الا ان الارادة التي  
يقدر على الفعل لا يتأخر الفعل عنها لم تظهر اوصية يقدر مرادنا على تقدير مقدرها  
واقول اراد مرادنا الا ان الارادة التي يقدر على الفعل لا يتأخر الفعل عنها اقتضى الذي  
لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة خلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد كتابه  
الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق فوجب  
تخصيص احد القادرين في احد الاوقات على ان الظاهر ان مرادنا هنا يعني قاصدا واما  
اوصية تقدر مرادنا فقد اشار اليها المصنف بقوله كما فسرت في اذ انتم الى الصلاة باردت في  
التفسير ذكركم واريد به اودتم القيام تعسيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها لا يجوز  
والتشبيه على ان من اراد العبادة يقضي ان يبادر اليها بحيث لا ينفلت عن الارادة (قوله مسئلة في  
نائب اذ انما ذهب) قال الرضي الصافي في متى وكل طرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله  
الاكثر ولا يجوز ان يكون جوازه على ما قال بعضهم كالا يجوز في غير الظروف الا ترى انك  
لا تقول لهم جازم فاضرب بنصب ايهما واما العامل في اذا فلا يحسن ان يكون على ان يوازه  
وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخراته والاولى ان تفصل وتقول ان قضيت اذا مضى  
الشرط فحكمه حكم اخوانه من متى وقضوه فان لم يمتنع نحو اذ غربت الشمس جئتك يعني

مستقبل وقده مقارن  
له في ذلك الزمان في دليل  
صحة مجي الحال المقدرة  
باتفاق كررت برجل معه  
صغر صائده غدا أي  
مقدرا للصيده غدا في  
وقد يقال هذا لا يقضي  
الى معطو له لان الحال  
في هذا التقدير في الحقيقة  
انما هو قولك مقدرا  
ورضه على لا استقبالي  
وغدا ظرف للصيد لا للتقدير  
في كذا يتدرون ووضح  
منه ان يقال المعنى مرادنا  
الا ان في الصمد غدا  
كما فسرت في اذ انتم الى  
الصلاة باردت في القيام  
وانما عبروا عن ارادة  
الفعل بلغة الفعل لانه  
يوجد عند قصد الارادة  
بغير فاصل وعلى حسب  
مكان منه بسبب قوى  
وملازمة ظاهرة فمسئلة  
في نائب اذ انما ذهب  
احد ما انه شرطه وهو  
قول المحققين فتكون  
بغيره حتى ويحقوا ان في  
انهم منصوبات بشرطه

لكن يلزم على هذا ان تكون اذ ظرفا مبالا لا يختصا وهي من الظروف المخصصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب  
ان تعيين الوقت في اذ يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده  
الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه مفعلة لا مجرد كونه مفعلا ولو كان مجرد كذا الفعل بعد كذا  
كان في تخصيصها التخصيص حتى في قولك حتى قام زيد وهو غير مخصص انما قال في قوله تعالى في قوله مردود  
بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عتده **هـ** ولا **هـ** القائلين بان ناصبها شرطها **هـ** غير مضافة **هـ** الى الشرط **هـ** كما يقول الجميع اذ اجتمعت كقولهم **هـ**  
استغن ما غناك ربك بالفي • **هـ** واذ اصبك خصاصة فتصل **هـ** لان الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم  
**هـ** هو المذهب **هـ** الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين ويرد عليهم أمور أحدها ان الشرط  
والجزء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم نصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب **هـ** من  
حيث هو معمول لهما فمن فعل ٢٠٤ أو شبهه **هـ** والمعمول داخل في جملة عامله **هـ** فكلا يكون قولك شئت

حين قام زيد جلتين لا يكون  
اذا قام زيدت في ذلك  
التقدير **هـ** والثاني انه يمنع  
في قول زهير

بدائي اني لست مسدوك  
ما مضى •

ولا سابق شيئا اذا كان جائب  
لان الجواب محذوف  
وتقديره اذا كان جائبا  
فلا سبقه **هـ** ولا حاجة الى  
ادخال الفاء لتصير الجملة  
اسمية أي قانا لا سبقه ولو  
قال اذا كان جائبا لا سبقه  
مع وكان الجواب فعلية  
**هـ** ولا يصح ان يقال لا سبق  
شيئا وقت مجيئه لان  
الثني انما يسبق قبل  
مجئته وهذا لازم لهم  
أيضا ان أجابوا بانها غير  
شرطية وأنهم معمول لها  
قبلها وهو سابق ولما  
على القول الاول فهي  
شرطية محذوفة الجواب **هـ**

وهو ما ندره أولا وهو عامله  
اما خبر كان **هـ** يعني جائبا  
**هـ** أو نفس كان ان قلنا  
بدلالتها على الحديث **هـ**

أجبتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي هو في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في  
الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة أو  
لكونه مضافا اليه ولا ثالث الا لا يستقر أو لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاول  
الانبات فيه بالضمير كافي الموصولات ولم يأت في كلامه فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه  
كافي سائر الظروف المتخصصة بضمير الجمل التي بهذا لا على الوصفية كقولهم تعالى يوم يجمع  
الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز حمل المصغرة في الموصوف كالا يعمل المضاف اليه في  
المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة معنى وقوعهما معا  
كلام يجوز ان تعمل أو لاهما في الثانية كالخلاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعد  
كلمة واحدة بعض أجزاءها مقدم من وجه مؤخر من آخر فذلك ما هو معتزلة في المعنى فن ثم  
لم يعمل مسألة في موصول ولا تابع في مفعول ولا مضاف اليه في مضاف ولما كلة الشرط  
والشرط فليست كما كلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفعل والمفعول والمبتدا فيجوز  
عمل كل واحد منهما في الآخر فتسمى تذهب أو ياما تذهب أو فاه الاسماء المحسنة بل  
ان لم يعمل الشرط في كلة فهو من قام وقت جاز وقوعهما معا موقع المبتدا على ما هو مذهب  
بعضهم **هـ** (قوله لا اذا عتده **هـ** لا غير مضافة) قال ابن الحاجب في شرح المفضل والحق  
ان اذا وقي سوا في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا المعنى له وما ذكره من كونها  
لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طاعت فيه الشمس  
**هـ** قال الرضي وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص به لكونه صفة لا للمجرد ذكر الفعل بعد  
كلمة يعني التخصيصها كتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم (قوله كما  
يقوله الجميع اذ اجتمعت) في التمرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم  
(قوله أحدها ان الشرط والجزء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم نصير الجملتان  
واحدة) قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تفتتا معنى الشرط وجعل الاول  
سببا للثاني (قوله بدائي الخ) هذا البيت في ديوان زهير وفيه ولا سابق شيئا بابتداء المتكلم  
في سابق ويرجع شيء وقيله

كأن وقد خافت تسعين حجة • خلعت من عنك مني ودائيا  
(قوله ولا يصح ان يقال لا سبق شيئا وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هـ في السبق ان ما في مسلم  
والسبق المكاني ممنوع ههنا وما في السابق الذي يعني الفوات فغير مسلم لا يجتمع ان يقال  
لا أنزل القضاء وقت مجيئه قال المختصري في قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

ان وهو المختار عند ابن مالك وجاعة كما سمرته في الباب الثالث ان  
شاه الله تعالى وقد عرفت انه يرد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذ ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق في البيت  
يعني الفائت ويجه فيه مذهب الجمهور ومبغضه اذ المعنى اني لا أدرك الماضي وأول الوقت المستقبل الجاني الى بل سيدركني فهي  
شرطية والتقدير اذا كان شيء جائبا اذ لا فواته انتفاء الفوات حاصل في وقت المجيء فاستقام وكذا يستقيم جعلها معموله  
لما قبلها على انها غير شرطية فاعلمه

في الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين وهو اذا ورس  
 المعنى وهو اليوم وهذا باطل فعلا لا حدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين فيقع بعضه في زمن وبعضه في زمن  
 آخر وقد اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ولهم ان يقولوا معنى التركيب اذا جئني اليوم يكون ذلك  
 سببا لا كراهي لا غدا فليس اكرمك في الحقيقة نحو انما فطاح الاشكال في اذا قلت في اذا كان الامر كذلك في اذا صاحب  
 اليوم على القول الاول في المنقول من الحقيقين في وكيف يعمل العامل الواحد وهو الفعل من قولك جئتني في في ظرفي  
 زمان في وهذا اليوم في قلت في التائب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لم تضادا كما  
 تضادا في في الوجه السابق في الاتي على قول الجمهور في وعمل العامل في الواحد في في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما  
 أعم من الآخر نحو انك يوم الجمعة مصر في وأقول ليس بين مصر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان مصر

هو الوقت الواقع قبل  
 الصبح قليل واليوم هو  
 ما بين الشمس وغروبها  
 أو ما بين الغبر والمغرب  
 فليس شيء منهما بصادق  
 على شيء من الآخر فها  
 متباينان اللهم الا ان  
 يقال أطلق المصر على  
 أول الغبر لقربه منه  
 من باب الملاق أحد  
 المتأخرين على الآخر  
 فيكون المراد جئتني في  
 جزء من يوم الجمعة مصر  
 ولا شك ان جزء يوم الجمعة  
 أعم من مصر فأمس  
 في وليس في مصر في بل لا  
 من يوم الجمعة حتى يقال  
 انما عمل الفعل في  
 الثاني بطريق التسمية  
 والكلام انما هو في عمله  
 في الطرفين بطريق الاصالة

ان يسبقونا أي ان يقولنا يعني ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو  
 اذا جئني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدلالنا صاحب  
 به ان العامل في اذ امرها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها  
 أو نقول المعنى اذا جئني اليوم كان سببا لا كراهي لا غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد  
 جئتك أمس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن وراء المعنى السبب أمس (قوله وعمل العامل  
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر) نحو انك يوم الجمعة مصر يريدنا  
 بالاعم من الآخر الشامل له وبغيره تمول الكل بجزئه والكل بجزئه ولا يرده المغوم  
 المصادق على كل ما صدق عليه الا تخوم غير عكس لان يوم الجمعة مع مصر ليس كذلك  
 وفي الشرح المصر هو الوقت الواقع قبل الغبر قليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها  
 أو ما بين الغبر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فها متباينان اللهم  
 الا ان يقال أطلق المصر على أول الغبر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان مصر  
 يعني أول الغبر ليس مبيانا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مبين له لان المتباينين هما  
 الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الا نحو مصر مع يوم  
 الجمعة كذلك لا يصدق مصر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد مصر  
 غاية الامر ان ماصدق عليه مصر في المثال جزء ماصدق عليه يوم الجمعة لان المراد بمصر يوم  
 الجمعة واما مطلق المصر فان بعض ماصدق عليه جزء ماصدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله  
 متى تردن وما سافر الخ) سفار اسم بئرلبي مازن بن مالك ميني على الكسر وهو صفة للسافر  
 على بناء فعال اذا كان عالما مؤثرا على الكسر ولا كراهة للمبين على بناءه على الكسر اذا كان  
 في آخره وادهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستخير بالجم والزاى طالب الماء لارض  
 أو ماشيه والمعرب بالعين الموهلة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفه عنه قال أو عبيد وقال

في جواب زببر عليه يوم الجمعة مصر رفع الاول ونصب الثاني في ولا سئل الى البدلية في هذا فيحصل التركيب الاول  
 عليه فينص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق  
 متى تردن وما سافر نجيبا • أديهم ربي المستخير المعز  
 ورود الماء هو الشراب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئرلبي مازن بن مالك والادهم تصغير ادهم وهو الاسود  
 والمستخير بالجم والزاى طالب الماء لارض أو ماشيه يقال استخبرت فلانا فلان اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك  
 واما المعز فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفه عنه قال أو عبيد وقال  
 للمستخير الذي يطلب الماء اذا تمسقه فعد عورته شر به وأنشد للفرزدق • متى تردن وما سافر لبيت كذا في الصباح  
 فيفيوميتنغ ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط في الاقتران بشرط في البدل من اسم الشرط نقول متى  
 جئتني ان يوم الجمعة ان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في البدل من اسمه نحو من جاءك ان زيد  
 أم هو في يوم ذاك السبب فيجتمع في اليوم في المثال في المتقدم وهو اذا جئني اليوم اكرمك غدا في ان يكون بدلا من



أذا مجتمع أيضا في اليوم الواقع في بيت الغرزق **فإن يكون طرفا التقيد وهو جواب سمي** **فإن لا يصل ثرد من**  
**معوله وهو سافر بالجنبي وهو يوم المومل لتقيد** **فقد تميز أنه طرف ثان لثرد والربع** **من الأمور الواردة على الجمهور**  
**فإن الجواب ورد مقرونا بالفتحية نحو** **إداعا كم دعو من الأرض إذا تم فخرجون** **وإما بعد إذا لم يعمل فيما**  
**قبلها وجواب هذا وما بعده أن الجمهور إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان حالها لم يكن ثم مانع فإن منع من عمله**  
**فيها مانع كذا الفتحية وإن نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب** **فوق** **ورد مقرونا بالحرف الناسخ نحو**  
**إذا جئتي اليوم فاني أكرمك وكل منكما أي من إذا الفتحية والحرف الناسخ** **فلا يدل على ما بعده فيما قبله** **وقد عرفت**  
**جوابه فإن قلت في قوله فاني أكرمك مانعا من الحرف الناسخ فله الجواب فلم اقتصر على الأول وترك الثاني قلت لعله اعتمد**  
**على ما صرح به أبو البقاء في إعرابه** **٢٠٦** **من أن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل ما بعده** **فما قبلها**

وذكر الحرفي وأما بخشري  
 أن العامل في إذا ما عاصر  
 التمسح وهذا يدل على أن  
 الفاعل منه هو المتكلم قال  
 أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه  
 نظر **فورد** **في الجواب**  
**فإن أيضا الصالح في العمل**  
**صفة كقوله تعالى فإذا تقرر**  
**في النافور في أي تخ في**  
**الصور وهي النفعة الأولى**  
**وقيل الثانية** **فذلك**  
**أشارة إلى وقت التقرر وهو**  
**مبتدئ يومه** **فمنه** **مبنى على**  
**الفتح لأضافته إلى الذات**  
**هي اسم غير متمكن وهو**  
**في محمل رفع على البدل**  
**من ذلك يوم عسير**  
**وهذا خبر ذلك مبتدأ كانه**  
**قبل يوم التقرر يوم عسير**  
**فإن لا تشمل الصفة فيما**  
**قبل الموصوف في فمتم**  
 أو عبيدة يقال المستعين الذي يطلب الماء إذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للقرزق  
 (قوله والربع أن الجواب ورد مقرونا بالفتحية) في الشرح وجواب هذا وما بعده أن  
 الجمهور إنما يقولون أن العامل فيها جوابها إذا كان حالها لم يكن ثم مانع وإن منع من عمله  
 مانع كذا الفتحية وإن نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب **أه** وقال ابن  
 الصانع والجواب أنهم يقولون العامل في إذا جوابها أو ما دل عليه الجواب أو ما أغنى عنه الجواب  
 ذكر هذه الأقسام الثلاثة الإمام أبو محمد بن بري في مصنفه في إذا وإذا انتهى وقال الرضي  
 وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل فيجي الجواب بعده أن الفاعل لا ياتي  
 لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي هو المصدر يجوز مثل هذا  
 التركيب (قوله ورد أيضا الصالح في العمل صفة كقوله تعالى فإذا تقرر في النافور  
 بذلك يوم عسير ولا تشمل الصفة فيما قبل الموصوف) في التعليق وفي كلامه  
 تدافع فإن في أوله الأخبار بأن الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الأخبار بمنع عمل الصفة  
 ثم تدفع في الخبر عن عبد الكلام على قوله تعالى وقيل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانعا فان  
 قلت بم تمنع قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في  
 قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في  
 أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مساررا إليهم بالنصيحة لأنها في السر ألتجوع وعلى الأول  
 لفعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مانع المصنف **أه** وأقول لا تدافع في  
 كلامه فإن أخبارة أو لا يصلح عمل الصفة لتمامها باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن  
 الموانع وأخباره ثانياً يمنع عمل الفاعل باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المومل على  
 موصوف الصفة أو تقول أخبارة أو لا يصلح عمل الصفة لتمامها في الجملة وأخباره ثانياً يمنع  
 عملها عما هو في شيء مخصوص وأما يجوز الخبر في تعليق في أنفسهم بليغا فقد ضعه أبو البقاء

عمل عسير في إذا تقرر على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع ذلك لانه  
 جزء أولاً لأن الصالح للعمل صفة وجزء ثانياً لعدم صلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت بحمل أنه أراد  
 بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقيل لهم في أنفسهم  
 قولا بليغا مانعا فان قلت بمنع قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق  
 بقوله قل أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مساررا إليهم بالنصيحة  
 لأنها في السر ألتجوع وعلى الأول لفعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف  
 مانع المصنف فله **فوق** **تخرج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعده الفاعل خبر لا يصلح الإلحاح في قول أبي الحسن**  
**ومن تابعه في جواز انصرف إذا وجوز زيادة الفاعل في الخبر** **ولا يجوز أن تكون هذه الفاء الداخلة على الخبر حيث**  
**يضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي فله درهم**

فإن عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر في قلوبهم كون الفاضل الزيادة فإن قلت قد يسكنون المراد من جواب الشرط  
 الإعلام فيكون هو الشرط كما في قولك أن أكرمك أمس فهذا يسكن أن يكون مضمون الجملة وهو  
 الأكرام الواقع في الأمس مسبباً عن الأكرام الواقع بعده وإنما الشرط هو الإعلام بمضمون الجملة والاختيار به أي أن  
 أكرمك إنا في هذا اليوم بعد لأن أخبرك بما كراي إنا أمس وهذه أمات هنان قال المسبب عن القبول ليس العسر  
 وإنما الاختيار هو المسبب كما قال ابن الجلب في قوله تعالى وما يكن من نعمته في الله أن هذه الآية هي من الاختيار قوم  
 استقوت بهم نعم جهلوا عملها وشكروا فاستقروا هاجموا له أو متشككوا سبب الاختيار بانهم أن الله قلت الاختيار  
 بالمسبب عن النقر وهو حصول الأحوال العظيمة لا يصلح لأن يكون معلقاً بالنقر ٢٠٧ وهو الجواب يخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسر  
 أي عسر الأمر كذا  
 قدره صاحب الكشاف  
 وجاعاً وهو ما قول أي  
 البقاء به يكون مدلولاً  
 عليه بذلك لأنه إشارة إلى  
 النقر شرود لادائه إلى  
 اتحاد السبب والمسبب  
 وذلك متبع وعندنا أن  
 لا يتبع لأن النقر سبب  
 لوقوع الأحوال العظيمة  
 فإذا جعل جواباً للشرط  
 التقدمة لفظاً جعل  
 الجواب مسبباً وكان من  
 حذف المسبب وإقامة  
 السبب مقامه ولا إشكال  
 حينئذ وهو ما هو في كانت  
 هجرته إلى الله ورسوله  
 فحضرته إلى الله ورسوله  
 فثروا على إقامة السبب  
 مقام المسبب لا شتر  
 المسبب أي قصد الحق  
 الثواب العظيم المستقر  
 لها جبر في وهذا متأت

وغيره بأن معمول المسبب لا يتقدم على الموصوف (قوله لأن عصر اليوم ليس مسبباً عن  
 النقر) هذا لتعليل عدم صحة هذا التضييق الإلهي قول الاختصار يجوز زيادة الفاء في خبر  
 مبتدأ وذلك أنهم على هذا التضييق لا تكون عاطفة وهو ظاهر ادع خبر المبتدأ لا يعطف  
 عليه ولا سببية لأن عصر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سببه بخلاف  
 للاختصار فإنه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله) وأما قول أي البقاء أنه يكون مدلولاً عليه  
 بذلك قال أو البقاء إذا نظر في العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فنك لا إشارة  
 إلى النقر ومثله بدل من إذ أو ذلك مبتدأ والخبر يوم عصر أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه  
 عسر أي عسر ولا يعمل فيه نفس عصر لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على  
 قول الاختصار وهو أن تكون إذا مبتدأ والخبر ذلك والغاية زيادة وأما وجه فظفر بذلك  
 وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ يوم عصر خبره والجملة خبر ذلك اه وأو البقاء هو عبد الله  
 ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء المكنى بالأصل الحسين بن المولود والدار القمية الحسيني  
 النحوي القرضي الضرير بأخذ الضمير ابن الحشاش وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسة  
 وثمانين سنة عشر وسنة ثمان مائة بعدد الكبري بضم المهملة وفتح الموحدة نسبة إلى عكبر  
 بلدة في دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ وأما أن الضمير المنصوب بأن في عبارة المصنف فأنه  
 إلى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أي  
 البقاء صريح في أن المدلول عليه بذلك هو العامل في إذا وأنه مع ما بعده هو الجواب وعلى  
 هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله) وأما قوله كانت هجرته إلى الله ورسوله فحضرته  
 إلى الله ورسوله فثروا على إقامة السبب مقام المسبب لا شتر المسبب (لما حكى عن اتحاد  
 السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فإن الشرط سبب لجزأه وقد جعل هنا نفسه  
 قابلاً بأن لا نسلم أن الجزأين متماثلين الشرط وإنما الجزأين محذوف أقيم هذا المذكور مقامه  
 وتأوله ابن دقيق العيد بأن التقدير في كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصد الهجرة إلى  
 الله ورسوله حكماً وشراً وردان المقصد حينئذ حال مبينة وهي لا يجوز زحذهما كما صرح به  
 الزندي في شرح الجبل وأجيب بفتح أن المقصد حال هو تميز ويجوز زحذف التمييز إذا دل

في قول أي البقاء الذي تقدم على ما سلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وإن لم تفعل قال بفتح رسله ولا شأن أن عدم تبليغ  
 الرسالة سبب لما لا ينبغي فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صواباً عليه الصلاة والسلام إن إن بوجه عاين ترسب على عدم  
 التبليغ المخرى ومن معاملة له بما يلحق بحصه الشرع من الأجلال والتعظيم فيقال أبو حيان وورد مقروناً بالجملة النافذة  
 نحو وأداتني عليهم آياتاً لينبأت ما كان يحتملهم أذكر في الآية وهي قوله تعالى ما كان يحتملهم إلا أن قالوا أتوليناها  
 أن نكتب صادقاً وليس لقوله هذا الآية مفعول عند المحققين فإن المادة مارة عندهم بانهم اتفقوا على ذلك إذا كان في شيء  
 شاهد آخر لما فيها من سببه فيقتصر وزن على بعضها لما فيه من الشاهد يشيرون بقوله الآية إلى ما في شيء من شاهد  
 أو أكثر لا هم بعده وليس الأمر بهذه المثابة فهو التامية لها المصدر فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها اه كلام

أي حيان **وقوليس هذا الجواب واللاقترن بالفاء مثل وان يستتبعوا أقسامهم من المعنيين** ولعلنا قلنا لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لأن الشرط هنا بيان وهي أصلية في بابها بخلاف إذا قال الرضي ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى وإذا مضى أجمعهم بغير ون وقرن المصنف جوابان الشرطية باللام وهو عمتهم وسأف في مثله في موضع يقع كذلك في كلام المصنفين كثير **وقولنا الجواب محذوف أي همدوا إلى الخبيج الباطلة** ويمكن أن يقال إن المعنى على قسم مقدم ومقدم قبل إذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وإن أطعتمهم أنكم لمشركون **وقول بعضهم أنه جواب على إضمار الفاء مثل في كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت** وإن ترك خبر الوصية للوالدين أي فالوصية ٣٠٨ **في مردود بان الفاء لتحذف الأضروية كقوله من يفعل الحسنات الله**

يشكرها **في والشر بالشر** عند الله مثلاً وقد تم قد أسنده في أم الجواب الوصية في الآية نائب عن فاعل كتب **في ذكر كونه الفاعل** ولا نهج معنى أن يوصي وذلك ذكر التفسير الرابع في قوله في يده بعدما سمعه **في والوالدين** متعلق بها لا خبر **في هنا كونه ذلك** القائل **في الجواب محذوف** أي **في أن ترك خبر الجواب** وقول ابن الحاجب أن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وأن عاملها ما بعد بعدما النافية كعامل ما بعد لافي يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وأن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشر كقوله

عليه دليل ضحوا يكن منكم عشر ون حابرون أي رجلاً ويمكن أن يقال لم يرد بتدبيرية وقصد في الأول وحكاية شرعاً في الثاني أن هناك لفظاً محذوفاً بل أراد بيان المعنى ومغارة الأول للثاني وتأوله بعضهم على إرادة المجهود المستقر في النفوس فإن المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والخبر أفديقان لبيان الشبهة وعدم التفسير وإرادة المجهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعليل وقد يكون للتفسير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الأول قوله تعالى والمساكين السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله وقول الشاعر **• أنا أبو الجهم وشعري شعري •** ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته إلى ما هاجر إليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي ردكلام أي البقاء فهي يقال نقر السابقين لوقوع الأحوال العظيمة فيكون المعنى فإذا اتفرق السابقون فالأحوال الشديدة واقعة لوقوع الأحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر الملول عليه بذلك **• وأقول لا نسلم أن نقر السابقين سبب للأحوال العظيمة** ولو سلم فلما قام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الأحوال عن النقر متنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالاً على النقر وجعل النقر دالاً على الأحوال فكيف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجديد بخلاف الحديث **(قوله وليس هذا الجواب واللاقترن بالفاء مثل وان يستتبعوا أقسامهم من المعنيين)** في الشرع لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لأن الشرط هنا بيان وهي أصلية في بابها بخلاف إذا **وأقول سيذكر من الرضي مثل هذا عند قول المصنف ولو سلم كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لا اقترن بالفاء **(قوله)** وإنما الجواب محذوف أي همدوا إلى الخبيج الباطلة** قال الرضي ويموز أن يكون قوله تعالى وإذا تسلى عليهم آياتنا بينات ما كان بهم مثل وان أطعتمهم أنكم لمشركون ويموز أن تكون إذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط **(قوله)** من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صديق بجزء **• والشر بالشر عند الله مثلاً •** ويروي **• من يفعل الخير فلا يشكره •** ولا ضرورة حينئذ **(قوله)** إلا أن قرطاً الخ

وخص عن فضلها استنبطنا **• فكيف يخرج القرآن عليه** **• والثاني** القرط أن ما لا يقاس على لافان ما لها المصدر مطلقاً باجتماع البصريين واختلافوا في لافها والظاهر أن اختلافهم في غير اللفظة إنما اللفظة فلا يتلفظون في لافها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول حرر الرضي في هذه المسئلة فليست على وثوق منه إلا أن **في قيل لها المصدر مطلقاً أي سوله وقت في صدر جواب القسم أولاً** **في قيل ليس لها المصدر مطلقاً** توسطها بين السامع والمسموع فعل ما كان المعمول أو اسم ما في نحو أن لا تم أفعول مجاز لا زاد وقوله **• إلا أن قرطاً على آية •** **• إلا أن كيد لا كيد •** قرطاً في مضمومة وراسمة وطاء ملة اسم رجل والآلة الحائلة والمراد هنا السببية والكيد المكر وان غلبت أي أن هذا الرجل على حاله سوعولست أكيد كيد **• وقول إن وقعت في صدر جواب القسم** فله

الفسد مدلولها محل أدوات المدح والافلا هذا هو الصبح وعليه اعتمد سيبويه لجعل انتصاب حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه **هـ** والحب يأكله في القرية السوس آليت بفتح التاء أي حلفت وعلى التوسع فاستقام الخافض وهو على أي آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب الفعل على طريق التوسع وهو لم يجعله من باب زيد ضربته وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير **و** لأن التقدير لا أعلمه **ز** وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كافي قوله تعالى تألفه تنق **ح** ولا هذه لها الصدر **د** لوقوعها في جواب القسم **هـ** فلا يعمل ما بعدها فيقبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب **و** هو باب المنصوب على شريطة القسم ويعرف باب الاشتغال **و** ما ملأني فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أعلم حب العراق الدهر لا أعلمه فإن قلت ما فائدة تقييد المنصف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز من مثل وإن أحد من المشركين استجارك فإن استجار فمفسر لعامل أحدوه ولا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسط عليه ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين **و** الثالث أن لا في الآتي يفسر ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيداني ضرب فكيف يتقدم المعمول على الناسخ وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر وهم ٣٠٩ يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله **ج** فقد اجتمع في

القرط بعض اقصاف وسكون الزاوياء الماهمة اسم رجل والآلة الحائلة والكيده المكر وهذا أيضا مثال لتوسط لا بين العامل ومعموله لأن العامل فيه موقوف عن عامل المعمول مقدم عليها عكس الذي قبله **قوله** وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا **الاشارة** بهذا الباب إلى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيده احتراز عن مثل وإن أحد من المشركين استجارك فإن استجارك فمفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم **قوله** لأن ان ولأم لا يتدله يمنعان من ذلك لأن لهما المصدر قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية مخموم فلتأمن أن سلبت المصدرية على المختار وأما قوله ذلك بعد هذا أوفى كتاب غيره هذا **هـ** وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيد قائم لأن زيد قائم فدخلت اللام وسلبت المصدرية باعتبار ما بعد ان بدل من ان غوان زيد قائم وبسطها على عمل ما بعده فغوان زيد اطعمك لا كل ولم تسام باعتبار ما قبل ان بدل من ان تأمن من تسام فعل القلب على ان ومعمولها وذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسول وقضية هذا التحقيق أن اللام مع ان في المصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يتنوع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا **قوله** بدل وان لم ينتهوا عما يقولون ليجس هذا دليل على

الآية ثلاثة موانع كون العامل مصدر أو كون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكافي ومن النسخة من تساهل في الطرف والجار والمجرور فجاز تقديمها على المصدر المقدر بالموصول الحسري في وصلته وضع تقديمها على صريح الحرف المصدرية وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل أنه نقل عن الاخفش أنه يميز تقدم الفعل به على المصدر

٢٧ في ل نحو يهني همرا ضرب زيد **و** انما العامل محذوف أي ادكر يوم فيرون الملائكة **و** أو يعدون يوم فيرون الملائكة أو ينعون البشرى يوم فيرون الملائكة **و** حذف العامل مدلول عليه بقوله لا أشري **و** نظيره أو يرد أو يحيا على الأكثرين ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل نملك على رجل نبتنكم إذا هزتم كل محذوف أن في خلق جديد فيقال لا يصح بلديان يعمل في الدال ان ولأم لا ابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما المصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف **ج** وقد تنبهت على أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك **و** الجواب أيضا **س** عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية **و** ان الجواب محذوف مدلول عليه بجدي أي إذا هزتم تجددون لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم **و** وقد أسلفنا أن الرضى أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لا ذامع خلاها عن الفاعل عدم عرافة اداني التربة وعليه تخرج هذه الآية من صرح ولا حذف **و** ما وان أمكنهم انك لم تكون فاجله جواب القسم محذوف مقدور قبل الشرط بدل وان لم ينتهوا عما يقولون ليسن الآية **ج** فان الجواب من القسم قطعا بنهاده اللام وتكون الآية كيد فيلزم تقديمه قبل الشرط وبقيته الآية لا يستلزم الشاهد في شيء إذا الباقى منها هو معمول ليسن من مفعول وفاعل والآية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليجس الذين كفروا منهم عذاب أليم **و** لا يسوغ أن يقال قدرها في آية سبأ **و** خالية من معنى الشرط فتعني **ج** بفتح النون مضارع غني بكسر هاء أي

فقتضى من جواب وتكون في بالنصب عطف على تقي المنصوب بأخبار ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أي  
 لكن تقدر له فنهاها عن جواب وكونه في معمول لما قبله وهو قال في من قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل  
 في أو ندلكم أو ينشك لان هذه الافعال تقع في ذلك الوقت في فلا تكون اذ انظر فالحا في الفصل الثالث في خروج اذ عن  
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واما مغضبوهم فيضرون في وقوله تعالى في والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيها  
 ظرف نظير المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لا تقترب بالفاء مثل وان جسدك بغير فوهي على شيء  
 قدير في وقد يقال اغتفر بغيرها بدون الفاء لعدم عرافة اذ في الشرطية كما مر عن الرضى في قول بعضهم انه على اضمحار الفاء  
 تقدم رده في بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر في قول آخر ان الضمير نو كيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر المتعسف  
 وقول آخر ان جوابا محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لاداعي اليه في وقد يقال بل الداعي قائم وهو اداء اذ على غالب  
 أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط في ومن ذلك اذ التي بعد القسم نحو والليل اذا نفضي في ونحو في والنجم اذا هوى في  
 فهي في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يخفى كونه حالا أي أقسم بالليل كأنها اذا نفضي وأقسم بالنجم كأنها

اذا هوى ولا يصح جعلها  
 لشرط في اذ لو كانت شرطية  
 كان ما قبلها جوابا في المعنى  
 كما في قولك اذ انيتي  
 فيكون التقدير اذ انيتي  
 البسمل واذا هوى الضم  
 أقسمت وهذا منتم لوجهين  
 أحدهما ان القسم الانشائي  
 لا يقبل التعليل لان الانشاء  
 يقع والمعلق يحفل بالوضع  
 وعدمه في قال ضمير الذين  
 سعيد في شرحه للعاجبية  
 جزاء الشرط يجب ان  
 يكون قضية خبرية معلقة  
 بالشرط لان الانشاء ثابت  
 والثابت لا يقبل تعليلها  
 وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير نس قبل الشرط وجعل الجواب المذکور ذلك القسم أو دليل على ان ضوائرك  
 لم تكن كون جواب القسم مقدور قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذکور في قوله تعالى  
 وان لم ينهتوا عما يقولون ليجسن جواب القسم مقدور فكذلك الجواب المذکور في ضروان  
 أطعوهم انكم لم تشركون لان كلام من المذکورين عما يجب ان القسم لا الشرط (قوله لان  
 هذه الافعال تقع في ذلك الوقت) هذا دليل لقوله ولا يسوغ ان يقال الخ والمراد بذلك  
 الوقت وقت التزويق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لا تقترب بالفاء) اجاب  
 الرضى عن هذا بان قال ولعدم عرافة اذ في الشرطية جاز ان يكون جوابا بجملة اسمية بغير فاء  
 كما في قوله واذا مغضبوهم فيضرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال  
 ولا مانع من كون هم في الايتين تأكيد للواو والضمير المنصوب في أصابهم أي هم اه (قوله  
 وقول بعضهم انه على اضمحار الفاء تقدم رده) يعني قبل هذا نحو قوله وهو ان الفاء لا تخفف  
 الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير نو كيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر المتعسف)  
 قال ابن الصائغ أي تصف في تأكيد الضمير المتصل المرتفع أو المنصوب بضمير رفع منفصل  
 اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة  
 الشارح بدل تكاف من غير ضرورة تكاف لاداعي اليه فقال بل الداعي قائم وهو ابقاء  
 اذ على غالب أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذ التي بعد القسم  
 نحو والليل اذا نفضي والنجم اذا هوى) قال الرضى فيس ليس في اذ في قوله تعالى والليل  
 اذا نفضي معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد امدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء لتعليل لا تعليل لان انشاء وانكره الرضى مستلذا لما وقع كثيرا في القرآن من الجمل الانشائية في  
 جزاء الشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قد يمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من غيره أو انشائية  
 واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على الطولي بان قال لاشك ان مثل اكرم زيد ابدل بنظائره على طلب في الحال لا كرامه  
 في الاستقبال فبفتح تعلق الطلب بالحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا بتأويل قال اكراما ان يعلق على  
 الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكانت قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك  
 فيحصل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفاء في الحال تأويل الطائي بالجبري وأما ان علق عليه من  
 حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكانه قبل اذ جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوب منك في الحال فلم يتأويل  
 الطائي بالجبري وأن لا يكون الطلب متعلق بالشرط أصلا بالجملة لا يمكن جعل الطائي جزءا لا تأويل ثم قال ويترفع على  
 التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلي وان كان الطلب في نفسه لا يتجملها  
 في فاما ان جاني قوله لا كرامته فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المنسوب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما المجرد

للتوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل في وهو ان سميكت لشي في ثابت دائما وجواب والشم في وهو ما ضل صاحبكم وما غوى في ما من مستقر الانتفاء فلا يمكن تبسيطهما في أي نسب هذين الجوابين في عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب في المقدري لا يتبين حيث قيل ان التقدير ٢١١ اذا انشئ الليل واذ هو انشئ القسم أصبحت

في خبري في ما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء يقع بمعنى بلفظ يعارض في الوجود والمعلق يحصل لوجود وعدمه فلا يدل عليه الانشاء وهو قسم الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الاثنين ظرفية غير شرطية لما قرره ورد عليه انه تقدر على رايه بكون محذوف يعمل حالا من الجور ولا شيء يقدر عاملا في هذه الحال الا فصل القسم فيكون ان تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

في أين المختص بالقسم في بحيث لا يستعمل الا فيه واخترت من الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيهم فان هذا لا يطوفه الخلاف الا في أصلا في اسم لاحرف خلافا لفرجاء والرافعي منفرد مشتق من البين في وهو البركة في وعنه وصل لاجمع يجب وعنه قطع

الجواب لا طاعرا ولا مقدر لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذ ان القسم فلو كانت اذ الشرط كان المقدرا اذ انشئ اقسام فلا يكون القسم مضربا بل مقابفا بنسب ان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكليم بهذا الكلام وان كان نهرا واخره متوقفا على دخول الليل فان قيل فاذا كان نظرا فامضير داخا في شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ان الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل وقت غشيانه وفي فيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مضعول اقسام فيكون الاقسام في حال حصول الليل كان المرو في قولك مرتب زيد صار خافي حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كأمرو وأضافي قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان مالا عن الجنة ولا يجوز كالأبيوزان فيكون خبرا عنه وقيل ادايدل من القسم يخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اذ اعن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحق القمر متساقلا يبقى وقت اتساق القسم وليس بعد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظيمة والجلال لانه لا يكون بقسم بشي الا بحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر والمقدر والتقدير وعظيمة اذا اتسق فهو كقولك عجمان زيد اذ اركب أي من عظيمته والظروف هنا لا يصح ان يكون لانشاء التعجب كالا يصح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضطر العظيمة اذ لا يجب الامن العظيم في معنى كالا بقسم الا بعظيم في معنى المعاني اه (قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والشم ما من مستقر الانتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سميكت لشي وجوابوا انشئ ما ضل صاحبكم وما غوى (قوله والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء) لتبين حقيقة ما قل نعم الذي سجد جزء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعلقا بقوانا أنت حران دخلت الدار انشاء لتطبيق لتطبيق الانشاء وقال المتقاضي في مطويع يجب ان ينتبه ان الجزاء يميز وان يكون طليبا بخوان جاءك زيد فاكرمه لانه قبل استقيا في لآله هي الحسد وث في المستقبل يميز وان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طليبا وقال السدي في حاشيته ان مثل اكرم زيد ايدل يظهره على طلب في الحال لا كسرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب بالحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول ما يحصل القطع على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قبل اذ جاءك زيد فاكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطائي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال حتى كانه قبل اذ جاءك زيد يوجب اكرامك اياه مطلوب بانك في الحال فيلزم تأويل الطائي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزءا بلا تأويل

### في أين المختص بالقسم

(قوله وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه) في أين انشاعه لعمدة أين يفتح الهمزة

خلافه للكرمين في وجهم ان هذا الورد مختص بالجمع كلبس وأكل وهد مع جمع على أين كقوله • بالأي لسان أين وأمثل وكقولنا زهير وتيمع أين منا ومنكم • بقسمة قورمها اللام • وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من ضم أو ابلس وأكل وهد أيضا في قول نصيب في على زنة نصيب ولس



يزيد الجواز الما بينهما من المجاورة وهو مجازي نحو مررت بزيد أي المصطف مروري فكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد في كالمعنى في نحو هذا المثال ليست للالصاق وانما هي للاستعلاء كمل في دليل وانك تقولون عليهم مصعبين وفيه نظر فراه المصنف بقوله في أو قول ان كلام من الاستعلاء ما يكون حقيقيا إذا كان مضمنا الى نفس المجرور كما مضت بزيد في أو قبضت على شيء من جسمه في وصعدت على السطح فان أضفى الى سابقك منه مجازي كمررت بزيد في أو بل الجماعة في وهذا مثال للاستعلاء المجازي في قوله أي قول الاعشى لمعري لقد لا تحب عيون كثيرة في الضوء ترقى مقام غرق تنسب لمقروين بصلطانيها • وبواب على النار الندي والمخل في وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندى الجود والمخل صاحب تلك النار وهو بكسر اللام والياء مع ثمانية تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتنسب وقد ورد المقرر الذي أصابه القرو وهو البرد والمراد بالقروين هنا الندى والمدح والاصطلاح ٢١٣ الاستعلاء بالنار والمخل المذكور

هو عيد العزيز بن حصن من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلا فقيرا وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه لفقرهن فخرج المخنق من بينهم وزل في مغارة فخرج الاعشى ليلا فرأى نار المخل فقصدها وزل به فصره فاعلم ليس له غيرها فلما أصبح قال له الاعشى هل لك إلى حاجة فقال نعم ان قد حنت بقصيدة وتشد هاني نادى قوفي فلعلهم يتزوجون بناتي فامتدحه الاعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان وأنشد هاني ناديم فتنافسا وفي بنات المخل وخطبوهن اليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة وما أحس قول

مثل هذه المصابقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لابس عليه ماسك زيد (قوله) وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد في الحين الذي ذكر ابن مالك ان الله في نحو مررت بزيد يعني على دليل وانك تقولون عليهم مصعبين وحكاية عن الاخفش وفي شرح القلب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرو ولا تلك مجاوزتك اياه كانت صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرو من جانب المصوف فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله) وباب على النار الندي والمخل في هذا المعنى من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدره • تشب لمقروين بصلطانيها • وتشب مني للفعول من شئت التناوؤا شيئا شبا ما اذا أو قد تم أو القرو والندى أصابه القربض القاف وهو البرد واحد المقرر بن السند وهو اسم الجود والمطر والبلبل والنهم والمراد هنا الجود والمقرو لا تنز المخل بالهسته وكسر اللام وهو اسم المدح (قوله) فاذا استوى التقديران في المجازية فلا كثر استعماله في المقترع عليه يعني ان الالفاظ في مررت بزيد لا يمكن حقيقيا وكذلك الاستعلاء فيه وجدنا استعمال حرف الالفاظ مع المرو أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى جعل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الجمل على الاكثر عند التردد بين معنيين أو وفي الشرح فيكون الالفاظ أولى بالترجيح لانها يلزم التصور من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الاتحوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور وأقول في التصور بالباء في معنى مجازي لم يأت في الاستعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التصور من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة لينصق المعنى المجازي لم يأت في الاستعمال الباء فيه لم يلزم التصور من وجهين قلنا لو سلم قلنا يصح بيان كون الالفاظ أولى بالترجيح عما ذكر لو أراد المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما أوضحته وبالمجازي

بمعنى الذين يحجبون الضيف التماسي بفتح صمد والبيت الثاني الذي أنشده • وأهيف فاق الورد حسنًا وجنة • أثره طرفي في رياض جناها • كانها من حول خاليه جرة • تشب لمقروين بصلطانيها • في هذا المستوى التقديران في المجازية • فان جعل الباء للالصاق في المثال المذكور وليس حقيقيا فنزلة ان المرو لم يتصق بزيد وانما التصق بلباسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقيا ايضا فنزلة ان المرو لم يكن هو فزيد هذا المستوى التقديران المذكوران في المجازية • فلا كثر استعماله • وهو الايمان بالباء في صلة هذا الفعل في أو المقترع عليه • ثلاث يلزم التصور من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الاتحوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور وهو مررت عليه وان كان قد جاء في الفصح في نحو وانك تقولون عليهم مصعبين ونحو وكان من آيات السموات والارض فيهم وعن عليهما • وهم



فإنها معرضون وتقولوا كذا في مررت في قرية وتقول الشاعر **وقلنا على اللثيم بسني** • تخفيف ثقت قلت لأبغني  
 في الآن مررت به أكثر فكان أولى بتدبره أصلا • من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة وهذا يقتضي أن على  
 في مررت عليه فيجوز معنى الساموقه نظر إذا دأبى إلى الخراج صرف عن حقيقة وجهه على حرف آخر في معنى ليس حقيقيا  
 له وفي شرح اللب أن مررت عليه أن يقال أذبا لوزنه في المرو ولا نكلم بما جاوز ذلك أباه كالمصنف فوقع في صكثرة السراو  
 إذا كان المرو من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان مع هذا الشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا  
 فان قلت لا ينبغي أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ في خبره وما موقع الشرط  
 والاستثناء لوالواضين بعده • قلت انظر بحذوق وان هي الوصلية فالواو الداخلة عليها أو الحال عند بعض والاستثناء منقطع  
 والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان مع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الإصالة  
 فهو يفرج على هذا أن لا خلاف في المقدور في قوله **تمرون بالديار ولم تعوجوا** • كلامكم على أن حرام  
 هو أو الباء • وهذا رأي الجماعة هو أم على • وهذا رأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقصو بمعنى رجع وكل منهما  
 محتمل في البيت أن تمرن بالديار ولم تقصوا عنه ها كراما لئلا أولم ترجعوا إليها في الثاني في معنى الباء الأربعة عشر  
 في التعدية ونسبها بالنقل أيضا ٢١٤ وهي المعاقبة للهزمة في نصير الفاعل مفعولا ولا وفسر هانك ليعلم أن

مراده بالتعدية هنا أن  
 ضمن الفعل معنى التصير  
 احتراز من التعدية بالمعنى  
 الآخر فقام بطريقه على  
 توصيل العامل إلى المفعول  
 بواسطة الحرف وهي  
 بهذا المعنى لاختصاصه  
 لها بالباء بل هي متفصلة  
 في جميع حروف الجر غير  
 الزائدة وما هو في حكم  
 الزائد وقال ابن مالك في  
 صابطها هي الداخلة بعد  
 الفعل اللازم فلتفهم مقام  
 المنسوب إلى المجاز بمعنى الكامة المستعملة في غير ما وضعت له ونظايرها لا بد ذلك **قوله**  
**وقلنا على اللثيم بسني** • هذا صديقت بجزء • فاعلم أن قول ما يعني • **قوله** فكان  
 أولى بتدبره أصلا • في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه فيجوز معنى الباء وقصه نظر  
 إذا دأبى إلى الخراج صرف إلى آخر في معنى ليس حقيقيا اه • وأقول أن كون الباء مع المرو  
 للإصاق المجازي أصلا على كون على مع الاستعلاء المجازي يعني أن حرف الإصاق مع المرو  
 أكثر وقوعا من حرف الاستعلاء مع لا يقتضي حرف الإصاق مع المرو على الإصاق  
 وانما يقتضي جعل الباء مع المرو على الإصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي **قوله** تمرن  
 بالديار ولم تعوجوا • هذا صديقت بجزء • كلامكم على • إذا حرام • وعاج بمعنى وقصو بمعنى رجع  
**قوله** وهي المعاقبة للهزمة في نصير الفاعل مفعولا • التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما  
 التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فليست كذلك في حروف الجر التي ليست زائدة ولا في  
 حكم الزائد **قوله** وقول المبرد والسهمي أن بين التعديتين فرقا وذلك إذا قلت ذهب زيد كنت  
 مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية • يعني ذهب الله بنورهم في الجبي الذي وأجيب بأنه

يجوز

الهزمة في إيصالها إلى المفعول واعترضه أبو حيان بأنه قد وردت

مع التعدية في قولهم صكتك الخرجا ونحو ذلك بعض الناس وبعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله  
 وهو يشمل اللازم والمتعدى فان قيل هو وان شمله لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء الداخلة في المعاني ما كان مفعولا  
 إذا لا صل صكت الخرجا ونحو ذلك بعض الناس بعضا فالجواب أن لا نسلم أن هذا هو الأصل بل الأصل صكت الخرجا ونحو ذلك بعض  
 الناس بعض يتقدم المفعول ثم دخلت به التعدية على ما هو الفاعل في الأصل والمعنى أن المتكلم صير ما دخلت عليه الباء كالأو  
 دافعا للمجرد عنها **قوله** أكثر ما تدعى • أي ما تدعى به فذهب العائد وما عبر عنه الأفعال أو أي أكثر الأفعال التي تدعى الباء  
 في الفعل القامر تقول في ذهب زيد ذهب زيد أو منه ذهب الله بنورهم أي ذهب نورهم وزأله **قوله** وقري •  
 في الشواذ • **قوله** ذهب الله بنورهم • وهي بمعنى القراءة المشهورة **قوله** والمبرد السهمي أن بين التعديتين فرقا وذلك إذا  
 قامت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب • بخلاف ما إذا قلت ذهب زيد فانه لا يشمله بهذا المعنى **قوله** مردود بالآية •  
 لاستعماله مصاحبة الله بنورهم في الذهاب قال السهمي لو كنت الباء كالهزمة في المعنى من غير زيادة لجاز أمره • مرضت  
 به وأسقمته وسقمت به وأعييتوه جميعا به قياسا على ذهبته وذهبته وبأى الله ذلته والعلة قالوا إنما الباء تعطى معنى  
 التعدية طرقا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهزمة ثم ورد على نفسه هذه الآية وأجاب بأن النور والسمع كل بيده وقد قال  
 بيده انظر وهذا من انظر الذي بيده وأما كان بيده فجائز أن يقال ذهب على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده انظر كأننا

ما كان ذلك المعنى الا ترى انه لما ذكر الجرس قال لينذهب عنكم الجرس ولم يغسل يذهب به وكذا قال و يذهب عنكم جرس الشيطان تلقيا لعباده حسن الا يذيعه حتى لا يضاف اليه شيء من الاراس وان كانت خفافه وممكنه فلا يقال فاعلى الخصوص هي بيده تحسبنا للجلالة وتزهر به وفي مثل الجمع البصر والنور يحسن ان يقال هي بيده تحسن ان يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان الجمع والبصر مشاعلان الاعراض فلا يصح انتسابها فذهب بجمعها معهما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال في الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استعماله عليه وقد درج الرخمري في الكشف على الفرق بين التصديتين فقال في سورة البقرة والفرق بين اذهب وذهب بان معنى اذهب ازاله ويقال ذهب به اذا استعصم ومضى به معه وقال في سورة النساء قوله تعالى تذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدى بالد فانه اخذوا الاستصحاب فحوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهاب فكلالاة وقدر جدى فاضى القضاة تاهل الذين من المتبر في نفسه وهذا الفرق وارضاء قال ومن ثم فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه في النذر بين أن يقول ان فعلت كذا فانما ابع فلانا و ابعه فإز من في الثانية أن يبع نفسه وان يبع ماله صاحبه بخلاف الأولى فله ان يصاحبه وله أن يبعده واما قوله تعالى فلو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيجتمعت ان الفاعل ضمير العرق في فلان نبض مع هذا الاحتمال وداعى السبيل ولان الحزمة والهاء متعاقبات في

أحدا هم فقدت الأخرى

الرباعي مضارع أنبت التمدي بالهمزة جواب المصنف على ذلك بقوله ﴿فَمَا أَنبَتِ الْبَادِي﴾ فمن ضم أوله وكسر الباء فهو قراءة ابن كثير وأبو عمرو والباقون على فتح الأول وضم الثالث مضارع بفتح ولاسؤال عليه ﴿فَخَرَجَ عَلَى زِيَادَةَ الْبَاءِ﴾ في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقسمة كاستمره فلا ينبغي التفرج على ذلك في أوليها إنما صاحبه فالطرف حال الفاعل وهو الضمير المستتر في نبت العائد على الضمير في أي نبت هي ومصاحبه لدهي أو في حال في المفعول في المحذوف في أي نبت التزم مصاحبه للدهن أو في على فإن أنبت بمعنى نبت • فليست الهمزة معدية حتى يضمر اجتماعها مع الباء • في قوله في أي قول زهير ﴿وَرَأَيْتُ ذِي الْحِجَابِ تَحُولُ يَوْمَهُمْ • فَطَنَانَهُمْ حَتَّى إِذَا نَبَتِ الْبَقْلُ﴾ أي نبت البقل قال صاحب الصحاح يقال نبتت الأرض وأنبتت بمعنى ونبت البقل وأنبتت بمعنى وأنشد البيت والقطان الخدم والاتباع يستتري به الواحد وغيره والبيت شاهد علىه ومنه قول جرير

﴿وَمَنْ وَرَدَهَا فِي أَيَّ يَوْمٍ دَبَّاعَةً مَعَهُ الْفَقْلُ وَالتَّمْدِي﴾ فوهم في دفعه أن دفعه عن الناس بعض وسكنت الحرف بالحرف في فان كلامي دفعه وصك متعدي قبل دخول الباء إلى واحد في الأصل في قبل الاتيان بما التمدية في دفع بعض الناس بعضا وصك الحرف بالحرف في يتقدم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قلنا ان الأصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحرف لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال في الثالث من معاني الباء الأربعة عشر في الاستماتة

وهي الداخلة على آية الفعل نحو كتب بالتم والمحرث بالقدم وفي القاموس والقدم آية الضم مؤنثة وفي الصحاح والقدم التي يضمت به تخففاً قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد ولا هو كلامه هذا مذكور قد أسعفاً ابن مالك الاستعانة وأورد جوف السبية قال لأن مثل هذه اللفظة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى وجعل ضابطاً بآية السبية أن يصح استناد معناه إلى معصوم بما جازاً كما يقال كتب القلم وأخرج الماء القدر وأثبت بناء التعليل ومثل لها بضو ظلمت أنفسكم بالتضاد كم الفصل والضابط السابق صادق على هذا الأثرى أن اتخاذ الفعل سبب تظلمهم أنفسهم ويصح استناد الفعل إلى السبب بما جازاً فكان حقه أن يسقط هذا المعنى لا يدرج أمثلة تحت السبية والظاهر أن المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى في قول ومنه بآية السببية لأن الفعل لا يأتى على الوجه الاكمل إلا بها وهذا أحد الوجهين اللذين جوزه الزمخشري قالوا الثاني أن يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله ثبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله أفرايى أن التقدير متبسا باسم الله ليكون المقدس في الأفعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركاً فهذا يجعل الظرف مستقراً للأنواع قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التتار في أعرب أى أفصح وأبين وأدخل في العربية وأحسن أى أوفق انتهى للمال ٢١٦

الآية التي لا تكون مقعودة بالذات فبسب وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال إنما كان هذا الوجه أعرب بمعنى أنه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعلما فيخرج عليها بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذا لم يبدى باسم الله كالفعل في عدم السكالات صرح جعلها للاستعانة

فتوقف الفعل على التسمية كصرف الكتابة على القلم في الرابع من المعاني الاربعة عشر في السببية وضوكم ظلمت أنفسكم بالتضاد كم الفصل في قوله ومنه في قوله في لقيت زيد الاسدي بسبب لقاى اياه وهذه هي الباء التبريدية ويظهر من كلامهم انهما قولان أحدهما انه السببية كما قال المصنف فجرد من زيد اسماعيل في قال شعاعته حيث بلغ ان يتبرع منه أسد وقد أشار في الكشف الى ان بآية التبريدية حيث قال في قوله تعالى الرجن فأسال به خبيراً الم يجوز أن يكون المعنى فأسال به له خبيراً كقولك رأيت به أسداً أى برؤيته والمعنى ان سألته وجدته خبيراً والثاني انه المقطوعة أى لقيت في زيد الاسد كذا قال الشيخ به الذين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله وشوهاء تهدي الى صاخر الوغاء • يستأتم مثل العتيق المرجل من التبريد بآية الله احبة وسيأتى الكلام عليه • قوله قدسقت الالهة بالارواح والالاجع ابل في أي انها بكسر الهمزة لانه غير الجلة المذكورة بريدان معنى البيت هو معنى ذلك انها في يد ما وممت به من أسماء تعلم ايضاً بينا وبين الماء وهذا ليس يتعين في البيت لجواز ان تكرن الباء للاستعانة في الخفاء من المعاني الاربعة عشر في المصاحبة ولها علامتان أحدهما ان يحس في

موضعهامع فيضوابط بسلام أي معه في ونحو في وقد دخلوا بالكفر الآية في معنى قوله وإذا جاءكم قالوا آمنا وقد خالوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بهامن وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والسلامة الأخرى ان يبقى عنها وعن مصحوب الحال فالتمثيل في الآية الأولى لاجب سببا عليك وفي الثانية وقد خالوا كافرين وهم قد خرجوا كاذبوا وصلاحيه وقوع الحال موقعها سماها كسبر من التصديق به الحال فان قلت ظاهر هذا انها لا تكون الاطر فاستقر قلت الامر كذلك ولكن قال ارضى والظاهر انه لا مع من كونها القوا في وقد اختلف في البه من قوله تعالى فسيح محمدك فصيل للصاحبه والمجد مضاف الى المفعول في والفاعل هو الخاطب ولكم لم يذكر والتقدير بمحمدك في أي سبحانه حمدا له في جعل موضع الباء ومصحوب الحال وهو إحدى العلامتين المتقدمتين في أي تزه عملا يليق به في وهذا معنى التسبيح في وثابت له ما يليق به في وهذا معنى الحمد وهو التذم بالصفات الجيلة فان قلت من أين يلزم الامر بالجد وهو اغترق حال مقيد للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بما له المقيد له بدليل اضرب هذا جالس قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالنال المذكور

اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به بتفوج مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرمافني ماصور بها وما تنكلم به المصنف من هذا القليل في وقيل للاستعانة والجد مضاف الى الفاعل أي سبحانه عابجه بنفسه ادليس على تزه بمحمود الأري ان تسبيح كبير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات في فليس تسبيحهم مقتضى لذلك بمحمود في واختلف في قوله صلى الله عليه

انه لا مع من كونها القوا (قوله أي تزه عملا يليق به وثابت له ما يليق به) هذا مجموعه تفسير لمجموع قوله سبحانه حمدا له لان التسبيح ان يزه عملا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالجد وهو حال مقيد للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيد له بدليل اضرب هذا جالس قلت انما يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالنال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به بتفوج مفردا أو كانت من فعل المأمور نحو ادخل مكة محرمافني مأمور بها وما تنكلم المصنف من هذا القليل (قوله الأري ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لاجابة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى ان الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع في الإطلاق لفظ عالم مثلا ادخل خلاف في إطلاقه ولا في انبئات العلم الذي هو عرض اد لا نزاع في فيه عنه بل في هل له تعالى علم وصفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والعلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالعلومات عالموا باعتبار التعلق بالقدورات قادر الذي غير ذلك وهذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كذا برغمها وان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والأرادة وما ان أراد ما معها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطاوا صفات الذات وعطاوا خلقه تعالى لافعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والأجسام والاعراض (قوله واختلف في سبحانه اللهم ومحمدك فصيل جلة واحدة على ان الواو زائدة

٢٨ ثم في وسبحناك اللهم ومحمدك فصيل جلة واحدة على ان الواو زائدة في والاصل سبحانه محمدك سبحانه ثم أضف سبحانه الى المفعول فوجب حذف فعله كافي فضرب القاب فان دلت كيف عده هذا جلة واحدة مع ان فيه جلة التذم اختلفت في معترضه والمراد من الكلام المعدود جلة ما عداها في وقيل جلتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي في سبحانه يا الله في ومحمدك مصناك في وهذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا الترتيب بل هي محتملة للصاحبه والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف في كون الكلام جلة أو جلتين وهذا لا مدخل له فيها هو بده من الكلام على الباء ما معني ذكره هنا في وقال الخطابي المعنى في ومحمدك التي هي نعمة توجب على جسدك بهتك لا يصولي وتوقر بريدانه عما أقدم فيه في المسبب المذكور وهو الحمد في مقام السبب المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب جده على العبد المنعم عليه في وقال ابن السكيت في قوله تعالى يوم يدعوك في فتسبيحون بمحمدك في وتطوبون ان لبنت الاقلام في هو قوله أحسبته بالثناء والاحتجابة والابانة بمعنى قال الشاعر وداع دعيامين يوجب الى الداء في لم تسبيحه عند ذلك محجب في أي فيصيرونه بالثناء الحمد هو الثناء في فتكون الباعثة لطفه بتسبيحون على انها الاستعانة في والباء للصاحبه في بمعنى مع في متعلقة بحال محذوف في فيكون

النظر مستترا والمعنى فتستفيدون ملتصقين بجمده والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الاعلان في أي معنيين في أحوالكم  
 بجمده والوجهان في فسيح بجمد بك في أي جواز كون الباء الاستعانة وكونها المصاحبة وهذا من مقول ابن النحوي  
 فلا يقال انه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه وهو السادس من المعاني الاربعة عشر في الطريقة في وعلا متان يحسن  
 وقوع كلمة في موقعها في نحو ولقد نصركم الله بغيركم وهذا مثال للظرف المكاني ويدراس ما بين مكة والمدنسة كان لرجل  
 اسمه بدر فسمي به ونحو فيضناهم بصر في أي في صعر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا مثال للظرف الزماني  
 ومنه وانكم تفرون عليهم معصين وبالبال وهي كثيرة في الكلام فان قلت هل تقع لظرفية المجازية قلت قال العز بزي في  
 قوله تعالى ولقد أنذرهم مصطفانا محمدا وبالمنذر أي شكروا فيها وقال المنصف في حواشيه على التسهيل لا يعرف محي الباء  
 للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون مما اذا يقال يزيد خبر ولا يعمرو  
 أدب كما قالان في التي هي أصلية ٢١٨ في الطريقة فتقبل التصور قلت وقد اجبر في قوله تعالى يا أيها المفتون على رأي

الأنف من ان تكون الباء  
 ظرفية أي في أيك الفتنة  
 وهي مجازية وأجبر في  
 قولهم لا خير بغير بجمده  
 النازكونها ظرفية على  
 جهة المجاز وهو السابع  
 من المعاني الاربعة عشر  
 في البذل في وعلا متان  
 يحسن الابتنان في موضعها  
 بكلمة بذل في قول  
 الحامسي  
 قيت فيهم فوما أذا ركبو  
 شدوا الاغارة فرسانا  
 وركبانها  
 وروى شنوبالزون أي  
 عرفوا الاغارة من كل  
 وجه والاغارة دفع الجبل  
 على من يراد أخذه وقله  
 في وانتصاب الاغارة على  
 المفعول من أجله كما

وقيل جتان على انما عاظة ومتعلق بالباء محذوف أي بجمدك سميتك) يعني وعلى كل من  
 القولين يأتي الخلاف المتقدم في فسيح بجمد بك من ان الباء المصاحبة والمجد مضاف الى  
 المفعول أو للاستعانة والمجد مضاف الى الفاعل وفي التشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه  
 لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الجدة على هذا الترتيب بل هي بحسب الاستعانة  
 والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بجمده  
 من الكلام على معنى الباء فاعني ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه الهام وبجمدك  
 من قيل فسيح بجمد بك في تعلق الباء بالتسميع وإضافة الجدة الى ما يبعث ان يكون فاعلا  
 ومفعولا ذكره عقبه على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي  
 قوله والوجهان في فسيح بجمد بك أي الوجهان الاذان ذكرهما ابن النحوي في منسقيون  
 بجمده وهما التعلق بالفعل المذكور وتصوب على الحال آتيان في فسيح بجمد بك فالوجهان  
 مبتدأ وفي فسيح بجمد بك خبره ويختل وهو أوجه انه من تفعلة الكلام على فتستفيدون  
 بجمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسيح بجمد بك من كون الباء المصاحبة أو  
 الاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت فيهم الخ) وهذا البيت لفرط بن أبي نعيم شاعر  
 اسلاوي وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستمع الي • بنوا للقبطة من ذهل بن شيدان

يروي شدوا وهو المالك في نسخ المتن أي جلا في الحرب من شددا في الحرب يشدا إذا حبل  
 وروى شنوا قال في المصاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة  
 وأشن إذا فرقه من كل وجهه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله) وهي  
 الداخلة على الاعواض) يعني سواء كانت غنما كالنمل الاول أو غير غنما كالنمل الثاني (قوله)

في قول الشاعر لا أقدم الجبن عن اعياء • ولو توالى زمر الاعداء

و جر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التبيين على مشكل الحاسة لان جى مثل ما قال المنصف ان انتصاب الاغارة على المفعول  
 لأجله قال وشده غير متعد فواذا أريد تفعيها وصلت بمعنى قال الشاعر أشد على الكتيبة لا أبالي • احتجى كان فيها أم سواها  
 قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جلا وانتصاب الاغارة على انها مفعول لأجله ولان تكون بمعنى قوا  
 من قولك شدت أنتي إذا جعلته شديدا قويا فت نصب الاغارة على انها مفعول به وهو الثامن في من المعاني الاربعة عشر  
 في المقابلة في قوله تسمى به المروض وهو الداخلة على الاعواض في اثنا كانت أو غير اثنا في نحو اضربته بالفسخ  
 وهذا مثال لدخولها على المروض الذي هو غنم وهو كأمات احسانه بصفه وصف التي بكسر الصاد مثله ونهه عنه مثله  
 وقيل الضيف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعب ان يزد على أصل التي فيجبل مثلين أو أكثر فهو قولهم هذا ذا في  
 فوقع هنام مستترا ووقع في المثالين المتقدمين لنحو لجمونه في أي من يجيئه للمقابلة قوله تعالى في ادخلوا الجنة بما

الأنف من ان تكون الباء  
 ظرفية أي في أيك الفتنة  
 وهي مجازية وأجبر في  
 قولهم لا خير بغير بجمده  
 النازكونها ظرفية على  
 جهة المجاز وهو السابع  
 من المعاني الاربعة عشر  
 في البذل في وعلا متان  
 يحسن الابتنان في موضعها  
 بكلمة بذل في قول  
 الحامسي  
 قيت فيهم فوما أذا ركبو  
 شدوا الاغارة فرسانا  
 وركبانها  
 وروى شنوبالزون أي  
 عرفوا الاغارة من كل  
 وجه والاغارة دفع الجبل  
 على من يراد أخذه وقله  
 في وانتصاب الاغارة على  
 المفعول من أجله كما

كنتم تعملون في قوله وثلاث الجنة التي أوتوها لما كنتم تعملون وهو انما تقدم رهاياه السببية كما قالت المعتزلة وكما قال  
 الجميع في في قوله عليه الصلاة والسلام وان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعنى في شق الطاء اسم مفعول وهو مبني  
 قديم على في البناء لا مفعول أيضا فيجاء في بفتح الميم وتنسب يد الجيم أي بلا عوض وبقي أن يكون مراد المصنف بالجميع  
 أهل السنة والاولاء اذ أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا الأشكل فان المعتزلة قالوا باستحقاق الطائع لدخول الجنة  
 فيكون العمل الصالح موجباً عندهم لذلك وسبباً فيه فكيف بنا في قولهم ان تكون السببية في الحديث وهو اما  
 السبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين في بما ذكرناه من جعل الباطلة مقابلة في الآية والسببية في الحديث في انه  
 لا تارة من بين الحديث والآية لا اختلاف محلي الباء في الواقتين فيهما جميعا في جوامع الادلة في الدالة على ان الله  
 لا يجب عليه شيء وانه وعد المجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفصلاً منه سبحانه وتعالى وصح ضبط العمل هنا ما  
 بكسر الميم على ان اسم مكان اذ الآية محل العمل الباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل العمل على السببية واسم المكان

من الثلاث على رتبة المضارع  
 ومضارع جعل بفتح الميم  
 يعمل بكسر هاء فيكون  
 اسم المكان منه كذلك  
 وأما بضمها على انه مصدر  
 مسمى أي لا اختلاف  
 المحليين فلما جعل في الآية  
 محالاً لطلها في الحديث  
 كما عرفت وهو التاسع في  
 من المعاني الاربعة عشر  
 في تجاوز كسر ففعل  
 تخصص بالاسأل نحو في  
 الرضى في فاسأل به خبيراً في  
 أي عنه في بدليل يستلون  
 من أين أنتم في وفي كون  
 هذا دلالة على المذكور  
 نظر في وفيل لا تختص  
 به بدليل قوله تعالى يسي  
 نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله في النسخ ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل  
 السنة والاولاء اذ أهل السنة والمعتزلة جميعاً الأشكل فان المعتزلة قالوا باستحقاق الطائع  
 الذي لا ذنب له وألذي له ذنب ومات تأمل دخول الجنة فيكون العمل الصالح موجباً عندهم  
 لذلك وسبباً فيه فكيف بنا في قولهم ان تكون السببية في الحديث اه وأقول المعتزلة  
 انما يقولون يجب على الله اتيابة الطائع ومن مات تأمل أو اماً تأملها بدخول الجنة ففعل الله  
 تعالى ورحمته وأيضا لا ينكرون ان ذمرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بتعلق  
 الله تعالى وبياديه فيصنع في سبب دخول الجنة عندهم من الاعمال وثبات الرحمة لله تعالى  
 قوله بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم وبأيامهم فان المعنى على ما قبل يسي نورهم  
 عن أيامهم في جميع جهاتهم ونصحت الاعيان بذلك تشر بها لها والجموع على ان الدوراه  
 بأيامهم والذي بين أيديهم ضرورة منه وقال الصالح البر مستعرا لاهم فيه من  
 الهداية وفي الكشف انما قال بين أيديهم وبأيامهم لان السعداء يورثون محاسن اعمالهم من  
 هاتين الجهتين قوله ويوم تشق السماء الغمام قبل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل  
 ينظرون الا ان ياتيهم الله أي أمره وبأسه في ظلم من الغمام وهو معاب أبيض رقيق وقيل  
 معنى الغمام غنمة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبي اسرا في التيه تنزل الملازمة  
 فيه الى الارض وفي أيديهم معانئ الاعمال الصواب قوله ونظيره السماء مغطيه أي أي اليوم  
 الذي يعمل الولدان شيئا ولمني ان السماء على عطاءها واحكامها منقطر باليوم اودات انقطار  
 به على ارادة الغيب كما قيل امرأة لابن أي ذات لبن قوله وتناول البصر في فاسأل به خبيراً  
 على ان الباء السببية في الرضى الباطنية تجري يدية فتوقفت بزبد اسدا والتقدير ورسال بسؤاله

وبأيامهم في أي عن أيامهم وقوله في في يوم تشق السماء الغمام في أي عن الغمام والاسد لا بدليل على عدم  
 الاختصاص بالذات لظاهر في وجعل المخرى هذه السلك الواقعة في الآية الثانية في عزرائلي شقت السماء  
 بفتح السين المهمة على ظنهم العبر في الشفرة في بفتح السين المجرى وسكون الفاء هو السكين العظيم في على ان الغمام  
 جعل كالاتي يشق في فتكون الباء في الآية لا مستعانة لا المجاوزة في قوله في المخرى في نظيره السماء منقطر  
 به أي بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم وما يجعل الولدان شيئا السماء مغطيه وبه هدا  
 وصف اليوم بالنسبة أي السماء على عظمها واحكامها تنقطر به أي تشق خطاطك بغيرها من الخلق والتدكير على  
 تناول السماء السقف أو السماء شيء منقطر به وهو على ارادة النسب أي ذات انقطار به كما تقول امرأة لابن وناصري  
 ذات ابر وغرفة الخليل وفي الكشف ويجوز ان يراد السماء منقطر به انما لا يؤدى الى انقطاعها منقطر عليها في تناول  
 البصر في فاسأل به خبيراً على ان الباء السببية في الرضى الباطنية تجري يدية فتوقفت بزبد اسدا والتقدير ورسال بسؤاله

وفيه في أي في هذا التأويل الذي ادعوه فيه لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان الجبر وبالهاء المسئول عنه في  
بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر سألت ان تقول سألت بزيد المقصود من مثل فأسأل بزيد بحسب ان يكون  
جبر وبالهاء مسئولا عنه وتاويلهم لا يقتضيه فيكون بعده في العاشر من المعاني الاربع عشر في الاستعلاء نحو فيكون  
أهل الكتاب فيمن ان تأمنه بقطار في يوده اليك ومنهم من ان تأمنه بدنان لا يوده اليك الامامت عليه فاقا شاهد  
منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله في الآية في الباء يعني على أي تأمنه على قطار وتأمنه على دنار  
في بدليل هل أمنتك عليه الا كما أمنتك على أخيه في من قبل ضد الفعل المذكور بمعنى في موضعين وهو نحو وإذا  
مرولهم يتفاضلون في على رأى الاختصاص في بدليل وانكم لغزون عليهم في مصعب في وقته معنى البحث عن هذا بما  
يقضي ان تكون الباء في مرولهم للاصاق المجازي وعلى في لغزون عليهم للاستعلاء المجازي ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على  
لانه أمر لا داعي اليه ولا يلزم عليه من التصور من وجهين وهو نحو قوله في أرب يقول الثعلبان برأسه في الهزئة فيه لا انكار  
والباء بمعنى على أي على رأسه في بدليل عامه في أي عام البيت وهو قوله في تقدم من بالثعلب عليه الثعلبان في ضد الفعل  
بعل وهذا البيت أنشده الكسائي ٢٢٠ وجماعة ضم الثعلب واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلب قيل

وهو وهم قد دروا أو  
حاتم الرازي الثعلبان بضع  
الثعلب واللام وكسر النون  
على انه تنثنية ثعلب  
وذكر ان بني ثعلب كان  
لهم صنم يعدونه فيضاهم  
ذات يوم اذ أقبل ثعلبان  
يشتمدان فرفع كل منهما  
وجله وبال على الصنم  
وكان للصنم سادن يقال  
له غاوي بن طاهر فقال البيت  
ثم كسر الصنم واتي النبي  
على الله عليه وسلم فقال  
له ما سمك فقال غاوي بن  
طاهر فقال بل راشد بن

خبراً (قوله وفيه بعد) أي في تأويل البصريون لان الجبر وبالهاء في الآية هو المسئول عنه  
ولا يقتضي قولك سألت بسببه ان الجبر وهو المسئول عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أي في  
كون الباء مع المرو والاستعلاء لانه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله أرب يقول  
الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت هجوه كثر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بضع الثعلبان  
الثعلبان بضم المثناة واللام والنون وهو ذكر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بضع المثناة  
واللام وكسر النون تنثنية ثعلب وروى عن بني ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان أقبلا فرفع  
كل منهما رجلاه بال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم واتي الى  
النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوي بن ظالم فسماه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح في تاريخ ابن عسكانه كرهه الحكاية وان اسم  
ذلك الخادم غاوي بن عبد العزى (قوله شرب بقاء الجبر ثم صمت) هذا صدر بيت هجوه  
متمم بلج خضر لم ينتج ويقع في بعض النسخ البيت تمامه الضمير في شرب من السبب ومتى  
جميع من والجميع جمع بلجة وهي معظم الماء يقال ماء أخضر أصفاه والنتج من مفعولة  
وهو مفعولة ومثناة فتيبة ساكنة وجيم المر المر دمع مع صوت بروي حتى حبشيات لمن  
ينتج والبيع بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديدي (قوله شرب التزيف بدماء الحشرج)

عبد الله وفي نهاية الغريب لان الانثراهرجل كان له صنم وكان يأفي بالخزوا في دفعه على رأسه ويقول هذا  
الطعم فانه ثعلبان ما كلاً انخروا في دمي بال على رأس الصنم وفي كتاب الهروي في أخبار ثعلبان وأكلاً انخروا في دمي وأدوات تنثنية ثعلب  
اه قال الحافظ بن ناصر أخطأ الهروي في تصديره وصحفي روايته وانما الحديث في ثعلبان وهو الذي كثر من الثعلبان اسم له  
معروف لا متى ما قل الخزوا في دمي عضل على رأس الصنم فقام الرجل مضرب الصنم فكسره ثم به الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فانخبره بذلك فقال فيه شعرا والحديث مذكور في مجمل البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد بن هو حديثه  
مشروح في كتاب دلائل النبوة لا في نعم الاصبهان وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين  
الذكر والانثى قالوا الاضواء ذكر الانثى والعقرباء ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل  
هو مفرد أم متى في الحادي عشر من المعاني الاربع عشرة في التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والغزالي وقتني في غاف  
مفعولة مثناة قربة مفعولة فانه موحدة فانه نسب في ما لا قبل والكوفون وجعلوا منه عينا شرب بها عباد الله في  
المفردون أي شرب منها وقوله في بالنسب عطف على المتقدم أي وجعلوا منه قولا في شرب بقاء الجبر ثم صمت متى بلج  
خضر لم ينتج يصف الهاتين بقول شرب من ماء الصنم ثم رقص من بلج خضر لم ينتج أي من سرب مع صوت  
بالنسب أيضا فقلت فهاها أخبروني بها • (شرب التزيف بدماء الحشرج) ثم التزم بكسر الثاء المثناة اذ انبهر

وربما جاء الفتح في الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد قول جميل • فقلت فاها أخذ ابقر ونها • بالفتح والقرون جمع قرن وهي النخلة من الشعر والزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حتى يكون في حصى نعله عن ابن السكيت وأشد بيت جميل هذا • وقال في باب الواو والياء المحسبان كسر ما تنسغه الأرض من الرمل فادأصار إلى صلاية أمسكته فقصر عنه الرمل فتنسججه ومعنى البيت أني قبلتها أمسكها فحصل شعرها وأشار بقر ونها شرب الماء مثل شرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من ذلك المكان فيقول ومنه في قوله تعالى وهو مصور رؤسكم أي بعض رؤسكم فينادي الواجب أني ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو الظاهر أن الباء فيهن هي التي في الاشتقاق التي سافها برمتها آية الوضع وغيرهما في اللصاق به وهو معناها التحقيق المشهور فلا يجعل لغيره إلا ثبت لا سيما وقد أنكر ابن جني وجماعة ورود الباء للتعويض وتأولوا ما وجهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة فتعوان العريب تنصب الفاعل وتلييه عن استقراء جميع ضو ليس في كلام العرب باسم ممكن آخره والأزمة قبلها ضمة وشائعة غير مختصرة فتعول بطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود وكلام ابن جني من الثاني لأنه شديد الإطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لأن غيره من الأسماء ثبت وهو نافو في الكشفان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الباء في الآفة المذكورة صلة أي زائدة لتأكيد كافي قوله في ثبت بالهذين وقوله ولا تنقلوا بيايديكم إلى الهلكة أي لا تنقلوا أيديكم ٢٢١ وإذا كانت مزيدة وجب مع الكل

قال في قول واصصور رؤسكم قال وما فادأصار وإن كان له عمل بالجزاز إلا أنه أحوط لأن فيه انطواء عن العهد فيبين فكان الاختذ بأولى على أنان حملنا بحقيقها فذلك وجب الاستنباط أيضا لأن الباء في اللصاق حقيقة وفد الصق المسح بالأس وهو اسم لكله لا بعضه

هذا عن بيت صدره • فقلت فاها أخذ ابقر ونها • والقرون جمع قرن وهو النخلة من الشعر وفي الصحاح لثمت فاها بالكر إذا قبلتها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فقلت فاها أخذ ابقر ونها بالفتح والزيف السكران إذا زيف عقله وقيل المصوم الذي منعه من الماء وقيل انقر زق من أناله مخرج الماء الحشرج مفتاح المهمة وسكون الثنين الهمزة حسي في حصى والحسي بالكسر ما تنسغه الأرض من الرمل فادأصار إلى صلاية أمسكته فقصر عنه فيستخرج كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الأعرابي الكوز الطويل العنق الذي لا ذن له الضيق الغم (قوله فالأصل امصصوار رؤسكم بالماء) لأن الماهل من البعد عن الرؤس ثم حذف الزيل وهو الماهل وأدخل الباء على غير ما جها أن تدخل عليه وهو الرؤس (قوله كنواج ريش الخ) فواح أصله فواحي جمع ناحية حذفت الباء منه لظهوره ولأنه بكسر اللام وتضعيف الثلثة ما حاول الإنسان من الجمود والاعتد بكسر المحمزة فواحي جمع حجر الكحل وفي

فيقتضى مع جميع الأس إلى هنا كلامه • وقيل هي في آية الوضع ثلاث سنانه وإن في الكلام خذ فقلبا فان مسح بتعدى إلى المزال عنه بنفسه في الرؤس حال عنها الحدث المقدّر قيامه ما كان القياس أن يتساقط عليها قبل المسح بدون باء • فواحي المزيل بالباء • وهو هنا الماء الذي يمسح الرؤس به فالقياس أن يهدى الفعل المذكور إليه بالباء أو إذا كان كذلك في فالأصل امصصوار رؤسكم بالماء فيحصل قلب ينقل الباء التي كانت داخلية على المزيل إلى المزال عنه وحذف المفعول الآخر • فواحيه بيت الكتاب كنواج ريش جامفة تعجيدية ومصبث بالثنين عصف الأعداء • التواحي جمع ناحية لكنه حذف الباء ضيقة الضرورة والثة مذكورة فتاه متلثة هي ما يدخل الأسنان وأصله لتي والهاء عوض من الياء الجمع لثان وتلي والاعتد بكسر المحمزة والميم وسكون الثلثة بينهما حجر الكحل • يقول أن لثانك • أي الباء المرأة • فيضرب إلى سمرة في وهو وصف محمود عنه العرب • فكأنك مصبثا بمصقو الأعداء • وقضية هذا اله غير العصف بالمصقو ولم أقض عليه • فيحصل معمولى مسح في حيث أدخل الباء على الثنين وهما المصقوحتان ولم يدخلها على عصف الأعداء وهو المصقو بمزورور بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجهه يقتضى أن لا قلب ولكن يقتضى الحذف قال مسح بتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه وإلى آخره يعرف الجوز وهو المزيل فيكون تقدير الآية واصصوار أيديكم رؤسكم قلت فبيل الرأس هي الآفة لدخول الباء عليها لا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضى استبعاد الرأس عما مسح لانه غير مضاف إليها بل أضيف إلى اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أنبت بعض المتأخريين التبعيض لا يكون الباء معفده لا بالوضع



في قول في شرب من ماء الصبر فإنه ضمن معنى روين في قوله فيه الاستعانة فهو مصحح ذلك في أيضا في شرب من ماء عباد الله  
 وهو نحوه في شرب من ماء الصبر من ماء الصبر في قوله في الآية يروي من ماء عباد الله في التزيين ببرد الماء وهو قال  
 الرخصي في شرب من ماء عباد الله في المعنى شرب من الماء العسل في قوله فيه هذا الالفاظ أو  
 للصاحبة في الثاني عشر في معنى الماء في الآية عشر في القسم وهي أصل حرومه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور  
 في حصة مجوز ذكر الفعل معناه وأقيم بالله لتمثيل في غير هامن أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا فومن  
 وهذا أحد ثلاث الأمور في قوله نحو على الصغير نحو بك لا فومن في غير هامن الأحرف القسمية انما هي الظاهر لا الصغير  
 وهذا هو الامر الثاني في استعماله في القسم الاستعطاف في وهو ما كان جوابه طليبا وغير هامن أحرف القسم لا يستعمل  
 فيه نحو بالله هل قام زيد أي سأله بالله مستغفرا في وهذا هو الامر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت اليك ليلي •  
 قبيل الصبح أو قبلت فاهها وزاد بعضهم رايما وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وثانيه فانها  
 لا يجبران الا في القسم وتقصه ان قسم باللام فانها تستعمل جارة في القسم وغيره في الثالث عشر في يقع الناء على انه مركب  
 مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه لا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فادونها  
 بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فثلاث فيه أوجه أحدها ان تضعه في المركب المطابق فيقول هذا ثالث عشر ثلاثة  
 عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع الناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرف الاول

مضاف الى الثاني مبنيا  
 فتقول هذا ثالث عشر  
 يضم الناء مع لا وهذا الأخير  
 انما يكون مع فتح حرف  
 التعريف اما اذا وجد نون  
 البناء امتنت الاضافة  
 لا متناع مثل جاء الغلام  
 رجل اذا قررتك امتنان  
 للوجوب فتح الثامن  
 قولك الثالث عشر  
 في الغاية أي انتهاه  
 الشرح ووقع في اننا ما يقتضي تفسير القسم بالمصروف لم أضف عليه (قوله) وقيل في شرب  
 انه ضمي معنى روين قال ابن سيده وعندي انه لما كان شرب في معنى روين وكان روين يتعدى  
 بالياء عدى شرب بالياء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطاف) قال ابن جني القسم جلة  
 انشائية مؤكده جلة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طليبية  
 فهو للاستعطاف كقوله  
 بربك هل ضمنت اليك ليلي • قبيل الصبح أو قبلت فاهها  
 (قوله) قالوا اجبة في نحو احسن بزدي قول الجمهور ان الاصل احسن زيد يعني صار احسن  
 قال الرضي وهو قول سيبويه ووضف بان الامر بمعنى الماضي فمالم يهديل جاء الماضي بمعنى الامر  
 نحو اتق امرؤ به وبان صار اذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحزم يزيدوا ثم يزدون بان زيادة  
 الباء في الفاعل قبله والمطر زيا تعافى المفعول انتهى (قوله) واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو في قوله تعالى هو قد أحسن في أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطيف وان  
 فاعى بالياء في صلته كما تقول لطف الله بك والياء على هذا الالفاظ في الاربعة عشر التوكيد وهي الزيادة في فان قلت انت الصغير  
 ان مفاده وهو التوكيد مذ كررت انته باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه  
 جازا جره حكمه على التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فاه أخرى فيه  
 حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لا مذكرا كرام الاشارة والشار اليه مؤنث وهو السورة كما هي عليه حكمه في التأنث  
 في قولهم من كانت املك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على البناء المؤكدة  
 مجوز يات في ستة مواضع أحدها الفاعل وزاد تعافيه واجبة وغالبة وضرورة قالوا اجبة في نحو احسن بزدي قول الجمهور  
 ان الاصل احسن زيد يعني من صار احسن ثم ذيرت حقيقة ان خبر الى الطلب وزيدت الباء اصلا لا لفظ في كل من حيث لا يجوز  
 حذفها الامم ان وان كقوله وقال في السيلين تقدم مواو احبب البناء ان تكون المقما ومن كلام الامام على كرم الله وجهه  
 اعز زعمي ابا البغض ان ار انا لصر بما يجبد لا يمنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شعرا في  
 حذف في مثل احسن زيد لزمه ان يرفع في مذهب الجمهور وان ينصب على قول القراء وسياق تقرير قوله واعلم انه استضعف  
 مذهب الجمهور ومن ثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما يهديل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتق  
 الله امرؤ فاعل خبرا بنصب عليه والثاني استعماله في معنى صار كذا نحو اقد البعير اي صار ذاعده وهو قليل والثالث زيادة  
 الباء في الفاعل في واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى

وان فيه ضمير الخطاب مستتر فالله معديه متناهية امر وزيدك وليست زائدة كما يقول اولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء  
وتبعه الزحمرى وابن خروف فاحسن عندهم امر لكل احديان يجعل زيدا احسن او لا يجعله كذلك بان دسغه بالحسن  
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون كما قال وقد وجدت مكان القول داسمة  
فان وجدت لسانا لا يقل وهذا معنى مناسب للتعب بخلاف تقديره بوجه وانما لم يتصرف افضل وان كان الخطاب به  
غير مفردمذ كونه جري مجرى المثل وهو الغالبة في قائل كفى قال ابن قاسم معنى احسن هو في نحو كفى بالله شيدا قال  
الزجاج دخلت تضمن كفى وفي بعض النسخ تضمن الفعل بمعنى اكنف كما قلت اسكتك بالله شيدا قاليس  
الجور فاعلاق المعنى ولا الباء زائدة وهو كفى أى ما قاله الزجاج في ذلك ٢٢٣ فمن الحسن يمكن وقوعه وهو يصح

قولهم اتنى الله امرؤ فعل  
خبراء رب عليه أى ليتق  
وليفعل كى فاستعمل  
الماضى هنا معنى الامر  
كأنى كنى من كنى بالله شيدا  
على قول الزجاج في دليل  
جزم بنب كى ولولا ان  
ما سبق عليه فى معنى  
الامر لم يكن لجزم وجه  
كأنك لو قلت عشرين  
زيد لم يجر ان تقول اكرمه  
بالجزم على الجواب  
وتقول ليقم زيد اكرمه  
بالجزم وهو وجه كى  
وجب المصر الى ما قاله  
الزجاج من ان كنى ضمن  
معنى اكنف كى فقولهم  
كفى بهند بترك التاء كى  
التي يؤق بها لتأنيث  
الفاعل فانه لولا ان الفعل  
هنا ليجنى الامر لفعل

وان فيه ضمير الخطاب مستتر ذهب الفراء والزحمرى وابن خروف الى ان احسن زيد امر  
باستدعاء التعجب من الخطاب مستند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى ان الخطاب ضمير الحسن  
فكانه قيل احسن بالحسن زيد عبارة المصنف هنا صالحة لها (قوله) ويصح فيه قولهم اتنى الله  
امر وفعل خبرا بنب عليه أى ليتق وليفعل الظاهر ان الفعل تفسير لفعل خبرا ويرد عليه انه  
صفة لشكركه قبله ويتحقق فى الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف ان لا يذكر فعل خبرا  
كامل غير اوى ذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب اوى ذكره وبطفه على اتنى كما ذكره  
كذلك فى الباب الثانى فى الجملة التفسيرية كفى بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس  
صفة لشكركه قبله وانما هو مستألف لطلب فعل الخير من المروءة وهو صفة على اخبار  
القوا ويجوز فى الطلب ان يكون كذلك (قوله) ويوجه قولهم كنى بهند بترك التاء أى موجب  
ما قاله الزجاج من ان كنى متضمن معنى اكنف ترك تأنيث كنى اذا كان المجرور بالياء مؤنثا  
حقيقا كالتأنيث اكنف اذا كان المجرور بالياء معده مؤنثا حقيقا (قوله) فان اسحق بالفواصل  
فهو عجوز لا موجب اسحق بعض النسخ الفوقية مبنى الفصول يعنى فان قيل ترك التأنيث فى  
كفى بهند لفواصل لا تضمن كنى معنى اكنف ايجاب بان ترك التأنيث من الفعل لاجل  
الفواصل غير واجب تركه من كنى بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كنى بهند لفواصل  
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل لفواصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا  
يعلمها قوه تعالى وما تفرج من غمرة من اكامها تأنيث الفعل فمع الفواصل (قوله) فان  
عروض بقوله احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر يعنى فان قيل ما استدلت به على ان  
ترك تأنيث الفعل لفواصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قول احسن بهند  
فانه يجب ترك التأنيث منه وماذا الا لفواصل فيكون ترك التأنيث لفواصل واجبا ايجابا  
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من احسن بهند الفواصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء  
ولو كان معناها الخبر لقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب كى فانه عروض وفى الشرح  
تقرر المعارضة ان التاء لا ماد عطفه من ان الفواصل يجوز ترك التأنيث ولا وجه معارض  
بقوله احسن بهند فان احسن معنى الماضى والباء فاصلة والتأنيث متعقب ان الفاصل قد

بالفواصل كى أى وجود الفاصل وهو الباء زائدة وهو لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تفرج من غمرة  
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة قبل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل فى كنى بهند اذا تأنيث فيه متعقب  
والفاصل لا يمتنع فان عروض فى هذا الذى ردناه من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا وجه بقوله احسن بهند فان  
احسن معنى احسن الذى هو فعل ماضى والباء فاصلة والتأنيث متعقب ان الفواصل قد وجب ترك التأنيث فى بعض  
المصور فليكن كنى بهند من هذا القبيل فالتاء التى تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل لا تلحق بصيغ الامر وان كان  
معناه الخبر فلذلك امتنع التأنيث من احسن بهند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كنى بهند فان الفعل فيه ماضى فلا مانع  
من لحاقه باللامه ولو كان معناه الخبر

في قول ابن السراج الفاعل في في شروكتي بالله شهد البس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الاكشاف في قول كني ضمير يعود الى الاكشاف المفهوم من المقام وهو صفة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر في وصفا قال غير المصنف قات وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كني هو أي الاكشاف في حال كونه ملتبسا بالله فهو في أي تعلق الجار بضمير المصدر في قول الفارسي والزماني أجاز امرؤي زيد بن يحيى وهو بمعر فوج في واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الا ما علمت دقم • وما هو عن الحديث المرحوم في أجاز الكوفيين اعماله في الطرف وغيره في نظر الى ان الضمير هو مفسر بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عنده ضمير بك زيد احسن وهو امر اقبح وضمير بك عمرو لم افضل اذ على شاهد في موضع جمهور البصريين اعماله مطلقا في أي سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضعف لانه من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجود هاءه في شبه الفعل حينئذ وزوال حرفه بالاضمار زال التشبيه فاضمع العمل في قالوا في أي قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كني ترادف فيه الباء غالبا في ومن يحكي فاعل كني هذه في في كني بالله شهد ان في مجرد ان الباء قول صحيح في السنين والجاه المهمتين ولكنه تصغير ترخم وهو الاسود في كني الشيب والاسلام لم يرها في وكان الجار في على القالب ان يقال كني بالشيب وكان المصنف لم يرضه ولذلك في يقول هو وجه ذلك في أي ضمير فاعل كني في قول صحيح من الباء في في ما خترناه في من ان الباء في كني بالله غير زائدة واتجاهات ليكون كني بمعنى ٢٢٤ اكف في انه في أي ان مصيلا لم يستعمل كني بمعنى اكف وانما استعمالها

بمعناها الاصل متضمنة  
لعمري اكف فلذلك لم يتدخل  
الباء على الفاعل في قولنا  
الباء في فاعل كني الذي  
بمعنى أجزاواتي في وكان  
هداهو معناها الاصل  
قبل الضمير في في بيت  
صحيح مستعملة بهذا  
المعنى أي أجزا الشيب  
في قولنا في أي لا تراد  
الباء ايضا في فاعل كني  
التي في معنى وفي أي

ويجب ترك التأنيت في بعض الصور فليكن كني جهنم من هذا القبيل اه وأقول المعارضة  
مقابلة دليل بدليل يعانف مدلول الدليل الاول وهي متفقة على تقريرنا لا على تقرير الشارح  
الاهم الان تحمل المعارضة على معناها القوي دون الاصطلاح الجسدي (قوله وقال ابن  
السراج الفاعل ضمير الاكشاف وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن  
السراج هو أبو بكر محمد بن السري سهل اخذ الادب عن أبي العباس البرد وغيره وأخذ عنه  
السيرافي والزماني وغيرهما في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثا في الترخ لا نسلم ذلك  
لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كني هو أي الاكشاف في حال كونه  
ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا تسلف الصفة على ذلك لجواز ان  
تكون الباء افعال (قوله صحيح) هو يعملمين ضمير اصم بمعنى اسود تصغير ترخم (قوله وهذا  
امالهموع شرط الزادة) أي لهو من لم ينتقد عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه  
لضرورة اذ فيه العدل والعلمية كمر) في الشرح يصح كون لام متعلقة بالفعل التقيد بالعلية

المدكورة

منع في الاول في هو أي بمعنى أجزاواتي في متعدية لواحد كقوله

قليل منك بكضي ولكن • قليلا لا يقال له قليل في أي قليل منك يجزئي ويغني في والثانية في هو التي بمعنى وفي  
في متعدية لاثنين في كان وفي ذلك يقول وقبته الشراء في متعدية اياه كقوله تعالى في كني الله المؤمنين القتال في قوله  
تعالى في فسيكفهم الله ومع في شعر المتن في زيادة الباء في فاعل كني المتعدية لواحد قال كني ثلثا في اياك منهم •  
ودهر لا ان أسست من أهله أهل في أي أجزا ثلثا في كونك منهم في أغناهم ذلك في قولهم أومن انتقد عليه ذلك في اياك أي  
الذي فملوه من ترك الانتقاد عليه في امالهموع شرط الزيادة في الباء في فاعل كني وهذا يقتضي انه لا رادعية الا اذا كان  
قاصرا وقبته نظر وظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل  
كني في وأولعهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كاسيأت في ولتقدير الفاعل غير مجرور بالباء مثل وهط المدوح في أي  
قومه وقبته في هوهم بدن من طي في امشدة مكسورة بعد الطاء المهمة المفتوحة وهزة في الآخر في وصرفه للضرورة  
اذ فيه العدل والعلمية كمر في هو لا يصح ان يكون متعلقا بالفعل التقيد بالعلية المذكورة فيمحل تعلقه بمحذوف أي وهو  
ممنوع من الصرف وفي المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه و: وئسل يعن وليس بمحذوف اذ لو كان كذلك لم يصر  
في هو دهر مرفوع عبدان في بقدره وليس في دهر وأهل صفة في مستحق واللام متعلقة بالهال في لسانه من معنى الوصية  
في جواز ان الضمير في دهر ثلاثة أوجه أحدها في على تقدير رفعه في ان يكون مبتدأ محذوف خبره أي في دهر مستحق

لكونك من أهل فيضك ومع الابتداء المنكر في لغز من المعرفة بسبب نفسه فلا بد من وصف بأهل فهو  
 نحو ولعلهم من خير من مشرك في الثاني كونه معطوفاً على فاعل كفي في بان الباء زائدة في الفاعل في أي أنهم غفروا  
 يكونه منهم وغفروا زمانه لنفاضة أمامه أي حسنها وورثها في هذا وجه لا حذفي فيه الثالث أن ضمير بعد أن رفع  
 نقرأ على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بنحو لا زائدة وحيد بنحو الدهر بالطف في على مجرور باله في تقدير أهل  
 خبر الموصوفين والمعنى على هذا الوجه الثالث كالنفي على الوجه الثاني سواء في وزعم في أو السلاء في المعري  
 بتشديد الياء نسبة إلى المعرفة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهي بذي نجاه وحطب من أرض الشام ويقال لها  
 معرة النعمان في أن الصواب نصب دهر بالطف على تملأ أي كفي دهر أهو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك  
 من أهله ولا يعني ما فيه من التعطف وشرحه أنه أي أن الشاعر في عطف على المفعول المتقدم وهو تملأ والفاعل المتأخر  
 وهو أنك منهم منصوب بأو هو فاعل دهر أو ان ومعمولاً هو ما تعلق بضمها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المطفوف اكتفاء

بذلة المعنى في وهذا  
 لا ينشئ على قول البصريين  
 قاطبة ولا الأكثرين من  
 غيرهم قلهم لا يجوزون  
 حذف الفاعل في وزعم  
 الربي في بفتح الباء في أن  
 نصب بالطف على اسم  
 ان وأن أهل عطف على  
 خبرها في التقدير كفي  
 تملأ فاعل دهر أهو أهل  
 لكونك من أهله في ولا  
 معنى البيت على تقديره في  
 كما رأيت وقد يقال به  
 معنى فان دهر إذا تامل  
 لوجوده فيه كان هذا شراً  
 لذلك الدهر ولا شك أنه من  
 نحل فصل الغر للقبيلة  
 من حيث ان واحداً منها  
 تشرف الدهر بأن أصبح  
 أهلاً لوجوده فيه قاطمة

المدكورة وكونها متعلقة بحذف أي وهو ممنوع من الصرف بمعنى ولا يصح كونها متعلقة  
 بصرفه مع قطع الطعن عن قيدته لأن الصرف لا يكون للعدل والعلية ثم في الشرح وفي المحرر  
 خلاف ما قال المصنف وهو بنو ثعلب وليس بمجذول إذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أي  
 أنهم غفروا يكونه منهم وغفروا زمانه) هذا التفسير يشترط تعلق الباء في البيت بنحو لو هو  
 ليس كذلك فالأولى أن يقول أي أنهم أجزأهم من جهة الغفر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه  
 (قوله وشرحه) أي شرح ما مره المعري وهو ميتة أخبره أنه عطف وكل من التصويب في أنه  
 والمرفوع في عطف عائدة إلى المعري والفاعل مجرور وعطف على المفعول ومنصوب مفعول عطف  
 وان ومعمولاً هو ما تعلق به خبرها متعلق بنحو لو هو فاعل الأول للاول والثاني للثاني  
 أو ان هذه مع معمولها وما تعلق بنحوها متعلق بنحو لو هو فاعلها (قوله وزعم الربي) هو على  
 ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي القزلي الشيرازي الأصل استعمل بيته ادعى السرياني  
 ثم خرج الشيرازي فقرأ على أي على الفارسي عشرين سنة ثم وقع إلى بغداد ولدسنة ثمان  
 وعشرين وثلاثاً ووفى سنة عشرين وأربع مائة بيته ادعى الربي بفتح الراء والموحدة نسبة  
 إلى ربيعة (قوله ولا معنى للبيت) على معنى تقديره في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر  
 إذا تامل لوجوده فيه كان هذا شراً فالدهر ولا شك أنه من نحل فصل الغر للقبيلة  
 من حيث ان واحداً منها يشرف الدهر بان أصبح أهلاً لوجوده فيه (قوله ألم أيتيك  
 والانباء تني الخ) الانبا جمع نبا وهو الخبر وتني ترفع وتنقل والقون بفتح اللام ذات الين من  
 الشاة والابل (قوله مهما في السلسلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما ليس على  
 البدن وسيد كرم المصنف هذا البيت عند الكلام على مهما ويد كرم نفسه (قوله ان  
 الضائع) بالضاد المجهول والسين المهملة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

٢٩ في ل في الضرورة في أي بزيادة الباء التي هي الضرورة في قوله ألم أيتيك والانباء تني •  
 يقال لبون بن زياد في الانبا جمع نبا وهو الخبر وتني ترفع وتنقل والقون بفتح اللام ذات الين من الشام والابل في قوله  
 مهما في السلسلة مهما فيه • أودى بنعي وسرباليه • وهذا بيت واحد من السربيع معني من عروضة الأولى المطوية  
 المكسوفة وشرح الثالث المعامل لها ووزن كل منها فاعل كقوله هاج الحوى رسم بذات الغضا • مخلوق مستهم محول  
 وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما ليس • وقال ابن الضائع في الصاد  
 المجهبة والعين المهملة في الأولى ان الباء متعلقة بنعي • وهو بفتح حرف المضارعة من تحت الحيد إذا أسندته ورفسته  
 في وان فاعل يأتي مضمر وان المسئلة من باب الاعمال • ويعرف يباب التنازع وهو هذا الغنائشي على قول البصريين  
 القائلين بأنك إذا علمت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلة فانك ضمير الفاعل في الأولى والكوفون بمنون  
 من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذ كر لئك الكسائي يقول بحذف الفاعل والراء بضمه

مؤثرا منه فلا يجيب في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني اهل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعني احتمال زيادة الباء اوجه اذا الاتباع من شأنه ان تفي بهذا وفيه وقول ابن الحارث في البيت الثاني بالعمدية في لازمة في تقوله ذهب بمعنى في الجدل اودى بمعنى ذهب واماعلى القول بالزيادة فغناء ذلك على ما صرح به الظفرون وما قاله ابن الحارث بمحتمل في قوله يتصرف لشرح الفاعل في ما هو في في لا ذكر في علم مود في ذلك الفاعل في اذا قد ضعف في اودى ويصح ان يكون التقدير اودى هو في وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه في كيد في في مود في الضمير راجع الى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به في أي ذهب ذهب تاجا في الحسبة لا في الزاني حين زنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشرب هو أي الشارب اذ ليس المراد لا يشرب في في في فتعبد الوعد عن جمع بين وصف الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في يشرب الى الزاني بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان في والثاني مما ترادفه الباء المفعول في وزاد تاء مع غير مقبولة مع كثرة ناهي عليه ابن قاسم في الجني الداني واهل المصنف التنبيه على ذلك في نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة في ونحو في وهزي اليك جع الخصلة في ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أي لن ينصر الله رسوله في الدنيا والاخرة في فليمدد بسبب في أي جمل في الى السجاء أي سمائه ثم ليقطع أي ليصنعه ويصمى الاختناق قطع لسان الخنثى يقطع نفسه في يحبس مجاز في في ينظر هل يذهب كيد ما يثبت أي في يصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي ينفي في ونحو ومن يرد فيه في أي في السجاء الحرام ٢٢٦ في الحاد في بظلم والحاد العدل عن قصد فالتقدير في هذه الايات

ولا تلقوا بأيديكم وهزي اليك جع الخصلة فليمدد سببا ومن يرد فيه الحادا ونحو في ففتن في مصاصا بالسوق أي يمسح السوق مصاصا وقد تقدم انه قيل زيادة الباء في آية الوضوء في ويجوز ان يكون مفعلا في المفعول في ذلك ايضا في قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثاني مفعولا وعمل الثاني بضمير الفاعل في الاول واما الكوفيون فالكسافي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والفرايع يقول بضمها مفعلا مؤثرا والباقيون منهم يحذفونها في قوله نصر بالسيف ونرجو بالفرج قبله في نحن بنو ضة اصحاب الفلج في وضة هو اذ عم تبهم من والفلج الظفر والقوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكن القوم وفي الشرح فيحصل ان يكون الشاعر فحشا اتباعا لفظة الفاء للضرورة في قوله سود الحجاب لقران بالسود وهذا هو بيت صدره في الحارث لاريان اخيرة في وقد تقدم الكلام عليه

في تكون مفعلا في المفعول في أي مصاصا بالسوق في فاعلا في هذا غير زائدة في في نحو في قوله في نحن بنو ضة اصحاب الفلج في ونصر بالسيف ونرجو بالفرج في وضة هو على رجل وهو ابن اذ عم تبهم من والطاهر المرادي الفلج البيت الظفر والقوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكن القوم فيحصل ان يكون الشاعر فحشا فحشا ضرورة في الشاهد في في الباء في الثانية في وهي الحارة للفرج اذ المعنى ونرجو بالفرج في فاعلا في في وهي الداخلة على السيف في فلا ستانة في مثلها في كتب القلم في في نحو في قوله في تلك الحارث لاريان اخيرة في سود الحجاب لقران بالسور في الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يليه وهو صلى على عزه الرحمن وابنتها في لبي وصل على خالاتها الاخر والحارث جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضة الامه والاجرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ما تستربه المرأة زاعم اوفى القاموس وكل ماستر شيئا فهو خمار والمجاور جمع مجمر بكسر الميم وهو مجمر العين والمراد به ما يسه ومن النصاب السور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي اقلها ثلاث آيات ١٥ وهذا تقدير لسورة القراءان والافسورة اعم بدليل قولهم ان من سورا التحصيل سور الامثال وما قبل من ان الكتب المتزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة في يقع الاحتمال في عدة آيات من سورة الكهمل والحزب ولا يرد مثل آية الكرسي لانه مجرد اضافة لاسمها وتلقب وقوله التي اقلها ثلاث آيات تنبيه على ان اهل ما تابعت منه السورة ثلاث آيات لاقية في التعريف اذ لا صدق على شيء من السور انما طائفة مترجمة اقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التتاراني وقول الشاعر لا يقران صفة ثانية لبات اخيرة والمراد وصف تلك النسوة بانهن كريمات في العرب لان من نسائهم البدويات

الآلاف يقرآن القرآن في قليل من ثلثي ساعة في ثلثي يومه إلى الماء يقال أفضى يده إلى الأرض إذا هن يبسط وأحشبه في مجوده وسكت المسدخ عن تخرج وهزى اليك بجمع الخلة وتخرج فلقد بسبب إلى السعاط ما هذه الثانية فلم أرضن نعرض إلى كون الباقية غير زائدة وأما آية حريم ففي الكشاف والياء في بجمع الخلة صلة لنا كيد كقولهم ولا تقروا أيديكم إلى الكيلة أو على معنى أهل الزينة كقوله يجرح في عراقيها تصلى ثلث يعني الوجه الثاني أن زل هزى مع كونه متعدياً متزلة للأزوم لأنه لا يفتقر إلى فعل ويمنع عن معنى ياتبعه للأزوم كقوله وإن يتنزل الجبل من ذي ضروعها • إلى الضيف يجرح في عراقيها تصلى أي يفعل الجرح في عراقيها لوعن المبرد أن بياض مقول وهو العامل هزى والغنى وهزى اليك بجمع الخلة تصاقط ذلك قاله الاستاذة لا مزيدة ولا يمتحن أن أحال تصاقط أول من أحال هزى الباز من تأخره في حيز الأرض عن جوابه ولا يخلاف الظاهر وهو في من يورده في من ورد فيه بالحاء بمعنى بهم في فدي بالياء في قولك همت بالأمر أهيم به وهو في من يورجوه في قوله وزوجوا بالفرج بمعنى نطع في معنى مع بالياء الطرفية فيقول ما عمت بكذا أي طمعت فيه وقد تقدم أن المصنف ادعى في حواشي التيسيل أنه أن ثبت استعمال الباء في الطرفية المجازية كان متوضعا في السماع عليه وهو في القرآن في قوله لا يقرآن بالسور بمعنى يقرآن ويترك في فدي بالياء التي لا لا صواب يقرآن بكسر القاف يقال راه يراه إذا عوده وهو أنه يقل قرأتنا لروى على هذا المعنى وهو معنى الترك أي يترك بالسورة ولا يقال قرأت بكاءك بحيث لا يكون المخاطب عن تركه في لفوات معنى الترك

٢٢٧

في ان المفتوحة الخفيفة **(قوله وقيل فمن تلقوا معي فغضوا)** في الشرح وسكت عن تخرج  
هزري اليك بجمع النخلة وتخرج فليدسبب الى السوء فاما هذه **قوله** فمن تعرض الى كون  
السوء فيها غير زائد وما لا يخرج في الكشف والباع في بضع النخلة صلة لنا كده كقوله  
ولا تلقوا ايديكم الى الهلكة او على معنى افعلوا الهزري كقوله  
معنى انزل هزري مع كونه متعمدا منزلة اللازم كقوله  
وان تعتمد الرجل من ذي ضررها **الى** الضيف يجرح في عراقها نصلي  
اي يفعل الجرح في عراقها **(قوله تلب فواد الخ)** يقال تلبه الحب بمثابة قوسه فلو حدة  
وانتهى اى اسفه وقصده والفواد القلب وقيل باحانه وقيل غشوا ثموا واخر به، بالغة الهمة  
والدال الهمة الحسنان من النساء وقيل الغدا مودتي بالسمن الهمة والقاف وقع اوله  
ونقصه والمراد الضيع الذي يضيع جنبه على الارض مع تلك الخريدة وروى تنسني  
والشين الهمة والقامو الرا دعى هذا الضيع الضيع من مرض الهمة وعليه فالباع غير

وسمعت تقول عرفت زيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو **وقلت** زيداً تعني في مفعول ما بعد أي لا تبت كقول  
تبت فؤادك في المنام عريده • تعني الضمير يارد بسام • تبت عنتنا فوقية فوحيدة أي أفسدت قال الجوهري يقال  
بطل الحب وأبطله أي أسفه وأفسده والفؤاد القلب على الثور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه وأخره يمد من النساء  
هي الحية وقيل العز أو خاؤها همة والحاد همة وترقى يتغرف المارة وخمها والمراد الضمير ضمير تلك الحية  
وهو الذي يصعب جانبه على الأرض إلى جانبها قلت ويكر أن تكون الباء في هذا البيت لا سبعة مثل سبعة القدر والمراد  
بالبارد البسام والثور المفعول الثاني بخوف أي نسي الضمير ريقها يارد بسام وأما في مقاله المصنف فتكون الباء زائدة  
داخلية على ثاني المفعولين أي نسي الضمير يارد بسام وقوله نظر لان المراد بالوارد التفريد دليل وصفه بسام وهو لا ينبغي  
لك أن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار الباء المضاف في شرح الحاجة لرضي ان  
المازاد في قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهت وسمعت وسقيت وحسنت فجعلها أقياساً فإدعى المصنف في القلة النسبة  
التي سقيت وقد زيدت في مفعول كفي التسديد ولو أحسنه الحديث كفي المراءى أن يحدث بكل ما سمع وقوله بالرفع  
عطف على البتة المتقدم وهو الجديث **فكفي** بنا فصلا على من غيرناه وح التي محمد **يا كافي** أي كفا ما بيني أجزاً وأغنا  
ومن أمام وصفه فهو صمرت بن محبوب لك والمعي في البيت على فربن غير قالو ما زادة على رأي من جوزوه وقيل أغناهي أي  
الباء في البيت زائدة في الفاعل وحيداً يستعمل على الحمل في قول هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية **وقوله** يا أبا الطيب

في المتنبي كني بجسمى فعولاً التي رجل • لولا محال في أياك ثم زني • فزاد الباعث مفعول كني المتعدي إلى وانحدر القول  
بضم النون والهاء المهملة المثلث وأتى ضمير الحضور في صفة رجل مع أن طريقه القية أذهواسم ظاهر لكونه مستند إلى  
ضمير الحاضر من قوله انتهى ومثله يجوز فيه الأمر أن نظر إلى الخبر عنه وإلى الخبر يقول الرجل قلت وأنا رجل قائم في الثالث  
من محال زيادة الباء في البتة وأو ذلك في قولهم بحسبك درهم • ولتأمل بدرهم التكرار لكون المثال مجامع في زيادة  
الهاء في البتة وأو لا مومثل بالمرفوضو حسبك أن يلكان محل الزيادة مختلفاً بهل هو خبر كقول ابن مالك وأمسدا كما  
يقول غيره • وخرجت فاذا بزيد وكيف أنت إذا كان كذا • وومنه عند  
سيبو • قوله تعالى فاصبر وبيصرون • في أياكم الفتون • أي أياكم المجنون لأنه فن أي من بالجنون • وقال أبو الحسن  
الأخفش • في أياكم متعلق باستقرار محمد وف خبره عن الفتون • فليست بالساعة كما قال سيبو • ثم اختلف على قول  
الأخفش • في قبيل الفتون مصدر بمعنى الفتنة • وبجى صيغة مفعول للصدر بثبته سيبو • وأنته غيره مع الاعتراف  
بقلة كالمصدر بمعنى السر والعصور بمعنى السر والجلود بمعنى الجلد والموضع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمقول  
بمعنى العقل • وقيل الباطنية • والفتون اسم مفعول لا مصدر • في أي في طائفة منكم الفتون • وقضية هذا أن الدعاء على  
القول الأول وهو جعل الفتون ٢٣٨ مصدر بجنى الفتنة ويحمل أن تكون للسبية أو لألصاق على ذلك القول

فأمله • فنيبه من الغريب  
لما زينت فيها أصله المبتدأ  
وهو اسم ليس بشرط أن  
يتأخر في موضع الخبر  
وكان السر في ذلك أنه  
حينئذ يكتب شياً بالخبر  
من حيث الصورة بسبب  
حلوها في محله فيبصر ذلك  
على زيادة الباء كما زائد  
في الخبر • كراهه بعضهم  
ليس البربان قولاً ينصب  
البر وفوله  
أليس عجيباً بأن الفتى •

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظراً لمراد البارد التفريد ليس وصفه بام  
وهو لا ينبغي لكن يجوز أن يكون على حذف مضاف • وعليه في البيت زيادة موقفة باعتبار  
الياء المضاف • وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصفه بصفة محله وهو التفر  
عكس ما قيل في نهر جاران بارداً وصف ظهر بصفة الحال فيه • (قوله كني بجسمى فعولاً) •  
في الشرح أتى ضمير الحضور في صفة رجل مع أن طريقه القية لكونه منه عند إلى ضمير  
الحاضر من قوله انتهى ومثله يجوز فيه الأمر أن نظر إلى الخبر عنه وإلى الخبر به نحو أنا رجل قائم  
وأنا رجل قائم • (قوله الرابع) الخبر وهو ضربان غير موجب فنقاس نحو ليس زيد قائم في الشرح  
لومثل نحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جوازي مادته في عدم الدلول عن الآيات ما وجدت  
وأقول إنما لم يثبت له لأنه أقائل أن يقول أنه موجب بناء على أن المميز لا ينكر رأى النبي ونفى  
التي آتت • (قوله ومنعكم ما يشي) يستطيع • هذا هو البيت صدره • فلا تطمع أبيت اللعن فيها •  
وقبل هذا البيت • أبيت اللعن أن سكب علق • نفس لا يعار ولا يباع  
وأبيت اللعن تحية المأول في الجاهلية ومعناه أبيت أن تأتي من الأمر ما يلصق عليه وسكاب

يصاب ببعض الذي في بيده • الفتى بالتصغير الشاب والحنى الكريم • والمذعاب • والرابع • من مواضع •  
الزيادة • في الخبر وهو ضربان غير موجب فنقاس • دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيمثل خبر الفعل  
التامع الذي كونه • وإن مددت الأيدي إلى الراد لم كن • بأجلهم إذا جئهم القوم أجعل • قال ابن قاسم وظاهر كلام  
بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه • فهو ليس زيد قائم • ولومثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جوازي مادته في  
عدم الدلول عن الآيات • وما الله بغال • والظاهر أنه لا فرق بين ما ألجأ به وما التيسير في ذلك وسيأتي فيه كلام  
• في قولهم لا خير بغير بعده السار إذا لم تعمل • الباع • على الطريقة • هو جعلها على أن ذلك هو الظاهر كما قال الأري  
وكان الأولى التثنية لذلك بما هو متعين منه كقوله • وكن في شغلا موم لا ذو شفاع • • بنف قتيلا عن سواد بن قارب  
والقتيل ما في شق النواة • وما قتله بين أصابعك من السخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان  
فتيلاً ما أغنى غداً محققاً فكيف يتي غداً متعاقباً • وهو موجب فيتوقف على السماع وهو • أي القول بزيادة فيه موقوفه  
على السماع • في قول الأخفش ومن تابعه • والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلاً ولا يفتنون سماعه  
• وجعلوا • أي الأخفش ومتابعوه • منه • أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات • جزأسيته بملها  
وقول الجاسي • فلا تطمع أبيت اللعن بها • • وهو منعكم ما يشي • يستطيع • والظاهر أن الواو حالية • ودو الحال أما  
فأجل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

في الاول في تعليق بمتلها باستقرار محذوف هو الخبر في وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جمل  
 الاعتراض بأن الظاهر ان الذين ليس متدا بل هو معطوف على الذين الاول أي الذين أحسنوا أو زيادة الذين كسوا  
 السينات جزا سببية بمتلها وذلك من العطف على معطوفين عاملين عند الاخفش وعلى اخبار الجار عند سيبويه والمحققين  
 ووجهه بأن الظاهر ان الباء في بمتلها متعلقة بالجزء او يكون جزءا عطفا على المحسنين فلا يحتاج الى تقديرين واختياره  
 تعارض في قوله تعالى في بمتلها والمعنى ومنعكاهاتى ما يستطاع في أما ان جنى الوجهين فقال هي زائدة والمعنى  
 ومنعكاهاتى استطاع أي أمر مطاق غير باهظ أي قاله عنه ولا تعلق فكركم يجوز ان يريد ومنعكاهاتى من المعاني  
 مما استطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعازة لك أو قداء فذهبها منك فكون المعنى قربا من الاول الا أنه ألين جانباً منه قاله  
 على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلتها قال ويجوز أيضاً ان تكون متعلقة بنفس استطاع أي استطاع بمعنى من المعاني  
 وقد دخله في وقال ابن مالك في محضه لزيد ان زيدا متدا مؤخر لا معرفة وحسبك نكرة في فيكون خبراً لذلك المبتدا  
 فقال بزيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زياتها في خبر لكن مع أنه موجب قال ولكن أجزأ الوصلتين •  
 وهل ينكر المعروف في الناس والاجر في الخامس في من أمكن الزيادة ٢٢٩ في الحال المعنى عاملها هو هذا القيد

يظهر أن في اعتباره خلافا  
 قد وقع في الصري لا ي  
 حيان ما معناه أنه لو قيل  
 في قوله تعالى والله رزق  
 من يشاء بغير حساب أنه  
 يجوز كون الجار والمجرور  
 راجعا للفاعل أو الفاعل  
 أو المفعول والتقدير إما  
 رزقا غير ذي حساب أو  
 رزق غير محاسب للرزق  
 أو رزق من يشاء غير  
 محاسب ذلك الرزق  
 اه وعلمنا فالباء زائدة في  
 الحال وصاحبها تختف اما  
 على الاول فهو خير لوزق  
 وأما على الاخيرين فهو صريح

يفتح الملاحظة في أوله ويكسر الموحدة في آخره اسم فرس والعلق بكسر العين المهملة  
 التي التفتيح (قوله الاول في تعليق بمتلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعني ان هذا القول من  
 كون متلها هو الخبر والمأزاة في الشرح ان اختيار هذا يعارض اختيار في الكلام على  
 الجلة الاعتراضية حيث قال والظاهر ان الباء متعلقة بالجزء وان الذين الثانية معطوفة  
 على الذين الاول وجزا سببية معطوف على المحسنين وذلك من العطف على معطوفين عاملين  
 عند الاخفش وعلى اخبار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول اتأذكره هنا هو ان تعلق باستقرار  
 محذوف هو الخبر أو من زيادة الباء كون متلها هو الخبر وما ذكره في الجلة الاعتراضية  
 هو ان تعلق الباء بجزا سببية أظهر من زيادة الباء من تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض  
 بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يمكن ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير  
 جزا سببية مبتدأ يكون الاول تعلق بمتلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا  
 الامر المقصود فينتهي التعارض (قوله بمتى ما) الاول ان لا يأتي بكلمة ما لأنها تزداد مع كفة شيء  
 للدلالة على التقليل أو التخصيص وليس المعنى على ذلك لان مخاطب ملك الارثي انه حياه بضية  
 الملوك بل المعنى على التكثر أو التظيم وهو يستفاد من تنكير شيء (قوله فارحمت بحاتبة  
 ركب الخ) في الصحاح ان ركب التي يسار عليها الواحد قراحلة ولا واحد لها من لفظها (قوله  
 فما تبعثت جزؤا ولا وكل) هذا مجزئ صدره • كأن دعيت الى بساء ادهمة • وكأن بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا يشترط التي واضعهن الاول لا شتمها على ما شغل عليه الا •  
 من زيادة الباء على تقدير مفعول مطلق والتقدير برزقه أي الرزق على تقدير مضاف أي غير ذي حساب وقد يقال وعلى  
 الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجلة في الاول ثلاثة لا اثنين ولا واحد رجاءنا ان كلام المصنف قال  
 في حواشيه على التسهيل وانما يجوز الحال الباء الزائدة من حيث هي خبر المعنى وانما اشترط تقدم التي لان ذلك شرط  
 زيادة في الخبر وانما كان الجرف قيل لجرهنا الباء لان المشبه بالتي ينقص عنه في قوله فارحمت بحاتبة ركب • حكم  
 ابن السيب منتهاه في انسية حرمان المطوب وال ركب الابل التي يسار عليها الواحدة قراحلة ولا واحد لها من لفظها كذا  
 في الصحاح واعرفهم ضيعوا او السعيد من السيب يخغ اليه المتسدد فوكسرها أو أمارا الحكم هذا فلا يتحقق ضبطه ومعنى  
 البت ان ال ركب التي منتهاه هذه ال ركب لم ترجع خاتمة بل رجعت الطفر بالمفعول ونبيل المطالب في قوله •  
 كأن دعيت الى بساء ادهمة • فيقال انبعثت جزؤا ولا وكل • كأن بمعنى كم وستأتي في حره وال بساء الشدة قال الاخفش  
 معنى على فلا وليس له أفضل لانه اسم كائني أصل في الاسماء ليس معه فعلا مضوعا جدومعني داهية آتية على بنته وانبعثت  
 أسرع والزو والمذمور والخالف والكل شيخ الواد والكاف العايز للذي بكل أمره أي غيره • في ذلك ان مالك وخالفه



أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير في خارج البيتين في حاجة ثانية في قال بالانصاف أو الماحية لكن هذا فيه حديث  
الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجوع من أخوات كان قال بالانصاف في الخبر على حذم أو كمن بالعلم فهو شخص  
من ذوي منغور ويريد بالانصاف قد نفسه على حذم قولهم رأيت به أسدا في يكون من الخبر يدوهو ان يتقرب من أمر ذي صفة  
آخر مثله فيها بالانصاف في كالمسألة والبالة حينئذ للانصاف والمباحية كما في قوله وشوهاء تعني إلى صارخ الوحي •  
بمستلهم مثل الغنيق المرحل أي فرس قبيح لبعده أشداه كذا في شرح التلخيص للفتناري وقال ابن السبكي الشوهاء صفة  
مجمودة في الفرس ويقال برادها سعة أشداه وتعد وتسرع وصارخ الوحي المستقيث في الحرب والغنيق الفحل الذي لا يردى  
ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدوى هذه الفرس وهي من نفسى مستعد للحرب بالغ  
في استعداد الحرب حتى انزع منه آخر مستعد لها وهذا التخرج في الذي ذكره أبو حيان في ظاهر البيت  
الاول وفيه عرف ما عليه من حيث ان حذف الموصوف مشروط بأن يعلم نفسه ودليل عليه في البيت مع ان المصنف  
استظهر التخرج على ذلك فيه في دون الثاني لان صفات الدم اذا ثبتت على سبيل المبالغة لم ينف أصلها وينبغي  
ان لا يتعلق الجارمى قوله على سبيل المبالغة بنقبت لانه ليس المراد ان فيها مبالغ فيه وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من  
خبره بنقبت العائدي على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد به اذا دخل عليه الثاني مثل  
ما جئت ركباً فبرجعت النقي ٢٣٠ إلى القيد فقط وبثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت

غير ركب وقد كرفي  
قوله تعالى لم يخز واعليها  
صها وعيانا انه نفي الصمم  
والصمى واثبات الخشور  
هذا هو الآخر وقد قصد  
نفي الفعل والقيد جميعا  
يعني انتفاء كل من الأمرين  
فيكون قولك ما جئت  
ركباً بمعنى لا يجي عولا  
وركوب وهذا قيل في  
ومار بك بظلام في العبد

الكاف فهزلة مكسورة بمعنى كم والبأساء الشدة والذلة الآية بنقبة وانعتب أمرعت  
والنزود برأى سا كسة فهزلة مضنومة للذعر والناثب والوكل بفخصين العاقل الذي بكل  
أمره إلى غيره (قوله لان صفات الدم اذا ثبتت على سبيل المبالغة لم ينف أصلها) صفات الدم  
هنا هي النزود والوكل المبالغة فيها هنا من جهة الخبر بالذي هو حذم قولهم رأيت منسه  
أسدا وهو ان يتقرب من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغ فيه كالمنايه وفي الشرح ينبغي  
أن لا يتعلق الجارمى قوله على سبيل المبالغة بنقبت لانه ليس المراد ان فيها مبالغ فيه  
وغما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في نقتب العائدي على الصفات (قوله وليس بذى سيف  
وليس بنبال) هذا بجزئية صدره • وليس بذى ربح فطعني • وفي الصحاح طعنه بالرمح  
وطعن في السن طعن بالضم (قوله ادحق الصبر المرفوع المتصل المؤكد بالنفس والعين ان  
يؤكد ولا بالمفصل) ادلولاه لا تنبس التأكيدها فاعمل فيما وقع تأكيدها لا تستكن كقولك

هذه  
في ان فعلا هذا ليس بالمبالغة في الاثر بل على ان شدة الظلم وكثرة فقط فينبط أصل الظلم تعالى الله عن  
ذلك علوا كبيرا وانما هو للذم كقوله في أي قول امرئ القيس • وليس بذى ربح ولسب بنبال في أي بذى نيل فخرج الآية  
عليه في أي وما ركب بذى ظلم في فنتي الظلم راسا • ولا يقال لقتب منه أسدا أو جرحا أو نود ذلك الاعد قصد المبالغة  
في الوصف في الاذتمام والنصاعة في قولك رأيت منه أسدا • والكرم في قولك رأيت منه جحرا • والسادس في  
من محال زيادة انباء في التأكيده بالنفس والعين في نحو جازع يذنب نفسه وذهب عمرو بعبسه ولم يحكو اسلافا في جواز  
زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الجملة المحرري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف ذلك  
• وجعل منه بعضهم في المطلقات • فيرى من بأنفسهم • ثلاثه قراء • وفيه نظر ادحق الضمير المرفوع المتصل  
المؤكد بالنفس أو العين أو يؤكد • ولا بالمفصل يتوقف أم أنفسكم • وليس حقه ذلك على التعيين بل حقه أحد أمرين  
اما التأكيده واما المفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصيح ان يقال جتروا يوم الجمعة تفكروا ويمكن هناك ان يقال اكتفى  
بالباء زيادة في الفصل كما يكتفى بالزيادة في العطف نحو ما قمت ولا زيد • ولولا التأكيده صانع اذا قامو رأت بالترتب  
لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهم بخلاف قولك زارني الخبيثة في اذ قد يذهب الوهم الى ان زار غلامه مثلا لا هو  
نفسه فاذا كمن ذلك هذا بالنفس كان لئلا كذا فائدة وهو رفع ذلك الأمر المتوهم وأما الآية فليس كذلك ولقائل ان يمنع  
عدم ذهاب الوهم الى ان المأمور بالترتب زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية ان زوج اذا طلق امرأته ثلاثا  
لا يتزوج الحامسة حتى تنقضي عده هذه وكذا لو اذ فتكاح أخها لم يجز له ان يتزوجها حتى تنقضي عدة الاحات المطلقة

قد امر الزوج المطلق ان يترخص زمن العدة فلم يمكن ذهاب الوهم الذي واجهه فيرفع له كراهة الانفس وهو انما ذكره الله تعالى في الانفس هنا زيادة البعث على التبرص لاشعاره بما يستمكن منه أي يستمكن عنه وهو طموح أنفسهم الى الجال في أي قطة لها في ارتفاع من قولك طمع بصره الى كذا أي ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري فانه قال في ذكر الانفس تمهيد لمن على التبرص وزادة بعث لان فيه ما يستمكن منه فيحصل على ان يترخص وذلك ان أنفس النساء اوعى الى الرجال فالمرء ان يقنع أنفسه ويظن بها على الطموح ويحجزها على التبرص فينسيه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا يوجب بصها عن بعض شيئا كان أحرف الجر موزة وأحرف النصب كذلك وأما وهم ذلك أي وقوم نياية حرف جر عن حرف جر آخر وهو عندهم أمام قول تأويل لا يقبله اللفظ كاقبل في قوله تعالى وهو لا يصلحكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على كما يقوله جماعة وهو لكن شبه المصلوب لكفه في الجذوع الخال في الشيء فاقى في على طريق الاستعارة النعية وفي الكشف شبه تمكس المصلوب في الجذوع ٢٣١

فذلك يدل في جذوع النخل وهو اما على تعيين العمل معنى يدل بتعدي بفتح الحرف كما ضم بعضهم شرب في قوله شرب من ماء البحر معني روي في فدهاء بالياء كما يعدي روي به وهو أحسن في قوله تعالى وهو قد أحسن في معنى لطف في بياضه فاقى في قوله لطف في وهو اما على شذوذ نية كلمة عن أخرى حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يأتى التفسير وهو هذا الأخير وهو جعل الكلمة نائية عن أخرى وهو عمل الباب كاه عند الكوفيين وبعض النحويين

هذه ذهب نفسها وأجرى بقية الباب عليه مرداه بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأته نفسه أو جرحه أو نحو مروت به نفسه أو متفصلا نحو ما ضرب في الأهرتسه وبخلاف ما لو أكتب بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيدهم مرفوعا كان المؤكد أو غيره لا تنفك اللبس في أجمعين وأخواته لعدم استعماله الغير التأكيدي لالحق بها كل ما يبينها من الاشتراك في معنى الاشتغال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الأمرين اما التأكيدها واما الفصل نص عليه أو حيان في الارتشاف فيصع ان يقال جتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن ههنا يقال أكتفي بالياء الزائدة في الفصل كما يكتفي بلاء الزائدة في العطف فهو ماقم ولا زيد اه وأقول ذكر أي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يرد به في المصنف الا اذا ساقه الى ذلك غيره أو سلم له دليله ولا يزم من القول بضم الراء في الراء في العطف فصل الباء الزائدة في التأكيده لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله) بما يستمكن منه من طموح أنفسهم من الأولى متعلقة باستمكن والثانية بيان لما (قوله) وهذا الأخير يحمل الباب كله عليه عند أكثر الكوفيين في الشرح الإشارة راجعة الى جعل الكلمة نائية عن أخرى لاني شذوذ الانابة للتلافي آخر الكلام أوله

### (بجمل)

(قوله) على وجهين حرف بمعنى نعم واسم في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجمل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله) ويقال على الأول بجمل وهو ناد في الشرح وهذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكتفي فالتون

ولا يجامون ذلك شاذاه وهذا موجب لافهامه من جعل الإشارة في قوله وهذا الخبر ان يكون الكلمة نائية عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لاني آخر الكلام أوله وهو مذهبهم أقل تصانفا وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين يقلت وكان حق هذا التبيين ان يكون اما عند كور اغنيب كلامه على الى حرف الا فلا ن ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نية بعض أحرف الجر عن بعض واما عند كور اغنيب الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النية هذا الذي تقتضيه صناعة التصنيف والأمر في ذلك قريب (بجمل) وعلى وجهين وهو هذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجمل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على وهو أي وجمل التي هي اسم وعلى وجهين اسم فعل بمعنى يكتفي واسم مرادف لحسب والكلام في أعراب هذا كما تقدم وهو يقال على الأول وهو كونه اسم فعل بمعنى يكتفي فيمحق في بلقاء تون الوافية وهو ناد في نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الأمر ان الآن ترك التون أعرف من انبائها فتدور بجملتي التون لغاهوا اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكتفي قال ابن قاسم في الخي الداني وأما بجمل الاحية فلها قسمان أحدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكتفي فتلقه تون الوافية مع ياء المتكلم فيقال بجملتي

والثاني أن تكون اسماء على حسب فتكون الياء المتصلة بها مجردة الموضع ولا تعلقها نون الوقاية وذلك في غير النون الطنحية  
 قايلا فان قلت في التسهيل في نون الوقاية وحذف اسم لدن وأخوات ليت جائز وهو مع بيل ولعل أعرف من النون طائلين  
 في بيل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجي بيل اسم فعل بمعنى يكتفي وانما ذكره حيث تكون  
 ماء التكميل في محل جرحها ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادرا انما يرجع الى  
 استعمال بيل اسم فعل فلا ريد هذا قلت لان اسم استعماله كذلك نادرا ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ المصنف ان يراهذا  
 الحكم في هذا المجل وانما موضع ابراده عند قوله اسم فعل وهو في قوله تعالى الثاني وهو هو واستعمالها بمعنى حسب بدون نون  
 الوقاية في بيل قال الالبلي من ذا الشراب الالبيل وهو قد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بهذا المعنى الا أن ذلك  
 قليل وفي الصحاح وبيل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بيل كما يقولون فطك الا أنهم لا يقولون بيل كما  
 يقولون قطي ولكن يقولون بيلي ٢٣٢ أي حسب قال لبيد في أهله فلا أخله • بيلي الا أن من العيش بيل

(بيل) حرف اضرب فان تلاها جلة كان معنى  
 الاضرب اما الابطال نحو  
 وقالوا اتخذوا الحن ولدا  
 صباه بل مباد مكرمون  
 أي بل هم أي الملائكة  
 الذين زعم هؤلاء القائلون  
 المفقرون أنهم بنات الله  
 صباه وتعالى في عباد  
 مكرمون في مفسرون  
 وليسوا بالاولاد الصودية  
 تنافي الولادة قيل في الآية  
 وان لم يقع بعدها في اللفظ  
 الاله فرد لكن هذا الفرد  
 شبر مستدام محذوف فالواقع  
 في التحقيق بعد هاجلة  
 اسمية وهو تصورهم يقولون  
 بهجنة بل جاءهم بالحق في  
 فوق بعد هاجلة فعلية  
 ومعنى الابطال في الآية

ظاهر هو اما الانتقال من غرض الى آخر في مع عدم ايراد ابطال الكلام الاول المنقول عنه وهو ابن  
 مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تنفع في التنزيل الا على هذا الوجه في محمل كلامه هذا يعني انها لا تنفع بيقين في القرآن  
 الا لتنبه على انبثاق امر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتلك الآية بنين الشريقتين ادليس الاضرب على وجه الابطال  
 متعينا في شيء منها لاحتمال أن يكون الاضرب فيه ما عن القول لاعي المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدر ذلك  
 منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيه مجرد الانتقال من امر الى استئناف أمر آخر وهو مثاله  
 قد اطلع من تركه ذكر اسم ربه صحتي بل نؤثر ونالحية لذينا ونحوه ولدينا كتاب بنطق بالحق وهو لا ينطو بل تلوجهم  
 في غمرة فمن هذا الاضرب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال وهو في أي بل وفي ذلك كله في حيث تلهج بجله وتكون  
 هي الابطال او مجرد الانتقال في حرف ابتداء لا عاطفة على الصريح وتظهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح بولده بدر الدين  
 في شرح الانشية وكذا صاحب رصف المباني فيما نقله ابن قاسم وهو من دخوله على الجلة قوله

### (بيل)

(قوله) وهو ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تنفع في التنزيل الا على هذا الوجه في الشرح

ظاهر هو اما الانتقال من غرض الى آخر في مع عدم ايراد ابطال الكلام الاول المنقول عنه وهو ابن  
 مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تنفع في التنزيل الا على هذا الوجه في محمل كلامه هذا يعني انها لا تنفع بيقين في القرآن  
 الا لتنبه على انبثاق امر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتلك الآية بنين الشريقتين ادليس الاضرب على وجه الابطال  
 متعينا في شيء منها لاحتمال أن يكون الاضرب فيه ما عن القول لاعي المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدر ذلك  
 منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيه مجرد الانتقال من امر الى استئناف أمر آخر وهو مثاله  
 قد اطلع من تركه ذكر اسم ربه صحتي بل نؤثر ونالحية لذينا ونحوه ولدينا كتاب بنطق بالحق وهو لا ينطو بل تلوجهم  
 في غمرة فمن هذا الاضرب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال وهو في أي بل وفي ذلك كله في حيث تلهج بجله وتكون  
 هي الابطال او مجرد الانتقال في حرف ابتداء لا عاطفة على الصريح وتظهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح بولده بدر الدين  
 في شرح الانشية وكذا صاحب رصف المباني فيما نقله ابن قاسم وهو من دخوله على الجلة قوله

• بل بلعلم الفجاء فقه • الفجاء جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وما فقه فيحصل أن يكون بفتح  
 القاف والهاء كما في قول الحماسي كأنه الأسدي عرفت منهم • ونحن كليلين جاش في فقه العرن الحمل الذي يأوي إليه الأسد  
 وكذا العرنة قال الجوهري أصل العرن جملة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر إذا تزعزعا واشتد القدر  
 إذا غلت والقمة السوداء قال ابن جني ينبغي أن يكون أراد في تمامه حذف الألف تخفيفا كما روي بنان فطرب من قول الشاعر  
 الألابارك الله في سبيل • إذا ما الله بارك في الرحال وقال الشاعر ٢٣٣ • مثل الذي لبده مضرب من التلال •

يريد الطلال وقد يصور  
 أن يكون الفتين فعلا وفعالا  
 كزمن وزمان وقال الأمام  
 المرزوقي والقفا و القتم  
 والقمة فج في القلمة  
 والغباء والرج وباء الغفل  
 منه قفيل قفم بقم قفا  
 وقما واذكر بعضهم أنه  
 أراد اقتمام وحذف الألف  
 كما قال

• الألابارك الله في سبيل •  
 ومصدما كان على فعل  
 الفعل في الألف فلا يرى  
 لم أنكره حتى اعتذرت بما  
 ذكره • وإذا التقدير في  
 تعليل الدخولها على الجلة  
 في البيت المذكور رأى  
 لأن التقدير في بل رب  
 بلده وصف به الوصف  
 قطعته • بلده مجرور  
 رب والمتعلق بمحذوف  
 نعت وقوم الجلة فيه  
 يعديل • وهو بهم بعضهم  
 فزعهم إنما تستعمل  
 جارة • تنزل تيب قد حكى  
 ابن مالك وابن عصفور  
 الاتفاق على أن الجر  
 بعد بل لاها وقال الرضي

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على أنها لاتقع يقين في تنزيل القرآن الالتئيمه على انتهاء أمر  
 واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بشكك الأثنين التبريعتين اذ ليس الأضراب على وجه الإبطال  
 متعين في شيء منها لا احتمال أن يكون الأضراب فيها من القول لاعتق القول المحرك ولا شك  
 أن الأخبار بصور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال وجه فيكون الأضراب فيها مجرد  
 الاتفاق من أمر إلى استئناف أمر آخر وأقول مسبقه إلى ذلك ابن الصانع فإنه قال وما ذكره من  
 الاتفاق مسبقه إليه ابن أم قاسم في شرح الألفية وسبقهم لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال  
 السهم فزمنه من أن الاتيين وقع الأضراب فمسموعين جلية القول لاعتق الجلة المحكية  
 بالقول وجلية القول أخبار من الله تعالى عن مقالهم صاده غير باطله لم يبطله الأضراب  
 وإنما أفاد الأضراب الانتقال من أخبار عن الكفار إلى أخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه  
 من الملائكة والنبي صوات الله عليهم اه (قوله بل بلعلم الفجاء فقه) هذا صديقت  
 لروية بن الباج بجزء • لا يشتري كناه وجهه • والفجاء جمع فج وهو الطريق الواسع  
 بين جبلين والقسم بفتح القاف والمنشاء الفوقية التبريعتين وكذلك القتم بفتح القاف وسكون  
 المناء أو القفا و القفار بضم القاف والجهوم قيل بساط من شعر والجمع جهاروم وأردو به  
 هو والكان هنا الشراب وفي القاموس جهرم بكسر الجيم بضم السين من الجهرية ثياب منسوبة  
 من نحو البسط أو هي من الكنان اه (قوله ووهم بعضهم فزعهم أنها تستعمل جارة) وجه وجه  
 ابن الجر رب المقدرة بعد بل لايل حتى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضى وحكى الاتفاق  
 عليه (قوله ففى تجعل ما قبلها كالسكوت عنه) قال الرضى يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 منسوبة بأحكامه إلى التابع فيكون الأخبار على قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز  
 أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت بل أن تلفظ الاسم المعطوف عليه كان غلطاً على  
 حمده أو سهو لسان (قوله وإن تقدمه أنى أو نهى ففى لتقرر ما قبلها على حالته) هذا ما قال  
 ابن مالك أن بل بعد النى والنهى ولكن بعدها فان الإملاءه هذا يعطى أن عدم يحى زيد في  
 قولك ما جاني زيد بل عمرو متحقق كما كان كذلك في ما جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق قال  
 الرضى وبه قال ابن الحاجب لأنه قال في ما جاني زيد بل عمرو يحتل أثبات الجى علموم مع تحقق  
 نفسه عن زيد قال وظاهر كلام الأندلسي وهو انظارها للأضراب أيضا ومعنى الأضراب  
 جعل الحكم الأول موجبا كان أو غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه فـ  
 قولك ما جاني زيد بل عمرو أفادت بل أن الحكم على زيد بعدم الجى كالسكوت عنه يحتل أن  
 يصح فيكون غير جاءه وأن لا يصح فيكون قد جاءه كما كان الحكم على زيد بالجى في جاني زيد بل  
 عمرو واحتل أن يكون معجاء وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعده) قال الرضى وأما حكم

٣٠ في ل أما القامو بل فلا خلاف عدمه أن الجر ليس بمقابل رب المقدرة  
 بعد ما • وإن تلاها فمراد ففى ما طرفة ثم أن تقدمها أمر أو نيباب في أي أو غير موجب • كاشير زيد بل عمرو قام زيد  
 بل عمرو • على طريق النشر المطابق لقف في التعريب • ففى يجعل ما قبلها كالسكوت عنه فلا يتحكم عليه بشيء • فزيد في  
 المثالي كالسكوت عن الأمر بضر به والأخبار بقيامه • وثبات الحكم لما بعده • فمراد في ذلك التناوب هو المأمور  
 بضر به والمخير بقيامه • وإن تقدمه ما نى أو نهى ففى لتقرر ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده فهو ما قام زيد بل عمرو

ولا يتم زيد بل عمرو • في المثال الأول ثررت في القيام زيدوا ثبت القيام لعمرو وفي المثال الثاني ثررت التي من ضرب زيدوا ثبت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحارث • وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كالأخرى وموجب كالمسكوت عنه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو وأقادت بل ان الحكم على زيد بعد المحي كالمسكوت عنه • يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون نافذة معنى التثني والتي الى ما بعدها • هذا مع موافقتها للجمهور • فيما تقدم فالامر ان جاز ان عنده على ما صرح به ابن قاسم ٢٢٤ في الجنب الذي قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جازوا مخالفا لاستعمال العرب

فوق على قولهما • ينافي التفرغ • فيصع ما زيد • قلنا بل قاعدة في النصب • عطفا على الخبر والايجاب لانها تقلت معنى التثني الى ما بعدها • وقيل قاعدة بالرفع على انها جملت ضد التثني لما بعدها فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة ان ما لا تعمل عند انتفاص التثني فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف أي ل هو فاعيد وحيت لا تكون عاطفة لرفع الجمله بعدها • ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث ينالها مفرد فتكون عاطفة تمام له • ويختلف المعنى اذ القوم معنى على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني وهو منع المكوفون أن يعطف بها بعد غير التثني في نحو ما قام زيد بل عمرو • وشبهه في نحو لا يقسم بكر بل خالد • وقال هشام محال لضرب زيد بل مالك • ومنعهم ذلك مع صغر واينهم دليل على قلته • بل ارد على الجمهور فيلزم القدر في كل ما منعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الآخر تمام له • وهو زاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب لقوله • وجهك البدر لا بل الشمس لولم • بغض للشمس كسفة أو أقول بل أطن الكسفة • بغض الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والاقول الغيبوبة وهذا هو المعنى عند أهل البيان بالتثنية المنسوبة كقوله من زامة مثل النجوم فاقب • لو لم يكن للتأنيبات أقول • وما أحسن قول بديع الزمان • وكاد يحبك صوب الغيث منسكا • لو كان طلق الحيا يطير الذبا • والدر لو لم يخن والشمس لو نطقت • واللب لو لم يدصد والبحر لو عذبا

ما بعد بل الا تبي بعد التثني أو التثني فتمد الجهورانه مثبت ففسر وجاءك من قولك ما جاءني زيد بل عمرو • وكذلك قلت بل جاءني عمرو وقيل بطل التثني والاسم المنسوب اليه المعنى • قلنا بل على ان الثاني مثبت للحكم أنه لا يجوز النصب في ما زيد قلنا بل قاعدة • قلنا وعلى قولهما • فيصع ما زيد قلنا بل قاعدة • وذلك ان ما عقلت التثني وما بعد بل على قولهما يصح كونه متبيا بعد التثني فيصع عمل ما فيه • قلنا ويختلف المعنى • يعني بالتثني والاثبات لان ما بعد بل مع النصب معنى ومع الرفع مثبت • قلنا قال هشام محال لضرب زيد بل مالك • هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف بل بعد الايجاب وفيه رد على الرضى حيث قال وانظروا ان منع الكوفيين عدم جواز العطف بل بعد الايجاب وهم من الناذل فانهم يجوزون عطف المفرد بل بعد الموجب جملا بل بل كاتل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يتعوض هذا • قلنا وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب • يعني ان لا تذكر قبل بل لا لعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان يثني بها الايجاب الذي قبلها ويصيرها قطعا في التثني • بعد صيرورة تصرف الاضراب كالمسكوت عنه • يحتمل التثني وغيره • وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزداد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضى • واذا ضمت لا بل بعد الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيد ابل عمر الفصي لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم الى ما بعده بل في قولك لا بل عمرو وثبت بلا القيام عن زيدوا ثبت لعمرو ولولم تحيى بل لانك قيام زيد في حكم المسكوت عنه • يحتمل ان ثبت وان لا ثبت وكذا في اضرب زيد ابل عمرو أي لا تضرب زيد بل اضرب عمرو لولا لا المذكورة • لا تخمّل أن يكون امر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر • يضرب عمرو وهذا كلامه • وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل آتية التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها • وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حدث كثر شروطا لا عاطفة ان قال فاد اقبل جاءني زيد لا بل عمرو فالعطف بل ولارد لما قبلها ولست عاطفة وهذا يقتضى أن لا تكون زائدة فهو معارضة لما هنا تمام له • اه ماني الشرح • وأقول بما قررناه كلامه هشام ان المراد بزيادة التأنيذ كرا للعطف ونفي ما بعدها ينفي كلامه هشام كلامه في شروط لا عاطفة وكلام الرضى • قلنا وجهك البدر (الخ) الكسفة • بغض الكاف التغير الى السواد والاقول الغيبوبة

وقال هشام محال لضرب زيد بل مالك • اه ومنعهم ذلك مع صغر واينهم دليل على قلته • بل ارد على الجمهور فيلزم القدر في كل ما منعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الآخر تمام له • وهو زاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب لقوله • وجهك البدر لا بل الشمس لولم • بغض للشمس كسفة أو أقول بل أطن الكسفة • بغض الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والاقول الغيبوبة وهذا هو المعنى عند أهل البيان بالتثنية المنسوبة كقوله من زامة مثل النجوم فاقب • لو لم يكن للتأنيبات أقول • وما أحسن قول بديع الزمان • وكاد يحبك صوب الغيث منسكا • لو كان طلق الحيا يطير الذبا • والدر لو لم يخن والشمس لو نطقت • واللب لو لم يدصد والبحر لو عذبا

ولو تكيد تقرر بما قبلها بعد الثاني في فني مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وتكون لامه زيدا لتوكيد تقرر بني القيام عن زيد قال الرضي واذا ضمنت الالى بل بعد الايجاب أو الامر نحو ما قام زيد لابل عمرو واضرب زيد لابل عمرو لغني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لاني ما بعد بل في قولك لابل عمرو وتثبت بلا القيام عن زيد أو أنه لمصر ولو لم يثبت بل لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحصل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمرو أي لا تضرب زيد لابل عمرو واضربها ولو لا الالف كوزة لا احتمل أن يكون أمرا يضرب زيد وأن لا يكون مع الامر يضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل هي التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في التثنية وقيل المصنف في حرف اللام حيث ذكر شروطا للعاطفة أن قال فإذا قيل جاء زيد لابل عمرو والعاطف بل ولا وما قبلها ولو ليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في أن لا في ذلك نافية لازمة فهو معارض لما هنا فاقامه ولا يمنع ابن درستو من زيادتها بعد الثاني في لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله في بلام العلة وهو امر بترك لابل زائد غضا • فهو بعد تراخي الالى أجل في وهذا قطع في رد ما قاله ابن درستو به والشفا بالثني والذين المهجبتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا شغف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشفا حباب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال المسالين القلب والشفا بالعين المهملة أيضا

• (بلى) •

• حرف جواب أملى الالف في وهذا هو الظاهر • وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة في قال الفراء زيدت القوف فلذا كانت الرجوع عن الثاني كانت الرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو • وبعض هؤلاء في القائلين بزيادة الالف في يقول أم اللانثني في أي تأنيث الكلمة كالنساء في ربوت وقت • بدليل ما انتهى كاملا ألف جحلي ولو كانت زائدة لجرد التنكير كالف فيعبري لم عمل • ويختص في اماباه المضارعة الشخصية على انه ٢٣٥ مستند لضمير يعود على قوله

حرف جواب والجملة

صفحة أو على بلى بناء على تذكرة باعتبار اللفظ والجملة خبر ثان وما بالته الغويصة على انه مستند لضمير بلى بناء التانيث

• (بلى) •

(قوله) وبعض هؤلاء يقول انها التانيث بمعنى تأنيث الكلمة كالنساء في تحت وربت لانا أمليت ولم تكن التانيث لكانت زائدة فجرد التنكير كالف فيعبري وتلك الاعمال (قوله) تختص بالثني في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب عسك بقوله وقد بدت بالوصل بيني وبينها • بلى ان من زار القبور ليسدا

باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان • وبالي في ملائحة بعد التانيث وحكى الرضي عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب عسك بقوله وقد بدت بالوصل بيني وبينها • بلى ان من زار القبور ليسدا أي اسعد بالنون الخفيفة وقد قال الرضي واستعمال بلى في البيت تصديق الايجاب شاذ • وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انضوع الم الذين كفروا ان لي يعثوا قل بلى في ذلك كون قوله تعالى بعد ذلك ورب تعجب من نصري بما جاء فادته بلى من ابطال الذي المتقدم • أم في كان • ومقرؤا بالاستفهام حقيقا كان • ذلك الاستفهام • ضموه أن يقول قائل • اليس زيد قائم تقول في أنت في جوابه • بلى في أي هو قائم • أو توحيضه • قوله تعالى • أم يحسبون اننا لنجمع سرهم ونجواهم بلى في أي بلى نسع ذلك فاطلقت التي التي تلحق به الحساب الموع • عليه وتوقع قوله تعالى • أم يحسب الانسان أن الكافر المنكر البعث • وإن لم يضع خطاه بلى في أي لم يجمعها • أو تقرر بليصو ألم بأنكم نذير قالوا بلى في أي بل أنا نذير • أو في عابن وغيره • لو قالوا لم تكفروا ووجه انتم تصديق الضمير بني أو ايجاب • والواقع في الاثني • فلو اوجب بنم لكان معناه نعم لست بنا وهو كقولهم واليهاد لله • ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس عليك ألف فقال بلى زمته في الالف لان بلى تفيد ابطال التي فكاهم قال بلى لك في ألف فهو اقرار بالالف فزلمه • ولو قال نعم فزلمه في ادعائه نعم ليس لك على الله وهذا ليس اقرارا بنبوت الالف عليه فلا تلزمه • وقال آخرون تلزمه في الالف • وفيهما في أي في صورتين المذكورتين في احدهما بلى وفي الاخرى نعم • ووجه في ذلك على مقتضى العرف في الجارية عندهم في ذلك • ولا لغة في • والآخر ريبية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزم فيها الاعمال المعروفة بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب في معناه اسبغها • ولذلك لو قال شخص نعم في جواب اليس عليك ألف لم يمان

بالألف تغليب العرف إذا مراد منه عرفاً على ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومثبتاً خارج العرف  
 ثم من وضعه الأصلي أن الذي الواقع بعد الاستفهام لا تقر فيكون موجبان حيث المعنى فهو نازع السهلي وجاعة  
 في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية وهي ألت بركم قالوا بلى فيمكن أن الاستفهام التقريري خبر موجب  
 ولذلك امتنع سيو به من جعل أم متصلة في قوله تعالى أملات تصرون أم أناسير قائم الاتصاف بعد الإيجاب في وهذا معارض  
 لما حكاه في الكلام على أم عن سيو به من أنه راها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا سيو به من  
 أنه راها في الكتاب في ذلك المثل وما ذكره في تعليل امتناع سيو به من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبنى على أن  
 الاستفهام المقاد بالهزمة المعادة لا م لا بد أن يكون حقيقياً قد أسلفنا الكلام عليه في مواد أثبت أنه إيجاب فتم بعد الإيجاب  
 قصد بقره في هلا يلزم الكفراد مضمون ألت بركم أنار بركم فذكر كرم في جوابه تصديق في فلا يلزم كرم في أم في كلام هؤلاء  
 الجماعة قال الرضى وجوز به ضمهم إيقاع ضم في موضع على إذا ما بعد هزمة داخلية على نفي الفائدة التقريري رأى الجدل على الأقل  
 والطالب في فيوزان يقول في جواب ألت بركم والم نشرح لك صدره ثم لأن الهزمة لا تنكسر دخلت على النفي فأقادت  
 الإيجاب فنكون في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المتيقن المأول به الاستفهام لا تقرير لما بعد هزمة الاستفهام فلا تكون

جواباً للاستفهام لا تكون  
 قال الرضى وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كقروا (قوله)  
 وذلك امتنع سيو به من جعل أم متصلة في قوله تعالى أملات تصرون أم أناسير في التشرح  
 هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيو به من أنه راها في هذه الآية متصلة  
 والحق ما ذكره هنا وأقول قد قدرنا هنا أنه لم يحكم سيو به أن أم في هذه الآية  
 متصلة ولما نقل عنه أن أم أناسير قائم مقام أم تصرون فرأى أنه تأمل (قوله) وبشكل  
 عليهم أن بلى لإيجابها الإيجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقريري  
 خبراً موجباً لمكانت بلى في الآية جواباً للإيجاب في التشرح لا إشكال في الحقيقة فإن  
 هؤلاء مرادوا بحورة النفي المنطوق به في جواب بلى حيث براد ابطال النفي الواقع بعد الهزمة  
 وجوز وال جواب نعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جمعا الهزمة فمدحها وهو إيجاب  
 كسلف ودعواه الاتفاق مناقض فيها أمان أراد الإيجاب المجرى من النفي أصلاً وأسلفنا  
 أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأمان أراد ما هو أهم حتى يشعل التقرير بالصاحب  
 للنفي فأنفلاص هو جود مشهورة كره المصنف عن الشاويين وغيره في حرف النون اه  
 وأقول أراد الإيجاب المجرى من النفي أصلاً ولم يصبأ البعض الذي أجاز استعماله بعد الإيجاب  
 فقلته (قوله في كتاب الإيمان) هو يفتح الهزمة فجمع بين (قوله وليس لهؤلاء) يعني السهلي  
 والجماعة أن يجيئوا في الآية بذلك يعني وقوع الجواب بلى للإيجاب

الكلام جمعه الهزمة فمدحها وهو إيجاب كسلف ودعواه الاتفاق مناقض فيها أمان أراد الإيجاب  
 المجرى من النفي أصلاً وأسلفنا أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأمان أراد ما هو أهم حتى يشعل التقرير بالصاحب فأنفلاص  
 فأنفلاص موجود ذكره المصنف عن الشاويين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير ويجري النفي المجرى  
 في رده بلى ولكن وقع في كتاب الحديث ما يقتضي أنها إيجابها الاستفهام المجرى من النفي في صحيح البخاري في كتاب  
 الإيمان والنذور في أنه عليه الصلاة والسلام قال لا صحابه أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى في وجهه  
 ذكر الحديث في كتاب الإيمان أن في بقية قال أملات ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال الذي نفس محمدية  
 أن لا جواباً تكونوا نصف أهل الجنة في صحيح مسلم في كتاب الهمة أسبرك أن يكونوا ثلث البرسوة قال بلى قال فلا  
 إذن وفيه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام (قوله أنت) وهذا على حذف هزمة الاستفهام أي أنت في الذي لفتني عكة  
 فقال له الجيب بلى وليس لهؤلاء الجماعة (قوله أنت) في آية ألت بركم قالوا بلى في قوله قليل فلا يفرج  
 عليه التبرل وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في خمسة عن هذا الاحتجاج وإن ما أورده المصنف عليهم غير وارد في أو اعلم أن  
 نسبة الاستفهام في الآية تقرير عبارة جماعه وهم أدهم لا تقرير بما بعد النفي كما صرح صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من





التورل قائل ولده المتورل وولد بن السكيت فقال له المتورل يا صديق أجبني هذا أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قتر اخادم علي بن أبي طالب يرضي الله تعالى عنه خير منك ومن انك فقال المتورل لا ترك سوا سانه من قضاء فضاياه ذلك فقات في ليلة الاثنين نجس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين وماتت رجدة الله تعالى عليه وهو الثاني ان تكون بجنى من أجل في بضع الحمزة وكسر هائل الجوهرى ويقال فلبت ذلك من أجل أنى من جركه وقال في حرف الراء فقلت كذا ٢٣٨ من جركه أى من أجل قتل في يومه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد

ينفرد فان التبريزى والجوالقى وغيرهما تفادوا ذلك وبالجملة فقد تلت الامه كتابه بالقبول ولا ينرى عليه حواشى مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الاذكياء كان من قاراب وهى من بلاد الترك وكان من اذكياء العالم اخذ من خاله ابراهيم الضارابى وعن السيارى والفسارى ودخل بلاد ربيعة ومصر فقام بمادة في طلب اللغة ثم عاد الى طراسان فآثره ابو الحسين الكاتب عنده وكرمه جهده فأقام بلسابور يدرس في اللغة ويصلح الكتابة وكان حسن الخط جدا يكره ابن مقلة واتقاه قال القفطى مات متريدا من سلع داره وقيل انه قتر عقله وعمل في دفين وشهدا كالجناسين وقال اريد املروقتز من ملوفك قال وقيل انه كان ينى عليه من الصحاح بقية غير مبينة فيصنها لتبذله يقبله ابراهيم بن صالح فتلط في أشبهه (قوله أنا أفصح من نطق بالضاد) في الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس (قوله على حديثه ولا يصيب فهم الخ) فلول السيف كسور في حده وهو الكتاب بالثناة الفتوية جمع كتيبة وهى الجيش وقراءها مضاربها وأراد ابن مالك وغيره يكون هذا الحديث على حديث كونه مستعلا على ما شغل عليه من تأكيده المذبح بما يشبهه الذم وان كان الذى منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البيهقيين فسوهو الى ضربين الاول ضمو البيت وهوان يستثنى من صفة ذم منفة صفة مدح ينقصر دخولها في صفة الذم فعنى البيت لا يصيب فهم الاول سموهم ان كان ذلك عباءا لا شك ان هذا التقدير محال لان فى السيف كناية عن كمال الشجاعة فلان كذا في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعى الشئ بيينة وانك علفت تقصير الماطوب وهو انبات شئ من العيب بالحال والمعلق بالحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها فيوقع في وهم السامع ان غرض المنكلم اخراج شئ مما تشاء وجعله ثابتا داول الاداة صفة مدح وضول الاستثناء من الاتصال الى الاقطاع جاء التا كيد ما فيه من المدح على المدح والاضمار به انه يجد فيه صفة ذم حتى ينقضا فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثاني نحو الحديث وهوان يثبت لشي صفة مدح وتأتى عقب اداة الاستثناء بلسا صفة مدح أخرى ولا يفيدها الضرب التاكيد الا من الوجه الثاني وهوان الاصل في الاستثناء الاتصال فقبل كرماء بعد اداة يقع في وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التا كيد ولا يأتى في هذا الضرب التا كيد من الوجه الاول اعنى دعوى التا بيينة لانه مبنى على التعليق بالحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير

أى أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس في يديه فى من فويس واسترضت في بجى سعد بن بكر وهاتان القبيلتان من الفصحاء بكان وقال ابن مالك وغيره نهانها أى في قوله عليه الصلاة والسلام يمدانى من قريش يعنى غيرى حد قوله أى قول النابتة الذباني وهو لا يصيب فهم غيران سيوفهم بين فلول من قسرا الكاتب فلول جمع فلول وهو الكسر فى حد السيف والقراع المضاربة والكتاب بالثاة الفتوية الجيوش جمع كتيبة وهذا عند أهل البديع من تأكيده المذبح بما يشبهه الذم ووجهه في الحديث ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداة قبل ذكر ما بعدها وهم اخراج شئ مما قبلها فاذا ولها

صفة مدح جاء التا كيد ما فيه من المدح والاضمار به انه يجد فيه صفة ذم ينقضا فاضطر الى استثناء صفة مدح والاضرب الثاني استثناء صفة مدح وضول الاستثناء الى الاقطاع ووجهه في البيت من جهة واحدة اما ما تقدموا الاخرى انه كدعى الشئ بيينة ذمعا اثبات شئ من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق تقصير المدح وهو انبات شئ من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فهم العيب متحقق فاليين يثار في الحديث في هذه الجهة الاخيرة ويشارك في الاولى باعتبار هائل على حد قوله وهو أنشد ابراهيم في المتن مخرج هذه التايت وقد مر مرات في محليتها

في

يعني من أجل قوله في مخاطب امرأه • عدا هلكت ذاك يدي • أخاف ان هلكت ان ترى وقوله ترى من الزين وهو الصوت في وأند الجوهري هذا البيت شاهد على انه يقول أو تبتني صاحبة فانه قال الزينة الصوت يقال زنت المرأة تريننا وأرنت أيضا صاحبة وفي كلام أبي زيد الطائي شعراؤه مضنه وإظهاره منه قال الشاعر عدا هلكت ذاك يدي • أخاف ان هلكت لم ترى • وأند به وكان يعني الصف ان يقول من الزين لان الفعل هاربا على كاشا اشارة الجوهري • (بله) • في ثلاثة أوجه اسم لم يسم في معنى ترك فسم من اسمه الاصل وهو مصدر يعني الترك في قول ابن قاسم وتكون مصدر بمعنى ترك التائب عن ترك وهذا القيد اهله المنصف في واهم مرادف لكيف في وفات المنصف وجه رابع وهو انها حرف جوعلى مذهب الانحصر حكاه عنه ابن قاسم في الجني الذي قال ولهذا ذكرتم في هذا الكتاب في واهم بعدها منصوب في كونه مضعولا به في على في الوجه في الأول وهو كونها اسم فعل في وخفوض على في الوجه في الثاني وهو كونها مصدر وانخفض حينئذ إضافة المصدر الى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مصاف الى الفاعل فابولعل هذا هو الحامل للمنصف على ان قال ولا مصدر يعني الترك فاطلق ولم يقيد بالامر ليتل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد في القاب اذا كان مصدر انخفض على في الوجه ٢٣٩ في الثالث وهو كونها اسما

مرادفا لكيف ورفعته على انه مبتدا مخبر عنه بما قبله في وضعا أي فخر به في بناء على الأول والثالث في امالي الأول فلام الاسم فعل واصله الاصل من البنيات واما على الثالث فلتعنيها حرف الاستفهام مثل كيف في واهم عراب على الثاني في فانه حينئذ مصدر لا موجب لبنائه في وقد روى بالأوجه الثلاثة في الرفع والنصب

في الضرب الأول دون الثاني (قوله ترى من الزين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الزين لان الفعل هاربا على وأقول انما قال ذلك لان الزين من الزين وممراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة

### • (بله) •

(قوله نندرا الجاحم الخ) الجاحم جمع جحمة وهي القبيصة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحبا بارزا والمهمات جمع هامة وهي الرأس ومعنى به الأكف على رواية النصب دح الأكف فأمرها سهل وعلى رواية الجرح ترك الأكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الأكف التي بوصل الهيا بسهولة (قوله من به ما أطلعت عليه) قال الصفاي اتفق جميع نسخ الصحيح على من به والصواب اسقاط كلمة في وفي الشرح نص ان التين في شرح البخاري على ان به في هذا الحديث ضبط مع من بالغ والكسر فوجه الكسر ما ذكره المنصف وأما وجه الرفع فقال الرضي اذا كانت به بمعنى كيف حاز أن يدخله من حكم أبو زيد ان فلانا لا يطبق جل القهر في به ان يأتي بالصيغة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون به بمعنى كيف التي للاستبصار وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الاستدراك وانظر من به

والجرح في قوله أي قول لك من ملك في نصف السيوف نندرا الجاحم ضاحيا هاما • به الأكف كانها لم تخلق في الجاحم جمع جحمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاحم العرب القبائل التي تقبم البطون فينصب الهادونهم ضوكل بن برة اذا قلت الكلى استغنت ان تنفسه التي من بطونهم والبيت يحتمل لكل من المعنيين وضاحبا بارزا ظاهر او المهمات الرؤس جمع هامة قالني على رواية الرفع ان تلك السيوف ترك الجاحم المستورة بارزة لا يصار كانها لم تخلق في محالها كيف الأكف أي اذا كانت حالة الجاحم هذه الحالة مع خفاها وعزة الوصول لها فكيف حال الأكف التي هي ظاهرة ووصل لها بسهولة وعلى رواية النصب انها ترك الجاحم على تلك الحالة دح الأكف فأمرها أسير وأسهل وعلى الجرح انها ترك الجاحم ترك الأكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها • وانكارا في على ان يرتفع ما بعده هاء ودون بكاء أي الحسن وقطر به في المثلث مقدم على الثاني في واد قبل به ان يدين في بكسر النون على انه منق • أو السليل في بعضه أي انه جمع في أو أجد والهندات احتملت المصدرية في فتكون الباء الفعلة والكسرة علامة الجر الاسم الذي أضف اليه المصدر في واسم الفعل في فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به النصب باسم الفعل وهذا ظاهر لا إشكال فيه • ومن الغرائب ان في البخاري في تفسير المصيدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا ذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذكر من به ما أطلعت عليه فاستملت معر في بحر ورد بين

وخارجة من المعاني الثلاثة وفسرهابعضهم بغيره وظاهره في قول نص ابن التين في شرح المناري على ان به ضبط بالفتح والجوهر وكلاهما مع وجوده من فاما الجوهر فقد وجهه المصنف واما توجه الفتح فقد قال الرضي واذا كان له معنى كيف جاز ان يدخله من حكمه اوزيدان فلا لا يطبق حمل الفهر من به ان باقي الصفة أي كيف هو من اين هذا كلامه قلت وعليه تنفرد هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في حمل رفع على الابتداء وانحصر من به والحمد لله من عليه عائد على الذخر أي كيف من اين اطلق على الذخر الذي اعدته لعبادة الصالحين فانه امر قلنا تنسج القول لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المجمة مصدر ذوخر الشيء أي اخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت ذلك لهم ذخرا وهو بذات يقوى من بعده في الفاظ الاستثناء وهم الكوفيون والبيدايون فانها قد استعملت كثير وهي ترد لاستثناء وجهه والبصريين على انها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيها بعد هذا الاعتراض كذا في الجي الهادي قال وليس يصح بل النصب مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن مسعود وأنها لا تصحكون من أدوات الاستثناء لاهرين أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها الا ترى ان الاكف في البيت ليست من الجاسم والثاني ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في به ليس كذلك الا ترى ان الاكف مقطوع باليسوف كالجاسم قلت وفيه نظر اما الاول فلا ناسم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداة فيه من جنس ما قبلها دليل النقطع واما الثاني فلمحقق في اخراج باعتبار الاول وفيه والله تعالى اعلم ﴿حرف التاء﴾ التاء المفردة في أربعة أقسام ﴿حركة في أوائل الاسماء﴾ وهذا قسم وهو محركة في أوائلها وهذا ٢٤٠ قسم ثان وهو محركة في أوائل الافعال وهذا قسم ثالث وهو مسكنة في أوائلها

والضمة والجور وبعل عائد على الذخر ﴿قوله﴾ وخارجة من المعاني الثلاثة افاضل أن يقول جازان تكون مصدر بمعنى الترك مفيد للتعليل والمعنى أعدت لعبادة الصالحين من أجل تركهم ما عتلموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة ﴿حرف الناء﴾

﴿قوله﴾ وهم ابن خروف فقال في قولهم في التسب كتنى في الاصحاب أبو عمرو ويقال للرجل اذا شاخ هو كتنى وكانه نسب الى قوله كنت في شبلي كذا فأصبحت كتنيا وأصبحت عاجنا • وشرخصال المراء كنت وعاجن

وهذا قسم رابع في الفحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم وفيه نظر وانما معناه كون مجزوره مقصبا به ويختص به هذه التاء المحركة الجارة بالتعجب وذلك ان المقسم عليه يجب ان يكون نادر الوقوع علم

ذلك بالاستقرار والسند موع للتعجب واسم الله تعالى في نحو تالله تتقون ذكر يوسف في رواية قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن في وتحياتك حكاية ابن قاسم قال وذلك شاذ قليلا في قال الزجشم في وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسبيل الكعبة على يده وتأتيه مع عتور ودوقه اه كلامه ملخصا ما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم تقدم وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجه اتحادها مع الباء مع ما معنى لان الاتصال قريب من الباع الذي هي له وأما ان التاء المنة بدل من الواو فلان بينهما من المجانسة يدل على ترادف في أوائل وهو الحركة في أوائلها حرف خطاب فتوالت في الفتح خطا المفرد المذكر وتأت في بالكسر خطا المفرد المؤنث وهذا معنى على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بان حكيم لانه من كيم اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بد من اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحده هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف وهو الحركة في أوائل الافعال ضمير نحو قلت لتسكن المفرد مذكرا كان أو مؤنثا في وقت في المغايب المفرد المذكر في وقت في المغايب المفرد المؤنث وهو وهم ابن خروف فقال في قولهم في التسب الى كنت في كتنى في كمال فأصبحت كتنيا وأصبحت عاجنا • وشرخصال المراء كنت وعاجن العاجن من قولهم عجز الرجل ادناض معتد على الارض يقول أصبحت منسوبا الى كنت لانت تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لاتطابق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان في ان التاء هنا لامة كالواو في كلوني البراغيث وهذا ان اراد به الفرار من شقوة النسبة الى لفظ الجلالة على ما هي عليه



التشريع على قول خالف الإجماع على الأصل لكنه فله المصنف قلت زيادة التشريع على صاحب هذا القول يعني أن قوله ذلك مع كونه خارجاً عن الإجماع القوم لا تأتي فيه خبر على وجه مستقيم فهو بما وصلت هذه التاء في الساكنة في ثوب وب في يقال عت ورب وفات المصنف ذكر لعل فلما تشارك كما في ذلك قول السلتين بدأ بقوم خص عليه في التسهيل وغيره في أو لا أكثر خبر بكاهما مع أي خبر بك التامع ثم ورب في بالغ في ومن شواهد في ثم قوله ولقد أهدى على التيمم يميني في خضعت قلت لا يميني في حرف التاء في وولم في التور وهو النبات أما قول الكبر في التبعة فهو في سيرة ابن هشام تقول العرب الخش والتخفر في دون الخنفسة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مستلماً في يقتضي في بالثناء الفوقية أو الختية وقدم الكلام في نظيره في ثلاثة أمور التشريع في الحك والترتيب والهيئة في هذا هو أصل وضحه في وفي تل من أسلاف فأما التشريع فيم الأخض والكوفون أنه قد يتخفف وذلك ما تعجز زيادة فلا تكون عاطفة البسة في زائدة غير عاطفة لا في اقتضاها التشريع مع كونها عاطفة فالعسولة غير وحيد في الخلاف في وقوعها ٣٤٢

محرمه وفي ظاهرها يدافع  
فوسلوا على ذلك قوله  
تعالى حتى اذا ضاقت عليهم  
الارض بما رحبت في اى  
مع سعتا فوضاقت عليهم  
انفسهم في اى من فرغ  
الوحشة والتم فوطنوا  
ان لا ملجأ من الله الا اليه  
اى وعلا ان لا ملجأ من  
مضى الله الا الى استغاثه  
فتم نأب عليهم فتم زاده  
والجواب هو قوله ناب  
عليهم وهو لا هم الثلاثة  
الذين خطوا امر اربعين  
الى سبع وكعب بن مالك  
وهو لائل أمية أول  
أسمائهم مكة وآخر اسماء

وكسر اللام الثانية بعد هاء الياء للنسبة الى جلولا بما لد قرية جنارس وهو نسبة على غير قياس

(قوله) كقولهم في جئت جدياً، الجئت القبر وجمعه اجداث وأجداث (قوله) أراني إذا أصبحت  
 الخ) الهوى بالنصر العشق وأرادة النفس وفي الشرح وسكان الثاني هو المراد بالبيت  
 يقول أصعب مرية التي وأسمى نزالها متجاوزاً عنه يقول بعد إفلان هذا الأمر أذكره  
 وتقوار زعمه وأقول هذا يدل على أن عادلياً عين الله - عليه - وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى  
 وفي غيره بالمجهول قد أشد إن مالاً هذا البيت في شرح الكافية  
 أراني إذا ما بيت على هوى • فتم إذا أصبحت وأصبحت غامداً  
 قال ابن القطاع غداً أي كذا أصعب إليه ثم قوله متجاوزاً عنه ليس على ما بيني لأن تجاوزاً عنه  
 بمعناه عفا عنه وليس يراد ههنا (قوله) وتخرجت إلا يعني تغدير الجواب في البحر وتغديره  
 تاب عليهم - يكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي  
 وفي ذلك كركر لتذكير أو ربما لول إنشاء التوبة والالتفات إلى استحداث قوله على التلافة عطف  
 على قوله النبي وأعلى قوله عليهم وقيل إن أدا بعد حتى تقتصر عن الشرط وتبي في الجرد الوقت  
 فلا يحتاج إلى جواب بل تكون غاية للقصص الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا إلى هذا  
 الوقت ثم تاب عليهم (قوله) والبيت على زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح حمده وزعم

أبائهم عكة في قول زهير بن نمير قول عطافا لم تصوب المتقدم أي وجوا على  
 ذلك قول زهير بن أرقم إذا أصبحت أصبحت ذاهري • ثم إذا أصبحت أصبحت عاديا بم يقول أصمغ ذاهري وأمسى  
 تاركه مضيا زاعنه يقال عدل فلان هذا الأمر ذاهبا وجوزة كفتح زائدة والمعنى فإذا أصبحت فهو خرجت إلى البيت على تقدير  
 الجواب • وما بعد ثم معطوف عليه والتقدير حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن  
 لا ملجأ لهم الله إلا إليه فجاء إلى الله وتوأم تاب عليهم أي قبل بهم • والبيت على زيادة الفاء لا تنقدهدثت زيادتها  
 في بعض المواضع ويقمن وتمسك زيادته في بعض فاذ دار الأرض في محل بين زيادة تلك جعل على ما عهد له نظردون ما لم يهده  
 له تطير فان قلت لا شك أن العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب بعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى  
 العطف يجري في الجمل التي لا أعرب لها أصلا نعم زيدته عند عرو وكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب  
 في شرح الفصل ونحن نوردته مرته أمامه من القائدة قال رحمه الله أن وقع بعده وف العطف الفردات فلا تشكل وإن وقع  
 بعدها الجمل فإن كانت من الجمل التي هي صالحة له ولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل وأعرابه نحو أصمغ  
 زيد فطحاو بكر فعداوان كانت غير ذلك فلا يخلو ما أن تكون فملسة تقدم قبلها أما صمغ أن تكون الفعل معطوف عليه باعتبار

عامله أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولاً فإن كان كذلك عطف على ما تقدم باعتبار أنه أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول لتضافهما في ذلك كقولك إن يدان ضرب زيد عمرو بكم بغير خالداً قطعت بكم خاصة دون معموله على ضرب خاصة لا شراً معه في عامله وهو أن ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الأول ومفعوله لتعذر عطفهما عليهما إذ لم يترك معمول الأول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فإن معنى التثنية فيهما ما حصل مراد فيصعب فيهما ما لا يضحى في معمولهما وإن كانت الجمله معطوفة على غير ذلك فإن كانت الجمله اسمية أو قضيية لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله بناءً على أنه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وهو ومنطلق وقائم زيد ونحوه والمراد من مثل ذلك حصول مفعول الجنتين فكأنه حصل قيام زيد ونحوه وعمر وغيره يدخل في أحد العطف حيث دل أن المعطوف يكون مقصوداً بالنسبة وهي نسبة الحصول إلى متبوعه وقائدة العطف إلى بيان خصوصتها وإن لا يتوهم أن المقصود الجمله الثالثة وإن الأولى من النقط كما في بدل النقط إذ قيل جازع عمرو قالها فطرا رباط ينسبها وهذا أحسن من قول امام الحرمين قائدة العطف في الجمل تحسین الكلام لا غير فإنه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو ثم ونفس فاطمون بان معنى جازع يدوذهب بغير مغاير لمعنى جازع يدتم ذهب بغير وهو التثنية بخلاف قوم في اقتضائها إياه ثمسما كونه تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل مناز وجهاً هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وأما أنه قصد بالتلاوة الآية التي في سورة الأعراف وليس فيها ولا في سورة الأعراف هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل مناز وجهاً أو تلك من الانعام فإنه في أوج أذى كروا نحيي من الأبل والمقر والضان والمغر يا بين في سورة الانعام وأما الآية التي نهاها الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف ٢٤٣

الاخضر انتم فبسه زلذه والقاء اولى لانز يادتها كثرن ولانز ياده خوف واحد اولى ادا  
وقال النبى شارح الحامية الذى اراء ان افعا القريب المتصل فى الحكم كان الشاعر  
اخبر بالحكم الثانى عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله) عسا كبقوه تعالى هو الذى خلقكم  
من نفس واحدة ثم جعل منهن زوجا هكذا اربابنا فى النسخ والاية ليست الا فى الزمر  
والاعراف وهى فى الزمر بدون هو الذى وفى الاعراف بالاولاينم ولتفاهى فى الزمر خلقكم  
من نفس واحدة ثم جعل منهن زوجا وفى الاعراف هو الذى خلقكم من نفس واحدة  
وجعل منهن زوجا (قوله ان من سدا الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

[illegible]

للليل سكا على قراءة حاصم أي ظني الصباح وجعل الليل ونحوه تعالى أو لم يروا إلى الطير فوقهم ساقطون يقبض أي  
 يصفقون ويقبضون فكذلك الآية في هوى من نفس توحفت أي انضرت ثم جعل منها زوجها وكان الأولى بالصنف أن لو قال  
 وجدت لزوجي أحد هذان واحد تليس مأخوذا من المزيد ولما هو من الثلاث وقد مع قال واحد كقول واحد كلف بعض  
 انظر الثاني أنه كان يحسن حيث فسره بانفرد لأن استعمال وحسم في المعنى ليس في الشهرة كقولهم الثالث أن الذرية  
 أنجرت من ظهر آدم كالذر في بالذال المجبة وهي صغار النمل ومائة منها ذرية شيرة الواحدة ذرة في خلق حواء في الماد  
 وهي زوج آدم عليه السلام فيمن قصيرا هو القصيرى الصلح الأسفل وهو أقصر الصلوح من الأربع أن خلق حواء من آدم لما  
 لم يجر مادة بمله جى بم اذنا بقرينه وترأخيه في العجاب وظهور القدمرة لا تقرب الزمان وترأخيه في وهذا مأخوذ من  
 كلام الرخشمري فإنه قال ما أتأت من جملة الآية تشبيب هذا الخلق الثالث للصبر من نفس آدم وخلق حواء من قصيرا  
 إلا أن أحد أحبابها الله عادة مستمرة والأخرى لم يجرها المادة ولم يخلق غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل في  
 كونها آية واجب لطلب السامع قطعها يتم على الآية الأولى للدلالة على مباينة أفضلا من فهو من التراخي في الحلل  
 والمثلية لا من التراخي في الوجود ٥ وقال صاحب القرآن دأى مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود ولعل خلق حواء  
 من آدم بصدمة ورد بان المانع ظاهر وذلك لأن الجسد لم يعطى على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا  
 في الوجود من خلق الذرية ٢٤٤ في الغامض أن ثم لتربيت الأخبار في الآية المذكورة في الترتيب الحكم

الآيات قديمة الثابتة وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث أن الذرية  
 أنجرت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذر في خلق حواء من قصيرا) الذرية بالجمعة  
 ولد الرجل ذكرا كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر والذر جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء  
 بالذرع زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى بضم القاف وقع المصاد المسملة الصلح  
 الذي في أسفل الأصلاص (قوله ولكن الجواب الآخر أنه لا يصح أن يجاب به عن الآية  
 الأخيرة والبيت) انما بين عموم هذا الجواب بصدته في الآية الثانية لأن هذا الجواب  
 لا يقدسوى الترتيب في الأخبار ولا يعدل إلى ذلك الاغنى تصورا واداة الترتيب في الحكم  
 ونحو في الآية الثانية يصح أن رادها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولأن أول  
 بأن يكون سواء عطفا على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية  
 الثانية أيضا يقتضى أن الأخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه اقتضى ذلك  
 لو كان أيضا راجعا إلى أجيب وهو غير واضح اليه وانما هو راجع إلى الآية الثانية

وأنه يقال بلقي ما صنعت  
 اليوم ثم ما صنعت أمس  
 أجيب أى ثم أخبرك أن  
 الذى صنعت أمس أجيب  
 والاجرة السابقة أنص  
 من هذا الجواب في الخبر  
 في أنها تصح الترتيب  
 والمهلة فيها وفي معنى  
 الحكمة الذى وضعت  
 له عليها أن هو وضعت  
 عقيدة للتشريك والترتيب  
 والمهلة في هذا الجواب

الأخير فيصح الترتيب قطا إذا تراخى بين الأخبار في ضرورة أن ولذا

أحدهما متعقب الآخر ومتصل به والمهلة فيه تعقيب بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهلة في ولكن الجواب الأخير  
 أهم فمن تلك الأجوبة لأنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة بهوى ذلك وما كمل لم يتقون ثم آتينا موسى الكتاب  
 والبيت في المتعقب لسيادة الآين ثم الأب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار فيها ممكن ووجهه في البيت  
 أن سيادة الأب وإن كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عنها أن سيادة نفسه آخر به من سيادة أمه وكذلك سيادة  
 الأب بالنسبة إلى سيادة الجد ولا يخفى أن تلك الأجوبة الأربعة لا تجري في الآية الأخيرة ولا في البيت المذكور وهو قد  
 أجيب عن الآية الثانية في هوى آية المصيدة في أيضا أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار  
 الأخبار فإنه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأخيرة باعتبار أصل  
 الجواب وإن كان ما أجيب به عن تلك الآية تسعين مقار المأجيب به عن هذه الآية في أن سواء معطوف على الجملة  
 الأولى وهي بدأ خلق الإنسان من طين في الآية الثانية وهي جعل نسله من سلالة من ماضين وحينئذ فالترتيب متحقق  
 ولا إشكال في جواب ابن معصوم عن البيت بأن المراد أن الجسد أنه السود من قبل الأب وفي أن في الأب في أنه ذلك  
 في من قبل الابن في والقيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول في قبل فلا تحق أى عنده في كمال أبو العباس  
 في ابن الرومي

قالوا أو العفر من شيدان قلت لهم • كذا لم يروى ولكن منه شيدان

• كما عرفت رسول الله عنان • شيدان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في الشاموس والذي في الفصحاح وشيدان بن بكر وهما شيدان بن ثعلبة وشيدان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهما أن وزنه فعلان من شيد بن شيد ويحتمل أن تكون في الأصل فعلان من شاب يشوب الخذف أو أو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذا في الاحتمال في الكلام على اذن وقد صرح بهما ابن جني في التنبيه على مشكل الجساسة والذي يرضى من ذلك الوجه الاعلى الواحدة ذروة بالكسر وذروة بالضم والحسب ما بعده الانسان من معارف آله هو هذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد ياءه الشرف من جهة المتأخر يمكن لصكك برودة في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما عايناه هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجابه ان سودد الابن سابق لسودد الاب سابق لسودد الجسد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة آية وسادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك منافي لهذا لا يشك وبعدنا أقول لا يخضع في ان القائل بأن ثم تستعمل بعون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي ولا يشترط في أحاد المجاز تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكفي بالعلقة على المذهب المختار وقد بينا وجه العلاقة المعجمة فيما مر وإذا كان كذلك فالسلي في تأويل تلك الامثلة يصح الترتيب فيها نظرياً في أمر جزي لا يقتضي بطلان المدعى من أصله فتأمل • وأما المله فزعم الفراء انها قد تخفف فيكون ثم

٢٤٥

مجازاً • وببلي قولك  
أجبنى ما صنعت اليوم  
ثم ما صنعت أمس  
أجبن لان ثم في ذلك الترتيب  
الاخبار ولا تراخي بين  
الاخبارين • كانتقدم  
ضرورة اتصال أحدهما  
بالاخبار • وجعل منه  
ابن مالك ثم أنتنموسى  
الكتاب الأية وقد مر  
الصحت في ذلك • بما يقتضى

وذا آخر منه (قوله قالوا أو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيدان هي من بكر والذي يرضى المعجمة والقصر الاعلى جمع ذروة بكسر المعجمة وضحاها والحسب ما بعده الانسان من معارف آله هو في الشرح لكن برودة ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما يتألف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجابه ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجسد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة آية وسادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وأقول يمكن أن يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجسد سيادة الاب متروكة على سيادة الابن باعتبار حصولها سابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجسد وسيادة الجسد متروكة على سيادة الاب باعتبار حصولها سابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجسد

أن يكون منه حيث قال ان الجواب الاخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة وصرح به في المدارك فقال ثم أخبركم ان أنتنموسى الكتاب في الكشف اشعار به فان فيه ما نضه فان قلت علام عطف قوله ثم أنتنموسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف مع عطفه عليه ثم والابتداء قبل التوصية قلت هذه التوصية قديمة لم تزل توصاه على أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس بحكايات لم ينصن من شيء من جميع الكتب فكانه قبل ذلك وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً ثم أعظمهم من ذلك انا أنتنموسى الكتاب وأزلنا هذا الكتاب المبارك قال التفناني ويعنى بقوله على وصاكم به جملة ذلك وصاكم به فلهو رواه ليس عطف على الفعلية الواقعة خبر ذلك وقوله والابتداء قبل التوصية لان في القرآن المنزلة بعد التوراة وأول الجواب يشعر بان ثم لتراخي الزمان لان التوصية كانت قبل التوراة وأخره يشعر بأنه لتراخي الربى لكون اتياء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاستئصالها عليها وعلى أمثالها مع أحكام آخر فنقول نقصد بر الجواب انه بر دعى السائل مقدمته القائل بان الابتداء قبل التوصية لان ما كانت قبل التوراة ومعها و بعد هالكوم اعالم يزل يومى بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكى بان ثم لتراخي الزمان لان ابتداء التوصية وان كان قبل الابتداء لكن تمامها مسما المتقدمة بهذه الامة الطاهرة في ان خطاب ليس مقدم على الابتداء والحاصل انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بانيته على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضاً ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا مستجاب أنزلناه اليك عطف على أنتنموسى الكتاب داخل في حديث ثم ولم يذكر على أساليب أنتنموسى الكتاب فيقبل وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك انظاراً للشرفه وحرية ترتيبته ولهذا جعل الفواصل ثم لهم بلقاهم بهم بنو منون وهما



لمعلم ترجون هذا كلامه في الظاهر انما وقع موقع القاطع قوله **سكنوا لديني تحت الهياج** • جرى في الانابيب ثم اضطرب في الديني صفة للريح يقال ربح ريح وقناة دينية قال في الصحاح هموا الهياج منسوب الى امرأة تسمى ردينة وكانت تقوم القنايط هير والهاج القنابر والانايب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب • هذا المزمع جري في انايب الريح يتعبه الاضطراب وفي تراخ عنه • وهذا الظاهر كما قال وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى الهياج • هي مسئلة أخرى الكوفيون ثم يجري القاء الواو في جواز نصب المضارع المقرون بما بعد فصل الشرط • بان مضمره وهذه المسئلة لم يذكرها في التسهيل وانما ذكر ان الناصبة قد ضمير بعد الواو والقاء الواقعتين بمنجز وهي أداة شرط أو بعد ما لئلا القسم الاول ان تأتي وتجبس انما كالتكثيب نصب تحسن وان تأت فتدني احسن اليك نصب تحبث والتقدير فهم ان يكن منك اتيان واحسان أو اتيان تحبث ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله **ومن ينزل عن قومه لا يزل يري** • مضارع مضارع مجزوم مضارع • ويدني منه الصالحات وان يسي • يكن ما أساء النار في رأس كيك ككب اسم جعل منع من العرف على ارادة البقرة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتحتي بحاشته كأنه الميت في القبر وتظهر مساويه كظواهر النار على رأس الجبل العالي وهذا على رواية من نصب يظن ومثال ذلك بعد القاء وان تبدو ما في أنفسه أو تقفوه بحاسبه الله فيغفلن بشاؤهم يصب من يشاء على قراءة من نصب يغفل والمصنف قيد نصب المضارع المقرون بمكونه بعد فصل الشرط ومسئلة القاء الواو غير مقبولة بذلك فينبغي أن يصر مذهب الكوفيين في المسئلة والظاهر أن لافرق بين وقوعه بعد فصل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزا جميعا • واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله رسوله ثم يدره الموت فتدور أجره ٢٤٦ على الله نصب في الفعل من يدره في باخمرا أن المصدر المسبوك منها

ومن صلتها موقوف على مصدر متبديع فعل الشرط والتقدير من يقع بخرجه مهاجرا ثم ادرك الموت قد وقع أجره على الله • وأجراها بن مالك في أي جرى ثم في مجراها

أي يجري القاء الواو في هذا الطلب فيضولنا على السلك وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فبا كل • فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يبرى ثم ينسل منه ثلاثة أوجه الرفع على الاستئناف • يتقدر ثم هو ينقل وبه جاء ال رواية في عند حجة الحديث وتقدر هو ليس لاجل كونه متعينا ولا بد وانما هو لتضييق كون الكلام مستأنفا كاجرت به عادة النجاة عند بيان الاستئناف وهذا مقتضى لان تكون ثم استئنافا لا عاطفة • فان الواو تقع كذلك والازم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب وصف المباني فيما حكاها ابن قاسم عنه ان تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف هذه القسم • فوالجزم بالعطف على موضع فعل انتهى • لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس يجب لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل فم فلهذا صرح المصنف بالموضع وهو مبني على المذهب المشهور وما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتضى البناء وهو معرب تقديره والعطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدرة • والنصب قال في ابن مالك • يا باعطاء ثم حكم • والوجه قتره ثم هذه الامام في محي الدين • أو زكريا • يحيى • النوى • نسبة الى نوى وهي بلدة بالشام • فوجه الله تعالى ان المراد اعطاها حكمها في افادة معنى الجمع قال في شرح مسلم • فلا يجوز النصب لانه يقتضي ان انتهى عنه الجمع بينهما • أي بين البول في الماء الدائم والاعتدال منه • فدون افراد أحدهما وهذا ما قبله أحد بل البول في ذلك الماء • فمعنى عنه سواء أراد الاعتدال فيه أو منه أم لا • كلام النوى • وانما أراد ابن مالك اعطاها حكمها في النصب لافي المعية أيضا • وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التي ينصب بعدها المضارع وانما المعية معناها ومولها الذي وضعت في بارأه حكمها انتصاب المضارع بعدها باخمرا وان وكلام المصنف مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاها حكمها في النصب لافي المعية أيضا وانما كان ينبغي ان يقول وانما المراد

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد للمعية أصلا **في** ثم ما أورده في النووي من أنه يلزم أن لا يكون المراد أحد هاتهما علة **في** انما جاء من قبل المفهوم **في** وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لتفسير المذكور وحالا من أحواله **في** لا المنطوق **في** وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق **في** وقد قام دليل آخر على عدم إرادته **في** أي إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم التمسك من البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الإجماع القائم على التمسك عن الفساد والنصوص الواردة فيه فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنصب بذلك البول كان منها علة قطعا لأنه مؤثر في فساد الله لا يصح الفساد **في** وتظهر إجازة الزاج والخشري **في** قوله تعالى **في** ولا تنصبوا الحق بالباطل وتكفروا الحق كون تكفروا بغير ما **في** داخل تحت حكم التمسك بمعنى ولا تكفروا **في** وكونه منصوبا **في** باضماران **في** مع أن النصب معناه التمسك من الجمع **في** وقد صرح البخشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تنصبوا البس الحق بالباطل وتكفروا الحق كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال المراد ليس الحق بالبطل كتهم في التوراة ما ليس منها وبكتهم الحق إن يقولوا لا تصدق التوراة صفه محمد وحم كذا ونحوها كذا وتكتبوه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي إجازة الزاج والخشري في الآية يظهر إجازة ابن مالك في الحديث مع أنه ردف الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال التمسك عن الجمع بين اللبس والتكتمان يلزم عليه جواز فصل اللبس بدون التكتمان والعكس كما في مسألة السمك والأبن وجوابه أن التمسك عن الجمع أن لدل المفهوم على جواز فصل البعض فالحق هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم أن كل من هذين الأمرين فيجب غيرهما جمع بينهما لا فائدة البالغة في النبي عليهم وأخبار قبيح أفعالهم كونه جامع بين الفضلين الذين إذا افترد كل منهما كان مستقلا للفتح والشناعة **في** تنبيه قال الطبري في قوله تعالى ألم ادا موعظ أمتهم به معناه هنا لك وليست ثم التي تأتي المطف اه **في** كلامه وهو صريح لا يقبل تأويل ولا ولا شك في أنه سهو **في** وهذا هو ظاهر ظاهر **في** أشبهه عليه ثم المضمومة الناء المفتوحة **في** والانسار محل النسيان **في** (م) **في** ٢٤٧ **في** الفتح اسم يشار به إلى المكان

البيد نحو وأزلفنا ثم  
الأخرين **في** وكثيرا ما  
يستعمله المنفون وقد  
يتراى أنهم استعملوه

### **(( حرف الجيم ))**

**قوله** والاعربت ودخلت عليها **ال** في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على جواب أن الشرطية **في** مناقشة معنوية من جهة أن صدق الملازمين كونها اسما مجعيا

القريب قائم يذكر أن قاعدة ويقولون على أنها ومن ثم كان كذا لو كلمهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضه والفرغ عنه أوعده بعيد المنزلة باعتبار شرفه **في** وهو ظرف **في** مكان **في** لا يتصرف أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجوز ضمير **في** فلذلك غلط **في** بالنسبة لفاعل **في** اللام خفيفة مكسورة أو للفعول وهي شديدة مكسورة **في** من أعرب مفعولا **في** أي مفعولا به وانما ترك التقييد بقوله به لأنه شاع عندهم إرادته المفعول به عند عدم التقييد **في** في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا ووجه الخطأ أو التخطي أن في جملة مفعول به إغرائه عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف والمعنى وإذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدرا يشيع في كل مرئي والتقدير وإذا وقعت رؤيتك في الجنة رأيت نعيما وملكا كبيرا لا يتقدم حرف التنبيه **في** فلا يقال هاتم إغرائه في المنع مجرى ذلك القرون باللام لأنه عتبه في البعد **في** ولا يتأخر عنه كاف الخطاب **في** فلا يقال ذلك لأن ثم تدل على البعد بذاته فلا حاجة إلى داخل ما يبيده فيها والله تعالى أعلم **في** (حرف الجيم) **في** جبر الكسر على أصل التقاء الساكنين كاسم **في** قالوا وإنما كان الأصل أن يصرك بالانكسار لأن الجزم في الأفعال عوض الجرف في الأسماء وأصل الجزم السكن فلما ثبت بينهما التمازض وامتنع السكن في بعض المواضع جسدوا الكسر عوضا منه فان جرب غير الكسر فذلك لما عارض **في** وبالفصح للتخفيف كبن وكيف **في** قال ابن قاسم والكسر أشهر **في** حرف جواب مجيء نعم **في** فيكون تصديقا للمعتبر وأعلاما للمعتبر ووعدا للطالب **في** فلا سمعني جفأت كسكون مصدرا **في** قال ابن مالك وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جبر يعطى أن تقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه -ير يعطى أن تقع فيه حقا فالجاء ابنهم أولى وأيضاً فان لها شئهم انهم لفظا واستعمالا ولا بدت قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينا وبين تنقيح ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثا في الحروف وأمر لا يلتفت إليه ثم معصية فانها سرف فكيف تتطلب سببا **في** ولا **في** اسم **في** أي أذا تكون طرفا **في** زمانيا **في** ولا **في** تكن حرفا بل كانت اسما مجعيا حقا وأوإذا **في** الاعربت ودخلت عليها **ال** **في** وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله الكلام على جواب ان الشرطية وقدمه مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حقاً وايداً وبين الاعراب ودخول ال عليها معنوع وسنده ما التي بمعنى شيء وتصورها وسندي وجه البناء عند من يجعلها كتحا أو أمان عند من جعلها كاياداً فالبناء على شكل قولهم تو كذا في البناء على العلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله في أجل فيكون هو جدي في بعض النسخ بالبناء على الجبر والناصب هو أجل وبذلك لفظ جبر في النسخة هكذا ولم يثر كذا أجل في جبري قوله وقيل على الفردوس أول مشرب في أجل جبران كانت أبيعت دعائره في الفردوس البستان والدعائر جمع دعائر وهو الخوض المنظم كذا في المصاحح ووجه الاستدلال أن أجل حرف بمعنى نعم وقد كتبت جبر فلزم أن تكون مثل أجل ولما ذهب الى أن جبر بمعنى حقان يمنع كونها مؤكدة لأجل في البيت لاحتمال أن يكون المعنى نعم يعني ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن مطالب بسبب البناء وقد يعيب بانها بنيت لموافقها الجبر الحرفية لفظاً ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جبر ترد حرفاً واسماً ولا قول بها الا في قوله

اذ تقول لالنية الجبر •  
تصدق اذا تقول جبري  
يعني انها تصدق اذا قالت  
لا ولا تصدق اذا قالت نعم  
والجبر بين مهمله وجيم  
وراء اسم رجل في واما قوله  
وقائلة أسيت قلت جبراه  
أسى اتى من ذلك انه  
أسيت على وزن علت أى  
حزن وسأسى خبر مبتدا  
محذوف أى أنا أسى أى  
حزين والاشارة بذلك  
راجعة الى الحزن أى الى  
مخلوق من الخزن ولا يجوز  
ان يكون اسى خبران  
ومن ذلك متعلقه لان  
خبر الجبر الحرفي التاسع  
لا يتقدم عليه وانه اما بمعنى  
نعم والهاء للسكت أو ان  
الناخضة وان لم يحذف  
أى انه أى ان الامر كذلك  
فيخرج على وجهين أحدهما

حقاً وايداً وبين الاعراب ودخول ال عليها معنوع وسنده ما التي بمعنى شيء وتصورها فان قلت  
ما سبب البناء حينئذ قلت موافقتها الجبر الحرفية لفظاً ومعنى هذا عند من يجعلها كتحا أو أمان  
عند من يجعلها كاياداً فالبناء على شكل وأقول الدليل على الملازمة بين ككون جبر بمعنى حقاً  
أو ايداً وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ وجه من الوجوه المختصة للبناء على اختلاف  
ما بين معنى في فاعل مشابهة الحرف في الوضع وقوله ان سبب بانها موافقتها الجبر الحرفية لفظاً  
ومعنى عند من يجعلها كتحا في نظر ان القائل بأن جبر بمعنى حقاً وايداً لا يثبت جبر آخرى  
حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله أجل جبران كانت دعائره واسأله) ويروى ان كانت  
أبيعت دعائره وهو يحزرت لطيف الفتوى وقيل لخص من بن ربي صدره  
• وقرن على الفردوس أول مشرب • وروى وقرن على البردي وروى أول محضر  
والفردوس قال في المصاحح اسم روضة دون البساتين وقال في المحرم الوادى انصيب عند  
العرب وهو بستان الروم البستان والبردي بفتح الموحدة وسكون الاء قال البكري غير لبي  
كلاب وأنشد البيت وقال غيره واد يقال قوم وامن المله بكسر الراء والدعائر جمع دعائر  
وهو الخوض المنظم وفي الترح والمعنى ان تلك الفتوة قتل أول مشرب ثم به يصحكون  
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان قرب أبيعت حادثة ولم يقع منه أحد واما على  
عبارته واستقامة أحواله فهو مضمون لاسيما الى الوصول اليه ولما ذهب ان جبر بمعنى  
حقان يمنع كونها مؤكدة في البيت لأجل لاحتمال أن يكون المعنى نعم يعني ذلك حقاً أو يقع  
ذلك حقاً • وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أبيعت دعائره  
واما على رواية ان كانت رواه أسأله فعناه نعم هذا يقع ان رويت أسأله من المسامحة وقائلة  
أسيت (الح) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى الى مخلوق من الخزن

• (جل) •

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسيراً وأجل) في الترح ولا ينبغي للصف هذه الان الكلام

ان الاصل خبران بدأ كجبران التي بمعنى نعم ثم حذفت حرة ان ونعقت في بحذف نونها الثانية في  
وهذا بعيداً لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف التي بمعنى نعم ولا حذف في الثاني ان يكون في السامر شبهه  
آخر النصف في الأول • وبأخر البيت فنونه تنوين التزم وهو غير مختص بالاسم بل يكون في الفعل والحرف أيضاً  
• وهو وصل بنسبة الوقت • وهذا التخرج ظاهر التصرف ويقي على المصنف قول آخر في جبر لم يحكم وهو ان يكون  
اسم فعل حكاه ابن ابي اليبيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتغير ما ارتكبه في جميع  
حروف التصديق • (جل) •  
وليس لمعنى كلام العرب لامعنى الجواب خاصة بقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جلى أى نعم • أو اسم بمعنى  
عظيم أو يسيراً وأجل • وهذا لا ينبغي للمصنف عمده لان الكلام في جلى المبني على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي ايضا هذا لانه انما يذكر في هذا السبب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف وما تضمن الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجل الاسم بجزالة زيد وعمر وبكر وخالد لاحكامه يختص به دونها ويحرموا فتنه الحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره والاشباه لم يقل في نعم انها تكون اسماء هي واحدة الانعام لم يقل في انها تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا لا في هذا الاول وهو ورودها اسماء بمعنى عظيم في قوى هم قتلوا امي اخي • فاذا رميت بصيني سهمي قلنا عفتون لا عفتون جلال • ولئن سطوت لا وها من عظمي • امي ترخيم امية ارتكبه في غير القداء لعظمية • ولكنه رخم على لغة من بنوي نبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أي دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة فثبت المحذوف لم تنوء اذ هو مفعل قتلوا قلت الدليل عليه ترك التنوين لانه اعتد به بالمحذوف فنهى الصرف فان قلت لعله انما منع للضرورة لا للاعتداد بته ٢٤٩ التائب المحذوف قلت هذا معبر الى القول المرجوح فان

المصرف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجلال اما صفة مصدر محذوف أي عفو عظميا أو منصوب على اسقاط الخافض أي لا عفو عن عظيم وانما تكتبون التوكيد بالضميمة هنا بالالف لعدم الالباس كما في نسفها والسوط القهر بالبطش وأوهن أخف وهو من الثاني وهو ورودها اسماء بمعنى يسير فيقول امرئ القيس وقد قتل أبوه • عجر بن عمرو الكندي يقتل بني أسد رجم •

والا لشيء سواه جلال ومن الثالث وهو ورودها اسماء بمعنى أجل فيقولهم نعمت ذلك من جلال وقال

في جلال المبني على السكون ولا تكون الا حرفا وعلى تقدير انه أراد ما هو أعظم من المبني على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي ايضا هذا لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف وما تضمن الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسم فهي بجزالة زيد وعمر وبكر وخالد لاحكامه يختص به عن الاسماء المعربة ويحرموا فتنه الحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره او اقول مراد المصنف من قوله في صدر هذه التصنيف وأعي بالمقررات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد الترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيره على سبيل الاستمرار بعد عقد الترجمة بحرف وما تضمن معناه (قوله) فوقي هم قتلوا امي اخي (الخ) امي ترخيم امية على لغة من بنوي المحذوف وأخي مفعل قتلوا وجلال اما صفة مصدر محذوف أي عفو عظميا او منصوب على اسقاط الخافض أي من عظيم (قوله) الا كل شيء سواه جلال هذا بجزية من التقارب صدره • يقتل بني أسد رجم (قوله) رسم دار وقت في طالع (الخ) يروي في مكان القداء الحياة ورسم الدارها الارطاني بالارض والطلل ما تضمن من آثار الدار (قوله) فقبل أرادم من أجله وقيل أرادم من عظمه في عيني في الشرح الاول والظاهر وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظم فاقبل أرادم من عظمه في عيني لكان مناسباً وأقول في الصحاح بعد انشاء البيت أي من أجله ويقال من عظمه في عيني والجليل العظم اه وهذا صريح في انه قبل ان الجليل في البيت بمعنى العظم لكن لانه في اناس جامد مع الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظم

(حرف الهاء حاشا) ٥

(قوله) ومنه الحديث في التمرح هذا الحديث ذكره في مستدرك أبي امية الطرسوسي (قوله) وتوهم ابن مالك انها من المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضعيف انها صادقة على كل ما في

٣٢ في ل جميل رسم دار وقت في طالع • كدت أقضي القداء من جلالي • رسم الدار ما كان من آثارها لا صقلا لارض والطلل ما تضمن من آثارها وأقضي أي أموت والقداء ما بين صلاة العجر وطولوع الشمس فيقبل أرادم من أجله • وهذا الظاهر في وقيل أرادم من عظمه في عيني وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظم فلو قال أرادم من عظمي لكان مناسباً والله أعلم بالصواب في حرف الهاء • في حاشا على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون صلا متعديا فيمتصير فاقول حاشيتي بمعنى استثنيتي • وأحاشيه حكاية ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا أو اسماء في حاشيت زيد اقلت حاشيتي زيد اقول لوليت اذا قلت لولا ولوليت اذا قلت لا في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما ناقة والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسما أحب الناس الى الا فاطمة فانه ليس أحب اليه من المحض بل ان تكون هي أحب اليه ويحتمل ان يكون متساوين في الحب **وقوله** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا يد اكمال رأيت الناس ما حاشا قرشا **فانتم** افضلهم فعلا **الفعال** بفتح الفاء الكرم وبكسر هاج فعل كدح وقحاح ولشيان جازان في البيت والظاهر مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل ان يكون هو الجلة الاسمية والفاعل زائدة على رأى الاخش في مثل زيد فقام **وقوله** أي رد الاستدلال المذكور **فان** في مجهم الطبراني **الحافظ** أي القاسم سليمان ابن اجد منسوب الى طبرية بفتح الطاء الهمله والباء الموحدة وهي قصبة الاردن **فما حاشا فاطمة ولا غيرها** في زيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي **يتمين** ٢٥٠ حينئذ ان تكون منافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بما علم اذ يحتمل ان تصحكون لانافية وغيرهما منسوب محذوف لا معطوف على فاطمة والمعنى ولا استثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمل الحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أسامة الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **وقوله** ليس تصرفه في أي تصرف حاشي المحكوم بفعله **وقوله** أي النافذة **وقوله** لا أرى فاعلا في الناس يشبهه **ولا أحاشي من الاقوام** من أحد وتوهم البرد ان هذه

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أعطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير ما دعي ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله وحاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم باضمير التنسية وهو ظاهر **وقوله** رأيت الناس الخ **الفعال** بفتح الفاء الكرم وبكسر هاج فعل كدح وقحاح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منها هو الجلة الاسمية والفاعل زائدة على رأى الاخش **وقوله** ورده ان في مجهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وكذا في مسند ابن حجر من مسند اجدو الطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن اجد بن أيوب بن مطير صغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة ابن الطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان زائدة بعد الواو لتأكيد النفي فيحين حينئذ ان تكون منافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي وبقوله عليه الصلاة والسلام اسما أحب الناس الى وهذا ليس بما علم اذ يحتمل ان تكون لانافية وغيرها منسوب محذوف والمعنى ولا استثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة **اه** واصح ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ما ضايم لا يعني بعدها هذا الاحتمال ولانه يمكن في الرد الظهور والرجحان **وقوله** الثاني ان تكون تنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا تخرج الوجهان الاخير ان يراد بها اسمها مع التنزيه بمعنى آخر قال الرضي واد الاستعمال حاشا في الاستثناء وفي غيره فعنه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدون تنزيه الله تعالى من سوء ثم يرون من أرادوا تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يطهر ذلك الشخص بما يعيبه **وقوله** وهذا ان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية لان

الكلمة هي أحاشي المذكورة في البيت مضارع حاشا التي يستثنى بها وليس كذلك انشأها **فان** حرف أو فعل جامد لتعنه معنى الحرف في الاستثناء **وقوله** الثاني من أوجه حاشا ان تكون تنزيهية أي تذكر لتعريفه الله تعالى عن سوء **فان** حاشا الله **فان** حينئذ من براد تنزيهه قد قدم تنزيهه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص بما يعيبه فيكون كدوا بلغ قال تعالى قل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف التمثيل **فان** هو عند المبرد وابن جني والكوفي فعل قالوا تصرفه في الحذف **فان** الأصل حاشا بالالف مخذوف في حاشا لله **فان** لا دخلهم اياه على الحرف في حاشا لله **فان** حاشا لله مخذوف الألف وانشأها **فان** هو هذا ان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **فان** المصنف رحمه الله تعالى انشاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال لا يصرف فيه بالحذف منه نحو

سواء قبل وصف أفضل في سوف أفضل وأما الثاني فلهذا قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشائي حرف الجر فإن اللام في حاشائي  
 قد زائدة عوضاً عما حذف من حاشائي قلت وفيه بعد لأنه لم يهد التعليل عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى  
 ليست محل الحذف وقد يقال أيضاً لو كانت اللام عوضاً عن الألف المحذوف لم تنضمها وقد اجتمعت قرعة بعض السبعة  
 حاشائهم بأبيات الأصويحيب عن ذلك بأن اللام عند ثبوت الألف ليست عوضاً لكنها بعد الحذف اعتبر عن عوضيتها عن  
 المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والموض عنه في القول والمعنى في الآية ٢٥١ التي هي فان حاشي فاعلمنا

عليه من سوء في جانب  
 يوسف المعصية لاجل الله  
 ولا يتأتى مثل هذا في حاش  
 الله ما هذا إشراك في ان هذا  
 الا ملك كرم فان هذا  
 ليس مقام التبريع فمن  
 المعصية وانما هو مقام  
 التعجب من الحسن البارح  
 وهو الأصح ثم اسم مرادف  
 للبراءة وفي بعض النسخ  
 مرادف للتبريع في بدل  
 قراءة بعضهم حاشائي  
 بالتونين كما يقال براءة في  
 وفي النسخة التي فيها  
 لفظة التزهر تترجم الله من  
 كذا هو في اذ ابتلي في على  
 هذا قراءة ابن مسعود  
 حاش الله كما دأب الله وليس  
 حاروا وجروراً كانوا بن  
 عطية لانهم انما تعترف  
 الاستثناء في وايس هنا  
 استثناء وقد ذكر النبطي  
 شارح الحاجبية ان  
 حرفية حاشا لا تنوقف  
 على الاستثناء ودعي ابن  
 الحاجب تقيده حروفها  
 بذلك حيث قال في الكافية

اثباته لا بد منه من في الاسميه وجمالا بضمها قال الرضي وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا  
 وتارة حرف جر واذ أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصرفه ليس بقاطع  
 لأنه يجوز ان يكون مشتملاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم لو لبث أي قلت لولا ولأبث  
 أي قلت لا ولا سمحت أي قلت سبحان الله لو لبث أي قلت ليك وهذا هو الظاهر واستدلاله  
 بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس قوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف  
 منه نحو سوف أفضل وسوف أفضل في سوف أفضل وفي التشرح وجزء المعصية ما قبله  
 الحرفية اعتباراً داعي الدلائل المذكورين لا يسلم من مناقشة أما الأول فلان الحرف الكثير  
 الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سوف أفضل وسوف أفضل في سوف أفضل وأما الثاني  
 فلهذا قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشائي حرف الجر فإن اللام في حاشائي قد زائدة عوضاً  
 عما حذف من حاشائي وفيه بعد لأنه لم يهد التعليل عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على  
 كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الأول بعد تسليم ان  
 سوف وسوف مقطوعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في  
 الحرف وجوده في كلمة دليل على في الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف في سوف  
 (قول ولا يتأتى مثل هذا في حاشائي بل في حاشي فاعلمنا هذا في الاشارة بهذا التأويل الى التأويل  
 حاشائي ما علمنا عليه من سوء عيبان يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانهم انما تعترف في الاستثناء)  
 ولتنوينا في القراءة الاخرى ولا دخوله على اللام في قراءة السبعة في التشرح كما هو منظور  
 فيها الأول وهو انما انما تعترف في الاستثناء قد يتبع على ما ذكره التبري شارح الحاجبية فانه قال  
 حرفية حاشا لا تنوقف على الاستثناء ودعي ابن الحاجب تقيده حروفها بذلك حيث قال  
 في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء  
 والخبر والتقديم والتأخير فتقول على زيدان يقوم بقوله المعصية عنه في حوائش التسهيل  
 كالمستدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية  
 حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء حروفها في حوائش التبري او دخلت هي  
 على لام الجر حركت بالاسمية وحيث اتى جاز الحرك بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول  
 الجواب عن النظر في الأول ان كون حاشا لا يجر بها الا في الاستثناء هو المعروف الذي ذكر  
 في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله النبطي وأما النظر في الثاني والثالث فالحذف  
 من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا لله بن

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير فتقول على زيدان  
 يقوم بقوله المصنف عنه في حوائش التسهيل ولم يتبعه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك ولتنوينا في القراءة الاخرى  
 والتبري لا يدخل الحرف ولا دخوله على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار في الاستثناء كقوله  
 فلا والله لا يني لاني • ولالهام ابدأ دواء وابن عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة  
 نستعمل اسماء حروفها في حوائش التبري او دخلت هي على لام الجر حركت بالاسمية وحيث انما تعترف بالحرفية  
 فلا يرد عليه ما قاله المصنف

والخاتمة التي تنون في قراءة الجماعة لنا حتى اسمها الحرفية في لفظا ومعنى اما لفظا فهو واما معنى فلان الحرفية  
لاستثناء فهي لاخراج مجرورها عما قبلها والتمسجة لتسمية ما بعدها عن السوء اعادته منه وهو شبه معنى الاخراج  
ولا يريد المصنف السهم بها كما اشار الحرفية في اللفظ فقط لان ذلك مجرور غير كاف في البناء الا ترى ان معنى التسمية مشابه  
في اللفظ لآل الحرفية ومع ذلك تمين لانتفاء كمال المشابهة لتعدد التسمية المعنوي وهو زعم بعضهم انهم اسم فعل معناه أنبرأ  
أو برئت وأنته أراهم في هذا البعض ان الساجد قد وقع في شرح الفصل عند تفسير الخشعي لحاشائه براءة الله ان  
قال في الأولى ان يقال انها اسم من أسماء الافعال لكنه يعني برئ القوم السوء دخول اللام في فاعله مستحيل دخول اللام في  
هذه هيات لا يوافقون ولعل معنى الخشعي لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمعدول لكونه اسماً مقصداً الى تفسيره  
باسم وذلك نصير براءة ولا ينصب الاجمل مقدراً كان المعنى برئ القوم وحاصله التفسير الفعل وإذا قسب بالفعل فهو اسم  
فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد به ٢٥٢ فان الساجد لم يقل ان حاشا اسم فعل معناه أنبرأ أو برئت وانما قال معنى

نظر لحوار أن يكون مبنيًا وتونين تنكيرو ومثله ليس بمنزلة في أسماء الأفعال والثالث من البكبة  
أوجهها أن تكون للاستعانة فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف وانجزة الالكه انجر المستثنى في حيث  
يكون الاستثناء فيا بنزعته المستثنى كقولك ضربت القوم فاضرب يدونك لا يحسن ضل الناس فاضرب يدونك معنى التثنية  
كذا قال ابن الحاجب وبه يتقوى التشبيه بأشياء التثنية فهو حاشا الحرفية فهو ذهب الجري في بفتح الجيم وهو المارفي والمبرد  
والزجاج والاحفش وأبو زر والقراء وأبو عمرو والسيدي إلى أنها تستعمل كثيرا فاجازوا قليلا فلا تمتد بديا جاد الضغنة معنى  
الأوسع في فيلها حكاية الشياطين عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم في المهم اغفر قولي ولن يسع حاشي الشيطان  
وإما الأصح في بفتح الحمز وبهجم الفين وإعمال الصاد وهذا كلام تولا شرا كقدهوم وقال حاشي أبو أنان ابنه •  
ضاعى الحماة والشم في نفس أبي طاشا والضم بكسر الصاد المجهة البصل مصدر قولك ضنبت بالشيء أض به بكسر العين  
في الماضي وضمها في المضارع والحماة بفتح الحاء وسكون اللام القوم والشم السب قال ابن مالك كثير من الضاعة ينضد على

هذا الوجه وليس كذلك انما هي اتيان صورهم **حاشي** **اليونان** ان **ابا** • **يوان** ليس بيك مفهم **عرو** من **عبد الله** ان به ضناعي الحماة والشتم فاختاروا صدي البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصراب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور الى هنا كلامه واليكمة الخرس أي ليس بني يكمة والقسمه الى وروى ايضا حاشي أي في البيت باليه وصعدا روى أي في ذلك التمرع خفض الشيطان **هو** ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها وأبا اباها فاستعمل الأب مقصورا مع البحر كانت مقفورة **هو** فاعل حاشي صغير مستتر ما دعي مصدر الفعل المتقدم عليها في يقال في ذلك التمرع مثل التقدير جائب هو أي الغر ان الشيطان **هو** أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فإذا قيل قام القوم حاشي زيدا فاعله حاشي جائب هو أي قيامهم أو الفاعل منهم أو بعضهم زيدا وفيه لف وتثنية مرتب والقولان الاولان ظاهران ونما القول الأخير فيه نظرا لأن المقصود من قولك قام القوم حاشي زيدا وكذا في خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا بمجاوزة الكل كله الأرض وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الأكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

### ﴿حاشي﴾

قال في التسهيل وأبدال حاشيها عاقله هذيلة وفي العباب قال القراء حتى لغة قريش وجيع العرب الا هذيلة لا وثيقة فلهنهم يقولون عني قال وأنشده في بعض أهل اليمامة

لا أضغ الدلو ولا أصلى •  
عني أرى حلتا قولي

صوادرا مثل قباب النمل •  
ولما قرأ ابن مسعود عني حين أرسل اليه عمران القرآن لم ينزل بلغة هذيل فافترق الناس بلغة قريش

**هو** حرف باق لاحد ثلاثة معاني انتهاء العاقبة **هو** كون نبرح عليه ما كفيين حتى يرجع الناموس **هو** والتليل **هو** نحو ألم حتى تدخل الجنة **هو** ويعني الا في الاستثناء **هو** لا يكون فلان عالما حتى يصل المشكلات **هو** هذه أقوال من يذكره وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جازما بقرينة التي في المعنى **هو** وهو الدلالة على انتهاء العاقبة **هو** والعمل **هو** وهو الجرح **هو** ولكنك اختلفا فمع ثلاثة أمور أحدها أن نحوونه شرطيا أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضرا خلافا للكوفيين والمبداء فاقوله أنت حاشا لك قصد كل شيء • ترجى منك انما لا تختبى فضرورة في فلا سوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة **هو** واختلفت في علم التمتع قبل هي أن مجرورها لا يكون الا بصفا ما قبلها أو ببعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل ويرده امران في أحدهما **هو** أنه قد يكون ضميرا حاضرا كافي البيت فلا يعود على ما تقدم ويحتمل الثاني **هو** أنه قد يكون ضميرا غائبا ما دعي على ما تقدم غير الكل كقولك زيدا ضربت القوم حاشي وأما ضمير عود وضمير البعض على ما بينه من تحت كل متقدم ومثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعات المدرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن **هو** وقيل العلة خشية التباسها بالمعطوفة ويرد أنها في أي أن حتى المعطوفة **هو** قد دخلت

### ﴿حاشي﴾

**هو** (قوله أحد همام) يعني شاملا حتى الجارة المسبوقه بنى أجزاء وحتى غير المسبوقه به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص يعني الجارة المسبوقه بنى أجزاء **هو** (قوله وقيل العلة خشية التباسها بالمعطوفة) فان حتى المعطوفة تدخل على الضمير فلا تدخل الجارة عليه لا لتبس بالمعطوفة فان قيل بشرط في حتى المعطوفة أيضا لا يجوز أن لا يحسكون المعطوف بها ضميرا أعجب بأنه لم



عليه في أي على الضمير في القيسل في العاطفة فاموا حتى أتوا كرمهم حتى أياك بالفصل في في المثالين ولأن الضمير لا يتصل بالإمامة في وحتى العاطفة غير ماملة كالواو الأ ترى إلى قوله تعالى يخرجون الرسول وأياكم في وفي العاطفة ختاك بالوصل كافي البيت وسينثني في مختلف القضاة في ولا يكون التباس وتفسيره أنهم يقولون في نو كيد الضمير المصوب يد أنك أنت في بالأتان ضمير الزم المنفصل وكان القياس أن يؤ كيدا منصوب المنفصل في وفي البعل منه رأيتك أياك في بالأتان ضمير النصب المنفصل في في يحصل أس في وهذا إنما هو على مذهب الصريين وأما الكوفيون فيقولون أياك في المثال الثاني من قيل أيا كذا القضي وهو ظاهر في وقيل لو دخلت في حتى في عليه في أي على الضمير في قلبت ألفها ياء في في إلى في حيث تقول اليك والينا وإليه في وهي فرع عن إلى فلا يتحمل ذلك في القلب مع كونها فرعاً ولم يرد المصنف هذا القول كارد الأولين كان هذا من قبل المرتضى عنده وقد يقال فانه إن لا يرتكب الضمير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى أنها لو دخلت عليه فقبل حناه لا يتوأم الضمير ألفاً في ضمير أو ألفاً أمثاله إلى الباء تقولك إليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصاله ولو قبلها ياء لم تالف القاعدة الأصلية في أن الضمير لا ينزل الكسبة من غير حاجة وهذا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى إلى وحاصله أنه لما كان كل من قلب الألف وأقراهما لم يخالفة قاعدة طر حروء في دخولها على الضمير في والشرط الثاني خاص بالسبب في أي جزاء هو أن يكون المجرور في بمعنى في آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسي بالجر في فان الرأس هو ٢٥٤ جزؤها الآخر بحسب الحلقة ابتداء من ذنبها في أو ملاقيا لا آخر جزئها

بشروط هذا إلا أن هشام انضروا في وهذه العلة لغيره (قوله كافي إلى) هذا بيان للضرورة قلب الف حتى ياءه دخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن إلى فلا يتحمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله أن حتى فرع عن إلى فلا يتحمل ما يتصل به إلى من قلب ألفها ياء ولا كان الفرع مساوياً لأصله والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعياً حتى عن إلى إنما هي في المعنى والعمل وذلك بوجوب أن لا يتحمل ما يتصل به إلى في المعنى والعمل لا في غيرها (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله أني الصيغة الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعدها حتى في حكم ما قبلها فوله كما متعلق يقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي أن النمل مقاد (قوله أو عدم دخوله كافي فوله سقا الحيا الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة على عدم دخول ما بعدها حتى في

سلام هي حتى مطلع الضمير في فان مطلع الضمير ليس جزاء خبر من الليلة وإنما هو ملاق لا آخر جزئها في ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها في بعض النسخ ثلثها بالافراد في أو نصفها في فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزاء خبراً

من الليلة ولا ملاقيا لا آخر جزئها والبارحة أقرب ليلة مضت في كذا قاله المغاربة وغيرهم في والسبب في وجاعة أو جوا كون مجرورها آخر جزء مما قبلها في يجوز وأنت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قلب وأنه الضمير مستند عند في رد عليهم في وتوهم ابن مالك أن ذلك في الذي قاله في المغاربة وغيرهم من أن مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقيا في لم يقل به إلا الزحشري واعترض عليه بقوله عنت ليلة فأنزلت حتى • نصفها لاجتماع حدثين في فان النصف ليس آخر جزئ من الليلة ولا ملاقيا لا آخر جزء في هو الذي ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فأنزلت في تلك الليلة - في نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به في وهذا أكثر ما جود على الظاهر وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم الموقوف • ولا ترتفع خصوص النطق في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً في الثاني في من الأمور الثلاثة التي تختلف حتى إلى فيها هو أي أن حتى في إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في ما قبلها في كافي قوله أني الصيغة كـ ينصرف - • والراحتي نمله ألقاها في فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النمل في الملق فان قلب الذي أخبر أولاً أن القاء هو الصيغة وإذا والنمل مقطوع بعدم دخولها في شيء منها ما قلت في قول ذلك ما يقتضي كجيء فدخل مكانه قال أني ما ينقله حتى نعله في أو عدم دخوله كافي قوله سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الحبر بمجدود في الحيا القصر الطرود كذا في القاموس وعزيت نسبت بمجدود بجمع وبالين مملتين أو مجعبتين أي مقطوعاً ولا أعز الواية في البيت هل هي بالاهمال أو بالاجماع وقرينة دأه على أمكنهم يدوام قطع انطباعها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها السقيا في محل على الدخول في هذا

جواب اذا من قوله اذا لم تكن معاً قريته ويحكي في مثل ذلك حيث لا تكون قريته تقتضي الدخول ولا قريته تقتضي عدمه في الما بعد الى بعد الدخول في على العكس من حتى في جلا على الغالب في البابين في باب حتى وباب الى في هذا هو الصحيح في البابين في ولم يقل فيها قصد الزيادة التفرير والتثبيث في النفس حتى يكون مستفرضاً لا ينزل عن البال لا سيما وقد وقع في انكار الخلاف في خلاص فيه بعض العلماء فيوزع الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل اختلف فيها مشهور ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النظار ان ما بعد حتى ليس يدخل فيما قبلها كما في الى فله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني واليه كان يعمل أو النصر الصغار والبريدى ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل في صورتي في أشرف البلدة حتى الامرو الا فلا تخوفات البلية حتى المسباح في وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما ان العاطفة عتلة الواو في فتمين دخول ما بعد ها فما قبلها ولا يتأق قول بغير وجه في الثالث من الامور الثلاثة التي تختلف حتى الى فيها في ان كلامها لا ينفرد بعمل لا يصلح للذخرفها انفردت به الى انه يجوز ٢٥٥ كتبت الى يدون الى عمرو الى هو غايي كما جاء في الحديث انابك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة في المثال الاول في وما امتناع كتبت حتى زيد وأنا في عمرو في فلان حتى موضوعه لا فائدة تقتضي الفعل قبلها شيئا فشا الى العاية في وليس

حكم ما قبلها قوله كما يتعلق أيضا بقتضي والقريته هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانتظام اغتر عنه والحياء القصر المطرود في كذا في القاموس وعزيت بعين مهملة معجمة فزاي مكسورة فتناة تحتية يعني نسبت الى المدح وذو فميم وذالين مهملة من القطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعت وكسره والجذاد والجذاد ما كسر منه وضعه المصح من كسره ويجوز ومهملة من القطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعت منه فوب جديد في معنى مجدد ومنه رديه حين جده لما نك أي قطعه وبجاء مهملة وذالين مهملة من المنوع (قوله) وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصباحي الهنسي المصري أصلاً ومولداً وسكناً امام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وقصر بجاء من الفضل ما انتهت اليه بواسطة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر للبيان المصرية ثلاثة القرافي بصرة النقية والشيخ ناصر الدين الاسكندرنية والشيخ في الدين بن دقيق العيد القاهرة العزبة قال أبو عبد الله بن رشد ذكر في بعض تلامذه ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما اراد ان يكتب اسمه في ثبت الدرس كان حزيناً غائباً فمعرفة اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فحوت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من الهند اتوفى رحمه الله تعالى بدر الطبر في جنادي الاخرة عام أربعة وعشرين وستة مائة ودفن بالقرافة (قوله) وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذلك المثالين مقصود به التضي شياً فقسماً فلا وجه لدخولها في والى لست كذلك في لجاز دخولها فيها الانتفاء المانع (وما الثالث) وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة فلفظ حتى في الغاية فم يقابلها ابتداء الغاية في وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لانتهاه الابتداء فيما قبل عليه على تقضي من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فم في لانتهاه الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج من معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانها تخرج الى غيرها من المعاني في وعما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المتصوب بعد ها فهو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضرة والفعل في تأويل مصدر مخصوص بحتى ولا يجوز سرت حتى ادخلها في نصب الفعل بافعال ابتدائي ولم تحرر العلة في ذلك في وعما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تختص الاسماء وما بعد مل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس في وهذا لا توجه اعراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا بد عليه الاعتراض بان حامل الاسم لا يعمل في الفعل كما بدلى غيره من الكوفيين نعم رد عليه انها غير مختصة بتقيل فكيف نصبت الفعل

لو برد أيضا عليه ان حذف الجاؤه بقاءه في غاية الغلظة فكيف اطرد بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل بعد هاء مع  
 الضمير الاسم كذا قال الرضي فان قلت هذه الكتابة التي ساقها المصنف وهو ان ما يبدل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا  
 العكس يشكل بمثل قولك أي رجل تضرب أضرب بالجزم فان اياها شرطية وقد علمت الجزم في الفعل وانخفض في الاسم  
 المضاف اليه على الصحيح في ان شامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل أيضا بكى فانها جارية وناصبة قلت انما جازمت أي من  
 جهة تضمنه لان الشرطية ووجهها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناصبه مصدرية كان يقع جرهما ونصبهما من جهة  
 واحدة ومقصود الجماعة ان شامل أحد التعليلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القيد نعم تقتض هذه  
 القاعدة على الكوفيين ان قالوا بالبلاد الزائدة فانها تعمل الجرف في الاسم اجاءوا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان يزيد  
 ليفعل وهي لنا كيد في كل من الحالين فهو ملحق بالذاتية على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو كى ان تبرح عليه  
 ما تكفين حتى يرجع اليناموسى كى أي قالوا لن يزال مقبين على العمل وعبادته الى ان يرجع اليناموسى فهو مرادفة الى التعليلية  
 نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم من دينكم ان استطاعوا وكى نحو وهم الذين يقولون لا نتفقوا على من عند رسول الله حتى  
 ينفضوا وكى نحو قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحملها كى أي المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة الى التعليلية قوله تعالى  
 وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فلا صلوا بينهما فان بقى أحداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبقى حتى قتل أي حتى ترجع الى  
 أن ترجع والى العرجم وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة لا قسم الثاني لا تحتملها

كما قولك أسلم حتى تدخل الجنة فسلم ان حتى فيه العمل في الفعل وانخفض في الاسم فان خاض المضاف اليه هو المضاف على  
 الوجه فسلم ان حتى فيه العمل في الفعل وانخفض في الاسم فان خاض المضاف اليه هو المضاف على  
 لا تحتمل غير التعليلية  
 واما الايمان ولا يزالون  
 يقاتلونكم حتى يردوكم  
 وقوله هم الذين يقولون  
 لا نتفقوا على من عند رسول  
 الله حتى ينفضوا ويشكل  
 منهما يحمل الامر من  
 كالاتية الاخيرة وحتى  
 الرضي عن الاندلسي انكار

يحيى حتى يبنى كى زاهما انهما اذا تعاضبا على او اول الامثلة كلها بذلك وهو تكاف  
 ولا يمتنع في مثل اسلم حتى ادخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جزم ضرورة لان نصب المضارع بان  
 مضعرة وهي وصلها مؤنولة بمصدر مجرور ويحيى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة تنزلة الى  
 في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هان للداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لى التعليلية ومرادفة  
 لا لافى الاستثناء وهل هذا الاتصاف قلت الاول مطلقا وعام وهذا مقيد له وأخصص فكاه قال حتى الجارة تعين الى ان لم  
 تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كى التعليلية وقد تكون بمعنى الاستثناء أو كاه قال  
 حتى الجارة تعين الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب قد تدخر عن ذلك ونستعمل بمعنى كى أو لا  
 وهو مرادفة لافى الاستثناء لافى الوصف ولا في الزيادة على رأى من يقول هو سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا ولا  
 يضر كونها جارة مع انها بمعنى الاستثناء لان عمل الجرف ثبت مع اعادة الاستثناء كما شاع وخلع عند الجرم سيما وهو هذا  
 المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قوله والله لأفعلن الآن تفعلن والاستثناء هنا متصل مغرض بالنسبة الى الطرف  
 اذا المعنى لا أفعلن والارقات الوقت ذلك المعنى حتى ان تفعلن وصرح به ابن هشام ان الضراوى كى نسبة الى الجزيرة  
 انظره بلدم من بلاد الاندلس وهو ابن مالك ونقله أبو البقاء الكبرى وهو من بعضهم في وما يلحقه من أحسنه يقولون  
 أى الآن يقولوا انما نحن قنته فلا تكفروا والاستثناء مغرض في الطرف كاسبق في الظاهر في هذه الآية خلافه وان اراد  
 معنى الغاية كى أي يتدافتا تعليمهما الى وقت قولهما ذلك وهذا يمكن لأنه لا مرجح حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

(نقوله)

المصنف فتأمل **ثم** هو ظاهر فيما أشهد ابن مالك من قوله **ليس العطاء من الفضول سماحة** • حتى يجردوا ما لديك قليل **في** الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى أعطائك من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يجعل الغاية أي انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمن أعطائك في حال قلة مالك ثبت حينئذ أن أعطائك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الأقل يدل على أن السماحة غيرة لك فتكون ما أعطته مع وجود الثروة سماحة أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أني أحكم بأن أعطائك من الفضول ليس سماحة كما أشكك بذلك على الجود مع الأقل والله أعلم بالصواب **وهو** أي هو معنى الاستثناء في ظاهره **في** أي في قوله **والله لا يذهب شئني بإطلا** • حتى أير ما لك أكله **أي** أير أهلك يقال بار الرجل إذا هلك وأباره الله إذا أهلكه والغاية في البيت عمدة أي لا أترك ناره إلى أن أقتل هذين الحيين فترك حينئذ لحصول القصد بإهلاكهما وكذا التعليل ٢٥٧ يمكن أيضا أي لا أترك الأخذ

الأخذ بالثأركي أقتل هذين الحيين والاستثناء فيه أغا يظهر مع الانقطاع **في** أي البيت الذي قبله **فإن** ما بعده **أي** ما بعده حتى التي في البيت الأول وحتى التي في البيت الثاني وهو الجود مع القلة والابارة لذلك الحيين **فليس** غاية لما قبلهما **وهو** انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول والانتفاء وانتفاء ذهاب شئني بإطلا في الثاني **ولا** ما بعده **في** وكلا هذين الأمرين في حيز المنع وقدينا وجه ذلك في البيتين **في** وجعل ابن هشام من ذلك الحديث **في** المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم **في** كل مولود يولد على

**ف** (قوله **ثم** هو ظاهر فيما أشهد ابن مالك من قوله **ليس العطاء من الفضول سماحة** الخ) يعني أن الزام في حتى في هذا البيت أن تكون الاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمن أعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أني أحكم بأن أعطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن يثبتك على الأعطالة الأقل من المال وفي الشرح استظهره مع أن احتمال الغاية متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وأغينا فيه القطع **(قوله** وفي قوله والله لا يذهب الخ) يعني أن كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضا راجع ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا أما الغاية فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بثأركي حتى إلى أن أقتل هذين الحيين وأما التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بثأركي لأجل أن أقتل هذين الحيين وأير بإزالة الوحيدة والرامي بأرفلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أير بالوحيدة والذال المهملة باد التي يبيد أير يبدو أير يود أهلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قيتان من بني أسد قتلا بأمر من القيس ويعدو القاتلين الملك الحلالا • خبر معد حسبنا وأثلا والحلال أصل السيد الركين والجمع الحلال بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال بالضم موضع والسيد الضم المروءة أو الزين **(قوله** لأن ما بعده ليس غاية لما قبله ما ولا حسبنا عنه) يعني ما بعده كلتي حتى في البيت ليس غاية لما قبلهما فبما يجب الظاهر وإن كان يحتمل ما احتملا مرجوحا وفي بعض النسخ لأن ما بعده ليس غاية لما قبلها بأمر أحال الضمير أي ما بعده حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها **(قوله** ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أي يولد على الطهر أو يدعى ذلك حتى يكون) في الشرح يتأتى التخرج على

٣٣ في ل الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه أو من الميلا لا يتناول ويتعد فتكون حتى فيه الغاية ولا كونه يولد على الفطرة عتسه **في** بإضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي في اليهودية والهرانية فتكون **في** حتى **في** فيه التعليل **في** فليس إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع فيما يظهر **ف** ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أي يولد على الفطرة يدعى ذلك حتى يكون **في** والتخرج متأت على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بأن يجعل قوله يولد صفة أولود وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبراً مبتدأ أي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى أن استقراره على الفطرة يمتد إلى أن يقع التوיד والتصير في ذلك الاستقرار حيث أن قلت خافدة هذه الصفة قلت فادتها وكيد العموم كافي قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبیان أن القصد منهما أي الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار أفاذ الوصف تأكيد العموم وكذا القول في ولا سواء فقال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب يتعلق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكل من محذوف منصوب على الحال من الضمير في قوله ولا يخبر كل واحد من هذه الوجهة آخر سام من ذلك الحذف فان قلت الطرف المستقر انما يتعلق بالكون لا الكون انما هو مطلق الكون لا دلالة له على الاخص اعني الامتداد والاضطرار فتصالح ان تقديره عند مثلا وهذا عين ما قدره المصنف وهو يستقر ولا يفتلخص من الاشكال سواء جعل الطرف المستقر خيرا كما ذكرته أنت أو لا كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل لما حقيقته لانه عرض لا يبيق زمانا فلا يتصور امتداد له لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتعدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاضطرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصور بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلا لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي يجوزها المصنف بحث سنذكره في محله ان شاء الله تعالى **قوله** ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا **له** ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأما في الاختصار الفصل بينهما مباشرة غير مجزوم لفظا لانه انما يتصور حتى ان قسم مني تأخذ ينصب تأخذ ولكنه مع اجازته اترف به فقهه لمعلم به ان الفصل بين الجار والمجرور فيجوز في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حيث بدأ ابتداء الجارة **قوله** ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب فتكون نبرح عليه ما كثر حتى يرجع اليها موسى **قوله** ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلا بالنظر الى الزمن الذي تكلموا فيه بقوله لم نبرح عليه ما كثر حتى وان كان استقباله بالنسبة الى ما قبلها خاصة

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان فعل قوله ولا دفعه لمولود وقوله على الفطرة ظرف لمستقر اخبر المبتدأ الى كل مولود وله مستقر على الفطرة حتى يصحكون أو هما اللذان يولدوه ينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة امتد الى ان يقع التوريد والتصير فيقول ذلك الاستقرار حيث قد قلنا فائدة هذه الصفة قلت فائدة تأخذ تأخذ كيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير فيها حبيسه فان قلت الطرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهذا لا دلالة على الامتداد والاضطرار فتصالح ان تقديره هو هذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل لما حقيقته لانه عرض والعرض لا يبيق زمانا لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتعدد الامثال من غير فصل كالسكن والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصور بهذه الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلا **هـ** ما في التشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتعدد الامثال انه هنا يعتمد هذا الطريق لا بد من تقدير ما قبل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف **قوله** ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا لان نصبه باضمار ان وهي تختص بالفعل للاستقبال **قوله** ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب لان الحال حينئذ كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها خاصة **قوله** ان قول الرسول والذين آمنوا معه متى

نصر الله آلان نصر الله قريب **قوله** انما هو مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى قص ذلك علينا **قوله** والنصب فر غير نافع قال ابن الحناجب من رفع بقوله من ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما زال والآخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والامر ادع ذلك الاعلام باصر ثالث وهو توقيف القول عن الزوال ومن نصب على لراة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئا آخر كان متوقفا وقوعه عند حصول الزوال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لان هذه القراءة انتهت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما هذا القول متوقفا في قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فلو قدره واقعا لكانت حاله على وجه الحكاية لا امر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أي حركات أو أفعال السلا الى الغاية التي هي قول الرسول وهو البيع أو شعيرة أو صحابة المؤمنين ويحتمل ان تكون بمعنى كأي وزلوا كما يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك **قوله** لا يرتفع الضمير بعد حتى **قوله** وقنا من الاوقات **قوله** الا اذا كان حالنا ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب **قوله** كان النصب هناك واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم **قوله** كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول **قوله** وانما لوجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند ما كان

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدر ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه الحال  
وتقدير ان معه منافي له واذ ارفع الفعل فحق حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جواب بقدر الفعل اسم الصبح  
دخولها عليه ولا يقدر واسم الابان لكن تقدير ان يتبع لاسم كذا قال ان الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسم الابان  
تقدير فقلت ان يقول لم لا تكون جاروف بقدر المصدرية وهي ليست متخفية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي  
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وهو ان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال  
ان يفرض ما كان وانه في الزمان الماضي واقصاف هذا الزمان فيعبر عنه بلطف المضارع **ورفع** في حكاية قصد الحكاية  
اذ النصب بان مناقض لهذا الفرض فلا يرتكب **ورجوز** النصب اذ لم يقدر الحكاية نحو وزلوا حتى يقول الرسول قراءة  
ناقم بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ في أي حين ادفع الزلزال **فان** الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا في  
وقادة الحكاية تصور تلك الحالة البهيمة الشان واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجب **فان** انه لا يرتفع الفعل  
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا ومؤولا بالحال كما مثلناه للتعجب مع ما للحال الحقيق كقولك في حال  
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالاته الشريفه وزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع **فان** الثاني  
ان يكون مسببا عما قبلها وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعده هاسواه اتصل مضمون  
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها **الآن** اوله يشمل نحو راى ٢٥٩ زيد بالاس من شئ سألني لا يستطيع

حقيقية وبين نصب المضارع ان المخلصة للاستقبال وبين كونه الحال الحقيقية تناف **قوله**  
وان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية **ورفع** معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل  
الذي وقع في الزمان الماضي واقصاف وقت التكلم **قوله** والثاني ان يكون مسببا عما قبلها  
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعده هاسواه انه لم يثبت ان نحو  
سرت حتى ادخلها ولم يتصل نحو راى من العام الاول شئ حتى لا يستطيع ان كله العام  
شئ وانما وجبت السببية لانه لم يزل الاتصال اللفظي وهو يتعلق حتى الجارة بما قبلها شرط  
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر الحافات من الاتصال اللفظي **قوله** وارجوز النصب  
الرفع بعد النفي قال الرضى وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع **الآن** العرب  
لم تتكلم به وقد غلط به اه وفي التمرح الذي يظهر في اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام  
أيضان بقدر اصل الكلام خاليان عن الاستفهام ثم ادخلت اداة على الكلام بأسره لانه

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها **الاول** وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس **فان** طلوع الشمس لا يتسبب  
عن السير **واما** الثاني وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها **فان** الدخول لا يتسبب عن عدم السير وعلى هذا  
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان اردت الحكم وقوع سير قليل جازا الرفع قال الرضى ولكن على ضعف لاجراهم ذلك  
في اللفظ بجري النفي المحرم وان اردت به النفي الصرف وهو الغلب في كلامهم امتنع الرفع **واما** الثالث وهو امتناع  
هل سرت حتى تدخلها **فان** السبب وهو السير **فان** لم يتحقق وجوده فهو غير محكوم بشئ به جزما هو  
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول سببيه وهو الدخول ويجوز انهم سار حتى يدخلها ومضى  
سرت حتى تدخلها لان السير محقق محكوم بحصوله غير مستفهم عنه **فانما** الثالث في عين الفاعل في السير في الصورة  
الاولى وهي قولك انهم سار حتى يدخلها **فان** في عين الزمان الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك  
من سرت حتى تدخلها **فان** جازا الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ادخلت اداة النفي على  
الكلام بأسره لانه على ما قبل حتى خاصة لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضى بكانه  
انما جازا بالقياس لا بالامع **فان** لو عرضت هذه المسئلة هذا المعنى على سيبويه لم ينع الرفع فيها وانما منه اذا كان النفي  
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد متنع ذلك **فان** يظهر اجراء هذا في الاستفهام أيضان بقدر أصل الكلام خاليان  
عن الاستفهام ثم ادخلت اداة على الكلام بأسره لانه على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا سرت حتى تدخل البلد  
فتسلك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

في الثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى وان يكون فضلة فلا يصح في الرفع وفي نحو سري حتى أدخلها التلا  
 يبقى المبتدأ بالآخر، وذلك لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم دخول المبتدأ  
 من الخبر ولقائل ان يقول ان عنوان المبتدأ في بلاخير لفظا وتقدر المنوع اذ يمكن جعل الخبر مقدرا أي سري حاصل  
 وان عنوانه بقاءه بلاخير لفظا فالمسلم ولا يصح وما أطهر ممنوعون المسئلة الاعتد عدم تقدير الخبر ولا في نحو وكان سري حتى  
 أدخلها ان قدرت كان ناصفة في لان الناقصة تقتضي خيرا مع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة  
 بلاخير لفظا وتقدر بفسد معناها في فان قدرتها تامة أو قلت سري أسس حتى أدخلها اجاز الرفع في لان التامة لا خبر لها  
 وأسس خبر السري فارتفع المناع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بلاخير في الا ان علفت أسس بنفس السري لاستقرار محذوف في  
 قلنم باق ابقاءه وهو بقاء المبتدأ بلاخير وفيه ما مر في الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في ومقتضى  
 هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتغية الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل  
 منها في ثم هي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم الغيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها ما تنفد أن  
 المعطوف بها والجزء الثاني ٣٦٠ اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق

<p>ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا ثم سرت حتى تدخل البلدة فتشك أنت في صدق الخبر      فتقول لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله      والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سري حتى أدخلها التلا في المبتدأ بلاخير) لان      حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيلزم المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر      وتقدر الآية لا دليل عليه فقط ما في الشرح وهو أنهم ان عنوان المبتدأ في بلاخير      لفظا وتقدر المنوع اذ يمكن تقدير الخبر أي سري حاصل وان عنوانه بقاءه بلاخير لفظا فالمسلم      ولا يصح وما أطهر ممنوعون المسئلة الاعتد عدم تقدير الخبر (قوله الثاني ان يكون اما بعضا      من جمع قبلها كقدم الخراج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها) يعني بعضا      من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد ان يكون اما جزئيا من كل      بدليل مقابلته بالجزء من الكل والافلأر يد بالبيض ما هو أعم زعم المتدخلين بالانقسام      المتقابلة وليس المراد بالخراج المجموع من حيث هو مجموع والكان المشاة حينئذ جزأ جزئيا      اه والفرق بين الجزع والجز في الكل والكل ان الجزع يقابل الكل والجز في مقابل الكل      والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصويره      من وقوع الشراكة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال</p>	<p>الفعل العامل في المعطوف      عليه بما بعد حتى أسبق      من تعلقه بالاجزاء الآخر      كقولك توفي الله على أب      في حتى آدم وقد يكون      في أثناء تعلقه بتلك      الاجزاء فمومات الناس      حتى الانبياء والمقصود      أن الترتيب الخارج في      خبر معتبر فيها بل المعتبر      فيها ترتيب اجزاها قبلها      ذهابا من الاضعف الى      الاقوى كما في مات الناس      حتى الانبياء ومن الاقوى      الى الاضعف كما في قدم</p>
--	---

الخراج حتى المشاة وحتى ابن مالك في التسهيل اختلاف في افادتها  
 الترتيب وجعل القول بعدم افادتها هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تحت في الرفع لما يكون تعلق العامل في المعطوف  
 عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الآخر بقوله توفي الله كل أبي حتى آدم فضية تقرر ان الترتيب لما ذاب توقف  
 على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائز ان يكون لا آدم اولاد توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا  
 القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم من أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بد له من دليل في الا ان بينهما  
 أي بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أعدها ان المعطوف حتى ثلاثة شروط أعدها ان يكون ظاهر الاضمار ان كان ذلك  
 شرط مجرور وهذا كمر ابن هشام انخصر اوى ولم أقف عليه لغيره في الشرط في الثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها أي  
 جزئيا من كل بدليل مقابلته بالجزء من الكل والافلأر يد بالبيض ما هو أعم زعم المتدخلين بالانقسام المتقابلة في كقدم  
 الخراج حتى المشاة في حيث لا يراد بالخراج المجموع من حيث هو المجموع والكان المشاة حينئذ جزأ جزئيا أو جزأ  
 من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو تجز نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس يجز منها لكنه منزلة الجزء  
 وهو مجتمع ان تقول اعجبتني الجارية في حتى ولدها في لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء في والذي يضبطك ذلك انها تدخل  
 حيث يصح دخول الاستثناء ويجمع في أي ويجمع دخول حتى حيث يجمع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خلاف في صحة

ثوكت المجتبي الجارية الاحديثا مع الاتصال تنزلا لحديثها امتزجة بعضها ولا في امتناع انقبضت الجارية الاولى هاعلى ارادة الاتصال ولهذا في الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرحين حتى افضلها له لانه لا يصح أن تقول ضربت الرحين الا افضلها لانه استخراج ما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور ولا يصح ضربت زيدا وعمر الا زيدا هكذا قيل و رد عليه الاستثناء من اسماء العدد ولما كان هنا منقطة سؤال وهو ان يقال يلزم من هذا امتناع العطف في قول الشاعر اتني الصيفة كي يصفو له • والزا حتى نعله اقلها اذا استثناء المتصل فيه متع بعدم شعول الصيفة والزا للتعلم وقد اجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط اجاب المصنف عنه بقوله في وانما يار حتى نعله اقلها لان اتني الصيفة والزا في معنى اتني ما ينقله كما استثناءه واعتبار هذا التأويل صحيح الاستثناء فلا يتصل الضابط والشرط في الثالث ان يكون معطوف حتى في غاية ما قبلها اما في زيادة ٢٦١ أو نقص فالاول نحو مات الناس حتى

الانتهاء اذ هم صلوات الله وسلامه عليهم ارفع الناس منزلة وأقوامهم شرفه والثاني يجوز انك الناس حتى الامامون في وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث هو وقد اجتمعا في قوله فمرناكم حتى الكفاة فأنتم انقضو لنا حتى نبينا الاصاغر في الكفاة جمع كي وهو الشجاع قال الجوهرى كلهم جمعوا كاهم امتثل قاض وقضاة وهذا غاية ما قبله في القوة والنبون الاصاغر غاية لما قبله في الضعف والفرق الثاني انه لا تعطف الجمل (قوله وزعم ابن السيد) وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزاء ما قبلها أو يكرز منه كما قدمنا في

أعني به المتصل (قوله) ولهذا لا يجوز الا افضلها لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده هانصا وهذا ليس كذلك (قوله) والثالث ان يكون غاية ما قبلها اما في زيادة أو نقص في الطول وحتى مثل نعم من جهة انها تدل على ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمة للشيء مع مهلة الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها بما ينقص شيئا ما الى ان يبلغ ما بعده او التحقيق ان المعترض حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الضعف الى القوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب انما يرجح لجزا وان يكون ملازمة الفعل لما قبله ما قبل ملازمة للجزء الاخر فصولات كل أب حتى آدم وفي أنها تلصقومات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد فصولا حتى خالدا ذابا ترك معا وخالدا اصغهم (قوله) فمرناكم حتى الكفاة الخ الكفاة جمع كي وهو الشجاع وفي الصراح كاهم جمعوا كما يعل كاهة مثل قاض وقضاة (قوله) لان شرط معطوفها ان يكون جزاء ما قبلها أو يكرز منه كما قدمنا) لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزء ما قبله شامل له واماماسق عن الشرح فلانه اذا جاز جزاء ما قبله الجزء والجزء لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كالنقطة ويوزونه لم يذكره لان قوله لا تقدمنا اشارة اليه (قوله) ولا يتأتى ذلك الا في المفردات الا اشارة بذلك الى كون المعطوف جزاء ما قبله أو يكرز منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مفعول احدهما بضمنا من مفعول أخرى كما تقول اكرمتم زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له ويحل على زيد بكل شيء حتى معنى دانقوا قد نص علماء المعاني على ان الجلة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعملون هذا هو مقابل العجم والسيد بكسر الهمزة وسكون المثناة التحتية من أسماء القديس وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد الطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

أو يكون بعضهما قبلها كاهم ولو عبر بهذا افعال ان يكون بعضا أو كيعض لكان أولى لان كونه بعضا أهم من كونه جزءا فيشمل الجزء كما كانت السمكة حتى رأسها وغیرها الجزء نحو قدم الحاجب حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحاجب وهو على ذلك التقدير جزئي لجزء وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالأختصار على الجزء كاف بلا شك الا ان المصنف لم يحس على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما في ولا يتأتى ذلك الا في المفردات وللقائل ان يقول لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مفعول احدهما بضمنا من مفعول أخرى كما تقول اكرمتم زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما لبعض من الا كراهة تقدر عليه وكذا اولئك يتحل على زيد بكل شيء حتى معنى دانقوا قد نص علماء المعاني على ان الجلة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعملون أمدكم بانعام بنين الآية في هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد بكسر السين الطليوسي



في قول امرئ القيس مريتهم حتى نكل مطهم • وحتى الجياد يقدن بارسان فبين رفع نكل ان جله نكل مطهم معطوف في حتى على مريتهم والسرير هو السريللا نكل يفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تصاو وتعبس والمطى جمع المطية وهي الابلان تحطوف في سريرها أي قننه والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والاربع وتقدن تمسكن بمساودها لتسير ولا تركبو الارسان جمع ريس وهو الخيل يقول سارم ولأ القوم ليلاي أن تعبت مطاهاهم وصارت انخيل لا عيما لمارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدتها الفرق الثالث انما اذا عطفت على جمر ورأعيما لخاض في سواه كان الجمر ومظهر أو مضمرا أو هذا يحصل الفرقوا لالاوا اذا عطفت على جمر ومضمرا عيما لخاض على الصبح في فرقانها أي من حتى الماطفة وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد كركنا ان النباي وألقته في لفرق بين كونها متبينة للطف وغير متبينة له وقوله ٢٢٢ ابن مالك ان لا يتبين كونها العطفت نحو عيبت من القوم حتى بينهم في نحو قوله

الجارة أن يكون بضاً أو كعض، بحيث يمنع في المثال كونها جارة  
أفنيو القوم ليسوا بعضهم ولا كعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً لما منع من جعلها في المثال جارة، وبخلاف العاطفة  
وهذه لأنهم أوجبتي الجارية حتى ولو هاء قال وهي في البيت مخجلة، لأن تكون جارة أو عاطفة فإن البائس بعض الخلق  
ومع الاحتمال لا ينقض الدليل، **قوله** في كلام أبي حيان في قولنا أن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجروراً  
ببضاً أو كعض في فله يصح إطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في نافي الجارة أن يكون بضاً أو كعض بل ذلك مقيد  
بما ذكره المالكين، فلو فاهمهم الصحيح، وأما إذا كان مقهوماً فلا بد من اشتراطه قلت وإذا كان هذا شرطاً لأجله المصنف في ذكر  
ما يشترط في نافي الجارة، وقد ذكرنا ما لا بد من ذلك في حروف الجر وأقره أبو حيان عليه، في غايته خالف ذلك هنا، ولا يلزم  
من امتناع أوجبتي الجارية حتى إنها امتناع بحيث من القوم حتى ينهم لأن اسم القوم يشمل أنفاهم واسم الجارية لا يشمل  
إنها في، ولأبي حيان أن يقول انما يشمل القوم البناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا عاطفة وهي إضافة النبي  
إلى ضمير القوم، فلو أن المراد من القوم غيرهم واللام تضع الأضافة، وحينئذ يستوي للمثالان، فإن نافي حتى فيهم ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة وهو يظهر في ان الذي لحظه ابن مالك ان الوضع الذي يصح ان يحل فيه الى محل على العاطفة فهي فيه محتملة الجارية فيحتاج حينئذ في اي حين لا يقع الاحتمال بسبب ذلك في الى اعادة الجارية عند قصد العطف في ليعين المراد ويرتفع الاحتمال فيصواعتكتفت في المبرح في آخره في فذلك لوقت حتى آخره بدون اعادته في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارية ومع اعادتها يرتفع احتمال كونها جارية ألا يدخل حرف جر في خلاف المثال والبيت السابقين كإدخال يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بينهم وجوده مما فاض في الخلق الى اليأس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى حاربه عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بينهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى اليأس فيكون المحل صالحا لا في فأنمله في وزعم ابن عصفور ان اعادة الجارية مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة كوجوده ان اعادة الجارية فأنها هو رفع احتمال كونها جارية ولا يشترط في الكلام ان يكون نصافي المقصود بحيث يقتضي عنه الاحتمال في تنبيه العطف يعني قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحصلون نحو جاء القوم حتى أولك ورايتهم حتى أبالك وصررت بهم حتى أبيلك على ان حتى فيه ابتداء وأنه ما بعدها على اخبار عامل في فالتقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أولك وفي الثاني رايتهم حتى رأيت أبالك وفي الثالث صررت بهم حتى صررت أبيلك وفي الأخير حذف الجارية وإبقاء عمله وهو شاذ في الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبدأ بعده الجمل أي

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الامن من الجارية وفي الشرح ولاي حيان أن يقول اغماشعل اسم القوم أي بناءهم اذا لم يتم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي إضافة الانشاء الى ضمير القوم وأقول المراد محمول اسم القوم لا مافي الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب انما هو لو سلم فإضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع محمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبمولى من أحق بردهن فإنه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لأن المراد به الرجحيات وما يرجع اليه لرجحيات وغيره ولا امتناع في ذلك كآلو كرر الاسم الظاهر وخصص (قوله) بخلاف المثال والبيت في الشرح يعني انه لا يصح فهمها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بينهم وجوده مما فاض في الخلق الى اليأس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى حاربه عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بينهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى اليأس فيكون المحل صالحا لا في وأقول ليس المانع من حلول الى البيت والمثال محمل حتى من جهة المعنى وإنما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل عين فاقصد في الفرق بينهما بين الى وما اما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما فهم الجع شترط أن يكون المجرور بها بعضا أخبر أو كعض والمجرور بها هنا هو اليأس وان كان بعضا من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا انظر دعوى بما نقلناه قبل من المطول (قوله) فإزال القنلى الخ المجرور في الشراب ونحوه من القوم وجلة فيض الدال المسئلة وكسر هلهن بعد ادو الاشكل الذي فيه بياض وجرة مختلطان (قوله) فوالجحا حتى كليب الخ غنشل بنون وشين محبة مفتوحين اسم رجل والنهشل الذئب والعمر وكان لقط بن زارة التميمي يكنى أبا نهشل وبجاشع بن شين محبة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو بجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

تستأنف ولم يرد كونها حرف ابتداء انما حرف فيلزم وقوع المبتدأ وانظر بعده في فتح حل على الجمل الاسمية كقول جرير فإزال القنلى ثم دعاهما • بدجلة حتى ماء دجلة اشكل • تميم ترى بدجلة فيض الدال المسئلة وكسر هلهن بعد ادو الاشكل الذي فيه بياض وجرة مختلطان وقول الفرزدق في فوالجحا حتى كليب تميمي • كان أباهان غنشل وبجاشع • وبجاشع من قبيل النذبة للتوحيج كانه يقول أنا أوقع لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يشجب منه كليب على التعخير قبيلة وغنشل بنون وشين محبة وزن جعفر وبجاشع كجاءه بجمع وشين محبة وعين مهملة اسم رجلين وهو لا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية أي فوالجحا تميمي الياس حتى كليب تميمي • قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدأ بها من جنس الفعل المتقدم فموركب القوم حتى الامير راكب ولولفت حتى الامير صالح لم يرد وهذا يأتي في بيت الفرزدق وما في بيت جرير المتقدم في قول امرئ القيس سررت بهم حتى تسكل مطيبي • وحتى الجياد ما يقدر بارسان فيه نظره في الضميمة التي فعلها مضارع كقراءة ناعرجه اللغتان في

وزلوا إلى حتى يقول الرسول في رغب يقول فيقول حسن فيشون حتى ماتهم كلامهم • لا يسألون عن السواد المقبل في  
 يشون بجاء إليهم وهو ربال كلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصالح والقاسوس والمعنى ان الكلاب  
 تسام وتدخل لكثرة الاضفاف واتصال مددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب انحازت كالحمر ولا شدة لها بما ينظر للاضفاف  
 ومساكن كنهاتهم والسواد النقص أي يطون من يأتي ولا يسألون من هو في وعلى الفعلية التي فعلها من ضحك في قوله  
 تعالى ثم بدلتهم السينة الحسنة أي أعطيتهم بدل ما كانوا فيه من البلاء الخلة الرنة والسفوف العصبية في عفوهم  
 أي كروا عوفي انفسهم وأمواهم من قولهم عفا الثياب اذا كرو منه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفو العبي وقالوا  
 قد مس أماننا الضراء السراء أي قالوا هذه عادة الدهر في ثياب أحواله واختلافاتها كقولهم لا تأتوا بذلك بعقوبة ذنب  
 فيوزع من مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها من مضرة في والمعنى الى ان عفووا قالوا فيولا أعرف له في ذلك سلفا في وقال  
 أوجيان وهم ابن مالك في ذلك لان حتى ابنة أمة وأن مضرة بعدها فيونه تكلف اضمار من غير ضرورة يعني ان حتى  
 الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسم فيعملها جارة يستدعي اضماره المنع الضرورة وان كان اضماران  
 بعد حتى سالتنا فما لك حدث تدعو له ضرورة فان يقع المضارع بعدها منصوبا في كذا قال في ابن مالك في حتى  
 في الدخلة على اذ في نحو حتى اذا فعلتم أي جئتم وهبتم الاقدام في وتنازعتم في في الامر وعصيت من بعد ما راكم  
 ما قصون في انها الجارة وان في موضع جوب في فلا تكون حينئذ نظر قابل تكون اسمها لوق مجرور بحيث متعلقة بالفعل  
 من قوله لا تدعسونهم بآذنه والحس القتل والمعنى اذقتونهم بآذ الله اذ في وقت فشدكم وتنازعكم في وهذه المقالة في الاخرة  
 وهي جبل اذ في محل جري يعني ٢٦٤ في سبقه اليها الاخص وغيره والجمهور على خلافها وانها في أي حتى في حرف

ابتداءه واذا في موضع  
 نصب بشرطها في عس  
 المحققين في جوابها في  
 عندا كثيرين على ما في  
 محررا مقراني الكلام  
 على اذ في الجواب في الآية  
 محذوف أي انصتتم في أي

أولاد جنة حول قبر أبيهم • قبر ابن مارية الجواد المفضل  
 يرض الوجه كرمه احسانهم • شم الانوف من الطراز الاول

اختبرتم في أو انصتتم فيبين بدليل في قوله تعالى فيمنكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد  
 الآخرة في وهذه الآية في غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد اخلف ظهره واستقبل المدينة  
 وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم ان يثبتوا في مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل  
 الرماة يشقون خيلهم ولما قون يضربونهم بالسوف حتى انهزموا والمسلون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا قتلوا  
 وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فامو قتلنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم  
 لا تخافوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا انهما القسمان في نظيره في أي وتظيره في جواب اذ في هذه الآية  
 في حذف جواب لما في قوله تعالى في واذا غشيتهم موج كالطلل دعوا الله فخلص به الدين في فلتنصاهم الى البر فتم مقتصد  
 أي انصبروا اسعين فيهم مقتصد في أي باقى على الايمان الذي كان منه والاحلاص لم يعد الى الكفر في ومنهم غير ذلك في  
 أي غير مقتصد بل ترك الايمان الذي كان منه في تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله في آل الاول وما يجرب دينا تابنا  
 الا كل ختال كمو روا الصير في قوله واذا غشيتهم موج عائد الى الكفار في وما قول ابن مالك انتم مقتصد هو الجواب  
 في على همة محي عجواب لما مقر ونا لقاؤه لم يثبت في وسأني الكلام فيه في حرف اللام ان شاء الله تعالى فيوزع من بعضهم  
 ان الجواب في الآية الاولى في وهي قوله تعالى واقد صدقكم الله وعدة اذ تحسونهم بآذنه حتى اذا فعلتم وتنازعتم في الامر  
 وعصيت من بعد ما راكم محضون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عتقناكم  
 والله وفضل على المؤمنين فيمذكور وهو عصيت في المقرن بالواو في أو صرفكم في المقرن بتم في وهو ذهني على زيادة الواو  
 وتم ولم يثبت ذلك في فلا يلتفت الى هذا القول في وقد دخلت حتى الابتدائية على الجنتين الاممية والفعلية في قوله في أي  
 قول امرئ القيس فيوسر بتم حتى تكل مطهم • وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فمن رواده برفع نكل والمعنى في سريت بهم في حتى قلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية في وليس ذلك بتعين لاحتمال ان يكون نكل الحال حقيقة بان يكون أخبر بهذا في حال كلال الملقى كما تقول سرت الى الدبنة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول في كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب في فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متعق الماضي والحال مقيدة فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي ولكنها حكيت ولقائل ان يقول لانسم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للزمن الثلاثة بلفظ واحد في الجائز ان يكون هذا القضي ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا تسعين ان لا يكون الماضي ضرورة انه لا يصلح الا اذا كان للحال أو الاستقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضي مثل وكلهم باسط ذواعيه بالوصيد وهو امان نصب في نكل في نفسى حتى الجارة كما قدمنا في انها اذا دخلت على مضارع منصوب فتصبه بان مضمره وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها وعلى هذا التفسير يخرج البيت من ان يكون شاهدا على ما أورد من دخول حتى الابتدائية على الجنتين اذا فرضنا ان الداحلة على المضارع المنصوب جارة لابتدائية وليس ثم جلة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور على البيت مثلا حينئذ الدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت لكن يشكل حينئذ عطف الجملة المقر ونف بالواو اذا لا يصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لبقا معنى الابتدائية حينئذ يدون معنى لما قلت بقدر المعطوف محذوف وحتى غاية ذلك المحذوف أى وسريت بهم حتى الجياد ما يقصدن بارسان فهو من عطف الجمل في قوله لا بد على النصب من تقدير زمن مضاف الى ان نكل في مطهم في أى في سريت بهم في الى زمن كلال مطهم وقد يكون الموضع صالحا لانقسام حتى الثلاثة وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء في كقولك أكلت السمكة حتى رأسها فك ان تخفف على معنى الى أى أكلت السمكة الى رأسها وان تنصب على معنى الواو في ٢٦٥ أى أكلت السمكة ورأسها وان ترفع على

الابتداء أى أكلت السمكة (قوله) من رواده برفع نكل والمعنى حتى قلت ولعله جاء على حكاية الحال الماضية في التبرح ليس هذا بتعين لاحتمال ان يكون نكل الحال حقيقة بان يكون أخبر عن هذا في وقت كلال الملقى (قوله) كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب في الشرح ولقائل ان يقول لانسم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للزمن الثلاثة بلفظ واحد في الجائز ان يكون هذا القضي ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا تسعين

٢٤ في ل روى بالوجه الثلاثة قوله همتهم بالندى حتى غوتهم \* فكنت ماله دى دى وذى رشد وقوله في ألقى العصيفه كيصف رحله \* في والراد حتى نعله ألقاها الا ان بينهما أى بين هذين البيتين في عرفا من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون القسم غير مذكور في الرفع ثمينة العامل للعمل وقطعه عنه في ومعنى ثمينة للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منه من العمل الذي كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نفسه ورفع الرأس من موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا له لانه عند الرفع على اهميته محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فمضى حتى رأسها ما كمل لم يكن فيه ثمينة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكرة فلا يمكن فيه قطع عما كان هي له من العمل في هذا قول البصريين في ظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي ان هذا قول بعضهم لا كلهم وذلك لانه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أياه بعض البصريين وليس بالجد اقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لا يلزم ثمينة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما في وجوبها اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كمل في وهذا الذي حكاه ابن الحاجب عن بعضهم في والثاني ان النصب في البيت الثاني في قوله حتى نعله ألقاها في وجهين أحدهما العطف في اما على العصيفه أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف كما استنفته في أوائل الكتاب في والثاني اصحاب العامل على شريطة التفسير في أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا الابتدائية لا عاطفة اد الواقع بعدها جلة وهي لا تعطف الجمل على الصحيح في البيت الاول من وجه واحد وهو المعطف في واد اقلت قام القوم حتى زيد قام جاز في الثاني زيد في الرفع في على الوجه التي تأتي في والحذف في على ان حتى

جاءه بدون النصب في الجائز لاختصاصه بغيره وكان الثاني الرفع أوجه أحدهما الابتداء فيكون زيد مبتدأ وهو الثاني العطف على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم هو الثالث إضمار الفعل على شرطية التفسير فيكون زيد فاعلاً فعل محذوف بغير ما بعده هو الجلالة التي بعده في خبره على الأول في الجملتين وهو مؤكدة على الثاني في فلاجل لها في كانه كذلك أي مؤكدة ومع النقص في فلاجل لها أيضاً وهو أمالي الثالث تكون الجلالة مضمرة ولاجل لها أيضاً وقد سبق التنبه على أن في هذا الإطلاق غير أن المفسر هو فعل الجلالة كلها وهو مع بعض المغارباته لا يجوز ضرب القوم حتى زيد بغيره بالنقص ولا العطف فيكون مضموم على ذلك قول الرفع في أنه مبتدأ وضربته الخبر هو بالنصب في شرطية التفسير هو إضمار فعل لأنه مجتمع محل ضربته تؤيد الضرب القوم في ولاشك أن التأكد على هذا الوجه مجتمع ولكن لا يجوز أن يكون تأكد الضرب زيد الثالث في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لأنه يؤيد لبعض ما فهمه الكلام السابق وقال وانما ما زلت ناقض في حتى نعلم أنه خير ألقاها العصفية في فيوزان تكون هذه الجلالة ٣٦٦ تأكد الأولى وهي التي العصفية أذهر عنه قولك ضربت زيداً ضربته

الواقعة بعدنى الابتدائية خلافا لراج وابن درستو وهما انتهائى محل حرجينى وهادى  
الحقيقة انكار لو جود حتى الابتدائية لاس ما يحكم الجلاء بان- حتى فيه ابتدائية يمكن انهما حرف جو ووردته كما قال  
ابن النخاس فان حرف الجراء لتعلق على العمل ومعنى التعليق مع العمل انقطاع القيام مع منه وهذا الثابت ببعض  
الافعال ولم ينبت في الحرف الجلاء وهو انما تدخيل على المفردات في صور من يتوسر من البصر الى الكوفة  
وهو اما في تأويل المفردات في نحو عجب من انك ظالم وعجب حين جاءه واذا لم ينجح من قيامك وعجب من بيني همرو  
فان قلت ان كانت الجلة ثمة ولها مد من غير حرف مصدرى ويجوز دخول الجراء عليها كما في اسماء الزمان المضافة الى الجمل  
فلما راج وابن درستو به ان يقولوا الجلة بعد حتى في محل جو بها على معنى ان تلك الجلة في تأويل مفرد مجرور به الاعلى معنى  
ان الجلة باقية على جلبيتها غير مؤولة بالفرد حتى عاملة في محلها فلا راد الاعتراض بان حرف الجراء لا يعلق ادلت على هذا  
التقدير فان لم يكن ادهم الكبر على ما افرد المصنف بقوله وانهم اذا اوقوا بعد هاء كسرها في  
أى كسروا همزها فقالوا همز زيد حتى انهم لا يرجوه والقاعدة ان حرف الجراء ادخلت على ان مضت همزتها تنوع  
ذلك بان الله هو الحق ولا يحصى لهما عن هذا الاعتراض

**(حيث)** **﴿قوله﴾** ويأتي تقول حوث **﴿و﴾** أو مكان الباعوز **﴿ع﴾** ابن سدة أن الأصل حوث وإن حث فرع عنها وأنشد الفارسي في التذكرة **﴿بارب أن كنت يديرا﴾** فثبت **﴿من﴾** حيث شئت ركبا **﴿كلا﴾** تلتاما أو شرا فأجاب التلقام مصدر قد لا تثبت للقممة إذا ابتليتها في مهلة وأجاب هاف مفتوحة فمزة ساكنة فوحدة مصدر فأجاب من الشرب أذنتا أي شربا مثلما منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافة لا المتأصل لأنها مفتوحة بحسب الإصالة وغيرها **﴿كان﴾** الحرف كذلك **﴿حوت﴾** الثاء فيها أي في حيث وحوث **﴿الضم﴾** تشبها بالغايات وهي مقاطع عن الإضافة من قبل وبعد سائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقد أمم فوق وتحت وحيث غايات لأنها لا تقبل المعنى النسبي كان حثها لا تكون غاية وانما تكون الغاية في المنسوب إليه فلما حذف وضعت معناه حيث باسم غريب إيدانها وأقمت مخالفة لوضعها أو حيث بذلك له برونها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا كذا قال الرضي قال قبل كيف تشبه حيث بالغايات وهي مقطوعات عن الإضافة وهي مضادة قلنا **﴿لان﴾** الإضافة إلى الجملة كالأضافة لأن أثرها هو الجمل لا يظهر **﴿لفظا﴾** صاغا تشبيه من هذه الحقيقة **﴿والكسر﴾** على أصل التثنية الساكنين والفتح للتخفيف من العرب من يرب حيث **﴿وهم﴾** بنوقص ووقع هنا جاسا حسن بين العرب ويعرب **﴿وقراءة﴾** من قرأ من حيث لا يعلم بالكسر تحتمل أي تحتمل لغة الأعراب **﴿وتحتمل لغة النعا على الكسر﴾** وكذا الويل جلست ٢٦٧ حيث حصلت بفتح التاء احتملت لغة الأعراب ولغة البناء

### **﴿حيث﴾**

**﴿قوله﴾** ويأتي تقول في أصحاب الطاعة مثل الطاعة الأيماء في المرحى قالوا ومنه أخذ طائى مثل سيدة أو قبيلة من الهن وهو طي من دريدن زيد بن كهلان بن سبأ بن جبر **﴿قوله﴾** تشبها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لأن حثها في الأصل أن لا تكون غاية لتضعف المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب إليه فلما حذف المنسوب إليه وضعت معناه استغرب صبر وبعثا غاية مخالفة لذلك لوضعهما سميت بذلك الاسم لاستغرابه **﴿قوله﴾** لأن أثرها هو الجمل لا يظهر نفسه تنظر لاقصاها أن الإضافة إلى المفرد المبني كالأضافة وعلى الرضى كون الإضافة إلى الجملة كالأضافة بأن الإضافة في المعنى ليست إلى الجملة بل إلى المصدر الذي تضعفته **﴿قوله﴾** ومن العرب من يرب حيث قال الرضى وأربا حيث لغة فعبسية **﴿قوله﴾** لدى حيث اللفظ الخ أم قسم بالقاف المفتوحة والسين الهجاء الساكنة والعين المهملة المفتوحة على جنس الحزب والمثنية والذاهمة **﴿قوله﴾** وجعل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته إذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شبها في المكان في الشرع ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

حيث خرجت قول وجهك شطر المصدا الحرام **﴿وقد﴾** انحصر بغيرها أي بغير من **﴿كقوله﴾** **﴿لدى﴾** حيث ألفت رحلتها أم قسم **﴿وأم﴾** قسم الحرب والمثنية والذاهمة وهو من الأعلام الجذبية كام عر بط المقرب وقسم بالقاف والسين الهجاء والعين المهملة على وزن جعفر وهناسمة **﴿وهي﴾** أنه قد تقر أن المضاف إليه في مثل هذه الأعلام يبرى عليه حكم العلم لكن هل المراد حكم علم المذكور حتى يصرف في نحو أم كلثوم وتأهوا الجاري على السنة المحدثين لأن كلثوم مالو كان علما لمذكرا تصرف **﴿ومعنى﴾** في نحو أم سلمة لأن سلمة لوسمي به مذكرا امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى مؤنثا كان أم ذكرا فلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يعلمونه هذا محل ينبغي أن يحرم ولم أقصده على شرح صريح وعلى الاحتمال الأول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون الضرورة **﴿وقد﴾** تقع **﴿حيث﴾** **﴿مفعولا به﴾** وقال الفارسي **﴿قال﴾** بذلك **﴿ووجعل عليه﴾** قوله تعالى **﴿والله أعلم﴾** حيث يجعل رسالته إذا المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشتباه في المكان **﴿ولوقيل﴾** بالمراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد نفسه ابتداء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أو فدرسه من الآيات لأنه يعلم ما هم من الله كالأطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك **﴿فإنما﴾** **﴿نابها﴾** في الآية على تقدير جعلها مفعولا به **﴿فيعلم﴾** محذوف مفعولا به **﴿عليه﴾** **﴿بإعلم﴾** **﴿فإنما﴾** **﴿نابها﴾** **﴿فيعلم﴾** وهو مفعول **﴿ويعلم﴾**

في بعض النسخ لا أعلم نفسه ما يدخل اليه على العلم وهو عطف على المعنى اذا الكلام الاول في معنى قولك وتنبص يعلم لان  
 في التفضيل لا ينصب المفعول به في معناه في معنى التفضيل باتفاق لصنف مشابهة للقول فان وجدنا هو هم ذلك قدر  
 ناسب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل المصنف كقوله تعالى هو اعلم من رضى عن سبيله أى اعلم من كل أحد يعلم من رضى  
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب مناب السيف والقوائس أى يضرب القوائس وهي سقات الحسد يدجع قونس  
 فان اوانه بالمجازان ينسبه في رأى بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز  
 ان يضاف الى ما ليس بنفسه ٢٦٨ نظر الى زوال المانع وهو قصد التفضيل فكذلك يجوز ان يعمل النصب

بشبهته حينئذ لا فعل  
 بلا نوصف ويجرى الجرى  
 والنصب اذ لا على وتيرة  
 واحدة ولم تقع حيث  
 في اسم الان خلافاً لان  
 مالك ولا دليل في قوله  
 ان حيث استقر من أنت  
 واعيشه  
 حتى فيه عزه وأمان  
 لجواز التقدير حيث خبرا  
 وجى اسماء فان قيل يؤدى  
 الى جعل المكان في وهو  
 الجى اذ هو اسم لمكان  
 حتى من دخوله والقرب  
 منه في حال في المكان في وهو  
 محل الاستقرار بعلاف  
 تقر بان مالك فاه ليس  
 فيه الا الاخبار عن مكان  
 استقرار من بره الممدوح  
 بانه مكان فيه عزه وأمان  
 وهذا المحذوف في قوله  
 هو نظير قولك ان في مكة  
 دار زيد وتظهر في الزمان  
 ان في يوم الجمعة ساعة  
 الاجابة في وهذا من باب

يعدوه انما حيث على ما علم من ظرفية او قول بل هو بعد لانه يقتضى حذف المفعول  
 والموصول الذي هو صفته و بعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره  
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشيائه وفي البصر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها  
 على الظرفية هنا قال الحق لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذ لم تكن  
 ظرفاً كانت مفعولاً به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعم لانه لا يعمل في  
 المفعولات فيكون المامل فيه فعل دل عليه اعم وقال اوالبقاء التقدير يعلم موضع رسالته  
 وليست ظرفاً لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان فكذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن  
 عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم لظرف اتصّب انتصاب المفعول قال صاحب البصر  
 وما اجاز من انه مفعول به على السعة ومفعول به على غير السعة تأباه قواعد الضولان  
 المتخاضة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تنصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع  
 فيه لا يكون الا متصرفاً واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لانه على السعة ولا  
 على غيرهما والذي يظهر اقرار حيث على الظرفية المجازية به ان تضمن اعم معنى ما يتعدى  
 الى الظرف فيكون التقدير بانه انما جعل حيث يعمل رسالته أى هو فاعل العلم في الموضع  
 الذي يعمل فيه رسالته فالظرفية مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق  
 هذه الصناعات من ان حيث لا تنصرف وأما اختاره فببعضه نظر لان اشكالهم لا يندفع  
 ولو قدرنا ذلك به يقتضى انه أخذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر  
 وهو قوله أى هو فاعل العلم فانه ظاهر في اراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي  
 ثم لا حاجة الى تقديره اذ لا مانع لجعل اعم في الظرف والذي يظهر انى باق على معناه من  
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكه موضع ترك فيه المفهوم لقيام  
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضوع الدليل القاطع اه (قوله) وتلزم حيث الاضافة الى  
 الجملة في الشرح رفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة لحيث  
 لانفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة وأقول نصب  
 الاضافة يقتضى ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزمة لها وليس كذلك لانه كلما  
 وجد المزموم وجد اللزوم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا  
 التوسع وتلزم حيث الاضافة الى جملة في امارع الاضافة على انها فاعل  
 تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة  
 لانفك وانما الرمت الاضافة الى الجملة لانها لمكان النسبة وهي مستعينة بالجملة في اهمية كانت أو فعلية واضافتها الى  
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كاداني الزمان نحو حيث يتجده فاكرمه  
 فكانت مرفوعة بالفعل لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال ادا او لمدم عرائق في المجاز اذ دخلت  
 على الاسمية التي جراها اسمان اتفاقاً نحو اجلس حيث زيد جالس فيوم ثم في أى من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر  
 في ترجع النصب في نحو جلست حيث زيد اراه في على الرفع لانه ملزم لعدم استعمالها على أكثر لانها بخلاف النصب

فوندرت اضافته الى المفرد كقوله **﴿ ونظمت حب الكلى بعد شربهم ﴾** **﴿ فيبض المواشي حيث في العمام ﴾**  
 بجري ونظمتهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكلى بضم الكاف جمع كلمة أوكلوه ولكل كلبتان وعلجان حراوان  
 لازقان بضم الميم عند الخاضعين عليهم اسم محط بهما كالة لاف لهما الأبيض السريوف والمواشي القواطع رى  
 العمام شدها على الرأس **﴿ والوكلى بقية ﴾** ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بضع حرة وأن الأولى  
 عندي أن يخرج على أن حيث مضافة الى الجملة على الجادة وأن ومعمولاها ٣٦٩ بنأويل مصنفه ومبتدأ تلك

الجملة والمحير محذوف  
 وحذف خبر المبتدأ بعد  
 حيث غير عزير **﴿ وواندر ﴾**  
 من ذلك اضافته الى جملة  
 محذوفة كقوله  
 اذا ريدة من حيث ما نعتت  
 له

أنا برها خليل يواصله  
 الريدة براعمه مفتوحة  
 ولعمشة تقية ساكنة  
 ودال مصجلة روج لينة  
 المحبوب ونعتت فاحت  
**﴿ أي اذا ريدة نعتت ﴾**  
 له من حيث هبت **﴿ له ﴾**  
**﴿ وذلك لان ريدة فاعل ﴾**  
 بفعل **﴿ محذوف بفسره ﴾**  
 نعتت فلو كان نعتت  
 مضافا له حيث مع  
 جعلها مفسرا للفعل  
 المحذوف لم يطلان التفسير  
 اذا المضاف اليه لا يعمل  
 ليمقابل المضاف فلا يفسر  
 صاملا به **﴿ واستند ﴾**  
 اليه من أن المضاف اليه  
 لا يعمل ليمقابل المضاف  
 فلا يفسر صاملا لا يفسر  
 فيه لان الظاهر من

هذه عند قوله مسألة تلام اذا اضافة الى الجملة **﴿ قوله ﴾** ونظمت الخ طعنه بالرفع وطقن في  
 السن بطقن بالضم وطقن فيه بالقول بطقن بالفتح وطقن في الغارة بطقن وطقن أي ذهب  
 والحى جمع حيوة **﴿ قال أبو علي ﴾** ويقال حيوة بكسر الحاء جمعها حيى وقوم يقولون حيوة  
 بضم الحاء جمعها حيوا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بنى والبض هنا السيوف  
 والمواشي القواطع رى العمام لها على الرأس **﴿ قوله ﴾** اذا ريدة الى آخره **﴿ هذا البيت ﴾**  
 لاى حية بالثناة الخمسة النهرى واسم الميتم من الربيع من مخضري الدولتين أي ادرك  
 الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا كانا كذا وكان له سيف يسمى لساب اللينة  
 ليس بينه وبين الغضب فرق في سنة بضع وعشرين مائة **﴿ قال طهرلى طاي ﴾** فرمته فزاع  
 عن سهمى فصارضه السهم فزاع فصارضه السهم فزال والله يزوغ وبارضه حتى صرعه  
 وقد اشار الشيخ جمال الدين بن تائبة الى هذا السهم بقوله

و يدع الجال لم يطر في **﴿ مثل أعطافه ولا طرفي غيري ﴾**  
 كما حدثت عن هواه أنا في **﴿ سهم أظافه كسهم النهرى ﴾**

وحدث ما ربه **﴿ قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه لما فانتضى سيفه ووقف في ﴾**  
 وسط الدار **﴿ وقال أيها الغترينا والمحترى علينا يسر والله ما اخترت لنفسك خير قليل ﴾** وسيف  
 صقيل آخر جالسفونك قبيلا **﴿ أدخل العنقوب عليك ان ادع والله قبيلا اتقم لها وما ﴾**  
 قيس تلام **﴿ والله القضاء خير لورج لا يخرج الكتاب فقال الحمد لله الذي مصك كلبا وكانا ﴾**  
 حوايا ريدة براعمه مفتوحة **﴿ ثمانية ثمانية ساكنة فاعل مفعلة ﴾** قال في المصاحف ريدة واردة  
 وريدة لينة المحبوب **﴿ قال الأصمعي ﴾** ما كان من الرياح فتح فهو ريدوما كان فتح فهو حمر  
 والبيت في وصف جبار والمراد بالليل في الالف **﴿ قوله ﴾** اذا ريدة نعتت له من حيث ما هبت  
 وذلك لان ريدة فاعل محذوف بفسره نعتت **﴿ قال ابن مالك ﴾** اذا ريدة نعتت له من حيث  
 ما هبت محذوف هبت للعلم به وجعل ما عوضا عما جعل التنوين في حينئذ **﴿ قال أبو جحان ﴾**  
 لاجبة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نعتت له وترعر ريدة  
 جعل محذوف بفسره المعنى والتقدير اذا نعتت ريدة قال وهذه أولى لانه ليس فيه  
 الاحذف ارفع ريدة قول عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا الرفع والجملة التي أضفت  
 اليها حيث ودعوى ما عوض عن المضاف اليها لم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فمقتل  
 عليه **﴿ قوله ﴾** اذا المضاف اليه لا يعمل ليمقابل المضاف فلا يفسر صاملا **﴿ في الشرح لا مانع ﴾**

كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم المصنف في الفصل الذي عقده خروجا اذا عن  
 الاستقبال عند انتشاده قول الشاعر **﴿ ألبت حب العراق الدهر أطعمه ﴾** انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا  
 ضد هذا المحكي باب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحد في مثل وأن أحد  
 من المتركين استخبارك فاعلا لا يعمل محذوف بفسره الفعل المتأخر ماله لا يصح بعده **﴿ في ريد على الفضائية وهي ﴾**  
 متأخره ولو سلم عموم هذا المحكي ولم يرد باب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواضحة بعدها وهي نعتت  
 وريدة فاعلا محذوف بفسره السبق لا نعتت بخصوصه **﴿ قال أبو الفتح في كتاب التمام من اضاف حيث الى غير ﴾**



أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر (أما ترى حيث سهيل طالعا \* فنجما ضئي كالشهاب ساطعا مضبوطا \* يشرق ناعث ونخض سهيل \* وأعربت إذا أضفيت إلى المفرد قال شارح الباب وطالع المفعول ثان ترى أحوال من سهيل أن جعلت حيث صلة عترة مقام في قوله رفعت عنه مقام الذئب وأن لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعالم معنى الإضافة أي مكانا مختصا ٢٧٠ بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرف

وحذف مفعول لا ترى نسيا من صكون نفخت مضافا إليه مع جعله مفسرا وما استند إليه منظوفه لأن الظاهر من كلامهم أن امتناع تفسير ما لا يعمل بخصوص باب الاشتغال وقد تقدم للصنف في الفصل الذي عتده ونحو ادعاء الاستقبال أن قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا مقيد الحكم باب الاشتغال وقد نزع كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على أن فيه متعلق بحذف بفسره صلة الموصول وجهه أو أحد من مثل وأن أحسن المشركين استنبارك فاعل بفعل محذوف بفسره الفصل المتأخر مع أنه لا يصلح أن يسهل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم أنه غير مخصوص باب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة إلى نفخت وجعل ريدة فاعلا محذوف بفسره السبق لا نفخت بخصوصه وفي التعليل الآتري أن قوله أنه أثاره باهيدل على أن الزيدة نفخت وأنت خبير بأن الكلام الأخير هو كالتفقيه أنفع أن أبي حسان (قوله أما ترى حيث سهيل طالعا اه) بعده «نجما ضئي» كالشهاب ساطعا وفي شرح الباب وطالع المفعول ثان ترى أحوال من سهيل والعالم ترى أن جعلت حيث صلة أي زادة في المعنى عترة مقام في قوله رفعت عنه مقام الذئب وأن لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعالم معنى الإضافة أي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول لا ترى نسيا كانه قيل أما عدت الزوية في مكان سهيل طالعا اه وفي الشرح جعل الحال من المضاف إليه على أن يكون العامل معنى الإضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف وهو عاملة للدلالة عليه أي نراه طالعا \* وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أي موجود حذف الخبر وهذا نظير ما نحناء إليه قول الفقهاء من حيث أن كذا واجب مثلا بفتح المسطرة أي من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كافي البيت وإذا اتصلت بها ما الكافيه عن الإضافة لها وضعت معنى الشرط وبرزت الفعلين كقوله حيثما تستقيم بقدرك الله فصاح في غابر الأزمان وهذا البيت في المعنى مثله عند العرويين بالمدرج لكونه أدرج أول بحر في آخر صدر وأول العزم منه المخلص الله فدايل على مجيئه الزمان عندي \* يقرر

وكان ذلك من جهة قوله في غابر الأزمان صرح بالزمان وليس يقاطع فان الظرف المذكور أما لنوم متعلق بقدر وما مستقر صفة أنجما وذلك لا يوجب أن يراد جميع الزمان أيضا لا احتمال أن يكون المراد إنما تستقيم بقدرك الله فصاح في الزمان المستقبل والصاح الطير المقصود والقابر المستقبل والمعنى من الاضداد والمراد في البيت الأول والله اعلم بالصواب إليه المرجع والمآب

**(حرف الخاء المجمة \* خلا)** **﴿** على وجهه أحدهما أن تكون حرفا جارا للمستثنى في نحو قام القوم خلا زيد **﴿** ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بنصغام الكلام فينصب ما ينصب المستثنى في قولك قام القوم إلا زيدا **﴿** فيقول بتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجرو والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الانفصال إلى الاسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها **﴿** ولغافل أن يقول لأنهم أن معنى التعدي ما ذكره وانما معناها جعل الجر ومفعولا بهذا الفعل ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للجر ورويل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لا تنفاه عنه وما الاستدلال بما عجزت له الأوهى غير متعلقة فساظ لا به لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه إلا ترى أن الالف هذا الحرف معناها لا تمل الجر وهذا الحرف يعمل **﴿** والثاني أن يكون فعلا متعديا أصبا **﴿** أي للمستثنى واحترز به أنه متعدي أي بنفسه عن أن يكون فعلا فاصرا يعتدى بواسطة من قولك خلت الدار من الأيس فان هذا المعنى ليس مراداً في الاستثناء وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يعتدى بنفسه كقولهم أفضل هذا أو خلاك ذم **﴿** ووقالها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى **﴿** على الحد المذكور في فاعل حاشا **﴿** فيكون من جهة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميراً عائداً إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيد وقد تقدم البحث فيه **﴿** والوجه الاستثنائية المذكورة مستأنفة وأما الجية **﴿** بنى هذا الاحتمال فيها على خلاف **﴿** في ذلك مذكور في الباب الثاني **﴿** وتقول قاموا خلا زيدا **﴿** بنصب زيد **﴿** وان شئت خفضت **﴿** فقلت خلا زيدا **﴿** في الألفي وضو قول لبيد رضي الله تعالى عنه **﴿** ألا كل شئ ما خلا الله باطل **﴿** \* وكل نعم لا تحصى زائد **﴿** ٢٧١ الباطل الذاهب الفائق وهو مأخوذ من قوله تعالى كل شئ لله الأوجه نهناجب نصب المستثنى **﴿** وذلك ما هذه مصدرية فتدخوها بين الفعلية في المقضية النصب وبنى الحرفية المقضية للجر **﴿** وموضع ما خلا نصب فقال السبراني على الحال **﴿** من الفاعل مثلاً في قولك قام القوم

يقول الله الصباح في الزمان المستقبل اه **﴿** وأقول مراد المصنف أن حيث في البيت ظاهره في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

### **(حرف الخاء المجمة \* خلا)**

**﴿** قوله لأنها لا تعدى الانفصال إلى الاسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها **﴿** الجواب عن هذا أن تعدي الحرف إيصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عندهم **﴿** قال لأنها وصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الأضراب والانتزاع **﴿** قوله الألفي وضو قول لبيد ألا كل شئ الخ **﴿** لبيد هو أو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيداً فإن من الحال نكرة والمصدر المسبوك بالحكم له بالتعريف **﴿** كما يقع المصدر الصريح **﴿** المقترن بإداة التعريف **﴿** في نحو أرسلها العراك **﴿** حالاً لا شراى قول لبيد نصف حجاراً وأنته **﴿** أرسلها العراك **﴿** ولم يندرها **﴿** ولم يشق على نقص الدخال **﴿** قال صاحب الصحاح العراك ذلك ويقال أورد إليه العراك إذا أورد هاجباً وزدها بانجام الذاذل الأولى وإهمال الثانية أي يطرد هاون نقص بالكسر نقصاً إذا لم يتم مراده **﴿** والذخال في الوردان لشرب البعير ثم برمن العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ما عساه أن يكون قد قاته ولغافل أن يقول لا يلزم من اعتقاف مجيء الحال مقترية بالاعتقاد مجئها مصدرها مع إضافة إلى الصمير إذا في ذلك جسمية فتدخوها نكرة في المعنى **﴿** بخلاف فيه وأيضاً في الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغي أن يكتاب مثله في تركيب كثير **﴿** وقيل **﴿** موضع ما خلا نصب **﴿** على الطرف على نيابة أو صلتها **﴿** بالنصب على أنه مفعول معه أي نيابة جامع صلتها **﴿** وعن الوقت **﴿** وجرا الصلة بالخطف على الصمير المحموض بدون إعادة الخاض باباً أكثر البصريين **﴿** والقول بأن النصب على الطرف بطريق النيابة ظاهر فإن المحين كثيراً ما يخفف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه نحو أتيتك قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الخبر وتاب القدوم وما در شارف عنه **﴿** فهو معنى قاموا خلا زيدا **﴿** على القول **﴿** الأول **﴿** وهو قول السبراني **﴿** قاموا خلا عن زيد **﴿** وهذا إما أن منه جعل خلا الاستثنائية فاصرة تعتدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خلا بن زيد أي متجاوزين زيداً كما ذكرناه قبل **﴿** وعلى **﴿** القول **﴿** الثاني وقت خلوهم عن زيد **﴿** وهذا كالأول فالصواب وقت خلوهم زيد أي تجاوزهم إياه **﴿** وهذا الخلا لا المذكور في محله أي في محل

خلاصا كونها في حاشية ناصحة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف في موضع ما خلاص في على الاستثناء في اعلى  
الحال كما يقول السيرافي وعلى الطرف كما يقول غيره في كانت صواب غير في حاشا وغير في في ولعل السبب في تأخير قول  
ابن خروف من قوله وهذا الخلاف الخ كونه لم ينظر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جيعا وقد جت النص لابن خروف  
في مساواة عددا خلافا بذا كره فانظر هل يوجد نص في حاشا أيضا في وزعم الجري في بفتح الجيم في والرابي في بفتح الواو في  
في الكسائي والقاري وابن جني في باسكان الياء وليس منسوبوا وغاهو معرب كمن كذا رأيت في شرح المفصل للغير  
الاسفنديري وكذا رأيت في هذه البلاد في نسخة من الكشف هيضة مضبوطة باسكان الياء وصرح في الحاشية بصحيح  
الضبط المكتوب في الاصل ولم أر أحدا من الطلبة الا يشدد الياء على الياء النسبة وكان محل التيسر على هذه الفائدة  
أول موضع ذكر فيه ابن جني ولكن لم أجد كذا في الا في هذا المحل فأنته فيه في أنه قد يجوز الجري بعد ما خلاص في على  
تقدير ما زائدة في فلا يؤثر منعا من الجري الذي كان ثابتا قبل الزائدة ولم ينقل ابن مالك في التسهيل هذا الحكم الا عن الجري  
فقط فان قالوا ذلك باقتباس فساد لان لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده أي بعد الجار فان قلت لم ينقل بينهما مع اه  
أحسن قلت لا يرد مثل الامر ما جرد نصرا في في نحو مما قيل فيجاء من الله وان قالوا السماع فهو من الشذوذ  
بجيت لا يقتضيه عليه في ثبت ان لا يعمل على قولهم على كل تقدير في (حرف الواو) في في حرف الواو في جار  
في خلاص الكوفي في في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله ان يقتلوا فان قتلت لم يكن في عار عليك وروى قتيل عار في  
قريب مبتدأ مضاف الى قتل ٢٧٢ وخبره عار وذلك دليل على اسميته في عنو على ما خبر بخذوف والجملة صفة

للمبرور في والاصل وروى  
قتل هو عار حصل في أو  
نمبر للمبرور في وهو  
قتل في اذ هو في موضع  
مبتدأ كما ساق في وروى  
في حكم الزائد فلا يضر به  
للبتداء ويبقى الكلام  
على هذا التقدير في مسوغ  
الابتداء بالنكرة وحكي  
الرضي عن الاخفش

على النبي صلى الله عليه وسلم في وقبني كلاب قاسموا رجعي الى البلاد هم ثم قدم الكوفة  
وأقامهم الى ان مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في خلافة  
عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولما سلم ترك الشعر ولم يقل الا يتواحدوا وهو  
ما عاتب الجرم الكريم كنفسه في والمراد صلحه الجليس الصالح  
وقيل  
الحمد لله اذ لم يأتني أجلى في حتى اكتسبت من الاسلام سر بالا  
والباطل خلاف الحق وهو باعني الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء في) النهاية  
لابن الغباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلاصه صفة لكل أولئك

(حرف الواو في رب) في

موافقة الكوفيين على اسمها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لا عرت لعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال مهما قيل في كم ان سبب بنائها نقصها المعنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا وسأني  
فيه كلام في حرف الكاف فالارضى وانما جعل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكنير  
والا خلاص في اسمها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كقاعدة كم انهم لم يروها فتعريف صرف ولا يضافه كاتخير كم فلا يقال  
رب رجل ولا غلام رجل واستشكل حو عتبا ما وروى ما يور رب رجل كرمه فان حرف الجر هو ما وصل الفعل الى المفعول  
الذي هو لولا ولا هو لم يصل اليه وأكرمته تعدي بنفسه واعتذر عنه صاحب المعنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر  
هنا واجبا ضعف فتري بالجر ونحو ان كثر لا يأتى برون ورده ان العادة ان بعد مثل ذلك الضعيف لا لا م فقط دون غيرها  
من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كرم أكرمته لان الفعل لا يتعدي الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال  
لا يضر بته واعتذر بانه أكرمته صفة والعمل محذوف فالارضى وهو عن بارة لان معنى رب رجل كرم أكرمته  
وأكرمته واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت في جواب من قال أكرمته رجلا برب رجل كرم أكرمته لم يتعجب  
معنى الكلام الشئ آخر بقدر من يثبت وتحقق قال وان اعتذر وبان الضمير في أكرمته لا يدر أي أكرمته الا كرام  
كان أكرمته لا يدر المصدر لمصوب بالفعل قبل الاستسما لاختلاف رب رجل كرم كرمته وان قالوا ان أكرمته مفسر  
لا كرمته المقدركا في زيدا صر ته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب الجار والمجرور بفعل آخر  
نحو زيد جازوه ومنها نحو رب رجل كرم كرمته في جواب من قال ما جاءك رجل ولا نشك ان جاء في هو جواب رب

اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك بر يد والضمير في مزار يدو كقولنا غدا اضربوا الضمير المنصوب وذلك مجتمع فالو يقرى عند مذهب الاخفش بالكوفيين اعني كونها الحاصف بمضافة الى التكره فغني رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كان معنى كرجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابداعى انتمبه الا خبره كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك اقل رجل يقول ذلك الاز يد فانه ما تناسبا ان يما في رب من معنى القلة واليه صرح بسبب بناه رب عنده فان قال لضمينها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تغري مجرى النفي فيلزمه بناء اقل المراد به النفي في قولهم اقل رجل يقول ذلك الاز يد فان قال لضمينها معنى الانشاء الذي حقه ان يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبره فهو لا يرتضيه كما سبق ويمكن ان يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لفظه ما وهوما كانت الباء فيه مخففة فعملت المتسدة الباعلة لها طرد الباب وهو ليس بمعناه التقليل دائما خلافا لالاكثرين ولا التكثر والتساخا لافا لان دوستو به وجاء في ولا التقليل في اكثر الاوقات خلافا لقوم ولا التكثر في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجامعة ولا الاثبات دون تقليل او تكثر بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا لآثرين

وقد فأت المصنف هذه  
الاقوال الثلاثة فيقول  
للتكثر كثيرا وللتقليل  
قليل وهذا اختيار ابن  
مالك وليس فيه اقصاح  
بان ذلك بحسب الوضع  
اولا وقال الرضي التقليل  
هو اصلها ثم استعملت  
في معنى التكثر حتى  
صارت فيه كالحقيقة  
وفي التقليل كالحاجز المحتاج  
الى القرينة في الاوّل  
وهو ورودها للتكثر  
قوله تعالى في يوم ينادي  
كفو والو كانوا مسلمين  
اي تكثر وادتهم  
الاسلام لما شاهدوه

(قوله لمن الاول وما يورد الذين كفو والو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون وادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا جاءوا حاكمهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فاعني التقليل قلت هو وارده على مذهب العرب في قولهم لمك ستندم على فعلك تور بما ندم الانسان على فعل ولا يشكون في ندمه ولا يشهدون بتقليله ولكنهم ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يضرزون من التعرض للغم المظنون كما يضرزون من المتقين ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالخبر ان يسارعوا اليه فكيف هو بودونه في كل ساعة وقيل ندهم احوال ذلك اليوم فيقولون هموتين فان كانت منهم اضافة في بعض الاوقات من سكرتهم غموا فاذل ذلك ظل وقوله لو كانوا مسلمين حكاه وادتهم وانما جى بها على لفظ النسبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليعملن ولو قيل حلف بالله ليعملن ولو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما عاكسك به الكسافي على اجمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلوكا غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع به رب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى السكره (قوله فيارب يوم الحج) الا تسمه غير النافرة والتمثال بالمتانة الفوقية المكسورة في اوله وبالثلاثه في ثالثه

٣٥ في ل من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلصق به الكفار من العذاب وقول اهل التقليل انما قل لان احوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة النفي خلاف الظاهر في الحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وهو مسوفى لا فائدة ان ذلك كثيرا قليلا وهو مع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صائمته لن يصوم يارب فاقه لن يقوم في وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا من صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده وكثيرا من قامه لا يقوم مثله بعد اختتام النية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركته ففرضه تعالى بالتكثر لا بالتقليل وهو مما عاكسك به الكسافي على اجمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ووجهه ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو جنى الماضي بالترض اذا عراى قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما فعل ان العام في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجر من آل ولا يجوز ان تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر بما أسلفناه انه جنى الماضي ولو كان معا فالكانت اصابته محضة اذ هو حينئذ مضافة الى غير معمولها فتفيد التعريف فيفتح ان يكون مدخولا لرب واللازم باطل (قوله الشاعر فيارب يوم قد هوت ولبلة \* بانسة كانوا نط غزال) الهمو المعب وقد يكتفى به عن الجاع والانتسه التي تأمس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المتانة الفوقية ولا

والتي بعد المثلثة ولا يتعلق قولها بآية بل هو المتعلق بالجنس وهو المنطوق وانما يتعلق بمحذوف  
 أي لم يمتد فيها بآية نسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابطة للصفة الاولى ومتعلق القهوى برب يوم لم يمتد فيها بآية نسة ولبيلة  
 لم يمتد فيها بآية نسة وهو قال آخر ربما أوفيت في علم \* رضعن نوبى شمالات \* أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالان  
 جمع شمال وهى الريح المعروفة وتوجيه ذلك \* أى توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفى بعض  
 النسخ ووجهه أى القليل \* فإن الآية والحديث والمثال المحكى عن الاعرابى ومسوقة للتوضيح والتقدير والاحسن  
 مسوقة اذا اجتمع منكسرات أحسن من منكرة ومن ثم ورد لا تظلموا بهى أنفسكم بسند كرا لا بركة الحرم  
 وهو البينين مسوقة لا للافتخار ولا يناسب واحدا منهما \* بضمير الاثنين أى من التخوف والافتخار في التقليل  
 وأقول الافتخار بالتقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزير المثال لا يوصل اليه الا يشق النفس بالظفر به  
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ وحينئذ يقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا

منقضاء وان قصده جزئيا  
 باعتبار البتين اللذين  
 أنشدهما وأما هما فلا  
 تمسك عليه ادما وقع به  
 الافتخار في البيت الاول  
 هو لوه باهرة جيلة  
 وما انقصر به صاحب البيت  
 الثانى هرا باؤ فى جبل  
 حال ورفعه ربح الشمال  
 لثوبه وكل عما فى الاول  
 والثانى ليس أمر عزيز  
 الشمال لا يحصل الا بشق  
 النفس والافتخار بعمل  
 ذلك لا يكون الا الكثرة  
 ولا يكون بمجرد الحصول  
 فى الجملة وهو من الثانى  
 وهو ورودها للتقابل  
 فى قول أبى طالب فى النبى  
 صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربما أوفيت في علم) هذا البيت لجنحة الارض وكان به رص فكنت العرب عنه  
 بالارض اعظامه وكان يعرف بالوضاح بصفة سريرة امرى بها الى غزاة وأقطعا عارضه من  
 جيشه فى بعض معاربه فكان برئه ولم بكل ذلك الى غيره اتخذ بالحزم والنفقة والعلم ههنا الجبل  
 والشمالان جمع شمال وشمل بالضم بك وشمال بفتح الشين قال فى الصحاح والشمال الريح التى تهب  
 من ناحية القطب وفيها خمس لغات شملى بالتسكين وشمل بالضم بك وشمال وشمال مهجوز  
 وشامل والجمع شمالات قال جنحة الارض ربما أوفيت في علم \* رضعن نوبى شمالات  
 فادخل النون الخفيفة فى الواجب ضرورة وشمال أى بضاعى غير قياس كأنهم جمعوا شمالة  
 جمع جملة وجائل (قوله ولا يناسب واحد منهما التقليل) يعنى واحدا من التخوف  
 والافتخار وفى الشرح ان الافتخار بالتقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه  
 عزير المثال لا يوصل اليه الا يشق النفس قول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح  
 اهـ وأقول ان المصنف لم يقل القليل حتى يقال ان القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة  
 قلته وانما قال التقليل ولا ينبغي ان المقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه  
 بغير جهة قلته (قوله وايض يستحق الغمام وجهه) الخ مثال التامى بكسر المثلثة كغابهم  
 والعصمة ما يتصمم به الالامل المساكين من الالامل والنساء وقيل هذا البيت  
 وما ترك قوم لا بالأسيد \* يحوط الذمار غير ذرب موا كل  
 يحوط يحفظ والذمار بكسر الهمزة ما يجب على الانسان جايه والذرب بفتح الهمزة وسكون الراء  
 للتخفيف وأصلها بكسرة الحاد من كل شئ والموا كل المتكلى على غيره وفى التثنية لافاظ  
 الجامع الصريح وايض لا يجوز ان يكون فى موضع جوب مصره لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وايض يستحق الغمام وجهه \* مثال البناء عصمة الارامل وما  
 وهذه امرى على أن ايض مجرور برب مضرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم فى قوله قبل هذا البيت  
 وما ترك قوم لا بالأسيد \* يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التى موصوفها واحد فلا يكون  
 مما المنصوب بعده ويحيط بكلا وبرى الذمار بكسر الهمزة ما يحق عليه جايته والذرب بفتح الهمزة فراق وحدة  
 على زنة كتمسكت راؤة متفخفا وهو الحد والموا كل المتكلى على افعاله ويستحق معنى الفعل ونحوه وعصمة منصوبان  
 ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والثمال بكسر المثلثة الذى يكنى الناس بافضاله والعصمة ما يتصمم به أى يتسك  
 ويتعمق والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن  
 فيهم نسله وقد يقال الاستثناء كما كان بعد الهجرة فامضى قول أبى طالب يستحق الغمام وجهه وجوابه ان الخطا  
 روى بسنده خبرا فيه ان قرشاً تابعته عليهم سنة جندب فى حياة عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قرش أبى ابيس  
 فقام عبد المطلب واعتضد ابنه محمد أصوات الله عليه وسلامه فرفعه على مائه وهو يومئذ غلام قد أبيض وقد كبر ثم

لما فاضوا في الحال فقد شاهدوا بطالب ماله على ما قال ذكره السهيلي في الأرض الاتفة وقد أوردته في تعلقني على البخاري وقول  
 الآخر في الأرب مولود ليس له أب \* وذو ولد لم يلد له أبوان وفي شامة غرام في حوجه \* بحجة لا تنقض لأوان  
 ويكمل في نسع ونسب شابه \* ويهرق في سبع معاوثة أن أراد به بالمولود الذي ٢٧٥ لأب له في عيسى ويحذف الولد

الذي لا يؤمن به في آدم  
 عليهم الصلاة والسلام  
 وبني الشامة الغمر وأصل  
 لم يلد له لم يلد له بكر اللام  
 واسكان الدال ثم سكنت  
 اللام تشبها لها بناء كنف  
 فالتى ساكان فحركت الدال  
 ابتاع الفتحه الهاء أو بالضم  
 ابتاع الضمة الهاء والشامة  
 الخال وانظر وصفها بالفرء  
 فانه غير مناسب وذلك لان  
 الفرء ثابت الاغرو هو  
 الابيض وشامة الغمر سوداء  
 وهي المعبر عن الكلف وكذا  
 وصفها بحجة غير مناسب  
 فان معناها التي عتته  
 بالخطية وليس هذا شأن  
 الشامة وفي شرح الشافية  
 الجار بردي أنشد هذا  
 البيت هكذا  
 وذى شامة سوداء في ح  
 وجهه \*

مخلدة لا تنجلي لزمان  
 وهو ظاهر وحال وجهه ما بدا  
 من الوجنه وهي ما ارتفع  
 من الخد وهو في البيت  
 استبانة وهو نظير بر في  
 افادة التكنيك في الخبر في  
 وفي باب كم من كتاب سمو به  
 ومعناها معنى رب وفيه  
 أيضا واعلم ان كم في الخبر  
 لاتصل الا بما اتصل فيه

وماركة قوم بالاشهاد \* يحوط للزمان غير ذربوا كل  
 يعني انه معطوف على سيدة المنصب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم  
 من جوز في ابيض الزعفر والنصب اه وفي الأرض الاتفة السهيلي فان قيل كيف قال أبو  
 طالب وايض يستحق النجم ووجهه لم يره قط استحق انما كانت استحقاقه على الصلاة  
 والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان  
 ابا طالب قد شاهد من ذلك ايضا في حياة عبد المطلب ماله على ما قاله روى أبو سليمان أحمد  
 ابن محمد بن ابراهيم السبي النيسابوري ان عريفة بن أبي صبيح بن هشام قالت تسابعت على  
 فريش سوجد ب فينا اننا اقدمة ومهومة ومعى صنوى اذا انابها تفصيص يقول يا معشر  
 قريش ان هذا النبي المبعوث منك هذا ابا نجمه فحبالا بحيا وانحصب الا فاطمروا منكم  
 رجلا طول الاعظام ايضا فغير يكلم عليه الا ليطلس هو وولد موليد لقاب اليه من كل بطن  
 رجل فليشتر من الماء ولعوضا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا ليسبق الرجل وليؤمن  
 القوم قالت فاصبت مذعورة فالتصصت رؤياي فاني ابطى الا قال هذا ثيبه الحمد  
 وتامت عنده قريش ثم ارتقوا ابا قيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد أصلى الله  
 عليه وسلم فرجع على عاتقه وهو بمنزلة غلام قد أيق أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف  
 الكربة أنت عالم غير معلوم ومعلوم غير مبين اللهم امطر علينا غيثا نمر بعامدنا غارما  
 حتى انتفجر السماء من مائها اه ولا بأس بتفصيل غريب هذا الخبر فيهمومة اسم فاعل  
 من هوم بتشديد الواو ادانس وصنوى أخفى من قولهم اذا خرج فظتان أو نلات من أصل  
 واحد لكل واحدة من صنوا والاثني صنوان والجميع صنوان برفع النون وبان النى  
 بكسر الميمزة فتشديد الموحدة وقنه والطوال يضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام  
 يضم المهملة وتفتيح الهمزة العظيمة ويكلم عليه بحسب لاجله التفت بقال كظم ملان غيظه  
 اذا حبسه ففصل هاء التعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الصكتية في الحمر ب  
 اذا اتقدمت وبشون من الماء يعني فقتلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وانفع بثناء  
 تخشبة ففاه في الصباح ايقع السلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال مونغ وهو من النوادر وفي  
 القاموس ايقع السلام ما في العشر بن وراما ورجوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس  
 يستحق النجم ووجهه كقولهم فلان يستحق به النيت ولا يريون انه وقع به استسقة  
 بل وصفه بالخبر والاصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد بسكون اللام وفتح الدال وأصله  
 بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتى ساكان فحركت الدال بالفتح تخفضا  
 أو بالضم ابتاع الهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة لونه وفي الشرح ووضعها بالفرء  
 غير مناسب لان غرا ثابت أغرو هو الابيض وكذا وصفها بحجة غير مناسب فان معناها  
 بالخطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد الجار بردي هذا البيت  
 وذى شامة سوداء في حوجهه \* مخلدة لا تنجلي لزمان

وبلان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غرا سموه الاستدلال ان ماله على ان رب للتكنيك قال ولا معارض لهذا النص في كتاب  
 سيبويه وهو عن ابن من ماله في الكتاب اذا تكلم في الشؤاد أن يقول ورب شيء هكذا يراد به قليل نادر وفي افادته تارة  
 وافادة التقليل تارة اخرى فاعلى ماسيا في ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول بحجر ورجل فتكبر

للتقليل وقال فوبن جليل شامخ لن تراه • بشتة حتى نكل وتعملا • فالتصغير في كل من فوبن وجليل راجع الى  
التقليل ولا يجوز ان يادبه التصغير لما في وصفه بما ذكره الخارفة والشامخ العالي المرتفع وقته الجليل بضم الشاف اعلاه وما  
أحسن قول القائل • لا خباستقر الى يده • وكيف يسكنه عقدة الجليل والكلال الاعياء وقال لبيد رضي الله  
تعالى عنه وكل أناس سوف تفتل بينهم • ودوية تصغيرها الانامل • والمراد بالدوية الموت تصغير داهية  
فانظروا له لتعظيمه لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سرعة الوصول للتصغير لتقليل المدة فيه  
تصغر في الآن الغالب في قدو التصغير فادعهم بالتقليل ورب العكس • اذا الغالب افاذتها التكنير وقد عرفت ما في ذلك  
في وتغردب • من سائر حروف الجر • وجوب تصديرها • واستشكل ذلك • أوجبان بوقوعها خبر لان في قوله  
اماوي في رب واحداه • ٢٦٦ • قلت فلا أتردى ولا تفل وهذا تأتراء غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي

المصدرية بدليل محضة  
قولك ان زيد اما قام وزيد  
لا يوه قائم وقد تابعه بعض  
شراح التسهيل على هذا  
الغلط في وجوب تنكير  
مجرورها • وهذا هو  
المسروق وأجاز بعض  
الغويين تعريضة بال  
وأنشدوا الشاعر  
ربما الجبال المثل بل فيهم •  
بجر الجبال وصلته فان  
صحت روايته كذلك حل  
على زيادة ال فان قلت  
لا نزاع في محضة مثل رب  
وجبل وأنيبه والثاني  
معروفة قطعا قلت  
انخفضت من حيث ان  
رب لم يتأخره والثواني  
ينغفر فيها لا ينغفر في  
الاولى فان قلت قد  
حكى الاصمعي رب أنيبه  
ورب أنيبه قلت هو من النور يمكن فلا يرد في نوعته ان كان ظاهرا •  
وهذا مذهب البدر وابن السراج والفارسي وأكثر اللغويين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك  
الاحتش والفراء • اذاج وانما ظاهره وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل في الصغى الكلام القسم • وهو افراد  
ونذكره وتفسيره مطابق المعنى ان كان ضميرا • تقول رب رجلين وربهم رجلا وربهم امرأة استثناء بنسبة تمييزه  
وجعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير لضمير تصورهم رجلا رجلا وربهم رجلا وربهم امرأة حكوا ذلك نقل عن العرب  
وقال ابن عصفور انهم اجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجني الداني وهل هذا الضمير معرفة تجري بكرة  
أو هو نكرة فولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثاني قوم منهم الزمخشري وابن عصفور • وهو غلبة  
حذف معناه • أي الفعل الذي تعدي به كان يقال لك ما قلت رجلا ما قلت قول في الجواب رب رجل أي قد نسيت  
قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز ظاهره الا في ضرورة الشعر

والمجواب ان المراد تصديرها في كلامه في قوله وان كان ذلك الكلام منبسطا على غيره ألا ترى  
ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان يزيدها قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار  
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر • قوله غلبة حذف معناه المراد بحذف رب  
الفعل الذي مجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بحذفها الفعل الذي تعدي به كان يقال لك  
اماوي في رب واحداه • قلت فلا أتردى ولا تفل  
م  
وأي شامة سوداء في حروجه • مجملة لتغني عن زمان  
(قوله فوبن جليل الخ) فوبن تصغير فوق والشامخ المرتفع وقته الجليل بضم الشاف وقته سيد  
النون اعلاه والكلال الاعياء • (قوله وكل أناس الخ) الداهية تصغير داهية وهي الموت  
قال الجاردي وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سرعة الوصول للتصغير  
للتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام ففتح النون قد يكون  
بالاخر الصغير الذي لا يؤبه به • وتمثل المصنف بمجمل ودوية للتكنير ويصغر ويرجل  
للتقليل سني على عدم الفرق بين التعظيم والتكنير وبين الصغير والتقليل والا فالتصغير في  
جليل ودوية للتعظيم لا للتكنير على ما قدل بحسب ارتفاع الشان والتكنير بحسب الك  
تخفيفا أو تقديرا كافي في الصدودات والموزونات والمشتبهات • او ان التصغير بحسب انقطاع  
الشان والتقليل بحسب الك • (قوله وتغردب) يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب  
تصديرها أو ورد على هذا أوجبان قول الشاعر  
اماوي في رب واحداه • قلت فلا أتردى ولا تفل  
والجواب ان المراد تصديرها في كلامه في قوله وان كان ذلك الكلام منبسطا على غيره ألا ترى  
ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان يزيدها قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار  
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر • قوله غلبة حذف معناه المراد بحذف رب  
الفعل الذي مجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بحذفها الفعل الذي تعدي به كان يقال لك





ويعبروا من اعادة حمله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يجز مررت بزيد وعمر الا قليلا قال في الشارح  
 لو سن كسنيق سنا وسنا فذكرت بدلا لالح المغير عوضا وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي  
 التسهيل في عطف سنا وهي بين مهملات مضمومة فتون مشددة مفتوحة وميم والمراية البقرة العظيمة في المظهر  
 من كلام المصنف على محل سن وهو بين مهملات مكسورة فتون مشددة والمراية الثور في المظهر من كلامه  
 والمعنى ذكرت في بالذال المجهة أي أخفت في هذا الفرس الذي وصفه بقوله مداح المغير عوضا وكان المراد بالمداح  
 بالحال المهملات الكثير العرق ولم أقص على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن صرد الفرس  
 القرس الكثير العرق والمجير شدة الحر والنهوض يفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بعضها في ثور او بقرة عظيمة في  
 كالجبل في العظم والضمامة في وسنيق بين مهملات مضمومة فتون مشددة مفتوحة فتاة فتحة ساكنة فتاف في جبل  
 بعينه في وفي القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيط بيت يخصص جمه صيقات وسانيق وكوكب ايضاً واكمة موضع

في وسنا في المدح ارتقاها وزعم الزجاج وموافقوه ان يجروها لا يكون الا في محل نصب في دلها فحيت لا يكون في اللفظ ما يصلح لمثل النصب قدروه وهو تكلف لا دلي اليه والصواب ما قدمناه من انه تارة يكون في محل رفع وقطعا تارة في محل نصب وقطعا تارة في محل الامرين في اذان يدت ما يسهلها فالتعاليان تكفيها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجلة الفعلية وان يكون الفعل في الذي صدرت به تلك الجلة الفعلية في ماضيا لفظا ومعنى كقولهم

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هذا وبين قوله وعلية حذف معدا هاعلى  
 تفسير ناب ولو لم يقله وعلية حذف معدا هيا بانما افتردت به رب على قول الجمهور وقوله  
 وبانها زائدة في الاعراب بيان لما افتردت به على قول الرافعي وابن طاهر عما سبقه قوله المصنف  
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان تكون رب في ضروب رجل صالح لقبيته  
 او لقيته ليست لتعديته فاعمل قول الرافعي وابن طاهر وان قول الجمهور هي فهم ما حرف جر معد  
 وانقسم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بفسلا وعدا وما حاشا لجر ن فاهن  
 مفسدتا لمعنى الاستثناء ولسن بفتحها تثنى ويصلب بفتح ثين حروف جر وانما هن حروف  
 استثناء خضض بين المستثنى ولم ينصب كالاستثنى بالان لا نزول الفرق بينهما افعالا وحروفا  
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله لو سن كسنيق الخ) السن بكسر الميم  
 والسنيق بضم الميم المهملات وفتح النون المشددة وسكون المثناة القصبة وفي آخره قاف والسهم  
 بضم الميم المهملات وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المثان ان السن الثور والسهم  
 البقرة العظيمة واقول بل يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسهم الثور لان الشاعر  
 وصف السن بما يدل على العظم ولم ينصف السهم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم  
 ولم ينصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمداح بالحال المهملات الكثير العرق ولم أقص على  
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن صرد الفرس الكثير  
 العرق والمجير شدة الحر والنهوض يفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بعضها (قوله  
 قول أبي داود رجعا الجمال المؤمل مهم) هذا صرحت بهجزة وعنا جيع بينن المهار  
 وابودادعهم متلب اولاهم مضوم وينسماوا وخففة قالف هو ابو محمد بن سلام الايدى

وجاءت في علم نرضن في شمالات فان هذا الخبر  
 من حال ماضية فاو في ماض لفظا ومعنى ومن اعمالهم مع زيادة ما بعده (قوله رجعاً صريه سيف حصيل  
 بين بصري وطلعة نخلهم في خضرية بر مع وجود ما زاد وطلعة مجرور ايضا بالمطف على ضرب من النخل ما بالذال الواسعة  
 البنية الاتساع فان قلت بين انما تصانف الى متعدد بصري بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المصاف  
 اليه بين محذوف والتقدير بين اما كى بصري فحذف واقيم المصاف اليه مقامه في ومن دخوله على في الجلة في الاسمية  
 قول أبي داود بدلين مهمتين اولهما مضمومة بعده او فالف وهو شاعر من اباد في رجعا الجمال المؤمل فهم في  
 والناجيج بينن المهار الجمال القطيع من الابل مع راعيها والمؤمل المعدل للقصبة يقال ابل مؤملة اذا انقضت للقصبة  
 والناجيج بين مهملات فتون فالف خيمين بينهما متناه تحتية جباد الخيل واحد، تنجوج كصغور والاهار بكسر الميم  
 جمع مهر بهما وهو ولد الفرس والاحتى مهرة وقد سبق ان بعض النحاة انشد هذا البيت جبر الجمال شاهدا على ان رب قد  
 يجر المعرفة في قول لا تدخل المكسورة على الاسمية أصلا وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

بكر

والجمهور وعليه فصحت الى تأويل هذا البيت وقد نرى جوده على ما ذكره المصنف بقوله **فإن ما في البيت نكرة موصوفة**  
**والجمال خبر ملحوظ** فلو كانت الجملة مفعلة لما كان أي رب شيء هو الجمال على ذلك رجع القارن من ابن عصفور قال ابن مالك  
**والصحيح** ان ما في البيت زائدة كانه تعالى رب للدخول على الجملة اللاحقة كما هي الحال بالدخول على الفعلية **فمن دخولها**  
**على الفعل المستقبل** بقوله تعالى **فمن جاءوا الذين كفروا في** لو كانوا مسلمين **فوقيل** هو مؤنول بالماضي على حذفه تعالى  
**وفتح في** الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متصور بمن المستقبل **وهذا ظاهر** **فوقيل** الدليل  
**على استقبال ما بعده** بقوله **فان أهلاً قريب في سبيلك** على مذهب بعض النحاة في لفظ الفعل بعد ما مفتوح بصرف  
**التفخيس** والمذهب بالذال المجهه المطهر الاخلاق والخص براعت موصوفة فلهذه جهة ساكنة فساد مفعلة الناعم والبنان يفتح  
**الموحدة** وتؤنن بينهما ألف اعرف الا صاع **فوقوله** أي قول من يقول **والألف الظاهر** التانيث لان الشعر لا م معاوية  
**في باب فاعلة غدا** \* **والهف** أم معاوية **فأهل** مجرور هاء في ظرف مستقبل فلزم استقبال العامل وهذا البيت مما  
**استدل به ابن مالك** على انه لا يلزم وصف المحرر ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة فاعلة **فوقيل** ربيست  
**عشرة لغة** ضم الزاوية فتحها وكلاهما مع التشديد في التامع والتخفيف في الحاء والواو الوجه الاربعة وهي ضم الزاوية فتحها مع  
**تشديد الباء** وضم الزاوية فتحها مع تخفيف الباء ثابتة **فمع** تاء التانيث ساكنة ٢٧٩ **أو** مجرور في الفتح **فومع** التمر

مما كان أي من تاء التانيث  
 الساكنة والمحررة في هذه  
 افتتاح شرة في لغة ماصلة  
 من ضرب الربعة في ثلاثة  
 في والضم في الزاوية والفتح  
 لها في مع اسكان الباء في  
 مخففة في وضم الحرف في  
 الزاوية والباء في التشديد  
 للباء في مع في التخفيف  
 لها في هذه أربع لغات تضم  
 الى الاني عشرة كآمال  
 أو لها في عليه لغة أخرى  
 سكاها ابن فاسم في الجني  
 الداني ربنا وهي مما يقوى

بكر المهمزة وتختص المنة التفتية والجمال الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع  
 رثائه وقيل من جل النعم اذا ذابها المؤنل يفتح الموحدة الابل المصدرة للفتية وبكرها  
 متخذ الابل وهو هنا يفتح الموحدة صفة للجمال وعلى هذا فلا يكون معنى الجمال هنا  
 الا القطيع من الابل مع رعاياه والعنا جميع البعدين المهمة وجميع جمع صوبج كعصفور  
 جباد الخيل وقيل الطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر فمهاوهر ولد القرس والجمع امهار  
 ومهار ومهارة والاقى مهرة والجمع مهر **قوله** وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل  
 عبر به عن ماض متصور بمن المستقبل **قال** التتازاني المشهور والمستقبل يفتح الباء اسم  
 مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح **فوقيل** الاول لا يلائم  
 عن حرازة اه وفي كلام المصنف نظرا لانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة  
 المستقبلية جعلت بكرة الماضي التحقق فاستعمل مهابرا بما التفتية بالماضي وعُدل الى لفظ  
 المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده  
 بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

### حرف السين المهملة \* السين المفردة

القول باسمية رب فاعله **حرف السين المهملة** \* **حرف السين المهملة** حرف يختص به المضارع فلا يوجد في غيره أصلاً  
**فوقيل** فلا استقبال **يبدان** كان قبل وجوده صالحاً والحال فان قلت يفتح في ذلك قول الشاعر **فاني لست خالداً** لكن  
**ساسى** الا نادى بلفظ منهاها فان الا نال من الحاضر فرفع الاستقبال قلت قد اعترض عنه من مراده بالان التثريب  
**قال** في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقرير بل يقال انه مقدرين كانه قال ساسى من الا ن قلت فيستعمل المعنى  
 حيثئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين كيف يكون ابتداءه زماناً حالياً وما هو الابتداء ان يقال ساسى غداً من الا ن  
 مراد بالان حقيقته من غير تأويل واسما لانه ظاهرة **فوقيل** يتنزل منه منزلة الجزية فكأن بعض أجزاء المضارع **فوقيل** لا  
 يعمل فيه مع اختصاصه به **وكل** حرف اختص باسم أوصل عمل فيه فختلف العمل هنا لانه العارض **فوقيل** ليس مقطوعاً  
 من سوف خلافاً للكوفيين **فانهم** ادعوا ان السين في نحو سوف مزمع مأخوذ من سوف فالتفخيس في الحقيقة لغاهو  
 بسوف ولكن حذف ما عدا صدرها تخفيفاً وارجح ان مالك هذه بهم ناقداً اجتماعاً على أن سوف وسوسى فروع سوف قلتن  
 السين فرعها للابلوم التخصيص من غير تخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوف  
 هماً سوله وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت **كل** واحدة أصلاً راسها وز يسه ابن مالك بانها دعوى  
 مردودة بالقياس والسماع اما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اعيا قصده بمطلق الماضي دون

فعرض لقرب الزمان ويده فبني ان لا يعتمد على المستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليعزى الى  
 المتقبالان على سبيل واحد والقول موافق سيقول وسوف يفعل معصم لذلك فكان المصير اليه اولى واما السماع فتعاقب  
 سيقول وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين ايجرا عظيما وقال تعالى  
 والمؤمنون بالله واليوم الاخر اولئك يستوفونهم اجر عظيما وكان المصنف ارشى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس  
 المستفاد منها غير متفاوت فقال في لامة الاستقبال معه اصبغ منها مع سوف خلافا للصريحين في وقد فوش ابن مالك  
 بان قياس احدى المتقابلين على الاخر لا يجدي شيئا بل هو ان يكون كل منهما محتجا بصاحبه مقابل حكمه مقابلته مع كونهما  
 مشتركين في حكم واحد مع انه قاس بلا جامع معصم فلا يلتفت الى ما قاله و ايضا قاس المضارع بالماضي بالاداء الموحدة  
 للتخصيص على الماضي المطلق الخالي من اولى ذلك بصريح فان الماضي اذا كان خاليا من الاداء كقوله لا دل على المعنى  
 المطلق واذا اقترن به دل على المعنى القريب من الحال وهو في اختلاف حالته كالضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه  
 عن الاداء واقترانه بها واما دلالة السماع فليس قاطع بل هو ان يكون المقيد يسوق مقرا لخالطة من المؤمنين  
 وبالصين غير مترادف كبر الطائفة اخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كتبها طائفة واحدة للتخصيص والتعيين وهو معنى  
 قول المعري فيها في اقتداء بسببهم في حرف تنفيس في أي هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول  
 وقوله في حرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المصنف من قوله معنى قول المعري على حذف مبتدأ أي هي حرف  
 توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا يحتاج الى رابط أي قول المعري في حرف  
 تنفيس معناه هي حرف توسيع والمحال تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك ان نقلت من  
 القل وفي بعض النسخ تنقل من القلب ٢٨٥ في المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال

(قوله ولوسلم) في التشرح للواو هنا الظاهر انما زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم  
 لانسم انما في الآية للاستقرار ولوسلم فلا استقرار الخ قلت بل زعمه حذف المعطوف يعني ثم  
 دون عطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هاليت للعطف بل مجرد التدرج عما قبلها  
 لما بعده ها ونه بصح في في الالف المفردة (قوله زيد ان ذلك دأبه) الدأب: بفتح الهمزة

وأوضح من عباونهم قول  
 الزمخشري وغيره من  
 استقبالهم وقد استبان  
 أولئك المعريين اقتدوا في  
 ذلك بسببهم بهام الفاعلة

ووزعم بعضهم انها اقتدأت في الاستقرار للاستقبال كدلت في قوله تعالى سجدوا آخرين الآية في واسكان  
 يعني قوله تعالى سجدوا آخرين يريدون ان يامنوكم ويامنوا قومهم فجادوا الى الفتنة اركسوا فها المراهم ولاءه الا آخرين  
 على ما في الكشاف وغيره قوم من أسد وغطان كانوا اذا أو المبدنة اسلموا عاهدوا اليامنوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم  
 كفروا ونكثوا هههم وهههه ذلك ان يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الا آخرين على تلك الحالة  
 واستدل في هذا الزعم في عليه في أي على جبهه السين للاستقرار في بعض الاحيان في قوله تعالى سيقول السفهاء من  
 الناس ما ولاهم من قبلهم التي كانوا عليها مدعيان ذلك انما زعمهم ما ولاهم قال خات السين اعلاما ما بالاستقرار  
 لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزعم في وهذا الذي قاله في من ان السين قد تأتي للاستقرار والاستقبال فلا يعرفه  
 النحويون وما استدل به في في انباء زعمه هذه الآية في من انها زلت من بعد فوهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان  
 قلت أي فائدة في الاخبار بقوله قبل وقوله قلت فائدة ان المفاجأة للكره واشد العلم به قبل وقوله أي بعد عن الاضطراب  
 اذا وقع في المامية معه من توطئ النفس وان الجواب العتد قبل الحاجة اليه اقطع النقص وأورد لشعبه وقبل الرى برأى  
 المسهم في انتهى في كلام الزمخشري وهو في قول الآية قبل قولهم ووافهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا  
 أدرج الظن في انما عاظر اظهر العمل بالمقتضى الذي هو كذا السلام عن معارضة كذا فيفسد ونرد المعارض قبل ذكر  
 انهم له وهذه الآية من أحسن ما استدلت به عليه هذا كلامه رجه الله تعالى في ثم ولوسلم في ولما للواو هنا الظاهر  
 انما زائدة فان قامت لعلها للعطف أي ثم لانسم انما في الآية للاستقرار ولوسلم فلا استقرار انما استفيد من المضارع في لامن  
 السين قلت بل زعمه حذف المعطوف بدون عطفه وهو باطل في كما تقول فلا ينرى الضعف في بفتح اليا من يقرى  
 مضارع قرى الضعف اذا أحسن اليه في يصنع الجبل يريد ان ذلك دأبه أي عادته وشأنه وهو بفتح الال الهمزة واسكان  
 الهمزة قال الجوهري وقد تنفع وكلام المصنف مقتضى لافادة المضارع الاستقرار سواء كان مبنيا على المبتدأ كما في هذا المثال

أولم يكن عليه كافي الآية ووجهه ان اخذناه للاستمرار لساهاى من اقتضاها لتمام حيث اقتضاه جل عليه سوانى على مبتدا  
 أولم يكن عليه وبدل عليه قولهم في قوله تعالى لو بطعني في كثير من الامر لعنت ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني  
 على وجهين أحدهما ان يكون معناه ان امتناع عنك بسبب امتناع استمراره على اطاعتك قال فان المضارع يفيد الاستمرار  
 ودخول فوعله يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى ان امتناع عنك بسبب امتناع  
 استمراره قال لانه كان المضارع مثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد التثني والدخول عليه لو استمرار الامتناع  
 كان الجملة الاسمية تفيدنا كيد الثبوت ودوامه والمنسية تفيدنا كيد التثني ودوامه لانى التأ كيد الدوام كقولهم تعالى  
 وما هم بعمومين رد القولهم انا انما على أبلغ وجهه وكده الى هنا كلامه وهو السنين مفيدة للاستقبال في فيكون المراد من  
 سيقول السهفاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل في هذا الاستمرار انما يكون في المستقبل وفيه نظرا لتفاضه بصولو  
 بطعني في كثير من الامر اذا الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كايوا غاير يدا  
 الاستمرار في سيقول السهفاء ان يكون في المستقبل فلا يرد القبض وهو زعم الزمخشري انما اذا دخلت على فعل محبوب  
 أو مكروه اخذت انه واقع لاحتمال في وقتل عنه بعض الشارحين لكلامه انه قال دلالة السنين على التأ كيد من جهة كونها  
 في مقابلة لن قال سيبويه بل أفعل نفي ساقط قلت وفي المصاح ان الخليل زعم ان السنين جواب بل في قولهم فهم وجهه  
 ذلك وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ماقاله فيه وهو وجهه انها في

واسكان الهزمة وقد دفع العادة والشأن (قوله) اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل في الشرح قد تبهرهم انتفاضه بصولو بطعني في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى  
 الماضي ولا انتفاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله) وزعم  
 الزمخشري قال التفتازاني في مطلوبه دلالة السنين على التأ كيد من جهة كونها في مقابلة  
 لن قال سيبويه بل أفعل نفي ساقط (قوله) ووجهه انها تفيد الوعد بمصوّل الفعل أراد هذا  
 الوعد مجرد الاخبار بالواقع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله) وقد أوما هو بالهزمة في آخره  
 ومعناه اشارة وفي المصاح أومات اليه اشترت ولا يقال أوميت

### (سوف)

(قوله) على الخلاف يعنى المتقدم في السنين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق  
 منها خلافا للبصريين (قوله) وليس عطره قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ في ل فكيف تفيدنا كيده وهي للوعد المبين للوعد وكانه اراد بالوعد الذي  
 تفيد السنين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد متماثل وهو قد أوما في أى اشارة وهو مسموز  
 الآخر قال الجوهري ولا تمل أوميت في ذلك في سورة البقرة فقال في فسبكتهم الله معنى السنين ان ذلك كان لاحتمال  
 وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يامرون  
 بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرجهم الله السنين مفيدة  
 وجود الرحمة لاحتمال نفى تؤكد البعض كائنوك للوعد اذا قلت سأنتقم منك في يوماتي انك لا تفوتني وان تباط ذلك  
 ونحوه سيجعل لشمس الرحمن داولسوف يعطيك فربك سوف تؤتهم أجورهم انتهى والذي رأته الاس في نسخة معتدة من  
 الكشف كائنوك للوعد في قولك سأنتقم منك اه (سوف) في مرادة السنين أو أوسع منها على الخلاف في  
 المتقدم بين البصريين والكوفيين وكان القائل بذلك أى بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السنين في نظرنا  
 ان كره الحروف يدل على كثرة المعنى قال الزمخشري وعما ظن أذن من ملح العرب انهم يسعون مرگامن مرگاهم  
 الشدق وهو مركب خفيف ليس في قتل محامل العراق قتلت في طريق الطائف رجل منهم ما سمع هذا المحمل أردت  
 المحمل العراقي فقال أليس اسم ذلك الشدق قلت بلى قال فهذا اسمه الشدق ان يراد بنا الاسم لا باده لسمى وليس في  
 هذا الذي نطرا اليه هذا القائل في عطره في الاثر ان حذرا يدل على البالغة دون حاذر مع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا ينعون لطراءه الهم إذا كان اللفظان المتلافيان في الاشتقاق متصدي النوع في المعنى كغثر وغثران وصدد  
وصدبان ورجم ورجحان لا تكسر وما من الاختلاف فيو يقال فيها صف محذوف الوسط كما قالوا في منه مذم محذوف  
ونظما حتى هذه اللفظة في سوق الكوفيين فيو صوب محذوف الأخير فيو أنشدوا شاهدا عليه قول الشاعر فان أهله  
فسو تجدون بعدى \* وان أسلم يطلب لكم المعاش قال بعضهم هو شاد وحذف الفاء ضرورة ورد بان الكسافي نقل عن  
أهل الحجاز سوا قبل بحذف الفاء في ضرورة فدل على ثبوت اللفظة فيو صوب بحذفه أي حذف الأخير وهو قلب الوسط في  
وهو الواو في نهاية المقابلة في التضييق كما صاحب المحكم وتفرده سوف فيو عن السنين بدخول اللام عليها فتحو لسوف  
يعطيك في ربك فترضى ولا تدخل اللام في السنين قبل الثلاث جمع حرفا على حرف واحد مقتوما ن زائدان على الكلمة  
ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكامة وبما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع مضر كانت نحو لسيبك  
قد تنقل الكامة وقد لا سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطر حوا دخول اللام على السين لذلك قال في الجني الذي وقد سمع وقور  
السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عيسى في قوله عيسى طي من طي بعده هذه \* استطفت غلات الكلى والجوالح  
وساق هذا البيت في عيسى فيو بانها في أي وتفرده سوف عن السنين بان في حذف فصل في عن مدخولها في الفعل المائي كقوله  
وما أدري وسوف أخال أدري \* ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء في الأصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل المائي بل بالجملة  
الذي أنفي عمل فعلها هي  
أخال ولا يجوز مثل ذلك  
في السين وهو دليل على  
أشده اتصالها بالنسبة  
الحسوف

### ﴿س﴾

﴿قوله والشرب بالشر عند الله مثلان﴾ هذا مجزئ صدره \* من يفعل الحسنات الله يشكرها  
﴿قوله ولا سيما يوم بدارة جليل﴾ هذا مجزئ بيت لامرئ القيس صدره  
\* الأرب يوم صالح لك منها \* ودارة جليل اسم لغدير ويوم بدارة جليل  
هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك أنه مكان بهوى انفع  
له يقال لها عنيزة فاتفق أن الحى احتملوا وتقدم إلى جال وتأنى النساء فلما رأى ذلك  
أمر آل القيس سار مع الرجال قد رغلوه ثم كن في غابة من الأرض حتى ورد النساء الغدير

### ﴿س﴾

فيمن لا سيما اسم مجزئة  
مثل وزاومنى وعينه  
في الأصل واو في بدل  
أمنشة الاشتقاق نحو  
استوبا وتساوبا وهما  
مستوبا ومتساوبان  
وسواء الآله اجتمعت

وزلن

الواو والباء وسقت أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء أو دغماها في الياء أو تقول  
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيو ثنية في أي وصاحب ثنية أي مثناة فيسيان ويستعمل في البناء فاعل أي  
يستثنى فيو حينئذ في أي خبر أذنتي فيو عن الأضافة كما استغنت عن مثل في عند الثنية فيو قوله من يفعل  
الحسنات الله يشكرها فيو والشرب بالشر عند الله مثلان فيو والشرب تدأخره بالشر وعند الله متعلق بهو مثلان خبر مبتدا  
محذوف أي هما مثلان فيو استغنوا بثنيته أي ثنيته في حيث قالوا سيان فيو ثنية سواء فيو قولوا سو أن الأشادا  
كقوله فيارب إن لم تحصل الحب بيننا \* سوا أن فاجعني على حبال جلد فيو الجلد بفتح الحاء وأسكان اللام هو الشديد  
الصلب يقال جلد الرجل جلد فيو بالضم جلد بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد فيو وتشديد ياءه بدخول لاء عليه ودخول الواو على  
لا واجب قال شلب من استعماله على خلاف ما جاء في قوله في أي قول امرئ القيس الأرب يوم منهم لك صالح \*  
فيو ولا سيما يوم بدارة جليل فهو محظى أه في كلام ثعلب ودارة جليل اسم لغدير معين يراد به ظفر من النساء في أيام كثيرة  
بالهيش الصالح الناعم لكن يوم بدارة جليل كان أحسن تلك الأيام فيو ذكر غيره أنه قد يحذف بحذف ياءه الأولى فيكون  
محذوف السين كسه ولا يصح محذوف اللام كيدوم فإن قلت لم يحصل من الثاني بقدر بقاء الباء على ترك الاعتماد  
بدا من الجذبي لأنها قد صارت آخر الاسم قلت لأن ذلك تكلف لا موجب له فيو وقد حذف الواو في الواقعة قبل لا في كقوله

فهو بالعمود والابن لاميها • عند قوله من أعلم القرب • فاشمع فيه الأمر ان تنضيف سي وحذف الواو وقد  
 فصل الأمر من وفي بني والهاء فبان ينطق بها في الوصل عند الانشاد والمسئلة  
 مشهورة في علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعري مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة على حين •  
 ولا سيما إذا اشتد الالوار الاو ارضم المخرمة حرا العاش وهو في أي سى الواقع بدلها في عند الفارسي نصب أي منصوب  
 والنظر في متعلقه يعني انه منصوب عند الفارسي • وعلى الحال فاذا قيل قاموا لا سيما إذا كانا نصب قاموا ولو كان كما ذكر  
 لا متع دخول الواو في لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيدوا ضحاك وقد ثبت دخول الواو حيث  
 قالوا قام القوم ولا سيما إذا بدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام • وهو لو يجب تكرار لا لانها اذا دخلت  
 مفردة اخبرنا أو مفعلة أو حالا واجب تكرارها وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار • كما تقول وأبنت  
 زيد الامثلة عمرو ولا مثل خالد • والواقع ان لا في ذلك التركيب غير متكررة فدل ايضا على بطلان النصب على الحال في  
 ذلك قلت وقد فكر المصنف هذين الاعتبارين في حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب

وزلن بفعلن فيه جاء هم والقيس وهن عواقل فتعد على ثيابهن وقال والله اعلم واحدة  
 منكن فوجها حتى تخرجن مفردة فتأخذهن فابن من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وانخذن  
 ثيابهن فمن قلن قد حسنتوا واحتما فخرهن فاقته فشرين من لهما أو كان ثم لما اردن الرحيل  
 جلبت كل واحدة منهن شيئا من متاع رحلتهم وزاده وجلته عزيزة على غارب بعيرها في ذلك  
 يقول ويوم عقرت الحمذاري مطبقي • فيلبسها من رحلها المتخمل  
 فظل السداري رعين بلمها • ونصم كهداب الدمقس المقتل  
 ويوم دخلت الخلدو خدر عزيزة • فقالت لك الويلات انك مرجلي  
 تقول وقد مال الغبط بنا معا • عقرت بعيري يا امر القيس فازل  
 والدمقس بكسر الدال وقع ايم القران ايضا من الاريسم والغبط بالعين الجملة الرحل وهو  
 النساء يشد عليه الهودج (قوله بالعمود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفي بني والهاء ينطق  
 بها في التقدح والوصل فتكتب (قوله ولو كان كما ذكر لا متع دخول الواو) لان الحال حينئذ  
 مفردة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سباعه دخول الواو  
 لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرية والخبر مخذوف والجملة حال وأقول كلام  
 الفارسي على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سى مدخولة الواو وبينها غير مدخولة  
 وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت  
 خبر مفردة أو مفعلة أو حالا واجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وممر برجل لا شاعر

فقلت قاموا الامور ان يذيق حكم اقيامه لا أو في الحكم • وعند غيره هو اسم لا التبرية • كما هو عند كذا اذا دخلت  
 الواو على ما قرأناه • وهو يجوز في الاسم الذي بعدها • وهو التالي للجر والرف مطلقا في نفسها أي سواء كان ذلك الاسم  
 الجبر ورا أو المفرد معرفة أو نكرة • وهو النصب ايضا • لا مطلقا بل إذا كان نكرة وقد ورد في يوم من قول امرئ القيس  
 • ولا سيما • يوم البيت الذي تقدم انشاده • فاجل جرحها وهو على الاضافة • أي اصاحه سيويه أي يوم كانه قال  
 ولا مثل يوم • وما زاد بينهما • أي بين المصانف والمضاف اليه • مثلها في اياما الجليلين • فان اياما صاف الى الاجاب  
 وما زاد بينهما • وهو الرغ على انه خبر للمفرد مخذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهذا من باب التنازع فان كان  
 من موصولة وموصوفة بطلب هذا المعمول وهو قوله بالجملة فاعلم الذي على التثنية وحذف الال أو وما موصولة  
 بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهو التقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم • وهذا مع المتقدم من قبل الف  
 والنشر الرتب • وبوصفة في نحو ولا سيما زيد • لا في نحو ولا سيما زيد المتقدم على غيره في المصل • حذف العائد المرفوع مع  
 عدم الطول • أي مع عدم ما دل الصلة وهو في غير أي الموصولة كشاذ ما مع الطول كالشاذ الذي ذكرناه فلا شذوذ  
 • وهو الجلاق ما على من يقل • والقرام حذف العائد والقرام كون الصلة جهة التسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **﴿وعلى الوجهين﴾** وجهه الجرووجه الرفع أي وإذا ابتنا على هذين الوجهين **﴿فلفظ شئ أعراب لانه﴾** مضاف **﴿إما إلى الاسم الجرووجه﴾** بعدما أوالى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف شئ قولك جاني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو لا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي باؤى أي هو كان أحسن أو أشد أخلاصا في الجي **﴿قال الرضي﴾** وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فيل سبوا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد ينفذ ما يبدل اسماعلي جملته بمعنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق وذلك **﴿قوة في باب الاختصاص من نقل ثبوتها إلى الرجل من باب النداء﴾** إلى باب الاختصاص الجامع بينهما معنى فصار في ثبوتها الفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع ما ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما هي نايكون باقيا على نفسه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرع مع كونه منصوب المحل على المصدر لقامه مقام خصوصا فإذا قلت أحب زيد أو لاسيارا كبا فهو بمعنى وخصوصا كبا فرا كبا حال من مفعول الفعل المقدرا أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا كبا وكذا في ثبوتها لاسيارا كبا وهو راكب وكذا قولك أحبه ولا سيما إن راكب أي وخصوصا إن راكب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أي إن راكب أخصه بزيادة المحبة ويحوزان بميل بمعنى المصدر لا لازم أي اختصاصا

فيكون معناه واختصاصا را كبا أي يختص بفضل محبة را كبا وعلى هذا ينبغي أن يؤخذ ما ذكر من الإخصا أعني قوله أن فلا لا كرم لاسيا إن أتته فاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في مال فهو دوي يجوزجي الواو قبل لاسيا لأجل معناه يعني المصدر وعدم محبتها إلا أن محبتها أكثر وهي اعتراضية تأذ كرتا ويحوزان يكون عدلها الأولى وأما مذهب إلى هنا كلامه قلت ولا

ولا كرم وجاز لا صاحبك ولا نايكا في الشرح ويمكن أن يجاب عنه بأن لا تكررت معنى لالظفا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى فلا أقسم العقبة أنه في معنى فلا ملك رقية ولا ألام مسكيناً ووجه ذلك هنا قولك قام القوم لاسيا ثلثين زيدا في معنى قولك قاموا لاسيا ويراد في القسام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لأن المذكور بعد لاسيا أولى بالحكم اه وأقول إنما كسني الزمخشري بتكرار لال في معنى لتفسير مذكور لها بمعد فكتبا تعدت في اللفظ وذلك منتفى لاسيا بزيادة الكسافي فان قلت قل ما تقع لا لا داخل على الماضي المتكررة لاسيا لم تكرر في الكلام الأصح قلت هي متكررة في المعنى لا في المعنى فلا أقسم العقبة فلا ملك رقية ولا ألام مسكيناً لا ترى أنه تفسير أقسام العقبة بذلك اه وسأقي هذه الآية وما فيها من الأقوال في بحث لأن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** ووجهه بعضهم بأن ما كافة وان لاسيا تنزل منزلة الآ في الاستثناء في الشرح بقدر فيه اقتراها بالواو ومعلوم أنه لا يقال جاء القوم والأزيد والقول بزيادة ما ضيف اه وأقول لا يقدح فيه اقتراها بالواو لأن مراد هذا القائل أن لاسيا مع الواو وبدونها تنزل منزلة أدة الاستثناء **﴿قوله﴾** وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً وذلك لأن الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الذين ابن مالك هو الإخراج بالأو غير أو يندل داخل في حكم دلالة المفهوم

أعرف أحد ذهب إلى ما ذكره من أن لاسيا منقول من باب لا التبرئة إلى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما وجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لاسيا الأمر كذا تركب غير عري والرضى قد جاءه فقام له **﴿هو﴾** والنصب على التمييز لأن سياجتي مثل فهو مهم يحتاج إلى التمييز فيقع بعده **﴿في﴾** كايقاع التمييز بعد مثل في ثبوتها جملته مددوما كافة في لسي **﴿في﴾** الإضافة والتعجب بناءً لأنه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبه بالمضاف **﴿في﴾** مثلها في الرجل وأما انتساب المعرفة فهو لاسيا بزيادة الفاعل الجهور **﴿في﴾** فقدان ما يقتضي النصب **﴿هو﴾** قال ابن الدهان لا أعرف له وجهاً وقدر وجهه بأن ما تامة بمعنى شئ والنصب بتقدير الراي ولا مثل أرى زيدا **﴿هو﴾** ووجهه بعضهم بأن ما كافة وان لاسيا تنزل منزلة الآ في الاستثناء في نصب الاسم الواقع بعدها كايقاع بعد الاستثناء لكن يقدح فيه اقتراها بالواو ولا يقال جاء القوم والأزيد والقول بزيادة ما ضيف **﴿هو﴾** ووردان المستثنى مخرج وما بهما هي أي بعد لاسيا **﴿في﴾** داخل من باب الأولى وأوجب بأنه مخرج عما أقسمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون معنى عاني القوم ولا سيما بزيادة في ولكن زيدا جاءني بجهاه وأولى به منهم باعتبار صدقه وأخلاقه وإيس مساوياً لهم في ذلك الحكم **﴿في﴾** فيكون الاستثناء منقطعاً **﴿في﴾** وفيه تأمل لأن زيدا مخرج من المستثنى الشامل له ولا الإخراج وهذا معنى الاتصال ولأردان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل بخلاف الحكم المستثنى منه وهو هنا موافق إذ الخبي ثابت لكل لأن الحكم على رأيه هو ما أقسمه الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في الشيء فانخرج زيد منهم بهذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث ثاقل غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله اعلم **(سواء)** يكون بمعنى مستوفى قصر مع الكسر نحو في قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه فمن ولا أنت **(مكأنساوي)** بكسر السين على قراءة ابن كثير وأي عمرو والكسافي وقرأه الساقون بالضم ومكان يدل من المكان المحذوف أو لا أي مكان موعود وجوز نصب مكان بالمعنى وهو مصدر ولا حذف أو فعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء صاحب التتريب والانتصاف النصب بالمصدر لأنه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الظرف من الاتساع وسوى صفة لمكانا ومعناه التمهيد بيننا وبينك باعتبار المسافة وعن من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية **(ويعدم الفخ)** نحو في قول العرب في ممررت رجل سواء والمعدم في فخطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قيسل **(ويعني الوسط)** ويعني التمام فيدفعها مع الفخ نحو قوله تعالى في فاطم فرأه في سواء **(الجم)** أي في وسطها وقولك هذا درهم سواء أي تام **(ويعني القصد)** فقصر مع الكسر وهذا أغرب مما هنا كقولهم فلا صر من سوى حذيفة مدحتي \* لفتى العشى وفارس الحراب ذكره ابن الصبوري ويعني مكان أو غير على خلاف في ذلك **(يعني)** قريب **(الجمع)** الفخ وبصرع الضم ويجوز الوجهان في المد والقصير **(جمع الكسر)** ويقع ههنا الذي يعني مكان أو غير في جميع لغاته لئلا يورد في بعض النسخ وقع هذه بالتأنيث على ارادة الكلمة **(وصفة واستثناء)** كما تقع غير وهو عند **(أي القاسم)** في الزاجي وابن مالك كسرى في المعنى والتصرف يقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ٢٨٥ على المفعولية وما جاءني أحد سواك بالنصب **(على الاستثناء)**

### **(سواء)**

**(قوله سواء والمعدم)** هو برفع المعدم عطفا على الضمير المستتر في سواء **(قوله وعند سيبويه)** والجوهر وانما الظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنما يعني غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتقاة عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشاهد فاقعة على خلافه نظما وثرا **(قوله جاء الذي سواك)** هو بالنصب **(قوله)** أو حالا لتأنيث أي مفعولة **(قوله ما ان حرامكاه)** حرام جعل على بسا لاذ اذهب من مكة التي بين يمينه وبين مكة ثلاثة أميال عدى بقصر ويؤتى على ارادة البقعة فيمنع من الصرف فكانت قلت مكان زيد لانخرج من ذلك أي عن النصب على الظرفية في الا في الضرورة **(قوله)** ولم يبق سوى المدح والثناء من دناهم كادوا المدح والثناء من دناهم أي حرمهم كادوا أي تجاوزوا ومنه قولهم كادني تدان أي تجاوزني تجاوزا في فعله وحسب ما حملت وكقول الآخر تجنبنا عن أهل البليمة بالقي \* وما صدقت عن أهلها السواككا وعليه قول الشاعر وادناهم كرامة أوتشترى \* فسواك بالثماها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتقاة عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف الشاهد فاقعة على خلافه نظما وثرا وأكثرت من الاتيان به والشاهد ذلك ومثاقوله على الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمي عدوان سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكاة الفراء **(ويعني)** عند الكوفيين جماعة انهم ردوا وجهين في قارعة ترد طرفا كما قاله سيبويه والجوهر وزاد غير كثير كما قاله الزاجي وابن مالك فهي اذن ثلاثة أقوال **(وورد على من في ظرفيتها)** موعها أصلة فالواجب الذي سواك كما تقول جاء الذي منكك **(وواجب بتقدير سوى خبر الموحذون)** والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا التصریح شاذ لان فيه حذف ما ذكر غير أي مع انتفاء طول المفعلة **(أو حالا)** **(مفعولة)** فليبت مضراكم وذوالحال الصبر العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاءني الذي ثبت حالة كره سواك أي غيرك **(في ناقلوا الأصيلة)** ما من حرامكاه في أي مائت ان حرامكاه فالتسمية في حذف ثبت لكانه في الازل حذف هو مفعول في الثاني حذف دون مفعول وما كان على الجواب الاول سواك تقرره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المدح والثناء المصغر ولو كان سواك غير المدح لانتع النصب اذ هو غير ظرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله



ولا يمنع الخبره قولهم في المثال المذكور جاني الذي هو الالف والفتح والمجوز ان يقال انها مبتدأ لانها تاتي الى النبي كافي غير حيث قال الشاعر لذي قنس حيث يأتي غيره • نطفه بغير صفا خبره بفتح غير على معنى لا ضافته الى الخبر وهو فاعل بالفعل المذكور فتمت خبره بسواء التي معنى مستوعب الواحد خافوه ولو قال عن غير لو احد لكان صوابا اذا قال زيدو بمعنى مستوا اذا الاستواء لا اختصاص امر نسي لا يتبع الامم التعدد فيضوي لسواءه أي ليس أهل الكتاب مستويين في الانهاف الاصل مصدر عنى الاستواء فرعى اصفا فانتم لو جمع كالمصدا اذا خبره عن غير واحد نحو الزيدان عدل والز يدون عدل وقوله تعالى يا الذين كفروا فيضوي لسواء علم ان أنذرتم في أم تم نذرهم في كونهم أي كون سواء خبر احكامها أي عن الذين كفروا في خبر في عابدها وهو أن أنذرتم في ومبتدأ وما بعده خبر وهو أن أنذرتم في فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عربون بفتح الميم ولفظه الصرف على رأى الاكثرين ومنعه على رأى القارى لشبهه بالاعجمي في الاول وهو كون سواء خبرا عما قبلها وأنذرتم فاعلها وبان الاستفهام لا يصل فيه ما له في فاعله أن أنذرتم بسواء مستمرا لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا ما يعلق من العمل في بطل على الثاني وهو كون سواء خبرا مقدم ما أن أنذرتم مبتدأ محذورا وبان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التندم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فلم يطلان كون سواء مبتدأ وأنذرتم خبره وأنتم بطل هذا بل اخترته فان آيات بانة أي ان الخبر هنا جلة وقع الاستفهام في صدره لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستفهم منه التصديق فجملة بمنزل زيدان هو منضاه وفناء لا نسب له مثله

مايقوم مقامه وكلاهما. مفرد هـ فان قلت وتاويل الجلبة بالفردى الاول والثاني فيصعق وقوعها فاعلا وهذا  
أومبتأ مشكل أصلا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ من تسع للمعدي خبر من ان تراه برغ تسع وعدم تقدير الحرف  
السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا طبل لان هذارت كيب فصيح كثير الاستعمال قلت سيدك الجلبة بالفرد  
من غير حرف مصدرى يكون آفة للسلك انما يكون شاذ اذا لم يطرد في باب اما اذا طرد في باب واستقر فيه فانه لا يكون شاذا  
مثل لتأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مفردة فبصر اسم معطوف على الظاهر على فصل وهو  
مجمع الاعند التأويل فاحضنا الى ان تنصب من الفعل الاول مصدرا من غير سابق ولا بعد مثل هذاشاد الاطرا ده في باب  
وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجلبة نحو حيث حين جازي يدى حين يحجب زيد. فالولت الجلبة بالفرد من غير ان يكون هنالك  
حرف مصدرى وليس بشاذ ايضا الاطرد في باب هـ وهناني باب النسوة اولت الجلبة بالفرد تأويل لا مطرد ايدون اداة نف بعد  
شاذ اذ ان قبل جلاوا الجلتين الواقعتين بعد سوا في تقدير مفرد من معطوف أحد هـ على الاخر وواو العطف ولا شك ان أم  
لاحد الاخرين وما يتعلق به سواء لا يكون المتعبد فالجواب ان الدلالة على أحد الاخرين منسجمة عن أم كان معنى  
الاستهتام منسجمة عن وعن الجمزة وكلاهما خارج عن معنى الاستواء فان قيل ولا تجرد للمعنى الاستواء لكان الاختيار سواء  
تكرارا جالسا عن الفائدة عزله قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الجمزة وواو لعناه هو الاستواء  
الذي كانتا متصفتين له عند حقيقة الاستهتام أي عن الاستواء في علم المستهتهم والاستواء المستقام من سواء هو الاستواء  
في الغرض السوق لاذ الكلام كانه قبل المستويان في علم مستويان في عدم التمع

فجاء ما شبهته أي شبه ابن عمرو الثالثة لا يعمل في الاستفهام ما قبله في الجواب أن الاستفهام ليس هنا على حقيقته  
 فيجعل فيه ما قبله وذلك لأن همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً في خان أجاب  
 بأنه كذلك في غلب أن يدقائم في ضرورة العلم بالشيء والاستفهام عنه منافية في وجود أي عليه استحقاق الصدرة في مقابل  
 الاستفهام مراد هذا المعنى علمت ما يجب بقول المستفهم أن يدقائم في وقدم ذلك في الكلام على أم وباقى أيضاً الباب  
 الثاني في أمان في الآية ونصرها فلا استفهام البتة لا من قبل التسليم ولا غيره في فاعله واذهب الرضى إلى رأى آخر في المسئلة  
 فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والمهمزة مع ما بعدهما بيان للأمرين والفاعلان في معنى الشرط والجملة  
 الاسمية دالة على الجزاء أي أن أنذرهم أو لم تنذرهم فالأمران سواء قال وإنما أفادت الهمزة فائدة أن الشرطية بجماع  
 اسمتها لهما فيما يلحق حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شراً كما في أفاد أحد الأمرين قال ويرشدك إلى أن سواء هنا في  
 موقع جزم الشرط أن قولنا سواء على أخت أم فقدت قولنا إلا إلى أخت أم وجدت واحد ولا إلى ليس خبر البتة بل المعنى أن  
 أخت أم فقدت فلا إلى يساوي واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعده سواء إلى أم وما يؤدي مؤداه إعلان المراد  
 التسوية في الشرط بين أمرين فلا يدقائم في موقع الجزاء من معنى الاستواء فضاء على المناسبة ولهذا لم تنكر اللفظ  
 ولم يصح لا إلى أقام زيدو الله تعالى أعلم بالصواب ﴿حرف العين المهملة﴾ في عدم مثل خلا في أكرنا  
 من الغصين وهو ما كونه حرفاً جازماً لا يستثنى نحو جاء القوم عدا زيداً ينخفض ٢٨٧ وكونه فاعلاً متعدياً نحو جاءه

نحو جاءه أمراً بالنصب  
 وفي حكمه أي حكم  
 خلا مع ما في حيث  
 يتعين النصب عند وجودها  
 من حيث إنها مصدرية  
 فنحو ما في الحرفية  
 فتعين الفعلية فيجب  
 النصب نحو ما في ما عدا  
 زيداً في خلاف  
 في ذلك فتكون عند  
 السبقي في محل نصب  
 على الحال وعند غيره  
 على الظرف وسكدا

وهذا الخواب عن أن أنذرهم جملة وإنما هو مفرد وقوله وإما شبهته أي شبه ابن عمرو  
 التي أبطلها الأعراب الأولى والأعراب الثاني في جواب أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته  
 لا للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

﴿حرف العين المهملة • عدا﴾

قوله ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب القول بصرفتها معه

﴿على﴾

﴿قوله نص فيدي إلى آخره﴾ هذه البيت لعروة بن زوام العذري في مجربته عنروا نص  
 بالهملة تشاق والصباية بنغ المهملة رقة الوق والاسي يضم الهمزة جمع أسوة بضمها أيضاً  
 وبكسر هاء جمع أسوة بكسر هاء أيضاً وما باب أنسي بالخزين أي يتعزى والأسوة بالعكس  
 والضم القدوة ويسمى الصبر أي بالضم وهو محمل هنا أو أما الاسي بالفتح فهو الخزين ولا تصح  
 لراية هنا ﴿قوله أي لغض على﴾ تحذفت وجعل مجرورهما مفعولاً قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في أنها حيث تكون مارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تعلق بما قبلها من هل أو شبهه على فاعله أ حرف  
 الجر وباقى أيضاً حيث المنصف هناك واختياره أنها لا تعلق بيني كل حرف الزاد ويرد عليه هنا ما وردناه عليه ثم  
 حذو الأقدم بالقدوة ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية وذلك إذا نصبت ضمير التسليم جاءت نون الوقاية كقوله  
 عمل النداء ما عدا في ثاني بكل الذي هو ندي موع لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجبه المصير  
 إلى القول بصرفتها في هذه الحالة ﴿على﴾ في علي وجهين أحدهما أن تكون حرفاً وانافي ذلك جماعة من عروها  
 لا تكون إلا ما عدا سيبويه ولأن الأمران أحدهما قوله نحن قتيدي ما من صباية • وانخي الذي لولا الاسي لقضاني  
 أي لغض على أي أهلكني في حذف وجعل مجرورهما مفعولاً يعني ولو كانت اسماً لم تصحف ويجعل الاسم المضاف  
 هي إليه مفعولاً فإن قلت غابة ما فيه حذف المضاف وأقامة المضاف إليه مقامه وهو كثير فلا يرتكب إذا قلت لأن القائل  
 باسمه أيضاً ما عدا كقوف والظرف لا يحدد ويقام المضاف إليه مقامه فإن قلت بل هو كثير مثل لا أتيت حقوق النعم  
 وساجد صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت حقوق النعم وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج تحذف  
 الوقت واقم المضاف إليه مقامه قلت كثرة ذلك إنما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فأنما يفعل ما  
 ذلك قليلاً مثل جلست قريزاً أي مكان قريه فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت نحن بالهاء المهملة أي تشناق

والصباية بفتح الصاد المهملة رفعة الشوق وسرا وهو الاسمي يحتمل ان يضبط هنا بضم الميم جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة بالكسر والضم لثلاث وهو ما ينسب به الحزين أي يتعزى به وجهه أي وأسى ثم صي الصراي وهو قد جعل الانخس على ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستزدونهم لشدته وغبته فحين فاذا كروهن ولكن لا قواعدوهن سراي على سراي تكاحه ويحتمل ان يكون السراي بابه صفة لمصدر محض أو أي وعد اسرا لان المواعدة في السراية عن المواعدة بما يستعين لان مسارتهم في الغالب بما يستقيم الجاهرة به يظهر على هذا ان الاستثناء منقطع في قوله تعالى الان تقولوا نولنا معروفًا ما على الاول فهو متصل مفرغ في الظرف أي ولا قواعدوهن على تكاح وقتان الاوقات ان تقولوا أي الاوقت قولكم قولنا معروفًا وهو كذلك لا قدن لهم صراطك المستقيم أي على صراطك وكما قال الزمخشري لا قدن لهم صراطك المستقيم لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض المدعى على الطريق ليقطعه على السابلة واتصاه به على الظرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبه الزاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أي على الظهر والبطن هذا كلامه قال المصنف فيه اشكال لان حكم موقت المكان كحكم غير الظروف فلا تحذف في البيت شاذ قال وعذره ما قال الزاج ولا اختلاف بين الصويين في ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أي على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا أشبه منه بان يكون عذرًا فلا نصريحه بان اتصاه به الظرفية كافي البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزاج بان على محذوفة عذرًا ٢٨٨ وهو الثاني انهم يقولون زلت على الذي زلت أي عليه كاجاءه يضرب بما

تضربون أي منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء ما على الجورور بنفسه وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تهيئون أو على ما يقرب منه على الجورور نفسه وهو اواجد على الذرهدى أي أو اوجد على المكان الذي هو قريب من النار هاديا يبدئ على الطريق فالهدى مصدر وضع موضع الهدى كما قال

حذف الحرف منه واتصا بالاسم اختاروا ستغفروا هو وكفى ودعا وسما وروح وصديق واقفا جاز ذلك في هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز برب القم السكين خلا قال علي بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا أن يقال ان قضى في البيت مصعب معنى قتل أو أهلك فتعدي بنفسه لا نه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا معا يكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسمها يجعلها ظرفا كقوف والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف الهام مقامه الا قليلا مثل جلست قريب زدي مكان قريبه وأقول كونه قليلا لا يمنع من جعل البيت عليه بل من جعل الآية قوله وكذلك لا قدن لهم صراطك أي على صراطك قال في الكشف لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض المدعى على الطريق ليقطعه على السابلة واتصاه به على الظرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أي على الظهر والبطن قوله وبات على الدار الندى والخلق هذا الجوزيت صدره تشبيلقرو ر بصلطائهما وقدم الكلام عليه في الباء

المفردة

يؤول بذي هدى أو يجعل الهدى نفس الهدى كما يقال في عادل عدل وهو قوله

تشبيلقرو ر بصلطائهما • وهو بات على النار الندى والخلق وقد تقدم انشاده في أول حرف الداء والكلام عليه وهذا الاستعلاء مجزئ وهو قد يكون الاستعلاء معنويا ونحو قولهم على ذنب ونحو قولنا منهم على بعض وهو هذا الاستعلاء حقيقي أيضا إذ لم يوضع للاستعلاء بقدر كونه حسابيل وضعت للاستعلاء أعظم من أن يكون حسيا أو معنويا إذا كان بالنسبة إلى مجرورها • الثاني ممن معان التبعة المصاحبة نحو آفة المال على حبه وهو جوان يركبك ومفردة لئلا على ظلمهم أي مع حبه ومع ظلمهم الثالث ممن معانها المجاوزة كمن كقوله اذا وضعت على بنو قشير • لعمرك الله أعجبني رضاها أي كرضيت يعني مثل رضى الله عنهم ورضوانه وهو يحتمل ان رضى ضمن معنى عطف فعدى بعلى كما بعدى ما عطف فوضعت على القبر وهو قال الكسافي جعل رضى على تقيضه وهو متخط • وجعل التقيض على التقيض غير عزيز في كلامه كقول النظار وهو قال الشاعر ما يستشبهه على استعمال على بمعنى المجاوزة في قوله لا ترى بها أحدا • يحكي علينا الكواكب أي يحكي • كما تقول حكيت عن زيد هذا الأمر وهو قد يقال ممن يحكي معنى يتم فعدى بعلى كما بعدى يتم نحو فلان يتم عليك قلت ومن ورودها للمصاحبة قول أبي سفيان في حديث هرقل قوله لا اله الا الله من أن يأتوا على كذب الكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كما ان فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

ويحتمل التضمين في الأربع من معانيها في التعليل كلالهم نحووا لتكبروا الله على ما هداكم أي هدايته اليكم في محفل الضمير  
 كما صرح به الزمخشري والتقدير وتكبروا الله ما هداكم واعتزله المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التفسير  
 يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هداكم والحمد لله على ما أولا تأتيا في الجديعة تعدية التكبير يعني قلت  
 فيه نظرا لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا في الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك انظرهم الى الاولى قلت  
 قديع ظهوري من معاني التعليل وقوله علام تقول الريح يتقل عاتق • اذا انالما طعن اذا انالما كرت في أي لاي  
 شيء تقول والريح يحتمل التفسير بقوله على اجر الله يجري الظن لتوفر شرطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده  
 والجملة محكية بالقول فاب قلت يدفع هذا قوله عاتق ادلو اراد الحكاية لقال عاتق قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو خلق علينا  
 قول ربنا انا ذا نقوت ويطعن بضم العين هنا وما في طعن اذا ذهب فبالضم والفتح والكر الرجوع • وانما الماس في  
 من معانيها في الطريقة كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة في من اهلها أي في حين غفلة في نحو واتبعوا مامتوا الشياطين  
 على ملاك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل ان يتساو من معنى تقول فيكون غفلة ولو تقول علينا في بعض الافاويل أي لو  
 ادعى علينا شيئا ثم قل في السادس من معانيها في موافقة من نحو اذا كانوا في ٢٨٩ الناس يستوفون في أي اكثروا

منهم ويحتمل التضمين  
 أيضا أي اذا حكموا على  
 الناس في التكسير او اذا  
 اكثروا تحتكم على  
 الناس في والسابع في من  
 معانيها في موافقة الباقين  
 حقيق على ان لا قول في  
 على الله الحق أي بان  
 لا قول أي اناجد وذا في  
 بقول الحق في وقد قرأه  
 اي بالام في فكانت قراءته  
 تفسير القراءات الجامعة  
 ونخرج على ان المعنى  
 ان احقيق على قول الحق  
 أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله) وتكبروا الله على ما هداكم في الكشف وانما عدى فعل التكبير يحرف  
 الاستعلاء لكونه مضاعفا في الحمد كانه قيل وتكبروا الله ما هداكم على ما هداكم وفي الشرح  
 واعتزله المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التفسير يبعده قول الداعي على الصفا  
 والمروة الله أكبر على ما هداكم والحمد لله على ما أولا تأتيا في الجديعة تعدية التكبير يعني قلت  
 فيه نظرا لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا في الثانية ظاهرة في  
 التعليل فكذلك انظرهم الى الاولى قلت قديع ظهوري من معاني التعليل اه ما في الكشف واقول  
 حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية تضمين التكبير يعني الحمد لكان وقوعها  
 في قول هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك لعرف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله  
 والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتخصيص الثواب لاه باللفظ وكان هذا هو مراد  
 الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التفسير في وفي  
 تقرير التضمين طرق اشبهها بجل الفعل المذكور حالما مثل تصمدوا الله مكرين ليكون  
 ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا قصد اعكسه مثل تكبروا الله ما هداكم وآثروا معنى  
 صاحب الكشف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليل انسب من  
 العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ في ل أن أكون قائمه والقائم به في وقالوا في أي العرب في اركب على اسم الله أي بسم الله والمعنى اركب متبركا  
 باسم الله أو مستمينا به في الثامن أن تكون زائدة لتعويض في من كلمة على محذوفة في ولغيره فالاول في هو كونها زائدة  
 لتعويض في قوله ان الكريم وليك يقول • ان لم يجد يوما في من يتكلم أي ان لم يجد من يتكلم عليه فحذف عليه  
 وزاد على قبل الموصول فهو ايضا في على المحذوفة في قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا في يوم الكلام في ثم ابتداء مستهوا  
 فقال على من يتكلم في فعل ليست زائدة بل هي متعلقة بيشكل المؤخر ومن استهوا به وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى  
 في سورة الشمر اه قل هل انت شي على من تنزل الشياطين مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من التفعلة يعني  
 الاستفهام الذي له صدر الكلام الاخرى الى قولك اعني زيد مررب ولا تقول على زيد مررب قلت ليس معنى التضمن ان الاسم  
 دل على متعينين معا معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل من خفض حرف الاستفهام واسم الاستفهام على  
 حذفه كاحذف من هل والاصل اهل قال • اهل را ونا بفتح القاع دي الام • فاذا دخل حرف الجر على من فحذف  
 المحذوف قبل حرف الجر في ضربه كانه تقول اعلى من تنزل الشياطين كقولك اعلى ازيد مررب الى هنا كلامه قلت  
 استشكله صاحب الفرائد فلو لم يكن في الجبت ومن ابن انت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقوله في يوم ورحمهم ونحوها  
 ثم قال ويمكن ان يقال لاعتبار بتقديم حرف الجر وقوله صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركن في الكلام

كقولك أن زيد لا يجوز أن تقول زيد ابن أو مفعولاً من المفاعيل كقولك أن زيد اضرب لتقول ضربت زيداً ولا ضربت مني ولا ضربت أي قال النبي ولا تخشني أن يقول إن الهمة التي نفعتم بها تلك الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي أوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وهو كذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث \* الآخر ثقة فأنظر عن تنقيد الأصل في فأنظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام ثم يؤاتيك مضمون الفقه هناك هذا يدل الهمة أو الأولى لا يعاطيك وبمعامل بما يرضيك فيما ناب أي فيما أصاب من حدث أي نازلة من نازل الدهر في فأن جني يقول في ذلك أضاع أي يستغفبه في أن الأصل فأنظر من تنقيد في تخفيف الشاعر الباء وبحر ورهازاد الباء مضاف من الباء المحذوفة في كآ قال هناك سواء وهو قيل في لا حذف ولا زيادة ولا نمو يضرب في تم الكلام عند قوله فأنظر ثم ابتدأ مستغفها فقال عن تنقيد في حد القول الثاني المتقدم وهو الثاني وهو كونها زائدة لغیر التعمير في كقول جديد بالتصغير في ابن قور في البناء المثلثة في أي الله إلا أن سرحة مالك \* على كل أفان العضاء تروق في السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والأفان الفصوص جمع فن كفسر من والعضاء كل شجر عظيم وله شوك واحداه ضاحكة وعضه وعضة بحذف الهاء الأصلية وعلى في البيت زائدة وليست موضعاً شئ في قوله إن مالك وفيه فطر لان إقاه الشئ يعني أجهبه ولا معنى له ٢٩٠ هناك لان على إذا كانت زائدة يكون بحر ورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك أن حاصل البيت على هذا أن شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاء وهذا المعنى له \* وإنما المراد في أن شجرة مالك في نفاو وترتفع في على سائر غصون العضاء فمن تروق معنى ترتفع فعدي بعلى قلت وفي الصحاح أن جسيماً كمن بالسرحة في البيت من امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفان العضاء كناية عن نسوة أنرفصع أسناد الألهاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم في الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أي بني الإسلام من خمس وجهذا يحصل الجواب عما يقال أن هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون الإسلام مبنياً عليها والمبنى لا يبدآن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة إلى جواب الكرمان في أن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه **(قوله)** كقول جديد ثوراي الله إلا أن سرحة مالك الخ \* ثوراي المثلثة المقنونة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والأفان جمع فن يفتقرن وهو الفصن والعضاء بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضه أو عضاهة وهي كل شجرة عظيمة لها شوك **(قوله)** وإنما المراد تعالوا وترتفع في الشرح فممن تروق معنى ترتفع فعدي بعلى وفي الصحاح أن جسيماً كمن بالسرحة عن امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن يكون أفان العضاء كناية عن نسوة أنرفصع أسناد الألهاب الهم فبقي بروق على معناه من غير تفهيم ويكون حيث دللت معنى جميع اه مافي الشرح وتقول في موه ففصع أسناد الألهاب الهم فطر لان أسناد تروق ليس إلى أفان العضاء وإنما هو إلى ضمير السرحة ويمكن الجواب بأن من آدم من أسناد الألهاب ليس أسناد تروق بل أسناد ما يترتب على الألهاب وهو حصول الألهاب **(قوله)** فوالله لا أنسى الخ \* وزنه أي أصبت به وفي القاموس وقوسى كسرى موضع

الهم فبقي تروق على معناه من غير تفهيم وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل إلى الجزم بكونه دليلاً على زيادة على وفي الحديث من حلف على عين قاضي بعضهم زيادة على فيه أي من طغفينا والحققون على أن فيه غير زائدة وإن الهم مجاز عما يتعلق بما يتلبس من الأمر المحلوف عليه في التسع في معاني على في أن تكون للاستدراك والأضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لموصفيعه على أنه لا يأس من رحمة الله تعالى وقوله في أي قول إن نوح في قوله الله لا أنسى قتيلاً وزنه \* بجانب قوسى ما بقيت على الأرض على أنهما مفعول الكلام وإنما \* وكل بالآدي وإن جعل ما بقي في وزنه البناء للمفعول أي أصبت به وقوسى يقع القاف موضع بسلامة السراة قال الامام المرزوقي والباء من قوله بجانب قوسى تتعلق بقتيلاً والظاهر أنه لا ينبغي قتيلاً المقنونة لان وصفه مانع من عمله وإنما ينبغي قتيلاً محذوفاً وزنه مالة كونه قتيلاً بجانب قوسى وتفوتن درس ويذهب أثرها والكلام الجراح أجمع كلم فقلس في أي على أن العادة تدعيان المصائب البعدة الهه في وهذا فاسئل بعضهم ما أشد الأدواق ل ما مضى وإن برح بك ما غاب والصبر من أنما ضحير القصة وتقو المكنون الخبر في وقوله بكل ندا وبنا في شفا ما بنا \* على أن قرب الدار خير من البعد أي نادينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عما في شفا بشئ من ذلك لك القرب خير من البعد في قول على أن قرب الدار ليس بنافع \* إذا كان من ثم هو ليس بدى ود أبطل بعلى الأولى في من قوله \* على أن قرب الدار خير من البعد

هو قولهم لم يشف ما بان فقال بلى ان فيه في أي في قرب الداء أو يشفاه تمام أبطل بالثانية في قولهم على ان قرب الداء ليس  
 بناقع الى آخره في قوله على ان قرب الداء خبير من البعد وتعلق على هذه في الحقة للاستدراك والاضراب في عابها كسقط  
 حاشا بان قبلها عندهم قال به لانها أولت معناه الى ما بعد ها على وجه الاضراب والخراج في ينفي الصنفان يقول بان  
 على هذه لا تتعلق بشئ كما قال بذلك في حاشا بناء على أنها لا توصل معنى الفصل الى الاسم بل ترزبه عنه وهو عكس معنى  
 التعدية وقد استغفاره في خلا وهو في وجوهها في خبر لم يتد محذوف أي أو التصديق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن  
 الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على أن  
 تكون اسماء على فوق وهل هي في هذه الحال معرفة أو مبنية حتى ابن قاسم فيها خلافا وجرم ابن الحاجب بيناتها قال  
 لمصوّل مقتضى البناء هو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه والذليل على صحة ذلك الحكم بناء على ان اذ وقعت اسماء في  
 كانت على معرفة لوجب ان تكون عن معرفة عند وقوعها اسماء قلت للخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع  
 لكونه وضع على حرفين فثبت لذلك لما ذكره بخلاف على قال وأيضا لو كانت ٢٩١ معرفة في الامة لوجب ان تبقى

بيلا السرارة يوم قومي بالضم الموضع البعيد وتسفوت ذهب الاثر والسكر من بضم الكاف  
 جمع كلم فشفاه وهو الجرح (قوله وتعلق على هذه) أي التي لا تستدراك والاضراب (قوله)  
 والثاني من وجهي على ان تكون اسماء على فوق حتى ابن قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة  
 معرفة أو مبنية وجرم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لمصوّل مقتضى البناء هو مشابهة  
 الحرف في لفظه وأصل معناه (قوله غدت من عليه بعد تمام ظمورها) هذا صديقت لمزاحم  
 القيسلي شاعر اسلاي معاصر لبربرو الفرة قبحه \* تصل وعن قيس بن زمجهول \*  
 قال أبو تمام قلت لا سمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة اغتادته الى الماء لئلا تغدو  
 فقال لم يرد الغدواتا هذا مثل للقبيل والعرب تقول بكر الى العشي ولا يكون زهنا قال  
 الا سمعي ومعنى من عليه من فوق الفرج وقال أبو عبيدة من عنده والطعم عكس الهمزة  
 وسكون الميم بعدها حمزة ما بين الوردين أعني الثريين مشتق من الظما يستعمل في  
 الابل وقد استعمل هنا في القطاة قال أبو زيد هو أخف من العاش وتصل بكسر الصاد  
 الهمزة وفتح أوله أي تصوت بجرورها من شدة العطش وقيل تصوت في طهرها أو الصليل  
 صوت كل شيء يابس والقريض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد مبهمة الغش  
 لا على من البيض والزراعيين مبهمتين بينهما مائة خمسة في آخره مدة الأرض الفلظفة  
 وروى يبيد ام هو الغفر الذي يبيد من يبخله أي يهلكه والجهول بفتح الميم والماء المقارة  
 لا يهتدى فيها بلم وقوله من قيس معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن  
 عن قيس (قوله في غير باب ظن وضد عدم) الاصل في التعدى الى ذلك هو باب ظن وجاوا

الفتا في قولك من عليه  
 فتقول من علاه كما تقول  
 من رجاء وانما يقلبون  
 الالف في الاخر فثبت  
 انه غير متمكن كقولك  
 لديه وعليه واليه واما  
 المتكسر فثبت انهم قلب  
 الف في مثل قولك  
 من رجاء ومن عصاه  
 وهو ذلك اذ دخلت عليها  
 من فتوله فيص قطاة  
 وغدت من عليه بعد تمام  
 ظمورها  
 تصل وعن قيس يبيدها  
 مجهول  
 الظمء بكسر الظاء  
 المبهمة وسكون الميم ما بين  
 الوردين يستعمل في الابل  
 ولكنه استعاره للقطاة

وتصل بكسر الصاد المهملة تصوت جوفها من شدة العطش والقريض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية والضاد المبهمة  
 الغش الا على من البيض والبيد امهالده وفتح أوله الغفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والجهول بفتح الميم والماء المقارة  
 غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمورها تصوت جوفها من شدة العطش وعن قيس معطوف على عليه  
 والتقدير ومن عن قيس أي من جانبه فتسكون عن اسمها أيضا في زائد الاخف من موضع آخر في تكون على فيه اسمها وهو هو  
 أن يكون مجرورا وها فاعل متعلق به بفتح اللام أي وفاعل القمل الذي يتعلق به به هو ضمير من لسمي واحد فعوله تعالى  
 أمسك تلك زوجك في ضوء قول الشاعر هون عليك فان الامور \* بكف الاله مقاديرها في أي يبيد الله بمعنى  
 القدره والشاعر استعمل الكف مراد به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد قط في الآية والبيت اسم لا خوف في لانه لا تعدد  
 فعل الضمير المتصل في أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل في الضمير المتصل في أي الى الفعل الذي هو ضمير متصل في في غير  
 باب ظن في ضوط ظنتني هو وقد وعدم في جملا على وجد لانها ماضيان فلا جعلت على في الآية والبيت حرف لازم تدمي فعل  
 الامر الذي فاعله ضمير متصل المتخاطب الى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضا وهو كلف المتخاطب وليس الامر هذه

من باب ظن وأخوه يغفل الجمل على الحرفية لانها الى هذا الحد ووعين الجمل على الاممية لسلامة من ذلك وأعلم أن  
 رأى البصرية قد يجري مجرى ظن وقد وسمه جدلا على رأى القلبية وانما يجوز ذلك في الاعمال القلبية بحيث لا يقال  
 ضربتي وفرحتي في أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان  
 اتحد معنى كره اتفادها لفظا فلهاذا الإقبال ضرب زيد زيداً وأنت تريد ضرب زيد بنفسه فلا يقولوا ضربني ولا ضربتلك لأن  
 تفادها لفظا لاتحادها معنى ولا تفادها من حيث كل واحد منهما غير متصل قصدهم اتحد معنى تفادها لفظا بقدر  
 الامكان فن تم قالوا ضرب زيد بنفسه صار النفس باضاقته الى ضمير زيد كانه غيره للبناء مغاير المضاف الى المضاف اليه فصار الفاعل  
 والمفعول في ضرب زيد بنفسه مظهرين متتارين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول بها فيها ليس المنصوب الاول في  
 الحقيقة بل هو مضمون الجملة جاز اتفادها لفظا لانها ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وجعل قد وسمه على وجه لانها  
 ضدها كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان مني فقد تنى • كما ندم المتبوع حين يبيع وقال الآخر لقد كان في عن  
 ضربت بدمتي • وعما الألف منها متخرج في قوله أي فاعله الاخض • فظن لانها لو كانت اسماء في هذه  
 المواضع صاع حامل فوق حملها • ولا شك انه لا يصح أن يقال هو في فوقه وكذا الآية وهذا النظر قاله أوجان أيضا  
 وقد قال لاسم ان ما كان معنى ثي ٢٩٢ يصح حمله في محل ذلك الشيء في قوله لو زمت اسمي لما ذكره من أنه لا يعتد

فعل المضمر المتصل الى  
 ضميره المتصل في لزوم الحكم  
 باسمية الى في نحو ضمير  
 اليك في نحو هو ضمير  
 اليك في نحو هو ضمير  
 اليك في قوله حذف  
 العاطف في غير محله  
 ان جعلت الواو من المتلو  
 ووجه لزوم الحكم بالاممية  
 في ذلك وجود العلة التي  
 يسببها حكم باسمية على في  
 الآية والبيت المتقدمين  
 والفرض أنه لا يقول بذلك  
 في وجه ذلك فيخرج اما

فقد وسمه على وجه لانها ضدها وانما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير  
 مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يصحون فالباي غير الفاعل فلو  
 كان فاعله ومفعوله ضميرين لثنى واحد لسبق الفهم الى الفاعلة بينهما وعلى فعل الفاعل في  
 باب ظن بالمعلومات والظنون وتوهم الاندكان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات  
 غيره فلم يسبق الى الفهم الفاعلة فلا يتخلى الى تقدير مضاف لاتفادها ما يقتضيه (قوله وفيه نظر)  
 في الشرح هذا النظر ذكره أوجان أيضا وقد قال لاسم ان ما كان معنى شيء يصح حمله في  
 محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على أنه يصح حمله محل ذلك الشيء انه معناه ولا هو  
 في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على الترادف (قوله وهذا) كلمة  
 الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على فاعله متعلقه ضميرين لمسمى واحد وما كان فيه  
 مدخول الى فاعله متعلقه ضميرين لمسمى واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده أنه  
 ما صاحب قوما فيذكر قومه لم اسم الاويز يدهولاء القوم قومه حيا اليه لما سمعه من  
 ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قد رلهم بعد قوله فاذا كرمهم  
 وقد رثاءهم على قومه ليكون ذلك سببا لادانهم اياه حيا القوم وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

على التعلق في بصيغة التفضيل بيا بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التثنية كالنكاح في محذوف في هذا المزم ان  
 المحذوف والمذكور في كمال في الآدم في مقابلته انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف والتقدير اراد في ذلك في امره الى حذف  
 مضاف أي هو عن نفسك وأهم الى نفسك في قوله قد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الى اني ظاهر ولا محذوف فيه لكن  
 يلزم جواز نحو ضربتي وفرحتي في هذا التقدير في قوله قد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله  
 في وما صاحب من قوم فاذا كرمهم • الا يزيدهم حيا الى هم فادى ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل  
 ضمير الفاعل للضمير وروا عن من غير المفعول وما مله على ذلك ظنه ان الضميرين في المنصوب والمرفوع (لمسمى واحد) في  
 بل على السمين متتارين • فان مراده انه ما صاحب قوما فيذكر قومه لم الاويز يدهولاء القوم قومه حيا اليه لما سمعه  
 من ثنائهم عليهم والقصة في حاسة أي غام في حبيب بن أوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه  
 قدرهم بعد قوله فاذا كرمهم وقد رثاءهم على قومه ليكون ذلك سببا لادانهم اياه حيا في قومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز  
 أن يكون المراد أنه اذا صاحب قوما فيذكر قومه أي نذكرهم زادهولاء القوم المصاحبون قومه حيا اليه لما شاهد من  
 الخطأ من رثاءهم هولاء عن مرتبة قومه فيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الجراح  
 وذكره طائفي وبغلي وتذكره واذا كرمه غيري وذكره يعني

وقوله لا يحسن تخريج ذلك الذي نلوا من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاعف في ما قبل قوله قديم أرسى وحدي يعني صوت السباع في بعضهم والهام في أنه عدى أرسى المسند لضمير التكلم المتصل إلى ضمير المتصل وهو الياهم أنه ليس من باطن وقد عديم يضمن بصوت والهام طير الليل والواحدة هامة في أن ياه الشعر في فقط فلا يخرج الشعر علبه فضلا عن التزويل ولأن هذا في الشعر قد سهل فيه مثل هذا في قوله ابن الأتباري فيثون بعد الحزمة ثلها موحدة في أن إلى قدر داس في مثل ما روى على ٢٩٣ اسماء فيقال انصرف من اليك

فأيقال غدت من عليك لأنه أن كان نابتا في غاية الشذوذ في فكيف يفرج أفصح الكلام عليه في قوله لا على قول ابن عصفور أن اليك في وإضمه اليك اغترابه بمعنى خذوه والمعنى خذوا حناك أي عصاك لأن إلى لا تكون بمعنى شذوذ عند البصريين في وإنما تكون بمعنى أنص في قولك إلى وبمعنى نخ في قولك اليك فيودن الجناح ليس معنى العصا الاعتدال فيرأوشوذ من الضمير في المشهور أنها بمعنى اليد لان يد الإنسان بجزء جناحي الطائر والمعنى هنا وإضمه إليك أي صدرك ومعنى وإضمه إليك إلى جناحك في سورة طه أدخلت هناك تحت يديك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جاريا وجب مع ما ذكرها عشرة معان أحدها

أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوما فد كرقومه أي تد كرقمهم ادهوا لاء القوم المصاحبون قومه جالبه لما شاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكركه بلساني وبقلبي وتد كركه وذكركه يعني وأقول قد ذكر المصنف هذا الذي أحازه الشارح في شرحه لاشواهد حيث قال معنى البيت أنه ما صاحب من بعد قومه قوما فذكركه الازيد أولئك القوم قومه جالبه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أول ما يسمع منهم من التناء عليهم والذي كره إلى الأول بالقلب على الثاني باللسان وبشبهه لاول أنه يرى فآخرهم وزعم بعض من غير الضرورة جالبه ليس الشاعر عنه مندوحة أن هذا ليس بضرورة لكن فأنه من أن يقول الازيد نعم جبالى هم ويكون الضمير للمفصل فذكركه الفاعل وردة الناظم يعني أن البيت يفتي كرون الفاعل والمفعول ضمير من متصلين لمسمى واحد وإنما يجوز ذلك في باب ظن وهذا هو لأن معنى الضميرين مختلف وأضمر الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقوم الممدوحين وبمحمل عندي أن يكون فاعل يز يد ضمير الإكرام ويكون هم المفصل فذكركه الهم المنفصل لا يجوز أن يؤكدا للرفع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز في كركهم فآخرهم الرفع عطفا على أصحاب والنصب في جواب الثاني لأن انتقاض النفي اغما هو بالنسبة إلى المسمول وتطيره ما أتينا قصدنا إلى الفاعل وزعم أبو حيان أن الناظم حرف صد وهذا البيت وإن صواب لم يبق بعدهم جبالا فآخرهم ولا مستندة في ذلك إلا ما وجد في جاسة إلى غام هكذا الذي وردة الناظم هو رواية للقيمة في طبقات الشعراء ورواية للمبردا أيضا إلا أنه وردة بالقصو قالها صاحب اه (قوله ولا يحسن جل ذلك على ظاهره) في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على أنه كقوله قديم الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله يخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك إلى ما كان فيه مداخل على فاعل متعلق بضمير من لمسى واحد (قوله قديم أرسى الخ) يضمن بالصاد الفحة والحاء الملهمة بصوت والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لا ذلك أي قوله قديم أرسى البيت وإنما أشار إليه بذلك مع أنه ليس بعيدا لأنه سبق التكلم وتقتضى والمتقضى في حكم التبعاد قال صاحب الكشاف وهذا في كل كلام يحدث الرجل يحدث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لأن ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لأن ياه الشعر

﴿عن﴾

المجاورة في الزاوي وهو أشهر معانيها المراد بالمجاورة بعد شيء عن الجوارح بسبب الجوارح مصدر الفعل المتصدي به المعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك قدس في قوله يذكروا الذين سافروا عن البلد ورغبت عن كذا أو رمت عن القوم صوذ كلفا في هذا المثال في الأخير في معنى آخر وهو الاستسلام وسأقي في قوله يذكروا الذين بدل شعورهم أو بدلوا لغيرهم نفس عن نفس شيئا أي بدل نفس في قوله الحديث صوى عن أمك أي بدل أمك وبمحمل أن يكون المعنى صوى تابعت عن أمك وقد جعل عليه بعضهم قوله كيف توافي قال في الجني • قد قبل القرآن يادعي أي قتل زنادا



بدل ويحتمل التضمين أى صرفه الله على القتل والجبن بكسر الميم وفتح الحيم الترحم وهو الشائف الاستعلاء فهو فاعل ما يضل  
 عن نفسه أى على نفسه ويحتمل التضمين والمعنى فاعلم بعد الخبر عن نفسه بالجرل أو فاعلم بعد الخبر عن نفسه لا يملك مكان  
 البطل ومنبعه وهو يعزى قول ذى الأصبع فى بصاويه من مهملة واحد الأصابع وهو لا يملك إلا أفضل فى حسب •  
 حتى ولا أنت داني فخرى أى الله ودان • كذا حذف اللام الجارة الأخرى شذوذ والدرى الأصسن ممدود والبن  
 يدروا ويسمى الابن دواو قبل أريد بالدرى مثله الخبر فاعلم كانوا يعتقدون أن الابن منشأ لكل خير لانه من غالب أفعالهم  
 وكانوا يستقونه الخليل ويقرون به الصبيحان وهو لا أفضل فى حسب • وهو ما يهده الإنسان من مغايراته أو هو الذين  
 يعزى • ولا أنت مالكى • وهذا تفسير داني وهو نسوسى • وهذا تفسير يخزى وبالهاء المحبة والراى وذلك الذى قتله من أن  
 عن فى البيت يعنى على • ولان المعروف أن يقال أفضلت عليه • يعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى  
 لا تجاوزت فى الفضل • وقيل ٢٩٤ ومنه أنى أحببت حب الخير عن ذكر رى أى قدمته عليه • وهذا فيه جمع بين

تضمين أحب معنى الإيثار  
 والتقديم وجعل عن يعنى  
 على وهو عيب • وقيل  
 هى • أى عن المذكرة  
 فى الآية • يعزى بأيم  
 للمساواة وليست للاستعلاء  
 • وتعلقها بحال محذوفة  
 أى منصرف من ذكر رى  
 وحكى الرامى عن أبى  
 عبيدة • بالتصغير وهاء  
 التانيث • أن أحببت  
 من أحب العبر أحياء  
 إذا ركب لم يترفع متعلقة  
 به باعتبار معناه التصنى •  
 وهو التثنية • وهى على  
 حقيقة • وهو معنى  
 المجاوزة • أى أنى تنبسط  
 من ذكر رى • وشغل  
 عنه • يعزى هذا الحب  
 انصرف مفعول لاجله •

**(قوله)** وقول ذى الأصبع لاه ابن حنك الخ • ذوالأصبع هو العدوان أحد حكام العرب فى  
 الجاهلية وقيل له ذوالأصبع لأن حية غشته فى أصبعه فقطعه عاهش ثلاثمائة سنة وأصل لاه  
 ابن حنك لدران حنك حذف اللام الجارة • والى فى أول الاسم الشرى بلفظ الدرو وهو فى  
 الأصل ممدود الابن يدوم أطلق على الابن نفسه والحسد ما يهده الإنسان من مغايراته  
 قال ابن سيدة وأفضل عنه وعليه زادو الديان الحاكم • وقال ابن السكيت الساسد الساسد باللام  
 وتخزى وبالله المحبة والراى أى نسوسى من خزى الرجل خزاؤا ساسه وقهره وسكن واو  
 تخزى فى لاجل القافية وقيل هذا البيت

فى ابن عم على ما كان من خلق • مخالف فى أقله ويقبلى

أزرى بنا أننا شالت نعامتنا • لخالتى دونه بل خلته دونى

وفى الشرح وتخزى فى محتمل الرفع والنصب غوماً تانياً فخذنا أى ولا أنت مالكى فكيف  
 نسوسى • وليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفظة مقدورة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ  
 فى الشواد الأنا يعفون أو يعفوا الذى باسكان الواو من يعفو • **(قوله)** وحكى الرامى عن أبى  
 عبيدة أن أحببت من أحب العبر أحياء إذا ركب لم يترفع • فى الكشف أحببت مضارع معنى  
 فعل يتعدى بمن كانه قال أنبت حب الخير عن ذكر رى أو جعلت حب الخير يحجز بالأمم فنيا  
 عن ذكر رى وذكر أبى الفصح الحميدى فى كتاب التبيان أن أحببت بمعنى أكرمت من قوله  
 مثل يعبر السواد أحياء وليس بذلك • والرامى هو أبو الحسن بن على بن عيسى النحوى  
 المتكلم أخذ الأدب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التوشى والجوهري وقد يفسد  
 ستة ست وتسعين ومائتين وثلاثين سنة أربع • وقيل اثنين وثلاثين وثلاثمائة وهذه النسبة  
 يجوز أن تكون إلى الزمان وأن تكون إلى قصر الزمان وهو قصر واسط والمحمدى باسكان الميم

ونقل الزخشرى هذا القول ولم يرفعه قال فى الكشف

وبالذال

أحببت مضمين معنى فعل يتعدى بمن كانه قال أنبت حب الخير عن ذكر رى أو جعلت حب الخير يحجز بالأمم فنيا  
 رى وذكر أبى الفصح الحميدى فى كتاب التبيان أن أحببت بمعنى أكرمت من قوله مثل يعبر السواد إذا حيا • وليس بذلك والخبر  
 المسال كقوله تعالى أن ترك خبره وأطلب الخير لشد يد • والمثل الخليل التى شغلت أو سمى الخليل خبرا كنهناض الخير لمتعلق  
 الخير • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخليل معقود فى نواصيا الخير إلى يوم القيامة • وقيل فى زيد الخليل حين قدم عليه  
 وأسلم ما وصف فى رجل من أيتته إلا كان دون ما بلغتى إلا زيد الخليل وسماه زيد الخليل وسأل رجل بلال رضى الله تعالى عنه  
 عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخليل فقال واغفار أردت الخير  
 إلى هنا كلامه • والراى • يعنى فى التحليل

لنحو وما كان استغفار إبراهيم لآبيه الأعمى موعدة في أي لاجل موعده في محتمل أن يكون المعنى الصادرا عن موعدة فهو نحو  
وما نحن بتاركى الممتنع قولك ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تاركى أي ما تترك كما صدر عن قولك وهو رأي الزمخشري  
وقال في خازنها الشيطان عنها في خازنها ما كان فيه في أن كان الضمير للشجرة فالمتن جملها على الزلة بسبب حقيقة أصدر  
الزلة عنهم ومثله وما فعلته عن امرئ أي وما أصدرت ما فعلته عن اجتأدي و أي وانما فعلته بأمر الله تعالى في أن كان البنية  
فالمتن ضامها عنها واذ بهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عن ذلك إذا ذهب عنك في الخامس من معانيها في مرادفة  
بعده في إطلاق القول بالمرادفة مشكل لأن بعد اسم يقين فلورادفتها لكنت اسماً إذا المرادفة بين كثنين من نوعين ولو  
كانت اسماً لا متنع من هذا المعنى عن الحرفية في نحو مما قيل ليصعب نادمين في ٢٩٥ أي بعد قليل ونحو في صنفون  
الكلم عن مواضعه بدليل

ان في مكان آخر من  
بعدمواضعه في فدل على  
ان عن في الآية الأولى  
يعني بعد الواقعة في الثانية  
وهذا يدل على المدعى  
لثبوت الفرق بين الموضوعين  
ففي الأولى مجرد الالة  
والأزالة عن مواضعه  
بضميره على غير ما زل  
وتأويله بالتأويلات  
الباطلة ومعنى الثاني  
امالته عن مواضعه التي  
وضعه الله فيها بنحو منها  
فتركونه بغير مواضع بعد  
ان كان في مواضع في نحو  
لتركن طبقاً عن طبق  
أي حاله بعد حاله في وهذا  
أيضا قابل للضمير على  
وجهه في معن على منها  
بان يكون التقدير لتركبن  
طبقاً متجاوزاً في الشدة  
عن طبق آخرون فيكون

والدال المهمة نسبة الى هذه القبلة من فسطان (قوله) ونحو ما كان استغفار إبراهيم لآبيه الأ  
عن موعدة في الشرح محتمل أن يكون المعنى الصادرا عن موعدة (قوله) والخامس مرادفة  
بعد في الشرح إطلاق القول بالمرادفة مشكل لأن كلمة بعد اسم يعين فلورادفتها لكنت  
اسماً إذا المرادفة بين كثنين من نوعين ولو كانت عن اسماً لا متنع من هذا المعنى من معاني عن  
الحرفية وأقول ليس مراد بالمرادفة هنا حقيقة تعادل مجرد التوافق في المعنى لأنه سيقتل في  
حرف الواو في الواو الحالية ان الحرف لا يردف الاسم (قوله) يصرفون السكام عن مواضعه  
بدليل ان في مكان آخر من بعدمواضعه وذلك ان الآيتين الواويتين في أمر واحد تبيين  
أحد أحباب الأخرى قال الزجاج ومعنى من بعدمواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل  
حلاله وحرم حرامه (قوله) وتكون لركبن طبقاً عن طبق في الشرح محتمل أن يكون المعنى طبقاً  
متباعدة في الشدة عن طبق آخرون في هذا احتمال بسبب لم يوصل عليه العربون  
لأفضائه الى ما مضى وهو تعلق الطرف بالصفة يكون خاص بمحذوف بدليل مذكروا  
هنا عن يتعلق يكون مطلق صفة لطبقاً أو حالاً من الضمير في لركبن وقال المفسرون  
المعنى لتركبن الشدة الموت والبحث والحساب وقيل لتركبن تكون الأحوال من  
المنطقة الى البرزخ كما تقول طبقاً بعد طبق وقيل لتركبن الآخرة بعد الدنيا وقيل  
لتركبن هذه الأحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الأخير وفق لكونه عن طبق حالاً والمعنى  
الأخر تكون صفة واعلم ان مافي الشرح ما أخذ من شرح الباب فأن فيه الأولى أن يقول  
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخرون الا ان المقدور  
في الشرح متباعدة اولاد دليل عليه وفي شرح الباب متجاوزاً عن دليل عليه فان معناها  
المتجاوزة وسيد كرم المصنف في آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تصديره الا  
لدليل (قوله) ومنه وردت عن منهل في الصالح المثل المورد هو عين ما ترده الأبل في المرامي  
وتسمى المنار التي في الغارة على طريق السقا ومناهل لان فيها ما توفي الشرح يمكن أن يكون  
معنى البت وردت صادرا عن منهل آخر (قوله) وأمر الحى الخ يقال أحياه الله مواضعه

كل طبق أعظم في الشدة مما قبله في وقال في ومنه وردت عن منهل في وهذا أيضاً يمكن تخريجها على أن يكون المعنى  
وردت صادرا عن منهل آخر وهو ظاهر في السادس من معانيها الطرفية لقوله وأمر سراد الحى حيث لقيتهم  
ولأنك عن جمل الرابعة وأما في أمر السراد أي أنهم من ملك وأجعلهم في أسوة يقال أحياه الله مواضعه والسراد قال  
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفي القاموس اسم جمع والحى يطن من البطون يجتمعون في بعض بعضهم من بعض  
في والرابعة في بكسر الراء في مجرم الحاة في فتح الحاء المهملة وهي ما يتكفل به من دابة أو غرامة في قيل في وعن في البيت  
يعني في أي ولأنك وأما في جمل الرابعة في دليل في قوله تعالى في ولا تنافي في ذكرى في معنى هل الوفاء في في فصل ما في البيت  
عليه في والظاهر في الفرق بين التعدتين فلا تنافي في الجمل وذلك في أن معنى في عن كذا جاوز ولم يدخل فيه في ويكون معنى مافي  
البيت لا لك متجاوزاً عن الجمل غير داخل فيه في معنى في في في به دخل فيه في وفي وليس هذا المراد من البيت بان يكون

خطا بل قيل وفتر في الاعطاء وانما هو لم يقبل ان يعمل فانفسا متباران فكيف يعمل احدهما على الآخر  
 وهو الصالح من معانيها في ادمه من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويضع السيئات الشاهد  
 في من في الاولى ولا شاهد في الجواز التعلق بمخوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو في اولئك الذين يقبل  
 عنهم احسن ما عملوا في هذه كالأولى أي يقبل احسن ما عملوا صادرا عنهم في بدليل تقبل من احدهما ولم يقبل من الآخر  
 قال في التعلق قال انما يقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية ليشير إلى أن في بقها دليل على مكان حسننا وبدليل  
 في ردنا بتقبل منا في وهذا حذف عاطف وليس من محاله ولا يضافك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة بفعل  
 التقبل فيه وفيه ما سبقت تعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما في والثامن في من معانيها في ادمه الباطن وما ينطق  
 عن الهوى في ان هو الا وحى وبوحى والمظاهر انما هي المجاوزة في على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى في وكانه  
 أشار بالتشكيك إلى أن ال في الآية جنسية فدخلوها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم يرا الاجتهاد لافضل ولا انما  
 لان الضمير في ان هو للقرآن في التاسع في من معانيها في الاستعانة في كالباع في قوله ابن مالك قوله ربيت عن القوس لانهم  
 يقولون انضار ربيت بالقوس كما في ٢٩٦ الفراء في ولكن ليس في حكايتها ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من

المعرفين على معناه المعروف  
 له فربت بالقوس على  
 معنى ان القوس آفة للرى  
 فالباغ لا تستعانة وربيت  
 عن القوس على معنى  
 أصدرت الزمالة عن القوس  
 فمن المجاوزة في قوله في  
 أي وفيما حكاه الفراء عن  
 العربى انه يقال ربيت  
 بالقوس اذا كانت آفة  
 الرى في رد على الحريرى في  
 انكاره في في درة الفواص  
 في أن يقال ذلك في أي  
 ربيت بالقوس في الا اذا  
 كانت القوس هي الرمية  
 وحكى في الفراء في أيضا  
 ربيت على القوس العاشر في من معانيها في ان تكون زائدة للنعوض من أخرى محذوفة كقوله  
 أخرج عن أنضار الجاهل \* فعلا التي عن بين جنسك تقدم في الجاهل بكسر الجاء قضاء الموت وقدره في قال ابن جنى  
 أراد فلهذا تقدم عن التي بين جنسك فحذفت عن من أول الموصول وزيد بعده في وظهر كلام المصنف ان شرط زادت  
 التوضيح والام يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسيره لعل في انهم اختلاف في تفسير قوله تعالى يسئلونك  
 عن الانفال فقيل عن علم او قيل عن الانفال وقيل عن صلة بذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال  
 سؤال الاختيار أو سؤال الاستعانة فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى انها زائدة وليس هناك تعريض  
 في الوجه الثاني في من أوجهه في الثلاثة في ان تكون حرفا مصدرا يؤول ذلك ان يخيم بقولون في أعجبي أن تغفل عن تغفل  
 قال ذو الرمة أعن وسمعت من حرقا منزلة ماء الصباية من عينك مصبوم في قال نعم الدار أي تأمل ما في قال الجوهرى  
 وانظر ما صاحبه ذي الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة في مصعب الدمع سالو صبغت العين اسانته وكذلك  
 يقولون في ان المسند في يقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عنمة تميم الثالث في من أوجهه في أن تكون اسماء  
 جانب في وعليه سؤال معروف وهو ان الكلمة انما تدعى فلا اسم اذا أخذ أصل من غير اوال جانب ليس بمعنى المجاوزة

دعها  
 أخرج عن أنضار الجاهل \* فعلا التي عن بين جنسك تقدم في الجاهل بكسر الجاء قضاء الموت وقدره في قال ابن جنى  
 أراد فلهذا تقدم عن التي بين جنسك فحذفت عن من أول الموصول وزيد بعده في وظهر كلام المصنف ان شرط زادت  
 التوضيح والام يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسيره لعل في انهم اختلاف في تفسير قوله تعالى يسئلونك  
 عن الانفال فقيل عن علم او قيل عن الانفال وقيل عن صلة بذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال  
 سؤال الاختيار أو سؤال الاستعانة فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى انها زائدة وليس هناك تعريض  
 في الوجه الثاني في من أوجهه في الثلاثة في ان تكون حرفا مصدرا يؤول ذلك ان يخيم بقولون في أعجبي أن تغفل عن تغفل  
 قال ذو الرمة أعن وسمعت من حرقا منزلة ماء الصباية من عينك مصبوم في قال نعم الدار أي تأمل ما في قال الجوهرى  
 وانظر ما صاحبه ذي الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة في مصعب الدمع سالو صبغت العين اسانته وكذلك  
 يقولون في ان المسند في يقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عنمة تميم الثالث في من أوجهه في أن تكون اسماء  
 جانب في وعليه سؤال معروف وهو ان الكلمة انما تدعى فلا اسم اذا أخذ أصل من غير اوال جانب ليس بمعنى المجاوزة



[illegible]

من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة

﴿عوض﴾

(قوله) كثر لهم لأفعله عوض العاضين) في الصحاح يقال لا تترك عوض العاضين تأملاً قال لا تترك دهر الأخرين في حواشي التسهيل للصفائح قلنا إن عوض حالة الأضافة مغرب لا تافق مع الفتح مع الأضافة واختلافهم فيه عند عدمها (قوله) مبنى أن نصف القطعة عن الأضافة في اللفظ دون المعنى فأنشبه الحرف في افتقاره إلى غيره (قوله) رضي إبان الخ) رضي إبان سال من الندى والمخلق في قوله قبله

تسبب اقترورين بصطبا منها • ومات على النار الندي والمخلق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة ونذكر في أمي تقدروح في الحاء من ندى أم وهومتلقي  
برضعي ويجوز أن يكون بدل من لسان على الموضع الأصح يهملتين هنا اللبس وقيل الزحم  
والله يعني في أي مخالفا في ظلمة الاشياء قبل الولادة وقيل الزق الخرق وقيل الراد أي مخالفا  
عند ذلك وفي الشرح لا أعرف أحد اجعل الباء معني عندها أدري هذه العنيد من ابن جابر  
وأقول لعلها من مجازية الظارفة لانها لا يخالفا في نفس الزق ولا في نفس الراد بل  
عنده وقره (هـ) فليس ظرف لتنفق) فان نسل إنما يكون ظرفا لتنفق على القول باللا

مضى جزء من الدهر خلفه  
آخر من بعده فكان الثاني

موضوع من الاول والاقبل

بل لان الدهر في زعمهم

بضم الزای وفتحه او کسر ها

والمراد به هنا القول الباطل

بوسلب و يعوض و اختلاف

في قول الاعشى

امیری لقلہ لاحت عیون

کثرت

### الى ضوء نار في مقام تحرق

تشیق المقروء من مصطلحاتها

مات على النار الندي والمخلق

فرضیه: ایمان ثدی اُم تحالفا

باسمہ دایر عرض لا

تفقی

وقدمه انشاد المبتدئين

[illegible]

معناه أبدأ بالبناء فبقي من التأسيس كما يفيد فائدة القسم ولا جيل فائدة قد تقدم على ما مله فقام مقام الجمله القسمة وان كان  
 عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كقول التأسيس كما يفيد فائدة القسم ولا جيل فائدة قد تقدم على ما مله فقام مقام الجمله القسمة وان كان  
 القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال ان قوله لا تنصرف جواب القسم محذوف سد مسدده عوض فلا ضرر ان في تقدمه  
 لهذا الغرض مع وجود لا غير ان جعل هذا الجواب القسم مقدرا مع وجود فعل قسي ما فلو لم يكن أن يكون هذا جوابا  
 له بخلاف الظاهر وهو قال ابن الكلبي قسم وهو اسم ضم كان ليكرين وثقل بدليل قوله حلفت بآثار ان حول عوض •  
 وانصاب تركن لدى السعير في ما ترات صفة لمحذوف أي بدءا ما ترات أي مقترجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان  
 الصاد المهملة وقد تضمنان وهو مانصب ليعبدن دون الله وهو السعير اسم لمن كان لعزته • بين مهملة وفون وزاى  
 مفتوحات وهو أوجي من وسعة يقال له عزته بن أسد بن ربيعة بن نزار في كلام ابن الكلبي وهو لو كان تازع لم يتجه بناؤه  
 في البيت ويمكن أن يصح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض ٢٩٩ قسم انه ساد مسد القسم كان تقدم فاطلق

عليه انه قسم هذا الاعتبار  
 وبناء وحيد مقصده لانه  
 ظرف مقطوع عن الاضافة  
 وتقدمه على عامله لغرض  
 جسه فقام مقام الجمله  
 القسمة فان قلت قوله  
 وهو اسم ضم بأى ذلك  
 قلت انما ياءه ان لو كان  
 الضمير راجعا على عوض  
 بقية كونه ظرفا سد مسد  
 القسم وهو غنوع بل هو  
 عائد على عوض لا باعتبار  
 هذا القيد بل باعتبار لفظه  
 فقط ويكون هذا من باب  
 الاستفهام المعروف في فن  
 البدع وهو ان يراد بلفظ  
 له معنيين أحدهما ضم  
 يراد بصغيره المعنى الآخر  
 أو يراد بصغيره به أحد

ليس لها الصدد لا على القول بانها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح  
 وهى هنا وقعت في جواب تحالفاً أجيب بان عوض قال الرضى لكثرة استعماله في القسم  
 مع ان معناه أبدأ بالبناء فبقي من التأسيس كما يفيد فائدة القسم ولا جيل فائدة قد تقدم  
 قد تقدم على عامله فقام مقام الجمله القسمة وان كان عامله مقترنا بصرف يمتنع عمله فيما  
 تقدمه فهو عوض لا آتيناك وعوض ما آتيناك اه وعلى هذه افوض في البيت المتقدم على  
 عامله قائم مقام الجمله القسمة بيان تحالفاً (قوله حلفت بآثار الخ) أي بدءا ما ترات من  
 ما ترات اذ اماع والانصاب جمع نصب بضمين وقد سبق ثابته وهو مانصب ليعبدن دون  
 الله (قوله ولو كان تازع لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تخصيص كلام ابن الكلبي بان  
 يكون معنى قوله ان عوض قسم انه ساد مسد القسم وبناء وحيد مقصده لانه ظرف مقطوع  
 عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم ضم بأى ذلك قلت انما ياءه لو كان الضمير راجعا على عوض  
 بقية كونه ظرفا سد مسد القسم وهو غنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل  
 باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستفهام المذكور في البدع وهو ان يراد بلفظ أحد  
 معنييه وبصغيره المعنى الآخر أو يراد بصغيره به أحد المعنيين وبالصغير الآخر المعنى  
 لا تر اه وأقول لا يفتنى ما فيه من التكساف والخروج عن الظاهر

### § (عسى) §

(قوله فعل مطلقا) أي سواء اتصل بالصغير المتصوب أو لم اتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا  
 لابن السراج ونملب) فانه ما رآه الى عدم تصرف عسى وكونه يعني إحمل قال الرضى واتصال

المعنيين ثم بالصغير لا تر الى الآخر والاول كقوله اذ انزل السماء ارض قوم • وعنه وان كانوا غضايا وما نحن فيه  
 من هذا القسم تأشيرنا اليه والله أعلم § (عسى) § فعل مطلقا لكنه فعل غير متصرف لشغنه معنى الحرف  
 أي انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاء آت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تصرف فيها أو اما الفعلية فهو بعث  
 والاسمية نحو انت حرمتي الانشاء عارض فيها وحكي ابن ظفر في شرح المقامات عسى قال الليلى وعلى هذا يقال  
 عاس وقال العاصي في شرح القصص وزعم بعضهم انه قال عسى عسى وعسى عسى فيكون على هذا متصرفا ولما اعتقب الباء  
 والواو على لامه وفي حلى الدلى لعبه اللام القير وفى لا يقال من عسى يفعل ولا قال الا ان أباز يحكى عس قال وقد قال  
 المعري • فان مثلى جيران القريض عس • قال الليلى انما عس تنجني خليف قال المصنف وقد وقع هذا الوهم  
 بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التهجيد شذوقهم ما أعاد كذا أو عس بمعنى ما أحفوه وأحقق به وهذا  
 أشد في اللفظ لانه معترف بالمعنى مع توجهه ان الفعل جامد وله عسى التي القارية • لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج  
 ونملب وسكان الرضى عن الزجاج قالو زعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه يعني إحمل قال وابتال الضمير المعروف

به يدفع ذلك الآن يعتذر عن ذلك بما اعتذره أبو علي في ليس قلت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد قوله إلى أن ليس حرف متحذف بانها لو كانت فعلا محققا فمن فعل كصديق صديق لمعادت حركة اليا معتد اتصال الضمير كصديقت وأوجب بان ذلك لغاؤه متحذفه في عدم التعريف قال الفارسي وأما الحلق الضمير به في ليست وليست فاعلمت به بالفعل لكونه على ثلاثة أسرف ويعني ما كان وكونه رافعا وانصبا كما حلق الضمير بهات فاعلمت بها في مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته بالفعل لغطفافته ذلك إلى عسى حذو القعدة بالقعدة ولا في حرف في حين يتمل بالضمير المنصوب كقوله • بالله تعالى أو عسا • خلافا لسيبويه في أنه في هذه الحالة تعامل عمل فعل كحكاة عنه السير في قال ابن قاسم وضعبان فيه اشتراك الفعل وحرف في لفظ واحد قلت وليس بذلك في معناه التبرج في المحبوب والاشفاق في أي الخوف في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم في فالأولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي أن ما كرهوه ٣٠٠ ينبغي أن ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك

انهم كرهوا الفز ووثبه احدى الحسينين اما الغافر والنفية واما الشهادة والجنة وأحبوا التعمودين والفز ووثبه الذل والفقر وسرمان النفية والاجر والمفهوم من كلام الجوزي وابن الحاجب ان معناه رجاءه فالفز فاذا قلت عسى مريض أي يشفي دلي على انك ترجو قرب شفائه وتارة الرضى في ذلك كالأمر ليس عسى متبينا للوضع للقطع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى من قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج فهو عسى لعله يخرج ولا بد في فعل انشاقاقه وبسمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في إعرابه على أقوال أحدها هو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا متصلا بالبداية وزيد يقوم بها على أنه اسم وان يقوم في محل نصب ماعلى أنه الخبر في واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث في الخبر به وهو زيد في ذات ولا يكون الحديث عن الذات وأوجب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف ما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام في فيكون من باب الخبر عن اسم المسمى باسم معنى فلا إشكال في أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام في فيكون من قبل لاخبار عن الذات وصف صادق عليها كأي زيد قائم فلا إشكال أيضا في ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر من آمن بالله حذف المضاف من الأول • وأولكن البر من آمن بالله في حذف المضاف من الثاني غير أن هذا الجواب فيه تكافؤ لم يظهر هذا المضاف التقدير وما من الدهر لاني الاسم ولا في الخبر والتقدير بالآية ليس في موقعه لانها تركب واحذف في حذف فيه المضاف للقرينة في التكافؤ فيه تركيب كل من ينطبق على ما لا ينضم من الجانيات ان ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله فهو عسى وعروا ان يذهب

الضمير المرفوع عسى يدفع ذلك الآن يعتذر عن ان الحلق الضمير به لكونه شاه الفعل لكونه على ثلاثة أسرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحرفيها (قوله ومعناه الترجى في المحبوب والاشفاق في المكروه) فلا سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اه وفي الصحاح عسى من التقوا جبة لاستعانة الطمع والاشفاق عليه تعالى ادلا بكونه في المجهول وقوله نه إلى عسى ربه ان طلقك التوفيق لا الخوف والاشفاق كان أوفى كلامه تعالى للإيهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) عسى الأولى للاشفاق المتخاطبين نظر إلى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظر إلى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية لترجى والثانية للاشفاق نظر إلى ما في نفس الأمر وفي تفسير البين ساءى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو جميع ما كلفوا في الطمع فالطمع بكرهه وهو منافع صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس ضربه وتهاوه وهو يرضى بها إلى الرضى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت بنفكس الأمر عليها وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبته خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقة كرجع الضرب في المدمع كمال الرضا بالحكم والأذعان وهذا كما تقول ان الكل يقضاه الله ومشقته مع ان البعض مكروه منكراية الانكار كالقبائح والشرو (قوله وأوجب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف) قال الرضى هذا تكافؤ لم يظهر المضاف في اللفظ لاني الاسم ولا في الخبر (قوله ومثله ولكن البر من آمن بالله) في الشرح هذه الآية تركب واحذف في حذف منه المضاف

فهو عسى لعله يخرج ولا بد في فعل انشاقاقه وبسمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في إعرابه على أقوال أحدها هو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا متصلا بالبداية وزيد يقوم بها على أنه اسم وان يقوم في محل نصب ماعلى أنه الخبر في واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث في الخبر به وهو زيد في ذات ولا يكون الحديث عن الذات وأوجب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف ما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام في فيكون من باب الخبر عن اسم المسمى باسم معنى فلا إشكال في أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام في فيكون من قبل لاخبار عن الذات وصف صادق عليها كأي زيد قائم فلا إشكال أيضا في ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر من آمن بالله حذف المضاف من الأول • وأولكن البر من آمن بالله في حذف المضاف من الثاني غير أن هذا الجواب فيه تكافؤ لم يظهر هذا المضاف التقدير وما من الدهر لاني الاسم ولا في الخبر والتقدير بالآية ليس في موقعه لانها تركب واحذف في حذف فيه المضاف للقرينة في التكافؤ فيه تركيب كل من ينطبق على ما لا ينضم من الجانيات ان ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله فهو عسى وعروا ان يذهب





وهذا اسم الله قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في معنى ظنهما موضوعا على جاء شيء على صفة  
قدارة لا يدخل عليها عامل سواء هو افتقر في لفظ أو لمها وعمل ظنهما وتارة تدخل ان عليه ما افتقر فيه ما وتكون في معنى يسما  
فان قيل فاجزى عسى قيامه بوجوه غفلة قيامه بعلما ذكوت قد يقال انه لما كان المضاف اليه غير معقلا انه وانما يؤتى به لغیره  
وكانت هذه الافعال مستندة في المعنى الى ما سبق في تقديرها ما لم يدرهم ان المعنى شرط الاستقلال كل منهما بنفسه وان  
لا يكون أحدهما كالغفلة لا تحركون كلها انما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلامه زيد انما طلب شيئا واحدا وجاءه الآخر  
تمتة لذلك الى هنا كلامه في وقال ابن مالك مندى انها ناقصة ابدأ ولكنها سادت ان وصلنا في هذه الحالة مسد الجزأين كما  
في أحسب الناس ان يتركوا انهم يقل أحدان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسى لا تنصرف عن أصلها في مثل  
وعسى ان تتركوا بل يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمال الباقية في الثالث والرابع  
والخامس ان يأتي بعدها في الفعل ٣٠٢ في المضارع المجرد في من ان جلالها على كادها والمقرون بالسبب في المشاركتان

في الدلالة على الاستقبال  
في أو الاسم المفرد في تعجب  
عسى معنى كان فاجزى  
في الاستعمال مجزاه في نحو  
عسى زيد يقوم وعسى زيد  
سيقوم وعسى زيد يفتش  
وهذه الامثلة على ترتيب  
ما ذكره من الاستعمالات  
الثلاثة للمثل لها في الاول  
قليل كقولہ

عسى الكرب الذي أصيب  
فيه  
يكون وراءه فرج قريب  
الكرب يخفق الكاف وامكان  
الراء الحزن باخذ بالثمن  
وكذا الكرب والفرج بالجيم  
مع فتح الفاء والراء ككشف الغم  
ويبنى أن يجعل فرج مبتدأ  
شبرا عنه بقوله ورائه والجله

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البسمل (قوله  
عسى الكرب الخ) هذه البيت لهدية بن العشرم العسري قتل صبرا قاصدا لقتله ابن جهم وكان  
معاولا بعرض على ولي القتل سبع ديات فاق الاقله قتلته وهو أول قتل صبرا بعد عهد  
الذي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلقي ان القتل يعقل بعد سقوط رأسه  
فان عقلت فاني ظنض رجلي وبأسطها ثلا فاضل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان  
فرج مبتدأ ووراء خبره والجله خبر يكون واسمها خبر يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون  
فرج اسم يكون ووراء خبرها للابصار الفعل من خبر عسى رافعا لاجني عن اسمها (قوله  
أكثر في العذل لمالح) العذل بالعين المهملة المفتوحة والمذال المهملة الساكنة الملامة  
والإحلاج بيمسيتين الملامزة (قوله وقولهم في المثل عسى الغيور أبوسا) الغيور بجمه  
مضمومة وواو مفتوحة بعدها له التصغير ما لكسب الأبو من ضمهم المضمرة بعد الواو  
جمع يؤمن وهو العذاب أو الشدة في الحرب وأصل هذا المثل قالته الزباء قومها عند  
رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الفراء غنيمات فيها الرجال وكان الغيور  
في طريقه لعل الشرب يأتيهم من جهة الغيور (قوله والصواب انهما معا حذف  
فيه الخبر أي يكون أبوسا أو كون صائغا لان في ذلك إغواء لهما على الاستعمال الأصلي)  
لان الأصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير ان أوكون أبوسا  
وان أوكون صائغا وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حارفا مضمرة بقوة الدلالة وذلك  
لكثر وقوعه ان بعد حرف عسى فهو كحذف المسدود بقاء معموله وقيل التقدير بياس  
أبوسا فيكون مضاعفا لمطلقا كقوله تعالى فطفق مصافق المثل على هذه التأويل مجاز

في محل نصب على أنها خبر يكون واسمها خبر يعود الى الكرب ولا يبنى أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه  
خبرها لثلاثين كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجني عن الاسم وهو وهم بعلية المصنف في الباب الخامس في الجملة  
السادسة في النوع الخامس منها هو الثالث أقل كقوله أكثر في العذل لمالحا • لاكثر في عسيت صائغا  
العذل بضع العين وسكون الدال المهملة الملامة والإحلاج الملامزة والدوام في قولهم في المثل المشهور عسى الغيور  
أبوسا وأصله فيما قيل ان الراء في لقومها عند رجوع فمير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغيور وهو ما لكسب  
على طريقه عسى الغيور أبوسا أي لعل الشرب يأتيهم من قبل الغيور وهو يمين مجبة واوراء مضمرة والأبوس جمع يؤمن وهو  
العذاب أو الشدة في الحرب كذا قاله والصواب انهما أي الشعر والمثل عا حذ فيه ان خبر أي يكون أبوسا أو كون  
صائغا لان في الراء بقاءه لا يستعمل الا في هذا • وفيه هذا ان بقدر المحذور أن يكون وأن أوكون بآيات ان لان ذلك  
هو الاستعمال الأصلي لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما بقدرها فافرا من حذف الموصول  
وقام معمول الامة قلت لا ضير فهو كقوله سيبويه من لدشوا بقره من لدان كانت شولا في والاني تار جدا كقوله

عسى ماى من على يده هذه • ستبقى غلات الكلى والجوامح • أى لعل البطن المغلوب من طوى فى القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة ضم الفين المجردة وهى حرارة العطش والكلب جمع كلب أو كلبه والجوامح الاضلاع وقد تقدم الكلام عليها وعسى فى أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والاربع والخامس وفصل ناقص بلا اشكال وفي الاستعمال السادس ان يقال عسافى وعسافى وعسافى وهو قتل فى نبت فى أكثر النسخ عسافى باثبات نون الوقاية وثبت فى بعضها بعد فيها قافا الأولى غير بان الاقوال الثلاثة لا تنسب فيها ظاهر وأما القولان للمصرحان بغلتهما فلا يستدعيا عنهما فاصلا دخول نون الوقاية وأما القول بغيرتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جوبانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنساق دخول النون وقد اجروا هاسيو به مجرى لعل فينبى جواز الامر من دخول النون كغلى وعدم دخوله بها كغلى وأما نسخة عسافى بدون نون غير بان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالغلبة فى أى على ما حكاه الرضى من انه جاء عسافى لعل قال والاكثر عسافى • فهو فيه • أى فى قولهم عسافى وعسافى وعسافى • وثلاثة مذاهب أحدها انها أى ان عسى اجرت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بان • نحو ولعل ينصرم أن يكون ألحق بمجته من بعض فتعاضت الكلمتان فى ان أخذت كل واحدة منهما حكما من أحكام الاخرى • وقوله سيبويه هو المذهب الثانى انه أى ان عسى فى باقية على عملها لعل ٣٠٣ كان فى الناقصة فى رفع الاسم ونصب الخبر • ولو لکن

فى الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغور وقال أو على جعل عسى بمعنى كان وزنه منزلة وقال ابن جنى فى الرسائل قلت لافى على أبو سافى قوله عسى الغور أبو سافى قال نعم كأنه قال عسى الغور مولى لكا والغور واد (قوله عسى على الخ) قال الرضى السمين فى ستبقى فاقعة عند المتأخرين مقام ان لا تكون الا للاستقبال والغلات بضم الهجمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلب جمع كلب أو كلبه بضم الكاف والجوامح الاضلاع (قوله عسى فى نبت فعل ناقص) خبر فى نبت عائد على الثالث والاربع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسافى وعسافى وعسافى وهو قتل) لان الاصل فى عسى ان يتصل بم الضمير المرفوع (قوله باين الزير طالع صيكا) قاله رجل من جبر وبهذه فطما بعيننا اليكا • لنصربن سيفنا قتيكا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدل التصريف) اعترض عليه بان هذا البدل ليس بذكر كوفى التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله فقلت عسافا تار كاس الخ) يعنى ولو كانت

فى هذا القول خروج عسافى فى كلامهم فلا يصار اليه • أو ما قوله • باين الزير طالع صيكا • فالكاف بدل من التاء بدل التصريف • على معنى انه أى يعرف عوضا عن حرف آخر • ولا من باب انابة ضمير عن ضمير كائن ابن مالك • أى ليست هذه ضمير نصب • أتيت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذى هو التاء بدل كاف على حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحسنه فلا دليل فى البيت للاختش • والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله فقلت عسافا تار كاس وعلا • تشكر فأتى نحوها أو هوها • ووجه اردان ضمير نصب لو كان مستورا الضمير الرفع لم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبا بالكونه الخبر فظهر رفعه بطل القول بالاستعارة المذكورة وانما أتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عسافا تار كاس مثل لعلها جارية فزيد قلبت والبيت يتحمل وجهين أحدهما أن يكون تار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها والى استعارة والثانى أن يكون ضمير نصب تابعين ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه نعلب كاسمى • قريبا على كلا الوجهين لا يتم الرد • هو المذهب • الثالث انها باقية على العمل ما عمل كان فى الناقصة • ولكن قلب الكلام فجعل الخبر عنه • الذى كان حقه الرفع • خبرا • فنصب • وهو • أى فى العكس • فجعل الخبر الذى كان حقه نصب خبرا عنه • رفع • وقوله المردو الفارسي ورد باس نزامه فى ضوقه • يا ابتاعك • وعسا كالانصار على فصل ومنصوب • وانما يقع الانصار على الفعل ومرفوع • ولهما أن يبيها بان المنصوب هنا مرفوع على المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قلب والمعنى يصاح • على ان الفارسي قال فى التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

انني عسيت صائغا في ان الفاعل مضمر في الفعل والكافي هو الضمير وان صائغا هو الضمير وان خالفه في انه معرفة وصائغا  
 نكرة قال ابن قاسم وهذا يخرج غريب الاستعمال في الصايغ عسى زيد قائم حكاية وتلعب ويتخرج هذا على انها ناقصة وان  
 اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الضمير متبنيه اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل في هذا التركيب نقصان عسى على تقدير  
 تحملها الضمير اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذي فعلته اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة فيكون ما على تقدير  
 خالوها منه اذ تكون حينئذ مستندة الى ان والفعل فتكون تامة وينظر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع  
 فنقول على تقدير الاضمار هند عسيت ان تقطعوا زيدان عسيان بفلما واذا بدون عسوا ان يقوموا والهندان عسيان  
 ية ومن يقول على تقدير الاضمار من الضمير عسى في الجمع وهو الاضطرار قال الله تعالى لا يضمر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا  
 منهم ولا نسامع من نسامع عسى ان يكن خيرا منهن في وادققت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا فيهما نقصان عسى  
 وعساها فيولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان قدرت يقوم محتملا للضمير لم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم  
 ضميرها فكون ناقصة وان قدرته خالها من ضمير لم ان يكون واقعا بدون تكون عسى مستندة الى ان يقوم زيد فتكون  
 تامة فان قلت قد سمعوا في باب المبتدأ مع تقدم الضمير اذا كان جملة صليقة فعلها مستندة الى ضمير مفعول عاد الى المبتدأ محتمل  
 زيد قائم فكيف يساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقصدا مع ان فاعله ضمير مفعول يدوم الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت  
 المسئلة تختلف في اجازتها عند دخول الفعل الماسخ فتمنع في باب المبتدأ فلا يميز كان يقوم زيد على ان يكون  
 زيد اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من اجاز كان مفعول ومن واقفه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحضوا  
 بان المانع في باب المبتدأ كون ٣٠٤ الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عاملا معنويا والعامل اللفظي اقوى  
 من المعنوي ولا شأن

بأية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الضمير بعد هاء عسى في البيت  
 يارب ينجري لعل والضمير اسمها وان كان خبرها قال ذلك سيبويه في الشرح ويحمل البيت  
 وجهين آخر أحدهما ان يكون نارا كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل  
 اني عسيت صائغا والثاني ان يكون ضمير النصب تابعا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم  
 على محاكاة تلعب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة بخوابه ان كاسا  
 هنا علم على امر أهذا خبر لا يعرفه عن معرفة (قوله) وادققت عسى ان يقوم زيد احتمل  
 الوجهين يعني نقصان عسى وتماها لكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان اعتبر

النواضع وعامل لفظية  
 فاذا تقدم الفعل على  
 الاسم بعده الافعال  
 لم يكن العملها فيه لازما  
 لان الضرب اذا قدمت  
 عاملين لفظيين قبل  
 المعمول فربما جعل

الاول ويما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت

انما على بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه المسئلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى  
 وانه كان يقول سفهنا بمني على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التمهيد ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة  
 خبرا لا تقوم وفي الباب انما من هذا الكتاب في الترجمة التي تضم ايان مكان المقدّر ان خبر كان مقدم مع كونه فعلا  
 على الصحيح اذ لا تنبسط الجملة الاسمية بالعلية وسبأ في الكلام على ذلك في محل ان شاء الله تعالى في الهمم لان تقدير  
 العاملين تنازع بينهما والرباط حينئذ جعل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفهنا  
 في فصح الاضمار في عسى على العمل الثاني فان قلت ما هذا الاستثناء من أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه  
 عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت الا انما من تقدير العاملين تنازع بينهما واستثناء  
 مفرغ في اليجاب لعمدة المني نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الطرف بعد الواو تبني المجد وعنه كافي حيث قدوم الحاج  
 والله سمع متعرض وانظر موصفا هنا فتدفع في النهاية ان الله لم تستعمل على ثلاثة اشياء أحدها ان يرايه الله تعالى المص  
 تلوهم اللهم ارحنا والثاني ان يذكره ليجب عكينا الجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد يقول أنت اللهم  
 لا والثالث ان تستعمل للبال على التدرية وقوله وقع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم ادم المذمعي الاربي ان وقوع  
 الزيادة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظهر ان المعنى الاول والثاني هاتين هاتين في الثالث في هذا المحل نظر  
 في وادققت عسى ان ضرب زيد عموما فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان وهي يضرب في ومعمولها  
 وهو عموما لا يجنب وهو زيد في ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجيبه ظاهره في وتظهر هذا المثال قوله تعالى عسى

أن يمشى لك ربك مقاماً واحداً فلا يجوز أن يكون ذلك اسم على لزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجتناب بين  
 يمشى ومعموله الذي هو مقاماً كاملاً **سوله (عل)** \* فيلام خفيفة اسم يعني فوق التزموا فيه أمرين  
 أحدهما استعماله مجرورين والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه \* يضم العين  
 وكسرها فيوم من فوقه وقدمه في هذا جماعه منهم الجوهري وابن مالك في قال في الصحاح ويقال أتيته من عل الدار بكسر  
 اللام أي من عال ولما كان البيت الاتي قد يستدل به لولا جماعه من حيث انه اسم متعمل على مضاف الضمير أجاب عنه  
 المصنفان قال فيهما قوله يارب يوم لا أظله \* ٣٠٥ ارمض من تحت وأضحي من عل في ارمض فعل مضارع

من قولهم رمض اليوم  
 رمض بكسر العين في  
 الماضي وفتحها في المضارع  
 أي اشتد حره وأضحي أيضاً  
 مضارع أي أبرز للشمس  
 بفتح الحاء وبضمه ضحي  
 بكسرها وضحي بفتحها  
 في الفاعل من عله  
 في السكت في هي حرف  
 وليست ضميراً أصيغ اليه  
 على بدل ليل أنه مبنى في  
 على الضم في لوجه لبنائه  
 لو كان مضافاً وكان  
 الكسر حينئذ يجب لحره  
 بن كسرتي يمكن أن يكون  
 البناء وجه وهو إضافة مبنى  
 كأمرة في سواك وكأسياف  
 في غير فيومتي أريد به  
 المعرفة كان مبنياً على الضم  
 تشبيهاً بالغائب كأي هذا  
 البيت الذي أراد فوقه ضمّه  
 لأوقية مطلقه حتى  
 عرب في والمعنى أنه تصبیه  
 لرمضه أي الأرض التي  
 اشتد حرها فيوم تصدّه

يقوم مفعلاً للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبرنا ليعن الضمير  
 كان زيد فاعل يقوم وعسى تاممة مسندة إلى ان يقوم زيد في الشرح فان قلت قد حكى موافق  
 باب المتداعين تقديم الخبر إذا كان جلة فعلية فاعلمها مسنداً إلى ضمير مفعولها إلى المتداعين  
 زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدأ في الأصل قلت المسئلة تختلف في اجازتها عند دخول  
 العمل الناسخ فندرسه بيبو يمنع كما منع في باب المتداعين ومنهم من أجاز أن يعقور وهو  
 الضمير ووجه الفرق أن الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى  
 من العامل المعنوي فاد اتقدم الفعل على المبتدأ كان العمل للفعل لازماً لكونه أقوى وإذا  
 تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازماً وأقول لفتاوى ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم  
 زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر لجملة على متبذله لان ارمض صلتها مفعول (قوله)  
 كما يقال من علوه \* هو يسكن الازم موضع المسئلة أو كسرها قال في الصحاح وعلو الدار  
 وعلوها تقيض سهلها في بعض نسخ المعنى ضبط علوه يضم العين والازم وتشديد بدل الواو وفيه  
 نظيران ذلك مصدر عل في المكان أو في الشرف أو في الأرض يعني تكبر وليس معنى المصدر  
 بمرادنا (قوله يارب يوم لا أظله الخ) أصل أظله أطلق فيه حذف الجار توسعاً وأوصل  
 الضمير بالفعل ورمض بفتح الأول والثالث أي اشتد حره مضارع رمض بضم كسرها يعلم  
 وأضحي بفتح الأول والماء المسئلة مضارع عصى بكسرها أي برز للشمس (قوله لوجه لبنائه  
 لو كان مضافاً) يعني لأوجه لبنائه على الضم لان عمله البناء فيه على الضم شبهه  
 بالبناء وهو منتفح حاله الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته لآتي كما مر في سواك  
 وسيأتي في غير وأقول الاضافة إلى المبنى عمله لطلق البناء لا البناء على الضم والواقع في كل  
 مبنى لاضافته إلى مبنى انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه تصبیه الرمضاء من تحت  
 وسر الشمس من فوقه) هذان حاصل المعنى فان اشتد الحر من أسفل مسبب عن اصابة  
 الرمضاء بالبرق والشمس مسبب عن الشمس من فوقه (قوله أقب من تحت عريض من عل)  
 في القاموس من القرب رقة انصر وضمر البطن (قوله تكلمو دحض حطه السيل من عل)  
 هذا بخبر بيت صدره \* مكرم مفضل مدبر معاً \* والمكبر بكسر الميم وقع الكسب من  
 كبر وكسر بكسر الميم وفتح المعاصم فريضو والمجود ضم الجيم الخبر العظيم الصلب والمجا

٣٩ في ل وفي تصبیه وسر الشمس من فوقه ومثله قول المتن قد مرنا أقب من تحت عريض من عل في  
 الاقب من القرب وهو دقة الخصر وضمر البطن كذا في القاموس فيومتي أريد به السكره كان معرباً في لفقه موجب  
 البناء في قوله مكرم مفضل مدبر معاً \* في تكلمو دحض حطه السيل من عل اذ المراد تصبیه الغير من سرته  
 بمجلود الخط من مكان ماء عال لا من علونه وحس \* والمكرم فكل بكسر الميم وفتح المعين من كبر كذا اعطى والمفر كذا  
 من الفرار والمجلود ضم الجيم الخبر العظيم الصلب والعرض الحارة واحده مضارع واخط القاء الشيء من علوا في سفل  
 يقول هذا الغير من كذا أريد منه السكر ويشر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادياره  
 هذه الصلة فيه معاً أي جميعاً يعني انها مجتمع في قوته لا في فعله في حالة واحدة فليبينها من التضاد

**(عل)** • بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لثة في لعل وهي أي هل أو أصلا أي أصل لعل • وعند من زعم زيادة اللام في أولها قال لآتين القبر بفتح اللام • تركع وما والدهم قد عرفه • وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخمر بالراء في مستعملين بعد خبئه وذلك أن هذا البيت من البحر المسمى بالمرسح وأول أجزائه مستعمل ذات الوند المجموع وقوله لآتين على زنة فاعل خذفت سينه بالسين ثم ميم بالخرم فصار فاعل على زنة فاعل ومثله شاذ عندهم كقولهم قاتلوا القوم يا نزع ولا • بأخذكم في فاعلهم قتل • وفيه من جهة العريضة حذف نون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف • وهما أي لعل وفرعاهل • بعزلة صبي في المعنى وهو الترجي • وعزلة أي أن المكسورة في المشددة في العمل • نصبا للاسم ورفعا للجر • وعقل • بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب • تنخفض بهما أي الاسم فتقول لعل أي عبد الله قائم وعمل أي حفص ٣٠٦ ذاهب • وتبين في لهما الفتح تخفيفا • فتقول لعل فتخرج لعل والكرم والكسر

الاتقاء من علو

**(عل)** •

**(قوله)** وهي أصلا عند من زعم زيادة اللام • قال الرضي اللام الأولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لأن مبنائها على الحقة والبصرية تغلو والى كثرة التصرف فيها والتقريبها وجواز زيادة التاء بها نحو لعلت **(قوله)** لآتين القبر بالخ • قاله الأضبط جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو تحسنة تسنة وكفى بالركع عن اضططاط الحال وبعد هذا البيت

فصل جبال البعيدان وصل الحد • وأقص القربان قطعته

واقنع من العيش ما أتاك به • من قريتنا بعيشه نفعه

وهذه الأبيات من بحر المترحس دخل الأول منها الخمر بالراء بعد الخين في مستعملين الذي في أوله فصار فاعل وهو لآتي وذلك على سبيل الشذوذ **(قوله)** وهما بعزلة عسى الضمير للمثنى عامدا على لعل وكذلك الضمير فيهما ولهما ما وجوابهما وعقل بضم العين للمهمة ونفع القاف **(قوله)** والكسر على أصل التقاء الساكنين • لأن اللام الأولى ساكنة وكذا الثانية في الأصل إذا صل المثنى أن يكون بناؤه على السكون **(قوله)** على صروف الدهر الخ الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بمعنىها والدولة بفتح المهملة وضمة القلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللغة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة يسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فاعل زفرات الضرورة **(قوله)** وسيا في البحث في ذلك • يعني في الباب الرابع في أقسام العطف **(قوله)** لعل التفات الخ الزحم بضم الزاء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رجلا

على أصل التقاء الساكنين • ويصح النصب في جوابهما • عنده الكوفيين عسكا • بضماء فحذف العلى • أبلغ الأسباب أسباب السموات فأظلم بالنصب • وقراءة الجامعة الباقيين بالرفع • وقوله • عمل صروف الدهر أو دولتها •

يلقنا لفة من لمانها • فتستريح النفس من زفراتها • صروف الدهر حوادته ونوائيه • واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة وضمة الجيم • تكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمرو بعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة إحدى الطائفتين

للآخرى وبالضم في المال يقال صار لي بينهم دولة يتداولونه أي يكون لفلان مرة ولفلان أخرى واللغة الشدة • عند كذا قال القراءات شدة البيت شاهد عليه وقد عاده فيه إلى من هو عليه فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فتستريح مما نحن فيه فانظر هلست على وقوف من حصته والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر إذا دخل نفسه والنفس أخرجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحققها الفتح كبريات جمع قرة أذهو ثلاثي صج العين ساكنة غير مضعف ولا مفتح • وسيا في البحث في ذلك في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف بشئ في حرف اللام عند الكلام على لعل • وجود كراين المالك في شرح العمدة • والأصل والنشر من نصائفه رحمه الله تعالى • وإن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشدني شاهد على ذلك قول الشاعر • لعل النفا تاملت شوى مقدر • على بل من بعد الفاء لا رحم وهو غريب • لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الزاء الرحمة قال الله تعالى فاردنا أن يدهلهم بها خيرا منه زكاهم وأقرب رجلا

**(عند)** واسم الحروف أي المكان المحصور بالحسي أي المدرك بالحس فهو الحروف المستقر عنده أي إذا استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدركه بحاسة البصر والحضور المعنوي فهو قال الذي عنده علم من الكتاب في حضور السلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسب يدرك بالحاسة واعماله أمر معنوي يدرك بالقلوب وللقراب كذلك أي ولمكان القرب بمثال المحصور في انقسامه الى حسي ومعنوي فهو عند سدرة المنتهى عندها الجنة الأولى وكلاهما مثال للقراب الحسي اذ قرب المثلة الأخرى من سدرة المنتهى وقرب الجفنة من السدرة كلاهما من الامور التي تدرك بالحس فهو ونحوها ثم عند ثلث المصطفين الاخيار في هدا مثال للقراب المعنوي والمراد به علو القدر لا سعة القرب الحسي بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزعه عن الكون في مكان في كسرها فاتها وهي العين في أكثر من ضمها وقصها وهذا يقتضي ان كل من الضم والفتح كثير وفي التسهيل ويرى ما قصت عنها وضمت فاشعر بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في اصلاح المنطق ثلثت عينها ولا اذ كر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا ولا تقع الاظر في نحو جلست عندك أو تجروا به في نحو جئت من عند زيد وقول العامة ذهبت الى عنده لمن لا يستعملهم ابا عمير مرة بن عمرو ذكر ذلك الحريري في درة القواس وغيرهما وقول بعض المولدين في بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعر المداين بعد العرب في كل عندك عندي

لا يساوي نصف عندي قال الحريري هو لمن في لجره بغير من وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادها لفظها في سواء كانت في الاصل اسما أو فعلا أو ظرفا فيسأل ان تتصرف في صرف الاسماء وان كان اللفظ الذي أريد به لا يتصرف من هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد في عنده حيث حرفها بغيرها بغير من مع ان معناها غير منصرف ولا يجبر الامين في وان

**(عند)**

**(قوله قال الحريري لمن)** جملة قال الحريري لمن خبر مبتدأ هو قال بعض المولدين ولفظ خبر مبتدأ محذوف أي على المتبدل المذكور والجملة منه ومن مبتدأه مقول قال والحريري هو أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولفظ سنة ست وأربعين وأربعمائة ثور في سنة ست عشرة وقيل إحدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريري نسبة الى الحرير لانه أولي به **(قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها لفظها)** يعني انه يسوغ في كل كلمة أريد بها لفظها ان تقع فاعلا ومبتدأ في غير ذلك من صرفات الاسماء التي أريد بها مدلول مغاير لفظها وان تعرب قوله هيت وهل تنفع شيألت وان تحكي على أصلها هو الاكثر وفي كلام العبد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية فالفتناني ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لا نأخذنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقق انه موضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المتعرب في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير لفظ **(قوله قولنا اسم الحضور)** وافق لبيان ابن مالك في الترخ غاية ما فصله ابن مالك انه

تعرب فيقول ضرب فعل ماض وايت حرف ينصب ورفع لكن ان أوتيه بالذ كر لاقط فهو منصرف مطلقا أي سواء كان ثلاثيا سكا الوسط أولا وان أوتيه بالكلمة فان كان ثلاثيا متعربا الوسط فهو غير منصرف قطعوا على الجملة فتعرب عند الاعراب احكامهم مع الصرف فيصرف عند فقد ان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود المنقضي في جوب يحكي أصلها في ما هو عليه فتقول مثلا ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والا كثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكلمة الثانية اذ اجعلت على اللفظ وقد صد العرب وذلك انه يجب تضعيف ثانيها اذا كان حرفا مختصا بضم وكما يختلف ما اذا جئت علما لغز اللفظ فان ثانيها لا يضعف بل يقال جاني كم ورأيت منابا تخفيف في ما جعله من باب ما حذفت لامه نسيان وهو حرف علة كيدوم فلم تصدق حيث تدرك الكلمة فخرج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغیر من في الاسماء التي انصرف في تنبيهنا الاول قولنا اسم الحضور موافق لعبارة ابن مالك في التسهيل وليس بصواب في الصواب اسم المكان المحصور فانها ظرف لامصدر في غاية ما فصله ابن مالك رجه الله حذفت المضاف لقرينة وهو جائز بالاجماع والكتابو النسبة وكلام العرب مما يشهد بذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما لقرينة قلت كونه عهدة الكلمة من الظروف المكتوبة وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا **(قوتاني)** عند في ايضا زمانه أي

زمان الحضور في نحو قوله عليه الصلاة والسلام في الصبر عند الصدمة الأولى في أي عند زمان الصدمة وليس المراد  
 مكانها في نحو في ذلك في جنتك عند طلوع الشمس في وأرادة الزمان هنا أوضح من الشمس التنبيه في الثاني تعاقب عند  
 كلن في أحدهما في الذي مطلقا أي سواء كان المحل محل ابتداء أو لم يكن في نحو وأقدهم يوم الإزفة إذا القلوب  
 في الذي الحناجر في كلن أي يمكن بغيرهم من كظم القربى بشدوا أسهوا وهو حال من ضمير القلوب وإنما جاع الكلام  
 جمع سلامة لأن وصف بالكلم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابها ونحو والفساد بها في الذي الباب في  
 ونحو وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون في الثانية في ذلك في تعاقب عند في إذا  
 كان المحل محل ابتداء في نحو خرجت من عندهم لذه في وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضمة الدال ولدن بضمها ولدن بضمها  
 ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فبن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثنية  
 الدال مع حذف النون فهذه ثمان لغات قال ابن الحناجر الوجه في بناء ولدن وأخواته أن منها ما وضعه وضع الحروف  
 فجعل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها الوجه لأنها مثل عند وهو معرب بالافتقار وظل الرضى الوجه في بناء ولدن أن  
 يقال أنه زاد على سائر الحروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه لازما لغيره في مشابهة الحروف وأما  
 في ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كمنه وقد مر في حتى عد ابن الحناجر في من الاستعمال  
 المتكثرة فتأمل في وقد اجتمعا أي كلمة عند وكلمة ذات النون في قوله تعالى آتيناها رجعة من عندنا وعلمنا من لدنا  
 علما ولو جى بعده في ولدن في فيه أيضا في الصبح في أذهباني في ولكن ترك في الجي معها في دفعا للترك وإعاضا حسن  
 تكرار في وما كنت لديهم في ٣٠٨ إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون في بناء

حذف المضاف لقرينة فإن قلت ما القرينة قلت كونه عند هذه الكلمة في الظروف المكانية  
 وجعلها منه ثم مواهبة ابن مالك في الخطأ لا يكون عندها في ارتكابه (قوله) ويغترق من وجه  
 ثان وهو أن لدن لا تكون إلا في (الوجه الأول) هو ما أشار إليه أنضام أن عند  
 المكان الحضور ولدي تعاقبا مطلقا ولدن تدافع إذا كان المحل محل ابتداء في الشرح  
 فإن قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد بناء للفعول ونباية الظرف عن الفعل قلت إنما يجزى  
 نباية الظرف غير المتصرف في الاختصاص والجمهور على خلافه وعليه فلا تنقض (قوله) وهي مبنية  
 في لغة الأكرين) فيسببه لأن قياسا بغيرونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدن بضم الدال وكسر

ما بينهما ولا تصح ولدن  
 هنا في أي في آية آل  
 عمران وما كنت لديهم  
 في لأنه ليس محل الابتداء في  
 ولدن ذات النون لا تدل  
 على محل ابتداء الغاية  
 كما عرفت في ويغترق في  
 أي عند ولدي ولدن

في وجه ثان في غير الأول الذي مضى وهو أن لدن في ذات النون  
 في لا تكون إلا في لغة في فلا تقع في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد بناء للفعول  
 ونباية الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فاتنقض ما ذكره قلت إنما يجزى نباية الظرف غير المتصرف في الاختصاص والجمهور  
 على خلافه وعليه فلا تنقض في مختلفا في أي يختلف عند ولدي فانهم أفد بضعان فضلة تصو حلت عندك ولديك وقد بضعان  
 حمدة في دليل في قوله تعالى في ولدنا كتاب ينطق بالحق في وقوله تعالى في وعدنا كتاب حفظ في الظروف وقع بغيرها  
 لتدافع حمدة فان قلت إنما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق بالظرف وهو كان أو كان وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت  
 لما حذف الظرف وجوبه في الظرف مقامه أعلى حكمه في يفتقر أيضا من وجه في ثالث وهو أن جرحها في أي جرح لدن  
 ذات النون في أين أكرم من نصها في وسبق الاستشهاد على وقومها منصوبة في حتى أتم المتعجب في التثنية منصوبة في  
 البنية وانما بدخه مجرورة بمن وانظر موقع هذه النباية هنا في ووجدت كثيرا ووجدت في يفتقر أيضا من وجه في  
 في رابع وهو أن ما في أي عند ولدي ذات الالف في معربا في وقد نبأنا على ما في كلام ابن الحناجر بما يقتضيه بناء على  
 حيث صرح بأنها اسم غير ممكن في أي لدن في مبنية في لغة الأكرين في وأعر لهما لغة قيسية وعليها جاءت قراءة  
 من قرأ البذر بأشادة أي لأنه يسكن الدال وكسر النون غير أنه اسم يسكن الدال ضمة فتبعا على أن أصله الضم ونقل  
 بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست أعرابا بل هي لانها الساكنين وذلك أنه أسكن الدال تخفيفا  
 كسكنين ضا عضد والنون ساكنة فالتخفيف كسر في يفتقر أيضا من وجه في خامس وهو أن في أي لدن ذات النون

قد تصدق في الجملة بقوله في صريح غوان راقهن ورقته **﴿قوله﴾** لدن شب حتى شاب سواد الذوائب في خلاف عندو لدی ذان  
 الالف فان شيا منهن مالا تصاف الى الحلة والصريع المصروع أي المطروح على الأرض غلبة وغوان جمع غانية وهي  
 الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسبها أو جالسها وراقهن ورقته أي أعجبها وأحبهه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر حمرة  
 بعد الدال المصممة في المفعول في المفعول حقه ان تثبت في الجمع لكنهم استعملوا وقوع ألفه بين همزتين فابدلوا الأولى واولا  
**﴿قوله﴾** في بقرتين أيضا من وجه في سادس وهو انها في أي ان لدن ذات النون في قد لا تصاف وذلك أنهم قد سكونوا في غدة الواو  
 بعدها الجرا بالاضافة في وهو ظاهر لا اشكال فيه في والنصب على التمييز وظاهره أنه تعبر عن لدن نفسها وكان وجهه  
 أن مدلوله مدلوله وقت مهم ففسر ذلك المهم بغدة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال لدن قبل نون  
 ساكنة يفتح وبضم وكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد تصدق فيه فشايت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشايت  
 النون النون من جهة جواز الحذف فصار لدن غدة في اللفظ كراود حلا فنصب غدة تشبيها بالتمييز أو تشبيها  
 بالمفعول في خصوصه زيد او غدة يعطى لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الانكزة  
 واما لا نالو حذفت النون لم يدر امنصوبه هي أم مجرورة **﴿قوله﴾** في الرفع بالصمار ٣٠٩ كان تامة في القول أناسا

من لدن غدة أي من لدن  
 كانت غدة فيم ان عند  
 أمكن من لدی في أي لها  
 مكنت في التصرف أكثر  
 من لدی فتستعمل في كل  
 موضع تقع فيه لدی ولا  
 تستعمل لدی في كل  
 موضع تقع فيه عند ذلك  
 في من وجهين أحدهما  
 انها تكون ظرفا لامان في  
 تصور يمدى في المعاني  
 تقول هذا القول عندي  
 صواب وعند فلان علم  
 ويصح ذلك في لدی في  
 فلا تكون ظرفا لامان  
 تصور يمدى في ذكره  
 ابن الصبغی في أماليه

النون قال ابن الحاجب ثبت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف في  
 التشبيه الوضع وحملت لدن عليه **﴿قوله﴾** لدن شب حتى شاب سواد الذوائب هذا يميز بيت صدره  
 \* صريع غوان راقهن ورقته \* والصريع المصروع أي المطروح على الأرض والغواني جمع  
 غانية وهي التي غنيت بحملها وحسنها من التزين ورايه الشيء أحبه والذوائب جمع ذؤابة  
 بذال همزة وجزء قلبوها في الجمع أو أكرهه وقوع ألفا لجمع بين همزتين **﴿قوله﴾** والنصب على  
 التمييز في الشرح ظاهره أنه تعبر عن لدن نفسها وكان وجهه أن مدلوله مدلوله وقت مهم ففسر  
 ذلك الوقت المهم بغدة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة يفتح وتضو وتكسر ثم قد  
 تصدق فيه فشايت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشايت النون النون  
 من جهة جواز الحذف فصار لدن غدة في اللفظ كراود حلا فنصب غدة تشبيها بالتمييز  
 أو تشبيها بالمفعول في خصوصه زيد او غدة يعطى لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة  
 تشبيها بالتمييز واما لا نالو حذفت النون لم يدر امنصوبه هي أم مجرورة **﴿قوله﴾** ومبرما هو  
 بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

**﴿حرف الفين المجهمة﴾ غير ﴿﴾**

**﴿قوله﴾** ان فهم معناه أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة **﴿قوله﴾**  
 وقولهم لا غير طر في التشرع لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابيه على ذلك

ومبرما في بفتح الراء الميمين واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر في حواشيه والساق انك تقول عنده مال  
 وان كان غائبا لا تقول لدی مال الا ان كان حاضرا قاله الخري في صاحب المقامات **﴿قوله﴾** وأوهلال العسكري في بفتح  
 المهملة **﴿قوله﴾** ابن الصبغی وزعمه أبو العلاء في المعري أنه لا موق في لدی وعندو وقول غير أولي وقد أغثنى هذا البحث  
 المذكور في هذا المحل المتعلق بلدن ولدی وعن فصل آخر في عقده **﴿قوله﴾** لدن ولدی في باب اللام في واسن الموق في اللصواب  
**﴿حرف الفين المجهمة﴾ غير ﴿﴾** في اسم ملازم للاضافة في المعنى في ويكون ذلك مع وجود اضافته يصيب اللفظ  
 فهو غير لا يجرد في ويجوز ان يقطع عن اللفظ ان فهم معناه أي معنى المضاف اليه فتقدمت عليها أي في كل غير في كلمة  
 ليس وقولهم لا غير طر في ومن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابيه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة  
 من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير في النبل وأما لا غير فان باب الهمزة كان يقول  
 انه ممتنع في الضم مثل قبل وبعد أو الميم غير فكذلك إلا أن غير في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمير  
 لا ظاهر لانها لا مستغنى وأشد ان مال في باب اللام في شرح التسهيل جوابا لغيره عند مورينا في لمن عمل  
 أسلف لا غير مثل والظاهر أنه شاهد غير بعد واشقل على ما عنده المصنف كآراء والحب أنه رجحه الله يوح هذان



هذا التركيب لمن لم يستعمل في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما يستيف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه هنام من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غير هامن اللفاظ الجدة لم يحذف الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وهو قد عرفت انه سمع فعمل به من غير توقف فيقول قد حذفت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا ونصبها على اختيار الاسم أي ليس المقبوض غير هاوليس غير بالغض أي من غير تنوين على اختيار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد لكس من غير تنوين أي من قبل القلب ومن بعده في وسبقا من كلامه ان غير يجوز ان تصاف لمين قمتي فتح الغرض في قولك قد حذفت عشرة ليس غير هاوليس يتبع خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفظة قصة شاع لذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وقبت قصتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه فيوليس غير بالغض من غير تنوين في هذا اختلف فيه فيقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء في أي الضمة التي على راء غير ضمة بناء في الاعراب وان غير اشبهت بالفتات كقبول وبسده في لشددة الابهام الذي فيها كافي الغائب لمكونها غير محصورة في فعل هذا يستعمل ان يكون في غير في اسماء أي ليس غير هاقبوضا وان يكون خبرا في أي ليس المقبوض شأ غير هاقبوضا في قولك لا اخفش في ضمة غير في ضمة اعراب لا بناء في فاه لا موجب لبناء في لا ليس ٢١٠ باسم زمان كقبول وبعد ولا مكان كقوف وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض في

شارحو كلامه ومنهم المقتدون وحكي الزمخشري في الفصل لا غير وليس غير قال الاندلسي واما لا غير فان انا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس معبر لا يظهر لانها لا تستلزم ان تشدد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل جوابا بغيره فوريثا \* لمن عمل اسلفت لا غير يستعمل والمحب انه رحمه الله يبيح هتانا بن هذا التركيب لمن لم يستعمل في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غير هامن اللفاظ الجدة لم يحذف الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع اه (قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في اكثر ما رأته من النسخ والمواب ان يقال وحذف المضاف اليه واقوع في بعضها وحذف ونية مجروران بالمطع على اختيار الاسم (قوله وقال ان خروف يحمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو اول الحسن على بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاصيلي شرح كتاب سبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستائة وقيل سنة تسع وستائة والحضرمي نسبة الى

فلاني عند حذف المضاف اليه في قولك اذا بنينا في هذا هو الاسم وحذف الخبر في أي ليس غير هاقبوضا لكن حذف المضاف لفظا وني ثبوته فلذلك لم تنوين غير في قولك ان خروف يحمل في قولك ليس غير بالغض في الوجهين في البناء قال المبرد والمتأخرون والاعراب تأقل الاخفش فلكل من القول وجه

يمكن اعتباره فيوليس غير ايا الفتح والتنوين وليس غير بالغض والتنوين في ادابينا في علمنا ظفرك اعرابية في ولا يجوز ان تكون بنائية في لان التنوين اما التمكن فلا يلحق الاعراب واما التنوين في عن المضاف اليه المحذوف فيمكن المضاف اليه مذكور في ومع ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد عرفت ذلك الاعتراض عليه بان غير قد تصاف لمين قمتي والمضاف اليه المحذوف هنا خبر العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لاوجب الاعراب فكذلك يكون الامر مع حذفه والاثبات بتنوين التنوين بعض فلا جازيت ذلك الاعتراض هافانه يمكن قلت ليس كذلك اما لا فلا في لازم من تاثير الاضافة الى ابني المذكور لبناء تاثيرها عند كونه محذوفا واما تاثيرا فانه قد عرفت بالاستقراء ان تنوين التنوين بعض عن الفرد لا يكون الا في معرب في ولا تعرف غير بالاضافة في المعنوية في لشددة ايهامها في نحو رايت رجلا غيرك وذلك لان مقابلة المخاطبة ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى ادل ما في الوجود ليس الا ذاتا ووصفهم هذه الصفة في وتستعمل غير المضافة في بالرفع لغرض غير المرفوعة على التباين عن الناقص في لفظاعلى وجهين احدهما هو الاصل ان تكون صفة للشيء فتعرب قوله تعالى ربنا اخرجنا في نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والى معرفة ترسة منها في أي من النكرة في فهو صراط الذين أنعمت عليهم الآية في يربيعتها وهو غير المضمون عليهم ولا الفضائل وانما جاز في غير الذي هو نكرة صفة للوصول

حضر موت



في المعنى الرفع على البديل ولما قلنا ان يقول انما يكون النصب مؤيد البديل ان لو تعين كونه على الاستثناء وهو مجموع لجواز كونه على الحال فيؤيد حيث نذكر الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذى الحال وهو في الامر الثاني وان حسن الوصف في غير الغضوب انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مقفود هنا والثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون على واحد منهما جازعة واما تقدمه من قوله لان المعرف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذ وقعت بين ضدين صنف لهما مظاهر في ان كل امرين علة مستقلة في الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تبليس لجواز الوصف وما ذكره هنا قليل لجنسيته فاعلم ان متنازعا فلا تعارض وهذا في أي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مقفودا هنا في قوله بانما تخلف صفة للؤمنين الاخراج في القرآت السبع في وفي بعض النسخ السبعة هي التائت والمني عليها الاخراج قراءة الائمة السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للاغنة ولا وجه لها الا الوصف وهو المحسن المقفود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الذين النسبي ما نصه غير اولى الضر والنصب مدني وشاى وعلى لاهما استثناء من القاعدة ب احوال منهم وبالجر من جزء صفة للؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبه الجبر الى جزء أحد السبعة اما هو او اعتمد على رواية غيره مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بصفة قارئ آخر غير جزء المشهورة ما لا في في وقول قارئ ما لم من الله غيره بالجر صفة على القفا وبالرفع صفة على الموضع في فان الله المحرور بين الزائدة مبتدأ فهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضع وهو بالنصب على الاستثناء وهو مرفوع لان الكلام

تمام غير موجب وهو في أي قراءة النصب في شاذة وتضمحل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لاله الا الله في وهو ظاهر في انما نصب غير في الاستثناء من عام الكلام عند المغاربة كانتصايب الاسم بعد الا منه دم واختاره ابن صفور فيهم لكن بينهما فرق من حيث ان النصب بعد الا يطريق

والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدة وقيل من المؤمنين قال اوجيان والاول اطهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رقه على انه بديل فسقط قوله في الشرح ولما قلنا ان يقول انما يكون النصب مؤيد البديل لو تعين كونه على الاستثناء وهو مرفوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة قوله الاخراج السبع أي القرآت السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القرآت السبعة قوله لانه لا وجه لها الا الوصف يعني علة حسنة مقفودة في الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بديل بل وجب فيها تاء مع غير واحد والنكرة في الآية لم وصف فامتنع جعلها بدلا ولما قلنا ان يمنع منه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استغنى عن البديل ما ليس في البديل منه نحو ممرت يا بك خير منك وما في الآية من هذا القليل قوله وعلى التشبيه بنظر المكان لا شتر كما هي الاجام في ايهان الباذن هو البلاء الموحدة والذال المجبة المكسورة والشين المجبة من نفاة المغرب قوله لم يمنع الترتيب منها الخ الضمير للنافعة المتقدم ذكرها

الاصالة ونصب غير بطريق العار به لا الاصالة كما مر في على الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك في فاذا قلت قام القوم غير زيد فالعني انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين زيدا في ثبوت القيام لهم وانتفاء عنه فيوعى التشبه بنظر المكان عند جماعة في مشاركتها باها في الاجام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركه غير لما بعد هاء الحقيقة وهي عليها عارية و يدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاء في غير زيد ومرفوع بالرفع مطلقا على محمل زيد لان المعنى ما عني الا زيد فيوا حاشاه ان الباذن في اوعيد الله من نفاة المغرب بوحدة فأنف هذا وشين محتمل والذال مكسورة ذكره في القاموس في يجوز بناؤه على الفتح اذا أضفت لمعنى كونه لم يمنع الترتيب منها غير ان نطقت في جملة في غصون ذات اوراق في فتح غير مع كونه فاعلا يمنع وضيم منها علة على النافعة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم اربعه وقد طال الوقوف بها في مياضت الى وجنات سلال والوجناء النافعة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والتعلل الخفيفة السريعة والوقال واو وقاف اما جوق في بضع الوار وهو اطماره او باسكانه وهو خبر المقل او غيره فكذلك المعنى على الاول في غصون ذات نخارة في أرض نبتت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك النخرة وعلى الثالث في غصون ذات غمر مقل فتكون هذه المعصون نفسها من معبر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع النافعة من الترتيب لاسمائها المعصون جملة في تلك الغصون فتفرقت بريد لها خديعة الحس وهو محمود

والاوقال

وأما لما سمعت صوت تلك الجماعة حنت إلى عظم أو اشتاقت إلى وطنها لم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف حال أن  
غير اضيفت في البيت لم يمت مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تنفع في الحقيقة إلا معرب قتلت العرب انما  
هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصلته في الأثرهم يقولون المجموع في موضع كذا وما يدل على ذلك أن هذا  
المضاف إليه وهو مجموع أن نطق جماعة إذا قيل بأنه معرب لم يصل أن يكون أعربه لفظيا أو تقديره بواكلاهما باطل أما الأول  
فظاهر وأما الثاني فلا تنقدير إلا عرابا فليكون في آخر المعرب وهذا ليس كذلك قطعا وقوله للقبس حين يأتي نيره  
\* تلهج بجمرافضنا نيره \* يأتي يستع وفي بعض النسخ بنأى من النأى وهو البدو تلهج بالقاء أي تنجده وذلك في أي  
البناء وفي البيت الأول أقوى منه في البيت الثاني لأنه انضم فيه إلى الأضافة لم يمت تضمن غير معنى الأية إذا لم يمت لم يمنع  
الشرب منها إلا أن نطقت جملة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مقتود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل  
بذلك غير صحيح لأفضاله إلى إفساد الحكيم وذلك لأن تضمن الحرف موجب للبناء لا يجوز فلا يعتد في البيت لوجب بناء غير  
وليس كذلك إذ بناؤه من قبيل الجائز لا الواجب فتأمل في تنبيهان ٣١٣ الأول من مشكل التراكيب التي

وقعت فيها كلمة غير قول  
أي نواس الحكمي في بفتح  
الحاء المهملة والكاف  
غير ماسوف على زمن \*  
ينقضي بالهم والحزن  
وفيه ثلاثة أعارب  
أحدها أن غير مابتدا  
لا خبره بل لما أضيف  
إليه وهو المبتدأ في  
الحقيقة في مرفوع يبقى  
عن الخبر وهذا كقولهم  
يسد مسدنا غير وفيه  
نظر نقره أن شاء الله  
تعالى في محله من الباب  
الرابع وذلك لأنه في أي  
لأن غيرا في معنى  
التي والوصف في الواقع  
في بعده محض لفظا

ولا يقال جمع وقيل يقتضيه وهي الجمارة وصحت الأضافة لأنها في الأرض التي بنيت فيها صورة  
تلك الفصوص أو بفتح الأول وسكون الثاني وهو مثير الغفل أو مرفوع في شرح شواهد الكتاب  
الآ وقال الأديب ومنه التوفيق في الجبل وهو المصعد فيه والمعنى لم يمتها في الماء الأصوات  
جماعة ذكرنا من تحب فختنا على المير وقيل المعنى لم يمتها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت  
جماعة فتغرت برأيهم أحسب دية النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الأول أقوى  
لأنه انضم فيه إلى الأضافة لم يمت تضمن غير معنى الآ) يعني وتضمن الاسم معنى الحرف  
مقتضى لبنائه وفي التشرح وفيه تطرأ ما أولا فلانا لا نسلم قصد تضمن الآ في البيت الثاني  
فإن التفرغ فيه جائز وإن كان موجبا إياه لجمري الذي كافي قوله تعالى وبأي الله إلا أن  
يتم نوره وأما تأنيها فلا نضمن معنى الحرف موجب للبناء لا يجوز له والبناء في البيت من قبيل  
الجائز لا الواجب بدليل أنه روي بالضم وأقول التفرغ في الثاني وإن كان جائزا إلا أنه خفي  
غير ظاهر فلا يصح مقوا بخلاف التفرغ في الأول ورواية الضم لا تقتضي أن البناء في  
رواية النصب من قبيل الجائز دون الواجب وإنما تقتضي أن النصب في البيت من قبيل  
الجائز دون الواجب والكلام في الأول دون الثاني ولو سلم قلنا يكون تضمن معنى الحرف  
موجبا للبناء إذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الأضافة التي هي من خواص  
الاسماء (قوله من مشكل التراكيب) إشارة إلى أن الاشكال في هذا البيت لتركيبه  
لإعناء (قوله الحكمي) بفتح الحاء المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في (قوله بل لما  
أضيف إليه مرفوع يبقى عن الخبر) لما بكسر اللام وتنقيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

بأضافة غير إليه وهو وفي قوله المرفوع لا لانه في حركة الرفع التي  
على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجراجل الأضافة جعلت حركته التي كانت  
له بطريق الإصالة من حيث هو مبتدأ على غير طريق العارية كما مر في غير الاستثنائية وكانه قبل ما ماسوف على زمن  
ينقضي مصاحبا لهم والحزن \* وهما مترادفان وقدمي الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول التشرح وهو وتطير  
ما عارض وبإذن والسائب عن الفاعل الطرف قاله ابن السكيت وتبعه ابن مالك في فقال في التسهيل وأجريت ذلك غير  
قائم ونحوه مجرى ما قام وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بأن الثاني أحسن وهو الثاني أن غير خبر  
مقدم والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدهم حذف زمن دون صفته فعاد التغير  
الجمود وبقي على غير مذكور كما قبل بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جنى وتبعه ابن الحاجب في فان قلت يلزم على هذا الإعراب  
مخذور وهو تباينة الجور وعن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك مر رجل وهو مجتمع قلت الجور وهو فاعل مقام ضمير  
يعود على زمن التقدم المحذوف أي زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولا شأن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المدكور وهى قوله ينقض بالهم والحرز فكذلك ما قام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا في المحل فيجتمع وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرورين اوفى في قولنا في هذا الذي ذكرته من الامتناع عند فقد الشرط المدكور انا هو في التثنية وهذا في الذي وقع الكلام فيه وهو بيت ابي نواس في شعر فيوز فيه كقولهم انا ابن جلا وطلاع النخايا \* متى اضع العمامة تعرفوني في انا ابن رجل جلا الامور في اى كشفها واوضحها فافضل متعدد ويحمل ان يكون المعنى جلا امره اى اضعه فافضل لازم والاطلاع الكثير الطلوع والنخايا جمع ثنية وهى العقبة اى انا رجل مقصم الامور العظيمة ليست بمجهول ولا غامض وسأنى كلام في هذا البيت في قوله في مالك عندي غيرهم وجر \* ٢١٤ وغير كيد اشديد الور في ترى بكنى كان من ارى البشر اى بكنى رجل كان في

والكيداء قوم علاء  
مقبضها الكفو يروى  
مكان ترى بادت اى  
صارت جيدة في الثالث في  
من الاطاريب في قوله في  
اى ان غير خير لحظوف  
وماسوف مصدر جاء على  
مفعول كالسور والسور  
والمراد به اسم الفضائل  
والمعنى انا غير اسف على  
زمن هذه صفته قاله ابن  
الخشاب وهو ظاهر  
التعسف في اى الاخذ  
على غير الطريق من جهة  
جعل ماسوف مصدرا  
وهو قليل وانا اقول ان  
ثبت بطريق معتبر يحكى  
هذا المصدر المعين من  
كلام العرب فلا نزاع في  
قوله ولا نهى حينئذ  
اذ ليس في ذلك الاخذ  
الابتداء القرينة وهو

فخبر عائد على غير والضمير المجرور ربالى عائد على ما مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرف بعضهما  
بفتح اللام وتشديد اللام فوقع في خبط (قوله انا ابن جلا) هذا الاول بيت وهو  
انا ابن جلا وطلاع النخايا \* متى اضع العمامة تعرفوني  
والنخايا جمع ثنية وهى العقبة وفلان طلاع النخايا اى ركب لمصاحب الامور (قوله اى انا  
ابن رجل جلا الامور) اى كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اى انكشف امره وقيل جلا  
ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكى كيزيد في قوله  
نمت اخو الى بنى يزيد \* فلما علمنا لم فريد  
لانه غير منصرف للعلمة ووزن الفعل على ما هو به بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما  
يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتخصي ذلك ان الفعل المنقول الى العلمة اذا  
اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علماء محكى والا فكم حكي المفرد في الانصراف  
وعدمه (قوله ترى بكنى الخ) الضمير في ترى عائد الى الكيداء في قوله

مالك عندي غيرهم وجر \* وغير كيد اشديد الور  
والكيداء قوم علاء الذى على مقبضها الكفو (قوله ابن الخشاب) هو مجتهد وموحدة في آخوه  
من نضاد بن نضاد الماشي بن وهو ابو محمد عبد الله بن اجد البغدادى كان عالما في الادب والتفسير  
والحديث والقرائن توفي سنة سبع وستين وخمسة مئتين (قوله وهو ظاهر التعسف)  
في الشرح يعنى ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسالوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر  
محكى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قوله اذ ليس في ذلك الاخذ المبتدأ القرينة  
وهو كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مجموع كثير كيزيد عدل وان لم يثبت  
عن العرب استعمال ماسوف مصدر فلهذا الاعراب غير مقبول اه مالى الشرح واقول  
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار وتخالفة الطاهر تحذف المبتدأ المعين فيه وجعل ماسوف  
مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثير ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من آيات المعاني)  
يعنى من الايات التى يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان المعاني في غيره للسوى) في الشرح

كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مجموع ايضا كيزيد عدل وعمر و  
صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال الماسوف مصدر فلهذا الاعراب غير مقبول البته والله اعلم في التنبيه الثاني من آيات  
المعاني قول حسن رضى الله تعالى عنه في فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم في انا لم نعدل سواه غيره \* نبي يداني طلة  
الليل هاديا والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من آيات المعاني اى من الايات التى يسأل  
عن معناها الاشكاله وغيره في بيت ابي نواس الحكيم من التراكيب المشككة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار امر لفظي  
يتعلق بالتركيب لا بالمعنى قال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من آيات المعاني في قوله سواه وغيره فكانه قال  
فلم نعدل غيره غيره وهو مشكل في الجواب ان المعاني في غيره للسوى في اخلافت معاد الضمير والاشكال اغماضا  
من اعتقاد المعاد في مكانه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلوة والسلام والمعنى لم نعدل سواه في



الكشاف فانه قال أو ربما النداء ارادة النداء ولو اراد النداء نفسه لم يكن جاء في قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغیر فانه  
فاشار المصنف الى انه لا داعي لمبادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على الجملة قال جدی  
صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف الماخذ فرب الخاشية وهو ان يكون النداء على يابه لكن المعطوف  
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متعاربان وهو تصوير  
ما وقع في بعض الاحاديث في توصف غسل وجهه وبديه ومسح رأسه ورجليه أي وغسل رجله وقد استشكل بعضهم هذا  
بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبديه وقية الفضل معطوفة الواو وهذا ممنوع عن المعطوف  
بالفاء هو مجموع ما وقع بعده بالالفابعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر  
والباطن ان الواو الوصل لمعطف ٢١٦ مجموع المصنفين الاخيرين على مجموع المصنفين الاولين وهو قال الفراء لا تنفید

الترتيب وهذا مع قوله  
ان الواو تنفید الترتيب  
غريب في فانه يخالف قول  
الجمهور في الموضوعين واضح  
بقوله تعالى في يوم من  
قريه اهلكناهم بافعالها  
باسمائنا أو هم قائلون في  
فان معنى الباس لا يكون  
بعد الاهلاك وهو اوجب  
بان المعنى أردنا هلاكها  
ويجيء الباس ما وقع بعد  
الارادة فتكون الترتيب  
المعنوي كما في قام زيد  
فعمرو أو بان الترتيب  
الذكري في فلا يلزم كون  
مضمون المعطف واقعا بعد  
زمان مضمون المعطوف  
عليه اذ المقصود الترتيب  
في الذكر فقط وهو حاصل  
فيكون من قبيل عطف

بما كان فيه تفصيل لازما معناه الامر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التنبيل بذلك نظر  
فان ضمير عنها الماشية أو الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يبيد الترتيب المعنوي لان  
اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فان التفصيل الذي يبيده  
المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخرجهما كما كانا فيه من النعم والكرامة  
فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنها للشجرة أي  
فعلهما الشيطان على الزلة بسببها وتفتيقه فاصدر زلتها عنها وعن هذه مثلها في قوله تعالى  
وما فعلته عن امري وقول الشاعر \* يهون عن كل وشرب \* وقيل فخرجهما عن الجنة  
بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته وما كانا فيه من النعم والكرامة أو من الجنة  
ان كان الضمير في عنها للشجرة قال المتقاضي اذ لو كان الجنة لكان الاخراج قبل الازلال  
أو معه فلا يصح العطف بالفاء الاتأويل وفي تفسير البضاوي بعضه كون الزل ما معنى  
انهم ما قراهه جزء فخرجهما وهما متعاربان في المعنى غير ان زل يقتضي غيره مع الزوال  
وازالة هو قوله هل اذلك على نصرة الخلد ملك لا يلبى وقوله ما بها كابر كان هذه الشجرة  
الا ان تكونا ملكين أو تكونا من اسماء الذين ومقامته اباها ما عتبه انه ليسا في الناحيتين  
واختلف في ان تثنى لهما فاقولهما بذلك أو انشاء اليمين على طريق الوسوسة انه كيف توصل  
الى ازالتهما بعدما قيل به اخرج منها فانك رجيم فبطل انه ممنوع من الدخول على جهة التكرمة  
كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل الوسوسة ابتداء لا كدم وحواء وقيل قام عند  
الباب فتاداهما وقيل قتل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدعة وقيل دخل في قم الحية حتى  
دخلت به وقبل ارسل بعض اتباعه فزالهما والعلم عند الله (قوله) وتحو توصف غسل وجهه  
وبديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف

المفصل على الجملة لان معنى الباس في حال اليأس واليقظة تفصيل للاهلاك الجملة وحل  
الزختمى الآية على الوجه الاول فالحق معنى اهلكناهم أردنا هلاكها كقوله اذ انتم الى الصلاة وقال في لجأه يا سناجده  
أهلكناهم قال هل يقدر حذف المضاف الذي هو الال قبل قرية أو قبل الضمير في اهلكناهم أو ايجاب بان المضاف انما يقدر  
للمحاجة ولا حاجة فان القرية تملك كآملها وانما يقدر تاه قبل الضمير في جاءها قوله أو هم قائلون هذا كلامه برده انه  
انما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجح ولولا هو لكافي غيبة عن تقديره لجهة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة  
كما يصح امالاته على الال كذلك وقال صاحب الفراء ارادة الحقيقة مانعة المجاوز وهو الال هنا فان كان المراد من ذكر  
القرية هنا الال بدليل أو هم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو اوجب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم  
اذا لم يبق القرية أو هلكا وقسماعا وليس كذلك فانما تقدر المضاف في الثاني لاني الاول فلي هذا وجه الاهلاك الى الال  
اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكناية وكان قبله وكمن قرية أردنا هلاكها فالحق اهلكناهم اتفق معطلة خالوة  
على عروشه فتكون عبرة للضمير في اهلكناهم في جملته راجع الى القرية وفي أو هم راجع الى أهل المقدر في لجأه يا سنا

فوقال الجري في شفع الجبر في التفتيد الفاء الترتيب في الباق ولأ في الامطار بليل قوله في فتابعك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول لغومل \* السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدف في موضع آخر فالفاء من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج و يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وجومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو اي بين الدخول وجومل فقولهم مطر نامكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر في ماني وقت واحد في تكون الفاء في هذا ايضا كالواو وسياق الجواب عن ذلك في الامر الثاني ٣١٧ التعقيب في ومعناه كون

الجل وان يكون بالمطف على راسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول لغومل) هذا ان يثبت لامرئ القيس وهو

فتابعك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول لغومل والسقط بكسر السين المهملة وتسكون الفاء في متقطع الرمل حيث يستدف من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وجومل بفتح الجيم المهملة موضع آخر (قوله وهو في كل شيء بحسبه) الا ترى انه يقال تزوج فلان فويله اذا لم يكن بينهما الا مدة قال الجمل) الرضى اعلم ان افادة الفاعل ترتيب بلا ملة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل في زمان بنامه طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة يعني ما لفاه ولو قيل ثم يصعب نظر الى تمام الاخضرار جلا وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه نظرا الى تمام صيرورتها علقه ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحائطا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر فنظر الى تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة (قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة) الظاهر ان تصبغ على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى وزل المطر ليل بعد قحط فاصبحت تلك الارض الزملة التي تسقى بالرياح قد اخضرت نبات ضعيف اه وفي الصرودا كان الاخضرار متناوعا انزال المطر ثم جعل محذوفة أي فتهتز وترتفع بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الكشف فان قلت هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لتسكنه فيه وهو افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنهم على فلان عام كذا فخرجوا وغدوا كراهه ولو قلت فرحت وغدت لم يقع ذلك الموضع فان قلت قبله ورفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار في قلب النصب الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترى نعمت اليك فتشكر ان نصبت فانت نكف لشكره شاك لتربيته وان رفضته فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السمية) لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان بسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما ينسبهم امن المهلة) في الشرح هذا ابواب ابن

بصحب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيق في الا ترى انه يقال تزوج فلان فويله اذا لم يكن بينهما في أي بين التزوج والولادة في الامدة الجمل وان كانت مدة متطاولة وي يقال في دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين في بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما عدى في العرف أجند بما في السفر من هذه الى تلك (قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة) ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ فقول الفاء في هذه الآية قلبية لا لاهط فوفاء السمية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قوله ان بسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما ينسبهم امن المهلة في الخلق فهو هذا ابواب ابن الحجاب في آمل القرآن واستدل التفتازلي على عدم دلالة الفاء الجزائية



على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوة تعالى باليه الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه كما قال الله  
قال لقطع بانه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان  
السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لاتدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو  
نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن المطلق السبب على وجهه يحجز  
ومنه ان يسلم فهو يدخل  
٢١٨

المحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ان الم تر ان الله انزل من السماء  
ماء والحق ان الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يعقبه مسببه  
عن غير تراخ ولو كانت الفاء لاتدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو  
نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن المطلق السبب على وجهه يحجز  
الدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فصوص وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب  
التام لدخول الجنة اه وأقول لا يريد انفا بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة  
التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وتغيير يدون بها اعم من ذلك سواء كان سببا  
بحر ان كانت الشمس طالعة فالعلم معنى أو شرط البحر ان كان في مال فانا اخرج به أو غير ذلك نحو  
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضي الفاء التي لغبر المطف لا تخلو من معنى  
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة  
الشرط نحو ان لم يمتنع فاكرمه ومن جاءك فاطعه وبهونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرف به  
بان يصح تقدير ايراد الشرطية قبل الماعوجع مضمون الكلام السابق شرطها فاعلم في  
مثلا اذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فخرج ثم قال  
وقد بقي فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا فله كقوله تعالى اخرج  
منها فانك ترجع وتقول اكرم زيد فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كان  
الاول تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اه وفي التام مع التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاعلموا  
وجوهكم دليل على كون الواو لترتيب لان الفاء الوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل  
الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدم على غسل سائر الاعضاء وحينئذ يجب الترتيب  
لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور  
بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على  
تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم اورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لاصل  
السؤال منع لالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير  
تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعده على ما عطف عليه بالواو لقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى  
اذا نودى للصلاة الا بانه على انه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وانه لا يجوز تقديم ترك  
البيع على السعي اه وفي الشرح واستدل التفتازاني بانه لا بد من استمرار حكمه

فصوص الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بانه لا بد من استمرار حكمه لان السعي عقيب النداء واجب موسعا لا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب أدائه فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف ينه هذا الاستدلال وهو قيل تقع الفاء تارة بمعنى ومنه الآية التلو في آخر الم تر ان الله انزل من السماء ماء فجمع الارض مخضرة أي ثم تصبح وهو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقه أي قطعة دم والمعنى ثم اخلقنا النطفة البينة علقه جرم فخلقنا العلقه مصغره أي لحما قدر ما يصنع فخلقنا المضغة عظاما أي قصيراها عظاما وقرآن حامرا وأبو بكر عظاما بالافراد فخلقنا العظام فالحاج

أي فابتدأنا العظم فصار لها كاللباس فخلقنا آت في أي فكل واحدة من الفات الثلاث الجزائية في خلقنا العلقه وفي خلقنا المضغة وفي مكسونا بمعنى ثم لتراخي معها وقتها في عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث ما يقتضي التراخي وهو تارة بمعنى الواو قوله بسقط الواو بين لدخول نحو قولهم وزعم الاسمي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز زيد فيضمروا واجب بان التقدير بين مواضع الدخول فواضع حومل في الاضافة في التحقيق انما وقعت لمتعد لا ترتيب فيه بخلاف ذلك في كذا يجوز جلست بين العلماء فلا هاد في تحقق شرط اضافته بين وهو كون المضاف اليه لا في التعددون ترتيب في وقال بعض البغداديين الامل ما بين فخلقنا مادون بين كما عكس ذلك ثم قال

بالحسن الناس ما قرأنا في القرن الغصيلة من الشعر أي بالحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها أصله ما بين قرن  
 خفيف بنا وأقام قرنا مقامهما في هذه دعوى لا دليل عليها ويجوز أن تكون ما زائدة ونقرتين والمعجوف أي بالحسن  
 الناس قرنا ما بعده إلى قدم أو على إسقاط النخاض أي من قرن إلى قدم وهو مثله في قوله تعالى أن الله لا يستحي أن يضرب  
 مثلا لهما بعبوضة خافو قالوا والفاء ثالثة نعت إلى أي ما بين عبوضة إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يمتنع فقد قال الرخشي

وما هذه إجماعية وهي التي  
 إذا اقترنت باسم نكرة  
 إجماعية إجماعا ما زادت شيوعا  
 وعموما أعطى كتابا  
 أو صلة لتأكيد شعوبها  
 فتنضم ميثاقهم وانتصب  
 بعبوضة بانها عطف بيان  
 مثلا أو مفعول لضرب  
 ومثلا حال عن النكرة  
 مقدمة عليه وانتصبا  
 مفعولين بجرى ضرب  
 مجرى جعل وهو يحتاج  
 على هذا القول إلى أن  
 يقال وجهه إضافة بين إلى  
 الدخول لا اشتعلا على  
 مواضع ولأن التقدير بين  
 مواضع الدخول في ولم  
 يتعرض إلى الاعتذار  
 عن إصافه بين إلى عبوضة  
 وقرن على هذا القول  
 فتأمل في كون الفاعلانية  
 بمنزلة التي غريب وقد  
 يستأنس له عندي مجيء  
 عكسه وهو استعمال في  
 للعطف بمنزلة الفاء في قوله  
 وأنت التي حبيب شغبها  
 الابداء \*  
 إلى وأطاني بلاد سواها  
 ادلمسي شغبها بين

الجزائية على أن موم تقبب مضمون الجزاء لقول الشرط غير متعبه لأن السبي يجب عقب  
 النداء وجوبا موسعا فلا يلزم إيقاعه على الفور كالظهر يجب أول الوقت ولا يجب أدائها فيه  
 بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتبعه هذا الاستدلال وأقول إن قول التفتازاني القطع  
 إلى آخره ليس استدلالا بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وإنما هو مسند للتعليق على ما يضي  
 على محصله ويحتج بكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير صحيح في الجدل وقول  
 الشارح أن السبي يجب عقب النداء وجوبا موسعا في نظر لأن المراد بالنداء الآية إلا أن  
 ولم يكن لصيغة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر إلا الأذان الذي عند  
 الجلوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على  
 الجدة أو ظاهره أن وقت وجوب السبي الذي ابتدأه عقب هذا النداء لا يزيد على السبي  
 وأن الواجب الموسع ما بين يوقته عليه فلا يكون وجوب السبي موسعا خصوصا إن كان المراد  
 بالآية كوفي الآية الخطبة أو الصلاة أو نوصوعه السبي إليها ولذا قل عثمان رضي الله عنه  
 لما جاء إلى الجلفة وجرى رضي الله عنه خطب فقال عمر لم تحسب من الصلاة إلى هذا الوقت  
 ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأتيت وزاد في خلافة من الأذان الذي بين يدي الإمام  
 لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان إجماعا سكونيا  
 واستقر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قديم من له ما يضيقه وما يمتن  
 فيه من ذلك (قوله بالحسن الناس ما قرأنا في القرن الغصيلة من الشعر) المجموعه من الشعر وفي  
 الشرح ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمعجوف أي بالحسن الناس  
 قرنا وما بعده إلى قدم أو على إسقاط النخاض أي من قرن إلى قدم (قوله ومثله ما بعبوضة  
 لها وقها) في النكتة في وما هذه إجماعية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إجماعية إجماعا ما زادت  
 شيوعا وعموما أعطى شيئا أو صلة لتأكيد شعوبها فتنضم ميثاقهم وانتصب بعبوضة  
 لأنها عطف بيان لمثلا أو مفعول لضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها وانتصبا  
 بعبوضة على أنها مفعولان بجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا يخفى في أنه لا معنى  
 لتولنا يضرب بعبوضة الإيضاح مثلا إلى قسمية مثلا هذا مفعولا ومثلا حال بعيد جدا وقولهم  
 هو حال موطنه غلط ظاهره أن مثلا هو المقصود وإنما يستقيم لو جعل بعبوضة حالا ومثلا  
 صفه مثل أنزلناه قرنا ناعريا (قوله وأنت التي حبيب الخ) شغب بين يدي شغبين على رتبة  
 فليس قال في القاموس منهل بن مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشفي المحض وبه  
 عبودة مفعولة فهملة على مثال قها وعصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبدة البكري  
 في المجهوم هي قرية الزهرى الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لا لي لم أذكره) في الشرح

وغين محبتين وموحدة على رتبة فاس في هذا محبة موحدة بدال مهيلة على مثال هذا مصاحبه وهمامو صعدا في ما شغب  
 فمثل بين طريق مصر والشام وأما بدال فوضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبدة البكري في المجهوم هي قرية الزهرى الفقيه  
 في ويؤيد على إرادة الترتيب قوله بهذا حلقت بهذا حلقة \* بهذا قطاب الوديان كلاهما في وفي بعض النسخ حلقة  
 بعد حلقة وهذا معنى غريب لا لي لم أذكره في وحقوقه أن لا يذكره مستند إلى هذا الدليل فأن لا يسم إرادة الترتيب  
 في البيت الأول لا اختلاف أن تكون إن حيه اللعبة كما يقول الكوفيون أو متعاقبة محذوف لم يقل بذلك والمعنى وأنت التي

من حق النضاة ان لا يذكره مستندي الى هذا الدليل فان الإنسليم ارادة الترتيب في البيت  
الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمضدوف أي مضموما الى بدا  
والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب  
المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيه على الترتيب ولو سلم دلالة البيت  
الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو يتم لا بالقاه  
وأقول اسناد النضاة الى منع ارادة الترتيب في البيت الاول  
لا يقتضي لهم لا يذكره لثبوته بغير هذا البيت وكلام  
المصنف صريح في استدلاله بالبيت  
الثاني على مجرد الترتيب

في الاول



تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله في تمام الكلام على الفاه من محشيه  
العلامة الشنقي وأول كلام الامام ابن هشام فالاول مضوف كونه موسى الخ

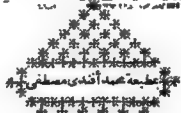
١١٠٣	م
١١٠٤	ن
١١٠٥	ك

أحببت شغفا مع بدا أو  
مضموما الى بدا البيت  
الثاني لا يدل على ارادة  
الترتيب في الاول اذ حلولها  
ياحد المكانين بعد حلولها  
بالآخر لا يقتضي ان المكان  
الاول يجب اليه ولا بسبب  
حلولها فيه وان الثاني يجب  
اليه بعد ذلك لحلولها اذ  
من الجائز ان يكون حب  
المكانين حصل في آن واحد  
بعد حلولها فيه ما على الترتيب  
تم لو سلم دلالة البيت الثاني  
على الترتيب في الاول لم يدل  
على دعواه ان الى شيء بمعنى  
القاه لان الترتيب الواقع  
في الثاني انما هو يتم لا بالقاه  
وهو الاخر الثالث السببية  
وذلك غالب في العاطفة جلة  
أوسفة فيكون ما قبلها  
سببا لما بعدها وقد يقع على  
خلاف ذلك فتدخل على  
العلة وهو على خلاف  
الاصل لاستقالة تأخر العلة  
عن الملول لانه قد عولف  
هذا الاصل بشرط ان يكون  
للعلة دوام لانها اذا كانت  
وهذا آخر ما انتهى اليه  
العلامة العبد المذموم  
ولم يكمل الكتاب تعذره  
بالوفاة الى رجة الله تعالى  
رجه الله تعالى وتغنا بركاته  
وبركات علومه في الدنيا  
والآخرة محمد وآله  
والجدين وحده

﴿ الجزء الثاني ﴾

من ماشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المصنف  
 بالنصف من الكلام على معنى ابن هشام  
 تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد  
 الشافعي نور الله سفرته  
 ورفع في الجنة  
 درجته  
 آمين

	واضحة
س م	فن
٢٥١ ع	كتاب



(قوله أحد هان تبدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل الآن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعمت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي إضافة وابل لان ترتيبها في المثل به على الصفة الأولى وهي عليه تراب متعين لان المثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فأذهبه بخلاف كمثل حنظل بوجه أصليها وابل حيث لم يدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي أصليها وابل لعدم تعيين ترتيبها في المثل به على الصفة الأولى وهي بوجه وقرق آخر بين الابين وهو ان الصفة الأولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف الصفتين في الآية الأولى فاعلم عارضتان والثانية مترتبة على الأولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفاء يظهر الفرق بين الموضوعين وحصل الجواب عن قول أبي حبان في قوله تعالى كمثل حنظل وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهذا لم يعطف بل أخرج صفة وبظن ما للفرق بين الموضوعين انتهى (قوله أي الذي صم) بفتح الموحدة الحقيقية (قوله والبيت لابن زبابة) هو زبابة مقتوحة فثنا تحتية مشددة فوحدة بعد الألف اسم أبي الشاعر كأقل المصنف أو اسم أمه كأقل المصري والحديث هو ابن حاتم الشيباني (قوله وذلك لأنه يريد بالمف نفسي) في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا يكون لفتته فقتله انما لو تكبناه لاجل أنه يريد بالمف نفسي فأقام اياه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية الآن الظاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا بالمف أي ويريدوا بالمف وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحديث ابن حاتم الشيباني حين قال أبا ابن زبابة ان تلقني \* لتلقني في النعم العائب أي بالحجرة أي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التكرار يعني أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لولا فيته وحده \* لا يسبقا فاعلم الغالب أي مع فالتفت لا دعما لظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الجاسفة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يلفظ فيه فقال زبابة هو الشاعر يظهر القهف والحزن لاجل الحديث أو بسببه أو زبابة اسم أبي الجحوا والممدوح والحديث اسمه انتهى (قوله الثاني من أوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب) قال الرضي الجزلة ان كان عما يصح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة وأولى الاشياء الفاء لما سبقت الجزاء معنى لان معناه التحقيب بالافضل والجزء امتعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقال الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال أو مضارعا متقبلا لا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يصحكون شرطا لأن يراد بالبط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لا تناقولا المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيدهم في حاشية خبر مبتدأ المحذوف وسبب ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكرنا من الحاجب من أن المضارع المقرون بلا داخل في الفاء عليه اذا كانت لا قبله في الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت مجردا عن النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله احداها ان يكون الجواب جملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بضع قوله تعالى وان أطلعهم وهم انكم لشركونا تناقولا القسم مقدرا قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام ومطابقة لا يقال لئلا ان الجواب المدكور وقسم لئلا على جواب مثله مقدرا للشرط وهو غير فاعلم ان المقدر كذلك يعود القصد لانا نقول الجواب المدكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذا تبارك ذلك فبالتقص فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب (قوله نحو وان عيسك بغير فهو على كل شيء قدير) جرى للمصنف هنا ما هو الظاهر والافقه صريح في وان والاب الخامس بان التصديق أن فهو قوله تعالى ان كان يرجو

[illegible]

لا يقول زاداتهم (قوله واذا اهلكك فستدلك ظنري) هذا الجزم يثبت صدره لا يجرى ان منقش اهلكته ويقع في بعض النسخ  
البيت بنحاه الجزم بخلاف الصبر والمنقش ضم الميم وكسر الفاء المثل الكثير وروى ان منقشا والتقدير على الاول  
ان هلك منقش وعلى الثانية ان اهلكك منقسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاعلموا لان الثانية  
لو كانت فاعلموا الاولى هي الزائدة لم تقدم معمول الجزم على فاعلم لان الظرف اعني عند ذلك معمول لا يجرى انتهى  
واقول ان كانت اما مخدوفة من البيت تكون الثانية فاعلموا فاعلموا الذي يجوز تقديم معمول ما بعد فاعلموا السببية الواقعة بعد اما  
وان امتنع ذلك في غير هوان لم تكن اما مخدوفة منه فكذلك الثانية فاعلموا فاعلموا الذي يجوز تقديم معمول ما بعد فاعلموا السببية الواقعة بعد اما  
الفعل والاصل في فاعلموا ان تكون داخلة عليه وقال ابو علي في البداءيات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان  
في التقدير والمجزم الثاني ليس على البدلية لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان اهلكك منقشا اهلكته  
وشاع اضمار الفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله نحو لان فأنكم على أن التقدير هذه) في الشرح الفاعل على هذا السببية  
للاعطف لثلاثهم عطف الانشاع على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاعل على هذا العطف لالسببية  
نا كيد الاول بل هو تأنيس والمعنى انظر فانظر اعقب نظر (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز ان يخرج على حذف  
أما والتقدير فاعلموا اهلكك فستدلك فاعلموا قال الرضي قد تحذف أفعال كثيرة الاستعمال في تصور ذلك فذكر هذا الفاعل وقوله  
وبذلك تغير نحو او انما سطر ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمر أو نهيا وما قبلها منصوب به أو مجرر به انتهى وكان المصنف انما  
لم يصل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعلموا ان اما مخدوفة فيه افعال لكن لا ينبغي  
ان الاجفاف وان منع من ذلك فاعلموا منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض في الشرح ولا يمكن أن تكون  
الفاعلية في زائدة لانه بعد السببية في ما يقع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاع على الخبر وتقدم المعطوف على  
بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والمجزم معترض (قوله وهذا منصوب محذوف  
يؤسره فليد وقوله في الشرح وهو شبه الاشتغال في كونه منصوبا مجردا عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال  
ان ما بعد الفاء لا يصل فيما قبلها وما لا يصل لا يسر صاملا أو هو من الاشتغال وقوله أما مقدر ما أي أما هذا فليد وقوله  
(قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم والمجموع والضاحي البارز ويتنذب بمجتمعت بينهما موحدة أي يذهب ويحيى وفي  
الشرح ويمكن أن تكون الفاعلة طامعة على محذوف والتقدير ضمرتها فترك ضاحي جلد لها (قوله فليل جواب لما الاولى  
لما الثانية وجوابا) هذا قول الفراء فاعلموا قال الفاعل فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفر فلما جاءهم وهو عند فاعلموا فاعلموا  
فعلى فاما ما أتيتكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال وبل على أن الفاعلية تناسقة أن القوا  
لا تصلح في موضعها (قوله وهذا ضرر دود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء به فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
وقيل كقروا به جواب لهما لان الثانية تكرر بل الاولى (قوله تكرر لان كون الثانية تكرر بل الاولى يقتضي ان كفر واجواب  
للاولى لانها قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفر وابه وكمرت لما الطول الكلام وهذا القول أحسن  
لولا أن الفاعل منع من التأكيده (قوله وقبل جواب الاولى محذوف) هذا قول الاخفش والزجاج ذهبا الى أنه محذوف دلالة  
المعنى عليه (قوله وفيه اجفاف) هو بجمع بعده هامة موهلة يقال أجمته الفاقة أي أقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه  
ما قاله المصنف أن أصل أمانا به هاضم موهما يمكن من شيء تحذف جملة الشرط وقامت اما مقامها فاحذف بعد ذلك لزم  
حذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض ما تناس المذهب بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف  
أعرض عن هذا مع أن الأصل ادعوا المذهب وجعل حرف النداء تأنيبا له ومع ذلك لم يتشعروا من حذفه انتهى واقول يمكن  
الجواب من هدايان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الدليل (قوله  
وفيه بعد) يعنى من جهة أن الزيادة خلاف الأصل (قوله وعاطفة عنده غيره والاصل تنبه فاعلموا الله في الشرح الظاهر انه  
ارضى هذا الثالث فاعلموا لم يقدم به بشئ وقدر في الاول والثاني ولاشك أن حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على  
حرف العطف تصحفا واقول انما ارتضاء لان الجهم قالوا بغيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجهم في الفاء نحو  
أما زيدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في خبر ما معمول للمحذوف مطلقا (قوله وعاطفة

منهم برمان (يعني بجلاءه المعنى والتقدير خرجت فصاحات (قوله عند أي انصاف) يعني الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني  
الذاني وهو ابراهيم بن محمد بن السري أخذ عن المبرد وشمل حديث عنه أبو محمد بن دوستو قال كتب أنطوخ الزجاج فلزمت المبرد  
وشرطت كل يوم درهما إلى أن يفرق الموت بينهما فزال أ عطية الدرهم إلى أن ماتت وعلت القاسم ابن عبيد الله بن سليمان  
خامست السنون حتى مات والده وولى الوزارة فصرته نديعه وسجلت بسببه أموال توفى رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاثمائة  
(قوله ولا يحسن استقامتها بسبل دعوى يادتها) في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط فلازم قد يكون انطوخ لا زما  
زائدا أو قول لوسيل دلالة كلامه على التلازم فاعني على التلازم بين حسن الاقاط وصحولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة  
وجواز السقوط فليتأمل (قوله مسألة) يجب أحدكم أن يأكل لحمة أخيه ميتا فكرهته (قوله الخ خشيته) هو عثميل وتصويرها  
بناله الغتاب من عرض الغتاب على أضع وجهه وأخفسه وفيه مبالغات شتى منها الاستهزاء الذي معناه التقدير ومنها جعل  
ما هو في الغاية من الكراهة موصولا للاحقة ومنها اسناد الفعل إلى أحدكم والأشعار بان أحد من الأحدين لا يجب ذلك ومنها  
أن لم يقتصر على قتل الغتاب بل يأكل لحمة الإنسان حتى جعل الإنسان أيا وصفاً لم يقتصر على أكل لحمة الإنسان حتى جعل ميتا  
وقال الزماني كراهة هذا اللحم يدعو إليها الطمع وكراهة الفدية يدعو إليها العقل وهو أحق أن يجاب لأنه بصريح عالم الطبع أهمي  
بما هو (قوله وقال القارسي) هذا القول والذي قد مشتر كان في تقدير أنهم قالوا بعد الاستهزاء لا رخصتان في تقدير  
فكرهته قال أبو حيان والذي قدرة الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجبر على قواعد العربية وهو قد ذكر هتمولا فلا تسأله  
(قوله وبعد فتعدي) في الشرح بعد ظرف مقطوع من الإضافة مبنى على الضم معمول لمخذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا  
الكلام تنبيه فتعدي أن ابن التبري معمول القول لمخذوف أي تنبيه والفاء السببية وهي هنا فصية وهذا توجيه  
قول المصنفين وبعد فتعدي (قوله ثم سألت الربيع القوافينطق) هذا صديريت مجزؤه «وهل يضر ذلك اليوم مداهم»  
والقوافي بفتح القاف وبالمد وقد يقصر الخالي لأنيس به والسماق بفتح السين المهملة القام الامس الصفص (قوله ولو  
كانت السببية لنصب) في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فتدفع الفعل من قواعدهم تحقيق السببية كما في قوله تعالى ولا  
يؤذن لهم فيمتدروا كما صرح به بعضهم لكن الأكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على  
الأكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب السلم ويجوز في الثاني أن يكون الشعر ضمير يعر به وبهضم المنصوب  
لشعر ضمير به وقدمه لذي والخفض القرار من الأرض عند منقطع الجبل (في) (قوله أوججزية) في  
الشرح كان ينبغي له أن يقول أولا أوحدها الظرفية مكانية كانت أزمانية وهي اما حقيقة مثل كذا أو مجازية فتحوكذا ولا  
فالمجازية ليست قسما للكتابة والأزمانية وأقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقة مكانية أزمانية مجازية  
كذلك بقوله أو مجازية تقسم الحقيقة المفهومة في صدر الكلام فإن قبل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر  
حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى النهر فإلزام استعمال كلمة في حقيقة ومجازا واجوجه عند القائل بجمع ذلك  
أحجب بأنه قد مر من صف مجازي الظرفية شامل لماتين الظرفيتين أي في نعيم جنات ونهر (قوله فتحوك في القصص  
حياة) في الكشف هذا كلام فصيح لما فيه من الترابية وهو أن القصص الذي هو قتل ونفوت للحياة وقد جعل مكانا  
ونظرا لها هو من أصابة بحر البلاغة بغير تعريف القصص وتنكير الحياة لأن المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو  
القصص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحدة الجماعة أو فروع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل  
لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازاني معنى قوله كلام فصيح كامل في الفسادة على الطبقة في البلاغة لاسيما  
على الترابية التي هي من نكت البلاغة ولكونه على غاية المطابقة لتعني الحال (قوله ومن المكانية) يعني الحقيقة أدخلت  
الانتماء في أصح والفتنوس في رأيي إلا أن فيها قلبا لأن الانتماء والفتنوس ظرف والراسم والاصح مظهر ولكن لما كان  
المناسب أن يصرح بالظروف في نحو الطرف ومنها الآخر بالكس قلبا للكلام روبا لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء  
نحو أول صلتكم في جذوع النخل) قال الرضي في هنا في قول الشاعر • بطل كان ثيابه في سرحه • يعني على الأولى أنها  
بينها التي يمكن المصوب في الجذع فتتمكن الطرف في الطرف (قوله هم صلبوا العبدى في جذع نخلة) هذا صديريت لسعيد  
ابن أبي كاهل ومجزؤه • فلا عظمت شيان إلا باسما • (قوله بطل كان ثيابه في سرحه) هذا صديريت لعنزة ومجزؤه



يحمى فقال السبب ليس بتوأم وهو المرحمة الشجرة العظيمة ويحمى بالذال المحبة أي يجعل له حذاء أي فعلا كذا في الشرح  
وفي الأصحاح والحداء العمل واحتذى واتمل وأخذته فعلا إذ أعطيته فعلا وهذا يقتضي أن يحمى في البيت بضم أوله ونفع  
ثالثه مبنى للفعول والسبب بكسر الميم جلود البقر المدبوغة بالقرط والتوأم كل من الولدين اللذين في محل واحد معنى  
البيت أنه شجاع طوبى له حتى كان ثبالة على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لأنه لم يشركه أحد في بطن أمه وانما نحن نعال  
السبب لأنه كان لا ينسب إلا الثمرا للناس ومولوكهم قال ابن سيده وانما كانت في ههنا يعني على لانه معلوم أن ثبالة لا تكون  
في داخل سرحة لأن المرحمة لا تنشق فتستودع وهي بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان في الجبل لأنه قد يكون في  
خارج من أغوار وليس عليه عليه (قوله مرادفة الباء) أي في معناها الأصل لها وهو الاتصال حقيقة كان أو مجازي يلا في كل  
واحد من معانيها لأن من معاني الباء ما لا يكون فيه كالتقسيم ولا في بعضها أيا كان لذلك ولأنه لو كان كذلك لم يذكر نحو  
الظرفية والمماجية اكتفاء بذكر المرادفة ولا في بعض غير أصلي لاقتضاء المرادفة الأصلية أذهو موافقة اللفظ المتعدد في  
الوضع للمنى الواحد (قوله وركب يوم الزوع الخ) الزوع الفزع والغوارس جمع فارس على غير قياس والابهر جمع أبهر وهو  
عرف إذ انقطع مات صاحبه وفي الأصحاح ههنا أن يخرج من من القلب ثم ينشعب منها سائر الشرايين وهو بفتح الحجة  
والزوع بفتحها تحت مكيورة المروق النافضة ومنبتهم من القلب جمع شرايين بفتح الحجة وكسر هاء سكون الزا والكا جمع  
كلية أو كوة قال الرضى والأولى أنها في هذا البيت بمعناها أي لهم بصيرة في هذا الشأن (قوله خلافاً لراجهم) هو الفراء قال أن  
في ههنا معناه الاستعانة والاستعانة المات مجازي كما صرح به الرضى (قوله السامع مرادفة من) أي في المعنى الأصلي وهو  
ابتداء الغاية مطلقاً عند الكوفيين وفي غير الزمان عند المصريين سواء كان المجرى وبها مكاناً نحو من البصرة أو غير ذلك وهذا  
الكتاب من زيد إلى عمرو (قوله الأعم صباحاً الخ) هذان اليتان من فصيحة لأمري القيس وفي الأصحاح عجم صباحاً كلفه فصيحة  
كأنه محذوف من نعم بالكسرينم كما تقول كل من أكل يا كل فحذفت الميم من التثنية فحذفوا صباحاً صبحاً على الظرفية  
أو التمييز من النسبة والطلب ما يخص من آثار الدار والصر بهتين وبضمة فسكون وبفتحة فسكون الدهر وفي الشرح  
لأمري لقوله ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال هي أول ثلاثين شهراً في بعض ثلاثة أحوال تكون بعض  
أربعة فأكثراً يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وإن كانت هي أول مراتب التي يوجدها الثلاثون شهراً فيمكن أن  
تكون من ابتداء الغاية أي ثلاثين شهراً ابتداءً من ثلاثة أحوال أي من انقضاءها فيكون المراد خمسة أعوام ونصف وهو  
المعنى الذي ادعى فيه أن في معنى مع لكن بطريق آخر غير ذلك اه وأقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر إرادة البعض  
معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهراً وذلك المعنى هو تأني الوزن بها والجاس في البيت دون خلاصها (قوله  
وفيه نظر) لأن ما ذكره في الباء ليس قياساً بل سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الظاهر يرجع إلى القياس أو إلى  
قول ابن مالك ووجه النظر أن القيس عليه وهو فاعل نظر بين تنق لا يتعين الباء فيه لزيادة الأيموز كما مر أن تكون من استفهامية  
لامر صولة والكلام ثم بقوله فاعل نظر ثم ابتداء استفهامية قوله بين تنق فلا حذف ولا تعوض (قوله أنا وأوسع الخ) دعا القيل  
يدجوا نظم والبريد بفتحها تحسية مفتوحة فتكون ساكنة فإدال مهمل مفتوحة فتح الجلال الأسود وفي الشرح  
ولو جعل هذا البيت من قبيل التبريد فهو لهم فهدار الخلد لا مكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿حرف القاف﴾

(قوله قد على وجهين حرفية وسنأف واسمية) قد مبدأ على وجهين خبره وحرمة من حرف على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية  
معطوف عليه بناء على أن الباء من حرفية واسمية لنفس ويجوز جها على البدل التفسير من وجوه بناء على أن الباء فيها  
له مدوية أي الكون حرفاً والكون اسماً كالألف في الصائبة والمفتولة بمعنى الكون فاعلاً والكون مفتولاً وفي الشرح يفتي  
أن تضبط حرفية واسمية بالرغم يكون قديمة أو أخبر عنها خبرين متعاطفين ولا يضبط بالمجرى إرادة بدل التفسير لأن الحرفية  
والاسمية لا يصح أن يشرحهما المفصل الذي هو الوجهان إذ الوجه هو كونها اسماً اه وأقول بما ذكرنا تبين أن الرفع ليس بعين  
وان المجرى أيضاً بفتح في كلام الشرح نصير بيان الوجه هو كونها حرفاً وكونها اسماً وهو معنى كون الية للصيغة فليتاأمل (قوله  
وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها واكثر من الحرفية في وضعها) يمكن أن يريد  
أن

أن مجموع الأمرين على البناء قد وان بر بدأ ن على واحد منهما على البناء أو في الشرح وأيسر شبهة قد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد أن يضاف إلى الشبه القاطن الشبه المعنوي وهو متفق هنا بدليل أن إلى المرادفة لنعمة عرب جمع مشابهة لآلى الحرفية في اللفظ وأقول المسألة لقد في لفظها مشابهة في حق وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة طرفي وضعه على ثامة لبقاء وما ذكره من مشابهة إلى بمعنى النعمة لآلى الحرفية مردود بأنه لا مشابهة بينهما في اللفظ لأن إلى الاسم مثنوية يختلف إلى الحرفية فلو لم يشابه إلى الاسم لآلى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومثابهة قد الاسم لآلى الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمثابهة الثانية على ثامة لبنائها. ون الأولى وقد صرح غير واحد بأن شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأمان الله الاسم للحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بني فإن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كلبه الجر ولا مه أو على حرفين كن وعن واعلم أن هذه مبتدأ وتستعمل خبره على وجهين في محل نصب على الحال ومنبئية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من محل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز رفعه على أنه بدل تفصيل من وجهين لأن اليافيه ليست المصدرية ولا النسبية لأن أصله مبنو اسم مفصول من البناء قلت الأولى لو أدخلت في إليه (قوله ومعرفة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءه في الكثير وأعرافها في القليل قول واحد بالنظر إلى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه الأعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمة للزيادة في الشرح بناؤها مذهب البصريين وأعرابهم مذهب كوفي وهو مشكل لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تضم البناء لوجه الأعراب فإن قلت ملازمة للزيادة لا تضافه قلت موضع ادخال البناء ثمين في قد زيد درهم بالكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمة للزيادة ليست دافعة لبنائها بل لاعتقده فلذلك أعرابهم (قوله) والمستهمة اسم فعل مرادفة ليعني في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا والألزام باطل ولا أدى لم جعله بمعنى المضارع مع أن في معنى عاسم الفعل بمعناها كلاما وابن الحاجب باباه وقد صرح ابن أبي قاسم أنها بمعنى كنى اه وأقول لا نسلم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند التمدد قول الرضي والذي علم على أن قالوا أن أسماء الأفعال ليست بأفعال مع ثابتهما معاني الأفعال أمر غلطى وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تصرف تصرفا تدخل الأفعال على بعضها والتونين على بعض قال وهو منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام وليس ما قال بعضهم أن صيغة متلا اسم فقط أسكت فهو على لفظ الفعل لا المعناه بشئ إذا عرى التخصر بما يقول منه مع أنه لا يحطرنه لفظ أسكت فقلنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولو سلمت الملازمة فإراد المصنف غير ادفعته ليعني أنها دالة على ما يدل عليه يكفي لأن أسماء الأفعال تدل على ما يدل عليه نفس الأفعال قال التفتازاني وتحقيق أسماء الأفعال أن كل لفظ وضع بارز معنى اسميا سكنا أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جو تفصيل كلام من الشلاطة محكوم عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى معناه وقد اتفق بعض الأفعال أن وضعت لها أسماء أخرى غير المعانيه أطلق ورادها الأفعال من حيث دلالة على معانيها وهو أسماء الأفعال كما بين اسم موضوع بارز اللفظ استحب أو ما رادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصده بنفس اللفظ كافي الأعلام المذكورة بل يقصده استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون أمين مع أنه اسم لا يستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لا يستجب الذي هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الأفعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء الصادر السادة مسددة الأفعال وإن جعلها أسماء الأفعال تصرف للسافة قال الانهم احتاجوا إلى الفرق بينها وبين المصادر سيما إلى أن أفعال لها حيث بنيت هذه وأعرمت تلك اه (قوله قد في من تصرف الخليليين قدى) يرى الخليليين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم الخاء وقه تغليب فإن المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبو عبد الله بن الزبير وجمعه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أو خبيب ومن كان على رأي يرى الخليليين على صفة المثنى والمراد به أو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فيجعل الأول) أي أن يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم حقوق نون الوافية لها حيث نليس ضرورية كما هي

الاصل اما على اعراب انظاره واما على بناها فمبني ما تنقذ ابن أم قيس من أنها حبيطة قد لا تلحقها الذنون ويحتمل الثاني أي أن يكون اسم فاعل على أن الذنون حذفت بضرورة أو على ما قال الرضي أن اسمها الاعمال يجوز أن لا يلحقها وزن الواقعة لانها ليست فعلا في الأصل (قوله) اذهب القوم الكرام ليس) هذا يحجز بيت صدره عدت قوى كعبد الطيس ويقع في بعض الأنفع البيت بكلمة وفي الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرها (قوله) ويحتمل أنهم اسم فعل لم يذ كر فعوله فالباء للاملاق والكسرة لساكنين) في الشرح هكذا وقع لغره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجوده الا بعد تحريك الروي فاذا لم يمتدحسا كان أصلا وأقول هذا الاشكال مبني على أن الساكن هنا جاء الدال والياء التي للاطلاق وليس ذلك بعين بلوازا أن يكون المراد بهما الدال والتنوين لأن أسماء الأفعال قد تنون فتنكير فكسرت الدال من قبل لتفاتها كمنع التنوين ووافتها الدال لاطلاقه على أن قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في أن حرف الاطلاق مختص بحرفي الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف أنه غير مختص بها فانه قال في سورة الاحزاب في أضواء السبيل وزيادة الانف للاطلاق الصوت جعلت خواصل التي لا تكون في الشعر وفادتها الوقت والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة النجم في اداسير أن التنوين يدل من حرف الاطلاق وبه يسر تصديق في الدرج اكتشافها بالكسرة واما في الوقت فخصه مع الكسرة اه ثم في الشرح وانما القول في ذلك ما قاله سيوريه في باب وجود القوافي في الانشاد ونفسه واعلم أن الساكن والخزيم يقعان في القوافي ولو لم يسموا ذلك لمضاق عليهم ولكم وسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك أوله فليس الحاقهما بانه الحركة أشد من الحاقهم بحرف مد مالميس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يقعوا الا بكمل حرف فيه لمضاق عليهم ولكم انسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار مجزعا لما لم يزد فيه الحركة فاذا كان كذلك أطلقوه حرف المد فخلصوا الساكن والخزيم لا يكونان الا في القوافي المجزورة حيث انحازوا في حركتها كأنهم اذا اضمموا الى تحريكها في القافية الساكنين كسروا فذلك جعلوها في المجزورة حيث استاجروا اليها فكان أصلها في القافية الساكنين الكسرة ولو كانت في قوافي مرفوعة أو منسوبة كان أقوى اه كلام سيوريه (قوله) أخال قد والله أو طأت عشوة الخ) في الصحاح يقال قدأ وطأتني عشوة يعني قدأ وبنيته أي أمر امتلأ بها وكذلك اذا أخبر بها بجملة أو قسته في حيرة أو بلية (قوله) فقد والله بين في عناني) الوشك بضم الواو وتحتها وسكون المجهة بسرعة والصدد بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله) أقد الفاء المكسورة والدال المهملة ويروي أرف بالزاي ثم الفاء وكلاهما مبني قرب ودنا والراء بفتح الراء وقصيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول يعني ذهب واستقال (قوله) أحدها التوقع) الحلاق المصنف ههنا يشمر بان التوقع يكون من المتكامل أو من غيره وقتيله مع تقريره بقضئ أنه في المضارع من المتكامل وفي المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصرح أنه اذا كان في الماضي كان من غير المتكامل وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقريب الماضي (قوله) وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكلامه قد وقع فلا يتوقع بفتح الماضي لا يتوقع أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان الكبرى المطوية قدمه على الصغرى لإلتزامهما وقوله وقد بين الخ إشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره أن أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الانبعاث لم يكن لا يتفرلان المراد التوقع قبل ذلك لو أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس بصح لقطع بأنه يتوقع قبله (قوله) اذا اظهرهم حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له) الخبر هنا بكسر الباء لان الخبر يفتحه الاصل الحلاق القول بان الظاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما خاف الذهن عن الحكم أو منكره أو سأل عنه وكل من انطاع عن الحكم الاستقبال والكسرة لا يكون متوقفا ولما قال أن يقول ان التوقع وان استفيد من حال الخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضئ الضار فنبغي أن يضموا له حرفا قبله عليه (قوله) وأما الماضي فلان لو صرح اثبات التوقع لما يعني أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل الفتح أن لا الاستفهام لانها لا تدخل الاجواب ان قال هل من رجل وضوء فلا يبعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كأن الماضي بعدد متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تتم هذه اللازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقدوم مصحاحه حتى تعدى الى

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبهه فهو ممنوع لجواز أن يكون مراد اثبات التوقُّع لمراد معناه فلا يتعدى به من تسليم  
 الملازمة لانسداد بطلان اللازم فإنه لا مانع من ذلك نعم أتفق أنه لم يقبل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها  
 لا يتوهم إليها على ما نصم لأنه يقول أنها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقفاً على الخبر كما صرح به المصنف  
 وحيث منع الملازمة ظاهر لأنه لا يلزم من اثبات التوقُّع لغير اعتبار دلالته عليه وإدغامه وإثباتها غير المتكلم بها اثبات  
 الاستقراء فلا بد من دخولها على مستقيم من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستقراء البتة اهـ وأقول المراد اثبات  
 الاستقراء فلا بد دلالته عليه وإثباتها غير المتكلم بها إقساساً على إثبات التوقُّع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني  
 تقرير الماضي من الحال) قال الرضي إذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد منها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في  
 بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقُّع أي يكون مصدره متوقفاً على ما يطلبه وإثباته قريب  
 كما تقول لم يتوقَّر ركوب الأمير قدرك أي حصل عن قريب ما كنت تتوقَّعه ومنه قول المؤنن قد قامت الصلاة فبه إذا  
 ثلاثة معانٍ مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقُّع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط كما يقول قدرك زيد لم يكن  
 متوقفاً كونه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التيسير قد قامت الصلاة ثم قال ولا فهم هنا معنى  
 التقريب قلت بل هو تحقيق مفهوم حال إخباراً بالتكلم بالأقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان  
 منتظراً قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكما أن الأقامة ضرورية أنها اغتاتل بالقرب الدخول في الصلاة  
 لا في حالة الدخول فيها هذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فيه كما قال الرضي اهـ به هنا معنى التحقيق بمبالغة  
 كما أنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فأسرعوا فيها تزيلاً لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن  
 اعتباره الآن فيه بخلاف الأصل اهـ ما في الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤنن قد قامت الصلاة فهم  
 التقريب مطلقاً بل رد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه محقق فيه وإثباته عنه فهم تقرير الماضي حقيقة لأن  
 قيام الصلاة لم يقع بعد بل فهم تقرير الماضي لفظاً (قوله اسد هاءاً) أنها لا تدخل على ليس وعسى وغيره بل لأنهم في الحال  
 معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصفة فلما نفاذ بين هذا وبين قوله أن سفينه لا يفتد الزمان (قوله  
 ولا ينصرف) فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظراً لأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً لا سم قد تصرفت كالصفات المشتقة  
 من المصدر وأقول لا كان مراد المصنف لا ينصرف عن عدم التصرف إلى الماضي والأمر وبقي المشتقات ومعامل أم المشابهة  
 من الأسماء لهذه الأفعال في عدم التصرف إلى ذلك هو غير المراد لا مطلق الاسم لأن المصدر يتصرف إلى ذلك كما مراده  
 بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للمصرف ولا يخفى  
 أنه مثال للتصرف إليه (قوله الثاني) وجوب دخوله عند البصر بين الإلحاش على الماضي الواقع حالاً لتقريبه من الحال  
 فحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعتراض على هذا بان قد قرب الماضي من الحال الذي  
 هو زمان التكلم وحقيقته أجزاً متعاقبة من أوائل الماضي وأوائل المستقبل ولا يقربه من الحال الذي هو لفظ بين هتمة  
 الفاعل أو الغفول به لفظاً ومعنى وحيث ذلك فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه القرب من الحال  
 بالمعنى الأول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما عيبه قد الماضي عن المقارنة كما  
 في قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقدرك وأجاب السيد الجرجاني بأن الأفعال إذا وقعت فيو الحالة اختصص  
 بأحد الأزمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها  
 الحقيقية وليس ذلك عيباً فبعد قد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى ما قبله وإن كان ماضياً نظراً إلى  
 زمن التكلم وفي هذا إذا قلت جاني زيد قدرك كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى الجي متقدماً عليه  
 فلا تلحقه بل مقارنة الحال لاملها فإذا دخلت عليه فقد تيقنته من زمان الجي وتقدم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب  
 كان متقدماً على الجي على كنهه فإنه زوداً اهـ (قوله خلفت لها الله الخ) في الصحاح خرجوا أي فسق وخرجوا أي كذب  
 وحديث هنا يعني بمحدث كشيء مجنى معاشرو والصافي الذي يستدعى بالمأزوق بل هذا البيت

فقال سبحانه الله أنك فاضحى \* ألسنت ترى السمار والداغ أحوالى (قوله إذا المراد في الآية لقد فعلك الله علينا

بالصبر وسعة الحسنين) في الشرح لانس أن المراد ذلك أذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال  
تسكاهم بذلك وأقول لحظهم دليل على ما قال المصنف لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر حتى لا يفتدوا في الحلف عليه  
وما ذكره المصنف ما حوذه من الكشف وعبارة أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسعة الحسنين وهو مناسب لقوله تعالى  
قبله انه من بنو يضر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين وع ابن عباس بالملك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي  
بالعلم والصبر (قوله) والمراد في البيت أنهم ما هو أقبل بحجته في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريمان  
بحجته لأن في ذلك تفسير الهامان فربه اذ نوم إلى قبائعه في كان في استدائه كان غير مستقل فيوشك أن يذهب بأدى محرك  
وأما المراد أن النوم يضر منه بحيث صار مقبلا متمككا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رداءه ان النوم في استدائه يكون  
مستقلا إذا كان بعد نوب بالتهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ما هو أقبل بحجته  
ليس منافيا للعرى ابن عصفور وإنما نافية أن نومهم قبل بحجته بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل بحجته بالتصغير فيفيد  
غرضه ولكن لم ألق عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل بحجته القلبية القريبة لأنه ذكر هذا القول  
في مقابلة القول بأن نومهم قبل بحجته الباقية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله) الرابع التكتير قاله سيدي به في قول  
الهدلي • قد أترك القرن مصغرا (قوله) هذا صدر بيت بجزء • كان أو اب محبت فمرصده • ويقع في بعض النسخ  
البيت بجماعه قال الغزالي في أصل تدفي المضارع للقليل وقد استعيرت ههنا التكتير لخساسة التضاد كما لو وجه آخر  
يدكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى محبت فمرصده صفت عاء الفرساد حقيقة فتحج الفرساد عليه من محبت  
الريق اه والقرن بكسر الهمزة المكافى والفرصاد التوت الأحمر وفي الصحاح التوت بئنا تولاقتل توت يعني عثانة في أوله  
ومثله في آخره وفي هاشم النضفة قالان معاقا لبعض الأعراب • من كرخ بعد اذدى إلى من والتوت • اه وقد ذكر الغزالي  
ابن الأعرابي وقال ابن قتيبة قال الأصمعي العرب تقول بالثناوة والفرس بالثنية واعترض على المصنف بأن سيدي به لم يقل هذا  
وأما جوزه أو جوحان عليه معارضا لفهم ابن مالك منه وسبق بأحسان إلى ذلك الزخري وأما من سيدي به فهو وأما قد  
بغواب قوله لما يغلب ثم قال ويكون تنزيه رجا وأنشد قول الهدلي قال ابن مالك إطلاقه بأنها تنزيه رجا موجب للتسوية  
ينتهي إلى التقليل والصرف إلى الماضي واعترضه أبو حيان فقال لم يسن سيدي به الجملة التي فيها تنزيه رجا ولا يدل على ذلك  
التسوية في كل الأحكام بل يستدل لكلام سيدي به على تقييد ما فهمه ابن مالك وهو أن قد تنزيه رجا في معنى التكتير فقط  
ويدل عليه أنشاد البيت لأن الإنسان لا يغفر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وإنما يغفر بما يقع منه على سبيل الكثرة  
فتكون قد تنزيه رجا في التكتير وأجيب بان الحلاق في التسوية كان في الدلالة على كونها في كل الأحكام وبأن الإنسان إنما  
يغفر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا وأما ما يقع الاقليل فانه يجر منه بالقليل لاختصاصه التكتير  
وترك القرن مصغرا لأنامل كان أو اب محبت فمرصده مما لا يقع الا قليلا (قوله) قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة  
أنجيل المغيرة وفي القاموس أنار على القوم غارة وغارة دفع عليهم الخليل والشعواء بفتح الشين الجمجمة وسكون العين المهملة  
والله العاشية المتفرقة وجردها بالجم تأنيت أجرد أي رقيقة ومعروفة الصين بالعين المهملة والقف قليلة لهما والحصان  
بفتح اللام تنبيه على وهو منبت النخيل من الإنسان وغيره والسر حوب بضم المهملة الطويلة على وجه الأرض (قوله) قد  
في الجلة الفعلية الجاب بها القسم مثل اد واللام في الاسمية المجاب بها في إعادة التوكيد في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام  
وقد الواقفان في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جواب القسم والامكيف تكون وحدها مثل  
ان واللام جمعا وأقول بعد تسليم امتناع أن يغدر حرف في التأكيدي ما يفيد حرفان لا ير بدان قد مثل مجموع ان  
واللام كما توهم الشرح وانما ير بدان مثل كل واحد منهما على الانفرد وذلك ظاهر (قوله) وقد مضى نقل القول بالتعليل  
في الأولى) يعني قوله تعالى قد يعلم ما أنت عليه وذلك أنه مضى في المتن الثالث لتقليل المتعلق (قوله) ولقريب والتوقع  
في مثل الثانية) يعني قوله تعالى ولقد علمت القرن اعته وامكنك في السبت ولما لم يتقدم في توقع في هذه الآية بخصوصها  
وأنما تقصد له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد أولسنا وقال في مثل الثانية (قوله) الله ادمس النبي حتى ابن سيدة  
قد كنت في خير قمره بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غير يالم يقل فيما سبق ولما سته معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر الخسنة لاجل افادته وتظهر ذلك قول الخفصة في أصولهم أصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالي القضايل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة متبينة للحكام والقياس اصل من وجه لا مستند الحكم اليه ظاهر ادون وجهه لكونه قرأ الثلاثة لا يتناهى على علمه مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة وهو ابن سيدة هو والقياس على ابن اسماعيل الرمي صاحب الحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريرا او مضريرا او استغنى في اول امره على والده توفي سنة ثمان وخمسين وابعا بشوهره نحو ستين سنة (قوله) وهو ان يكون كقول الكذب هو رجل صادق يعني أنه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل الضمير فهو في معنى النفي (قوله) ثم جاء النصب نظر الى المعنى لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي محضا كما ذكره ابن مالك وغيره لا نقول ذلك شرطا لوجوب نصب الفعل لا لجوازه (قوله) والحق بالحق فاستريحا لا يقال استريحا جواب لسأرك الذي في المصراع الاول وهو

• سأترك منزلي لشيء غم • فيكون جوابا للنفي المعنوي لا نقول جواب النفي منفي في المعنى واستر بما ثبت في المعنى لا منفي وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاستر بما منصوب بل هو مرفوع مؤكدة النون الخفيفة موقوفة عليه بالانفصال كما مثل هذا بالخطبة والنسبة جاز في الضرورة وآقول في قوله مرفوع مساعفة فان الفعل المضارع اذا اشارته نون التوكيد معني والخلاف في الذي لم يباشره وهذا الوجه اعني كون استر بما ليس منصوبا وانما هو مؤكدة النون الخفيفة قاله الاعلم وقال ايضا والاربع عندى أنه منصوب بعد ان لم يثبت الخاف من الشرط اضطرار لانه يرى لاستر بما لجات على التعليل والنصب اه ثم في الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الغام مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمره على حد قولها • وليس عباءة وتقر عني • والمطوف منظوفه الى المعنى كما قاله يكون لحوق بالحق فاستر بما وتخرج القراءه اعني ان الفعل منصوب بان مضمره وهي وصلت في محل خفض عطفا على الحق اه وأقول حدوقها وليس عباءة وتقر عني ان يكون المطوف عليه اسماء مطوفا به ليس في تأويل الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمره وقال صاحب الكشاف وقرئ بمد منه بالنصب وهو في ضعف قوله سأترك منزلي لشيء غم • والحق بالحق فاستر بما فخرجهم على ضعف النصب بان مضمره لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعده الجمل في المعنى والمطوف على الحق (قط) (قوله) وتخص بالنفي يعني في الكثير الشائع والاعتد وردت في التباين على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصر الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا نفعله وآمنه (قوله) ونبئت لتضعن معنى مذوالي انما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاختصاص لا تكون لتبذله الغاية في الزمان ومذ تكون له (قوله) والثاني ان تكون معني حسب في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالغاء وهي زائدة لازمة عندى وكذا آقول في قولهم فحسب ان الغاء زائدة اه وفي المطول ان قط من اسماء الافعال يعني اتهم وكثيرا ما تصد بالغاء ترين اللفظ وكأنه جاز شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الغاء في هذه لان معنى أخذت درهما قط أخذت درهما فاختفت به فجعل فيه الغاء لحظا

### • (حرف الكاف) •

(قوله) بان تكون الكاف مكفوفة بما لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كنهها في المثال وعلم زيادتها (قوله) تحكيها شيبويه كما أنه لا يعلم فجاز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الطاهر ان ما بعده هاء فعلية لخاص غير تقديرى وهي لا توصل بان المقترنة ومعملها وفي الشرح ويحتمل ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعده هاء فاعل ثبت مقدرا والغاء عاطفة على محذوف أى لاجل ثبوت عدم كنهه سامحه الله فجاز وعنه حرف التعليل متعلق بالمحذوف لاجل ما بعده الهاء التلازم تقدم ما بعده هاء ليا وانما ذلك محظوظ على عدم زيادة الغاء لان شيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله) أى يحب ضبط في النسخ المتبعة بصيغة المضارع ويجوز ان يكون فعل امر وقدره ان الحاجب فحب بصيغة الامر (قوله) وفي المقرونة (الكاف) هكذا وقع في نسخة المصنف والطاهر ان يقال بما الزائدة (قوله) وهو ظاهره يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهرة في قوله تعالى وادكره كما حكاهم (قوله) وأجاب بعضهم يعني

من ان قوله تعالى واذا كروه كما هذا اكم من اقرار ان الكافي التحليلة على المصدرية وقال ان الكافي فيه السببية لا التحليل وقد  
 وضع الخاص وهو الذي ذكره الهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا تأا احسن الله اليكم من عدل عن ذلك الاصل  
 الذي هو واحسنوا تأا احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية (قوله وماذا كرهنا في الايتين) يعني قوله  
 تعالى يا اولادنا ايكم رسولاً وقوله تعالى واذا كروه كما هذا اكم (قوله وطرفك امامتنا فاحسنه الخ) في الصحاح الطرف  
 العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الاستدعاء وجلة الشرط والجزاف خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف  
 مضمر باحسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (قوله ونصب الفعل بعد هذا الشبه بها)  
 أي لشبهه بالكاف بذكر في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا الحمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع واول ليس هذا  
 بل يلزم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعد هذا التسميها بذكر في المعنى لان كلاهما لا يقتضي ان النصب  
 بالكاف لظهوره وتعلقها بالشبه بها بالنصب وليس أيضاً يلزم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بالشبه بها بذكر لان  
 نسبة نصب الفعل الى الكاف التحليلة كنسبة نصبه الى اللام التحليلة وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان  
 مضمره بعينه هاء لا يفتقر الى ان الكاف فيها قال ابن مالك وان رواية البيت لشيء محسبوا كازعموا ويحمد الاسود مؤيدة  
 لقول الفارسي وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بما جعل على ان اخنها كاقبل في كما  
 تكو اقول عليك (قوله واه اني الخ) النشوان يفتح النون وسكون الشين الهمزة السكون والحاجم الذي عنده انا وصبر وخبر  
 المبتدأ وما عطف عليه محذوف أي كاتان (قوله اكم ما هذا الخ) هذا البيت لتشبه بن جبري والآخر هو ما تشبه بن جبري  
 مع على رضى الله عنه والمجاهد الكرم ولم يخز في أي يذاني والمشهد مصدر مجي وبوم مشهد يوم اجتماع الضرب ومجر وهو  
 ابن مدي صكرب وسببه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف العارم الذي لا ينتهي  
 والصمصام اسم سيف هروين محذوف كرب اه وخاتمة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف جبري ولا ينبغي فاستوبه هـ  
 ابن الخطيب قوله له قتل لعمر الله غيره وانه جعل عليك الصمصام فذكره جبري فقتل جبري وقال هاهنا فاخته ودخل  
 دار ابل الصدقة فضرب عنق بغير قتاله يضرب بواحدة وقال انما اطاعتك السيوف لا الساعد والمطلوب جمع مضرب وهو  
 قدر ضرب من طرف السيف فان قيل كيف قال مضارب وليس السيوف الا مضرب واحد اوجب عليه على اعتبار ان كل جزء من  
 المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان المصدرية توصل بالجزء الاسمية) ذهب  
 السرافي والامل وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجاهل والراعي الى عدم جواز ذلك (قوله  
 ويصنعها ما قوله تعالى يا ابا داود اول خلق نعيده لا بأس بالعرض للآية من اولها فقوله في تفسيره البضاوي ٢ انتصب يوم على  
 المفعول لا ذكر مقدراً واول الطريق لا يجرهم او ينتقلهم اوعلى الحالية المقدر من العائد المحذوف في نوعه ونوعه والعلی  
 ضد النشوان والهمون قولك املوني هذا الحديث والصل العصية والكاتب أي الكتبة فيه اول ما كتبت فيه وقرئ السجل  
 كالدلو وقرئ السجل كالتسجل وهما الغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب اعمال بني آدم اذا رفعت السهو وقيل كاتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والكاتب على هذين القولين اسم العصية المكتوب فيها وما في قايدها كلمة او مصدر يعا واول  
 خلق مفعول ليداناً والفعل مضمره نعيده او ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيده مثل الذي بدأه  
 واول خلق طرف ليداناً والاول حال من ضمير الموصول المحذوف وبعده مصدر مؤن كذا نعيده لا نوعه وبعده اعادة (قوله اعاده معن  
 ما بدأه) الاحسن ان تكون ما في هذا التركيب موصولة لا اسماء او يكون النصب في بدائه اللطخ لا لما يكون  
 التشبيه لحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والمحسن والاسم والسعي  
 بزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصاري ورجعه الطبري فانهم مذكورون في الآية اولها وقال ابن عباس اضاف  
 اليهود ليطروا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوه انما قاله  
 فان كان المراد العرب او مشركي مكة في الطوائف لانهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نبي وان كان المراد النصاري فضمه  
 عنهم لا انتفاء العمل بقتلهم ولا بد من مفعول اهل لان القصد هاهنا في نفي العمل لا في نفي تعلقه بشيئ مخصوص ومموم القول  
 هو جملة لا ولا يكلم الله الذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمنالية ما في نفس القول او في اقتراح

٣ انظر تفسير البضاوي في العبارة ليست كذلك





وما في الوجهين من مادة كره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا من ذلك لا يصل فنفوا الضل عن مثله والغرض فيه من ذاته فسلوكوا  
 طريق الكفاية قصد الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن من يعتاده وعن من يكون على احسن اوصافه فقد نفوه عنه ثابته ولون  
 قد انبعت لداته وبلغت اثاره يريدون انواعه وبلوغه خفيته لا يفرق بين قوله ليس كلفه شيء وقوله ليس كلفه شيء الا ما تعطيه  
 السكينة من فائتها وهما عبارة عن معتقتان على معنى واحد وهي في المعتادة عن ذاته تعالى (قوله) وقيل الكاف اسم موقد  
 بمنى (قوله) اعطف على قوله قيل الزائد من وفي الكشف وكون ان زعم ان كلة التشبيه كرت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه  
 اضافة الموقد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويرمى (قوله) فصيروا مثل كعصف  
 ما (قوله) هذا بيت من مشطور السربيع الموقوف والعصفور في الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم  
 كعصف ما كوله أي كزرع اكل حبه وبقي تنبيه (قوله) فصنعت عن كالبرد التهم هذا من مشطور السربيع المكشوف  
 وقوله يعصف ثلاث كعلاج جم والبيض جمع يضاهو المراد بالعلاج هنا جبر الوحش وكثيرا ما تشبه بها المتساقط العيون  
 والاعتاق والجم يضم الجيم جمع جاءوهي التي لا فرق لها والبرد حب الغمام والتهم يضم التاء الاولى وتشديد الهم الثانية للذئاب  
 (قوله) فجوز وفي نحو زيد كالأسدان تكون الكاف في موضع رفع وزيد محضو ضا لا اضافة) هكذا وقع في ذكر النسخ وهو  
 سبق فلو الصواب ما في بضاهو وهو الاسد محضو ضا لا اضافة (قوله) ما يجرى وما ينفج جمع الجاء جمع فعل ماض والالف التي في  
 آخره لا لاطلاق وفاعله مستتر عائنه الى المدح ويرقي ويخاف مبيدان للفعول وما يجرى محضو جمع وفي الشرح واعلم ان الذي  
 تتعين فيه الحرفية مثل الهجينة الذي كره بدلانه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه احكاما يكن كذلك لان حذف صدر اصلة من  
 غير أي لا يقع فعلا شاعرا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية واقول تتعين في  
 البيت ايضا الحرفية لان الصلة فيه وسن انما طويلة لان صدر الصلة لا يحذف شاعرا الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح  
 ان يكون صلة وهذا يصلح (قوله) وهذا اقترح لفصيح على الشاذ لان وقوع الكاف مع محضو ضا صلة فصيح وحذف صلة غير  
 أي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ان مالكا ان تكون الكاف مع محضو ضا ماضا فاعاله على اعتبار مبتدأ  
 اصلة للوصول (قوله) واصلات ككاتبين (قوله) ليس من أي بها يصلح غير وما دو خطام ككفن • وغيره وبادل أوودين  
 والاي جمع آية وهي العلامة ويحتمل من حلت الرجل وصف حليته والخطام الزمام وكفن بدل منه والكف بكسر  
 السكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراي اداة وده اصلة وتدنسكت التاء ثم ابدلت الواو غمت والحاد بالهم والقال  
 المجهية للمتنبس مكانه لا يبرح والصلات الحجرة المحترقة وبنو فنين بنو امة خبيثة مضمومة هجزة مفتوحة فثلاثة ساكنة ففناه  
 أي يصلح ان تأتي للقدروا جانية على الاصل المفروض تصور كرم (قوله) ولا الهامم ابدأ دواء هذا يحذف بيت صدره فلا والله  
 لا يأتي لماي وقوله لادتهم النعيسة كل د • فخير النصع ثم نواضاوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيده  
 والقود ما ينصب بالسطح في احشاشي القم فيمر على اللديد وهو احد صفتي العنق وجعه الدم وقد لده يلد له ذاولود وانشد  
 البيت ثم قال واستعمله في العرض وانما هو في الاجسام كلها دواء (قوله) وحرف معنى (حرف) المعاني هي الكلمات  
 الموضوعات المقابلة للاسماء والافعال واما الحروف التي تتركب منها الكلمات فكل حروف المعاني (قوله) ومعناه  
 الخطاب وهي اللاحقة لاسماء الاشارة (قوله) واللفظة الفصيحة في هذه الكاف ان برأيها حال الخطاب في التذكير والتأنيث  
 والافراد والتنثية والجمع وفيها لفظه اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال فيكون المقصود بها على هذه اللفظة التنثية  
 على مطلق الخطاب فقط وفيها لفظه ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله) هذا هو الصحيح  
 الاشارة بهذا الى كون الكاف مع الضمير المتفصل حرف خطاب لا يجمع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشارة حرف  
 باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لا فاد الكلام في ان الكاف مع اسم الاشارة قولها بانها غير حرف واحترز  
 بالضم عن مذهب الخليل ان الواو حق في الضمير المتفصل اسماء الهاء يوهي في محل جوع مذهب الزجاج والسرياني  
 ان ايا اسم ظاهر والواو حق مضمرة اضيف اليها بالحق كان اليك بمعنى نفسك ومن قول قوم من الكوفيين ان الضمائر هي  
 الواو حق وايداعامة الضمير بها منفصلا وعن قول آخر من منهم ان اياك واياه واياي بكالها اسماء ولا تتركب فيها  
 (قوله) والنجاءك (قوله) هو بنون مشددة وجيم مخففة وهجزة قبل الكاف محذوفة مصدر يضيئ من كذا الضمير فاعاله ثم استعمل اسم

فعل لازم (قوله ولا أرايت معنى آخرى) مختار المستفاد من قول من رآه تجعنى علمت لا معنى أبصرت قال ابن زيد في قولك أرايت زيد ما صنع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المفعول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فإنه قال أرايت هذه هي العيلة دخل عليها هذه الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضى أنه مفعول من رآيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كنه قيل إذا أبصرته وشاهدته حاله بالجمية أو عرفت أ أخرى عنها فلا تستعمل الا في الاستفهام عن حالة الجمية قال وقد روي في مصده بالنصب الذي كان مفعولا به نحو أرايت زيد ما صنع وقد تحذف شعرا أرايتكم ان أنا تم عذاب الله وكلم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أبت بذلك النصب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستفهم عنه قال ولا يحمل الجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستفهم عنها أولا قلت أرايت زيد أ كنه قال عن أى شئ من حاله تستفهم قلت ما صنع فهمى بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمستند اليه) الذى في المنقول اليه هو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهمى مذكرا وان كان مؤنثا وثقتة وان كان مثنى مثنى فثقتة وان كان مجزوعا مجزوعا والثاني الاحوال كلها مفردة مذكرا (قوله وبرده هبة الاستفهام عن الكاف) نحو أرايت الذى ينهى عبدا اذا صلى أرايت ان كان على الهدى أو امر بالتقوى أرايت ان كذب وتولى والفعل لا يصح الاستفهام عنه الا عند الكسافى (قوله ولان لم يتم قط مرفوعة) في النسخ أما بطريق الاصله فليس كذلك بل لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق التسمية كما يقول الاخفش في لولاك لا يخش في لولاك لا يلزم الجهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب بمعنى زيد في شعرا أرايتكم زيد) أى ان تحذف ما بعده لا لادبل (قوله لانه) أى المنصوب المفعول الثاني لأرايت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لا تتم عنده) أى عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تم عنده الفائدة (قوله وأما أرايتك هذا الذى كرمت على) هذا الشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم هبة الاقتصار على المنصوب بمدة الكاف في شعرا أرايتك زيد بتقرير الاعتراض له فلو وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لكان اسم الاشارة فيها هو المنصوب بمدة الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرر الجواب ان الآية ليست على المنصوب بمدة أرايتك وهو حذف ما بعده لبل هو هنا صلة الموصول والمنع قبل تمام الكلام هو الاول والثاني (قوله وقد تعلق اطفالا أثر شذوا) كقولك أبصر ك زيد أبصرك زيد فاعلم انك الرجل هو وكونهم كذلك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء يندبها الى آخره) في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكتفى به عن الكلمة والرسالة فيؤتى حينئذ فيذكره قال في الجمع السنة كسره وأجره ومن أنه قال السن كذا راع وأذرع وحفت بكسر الحاء المهملة من الحب بقصرها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحسبك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وبضمها في بعضها وفي بعض النسخ وجئت بجميع مكسورة فهمز فساكنة وان تحين جميع مكسورة (قوله كراهة حذرة ولا تحسبن الذين كفروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين (ك) (قوله تجبضون الى آخره) تجبضون تخافون والسلام بكسر المهملة وفتحها الصلح وثبتت بالثنية في أوله مبنى للمفعول من تأرت القتل والقتل قتلت فأنله والافعال التار والجمعاء الحرب يد كافي البيت بقصره وجعله ما ثبوت قسلا كمال حال من فاعل تجبضون وكذلك جلة ولطى الجياع تضطرم ويجوز ان تكون هذه حال من قتلاكم (قوله أردت لكيما ان تطير بقرقي) هذا صدى بيت عجزه فتمر كها شأنا بصداء طير وتطير تذهب سرعها مستعار من طيران الطير والقرية بكسر القاف معروفة والشن بفتح الحاء القرية انطلق والشداء بفتح الموحدة والمد الأرض القفر الى تيد أى تلك الش من يدخل بها او البقع الأرض القفر الى لائق فيها (قوله ولا تطهرن ان بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل اظهارا بعدى قسلا (قوله فقالت كل الناس الى آخره) الماخذ المعطى من منه يفهم بفتح النون في الماضي وفصحوا كسر هاء في المضارع وكل الناس مفعول أول لما نحو اولسانك مفعول ثان له وتقر بالعين المججمة أى شذع (قوله وبرده قولهم كنه كما يقولون له) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الاع مع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضرمها فمرع ان كان يصير مبنيا للمفعول ومنسوب ان كان مبتدأ لفاعل وفاعله ضمير عائد على الصيغ والضمير في داخله للمحول المفهوم منه وفي البيت متعلق بدخل أى وهو دخل في البيت دخولا أو الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور جبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان

(قوله) واخراج ما الاستفهامية من المصدر في الشرح قد ذهب بعض الى ما يلزم صدور بتا وتقول عن ابن المبرجل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد مجتمها غير صدور وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي اقوال شاهده على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذات فارق وجوب التصدير فعلم فيها ما قبله وواضعا وجوازا لم يرفع قولهم كان ما ذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها اقول ما ذا واما جاز بعض العلماء وقوعه اعتبارا كقول ابن عقدي مشرود ما ذا انتهى (قوله) فيذهب كيف فيمؤد ظهريه طبقا واحدا أي كيماء (بصد) في شرح الصاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقت له نسخة سقط منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها بالخط في بصد وكلامه يهمل ان الصاري أوردته في التفسير وليس كذلك بل أوردته في اواخر كتابه في أسماء كتاب التوحيد ولم يورد ذلك في غيره (كم) (قوله) على وجهين خبر يعنى كثير واستفهامية بمعنى أى عدد في الشرح على وجهين خبر أول وخبر مرفوع على آخر خبر ثان ولستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على ان يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله أو قول بريدانه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حريفة وتقدم لنا من ايضا هناك أنه يجوز فيها الجر على ان يكونا من بدل التفصيل بان تكون الباء المصدرية لا للنصب (قوله) ويشتركان في خمسة أمور الالهية والاهام والافتقار الى الخير والبناء لمؤم التصدير (الما الالهية فليخرجها بالحرف والا ضافة فتخرجهم درهم اشتركت وغلام كم ملكك واما الاهام فلا تنم موضوعا للمعد المهم واما الافتقار للخير فلا همهم واما البناء فليشبهها بالحرف في الوضع واما لزوم التصدير على غير الجارح فكان أو اسما في الاستفهامية ظاهري وفي الخبرية لأنها الانشاء التكريفية وجوب لها صد الكلام كما وجب لب (قوله) واما قول بعضهم في المبرور (أهلها) قال صاحب الجعر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والروية البصرية انتهى وهذه اليا يصح لأنها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلا كما لا يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع ان يكون أنهم بدلها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلط أهلها على انهم لم يصح الا انك اقولت أهلها افتقار رجوعهم وأهلها كالانهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم ان ر واضعوه كم فتوهمه ان قوله انهم الهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ ان يسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجلة والمعنى أنهم المبرور والقرن التي أهلها لا يرجعون لان عدم الرجوع والاهلا معنى انتهى وهذا ليس بدلا لصانعيا واضعرا المعنى وقال أبو البقاء انه الهم لا يرجعون بدل من موضع حكمهم أهلها والتقدير المبرور أنهم الهم لا يرجعون انهم وليس بشئ لان كم ليس بمعمول لبر أو اقول لانه من كلام أي البقال كم معمول لبر والظاهر ان يكون مراده ان كم معمول لأهلها وجلة أهلها كم معمول لبر واثم قال صاحب البصر ونقل عن الفراء أنه يعمل بر وافي الجنتين من غير ابدال وقوله في الجنتين شعور لان انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزحشمي المبرور الم معمول او هو معلق عن العمل في كم لان لا يعمل فيه عامل قبله اسواء كانت فلا استفهام وللخبر لان أصلها الاستفهام الا ان معناها اناذ في الجلة كما تقدم في قولك أأبروا أن زيد المتعلق وان لم يعمل في لفظه وانهم الهم لا يرجعون بدل من أهلها على المعنى لا على اللفظ تقديره المبرور أكثر اهلا كما لقرون من قلوبهم كونه غير واجيب الهم انتهى ثم قال صاحب البصر والذي تقتضيه صناعة العربية انهم معمول لمؤد فل عليه المعنى وتقديره قضنا أو حكمنا انهم الهم لا يرجعون (قوله) وان قدره أهلها فلا تسلط له في المعنى على (البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلها انهم الهم لا يرجعون والاعتراض مبنى على حرف واحد وهو أن كلمة بمجرد على المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل ان البدل منه هو جملة كم أهلها قبلهم من القرون لا كم وحدها طاب الاعتراض وغاية ما في الامر أنه يعبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معنى به والقدر مقدم استقامة الكلام على ارادة هذه الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا ابدال المبرور من الجلة لان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل والافتاد عكسه وانه قابل كقوله الى الله أشكو بالمدنية حاجة • وبالشام أخرى كيف يلتقيان قابل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وقوله وان صلتها مفرد لا جله ينسب لبر واذ لا يصح أن يكون أهلها كما تقتضيه عن صاحب البصر والمعنى علم لاجل انهم لا يرجعون اهلا لهم (قوله) وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر هذا اعتراض على أبي الباء وفيه نظر اذ لم يعين من كلامه عود الضمير على متأخر مطلق ان يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخر (قوله) اذ

ان تميز الخبر به مفردا و مجموعا اما افراده فمما يشبهه كماله و الاصل في الدلالة على الكثرة و تميزها بمجرور مفردا و ما جمعه  
فليكون في اللغة تعريجها على الكثرة (قوله) ثم ملوك باد ملكهم الى آخره) باد ثلاث النسخة بضم السين المهملة تخلاف  
المثلثة يستوي فيه الواحد و الجمع و المذكر و المؤنث قوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعم شاهد على افراده (قوله  
ثم عمة قشاجر بروحالة الى آخره) الفداء بسكون الدال المهملة من الفداء بفتحين وهو عوجاج الرسخ من اليد و الرجل حتى  
ينقلب الكف و القدم الى انسيها أو هو المتي على ظهر القدم أو ارتخاع اجنص القدمين حتى لو طوى الاذن عصفا و ما اذا  
أو هو عوج في الفاصل كلها فذو اليد عن مواضعها أو أكثر ما يكون في الارساخ خلقة و الرسخ كالقتل مفصل ما بين الساعد  
و الكف و ما بين الساق و القدم و الانسي بكسر الهجمة و سكوت النون قال أبو زيد هو اليسر من كل شيء و قال الاصمعي هو  
الاجين و قال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين و الزندين و القدمين فما قبل منهما على الانسان فهو انسي و ما أدبر منها  
عنه فهو وحشي و العشار بكسر العين جمع شعراء و هي النافقة التي أتت بها من يوم أرسل عليها الفعل عشرة أشهر و المعنى على  
هذه الآية أي رواية جمعة و خالة أن كثيرا من هاتك و خالاتك من جملة حدى معنى على و قيل على كره مني كما يقال  
يا مع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرب و نحو و عليها ما اكتسبت (قوله) ولا يكون غير الاستعظامية المفردة  
خلافه (الكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الساج و غيره انها ما كانت كناية عن العدد جعلت كناية  
عن وسطه و هو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان شكها و وسط العدد ميمزة منصوب مفرد  
و اعتبره المبدى بان جملة على الوسط لا يغيره أيضا فترك قال و الوجه ان يقال ك الاستعظامية لما كانت مقدرة بعدد قرن  
بهمزة الاستعظام أشبهت العدد المركب فأفرد تميزها و نصب كميته انتهى ما في الشرح و أقول الجواب عن اعتراض المبدى  
هو ان الحمل على الوسط لا يتحقق فيه لان الوسط عدلين الطرفين و ذو وسط من كل منهما (قوله) و الخامس أن تميز الخبرية  
واجب انقص و ذلك أن الاضافة جلالا على ما هي مشابهة له من العدد و قال الفرأفي على تقدير من لانه لا أكثر دخول  
من على تميز الخبرية من حازر كلقوة الدلالة عليه (قوله) ولا يجوز به مطلقا أي من غير شرط خلافا لفرأفي و لا يجوز ان السراج  
قائم بغيره و نه مطلقا (قوله) بل يشترط هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أي بل يجوز به بشرط ان يتجرم  
بمعرف جرحه خلافا لبعضهم فله منعه جرحه مطلقا (قوله) في تميزه و في التمييز وجهان السبب و هو الكثير و الجرح اما نصب  
فظاهر و اما الجرح فتطابق كمن مع غيره في الجرح (كأين) (قوله) و لهذا ايزا الوقف عليها بالنون لان التنوين لا يدخل في التركيب  
أشبه النون (الاصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين يباد يتعلق فان كان بجواز وهو ان ظاهره في الفعل قد ذكرته عليه أولا  
بقوله ولهذا انها هذه الثانية و العامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بانها يمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول  
أقبح لانه أدل على المقصود من الاول انتهى و أقول ليس الثاني تعليل لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف به بجعله بدلا من  
الاول و انما هو لتعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب كائن من كاف التشبيه و أي المنونة فليأمل (قوله) و توافق كائن في جملة  
أموار الاجام و لا تقتصر الى التمييز قال الرضي التمييز بعد كذا و كان في الاصل عن الكفا لان ذواي تأتي منها و رجلا  
لانك تميز في كذا و رجلا و كان من رجلا ان مثل العدد الميم من أي جنس هو و لم يميز العدد الميم كأي في الاصل كان معربا  
لكنه انغشى عن الجزئين معناهما الأفراد و صار المجموع كاسم مفرد يعني ك الخبرية و صار كانه اسم مبني على السكون آخره  
فون ساكنه كافي من لا تنوين عنك فلذا يكتب بعده الياء فون مع أن التنوين لا ضرورة له خطأ (قوله) و رده قول سيبويه  
الضعيف المنصوب يرد هاتك الى التزم و الاشارة في زعم ذلك الى كآين و رجلا رأيت هو مقول قول سيبويه الى قول الضيف  
انتهى و يونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مقتوحة فيه موحدة مضروبة مشددة بليدة على دجلة بين  
بغداد و واسط أخذ الادب من أبي عمرو بن العلاء و جاد بن سلمة و كان الضوا أغلب عليه و سمع من العرب و روى عنه سيبويه  
كثيرا و سمع منه الكسافي و الفرأفي و كانت حلقته بالصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلعت الى يونس أربعين سنة أملا  
كل يوم الواحد من حفظه و قال الحسن بن ابراهيم الموصلي حاش يونس غابا و غابا بين سنة لم يزوج و لم ينس و لم يكن له همة الا  
العلم و قيل مولده سنة تسعين و مائة سنة اثنين و غابا و مائة و قيل مولده سنة ثمانين و مائة سنة و مائة سنة و سنتين (قوله) اطرد  
اليأس الى آخره) يقال طرد يطرد قتل يقتل و اليأس الضنوط و الرجاء باللام الضم صره الشاعر للضرورة و كأي بهمزة

ثلاثة فتمت هذه حجة من روى الجماعة المذكورة بالالف خمسة من وزن قاعل من أم بالهمزة قدر (قوله) وكان لنا غضبلا  
عليك إلى آخره (قوله) الرضى وقال ونس هو اسم قاعل من كان وقال المبرد أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوا هما صيغة قاعل  
فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت ظاء أي صارت عنها وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لا ماقال الخليل الياء  
الساكنة من أي فتمت على الهمزة وسكت يصر كها الوقوعها موصها وسكت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم بقيت  
الياء لأنها تصر كها أو افتتح ما قبلها فاجتمع ما كان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد  
كسرة فاذها التنوين مذهب سكتها كالمقصود انتهى (كذا) (قوله) واسمى الزمان فأنالنا من مسلوب الطرب والأنس  
للاشارة إلى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل أن يكون المعنى واسمى الزمان فأنالنا من مسلوب الطرب والأنس  
(قوله) الثاني أن تكون كلمة واحدة من كلمة من كلمتين كذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة إلى ما في ذهن  
المستكمل (قوله) أما يمكن كذا وكذا وجد فقال بلى وإذا) أما بتقصيف الميم هي ما السابقة دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن  
التي تهاوختار ابن مالك في قول الشاعر الاضطبار لسلي أم لها جلد إذا الذي الذي لا قامه انى أول تقرير ومع  
الجواب بلى بعد ما قال المصنف في حرف الباء أنهم أحو الاستفهام الحقيقي والتقرير يجرى التي كافي قوله تعالى ألم  
يأتكم نذر قالوا بلى السب بكم قالوا بلى وفي الصحاح الوجع بالجيم والذل المجهة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والمجم وإذا  
(قوله) عد النفس نسي إلى آخره في الصحاح النعمة البدو الضيقة والمتة ما أنتم الله عليكم وكذا النعمى وإن خفت النون  
مددت فقلت النعماء والبؤس يضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر بخلاف النعمى والظف التوفيق من الله تعالى والرفق  
والجهد يفتح الجيم ويموزعها المشقة (كذا) (قوله) وفيه نظر هذا النظر يحتمل أن يكون في تعليل كون كل سورة فيها كالا  
مكية بأن أكثر المتروكين بكه فيكون قوله ثم لا يظهر إلى آخره بياناً فالاشكال برع في قوله أنه لا معنى لكلا إلا أن  
ويحتمل أن يكون النظر في التنايل للذ كور في كون كلا لا معنى لها إلا أن قوله ثم لا يظهر إلى آخره بيان لوجه الظن في  
هذا الأخير وهو ظاهر وقوله لأن زوم المكية إلى آخره بيان لوجه الظن في الأول ومضاه ان ذلك الخالص إذا كان كل  
النمو الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بكه لا أكثره ولو سلم فاعلمنا بعد الاستماع الزجر من عتوسا بن  
والأجازان يكون التوبيخ والجزع والتهديد بالبدنة فلا يلزم أن تكون السورة التي فيها كلا مكية أقول وأيضاً فلان يلزم  
أن تكون الآية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كاهو المدي لان من السور ما تزل آيات منه بكه وآيات منه  
بالمدينة قال عطاب بن أبي مسلم كاهو المدي لان من السور ما تزل آيات منه بكه وآيات منه بكه وآيات منه بكه وآيات منه بكه  
أنه من ترك الإيمان بالتصوير الباقى بالتصور متعلق بالإيمان وكذا في المبعث لأنه معطوف على بالتصور وفي القرآن متعلقة  
بالهبة ولا ينبغي ما في كلامه من الف والشر المرتب (قوله) وأيضاً) هذه اعطف على ثم لا يظهر (قوله) والوارد منها في التزبد  
ثلاثة وثلاثون موضعاً هذا أدخل في الاعتراض وانما هو ليسان فائدة (قوله) فزادوا معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف  
دونها وينتدأ بها على هذا التعليل فصرها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم أو يجتمع مع صحتها في قوله تعالى في المسال  
على حبه وهي متعلقة يصح ولذا جعلها والمنة ويموزان تكون للاستعلاء الجزع متعلقة بيقضبان يكون المراد  
بالوقوف عليها الوقوف قبل التلطف بها ومعنى كلامه لئلا يزداد الكلام معنى غير الرفع صرح لاجله أو معه أن يوقف دونها  
وينتدأ بها لان كلامه معنى الرفع يصح أن يوقف عليها وينتدأ بها بعبدها فيجتمعا لها زيادة ذلك المعنى حصه الوقف عليها  
والابتداء بها (قوله) فان قول الضر لا يأتي في آيتي المؤمنين والشعراء آية المؤمن هي رب أرجعون لئلا أهل حالها فيها  
ترك كلاً منها كلمة هو قائم أو آية الشعراء هي قال أصحاب موسى ان الله ركون قال كلان هي رب سجدن والنضر بالصاد الهمزة  
هو ابن عميل يضم الهمزة ابن خشة بنغض الهمزة والواو الشب الهمزة البصري عن أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيد ضاقت  
عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فسمعه من أهل البصرة فيصوم ثلاثة آلاف رجل ما فهمه الا يحدث وأنحوى أو  
لغوى أو اخبارى فلما ساروا بالمرىد قال يا أهل البصرة نزع على فراخكم وانقلو وجبت كل يوم كيلة باثني مائة فركم قال فلم  
يكن فيهم من يسكاف ذلك مسار إلى خراسان فاقادها أمو الا توفي في ذي الحجة سنة أربع ومائتين بمكة من وجوهها ولدونسا  
بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلة مكبال والجمع ككياح وكياح والهمزة الهمزة (قوله) لان ان تكسر بعد الا

الاستقناحية ولا تكسر معقلوا لا بعد ما كان معناها في الشرح انما يتبع كسر هاء بعد حقاذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا فعل ناصب لم أو مستند أخير لئلا يظن على أن تكون منصوبة على اسقاط الحائض أي في حق وأما إذا جعلت خاتمة ملقاة الكلام السابق عليها لا يجب بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجلة كما إذا قلت زيدا كرمته حقا انه فضل أي أحق اكرمه حقا ولا يحل بدلها بقاءه من انك إذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها أن قوله تعالى اليه مرجع جميعا وعد الله حقا انه يسد الخلق ثم يعيده استئناف معناه التحليل لوجوب المرجع اليه وقرئ يفتح أن على أن المراد لانه أو على انه منصوب بانفعل الذي نصب وعده الله أي وعده الله وعده الله ابداه لخلق ثم أعاده المعنى إعادة الخلق بعد بثه ويجوز أن يحسن من هو فوعا عما نصب حقا أي حق حقا به الخلق كقوله أحق الله ان لا يستجابا • ولا ذهابا الا على رجب كذا في الكشف انتهى (قوله ولان تفسير حرف يجر في أول من تفسير حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله وأما قول مكى وهو معطوف على لأن ان تكسر بعد الا الاستقناحية وقع في كثير من أقواله والوارد منافي التزليل ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال تفسير الحرف بالحرف قول أبي مائة كلابي الا فقول الضر والفراغ كلابي أي ومنه ولقائل ان يقول هذا كاتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف يعني الردع والجراس ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف يعني الردع والجراس لو قال كلاب الكسائي حرف يعني حقا ولم يقلوا ذلك لما قالوا حرف معناه الردع والجراس فليست أم (قوله وبحجج لتكشف دعوى ملة لبنائها) قال الرضي انما ينبى لكن لفظها كلمة الحرفية ومناسبة معناها لما هنا لانك ردع الخاطب عما يقول تصفيقا لهذه (قوله والام لا نوت) في الشرح وادخل المصنف على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرار هاء وهو شاذ وقد يقال المراد فلان نون فلا يكون مضاعفا معنى فلا يجب تكرار لا (قوله وقد تبين الردع) تبين بالمشاهدة الفوقية وقاعه ضمير كلاب باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح جعلها على الردع لانه الغالب فيها (قوله) وقد تبين كونها تبرز وضوءها أي الا ترى للبشر كلابا والقهر اذ ليس قبها ما يصعده في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصعده فبوجه هاء يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها احصى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون كلاب ردعا لما ينكر ان يكون احصى الكبر (قوله وجوز الزمخشري كونه حرف الردع وون كافي سلاسل) في الكشف وفرأ ابن خبيل كلاب سيكفر وعبادتهم أي سيصيرون كلاب سيكفرون بعبادتهم كقولك زيد امره ان يفلا في محاسب ان جنى كلاب يفتح الكاف والنون وزعم ان معناه قل هذا الر أي والاعتقاد كلابا ولقائل أن يقول ان محص هذه ال اية فهي كلاب التي هي الردع فلب الواضع عليها انها نون كافي فوارا والضمير في سيكفرون لانه أي سيصيرون عبادتهم ويقولون والله عابدوننا وأنتم كاذبون انتهى ماقى الكشف فحاشا له المصنف ان الزمخشري ان كان هو الذي في الكشف فهو يقتل بلغنى لان ما يقال في قولار بر يقال في سلاسل واقراب السفاقي وانتقد على الزمخشري بان المقول عنه القراء في الشواذ أبو نبيك بالكنية وأن الطبري نقل عنه كل بضم الكاف وفتح اللام على الية اية اجماله تبعد مخر (قوله ورده أبو حبان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه مختصر عند الزمخشري في ذلك) أي ليس توجيه التنوين في سلاسل مختصر عند الزمخشري فيماد كره أبو حبان من الاوجه التي لا تنافي في كلاب جوز الزمخشري في بعض سلاسل وجهها آخر يمد كره أبو حبان بتأني في كلاب يصح تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذي يقع الحركة أعني الحرف المزجي رأس الآية أي آخرها (كان) (قوله ثم حذف حرف التشبيه اهتماما به) يعني ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم يمدحهم اعتمادا في التقديم شيأ يعبري بمجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن يفتي ان يضر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد غفل كثير من الناس انه يمكن ان يقال قد علم العناية ولكونه أهم من ان يكره من أن كانت تلك العناية يوم كان أهم وليس كذلك قوله وقال الاكثرون (مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وان جنى وجموعهم هو الاكثري قوله مركب عنده أكثرهم (قوله وفيه نظرا لان ذلك في المترحيب الوضعي لاني التركيب الطاري في حال التركيب الاسنادي) في الشرح وهذا تركيب وصي لان واضع الفتحة في معتقده هؤلاء الذين وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون لموضع فها قد خصل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أوردته على الأكثرين والبعيد الذي في قول الزجاج وابن جني **(قوله وهو قول بعضهم)** فيه رد على صاحب مصنف الثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالساطعة الى أكثرهم نظرفان الظاهران الأكثر قول بالتركيب **(قوله بخلاف ذلك)** أن زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم قائم في ذلك كله لظن أنهما يقل هو لايمان كان تشبيهه في هذه المواضع لأن ههنا جند نفس اسمها لأن زيد هو نفس القائم ونفس المستقر والنسب لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى أن يقال انها للتشبيه أيضا والمعنى كانت متضمن قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة ليسع تشبيه أحد ههنا بالآخر ألا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الصغير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك يقول كافي أمشي كأنك غشي والأصل كافي رجل غشي وكانك رجل غشي **(قوله الثاني الشك والظن)** يحتمل أن تكون الواو ههناجي أو وان تكون على بابها ويكون المعطف تفسيرا **(قوله فاصبح بطن مكة الخ)** يحتمل أن يريد بطن مكة جنوبها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بقشر امتر لا من اقشر الرجل اذا أصابته قشرة أو رءوفه وان يريد بها أرضهم فيكون المراد بقشر امتر لا ولا يحتمل ان اقشعت السنة اذا انحلت وهذا الخبر هو اللام بقول المصنف فانه في أنه كان ينبغي أن لا يقشر بطن مكة مع دفن هشام لانه لما كالغيت **(قوله لانه ليس في الأرض حقيقة)** يعني فلا يشبه الأرض بالأرض التي ليس هو ما ولا يشبه بذلك لو كان في الأرض حقيقة لتكون الأرض التي هو بها مشبهة بالأرض التي ليس هو بها **(قوله وأجيب بأمور)** قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجهل المعارف كقول الشاعر

أما خبرنا بأمورنا المشعورا • كأنك تنزع على ابن طريف

لانه يعلم أن هشام مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كأنه قال وجود هشام للام كما كالغيت على وجه الأرض **(قوله أحدها ان المراد بالظرفية)** يعني في قوله به لان البلد فيه ظرفية **(قوله والاربع القريب فله الكوفون وجاوع عليه كالمثالب)** استعقل وكانك ما الفرج أت وكانك بالذات لم تكن وبالآخره لم تزل وقول الحريري كانك فيك تحط ههنا اربع المعاني الاربعه لكان وفي التمرح المراد وجاوع عليه مثل قول الحريري اذهرونا نزع تلك الطبقة مات بعد ان طعمته وأقول هذه السبع يتعين لجواز أن يكون الصغير في قوله وجاوعا ههنا على النجاة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو بكون ههنا أعلمهم ونسب جعل قول الحريري الهم على سبيل التغليب لوقوعه في محبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقق ونخط بتشديد الطاء الموجهة مضارع تحط يحط اذا قصد من علواي سفل وبمده الى السفل وتنقط وقد أسلك الراهط الى اضييق من سم والحمد لله رب العالمين الشقي في جانب القبر والحمد بضم اللام لعملة فيه وتنقط تقوص والسم هنا يقع للمهمله الثقب الضيق ومنه سم الخياط **(قوله)** وقد اختلفت في اعراب ذلك الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة **(قوله يقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان)** هذا في غير قول الحريري وما في قوله فيقال الياء عرف تكلم والياء زائدة في اسم كان **(قوله وقال المطرزي)** الاصل كافي أصبرك تحط وكافي أصبر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي الاولى أن يقول بحق كان على معنى التشبيه ولا يوجب زيادة تبي ويقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد الجور وبالجملة أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كأنه اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي والسنن قبان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم هو كافي قال خليفة الزمخشري فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الاثني عشر في المطرزي سنة عشر وسقائة **(قوله كان اذني الخ)** التشوف التطلع والتناول والعامل في اذاعني التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوام الطير وهي مفادير وشبه وهي عشر في كل جناح **(قوله وحذف النون للضرورة)** ههنا عند غير الكسافي أو ما هو فيقول يجوز حذفها في السبعة **(كل)** **(قوله كل اسم موضوع لاستعراق أفراد المنكر)** تعول نفس ذاتية الموت والمعرف المجموع فهو وكلهم آتية وأجزاء المفرد المعرف فهو كل زيد حسن لا يقال دنا في كل مضافة الى المنكر والمراد استعراق الاجزاء كقراءه كل قلب متكبر جبار يتروك تنوين قلب وقد تأتى محضاته الى المفرد المعرف والمراد استعراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي لا تقول المراد ان ذلك هو الاصل وعندنا القامع من القرآن وأجاب تاج الدين السبكي في شرح مناجي اليسلوى عن الآية والحديث بأنهم سئلوا قيل المعرف الجنبى وهو في المعنى

كله كونه والجواب الاول اشمل (قوله ومن هنا وجب في قوله غير اني عمرو وابن ذكوان كذلك طبع الله على كل قلب متكبر  
 حياو بترك تنون قلب اعم افراد القلوب كاعم على اجزاء القلب) يعني ومن اجل ان المفرد النكرة الواقعة بعد كل غير مضاف  
 الى ما بعده لكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر بعموم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد  
 القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبا بصرفي القلب وهو مان عموم الافراد وما من كل المقيدة بعسده وعموم الاجزاء  
 من كل الواقعة صريحة وقوله ذلك لان المراد الاخبار بالاعم على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل ائخر بعد  
 القلب وجعل كل ما ذكره لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في اماليه وقرأ في القران اضافة قلب الى متكبر فلا  
 يستغنى العموم في القلوب عن الظاهر ولا بد من التأويل لان ذلك اضعفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف  
 اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد كافي قوله اكلت كل رغيف يداو كل رغيف انسان واد ابطال العموم في ذلك  
 بطل العموم فيما اضعف اليه كل لانه انما اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذ ابطال العموم فيما اضعف اليه  
 كل وجب حل النكبة على اجزاء ذلك الواحد لا ولو عم في الاول لم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول من  
 غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس المتكبر الواحد قلوب حتى يتم قوله كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل  
 الآية لان المعنى الذي سيقته الاخبار بالاعم على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل بمحذوفة مضافة الى  
 متكبر كانه قيل كذلك طبع الله على كل قلب كل متكبر وهذا المضاف واقم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى  
 المراد بذلك ينفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام  
 المستصف تفرقان كلام مضافة الى نكرة فكيف تأتي الاجزاء على رايه وقوله لعم افراد القلوب ايضا مشكل فانه للعموم في  
 افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما اضعفت الى متكبر موصوف بصيغ اقيم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لان النسبة  
 الى افراد قولهم اه واقول الجواب عن الاول ان الاجزاء انتم من تعدد استغراق الافراد ووجب كل لاستغراق الاجزاء  
 وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المقيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته للعموم (قوله وان الذي حانت الخ) حانت  
 بالمسئلة هلكت والمراد به هنا ذهبت هذرا وخرج الفاء المقصوفة والجيم موضعين البصره وضرب به مذ كمر صرف كذا في  
 الصحاح قبل الذي في البيت مخفف الذين بمحذوف النون لعود ضمير الجع اليه من قوله ما فهم وقيل صفة تخذول مفرد لفظا  
 مجموع مع مثل القوم فانظر الذي نظرا الى لفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه (قوله كم قد كرتك الخ)  
 ذكرتك بكسر الكاف خطاب لاهراء وكذلك الخطاب في ذكر كرم وانما عر عنها ضمير جماعة الذكور العظيم كقوله تعالى  
 فقال لاهله امكنوا (قوله وليس قوله بشي لان التي ينعت بها الفعل الكمال لا على عموم الاعراد) يعني وكل هذا للعموم  
 الافراد فلا يكون متناوفا في الشرح بل هو شي ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما  
 على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت امرأ انا باهه • على  
 ناقص كان المدمج من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره • اذا قيل هذا السيف خير من العصا واقول  
 كل التي ينعت بها تدل على كمال المتعوض بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا لو كانت كل في البيت فتعاليك معناه  
 بالاشبه الناس الكاملين في الانسانية القمر فلا تقيد بالمقيدة في الوصف بالحسن بانه اشبه بالقمر من كل فرد من افراد  
 الانسان لانه كم ناقص في الانسانية اجل صورة من كامل فيها ثم لا ينبغي حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار  
 بكمال بعض الافراد او تفصيصهم بدار حسن الناس وما استهنيه الشارح اغايل على امتناع تفضيل كل فرد كمال على فرد  
 ناقص من نوعه كتفضيل شي من ذي باهة على شخص مشهور بعد ما هو على امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من  
 نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله تلبث حولا كمال الخ) تلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسر هاء  
 تميم ومعناه البت بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدرة فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول  
 السنة والتمتع الطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يتأخره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير  
 وتلك لا يتأخر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غالب الا ابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون  
 تامة تصرف القوم كلهم واكرمهم كلهم ومررتهم كلهم حيث يخرج عن النجدة فالتألب عليها ان لا يعمل فيها الا ابتداء  
 واقول مراد حكمها في كونها معمولة لا بطريق التسمية (قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل) هذا غير مضمحل صدر به



اذا ماتت عليه ولا وهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكامله يقال ما الذي عجز اذا تحرك وفي الشرح وكما يفيض منه لا  
 أي أنه يضطرب ويصغر كذا ذكر تحرك عليه إلا أنه ليس مدركه من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي يران قال أبو زيد  
 الناهل العطشاد والناهل الراب وهو من الاضداد (قوله فلانينا الهدى الخ) في الصحاح اني يتي أصله اوتقي على وزن اقتل  
 فقلت الواو بالهالكس كما ما قبلها وأبليت منها التاء وأدغمت ولما كثر استعماله على لفظ الاتفعال نحووا ان التامع نفس  
 الحرف فيجاءوا اني يتي يفتح الساء فيما لم يمتد واله مثالا في كلامهم بلحقونه بقالوا اني يتي مثل غنى غنى (قوله كل  
 امرئ مصعب في أهله الخ) هذا البيت نقله أبو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم التشتي كان  
 يرتجزه وهو بيت واحد من نام إلى جزأ بيتان من مشطوره في كلام المصنف تغليب حيث نسب إلى أبي بكر قول ما ليس  
 هو له لقوله من نسب إليه قول ما هو له وفيه أيضا القوت وشره من رب ومعنى مصعب في أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له  
 انهم صباحا أو يسق الصبح وهو شرب الغدا والشر الكسبر الجمعة سكر النعل (قوله كل ابن أمي الخ) والآلة الحديدة النمش  
 الذي يصل عليه البيت (قوله الا كل شيء الخ) هذا البيت قدم في انشاء الجمعة (قوله وقول السموال اذا المرء لم ينس الخ)  
 السموال بسين مهمله وميم مفتوحة وحقن وولوء مكسنة وعزة مفتوحة هو ابن عادية اليهودي من شعراء الجاهلية وفي  
 القاموس والسموالم بالمد مرطاري يكي أبا رابو ذباب النخل وابن عاديا والقوم ضم اللام وسكون الهزنة صفة تصاد الكرم  
 والعرض بكسر العين الله له وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراسهم أي من اجسادهم  
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمته عنه عرضي أي صنت عنه نفسي وفلان نقي العرض أي يرى من أن يشتم أو يعبأ  
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح (قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) في الكشاف رهينة لبس  
 يتأثت رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأثت النفس لانه لو قصدت الصفة لقيس رهين لأن ضيلا يعني  
 مفعول يستوى فيه الذكر والمؤنث وانما هي اسم يعني الرهن كالشفقة يعني الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت وهن  
 اه وعلى هذا جعل الشاهد تأنيث السند اليه في كسبت لتأنيث رهينة وفي العرو الذي اختاره انما ما دخلت فيه التاء  
 وان كان يعني مفعول في الاصل كالطبعة ويدل على ذلك لما كان خبرا عن المذكر كان غير ناهل قال الله تعالى كل امرئ  
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالنه في هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة عمل الشاهد أيضا  
 (قوله كل رحيل كل هذين زده) في الشرح لا ننسب زاده فان العموم في الرحل مراد بانه كذلك في الرفعين أي ان كل  
 رفيعين لكل وصل هذا شأنه ما لو كانت الثانية زاده لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن  
 زاده لم تكن للعموم وقد أضيف الرفعان اليهما تنقيصا لعمومهما في المعنى كل مترافعين في كل فرد من افراد  
 السفرهما اخوان وليس ذلك مراد لعدم تناوله المترافعين في سفر واحد أو أكثر ليس بجديد لعدم تحقق المترافعين في  
 جميع الاسفار (قوله له امتنتان خطاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله له امتنتان خطاتا \* أكب على  
 ساعديه الفر والتمنان جنبنا الطهور وخطاتا بفتح طاء مبهتين قال الكسائي أي تفركتا من خطاينظروا انتم كذا وكان حقه  
 خططنا كما يقال فرنا (قوله اذا قيل ان خطا فاعمل وقاعل) يعني وأما اذا قيل انه متنى خطانا وهو المكتنر وان أصله خطاتا من  
 حذف نونه للضرورة فلا يكون محاسن فيه وفي الصحاح ويقال لعله خطاينظروا أي مكتنر وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال  
 وأصله خطاين خطاين حذف النون استقفا فاقول أراد خطاينظروا الذي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد  
 لم تفركت التاء اه (قوله ووجد الضمير لأن الرفعين ليسا بتائين معينين بل هما كبير كونه تعالى وان طاقا من  
 المؤمنين اقتتوا) في الشرح فينبغي الالتبان حينئذ ضمير الجماعة لا ضمير الواحد وأقول للتظهير لا في انما هو لكون  
 المتني فيها وهو العاقلان لم يرد به اثنتان معينتان وانما يد التكنير ولا يلزم من الالتبان ضمير الجماعة في الآية الالتبان به في  
 البيت لو ردد الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الآية باعتبار مجموع الافراد في البيت باعتبار  
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ اذ قال هما اخوان) في الشرح ثم جعل على المعنى اذ قال هما اخوان وفي نسخة على اللفظ فاما  
 النسخة الأولى فخطاه لان معنى كل محبس ما تصاف السه وقد أضيف الى معنى فيكون معناها متنى فساد الباطن  
 الالتبان بهذه الاعتبار وأما النسخة الاخرى التي هي ثم جعل على اللفظ فقد يستشكل ظاهره لان لفظ كل مفرد مذكر  
 فكيف يعود الباطن الى اثنين باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما نضاف اليه قال الامر الى الجبل على معنى بل وهو الاتينية المستفادة من مدخلها الضاف اليه اه وأقول  
لم أر هذه النصفة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحرورة الحاضرة عند اقتناها هذا الكتاب وزيدته على  
عشر **(قوله)** وقوله قوما ما يدل من القتالان قومه من سبهما اذ معناه تقاومهما واخذت الزوائد فهو يدل اشغال في الشرح  
ينبغي أن يقول لان قومه من سبها بصير المفرد المؤنث عائد الى القنأة اذ المراد أن يكون بين البديل والبديل منه ملازمة  
بغير الجنبنة والكيابة ليكون يدل اشغال كما عر به وهذا الغمانسبه أن يكون قوم القنأة من سبها لا كون مقاومة الريقين  
من سبهما وأقول مراد المصنف ان تقاوم الريقين من سبب قناتهما في عبارة حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما  
ناشئ من تقاطعهما القنأة الذي هو تضاربهما واذا كان تقاومهما من سبب قناتهما كان بين تقاومهما والقنأة ملازمة  
ولو قال لان قومه من سببهما كان أولى وأظهر **(قوله)** أو مفعول مطلق من باب منع الله يعني في كونه مفعولا مطلقا  
مخوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب **(قوله)** ومعنى البيت ان كل القنأة  
في السفر اذا استقر وريقين رقيقين فهما كالأخوين وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما ينزل الاشكال الذي ادعاه  
وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوما هاتين قوما والثنائي  
مضاف الى ضمير الريقين ولا اشكال حينئذ لفظوا لا عرابا ولا معنى اذا المعنى على هذا التقرير ان كل رقيقين في السفر  
أخوان وان تعدا أقواما هاتوا مطاوعا بالمطابقة بالقنأة قد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق في هذا البيت مضبوط الميم من  
قوما هاتين بقية واحدة وملكت هذه النصفة وضبط هذا البيت هو الذي كان يماضي شراها اه وأقول أصرح من هذه  
النصفة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجميل شاهد على ثبوت قوما **(قوله)** وكل أناس  
الح) تقدم الكلام عليه في رب **(قوله)** وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه ان تكون كل مضافة الى منكر  
وعلى هذه الرواية كذلك دون الأولى **(قوله)** جادت عليه الخ) الضمير في عليه عائد الى البيت في قوله اورضة أنا فاضن نبتها اه  
غيث قليل الدمن ليس يحلو العين مطر ايام لا يقلع والثرء بالثلثة المختوحة والراء المشددة قال في الصحاح صاحب ترائ كثير  
الماء وعين ث وهي مضافة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنتر قوا أسند البيت والحديقة الوردية ذات الثمر والوردية  
الاثني بضمين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أشب بالضم لم ترع وصحاح من ألف لم يشربها قبل ذلك كما استوف  
شربها مثل روضة أشب والذمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البحر وقليل هنا يعني النقي والمثل يفتح الميم الاثر يستدل به  
على الطريق يعني ان الفيت ليس معه بحر ينقص طيبه وان الوردية لم تكن بحمل بطوه الدواب فتغير رائحتها **(قوله)** من كل  
كوما كتيرات الور) كوما تحمراء النافقة العظيمة السنام والور يفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعرة فهو وبر بكسر الموحدة  
فيها **(قوله)** وعليه اجاز ابن عصفور في قوله \* وما على ذي لب عزيتك نصحه) في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة  
الحكم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى لاسيما وقد تأيد الايراد بقوله نصحه وبخوله في  
هجز البيت \* وما كل مؤت نصحه بليبي \* فعمل الأول على الامر الكثير معتصدا بالكرة عتاسة الصدر للجز فكيف بعدل  
عن ذلك مع عدم الجملئ اليه وأقول لا رده على ابن عصفور ولا رده انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير اجمع عائد الى كل  
التي اراد بها الافراد **(قوله)** اخوف لا تعسوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وقضها في المضارع بعد ابقتين ههنا وبعد  
بضم العين في الماضي والمضارع بعد اضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يتخلف في البيت واهو وبكسر الميم كثروا  
أو ظمروا **(قوله)** وذلك في قولها امر واما قوما لها وردوا فاضمير لا حوتها) انما خص امر واما بالذ كر ولم يذكره وردوا بالابراز  
الضمير في امر واما استاراه في وردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير او لا كما قد لا المقصود بيان  
ان ضمير وردوا لا نحوه لا لكل وفي الشرح انما خص امر واما بالذ كر لم توصيته في مطاوعه اذ يحتمل ورد وان يكون  
مفرد اجمعا والبرء باللفظ لا بالكناية **(قوله)** فان جلته على مراد القليلة فالجمع في امر واما واجب مثله في كل حزب عاذا بهم  
فرحون في الشرح لا نسلم ذلك لان السنى وان اراد به القليلة مفرد الفطادال على الجمع فهو كاف في ذلك رعاية لفظه ورعاية  
معناه وأقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناه اذ انضمت الى تركوا من معناها  
بحسب ما نضاف اليه لا في عود الضمير على ما نضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب عاذا بهم فرحون بما المضاف اليه مفرد

لفظ الجمع معنى كالحى بمعنى القبيحة **(قوله)** وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم أى ليس مما جيع فيه الضمير العائد على كل مع أرادته الحى على كل واحد **(قوله)** كالحامل والمباشر الحامل القطيع من الأبل مع رعاة والباشر أقر جماعة البقر مع رعاة **(قوله)** ونظيره ولا تكونوا أول كافر) فإن كافر أنت لمحدوف مقدر لفظ الجمع معنى لأن أفضل التفضيل إذا أضيف إلى شكرة وجب مطابقته صاحبه فى الأفراد والتثنية والجمع وهنالك تطابق فوجب التأويل بما قاله المصنف أو بان المراد لا يمكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد معنا **(قوله)** ولو لا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمحدوف مقدر لفظ الجمع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يمكن كل واحد منكم المراد لو لا أن كافر صفة لمحدوف مع أن ولا تكونوا معناه ولا يمكن مجموعكم كاهو الظاهر لم يقل كافر بالافراد الملازمة حيث صيغة **(قوله)** واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يجمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضاحر بائتين وإنما كان أشكل منهما لأن شيطاناً مفرداً لفظاً ومعنى غير صفة لمحدوف **(قوله)** ولو نظرياً أو حياً لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتر) فى الشرح هذا اتصال بهيب بن النضر بأبى حبان أنه ظفر بالآية وبالوجوب عنهما فإن ذلك كله مذكور فى الكشف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تضام بان يكون معنى كلامه ان أبا حبان لم ينظر فيه اعتراض على ابن مالك ورد عليه لانتهاب عنوا ليس معناه أنه لم يطلع عليها وإنجاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا جل عليه **(قوله)** إذا لمعنى الضم من شيطان لا يسمع) فى الشرح إذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استثناء وصفة وما المقدره وسأأتى الكلام على ذلك فى الباب الثانى **(قوله)** والصواب أن الضمير لم يعدد اليها من خبرها الأمر دأمة ذكر أعلى لفظها) فى الشرح قد وقع فى جميع النسخ فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى قال من أبى قال من أبى طاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أذى فعددا الضمير من خبر كل المضافة إلى معرفة غير مفرد **(قوله)** وإنما لا يقدر ضمير كان وأجمل الكل لثلاث خلوص لا عن ضمير يكون حيث قد سنده إلى عنه تأوهم بعضهم فى الشرح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلاً ضمير يعود إلى المكلف أى كان كل أقفال تلك الحواص فيه مسؤلاً هو أى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لبيان الصفة على غير من هو لى فإن قلت لم لا يكون ذلك على مذهب البكوفيين فإنهم لا يرون وجوب إبراز الأسماء للباس ولا ليس قلت للباس حاصل وذلك لأنه مع عدم إبراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائباً عن الماعل وقدم على رايهم لأنهم لا يتماشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميراً بفعله مسؤلاً لا يعود إلى المكلف فاللباس حاصل وأقول اللبس الذى لا جله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان **(قوله)** والصواب أن المقدر يكون مفرداً ذكره فوجب الأفراد كالموصح بالمرء ويكون جماعاً مع فاصيص الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى التنازع الصواب التفرقة بين إيراد الكل الأفرادى والكل الجموعى وأطلق هنا وجوب الأفراد عند تقدير المضاف السه مفرداً فىبنى أن باقى ذلك التخصيص هنا أقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا إنما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فمما سبق على أنه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وإنما قال الذى يظهره بين العبارتين فرق **(قوله)** قال البائسون إذا وقت كل فى حيز النقي) يعنى سواه تقدمت على النقي وكانت معموله للنقي فتوصل الدراهم لم تأخذ والدراهم كلها لم تأخذ أو تأخرت عنه وكانت معموله للنقي فتوصلا الدراهم أخذت ولم تأخذ الدراهم كلها وما أنا أخذ كل الدراهم ما أنا أخذ الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معموله للنقي فتوصلا كل المرء حاصل ما لا على سودا عنتره **(قوله)** وأما بعض موه ثبوت الفعل لبعض الأفراد) أراد بثبوت الفعل أعم من استناده إلى فاعله ووقوعه على معقوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشمولة الاسم المشتق والجامد **(قوله)** ما كل ما ينتمى إلى المرء (ب) هذا صدى بيت عجزه • تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن • والمروى فيه رفع كل وجوز أن ينضم إليها ضمير ما بعده والسنن ضميتن جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معرفة والسفان صاحبوا قال فى الغاموس سفنه بسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفن وصاحبها سفان وحرقه السفانة اه • وما أوقع بعض الطلبة أن السفن فى

في البيت فخرج السنين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشبه اليه حقيقة وليس بشئ اذا نال صاحب السفينة سفن وانما حاله سفن كما ذكرنا من اصحاب القاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه **(قوله)** فله قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ولدين أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النخيم قد أصبحت إلى آخره في الابيضاح البياني واما ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النخيم اما الاحتجاج بالحديث من وجهين أحدهما ان السؤال بام من أحد الامرين لطلب التعمين بعد ثبوت أحدهما على الأجرام عند التكلم وحواله بالمتعمين أو بثنى كل منهما لا يفي الجع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثاني ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليسدين بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كلياً ما صح بعض ذلك فكان رد له لانه قد بان في كل منهما لانه لم يثبت جميعا اذا لا يجب الجزئي رفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النخيم فلا يصح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على الفعل وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشئ مما دعيت عليه هذه المرة فلو كان النصب مفيد ذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعد الشاعر القصص عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال المتنزا في وقتنا ان يقول انه مضطرب الى الرفع اذ لو نصبها لمفعولا هو متعطل لان نقطة كل اذا أضيفت الى الضمير فستعمل في كلامهم الانا كيدا أو مستبدا لا تقول جاني كلكم ولا ضربن كلكم ولا مررت بكلكم وبهذه اليت من ان رأيت رأسي كرا من الاصنع •

ميز عنه قترع من قترع • جذب اليائي أباي أو امرئى • أفناء قبل الله الشمس اطلت • حتى اذا واراك أفق فارجي • ومعنى من قترع بعد قترع والقترع الشعر المتجمع في فؤاد أو من حذب اليائي مضيا واختلاها في الاساس حذب الشعر أى مضت عامته وياي أو امرئى حال من اليائي على تقدير القول أو كون الامر يعني الخبر ويوزن ان يكون منقطعا أى اصغى ماشئا أيتها اليائي فلا تناقض الحلال عندي بعد ذلك ولا نال اليائي أو النجم أى أأ النجم أو شعر رأسه وقيل الله امر وارادته وقال الجني معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبها وهو الشيب والصلع والخبر وغير ذلك من موجبات الشبوخة وقال ذنبان المراد كبر السن المشتغل على كل عيب لم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لم ينصبه مع تقدمه على ناصبه لا فاد تخصيصه بالنبي بالكل ويعود دليله على انه فعل بعض ذلك الذنب • ومارده تنزيه نفسه عن كل جرئ منه فلذلك رخصه بانذاره ان لم يصنع منه شيئا فابل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنع خذفي الضمير لتخفيف والحاصل ان النصب يفيده سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقاتل أن يقول لما كان الصمير في كله عائد الى ذنبها ونكره النكرة لو احد غير معين لا بد ان يكون الضمير هو ذلك الذنب الذي ليس بجميع فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون فيه نضبا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النبي عليها يقتضي العموم فذول النبي عليه ايضا يقتضي ذلك لاننا نقول ان الفرق طاهر بين قولنا لم اصنع ذنبوا بين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بجميع في اقتضائه الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ تخصية والتقدير بل كل ذلك الذنب غير مصنوع وعلى انما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزئيين الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا الما ان يكون المراد بالكل الكل المجهو وهو الغالب الظاهر من دخوله في التخصيصات فلا تناقض تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضائه شمول النبي جميع الاجزاء ويكون المراد كل واحدوا حده من الاجزاء كما يستعمل في الكل باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما لما ان رفعت الكل لزم عموم النبي لجميع الاجزاء وان نصبت لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فلا يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منتهى انتهى **(قوله)** وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النخيم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح أو كما صرح في ذلك على ما نقله له الدين السبكي في شرح التلخيص واختلاف الشيخ في الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وجهه على ظاهره وعمله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناه لكل فرد فاعلمها المتأخر معنى الخبر عن بالان السامع اذا سمع العمول يتشوق الى عامه تشوقا مع المبتدأ المتعجب فكان كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعنى

سواء **(قوله والجواب عن الآية)** يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازاني أنضاحاً بان قال والحق أن هذا أكثرى لأكلي **(قوله ثم أتباعنا إيمان أي كل وقت رزق)** ذكر كل هنا مستدرك لأن ما بعده أي تفسيره لا إيمان الذي تاب عنه ما هو الفعل الواثقان بعد كل في كل رزق أو ذلك الزمان هو وقت رزق **(قوله والوجه الأول مقربان مستكره مجيء الماضي بعدها)** يعني بعد كلامه كثيرة تجميعه بعدما المصدرية في الشرح كيف يكون هذا مقرباً مع أن المصدرية توصل بالوجه الفعلية مطلقاً سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية أهم من أن يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً ولازمة للأول في الثاني باعتبار أكثره وأقول بل له من بقاء الشيء الذي يرد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الأكثر أقرب **(قوله وإن ما التوقفية)** هذا عطف على كثرة بيان القرب الثاني وما التوقفية هي ما المصدرية الثانية هي وصلها عن الزمان بمعنى أن القرب الثاني هو كون ما التوقفية شرطاً من حيث المعنى كأن كلما كذلك لأجل أن كل شرطاً في المعنى احتيج بعدها إلى جملتين أحدهما شرطية على الأخرى **(قوله ولا يجوز أن تكون شرطية)** المعنى ولا يجوز أن تكون ما التي في كل اسم شرطاً مثلها ما تفعل أقبل وقدم هذا لأن التوقفية شرط في المعنى كما صرح به وهي الوجه الأول من الوجهين الجائزين **(قوله إن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم)** في الشرح لا نسلم امتناع دخول أداة العموم على العام فقد صرف في كل الدخيلة على العرف بالالف واللام احتمال إرادة العموم بكل من الادتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى وأقول يريد بأمر في كل ما ذكره هوفي أولها عن تابع الدين السبكي أنه قال في شرح المصاوي أن كلاً إذا دخل على ما فيه الف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول أن الف واللام هما قيد العموم وكل تأكيدهما أو أنه البيان للحقيقة حتى يكون تأسيساً لكل من الأمرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقديراً أن الف واللام قيد العموم في مراتب ما دخلته وكل بقيد العموم في أجزاء كل من المراتب فإذا قلت كل الرجال فأداة الف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب المجموع وإذا قلت كل استغراق الاتحاد فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيده انتهى **(قوله وقول كل كلاً جاشاً وجاشاً إلى آخره)** في المصباح جاشت نفس غشت ويقال دارت الغشيان فإذا ردت أمه ارتفعت من حزن أو فزع قلت جاشت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبت وفي الشرح كذا قيل وفيه نظر إذ لا مانع من جعل طرف القدر وليس بناء ضرورة إلى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل لهم على جعله اسم فاعل لا طرأ فلا يثبت مقدار أن معنى مكانك ثابت لا يثبت في مكانك ولو كان طرفاً لا يثبت المقدور كان معناه اثبت في مكانك وتحمدي مبنى الفعل وقول مبتدأ وكذا طرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي أو تسترعي أي قولي هذا اللفظ فلا يحتاج إلى رابط **(قوله كلاً وكلاً)** **(قوله إن الخبر ولاشمردي إلى آخره)** الذي يفتح الهم والذال المهملة العاية والوجه مستقبل الشيء والقيل بفتح القاف والموحدة تنزح من الأرض يستعقبك وروى بكسر القاف جمع قبله بكسرها أيضاً **(قوله على حداه في قوله تعالى لا فاض ولا يكره أن بين ذلك)** الفارض المسنن والبكر الغتية والعوان النصف وفي الكشف فإن قلت بين يقتضي شيئين فصاعداً في أين جاز دخوله على ذلك قلت لأنه في معنى شيئين حيث وقع مشاربته إلى ما ذكر من الفارض ولو لم يكن فإن قلت كيف جاز أن يشابه إلى مؤنثين وانها ولا إشارة إلى واحد مذكور قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكره وما تقدمم للاختصار في الكلام قال التفتازاني وذلك أنه لما كان تنبئة أسماء الإشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحقها بآخرها ألف وفن وواو ونون بل وضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيدها ليس بالحق السامع وزواها ما يجوز وفي أسماء الاجناس وأريد بالمصدر ماميراً بالثنية والجمع وبالذكريات بالثنية ولها جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع **(قوله كلاً أي وخيلي وأجدى عهداً)** هذا مصدرية مجزئة في التائب والماسم الملمات والحليل الصديق وواجدي اسم فاعل مفرد مضاف إلى ياء المتكلم والعدة السادة وهو من المرتقى إلى العكسف والامام الاتيان والتزول والملة النازلة من نوازل الدهر **(قوله كلاً هـ ما يربحها يربحها إلى آخره)** هذا البيت للفرزدق يصف فرحين تجاراً يوحداً الأمرين بجدهما بكسر الجيم في المصباح وخضها في المصدر بمعنى عظم في أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أي عظمة ربننا وقيل غناه وفي حديث أنس كان الرجل ماذا أقر بالقرعة وآل عمراد جده بنا أي عظم في أعيننا وأقلاً كما روي في اسم فاعل من رب الفرس إذا اشتمخ من عدواً وفتح **(قوله إن المنية إلى آخره)** الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حتف أنه اذا

مات من غير ضرب ولا قتل ولا ينفى منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع اسوده ثم الاسود جمع الجمع **(قوله ثم الصواب في**  
**انشاده كلاًهما في الخاتم)** في النسخ لم يبدى في معنى البيت بتقدير نبوت هذه الرواية الخاتم جمع مخرم بكسر الهمزة وهو  
 مقطع أفق الجبل وهي أمواه الفجاج وأقول لا يبين ذلك لجواز أن يكون مخرم هاجم مخرمه بمعنى المفسدة من قوم يفتح  
 الرأوس من يجرم بكسر هاء قال في الصحاح خربت انحرز آخره بالكسر اذا ثابته أي أسدته **(كيف)** **(قوله في)** يتجشون إلى سبط  
 إلى آخره تقدم الكلام عليه في ك **(قوله)** وهو اسم لدخول الجوار عليه بلا تأويل احتز بقوله بلا تأويل من انفت في نحو  
 عجب من اذنت **(قوله)** ولا بدال الاسم الصحيح في الشرح بر بدل تأويل والا وادخو يعني ان تغفل المير احسانه لفقراء **(قوله)**  
 اغلقوا الادوات الشرط هذا فعله لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجرم عند المصريين **(قوله)** وقيل يجوز مطلقا يعني سواء اقترنت  
 بما أو لم تقترن بها **(قوله)** وهذا يشكك الاشارة به إلى كون جواب كيف في تلك النمل محذوف لانه ما قبلها هو وجه اشكاله  
 ان الفعل الذي قبلها ليس مماثل للفعل الذي بعده في اللفظ والمعنى وانما قال على الملاحظة على الاشكال لانه لا يشكك اذا قد الجواب  
 بالذكور وان المقدار المحذوف ولما قيل ان يقول لا اشكال لانا لا نتدبر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما قد فعله مضارعا  
 من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف نشأ الامر وشيئا من كرم لا فرق بين المشيئة والانما يتعلق فصدق  
 ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابا محذوف لانه ما قبلها فعل احتيز والاعمال الاختيارية لها دلالة على  
 المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تدل في ترادفها كقوله تعالى الى انتم الى الصلوة أي اردتم لقيامها وقولك ذهبت الى  
 الجملة فافتسل أي اردت الذهاب اليها **(قوله)** وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى عن معنى خبر في الحال وفي الاصل فكيف في قول  
 الجواب باب كيف كان باضافة باب خبر السكان ان كانت ناقصة وحالها كانت تامة ولا بد فيها من مضاعف محذوف  
 والتقدير باب جواب كيف كان به الوحي وانما احتج الى هذا الصافي لان المذكور في هذا الباب هو جواب كيف كان به  
 الوحي لا السؤال وكيف من به الوحي ثم الجملة من كان ومعها في محل جوازا ولا يخرج اسم الاستفهام أي كيف  
 بذلك من الصدية لان المراد من كون الاستفهام الصدور ان يكون في صدور الجملة التي هو مهو كيف على هذا الاعراب  
 كذلك **(قوله)** لا تجبه فيه ان يكون حاله من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى بانكيفية وهو مجتمع **(قوله)** او ناقصة وقتلا بداليتها  
 على الحدث انما فيه لانه لو لم يقل بداليتها لكان الحدث يكون كيف حاله متقدمة على عاملها المنوي وهو مجتمع **(قوله)** ووجه  
 الشرط ارادها مجموع الشرط والجواب واد بضم الجاء الجمع الذي ذكر في المعنى مجرورا باللام **(قوله)** قيل جميع أو سقيم لان  
 الجواب المطابق لفظ عند سيبويه ان يقال على خبرا وعلى شرط ونحوهما وعند السرياني والآخر على العكس أي ان  
 أجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خبرا وشر ونحوهما لان الجواب المطابق لفظ عندهما ان يقال جميع أو سقيم **(قوله)** على  
 انه لم يسمع في الابد في على في الشرح هذه شهادة في في الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فينتفي  
 دال على نفس الحال كما ذكر قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أي الى حال صنعه وفي شرح الرضي واما قولهم  
 انظر الى كيف يصنع فكيف فيه يخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن المصدر انتهى **(قوله)** فيلزم ان يعمل في الاستفهام  
 فعل متقدم لان معنى تعلق اليعا قبلها ان الجور وها معمولة بواسطتها **(قوله)** وانما هي منصوبة بما جازها على الحال  
 وفعل النظر معلق وهي وما به هاد من الابدل والابن مجرور وبالقي وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل  
 منه أو نظيره على اختلاف فقد ازم تعليق حرف الجر عن العمل ضروره وهو باطل وأقول يمكن الجواب عن هذا بأنه يقتضي  
 الشيء اذا كان تابعا لا يقتضيه ادان يمكن كذلك وهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كنهه اذبان  
 يقال ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم بيان يقال هذا الاستفهام  
 تابع ويقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع ثم في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الية للاستفهام وانما  
 مضافه للعملية بعدها كافي قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هي للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور  
 باعتبار الحمل ولا ينبغي ان ينظر بتدريسه تارة بالحرف أخرى فينتهي بالحرف الى الابد بنفسه الى البدل فهو عامل في  
 محل الجملة نصبوا العامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول خروج القرآن على القليل النادر

الذي لم يصح الاقرب من بعض العرب ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد مستمداً بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكو الى آخره) في الشرح يجوز أن يكون كيف يتقاربان جملة استثنائية بينهما على سبب التسكوى وهو استبعاد تينك المحتجب (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) ابن الفثاء هنا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف ما قام) أجمعت كيف بين العاطف والمعطوف) في الشرح لا يصح التفرير على ذلك مع ما قدمه من أن كيف مفعول المحل على نظرية اذالقام يقتضى أن لا يكون محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقاً بحذف والتقدير أو فوجه ذلك بالعطف فيكون هذا اقساماً لما تقدم

### حرف اللام

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضى اعلم أن كلمة على حرف واحد كالأو والفه ولا م الابتداء مفتوحاً الفتح لنقل الضمة والكسرة على السكامة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسرها بالجر ولا مع لموافقة معمولها وانما أتى بالجر اللام الداخلة على الضمير في نفسها الحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لام الضمير بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير بالجر وغير المفعول ولو قصت في غير الضمير لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر منياً وموقفاً عليه (قوله الامع المستغاث المباشر ليا مضروحة) قال الرضى وانما قصت لام الجار في المستغاث لاجتماع شئتين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاثه وذلك لانه قد يلي بالماه ومستغاثه بكسر اللام والمناذى محذوف بالظنوم والاضيف أى يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يقع لام الجار مع ما انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر لان المستغاث الذي ليس بمباشر لم يلب هو معطوف على مستغاث مباشر لماه مكسورة فصول بالكحول وشان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث به بطفه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الجدل فبضم اللام فهو عارض للابتداء) هذا جواب سؤال رد على قوله مكسورة مع كل ظاهر فقد رد السؤال ان هذه الكسبة منقوضة بهذه القراءة وتقرر الجواب ان المراءاة مكسورة بسبب الاصل وذلك لاننى في وقعه ما غير مكسورة في بعض المواضع لما روى والبعض الذي قرأ بهذه القراءة هو ابراهيم بن ابي عتبة (قوله فياشوق فما أتى وبلى من النوى) هذا مصدر بيت مجهز وياد مع ما جرى واقلب ما أحسى وشوق في بعض النسخ المعتبرة مبنى على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالوجه سد على انه مضاف الى به المتكلم على محاكاة ونس من بالأم لا تدخل حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم اللام كايض المفرد للمنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المادى المضاف الى به المتكلم ومختص بما يكثر فيه اذ لا ينادى الا مضافاً كلام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف الى به المتكلم وما أتى صفة تعجب حذف منها المنعجب منه أى ما أتاك وكذلك ما جرى وما أصبى وهو الصاد الماهلة والموحدة من صباب صوبه وصوبوا أى مال الى الجهل والفتوة أو بالصاد المجهمة من ضنى بالكسر يعنى ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وهذه الازمه لا لاي حنى) هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلاً على وجوب سكون يالى مستغاثاً من أجله يبقى ما يقره ابن جنى وهو جواز كون يالى مستغاثاً له (قوله لماسأ ذكره بعد) يعنى فى آخر المعنى الحادى والعشرين وهو ابن مسفور يرى لام المستغاث متعلقة باده و ابن جنى رها متعلقة بيا (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على العمل) كانوا هم فلو ذلك للفرق بين لفظى اللام التى تجزم الفعل وهى لام الامر واللام التى ينصب الفعل بعدها وفى الشرح كانوا هم فلو ذلك كراهية لا دخال صورة لام الجار المختصة بالام الظاهر على صورة الفعل فتشعر اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهى داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فقهوم تلك اللام تشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده التى فى ضوان زيد البقوم (قوله أحدها الاستغاث وهو الواقعة بين معنى وذات) لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لما فى الجنى الدانى بالار للكامرين وفى شرح التيسيل بالجلباب للجارىة وبالجلى للقرى ومن كل ذلك وقت اللام فيه بين ذاتين (قوله والكامرين البار) أى عدايم وانما فصلهما عاقلة لان ذلك وقت اللام فيه بين ذات ومعنى ما فوط وهذا بين ذات ومعنى مقد ومضاف الى النار أجمعت فى مقامه فى اعرابه وانما كان التقدير فى هذه الآية ذلك لان الكامرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عدايمهم ليعمل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكامرين بل تكون أيضاً لسان الله من غيرهم (قوله فلو ذلك هذا الشعر لطيب) فى الشرح هو عما وقعت فيه اللام بين ذات

ذات معنى وكذا آدم كذا ما مدنى فيكون من القسم الاول لا الثاني وأقول مراده المعنى في قوله وهو الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذى اريد به معناه دليل ما ذكره من الامثلة وما مدت ليس بمصدر صريح والشعر هنا يعنى المشهور ولم يرد به معناه المصدرى وحبيب هو ابن اوس أو تمام الطائي الشاعر شاعى كان يصغر في حداثته يسقى الماء في الجامع ثم جالس الادباء وكان فطانتهم ما لم يزل يعانى الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المنتصم فحمله اليه ففعل به قصائد قدمه المنتصم على شعر اعداءك الصبر مات في آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة (قوله) وروى عنه فيه تقليدا لا شتر (ك) لان الكلام على تقدير الاستغناء به كرا الاختصاص عن المؤمنين الاخرين تكون لشعرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء به كرا الاختصاص به يكون لاثني عشر معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيديو من انها لا استحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يخلو قولها وانما جعلت لذلك لانه ضرب من الاستحقاق وقد دخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله) ويوم عقرت العذارى مطبوع (هذا مصدر بيت لامرئ القيس عجزه وفيها بيان رحلها المتصل هو يوم مبنى على الفخ لضافته الى معنى وهو مطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم بدارة جبل وذلك بيوم زيه الرفع والجزم معنى عقرت جرحت والمراد هنا عقرت العذارى بفخ الز او كسر هاجم عذراء وهي ابكر من العذرة بضم العين وهي البكره ورحل البصر اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتصل ضم ايم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل معنى جرح وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئ القيس العذارى مطبوعه (قوله) وانهما قبل عبدو (ا) في الكشف لثيلاف فريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلانهم في حلتين فان قلت لم تلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما فليعبدوا الا يلائهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تخصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه وهذه الواحدة التي هي نعمة طاهرة وفي الشرح ادخال الباء بيني في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم متعلق الكلام بهذا اللفظ المحرك وليس كذلك وانما تعلقها بالفاعل فخطئني ان يكون هذا على حذف مضاف أي متعلقها بفاعل فليعبدوا (قوله) وقيل بما قبله) أي بطلهم كعصم ما كقول لثيلاف فريش في الكشف والمعنى انه اهلك الحبيسة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فينبهوهم بزيادة تهييب ويحرموهم بفضل احترامهم حتى يتقلم لهم الامن في وطنهم ولا يبتغى واحد عليهم (قوله) وضفان جعلهم كعصم ما كان لكفرهم وجرائمهم على البيت في الشرح رددها بان جزء الكفر يوم القيامة دليل اليوم تجزى كل نفس عما كسبت سئلنا لكن لا يمتنع ان يكون لهم مساو طوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم ود كرت العلة الثانية لانه الامتناع ما عليهم سئلنا لكن تكون الامم لمعاقبة وهذا القول وهو متعلق لثيلاف فريش بان خال السورة مذهب الزجاج اه قال الخوفي ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذلك لثيلاف بعض سورة الم تر واجماع الجميع على الفصل بینه ابرده وأقول الجواب عن هذا الرد ان القول يتعلق لثيلاف فريش بعملهم مبنى على ان القرآن وان تفاصلت سورة شئ واحد فتعلق بمآلى سورة منه بما في أخرى (قوله) وتعتق الجواب المؤخر على الاتساع في الطرف لان الجواب مقر وبن بلام القسم ولا م القسم لا يعمل ما بعده ما هيما قبلها وتغير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان ادانى قوله اذا ما امت لسوف أخرج حائظا لا يخرج وانما جاء تقديم الطرف على لام القسم لتوسمه في الطرف وفي الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي قصد هذا المصنف لاداني الالف المفردة ان ابن الحبيب قال في قوله تعالى واذ انتهي عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمل ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما به الدافعية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله • ونص عن فضلك ما استغنينا • فكيف يتأني في بعضه بخرم باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التبريل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما التافعية قلت غيرهما من الأدوات التي لها المصدر تشاكرها في المصدرية يمكن حكم الجهم واحدوا لتفرق غير متجه اه اقول لقل ان يقول بل هو متجه لار ما بالافسة او غنى التصدر من الكلام لان الثاني اشد تغييرا لمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقص ومنه التصدر باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد من الغير على أصله فلجوز ان يبنى بعده ما يغيره لم يبدل السامع اذا سمع بذلك التغيير اهورا جمع الى ما قبله بالتصدد أو متغير لما سمي به من الكلام



فيشعر بالثقل هذه **(قوله عوض لا تتفرق)** هذا مضى بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو رضى لسان ندى أم ضالفا \* باسم داج وض لا تتفرق **(قوله وأنت الذي رجمة الله أطيع)** هذا مضى بيت صدره **فيارب ألي أنت في كل موطن** \* والاصل في رجمته أو في رجمتك لأن اسم الظاهر إذا أخبره عن ضمير جاز في المعاد إليه أن يطابق الضمير وأن يطابق الظاهر بأن يكون ضمير غيبة **(قوله ومن ذلك)** يعني ومن اللام التي للتحليل وكذلك الضمير في قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على ما دلت اللام التي للتحليل وأعم أن التلاوة وجعلنا منهم أئمة يهدون بآمرنا لما صبروا كما وقع في بعض النسخ ولا حملناهم كما وقع في غالبها **(قوله أيا من غير تخييرين)** أضمارها وأضماركي **(قوله ولا باللام بطريق الاصالة)** خلافا لكثر الكوفيين جميع الكوفيين قالوا إن اللام ناصبة ثم أكرههم قالوا ناصبة بطريق الاصالة وأقروهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن أن **(قوله لتلا بعمل النفل بالثناء المثلين)** أحد المثلين اللام الجارة والأخرى لا **(قوله فقال المعنى ليرضكنم)** هو بلام مقترحة للقسام ومثناة بقصة مضمومة ونون مشددة لتأكيد وقوة والقسام عليه محذوف المراد بالقسم عليه الجواب **(قوله إذا قلت قدني الخ)** قدني كفا في حلقة منصوب على أنه مفعول مطلق محذوف أي أحلف حلقة وذبحني صاحب وهو هنا الابن وأضاف الالة للضيف لكونه شارفا فيه والمعنى لتغنى عني لتجلبه غنيائي كان الطعام يحتاج إلى من يطعمه **(قوله وأبكن عيشا تقضى بمدحته)** هذا مضى بيت مجزء

\* طابت أقصاؤه في ذلك البلد \* وأبكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال الضد البلي بكسر الموحدة واللامائل جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب ويجمع أيضا على أصل يضمنين وأصال بالمقلب الصاد **(قوله فهدنهم)** أنهم أحرف رأيتهم كغير جاز ولكن ناصب في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فإن اللام الزائدة تمسك في الاسم الجار وقد علمت في الفعل التمسد ومعناها التنا كبد في الحالتين فينتقض هذا قولهم لا تمسك عوامل الاسماء في الأفعال ولا العكس لكن لدل الكوفيين لا يرون محبة هذه الكسبة وأقول ولو كانوا يرون محبة هذه الكسبة لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل لأن عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير ذلك وضع الواحد وجعله غاية الأمر إنما اتفق في اللفظ **(قوله ووجهه عند البصريين)** أن الأصل ما كان فاصد الفعل وفي قصد الفعل أبلغ من نفسه في الشرح هذا مشكل فإن النوكيد حينئذ لم يستقدم اللام لأنه استقدم من في المسبب وأرادت في السبب وأقول بل استقدم التنا كبد حينئذ من اللام لأنه استقدم مما تعلقت به وأقيمت مقامه بمدحده **(قوله يا ذا لاني لآرتن الخ)** المدح بالذال الموصلة للملأمة والعواذل جمع عادلة والأمير المطاع وأخبره عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لأن فيسلا يسنوي فيه المذكور والمؤنث المفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا وإن هناك مضافا محذوف أي ليس أمرهن بأمر **(قوله وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معده)** في الشرح كيف يصح كون معديا وهم يقصدون فاصدا للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للثبوت وكثيرا يطلق القول بزيادة اللام طرفا معده استقامتها والمصنف يرى محبة القول بأنهم متعلقة بالعالم بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول إذا كانت اللام للثبوت بمنزلة ليس الزائدة والمعدي لم يعد إطلاق المعدي عليها **(قوله)** وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وإن كان مكرهم لتزولمه الجبال في قراءة غير الكسافي بكسر اللام الأولى ورفع الثانية (إنما قد تغير الكسافي لأن قراءة الكسافي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأها أيضا جرير وعلي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو إسحق السبيعي وزيد بن علي لأن هؤلاء نروا أن كاد بدال مكان النون وتقرئهم عند البصريين على كون الهمزة مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة وعند الكوفيين على كون أن نافية واللام بمعنى الأول أو ما تخرج قراءة الجمهور وفي البحر اختلف فيها فمن الحسن وجساءة إن نافية وكان نامة والمعنى تحفير مكرهم أو أنها كانت لتزول منه الشرائع والبوار التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها وقيد هذا التأويل مار وعين ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قرأ ما كان بما نافية لكن هذا التأويل يعارض ما تقدم من القراءات لأن فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيرهم ويحتمل على تقدير أن نافية أن تكون كان ناصبة واللام لام الجود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الخوفاي **هـ** ولا يعني أن قول المصنف كثير من

الناس معارضة هذا الانحصر وفي الشرح وقد جمع ابن الحارث بين الذي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكشاف بيان المراد بالجلال في قراءة الجمهور آيات الله وشرائعه لا بما اجترة الجبال في التشاب والتحكيم وفي قراءة الكشاف الامور العظيمة التي ليست بمجرات **(قوله)** وفيه نظيران النافي على هذا غير ما ولم لا اختلاف فاعلى كان وزول في الشرح المخرجون لآية على ذلك لوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على محضته وانما ورد عليهم بعد ثبوته بدليل لا متكام فيه **(قوله)** والذي يظهر في انما لا مكي وأن ان شرطية في الشرح هذا كلام صاحب الكشاف وعبارة وان كان مكرهم لزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتنازع في الشدة فغريب زوال الجبال منه مثلا لتفاقه وشدة نه أي وان كان مكرهم مستوى لازالة الجبال عند التلذذ وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقولهم وما كان الله ليضيع ايمانكم اه وفي البحر بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجهم تكون ان هي المنخفضة من الثقيلة وكان هي النافضة وأقول وعلى هذا أقول الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشاف فحامل على المصنف **(قوله)** فاجع ليطلب جمع قومي الخ يطلب عنونة تحسية في أوها مضارع غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول أي الرداء متبعا لذلك لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجع منا هل الغلب قومي في قول أي الرداء وما أنا صري بالتركها **(قوله)** ونله الجبين في الصحاح ونله الجبين أي صرعه باقاع كعبه على وجهه وفي الكشاف نله الجبين صرعه على شقه فوقه أحد جنبه على الأرض **(قوله)** والحادي عشر ان تكون بمعنى عنده في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اشرب اما ان يختص الفعل بالامان لوقوعه فيه نحو كتبه لفره كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبه نفس خلون أو يختص به لوقوعه قبله نحو كتبه لليلة بقيت هـ الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلون لوقوعه بعده ولقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضي اه **(قوله)** فلما تفرقنا الخ هذا البيت مهم بنورة يرى في آناه ما لك الذي قتله خالد بن الوليد **(قوله)** السادس عشر مرفوعة عن شعروال الذين كفروا والذين آمنوا في كافي ابن الحارث ان اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا كان خيرا ما سبقونا إليه اذلو كانت كاللام في قلت ليدل على ان ما سبقونا لا ما سبقونا قال الرضي ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت زيد ونما قال ما سبقونا على السكينة بالمعنى لا باللفظ وقوله وقبل لام التبليغ والفت عن الخطاب الى الغيب أو يكون اسم القول القائلون محذوف لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت ليدل على ما ورد عليهم أنهم لو كانت كذلك لقم ما سبقونا أجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا مدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير ما ذكره على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا ضوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف من سبقونا لامن الآية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا التفات والقول بان في سبقونا التفات اقول بان المقول لهم مذكور في سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف كذا ثبت فيما رأيت من النسخ والصواب أو يكون اسم القول عنهم محذوف اذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور لا محذوف من الآية خطأ وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما نررناه **(قوله)** وحيت دخلت اللام على غير المقول لهم فالتأويل على بعض ما ذكرنا لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ **(قوله)** كضائر المستعاط الخ الضائر جمع ضرة بفتح الصاد على غير قياس وضرة المرأة امرأ وزوجها الخبي مجاوزة الحد الذي بالهالة القبيح وبالمهالة الممدوح **(قوله)** له الموت تغذو الخ تغذو بالعين والدال المهتم من من الغذاء بكسر الفين وهو ما يقتضى به من الطعام والشراب وقد تغذت الصبي الطعام والاهن فاعتذى به لا يقال غذينه وأما الغذاء بفتح الغين المجهة والدال المهملة قطعاً بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح والسخال بكسر السين المهملة وتخصف انهاء المجهة جمع مصلية بفتح السين وسكون انهاء قال أبو زيد يقال لولاد الغنم ساعة تضعه أمه ان الضأن والمزج ما ذكرنا كان أو انما هو الجمع مصل وصال **(قوله)** فاللام ستة اربعة لما يشبه التعليل كما استعير الاسنان يشبه الاسد اعلم أن الاستعارة ان كانت في اسم الجنس أعنى ما وضع لشي من حيث هو لا اعتبارا لعل وصفة به كلاسلاف رجل الشجاع ونزل الضرب الشبه بفاصلية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبيه أميايان



الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي التناصب بنفسها لان مضمر بعدها (قولي) وقال الخليل وسيبو يومئذ  
 تبعهما الفعل في ذلك مقدر بعد رفعه بالابتداء واللام وما بعدها خبر المراد ههنا من كون الفعل مقدر ايصدر عنه في الين  
 مقدر وبحقته ان الفعل يور عن اسمه وتوليده وهو الزمان واورد به الاستخاره والحدث قال في الكشاف بسندنا قل ان  
 انذرتهم لم تنذرهم في موضع رفع بسواه على الفاعلية او بالابتداء او خبر مسوله فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من  
 جنس الكلام المصور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يجادلون في مواضع من كلامهم مع المعاني صلايينا  
 من ذلك قولهم لانا كل السمك وتشرب الابن معناه لا يكن منك كل السمك وتشرب الابن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح  
 من عطف الاسم على الفعل قال التنفاز في معنى ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي  
 انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يضرب عنه وكذا الاتا كل السمك جمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان  
 تشرب وهذا معنى هير جانب اللفظ لان يجعل الفعل الذي لا تا كل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البضاوي والفعل انما  
 يتع الاخبار عنه ادأ اورد به تمام موضع له ما لو اطلق واورد به اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتمام فهو  
 كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقوله يوم نضع المصدقين صدقهم ومن ذلك تسع في قول  
 المنذر تسع بالمعدي خبر من ان تراه فانه جعل على انه مبتدأ لان معناه سمعك وخبر خبره وحل ايضا على حذف ان فكون  
 الاسماء فيه الي المصدر حقيقة لا الى الفعل لان اسم الفعل في تذر المصدر فلما حذف ان تقرينة قوله خبر من ان تراه  
 هذا بالفعل من المصوب لتقدمه لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله والمعدي منسوب الى معدي تصغير معدي تصغير تخيم  
 واصل هذا ان المنذر منع بالمعدي فاجبه ما باقه عنه فلما رآه استخبره وقال تسع بالمعدي خبر من ان تراه فقال له ان الرجال  
 ليسوا بجزر وانما اربابهم به لسانه وقله ان قال قال بلسان وان قابل قابل يمتان فاجب المنذر كلامه واما امثلا فيضرب  
 بان خبره خبر من رؤيته والخليل هو ابن اجد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبيو وهو الفراهيدي بطن من  
 الازد وروى عن صاحب الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ومثل يكن في العرب بعد العصابة اذكى منه  
 ولا جمع وهو اول من استخبر العرب وكان من اهل هذا الناس واشدهم تعظفا واختلفت في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة  
 وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال ابو بكر بن ابي خزيمة اول من سمى في الاسلام اجد او الخليل بن اجد المعروف وكذا قال  
 المبرد واعترض بابي الفرس سعيدين اجد فانه اقدم واجيب بان امكن اهل العلم قالوا انه يسمه باليه المضمومة في اوله والميم  
 المكسورة وقال ابن معين اجد وفي الشرح تقدير الفعل ههنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف  
 فهو موجود تقدير اي دفعه قولهم الفعل مقدر بمصدر ادلو كان الحرف المصدر مقدر الكاثر ول بالمصدر وهو الحرف  
 وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المصوب به ليس بقياس على المختار انتهى وانت خير بان ما فسرنا به  
 المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا بد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول لخليل وسيبو يومئذ  
 تبعه ابن عسبي فانه نسبته لسيبو وهو البصري و ابن بعض النحويين ذهب الى ان اللام في تسعين لام العاقبة كما في قوله تعالى  
 ليكون لهم عدا وخرناو لم يذكره مفعول بين (قوله) يا موسى للعراب الى آخره) اليوم من حمزة فسأكة وقد تبدل واوا الشدة وفي  
 الصحاح والزهط مادون الشدة من ال جال لا يكون فهم امرأه قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجم وليس له  
 واحد من لفظه مثل ذود واجل رهط واوهط كانه جمع رهط والمراد بصفته اللنداهنا التبع (قوله) لان اللام اقرب  
 ولان الجار لا يعلق في الشرح والمضاف ايضا جار فليزم تعلقه ان قلنا ان عامل الجار في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا  
 العامل هو اللام المقدر فزم ايضا تعلق الحرف الجار انتهى واقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجار  
 الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما أزم به (قوله) ومن ذلك قولهم لا يا بل ديلا نأخاه ولا غلاي له في قول سيبو به ان اسم  
 لا مضاف الى المصدر (اللام) قال الرضي الكثيران يقال لا اب له ولا غلاميه فكروا بن منبين وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد  
 الشذوذ في النفي وجع المذكر السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذ اولها لام الجار تعلى حكم الاضافة بحذف  
 نفي النفي والجمع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلاي لك ولا مسلمي لك ولا نأخاه فكيف يكون معرفة انفاضا واجاز  
 سيبو به ان يكون نفي لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبو هو وجوه ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار

التي قبل لهم الالام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدموا جوابا وان الالام ههنا ايضا مقنونة وهذه الظاهرة فأكيد  
 تلك المقدرة كقيم الثاني في تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه كذا فصل قبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام القصصه نو كيدا  
 دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بلهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفي باللام غير تكرر برهاتقصه وحق المعارف  
 المنقضية بلا الزعم مع تكرر بلا نصب لوان بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستكر نصبه  
 وعدم تكرر بلا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يسمون هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فيقولون لا بالرجل  
 حالة كذا ولا غلاما لشخص نعمته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقسمات شحاح ومات مزرد • واي كرم لا بالالك بخلد  
 فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اناك ولا يدبك وقصية الفصل باللام القصصه بين المضافين لهذا الغرض  
 في المتأدى وهو شاذ كونه بابؤوس للجهل ضارا لا اقوامه وفي حاشية التتأزاني فان قيل لو كان لا بالالك على الاضافة لكان  
 معرفة لجيب الرفع وتكرر بالحرف قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف مكانه ليس بمضاف فلا يستكر ترك الرفع  
 والتكرار لكونه في صورة النكرة وانما مفعول ولكن على وجه العموم أي لا بالالك موجود وليس المعنى على نفي صفة ومال  
 من آية لانهم قصدوا ايهام ان يكون معنى لا بالالك ولا بالاك سواء وان كان الابي في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما  
 يقال لا كان اولك موجودا ولا كان لك آب تبرع المسند اليه في الجملة الاولى وتكريره في الثانية مع ان النحوي واحد  
 (قوله) وجعل الاسم تشبيها بالمضاف يعني حتى أعطاه حكمه في حذف نوني المتي والجمع وانبات الالف في الاب والاخ (قوله)  
 على لغم من قال ان اباهوا وانا اباهوا) هذا مصدر بيت رجل من بطارث وقوله واهل رايم واهواها • هي التي لو اننا كناها  
 بالبيت بيناها لنا وفاهها • بنى نزع به اباهها (قوله) وفولهم مكره اناك لا بطل (قوله) مكره مجرور بالعطف على لغم من قال ومكره  
 خبر مقدم واناك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله) وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل ابوا خاليسان  
 لا غلامى له كان المعطوف عليه ليسان لا آله ولا أخاه (قوله) نزاعه للشوى) أي لا لطرف لان الشوى اسم قلدين والرجلين  
 من الاكديمين والجلدات الراس لانه ايضا جمع شواء وهي جلدة الرأس (قوله) ولا يحولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أي  
 ولا يحامحوا لاروق الشرح قال في الصحاح والمعادي العدد والاكيل الذي يؤاكله والاكيل أيضا الا على فيمكن ان يقال  
 انه محمول على محامحوه بغير جار لفعل في الشرح والسكون وان تحوّلها لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت  
 بل هو ظاهر فربما هذا الذي اس هذا المبالغ في عدو تلك وعداوة وجك وان يكون المنس لا على الادمى الغافى الا كل وهو  
 الا ليق بقصه الشاعر في التمدح بالكرم هو اقوال امعد وفان سلم انه محمول عن عاد هلا نسلم ان عاد بجار لفعله في مكانه وسكانه  
 لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثي مجرد حتى يكون عاد بجار بالمضارعة وأما اكيل فان سلم انه محمول عن آكل للبالغة فلا نسلم ان  
 البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله كافي لسبب آكله وحدي يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له في الاكل لا المبالغ  
 فيه وكيف والمبالغة في الاكل صفة معنوية عن العرب وفي الشرح اخرج الجوازى عن ابي نافع قال كان ابن عمر لا على حتى  
 ياتي يسكنين بل على معه فاذا خلت وجلايا على معه قال آكل كثيرا قتال ما نام لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول المؤمن على في مبي واحد والكافرا على في سبعة امعاء ثم في الشرح فان قلت لا يجوز ان يكون عدوا أو أكلا  
 صفتين مشبهتين ونصب المعول على التشبيه بالمفعول قلت اما في عدوئك فمجتب لان العفة المشبهة لا يكون معموها الاسيد  
 واما في التقي له أكلا فلذلك ولا يحتاج تقديم معمول الصفة عليها (قوله) والى الآية متعلقة بمسح فحذف صفة لعدو في  
 التطبيق ينبغي ان اضبط محذوف وصيغة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقرا لصفة له وذلك لان مستقرا ربه لفظا  
 فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نفعه ان يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو  
 على حد قوله تعالى بالنامة ناصية كاذبة خاطئة واما ان ضبط بالرفع على الخبرية أي هو محذوف صفة لعدو فلا إشكال  
 واقول لا نسلم ان مستقرا ربه هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما ربه لفظه معبراه عن معناه ولذلك لم يذكر  
 هذا في الشرح (قوله) وهذا الخبر ممنوع لانه اذا تقدم أحد هادون الاخر زيت الالام في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح  
 كلام ابن مالك محمول على ما ذكره المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله) والضمير على هذا  
 (قوله)

قولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لم على هذا المعنى الذي ذكره الخالوسي أن يكون الضمير البارز في مولى القولية لانه  
مضى مراني فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية فبان ذي فيه تقدير  
مضاف اليه مثل فيها لانه لم يكن تنسب بمفعول فيها لكان تفسير البارز في مولى بارز لا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه  
مضاف الىها بل وهذا وجهه مضاف الى كل واحد اذ كان المفعول الثاني لمول في الآية مقدر والمفعول الاول لمذ كروا فبان كون  
البارز في مولى القولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائد الوجهه ولا يكون فيه تعدى  
الفاعل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائد اعله انما هو عائد على الوجهه والمعنى ان  
الله تعالى لمول كل ذي وجهه وهذه انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معانطرا الى الظاهر اللفظ  
دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله) وانما لم يحمل كلوا الضمير مفعولين ويستثنى عن حذف ذي وجهه ليل تعدى العامل  
الى الضمير وظاهره (مما) ادخال حرف ذي وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما هو لان  
المولى صاحب الوجهه لا يفسر في الكشاف وقرى وكل وجهه على الاضافة والمعنى وعلى وجهه الله مولى انزيت اللام  
لتقدم المفعول كقولنا: بذخر متول: بدأوه ضاربه انتهى قال السقاقي ورد بان العامل اذا تعدى الضمير الا لم يتعد  
الى ظاهره المجزوء باللام لا تقول بل بذخر متول ولا بد ان ضاربه وسببه ان تعدى للضمير بنفسه يقتضي قوته وبأسطة  
بقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد فلو وضعفوا يلزم أيضا منه ان التعدى الى الواحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي عايشة  
التفتازاني فان قيل العامل في المثال الموافق للمثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور  
تفسيره أي لكل وجهه الله مولى بارز يبدأ وضاربه وضاربه بالمفعول الآخر محذوف أي أهلهوا لا حاجة الى ما قيل  
ان الضمير المصدر أي مولى القولية وضارب الضرب أو لكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أي لكل  
صاحب وجهه وضمير مولى بارز هو المفعول الثاني وباراد التظهير تنبيهه على الوجهين لكن لا ينبغي ان تلوا أراد هذا لكان ينبغي  
ان يشيرا الى المضاف المحذوف (قوله) هذا سرافقة للقرآن يدسه) هذا صدر بيت حمزة والمرء عند الرشا ان يلحقها ذنب  
وفي الشرح سرافقة بضم السين المهملة أظنه مراقة بملك من جضم المملكي من الصابئة نزل بقيد ثلاث سنة أربع  
وعشرين والراشكسر الى اعراب السنين المضافة مع المد الجبل قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآية وعند  
متعلق بذنب لانه من معنى التأخر والمعنى ان سرافقة درس القرآن فتقدم والمرء متاخر عند استغاله بما لا يمكن احسن  
نفسه في السقي وأرخى الارشفة في التبار انتهى وقيل حمزة والمرء عند الرشا ان يلحقها ذنب (ر) شاجر رشوة ورشوة بضم  
الراء وقضها وهي الجبل والجمع وشاور شاور معنى البيت هجوم رجل من القراء يعني سرافقة بانه رافى وقبل الرشا انما قصيره ذنبا  
لخرصه على أخذها وفي حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بصيص لم يكن بعيدا وفي الشرح  
وحينئذ يكون قوله سرافقة خبرا أول لهذا قوله للقرآن يدسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى بزيادة اللام ولم أر من ذكره  
(قوله) ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجزوء هكذا وقع في أكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفصل (قوله) وفيه  
نظر لانه) أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجزوء ولان العامل في الحال أقوى من العامل في المجزوء  
الآتري ان العامل في الحال عامل في صاحبها (قوله) وفيه نظر لان اللام المقو بزيادة تأخره) يقول المصنف في الباب الثالث  
ان التحقيق انما ليست زائدة محضة ولا مقو به محضة (قوله) قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عرض من كان منزلة ما لم يحذف في  
الشرح معنى قولك زائدة بضرته وقد يقال لانسم ان الفعل المذكور عرض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسره  
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا عنه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعرض  
هو الذي لا يصح بينه وبين العوض (قوله) ولو كان عوضا البتة لم يحذفه في الصحاح البت القطع ويقال لا فعله تة  
ولا فعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصه على المصدر وفي شرح الباب وقد فتح اللام لازما في بعض المصادر لمؤكل نغره  
نضولا لأفعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد يكون الشيء عوضا يحذف كالنافية اقامة  
ذاته مصدر أقام فحذفه ان يحذف على اتصال يقال أقام الا ان الواو قبلت الفاعل وحذف لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء  
فقبل اقامه ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانوا جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه تطور اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح • لأمير بأسود من يسود ويشتهى في الكلام  
كثير وأقول لقائل ان يقول لاسم ان التام في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذا كانت عوضاً  
لم يجر حذفها **(قوله)** وزعم الكوفيون ان الكلام في المستغاث بقية اسم وهو آل قال الرضي وحكي القرعاني بعضهم ان أسس  
باز يداء آل زيد تخفيف وهو مضعف لانه يقال ذلك فيما آل له نحو ياك دواهي ويا لله وتووها **(قوله)** واحدى الاقنين هما  
الالف التي في حرف السند والالف التي هي وسط آل **(قوله)** فغير نحن الى آخره في الشرح خبر خبر لنص محذوف ونحن  
المذكور في كيد الضمير في خبر ولو قد رتبنا الزم الفصل به بين خبر ومن وهو اجنبي ولو قد رتبنا لعلنا نعلم ان اعمال الوصف غير  
معتمد ولم يثبت والثوب المرجع **(قوله)** وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلو به باننا لنسلم ان الالفية أصله  
يا آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار او لا تفرخ حذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم  
ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هنا وان أرادوا ما خلفنا منوع الا ترى الى الاعتصام على التام الفاء  
وان كان غير جار في قوله الاركبو الالجبوا الالناه قولا جميعا كلهم الالفا **(قوله)** فياشوق ما بقي الى آخره) تقدم الكلام عليه  
في أوائل حرف الكلام **(قوله)** نعم هو) أي قسدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل لا من لا من عصفور لانه جعل الكلام في يالي  
للمستغاث لاجله وقال في يالز يدلهم وان لا لمعروضة متعلقة بادعوا ولا شك ان المستغاث لاجله تكون الكلام في يالي اذا كان  
مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا يالز المحذور **(قوله)** وينبغي له هنا) أي في كلام محروم من يالز يدلهم وان يلقطها بادعوا بل  
يلقها بادعوا التي تقتض من هذا الزام في يالي **(قوله)** وانما ادعوا لوجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم  
يكتفوا بعمل المستغاث **(قوله)** واجاب ابن الصانع بانهم يختلفان معنى) فان الكلام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص والكلام  
الداخلة على المستغاث لام التعليل **(قوله)** كقوله تعالى يتوهمنا عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدق  
من سبيل الله من آمن به والاصل يتوهمنا عوجا حذف الكلام ومعنى كونهم يطلبون السبيل عوجا انهم يطلبون على الناس  
ويوهمون ان فيها عوجا عن الحق يقولهم شريعة موسى لا تتغير وتتغيرهم معة الرسول صلى الله عليه وسلم وانهم يحشرون  
بين المؤمنين لثلاث كلهم **(قوله)** والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا له منازل وقال لا يتحشرون وغيره ان منازل ظرف وان الضمير  
قبله مضاف محذوف وبعبارة الكشف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل  
والعنى قدرنا سيرة في منازل **(قوله)** واذا كالوهم أو وزوهم يتحشرون) في الكشف والضمير في كالوهم أو وزوهم ضمير  
منصوب يرجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزوهم الحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف  
المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكمل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوا اللطيفين لان الكلام  
يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا اذا أعطوهم أخسر واذا كان جعلت الضمير للطففين انقلب  
الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا اذا أتوا الكليل أو الوزن هم على انخصوص اخر وهو كلام متناقض لان الحديث  
واقع في الفعل لا في المباشرة والتعلق في ابطاله يخط المصنف وان الالف الذي يكتب بعد الواو الجع غير ثابتة فيتركه لان خط  
المصنف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط **(قوله)** ولقد جئتكم انما اوعسا قالا) هذا صدر بيت عجزه قوله ولقد  
جئتكم عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في آل **(قوله)** فنولي غلامهم الى آخره) الظاهر انهم من النعام والجمع طليان  
**(قوله)** اذا ذاقا حذام فانه توها) هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام) بنح الحاء المهملة وبالذال المهملة اسم  
امرأة مثل قطام **(قوله)** ويلزم ما يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يجهل بل ذكره  
من معاني الى أيضا قال في التيسيل ومنها الى انتهاء الغاية مطلقا وللصاحبة والتبيين) وأقول بسببه الى هذا الاعتراض غيره  
ومعشروا منهم ما عداوا الضمير المنصوب يليزم على ابن مالك وقرأه كرمينها للفاعل لا للفعل وحصلوا هذا الكلام  
اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لم يشرح كلام ابن مالك لا الاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكره الكلام  
ابن مالك الخ في الكلام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا **(قوله)** سقيان) بوجه حاله) البدع بسكون الدال المهملة قطع  
الالف وقطع الاذر وقطع البدو قطع الشفة وسكون الذال المجبهة السحب والحبس) وما يفتح الذال المجبهة فوله الشاة  
في الثانية وولد البقرة والحمار في الثالثة والابن في الغلصة **(قوله)** ولا هي مقوية للعمال لصحة) الكلام في العمال لا مقوية

التقوية وفي اضعفه لتعليل التقوية واما تعليل النفي فقولُه لان لام التقوية الى آخره **(قوله)** وليس تقدر المحذوف اعني تازعم  
 ابن عصفور لانه يهدي بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مستقلة وكان كما لشر  
 أن يكلمه الله أو جبا جازان بقدره ابن عصفور ومثاقير او تقدره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قولك  
 لا بد ضربت بالظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخر الالهام بشأن الطرف المذكور للتبيين انتهى وأقول وقد اوضحنا  
 هذا في مؤخر السكنت اللام لتقوية اضعفه للتأخير ولا يصح هنا ان يكون التقوية لان لام التقوية تصح لاسقوط وهذه  
 لا تصح بل يصح ان يقدر العامل اعني مؤخر **(قوله)** بل التقدير اذ قلنا في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي  
 تتعلق به اللام لان لو كان كذلك لسكنت لام التقوية لان لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين  
 اذ قلنا في ذلك يكون اراد في مستأول في يدخر فاستقرأ هو الخبر فتعلق بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا  
 هو المراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استوفى بانه تقوية للبيان وتوكيد له وقوله فيما بعد وما يربط بين هاتين المقطعتين بمحذوف  
 التبيين اذ لا يطابق الاستئناف الا في الجمل **(قوله)** قيل اللام زائدة وما فاعل يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عمير ههنا ههنا  
 ما وعدون **(قوله)** وقيل ههنا مبتدأ يعني البعد والجاء والجرو وخبر في البصر قال الزجاج البعد ما وعدون أو أي بعد ما  
 ما وعدون وينبغي ان يحصل كلامه تفسير معنى لا تفسير اعراب لان ههنا ثلث مصدرين ما وعدون وما وعدون وما وعدون في قوله  
 نزه منزله المصدر ليس واضح لانهم قد فوّروا اسماء الافعال ولا تقول انها اذا فوّرت قلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة  
 من ضم ههنا ونوه انه اسم معرب مستعمل وخبره لما وعدون أي البعد لو عدتم كما تقول التبع لسبحك وقال صاحب اللوامع  
 فاما من قرأ ههنا فرفع ونوز احتمل ان يكونا اسمين فيمكن من ضم ههنا لان نداء ومابعد ههنا خبر ما يعني البعد ما وعدون  
 فالتكرار للتأكيد ويجوز ان يكونا اسمًا لافعل والضم للبناء مثل حوب في زجر الابل لكنه من كون كونه نكرة انتهى ثم قرأه  
 الجمهور ويقع التاء من ههنا ههنا هي لغة الحجاز وقراها هرون عن أبي عمرو بنقحها مامونتين وقراها أبو جعفر بنقحها مامن  
 غير تنوين ونوه عن الاحكام والضم والتنوين وقراها أبو جعفر وشيبة بكسر ههنا غير تنوين وهي في نعيم وأسود عن خالد بن  
 اليس بكسر ههنا والتنوين وقراها جسة بن مصعب عن أبي عمرو والاعراب بكسرها في التكميل لشرح التفسير ان  
 في هذه الكلمة ما يقف على أربعين لغة **(قوله)** واما من قرأ كذلك ولكن جعل الناصب ضمير المخاطبة لان لام التبيين انما لا يجوز  
 تعلقها بالاضل لعدم الفائدة ولا تميز تعدى فعل المخاطبة الى ضميره **(قوله)** ويحتمل انما اصل قراءة هشام بكسر الهاء بقاء  
 وبفتح التاء تكون على ابدال الهزة لم يقرأ هشام كذلك وانقرأ بكسر الهاء وسكون الهزة وفتح التاء وضمها انتم قرأ كذلك  
 ابن ذكوان رقيق هشام وقراء ايضا نافع **(قوله)** وهو ان تقدر رجاء الهاء في الصالح الهاء المنسية المطبقة في أقصى سقف  
 الفم والجمع لله والهي والهيات والهيوات **(قوله)** شبهت يعني المنبات شي يتبع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وانبت النسبة  
 شي من لوازم النسبة به المحذوف وهو الهاء التي أريد بها الافواه فيكون ذلك التثنية استعارة بالكناية وذلك الاتبات  
 استعارة تخيلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة  
 التخيلية وقد ذكرنا هذا في شرح انطية **(قوله)** وحركتها (الكسر) قال التقطاز في تشبيه هذا اللام الجارة لان الجوز مجازة  
 الجوز يعني في ان كلامها مختص بنوع من الكلم وعامل **(قوله)** وسلم نفسها سلم بصيغة التصغير قبيلة من العرب **(قوله)** واما  
 ليكره واما آتيناها وليتمتعوا احسن الامان عنه التعليل في الكشف واللام في ليكره والمحملة ان تكون لام كي وكذلك  
 في وليتمتعوا فنقرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكفروا بالعود الى شركهم كما في نعمة الضياء فاصدين  
 التمتع والتلذذ لا غير في خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا اتجهوا لله تعالى بشكر وانسبوا الله تعالى في  
 اتجاهاهم فيعملون نعمة النجاة ذرية الى ابد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتمتعوا  
 بالسكون تشبهه بخصوه وقوله تعالى اعلموا ما شئتم انه مما تسمعون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يمكن الذي علم الى  
 العود الى الشرك كقراءة النعمة والتلذذها فكيف جاء التعليل قلت اما ان يحصل اللام للمسير وروية والاقصة على ما يقوله  
 الكوفيون او يحصل للتعليل الوارد على طريق الجواز **(قوله)** في قراءة من سكتا هي قراءة ابن كثير وحركة والكسافي  
 وقانون عن نافع **(قوله)** ويؤيد ان بعد ما سوف تملون لان المعنى سوف تملون شؤم الكفر او التمتع ووبال عاقبتها



وذلك يقتضي ان الامر بالصوم كفران والتمتع التهديوي في الشرح لان الغناء الداخلة على هذه الجملة تشتمل بشرط يترتب  
مضمونهم عليه والامر متضمن للشرط كاسمائي أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى التهديوي يسجل الامر السابق على  
التهديو بصير الكلام منلايم الاطراف (قوله) واما متعلق بفعل مقدر مؤخر أرى ويحكم أهل الانجيل بما تزلزل الله أنزله في  
الشرح وكذا في قوله تعالى اننا نيا السماء الدنيا زينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليل الفعل محذوف متأخر  
والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما مقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالذكور  
أكثر وأقول ليس فصل ذلك الحفظ قط كما هو مقتضى تقريره بل هو لازمة أيضا والذي ذكره العربون في نصب حفظا  
انه فعل مقدر أرى وحفظنا ما حفظنا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قبل اننا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله)  
لتمن بجاشي في الصالح وعنت بجاشك اعني عناية فانهم اعنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتمن بجاشي (قوله)  
محمد فقد تنفس كل نفس الى آخره) هذه البيات لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هونيما  
صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر  
ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا جميع الامة وما بعده  
مختلف فيه وللعام القليل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليتين وقيل لعشر  
ويتم الى الناس كافة بكة وهو ان أربعين سنة واقامها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين  
فأقامها عشر بالاتفاق فالصبح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال  
الحاكم ولا يوم الاثنين ونخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم  
يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولأنه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان  
ذلك من الشهر فخرج من ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر انه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه جزم ابن الصلاح  
والنووي في شرح مسلم وغيره والذي في العبر ومجمعه ابن الجوزي وقال موسى بن عبيدة في مستهل الشهر وبه جزم ابن زبير  
في الوفيات ورواه أبو الشيخ ابن حبان في تاريخه من القبط بن سعد وقال سليمان التيمي يليلين خلتا منه ورواه أبو معشر عن  
محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد نسبته السهيلي بان الوضوء كانت في ليلة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن  
ان يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لاني قد ثبت في كل الشهور الثلاثة ولا على تقدير  
قصاتها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذالجمعة أوله الخميس فان نقص هو المحرم وصغر كان ثاني عشر شهر ربيع  
الاول يوم الخميس وان كل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن  
هذه الاشكال بان فرض الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بألمها كوامل فتكون  
وقاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظروا لروى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح  
الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت  
وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لثنتين عشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت فارتفع من مرضه  
الجمعة والمحرر وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فاصح ان قول سليمان التيمي راجع من  
حديث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى اعلم (قوله) وقال في  
البيت الثاني انه لا يعرف قائله في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصله يكون ولكنه سكن  
النون لاجل الادغام الجائزا بدلا لما وادغم ثم التقى ساكنان لحذف الاول للضرورة وان كان أثباته سائما في السبعة من  
باب النقاء الساكنين على حسده (قوله) ودعى الايدي بطين السريحا) الدواي جمع دامية وفي الصحاح الدامية التبعة  
التي تدعى ولا تسمى ولا يدي جمع يد حذف منه الياء كقوله الكسرة والسر يحجمه مئتين السيور التي يتصف بها الواحدة  
سريجة (قوله) على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء لبنى اسدوق الشرح ويقال خش وجهه بفتح الميم في  
الماضي يمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضو منه كذا في القاموس والكل يمكن في البيت انتهى  
وأقول كون الآخر مرادنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر امل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح

(قوله) لكن بشرط تقدم قل (الكون الاخر الذي هو قل موضوعا من الكلام كذا في الكشف) (قوله) كقولهم قلت لبواب اني آخره (لن يقال استعمال المصنف بالشعر لالتزامه في الترتيل لا تقبل ليس هذا استعماله في الترتيل وانما هو استعماله بمجرد الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالببت وحده بل مع في الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولو لم يمتصه الوقوع في البت (قوله) وقيل هذا يقتض من ضرورة الضرورة وهي اثبات حزمة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بائتان لا بيت مصرع فالمهمزة في أول البيت لا في حشوه) لما استدلى ابن مالك على ان حذف اللام من تيدن ليس بضرورة التحكين الشاعر من ان يقول ائذن بالمهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد تحلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات حزمة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات المهمزة لغيره ضرورة اذا كان في الحشو لا في أول الكلام وهي هنا واقعة في أول الكلام لانها واقعة في أول البيت لا في أول المصراع الثاني من البيت وفي الترح وفي الحلاته المصراع مخالفة للاصلاح المشهور فان التصريح فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن مواخاة فيه والتغنية جعل العروض الموافقة للضرب وب في الزنة مواخاة في الراءى انشده المصنف من قبيل المتقي لا المصراع لان عروض الزم مستغنى وهي هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله لغيره حافا وليس اللاحق الا في الزوى فقط (قوله) احدهما التحليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الترتيبية) اعلم ان المضارع انما يتجزع بعد الطلب لانه كلام لا بد من حامل للتكلم عليه فالجمل على الكلام انما يجرى اعادة المخاطب لمضمونه والجمل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصود التكلم لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعد ما يضيغ توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصود ذلك المذكور لان نفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الذي ظاهرا (قوله) والثالث الوجه هو رثاه بشرط مقدر بعد (الطلب) يعني مدلوله على ذلك الطلب قال (رضي) ولعل ذلك لاستبعادهم لسناد الجزم للفعل وايس ما استبعدوه يبعد لانه اذا جازان يميز الاسم المتضمن معنى ان فعلين لما مانع من جزم الفعل المتضمن مضاهيا فعلا واحدا (قوله) وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف واغبر واقع أو غير كثير) في الترحح الظاهره واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كسمى ونعمر ونس وفعل التجب خصوصا ما حسن زيدا وما ألطفه وما ألطفه الى غير ذلك مما لا ينصرف ونحوه فقول الرجل يعني ما أفضاه وحسن أولئك رفيقا يعني ما أحسنهم رفيقا كما تضمن الحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي به ولعله كانت غير متصرفه وأقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لما هو أهم منه وعمله ان يوجد وليس بوجوده وحينئذ لا ترد افعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بوجوده (قوله) وابطل ابن مالك بالاية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر لا تقديره يستلزم ان لا يختلف أحد من القول في ذلك عن الامتنال ولكن التصرف واقع) في الترحح وما ذكره ابن مالك معنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل اتفاقية العقلية كاصرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا يشترط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي النهاية انتهى وفي الجرو ويقوم الجزم وعلى جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني وردانه لا يلزم من القول ان يقوم ارد هذا الرتبة امر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنين متى أمرهم الرسول بشئ فله امره لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل لعمادى الذين آمنوا ايقموا الصلاة فلا ان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر خصوصاً نوصات صحت صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكور في الكتب المتبررة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فقلت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزم من العلة التامة فيعقبه الجزاء تماما ولا يفتي ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما به حوله لانه يتوقف عليه وينعدم بالعدمه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل لعمادى الذين آمنوا ايقموا الصلاة فيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله ايقموا الصلاة لسبب لانهم لم يأتوا بالاقامة في ذلك القول وكذا قولك ان نوصات صحت صلاتك يشعر بميل الى اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانا المحصل وحده

بضلا في قولك الموضوع شر ما لصحة الصلاة فان الفهم منه مجرد التوضف فقط (قوله) وباحتمال انه ليس المراد العباد  
الموصوفين بالايان مطلقا بل المخلصين منهم في الشرح كله والله اعلم اخذ من اخذ في العباد التي ضمير الله تعالى فانه يقتضي  
التشريف لهم وانما شرهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله  
تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم او قول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فاجواب  
الاول متأت فيه (قوله) ولا يجوز ان يتوافق أى الجواب واليجاب فيما أى في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبرزين اذ ان ما في  
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان الواجه ما قيل والعايد عليه ضمير يتبع هو العباد المؤمنون (قوله) وأيضا فان الامر  
للواحية ويقوم الانسية) يعني ولا تحباب المواجهة بلطف الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البصائر  
وأبو حيان في تفسيره (قوله) وليس بشئ لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل للمعرب واعلم ان المصنف أجل في حكاية هذا  
القول وفي رده بعض احوال وبين ذلك وأحيان فقال وقيل مضارع بلطف الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقبلوا قوله أو  
على وفرة ورد بانه لو كان مضارعا بلطف الخبر ومعناه الامر لبق على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة ثم قال  
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتدل أو على ذلك بانه لما كان بمعنى الامر بفتح كايى الاسم المندى المتكلم على الضم لم يشبه بقل  
وبعد (قوله) وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد حذف اللام في الشعر وبقي عمله (قوله)  
ولان الفعل انما وضع لتبديد الجملته بالزمان أى للحدث المتعبر بالزمان في العبارة اذ في مسامحة (قوله) نو كيد مضمون الجملته  
المراد مضمون الجملته هنا النسبة الاسنادية المفردة تتعلق احدى جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكون عليه ويكون  
لنفسه خارج تطابقه في احدى الازمنة أو لا تطابقه (قوله) ولها ان حلقوها في باب ان من صدر الجملته كراهية ابتداء الكلام  
بمؤ كدين) يجوز في حلقوها ان تكون باله او ان تكون بالقاف والمعنى آخر وهما في الشرح واحترزوا بابتداء الكلام من  
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤ كدين ولكنهما ليسا في ابتداءه فلو قد يعترض بانما فان السكائي اذ هي  
ان سبب افادتها للحصر ان قلنا كيد وما كذلك فاجتمعنا كيدنا فادتها للحصر ولا ينتقص بان زيد القام ولا غسل قام  
زيد بنفسه عينه لعدم نوال المؤ كدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاو بانه كيدا  
لانتبيه نص عليه في وضع الصاري وقد يعترض انما مثل لسوف يقدم زيد انتهى وأقول في كلامه نظر اما الاول فلان مراد  
المصنف بمؤ كدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤ كدين مؤ كيد مضمون الجملته أعني النسبة الاسنادية يدل على ذلك  
قوله وفادتها أمر ان تو كيد مضمون الجملته وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد بنفسه عينه حتى يعترض زعمها  
بابتداء الكلام لان التأني كيد فهم ليس مضمون الجملته وانما هو لغرض من مفرداتها ولا يرد ايضا قول ابن مالك لان بانه كيدا  
لانه من لا لا مضمون الجملته وانما هو لغرض من مفرداتها ولا يرد ايضا لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤ كدة للنسبة  
الاسنادية لا الأرسف ليست كذلك وانما هي مؤ كدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكائي  
لم يحصل السبب في افادتها للحصر ان قلنا كيدوما كذلك وانما حصل سبب افادتها للحصر فمضمونها ما والا وتقل عن  
بعض النحاة في مناسبة فمضمونها ان قلنا كيدوما كذلك وعبارته في المتاح والسبب في افادتها انما معنى القصر هو تضمينه  
معنى ما والا لذلك ترى انما الضم يقولون انما تأني ثانيا لما يد كيد وما وضمما لسواه يد كرون لذلك وجه الطية اسند  
الى حنبل بن عيسى الربيعي وانه كان من كبار علماء الضم وسعدوه هو ان كلمة انما كانت لتأني كيد ثانيا للمسند اليه ثم  
انضم اليها ما والا كدة فلا الناحية على ما ينظمه من لا وفوقه يعلم النحاة تعانفنا كيد ما فنانسب ان تضم معنى القصر لان  
قصر المعنى على الموصوف وبالعكس ليس الا تأني كيد المعنى على تأني كيد انتهى قال الزكرياني في شرح البصري ولا يخفى عليك  
ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما كرس وضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقتان على اصلهما امر اذ ان  
وضمهما (قوله) والجواب ان المسك في ذلك اليوم واقع لا محالة فقتل مائة الحاضر في الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام في  
هذه الآية لا يجوز التأني كيد ما لوجه الدلالة على تخليص المضارع للمال كما وردت اللام للموضوعة في الاسم الشريف وهو الله  
وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعبته سينتهى المصنف في قوله تعالى ولسوف اخرجها ويضعه بان فيه  
شلع اللام معنى الحال من غير ضرورة (قوله) مر دود بانه أى تقدير أبي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على المفعول المقصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يخاف ان المصنوع مقام  
نائبه في اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله) وجهه ان قد تقرب الماضى من الحال فشببه المضارع المشبه  
للاسم) في الشرح وبأيضا فاعمل من ان زيد العسى يقوم ولتم الرجل للشاع وزمن وقوعه حال فاشبه المضارع المراد به  
وقوع حدثه في الحال وأقول يحمل هذا عند قول المصنف أحدها الماضى الجامد مضان زيد العسى يقوم ولتم الرجل وكان  
الشارح لم يذكره هناك لان المصنف على هناك عصابة الجامد للاسم ولا يأتى مع ذلك ان يعلل بعصابة ما هو مشابه للاسم  
(قوله الغزفي) هو بالغين المفتوحة الوجهة والراى الساكنة بعد هاتون مكسورة فيله (قوله) وقالوا ان هذه لام القسم) ففى تقدم  
فصل القلب فقت حرة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهى مع معمولها سدت مسد  
معمول ففصل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فصل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا ان اشتراه ماله في  
الاخرة من خلافه يقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والمصواب عندهما الكسر اى عند الكسافى وهشام  
لانهم ياربنا لام لا ابتداء هو على تعلق فصل القلب الذى وقعت في حيزه (قوله) وفي امانى ابن الحاجب لام لا ابتداء يجب معها  
الابتداء) في الشرح كانه قصدا يرا دكلام ابن الحاجب الاشارة الى انه يخالف للجماعة وهذا الكلام الذى نقله عنه ليس بصريح  
في المخالفة اذ يفهم ان يكون مراده ان لام لا ابتداء يجب اقتران المبتدأ بالفظا وعلى هذا المخالفة ثالثة ويحتمل ان يكون  
مراده انه يجب معها المبتدأ لفظا لا تقدير او حيزه فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير  
لز بد قائم و آخر المبتدأ وقد مر ان غير والباللام ففصل قائم زيد فقد وليا المبتدأ تقدير او ان لم يلهذا لفظا فلا بد في ذلك قوله يجب  
معها المبتدأ وأقول لا يفتى بهذا الاخير والظاهر انه اتخذ كره لا حمله لموافقة الجماعة والمخالفهم اما المخالفة فبان يكون  
مراده بوجوب المبتدأ معها وجوب دخولها على نفس المبتدأ او اما الموافقة فبان يكون مراده بوجوب وقوعها في جملة  
الاسمية بان تدخل على نفس المبتدأ وعلى خبره (قوله) والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح والظاهر الاشارة بهذه الى  
اللام القرينة التى حكاهن بعضهم بدخولها على المتصرف المعرون بقدر لا تكون الاشارة الى التى ابتداء الكلام عليها  
من قوله الثاني الضمل ضوية قوم يدا يلم عليه منتهورة القول في فعله يقوم زيدى لانه لام القسم وهو ما عمت عند  
الجمهور الخلو من فون التوكيد أو قليل عند من أجاز له كمن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التى ابتداء  
الكلام عليها بكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ورأى فيها ما يجب في لام القسم (قوله) وهو مقتضى  
ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه امان لام لا ابتداء يجب دخولها على المبتدأ او امانه يجب وقوعها في الجملة الاسمية  
وكلاهما مقتضى لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التى ليست خبر لان (قوله) وهكذا لا يحذف الفعل والاسم ويبقى بعد  
حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف الفعل بقوله الشاعر اقد الترحل غير ان ركابنا  
لماتوا برجالنا وكان قد أى وكان قد زال ولم يحصلوا ذلك ضرورة ضمها ادعاء من عدم بقية قد بعد حذف الفعل لزم وأقول  
بعد تسليم ان حذف الفعل بعد حذف الاسم بضرورة مراده بقوله وكلا لا يحذف الفعل بعد حذف الفعل لزم وأقول  
لا يأتى جواز حذف الفعل بعد حذف الاسم كافي هذا البيت قال المصنف في بحث وقد يحذف الفعل بعد هذا الدليل وأنشد  
البيت (قوله) لان تكرار الظاهر لثابت فيج اذ صرح بهما في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستغنى من جهة فتح التكرار  
بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التضمين ولا شك انه ضيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن  
الحاجب لم يستغنى من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على امر رابط انما يصح اذا  
صرح به (قوله) وكل ذلك تقديره لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هو) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر  
والمفوف على المعنى المقصود وان التقدير بانما روى لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير  
المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية لانه في يقال بان معناها  
واحد والقول بان مثل هذا التأييد كره أهل البيان واما النسخة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه ونظر وأقول الاختلاف  
المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد  
قائه المعنى المقصود من قام زيد بد قائم والقول بان مثل هذا التأييد كره أهل البيان لا الضو قول صحيح لان هذه مسئلة

من علم البيان دون النحو وذكر النحوي له لاعلم انه مسئلة من التحول تأتي ذلك وقد وافقنا الشارح في إطلاق اسم البيان على مثل هذه الأبحاث بناء على ما يطلق على المعاني والبيان والاختلاف هذه الأبحاث انما هي من علم المعاني (قوله وأما الأول فقد ظاهراً جاء في ان هذان لساحران ان التقدير لماسحوران حذف المبتدأ وبقيت اللام) لا يقال هذا ليس بقادح في الأول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ به لأم الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قدو الاسم بعد ان والقادح في ذلك اما بابه عدم الجامع أو اظهار الفارق أو ان تقول هو إشارة الى الفرق بين لأم الابتداء وبين دونان وتقريره اننا سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيّق فيها كما ضيّق فيها الأتري ان جاءه من النجاة فالو بحذف المبتدأ بعد اللام في هذه الآية لم يقل أحد يحذف واحد منهما في ترا الكلام فضلاً عما هو في أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهزلة المشددة النون بان الجمع بين لأم التوكيد وحذف المبتدأ كالجع وير متافين (قوله) ولانه يجوز زعمي الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه في معنى لان جاءه فالو في الشرح جواز هذا ليس على الكلام فيه بانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأي الجماعة أو مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخلة على المبتدأ تقديره اعي ما جاوزنا لجم كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلاجوه لا يراد على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في ولسوف يعطيك ربك واول قول لا يراد وجه وهو بيان الفرق بين فتوان وبين لأم الابتداء بان لأم الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في فتوان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الطرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لأم القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع) في الشرح يحصل كلام الزمخشري على ان مراده ان لأم القسم الملامسة للفنار لا لتفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحديثه يستقيم الكلام ولا يراد عليه شيء مما ذكره (قوله أم المجلس له جزئ شربه) (هذا صدر بيت من قصيدة) وبين الجاهج وفي القباب لم تترن عن وشب الشيبان المجهة وبجزءه رض من اللحم بهظم الرقبة ومن قصيد لسطاظ الاص الذي يضرب به المثل فيقال الص من شظاؤه وبجزءه علمنا الانقاص بعد القرقرة هو وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاؤه وبجزءه رض من غير شربه قال الميسد في زعموا من مر بها مرة من بني غير وهي تغفل بعير الملو تود من شرسظاؤه وبجزءه رض من غير شربه وكان هو على صغير مشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول وبجزءه رض من غير شربه علمنا الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صفار الابل والقرقرة صوت مسناتها والمجلس تصغير المجلس وهو كاس رقيق يكون تحت البرذعة وأم المجلس كنيسة الانان والمراد بها الهامة والشهيرة الكبيرة ومن لم يدل أي ترضي بدل اللحم (قوله) فلهذا من رقى على كرم (هذا جزم بيت صدره) لا يستأرق على قل الحى واصل الحديث لا نك فقلت الهزلة هاهنا الساكنة بالقصر الضوء وبالمدالة والقليل جمع قلة وهي من كل شيء أعلاه (قوله دليل الأول) يعني بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فما قبل ان (قوله) فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالمجهة والموجودة بمعنى بقيت وناسب من النصب مفتحين وهو التعب والاختلاف بكسر الهزلة على الاصح وفي الشرح ومنسجع اسم مفعول أي أظن اني طلبت مني ان تبهم في المض والرجل ولا أتي بعدهم انتهى والديرا نية في النسخ المقررة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أي أظن اني لاحق بهم وتابع لهم (قوله) ودليل الثاني) يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لأم الابتداء فيما بعد ان (قوله) وهم بدر الذين بن ما لا تخع من ذلك والوارد منه في التزليل كثير فمخون وبهم بوزن تنكير) قال بدر الذين في شرح الافسية وأما الخبر فيه دخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفصلاً عما مضى منصرفاً اليها من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظروف والمجرور ولم يرده عليه ما ورده المصنف وما أو رده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لرجل كئود انه على ذلك لشعبه وانما حسب انما يرشد به (قوله) اللهم الا ان يدل دليل على فساد الاثبات) يعني قلة خبر اللام لازمة بل تبقى جائزة على اصلها (قوله) كرامة أي رجاوا على ذلك لامتاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أي الذي هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدأ انما طول الملة (قوله) ان كنت قاضي ضحي الى آخره) الغيب المدة الوقت يقال قضى فلان نصيبه اذا مات وجوباً ولو محضوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تخنوا بعد موتكم (قوله) ويجب تركها مع نفي الخبر في الشرح هذا ايضا ذكره ابن مالك وقد بدى ان يكون اللبس مأموناً وانظر لم يجب تركها مع الثاني فان قيل كراهية لاجتماع

اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركاه فلا منشا من ان ولا سواء قلنا قد يكون الثاني ما غلبنا فيجتمع مثلان وقد يقال جلي على ما فيه اجتماعهما طرد الباب انتهى وأقول في ان خبره الى كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة ادلو كانت نافية لم ينف ان خبر بعدها دلالة غير في ان خبره دون دلالة في الظهور وقد يفتي هذا وجب ترك اللام مع في الخبر ويجوز كراهة غير لتقوية دلالة (قوله أمسى) بان الى آخره بان علم في صرفة خلاف في صرفة رأى ان وزنه فقال ومن منه الصرف رأى ان وزنه اقل منقول من ان ما مضى بين واختار هذا ابن مالك وجوبه في التوضيح وقال القرافي الصاوي والحدوث على عدم صرفة قال ونفسه ابن عبيش في شرح المفصل من الجمهور والاعلاج جمع على بكسر الهمزة وهو الرجل من كبار الهمم ويجمع أيضا على عالج والعج أيضا العبر وسودان جمع اسود كعصيان جمع أمي وقال القرافي جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعني من السمع لامات التي ليست بعامة وانما في لفظ القسم هنا بعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (قوله ولكنه) من حبال العميد سيد ذكر المصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرفه قائل ولا تفتي في الصحاح العميد والعمود الذي هذه العشق (قوله وقيل اللامان لا تبداه) في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة في قوله بان اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقعة في قوله بان اعلاج سودان قد انقضت الكلام عليها فقامت قد ود كر المصنف بعدها فقامت آخر القواعد الى الكلام على تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكرنا انه دخل في خبر المبتدأ وخبران المفتوحة المهزلة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الاول لا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى ولما استدلل الكوفيون على مجيئ اللام بمعنى الاول الشاعر وما بان ان اعلاج سودان هاجب عنه هذا القائل واجاب من قول الشاعر ولكن من حبال العميد ولو سلم قوله على ان الاصل ولكن انني وقوله على ان ما في وما بان ظاهر في المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) يعني القول بان اللام لا يستعملوا القول بان اللام لا تبداه وان الكلام ثم عند بان وابتدأ على اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون بان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله وما زلت من لبلى الى آخره) هام ذهب من العشق أو غيره والهام من الابل الذي يسميه داه فيهم أي يذهب على وجهه في الارض ولا يرجع الى المعنى بضم الميم ووقع الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته ابعده عن المراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من رادى ودعا وذهب (قوله وهذا لا بد لان لام الابتداء لم يهذفها التقديم عن موضعها) عل صاحب البصر وشارح اللباب بعده القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف آتمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلهما فانه بالنظر الى ما وقت فيه (قوله هنا وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ وليس المولى خبره) لا يقال اللام في ليس جواب قسم مقدور وجميع القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لا تأقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها وما القسم في كده ومقرر لوقوع مضمونه (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا اراد على صاحب البصر حيث قال واقرّب التوجيهات ان يكون يدعو ناكيد البعوا الاول واللام في ان لا لا ابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوبه ليس المولى (قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو علي الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزاج وهو من البصريين وفي اللباب والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة تحكية للكافرين والقيامه من مع صلتها مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدر تالام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعو بهذا القول لقرأه وفي حاشية اللباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو أي ذلك هو الضلال مدعو الكس مجيبة بصفة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو يصف هذا الوجه (قوله أحد هان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده مبتدأ محذوف خبره أي يقول بان ضره اقرب من نفعه هو مولاي وفي حاشية اللباب وهذا القدر فاسد لان الكافر كيف يقر بان ضره اقرب من نفعه وهو ضلال بصد وزعم انه مولاه وانما يصح لو كان اللام لا لم يقل شارح اللباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على ان الكافر وبالبصر قيل تدبر الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد ان الاوان ضره

أقرب من نعمها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فساداً للمنى لأن الكافر في يوم القيامة يستقبل بعلم أن ضرالوأن أقرب من نعمها (قوله الثالث لام الجواب) معنى الثالث من السبع لامات التي ليست بمعاملة قوله كما في قوله وقد جعلت قلوب من يسهل إلى آخره) وذلك أن فيه استعبرت الجلة الامسية وهي من نعمها أقرب مكان الفعلية لأن جعل الشيء من أهال الشروع بشرط في خبره أن يكون جلة فعلية والفاصل بينه وبين القاف الفتيمة من الابل كالجارية من النساء لا كوار جمع كوربضم الكاف وهو الرجل يادأه أجمع كوربضمه وهو الجامعة الكثيرة من الابل والموقع موضع الرقع وهو أكل المشاة ماشاءت (قوله وذلك لشهابان) معنى في الصفة والمضى أما في الصيغة فظاهر وأما في المعنى فإن ادأ في التعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على إلى آخره) في الفصل والجزء معنى بحسب الجيم وتشديد الراء في صوف شاة في السنة يقال أفرضني جزة أو جرتين فتهطبه صوف شاة أو شاتين وفي القاموس ونحوه كصبور الذكروم أولاد الضأن أو أذاري وقوي وهي خروفه والجمع آخره ونحوه فان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لذي الرمة وبروي عن يبل من أبي ونبله بعد ادأ على وقد رأت في ضمير الموحى قد كاد يلهم بريح وفي الفصل بريح به الأمر تبرعاً أي جهده وضر به ضربه بمرابره بارجع الشوق توجبه وهذا الأمر بارجع من هذا أي أشد كآرى خبر كان وتبارع بارجع بيان أنه أو يدل منه (قوله لئن كان ما حدثته إلى آخره) القبط بالقاف والظلمة بالهجمة شدة الحر وفي القاموس القبط صم الصف من طلوع الثريا في طلوع سهيل وبأدأ أي ظاهر أو هو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بإدأ وبأدأ بعده البيت وأركب جاراً بين سرج وفروة • وأصم من الختام صغرى شماليا • قال الفراء هذان البيتان لأمرأة من عقيل والسر سرج قبل معرب سرك بالفارسية والفروة مائل من جلدة الرأس والثروة قطعة نبات مجمعة بأصم وأخطأ ما لغة في الخاتم (قوله ألم من يبل إلى آخره) الأسماء المنزلة والبيد الفرقاء يطلق أيضاً على ضده وأدق قرب والتوا بما لثمة المفتوحة والمد الأقامة مصدر وفيه بالمكان يشوى أي أقام (قوله للدلالة - إلى البعد) أي تركيد على خلاف في ذلك) هو منى على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام للبعد كما قال ابن مالك فاللام لموكيد البعد أو لئلا وسما كما قال ابن الحارث فاللام لأفادته معنى البعد (الالتبة) • ونسبى حيث ذكرته قال الأندلسي في شرح الجروية الفاعلية لا هذه متبيرة لأنها تنفي الجنس فكانها تمل على البراءة من ذلك الجنس (قوله فلا يؤب محمد إلى آخره) في الفصل الجهد الكرم وفي القاموس المجندل الترف والكرم ولا يكونان إلا بالاء أو بالواو (قوله بلام مضمومة وهزة ساكنة ضد الكرم وغيره صفة لثوب محمد فيصور نصبه مرعاة لقفاه ورفعه مرعاة لفعله ومرقعه خبر لا يؤب متعلق به قوله فاعلاً إلى آخره) الصبر المحرور بالياء عائد على داو الجوب بقوم معنى على لاجل (قوله يبل لتعنه معنى من الاستغرافية) لأن لا رجل نص في نفي الجنس كان لا من رجل وما جافى من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جافى رجل لا يجوز أن يقال لا رجل في الدواب رجلان وما جافى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الذناب بالفتح بل رجلان وما جافى من رجل بل رجلان وأما في نفي الجنس كان لا من رجل وما جافى من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع جعل ثلاثة أشياء واحداً (قوله وقيل تركب مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه واقتاركت التنوين في معمولها لأنها جعلت وما حملت فيه عترة اسم واحد تكهمة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الأراج) قال الرضي وأما جمع سلاعة الموش فيصنعهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لما عايناه من النون في القسالة لا لتعكس بل بدليل قوله من عرفاته وهو منقوض بقوم مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقاً والجمهور يكسرونه بلام تنوين لأنها وإن لم تكن لتعكس فهي مشبهة لتنوين التعكس والسماز في يفتحه بلام تنوين فهو قوله أودى الشباب الذي محمد عواقبه • فيه تلذذ لآ ذات القليب حذر من مخالفتها في الحركة كسائر المنى بعد التبرة عما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى (قوله وفيه رد على المديري في الزاج أجاز هذا من اسم لا غير العامل معرب وإن ترك تنوينه التخصيف) الجمهور يبنى عاتده على محي عنو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لا لو كان معرباً بحذف التنوين لم يمحى نحو مسلمات بالفتح لأن إعرابه اتفاقاً هو بالحسب وقال الرضي القصة في لا رجل عند الزاج والسير في إعرابه خلاف الجمهور ولا انخس وغيرهما اتفاقاً الاختلاف بينهم لا احتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يعمل فيما بعده لا لانتصبة بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما حملت فيه عترة اسم واحد تكهمة عشر فأول المراد قوله فتصبيه بغير تنوين إنما انتصبه أولاً ولكن في

بعد ذلك حذف منه التنوين لئلا يحدف في خمسة عشر لينة اتفقا وقال الزجاج بل مراده أنه معرب لكن مع كونه معربا  
مركب مع عامله لا ينفصل عنه كالألف ينفصل عن خمسة حذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه  
كألف ينفصل مع كونه معربا بالتثنية بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعني السرافي انما مركب مع عامله لا لأفاده التثنية  
للمستتر ان كما أفاده من الاسم تفرقة في هل من رجل في الدار لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبو الامع  
المتكررة كان من تدرك معهما تطبيق الجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال  
الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المتون لغير الاضافة والتنازع  
معهود وبألف التركيب بين لا والفتي ليس بأشده منه بين المضاف والمضاف اليه والجاء والمجرور ولا يحدف التنوين من  
الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضي (قوله وقال قوم لا زائدة جرم وما بعده فعل وفعل كآل قطرب) في الشرح أي  
ثبت كون الفاعل لم وقبل جرم معنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود الى مجملهم المفهوم من السياق أي كسب لهم مفهم  
النساق وان وما في حيزها في موضع نصب على هذا كثيرا ما يقتصر المفسرون على قوله ان لا جرم كذا وكذا صار معناها  
حقا انتهى وقطرب هو ابو علي محمد بن المستنير النحوي البصري أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان  
يبكي الى سيبويه فيقول التسلافة فقال له وما أنت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تقتر وكان يعلم اولادها  
ذلف الجهلي توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها لتصلو لرجل قائما كان مر فوطاه قبل  
دخولها اليها وهذا قول سيبويه) قال الرضي ارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع الضاد وان كان اسمها مبنيا  
مخولا لرجل في الدار قال سيبويه ما ارتفاعه بكونه خبرا للمبتدأ ولا لرجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لم يصار الاسم الذي كان  
معربا بسبب مبنيا صادرا خوفا عليه بسبب بناه مع قر به منها المتبعذ ان يكون الخبر البعيد من استحق سببها امر اباقي  
على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بالا كما كان مع اسمها النصب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي  
عندي ان سيبويه يرى في الراجل ان كلمة لا لاجل لها أصلا في الاسم ولا في الخبر لانها صار تنجز كلمة ولهذا جعل النصب  
في الراجل ظرا بيا كرفع في بارز الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس أنه لا يجوز مراعاة مجملهم اسمها قبل  
مضي الخبر وبعده) لان لا حامل اضعف من ان يفتح اعتبار المحل لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فاه منع اعتبار  
المحل قبل مضي الخبر لبعده (قوله ذلك فتح الاسم ورفعهما والمخارة بينهما) في الشرح هذا الكلام لا يوافق الاوجه  
الخامسة التي يجوزها النحاة في مثل هذا التركيب ان نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة ادلا  
يشبه ذلك فضعفهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المخارة بينهما لان المراد المخارة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المخارة  
بما هو أهم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لا نقول يدخل ايضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح  
الثاني ورفعه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة  
عند النحاة في هذا المحل ووجه الصور الخمس ما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا في كل منهما نافية ولا قوة معطوفة على لا حول  
عطف مرفوعة مرفود وخبرها محذوف أي موجودان أو بالله أي كائنات أو عطف جملة على جملة أي لا حول الا بالله لا قوة  
الا بالله فحذف الخبر من الاول استقامته مع الثاني وأما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف  
أي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوفة على الاول عطف مرفوعة مرفود على مرفوعة في زيادة الثانية وخبرها واحد متنى أو اسما  
لثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب  
الثاني فعلى أن تكون الاول لفظي الجنس والثانية مرفوعة كيد الفتى ويكون الثاني معطوفة على لفظ الاول منون لا عرابه  
وان عطف على مبنى على الأكثر اشبه بحركة حركة الأعراب ومثل هذا العطف جائز مطعنا سيبويه وضرورة عند  
الانحس والخبر واحد متنى لكونه خبرا عن اسمين وأما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما قرر في نصب الثاني الا انه معطوف على  
الاول مثل هلا لم أن كان ذلك ولا ب. أو ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقد خبرا عن أحد هلا الاول مرفوع والاخر  
لثانية منصوب وأما رفع الاول ورفع الثاني فعلى أن يكون الاول بمعنى ليس والثانية لفظي الجنس (قوله ان محلا لآخره) تقدم  
الكلام على ما إذا (قوله التثنية ان تكون معاملة على ليس) في الشرح كان مقتضى الطاهر ان يقول الثاني بالند كبريا



قال في الأول أحدهما لأنه بعد تفصيل الأوجه الخمسة التي قدم ذكرها لكنه أنشأ على إرادة الحالة (قوله من صدع نيرانها  
 إلى آخره) هذا البيت من قصيدة لعدد من المائتين وقوله \* والحرب لا يبق لنا \* جهات الضيق والمراح الآتية الصبار  
 في الشجرات والقرص الوقاح والجحيم المضطرب ومنه الجحيم والفتيل الخيلاء والحب والمرح شدة الفرح والامم منه  
 المراح بكسر الميم والتجذات جمع تجذوة الوقاح القلب وضمير نيرانه للحرب والنيران بكسر النون الأولى جمع نار كبحر أن جمع  
 جاور أبراج مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الأرض لا زرع فيه ولا شجر (قوله أحدهما أن  
 عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بوجوده) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك إن ذكر خبرها قليل حتى  
 إن الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه في أن المكسورة المشددة حيث قال إن يحيى عان يعني ثم شاذ حتى قيل أنه لم  
 يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس ثم أي لما قبلها بل بسبب عنه كما قررناه في بحث أن المكسورة المشددة (قوله تعز  
 فلا شيء إلى آخره) تعز بالعين المهملة والراء أي تعزير تعزير على الأرض صفة شيء أو متعلق بما قبلها والوزن بفحشين المبالا (قوله  
 نصرتك إذا صاحب إلى آخره) الخالدين التارك النصره وبوت أزلت والماءة منزل القوم والسكاة ضم الكاف جمع  
 كمي وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابتة وحلت سودا القلب إلى آخره) في الشرح الظاهر أن في العبارة قلبا  
 وإن الأصل وعلى قولهما ظاهر قول النابتة وذلك لأن قوله لا تابغيه يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مئني بابيها  
 قد عدل لا لتكره لأن مثلاً لا تنصرف إلا مضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاليه منفصل صر فوعا وهذا  
 تأويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا إن التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابتة ليكون في قوله ظاهر إشارة إلى أن  
 تم تأويله بلا يضر به البيت عن رأي ابن الشجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر أن ليس في العبارة قلب وانه إنما قال ظاهر  
 قولهما احتمال أن يراد به بل لا في المعرفة عملها فبأبسط الطرق الإصالة بل طريق النابتة بأن يكون حذف المضاف التكره  
 وأنيب عنه المضاف وهو مثل وأقيم المضاف إليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابتة وإنما قلنا ذلك لاحتمال قول النابتة  
 لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كفايته أحدهما أن الأصل لا أرى يا غيا فلا حذف الفعل أفضل الضمير فانا  
 مفعول بسم فاعله وأغيا حال وأنيب ما كان التقدير لا أأرى يا غيا فاقامت أوارى خبره وأغيا حال وحذف الخبر (قوله  
 ويقال في نوكتيه بل امرأة) لأن بل بعد الياء عند الجمهور لتقرير التي الذي قبلها وجعل ضمه لما بعدهما كأن لا رجل  
 بالفتح لبي الجنس كان تقويته بأن يثبت ما نفي الجنس آخر (قوله ويقال في نوكتيه على الأول بل امرأة وعلى الثاني بل  
 وبسلا أو رجال) الأول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الأول بأن يثبت ما نفي  
 الجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بأن يثبت ما نفي لعدد آخر (قوله وخبر الآخر محذوف) فيقدّر من جنس المذكر لانه  
 مدلول عليه (قوله وأما وله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البضاوي ولا يبعد عنه ولا يخيب عن علمه وقرأ الكسائي  
 بكسر الراء من مقال ذرة أي من موازين غلة صغيرة أو هباء في الأرض ولا في السماء أي في الوجود والامكان فإن العامة  
 لا تعرف بمكافئهما ليس فيها ولا متعلقهما ما تقدم الأرض لأن الكلام في حال أهلها أو أقصود منه البرهان على إحاطة  
 علمه تعالى بها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبین كلام برأسه مقررا سابقه ولا غاية وأضرأسماء في كتاب خبرها  
 وفرأ حزنه ويعقوب المارعي على الابتداء والخبر ومن جملة معطوف على لفظ متغال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف  
 أو على محله مع الجار يعني محمل متغال حال كونه مع الجار وحصل الاستثناء منقطع والمعاد الكتاب اللوح المحفوظ وفي البصر  
 وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر يقع المراد به ما وجبه على أنه عطفي ذرة أو على متغال على اللفظ وأجزاء وحده  
 برع الراء فيها وجهه إلى أنه عطفي موضع متغال لأن من زائدة فهو مفعول معزب هكذا وجهه المحو في ابن عطية  
 وأبو البقاء وقد لا يخفى ثامنا الاختيار الزاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ أو في  
 المطف على محمل متغال ذرة أو لفظه تضاعفي موضع جراح كاللأن قوله لا يعزب عنه شيء إلا في كتاب محتمل انتهى وإنما  
 اشكل عنه لأن التقدير بصير الإق كتاب يعزب وهذا الكلام لا يصح خروجه أو البقاء على أنه استثناء منقطع تقديره لكن  
 هو في كتاب مبین ومزول به التقدير الأشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بأن المزول عبارة عن عطفي

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والأرض وقسم أوجده بواسطة القسم الأول مثل الحوادث الخدانة في عالم الكون والفساد وهذا اقتداء في سلسلة العلية والمالوكية من مرتبة وجود واجب الوجود فالحق لا يبعد عن مرتبة وجوده ومثقال ذرة في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبین مكتبه انقذ اثبت صورته المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى ههنا البصر (قوله تعين ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم تعلق ما بعده (قوله وجوز بعضهم المطفخهما) أي في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم المطفخ في سورة سبأ ان شاء على ان الضمير في عنه للضبب وان المنيب في القوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين به فيكون المعنى لا ينقل عن الضبب شيء إلا مسطوراً في القوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات بجواز يدلأهرو) وكذا السكا في المفتاح ومبدأ القاهر الجرجاني في دلائل الإيجاز ان شرطاً النبي بل ان لا يكون متغايلاً بغير هلمن أدوات النبي لانها موضوعة لان بني هاما وأوجبه لتسوع لان يقينها النبي في شيء قد غشيه عنه فعلى هذا لا يمتنع المطفخ مع النبي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قالت ليس هو بقاعدة ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعدة فقد نفيت ما يشأه مني قبلها بما النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم إلا زيد فقد نفيت عما وبكراً وغير هلمن القيام فلو قلت لا همر وكان ضمالمه مني قبلها بصرف النبي وهذا من وجوه من وضه الكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم في ذلك قول صاحب الكشف في قوله تعالى فاذا عزمت فتكمل على الله لان ما هو الاشد والأسلم لا يعلم إلا الله لا أنت ولا من تشاوه وقوله أيضاً لا أرسلناك إلا نبأ الجلة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك تمثيله ليعجز العطف فلا يبعد الاستثناء الذي يبعد النبي وكان ذلك اختياراً للمقالة السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان بجهة مستقلة أو لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختياراً للمقالة لان الاستثناء بعد النبي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو بفتح السين المهمة علم منقول عن نبث هوم من أفضل مراعى الأبل وله شك فيقاله حرك السعدان ينسب به حمله الذي (قوله) فادأ قبل جافز يدلأ بل همر وقاله المطفخ بل ولا رد لما قبله أو ليست عاطفة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء ان لا يزاد قبله التوكيد الاضراب بعد الايجاب وتوكيد تقر بما قبلها بعد النبي وأقول قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة بين كلامه فإبراحفة (قوله) والثالث ان تعادمتا طفاها) أي لا يصح ما في الصدق فلا يجوز ما في رجل لا زيد كذا الشرط أو سبحانه وسبقه الى ذلك السكاكي في نتائج الفكر والأبدى في شرح الجزولية (قوله) وتوفى جيسل حال في القاموس وتوفى كماله لا تنسبة مشرفة قرب القواعد ويقال بنو في الخصامة انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره للضرورة (قوله) والذين نوقذات الذين يعني القوم الذين في البيت لسكاكي العاصم أي زيد أنه قال القوم من الشاة والابن ذات الذين (قوله) وقوله ان العامل مقدر أي قول الزجاج في تملد ما منعه ان العامل مقدر بمد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام همر وعلى الاخبار ولا يقال لا قام همر والاعلى الادعاء (قوله) لا تمتع ليس زيد فاشأولا قاعدة) اذ لا يصح تقديره التام في همر وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدة امتثالاً للنفي التي اثبات ولا شك انه معنى (قوله) لا الشمس يضي لها) أي لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يحل بتكون النباتات وبعش الحيوان أو في منافعه أو في مكانه بالقرول الى محله أو في سلطانها فيظهر نوره وبلا حرق النبي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا تيسر لها الامار بدنيا ولا الليل سابق النهار فيقوته ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما التواؤما وهما البيران والسبق سبق القمر الى سلطان الشمس فيكون عكس الاول وتبدل الادراك السابق لانه الملازم لمرعة سيره كدأ في تفسيره اليساوي (قوله) ولتلمن تكرور في لافانك ان تفعل) قال الرضي التول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المصول أي ليس مناولك ولا مأخوذك هذا الفعل أي لا بدني لك ان تتناوله (قوله) لا ماعول (قوله) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله ينوله أفسده ولا هم غنايتزون أي يسكرون من ترف الشرب فهو ترف مزوف اذا ذهب عقله أو رده النبي وعطفه على ما منه لانه انظم معا صفة كان يحسن برأسه (قوله) وفي الحديث فان الميت لا رصا قطع ولا ظهورا في) المنبت بالمساة في آخره من انبت بمعنى اتقطع والحديث ولرد في الرقي في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملاحها وتركها

ليكون صاحبها كسافرا قطع عن رفقة فان اجهد رحلته وقبلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقي رحلته (قوله وقول  
الهدى) هو بارفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبر في تمام قول الهدى ومثل ذلك يطل روى بابتداء الصفة  
على انه مضارع منى الفعل بمعنى مدممه وروى بالوجه على انه ماضى بمعنى ذهب بمعنى (قوله ولا زال منهلا  
بجوارك القطر) هذا مجزى بيت صدره الا باسلي بادارى على البلاه والمنادى محذوف وقيل بالتبعية دون النداء واسمى  
أمر من السلامة وى اسم امر اوليس بحرمت مية وعلى الصاحبة والمثل يضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة  
والجوع اعمولة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله في القوافى الى آخره) القوافى بكسر الهمزة  
الغنية في آخره لضم رة ورجوعه الى الاصل جمع قائمة وهى الجارية التى غنيت بزوجهما واغنيت بحسنهن على  
والزينة والمطلب يضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمى من الاقبال من الطلب (قوله حسب المحين  
الى آخره) فى الدنيا متعلق بحسب لا بالمحين لانه لا فائدة فيه ولا يذاهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا فى الشرح  
وأقول مراد الشاعر ان هذا الميم فى الدنيا بما يقاسونه يكتفى عن عذابهم فى الآخرة بدليل مجزى البيت ولا يخفى ان هذا المعنى  
لا يتصل بشئ فى الدنيا بما يصحكون متعلقا محذوف دل عليه عذابهم أو بعدا بهم على ما اختاره الرضى من جواز  
تقديم معمول المصدر ان كان ظرفا (قوله لا هم ان الحارث الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطور وخزولاهم أصله  
الهم ولا عهد له حال من المستتر فى خبر كان أعنى فى حاله أو هو خبر كان وفى جازائه وفى محل نصب على الحال وفى الشرح  
يخصم ان يكون المعنى هنا ما ضا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شذوا وأقول كون الماضى هنا معنى  
المستقبل لا يصح لان المراد تجميع الافعال التى وقعت منه فى الزمان الماضى (قوله فى تضييف النون كذا) وايعقوب  
أصله زنا بالمعنى بمعنى ضيق فى الصحاح ما يقتضى انه تشديد النون فانه قال فى عليه تزيئة أى ضيق قال لا هم ان الحارث بن  
حبلة وفى آية ثم قاله فلا ابن السكيت انما تركه ضرورة انتهى وفى الشرح جازان يكون أصل المحضة النون بانف  
متقلبة عن ما يقال فى روى اذ فعل العاشرة الموجبة لجلد أو الرجم ضمن الفعل معنى التحدى فصداه بلى أى تعدى على  
أبيه بالزنا والمراد انه زنى بأبيه انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله روى تشديد هاء الاصل) أى فى البيت  
على تشديد هاء فى امرأه أنه تضييف النون وبالف ببنى فعل الفاحشة المعروف فحذف الضاف وأتاب على عن الباعث  
النون وفى الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولا ذلك قيل والاصل فى امرأه أى به وهذا  
لا حاجة اليه بل المراد التضييف كأمسرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو بطوف بالبيت  
ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المجهة نحو يلدن مرة الهدى والجهم الكثير والجار والمجرور أعنى لك عفة  
عبدوا لم تشدد بيلم تزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما تزل بعصمة وفى الشرح ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى أى عبد لم  
لا يمكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المتنى بل مستقبلا المعنى كما يفهم من كلام الشراح ولنا هو ماضى فيه (قوله  
فلا أقسم العقبة) أى فى يسركم تلك البها بأقسام العقبة وهو الدخول فى امر شديد العقبة الطريق فى الجبل استمر هنا لما فر  
بمن فك الارتبة والأطعام كذا فى تفسير البضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الرخشمى) الذى فى الكشف ان ذلك  
تفسير لأقسام العقبة وعبارته لان معنى فلا أقسم العقبة فلا فلك رقيقة ولا أطعم مسكنا الأثرى انه فسرا أقسام العقبة بذلك  
أنهى نعم ظاهرا لا يتوفى تفسير البضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حنيفة ولا يتم هذا الذى قاله الرخشمى الا على قراءة فلك  
فعلا ماضيا وأقول بل يتم على قراءته اسماء أيضا لانه جعل ذلك تفسير لأقسام العقبة وما أدرك ما العقبة لا أقسم العقبة  
فان قلت فقد قال ان معنى فلا أقسم العقبة فلا فلك رقيقة ولا أطعم مسكنا قلت لانه يلزم من تفسير أقسام العقبة بالفلان والأطعام  
ان يكون معنى لا أقسم فلك ولا أطعم فلك فلو وجه قراءته فعلا ماضيا بن كثير وأبو عمرو والكسافى قلت على انه تفسير على  
المعنى كانه فى قراءة الباقر اسماء البقية المحذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من أقسم والاول أولى لانه فى  
قراءة بعض التابعين فلك فعلا وأطعام اسماء (قوله ولو صح لزال كل ما زيد وشرب) فى الشرح ظاهر هذا انه رد قول الزجاج  
وكبارد عليه ردعى الرخشمى بجماع ان التكرار اللفظى متلف فماتوا تكرر لا بحسب المعنى متأتا هنا فلا وجه لتضييع  
الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد هنا تضييعا جماعا انتهى وأقول لا وجه لكون هذا رد القائل الرخشمى

لان حاصل مقالتة ان في الفعل بلا وتفسيره ضملي عجزه تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان في الفعل بلا وعطف فعل عليه  
 عجزه تكرار لا وظاهر ان لا على زيد يوشرب من قبل مقالة الزجاج لان قبل مقالة الزجاج في قوله (قوله وهو ضيف)  
 اذا لم يعرف حذف هزة الالف المستقصية وايقاع لا يدون هزة (قوله ونظلم من يسموم) أي من دخان أسود يفعل من الجملة  
 لا يرد كسائر الظل ولا كرم نافع بل يأتي اليهم من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة في زينة) في تفسيره الضاوي أي من  
 قصرة الزينة التكاثر وضعه وفي إيهام الشجرة وصفها بالبركة ثم إبدال الزينة منها تضييقاً لشأنها بالشرقية فلا غريبة لا تقع  
 الشمس عليها حينها بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان غرت لم تكون انضج وزيتها  
 يكون أصفى أولاً ثابته في شرق العمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زينة أجود الزينة أولاً في معنى  
 تشرق الشمس عليها دائماً فصرقها ولا في مفيدة تنيب عنها دائماً فتتركها ثانياً (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصية  
 الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجروراً لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس  
 باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو الماضي والانقطاع) في التشرع الصريح انها  
 لا تدل على استقراء ولا انقطاع وانما لها دلالة على المعنى فقط والاستقراء والانقطاع موكل الى القرينة وأقول هذا المكان  
 غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيئا لا المحض التاكيد قال الرضي اعلم ان كان ترادف غير مفيدة لشيء لا محض التاكيد وهذا  
 معنى زيادة الكافة في كلام العرب كقوله سره نبي أي بكر نسائي على كان المسومة العرب وكذلك في قوله تعالى  
 من كان في المهة صيدا ان زائدة غير مفيدة للماضي والأما في المجزأة وصياعلي هذا حال وقال أيضاً وان تكون ناقصة بمعنى  
 ثبوت خبرها معر ونال الزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان الماضي ويكون للحال أو للاستقبال وكل للاستقبال  
 وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استقراء مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سبحانه بصيرا  
 وذهل عن ان الاستقراء مستقادم قرينة وجود كون الله سبحانه بصيرا لا من له ط كان الا ترى انه يجوز ان يكون زيد ناقصا نصف  
 ساعة فليست فقط وادقلت كان زيد اربا بالم يستفد الاستقراء وكان قياس ما ظن ان يكون كن ويكون ايضا للاستقراء انتهى  
 (قوله سواء كان المطالب بجنه مخاطبا يتحول فتخو واعدوى وعدوكم أولياء أو غائباً) في التلحيز في هذه العبارة العطف بل هو جملة  
 التسوية من ثين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بام (قوله لا أعرف من ربحوا وهدموا معها) هذا صند  
 بيت للناجبة الذي يأتي بجزءه مردفات على أعقاب الكوار والزرب القطيع من بقول الوحش والحور رجح حوراء أو أحور  
 والحور يقتضين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدراة حدتها ورفعة جفونها وياض ما حولها وأسوداد  
 العين كلها مثل الظلمة ولا يكون في نبي آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الما في وهي أطراف العيون أرببها  
 هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التي أركبت خلف الزاكب والاعقاب جمع عقب وهو  
 مؤخر الشيء والا كوار جمع مكور بضم الكاف وهو الرحل بادانه (قوله وأما الاغلاط على بقصد لذاته) قد دللنا لانه ليس  
 من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأمورا به الا لما عارض كارهاب العدو (قوله وعكسه لا يقتنكم الشيطان) أي عكس النوع  
 السابق الذي هو مما أقيم فيه السبب مقام هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام السبب بكونه الشيطان وذلك ان  
 الشيطان لهم سبب لقتلتهم فالتى في الحقيقة لني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دللنا عليه بالتسبي عن سببه الخاص  
 للبالغة في المقصود (قوله مكنون من هذا) أي مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واستند هذا السبب) أي استند  
 الاصابة بعد التصويل الى فاعله قبل التصويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمرغضين) لانه لما كان المعنى  
 لا تعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عر عنه بل الذين ظلموا الطهار الله في القصة التي تصفون بها  
 عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيب على كون لا ناهية وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير  
 مقولها ما والا ترماد كره المبرد والفرار والراح وهو ان تكون مستقلة بان تكون وانقوا فتنة خطاب عام ثم الكلام  
 عنده ثم ابنة اننى الفتنة خاصة عن التعرض لظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النبي عن جهة اسناده للفتنة فهو محمول  
 والمراد لا تعرض الظالم لظلم فتقع اصابته خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلها واحداً وأجل في قوله  
 والاصل لا تعرضوا لفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسرا فان قيل في كلام الكشاف ما يقتضى ان المعنى على التمسى عن



ما ينبغي به كون المذكور جواب الأمر (قوله يقولون لا تبعدوا عنه) يقال بعد بضم العين جدا يتكون ما ضم ما قبلها ضد  
قرب وبعد بغير العين بعدا بفتحين ههنا وقول الشاعر مكان البعيد لا تم الأول ورواية البيت لا تبعدا بفتحين بلا ثم الثاني لأنه  
مضارع والاستفهام في أن لا تنكار ولذلك وقعت الأبعد (قوله فلا تنطلق يدك بتكبر وعصر إلى آخره) الشلل فساد في  
اليد يقال شل شل كعمل يلم والقنن أن يأق الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضم الظاير في البيت الثقات عن الغيبة إلى  
الخطاب (قوله) إذا ما خرجنا من دمشق إلى آخره) دمشق بدل المهمة مكسورة فمفتوحة وقد تكسر قسبة الشام  
وتسمى أيضا بجلق وبجيرة ون وبالمدونة قال البكري سمعت بدمشق ابن غر وذن كتمان فانه هو الذي بناها وقيل بناها  
جبرون بن سعد بن عاد وقيل كان جبرون ويريد أخو بنو حمير باب البريدو باب جبرون وقيل بناها غلام إبراهيم  
الغليل وكان حبشيا وابوه غر وذن كتمان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والخبر اضمحيم  
مضمومة وضاد محجمة مكسورة إلا كقول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ويلينني إلى آخره) أن لا أحبه بدل اشتغال من  
الاهو والدنس بالمحبة من دأب في عمله إذا جحد وفي الشرح ويجعل أن تكون لا نافية ويكون لوم من له على ترك المهور  
لا على حبه وبسكون هجر البيت حيث جحد جالسة أمام فاعل يلحق وأما من مضمومة وقصد الشاعر أنه منبعض فهو  
لا محبة له وإن الواحش يلبس على ذلك في حالة أن داعي المهور جاد في القضاء اليه غير غافل عنه (قوله) وكما اختلفت في لا في هذا  
البيت نافية أم زائدة كذلك اختلفت في موضع من التتريل في الشرح يعني أن يحصل قوله كافي بحمل نصب على أنه  
صفة مصدر ومخذوف والمعامل فيه اختلف الثانية أي اختلفت في الواقعة في موضع من التتريل لاختلاف عامل الاختلاف في لا  
واقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك ناكيدا لاختلاف لا معمولا لاختلاف الثانية وقوله نافية جواب أنافه أم زائدة  
والرابط محذوف أي أنافه هي (قوله) واختاره الزمخشري) عاونه في الكشف ادخل لا نافية فعل القسم مستغنى في  
كلامهم وأشعارهم وقائمهاتوكيد القسم وقالوا انها صالحة للتلايم أهل الكتاب والوجه أن يقال هي النفي والنفي في  
ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا عظاما له بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع التورم وانه لقسم عظيم فكيفما بدا حال حرف  
النفي يقول أن اغضايه بأقسامه بغيره كالأقسام يعني أنه يستأهل فوق ذلك (قوله) وروى ابن الأثر أن ذلك صدر بل حشوا كما أن زيادة  
ما لو كان كذلك في الشرح لا شك أن الزيادة وقعت صدر في مثل يحصل ذلك درهم وليس امتنع ذلك القياس على ما كان  
حيث لا يزداد شي من مصادره وأما في من جواز ذلك القياس على المباحث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك القياس على ما  
وكان أولى من جوازه بالقياس على الباطل لا شبهة عا في النفي ولا دخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسم  
بجلاف الباء (قوله) وذلك لأن زيادة الشيء تفسد أطراحه في الشرح انفا تفسد الزيادة التأكيد والتعوية أو تحسين اللفظ  
وترينه ثم لازم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول إن مراد المصنف أن زيادة الشيء تكسبه غالبا صفة  
الاستقامة ومنه ذلك ظاهر (قوله) وأجاب أبو علي) يعني عن الزيادة أن ذلك صدر بل حشوا كما تقدم من أن القرآن  
كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشوا وفي الكشف وهذا الجواب غير مبد  
الآثر إلى امرئ القيس فكيف زادها في مثل قصيدة وهو لا وأبيلك ابنة المعاصري البيت (قوله) ويجوز أن يطلق  
عليه بابل يعني سوا جبلت ما استفهامية أو خبرية (قوله) أحدها أن يكونا أيان وما بهدها وفيه رد على أبي حيان حيث  
قال أن يكون أن في موضع نصب لأن لوضع لأن وما بهدها إلا أن وحدها ثم قالوا نصب على البدل معارم أو من الصغير  
المحذوف معارم إذ تقدم به ما معه وهذا الوجهان لا فمماز زائدة وهذه أضيف لانحصارهم المخرج في الأثر إذا  
ما بعده من الأمر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الأمر معناه لا يمكن ادعاء زيادة له لظهور أن لا فمماز زائدة انتهى وأقول  
ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المخرج في الأثر لا انما يقص على البدل من الصغير لا على البدل معالان  
عنه البدل بصفة محاولة بحمل البدل منه وصفة محاولة بحمل البدل منه بصفة تسلط عامله عليه وصفة تسلط عامله عليه  
متممة في البدل معالان عامله اتل وهذه المذكورات منافية غير متممة في البدل من الصغير لأن عامله حرم وهذه  
المذكورات ليست بحرمه وكان المصنف لم يذكر البدل من الصغير لمدا أولاته بقوله في إدخال المسئلة في حق المقصود  
بالحكم وهو البدل من عا إلى الموصول (قوله) والصواب أنها نافية على الأول زائدة على الثاني) لتمام كون زائدة على الثاني

إذا كان الضمير الذي قدره المصنف ضمير الجرم وهو محذوف عن جملته أن يكون ضمير المتكلم فيكون الموصوفون هم من أضافهم قال صاحب الجرم وأما الرفع فعلى إحصاء مبتدأ دل عليه المعنى والتقدير أن يكونوا لا تتركوا وفي الشرح بعد كلام المصنف هذا يجب جدا أن الأول هو جعل مأمورة وجرمكم صلة وعليكم متعلق بجرم وجعل أن لا تتركوا في موضع نصب على أنه بدل من ما فإذا جعلت ما تابعة في هذا الوجه كان قاسم الاقتضائه أن عدم الأثر لا يحرم وهو باطل وأقول ليس هذا يجب لأن ما على الأول معقول لأن لا يحفل أن لا تتركوا بدلائله على تقدير أن تكون لا تافية يقتضي أن عدم الأثر لا يتناول عليهم وهو كذلك ولا يقتضي أن عدم الأثر لا يحرم عليهم وإنما يقتضيه أن لو كانت مأمورة لجرم وليس الأمر كذلك وسأبقى لهذا إنشاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشرككم) ما استغماصة وفاعل بشركم مستتر عائد عليها وانطباع الكفار من هذا هو أن يزيدوا المؤمنين عند الفراء وغيره ولا يؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وجزءه وبالنسبة في قراءة الباقرين (قوله فبين فمخ الحزمة) هم نافع والكسائي وحسن وابن عامر وجزءه (قوله فقال قوم قسم الخليل والفرسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البصر والقائل زيادة لا هو الكسائي والفرام (قوله والالكان عند الكفار) لأن معنى وما يشرككم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أنكار شعور المؤمنين عدم إيمان الكافرين بها أي من مقرحاتهم إذا جاءتهم لأن ما أنكار لسبب الشعور بالقسمة في نصيبه والضمير في أنها لا في لئن جاءتهم آية أو المراد آية من مقرحاتهم وأنكار شعور المؤمنين أن الكافرين لا يؤمنون مشعر بأنهم يؤمنون وفي ذلك غير محتمل في عدم إيمانهم قبل مجي آية من مقرحاتهم وفي أقراءهم الأكل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل ولما قلنا إن لا غير زائدة وهم الجمهور أن الخطابين وهم المؤمنون كأوليه من في إيمان الكافرين إذا جاءتهم آية من مقرحاتهم ويقتضون مجيها تفصيل لهم وما يدرك أنهم لا يؤمنون على معنى أنك لا تدرون مسبق على به من أنهم لا يؤمنون إلا ترى إلى قوله كآيد يؤمنونه أول مرة (قوله ورحمه الزجاج وقال أنهم أجعوا عليه) ظاهر كلام المصنف أن الزجاج قال أن القضاة أجعوا على كون هذا ينبغي لم وليس في كلام الزجاج على ما نقل صاحب الجرم عنه لذلك حسن وذلك أن فيه قال الزجاج وزعم سيبويه أن معناه العلم إذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة قال وهذه الوجه أقوى في العربية والذي ذكر أن لا تقوفا لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالجاء على أن لا غير لغو فليس يجوز أن يكون المعنى مرة إيمانهم مرة وغير ذلك في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لأنهم) يعني معناه كون أن قلنا كيد وكون الكلام فيمن يش من إيمانهم كون الآية بغرض المؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فانه قال والتقدير قل أن الله لا يات عند الله لأنهم إذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتيها إلا صراهم على كفرهم فيكون نظروا من عندنا أن يرسل بالآيات إلا أن كذبهم إلا أولون أي الآيات المقترحة انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشرككم أنه تراصين العلم والمعلول (قوله قليل لا زائدة) فانه لا أوعية فاستمر الجرم للمتبع كما استمر جرم نافع في قوله تعالى أن الله صرهم على الكافرين وإبريد القرية أهلها المعبودة ولما حذف وحسن غاية الرجوع وفهم ما جرح وما جرح أي سجد بأجرح والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا (قوله والمعنى مجتمع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة) قال أبو مسلم يصرح أنهم مجتمعون وانتفاء الرجوع إلى الآخرة وإذا امتنع الانتفاء واجب الرجوع والمعنى أن يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة والغرض إبطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من أنه لا كفران لشي أحد وأنه يميز على ذلك يوم القيامة كذا في البصر (قوله وقيل على يقول) قال الطبري ولا يأمركم التبع مطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يثبت به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه انطباع أنه إذا كان مطوف فاعلى ثم يقول وكانت لا لتأسيس النبي فلا يمكن إلا أن يفد العامل قبل لا هو أن ينسلك من أن والفعل المنفي مصدر متصرف فيصير المعنى ما كان ليسر موصوفين بآلوه انتفاء أمره بخلاف الملائكة والنبين وأباو الدار كن له الانتفاء كان له الثبوت وصار أمر الانتفاء ذم أربابا وهو خطأ وإذا جعلت لا لتأسيس السابق كان النبي متبعاً على المصدرين المقدورين فهو جافيتي قوله كوفوا بآلوه أي من دون الله وأمره بخلاف الملائكة والنبين وأباو فاطم أن ابن عطية انطباعاً يكون على أحد التقديرين في لاوه أي أن تكون لتأسيس النبي وأن يكون من عطف النبي بلا على التثنية الداخلي عليه لنفي فهو ما أريد أن يصح وأن لا تعظم تريد أن لا تعظم (قوله أحدهما الزيادة) قال التتار أن أحدهما أن يجعل من زيادة لتأسيس

معنى الذى سيعام طول العهد وتخلل الفصل والحق ما جمع وما استعمل لشران يؤتبه الله الكتاب ثم ترتب عليه أن يقول  
 للناس كوفوا عبادى من دون الله ولا بأس بهم فاضد لللائكة والنبيين أربابا وليس المعنى ما كان لشران الله الكتاب بأهولا  
 قوله كوفوا عبادى ولا أمره بالاختلاف فلنا مل وثانيهما أن تكون لاثانية معطوفه فهاذا الذى على من يقول قصد الى ترتيب  
 هذا المجموع على الاتي لصحى ما كان لشران يؤتبه النبوة ثم يرتب على ذلك أمره بعبادة نفسه وتهيئه عن عبادة الملائكة  
 والنبيين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان أعظم من انتهى لكن فسر به لكونه أمس  
 بالمقصود ودخل في الاستبعاد وارفق بالواقع وقراءة الرفع نطاولها عن التكلف أظهر في المقصود وانطاب على كل التفات  
 ﴿لأن﴾ (قوله) والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن أبي الزبيع الى أنها  
 ليس أبدل من السبب التام ثم أبدل من الياء ألف كراهية أن تنبس بحرف التثنية وفي الجنى الدافى وقوله يقول سيمويه  
 أن اسمها مضمر فيها ولا ضمير الا في الالف ل (قوله) وأبدلت السين تاء في الشرح وهو ابدل الشاد كافى يست كان أصله سدس  
 فابدلت السين تاء وكذا الدال (قوله) والتاء لتأنيث الحظية كافي تحت ورت) في الشرح معناه أن كلام من رب وم صالح لان  
 يراد به الحظية فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتخصيص على أن المراد الثاني وأقول ليس معناه  
 ذلك وانما معناه أن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها امرأه اما معانها التي لا تتصف بتأنيث قال  
 المصنف في شرح السطور والتأنيذ لتأكيد التثنية والمبالغة فيه أول تأنيث الحرف (قوله) والتاء تأنيذ في أول الحبر) قال  
 الرضى وبه حذف لم يشره تحين في الالف واشتار لآ حبر وأيضا فاتهم بقولون لا ت أو لا ت هنا ولا يقال تا وان  
 ومخاتت ي ومما يفتك به على زيادة التثنية في أول الحبر قول الشاعر الماطفون تحين مامن عاطف \* والمطعمون تحين  
 مامن معلم قال ابن مالك وتضرب به أن المراد حين لا ت حين مامن عاطف فحذف حين مع لا وهذه أولى من قول من قال  
 انه أراد الماطفون به السكت ثم ابتدأ وأبدل تاء انتهى وقال ابن أم قاسم في تحفه بنظر واسدس من التضييع الثاني من  
 زعم أن التأنيذ يثبت مع الحين انتهى ووجه النظر أن في تحفه بنظر حذفت التاء من أوله فعمله مع التاء التي هي التانيث  
 لفظه (قوله) وأسند أبو عبيد تاءه وجدها في الامام قال الزمخشري وأما قول أبي عبيد أن التاء آخرة على حين فلو وجده  
 له واستعمله بان التاء متروكة غير في الامام لا تنسب به فكم وقعت في المصنف أشباه متار جفة من قياس الخط انتهى وفي  
 البحر وغيره أن الذي استدل أبو عبيد بسبب كتب المصنف ما جمع من حمرين الخطاب قال لا يكرهى الله تعهما أن القتل  
 قد استعز في القراءم الإمامة وقد خشيت أن يهلك القرآن فكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كتبت كتاب الوحي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يهلك فاجع القرآن وأكتبه فجعل زيد ينسج القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن  
 الاضلاع ومن العبيد حتى جمعه في مصحف فكانت تلك المصنف منه أبي بكر حتى مات ثم عند حمر حتى مات ثم عنده حفصة الى  
 أن أقبل حفصة بن العبان على عثمان وكان الناس يشاكلون على حمر أو مينة فقال لعفايا ما أمير المؤمنين أن الناس قد  
 اختلفوا في القرآن فلا ولا هذه الامة فارسل عفايا الى حفصة أن اوسلي اليك المصنف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت  
 وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن ابي ربيعة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال ان هؤلاء المصنف في مصحف  
 واحد فلي نسخوا هار المصنف الى حفصة فجمع الناس على هذا المصنف وأكره المصنف الى عثمان جعل أربع نسخ  
 وبث الى العكرقة واحدة وإلى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وأمسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ  
 وبث واحدة الى اليمن واحدة الى مكة واحدة الى البصرى والاول اصح (قوله) وعلى قراءة الرفع هي قراءة أبي  
 السمال قرأه من التاء ورفع التون كذا في البحر (قوله) قصص الفراع على انها لا تشمل الا في لفظة الحبر) قال الرضى قال القراء  
 وتكون مع الاوقات كلها وانشد \* ولات ساعة مندم \* وهذا بخلاف ما نقله عنه المصنف (قوله) بفض الحين في البحر  
 قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات ووجو التون من حين (قوله) فزعم القراء ان لات تشتمل على فاعا لا اسمها الزمان  
 قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان لمجرى غير اوان واختصاص الجواريمض المجزوات تادرو لم يسمع لات حين مناص بمر حين  
 الاشاد وايضا لو كان جارا للكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله) طلبوا صلواتا ولات اوان \* هذا مصدر  
 يعني لا ي زيد المضاف مجزؤه \* فاجبتا لان لا حين بقوله \* (قوله) مع حذفتون يادته اراد زيادته بكونه لتأكيد (قوله)



الارجل من وراء الله خيرا) هذا صدر بيت حمزة • تدل على محصلة تبيين • وقد تقدم الكلام عليه في الإيضاح  
المهمزة والتضخيم (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضي وأوان عند السير في والمبرومين لكونه مضافا  
الاحل الى جهة معنى طلبوا صلحنا ولات أو ان طلبوا صلحنا حذف الجمله ونحو أو ان على السكون ثم ابدل  
التنوين من المضاف اليه كافي ومثقف كسرت التنوين ثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذف الجمله ونحو على الكسبر  
لا على السكون ثلاثا بجمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في البناء من المضاف اليه الا اذا كان جملة  
فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الزمخشري للتعويض في الكشف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد  
الطائي طلبوا صلحنا ولات أو ان • فاجبتان لات حين بقائه فان قلت ما وجه الكسبر في أو ان قلت شبهه بأذى قوله  
وانت اذ صبح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت خاتم قوله في حين  
مناص والمضاف اليه قائم قلت ترل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف  
والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم نفي المصير لكونه مضافا الى غير متصين (قوله ولو كان كازم  
لا مرى لان العوض ينتزلة العوض منه ففيه نظر لان ذلك اغنايكم لو كان التعويض في أو ان ببل بنائه وهو ممنوع  
ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة العوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله ومن القراءه بالجواب الاول) هو ان  
نخض المصير على اخبار من الاستقرافة فيكون موضع من حين مناص وفعلى انه اسم لا على قول الجمهور كما تقول ليس  
من رجل فاعلموا على انه مبدع على قول الاخفش واخبر على كل منهما محذوف وفي الضرورى ايضا من عيسى ولات حين  
بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوام فله في حين على الضم فيكون في الكلام تقدم وتاخير وابراؤه مجرى قبل وبعد في  
الغاية ونحو مناص على الضم مع لات على تقدير لات مناص • لكن لا اتنا فصل في النكرات في انصالحا من دون ان  
يفعل بينهما ظرف وغيره وقد يجوز ان يكون ذلك معنى لا عرفه انتهى قول صاحب اللوام (لو) (قوله في المستقبل)  
ظرف السببية والمسببية لا لاحد لانه في زمن التكام وهو حال (قوله لا في الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس  
ما يتوهم المتبدون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصفا بالاستقبال والمعنى واحد كالصورة التي ذكرها وما اذا كان متعديا  
كأمس الماضي وغدا المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرط ان على  
الشرط بان يقال ان الشك وعدم الجزم ولو لم يجرع الا متتابع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق  
أو أو الانسان يشك أو لا ثم يجرع اذ اقام الدليل (قوله داخلا في فعل الشرط منغيا لفظا ومعنى) هذا التفصيل لفعل الشرط  
لا انغيا والمثال والشعر الاول والثاني دخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط ولا استبان وبيت الحامي لا دخوله على  
معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه بعد حرف الاستدراك بنى استغناء جعل السبي المجد  
عن نفي كونه لا في معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة مطفأة على محل لوجاعى أكرمه عطف فوه لان معنى تقول  
لوجاعى أكرمه أكرمه فهو لوجاعى أكرمه (قوله ولو ان ما أسى الى آخره) هذان البيتان لا مرى القيس وما يصلح  
ان يكون موصولا حرفيا واسما وان تكون كافة فان قبله لو كانت كافة لكتبت متمصلة احبب بانها انما كتبت منفصلة  
على احتمال انغية كسرة كافة والمؤنل المؤصل (قوله أى فلم يركمهم كذا) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد  
استشكل بعض الطلبة بنزوله في حصة التدريس عند قراءته اثبات اليعلمع الجازم طاجب باد رأى سمع فيه القلب  
يصل العين في محل اللام تقول رواه مثل رواه وقد قرئ في الشواذ ان رواه استغنى بالف بعد الروا وهو بعد الف والفاء متناوئة  
حينئذ ترى مهمزة في الآخر بعد ما أخذ من الجازم سكن المهمزة وسأخا ابد المايلو فو عها كسرة بعد كسرة وقد خرج  
الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر • كان لم تر اقبلى أسيرة ايمانيا • فقال الاصل تره  
مهمزة بعد الف سكنت الجازم فالتقى ما كان تحذف لذلك ولا هو الف ثم أبدلت المهمزة الساكنة بعد الفضة  
الفاء اذا ثبت ذلك ملك ان تضبط بركمهم من قول المصنف فلم يركمهم مهمزة ما كسرة بعد الروا وان تضبطه بـ  
مسددة من المهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا غاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل  
ما يتأتى به الجواب ايضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السعة وقيل انما ورم من ذلك

مجزوم يصح حذف الحروف ثم انصبحت الحركات فتشأ منها الحروف الموجودة وفي اعرابها في البقا في قراءة قبيل انتهى  
بقي ووجهه ان اشيع حركة القاف فتشأت الياء وبانه قد احركت على الياء وحذفت بالجارم وجعل حرف العطف كالصبي  
انتهى ونسكت المصنف ايضا هذه القراءة في الباب الرابع في اثبات الكلام على العطف وكذا في هذين الوجهين  
وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ انفي لكنني لست من  
مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوي عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد لا مع  
اقرارها بالواو وفيه في نحو ان تقدم منهلها لخلاف ثم الحاليسة اختصا في ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير  
المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عامله المعنوي وهو مجتمع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت  
الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكافؤ قول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وجهه ان تكون  
حالا متاخمة عن عاملها المعنوي معترضة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوه) فتنزه قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين  
كفروا يعني بجزئته في تقدم ما يقيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ  
رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان ارتكك الذي كان خارجا عن طريق الشر وقيل  
ما رميت تأنيلا اذ رميت كسبا وليس بشيء لجر بانه في جميع الاصل عند القائل الكسب وعدم صفة عندهم ينكر (قوله  
وهو باطل بموضع كثيرة منها قوله لا ولو اننا نزلنا لهم الملائكة وكلمهم الموتى ونحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا يؤمنوا  
الجواب عن ثالث المواضع ان لو قد تنهت عن الدلالة في امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة في تقرير الجواب بوجد  
الشرط او فقد وثاق المواضع منه وسيمتصع من قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقيل كره في ورغبتني  
كفيل أي كفلا بغير ورابه وانذر أو بعني قبيل الذي هو جمع قبيلة يعني جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة قبيل بكسر القاف  
وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عباس أي ولو اننا نزلنا لهم الملائكة كما اتفروا وقالوا لا نزل علينا الملائكة وكلمهم قالوا  
فأوليا باننا ونحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا ما كانوا يؤمنوا في حال من الاحوال السبق القضاء  
عليهم بالكفر لان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى ايمانهم هو واستثناء متصل من أمم الاحوال الويل منقطع (قوله وقول  
عمر رضي الله عنه ثم العبد صيب لو لم يصف الله بصفة) قال القاضي بقاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذه الكلام  
في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفالا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن جريحه شدة الفحص انتهى وقال الشيخ  
والذي يرجعه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أب بكر بن العربي نسبة الى عمر بن الخطاب لانه لم يسله اسناد انتهى  
وقال الحافظ زين الدين العراقي ومن خطه نقلت لاسهل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقضه على اسناد قط  
في شيء من كتب الحديث وبعض النسخ يسيونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره اسناد الى عمر انتهى وفي الشرح وقد  
سألت من ذلك بعض حفاظ العصر فخير في انه يصح عن ذلك فلم يصف عليه ثم وقعت في الحيلة لا في نعم في ترجمة سالم مولى  
أبي حنيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان سالما سجد في الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عاهد انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من روم  
انتفاء الجزاء لا انتفاء الشرط في نحوهم العبد صيب لو لم يصف الله بصفة والا يلزم ثبوت عصيانه لان في البقي اثبات وهذا  
قاسد لان العبد من صلب صيب بعد عصيانه قلنا قد يستعمل ان ولولادة لا في الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة  
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استنزامه ذلك الجزاء يكون تقضي ذلك الشرط انساب وابق باستلزام  
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدم وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء متعينين نحو  
لوا هنتي لا تثبت عليك أو مضين نحو لو لم يصف الله بصفة أو محتلفين نحو ولو ان ما في الارض من شره اقل ام والنجير عده  
من بعده سبعة اجرام فذات كليات الله ونحو لو لم تكن في لا تثبت عليك انتهى وهذا ما عودنا لسماعه فيما سلف (قوله ثم  
تارة يعقل بين الجزأين ارتباطا مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترافه بان الشرط سبب يهدي اليه التقسيم فان السبب  
يقضي ارتباطا مناسباً وبينه مسببه الاتراء قال بعد ذلك الثاني انه لما هنت المناسبة فثبت العلة فثبت تنفي المناسبة  
تنفي السببية فلا يأتي التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك  
تحقق السببية ولو لم يفراد المصنف ان الجزأين مع قطع الطر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسب مقتضيا لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المثلية وانما وقع بالنسبة الى  
 المتعلق فقط والثاني هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفي ان ذلك الضمير المنصوب في ترجمته وفي انه  
 لاخصار مسببة الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور انحصار سببته في ذلك  
 الشيء ولا نسلم ان ذلك هو التبادر الى ذهنه وأقول مراد المصنف ان الظاهر هنا ان اجول من انصف من نفسه اذا سمع هذا  
 التقسيم من لو لاحظ انحصار سببية ما منه ما هي عليه او عدم انحصارها منه وجده انحصارها راجعاً في ذهنه وساقى الى فهمه  
 وكيف لا والاصل في سبب السبب الواحد ان يكون واحداً (قوله وهذا النوع يدل فيه العقل على قولنا وهذا القسم لكان  
 أحسن لان الاشارة الى ثالث اقسام النوع الاول فالعبر بالنوع بوجه انما الى النوع الاول الا ان هذا الاجام مندفع بان  
 قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث اقسام النوع لاحق النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه  
 (قوله أحد هذان دلالتها) أي لو على ذلك أي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم الخالصة لان اول الشرط ومفهوم الشرط  
 من اقسام مفهوم الخالفة وسر مفهوم الخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفاً في الحكم للذكر انما بوضعاً ومفهوم الموافقة  
 بان يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم للذكر (قوله والثاني ان يكون الجواب مقرر أصلي على حال من غير تعرض  
 لأولى به نحو ولوردوا العادوا) فهذا هو أمثاله يعرف بثبوته بعدة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق  
 ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعاً في هذه الآية ولا يجوز أن يترتب عليه ولاداهي الى  
 ما ان يتكلم من كون الجواب مقرر أصلي على حال بل الظاهر خلافه وأول الداعي الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين درهم الى  
 الجاهلية الدنيا وعودهم لثبوتهم لواعنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع درهم على ان هو دم معلل باصر آخر هو طبعهم  
 على التكذيب والخالفة وذلك أمر مسطور فيهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا أمثاله الى آخره (قوله حرف  
 لما كان سيقع لوقع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لوقام زيد بقاء عمر ومقتضاه ان القيام من عمرو  
 كان متوقفاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول  
 الاول وأولاً والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سببه ياحترز بقوله كان عن ان اذا فانه ما يقع في المستقبل لوقوع  
 غيره على سبيل المثال في ان وعلى سبيل المثال في اذا وأتى بالفعل المستقبل احترازاً عن ما يقع في الواقع غيره وأتى  
 بالسبب الدلالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ لغيره واستقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك  
 الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس يتناول لا ذوالاً لما كيف يمتنع عنهما قال بدر الدين بن مالك انما قاله في تفسير  
 لو بامتناع الثاني لامتناع الاول عندئذ فيفسر به صحيح وهو الذي قصد مسيو به من قوله لو لما كان سيقع لوقع غيره يعني انما  
 تقتضي فعلاً ما مضى كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والواقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلاً امتنع لا امتناع ما كان ثبت  
 لثبوته وهو صوماً قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء نال يلزم لثبوته ثبوته نال) قال ابن مالك في شرح  
 الكافية العبارة الجليدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوته نال به قيام من يدم قولك لوقام زيد بقاء  
 عمر وتحكم بامتناعه فيجاء محض وكونه مستلزماً بثبوته لثبوت قيام عمر وهو للعلم وقيام آخر غير الاول من قيام زيد وليس  
 له تعرض لذلك بل اكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما به واستلزامه  
 تاليه فهو يقتضي امتناع ما به يعني الشرط لا يلزم ثبت لثبوت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوماً بايجاب بل يمكن لقولنا  
 لوقام زيد بقاء عمر وفائدة قوله واستلزامه تاليه أي يقتضي استلزام شرطها لجوابها فإلزام من تقدر وجود شرطها وجود  
 جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوته غيره  
 والعبارة الثلاثية يعني كذا في شرح التسهيل لان أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لا تها) معنى عدم تنهايه صفاته تعالى  
 هو عدم تنهايه متعلقاتها يعني ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا يعني ان الامانة في الوجود  
 فانه محال وفي الجرح قال أبو علي المراد بالكمالات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بالكمالات  
 الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسبت لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يشترك بكامة معي عيسى بكامة لصودره  
 بكامة كن وقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا للشيء اذا أردناه ان نقوله كن فتكون حقيقة وأنه تعالى اجرى سنته  
 في تكوين الاشياء ان يكون لهم هذه الكامة وان لم يتنع تكونها في غير هذا المعنى بقوله احدث فيحدث غيب هذا القول

لكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا القلبي المركب من الحروف لامحادث لصحاح الى خطاب آخر ويتسلسل ولا نه يستفصل قيام الحروف بذاته تعالى والا كره على ان الآية مجاز عن سرعة الابداد وسهولة العمل لله تعالى في غشال الغائب أعني تأثير قدرته في المراد ما شاهد أعني أمر الطامع لطمع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء الخلق والتكوين مقر وناظر العلم والقدره وفي الكشف فان قلت الكمالات جمع فلهذا الموضوع موضع التكرير لا التقليل فلهذا قيل كلم الله قلت معناه ان كل ما لا يفي بكتبتها الصغار فكيف بكلمة قال اوحيا ون على تسلم ان كلمات جمع فلهذا مجموع الفلز اذ ان مررت بالالف واللام غير المهدي أو اضيفت تحت وصارت لا تخص القليل والعلم مستغرق لجميع الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع في الشرح ما قدره أولا ولا يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الاترا لما قدره اللام توقيتية بمعنى عند قال أي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف وأقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب ما قدرناه أولا وبيان ذلك ان التعمير في قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه متروك والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط (قوله في بنت أبي سلمة) هي زين بنت عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمه ألسنة احدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في اصره يزيد وهي آخر امهات المؤمنين موتا (قوله الثاني لمحت الطلبة السؤال عن قوله نه الى ولوعهم الله فيهم خيرا لا جمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان يقع ولوعهم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانتقاد واجب بانهم مملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولوسلم فاعلم انجب ان لو كانت لازمة وهو ممنوع ولوسلم فاستحالة النسيبة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لم تستعمل في مصحح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقض التالي لانها لا امتناع الشيء لا امتناع غيره وهذا لا يصير حينئذ استثناء نقض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكم تعالى انه قياس اهل بيتهم من اهل الانتاج وأي فائدة تكون في ذلك وهل ركب القياس للحصول النسيبة بل الحق ان قوله ولوعهم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة الفقه في سبب عدم الامعاء عدم العلم بغيرهم ثم ابتدأ قوله ولوعهم الله فيهم خيرا كلام آخر على طريقه لولم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لا رعى على تقدير عدم الامعاء فكيف على تقدير عدم الامعاء فهو دائم الوجود كذا ذكروا وأنا أقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الامعاء كما هو مقتضى أصله لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانتقاد فلي تقدير عدم امعاءهم ذكر الشئ لم يخف فيهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانتقاد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا انسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الامعاء خيرا وانما يكون خيرا لو كانوا اهل بان مجموع انتفاء انتقاد والهم بمصر ص ١٨١ ما في المطول (قوله والثاني ان يقدر ولوعهم الله فيهم خيرا على تقدير عدم علم الخير فيهم في الشرح علم عدم الخير فيهم أحسن من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خيرا لخلق علم الله تعالى به قطعاً غير ذلك صريحا بما تقدم لانهم ما مستروا بان في التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لا انتفاء نالها وهي داخله في الآية على علم الخير فيهم لا يقتضي عدم علم الخير لاعم عدم الخير (قوله والتقدير ولوعهم الله فيهم خيرا وقتما تولوا بعد ذلك) هذا تقدير النسيبة وأما القياس فتقديره ولوعهم الله فيهم خيرا وقتما لا جمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولولوا نتي أحدنا الخ) الا بعد اجمع للملح في صدي القصر وهو الذي يصيب كل من صارت في الجبال وغيرها والصد ايضا ذكر اليوم وفي القاموس الرس القبر وفي الصحاح تراب القبر والسبب في جعله ملتين ومحدثين المغازة والزعم بكسر الراء العظام البالية ويومش تراب قال صاحب الصحاح هششت لف لان بالكسر اهش هششت اذا ارتقت وهششت الورق اهش هششت بهما الحطت بهما الحطت ومنه قوله تعالى واهش بهما الى غنى والطرب خفة تكون لسرورا وحزن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بهش (قوله وقول توبة ولولوا ليس الى الخ)

قوة للثلاثة المتفوحة والروا الساكنة بعدهم واحدة هو الخفاحي أحد عشاق العرب ملت سنة خمس وسبعين وولم يلى الاخيلة صاحبه وتقد كرنها في أو الجندل الجارة والصفاغ الحارة العراض والنباشة بلالة الوجه والاقبال وزقاي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى بزقو يزق زقاى صاح وكل صاح زقاى والصيغة (قوله لا يملك الزجك الخ) القديم القبر بمعنى المدم كالألم بمعنى الموت أو بمعنى المدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المدوم (قوله وانما أنا الترك بشارة الترك لأن الخطاب للأوصياء في الكشف لومع ما في حيز صلة الذين والمراد بهم الاوصاء وأمر وان ينشروا الله فيخافوا على من في حجرهم من البتاي وشفقوا عليهم خوفاهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم ان بقدر ذلك في أنفسهم ويصوره حتى لا يجبروا على خلاف الشفقة والرخصة ويجوز ان يكون المعنى والحنسوا على البتاي من الضياع وقبل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذوبك لا يفتون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستقرقه بالوصايا فامر وان ينشروا بهم وينشروا على اولاد المريض وشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد أنفسهم لو كانوا ينجون ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يضررون أنفسهم من ضفاء أثارهم والبتاي والمساكين وان يتصوروا أنفسهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضعايف محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والحياة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوب صلة الذين قلت معناه ولخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شارقوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعايف فاذلقت عند احتضارهم خافوا عليهم الضاع بعدهم لهذا هاب كلهم وكسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني ان الصلة يجب ان تكون قضية معاومة للضغاب ثابتة للوصول كالصفة الموصوف فكيف ذلك في الشريطة الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الارصاء أو الجالسين أو الورثة وصفهم مضمون هذه الشريعة قضية معاومة وأشار الى انه لا بد من جعل لو تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءه ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض الفاضل ان هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضا عند قوله تعالى هدى للمنفقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لحال الحكم فعصير الجرح مجاز وان صار عند الاختبار جازا لان حال خلق العصريه ليس يضر وكذا عصر العصير أيضا مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا الموع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الانصاف بالمعنى الحقيقي عقيب نطق الحكم بلا تراخ قتل القليل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فجارا فجارا فان انصاف المولود بذلك متأخر عن تلقى الولاية به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فمصر ومنطلق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب فاضا بامتعاء كونها التعليل في المستقبل اذ بسوف يكون معنى حرف ولا يساو به في جميع أحكامه وأقول لو كانت معناها لوقفت موقعا قال ابن الحاجب في اصوله يقتل على من الترافد في مكان الاخر لانه بمعناه ولا جرح في التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الذين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين) الذي في شرحه للذرية وذهب بعض الفضويين الى ان لو كانت كذا للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما نسكو به من نحو قوله تعالى ولخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعايف خافوا عليهم وقول الشاعر • ولون ليلي الاخيلة ملت • لاحت فيه لصحة جملة على المعنى (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس قال فلاولى ان يقال لا تنفاه الاول لا تنفاه الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظرا لان الشرط عندهم ملزم والجزاه لازم سواء كان الشرط سببا كما في قوله لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا أو شرطا كما في قوله لو كان لي مال خيبت أو لا شرطا ولا سببا كقوله لو كان في يدي لكنت ابنه لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والعصم ان يقال هي موضوع لا امتناع الاول لا امتناع الثاني أى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان موضوعه ليكون جزاها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متعاقبا فيتمتع الشرط الذي هو ملزم لاجل امتناع لازمته أى الجزاء لان الملامم يفتي بانفاه لازمته انتهى وقال التفتازاني في مطويعه ليس معنى قولهم لو لا امتناع الثاني لا امتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزم لا يدل على انتفاء السبب أو اللزوم بل

معناه أنه اللدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج ليس هو سبب انتفاء الأول بخلاف انتفاء الأول في الخارج هي انتفاء مضنون الشرط من سبب انتفاء المتنبهة فهي عندهم تستعمل الدلالة على أن علة انتفاء مضنون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضنون الشرط من غير التفتات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي إلا ترى أن قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الأول بخلافه على ذلك فهو معناه أن وجوده على سبب عدمه هلاكاً حراً أن وجوده دليل على أن عدمه دليل على ما ذكرناه ما قوله أي العلماء ولودامت اللوات كانوا أكثرهم \* وما يلاحظه ما لم يردوا أن ترى أن استثناء المضمن المقدم لا يمنع شيأ على ما تقر في المنطق وكذلك قول الجاسي ولو طارذ وحافقها \* طارذ ولكنه لم يطر أي عدم طارذ تلك الغرض بسبب أنه لم يطرذ وحافقها أو ما راب المعقول فقد جعلوا وان وتوهمها إذا للتلازم دالة على لزوم الجزاء لشرط من غير قصد إلى القصد بانتفاءهما وهذا مع عندهم استثناء عن المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملون الدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني هلكة العلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء المزمع من غير التفتات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي إلا أنهم أنجاستعملوا في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك أن العلم بانتفاء المزمع لا يوجب العلم بانتفاء المزمع بل الأمر بالعكس وإذا تصفنا وجدنا استعمالها على قاعدة القلة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدة أنهم كافي قوله تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا الظهور أن الغرض منه التعميد بانتفاء متعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء القساذيق أن اعتراض الشيخ المحقق بن أبي الحجاب وأشباهه انتفاءه على ما هو موهوم كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطاً صريحاً كما عاب قولاً صحيحاً انتهى وقال السيد حاشيته بفهم من ظاهر قوله وأما راب المعقول فقد جعلوا وقوله وإذا تصفنا وجدنا استعمالها على قاعدة القلة أكثر المعنى الثاني انتفاءه بسبب الأوضاع الاصطلاحية لأرباب المعقول وأن الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه يبدوا الحق أنه أينما من المعاني المعبرة عند أهل القلة الواردة في استعمالهم عرفاً فهم قد يقصدون الاستدلال في الأمور العرفية كما يقال كل هلز في بلد فتقول لأن ذلك كان فيه لمضرب مجلساً فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد ونسبى علماء البان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالاً من المعنى الأول (قوله وخلاف ما فسرناه بعبارة هم) الضمير في مفر وأوفى عبارة لمشي الامتناع وما فسرناه هو قولهم لا امتناع الجواب لا امتناع حرف الشرط وعبارة هم في قولهم حرف امتناع لا امتناع (قوله فإن المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدون سبب تفسيره بدر الدين عبارة هم بما وافق ما قاله ابن الحجاب ونحوه لنصريحه أولاد دليل على انقلاب معنى لوعيد بدر الدين (قوله فانه من ابن الحجاب أخذ) هذا جواب سؤال مقدون سبب تفسيره ابن الحجاز عبارة هم بما وافق ما قاله ابن الحجاب (قوله أن ما قاله من الأول يمكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما شفه عنه من قوله وفاته ما في أدلة من أثبت ذلك إلى آخره (قوله ويمكن لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أثبت بمؤمن لما لا اختلاف أن يرادوا كنا صادقين فيما مضى ما أثبت بعد ذلك الكلام نصدق (قوله قوم إذا حاروا بالخ) المأثور جمع مؤنر بكسر الميم وهو الأزارب كقولهم ملحف وملحف مقوم وقوام وشه المأثور هنا كناية عن ترك الجماع والأطهار جمع طهر وهو وزن انقطاع الحيض (قوله أرى وأجمع ما لم يسمع القبل) هذا نظير بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره لقد أقوم مقاماً في تقويمه وبسده لعل بعد الآن يكون له من الرسول يادن التتوبيل (قوله قول قبيلة ما كان ضرك) قبيلة بالثقاف المضمومة والخانة العنقية وبه التصغير قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت قبيلة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد انصرف صبراً إلى مصر أمه ابن انصرف من وقعة بدر فأنشده نذيرة بعد مقتله أي بآثارها هذا البيت فقال عليه الصلوة والسلام ولو بمصعته ما قتله ولغوت عنه ثم قال لا تقتل قرش بعدهم أصبراً قال الزبير بن بكار وصحبت بعض أهل الطريق أيتها ما يدكرها منه نوعه وكان من جلة أذى النضر التي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ أخبار الجهم على العرب ويقول محمد بن بكر بأخبار عاودة ودانا أتيتك بنضراً لا كسر وتواقيصرة والقيظ ضغ الميم اسم مفعول من غاطه يضطه وفي القاموس النقط الغضب أو شدته أو سوره أو أوله والحق اسم مفعول من أحقته أي غاطه فهو تاء كيد للغيظ وما فيه أوله وسفهامة والتي أي شق كان ضرك لو محضت والفتى وإن كان مغضباً منظره على حق وعداوة قلبين ويغفو (قوله ويرجأت قوماً الخ) بجل الشيء مغضبه والتأني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة فمن تحليلة لغات (قوله تجاوزت أحرأ الخ) تجاوزت التي مزبوا والاحراس  
 جمع حارس صاحب جمع صاحب وقيل جمع حرس كحارس جمع حرس حارس جمع حارس يتكلم جمع خادم والمعشر جماعة الناس  
 وحراس جمع حرس كطرف جمع طرف واجتماعه من باب ضرب ومن باب علو ويسرون وروى بالمهمل من الاسرار  
 وهو الاظهار والاختفاء لغز مشترك بين هذين الضدين وروى بالهمزة وهو يعنى الاظهار فقط (قوله اعطيت يد هوابا النصب  
 على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمره جواز او المجموع منها ومن صلتها  
 معطوف على المجموع من لو وصلت او قول لانسل ان اخبارا بعد الفاء ههنا ما اثر لان ذلك اذا كان العطف باعلى اسم ليس في  
 تأويل الفعل فهو لا وقع معترضا فيه حتى لو كان العطف باعلى اسم في تأويل الفعل فهو الطائر فيغضب زيد الناب وجب  
 الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الواو منه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجهور والمصاحف على  
 اثبات التون وقال هرون انه في بعض المصاحف قيد ههنا والنصب وجهان أحدهما انه جواب ودو التضمة معنى ليت والثاني  
 انه على نومه انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطف على التوهم ولا يبي هذا الوجه الاعلى قول من جعل المصدرية  
 بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الواو) ومن وراءه جواب أو يرسل رسولا هكذا  
 رأيتاه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما وافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يبي ان الاشارة في قوله  
 ولا دليل في هذا على نسخة الاولى الى ان تصاب فافوز على نسخة الشارح الى ان تصاب فيكون توجه نسخة فيكون مذكور  
 في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمره والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كورة  
 أي ليت لتار جوصا فيكونان المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه  
 كمعطف يرسل على وحيها فان قيل قال الساقسي فافوز ينصب الزاي وهو جواب التني ومذهب جمهور البصريين ان النصب  
 باخبارا ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطف المصدر المنسلك من ان الضمير والفعل المنسوب باعلى مصدر متوهم  
 ومذهب الكوفيين انه انصب بالانلاف ومذهب الجري انه انصب بالفاء نفسها اوجب بان ساد ذكر الساقسي توجيه  
 لنصب للشارح الواقع جواب التني ومن ادعى المصنف وجهه غير هذا وهو النصب لاعلى ان جواب التني على ان له العطف على  
 اسم سابق (قوله) وقول ميسون وليس عباء الخ) قول مجرور عطف على الواو وحيوا ميسون بم مفتوحة فثناة نصية ساكنة  
 فسين مهملة في آخره نون مبتدلة بموحدة مفتوحة فاعلمهمه ههنا ساكنة فثال مهملة مفتوحة فلام تزوجهامعاو به  
 رضى الله عنه ونقلها من البدواي الشام فكانت تكرار الحنين الى اناها والتذكر الى مسقط راسها فسمعهما ذات يوم تشدد  
 ليت تخفق الارواح فيه \* أحب الى من صر منيف وليس عباءة وتقرعني \* أحب الى من ليس الشغوف  
 وأكل كسيرة في كسريتي \* أحب الى من كل الرغيف وأصوات الزمان بكل فج \* أحب الى من تفر الدفوف  
 وكلب ينبع الطراق دوني \* أحب الى من قط ألوف ويكرتيم الاطلاع صعب \* أحب الى من يسئل ردفوف  
 وخرق من يبي هي صيف \* أحب الى من همل علف وفي بعض النسخ من علف علف لما سمع معاوية الايات قال  
 اما ضربت ابنة بسمل حتى جعلتني محملا علفا هكذا ذكره الحريري في درة القوام في اوهام الخواص والارباح جمع  
 ربح والنيف العالي الشرف وشغل عليه به يشغ شغوا وشغفا أيضا الكسافي أي حتى يرى ما خلفه وثوب شغف  
 وشغل أي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة انشاء الى نلى الارض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع  
 بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضربه النسيم وسكن أبو عبيدة عن بعضهم ان  
 الفتح فيه لغة والبرك بفتح الواو واحدة الفتى من الابل وانظر بكسر الخاء الهجاء الكريم السخى والضيف الخزيل والجهل من ولد  
 البقرة والعليف الذي يتكلف ولا يرسل المرعى والعج الرجل من كثر البهم والعتيف الذي لا رقى فيه (قوله) فلو نبش المقابر  
 الخ) هذه الشعر لمهلول بن ربيعة بن الحارث بن قليب وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بنائرا أخيه  
 كليب واسمه وائل وكنته أبو المجاهد كذلك أبو عبيدة البكري في شرح امالي القالي ويصبر مني للنعول والذائب بهجة  
 فنون وفي آخره موحدة موضع والز بر كسر الزاي في أوله الذي يحب محادثة النساء ومجالسهن سمى بذلك لكثره زيارته

لمن والجمع ازوار وزرة ووزار وفي الشرح وافي بر المار به كليب فهو ظاهر اقيم مقام المظهر انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن والاز الذي يكرر الاز باره النساء وهو كناية عن ملازمة السيوت وترك القتال كمادة الجلباب ويوم الشعثين اسم لحرب وقت بالذئب انتهى وافي الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشخ جمال الدين بن نباته وفي شرح الاماني للبكري والسيفان شعث وشعث ابنا معاوية بن عاص بن ذهل بن ثعلبة واسم شعث جارئة والباء في بالذئب ظرفية **(قوله)** وانما حرف وضع للتمييز كليب فمفعول لاستزامه منع الجمع بينها وبين فصل التثنية في الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري فيكون مذهبنا ان لو قدر مفعيلة للتمييز بحسب الوضع وما اوردته من استزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التثنية لا يرد عليه فانها عند مجامعة الفعل التثنية تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التثنية فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري وافق على مجي علومصدرية **(قوله)** وفيه نظر وجهه ان ما قبل فيه ذلك عند التصديق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن ابي قاسم في الجني اللداني وقال السفاقي ولو على انفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى انفسكم متعلق بمحذوف أي ولو كنتم شهداء على انفسكم وحذف كان بعد ولو كبر وقدره والبقاء ولو شهدتم على انفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة بالاعلى انفسكم **(قوله)** كقولهم لو ادتسوارا لمحتي أي كقولهم في المثل ولو قال كقولهم لكنا أولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسوري به وحياء العرب ثم صار مثلاً وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف أي طان على **(قوله)** وقول عمر لو غيرك قالها بالاباعية **(أخرج)** البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان يسرع فقيهه امره الا يجاد أو عبيدة ابن الجراح وأصحابه فابعدوه ان اليا قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال في عمر ادع الى المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان اليا قد وقع بالشام فاختلقوا اصال بعضهم قد خرجت لاهم لا ترى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى ان تقدمهم على هذا اليا فقال عمر ادعوا فادعوا الى الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سيبل المهاجرين واختلقوا كاخلافهم فقال ارتفعوا فاني قد علم ان ادعوا من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فاختلف عليه رجلان فقالوا ترى ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا اليا فعادى عمر في الناس اتي مصعب على ظهر فاصوب عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذلك أمير اشأم افرأ من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها بالاباعية وكان عمر يكره خلافتهم فغرم قدر الله ان قدر الله ان ياتوا كان لك ابل كثيرة فوطئ واد باله عدوتان احدهما خصبية والاخرى جذبية ألت ان رعيت الحصبية ورعيتها قدروا الله وان رعيت الجذبية رعيتهما بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا لعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه قال فحمد الله حمدا نصرف **(قوله)** لو غيركم الخ المراد بالبل هنا الذمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع لغيركم تقدمه وعلق ويمكن ان يكون هاهنا قوله فيما يصبه له وان يكون جار لقوله ادعى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا تقو لهم يحمون بها من الصبا الى جوارهم يقول لو غسك الى بير بركة غيركم لم تلتفت الى جوار قومك لكن غيركم من الحاية لا بحيث يفرقون عصبة قومك يعني وأما انتم فلتسم هذه الحاية فلا بعدن الى بير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومك **(قوله)** لا يأمن لادهر الخ يخجل ان تكون لافقة فيكون ما بعد هاهنا قولا وان تكون ناهية فيكون مجزوما مكسورا الالتقاء الساكن والبنى التلويح والتصدى **(قوله)** وقيل من الثالث أي لو كنتم تملكون في الشرح هذا سهو وان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفي الآية اقوالها اسم كان لاحبرها على هذا أو تاكيد الاسم لا الخبر على رأى الجيب عن الزواقول لاسهون من هذا القائل بل جسه من الثالث بما على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعا وعلى ان التاكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالمعنى **(قوله)** وفيه نظر للجمع بين المحذوف والتاكيد في الشرح لانسلم ان الجمع بينهما متقد قدأ جازها ما اما المرعية سببها هو ان غليل وقدم الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة وباقى في الباب الخامس في التلويح التي تكلم فيها على المحذوف وشروطه **(قوله)** لو بشر الماعطى شرف قبل هذا البيت لم يدى بن زيد وقوله أبلغ النعمان عنى مالكا الله فطال حبسى وانتظارى



وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتال حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمائة والثلثة مئة مفتوحة فله مئة مائة  
فلام مضمومة الرسالة وفيه نظيران ماذكرانه قبله من شواهد العروض ولم يذكره الا في الاصل بكون الرماة الشرق  
بكسر الراء صفة مشبهة من شرق برهه اذا غصص والغصن بالغين المحبة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت يلرجل  
نقص فانت خاص بالطعام وغصان القصة بضم الغين المحبة ونشد يد الصاد الهجاء ما يعترض في الحلق من ما كويل  
والاعتناء بالهين والصاد المهملة ازالة القصة بشرب الماء قليلا قليلا بالصاد المعقل بالاعتناء بضمي لورشفت بغير الله  
لازلت شرفي باله الذي زال به الشرق (قوله ولو قلم الخ) الطهية بضم المهملة وفتح الطاء ونشد يد المنة الغنية حتى  
من غم نسيوا الى امهم والاحلام العقول جمع حل بكسر المهملة وسكون اللام وعرضوا بجني اعتراضوا واعلم ان في كون هذا  
البيت والذي قبله من الاربعة نظيران لان الاربعة هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ او ما بعده خبره ولم يلى لو فها الا الجار  
والجرو وكان قبل المبتدأ في كل من البتين والالف في التقدير وان لم يكن والياء في اللفظ لان الجار والجرو في الاول  
معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر وعرضه بلى لولفظا ونسبة اجيب بان هذا وان امكن حل كلامه عليه لكن قوله  
مبتدأ ما بعده خبره يأتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويمكن ان يقال ان قوله واسم هو في الظاهر  
مبتدأ او ما بعده خبره معناه اوجه الاسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجمل الاسمية وليتم شاهدوا  
(قوله فله انفس ليلي شقيها) هذا آخربن الصفة وقيل لقيس ابن الملوح وهو  
وبنت ليلي ارسلت بشقاعة \* الى قول انفس ليلي شقيها (قوله وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لوشرق  
حاشي هو شرق في البني الدافئ ذكر ابن مالك ان لوندولها مبتدأ وخبر كقول الشاعر \* لو يفير الله حاشي شرق \* قيل  
وهو مذهب الكوفيين وتاول ابن خروف هذا البيت على اضعاف كان الشاندة وتاوله الفارسي على ان حاشي فاعل فعل محذوف  
يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح السين الفرجة وبكسر الهاء الجانب  
والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن ابي موسى بلال بفتته) هذا صدر بيت بجزء \* مقام ينصل بين وسيلتين بجزء \* وبلال هو  
أمير البصرة وقاضيا ابن أبي ربيعة امر من أبي موسى الاشعري والخطاب للناقة واني في موسى نائب عن فعل محذوف يفسره  
بفتته وبلال منصوب محذوف آخر يفسره بفتته والتقدير اذا بلغ ابن أبي موسى بفتت بلال بفتته والنصل السيف  
ووصلنا الناقة الفصلا للذان عند محل خبرها وفي الصحاح الاصول المفاصل واحدها وصل والجار راسم فاعل من جزر  
الناقة ضرها (قوله عندى اصطبار الخ) الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن التعلق والجزع نقصن الصبر  
والتوى البعد والعري نقص المزم وضوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدأ الذي هو ان المفتوحة مع  
معمولها مؤخر اهدا ما يشهد بقدره مؤخر ابدلوا وتقرره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دفعا للاشياء ان المفتوحة  
المؤكد في المفتوحة التي هي لفة في لعل وهذا الاشياء مقفود بعد ما ابدلوا لعل لا تقع بعدها فلذا أتى هذا الخبر  
مؤخر عن مبتدئه بعد ما امكن الا في تقديره مؤخر ابدلوا لعل في الاصل في الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضي التأخير (قوله  
ما أطيب الديش الخ) الفتى الشاب وتنبو تبعد والحوادث مصائب الزمان والمعلوم المجمع الاجراء (قوله ولو انما مقفورة  
الخ) مسؤمة أي مسماة مسؤمة وفي الصحاح على مسؤمة مزغبة والزغبة في يقطع من طرف أذن البعير ويترك معلقا ليسا  
وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين وازغا بفتح الهجاء وسكون الزاي وفتح النون اسما لبعضين أو قبيلتين  
من بني بروع وقيل عبيدان بطن من الاوس وأزم من بروع (قوله وان حبال الخ) ٦ في الصحاح كان يقال لاني براع صرير  
مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فيعله ليد ملاعب الراح أيار امدهم الشباح انتهى وفي التمرح ان صاحب الاخبار  
أنشد ما ذكره المصنف وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكره واما النسخة التي راجعنا فليس فيها الا ما نقلته  
ثم رأيت في نسخة أخرى مثل ما في نسخة الشارح (قوله وقد وجدت آية في التزويل وقع فيها الخبر اسما مستقلا ولم يفته  
لها الخخري كالم يفته لا يهمنان) فيه نظيران لوق في هذه الآية ليست بالشرطية اني السكالم فيقال ان الخخري  
في تفسير هذه الآية وان بان الحزاب كره ثمانية عنوانا لوقهم مما منولهم هذه الكره انهم خارجون في البدوا صالون  
بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن اخباركم وعن ما جرى عليكم انتهى وقد مر في حرف اراءه ان قال في رجماد

٦ قوله اباراهم هكذا الشرح التي معنا وليتأمل فاعلم فها سقلا ٥٨

الذين كفروا وكانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم ولما جرحهم على لفظ القمية لأنهم مخبر عنهم وقال القشاش أن في مطوية  
مفقولة وبمخزوف بدلا لقوله لو كانوا مسلمين بناء على أن لو لفتى حكاية لودادتهم ومن زعم أن الواقعة بعد فعل يقوم منه  
معنى التثنية مصدرية فيقول بوعنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في مختلفاته لو أنهم يادون في الأعراب  
للمنى ليس من ذي الباب وقال الرضى وأما قوله تعالى يودوا لو أنهم يادون في الأعراب فإن يوعى أن المصدرية يوليست  
بشرطية فجعلها بعد فعل دل على معنى التثنية (قوله) ووجدت آية الخبر فأنظر فاهي لو أن عندنا ذكر امرن (الاولين) في الشرح  
ولا دليل في الآية المذكورة على التخصيص لاحتقال أنه يجب فيها تعلق الطرف بفعل ولا يجمع له متعلقا باسم الفاعل  
وأقول لما كان متعلقا به الطرف محذوف على سبيل الوجوب وأقيم الطرف مكانه كان الاخبار بالطرف غير الاخبار بالفعل  
وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله) وبأطوار (الخ) هذا البيت لا مرأه من  
بقي الخبر من كعب ترى متصا وقوله فارسانا غادوه ملهما غير زميل ولا تنكس وكل يقال رجل ملهم بفتح  
المهملة أى ملحق بالقوم والزميل بالزى المضمومة والميم المفتوحة المسددة الضعيف الجبان والتكس بكسر النون  
الضعيف والكل بفتحين العاجر الذي بكل أمره إلى غيره وبشكل عليه والميم بفتح الميم وسكون القصبة وفتح العين المهملة  
بعدها هاء التانيث النشاط وأول يرى القرمس ولا حق الاطال أى ضاعها الجنين قد لمقت طله باختم من الضمير وقد جمع  
الشاعر في موضع التشبيه والاطال أحدهما على فعل كابل وهو الحاصرة وفر من شدي بفتح النون وسكون الهاء أى جسم  
مشرى وخصل بضم انتهاء المعجزة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة وهى ليف من الشعر  
(قوله) تلمت فؤادك (الخ) في الصحاح نية الحب أى عبده وذلك فهو متم ويقال أيضا تامته فلانة قال لقيط بن زرارة تامت  
فؤادك وأنشد البيت وفي الشرح لم يشده الجوهرى بلو ونما أنشده بل وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما  
النسخة التى رايتها فاعلمها هو بابلو (قوله) والغالب على المنى تجرده منها في الشرح ظاهر العبارة أن المنى مطلقا سواء  
كان متغايلا أو بما يجرده من القلام فالباو ليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلا ويمكن أن يجعل الالف واللام في المنى  
للمعهد الذكري والمعهود أقرب شئ إلى هذا الكلام وهو المنى مما قد يقال كان الاول ان يقول والغالب على الذى يجرده  
منها فان اللام انما تتصل بحرف المنى أو بجرده هو عنها بالفعل المنى وجوابه ان المنى صفة للعباب لا لفعل وحده (قوله)  
كقول جرير لو شئت قد تنفع الفؤاد (الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح لبيد فانه قال ويحده بالضم  
لنفسه صامرية لا تطير بها في باب المثال قال لبيد هو صامرية وأنشد البيت الا انه ذكر مكنا حوام صواى ويمكن أن  
يكون هذا من توارد الخواطر ان يكون كل منهما حاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشده لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتته  
تهلل واهتز اهتزاه لنفسه فقبل له أبى يذهب بك هذا الحطية فقال الآن علفت أنى شاعر اذا وافقتته على قوله ولم اسمعه  
وتقع الماء العطش نفعاً ونقوسا سكنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا لا يابل نائل الا فاعى في الصيف  
فقمى تطلب الماء فاذا رآه امتنع من شربه وصامت عليه تنفسه لانها لو شربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال تقوم  
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغسل بالمجبة حلولة العطش وقد وقع اقتران جواب بلو الماضي وشروطها  
تقدم في جميع النصارى في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب النكس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لورايت رجلا فى  
عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول لوقد مات عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وفلان الاخير هو طه بن عبد الله  
وقع ذلك فى نوأد البقوى وفى المقدمة للحافظ ابن جرير انه وقع كذلك فى مسند الزرارى والجمعيات باسناد ضعيف ووقع فى  
الانساب للبلادى باسناد قوى أنه على وإن فلانا الاول الزبير ولفظ الباقي قال فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال

الجرير قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله) لو لا رجاؤك قد قتلت أولادى (هذا) بغير بيت صدره

كانوا ثمانين أو زوا واثمانية وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله) قبل وقد يكون جواب لو حلة اسمية مفعولة واللام  
أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبنا من عند الله خير فقلت قد رقسم قبل لو وكون الاسمى جواب القسم لا جواب لو كفى قوله  
ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبنا من عند الله خير فقلت قد رقسم قبل لو وكون الاسمى جواب القسم لا جواب لو كفى قوله  
تعالى وإن أظعنهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلاً لو تعلمون علم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادسه جواب لو

وذهب جابر الله الى ان الاعمسة في الامة جواب لو قل وانما جعل جواب الامة دلالة على استمرار مضمون الجواب انتهى  
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البحر للام لام الابتداء الواو في جواب لو وجواب لو محذوف  
 عنهم المعنى أى لا يبيدوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بيجابهم وتقواهم وترتبته عليهم وهذا  
 قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواو في جواب لو والجواب هو قوله ثم بقر الاول اختصار  
 الراسب والثاني اختصار الزحشرى ومختار غير مختار لانه لم يمه في لسان العرب وقوع الجمله الابتدائية جوابا لانما  
 هذا المختلف في تقريره ولا تثبت القواعد الكتابية بالمخيل وليس مثل سلام عليكم ثبتت مع سلام عليكم في لسان العرب  
 انتهى وعبارة الزحشرى فان قلت كيف أثرت الجمله الاعمسة على الفعلية في جواب لو قلت لاني ذلك من الدلالة على ثبات  
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز ان يكون ولو انهم آمنوا غفنا على سبيل  
 المجاز عن ارادة ايمانهم واختبارهم كانه قبل ايمانهم آمنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله غير قال التتاراني برده على السؤال  
 ان الاعمسة لا تفصل جوابا لواما لفظا فطابقا لانه لا تكون الا فعلية ماضية وامام معنى فلان خيرة المثوبة  
 لا تنقيد بيجابهم والتفاتهم ولا تنفي بانتفاءها فالاولى ان الجواب محذوف أى لا يبيدوا برده على الجواب ان الاعمسة انما  
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة غير الاعلى ثبات المثوبة وما ذكره انما تدل على ثبات المثوبة لهم والجواب ان ماضية  
 تقدر اذا اصل لانهم الله تعالى ماضى بغير فعل الى ماضية لهم لانه على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان  
 والتقوى ثم الى ماضية من عند الله خبر تحسирهم على حرمانهم الخير وترتيبها بين سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل  
 المجاز عن الارادة لان التنى على الله تعالى محال عند المعزلة بخلاف ارادة ما لا يقع وامام عند اهل الحق القائلين باستحسانها  
 فلا يجوز جعلها على التنى الاحكامية على معنى انهم يحال بقرى المعارف ايمانهم واتقاهم تلهف عليهم انتهى وفي التشرع ولم يصرح  
 بعنى الزحشرى بكون الجمله على تقدير التنى جواب قسم مقدور فيجمل ان تكون اللام لام الابتداء او لا قسم مقدرا أصلا  
 فيكون هذا قولنا لاني الآية وأقول قول الزحشرى ثم ابتدئ فثوبه من عند الله خبر صريح في ان اللام لام الابتداء  
 (قوله) قالت سلامة الخ مادة خبر بكن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم بكن وتذكر مبنى للقول من عدونه  
 صيرته معذور او مبنى للفاعل من اعداء الرجل صارذاذر (قوله) (ولا) (قوله) والالا تكسب معناها) أى وان لم تقدر في  
 الحديث مضاف بعد لولا هو المحذوف وان بقيد الامر الذى هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متعلق لان  
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما صنعت في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت  
 طائفة منهم ان يضلوا فانه وجد المهم منهم قلت قال السكاوي ليس القصد في جواب لولا هنا لاني فهم بل لاني تأنيده  
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله) وليس المرفوع بعد لولا فاعل محذوف ولا يولان لاني تأنيده ولا يولان لاني تأنيده ولا يولان لاني تأنيده  
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بضم المرفوع قول الكسائي فانه على المرفوع بعد لولا في نحو لولا ان سوارا لمحتنى والقول  
 بانه مرفوع بالواو اصل قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بالواو لاني تأنيده مناب لولم يوجد حكاة الفراء عن بعضهم ورد ما نك  
 تقول لولا لا يذبحوا ولا يبتك ولا يعطى بلابعد النفي اه (قوله) ومبتدأ الخبره أوفاع لا شئت محذوف فاعلى الخلاف السابق  
 في فصل لو في التشرع هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ الخبره الى قوله في فضل لوليت في بعض النسخ وهو مشكل فان  
 التضييع على انه فاعل لثمت محذوف لاني تأنيده تغير معلى القول بان رفيع الاسم الواقع بعد لولا لا يذبحوا ذلك ان قال بعد سوف  
 انخلاف بل رفيعه بالابتداء ثم قال اكرههم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال  
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعل لا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال به مرفوع بل في  
 موضع رفع ولا شك ان خبره ورواه مع معجولها الذين هم ذلك الاسم وخبره الذى هو كون خاص في موضع رفع ثبت  
 محذوف فاعترض على دخول ان على ذلك الاسم ودخلها عليه متفسر على كونه مبتدأ لانما ناسخ والناسخ لا يدخل  
 الاعلى مبتدأ (قوله) ولان جساءة من أطلق وجوب حذف الخبر المرفوع في قوله في صفه سيف يذيب الرعب الخ المرفوع هو  
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان يحى في صفه من الجندى ولا يجره العصفان في شهر  
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين  
 وأربعين

وان يعمامة وقبل هذا البيت ودبت قومه جرم النابيا • ولكن بعدما شعث غلا والأذابة أسالة الجوامد والوعب  
 بضم الراء وسكون المهملة انغرف والعصب بالعين والصاد المجهمة السيف القاطع والعمد بكسر التين المجمة غلاف السيف  
 والعصير المنسوب بحسبه للعصب وفي شرح الشواهد للمنصف والمعنى ان هذا السيف تنفرح منه السيوف فلولاً انخادها  
 تمسكها السالت (قوله) وليس يحسد لاحتقال تقدير يحسد بدل استبدال في الشرح وقد أسلفنا في فضل يد من حرف الباء  
 الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الآخرون السابقون يوم القيامة  
 يد على أمه أو أوثى الكتاب من قبلنا على ان الأصل يدان كل أمه فحذف ان وبطل علمها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري  
 أيضاً فيكون الأصل ملولان النمد يحسد قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد في المقام على ان حذف  
 ان فهما الختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه  
 • ولولا بنوها حوفاً لغلطتها • انتهى وأقول ان بيت المعري لا يتأق فيه هذا التوجيه لكونه من المولد بن غلظ  
 الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهي امرأة معها امرئ رضي الله عنه في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل  
 وأسود جانبها • وأرقتي ان لا تحبل إلا به فوالله لو لا الله لتفتني عواقبه • وزعم عن هذا السر برجوانه فسأل عنها فقبل  
 له ان زوجها بيت في الغزو فسأل ابنته حفصة كم تمر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فقبل ذلك نهاية شعبة الرجل من  
 زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه المسكاة ولعله فقال عمر لبنته حفصة كم اكثرتا مص المرأة عن زوجها  
 فقالت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الميشت أكثر من هذا ومعنى أرقى أسهرى وزعم حرك (قوله) ثم قال سيويه  
 والجهور هي جارة قال الرضي لو لانه حروف يرمزها خاصة قال يفي سيويه ولا يبعد ان تكون لبعض الكلمات مع بعضها  
 حال فتكون لولا الدخيلة على الضمير المذكور حروف جمع انهم غير عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانما تغير  
 ما بعدها بالإضافة الا اذا ولها غدة ظلمت تنسبها قال الرضي وفي قوله تظفر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق  
 ولا متعلق فيضو لولا ظاهر ولا يصح تقديره وقال السبكي في الجار والمجرور أي لولا في موضع رفع بالابتداء كما في يحسدك  
 درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق فيكون مفعولاً لذلك المتعلق  
 لا مبتدأ فان رجع من ذهب سيويه بان التفسير عنده تفسير واحد هو تغيير لولا لجملة حروف جرح بخلاف مذهب الاخفش فانه  
 يلزمه تغيير اثني عشر ضميراً رجع من ذهب الاخفش بان مبتدأ الضمائر بقيام بعضها بمقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف  
 تغيير لولا لجملة حروف جرح وارتكاب خلاف الأصل وان كثيراً كان مستعملاً أهون من ارتكاب الأصل غير المستعمل وان  
 قل انتهى (قوله) وقد أسلفنا ان النبية لغاوة تمت في الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك في حرف العين في الكلام على مسمى (قوله)  
 تمدون عثر النيب الخ) هذا البيت لم يرو وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضو طري بالصاد المجهمة  
 والطاء المهملة المرأة الخ وفي الصحاح الضبط الرجل الضخم الذي لا تغلغ عنه وكذلك الضو طري والضو طري فالجرح  
 وأنشد البيت والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه والمقعن الذي على رأسه بيضة حديد (قوله) عاف تغير الا التوى (الوند) هذا  
 يحجز بيت صدره • وبالصرية منهم منزل خلق • ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصرية تهملة زمة انصرفت من معظم  
 الرمل والارض المحصور وزعموا الملقى الدارس والتوى بنون مصمومة فهمز ساكنة فباء آخر الحروف صغيرة تصنع حول  
 انطبه ليلا يدخله المطر (قوله) ولوما • (قوله) ورده قول الشاعر • لوما الا صاحبة لا وشاة لكان في • (هذا هو موجود في كثير من  
 النسخ وقال أصاخ أي استمع ووشى كلامه أي كذب فيه ولولا امتناعية • (قوله) حرف جزم لني المضارع وقلبه ماضياً  
 في الجنى الذي ظاهراً مذهب سبويه انما تدخل على مضارع اللفظ مصرف معناه الى المضي وهو مذهب المردود كثيراً ما تأخر  
 وذهب قوم منهم الجزي وفي انما تدخل على ماضى اللفظ فصيرف لفظه الى المهم دون معناه ونسب الى سبويه وجهه ان  
 المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له تغييراً وهو المضارع الواقع بعد الوند والقول الثاني لا تغيير  
 له انتهى ومضى ادماهم المضارع لاحتقال الحال والاستقبال (قوله) لولا قوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهزرة  
 الرها الادون ويجوز عطفها على قوارس الصليفاً تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة ويوم الصليفاً

يوم من أيام العرب وفي الشرح فان قلبم يتعلق بهذا الطرف قلت محذوف تقديره أو لايمان فوارس يوم الصلح أو قد أجازوا  
تعلق الطرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غصني أي اى لا علم شأنك اذ كنت ولا يصح تعلقه  
بل يوفون لانه تجواب لولا وما في حيز الجواب لا يقدم عليه وأقول لا ينبغي ان يكون متعلقا بصلح محذوف لجواز ان يكون  
هو الخبر من فوارس على مذهب الزماني ومن واقعه على ذكر الخبر اذا كان كونا ما صولوسم فينبغي ان يكون التقدير لولا  
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تالها (قوله في اى وى الخ) بقدر وضع المناء الضميمة وسكون المقاف (قوله وقد اجرت.  
العرب الساكن المهاج والمضرك والمحرك مجرى الساكن اعطاه الجار سكون مجاوزه) يتعين تخفيف الراء من الجار وتنقيها  
خطا والمعنى ان العرب الساكن والمحرك المجريين مجرى الأخرى والمهمزة المتحركة من أم مجرى الراء  
الساكنة من بقدر فيسكنوها والراء الساكنة من بقدر مجرى المهمزة من آخر كوها ثم قلبوا المهمزة ألفا ثم الالف همزة  
محمركة بفخصة اتباعا لفخضة الراء الثلاثى السالكات وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد  
ذلك همزة أجيب بأنه سيصرح في آخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف معنى ولزم فتح  
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء اعتماؤه من كون المهمزة ألفا أو مقارنه وقول أبي الفتح وقد اجرت العرب الخ يقتضى ان  
فتح الراء السابق عليه لا يقتضى انه مقارن لسكون المهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف  
مع كلام أبي الفتح لان قول المصنف معنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء اعتماؤه من كون المهمزة ألفا أو مقارنه  
وانما يقتضى ان لزم فتح الراء اعتماؤه أو مقارنه وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على سكون المهمزة ألفا أو مقارنه وذلك  
الفتح متأخر عن كون المهمزة ألفا أو مقارنه طئام (قوله كأن لم ترا قبل اسير ايماننا) هذا فتح بيت صدره • ونقصك  
مى شحنة عيشة منسوبة الى عبد شمس (قوله أوى عيني ما لم تراها) أرى ضم المهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم  
حدثت الالف للجار ثم أبدلت المهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ تراب الالف لا بالياء وقد أسلفنا في فصل لو ان ابن السبى  
البطليوسى خرج على وجهه آخر وهو ان يكون ترا مضارع رأى (قوله وأقيس من تخرب يهما ان يقال في قوله اليوم لم بقدر  
نقلت حركة المهمزة الى الراء بقدر ثم أبدلت المهمزة الساكنة ألفا كما في ولا الضالين فين همز وكذلك القول في المرأة والساكنة  
وقوله كأن لم ترا ولكن لم تحرك الالف فين لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع  
قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان همز ولا الضالين أبدل المهمزة الفواوليس كذلك وانما أبدل الالف  
همزة قاله صاحب البحر وقرأ أوب الضحيتاني ولا الضالين بابدال الالف همزة فرار من التقاء الساكنين ونقص الضويون  
على ان هذا الابدال غير قياسى لانهم يكرهون توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيوم مثذلا يسأل عن دنيه  
انس ولا جان فظننته يحن حتى سمعت من العرب دابة وشابه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين  
فيهم همز ليس بابدال المهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الاترى الى قوله  
ولكن لم تحرك الالف فين أى في المرأة والساكنة ولم ترا فانه يشعر بغير يكها فيسابق وهو بقدر ما كان لم يبد كذلك اعتمادا  
على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد توله ثم أبدلت المهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
وكانت الحركة فخضة اتباعا لفخضة الراء كما في ولا الضالين فين همز وكذلك القول في المرأة والساكنة وقوله كأن لم ترا ولكن لم تحرك  
الالف فين لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
وهو تقيم لقول أبي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك كنهائذ كره في تخريج المصنف وفي الشرح تغييره ما قيس يقتضى ان  
مذهب أبي الفتح وأبى على جاربان على القياس ولا شيء في تخرب يهما بما قيس بل ولا في تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس  
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحفل ان يقال ان حركة الجاع من لم تشرح اتباعا للحركة الراء التي قبلها والحركة اللام  
التي بعدها وان حركة الراء من لم بقدر اتباعا لحركة الدال التي قبلها أو المهمزة التي بعدها انتهى وأقول اذا كن معنى قول  
المصنف وأقيس من تخرب يهما أو لم من تخرب يهما لم رد عليه بما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين  
وكانت الحركة فخضة اتباعا لفخضة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبي الفتح ونعم ما ذكرناه أولى

من تعريجهما (قوله قد لا يتم) (المعنى ان المعاداة والتشبه الجزاء الجذال) (قوله فاصحفت معانيها فافارأوسوها الخ) (المعنى ان المعجمة جمع منفي وهو الموضع الذي كان به أهله والقار جمع قفر وهو الغارزة لآليات فيها ولا ماؤها السوم جمع وسوم وهو ما كان من آثار الديار لاصقالا لارض) (قوله فكنفت فقيرا ذافني الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذافني مفعول ثان لفظة تنوع صغير زنته لفتني ودار جاء مفعول محذوف مضمر بالي المذكور وغير واجب حال من فاعله يعني انه في حال فقره كان متعففا لفتني عن ذلك بظنسه ذافني وانه حين صاوغيا يعطى كل راجح لنفسه ما رجوته **ففي الجمل** (قوله أحدها انها لا تقترب اذاءة شرط) قال الرضي واخصمت لهما ايضا بعد دخول اذاءة الشرط فلا تقول ان لما تضرب بوسم لما تضرب بوسم كما تقول ان لم تضرب وعن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفي الشرح يريد بتشبيه الحرف ومعموله اسماء الشروط وهذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترب بحرف التثنية (قوله الله ان منغيا مستقر التثنية الى الحال) أي حال التسكلم وهذا امر اذن قال لانها لا تستغرق لتثني وامتدادها قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراقها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كأذهب اليه النخاعة واما لم فيجوز اقتطاع فضاها دون الحال تحول بضر بضر بيا مس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لا في المقطع بقوله وكنت اذ كتبت الي وحدا \* لم يلبث شي بالي قبلها وتبعه انه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش) جعل ابن مالك التثنية في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تنصرف قبل زمن التسكلم هذا التثنية ووجه المنصف لان التثنية في البيت وجودي مقيد بالقبلي عليه تعالى وهذا الذي مستقر لا ينقطع وجودي به وذلك هكذا كنت كنت على هذا العمل ثم رأيت منعوا عن المنصف وجعل الناطم وانه من التثنية المقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان في الشعر \* لم يلبث شي بالي معكاه وعنه أيضا وفيه نظر اذ يستدرك أن يكون تقديره لم يلبث شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتبر بان هذا لا يلزم الا لا يؤخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلي بل مطلقا أي لم يلبث شي ما لم يلبث شي قبلك ثم كان بعد ذلك عن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلي محالة في حق الله عز وجل فبقيت اللمبة فاعلم لم يلبث شي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الأعلى بن أبي حمزة القرشي كان يدعي أمته في أموره (قوله ولا امتداد التثنية بسم الله بجزا اقتربا بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت فلم تقع لان معناه وماتت عقب ثباتي ولا يجوز قلت فلما تقم لان معناه وماتت الى الان) في الشرح لم يظاهري كون امتناع قلت فلما تقم مرتب على ابداء التثنية بعد ما دللنا مانع أن يكون قيام الخطاب من باب تعقيب قيام التسكلم واستمر نفيه الى حالة التسكلم وأقول لظهر لنا عين ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان في الدلالة على كون شيء عقب آخر لا له على حمله ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاداء جعل التثنية عقب شيء كان ذلك التثنية غير معتمد في جهة ذلك الشيء وكان بين التعقيب والابتداء تواف في الجملة وفي بعض الصور معواص اجتماع ضميتها في الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت اذا وقعت في الحال التثنية بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافي بين الحال هذه المعنى وبين الاستقبال وانما التثنية بينهما من جهة معنى آخر لفظ الحال فليست أم (قوله وعلية هذه الاحكام كلها) ان لم يثقل فعل ولما التثنية قد فعل) يعني بالاحكام الامور الخمسة التي فارقت فيها السلام وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفسه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا كذلك نفسه وهو لم يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفي ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد النوع فنفيه كذلك وفي لا يفيد نفسه كذلك وفي الخامس انه قد يجوز حذف مدخول لمسا كذلك فمدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب) قال جلاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على رتبة جلة اخرى ببط السببية وفي الشرح وعى هذا فاللام في قوله لم حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله ويكون جوابا لعلها ما ضاها انما فاجلة اسمية مقرونة باذا التعليلية أو بالنشاء عند ابن مالك) في الشرح وقوع الاسمية المقررة اذا التعليلية معق عليه وكان ينبغي ايراد المنصف الكلام على وجه يقتضي ان فاعله الاتفاق راجع لهذه الفعلية الماضية (قوله وهي بمعنى سقط) ان قيل في الصالح غير هذا وهو الساقبي وهذا لا يخفى وان شق وفي السقاء وهي بالنسكين ووهية ايضا على التصدير وهو حرف قليل وفي المثل خيل سيل من وهي سقاؤه ومن هريق في الغلاة ماؤه

يضر بـ ان لا يستقيم أمره وهي الحائط اذا ضحك وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف حتى سقط لا يقتضي  
 أن يكون موضوعه ولا أنه مجاز مشهور والمحاح انما يريد المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعدما نقل عن القاموس وهي  
 الرجل جوق ومسط وكان حق وهي ان تكتب باله لانه فعل ثلاثي من ذات الياء لم يكتف بالالف لاجل الالتقاء (قوله  
 قاله بالله اذا البردين الخ) غنث بغير محبة مقنونة فدون مكسورة فثلاثة ساكنة فثلاثة الخطأ قال في القاموس الغنث  
 ان تشر بـ حتى تنفخ وفعله كمن انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجاحـ (قوله واما المركبة من  
 كلمات فكما تقدم في وان كلاما ليوافقهم) في الشرح لم يتقدم للسلف كون لما في هذه الآية من كناية عن كليات أصلا (قوله  
 فلما كثرت الميمات حذفه الاول) في الشرح كيف يتأق هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا فوخ اهبط بسلام منا وبركات  
 عليك وعلى امم عن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن النير وهذا من الغريب ان يشكر امثالا ولا يغلظ لذلك ولا يحس  
 الناس منه بنقل ولا السمع بنحوه وان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتونون ناقب ميم الالف ميم من وميم من ونونها  
 قلنت ميم الالف ميم من وهذه النون ظلت ميم الالف ميم مع جماعت النجانية (قوله واذا كان فصلي فعلا كتبت بالياء  
 وهلا ماله من قاعده الالف) في الشرح رسم المحقق سنة متبعة فكيف فيه من أشباه أخرجه من قياس رسم الخط والالف في  
 التسلاوة متعلقة بالفاء فعل القاري لم يروها والاخر عالة فلم يشرئ من هذين الوجهين وأقول الالف ونحوها لم تلتق  
 بالواو ترص النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء كذا ان ابن الحاجب في أصوله وفي تقديره نظريجه  
 النفران هذا الذي على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقد ريس من لفظ هذا الذي قيل انه قد عليه  
 (قوله الثاني ان مني لما متوقع الثبوت كما تقدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت) في الشرح لا نسلم ان مني لما متوقع الثبوت  
 دائم بل قد لا يكون كذلك فثبوتهم باليس والمباين فله النسخ وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلما  
 انه لازم لكن لا نسلم ان ما قدوه ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن  
 يكون من التكلم بل قد يفتي التكلم شيئا بل ما على ان غيره متوقع لثبوتها يقول المؤذن قد قامت الصلاة يقوم ينظرون  
 الصلاة يتوقعون قيامها (قوله واما قراءة الصوريين) هما ابو عمرو بن العلاء البصري أحد الاثني من نخبة البصرة وأبو  
 الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نخبة الكوفة في قول في (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفعلا العكس)  
 في الشرح العلة خاصة بل والندوى عامة لها ولم وأقول ليس هذا علة لجموع الدعوى وانما هو علة بعضها القصود منها  
 وهو ان ليس أصلها لان لن هي المقصودة بالكلام هنا وهو يعرف منه علة البعض الآخر وهو ان ليس أصلها  
 وثالث العلة هي ان ابدال الالف ميم ليس معروف (قوله بدليل جواز تقدم معمول معها على نحو زيد ان ضرب)  
 هذا دليل على نفي أن يكون أصل لن لان وفي الشرح لا يفتضح هذا دليل لان ما منع من ان تتغير الكلمة بالثابت كيب عن  
 مقتضاها معنى وعملاد هو وضع مسانف وجه ايجاب ايضاع قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول  
 بان الحمزة حذف للتخفيف والالف لا لتقاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعده ما مبتدأ حذف خبره يقتضي انه لم  
 يعرض بالتركيب وضع مسانف (قوله وقول المبرداه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردودانه لم ينطق به مع انه  
 لم يصدق في مسده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يفتقر ولا  
 ينطق به وانما هو عليه كونه حذف وجوبه دون سادسده وأقول الرد على المبرداه هو مجموع الامرين لا بكل واحد  
 ههما (قوله قبل ولو كانت النائية لم يقدّم منها اليوم في قل اكلم اليوم انسيا) للقاتل بانها التأييدان يقول انما أقول بذلك  
 عند اطلاق منفيها وخالف المقام عن مقيداته (قوله ولكان ذكر الالف في قوله لا تتركوا ولا اصل عدمه) للقاتل أن يقول  
 ليس هذه تتركوا باللفظ وهو ظاهر ولا بالردف لان الابدال برادف لن لان الامم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا  
 الموضع ولان التأييد بنفس معنى ابداءه ومعنى لن وانما هو تضرع ودلالة بالمطابقة على ما يفهم من بعض قوله هنا فائدة وهي  
 دفع ما يتوهم من ان لن مجرد التثنية بل على استعانة في نفي الموت منهم على جهة التأييد (قوله لن ترأوا الخ) هذه البيت من  
 بحر الخفيف أو تحسده اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تنفجها البيت بحجة لاحتمال ان يكون لن ترأوا  
 كذلك خبر ادعاء ولا يبينه كون المعطوف بهم دعاء على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يسنه كون  
 المعطوف

المعروف عليه ما فيه كون ان نزالوا لو كان غير الكان لفي الاستقبال ولا معنى هذه (قوله لم تهم عن مثلهم منية) النية  
 بل هي المصروف والنون الساكنة والجم الممسورة بعدهما موحدة المرأة التي أنت ولا تصيب حد المحقة وهي التي أنت وقد  
 أحق (قوله فلان يعمل العنين بعدك منظر) يصل فتح الادم من حبلت المرأة في عيني بالكسر على وأما حلا التي في في فصارعه  
 يحلوا في في الصالح على فلان يعني بالكسر وفي عيني ويصدرى وفي صدرى على حلا إذا أجهلك وحلا في في الفتح وقال ابن  
 مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصبح وقول المالك ان نزع ان نزع فيه اشكال لان لا يجب ان تصاب الفعل بعدهما وقد  
 ولها في هذا الكلام بصورة الجوز ومو الوجه أن يكون سكن عين نزع فلو تخف ثم شبه بسكون الجوز لم تحذف الالف فيه كما تحذف  
 قبل سكن الجوز ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكن جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة  
 حكاها الكسائي **ج** حلت **ج** (قوله فيا ليت الشباب الخ) في الصالح الشباب جمع شاعر وكذلك الشبان والشباب أيضا الحداق  
 وكذلك التسمية وهو خلاف السبب تقول شب الغلام شبب بالكسر شبا وشابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون  
 الحيوان في زمان تكون حرارة الغريزة فيه مشوبة بأي فوة مشتعلة وفي الصالح الشيب والشيب واحد قال الاصمعي  
 الشيب يبيض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالمعك قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون  
 التي توضع وطماعية في وقوعه والاحار ترجبا (قوله لا يكون) أي ليس بتقديم لغبر في البيت الاول يكون ليس بمرور واحا خبر  
 كان وقوله اعمد تقدم ان ولو الشرطيتين لتليل لهذا التي وفيه نظر لان تقدم ان اول الشرطيتين ليس شرط الحذف كان  
 واقتضاها وانما هو شرط الكثرة ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمل مرجوح لان حذف  
 المائد المرفوع بالابتداء في صلة غير آي مع مدم طول الصلة قليل) وفي التشرح لان مدم طول الصلة هنا بل هي طويلة  
 بالصفة وقد صرح المصنف بجله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما بدم بداره **ج** جليل **ج** جليل **ج** (قوله  
 وزعم ونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل أباك منطلقا وتأوله عندنا على افعال وجود عندنا الكسائي على افعال  
 يكون) في التشرح ان الذين بعض العرب ينصبها الجزأين كما تغله ونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بقل لعل أباك  
 منطلقا فكيف يقول كلامه على الحذف ثم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في  
 كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند إلى وثوق وأيضاً اعتماد ونس في  
 كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أباك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغة نصب الجزأين الجزأين ان يكون ذلك على التأويل  
 المذكور (قوله وقد مر ان عسلا يخفضون بها المتبدا) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل  
 المتبعدة الادم (قوله لعل أي الغوار منك قريب) هذا خبر بيت صدره مثلت ادع أخرى وأرفع الصوت حمرة وهو من  
 قول كعب القنوي في رداء أخيه وقيله وداع دما بامن يوجب الى النداء • فليست فيه عيب ذلك مجيب ويقال احتياجه  
 يعني آياه وقيل التقدير فلم يستجب دعاه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى المفعول بنفسه (قوله ولم تفع فهو  
 على من يقول المائل بيا فتع) يعني بفتح لام الجبر لا الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكلف كثير ولم يثبت تحذف  
 لعل) وأيضاً انها لا تصل في ضمير الشأن وان فتح لام الجبر مع الاسم الظاهر شادوقيل يجوز ان يكون لعل في البيت هي التي  
 تقال لها في الكلام الجبر والكلام جلية فتع بنفسها والمصروف محذوف تقديره فخرج أشبه وهذا سبب افعال أولاد  
 الحكاية كذا في الجني الداني (قوله وتو لثوب رحل) قول محذوف عطف على محلول ولا يركب قوله فهو وقوله  
 وجيران لنا كافرا كرام وهذا خبر بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا صرحت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور  
 لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان لا يند لا يصل هو ان كلام مجرور ولعل والخبر بمد كان في محل  
 رفع على الابتداء (قوله قبل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المتبدا على الخبر ثم قدم الخبر على المتبدا (قوله ثم وصل الضمير كان  
 الزائدة أصلا حافظا ليلاليع الضمير المرفوع المتصل الى جانب الفعل) في التشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا  
 بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن  
 خروج فرد من قاعدة انشا منه أصلها تلك القاعدة وتخيها لافسادها ثم في التشرح ووقوف المرفوع المتصل الى جانب  
 الفعل لا يضردا كان لغرض كافي قوله انشا قام أنت ملو أي هذا المتصل الى جانب كان الزائدة لغرض التبيين على زيادتها



ولها غير عاملة لكان مستقيماً وأقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل القنط لاجله معتبراً عند العرب وذلك المأهر  
معلوم عنهم في ضوابطهم أنهم لا يأخذوا بالحصر لاق كان بهم لا قاعدة التنبيه على زيادة كان (قوله) وقيل بل هو معمول للكان  
بالحقيقة ليس هذا أعطف على قبل السابق حتى يكون قنطراً على أن كان الزائدة لا تحصل شيئاً وإنما هو عطف على صدر  
الكلام بيان لقول ميان ما يفهم منه وهو أن الصغير ليس معمول للكان في البيت الأتري أنه فرغ على هذا قولين بالعامية  
فرغ على صدر الكلام قولين بها (قوله) لعل أنضات لك النار الجوار المقيد هذا بعض بيت وهو قوله أعدد قنطراً أبعد قيس  
لعل أنضات لك النار الجوار المقيد أو سيذكره المصنف بتمامه قريباً وفي بعض شرح الفصل أي غرض هذا الشاعر  
ههنا عبد قيس بأنه يفعل بالجار الفعلية الشنعا أو أنضات يستعمل لازماً ومتدياً كما في البيت (قوله) وفيها عشر لغات مشهورة  
في التسهيل وهي لعل وعمل ولعن وإن وعى ولا وإن وعى بالهمزة ورغن بالمجبة ولعن بالمجبة ولعلت وفي الجني الداني وفي  
لعل انتناسة لغة فذكر هذه الالفت وذكرهن ورغن وعى بالمجبة قال واختلف في الغن بالمجبة في تلك اللغات الثلاث  
فقبل بدل من الهمزة وقبل ليست بدل من الالف صاحب رصف المبادئ وهو أظهر لقلة وجود الفين بدل من العين (قوله)  
أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والأشفاق من المكره في حاشية الفتاوى لعل موضوع لتوقع محبوب وهو  
الترجى أو مكره وهو الشافق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها  
كما يشهد به مراد الاستعمال (قوله) وقول فرعون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات أنما قاله جهلاً أو مخجراً (أو كما) في  
الكشاف قيل الصريح البناء الظاهر الذي لا يفتي على الناظر وإن بعد اشتقاقه من صرح الشيء إذا ظهر وأسباب  
السموات طرقها أو أوجها وما يتردى إليها على ما دلل على شيء فهو سبب إليه كالرشاء نحو وفي تفسير البسيط وأولى  
أراد أن يبي رصده في موضع عال برصديه أحوال الكواكب التي هي أسباب ممحاة تدل على الحوادث الأرضية فيرى  
ههنا فيما يدل على إرسال الله تعالى إياه وأن يرى فساده قول موسى بأن أخبره عن إله السماء ينوقف على الإطلاع ووصوله  
إليه وذلك لا يناق إلا بالعمود إلى السموات هو ما لا يقوى عليه الإنسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنباطه انتهى وفي  
الفتح وأما المخرفة فكلمة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاف من الكذب (قوله) والثاني التعليل أنته جماعه  
منهم لا أخفش والكشاف وجهاً عليه فقوله لا لبس له به بذكر أو يفتي ومن لم يثبت ذلك يصحده على أن جاء  
وبصره للصحابين أي إلهياً على رجاكنا في الكشاف عند قوله تعالى ألعلمكم تتقون ولعل الترجى أو لا شفاق تقول لعل  
وإذا كرمي وأله يعني قال الله تعالى إلهه بنذ كراً أو يفتي لعل الساعة قريب الأتري إلى قوله والذين آمنوا مشفقون منها  
وقد جاءت على سبيل الإطعام في مواضع من القرآن ولكن لأنه الإطعام من كرمهم إذا أطلع فعل ما يطعم فيه لا محالة  
بطريق الإطعام مجرى وعده المحتوم وفاؤه قال من قال إن لعل يعني كره لعل لا تكون بمعنى ولكن الحقيقة فما القيت  
الملك وأيضاً في دين الملوكة أن يقتصر وافي مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على انتظارها على أن يقولوا عسى ولعل  
وضوهم على مثل كلام مالك الملوكة أو يبي على طريق الإطعام دون التصديق لثلاثين العباد كقوله تو إلى الله توبة  
نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم فإن قلت فلعل التي في الآية ما معناها وموقعها قلت ليست عماد كونه في شيء  
لأن قوله خنقكم لعلكم تتقون لا يجوز أن يحمل على رجاء الله تعالى لهم لأن رجاءه لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وجهه على  
أن يفتقروا راجين للموتى ليس بسبب بدايض ولكن لعل واقعة في الآية موضع الحجاز للحقيقة لأن الله تعالى خلق عباده  
وركب فيهم العقول وأزاح العلة في أقرارهم وتكليفهم وهذا هم النجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار فهم في صورة  
المرجومين أن ينقوا ليرجع أمرهم كآثر جهته حاله المرجى بين أن يفعل وإن لا يفعل ومصدقه قوله تعالى أليسوا كم أكرم  
أحسن عملاً وأخياراً ويبتغون تخفى عليه العواقب ولكن شبه الاختيار بآمرهم على الاختيار وفي حاشية الفتاوى  
ضبط هذا الكلام أن لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكره وهو الشافق والتوقع على الوجهين قد يكون  
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به مراد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن ثلاثاً على أي  
الباق في الطبع إما لأنه كلام الكرم الذي لا فرق بين الإطعامه وجزم يحصل الإطعام فيه أولاً لأنه كلام العظيم الذي  
يناسبه الاقتصاد في المواعيد المتطول بانتظارها على التكام بكلمة عسى ولعل كما هو دأب الملوكة والعظماء ولأن فيه الإجماع

الى أنه لا ينبغي أن يتكلم العباد في تركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لكل في مثل هذه المواضع لا اطلاع مع التحقيق والتعبر عن التحقيق بطريق الاطماع المبدل على أنه لا خفي في اطماع الكرامة أو فيكون على دأب كلام العطاء أو لا يتنبه العباد والجسلة لما كان ما بعد فعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يدل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدهما بمنزلة الغرض لما قبلها فزعم ابن التبري وجماعة من أئمة العربية ان لكل قد تكون بمعنى ك حتى جاول عليه كل صورة امتنع فيها التبري سواء كانت اطماعا من علمك تخلف أو لا من علمك تشكر كون ولعلمك تتقون ورد المصنف معنى صاحب الكشاف بان جهو رأفة القصة انقصر وافي بان معناها الحق في التبري والاشفاق وبان عدم صلوها لمجرد معنى العلمية والفرسية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى ان تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لمن وقوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا التبري أما من جهة الخلق فلا يستلزمه وأما من جهة المحلوق فلا ينهم لم يكونوا حال الخلق عاين بالقوى حتى يرجوها ولا لا اطلاع لانه انما يكون فيما يتوقسه الخاطب ورغب فيه ولا يناله الا من جهة التكلم والتقوى بالتكس ولكنا استعبر من معنى التبري الحالة الشبهة به استارة تسمية فالمشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبهة التبري في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون لمن على أصل التبري متعلقا بعبادة أي اعوده وارجع ان فعلوا الى أقصى غاية العبادة أو يختلف على معنى مقدار اجراءكم التقوى فيكون التقدير من لفعل الخلق والرجاء من العباد ولو يصح من كقوله تعالى ويشربناه فيصق نبي أي مقدور اتبوعه قلنا أما الأول فلانه لا وجه لتعلقه عن الاقرب بالابعد وبوسطه بين العباد والخالق الذي جعل لمن الارض فراشا موصول بركة صفة أو مدح امتص بالأمور فوعا فيكون عبرة ن يقول اعيد ربك الخالق واجبا منه التقوى الزايق بوسط الحال من فاعل اعبد بين وصفي الموصول على ان تعبد العبادة براء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تعبد بها بالتقوى واقرارها بها أو برجلتها بالتقوى وفيه من البعد ما لا ينبغي وأما الثاني فلان المقدر والمؤدى حال الخلق هو التقوى لا رجاؤها الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستارة أكثر وأضعف فلا يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتصعق شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند ما هنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الإرادة لاستزادها وقوع الماردول بالاعمال عند من ينبغي تليل فعل الله تعالى بالفرض لما يصنعون لعل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع جعلها على تربي العباد فلما تبصروا بها الطل وهو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الإرادة على ان منع التعليل القصر العائد الى العباد بعد جدا لخالفه كثيرا من النصوص اه (قوله ولما خلقناها الفاعل) في الجني الذي يؤذ كرا الشيخ أو حيان انه ظهر له ان لكل من المخلقات لافعال الفاعل ومنه وما يدرك لعل الساعة تكون قربا وما يدرك لعل به بركي ثم قال وقت لا في القنوس على شيء من هذا (قوله في الآية فيصيح) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجسلة الرابعة (قوله لعلها وما ان تل مله) هذا صديقت بعجزه « عليك من الاعدي عكلا جدا » والم تزل والملة النازلة من نوازله الدهر والجهد والجهد والذال المهمل الساكمة قطع الانشأ وغيره من الالطاف تقول منه جدته فهو اجدهم بين الجهد والانشاء جدعه وضمه بعضهم بالهاء الجهد والاعن انظر في فقتين وهو الضعف وما ضمه نوح الكسر (قوله قولها قولها قولها قولها) رفيقا بالعلم من الرق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزهر صوت الجمل والشقيق آخره لان الزهر انشال النفس والشهيق اخرجه وقد فرير وفر والاسم الزمرة والوعين رفع الصوت بالبكاء يقال أعول أعول الاو والاسم العويل (قوله بداني الخ) تقدم الكلام عليه في اد (قوله وبدلت قروح الخ) هذا ليلت لامر في القيس وكان يقال هذا القروح وهي جراثيم في الجسد كلاما مل وذلك ان آباء حجر الكندي كان طرده لاجل عيشه مميعة وتشبيهه بها في اشعاره لما نقل المذخر آفي امر والقيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خرا حتى يأخذ بشراياه فخرج الى قصر مستعمر خياه على المنزلة كرمه وأزله عشقته ابنة قصر فكان يأنها وكان الطرمخ بن عيس الاسدي الشاعر عند قصر فوشى به الى قصر فطلبه فهرب فادركه الطب عند اقتره أو دونها قال الجوهري واقتره موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة ظالبه اياها تنقر حلقه ومات وداما ينقدم اليه وفي بعض النسخ دأبها والذابا

جمع منية وهي الموت والابوة جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل يختص بالممكن وتعمل القية شدة بحيث  
 لا يقع ليس يمكن قلت جعله لقوة طعمه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذه ابي كون الماضي معمولاً له لا ومعمولاً  
 لما في حيزها) يعني ان هذا التعليل الذي ذكره لم يدم دخول لعل على الماضي لا يقتضي الخال فيه ان يكون الماضي معمولاً  
 له بل ان يكون خبراً وهو لعل انما اطالع ولا بد ان يكون غير معمول له وانما بعد انما لعل انما ضاع فتقول المصنف  
 او معمول لما في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب اوفي حيزها (قوله قلت كفا في الخ) في الشرح ثبت خبراً ايتمه من  
 نسخ هذا الكتاب من نوي بآيات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتاً على انهم منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان  
 يكون مثبتاً على انه مرفوع والوقف عليه الياء كافي الوقف على فاضي المرفوع نحو هذا فاضي بالياء الياء وكذا لو كان مجروراً  
 (قوله نظيره ما محذوف تقديره كفا) في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفا يصح كونه خبراً عنهما اذ هو مصدر صالح  
 للذخيار به عن الانسيب وغيرها وأقول وعلى هذا ازان يتعلق عن كفا فالمد كور في جعل المصنف من تو فاعلا لا تروى  
 نظراً لادلا وجهه حيث قد فرغ المأمور به ان هذا على نصب الماء لعل في رفعه (قوله واما مرفوع) هذا محذوف على ما محذوف  
 (قوله وروى بالنصب) عطفي على روى بالرفع (قوله ومرفوع على الوجه مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم  
 ليس محذوف والثاني نصبه في المطف على اسم لبت (قوله وان علقه بكفا محذوف على وجهه مرفوع) فلا اشكال ذلك الوجه  
 هو ان شرك لا رفع محذوف على خبرك وخبره محذوف تقديره كفا (قوله لكن) (قوله حشدة النون حرف بنصب الاسم  
 ويرفع الظاهر) في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالاً من الضمير  
 المستتر في نصب لا يلزم عليه تقديم معمول المصقة على الموصوف وايضا الضمير المذكور الظاهر ان يكون حالاً على تقدير  
 مضاف أي مفسر لكن في حال كونها مشددة النون حرف بنصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخرجه النصب في  
 قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة او موضوع  
 أهل الاصطلاح ثم حذف المتضافان على حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول ولما أتيت الثالث  
 مما هو الحال في الحقيقة التزم تكريره لنباتة عن لازم التذكير كما في قولهم قبضة ولا احسن لها والاصل ولا مثل أي حسن  
 لها لما أتيت أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولما ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على  
 نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً او حيث قد لا يكون فيها الاحذف مضاف واحداً يصير نظير قول العرب كنت اظن  
 العنبر أشد لیسمة من الزنور فاذا هو اياه على تأويل ابن الخياط فله أعرب اياهما لعل ان الأصل فاذا هو موجود  
 مثلهما الخذف ان خبر كاحذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتقول الضمير المحرور  
 منصوباً اهـ والصفة تعلق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه أربعة أوجه آخر (قوله وقبران بنصب المائدة  
 حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) في الشرح قد يستشكل بان الفرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب  
 الحكم المخالف الحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الايتان به الاعلام من  
 أول الامر بان ما في يده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استندت مخالفته لما تقدم من جواهر اللفظ تفصيلاً  
 واذا حذف الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالاً (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعد ما نحو ما هذا ساكناً  
 لكنه مضر كذا أوجهه نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان التقيض هو الكلام الغيبي المخالف لظهي أي خوفي النسبة  
 الايجابية أو السلبية فقط فهو زبد قائم زبد ليس قائم والصدق انهما المعنيان للذان يتبع اجتماعهما في محل واحد من  
 جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمضمر والسكون في  
 الضدين المشهورين والمخالفان هما المعنيان للذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة واليباض  
 والقباهم والشرب واذا تقرر هذا اعلم ان قولنا لكنه مضر كذا ليس مناقضاً لقولنا ما هذا ساكناً كالبسم الا ان يقال انه مناقض  
 بالمعنى النوي وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبي الريح السبتي (قوله وقال الفراء أصله لكن  
 ان فطرحت الهمزة التثنية وتون لكن لما كنن) في الشرح طرح الهمزة التثنية وحذف النون الساكنة للملافة  
 ساكن كلاً ما غير مقبوس فلو ادعي الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذف النون لاجتماع الامثال

لكن ان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس إلا أنه فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة  
 الهمة إلى الساكن قبلها ومخالفة للأصل وهو نقل الحركة في كسبن على حسن الأوزم وذلك مما لا يتطهر له والذي يصح  
 هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمة للتخفيف وحذف النون للملافة ساكن انما هو لتر كسب بعد الوضع وما تضمن فيه  
 تركب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لا لتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك كما في البيت الذي ذكره  
 (قوله فلو كتب ضد الخ) ضياء أي من بضمضة والزنجي ضم الزاي وقضها واحد الاز كسر وعضاوا الزنجي جبل من السودان  
 والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالمخلة من الفرس وفي المطول والفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون  
 استعارة وأن يكون مجازا من سلا باعتبار ين نحو المشفر على شفة الانسان فان أريد تشبيهه بتسفير الانسان في الفظ فهو  
 استعارة وإن أريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسى على الانفس من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل (قوله ولكن  
 من لا يلقى أمر الخ) الأمر هنا بمعنى الشيء وينوبه بضمه والعدة بضم العين المهملة ما أعد للحدث من مال أو سلاح  
 والاعزل الذي لا سلاح معه (قوله ولكن من جها المبد) تقدم الكلام عليه في الكلام المفردة (قوله ولكن) ساكنة  
 النون (قوله وتخفيفه بأصل الوضع) في الشرح قدم أنها تكون مخففة من الثقيلة وإنما تدخل لذلك على الجنتين فأنظر عاذا  
 تقيما لتخفيفه عن التخفيف إذا دخلت على الجلة (قوله أن ابن ورقاء الخ) ورقاء اسم رجل والبواد جمع بادية وهي الحدة والوفاة  
 هنا جرح وقبحة وهي القتال والحرب تؤنث يقال ومعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حرب بلا هاء وابتعن العرب  
 قال المازني لأنه في الأصل مصدر وقال المراد الحرب قد تذكر (قوله ليس) (قوله كلمة الله على نفي الحال وتنفى غيره  
 بالقرينة فهو ليس صلى الله عليه) قال الرضي قال سيويه وتبعه ابن السراج ليس لأنني مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في  
 الماضي وقال تعالى ألا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجهور الضادة على أنها النفي الحال قال الأنباري ليس  
 بين القولين تناسل لأن خبر ليس أن لم يفد زمان يعمل على الحال كما يعمل الإيجاب عليه في نحو يد قائم وإذا فهد زمان  
 من الأزمنة فهو على ما قبله انتهى (قوله أنه أفادت ما مضى الخ) الضمير المجرور عائدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيت  
 من قصيدة الأعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والمعارف جمع ناعلة وهي العطية لتي لأحب وبضم بضم أوله وكسر  
 المعجمة مضارع أغب من الغب بكسر المعجمة وهو أن ترد الأبل الماء وما وتدعه وما وفي الصحاح وأغنا فلان أنا غنا وفي  
 الحسبة بث أغبوا في عبادة المرض وأربوا يقول مد يوما ودم يوما ودم يومين وعبد اليوم الثالث أنهى ومعنى البيت  
 أن عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاة والنائل مثله (قوله  
 فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الهمزة فسكنت استغناء لا ولم تقلب ألفا لئلا يتصرف  
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال عمل في علم والتزامهم تخفيفها  
 بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصريف (قوله ولم تنفده فعل بالفتح لأنه لا يخفف)  
 قال الرضي ولا يجوز أن يصحكون مفتوح الباء إذ الغضة لا تخفف في العين تخفيفا (قوله لا في هيئ) أي حسنت هيئته  
 مأخوذة من الهيئته (قوله وزعم ابن السراج أنه حرف علة لما وتابعه الفارسي في الحليات وابن شقير وجاعة والصواب  
 الأول بدليل لست ولستوا ولست وليسا وليسا وليست) قال الرضي وسيويه والاكثرون على أنه فعل غير متصرف قال أبو علي  
 في أحد قوليه أنه حرف إذ لو كان مخففا لفعل كصيد في صيدامات حركة العين الباء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب  
 أن ذلك لغارفته أخواته في عدم التصريف قال أبو علي وإنما الحاق الضمير به في لست ولستوا فلتشبهه بالفعل لكونه على  
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وانصبا (قوله وإن اسمها ضمير وراجع لبعض المفهوم عما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا  
 ما ورد على قاموا خلازا بداعن من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود إلى البعض المفهوم عما سبق لأن البعض هاء في سياق النفي  
 فتشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأول تدكر تافا هذا الإيراد  
 وبينائه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة) كانت سبب قراءة سيويه الضمير (حكى ابن السبكي في كلامه على  
 ألفاظ الموطأ ما يقتضي أن سبب قراءة سيويه الضمير غير هذه وذلك أنه قال برزى أن سيويه قال لجان سلمة تقول في  
 رجل رعى في الصلاة فقال له جاد لحنت لسيويه لا تغل رعى إنما هو رعى فجلس سيويه وقال سأفرأ عمل لا تخفي

معه ونض الى الخليل فسكى اليه فقال الخليل (عفى) هي القصبة ورعانة غير قصبة ولزم صير به الخليل فكان ذلك  
سبب راعته في صناعة الصور انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما  
يدرك من الصور ومن العين التي يحق ان تغفل لا يدرك من الصور وانما يدرك بالقل وأقول بطلان النص على ما تقول ذلك  
أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال اغتافل الكسائي النضر على كبر وكان  
سبب تعلمه انه مشى يوم احتج اعيانهم جالس الى قوم ليس ترفع فقال قد عيب بالشدة بدفعهم عن القول اجماعا السنوا انت لمن  
قال وكيف قالوا ان أردت من التعب قتل أعيت وان أردت من انقطاع الحيلة والتعير في الامر قتل عيبت بخفضا فقام من  
قوره وسأل من يعلم الصور فارتدوه الى معاذ فزعمه حتى أخذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له  
من أين أخذت يملك قال من أفواء العرب من الحجاز وتجدونهم تامة فخرج ورجع وقد أخذ خمس عشرة قنينة من الحسبي  
الكتابية سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه ونس جثرت بينهما مسائل أقره ونس  
فيها وصدره موضعه (قوله ثم ادخل الناس في الصلاح ادخل القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدخيل القصريل والدخيلة  
والدخيلة ايضا مثل رهة من الدهر ورهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادخلوا بالتدريج والاسم الدخيلة والدخيلة (قوله  
وأجيب بان المصدر في الاء) في البيت نوعي على حذف الصفة أي الاظن الضعيف لا الاعترا (ط) في المطول أي ضاحقا  
ضامفا اذ الظن بمعية قبل الشدة والضعف فالفعول المطلق ههنا النوع لا لالتاكيد وهكذا يحتمل التشكيك على ما يفيد  
التنوع كالتنظيم والتعير والتكثير ويترد ذلك في كل ما وقع بعد الامن المفعول المطلق به هذا يصل الاشكال الذي يورد على  
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى يمين مخرج  
بالاستثناء وليس مصدره فظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبينه لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة  
من انه يجوز على التقديم والتأخير أي انض الاظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضه - من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من  
حيث توهم الخطأ بان يكون قد فعلت غير الضرب بما يصري بجراه كالتهديد والشروع في مقدمته في هذا الاحتمال يصير  
المستثنى كالمتعدا لشمال الامر وغيره من حيث الوهم فكانت قلت ما فعلت شأما غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء  
لدا في الخ) هذا البيت لشام أي ذى الرمة والاداء المرض ههنا به أصلية والطفر الغوز والبذل بالجملة الاعطاء قوله ابن الفراء  
الخ) المراد بالامر ههنا اربعة بن الصباح صاحب الغيل الذي قصه قريبا الكعبة وقيل له اشرم لانه كان مشروما الانف  
(قوله ومقتضى كلامه انه لا يتقد به متصل لم يتر حذفه وفيه نظير) وجبه النظر هو انه لا مانع من - حوا حذفه مع تقديره  
منفصلا وفي الشرح اما ان ذلك مقتضى كلامه قطاهر لانه عل حذفه بالانصال فقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا  
فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيجبت عن الدقل فيه هل هو كذلك عند العرب

### ﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه الاسبعة في الكسائي وما عاين في كل شيء فاذ اعلم فرقها ومن وكذا دليل القول المعاني لم يسهل قال  
الفتناني أي يصح الخلافة على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام وغيره واداع ان الشيء من ذوى العقل  
والعلم فرقب وما يخص من ذوى العلم وما يفيد به الاعتبار يقال ان ما تغير العقلا واستدل على الخلافة ما على ذوى العقول  
بالمبايق أهل المربية على قولهم من لم يسهل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لم يسهل كان لغوام الكلام عتيلة أن  
يقال الذي عقل ما قل فان قيل ههنا يجب أن يفرق بين ما من لان ما يسهل معانيه من ذوى العلم قلنا لم لكن بعد اعتبار  
العلة أي عقله وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منه ما صر اديه شيء ما يصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم  
مدلول من ولتبع وصفه بعقل مفيد غير لتوفينا مل (قوله لما نافع الخ) اليب العاقل والجمع ألباوعه مرفوع بعيد  
والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر ترك (قوله رجمنا كره القوم الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصلت  
من بحر الخفيف والبيت مارج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقيل به من النفس عند كل مل \* ان في الصريح حيلة القتال  
لا نصيق بالأمور قد بكتك شفق غما وهاب غير احتيال والم النازل والغما بالممثل الغم والقسم والفرجة بفتح

العلماء المخرّوج من المذهب قال في الصالح والفريجة التفتي من المذهب وانشد البيت والفريجة الضم فريجة الحائط وما أشبهه  
والعقل الجليل الذي يشده يد الدابة لينهما عن الضام ووجه التشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا انابة المخرّج عن  
الجح) لانه اناب الامر عن الامور (قوله ونسبه في الاول انابة الصفة الغير المخرّجة عن الموصوف اذ الجملة بعدها موصوفة)  
يعني وقد حذف واقيمت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله فريجة الحائط والجور يعني من الامر لان  
أطلاق لفظ الجملة لا ينابذ منه الجار والجور ولا ينافي قوله فريجة الحائط والجور ولا يكون الجار والجور  
صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحارث الصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان  
الصحة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والجور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا  
بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمنع ان تكون من متعلقة بشكره وهي التبعيض كما في اخذت  
من الدرهم شيئا وقوله فريجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تعيين شكره معنى فتعز وتغقبض (قوله فانكره  
تامة قبيز والجملة موصوفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصلوب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة موصوفة لما هو الموصوف  
هي التاقص فتدكر هذا الوجه غير المنصف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل  
والجملة صلة) قال الرضي ويضغفه فله وقوع الذي مصرح به فاعلنا لم وبش وزم حذف الصلة بالجملة في فاعله هي  
لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجني الذي واذا جاء بعدما الواقعة بعدهم وبش فعل فشره مذاهب  
وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الزمخشري وفيه انما حينئذ الشخص  
العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله تفيض له شيطان فله قرينه يشده له قوله قال قرينه  
ربنا ما أطعته هذا ما لدى عتده هذا شيء لدى وفي ملكي عتده لجهنم والمعنى ان ملكا ساقوه وآخ شهد عليه وشيطان مقرنا  
به يقول قد أعدته لجهنم وهبناه لها غا في اصلنا وفي التشرح وقيل قرينه كاتب النحال والاشارة بحمل رجوعها الى كتاب  
السيئات اولى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيئات هو ساقوه وقيل قرينه من زبانية جهنم المولى بادخالهاها والاشارة  
حينئذ الى ما اعله من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين القول الثاني على ما بان من استمه الماهيا  
لا يعقل (قوله جزم بذلك جيع البصريين الا الانخس) قال الرضي ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكره غير  
موصوفة تاذر نحو نعمها على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة)  
قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبه مع عدم ما يفسده وايضا ليس فيه معنى الابهام الذي لا ينبغي كما كان  
في تقدير سيبويه وقال الفراء وابن درست وما استغفامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان  
جهل سبب حسنه فاستغفم عنه وقد يستغفم الاستغفام معنى التهب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت اه (قوله فانه صلب على  
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري) في التشرح أو رده عليه ان مالك انما مسأرة المعصية في الابهام فلا فيزيه  
لان التمييز ليس ان جنس المعصية واجب بغير مساواة المعصية لان المراد ما شيء له عظم بهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله  
وذلك على قراءة أبي عمرو والصخر) في البصر ورأى عمرو وبجاءه دواصها وبان القعاقع حمزة الاستفهام قالوا يجوز ان  
تكون ما استغفامية مبتداه والصخر بدل منها وان تكون منصوبة بضمير يفسره جستم به أو الصخر خبر مبتداه المحذوف ويجوز  
عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة بمبتداه وحلة الاستفهام خبر اذا التقه هو البصر أو الصخر وهو قول رابط  
كما تقول الذي جاءك أو يدهو وعلى حمزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة بمبتداه واخير الصخر يدل عليه قراءة عبد الله  
والاعشى مصر و يجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استغفامية في موضع رفع الانداه أو في موضع نصب على الاشغال  
وهو استغفام في سبيل التصديق لجاؤ به والصخر خبر مبتداه المحذوف (قوله وأما من قرأ الصخر على الخبر فاموصولة  
والصخر خبرها ويقره قراءة عبدة الله ما جستم به صخر) في التشرح ظاهر كلامه ان معنيين على قراءة الصخر بدون حمزة  
الاستفهام ان تكون ما موصولة والصخر خبرها وليس كذلك يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استغفامية  
مبتداه أو جستم به خبره (قوله الصخر خبر مبتداه المحذوف أي هو الصخر وما اعتضده من قراءة ما جستم به مصر لا دليل فيه

إذا احتمال المذكور بعينه قائم فيه اهـ وأقول بعد أن تسلم أن ظاهر كلامه تعيين أن ما موصولة والسعر خبرها الظاهر  
 ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقديره بثنى فيه وقد ذكرهذين الوهين أو البقية وعبارته  
 ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استهزام أيضا في المعنى وحذف الميمزة العلم أو الثاني خبر خبر في المعنى فلي  
 هذا ما عني الذي وجبت به صلته بالسعر خبرها ويوزان تكون ما استهزام ما والسعر خبر ميمزة محذوف (قوله قلنا ثلاثة  
 السوء الخ) المكتبة بفتح الميم واسكان الكاف اللبث والعناء المهمة والمدة التبع (قوله بأبأ الأسود الخ) الطارقات جمع  
 طاروق وهو الذي يأتي ليلًا والذكري بكسر الميم وفتح الكاف جمع ذكري (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء  
 المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولاة وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة أخت  
 الجمام وفي التبرح عيسى هو ابن جهم الأسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالمهملة في لا عيسى بن عمر النخعي  
 النخعي مات سنة ست وستين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يدل عنه الأدليل أن المراد هنا التلقي النخعي لأنه الذي كان  
 له اختبارات في القراءة فمما قرأه العامة ويستكرها الناس وكان ذات تعبير في كلامه واستعمال الغرب بفتح وفي قراءة  
 ولا شك في غرابة هذه القراءة فإن قيل التلقي ليس بمعدود في القراءة قلت قد ذكر أبو جهم والذني في طبقات القراء ذكر أن  
 عمر يروي عنه في القرآن الأصمعي والخليل بن أحمد وذكر عن أبي عبيدة ميم من المنى قال وضع عيسى بن عمر كباين في النحو  
 ميم أحدهما الجامع والأخر المكمل قال الخليل بن أحمد بطل النسخ جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك قال  
 وهذا جامع فيه اللسان خمس وغير وذكر عن القتيبي أنه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ابن عيسى ابن عمر الحمداني  
 صاحب كتاب الحروف مات قبل الخمسين ومائة وهذا اختلاف في الشرح (قوله على ما قام بثنى الخ) يشفي بالضم والكسر  
 لأن شتم جامع باب نصر وباب ضرب والقيم خلاف الكريم وغيره فعمل (قوله أنا قلنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة  
 جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع أو لأنه تكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب) بعيد ارادة  
 الإطلاع عليها وان غفر (قال أبو حيان الطاهر أن ما في قوله بما غفر لي في مصدرية وجوزوا أن تكون بمعنى الذي  
 والماء محذوف تقديره بالذي غفر لي في من الذنوب وليس هو بعيد إذ ذل ولان المعنى عليهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن  
 فتحى عليهم مغفرة ذنوبه وحصله من المكرمين وفي تفسير البضاوي والتمتني علم قوله بحاله ليصلهم على اكتساب مثلها  
 بال دخول في الإيمان والطاعة على داب الأولياء من نظم الخط والترحم على الأعداء أو ليعلموا أنهم كانوا في خطا عظيم في  
 أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلون أو استفهامية جاءت على الأصل والباء صلة غفر أي غفر لي  
 غفر لي برديا لما جهر عن ذنبهم والمصارفة على أدبهم وفي الشرح لا نسلم أن ما يتقدم كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي  
 عبارة عن الغفران والمعنى باليت قومي يعلون بالغفران الذي غفره لي في سلمنا أنها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم أنه بعيد  
 ارادة الإطلاع عليها مطلقا يجوز أن يكون الغرض من ذلك الإعلام بنظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اهـ  
 وأنت خير بان عدم تسليم بعد ارادة الإطلاع على الذنوب مكاره وان كون الغرض الإعلام بنظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه  
 لا يلزم القيام (قوله ولا رما للسكره الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يستعني عن الوصف إلا في بابي التنبه ونعم ونس  
 وفي شعور قولهم أفي عيال أم عمل على خلاف فرب قدس) هذا التعليل عطف على قوله لا يدل على مجموعهما أنه لمكون رجبته  
 ليست بدلا من ما هو حاصل كلامه أن راحة لو كانت بدلا من ما كان ما استفهاما واجب اقتران رجة بجملة الاستفهام وان  
 كانت غير استفهام وجب وصفها وكلامهما مقوده هنا سقط قوله في الشرح هذا المدخل في الاعتراض فان مدعى  
 الامام أن ما للاستفهام التبعي فلا ريد عليه كون ما إذا تم تقع استفهامية ولا شرطية بحسب وصفها في الأبواب الثلاثة فان  
 قامت بمحتمل أن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيجب الاعتراض قلت لو أراد ذلك لا تنقش بصور كثيرة كقوله  
 تعالى وما نزلناك ببينك يا موسى قال الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشئ اهـ وفي أعراب السفاقي ما زائدة  
 للتوكيد وزادته تامين الباء وعن ومن والكاف وبين مجرور وانها متي معروف في لسانهم وذهب بعضهم إلى أنها نكرة تامة  
 ووجه بدل منها أنه قيل فبشيء أجمع ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الزبيدي قال المحققون دخول اللفظ  
 الماهل في الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز أن تكون ما استفهاما التبعي تقديره بغير رجة انتهى وما قاله

من امتناع دخول القطة الممل في كلام الله تعالى لمسلم لكن لأنهم ان زيادة ما ونحوها لا يبعد من قبيل المجهول الوضع ولا يخفى زيادتها لذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم ان تكون مضافة لوجه ولا يجوز اضافته ما الاستفهامية ولا غيرهما من أسماء الاستفهام الا بالانفاذ على كل مذهب أي اسحق فان قيل يجوز ان تكون رجة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم إعادة هذه الاستفهام في البذل وقد قال الزجاج في ما هذه انما هي لفظة ما يعني التثنية كيد باجماع الغرض من قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو القلاء عن الاخفش وغيره انها سكرية بمعنى شيء وما قاله الرازي قد قبله القزويني عن ابن كيسان انتهى ما في لغز العرب السفاقي (قوله) ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا وهو مع جملة لا تكون رجة ليست عطف ببيان من ما لا اشارة به الى الكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رجة عطف ببيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها لم توصف وان كانت استفهاما ما استفهامية لا توصف وما لا توصف لا يعطف عليه عطف بيان (قوله) فاذا ذكر كبت ما الاستفهامية مع ذلك تصدق الفها في الترح ووقع في مع مع مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا لما بلغني انه توجه فاعاد حضري هي وطفت اندكر الكذب وأقول لم ذا يخرج من معطه بحدفه الالف من مامع كونها مركبة مع ذافير هذه مام قبل الشاذ انتهى (قوله) الا تسالان المرء الى آخره) هذا البيت أول قصيدة للبدن ربيعة العامري في ذم الدنيا والرهذه والحب والنز والمدة والوقت وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخص معين كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليدي يحاول برأي ما دبر يدبسه في تحصيل المسائل انذر برديان يقضيه ووفيه أم صبه ذلك صدى على غير بصيرة والنصب هنا التذمر (قوله) لما مبتدأ بدليل ابداه المرفوع منها وهو بدليل افتقاره للجملة بعده في الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ما ذا كاه اسماء واحد امر فوعا على انه مبتدأ يحاول خبره والربط محذوف أي يحاول ومثله في الشعر جازر ونصب بدلي من المبتدأ ويحتمل ان يكون ما ذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يعطيه رفع البذل قلت لا يكون نصب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ ضمير انتهى وفي شرح الرازي ولغائل ان يمنع مجيء ما موصولة مطلقة بمجرى في ما ذا صنعت برأيها وأما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ما ذا ينطقون قل العفو ورفع البذل في قوله الا تسالان المرء ما يحاول انصب مفعلي أمضلال وباطل فلا نمام مبتدأ والفعل بعد الزيادة حرمه على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما الذي جلهم على ادعاء كون ذاهن ما موصولة رفع الجواب والبذل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يحزم دعوى عدم النطاق بين البذل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ اسماء عليه وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ قليل نادر وتجوز الجملة الخبرية في نحو ما ذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من المفعول وانما قل مجيء الضمير المصوب في الجملة التي بعده مام بين الموصولات الزو ومما الاستفهامية أو من لا رذالا تكون موصولة الاوقلها أحدها وكان النقل الحاصل اتصال الصلة بالموصول أكثر فكان التصديق حذف الضمير الذي هو صلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة أيهم في السعة دون صلة خبرها لتناقلها بالانصاف اليه (قوله) وهو انزع الوجهين في يسألونك ما ذا ينطقون قل العفو فمفعول (قوله) الذي رفع هو أو جرو وان كثيرا في رواية وغير هو هادئ ان كون ما مبتدأ وذال اسم موصول الوجه المرجوح هو كون ما ذا كله استفهام منصوب بابتدأ فوجه الزج ان ان العفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فليتها أو فليتها في الوجه الاول: ون الثاني كقولك لما ذا اجتبت لان الف ما الاستفهامية لا ثابت مع وجود الجار (قوله) يا خضر قل عفو ما ذا بال نسوتكم) هذا صدر بيت هزله لا يستغنى الى الذين قضاوا الخضر بضم الخاء المجهة وأسكان الرازي بعده جامع آخر وفي الصراح الخضر رضى العين وصغر هو رجل آخر بين الخضر وروى قال هو ان يكون الانسان كانه ينظر نحو عينه وتقلب بكسر اللام قليلة من العرب أوها تطلب بن وائل والبال الحال ويستغن عن معنى يقض أو بمعنى يقض من قولهم فلان ما يدبغ في الشرب أي ما يكف عنه والذين تنقية دبر وفي الصراح دبر النصارى أصله الواو والجمع ادبار وفي القاموس انهم من ذوات البياض في الشرح والخصان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستغن عن معنى يقض أو على انه مفعول على النسبة ان جعل يستغن عن معنى



يكفئ والاصل لا يستقيم شئنا من والى الغير من متعلق بشئنا المذكور ان يجوز بالتقدم مضمول المصدر عليه اذا كان ظرفا  
او بئنه محذوفا ان اعتنا به ويجوز ان تكون بالاستفهامية وذاموصولاً وصدر الصلة بمحذوفا ولا يستغن استئناف ويجوز  
ان يكون حالاً من والى العامل متعنه الكلام من معنى الانتكاري أى انكر جازي في هذه الحالة وجاز وقوع المثال من المضاف  
اليه لان المضاف بجزء (قوله دعى ماد اعلمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء زائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير  
ما قاله المصنف ان ما مجموعه اسم موصول (قوله ولا اعلمت لانهم براد يستفهم عن معلوماها هو) قيل عليه الباء مضمومة  
لامكسورة لان الكسر باقى آخر البيت والمعنى على انكر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونشئى بما جهلت (قوله أنورا  
سرع ماذا فافروق) هذا صدر بيت رغبة الباهلي هو بالزاي المضمومة والفتحة المجرى وحبل الوصل منتسك حذيق  
ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة من خرم فوقف بمعنى خائفة ومنتسك بثلاثة  
فى آخره أى منتقص والحذيق بالهاء المهملة والذال المجهمة المقطوع (قوله بقال سرع ذاخر وبأى أسرع هذا فى الخروج)  
فى الشرح الطاهر ان خروجه يتميز أى سرع خروج ذامنل تصبى زید عرقاً أو ما جعل سرع بمعنى أسرع وخروجه مضموناً  
على ترع الخافض كاهو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تنصير معنى لان خروجه مضمون على التميز  
(قوله قال الفارسي يجوز كون ذافعل سرع وما زائدة ويجوز كون ما ذاك اسماً) فى الشرح وأحسن من هذين التنصيرين  
ان يكون نورا مصدر ماضى باقتل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا سندا الى ضمير عائداً فى نورا والجملة مفعلة  
وماذا مبتدأ والجر والواو الاستفهام تهيى أو انكرارى (قوله والتحقق ان الاسماء لا تزداد) هذا الإشارة الى الوجه الاخير  
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الالهي وضميرها عائداً اليه باعتبارها وأنشد البيت صاحب اللباب  
بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحسنى حتى يقتل ومعنى البيت ان طول الباعقل يطيق ادائه وان حبسنا للقتل  
قصاصاً محسباً أنفسنا لذلك الحسنى الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما  
قوله ان صبراً فليس من ذاك الخما هو من قبيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل  
وان يحبس حسبنا ظاهر فى ان كلامنا مشاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والاربع فى الآية انها موصولة وان  
الفاء اخذت على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهاً ليجزاه الشرط لتشبيهه الموصول بكافة الشرط وتشبيه صلتها بجملة  
الشرط فان قبيل الشرط وما يشبهه يكون الثانى فيه مسبباً عن الاول والاية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب  
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سروراً وعلايسة  
ظلمهم أجبرهم فان ثبوت الاجرام مسبب عن الاتفاق وقد يكون باعتبار الخطاب الثانى والاعبار به نحو ان كرمى اليوم  
فقد اكرمتمك أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسبباً عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان اكرمتمنى  
اليوم اخبرتمك اكرامك أمس ومنه الآية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون  
الاول سبباً للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما فى جمع الشرط والجزء فى قوله تعالى قل ان الموت  
الذى تفرون منه فانه ملازمكم الملازمة لازمة للقرار وليس القرار مسبباً للافاة وكذا فى قوله تعالى وما بين من نعمة من الله كون  
النعمة منه لازم لحصول معنى فلا نترك قول بعضهم ان الشرط مسبب للجزء فى البحر وما موصولة صلتها بالجر والعامل فصل  
الاستقرار أى وما استقر بكم من نعمة نفس ربنا والخبر من الله أى فهمى من قبل الله أو جاز الفاعل والعوفى ان تكون ما شرطية  
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما بين بكم من نعمة وهذا صنف حد لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وجد هاتى باب  
الاشتغال أو متاوة النافية مدلولاً عليه بما قبله نحو بلا قوله فطلقها فقلت لها كنعوه والايم مفرقك الحسام وحذفه  
بعد ان غير متاوة بلا مختص بالضرورة انتهى نقول المصنف الاربع ليس على ما بينى لاشعاره ان كون ما شرطية راجع (قوله  
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى  
هذه الآية شرطية زمانية تظاهر ونحن لانعلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية ولانقول المطلق على حد سواء بصحتم ان يكون  
التقدير أى من استقاموا وأى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية  
زمانية يفهم ان يكون هذا تعبير معنى لا تعبير اصناعياً وأقول امارات ظهور الضامى فاستقيموا ان المصدرية الزمانية

لا يحتاج الى الفاء وقصد في قول أبي حيان في البصر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيم لهم مدة استقامتهم ورد قول المتوفي انما شرطية غير زمانية فانه قال ما شرطية في موضع رفع لانتهوا الخبر استقاموا وليكن متعلق باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما يامر لورود الى آخره) في الشرع يمكن أن يقال بأن فعل مضارع أصليه بنفس بكسر الهزة يقال بنفس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خفت باسكانها كما يقال شديدا بسكان الحاء في شديدا بكسر هاء وواو مصدرية وهي وصلتها فاعلى بنفس والاستناد مجاز اذا المراد انها ما بنيت بسبب رد الخشية ثم استند الفعل الى الزوال للملابس لها وأصلها ما بنيت أو ما بنيت على انه مقابله العين وعذوها (قوله ورد عليهم ابن مالك بصرفه ما يكون في ان أبده) لان أبده مستقبل (قوله وأجيب بأن شرطاً كونه الحال انتفله قرينة ضلالية) يعني وهنوا حيث قرينة ضلالية وأجيب بأن انتقذ في قول ما لا يكون في قصده ان أبده (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاء لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الحال الذي سقاء عنهم أجيب بأن الأمر على السقي الذي هو فعله لا على المسألة ان كان مباهجاً (قوله ومنه بما كانوا يكدون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت اتفاقاً وقوله ومنه لوجود الفصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دوى حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما قيل المصنف هذه الامثلة مما تقدم بقوله ومنه لا ما فيها يحمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالاً لا مرجحاً أي الاستغناء أي قد استطاعت في قولها وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكدون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا أيضاً قوله اجارنا الى آخره هذا البيت لا مرعى القيس وبعبه اجارنا تاغريمان ههنا • وعلى غريب القريب نسب وانطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنب مضارع نابه أي أصابه وعسب اسم جيسل (قوله ولو كان معنى كونهم زمانية انما يدل على الزمان بذاته لا بالبابية لكانت اصحاباً لم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انما يدل على الزمان بطريق النبابة والتحقيق انها لا يدل على الزمان أصلاً لا بطريق الامامة ولا بطريق النبابة وانما على الصلح الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعبه حذفه يفهم بقرينة وأقول لا معنى لذكره لانه على الزمان بطريق النبابة الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوتيه وصحته كما قيل الى تقدم على ابن أبي طالب رضي الله عنه قال تلعب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرم به بأديب ولديه المعتمد والمؤيد ومن غريب ما وقع من شعره يصاب الغنى من عثرة من لسانه • وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فثرته في القول نذهب رأسه • وعثرته في الرجل تعرا على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوماً يا أبا عبد الله انك ابناي أم الحسن والحسين فقال والله ان قبرا لخدم على خير منك ومن آياتك فقال المتوكل لا ترا كما سألوا عنه من فناء ففعل ذلك به فثارت فقبل آخر المتوكل الاتراك فادساوا بطنه فحيل الى داره فثارت بعد ذلك اليوم خمس خصال من رجب سنة أربع وأربعين وقبل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت من امراته من حاتم صابدا (قوله منالتي هو ما من طر شارب • الى آخره) هذا البيت لا في قيس بن رفاعه الاوسى شاعرا هجلى وقيل قيس بن رفاعه برقي قومه الماهلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوسى من بني معاوية أيام الفتح كل عام طائر عظيم يقال له الراح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على اطام ثرب ويقول خرب خرب مرما رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الراح فاعين من اوافه يحل الطول على أحد من اصحابه من ذلك شأ حتى ماتت بنو معاوية هلكوا جميعا وقال المثل أشام من الراح وبعد هذا البيت ونحن نحمدنا الحادى ونظمه • لهم السنان له هير وترعيب وفي الصحاح طر البيت بطر بالضم طر ورأيت ومنه طر شارب الغلام وعصفت الحمار به نفس بالضم عنوسا وعنوسا بهي عانس وذلك اذا طلل مكثها في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عدا الا يكره هذا ما لم يتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عانس ثم قال ويقال للرجل ايضا عانس وأندس البيت والمهر جرم هيرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المنة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعيب بالكسر ايضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى ان الماندر وهم الذين لم يتزوجوا الا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال فيه ذكر العائس من حيث هم غير متزوجين وإنما ذكروا من حيث ما يقتضيه العائس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمة أو كونه بمدة ثبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسما للشيب لصدق العائس عليه قلت قد رجع الشيب صفة يكون باعتبارها قسما أو التقدير والشيب غير العائس وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويكنى ان يقال ان في البيت تعبيراً والمناسبة انما تطالب بين ما وقع في كل قسم على أفراد موقفة وجدت بين العائسين وبين الذي طرأ به من جهة طول مدة عدم التزوج في العائس وقصرها في الذي طرأ به (قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذ ان اطلاق العائس على المذكر وانما الاتمه استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للثناء ولادالة على المفاضلة في التثنية لم أر الصريح يشذوذ اطلاق العائس في كلام أحد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقل معقده وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازها قياسا وان منتهى شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة ورودها وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للثناء ولادالة على المفاضلة فمثل شذوذ البصر بين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثلاثة ما ان شبهه الى آخره) في الصحاح امرأة تهله اذا كانت نساء فاعلم في القاموس اسماء أيضا الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويربهم ان فيه تليصا من دعوى اشتراك الاداء الى) أي ربح اسمية ما لهدر به على حرفتها كونها حرف فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرى الطرف وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسميا فيه تخلص عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعها لا لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني آدم ولما قلنا ان يدعى الاشتراك في تليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالاتفاق موضوعه يعني الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث هو الموصولة الاسمية ولو كانت موضوعا أيضا بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لازم الاشتراك الذي لا داعي اليه والجواب ان الانسجام هذا الاشتراك لا داعي اليه بل الیه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها (قوله فاذا قيل أهيجني ماقت قلنا التقدير أهيجني الذي يقتضيه لا يخفى ان هذا راجع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف ابن التبري وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للرج الذي ذكره بالظن في مقدمة من مقدماته وما حصل رد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني انما تقديره لاول لانسان ان ما الموصولة الاسمية موضوعها لا لا يعقل مطاوعا لموضوعها لا لا يعقل من الدواب الا ترى ان نحو جلست ما جلس زيد به المكان مجتمع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الهاء المقدرة مفعول مطلق) والمفعول المطلق يمكن مع كل صيغة متعدية كان أو غير متعد (قوله وهذا هو منه ومنهم) امامته فلا قراره اياه وعدم تعقبه وامامتهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما لو قيل بانهما) عبارة في البقاء وما المصدرية حرف عند تسميته واسم عند الاختصاص وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها انتهى فان قيل هل في هذا الخلل فقرة حينئذ قيل على القول بانهما يكون لها محل من الاعراب ويجوز ان يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بعرفتها لا يكون ذلك هذا ولكن في التسهيل ما يقتضيه انها تنفقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وبما رت ولبست اسمها تنفقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى ان ما المصدرية سوف فلا تنفقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم تنفقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رجه القلي آخر الجمل التي لا تحسن لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك ما يكذبون لانها من كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي على وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستثناء الموصول الاسمي عن عائد) لما نقل ان يقول ان ارباب الاسمي ما هو يعني الذي وفروعه فلان اسم تفصح كلام ابي البقاء استثناء عن عائد وان اراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلان اسم امتناع استثناءه عن عائد (قوله فانه يجوز مصدرية ما في واتباع الذين ظلموا اثر فوافيه مع انها قد عاينها الضمير) في التشرح لم يتعرض في الكشف الى مفاد الضمير فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا ان تقديره يقتضي انه يجوز كلاهما ولنا في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لان اسم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تخرير مصدرها الى التعليل المفهوم من تلواوا في الساحة مثل فخرج على قومه في زينة والمعنى واتبع الذين تلواوا الزناهم مع ظلمهم (قوله ليس أميري الى آخره) اللفظ بانفاذاً منه وهو فاعل أميري أنفي عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ماصدريه (قوله فليأمر القريب الى آخره) فليأمرني الذي هنا واليبيب الماقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بذا عياو بقدر مثله تحجيباً (قوله وأما قول المرار) في القاموس وكشده انه المرار الكسبي وابن سعيد الفقيهي وابن منقذ التميمي وابن سلامة البجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا تثر في الشرح الذي قاله سيدي في الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الامم في الشعر قال صددت وأطولت الصدود وقلنا وصال على طول الصدود يوم وهذا تصرح بان وجه الضرورة تقدم الاسم على راضه فليبق بعد ذلك وجه الاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء قلا الفعل مقدرا أو اقامة الامة عن القليلة ولم يبق وجه رد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقدم الفاعل بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا تثر في بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال وادعوض وصال وان كان سيدي به وغيره وأورده كذلك يعني ان تصاط النبي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصله مع الصدود طال أو لم يطول وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقيفه أو حذف مضاف للقرينة انتهى وأقول ان ارادته لا وصال مع الصدود في زمنه فليبق لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان ارادته لا وصال مع الصدود مطلقاً فليمنع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والتأخر ان مراد المصنف انه لا قاعدة في قولنا لا يوم وصال مع طول الصدود (قوله فليأمرني ليلي شعبي) هذا آخر بيت أوله ونسبت ليلي أرسلت بشافعة الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهي المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذي تقرر في عمل النصوص ان الماخلة على ان وأخواتها كافة لها من العمل فان فهم حصر فنسب الكلام لانها لو أخذت الحصر لا فادته أخواتها المكسوفة عا وأعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها هو قوله فيما يأتي والثالث ان يقول هنا الثاني الا انه راى المعنى فقال الثانية لان هذه الأنواع لا الكافة وهي مؤنثة (قوله ونسعى المائة بفعل مبهمة) المباشرة من فروع على انه نائب عن فاعل تسمى وجهشة مقسومة الثاني (قوله فاقم اقد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عائد على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقرأه بعض السبعة) هو بالجر عطف على امان جزالة الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على اننا نسلم ان اسم ان المنخفضة تعيين كونه ضمير شان) في الشرح لما قدم ان ضمير الشأن بعد ان المنخفضة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المنخفضة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذي أورده بقوله على اننا نسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لانسم استدلالاً وانما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند القويين وان لم يكن استدلالاً عند الجدلبيين وان قوله بالاستدلال انما هو قصر بف التسلخ وانما هو بالاستدلال لان على ان تكون لا استدلالاً وهو رافع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب الثاني) هكذا وقع في نسخة من المتن ونعم في نسخة الغائبة وهو ظاهر لان المقدري الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله والجميع ان يكون يعني الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأملت ما على جماعة العقلاء) في الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق آخر كما في عنوان الذي كرمي الفاضل وبرد على المصنف رسم ما في المصنف متصلة بان اذهو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا تتصلان خطأ الا اذا كانت ما فافان قلت قد يتسلك المصنف بان رسم المصنف سنة متبعة فلا يخبر على قانون الخط المصطلح قلت يا بابه قوله في المثال الثاني من أمثلة اللمحة الثانية من الباب الخامس وحل الرسم يعني في المصنف على خلاف الامم مع امكانه غير مدعومة أمكن هنا يجعل ما مرافا فانه انتهى وفي العمود قرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه القراءة على ان اندلسية مستارة لا تتطابق لان من خشي أهاب وأجل وعظم من خشية وهاب ولعل ذلك لا يصح عنهم وقد رأينا كتباً في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة ولذا ذكرها الزنخري يذكروها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال لا يتساهل الجاهل لنا) هذا صديقه يهزأه الى جامعة وقد وضعه قنبد وقد تقدم الكلام عليه في  
 الا في حرف الا ان (قوله وهو ضيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا  
 بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بضمض ووقفة ونصف عند قوله ولا يتساهل الجاهل بنا  
 تجليل (قوله) وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين (في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان انما الصبر بان ان  
 الدائبات وما لا تفي فان لا ثبات المذكور وما لا تفي ما عداه ورد وجوده ان فيه انخرجه ما الثانية مما استحقه من وقوعها  
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف في وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافذة لجاز ان تعمل فيقال انما يدافعها  
 بعضهم هذه الواجهة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فسادها انتهى وقد ذكرنا في حرف الا لام عن خمس  
 الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان المراد انما كلمة موضوعية المحصر وما ذكره من الوضع لذلك لان الكلمتين والحالفة  
 هذه باقيتان على أصلهما مرادان فوضهما (قوله) وانما مثل ان زيد ليس بقائم فليجيب لان ان لتوكيد النسبة التي بين  
 اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوت وان كان نفس خبرها ثباتا (قوله) وبعضهم ينسب القول بانها ثانية للقراري في كتاب  
 الشيرازي بان في الجني الداني وذكر القراري في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازي بان انما في انما  
 للفني وفي الشرح لعله يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القراري المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في  
 شرح النخبة رأيت في الشيرازيات ما نقل القراري اخذ منه وأقول هذا الذي ذكره بهاء الدين يقتضي ان القراري ذكرها  
 نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي ان نسبة للقراري في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يشتمل  
 على مسائل أملاها الوعد على شيرازي في القاموس وشيرازي بن قصبه يلاذ بالقراري فسميت به (قوله) وانما يدافع عن  
 احسابهم أنا (ومثلي) هذان من بيت وهو أنا لا ذلنا لهماي الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا وأمثلي ولذا اذن من الذود بجملة  
 فجملة الطرد والذمار بكمر المجهمة ما يلزمك حفظه وجايبه كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس وهو  
 الحماي الذمار اذا حكي ما لوله يصح لم يعنف من جاءه وحرجه انتهى والحسب ما عداه من مقارناتك أو المال أو الدين  
 أو الكرم أو الشرف في العذل أو في الفعل الصالحة أو في الأباة وفي المطول ولما كان فرضه ان يخص المدافع لا المدافع  
 عنه فقبل الضمير واخره ادول قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لانه احساب غيره كما اذا قيل  
 لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انهم حملوا على  
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم مائة على ان انا توكيد لا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانا  
 توكيد ولا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانما خبرها أي ان الذي يدافع اننا لان قوله اننا لا ذلنا دليل على ان الغرض  
 الاختصاص عن التمسك بصور الذود والمدافعة منه وليس بمستحسن ان يقال اننا لا ذلنا والمدافع انما مع انه لا ضرورة في العذل  
 من لفظه من الى لفظ ماوهو اطهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانسان ان الفعل  
 فاقب لان غيبة الفعل وتكامله وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحققة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله)  
 قد علمت حلي الى آخره) قيل هذا البيت لعمرو بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعبه شككت بالمرح حيازيه • وانجيل  
 تجري زعيا بيننا حلي بفتح السين اسم امرأه ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المجهلة أي القاءه على قطر بهضم  
 الخاف وسكون الطاء ما جانا به وشككت بالسين المجهمة وكافين يقال شككت به بالمرح أي خرقة و الحيازي به بالحاء الموهمة  
 والزاى جمع حزم وهو ووسط الصدر وانما جاحه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزءه باسم كله  
 والزم بكسر الزاى وفتح النشاة التهمة المتفرقة وفي الصحاح قال الاصمعي التهم الزيم المتفرقة وليس بمجتمعة في مكان فيدين (قوله)  
 وقول أبي حبان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما يمنع وان  
 الزجاج اجاز الفصل ولم يوجسه وان ابن مالك أوجهه عند المحصر بانما قالوا سيبويه به لا يرى انما المحصر فلذلك منع المحصر  
 بعده (قوله) رعا اذيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في وب (قوله) وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في  
 الصور) يعني فلاتعبارا لالحال أي بالفعل المضارع ولا اعتبار المعنى أي برعا وتظنير المصنف بالاية لانه هو على تنزيل المستقبل  
 منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والترمذ ابن المراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

نماض الآن وضرب الخليل في الماضي والعذر عندهما في نحو قوله أنه لم يرد بما ورد الذين كثر وأثن مثل هذا المستعمل أي  
 الأمور الأخرى وغالب عليها في القرآن ذكرها لفظ الماضي نحو وسبق الذين كثر وأثن أصحاب الجنة قوله وقيل التقدير  
 وبما كانوا قد قالوا في الماضي وكان يود حذف كان لكثرة استعماله بعد ما ورد المشهور دخول جماعلي المضارع  
 بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير البياض انتهى وفي المطول وقوله وورد الذين كثر وأثن من تترويل المضارع منزلة الماضي  
 في أحد قولين البصريين وأما المصنفون فعلى أنه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ما ورد بما جعل ربما يكون  
 موصوفة يورد الفعل المتعلق به بما يحذف وأما الذين كثر واتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف قوله  
 وبما الجاهل المؤول فهم هذا صدر بيت هزج وعنا جع يثنن الهاء وقد تقدم الكلام عليه في رب قوله كما سيف عمرو  
 لم يحنه مضاربه هـ هذا البيت صدره أخ ما جعل يثنى يوم مشهده وقد تقدم الكلام عليه في الكاف قوله فلئن صرت  
 إلى آخره هذا البيت في مضمون ميث ويصير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أعار يقال كلمته ما أعار جوايا ما رجعه  
 والجواب محذوف أي لم يقدح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأتم المضارع وهو يرى  
 مقام الماضي قوله أهدت مع الباء معنى التقليل هو اللفظ لا يالعين المسئلة كما يتوهم لقوله بعد ثم المناسب في البيت  
 معنى التكنيل لا التقليل قوله والظاهر أن الباء والكاف التشبيه هـ كذا في بعض النسخ وفي بعضها التعليل  
 وهو المناسب في اللفظ لقوله أن كلاما من الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم إلى آخره جواب عما يقال أن ما لك التعليل  
 يحصل مأمع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لا يجمع ثبات كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل  
 قوله كقول أبي حبة وأنا لما ضرب الكباش ضربة هـ هذا صدر بيت هزج هـ على صدره تأتي اللسان من القم وهـ وأوصية  
 بالهاء المهملة والمثناة التحتية سيد القوم وقوله وضفت علينا والضمين من الجمل وضفت بثلث قوله أعلاقة أم الوليد  
 إلى آخره في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطر ونحوها والعلاقة بالفخ علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأنشد  
 هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو المبي والأفان جمع من وهو القم والنعام مثناة مفتوحة ومهجة نبت في الجبل إذا  
 يبس أيضا والواحدة النعام والفلس بالهاء المهجة اسم فاعل من أطلس النبات إذا اختلط طبعه ببابسه وفي الصحاح أن  
 البيت لراي مخاطب نفسه وفي الترحم وعلى هذا الكاف من راسك مفتوحة لا مكسورة وأم الوليد مقول بفعل محذوف  
 أي أعلق أم الوليد علاقة قوله في بعض النسخ بالراء إلى آخره في القاموس والراء كسب القطعة من الأرض وموضع  
 بعينه قبر غرة وجبل لمذيل ومضرب يستاك به قوله فينا نسوس الناس إلى آخره هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر  
 وسباسة الناس أمرهم ونهيمهم والسوفة الرعية وتنصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروي بنصف أي يتقدم  
 قال في الصحاح وتنصف أي خدم قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت قوله والثالث والرابع هكذا وقع في قليل  
 من النسخ وهو الصواب في غيره والرابع والنخامس وليس بصواب لأن الثالث لم يتقدم له ذكر قوله وقول مهمل لو يأتيان  
 إلى آخره مهمل بكسر الهاء الثانية وهو هنا أمر القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمى بذلك لأنه أول من همل الشعر أي  
 أرقه من قولهم همل السباح إذا أرق نصبه وأما بيان جيلان يقال لاحدهما أبا والآخر من أجمع مضمومة فثناة فوقية وفي  
 آخره عين مهملة وزمل بلازى المضمومة أي غطى هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشعر وضبطه  
 بعضهم بالراء معناه لطم قال في الصحاح في فصل الرأوس مله بالهم فترمل وأرقل أي تلطم قال الشاعر ابن رماح في بالدم هـ  
 شنبه أعرفها من آخرهم قوله متى ماتنا خي إلى آخره بمثناة مضمومة في أوله ونحوه مهجة في آخره مضارع مبنى للقول من  
 أنصت أعرفتها بركتها وابن هاشم هوسيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وأما بمثناة مضمومة  
 فوقية في أوله وبجاء مهملة في آخره مضارع مبنى للقول من الأراحة ضد التعب والحطاب لائقه والتدنى بفتح التون والقصر  
 الجود في الترحم والفواصل جمع فاضلة وهي اسم لدرجة الرفعة من الفصل كذا في القاموس قوله ربما غنصه إلى آخره  
 تقدم الكلام عليه في رب قوله ونصه مولا نالي آخره تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة قوله نالم غنصه إلى آخره  
 آخره غنص غنص من المهم وهو يحلاف النجى قال المبردة الخلي مشددة وباء النجى مخففة وقد يشدو أحسن مضارع  
 أحصت الشيء وجدت حسه والراء النوم مطعنا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الصاد المهجة اسم فاعل من قولهم حضرة المهم

وأحضره والوارد بثلاث الواو المحذوفة حتى انقضى (قوله ولا جوارم بدارة جليل) هذا خبر يثبت صدره الأرب يوم صالح  
 فأن منها ما قد تقدم الكلام عليه في (قوله وفي المبتنيات) في الشرح المبتنيات بكسر الميم وهي المسائل التي أملاها وهي  
 الفارسي ببيت وهي بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الماشم ههنا هي مسائل تكلم فيها  
 الفارسي على هيت وهات ونحوه فثبت المبتنيات انتهى وبويعا في الشرح أن ه المبتنيات وهي مسائل أملاها صاحب  
 والشيرازيات وهي مسائل أملاها شيراز ثم أن كانت المسائل التي سئل عنها بلبدهيت متعلقة بكلمة هيت وهات  
 ونحوها محصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الأضافة فأشبهت الأضافة في على الفرة  
 مثلها زيدا) فإن أضافة مثل فيه إلى الضمير كافة لثقل عن اضافته إلى غيره حتى وجب نصب غيره (قوله وإن قلت لاسيما زيد  
 جاز جز يدومعه وامتنع نصبه) في الشرح يمكن أن ينصب باني مضمره وما نكرة بمعنى شيء ولا مثل شيء أعني زيدا  
 أقول إن مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه التنبه الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب فلا يرد  
 عليه جواز نصبه باني مضمره (قوله وبداءة الشرط جازمة كلت شعروا ما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار  
 خال من الفائدة فإن الكلام تقدم على زيادة ما بعده الجازم (قوله وقيل ما سم نكرة مفعلة لثلاؤا بدل منه) في نصب مثلا  
 ويعوضه في الآية أقوال أحد هالفراد أن مثلاً مفعول يضرب ويعوضه صفة لا لأجل تباينها بل من مثل وتكون  
 ما حيث ذوقت تاسم الجنس المنكر لآيها ما وضعف بان الصفة تاسم الأجناس لا تنفاس الثاني أن مثلاً مفعول  
 ويعوضه ظرف يار للثل وضعف بان الجهورعي أن عطف اليبان لا يكون في الكرات الثالث أن مثلاً مفعول ويعوضه  
 بدل منه واختير الإيعاب أن يعوضه مفعول يضرب ومثلاً حال منها لأنه نكرة مقدم عليها الخامس أن مثلاً مفعول أول  
 ليضرب ويعوضه الثاني وضعف بان الصحيح تصدي ضرب إلى مفعول واحد فقط السادس أن يعوضه مفعول أول  
 ليضرب به وثلا الثاني ونفسه ما تقدم السابع أن مثلاً مفعول يضرب ويعوضه منصوب على إسقاط الخافض أي ما بين  
 يعوضه خافقها وحكوا عشرة وثانافة فجعلوا نصبه ابن عطية ليهض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرهما لكسافي  
 والفرامونكره أبو العباس (قوله وفرار رؤية) هو ضم الراء وسكون الميم فبعد هاء موحدة (قوله وذلك عند البصريين  
 والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن  
 يقال الطولي في الصلة هو موجود لا معدوم لأن قوله خافقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين فإنه لا شذوذ عند  
 الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظرا لأن ما في خافقها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الأولى على أن  
 يعوضه منصوب بصفة لها ومعطوفة على يعوضه على أن ما صفة مثل أول زائدة وإن رفع يعوضه وما الأولى استهامة فالثانية  
 كذلك ويكون من عطف الجبل (قوله واختار الخشري كون ما استهامة مبتدا) قال السفاقي فيه غرابة وبعد معنى  
 الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة ويعوضه خبر مبتدأ محذوف أي هو يعوضه وتكون الجملة كالتفسير ما انطبق عليه  
 الكلام السابق واستحسن لعدم تكلفه (قوله أما ترى إلى آخره) ان شرطية ومما زائدة وحواب الشرط محذوف تقديره فهو  
 أمر غير مستمر ويدل عليه قوله أنا كذلك إلى آخره **فصل** عقد نه قلتر بيب في ما **ف** (قوله ويضعف كونه مبتدا  
 محذوف المفعول المضمر) لأن حذف المفعول المضمر العائد إلى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخر من الخبر وسيد ذكر المصنف  
 هذا في الباب الرابع من الكتاب في الأشياء التي تحتاج إلى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة وتكرره هو أكثر من  
 حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيد ذكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في  
 الأشياء التي تحتاج إلى رابط ويذكر هناك أن شاء الله تعالى ما قيل في تعليل (قوله) وجوابه يجوز أن يراد به الولد كون  
 المراد به هنا تولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب مجاه يعني رأس المال والأرباح أو ما شئته وما  
 كسب من نسلها ومناساتها وأماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله بالولد والطلب والتاد المال القديم  
 الأصلي الذي ولد عنه ذلك والطلب نفعه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكي أن بني أبي أختاروا انقسام  
 بينهم بينهم فدفعه بعضهم فقبض وقال آخر جواعي الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أن أطيب ما يأكل الرجل  
 من كسبه وإن ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وحمله الخبيث يعني كيد في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

بوش فتاده عليه الذي ظن أنه منه على شيء انتهى وقوله وبريها تعنيها في لها أثنى منهم معهم والثالث تعني النافية لقوله بعدة  
 ولا إصبارهم (قوله والأرجح فيما أزل على الملكين أنهم موصولة عطوف على الصبر وقيل نافية فالوقف على الصبر) في  
 الشرح لم يظهر في ترجيح أحد القولين على الآخر فقلنا أنه كان أرجح لظهوره في بادى الرأي ولهذا جزم العربون  
 به وحكوا كونها نافية بقيل ولم ينصكره المخشري قال صاحب البحر وما أزل ظاهره أن ماموصول اسمي منصوب وأنه  
 معطوف على الصبر وظاهر العطف التخياري فلا يكون الصبر أزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تلو الشياطين وقيل  
 الجهور الملكين بفتح اللام وظاهره أنهم ما من الملكة قبل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقيل أن  
 عباس والحسن وأبو الأسود وابن أري بكسر اللام فقال ابن عباس هما جيلان ساحران كانا يمايل وقال الحسن هما عجلان  
 يمايل العراق وقال أبو الأسود هما هاروت وماروت وقال ابن أري هما داود وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى  
 قول ابن أري تكون مأنفة وعلى سائر الأقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الأزال الضعف في قلوبهما وفي تفسير  
 البضاوي وما أزال على الملكين عطوف على الصبر وإن كان المرادهم ما لحد التخياري الاعتبار ولأن المراد به نوع أقوى منه  
 وهاروت وماروت وعطوف بسان الملكين لئلا يهواهما لكان أزال لتعلم الصبر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلا نسيبا  
 عليكن لأجل صلاحهما ونزده القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أنهما هاروت وماروت إنهما وما إذا كانت نافية  
 فيكون ما أزال معطوف على ما تكفروا هو تكذيب الله وفي هذه القراءة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما  
 اسمان لقبين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على اللزم  
 قوله والأرجح في لتذمر قوما أنذراؤهم أنهم النافية بدليل وما أرسلنا إليهم قبل ما نذر في الشرح لم يتضح في كون هذا دلالة  
 على أن ما ناسبة فإن النفي في آية يس يتسلط على أنذار آبائهم والمتن هنا إرسال النذر إلى هؤلاء أنفسهم ولم يجر في ذلك  
 ذكر فكيف يكون هذا دلالة على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما بغية القطع واليقين كما في عمل الكلام بل بما يغيد  
 الأولوية والرجحان من مشابهة أو تشبيه ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الاقتراح كون ما في آية  
 يس نافية وقال صاحب الكشف قوما أنذراؤهم قوما غير منذراؤهم على الوصف ونحوه قوله لتذمر قوما ما أنذراؤهم من  
 نذر من قبل وما أرسلنا إليهم قبل من نذر وقد فسر ما أنذراؤهم على إثبات الانذار ووجه ذلك أن قبيل ما مصدرية  
 لتذمر قوما ما أنذراؤهم أي موصولة منصوبة على الفعل الثاني لتذمر قوما ما أنذراؤهم من العذاب كقوله أنا أنذراؤكم  
 عذابا قريبا فإن قلت أي فرق بين تعلقي قوله فهم خافون على التذمر بين قلت هو على الأول متعلق بالتي أي لم ينذر وانهم  
 خافون على أن عدم أنذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله أنك لن المرسلين لتذمر كأنقول أرسلتك إلى فلان لتذمر فإنه  
 خاف أو فهو خاف فإن قلت كيف يكون منذر غير منذر من لما قضى هذا ما في الآية خرقت لما قضى لأن الآية في  
 نفي إذارهم لا في نفي أنذار آبائهم أو آبائهم ولذا سمعنا من ولد اسمعيل وكانت النذرة فهم فإن قامت في أحد التفسيرين أن آباءهم  
 لم ينذر وأوهو الظاهر فما صنع به قلت أريد آبائهم الآدون دون الآباءد (قوله • أمرتك أن تنظر فاعلم ما أمرت به •)  
 هذا مصدر بيت مجزؤه • وقد تركت ذمالم وذات الشب • والنشب بالشعين الجملة قال في الصحاح أنه المال والعقار وفي  
 القاموس أنه المال الأصبل من الناطق والصامت (قوله فالنقد ير أي شيء ننسخ لا أي آية ننسخ لأن ذلك لا يجتمع مع من  
 آية) لقاتل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أي آية ننسخ مع آية عدم اجتماع ما يجبي أي آية مع من آية على أن تكون من  
 لبيان جنس ما (قوله وأما على أنها معقول مطلق فالنقد ير أي نسخ ننسخ فآية معقول ننسخ ومن زائدة في البحر ويجوز أن  
 تحيى ما الشرطية مصدر اتقول ما تضرب زيدا اضرب مثله التقدير أي ضرب تضرب زيدا اضرب مثله وهذا الوجه فاسد  
 لأنه يلزم عليه عدم الجواب عن خبر يعود على اسم الشرط الاترى أنك لو قلت أي ضرب تضرب ههنا اضرب أحسن منها لم  
 يجر لأن منها ما تدعى ههنا على أي ضرب الذي هو اسم الشرط وبأن زيادة من مشروطة بهم الإيجاب والتذكير والشرط  
 ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز أن قام من رجل أقدم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض المصنفين (قوله وردها أوالقاه  
 فإن ما المصدرية لا تعمل) وهذا هو منه الذي في أعراب أبي الباقحجر وفيه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية  
 وآية معقول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه أن ما ههنا مصدر بدل فيه أنها



مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الوضع (قوله وقليلا في معنى التثني) في الكشف قليلا لما يؤمنون  
فما نأقيل لا يؤمنون وما مر به وهو اعلمهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاسي واعترض  
بأن كون القلة بمعنى العدم اغتاتله الصوريون في نحو أقبل رجل يقول ذلك وقدر رجل يقول ذلك ولما يقوم زيد وقيل من  
الرجال يقول ذلك وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو قف قليلا وقليلا ماقت فلا تذهب إلى أنه بمعنى التثني المحض  
انتهى (قوله • قليلها الأصوات الانعامها •) هذا يحجز بيت صدره • أنصت فالتبت بلفظ فوق بلدة • وقد تقدم  
الكلام عليه في الأيالكبير والتشديد (قوله و برزعم قوم إن ما هذه اسم كقده مناه في مثلاما بموضوعة) الإشارة بهذه إلى  
ما المفيدة للتقليل وقد مر في مثلاما بموضوعة حيث قال هناك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا لا معنى لكونها مضافة لثلاثا لا  
أخذتها تقليله (قوله ويسهل ذلك شيئا على تقدير قليل لاعتلا الطرف لأنهم يتسعون في الطررف) وفي الشرح الظاهر أنه  
لا ينبغي أن يسهل عند المصنف ذلك ولأشياء ماله أنه صرح بأن هذا الاتساع في تقدم الطرف المعمول لما بعده ما عليها مخصوص  
بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الإيذان أن هذا الزدليس في هذين  
القدربين على حسو لعل أنه يسهل يسرا على تقدير قليل لاعتلا الطرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه لاعتلا مصدر ولا يعني أن  
ذلك لا يقتضي جواز تقدم الطرف المعمول لما بعده ما النافسة عليها في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وأن في قوله يسهل شيئا  
ما إشارة إلى جواز في الشعر لكونه أفي الجواز (قوله والثاني أنهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بأن الجمع بينهما في  
الآية المذكورة وهي قليلا لما يؤمنون أن فعلها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقدم المعمول على محله وكلاما على  
خلاف الأصل على أن لسانا لا يجمع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد أو السند أحبا الأرض شباب الزمان انتهى  
وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها استند فاشي إلى غير ما حقه أن يسند إليه أو وقع فيها شيء إلى غير ما حقه أن يقع عليه  
أو أنصيف فاشي إلى غير ما حقه أن يضاف إليه وتكون صفة للكلمة لكونها انقلبت عن معناها الأصلي إلى غيره أو لكونها  
نقلت عن أعرابها الأصلي لمحض القرينة في قوله تعالى وأسأل القرية أولاد فمضمون مثل في قوله تعالى ليس كشئ شيء إذا  
تقرر هذا فاعلم أن مراد المصنف من أنهم لا يجمعون بين مجازين كرهتهم لذلك لأنهم لم يقدروا على ذلك في الباب الرابع من  
الكتاب السادس وإن مراده من المجاز هنا غير الكلمة المقولة عن معناها الأصلي إلى غيره بل قد يؤول ما ذكره من الأمثلة فلا يرد  
عليه نحو أحياء الأرض شباب الزمان لأن المجاز في أحياء وشباب لنقلهما عن معناها الأصلي إلى غيره (قوله وريثان الغنات  
لا تنفع أنصارا ولا مصلات ولا صفات ولا أحوال) في أعراب أبي البقاء أي وتفر بطرك في وصف من قبل وهذا نصف لأن قبل  
إذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الإضافة للاثني نافسة انتهى والغنات هي الطررف التي قطعت عن الإضافة وبنيت  
على الضم وذلك مسموع في قبله وبدون تحت وفوق ولما قد وردوا وحذف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس  
عليها ما هو مجتمعا نحو عين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليم أن لها عراب في الأعراب وعلى الضم حسب ما أقوى  
الحركات الملحقة ههنا الوهن يصف الحاجة إليه أي المضاف إليه أو يكمل الحاجة لجمع الحركات لأنها حال الأعراب أما  
مجرورة عين أو منصوبة أو أضافت حركة بنائها حركة أعرابها وسميت غنات لأنه كان حضاها لا يكون غاية لتضمنها المعنى  
النسي بل لكون الغاية هي المنسوب إليه فلما حذف المنسوب إليه وضعت معناه استغرب صيرورتها غاية لخالفه ذلك  
لوضعها فسميت بذلك الاسم لا سخر به أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا وانما امتنع  
وقوع الغنات أخبارا أو صلات وصفات لضعفها ما تقتضاه عن أبي القام (قوله وبشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)  
في الشرح هذا مبني على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع عن الصلة هي كان أكثرهم مشتركين من قبل ظرف  
لغير متعلق بخبر كان لا مستقر على أنه صلة انتهى وقيل أنه متعلق بكان نامة مخفية وفاعلها صلة الذين والتقدير برماقة الذين  
كقوام من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على أول صلتها) ذكر أبو القام وجه آخر وهو نصب عطفا على اسم أن ويرد عليه ما ورد  
على الذي قبله من أن فيه فسلالين العاطف والمطوف بالطرف وفي الشرح من الضمير من لا يرى أن هذا الإلزام باطل  
وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثله بعضهم بقوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكم بين  
الناس أن تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بأنه يجوز أن يقدر إذا انقضت وحذف ثم عطف عليه إذا

حكمت أو بقدر وياهمر اذ احكمت فيكون على هذا الاخير من باب حفظ الجمل قلت ويجاب عن آية يوسف على طر يقته في حذف الغارف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها لم تعلموا من قبل أخذ أسير الموثق ومن قبل تغير طبعه فحذف الاول وعطف عليه انتهى مافي الشرح (قوله وقيل بدل من النساء هو بعيد) في اعراب السقاقي وقيل ماموصولة أى النساء التي لم تمسوهن وصف بان ما يستحيل يكون وصف للنساء لانه قدرها يعني التي وما من الموصولات التي لا توصف بمختلف الذي والى (قوله والجهة مفصول) أى وجميع مواصلته مفصول فالحال هنا بالمعنى الثانوي ومن كذا (قوله أحد هاء ابتداء الغاية) قال الرضى كثيرا ما يجيء في كلامهم من لا ابتداء للغاية والى لانتهاء الغاية ولغف الغاية يستعمل بمعنى النهاية بمعنى الذي كان الامدو الاجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامدو الاجل فانها تستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتداء انية بان يحسن في مقابلتها في أو ما يفيد فأنه تنصو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله النجاة اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء وادأقتدتين مجرد كون الجور وبها موضوعا انفصل عنه الشيء ونخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء عند جازان يقع موضع من لانها مجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أى سواء كان الجور وبها مكانا فهو من المسجد الحرام أم غيره فغروانه من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك جنوح الى مذهب الكويين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضى وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودى للصلاة من يوم الجمعة وأنادى فى الايتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتدعي ان الابتداء شيئا مجدا كالسير والشي وخوضه ويكون الجور وبين الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتدعي ما أصلا كشيء المنسدر نرا من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار الى الخروج ليس شيئا مجدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بالقل من خطوة وليس التأسيس والتدء حداثتين محددتين ولا أصلين للمعنى المستبدل هما حدان واقعان فبما بعد من وهذا معنى في فن الى الايتين بمعنى في ومن في الطر وف كسيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يبتنا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا يمنع من قولك جئت من أول الليل الى آخره وصفت من أول الشهر الى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخبرن من زمان الى آخره) تخبرن معنى المعلوم من تخبرن الشيء اصطفتته وازمان جمع زمن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليلة بنت الحارث بن أي شهر ملك غسان وكان أوها وجه جيشا الى المنذر بن ماء السماء فان خرجت لهم من كاعا أو من طيب وطيبهم منه فقالوا ما يوم حليلة يسرى ضرب لكل أمر مشهور وانتهى مافي القاموس وقام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اني اناك من عند صاحبنا وهو يدركك ويعطيك حاجتك فتبائر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الهياج ما غطى عين الشمس وقيل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بين قول من قرا الكتاب والتجارب جمع تجربة بمعنى مصدر قولك جربت الشيء اذا خبرته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الاجابة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فهملة (قوله ورده السهلى) بانه لو قيل هكذا الاحتيج الى تقدير الزمان وكذلك ان المعنى على الطريقة الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من معنى زمان وفي الآية في زمان تأميس أول يوم قال أوحيا ن قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من ضولف أول لانها بمعنى الداء كانه قال من مبتدأ الأيام وقسح في هذا الذي أخبر عن بعض أئمة الصوفائي (قوله وعلامتها مكان سد بعض مسدها) قال الرضى وتعرف من النعصنة بان يكون هناك معنى ظاهر وهو بعض الجور وبين كافي قوله تعالى نخذ من أموالهم صدقة أو مقدر فغوا أخذت من الدراهم أى من الدراهم شيئا قال المبرد وهذا القاهر والزبحرشي ان أصل البعصة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدء الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضى ويعرف بان يصح ان يكون الجور وبين تفصيله وتوقع اسم ذلك الجور وعلى ذلك المبدء كاشال مثلا لرخص انه الاوانا ولشمرين انهما الدراهم والضمير في قولك من قائل انه القائل

يُخبر لاف التبعية فان الجهر وبها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض الجهر وراس  
 البكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله الناس من رحمة فلا يجعل لها ما تنسخ من آية) ذكر الساقى في امر بعض  
 هذا فانه قال ومن في من آية للتبعية وأما مفرد وقع موقع الجمع أى شئ ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله الناس من رحمة  
 وما بين من نعمة من الله والمقصود به الجهر وتخصيص عموم الشرط لو قلت من يضرب اضرب كان عاماً فاذا قلت من رجل  
 اختص بمنس الجمل (قوله مهماتنا تنسخ من آية) قال الساقى موضع مهماتنا بالابتداء ونصب بائنه ارفعل بضمه فعل  
 الشرط من باب الاشتغال أى شئ يخص بضمير بائنه وضميره عائد على مهماتنا على معناها لان المراد بها فى الآية  
 أى آية كعادى ما فى قوله ما ننسخ من آية أو ننسها (قوله وهى وتخوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال) فى الشرح  
 اما فى ما يفتح الله الناس من رحمة فالجاء بالظاهرة وذو الحال ما لانها فى محل نصب مفعول بفتح وكذا فى ما ننسخ من آية واما  
 مهماتنا تنسخ من آية فانظروا ان مهماتنا وذو الحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجهر به أو يجعل  
 مهماتنا باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح انتهى وأقول مهما وان كان ارجح كونه مبتدأ مفعول فى  
 المعنى والمفعول فى المعنى يصح اتيان الحال منه ونساقا الممتنع الا تيان بالحال من المبتدأ الذى ليس بفاعل ولا مفعول فى المعنى  
 (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايم اهل الاتيان وان لم ينته الطاعون فى الصعبة عن طعنهم (قوله وذلك من بناء  
 جاء فى) هذا مصدر بيت لامرى القيس بجزء وخبرته عن أبى الأسود (قوله بغضى حياء بغضى من مهابة هـ) هذا مصدر بيت  
 من قصيدة للفردق مدح بها بعض ولد الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه بجزء خاسكم الاحسين بيتهم (قوله  
 انما من البذل) قال الرضى وبصرف بصفة قيام لفعل بديل مقامها (قوله ولا يتفع ذالجد منك الجبد) الصبح المشهور فيه فتح الجبل  
 وهو الفناء وقيل الذى تسميه العامة البض وروى بكسر ها وهو الاجتهاد وأنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد امر  
 القضاة بالجد والعمل فكيف لا يتفع و اجاب ابن السديان المعنى على رواية الكسر ان العبد لا يبلغ جده وعمله دخول الجنة  
 الا بفضل الله تعالى وفى اهر لاي بكران الانبارى قال أبو عبيدة الجبد بالكسر الانكاش والله تعالى قد امر بالانكاش على  
 طاعته ولا يجوز ان يأمر بهيه ثم يقول انه لا يتفعهم قال أبو بكر ولا اظن الذين روى به بالكسر ذهبوا الى المعنى الذى أنكره  
 أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا يتفع ذالانكاش والحصر على الدنيا انكاشه ولا حصره على ان يتفعه العمل لا شرة (قوله  
 وقيل نحن يتفع معنى يتفع ومتى علفت من الجبد انكس المعنى فى اصحاب أى لا يتفع ذاللقى عندك شانه وانما يتفعه العمل  
 بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفى الفائق انه لا بد لىة ثم قال ويجوز ان تكون على معناها لا تبدعو يتعلق اما يتفع  
 واما بالجدة والمعنى ان المجد ولا يتفعه منك الجبد الذى مضته وانما يتفعه ان قصه التوفيق والطف فى الطاعة ولا يتفع من  
 وجده منك جده وانما يتفعه التوفيق منك انتهى والطف ما يختاره المكلف عندك الطاعة أو ترك المعصية ويسمى  
 الاول توفيقا والثانى عصمة وفى حاشية التفتازانى وقد بتوهم ان فاعل يتفع مضمهر ومنك الجبد مبتدأ وخبر أى لا يتفع ذالجد  
 جده وانما يكون الجبد منك وليس شئ فى الشرح لا يظهر انما اذا علفت الجبد انكس المعنى اذا المراد بالجدة هو الخط الذى ينوى  
 واللقى ولا شك انه غير تام اذ كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والجهر وبالجد أو يتفع انتهى وأقول بل هو ظاهر  
 لان الجبد حينئذ الخط الذى ليس بدينوى اذ هو المتبادر من الملاقاة الجدمع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفى قطع الخط  
 الذى ليس بدينوى وقد كان المعنى اثباته ونفى قطع الخط الذى ينوى ثم لانسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجدة تكون بمعنى بدل  
 بل تكون بمعنى انها فى افلان خط من الله وفى قول المصنف أى بدل خطه منك وقوله وأما فليس من افلق شئ فليس من هذا  
 لان المؤمن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان فى شئ يبدل ولا ية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس فى شئ يبدل  
 ولا ية الله تعالى وفى الشرح بل المعنى صحيح اذ قد رتب ليس فى شئ يبدل ولا ية الله تعالى أى ليس فى شئ نافع معتبه يبدل ذلك  
 وانول كلام المصنف ليس على هذا التأويل ولما هو على ظاهر هذا اللفظ وفى اهراب الساقى فى شئ خبر ليس ومن الله  
 فى موضع نصب على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف أى فليس من ولا ية الله تعالى للتبعية (قوله وفى قول  
 الى نخلة ولم يند من البقول الفسقا) هذا بجزء صدره جارية لم تل كل المرتقا أو نخلة بضم التون فى قوله نصبر نخلة كى  
 بذلك لان أمه ولده الى جنب نخلة واسمه يمين حزام والفسق بضم الفوقية وبضمها معرب بسته (قوله وقال

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها التعميض والمعنى على قول الجوهري انها على النقول (الافستق) في الشرح الذي اشتهر في الصحاح في مادة بقل بالموحدة ما نفسه ظن هذا الامر اني ان افستق من البقل وهكذا يروى بالياء وانا اظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالياء بالموحدة وان عنده ظنان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاها عنه المصنف ثم انظر من اين جاء المحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل يفتح الباء الواحدة ويصوتون القافي ما نبت في بزره لا في اصل نابت ويضم النون ما ينقل به على الشراب انتهى واقول لم اراه في النسخة التي اراجها من الصحاح شيئا مما قاله المشايخ ولا مما قاله المصنف في بقل بالياء بالموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من تتبعه وهو نظير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الذي قال الجوهري واطنه النقول بالنون وهو تطوير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء المحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بعض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى المحصر الذي قاله (قوله اخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض ايضا الحوامل من النوق واحدها خلفه من غير لفظه ولا واحدها من لفظهوا الفصل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والقابة بالهجة واللام المضمومتين وتشديد الباء الواحدة (قوله وانتصاب اقبلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان اقبلا) في الشرح هذا الغايبي على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعينه ولم له يكتب المأخوذ من فلان اقبلا وغير ذلك مما يكون فيه اقبل من فروعا لا منصوبا وجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا يكتب وفي هذا الفصل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ اقبلى يكتب المأخوذ اقبلا يعني انه يصير بالكتابة اقبلا على التعيين انتهى واقول لا يخفى على المتصف بعد هذا اقرب ما ذكره المصنف وسببا في كلام الرضى انه قد اُجيب عن قولهم قد كان من مطربا به على سبيل الحكاية المقدره انما من فيه يكون كذلك ايضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفي ظنها (قوله يابو ثعلبة كذا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه لقد كتبت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله يبدو وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة ويل (قوله وقد يقال ولو كانت العجوز اوصع في موضعها من نفسه بحيث لان صحتها وقوع المراد في موقع مرادها انما هو الذي يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من) (قوله السابغ مرادفة البلاء في نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها لا تبدأ) في الشرح ان اريد كون الطرف الآتي في معنى البلاء كما قاله يونس وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه في ابتداء الفاية فهما معنيان متبايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانما المالح) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فيها ابتداءية وما فيها مصدرية) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى والظاهر عندي انها أي من في اخذته من زيد في الجني الذي مثل ابن مالك لانه في الغاية بين تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهه امكن عنده امره الى آخره) تكن بالثناة العفوية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهها وبالثناة القصبة كما هو مقتضى كلام صاحب الكشف البني فان صاحب الكشف قال في قوله تعالى وقالوا مهها تأتيناها من آية لتصر نلها والضمير ان في به وارجاعا الى مهها الا ان اعمدها ذكر على اللفظ والثاني انشأ على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال البني انه ذكر الضمير في يكن جلا على اللفظ في مهها وانت الباقي جلا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والخليفة واحد والتائب في الآية والبيت بعدهما التبيين بقوله من آية ومن خليفة وخالها بالطاء المجهية أي حبسها (قوله الثاني تقييد الفعل بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا يعني تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظر الى لفظها (قوله بجزلة الجورور جمع) يعني مع التي هي اسم لكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاها سيبويه من قولهم ذهب من معه ولا فراه من قرأ وهذا كمن معي بتثوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها معنى عند (قوله والسباق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم أمثالهم أي في حفظ أحوالها وتقدير أوزانها وأجلها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وتعمول علمه وسعة تأثيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من

دونك من أولياءه بنائه فتخذ المفعول وجعلها ان ما تلحق شذوذ زيادة من في الحال انقلبت هذه القراءة عن أهل الدراية وزيد بن ثابت  
وأبي جراح ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخيه الباقر ومكيول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبد الواسطي والسلي وشيبة  
وأبي بشر والزعفراني واعتز على سبعة من جبير وغيره بدخول من في قوله من أولياءه وأجيب بان اتخذ عما تعدى تارة  
لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الأرض وعليه قراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله تعالى أفرأيت من اتخذ الله هواء  
وهذه القراءة منه فالاول الضمير في تتخذ والثاني من أولياءه ومن التبعيض وقال أبو الفتح من أولياءه في موضع الحال ودخلت  
من زيادة مكان الذي المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المجعزة على تسمية  
الفاعل ومن أولياءه هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق الذي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد  
ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن أولياءه الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين  
لان من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من أولياءه انتهى وفي تفسير البصائر وقرئ  
تخذ البناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياءه ومن التبعيض  
(قوله لئن اذنا لك ما كان لئن اتخذت ذراعا لآل كونه نازلا لآل كانت مثبتا لانه ناء عن اتخاذ) في هامش بعض  
نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف ومحل من الحال والعامل بانفراده محتمل  
التبوت والني وأقول ههنا في النفي المحض وأما ما كان يعني التوبيخ والتندب كما في المثال فان الفعل والحال فيه مبتدآن على  
ما لا يخفى والابتداء للني المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ ونك أولياءه وكيف فعل غيرنا ان يتخذنا  
دونك أولياءه على قراءة الجمهور وما يصح لنا ان نتولى أحدادونك فكيف يصح لنا ان تعبد غيرنا ان يتولى أحدادونك والجمهور  
على ان القائلين ذلك هم المبدعون والقلاء الذين لم يأمروا بعبادتهم كالملائكة ومبعضي عزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام  
يقدرها الله على هذه القالة وقال الكشي يصبها الله يومئذ كذيب ما بئس (قوله وتقدربا ليس بمشقق ولا منتقل ولا يظهر  
فيه معنى الحال حال) تقدربا معطوف على تخرج وحال المفعول ثاب لا تقدربا لانه هنا مجني الجعل ولا يظهر عطفا على  
ليس بمشقق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال لسبب لامين الحال وانما هنا لامين فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها  
مطلبن دعوى حال التامع انما يمكن ان تأول بمشقق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى وأقول الحال وان كان  
ليس بلازم اشتقاقا او انتقالا لا تقع جامعة الا في عشر مسائل ان يدل على تشبيه نحو كز زيدا كأي كسدا وتدل على  
مفعولة نحو بعته بدايدا وتدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول او تكون موصوفة نحو قرأ ناعمر ساود الله على سحر نحو  
بمته مذابك اود الله على عدد نحو فتم ميقاته به اربعين ليلة اود الله على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسر الطيب منه رطبا  
او تكون نونا صاحبا نحو هذا مالك ذهابا وقرءه نحو هذا حديثك خافا وأصلا نحو هذا نائلا حديثا وما نحن فيه ليس  
واحد من هذه المسائل ولوسلم فاعراض المصنف انما هو بمجموع كونه ليس بمشقق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال  
ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكاره فلا يصح قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التناظر في كون  
لفظ الآية وقع منكرا حالا في الموضوعين لا في ايجاد المعنيين (قوله وتفسيرا للفظ بما لا يحتمل وهو قوله قليلا وكثيرا وانما  
ذلك مستفاد من اسم الشرط لمعومه لا من آية) في الشرح ولقائل ان يقولوا به تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط  
وهي حال من العامل فلازم هو مها (قوله واستدل بنحو ولقد جاء لمن بنا المرسلين بنفركم من ذنوبكم) قال الرضي  
والكوفيون والاختفاء لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على التكرات استدلالا بقوله تعالى بنفركم من  
ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبهمة أي بنفركم من ذنوبكم شيئا قالوا قوله تعالى  
ان الله بنفركم الذنوب جميعا بناقضه وأجيب بان قوله تعالى بنفركم من ذنوبكم خطاب لقوم فوح وقوله تعالى ان الله بنفركم  
الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران  
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله تكفروا عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا  
الصدقات فتمهاهي وان تحضوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وتكفروا عنكم من سيئاتكم فقرأناهم وجزوا الكسافي  
تكفروا بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأه الباقر بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف  
حذفها

هذا وفيه وقوفه أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فيما أغوي يتي أن تلهاهم بون ظاهرا مثل ذلك سائغ  
 أولا هذه مسئلة مهمة أطلب فيها الشيخ به الذين السبكي في شرح مختصر ابن الحارث الاصل في ذكر الشارح كلامه فيها  
 بكلامه (قوله وبني الى آخره) يقال بني وبني وبني وبني زادوا الكاشع التبيين المجهدة والمجاهلة الذي يضرك العداوة  
 ويضر بكسر الضاد وتخصيف الراء ضارح ضار يضرب ليعني ضرو في الشرح استدلال الكوئين بهذا البيت لا يقبه على  
 الفارس بلوزان تكون مباشرة وتقدم الشرط عنده سوغ لزيادة كسقدم التني وأخويه (قوله فراه بعضهم لما  
 آتيناكم) هي قراءة سعيد بن جببر والحسن قال أوحيا وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد ويزه كلام العرب  
 ان يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أواصق أي لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما تؤول الى  
 الجزاء كما تقول لما جئتني أكرمك قال ابن عطية و يظهر ان لما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس  
 أخذ عليكم الميثاق فيصبي على هذا المعنى كلني في قراءة جزء بكسر اللام قال أوحيا وهو مخالف لـ هـ سيويه فان لما  
 المقتضية للوجوب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا جعني حين ولا غيره وأما اخذ الـ في الظرفية أو على الفارس (قوله  
 وجوزوا في عشرين في وما أزلنا في قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين يجوزون زاد مع العرفه في الشرح لم أر هذا  
 في الكشف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلين نائية ولعله وعلى ذلك  
 في موضع آخر انتهى وفي البصر وقالت فرقة ما في وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي  
 كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في قوله من جند زاده ومذهب البصريين بشرط زاد ما من يكون  
 الجور وهاهنا كذا إذا كان كذلك فلا يجوز ان يحط على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب  
 عن ابن عطية أهني هذا التقدير على انه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي  
 كان من جنس المطر) فن مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكان وقال الرضي وأوجب بانه على  
 سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فاجب قد كان من مطر فزبد في الموجب لأجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما  
 قال دعني من قرآن وقول ابن الحارثي من مطر ومن للتبعيض والتبيين فيه نظرا لان حذف الموصوف وإضافة الجملة أو  
 الظرف مقامه بالشرط في باب الموصوف قليل وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفاعل  
 المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زادا لان حرف الجر موصل للفاعل القاصر الى مكان بقصر عنه لولاه والفاعل لا يتصرف عنه  
 فعله (قوله ولقد جاءه هو أي جاءه من الخبر كأنه من نيا المراسين) قال الرضي ويميز ان يقال ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا  
 حال (قوله وأوجب بانها غير متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للصف ابنه ما قد يكونان في الاثنان ولهذا سمى  
 دخول من عليهما (قوله فاجبر و بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبذ لان بدل البعض كبذل  
 الاشتغال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقديرا يعود على المبدل منه (قوله من الأولى مثلها في زيد أفضل من عمرو) وفي الجني  
 الذي اختلف في معنى صاحبه لأفضل التفضيل فقال المبرد وجاعه هي لا ابتداء لفاعله ولا انقضاء معنى التبعيض وصححه  
 ابن عصفور وذهب سيويه الى انها لا ابتداء لفاعله ولا انقضاء معنى التبعيض (قوله على جعل كنهه عن الاله الذي أوجبه الله كنهه  
 عن الله) كنهه الاول مجرور بالاضافة مفعول أول ليجل وكنهه الثاني منصوب على انه مفعول الثاني (قوله وقدمه ان كتم  
 لا يتعدى بن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعضها وسأني ان كتم لا يتعدى بن وفي الشرح كأنه نسي ان  
 وفي جماعه فانه لم يذكر بعده في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بن (قوله ومجرور والثانية بدل من مجرور  
 الأولى بدل اشتغال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كاسبق ولما قال ان يقول ان تكرار من بني من  
 تقدير الضمير من (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو الذي افهمه من قوله وإذا  
 قيل الى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تسهيله الوجه ورده من التي فرامعت التي الى الاستفهامية وظاهر  
 قوله في التنبيه الاول فصل من الأوجه الأربعة (قوله ولا يتقد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلا قال ابن مالك بدليل من ذا  
 الذي يشع عنه الا بانه) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تيمم الكلام على كلياته ففتقر لذلك ما نه ويكثر  
 قيام من مقر ونبالوا مقام الثاني فيجاب بالقصد الذي يجاب انتهى وهذا نحو ومن بغض الذوب الا الله ونحو ومن يرغب عن

ملة ابراهيم الامن سقته نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يفر الذوق بالله ولا يرغب من ملة ابراهيم الامن سقته نفسه فتصاحبت من المذكورة مقام الثاني لصح والمراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بأية الكري لان من الاستغفامية وان اشترت معنى النفي الاتهام ليست فائقة مقام الثاني الا يصح ان يكون الاصل الاد الذي يشفع عنده الاياذنه حتى يقال انها قامت مقام النفي واقول هذا مني على ان المراد من قيام الثاني قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع بل المراد هو معنى اللفظ على حاله ممنوع ومن ضعف الذوق بالله اذ لم يبق ضوم من ذا الذي يشفع عنده الاياذنه فانه يعني لا يشفع احده عنده الاياذنه ثم في الشرح على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام الثاني الا بشرط ان تقترب بالواقع ان كان المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم وان اشار الى كلام آخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو محتمل ولكن الشأن في وجوده (قوله واذا قيل من ذا القيت في منبته اذ اخبر موصول والعايد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الامة كون ذرا ائدة ومن مفعولا) سيدكر المصنف في باب الموصول في الجهة الخامسة من الباب انما هي ان الاكثر في ضوم من ذا القيت كون ذرا للشارة خيرا واقيت جلة حاله ويقل كون ذرا موصولة ولقت صلة وبعضهم لا يميزه (قوله رب من انضيت الى آخره) انضاج الهم طبعه حتى يستوى ومعنى انضيت قلبه غطاه اذ لا لاجل اللفظ او اذ لا غط قلبه على ان يكون غطاء خيرا وفي الاصل ان الغطاء غضب كامن للهمز يقال غاطه فهو مغط قال ابن السكيت ولا يقال غاطه وفي القاموس يقال غاطه وغيطه واغاطه (قوله فكفي بنافذنا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة (قوله افواك الى آخره) الارجل بالحاء المهملة جمع رجل وهو مسكن الرجل (قوله فخرهما على الزيادة وذلك شيء لم يثبت كحاشيتي) في الشرح يمكن ان يخرج بيت الفوز على ان من موصولة حذف صدر ملها أي كاذبي هو محمول برؤا به بعد الفعل المحطو ربحه الا انه خفض لمجازه المحفوض (قوله وقال الزمخشرى ان قدرت الى الناس العهد موصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي أو للجنس فوصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل) يعني في تفصيل الموصولة بالهذه والموصوفة بالجنس وفي حاشية التفتازاني فان قبل ماوجه هذا التفصيل ولم لا يجوز ان تكون موصولة هي تقدير الجنس وموصوفة هي تقدير العهد قلنا مناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لاجل ما به مناسب الموصوفة لتذكيرها والعهد لتثنية مناسب الموصولة لتعريفها وأما الاستعمال فلان الشائع في مثل هذا القام هو التكرار الموصوفة اذ اجعل بعضا من الجنس كقولهم من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المهور كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الآية والقرآن غير بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم باعضائه فتكون باقية على التذكير فيكون المعبر بها من البعض تكرة موصوفة وعهدة الكل تستلزم عهدة ابعاضه فتكون موصولة وهذا ايضا بعد تسليمه انما يعمد كراهين وجه المناسبة والافلا امتناع في ان يعبر عن العلم بلفظ التكرار لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا لجمز بيت صدره فم من كاهن ضاف مذهبهم وسيدكر المصنف البيت الذي قبله في آخر الباب الثالث (قوله قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح) في الشرح ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان الخصوص خبر مبتدأ محذوف فان قلت هو كلمة اريد افظها فهو علم وكيف وصفت بقوله ثالث هو كذا قلت ان العلم قد ينكر كافي قولك مررت بسيو وهو سيو كذا قال آخر مسمى بسيو به كذا هذا أي ويحتاج الى لفظ ثالث مسمى هو واقول بل نكر كلفه هو لتعدد ما يتعدى افعاله لا يكون مفعلا على نفسه الا انه اذا اراد بيكلمة افظها الكون مفعلا على نفسه لم يأت به هذا الاعتبار لتذكير هالم تعدد هذا المعنى العلمي لمخلاف بسيو به وغيره من الاعلام التي معانيها غير نفسها فان تذكيرها متأت في تلك المعاني لتعدد ما (قوله باشاء من قصص ابن حاتم) هذا صدر بيت لعنرة هجره حرمت علي ولينا لم تحرم والشاة هنا كناية عن امرأة قبل ارادتها حرمت عليه لتزوج ابيه اما ما افهمي ان اياه لم يكن تزوجا وقيل لنها حرمت عليه الحرب التي بين قبيلتي وقبيلته ففني هدم الحرب بين القبيلتين لئلا يه تزوجا (قوله آل الزبير الى آخره) الزبير هو ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وسام المجدي يشفع السنين اعلاء والقبيلة بنو ابي احدوا الاثرون معطوف على سنام المجدي وهو من الترو وهي العدد (قوله ومهما يكن الى آخره)

تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله وثمة ابن يسعون) هو بمثابة تحتية وسين مهملة ساكتة في مضمومة فواو ساكنة فتون (قوله ولا أوبيت إلى آخره) حيزه مضمومة فواو ساكنة في مضمومة مكسورة فتنة تحتية فتوقية ساكنة لتأنيث فعل مبني للفعل من آتته ما لندى منتهى شرب الماء والضاوية الضعفة والبارق السحاب ذو برق وثبت العرق إذا نظرت إلى صحابه ابن عطر (قوله وأنت ضهيرها لانا الخليفة في المعنى) هذا يقتضي أن تكون الملائكة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله لما سمعنا من جنوب شمال) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فوضع فالتقاة لم يصف ومهما وتوضع بضم المثناة الفوقية وكسر الضاد المحضة موضع وكذلك المقراء بكسر الميم ورسم الدار الملق بالارض من آثارها وفي القاموس والجوهر ربح تخالف ربح الشمال مهمما من مطلع سبيل إلى مطلع التراب والشمال شبح الشين وكسر هـ الريح التي تهب من قبل الحجر أو ما استقبلت عن يمينك وأنت مستقبل وأصح أنه ما مبه بين مطلع الشمس وبنات نض من مطلع الشمس إلى مسقط نسر الطائر ويكون اسمها وصفة ولا تكاد تهب ليلوا يقال فيها مال عجم ساكنة فمزة مقنونة كافي البيت ونسخ إلى يمين الدار اختلافاً سمعنا لها فاحداها تسمى الآلة بالتراب والأخرى تزيله فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم ينصر سبب عموها في نسخ الريح بل له أسباب كمر السنين وتوافد الأمطار (قوله وهي بسيطة لآخر كبة من موهما الشرطية ولان ما الشرطية وما الزائدة) قال التفتازاني واختلافه في تفسير كلمة برأسها موضوعاً لزيادة التعميم فوجه كونهم أنهم هو الوضع والمناسبة على ما قبل أن الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل معناه كلف وما هي الشرطية والمعنى كلف من كل شيء ما تفعل أفضل فتقيد أنه ما من شيء تفعله إلا أو أفضله هو ما فوق الأمر بالكسب من كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل أصلها ما ماني أن الأولى هي الشرطية والثانية لاهية متصلة بها زيادة التعميم كافي متى ما وابتاعوا غير ذلك وفي حاشية التسهيل للصف بندي أن قال بالساطعة أن يكتب مهمما بالواو لكن قال أصلها ما ماني أن يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا إذا قيل أصلها ما ماني وأقول من قال بأن أصل مهمما ما ماني قال بأن أصلها ما ماني أن اتفاقاً على أصل آخر كلمة مهمما ما ماني في كتب آخرها على القول الأول يعني على القول الثاني فلهذا المبدأ كرا المستفاد من القول الشارح (قوله) وأنشد لحاتم قاله مهمما ما ماني (آخره) حاتم هو أوعدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور روى السؤل بضم السين المهملة واسكان المعز وتختف فتبدل وأوامسا له الأفسان وقبل هذا البيت أنبت هضم الكسح منظر الحشا من الجوع انشئ الذم أن تضلعا وإلى الخصى رفيق أن يرى مكان يدى من جانب الزاد قرأ (قوله) ومهما اتصلها أوبدأت براءة) هذا صدر بيت جزم لتزيلها بالسيف ليست مبسلة وفي الشرح وقوله لتزيلها لتبطل لتترك البسلة والسيف في محل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك إلى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل علياً رضي الله عنه لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن فضال لأن البسلة أمان وبراءة أزال بالسيف ولست مبسلة جواب الشرط وهو محذوف الفاعل معنى التي أي فلا تبطل وفي شرح الشاطبية للفرى مهمما في موضع نصب فعل محذوف تقديره ومهما تفعل أي وأي شيء تفعل في براءة يعني من الوصل أو الألتد أو قولها اتصلها أوبدأت تفسير ذلك الفعل المحذوف والمحذوف ذلك الفعل وما اتصل به أشكل عود ضمير متصلها فعل ما كان يعود عليه وهو براءة لأنه لا يمانع لبيان أو منصوب بإخبار أعني وفي شرحه للسعري مهمما منصوب بتقدير رأي أي حالة تقراء ثم فسر فعل الشرط وقد توجه إلى ظاهر بعده على جهة المفعولية فاهل الثاني على مختار البصريين لقوله وبضمير المضمول في الأول جواز أو الأفع حذفه (قوله) فإن قيل فدر مهمما وافتة على براءة) يعني أنه إذا جعل مهمما براءة صح كون التصوب في متصلها مع كون ضمير براءة عائداً إلى مهمما فيكون مهمما مبتداً أو مفعولاً محذوف بضمير متصل (قوله) قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع إلى العام) لقاتل أن يقول أن اسم الشرط وإن كان عاماً لم يجب الوضع لكنه أريد به ما هو براءة فيصير رجوع ضميرها إليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز أن يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار تناوله لذلك الاسم كضمير المطلقات طلاقاً وجبياً في قوله تعالى ويعولن أحق بردهن فإنه عائداً على المطلقات الأعصم الرجسية وغيرها لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار الرجعية (قوله) وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهمما) وهو عدم رابط في متصلها لكونه حينئذ أظهر بطل كون مهمما مشتغلاً عنها العامل الذي بعده بضميرها لأن مسكلاً من ابتدائية مهمما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضي عود



المنسوب في فعلها عليها (قوله ومهما اتصل مع أو آخر سورة) هذا مصدر بيت حمزة • فلا تنقض الدهر في اشتقاقه وأواخر جمع في موضع الخبر تأتي آخر سورة وقوله فلا تنقض الدهر جواب الشرط وتنقل منصوب بضمائر أن بعده الفاء جوابا لهن في أي فتنتقل يعني إذا وصلت البسملة بآخر السورة فلا تنقض عليها وتنبت في السورة الأخرى لأن البسملة لا تؤول السورة إلا لا وآخرها وفي شرح المغر في موضع مهمال نصب بفعل بفسره الفصل الموجد والعدد بربا بجملة من البسملة الكاتبة في أوائل السور متصل فعلها (قوله وأما هنا فيمن كونها نظرا لفعل بتقدير رأى وقت فصل براءة أو مفعولا به حذف عامله) في الشرح لا يمتنع ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بفعل على أنها مفعول مطلق يعني أي وصل فصل سواء كان ما آخر سورة أو ما آخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدأت بها أو وصلت ما آخر سورة أي سورة مسكت أو وصلت ما آخر آية من أي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية إن المراد وصلها بآخر الاختلاف قصور انتهى وأقول إنما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر إلى الغالب **مع** (قوله لغة غنم وريبعة) في الأصح وغنم بالتسكين أبو حنيفة وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن هاشم بن عقيل وفي غير ربيعة بن ربيعة بن مالك بن زيد معناه بن هاشم ويلقب بريبعة الجلود وريبعة الصقري وهو ربيعة بن خلف بن مالك بن ربيعة أبو حنيفة وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو حميد بن عبد مناف بن هاشم بن عبد مناف وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن تزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلمهم أصحاب هذه اللغة انتهى وفي الأصح وإنما سمى ربيعة الفرس لأنه أعطى من ميراث أبيه الخليل وأعطي أخوه مضرا الذهب فسمى مضرا الجراء (قوله أبقري أبقري حوب وأهروا نامعا) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والوالو الخال (قوله وتيل هي حال والخبر محذوف) في الشرح وفوال الخال هو الصبر المستكن في ذلك الخبر أي وأهروا كاتبة معاوية هذا الخلق معا محذوف أيضا وأهروا كاتبة في حال كونها معا وهذا كلف لاداعي إليه انتهى ولتقابل أن يقول تقدير كاتبة الخبر يعني عن تقدير كاتبة أخرى يتعلق بها معا لا فرق بينهما إلا بالخبرية والحالفة والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظرا) وجهه أن الاسم ذلك بل هو اسم أو قوله وقد حذف ينسب ما إلى آخره سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر (قوله كتب ويحيى إلى آخره) يدعى المائنة القصبة ثمانية يدعى بفتح النون وكسر الهمزة وتراي بضم النون وقع الهم (قوله إذا حنت الأولى مصعب لهما معا) حنت الحاء المهملة والنون والأولى بضم المهملة تأتي الأولى وهو صفة محذوف أي الجملة الأولى ومصعب هذين (قوله وأقنى رجلي إلى آخره) فاعل أقنى ضمير الدهر أو الموت وبأدو أهل الكوا في الشرح ومستغفر بفتح الفاء اسم مفعول من استغفره الخوف إذا استغفره انتهى وفي بعض النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استغفر أي أصبح قلبي بسبب هلاكهم مستغفرا لا كنت أعشى عليهم ولا أعشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء بالزاي أي وفسرهم بغير مطمئن وفيه نظر لأن عدم الأطمئنان إنما هو معنى الاستغفار والذي في البيت هو الاستغفار قال في الأصح واستغفره الخوف أي استغفره وقدم مستغفرا أي غير مطمئن **يحيى** (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) هذا هزج بيت لصحبه بن ربيع وصدره أنا بن جلا وطلاع الثنايا وتقدم الكلام عليه في غير (قوله أخيل رقامتي حاب له زجل) في الأصح وأخلت فيه نالا من أخير وتقولت فيه خلا أي وأبنت فيه خيلة وفي الشرح أخيل بضم المهملة مضارع أخلت وحاب الظاهر أنه بمعنى دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسره بتفصيل المعنى ولم أقف عليه والزجل برأى وجمع مفتوحين الصوت يقال صاحب زجل يفتح الزاي وكسر الهمزة أي دور عد (قوله شر بن جلاء البحر إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الواحدة **مع** ومنذ ومنذ **مع** (قوله قليل هال السمان مضافان) هذا القول لبعض البصريين وينبأ عندهم لاء لتضعهم ما معنى الحرف (قوله ورابع عشت آثاره منذ أزمان) هذا هزج بيت لأحمرى القيس صدره • قضائك من ذكرى حبيب وعرفان • وفي القاموس وعرفان كعتبان معنية مشهورة والربع المتزل وعشت دوسن والآخر جمع أثر وروى بدل آثاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله أقون من مذنب ومذدهر) هذا هزج بيت صدره • لمن الديار ضنة أخبر • والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والجر بكسر الحاء ديار غود ناحية الشام عند وادي القرى وأقون نالون من سكانها والجمع بكسر الحاء المهملة جمع حفرة وهي السنة (قوله فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن ومباذع ساجر) قال الرضي إن هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الأعراب هو الذي

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصريح في غير هاتاهذه ذهب المحققين مده لكنه مشكل بعد مذهب في الظروف مع اختياره  
لهذا الاعراب فيجاء ان كونهم مبتدأين منافا لكونهما ظرفين ولم اعترض على جواب مع شدة الجحش عنه قائله وأقول لا منافاة  
بين كونهم مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بان يكونا مبتدأين وفي الشرح وعما استشكلت به الابتدائية  
ان قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كاتقول يومان أم ذلك وأجيب بانهم أبجر وهارافعة بحجر اهنا فاضفة في انها  
لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجي طرفان بحجر جسمتا بحدها ومعناها حين وبين  
مضافين نفسي ما قسمته مذهب يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفا جافيه من التحسيف في الشرح قال ابن الحاجب هذا الذهب  
وهم لان المعنى واللفظ بأبياء أما المعنى فلا تلك ضمير عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلا ان اليومان نكرة  
لا مفعول لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقدم انظر الطرف على المبتدأ المتكرر مفعول له وهنا كذلك فيكون المفعول  
موجودا فاجواب ان مجرد ذلك لا يكون مفعولا وانما يكون مفعولا ان لو كان الطرف خبرا للبند كقولك في الدار رجل  
وفي يوم الجمعة صلاوة فجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذا لم يكن ظرفا له لكان زائدا عليه  
ضموني رمضان جمات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الزويع يومان بل المراد انه هو (قوله  
ما زال مذ معتقد بده ازاره) وهذا صديريت للقرود في برقي بيزدين المهلب بحجزه \* فسماعا ذك خمسة الاشبار \*  
قيل أراد باداء خمسة الاشبار البورع مبلغ الابل وقيل أراد الموت وللدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف  
لانه في الغالب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يدني كتاب من كتابي تلقي \* في ظل  
معتزك الهاج منار والكتيبة بالمتناة الجليش تقول منه منذ كتب فلان الكاتب تكتيبا أي عباها كتيبة كتيبة وتكتبت  
انجليس تصبعت والمعتزك موضع المعركة والهاج الفار ومثارة صفة الهاج على زيادة ال (قوله \* وما زلت أبني المال مذانا  
يا فغ \* ) البالغ بالمتناة الضحية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما يرتفع من الارض واثرف وأيقع الغلام  
فوق يافع ولا يقال فوق وهذا من النوادر وغلام يقع ويضع (قوله وقيل مبتدأ) هذا القول يقابل المشهور وليس  
بمطلوف على قبل الذي قبله (قوله وأصل مذهب يديس لجوعهم الى ضم ذال عند ملاقة الساسككن نحو هذا اليوم)  
قال الرضي واما ضميرك مذهب ملاقة الساسككن في نحو هذا اليوم بالضم لساككن أي أكثر من الكسر فلا يدل على ان  
أصله مذهب لجواز أن يكون للاتباع (قوله ولان بضم سم يقول مذهب من طول بضم مع عدم الساكن) قال الرضي  
وضم ذال المنسولة كان بعده ساسككن أو لافعة عقوبة فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم تخفف فلما احتجج الى الضميرك  
للساككن ودلى أصله انتهى

### ﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحد هاتون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة في الشرح لا يتأق تقسم نون التوكيد الهما في هذا المحل لان المقسم أولا  
هو النون المفردة ولا يدهق في الثقلة اليوم لأن يقال أراد المفردة خطا انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرهما من باقي  
الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للثخينة والتخفيلة (قوله أقاتل أحضروا الشهودا) هو روية في الهاج وقيل  
أريت ان جاءت باملودا \* مرجلا وليس البرودا وارتب أصله أرايت حذف منه الهزمة الثانية تنقيفا والاملود  
بضم الهزمة النام والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجمودة ولا سطا تقول منه رجل  
شعره ترجيلا والمعنى أخبرت ان جاءت هذه المرأة بشاب تزوجها ورجل الشعر حسن اللباس كالفضن الناعم أنا هم  
باحضار الشهود لعدنكا بحا عليه وفي الشرح وأصائل أن يقول لانسلم ان في قوله أقاتل ان توكيدا لاحتمال ان أصله أقاتل  
أنا حذف الهزمة اعتسلا طام ادعيت التثنية في نون اتاعلى حدلكا هو الله في وهما بحيث وهما ان اسم الفاعل عند اتصال  
نون التوكيد به بل يبنى الشبه بفعل الامر فانه اعتدال لفعال هذه النون لا تلحقه بالامر هذا العمل أريه نصولا لكن سمعت  
شيوخنا يشدون البيت بضم اللام من أقاتل ولم ألق عليه مضمونا في كتاب معقود وأقول انما أدخله النون لشبهه بالضارع  
لتفاد معنى والأصل في الأصل الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في ثباته بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به توثيقا للتوكيد والجهو وعلى انه معنى التركيب مع التثنية والاعراب لا يكون في الوسط والتثنية حرف لا حقه في الاعراب فيبقى الجزآن مذهبين وقال بعضهم جميع ما اتصل به التثنية من المضارع على اعرابه كان الاسم مع التثنية معربا لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المتصلة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق حصار الاعراب مقبدا وقال بعضهم المضارع مع التثنية معنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف والواو والياء لان الضمائر البارزة تنفع التركيب لفضلها بينهما والمخفوف ليسا كنبه في حكم الثابت (قوله ضمير ورسوخا شبه الوصف بالفعل) يعني المضارع قال الرضي قيل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبها بالماضارع وهذا كاشبه به في دخول ثون الوفاية في قوله وليس حاملي الابن جاد (قوله) فانزلن سكينه علينا ( ) روى البخاري من حديث الرعاء رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب يخاص بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما هتدينا \* ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينه علينا وثبت الاندام ان لا قينا ان الاله قد تبصروا علينا \* اذا ارادوا فتنة ايقنا (قوله) \* فاحر به بطول فقر وحرابا ( ) هذبحز بيت صدره \* ومستبدل من بعض غني صريحة \* وفي الصلاح وغضي ايضا ما لم ينزل في معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وان شئت اليت الا انه قال ومستخف مكان ومستبدل وصريفة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل ينحو الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشر الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واسمها مهملة ورافة قال في الصحاح وقصدت الرجل فتقول بالحرى ان يكون كذا وهذه الامر مجرأ أي مقننه مثل حجاجه واما حراه مثل ما جاءه واحر به مثل واحر به (قوله) دامن سعدك الى آخره الكاف من سعدك ولولا ك مكرورة للتميم من تيمه الحب أي عيده وذلك فهو متمم والسبابة بفتح المهملة رقة الشوق والبالغ العائد ومنه قوله تعالى وان جنحو السليم فاخرجنا (قوله) والذي سبيله انه يمجى (قوله) أي يدل على الامر لان معناه ليدم سعدك (قوله) وقرب ما من الوجوب بعد ما في نحو واما تخافن واما ينزغشك ( ) يريد بالقرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يشعر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن ان يكون المضارع شرط لان المؤكد بما (قوله) لم يوفون بالجار (هذا) آخره يثبت تقدم الكلام عليه في الاقدام وهو لولا فوارس من فهم واسرهم \* يوم الصلابة لم يوفون بالجار (قوله) كقولهم \* ومن عضة ما بينت شكرها ( ) العضة واحدة العضاء وهي صخرة عظيمة لها شوك والشكر بالشين المجهة ما بينت حول الشجرة من أصلها قال الرضي هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى وأراد المستنف بقوله كقولهم كل فصل مضارع وقع بعدما زائدة التي ليست مسبوبة برب نحو قولهم بعين ما أرى نكح ويجهد ما يملين وقول الشاعر قليلا ما يجهد نكح وارت قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان مالنا لازمت هذه المواضع أشهر عندهم لام القسم فمالوا الفعل بعدها معاملة بعد الاقدام فان تقدمت ر على ما لم يؤكده الفعل بعدها لا فيماد من قول الشاعر \* رجا أو قيت في علم \* رخص توي شمالات وقوله رجا يقول ذلك حكاة سبويه لان رب تصبر الفعل بعدها ما في المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضعه على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الربعة أن تكون قليلا وذلك بعد الانافية وما الزائدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى وانتوا فاخته لاتصين الذين وقول القائل \* ومن عضة ما بينت شكرها وقوله قليلا ما يجهدك وقد عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما بينت وقوله ما يجهدك زائدة ولا يرى الوجه الذي عين ذلك ان يستعمل ان يكون ما في بيتين ثالثة وما في يجهدك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذي عين كون ما في بيتين زائدة لانافية انه مثل لم يستعمل الاجمعي الايات لا التي فان قيل انما هو غرض بيت صدره \* اذ لمات منهم ميت سرقاينه \* أحبيب بان الرضي قد صرح فيها لقاءه عنه آتفاناه مثله وفي قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا كونه بمنزلة والوجه الذي عين كون ما في يجهدك زائدة لا مصدرية انه لما كانت مصدرية لا ترفع قليلا على الخبرية به اذ لا يصح نصبه يجهدك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولكنها التثنية داخلة على المضارع في موضع لا يدخل عليه في الالف التثنية (قوله) فون ضيف للظلي في القاموس الضيف من يجي متطفلا (قوله) ولهذا هو سميت به رجلا في ذلك التثنية بعينه مع زوال التنكير ( ) هكذا قال ابن الحارث وفي الشرح وتعالى ان يقول لانسم ان التثنية في رجل حال عليته

هو التتوين الذي كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التتوين قبل العلية للتنكير وبعد التتوين واذا صار معه  
 اذاسمى به وحكى فان التتوين يثبت فيه مع كونه علما وتو في الاصل للتنكير واقول الجواب عن الاول ان كونه عينه  
 هو الطاهر الذي لا يبدل عنه الدليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهوره في الثاني جواز غيره ومن  
 الثاني بان الثابت في صه بعد العلية هو حكاية تنوين التنكير لنفسه مراد به معناه والذي لا يثبت بعد العلية هو نفسه  
 لاحكامته وقال الرضى وتتوين التنكير خصوصه ومعه ودح وسيبو به قليل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التتوين في نحو  
 رب اجسد و ابراهيم فليس للتنكير بل هو التتوين لان الاسم معرب وانا لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد التتوين  
 والتنكير معا فرب حرف يفيد فالتتوين كالاتي والواو في مسلمات ومسلمات فتقول التتوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا  
 سميت بالاسم فمضى التتوين انتهى واقول على هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمم للدلالة  
 على التنكير (قوله وتتنوين التتوين لا يعامع العلتين) اى العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلية والثابت (قوله  
 وزعم الزنجشري ان عرفات مصرف قال جاز الله واغلام يسقط في عرفات لان الثابت فيها ضعف لان الثابت التي فيها كانت لخص  
 التائب سقطت والهاء فيه علامة جمع الماثلين فها قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة ثابت فيها لا متعصفا  
 ثنائيت ولا مشتركة لانه لا يولد الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات ميار كذا ولا يجوز ميار كذا لانه لا يولد  
 في قوله ولا أرض أشل اجالها فتأنيثا لا يصغر عن ثابته مصر الذي هو بناء بل البعثة والاولى عندي ان يقال ان التتوين  
 للمصرف والتتوين وانما يسقط في نحو عرفات لانه لا يسقط لتبعه الكسرة في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع  
 السالم اذ الكسرية متبوع لا تابع فهو في غير التتوين في غير المصرف لا ضرورة لم يحذف ما منع (قوله لا لاول كجوار وغرض  
 قاته عوض من الياء وفاقا لسيبو به واجهور) قال الرضى فصر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله  
 جوارى بالتتوين ثم جوارى يحذف ثم جوارى يحذف للمركبة للاستئصال ثم جوارى يحذف الياء لا لالتة الياء المكسورة ما قبلها  
 في غير المصرف التثنية بسبب القرينة وانما ابدل التتوين من الياء ليقطع التتوين الحاصل طبع الياء الياء اسقط في الرجوع  
 اذ يلزم اجتماع الساكنين ولو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقديا على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت  
 بجوارى لان منع الصرف يقتضي حذف التتوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتصار ايضا يلزم ان يقال جاني  
 الجوارى ومررت بالجوار يحذف الياء لان الكلمة لا تحذف بالالف واللام ونقل القرينة باق معها وفسر السبب في وهو  
 الحق قول سيبو به بان اصله جوارى بالتتوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا تحذف الياء الساكنة ثم وجد بعد  
 الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسبيا تحذف تنوين الصرف ثم  
 خافوا رجوع الياء زوال الساكنين في غير المصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالقرينة نفوض التتوين من  
 الياء (قوله وفصحها البائية عن الكسرة خلافا لبرد) احترز بقية الثابتة عن الكسرة عن فتحها التي ليست بتأنيث عنها فان ثلث  
 لا تحذف لفظها طعنا بخلاف البائية عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار ثابته عن الكسرة الثقيلة قال الرضى قال البرد التتوين  
 في جوارى عوض من حركة الاء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصل جوارى بالتتوين ثم جوارى يحذف ثم جوارى يحذف  
 الحركة ثم جوارى تنو من الحركة لخص التثنية بالاعلال واصل جوارى بالتتوين ثم جوارى يحذف ثم جوارى يحذف  
 مقديا على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبو به (قوله لا لاول كجوار لغرض من حركان  
 فتح وحيل) في التثنية فذهب هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوارى اقامها عن حركة يمكن التلطف بها ولكنها  
 حذفت استثناء الفرض منها والحركة في نحو حيل متعذرة لاسبيل الى التلطف بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها  
 ولان ان تقول حيل احق بالتعويض من جوارى لا متعذرة لاسبيل الى التلطف بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها  
 فتبعية ساكنة فمهمة فلام اسم الوضع على فيصل وهو معرفة بلا الف ولا لام وقال الكسائي وهي حيلة وقال ابو علي النحوي  
 اغتال وجيب لا تحذف فيكون الياء معجمة لان المهمزة وان كانت حلقية من الغنة فهي متفادقة بالنية ومعاملة  
 معاملة الثبينة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلوا الياء الفا كما قبلوا في ثابته فتحو لان الياء في ثبته تكون والوضع معرفة

ولا تخفى ضبعة لان الذي كرم شعبان والجمع ضباعين مثل سربان وسراحين كذا في الصراح (قوله لان حركة تاء كسوف هزة جيل  
منها التثنية) هزة منصوب بالعطف على حركة لايجزور بالعطف على تاء كسوف لان حركة هزة جيل موجودة على الباء لانوثة  
(قوله والثاني يتكبد) أراد بالثاني التثنية الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجمع قوت مفتوح حتى قدال مهسلة  
مكسورة فلام هو هنا جندال محذوف منه ألف الجمع وفي القاموس الجندل يحفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال  
وكلمة الموضوع الذي يتجمع فيه الحجارة وأرض جندلة كلمطة وقد تنفع كثيرها (قوله وهو الالاحق للقوات المطلقة) في  
الشرح وكذا المصدر والمفعلة والمصرفة وقد ذكرنا الفرق بين التقضية والتصريح في حرف اللام في السلام على الامام الجازمة  
(قوله والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جى به لقطع التثنية) في الشرح قال ابن عقيل فقولهم تنوين التثنية كقولهم  
داود القياسي وفي الحديث ان القدرة بحسب هذه الامة وداود ينفى القياس والقدرة ينفيون القدرة يقولون الامر ان  
قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشئ لانهم ائتمروا القدر لانفسهم واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولون واقول  
القدرة طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقضوا وصار القدرة لقبية المعزلة لاسنادهم افعال العباد الى  
انفسهم واثباتهم القدر فلهام فكلام ابن عقيل بنا على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب  
الايمان والامن مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها مستتعة  
في اوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وانكرت القدرة  
هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بل وانما مستأخفة العلم أي انما علمه سبحانه بعد وقوعها وكذا وعلى الله  
سبحانه وتعالى وسبقت هذه الفقرة قدره لانكارهم القدر قال أصحاب المقالة من المتكلمين وقد تعرضت القدرة  
القاتلون في القول الشنيع الباطل ولم يبق احدهم من اهل القبلة عليه وصارت القدرة في الازمان المتأخرة تعقد اثبات  
القدر ولكن تقول الخليل من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وفيه ان اصبحت لعدا من) هذا  
عجز بيت مقفى صدره • آتني اللوم هاذل والعتاب واللوم بفتح اللام المثل بالذال المجهة وعادل ترخيص عاذلة واصب بكسر  
الثاء كذا وجد في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لماتزل برحما وكان قدسى) هذا عجز بيت  
صدره اقدل لرحل غيران ركبانا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقام الاحاق ناوى الفخرى) • هذا صدر بيت عجزه  
• مشبهة الاعلام بالاعمال المنقوشة والقائم القاتن الشديد بالسواد والاحاق بالعين المهملة جمع عن بفتح العين وضمها وهو ما بعد  
من اطراف المغارة والناوى الخالى والمخرق بسكون الخاء المجهة وفتح المثناة الفوقية والراء المهملة والواو السكونية جمع علم وهو  
الجبل وما يتدنى به في الطريق والخفق بفتح الفاء الضرورة واسله الخفق بسكونها مصدر خفق العرق اذا اضطرب وفي  
شرح الباب واصل المخرق المخرق بسكون القاف لهما الحلق التنوين به التي ساكنان فيفتح ما قبله تشبها بالنون الحفيفة  
او تكسر لان الساكن اداسر حرك بالكسر (قوله وفائده الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي ساكن القاف  
لم يعل السامع ان هذا المشد واقب او واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت  
لانه شعر قسمة محكي الا ستر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف (قوله أي يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في  
الخيوم والاعن الذي يتكلم من قبل خياشمه يقال نطى اعن واداعن كثير العشب لانه اذا كان كذلك آلفه الذبان وفي  
اصواتها غنسة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذلية كغراب وغريبان واغربة (قوله وتنبت في الوقف) في الشرح قد  
ينازع في ذلك فان الزنجشري قال في احاجيه حيث اشار الى تنوين التثنية هو الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف  
الاطلاق اذا وصل المشد ولم يقع فيه فانس في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله • وبوم دخلت الخدر خدر عترة) • هذا  
صدر بيت لامرئ القيس عجزه • فقال تلك الوبلات انك مر جلى • والخدر السترك كذا في الصحاح والمراد: استراخه ورج  
وهو مركب من مرأى كالب النساء مقب وغير مقب وغير زعيمه مضبوطة فون مفتوحة فئدة تحته فزأى هي انية غله  
والوبلات جمع وبلة والوبلة والوبل شدة العذاب ومعنى مر جلى تاركى واجلة أى ماشية (قوله • سلام القمامطر عليها) •  
هذا صدر بيت عجزه • وليس عليك امطر السلام • وهو لا حوص من محمد بن عبد الله بن حاصم الانصاري من قصيدة في  
سلى اثنت امراته وكانت جيلة وكان هو ابنا جيلًا وكان يحياها جيلًا يدانتر وجب رجل قبيح المنظر يقال له مطوف قلب على

[illegible]

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف فهو من هذه حرف لا حذفا في ذلك (قوله وكناثة تنكسر ها) في الشرح كأنهم أرادوا بالها  
 التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا الشرف للفظين بانخاف الحركتين فقالوا نعم بالضعف في واحد الانعام وقد جمع بين اللفظين من  
 قال دعاني عبده الله تعالى فدأوه \* فيا لثمن دأع دعاني نعمهم الرواية بفتح عين الاول وكسر عين الثانية كذا قال المصنف  
 في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم بكسر النون انباءا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشيه التسهيل عن أبي  
 حيان ثم قال انما أراه أصلا اتباعا لالحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومذمن  
 القفات الثلاثة ولو صح الاتباع لصرح نعمهم ونعمهم لفتح اسماء مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع أوله لثانته معاهو  
 على ثلاثة أحرف به صحت فيه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبهذه (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالعمى) هذا يقع في أكثر النسخ  
 عقب قوله وبه الاستفهام في نحو هل تطعني ثم في بعضه يقع وصف المعنى الثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل  
 ان يفسر نعم بعد نحو هل تطعني بالمعنى الثالث وهو الاعلام بدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تطعني  
 بمعنى اقل فيكون دأع في قوله ومعاني معناه ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا  
 وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاول ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع  
 مادون أصله لا فاعدا معنى التصير أى مصر المعنيين السابقين ثلاثة وادخل على المضاف إضافة لفظية لكونها داخلية  
 أيضا على المضاف نحو الجعد الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول  
 مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم لا اعلام بعد نحو هل جاء  
 زيد بنحو هل وجد ثم ما وعد بك حقا واتنا لا جوا (قوله قيل ونأتى للتوكيد او وقعت صدرا فنعمهم هذه اطلاقهم) قيل  
 بكسر الهمزة وسكون اللام التسمية واطلاهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المملة جمع طلل بفتحتين وهو ماخص من آثار  
 الديار (قوله السب ربكم) في البصر روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذرته وأخذ عليهم العهداته  
 وبهم وان لا اله غيره فآمر وبذلك والتموه واختلف في كيفية الانحراج وهيئة الفرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية  
 ينافي بظاهر ذلك الحديث وقد راجع الجمع بينهما جماعة معاهو متكاف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسر  
 به الزمخشري قال هو من باب التخييل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الآلة على رويته ووحدانيته وشهد بها  
 عقولهم وبصائرهم التي ركبها فهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أخذهم على أنفسهم وقرهم  
 وقال السب ربكم فكأنهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقرنا واحدنا بنبأك وباب التخييل واسع في كلام الله تعالى  
 ورسوله صلى الله عليه وسلم في كلام العرب وتطرده قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه ان نقول له كن فيكون ومعلوم  
 انه لا قول ثم انما هو تخييل ونحوه بل على وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الآلة الشاهدة على حسن العقول  
 كراهة ان تقولوا يوم القيامة انما كنا عن هذا غافلين لم يمه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية  
 من بعدهم فالتدبير انما نصب الآلة على التوحيد وما نهوا عليه فقام معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنهم الاقبال على  
 التقليد والاقتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأداة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت  
 متى بنى آدم أسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله يذريتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بأبائهم والدليل على انها في المشركين وأولادهم قوله تعالى وتقولوا انما أشرك آبائنا  
 من قبل والدليل على انها في اليهود الآيات التي عطف عليها والتي عطف عليها هي على غطاها وأسلافهم وذلك قوله  
 تعالى واسألهم عن القرية التي وادعاهم أمه منهم واذنأذن ربك واذتغافل الجبل فوقهم وابل عليهم نبال الذي آتيناها  
 انتهى وقرأنا في القرآن وما من عاصم وأوجع وذريتهم بالجمع وهو مفعول أخذو ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم  
 فكان من ظهورهم بدل من بني آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقربا في السبعة ذرية بها لا فرد في التثنية الفوقية  
 ويعني ان يكون مفعول أخذوه على حذف مضاف أى مشاقد ذريةهم وانما كان أخذ المشاق من ذرية بني آدم لان بني  
 آدم أصلهم لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول بخدر) بجمع مفتوحة فغاممة لساكنه فذال ههله مفتوحة  
 فبها (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن مقدم عليها لفظا ومعنى

## (حرف الهاء المفردة)

(قوله نحو ماهيه ونحوها ونحوها هاءه وواو ز ياءه) أراد بنحو ما هيه ما كان يحركه غيرا عرابية ولا شعبة من انحرح اسم الى المعنى معها على النقص ونحو نحو قول وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركه عارضه فكانت كالمركبة الاعرابية و أراد بنحوها هاءه الاسم المبنى ونحو واز ياءه الاسم المندوب (قوله واتي صوابها لي آخره) منع اعطى وصار عي يفتح والنقص والكسر وجها ما خبرنا وهو واوى اللام تقول جفونه ولا تقول جفنيته (قوله والتحقق ان لا تعد هذه لانهم ليست باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف عني ال لا استفهام وجزية بدل من الهاء الاصلية فيرو عليه واقول المصنف هنا عد هذه الهاء من اوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقق ان لا تعد هذه يعني من اوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من اصل وهو لم يعد الى ال لا استفهام من اقسام ال وانما قال بعد ذكر اقسام المستقلة ومن الغريب ان ال تاتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أي أصل هذا في البيت هذا الالف بينهما حذف الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج كلمة (قوله) وقوله والثالث ان تكون التثنية قد دخل على اربعة) في الشرح حكى الرخشمري في المعقل انه قال هان ز يدا منطلقا وهما الفصل كذا وهما البس شبا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو يجب فان الرخشمري انشده في الفصل هان تاعذرة ان لم تكن قلت هان صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد على دخولها على الجمل الالهية مثلها ان ز يدا منطلقا لان المسند اليه في البيت اسم اشارة فعل الرضي يقول لا يصح هذا شاهد الدخول على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والمفردة بكسر العين المهملة واسكن اللال المهملة نوع من الاعتذار كذا في الفصل وتاه ذهب مقيرا انتهى ما في الشرح واقول هان ز يدا منطلقا وهما الفصل كذا اقل والمصنف اغاذا كذا ما يدخل عليه هاء التثنية كثيرا ثم عبارة الرضي واما هاءه فتدخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ويغفل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها واما القسم نحوها والله اها العبر الله او ابا الضمير المرفوع المنفصل نحوها ثم اولا وبشرها قليلا كقوله هان تاعذرة وقوله فقلت لهم هذا لها واذاليا ثم قال وما حكى الرخشمري من قولهم هان ز يدا منطلقا وهما الفصل كذا ما علم اعثره على شاهد قالوا في ان يقول هاء التثنية مختص باسم الاشارة وقد يغفل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من اجل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله هان تاعذرة وهو البيت الذي انشده الرخشمري في الفصل فافصل فيه بين هاء التثنية وبين اسم الاشارة فافصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثره على شاهد هو دخوله على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها وبين اسماء الاشارة وبين هاء التثنية فبينهم من نصب الشارح وترجيح حينئذ فلامنى لتعجب الشارح ولا ترجحه (قوله) فبينهم نحو هل ز يدا ضربت لان تقديم الاسم شعر بموصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل ز يدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بنصبه دون امتناعه فانه قال وقع هل ز يدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يتنع لاحتمال ان يكون ز يدا مفعول فعل محذوف بفسره الظاهر أي هل ضربت ز يدا ضربت لكنه يقع لعدم اشتغال الضمير الضمير وقيل لا يتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الالهام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتعجبه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا واجب ان يقع وجه الحبيب اتقى على قصد الالهام ولا قال به انتهى (قوله) ونحو هل ز يدا قام أم عمر واذا أراد بياهم المتصلة) هذا التقديم مشعر بمحو ازان برادام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جواز فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل ز يدا قام أم عمر ولا يقع المفردة أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بنبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيتبع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصديق مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو ز يدا قام أم عمر قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكرين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصديق لا يوجب ما انتهى وفي الشرح هذا كما بين على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اختلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال ان هل تاتي بمعنى الههزة



فتقدمها ثم المصلحة وفي شرح الرضي وروايتي ههنا قبل المصلحة على الشنود قوله الالهيان الاخران عادية هذا بعد ريب  
 بهز الاتخسؤ ثم حول التناير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابغض المهمة والاضيق قوله وانما قلت فتمسها  
 المضارع الاستقبال في الشرح هذا جميع الوضع كالبين وسوف قتل من يتعرض لهذا من النجاة قوله ثم مبلغ الاحلاق الى  
 آخره الاحلاف بالهاء المهمة جمع حليف كاشهد اجمع شهيد وهم القوم بفالفون على التعاضد والتناصر وذيان بذال بمعنى  
 مضومة وقد تكسر فوحدة ساكة فتثناة تحته فالفون او قبيلة من قيس ومقسم معصود رمي من الرابي قوله ان  
 ذكرتم في الكشف وقرئ ان ذكرتم بهز الاستفهام وحرف الشرط واثن ذكرتم بانف بينهم مجعني انتظروا ان ذكرتم  
 وقرئ ان ذكرتم بهز الاستفهام وان الناصبة بني انما يرمي لا ذكرتم وقرئ ان وان يفرا استفهام بمعنى الاخبار اي نظيرتم  
 لان ذكرتم وان ذكرتم نظيرتم وقرئ ان ذكرتم على التخصيف قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين  
 المهمة هو ان في طالب اخو على رضى الله منهما لايه وامه كان اسرع الناس جوارا فنبسوه الى الحاقه قال ابن عساكر دخل  
 عقيل على معاوية بعد ما ذهب بعصره فاقدمه معه على سريره وقال ائت يا بني هاتم تصابون في اصابكم فقال عقيل وائت يا بني امية  
 تصابون في بصارتكم قال هشام بن عمار قال نعم على اخيه على الراقي فساله فقال ما اعطيك شيئا فقال اني قدير ومحتاج فقال اصبر  
 حتى يرضع عطائي من السلب واعطيك فالح عليه فقال على رجل خديده وانطلق به الى الحواشيت فافتح افضالها وخدماها فقال  
 عقيل انت ادرت ان تجعلني سارقا فقال على انت ادرت ان اخذ اموال المسلمين واعطيتك ياها فقال عقيل لا ذهبن الى الرجل هو  
 اوصل في منك يعني معاوية فقال انت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما ولا على  
 وما اولئك فعد المنبر وقال ايم الناس اني اخبركم اني ادرت عليك دينه فاختار دينه على واني ادرت معاوية على دينه  
 فاختارني على دينه فقال معاوية هذا الذي ترمي فرس انه احق واما اعقل منه وكان طالب اسن من عقيل بعشرين وكان  
 عقيل اسن من جعفر بعشرين وكان على اصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان  
 من الهجرة وثق في سنة تحسين الرباع بكسر الراء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو القدار قوله ليست شري هل ثم  
 هل آتيتهم ههنا مصدر بيت بهز ههنا او يحولن دون ذلك جامه ويقع في بعض النسخ هذا البيت بجماعه وآتيتهم هو بهز  
 مجودة فتثناة فويسة مكسورة اختصة مفتوحة فنون ساكنة مضارع اتي مؤكدا بالتون انخفضة قوله التاسع انما اراد  
 بالاستفهام النفي في الشرح هذا يشعر بان ثم استفهاما لكه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا انما لانكارا على  
 مدعي ذلك بلزم من ذلك الاتقاء لانها لثني ابتداء يقتضي ان هل موضوعة لثني حيث يراد بالاستفهام ما النفي لانها  
 للاستفهام يجوز فيه ما ارادة النفي منه فيبين كلامه تناف وأقول لا تنافي بين كلامه من الوجه الذي ذكره فان الباء في قوله  
 ههنا يراد بالاستفهام معناها هل اي يراد به هل بالاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما هو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء  
 معناه بلا واسطة اي ان الله مرة تستعمل في الانكار بلزمها النفي فلا تلجأ الى النفي واسطة استفهاما في الانكار بخلاف  
 هل فانما تستعمل في النفي فلا تلجأ عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعة لثني ولا يخالف قوله ان هل يراد به هل  
 الاستفهام النفي وفي شرح الرضي ان المهمة تستعمل للاستفهام ولانكار ايضا قال الله تعالى ان تقول على الله ما لا تعملون  
 وقال الشاعر اطروا نأت ففسري ولا تستعمل هل لانكار وتختص بمحكم كونه التقرير في الاثبات كقوله تعالى هل  
 قوب الكفار اي قروا واخادعوا اده التاني حتى جازان يصي بعدهم الا قصد الايجاب قوله قوله والباء في قوله الالهيل اخو  
 ههنا لذي بدائم ههنا بجزيت صدره يقول اذا اتولى عليها واقررت قال المصنف وهو الفرزدق يرمي به جوارا وقومه  
 كلباتيان الا ان كان في فزاره يرمون بياتين الابل قال لانما من فزارا بياخوت به على قواصوا كتبها المسلسر وقيل  
 البيت وليس كلبى اذاجن ليله اذالم يذق طعم الاتان بنائم وفي الصراح وقد اتولى اي ارتفع والمقول المتعاقب المستوفز  
 القلق ويقال اتولى الرجل في امره اذا انكمش وانشد خلف الاحمر يقول اذا اتولى البيت وفيه ايضا واقر داي سكن  
 وغمات وانشد الاحمر يقول اذا اتولى البيت وفي اشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد به هل ترد الباء في الخبر وعلى هذا  
 لا تزدق فقولك هل زيد بقاء اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظير وقد قال المصنف في حوف الباء ان زيدا تاني انظر  
 في الواجب ينقلب والاستفهام عندهم من قبيل غير الواجب واقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الواجب على

موضع والتماسهم عندهم من قبلة في مواضع صرحوا فيها بانك ولم يصرحوا بها بنبي قالوا له ليس منه الا بدليل (قوله وان شئت الى آخره) سأتى الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطفنا الخبر على الاشياء بالعكس (قوله لم يصرح) هو بضم الشين المشقة وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع أمناه بالشيء آخره (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل التشديد لان فوارس لا يكون جمع فاعل سقلمان يعقل ويروع أبو حنيفة من تميم والشدة يفتح الشين المهملة الجلة الواحدة في الحرب وبكرها القوة وسفح الجبل أسفل حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الأرض والا كم يفتحين جمع أمه وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم التمسلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام) هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله لزمخشرى والمجروحون والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه لما الاول والمجروحون في كتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملة وفي الشرح وما خالف هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انه يعني قد دخلوا في بعض النسخ ولم أرف كتاب سيبويه بما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام مانعه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يبرز من عدمه وبسته هو لذلك عدم وقوه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه بما ذكره عنه ذكر ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم يدخل على الالف وذكر في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاستفهام في باب ما يختار فيه التمس وبليس قبله منصوب بنبي على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما صنعت في دفع المعارضة التي أشار إليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام لقوله في غيره ان هل انما تكون بجزلة قد قلت على ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامه مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لانها موضوعة للاستفهام جمعاً بين كلاميه انتهى (قوله فقال للنبي أيا من الناس) حين من الدهر ذكر قول الزاج بلفظه بعد ما ذكره بالنبي لان الزاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجلس حيث قال أيا من الناس وفي آخره ما هو كالصريح في انه آدم حيث فسر الحسين زمن ظهوره عليه الصلاة والسلام (قوله وحاول على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جواب القسم وهو بعيد) لانه لا تقتر بر على عظم الاقسام التي قبله أي هل فيا مقم في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي لم يذن كما قال الزمخشرى بدليل المتركف الى قوله فصب عليهم ربك سوطاً عذاباً أومد كرو وروان بل بالمرصاد كما قال ان الانبياء في البحر والذين نظروا الى الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الفاشية وهو قوله ان الانبياء هم ثم ان علينا احسانهم وتقديره لا يلهم البنا وحسانهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم الذي حجر قبل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصد عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر في قسم بل المقسم عليه لان الذي قد مر ان في ذلك قسم الذي حجر لا يصح ان يكون مقسماً عليه انتهى ما في البحر (قوله • ولا لاهم أبداً دواء •) هذا بجزية صدره • فلا والله لا ياني لمسا • (قوله • فاصبح لسانه من عابه •) هذا صدرية بجزية • أصعدني عا الوهي أم نصوبا • وروى فاصبح وهو للاسودين بغير ما في يكتي أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد الملع فيه ونصوب نزل وعلا الذر بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام تقيض سفها بضم السين وكسرها

### ﴿حرف الواو المحذرة﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامه الى أحد عشر) في الشرح انفتحت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر فعما وبطل منها خمسة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو وب واو التثنية والواو الداخلة على جلة النعت والواو النكار وواو التذكروا والواو المبجلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عتاقيل من الاقسام في الجلة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عتاقيل من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عتاقيل من الاقسام ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنها واو العطف وغير الواو التي لا تنكار والواو التي لا تذكروا والواو المبجلة من همزة الاستفهام لانها قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الأوامع هذه الأربع هو أحد عشر فلا إشكال (قوله قال ابن مالك) وكونه العينة راجعاً ولترتيب كثير  
ولمكسبه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتقصيده ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله) ويجوز أن يكون  
بين متعاطفهم اقتراب وترتاج همكاذوق في بعض النسخ وفي البعض الآخر وترتاج وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز  
كونهما بين المتعاطفين على سبيل الاجتماع (قوله) فإن لا ديبعة بالقائه في الهم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا  
المثال لعدم ترتاج المعطوف فيه من المعطوف عليه (قوله) وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سهو بل تقيد الجمع بقيد  
الاحلاق) الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقيد بل لبيان الاطلاق أكثر ما يدل كرا لفظه ورا بده ذلك ومنه  
قول المتكلمين المناهضة من حيث هي والمناهضة لا يشترط حيث لا يرتدون بذلك التقيد بل بيان الاطلاق وفي الشرح عن  
شرح مختصر ابن المحاسب الشيخ به الدين السبكي والظاهر أن العاريتين بمعنى الجمع المطلق ومطلق الجمع محصتان وان  
هو اهما واحد لان المطلق وهو الحقيقة لا يقدح في حصره غير واحد من علماء الأصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو  
الجمع لا يقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا يقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا يقيد اعم  
منه بقيد لازم وجود الأول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع  
فقولنا مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالاضافة والعلة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو  
مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما الجاء الاتيان من قولهم ان الشيء المطلق وهو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو  
الحقيقة لا يقيد والذي أوتع هذا الوهم في نفوسهم ما افوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك محاسن فيه  
في متا فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء  
فالفرق بينهما انما وقع من جهة أن مطلق من قولنا مطلق الماء على المطلق من قولنا الماء المطلق لئلا آخر يختلف ما نحن  
فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله) بل قال با فاذتعي الياء فطرب وال ربي والفراء ثعلب وأوجر والزاهد وهشام والسائي  
في الشرح قال الشيخ به الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افاذتها للترتيب وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس  
بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أعضاؤها اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها أنت طلق وطلق وطلق  
يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها باتت قبل نطقه بالمعطوف فتمت بقوله لغير المدخول بها  
عبد البر في التمهيد ان بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها بالترتيب وقال القرافي  
المشهور عنه أن الترتيب حيث يستعمل الجمع وظاهر هذا النقل انها عهده للعينة لا المانع تكون للترتيب وأما حكاية الاجماع  
عن السبكي في فقد نقلها الشيخ أبو حنيفة عنه وعن الفارسي وعن السبكي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ به الدين  
وفيه تطر من أوجه أحدها ان قول القائل هو لا عاجبوا وقول الآخر هو لا اختلافوا مطلقتان فلا يشترط ان فيجوز أن  
يكون ثم خلاف سابق انقده الاجماع بعده فيقع الخلاف في أن الاجماع بعد اختلاف حجة أو لا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس  
بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لا حق عرض بعد الاجماع فلا أثر له وإذا كان كذلك فلا وجه للتبطل الثاني سلطان المراد  
الترتيب المستقر قبل نقل الاجماع وان كثر في كلام أهل العلو كان هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل  
الاجماع كالنافي ينبغي أن يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبيه لها فانها كثيرة الجداول في الباحث ولم أر من تعرض لها والذي  
يظهر أن يقال اما ان يفرض على ان الاجماع السكوتي حجة أو لا ان قلنا بحجته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح  
واقول الاجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وبصير ذلك فاقال الفقهاء تقدم البيئة الناقلة على البيئة  
التي يحصل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوت ليس بحجة فيقتضي بقا ليعارضنا لانها مشتان وقد يقال  
بترجيح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناظم بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الاضينا  
وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون همه حل ثم ما في وقت وبصير ذلك كاذب  
السه بعض أصحابنا من أن البيئة الوقت تقدم على بيئة المالك لان المالك يقبل الانتقال الى الوقت من غير عكس وان كان  
الصحيح من مذهبنا ان يبنى المالك الوقت متعارضتان الثالث سلطان هذا اختلاف محقق مسخر لكن هو لا اعطاهم  
قله ابن قتيبي ان يفرض ذلك على ان النادر المتراجح هل يصدق في الاجماع أو لا ولا ينبغي ان الكلام في ذلك مبني على ان

الاجماع في الاوضاع الغريبة هل هي حجة أو لا انتهى كلام الشيخ له الدين الصبيحي (قوله وتقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها العلية) في الجني الذي وقال امام الحرمين في البرهان اشهر من مذهب الشافعي انها الترتيب وعند بعض الحنفية انها العلية وقد زل الفرقان انتهى والامام هو امام الحرمين أو الامام في مسد المثلث الجويني الملقب بضياء الدين جاورقته والمدينة أربع سنين يدرس ويتفق ويجمع طرق مذهب الشافعي فقبله امام الحرمين ثم عاد إلى نيسابور فبقي له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وحل في قوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف فله سنة تسع عشرة وأربع مائة ومات سنة ثمان وسبعمائة وأربع مائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ يربون أو بمائة ومجاء في به قلوب العالمين على العالي • وأمام الوري شبه العالي اثم رغصن أهل العصر يوما • وقدمات الامام أو العالي (قوله أحدها) احتمال معطوفها المعاني الثلاثة السابقة في الشرح هذا الحكم الاول لا يختص به الواو بل يشاركه فيه حتى وإن افتقرتا من وجوده أو نفي على ذلك غير ما وجد من النفاذ وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون عاطفة عترة الواو إلا ان بينهما فارق من ثلاثة أوجه هي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهره ضامحا لغيره غاية في زيادة أو نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من إعادة النفاذ معه ان عطف على مخفوض وهذه الأوجه التي وقع الاقتران بها لا تنقدح في مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انما تنفرد بكل منها بديل قوله في الثاني عشر ولو لا هذا التقيد لورد نحو اشترته بديهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكم يختص به الواو غير الجمهور ولا يشاركه فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا بنى كلامه في حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المسئلة في حتى أقل منها في ثم هي متوسطة بين الفاء التي لا مسئلة فيها وبين ثم المسئلة وقال ابن مالك في التيسير في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الأصح وفي شرحه في كالي وعند الجمهور وقال الرضي والذي أرى ان حتى العاطفة لا مسئلة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الثالث اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزائه المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف به بجملة حتى أسبق من تعلقه بالجزء الآخر كقوله توفي الله كل أبي حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالجزء الآخر نحو مات الناس حتى الايباء فالتصديق ان الترتيب انما يرجع إلى اعتبارها أيضا كما لا يتبرع بها المسئلة بل باعتبارها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى كما في مات الناس حتى الايباء أو من الأقوى إلى الأضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقرانها بـ لا لفيد ان العمل منفي عنها في حالتها في اجتماع والاقتراح (قوله فاذهب فاي حتى في الناس إلى آخره) آخره يصحاه مهملة وراء وزاى أي جعله في حوز وهو الموضع الحصين والحف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والجمع جمع دجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى أولى المحاف الدجاء وهي ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الغلظة وهي ليلة الثلاثين والجبل بالميم والموحدة واحدة الجبال ويرى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة الضمنية المفتوحة جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم محاذ كره المصنف مشاركة غيره من أدوات الاستفهام لعل في كونها لثني فيعارض ما تقدمه في هل لا تا تقول اختصاص هل بهذا الحكم انما هو هناك بالنسبة إلى المهمة لا إلى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة إذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما ما يستوى الاجمعي والبصري ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة فزائد لا من اليبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى اللعبة كالاختصاص وقد ورد لافيه في هذه الآية وتقرر بالجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين في حاشي الاجتماع والاقتراح حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخولها بين المستويين وفي حاشية التفتازاني عنده الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مذكورة لثني مثالي في لمجي مزيد ولا يمر ويخلصها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهى والاعمى والبصر مثل لكسار المؤمن كضرب الله الصبرين مثلا لما قيل الاعمى الصم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلا للبحق والباطل وما يؤيدان اليه من التواب والعقاب والاحياء والاموات مثلا آخر لقوم والكافر أبغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل لعلها ولا الحرور فعول من الحر غلب على العموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفي الكشف الحار والسرور السعوم إلا ان السعوم يكون بالليل والنهار وقيل بالليل فإن قلت  
 لا للفرقة بأول العطف ما هي قلت إذا وقعت الواو في التي قرنت بها التاء كيد معني التي فإن قلت هل من فرق بين الواوات  
 قلت بعضها أضمت شفعا إلى شفع وبعضها وتر إلى وتر وقال ابن عطية دخول لانها على نية التكرار كما هي قيل ولا الظلمات  
 والنور ولا النور والظلمات واستثنى بذلك الواو على الثواني ودل مد كور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر  
 غير محتاج إلى تقديره لأنه إذا نفي استواء الظلمات والنور فأي قاعدة في نفي استوائها تأييدا عما محذوفين وأنت تقول ما قام  
 زيد ولا هو فتوكل بلام معني التي فكذلك هذا (قوله) والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون في الشرح المراد  
 بالمقدمة ما كان من مرتبة الشرط أو اثنين أو الألف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الأحاد وهو صمد الباقى تخفف وهو  
 وأوى العين من تاف ينوف إذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكذا زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف  
 من هذا الحكي غائب يكون عند ارادة تعليق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والأعلا  
 ما من من ان يقال قبضت منه ثلاثة فشرين أو ثم شرين إذا قصد الترتيب بلامهلة أو هم (قوله) بكتب مابكر رجل إلى آخره  
 في الصحاح البكاء ويد ويقصر إذا ممدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء وإذا قصرت أردت الدمع وخر وجهها انتهى  
 قيل ولم يثن من المصدر على فعل الأسرى وهدي وبكوال ريع المسلوب الذاهب بالكافة والباقي الذي بقيت آثاره (قوله)  
 الثامن عطف على ما حقه التنبيه أو الجمع في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التنبيه إشارة إلى ان مثل هذا الواقع في البيت  
 خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغي وفيه نظير في التسهيل ان العطف سائق بدون شذوذ أقول ان المصنف يعني ما الأصل  
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله) ان الرزبة لا رزبة مثلها) الرزبة بالهـ جزئية وبجوز تخفيف  
 الميزة بقلها بهاء وأدغام الباء الأولى فيها والمراد بأحد المحدثين ولدا لحاج بن يوسف بالآخر أخو الحاج بن يوسف انتهى  
 يوم واحد فقال صيانه الله محمد ومحمد في يوم (قوله) أقتلهم إلى آخره) في الشرح ذكر الشريف قاضي الجماعة بقرائة أو التماس  
 محمد السبي في شرحه مقصورة فأمر ان أباؤنا من بالذات فعدل إلى سباطا قال بعض أصحابه فخذنا إلى ان كسرى فربنا  
 آثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان نقوم قبلنا فاختار خمسة أيام وسألت أباؤنا من صفه الحال فقال

وإذا ندأى عطاولها وأطروها بها ثمنا جدي يودارس مشاجب من جوزا قاع على الثرى • وأصفاء ربحان جنى وباس  
 ولم أر من هم غير ما تهدت به • بشرق سباطا الأديار السباس حبستهم ما هي بجمعت شهيم • وفى على أمثال تلك الحباس  
 ألقابها يومها أو ما وثائقنا • ويومها يوم الترحل خامس • تدار علينا راح في عصبية • حشباتها أوام التصاور بفارس  
 فزارتها كسرى وفي جنباتها مهاجرتهم بالقبسى القوارس • فلراح مازرت عليه جيوها • وللماء ما دارت عليه القلائس  
 وفي هذه الحكاية تهريج بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي ان يكون الصغير من قوله يوم الترحل خامس يعود إلى  
 مجموع الأربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل خامس لمد كور الأيام الأربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة  
 باعتبار وقوع الإقامة في منقطه انتهى ونداى جمع ندما في الصحاح نادى على الشراب فهو نديم وندما وجع الندم ندام  
 وجع الندم ندى وأبلغ القوم سار وامن أول الدليل وأدبوها بتشديد اللام سار وامن آخره والرافق بكسر الراء وبالفتح  
 جمع كثرة لفرق وهو السقاء جمع قلته أفاق والثرى بالثلثة التراب الندى وأصفاء بفتح الهمزة وفي آخره مثله جمع ضفت  
 بكسر أوله وهو قبضة حشاش محتطه الرطب بالياء والجنى الفرح جنى والسباطا مسقفة بن حاطب تحت طروق  
 وهو هنا سباطا كسرى الذي عدته وهى المراد بها بالديار والسباس جمع سباس بجوحدين ومهملتين وهو القفر  
 والعصبية بفتح السين العصب وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث رخدمتهم بنات فارس والإرو والمها الفتح  
 جمع مها وهى البقرة الوحشية وتدرج بالذال المهملة تسترتمها مأخوذة من الدر وهى دابة يستريح بها السائفة إذا أمكنه  
 الصيد وهى قال الأصمعي غير مهموز وقال أبو زيد مهموز والجيوب جمع معومة فنتاة تقتية جمع جيب وهو موضع الأزار  
 من القمص ونحوه ومعنى البيت الأخير أنهم كانوا يصيبون الراح في العصبية إلى ان قصل إلى جيوب تصاور بالفوارس  
 يصيبون الماء إلى الراح إلى ان يصيب الروض وهو الرضيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله) والجواب ثمانية في  
 الشرح الصواب ان أيام الإقامة سبعة لأن الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل إلى يوم الإقامة وقد عتذر عن هذا بأنه

يجعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتباره وقوع الإقامة في معظمه (قوله ويشار كما في هذا الحكم أم المتصلة) في الشرح  
 هذا الاعتراف منه بأن الواو غير منفردة بهذا الحكم فعارض قوله ألا تنفرد عن سائر أحرف العطف بخلاف كره وأقول قوله  
 ألا ينافي ما قاله غيره من انتهاء وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشار كما في هذا الحكم الأخير حتى) في الشرح رد  
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يجب عنه عا حذابه عن الذي قبله (قوله وزيجن الحول وجب العونا) هذا عجز بيت صدره  
 إذا لما الغائيات برزن وما معنى يترجن رقتن وطولس (قوله أذا التقدير فذهب النحوي صاعدا) فالهاء عطف عام لا حذف وبقي  
 معموله على حامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جزم بين التزجيج والتكسيل التعجب (قوله وألني قولها كذا  
 ومينا) هذا عجز بيت صدره وقد دلت الأدب على راءهشيه وهي من قصيدة لعمري بن الأبرش يذكر فيه غزوا الزباء بلذعة الأبرش  
 والبيت في قصيدة قتل الزباء بلذعة الأبرش وسنذكرها إن شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين معنى واحد  
 والتقدير يد التقاطع والراءهشان بالشين بالمهمل عرفت أن في باطن الأراءيه والضمير في راءهشيه وفي التي بلذعة وفي قد دنت وفي  
 قولها التراب (قوله) وزعم بعضهم أن الرواية كذا مينا) فالهاء للذين السبكي هذا الوقت لبقية القصيدة لأن أياها كلها  
 مكسورة فيها ما قبل التباين فمارواه الجهور والظاهر أنه وهم (قوله) وأربع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة  
 كتوبه الأناضلة إلى آخره) انشده المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الأمور التي اشتهرت بين العرب  
 والصواب خلاها حتى على أبي الفتح أن الأولى حله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المظوف على المظوف عليه  
 وأنه اعتراض بأنه مختص من ضرورة ما نرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم أن مثل هذا العطف ضرورة  
 بدليل قول بعض العرب في المترحم برجل سواء العدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة هفت إذا قبلت وزهر تهادي وقول  
 جرير ما لم يكن وأب لينا قال ابن مالك وهذا أفضل مختارا لمصطرا ضمن الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال  
 المصنف أنه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مضاهه الأناضلة وظاهر أن  
 ما ذكر في الشرح من الدليل على أنه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو منفردة بهذا الحكم  
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المظوف جازي بشرط الضرورة وعدم التقديم على  
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أي الواو والفاء ثم وأو وأول وأصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله  
 وفيه بحث سابق) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون  
 في التثنية قبله وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور (قوله) كالتناس مجر وم عليه وجارم) هذا  
 عجز بيت صدره ونهصر مولا ناولمناه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله) وقالوا نأت فاخترا إلى آخره) نأت بنون وهززة  
 مفتوحة بن أي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة وقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا لا بد  
 منه للوزن (قوله) ويقول يتحمل أن الأصل فاخترا من الصبر والبكاء في الشرح ويتحمل وجه آخر وهو أن يكون البكاء  
 مفعولا بفعل محذوف والتقدير وأترك البكاء بدل عليه السابق والسابق فإن الأمر باختصار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء  
 وقوله أن البكاء أشنى إذ القليل يشير إلى ذلك (قوله) وقال الشاطبي في باب البسملة وسلك واستكاه هذا بعض بيت من الشاطبية  
 وهو وصحت بين السورتين فصاحة هو وصل واستكت كل جلاياه حصلا والقافية فصاحة ومزجزة وأشار بالمصراع الأول  
 إلى أن جزءه يصل بين السورتين ولا يفضل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم من جلاياه والحاء من حصلا رما من حاضر  
 ورش وأبي عمرو (قوله) والثاني أن تكون بمعنى ياء الجبر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاة فاشاة ودرهما فاشاة جماعة وهو  
 ظاهر لأن المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عدها الحذف والوجه  
 أن الأصل مجالل ثم أنيب الواو باب اليعاقسة للتشاكل اللفظي لا الاشتراك المعنوي فاقصده بالعطف في نحو وأرجلكم  
 فبين خفض على القول بأن انخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز النصب في أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصده فيه مصاحبة  
 المحاطب في العلم له والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بمالك فانت ومالك ثم خفف بمحذف معمول أعز وحذف المتدا  
 المظوف عليه مالك لقيام القرينة على كلاً المحذوفين وتقرير من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول  
 من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر وثلاثة عشر وثلاثة عشر وثلاثة عشر في ثالث عشر ومالك فانت ومالك



مضاف إليه والاصل ولم يذكر قتلهم انتهى وأقول لا يخفى ما في نفعه من الغناء من الجد والتكليف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقاوت الا أكفاهم وهم قليل (قوله وليس النصب مخرجا للجرحاني) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أوشبهه واسطة الواو وذهب الجرحاني الى أنه بالواو وروى بانه لو كان بالواو لكانت فعلها الفعير في نحو سرت واماك وذهب الزجاج الى ان النصب فعل مضمر بعد الواو وتقديره بلباس وصنفان فيه لانه انما النصب مفعول معه اذا منصوب بلباس مفعول به وقال الكوفيون انه باختلف وهو ان سابت الواو واختلف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء واغشبه لم ترد به ان اغشبه ارتفعت كالماء ان الماء ارفع اليها وبلغها وصنف بان اختلف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع التبل فلما جى بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصابا مع (قوله ولم تأت في التثنية بعين بل أنت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكمه قال اجمع الشيء عن تفرقه وجهه وأجعه وذكر استعمال الجمع في المعاني اجمعت العزم وحينئذ يمكن ان يكون شركا كم معطوف على امركم من غير تقدير وقد يقال قصاره ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الامة لعطف مفرد على مفرد لم يستعمل المشترك في معنیه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون المقدار المشترك بين الذات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤنول) في الشرح بخرجه بانها المعطف مع قوله بهذا ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافر فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعربان الواو التكميل فيها ليست كذلك وقد جزم أو لا بانها المعطف نعم لولا أن لا بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى القنوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فلا ذكر لنسبه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله وليس عباد وتقر معنى الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لو الوافعير في كقوله لاقتل والقتال كقوله لا قتله مسنون زوج معاوية (قوله لانه عن خلق وتاني مثله) هذا صدر بيت جزمه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فلنهما عن فيها فاذا انتهت عنه كانت حكم فذلك الجمع ما تقول ويقعدى • بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كاسيما في) الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الثاني الانها في الاول عاطفة مصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني عاطفة مصدر مقدر على مصدر متوهم وانه ان بهداه في الاول جاز وفي الثاني واجب في شرح الرضى لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام من شدا من أول الامر ان انها ليست للمعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر خولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبها في قم وأقوم قم وقياي ثابت أي في حال ثبوت قياي واما جنى مع أي قم مع قياي فاقصدوا في المفعول معه معاصحة الاسم لاسم فصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصدي من الفعل قبله كما قال الفراء أي ليكن قيام منك وقيام معنى لم تكن فيه نصوصية على معنى اجمع انتهى (قوله وليل كوج الجرار حتى سدوله) هذا صدر بيت لامرعى القيس بخرجه على انواع العموم ليتني والسدول جمع سدول وهو الارتفاع على يتعلق بارتخا والباء في انواع الصاحبة وينبئ بختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى اما الفاء و بل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل رب المقدرة بعدها لان بل حرف عطف بها على ما قبلها واو العطف جواب الشرط واما الواو العطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والحق العطف ظاهر وان كانت في أولهما كقوله وقائم الاعماق فانه بقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها المصير ورتها جنى رب ولو كانت المعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء و بل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء و بل لكنها صارت جنى رب فقبرت كالتحريم مع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فلما لم تكن في الاصل واو العطف فلا بد من دخول واو العطف والقائم عليها نحو والله وفوق الله ونحوه (قوله وقائم الاعماق خاوي المخترق) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله واجب يجوز تقديم المعطف على شيء في نفس التكميل) واجب ايضا يجوز اسقاط الراي اياها من أوائل تلك القصائد (قوله والله لا تخرمه



ماحيثية • هذا صريحت بحجزة ولا كان أدنى من صيد ومشرق • وقته • أحب الأمر وان من أجل غره • وإعوان  
الرفق بالماء أرفق • وهما أفسلان بن نضيمان التميمي وقد أنشد ههنا صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الزوى بالضم  
والكسر وهو الميب الحمصي بالاقوة ورواه الماس عن البردة وكان عباس منه أدق ومشرق بنغرا قوله (قوله على القول  
الاول) هو القول بزيادة لواء كان القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله خال من أسقى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من  
الكسر وحفاظا لمفعول لاجله معدر ماقطع يعني راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو واظفة لازائدة والمعطوف  
عليه محذوف أي هم على امرى وبنوى كسرى (قوله • ولقد رمقتك في المجالس كلها • الى آخره) رمقتك نظرت اليك  
ويغني بقصد في أي بسوء (قوله واذا ما ملهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصصوا قد أعاد الله نعمتهم • اذهبم فريش  
واذا ما ملهم بشر (قوله قيل وانما فحمت لهم قبل محييتهم اكراما لهم ان يقضوا حتى يفتح لهم) في الشرح ورد في  
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك ان لا تنفتح لاحد قبله ولو كان المراد بالفتح  
قبل الجي والا حكرام امكن عليه الصلاة والسلام أحق ان يفتح به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل محييتهم هي  
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تنفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يقضي منه الى المنازل  
فيندفع السؤال وفي الكشف وقيل أبواب جهنم لا تنفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتندفع فتعبدل قوله  
فه الى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جى بالواو وكاشه قيل حتى اذا جاءوا هذه فتفت أبوابها قال النبي أراد أن جهنم  
محسب لاهلها ومعادة المحسب أن لا يفتح الا عند اخل فيه أو اخرج منه ولهذا قالون فتعبدل فتعبدلهم وأما الجنة فلا تن  
فيهم من الحور والودان ينشقون الى أهلها ويتطلعون الى لغاتهم فيفتخون قبل محييتهم استبشار بهم (قوله والظاهر  
أن العطف في هذا الوصف بموصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بصفات  
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشيء خصوصاً وخصه وصية وألفظ الصبح وخصي وفي الشرح ليس  
المتقابل بشرط صفة العطف أو حسنة حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الأوصاف موجهاً وكفى  
في العطف التناوب فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما أو قول لا يريد المصنف ان المتقابل شرط صفة  
العطف ولا شرطاً حسنة وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالمتقابل عن بقية الأوصاف المذكورة امتازا بالعطف  
اظهارا لامتيازهما على بقية الأوصاف (قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفي فيه بما يصل في ضمن الآخر)  
في الشرح يمكن أن يقال لانهم أن العاطف هو المقضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكرنا من فخر عطف كان الاعتداد بكل حاصل  
والذي قاله ابن المنبر أن الله تعالى لما أراد تفضي شأن الامر بالمعروف وعدداً وصفه وان كان أحد الوصفين ينضم الآخر  
تفضيها وتتوهم القدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتناوب بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البسيط  
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والماعطف هنالك دلالة على أنه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كاشه قال الجامعون  
بين الوصفين وفي قوله والناهون لحدود الله لتبيينه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك فالوسع في غاية  
أي سبع أذرع في غاية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكن في وجه تعليل قولهم ههنا حذاه  
وعدم ظهور فلها ذلك كسط بعض الفضلاء من نعتة طعة في ثابت مكانه أو أو هو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله  
أي سبع أذرع في غاية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نعتة هذا الفاضل وفروعهما من نسخ اعراب أي البقاء  
ومن نسخ الصحاح اتفاه بكامة في الاثمد كور في الصحاح في فصل الذال المجمة من باب العين دليل على ثابت الذراع وهو  
ظاهر ويمكن أن يكون وجهه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقدار من السبع أذرع والقل لا يكون ظروفاً لا كروقد  
جعل هنا ظروفاً وما ذلك الا لان السبعة عدد تام اذا لشيء بعد عامه يجعل في طرف لحظته وصيانته (قوله ذكرها القاضي  
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أجد بن المخرج بن أجد بن يحيى الدين أو على النحوي العسقلاني المولد المصري الدار  
كانت ولادته في خامس عشر جادى الاثمة سنة تسع وعشرين وخمسة مائة بنده عقلان وتولى أمور القضاء بنده بيسان  
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان  
صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند  
الفاضل

الأفضل فور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل واخذ الديار المصرية فهند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء صايع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رجه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين مصنفين) حكم ابن المنبر في الانتصاف عن شيخه أبي عمر وابن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية الواو الثمانية وكان يتبع باستقراء اجزاء آية على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل القاضي يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره وما يحضره أبي الجود النحوي المقرئ فيه انه واهم في عدها من ذلك القليل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الزحشمري من دعاء الضرورة الاثنيان به ساهما لا متنازع اجتماع المصنفين في موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبت ظننا انه يجب لا حاجة اليها الا لشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانقصه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو اثنتا الزحشمري ومن قلده) في الجني الداني وهو معتز من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه الجار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فأسدلان مذهب في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلى بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتباينهما وهو ضد لما ارمي من التوكيد ولا يصح أن يقال للعاطف مؤ كذا ايضا وصلت الواو لتوكيد موصوف والموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موصوفا لا يصح الحال فيكون رجلا ربه سد بلسد يد ربه سد يد جملة نعمت بها ولا يجوز افتراءها بالاول لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة بعض في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف بالصفة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو كذبت الالتصاق باعتبار انما في أصلها للجمع المناسب للتصاق لانها لا تان طائفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي فكأنهم من ابن مالك بل المعنوي بالواو كذا الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف بالصفة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا يعمل ردا على هذا المذهب غير معصوف بل صري ولا كوفي وانما وجهه ان يقال بل هو معروف وبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفسير في الصفات) سيد كرام المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باسبع محاذ ذكرها وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخوه) في النسخ وبنات نفس الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعتش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعتش الصغرى وقد جاء في الشعر بنون نعتش وانشاء وعبدة فزنتها والديك يدعوص صاحبها \* اذ ما بنون نعتش ذوات تصوبوا وانفق سيديويه والفرع على ترك صرف نعتش للعرفة والثاني وفي الشرح الظاهر ان المراد ترك الصرف جواز الوجود بالانه ثلاثي ساكن الوسيط كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصويب الترويل (قوله بنون لا بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعتش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبه جميع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير الجرو وبني عائد اليه وما اسم ان وشبه بنسبه الى الواحد خبره وان مع اسمها خبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون ان وعلى هذه النسخة خافية خبر الذي سوغ جملة شبه جميع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح ان تكون هذه الجملة خبر اعماقه والجميع خبر اعماق الذي سوغ لانه لا رابط له هذا المجموع بالتسديد اعلى الذي سوغ (قوله يلو موني في اشتراء الضيل الى آخوه) الواو اسم تفضيل للفعول أي وكلهم أكثر ملو موني وروي في اشتراء الضيل باسم كذا بعد اشتراءه في المصدر وروي بدل قوي أهلى (قوله اكلت بنبك الى آخوه) الكلا بغير مد المشبوه الويل الذي يستونهم ولاوافق المراج (قوله وجعلها على غير هذه اللفظة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه محل وهو ظاهر مما وقع في بعض آخر افراد وتأنى (قوله فهذه أحد عشر وجها) كانه جعل المصعب على اضممار ادم وأغنى وجها واحد الانهما في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثناعشر وجها (قوله وكونه بلا ما الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعني مشددة في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير فاقب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله ما بان ان العامل الا في جمع كان كالحافه هنا أولى لان الجملة خفية) يعني انما لم يجمع الاعمال فلهذا جمع حقه ان يصح مع ما معناه قطع جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعل كما أن السين في دخول تاء التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعله  
 ون لفظه فقط قول الشارح لا رداً قاله فان أحيا من مع وأند إلى عدم صماع هذا التركيب من العرب ولا يصدق في  
 كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع رأى لفظه فلذلك يوقعه بملازمة الجسية في الفعل المسند إليه وأما من  
 فأخاذاً الجمع باعتبار ماها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند إليه من يجوز أن يخشى لم اسمته أو حيان لا ينضرد عليه  
 والمصنف معتز بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حل التزبل عليها (قوله) وقد أسلماء معدوهم (هـ) هذا المعجزيت صدره  
 • نوى قتال المارقين بنفسه • وأراد المارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمعداد اسم  
 مفعول أو ريد من أعد من نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تعصمه بكسر العين فيها على أنه اسم فاعل بمعنى الباعد من  
 نسب هذا المسلم والجمع القريب الذي يمت بصره (قوله) لا تك لا تعطف المين على المخصص • كل من لفظي المين والمخصص  
 اسم فاعل فان الأخ على تقدير أنه نفس زيد ميم • والوجه لكونه بعض زيد مخصص له واتما لا تعطف المين على المخصص  
 لأن عطفه عليه يشعر بأنه مخصص وهو ليس كذلك (قوله) من حوثا سلكوا أدنوا ظنطور (هـ) هذا المعجزيت صدره  
 • واتى حثيثاً يثي الهوى بصري • وحث الحياه المسئلة وسكون الواو لونه في حيث وقد روى البيت بما في المعجزيت أيضاً  
 ومن متعلق بأدنا (قوله) • سقيت النيت أيتها الخيلمو • هذا المعجزيت صدره • متى كان الخيلمو يذي طلوح • وفي  
 الصحاح الخيلمو يذ يثيه العرب من عيذان الثبر وفي القاموس وأيضاً ليت مستديراً وثلاثة أعماد أو أرملة يثي عليها  
 الخيلمو ويستعملها في الحرو والطلوح جمع طلح وهو صبر عظيم له شوك (قوله) كقراءة قبله واليه النشور وأمنت قال فرعون  
 وأمنت) أبل قبل همزة الاستفهام أو أوى هذين الموضعين لوجود الضمة قبلهما فمعاو عنه في همزة التي بعده الواو المبدلة  
 من همزة الاستفهام أو أمة أوجه تخففها وتسبها وأبد لها أفاوا ساكنها لأجل أن أبد لها الوجود الضمة كما نلنا من يدل  
 في عمال أمنت به بل قراء في طه لفظ الخيلمو وفي الشعر أمة همزة الاستفهام ومدة مدها بقدر الفين (قوله) وأجاز بعضهم  
 استعماله في النداء الحقيقي قال الرضي قبل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله) وأبى أنت إلى آخره  
 الاشتب من الشتب في الصحاح وهو حدة في الإنسان ويقال برودة وبه وذو بالذال الهمزة أي فرقل وأرب يشغ الزاي  
 وسكون الراء وفتح النون ضرب من الثبات (قوله) • وأهال السلي ثم وأهاواها • في الصحاح إذا أهبت من طيب شيء قلت وأهاها  
 لها ما أطيبه قل أو ألجم • وأها يأم وأهاواها • بالبت عنيها لتأوها • بفتح رضى بهاها • (قوله) • ووى قوليه وى  
 كان من يكن إلى آخره • ينى وقد يقال في والى هو اسم لأهب وى وذكر صاحب رصف المبانى أنها خوف تنبيهه معناها على  
 الزجر كان هامعناها التنبيه على المحض وقال في الصحاح وى كان الله أن تكون حرف تنبيهه والبيت مدرج من بحر  
 الخفيف آخر صدره الهامع بحجب والقشب بالمجزة المال (قوله) • ولقد شفى نفسى • إلى آخره) القيل بكسر القاف  
 القول وعتر منادى من حم عتره وأقدم بكسر الميم قبل أمر (قوله) والمعنى أعجب لأن الله) أعجب بلفظ المضارع وفي الكشف  
 عند قوله تعالى ويكاهوى مفعولة عن كان وهي كلمة تنبيهه على الخطا ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطاياهم في قنهم ثم  
 قالوا كأنه لا يبع الكافرون أى ما تشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبوه وعند الكوفيين  
 أن ويك يبنى وبالشوان المعنى ألم تعلم أنه لا يبع الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كل انطاب مضعومة إلى وى كقوله  
 ويك عتر أقدم وأنه يبنى لأنه واللام لبيان القول لأجله هذا القول (قوله) كأننى حين إلى آخره) تكلمنى بالثناة العوقية وفي  
 الصحاح تبعه الحب أى عبده ودلله فهو ميم

### • (حرف اللام ألف) •

(قوله) توصل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التثنية بالالف) يعنى أن الالف التي هي همزة كاجبات وصلة لا ابتداء  
 باللام الساكنة المعرف فجمعت اللام وصلة كانت لفظ بالالف التي هي مدة ليتها راضا لاتفاق الالفين في الاسم والخرج (قوله) لأن  
 كالم اللام والالف فدمعى ذكره) أراد بجنى ذكره مضيه عند هذه الحروف إذا وصل الماد إلى هذا الحرف الذى  
 الكلام فيه لأن اللام قبله بأربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفاً وفي الشرح والظاهر أن قول المعلن لأم ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لأن الذي مر لهم ذكره لا م مفردة وألف مر ادب الحزمة ولا م ألف خوف مر كب من اللام  
والألف الهوائي ولم يعض ذكره فانه قد مر ان المراد من اسماء الحروف للمبسطة لا المركة انتهى وانما عين ابن جنى ألف  
اسم الهزمة لانها في أوله كاخويه مما يمكن الابتداء به في أول اسمه (قوله أقبلت من عند زيد إلى آخره) الخرف يعض انحاء  
الجمعة وكسر الراء من الخرف يفتحين وهو فساد العقل من الكبر يقال خوف بالكسر فهو خوف وتكتبان بضم المتناقض أوله  
وفتح الكسوف وتسديد المتانة القوية المكسورة (قوله وأجاب به لعله تلقاه من أقواه العامة) في الشرح نسبة العربي  
الفصيح إلى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت إليه وأقول ليس بعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا  
على الاسنة وهذا العربي لم يقل هذا الشعر الا وهو في الحاضرة ومخالط العامة (قوله لأن الخط ليس له تعلق بالصاحبة)  
هذا إشارة إلى جواب سؤال بردي قوله لعله تلقاه من أقواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربي الفصيح  
الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعري الفصيح جاز أن لا يكون جارا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة  
لان الخط لا تعلق به بالصاحبة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لأن أول من خط بالعري على الصحيح تزار  
ابن مرة من أهل الانبار قال الأصمعي ذكر وان قر شاقيل لمسم من أين لمك الكتابة فقالوا من الحيرة وفيل لاهل الحيرة  
فقالوا من الانبار وروى الكافي والهميم بن عدي ان الباقر لهذه الكتابة من الحيرة إلى الخياط هو حوب بن أمية بن عبد شمس  
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد إلى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حوب عن أخيه أن هذه الكتابة  
فقال من أسلم بن سدره وقال سالت أسلم عن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها تزار بن مرة فحدثت هذه الكتابة قبل  
الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ  
لاخط ولعل مراد أبي الفصح تكتبان لا ما وألف وليس مراده لام ألف الذي هو حرف مر كب بقصده لا ليكون قد حذف  
التنوين وحرف العطف ووصل هزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة وقص على المنسوب بدون ألف ومراده انه تارة يعشى  
مستقفا فقط رجلاه خطا شيئا بالالف وتارة يعشى معوجا فقط رجلاه خطا شيئا باللام فهذا يمكن ان يجعل عليه قول العربي  
مع مافيه يعني من العدول للتكلف (قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا) مضى ذلك في أو آخره أو المفردة ولو قال  
فقد هوذين لكان أحسن (قوله اربعان تكون علامة الاثنين) يعني في الفعل لا يسمي قول ان ألف التثنية لا يجوز ان تقدم من  
هذه الألف التي ترجم لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت بحظه أولى فأولى لك ذا واقية وأولى أقبل من الولي  
وهو القرب والمعنى الثاني تأكيده لولده وهو دعاء معترض بين الحال وهو ذل وبين صاحبها وهو الكفا في عينك وواقية فاعله يعني  
المصدر والمعنى لكثرة التفاته إلى ورائه عند الحرب وجعلت عيناه عند قفاه ويقال الفيت الشيء وجدته وتلافيته مداركته  
(قوله وروى ما مر من زياده إلى آخره) أصابي لفسه في أصابي يعني انه نظر إليه فاصاب فؤاده بهم مخالف لمادة السهام فانه  
معذب بهم اهلاك المصاب بمرعة وتلك مرحة باهلا كما المصاب بمرعة (قوله فيننا نسوس الناس إلى آخره) تقدم الكلام  
طيسه في ما (قوله فيننا تعاقبه الكاة الخ) تعاقبه بفتح المتانة القوية في أوله وفي آخره هاء الضمير والكاة بضم الكاف جمع  
كبي يفتخها كسر الميم وهو الشجاع المنكمي في سلاحه والروغ بالعين الجمعة مصدوراع إلى كذمال اليه سرا والسقم بالعين  
المجملة والقاه من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النباك الشديدة (قوله يار زيد إلى آخره) هذا مثال للنادي المستثاث  
والأتمل إلى ارجى اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (قوله يا عجب لهذه الفليحة) تمامه هل ذهبن  
القوابل اريته قال السيد وهذا البيت لا عرابي اصابتة القوابل فيلله اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها  
تذهب فجيب من ذلك وروى هل تلقين القوابل اريته رفع القوابل في نصها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى  
ان الاعرابي كان يعتقد ان الرقية تبرى من القوابل فضعه فاعلى يقول ان الرقية لا تبرئها فأنكر ذلك والقابلية على وزن فعيلة  
بالضاء في أوله والغاف في آخره الدهيسة والقوابل بضم الشاف وفتح الواو وبالدهاء معروف ينقشر ويتبع وبعالج بالراء  
(قوله حلت أمر اعظما إلى آخره) مثال الندوب وقوله نبى النعاة أمير المؤمنين لنا • بالخبر من جيب الله وانتمرا وبعده  
فالتعس طالمة ليست بكسفة • تنكى عليك نجوم الليل والقمرا والطلمبة قوت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد  
العزيز الاموي الامام العادل ولي الخلافة بعدهم ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع وتسعين وثلث مائة ففعلت له

افترس الخلاف فلم يركبوا كبر من نفسه ومنع من لعن الامام علي بن ابي طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني امية  
 وسجل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان ويحرم من عجات ومات بدر سمعان سنة احدى ومائة ومناقبه روجه الله كثيرة ثم  
 اهتم ان المخالفة بين الفضل لهما على فعل فخرج العيين فعمل بضمها فصار بنى مصر تبه يضارب بنى فاضره الا اذا كان الفضل معتل  
 العيين او اللام فانه لا ينقل الى فعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو ما بيني فبعته ابيه وراماني فميتة ارميه وعلى هذا اجل  
 الجوهري قول جر يربني عليك نجوم الليل والقمر اى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز ان ينتصب  
 نجوم الليل بكسفة اى انها لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوءها وقيل ريدوا والى بمعنى مع اى الشمس تبكى ونجوم  
 الليل والقمر تمحذ فها هو هذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله قاعبد) هذا مجزى بـ لا محش صدوره وهذا النصب المنسوب  
 لا تنسكته اى لا تنسكن له اى لا تدع نسبه تنسبه اليه (قوله من طلل كالا تسمى انجبا) هذا مجزى بيت صدوره ما هاج انجباتا  
 ونحو اقد شجيا والشعبان جمع شعبين يقتضين وهو الحزن والشجوا ايضا الحزن يقال شجوا يشجوه شجوا اذا حزبه والطلل  
 ما تنقص من اثار الدمار والاعتى بهز مقتوحة فثناة فوقية ساكنة فاعلمة مقتوحة فم فيه فبانه نسبة ضرب من البرود  
 واتمج بفتح الحزنة وسكون النون وفي آخره جيم فعمل ماض بمعنى خلق وبلى (قوله اعمو بالله ممن العنراب) هذا بيت من  
 مشهور السريع المكشوف وبعده الشائلات عقد الازتاب وانما وصف العنراب بالجمع وهى مفردة لان المراد بها الاستغراق  
 كما فى قوله الدنار اطرو والدرهم البهش حكى ذلك الاخفش واما زجاءه منهم ابن مالك وان كان الجوهري عنده (قوله  
 وهى ألف اتعند المبر) انما قيد بالمصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الحزنة والنون والالف (قوله ولا الف  
 التصغير نحو ذوالالبياض فمنا) يعنى فى حرف الهاء وان التصيق ان لا تعدها التائىث فيكون روجه من الكلمات لانما جازة كلف  
 لا كلف فاللام متعلقة بلا يجوز وهو قليل لعدم جواز هذه الالفات فى حرف الالف هنا وتقر به ان هذه الالفات اما ان  
 ثلاث وكلام فى الالف التى هى كلمة مستقلة الا انه لو قلنا ما ياتى لكان احسن لانه سيقول هذا فى حرف الباء نحو ثلاثة اسطر

### ﴿حرف الباء﴾

(قوله يا سرف موضوع انتهاء البعيد حقيقة او حكا وقد ينادى بها القريب نو كيدا) فى الكشف وبارف وضع فى اصله  
 لئلا البعيد واما انتهاء القريب فله اى الهمزة ثم استعمل فى مناداة من هو او غفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا  
 نودي به القريب المقاطع فذلك لئلا كيدا المثرن بان الخطاب الذى يتلوه معنى بعدا فان قلت فالبال الداهى يقول فى جواره  
 يارب وبالله وهو اقرب اليه من جبل الورد يقلت هو استقصا منه لنفسه واستعبدها بما يقرب الى رضوان الله تعالى مع  
 فرط التمسك الى استجابة دعوته والاذن لئلا هو فى الانتصاف وهو اقل الداهى فان الداهى يقول فى دعائه ما يربى بغير بعيدا من  
 هو اقرب اليان من جبل الورد فان هذا الكلام من الانتصاب فى مقام البعد انتهى واقول ان هذا الكلام من الداهى  
 غير منافى لانتصابه فى مقام البعد لان المراد استقصا نفسه واستعباده بما يقرب به الى رضوان الله وازاد المصنف  
 بالبعيد حكما بمنزلة منزلة البعيد لكونه نائما او ساكنا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذى ينادى به يعنى انه ابلغ من عاوان الشان  
 الى حيث ان الخطاب لا يلقى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستغفر وجهه فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل  
 هى مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارة ما ينادى بها القريب والبعيد قال الرضى وما ذكره اولى  
 لاستعمالها فى القريب والبعيد السواد دعوى الجواز فى احد هاتين الامور (قوله الا يا سقيا قبل غارة سقيا) هذا  
 صدر بيت مجزى من بحر الطويل للشمس مجتمعين ونشيد يدايم وعجزه وقبل صرف طائيت واوجال ومضيل بجملة مكسورة  
 فنون ساكنة فم اسم موضع والصروف جمع صرف كفاى وهى حوادث الدهر (قوله يا فنية الله الى آخره) يروى  
 والمصاحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل  
 المحرور وقوله فانه مرفوع محلا لانه فاعل المدح وسمعان بكسر السين وعن السمعاني فى الانصاب فتح السين وعن الخوارزمي  
 الأصم فتح السين ومن جار مجزى (قوله ففى لئلا لكثرة وقوع لئلا قبلها ما تقولوا آدم اسكن باوح اهدنا ونحو ما مال  
 ليقض علينا ربك) يقع فى بعض النسخ بدل قبلها ما بعد هو وهو سهو من النسخ والايتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد  
 النداء

النداء واللامبة الثالثة مثال لوقوع النداء بعده (قوله والافى للتبدي) أى وان لم يلهاداء أو امر فهو للتبدي كالنفي ولها اليت  
فهي باليتى والى ولها جذا نحو ولها جذا جبل الزمان من جيل والى ولها ب نحو يارب سوايت ما تسمى والى الله أعلم

### ﴿قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجلالة﴾

يجوز أن يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى تفسير الجلالة خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون الباب  
الثانى خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجلالة خبر مبتدأ محذوف وفى الشرح الباب مبتدأ والثانى  
صفه وفى تفسير الجلالة خبره ومن الكتاب ما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى  
لانها ظرف وقد صرح ابن زهران بجواز تنويعهم فى الظروف وأما حال من المبتدأ فعلى حذماً أجاز سيبويه فى قول الشاعر  
هلمية موحشاً طله إذ صاحب الحال عنده هو التصكرة وهو ضده من فروع بالابتداء وليس فاعلاً كما يقول الانخفش  
والكوفيون والنائب الحال الاستقرار الذى تعلق به فكذا ما فى من فهو ما ماضى للبتداء موكدة بأن تقدر متلقة معرفة أى  
الباب المستكن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض ملته فإن قلت لا يجوز أن يكون حالاً من الضمير  
المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من تبنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصدير فلا يكون مشتقاً فلا يضم ضميراً وانما  
يكون كذلك لو كان ضمراً اذ به التصدير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من تبنى وكونه لا يكون مشتقاً الا اذا كان  
بمعنى التصدير نظراً وذلك لانهم قالوا فى باب العدد بصاغ من اثنين فافوه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثانى فى التذكير  
ومتسلا به فى التانيث ويستعمل مفرداً نحو تانى وثانية الى عاشر وعاشره ومن كسب ما اشتق منه كفى اثنين ومع  
ما يلعب ما اشتق منه كالثاتى وهذا الأخير هو الذى يعنى التصدير ولا معنى هنا للوصف الا الاشتقاق على ان الشارح  
جعل الثانى وصفاً للباب وجوه والاضافة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى وانا لا استضعف سيبويه من رب رجل  
أندوسه فلو لم يستضعف بـ يد اسما لكان ذلك كانه يشترط فى الوصف لافى الحال الاشتقاق وفى الفرق تطور والاضافة يشترطون  
ذلك فوسمها مع المصنف يعنى ابن الجاحظ لا يشترط ذلك فهم ما ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى فى متبوعه مشتقاً  
كان أولاً ويكون الحال هيئة لفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول الغيد بالقصد) فى الشرح آثر القول على اللفظ  
لانه يطلق على الماهل والقول لا يطلق عليه فكان جنساً للكلام قريباً بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق  
على الرأى والاعتقاد لافاً فمتعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان  
أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحدانما  
يكون نقصانها اذ لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصاناً لاف وضع الجنس البعيد  
موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على شكل حال فاذا ذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى  
الشرح واحترق بقيد القصد من حديث النائم ونحوه فانه عارض القصد قال ابن الفائع وهذا غير محتاج اليه لان الصادر  
من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد فلام مثلاً ووافى ذلك قدومه فالقائدة لم  
تصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القصد انتهى وأقول كلام ابن الفائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة  
السامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسر بمبادل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك ان قول النائم مثلاً زيد فلام  
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من آخره بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام  
الزبدان وسكان زيد فقاما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن  
الفاعل لافاعل كما هو مذهب الخنيزرى والثانى والثالث يمحلى أن يكون لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكون لما  
كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو أقام الزبدان بمنزلة الفعل والفاعل فقدم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فقدم  
الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيد فقاما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع  
بكان ليس فاعلاً وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبه مبتدأ وخبر فى الاصل  
هذا ولكن كلامه فى تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو أقام الزبدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة

الابتداء والخبر وصريح في ان نحو كان زيد فاعلم فعلية وهو كالنصرح بكونه جملة الفعل والفاعل وأما الزعم وهو قلنا  
 زيد فاعلماً فلما كان مبتدأ او غير لكن باعتبار مفعوله لان معنى الاصل مبتدأ وخبر وقي الشرح وأما الثالث وهو كان  
 زيد فاعلماً فيصير ان يكون مبتدأ الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبه بالفاعل لافعال اصطلاحاً وأما الرابع وهو  
 قلنا فاعلماً فإذ رآه فمما ينزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتزعة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح  
 فليس بمماثل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة الابتداء والخبر فان قلت لعله يشترى انه مماثل منزلة الابتداء والخبر باعتبار المفعول  
 الاول والثاني فلهما مبتدأ وخبر في الاصل ويعد دخول الناصخ بكونه جملة الابتداء والخبر قلت لو كان كذلك لزم كونهما  
 جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناصخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما أو قول لا نسلم انه لو كان  
 كذلك لزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناصخ وانما لزم انهما جملة اسمية على ان في شرح الالفية لولا مصنفها  
 ما شقني انهما بعد دخول الناصخ جملة يتسلط الناصخ على جزئيه فانه قال في باب ثلث ومن الافعال أفعال واقعة معانها على  
 مفعول الجمل قد دخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتصير مفعولين انتهى (قوله ولهذا انظر لك انهما ليسا مترادفين  
 كما توهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما ضمن الاحناد الاصل سواء كانت مقصودة  
 لذاتها أو كالجمل التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه  
 والكلام ما ضمن الاسناد الاصل وكان مقصود الذات فكل كلام جملة ولا ينكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في  
 شرح الفصل ان كونهما مترادفين رأى الجميع فانه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر  
 كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بمرادف الكلام في تختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة  
 وهذا لا يندوبها فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤ عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين وليس توهم أولئك بنسبه  
 على اعتبار اصطلاحه بآولي من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس هذا من  
 الاختلاف في الاصطلاح حتى لا ينافي المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فبما في المشاحة فيه  
 والتوهم (قوله وهو ظاهر قول صاحب الفصل فانه بعد ان فرغ من حدد الكلام قال ويسمى الجملة في الشرح ليس  
 ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاماً لانها أعم منه على رآه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا  
 لان قوله ويسمى الجملة ظاهر في ان لفظة الجملة موضوع للعنى الذى وضع له لفظة الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا  
 كان لفظة الجملة موضوعاً للعنى الذى وضع له لفظة الكلام كان لفظة الجملة مرادفاً للفظة الكلام لان المترادفين هما القفظان  
 الموضوعان لمعنى واحد وانما قلنا ظاهر قول صاحب الفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالاً مرجوحاً ان لفظة  
 الجملة تطلق عليه لانها أعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله  
 يسمى يجوز ان يكون بالياء والتاوضابطه ان كل لفظتين وضعتا ذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة  
 وتوسطه ما ضمير جازاً أنت الضمير وتذكيره والتأنيب هنا أحسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنه يعنى في الاصل لان  
 الاصل الكلام الجملة تدخل الفعل أعنى يسمى (قوله اما قول ابن مالك فلا تمة كان من حقه ان يبداهة ان جعل) في  
 الشرح بل كان من حقه ان يبداهة على مضاف رأى المصنف تسعاً التاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم يبداهة لانها خبر  
 مكان فبى من مقام التامنة قلت فليزم ان لا يعد أنموذجاً لانها خبر ان لم يس في كلام الزنجشري ولان مالك  
 ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جعل الاعتراض اما الزنجشري فانه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فاخذناهم  
 بفتنة وقوله ولوان أهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراض المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال  
 في شرح التسهيل قال الزنجشري في الكشف ان ولوان أهل القرى أنموذجاً انقروا الفضاء عليهم ركبت من السماء والارض  
 ولكن كذا وأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وأقام أهل القرى  
 وهذا اعتراض بكلام فحين سجع جعل انتهى (قوله على الخلاف في انها فعلية أو اسمية) في الشرح اجراء الخلاف ههنا غير  
 ظاهر لانه بعد ما زعم على كلام الزنجشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا (قوله والزنجشري يرى ان وصلها هنا فعلاً  
 ببيت) هكذا وفي أكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد ان لفظة وهو مفعول أول ليرى وفاعله المفعول ثانی وفي بعض النسخ  
 ان ان وصلها هنا فعلاً وهو غير ظاهر لان المراد ان الثانية لفظة هو اسم ان الاولى وفعال خبرها وان الاولى مع اسمها

وغير هاست مسددة فعلى برى ولا يصح أن يكون فاعلا لغيره إلا أن مع نفسه (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم جداله  
 وهم لا يشعرون وجعل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقق أن يقال إن قوله تعالى  
 ولأن أهل القرى آمنوا وتواتروا إلى قوله بكسبون جملة واحدة باعتبار كونهم معترضا لجملة الاعتراض لا تكون إلا كلاما  
 تاما أو الكلام التام هنا هو المجموع لأن ارتباط بعضه ببعض وأما على واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما  
 كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالماضي المقتضى مقصود بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن  
 جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاما تاما فإسنادي في الجملة الاعتراضية أن وإن شطت أوها من قوله على وإن شطت أوها  
 أو وهما جملة معترضة (قوله لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) إنه نظر لانه يؤدى إلى أن من قال الاعتراض هنا  
 بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة في الاعتراض إلى اسمه وفعله  
 وظرفية **في** (قوله وهما التحقيق) قال الرضى أعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحمل على أنها مبتدأة  
 لا خبر لها كافي قائم الزيدان وليس بشئ لأن معنى قائم معنى الاسم وإن شبه الفعل فيصح أن يكون مبتدأة لغيره  
 الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فإن سمع في قولك سمع بالمعبد مبتدأ وان كان الفاعل فعلا وما ذكر  
 بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحمل على المصدرية ليس بشئ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن  
 قائمة مقام الفعل فلم تكن مبتدأة (قوله وكان زيد فاعلا) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف إن خالصة نسب على إحلال  
 من الدارق قوله تعالى قل إن كانت لك الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجزوا لخال من اسم كان بناء على أنه ليس بفاعل  
 جعلها ما لا من الضمير المستكن في كم لكن الثلاث بالنظر النحوي أنه فاعل إذ قد استند إليه الفعل على طريقه القيام  
 به وإن لم يحسن كتابته وهذا هو المصدر في المحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال إن الأفعال المانصة ما وضع لتقرير  
 الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم لشيء من الفعل لا فاعل انتهى وانقياد النظر النحوي لأن أهل المعاني  
 قالوا إن متعلقا في كان زيد متعلقا بالفاعل المستندة على زمان النسبة فهو مبتدأ متعلقا (قوله وعلى أنه حذف  
 وسده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن حمل فيه) في الشرح فيه نظر لأن عمل الظرف في الضمير إنما هو عند انتقاله إليه  
 لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد أن أورد عليه فيه انتهى وأقول هذا النظر مبنى على أن الضمير في حمل ما دعى الظرف وهو  
 ممنوع ولم لا يكون ما دعى الفعل القدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية بحسب الزمنية وهي لا تنافي  
 المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر إلا في عامله كما ذكر المنصف في دعم الظرف  
 والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير إلى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير برادعوزيدا) هكذا وقع  
 فيما رأناه من النسخ وهو سبق قلم المصواب عبد الله بدل زيدا **في جواب** (قوله ما يجب على الرسول عنه أن يفصل  
 فيه لاحتسابه للاسمية والفعلية لا لخلاف التقدير ولا لخلاف الضمير) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام  
 الأولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية لتقوية دخيل على مفعول احتمال لتقوية عامله والثالثة لتعليل الاحتمال  
 وبفصل بكسر الهمزة مبنى للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أى في جوابه يعنى باختلاف التقدير اختلافه من  
 ضمير اختلاف الضمير حتى يصح عطف اختلاف الضمير عليه أو (قوله وهذا مبنى على اختلاف السابق في عامل إذا في  
 الشرح الذى يظهر أن مصدر الكلام في هذا المثال قبل دوام جعل عامل إذا ضميرها وأما جوابها من فعل أو شبهه أما  
 الأول فظاهر وأما الثانى فلأن المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاعله لا بط فاعله مانع من عمل ما بعدها  
 فيما قبلها فينبغي أن يقدّر فعل بدل عليه الجواب أى أكرم زيد الدائم وأقول القائل بأن العامل في إذا هو ما في جوابها من  
 فعل أو منامه تترتب الفاعلية مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغيره وهو تضمنه معنى الشرط الذى له  
 المدرج وذلك (قوله فان قلنا جوابها) أى ما في جوابها من فعل أو شبهه وانما أطلق هنا اعتمادا على ما يذهب في الكلام  
 على إذا (قوله وتظهر ذلك قولك يوم يسافر زيد أو لم يسافر) وذلك أن يوم مضاف إلى الجملة التى تليه ولا يكون معمول لشيء منها  
 وانما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (قوله) فينبغي أن نزيد هنا هذا مصدر بيت غزوه معلق وقصه وزاد راي  
 ومعنى زبده الوضوء بفتح الهمزة وسكون القاف وبالضاد المجهة قال في الصحاح هي شئ كالجبلة من آدم ليس فيها خشب  
 والجب الوضوء وقال الزند المود الذى تحديه النار وهو الأعلى والزبده السفلى فيها نقب وهو الاتى واد اجتماعا قبل زيدان  
 ولم يقل زيدان والجب زناد وزناد فى القاموس هو الوضوء غير طيلة الرأى زاده واد أنه والجبلة من آدم (قوله الثالث نحو



ويومان في نحو ما رأيت مذويومان في الشرح ويومان على كل امر أبعد كونه مفرد لما قبله إذا أو خبرا ولا فعل وإذا كان مفردا فكيف  
 يتحمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذويومان محتمل لهما لا ويومان مفردة وأقول مراد المصنف ويومان مع ما يصير بتعظيمه  
 كلاما لا ويومان مفردة (قوله) فقلت أي مرت أم عاد في حلها هذا عن بنت صدره فقمت لطيف من راعا فارتقي وقد  
 تقدم الكلام عليه في أم (قوله) ولم يذكر (الخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين لأنه بقدر الفعل مؤنم الـ يكون معموله  
 متقدما فيفيد الاختصاص ويكون على وفق الوجود فإن اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدر معانها لما جعلت النسبة  
 مبدأه لأن حرف الجر يدل على أنه متعلق وليس يذكور بهما فيكون محذورا وقدرت تعيين المحذوف في بسم الله وهو  
 ما يتلووه يتحقق بعده وهو هذا القراءة لأن الذي يتلووه الذي كرمه وفان قيل ينبغي أن يقدروا بسم الله استدلى لأن الابتداء  
 لعمومه أولى بالتقدير كما بقدر في الطرف المستقر المحصول والكون أحجب بأنه أثر ذلك لأنه من الدلالة على تلبس الفعل كله  
 بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدئ والتعويضا بما بقدر من متعلق الطرف المستقر ما إذا لم توجد قرينة لخصوص هذا ولكن  
 قول الزخشري بهذا فوجب أن قصد المحمدي اختصاص اسم الفعل بالابتداء يشعر بأن المقدرا ابتدئ فكأنه أشار في  
 الموضوع إلى استواء الأمرين كذا في حاشية المختار (قوله) التاسع قوله ما جاءت حاجتك أول من قال ذلك انطوارح قالوه  
 لأن عباس حين جاء رسول الله من علي رضي الله عنه وفي الشرح عهده المثلث لما ينبغي أن يفعل في الجواب عنه لوجود  
 الاحتمال فيه مشكلا فإنه ليس مع الرفع إلا الفعلية وليس مع النصب إلا الاسمية والأعراب ظاهرا لا لبس فيه ولا احتمال انتهى  
 وأقول هذا المثلث عما ينبغي أن يفعل فيه على القول بأن استعمال ما يعني صار مطروعا على وقوع الاسم بعده غير ظاهريه  
 الأعراب وقد حكى طرف ذلك الأندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال لا تدل على لا يتجاوز هذين أعني جاء في ما جاءت حاجتك  
 وقد قيل فعدت كأنها حرة في الموضوع الذي استعملته فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله) وذلك أن قدرته مفعولا معه (أي) إذا  
 قدرت موسى في هذا المثلث مفعولا معه لأنه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون الفعل معه منصوبا به فإن قدرته كان شاعرا  
 وإن قدرته صنع شاعرا مفعولا به (قوله) وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) أما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف  
 يكون وأما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع (قوله) وانقسام الجملة إلى صغرى وكبرى (قوله) وقيل حذف فاقا بسياسا نقلت  
 حركتها ثم حذفتم ثم ادخمتون لكن في نون أنا رد المصنف هذا في الكلام على أن المكسورة المنقطة بالحاء المحذوف للمناسبة  
 الثابت وحسنه يستقيم الإقدام لأن الهزئة فاصلة في التقدير (قوله) كان صغرى وكبرى من فوائدها إلى آخره (هذا البيت لا ي  
 نواس والضهير المضاف إليه فواقع هائد إلى آخره والفواقع جمع قافضة وهي النخاعة التي تملأ الماء كالقارور وفي الكشف  
 وعن المأمون أن ليلته زفت إليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد هنرت عليه نساء دار الخليفة القوي لظنن أن  
 منظر راعى ذلك السباط فاستحسن المنظر وقال الله درأى نواس كأنه أبصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فوائدها  
 البيت (قوله) وقول بعضهم أن من زبدة وأنهم مضافان في الشرح وأنت لهذه البلاد الهندية في شرح الفصل للفر  
 الأسفندي ما نصه قلت أقول أي نواس وجه صحيح وهو أن يكون تقديره كان صغرى فوائدها وكبرى فوائدها الخذف  
 من الأول مضاف إليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لأن لسانه وهو مابحد بدو باب من حديدو يعني وقدرت تشمل  
 هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله ولا يك موقف منك الدواعي أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الضحى خذف  
 من الأول إلى آخره أن كبرى في البيت مضافة إلى فوائدها من غير زيادة من بأن تكون بيانية وفي ذلك تطر ولا يقيد كون  
 الاضافة وقطعها على جعل من بيانية معني واحدا من المانع صناعي لا معنوي وأما ولا يك موقف منك الدواعي فأنه من  
 القلب الذي إلى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ منكره وما هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف  
 الدواعي موقوف منك (قوله) بين ذراعي وجهه الأسد هذا عن بنت صدره في لفرزدق صدره من رأى عارضا أسره (قوله) إذا غاب عنكم  
 أسود العين إلى آخره المراد بأسود العين هنا جليل والتم جمع الأم بمعنى التيم لأن أفضل يجمع على أفاعل وفيه ليل لا يجمع عليه  
 في قد يحتمل الكلام الكبير غيرهما (قوله) قد يحتمل أن تلك أن يكون فعلا مضارعا بأن يكون الضم منقلبة عن جزمه هي  
 فاع الكلمة إذا صله أتي مضارع أتي (قوله) وينبغي أن يجرى هنا الخسلاف الذي في المسألة فيها وهو أن الطرف الواقع في  
 موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا وهو مذهب الأخفش نهر يصح مذهب



عن خال الشياطين بعد الحفظ منه - لأن السبع يقتضي الحفظ منهم فلا يصح المحنى فاطلاق المصنف القول بما تناف  
الاستئناف البياني لما يرتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الأيهذا الزاجي) الحضر (الوحي) هذا صديقت من معلقة طرفة  
بجزء وان أشهد الذات هل أنت محتذى (قوله واستضعف الزجشمري الجمع بين الحذيقين) قال ابن المثير ان اجتماع حذيقين سائر كما  
في قوله تعالى بين الله لك ان تضلوا الان الأصل لثلاثوا الحذف الجار وسرف التثني قال البني وهذا غير وارد على الزجشمري  
لأنه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا أو قول ولو ذكره لا يرد عليه لأن ما استضعفه هو حذق الامم وان ورفق الفصل  
وما أورده ابن المثير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذي بقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك مررت برجل معه  
صقر صاندا به غداي) فقد حال المرويه أنه يصعب به غدا أو الشياطين لا يقدر و عدم السماع ولا يردونه (في الشرح وهو  
ضعيف) أما ولا فلا نسلم ان الذي بقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان بقدر هاجره ولو قيل معنى المثال مررت  
برجل معه صقر مقدر اعدم الصيد في الغد على ان يكون مقدر اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره ولما تأنى على  
تقدير نسلم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يجتمع في الآية ان يكون الشياطين بقدر و عدم سماعهم بعد الحفظ لساواه  
من القصد بالشب والطار من الاستراق أو ما التا فلا ن قوله ولا يردونه لا مدخل في كون الحال مقدره لانها قد تقع  
حيث لا يكون صاحب الحال هي بدلها كما اذا قال الأمير لطلوم ادخل السجن خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمسك بقوله  
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا هي يد يد عا وتكبوهم من جمعة الكفر وأقول الدليل على ان الذي  
يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدره كذلك لانه بمنزلة ما يجب  
ان يكون مقدر الحال صاحبها ويجتمع في الآية ان تكون الشياطين بقدر و عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم  
للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مقارن له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين  
عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستقر و لكانوا امتصعين بالحال المقدره في وقت تقديرها والحال  
المقدره لا يتصف صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا يردونه نفي لتقدير هذه الحال بربها كان قوله  
لا يقدر ون نفي لتقديرها بقدره وانما قال ذلك لانه قال في حرف الف في اذ في الفصل الثاني في نحو وجهان الاستقبال انهم  
يقدر ون مقدر الصيد به غدا أو وضع منه ان يقال هي يداه الصيد به غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى  
المثال مررت برجل معه صقر مقدر اعدم الصيد به في القدمين طمان القلب (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يميز ذلك قولهم)  
في الشرح ثبت في رواية ابنه من نسخ الكتاب فلا يميز ذلك بالفعال والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس  
في جميع القرآن وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام الصحابي ان مراد الثاني الواجب عند الفقهاء مراد الثابت  
الواجب عند القراء (قوله انما من زعم ابو حاتم ان من ذلك تنبأ الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي القوي  
نزول البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثيرا رايه عن ابي زيد و ابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد  
وقائه بأربعة عشر ألف دينار على ما حكاها الوزير التفتلي قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين  
والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذي قد يعني بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان  
الاستئناف تنبأ جريد يدي في كونه خفيما من قول المصنف لفظه وان تنبأ متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا  
الاولى التثني والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تنبأ وتنبأ على ان الفعلين صفات لا ذلول كأنه قيل لا ذلول تنبأ  
وساقية وقال صاحب البحر تنبأ صفة لا ذلول وهي صفة داخلية في حيز التنبأ أي لا تنبأ الارض قتل ولا تنسق الحارث في معادل  
لقوله لا ذلول والجله صفة والصفان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لان تنبأ معني من حيث المعنى كما ان تنسق كذلك  
والمعنى لم تنزل بالعمل لا في حوث ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصف بانها لا تنبأ الارض بالحرث  
ولا ينسق عليها تنسق وقيل المعنى تنبأ الارض من البطرا اذ من عادة البقرة اذا بطرت ان تضرب بقرونها أو اظلالها فتنبأ تراب  
الارض (قوله ورده أبو الباقمان ولا نأنا تعطف على التثني) في الشرح العاطف انما هو اوارق فقط لا مجموع قوله ولا نأنا المصنف  
ترك هذا التعقب مع شقفه عما أقسه أي البقاء أو قول لا يحاتم ان عتق ان لا تنسق معطوف وانما هو حال وعجازه أو البقاء ليس  
فيها وان لا تعطف ونص ما في امره ان تنبأ في موضع نصب حاله من الضمير في ذلول تقديره لا تنزل في حال انما هو يجوز ان يكون  
اتباعا

اتباع الذلول وقيل هو مستأنف أى هي تثير وهذا قول من قال ان البعرة كانت تثير الارض ولم تكن تنقى الزرع وهو قول  
 بعيد الصلة لوجهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تنقى الحرت تنقى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في  
 المعنى واحد لا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير ولو كذلك فيجب ان يكون هنا الثاني انها  
 لو انارت الارض لكثرت الذلول وقد نفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول محض مررت برجل بصلي ولا يلتفت) فيجب  
 عن هذا لفتح ان الواو من ولا يلتفت للمعطوف بل هي الحال ولو سلم فليس المنفى هنا بمعنى المعطوف عليه وكلامه اني بالهاء على  
 ما نقلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان بعينه (قوله وانما وجهه الى ان الخبر لم يأت بان ذلك من مجاتها) فيه نظر لان ذلك من عدم  
 اتيان الخبر بان ذلك من مجاتها عدم كونه من مجاتها بل جاز ان يكون من مجاتها وقد وضعها الله تعالى به لعلنا منه (قوله وبانه  
 كان يجب تكرار لا في لا ذلول) في الشرح قد يكون أو حاتم ذهب الى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي  
 وغيره مثل غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعراها بما يبعد كالاداء كانت بمعنى غير  
 وعليه فلا حاجة الى التكرير بل انك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرير ظاهر في حرف النفي وهذه اسم لا حرف وأقول وقد  
 يكون أو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحمد هاما اذ اجل على الاستئناف  
 احتج اني تقدير هو يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد ما يحتمل ان يكون استئنافا  
 لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيد يصح الاستئناف لكن باعتبار ما انضم اليه  
 ويصير به كلاما (قوله قال المحدثي الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فان قلت  
 كيف موقع هذه الجمل قلت يميز ان يكون لا بالواو معقة لبطانة وكذلك قد بدت الغضاء كانه قيل بطانة غيرا ليكم خبالا بادية  
 بفضاؤهم وما قد بدت بنا كلام مبتدأ أحسن منه وأبلغ ان تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل انتهى عن اقتضاهم ببطانة  
 انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا بالواو قد بدت الغضاء قد بدت بنا لفظه وان قوله وما تنقضي  
 صدوره ما كبر حال وان قوله وما اعتبرت بيان وتوكيد لقوله لا بالواو خبالا فحكمه وحكمه واذ لم يذكر عند تفصيل المواضع  
 وقيل انه لما وقع بين المصنفين تعيين انه صفة وقوله وأحسن منه أى عما ذكر وذلك لما في الاستئناف من الفوائد وما في الصفات  
 من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه وهو تقدير انتهى بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها  
 ان الكل ملة واحدة بالاجتماع بل ان كلامها على التعليل بالاستقلال ترك لاعتباطها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى  
 ذلك بانهم كانوا ذلك جماعة أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون الاحراق على السابق الى ان تكون  
 الاولى على التعليل وبم التعليل بالجموع أى لا تحذفوا منهم بطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه  
 قد بدت والغضاء عن أفواههم وان كانوا يحفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصح تعليل له ولو بالغضاء من  
 أفواههم ويصلح تعليل انتهى أى فانما يدلنا آيات الله على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان سكان الاحسن ان  
 يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون قوله مستأنفات كلها إشارة الى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا جلال نصصان  
 تفسيره اعرابا) هما السخاوي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسجين كل واحد منهما ملخص اعرابا الا انهما اجتماعا على تلخيص  
 اعراب كما قد تشعر به عبارته (قوله أحسنه هاتوا قوم من قولك ان قائم بذا قوم) قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا  
 والشرط ماضيا في ذلك الجزاء وجهان الرفع والجرم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب  
 للجواز فاذ لم يجرم الشرط لم يجرم الجواب وعدا النصاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين أما الكونية في نية التقديم وأما  
 لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين محتصان بالضرورة وكلامنا في حال السمع والاولى ان يقال تغير عمل ان  
 وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب لسيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء  
 فتكون الاداء جازمة لنفي واحد وهو الشرط تقديرا كما يميز صائر الجوارم عملا واحدا أى معمولوا واحدا كلم ولما لا الام  
 ولا التعليل (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه الثاني يعضف أدلة الشرط حيث تدعى العمل في  
 الجواب لسيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيأتي فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط  
 مضارعا اذ لم تضف الاداء عن العمل في الجواب لمعالمها في الشرط حيث لا يتأتى دعوى الاستئناف فانضمير في قوله



على معنى مختصين من بين المعائب ونحن نضل مخصوصين من بين الأقسام وإنما قل كذا بخصوص من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب بأخص لازم الضمائر غير مقيد بجعل أعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المفسر والراي بان من قال انها بجهة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انها بجهة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف وأولاه معنى مختصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضى أنهم باليد بين كلامه آخر (قوله نحن بنات طارف) هذا البيت له ثمة بقتية زوجة أبي سفيان بن حرب قالت قبل اسلامها في يوم أحد حضره المشركين على قتال رسول الله في الله عليه وسلم وبعده المسك في الفارق والفرق الخائف ان تقبوا اتفاقا ونفرض الفارق أو تدبروا فارق فراق غير آمن والمراد بطارق هنا التجمع وقيل هو لثمة بنت ساجدة بن رياح بن طارق الابدالي فالتحسين لغيت اباد بجيش القيس بالجيزة وكان رئيس اباديا بضة بن رياح بن طارق الابدالي وقبل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرض الفارق يقتضى أن يكون الروى مكتفى بالكل وهذه الايات من مهنوك الرجز لانه دخله القطع وان لم يشذوذ (قوله وفى لى لم الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك لى تذر أروها خبيرة لى وتقدير العسلة محذوفة) احتجز بذلك عما يأتى فى الثامن من تذر أروها صالة وتقدير خبيرة محذوف (قوله لعلنا ما نودى حقناؤه الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبدهاء انتقل الرأى من شئ الى شئ (قوله ما لبت شمرى الى آخره) المني جمع منية وهى الثنى وغدا هنا مامة والجهة بعده فى محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف فى الكلام على أم من معنى علمت أو بد قائم علمت جواب أريد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدوا يوما أمرى بجمع (قوله اذا قبل بان حلة الاستعظام خمرى أى عن امم لبت وهو شمرى (قوله ان الثمانين الى آخره) فى الصحاح يقال قد رجم كلامه اغضبه بلسان آخر ومنه الترجان ولا ان نضر التاء لضم الجيم وفى القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعران (قوله وقول ابن هزيمة ان سلبى الى آخره) هزيمة بفتح الحاء وسكون الراء وكأوهما يحفظها وضمت بفتح وبرزوها ينقصها هدايت واحد من مقى النسر (قوله انى واسطرا الى آخره) هذان بيتان من مشهور السريع ونصر الثالث معنى الطامع نصر الاول منادى والثانى تأكيده على اللفظ قال فى الصحاح والنصر العطلة قال روبة وأشد البيت الا انه أشده نصب الثانى والثالث وفى الباب ان الضافى قال أشد سيبويه هذا البيت لى وقوليس لروبه وهو مع ذلك تصحيف والرواية بالنصر نضر المضاد للجهة ونضر هذا صاحب نضر بن يسار والاسطرار جمع سطر بفتح الطاء الموهمة وهو انط مثل سببوا أسباب وسبكلم المصنف على هذا البيت فى الباب الرابع فى افتراق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى وعياى الى آخره) التيهام معنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلبت انلاء المجهه نصبت وتواقتضه مائة أى متزلات على قول أى على الاعتراض فى هذا البيت بجملة احمه خيرة وعلى ما اجازة أبو الفتح بجملة فلية نسبية (قوله وانظروا ان الجواب فاته وفى بهما) يعنى انه جواب بسبب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال فى الباب الخامس فى الخلقة التى ذكر فيها الحذف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان رجولا لله أى فليدار العمل فان أجل الله لا ت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسبا عن الشرط واتان أجل الله ليس مسبا عن رجاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بها ليست مسببة عن الكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فاته أولى بالنسبة والفقير حيث شرم الشهادة عليهما وهو أنظر لهما منككم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة ما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فلهذه عليه ولا رايه النسب لفساده ولا الفقير لفقره وليس فاته أولى بهما والجواب بل لى جرى ذكر النسب والفقير عادى الصغير على ما دل عليه كاشه قيل فاته أولى بمعنى النسب والفقير رأى الاغنياء والفقير وفى قراءة أى فاته أولى بهما من حيث بارادة الجنس وقال السفاقي الجواب فاته أولى بهما والصغير عادى النسب والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا أو فقيرا والمشهور وعليه داخل جزمنا يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمرافانى أحب ماى أحب زيدا أو عمرافانىكون الرجل داخل فى ذلك (قوله لان وهما للتوابع) أى لتقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من أن وفى الآية للتوابع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الابدى) فى الشرح هو حمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال مهملة منصوب الى ابداء بلام بلاء الاندلس كذا ضبطه عن شيا برهان الدين الاندلسي وهو أعرف ببلده وفى القاموس فى باب الدال المهملة وأبد كقبر بلاء بالاندلس انتهى وأقول أن خبر فى بعض ضلاء الوندلسيين الاخبار انهم لا يقولون الا بالاهملة وانها

يبدأ الفزع الآن وهم يقولونها باهجة مع ضرب في لفظها (قوله أحدها أن أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عند  
قوله تعالى ينادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق أن يرضوه وحده الصبر فيه دلالة على أن المقصود لرضاء الرسول  
وتأياد ذكر الله تعالى لإفادة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بكنان وكذا يؤيدون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا  
الرسول وحده (قوله والثاني أن أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقدم عنده سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن  
يرضوه فتقول الشاعر فمن جماعندنا وأنسبنا • عندك راض والى مختلف ومذهب المبردان في الكلام تقدمنا  
وتأخروا وتقدم به والله أحق أن يرضوه ورسوله وقيل الصبر عائد على المذكور انتهى (قوله بل في موضع وقع بدل ما من أحد  
الامهين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو عمل قطري بن عمر بن النفل فيه انتهى واعلم  
أن المصنف لم يترجم لحذف البدل في التلميح إلى ذكره المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي  
التلميح في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال إن التقدير يقولون ما نبد لهم وإن هذا المقدم  
يحق أن يكون بدلا من الملة إذا كان خبر الذين أن الله يبعث بينهم (قوله لعمري آخو) في الصحاح هو الرجل يبال بكسر  
ميم مر أو مرأى على غير قياس لأن قياس مصدره التعر يك أي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله عمره وعمره وعماوان  
كأنه صدر بن بني الله استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والباطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا إذا كان غير حق وهو  
صفة لحذف في أي طافا محلا والآخر بالفتحة جمع أقوم (قوله فاعلم القول في لفظ واو القسم وجروها على سبيل الحكاية)  
الذي في الكشف بنسبه إلى الحق أمول أي لا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قبل أي فالحق قسمي وأولحن  
معي أو فالحق أنا) ههنا إذ يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يعني والصواب الأول لأن معنى يعني قسمي  
فكفي بـ ههنا على ما هو لا يعني أن الحق مقابل للباطل أن كان التقدير مني واسم من أسمائه تعالى أن كان التقدير أنا ويحتمل  
لهما أن كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الملة) الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة  
والثانية عطفاهما لأن رهنهم فلهذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لأجزاء الصلة جلية غير مستقلة (قوله ثم انه)  
أي كون جملة ما لهم من القسم حاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بعين الجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة عطفها بأن  
يقدرهم أن يبطر بطله ما ابتدأ فصولهم كاستيثار به المصنف (قوله ويحتمل وهو الظاهر) في البصر وأجاز ابن عطية أن يكون  
الذين في موضع جر عطفا على قوله الذين أحسنوا ويكون جزاء خبره قوله والذين على أسقاط حرف الجر أي والذين كسبوا  
السيئات جزاء سيئة عطفها فيمتادل التقسيم كما تقول في الدار زيدو القصر عمره وأي في هذا القصر عمره وانتهى وهذا هو  
الاحتمال الذي ذكره المصنف الآن تقرير ابن عطية ظاهري أنه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيدوا بحرف عمره وتقدير  
المصنف ظاهري أنه على قول الاخفش ولا حاجة إلى تكاف جعله على قول سيبويه لأن المصنف يجوز قول الاخفش لأنه قال  
في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عاملين وبدل فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله وذلك من  
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اسماء الجار عنده سيبويه والمحققين) الإشارة بذلك إلى قولهم في الدار  
زيدوا بحرف عمره وقوله على اسماء الجار عطف على من العطف (قوله ولا تأخذا على زيد) قال الرضي وجاء على قوله لكن لا إلى حد  
الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الباب والاخر من بين الامماء الستة إذا وليا بالام الجران تعلى حكم الاضافة بحذف  
يون المثنى والجمع وثابت الالف في الباب والاخر متى يكون مضافا للام زائده فيكون معربا ومذهب الخليل وجهور  
الضامة انه مضاف حقيقته باعتبار المعنى فتقبل لم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابا بأن اللام ههنا أيضا  
مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه أن يقال إنه شبه المضاف فاعلى حكمه من ثبات الالف أي  
وأخا وحذف النون في خلاصه سلمى (قوله مكره أخاك) أصل هذا أن تضاروي في موقف حرب فتقبله في ذلك ضال  
مكره أخاك لا باطل (قوله) كان وقد أتى حول بكمل إلى آخره) الحول السنة والكمل في التكامل والأخا في المثلثة جمع التفة  
بضم الهاء فهو كمره ماضية بدلالة التفة وهي الجبروضع عليه القدر وتشدد الباء في الجمع وتخفيف المثل من الأضداد  
يطلق على التمتع والى المتعاقبات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا معنى على  
جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منه المغاربة وأجازها الجمهور (قوله كان قلوب الطير إلى آخره) هذا البيت لا مرمى

الجناس يدكر فيه العناب وهي معزوفة بانها الاناء على قلوب الطير والحشف اورد القرطاس ووطبا وباسيا بالان من القلوب على معنى ربطا بهما وباسيا بهما (قوله ليت وهل ينفع شيألت الى آخره) ليت الثالثة مؤكدة فلا ولي وأما الثانية فالايد بما قسمها (قوله وما أدري يرسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله • أخالده والله وطأت عشوة •) هذا صدر بيت بجزءه • ومقابل المعروف فينا نصف • وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد خضعت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب النجيب واعترضه بالدين السبكي بأن المراد يقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احدا هيا معمولة فلا تخرى والأفهي في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يجب التواين خبران وقوله ويجب التطهر من معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبرا للبند المحذوف والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنفة ويكون التثنية وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الأول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظرا لو كان التثنية على هذا الوجه المحتمل ليقوا انه عليه ولم يطقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احدا هيا معمولة فلا تخرى (قوله وفي التنزيل نظر) بحاج منه بان في هذه الآية الثانية اعتراضا واحدا يجعلين لان مجموع جاتي قوله وانه لقسم وقوله ثم في لو لم يكون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم إحدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الأخرى ونعم وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان الزخمي ايجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسمع جل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا اعتراض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لا ي على من كلامه على هذا البيت القول باستماع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا الاحتمال ان يكون الباء في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الأصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبي علي فلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهري منع الاعتراض بجملتين مطلقا وكذلك نفسه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولفظ ان يقول لا يلزم من تقدير أية مصدره الاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لاراي وقوله فخطا لثغير ميل حال من فاعل أرى ومفعوله الأول ومثيل اسم فاعل من أنال اذا اعطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين في الشرح بل ويخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفرد امينساوا الخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتعوية فلان نقول تتعلق ولك ان نقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الغلام في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا خال وذلك باجل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطلق فيجب نصبه وتنوينه وأما التعلق بمحذوف الاعند البعدا دين قلت يخرج الحديث على وجه آخر عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر لفادها تقدم المعمول من قوله وعلى قولهم أي قول البعدا دين يخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقدم المعمول من قوله وعلى قولهم لا فادة الحصر لا يرد بشو يخرج الحديث تقريره مطلقا اعتمادا على ما سبق قوله في الباب الخامس وانما يرد بغيره بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك اتعاضا على قول البعدا دين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمرى بالخطوب مقيرات الى آخره) الظن مصدوم على ان يقال ظن اذا صار والمصدر ظن باسكان المين ومضما باليتة عدته وأكثر من به هو متعذ بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدّر الباء متعلق بمحذوف أي أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورد شتى خلاه قال الزمخشري اما ان يتعلق بأرسلنا دخلا تحت حكم الاستئذان مع رجالا أي وما أرسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما ما رجلا لا متطلبين بالبينات وأما ما أرسلناهم ضمرا كقوله لا يبعث الله رسولا الا بالبينات فهو على كلامين والأول على كلام واحد وأما يوحى أي وحى الله بالبينات وأما بالبينات على ان الشرط في معنى التوكيد والازام كقول الاجير ان كنت علمت فاعطاني حق وهب ان الله أبطل بعض هذه المخالافات بقوله ولا يستثنى بأداة واحدة شيئا ولا يعمل



ما قبل الا فيما بعد ها الا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بالاعلمون ظاهر لم يطله شيء ثبت ان وجوب تعلقه  
بمخدوف متنتب انتهي ما في الشرح (قوله لانه لا يستوي باداة واحدة شيان) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون  
صنف ليسلم من النقص فهو ما قام الا بدومحرو وما ضربت الا بكونه خالدا فان مثل هذا جائز بانفاذ أو قول لاحاجة الى  
الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا بدومحرو وما ضربت الا بكونه خالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيان وانما المستثنى شيء  
واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما الاله فيمكن تم عطف في المسئلة خلاف فنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك  
وأجازة آخرون وعلمه مني صاحب الكشف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تغفلوا عن النبي الآية فانه  
قال ان المستثنى الطرف والحال جميعا وان المحصر في كل منهما مقصود أي لا تغفلوا في وقت من الاوقات على حال من  
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعه نحو ما قام أحد الا زيد افاضل) في الشرح يلزم على إجازة هذا  
التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو مجتمع على ما صرح به للصف في أو آخر هذا الباب تغلغل من الاختص  
وارتضاء وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الأصلي كما اذا وقع التفرع في التبع فهو ما مررت به  
الا كما بالجر فيفتح وأما حيث تكون الصفة من الاله عن المحل التي تستحق بطريق الاصلة فلا يضر لان اصلة المحل تنجزها  
الى التقدم والقه و فاعلموصوف فكما لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد  
الا زيد افاضل محلا ان تقع الى جانب أحد الموصوفين الفصل عرس لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنا لغرض  
ان كان الا فينبغي ان لا يجمع التفرع اذا وقع في التبع وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثر هذا العارض لا يؤدي الى  
الصوت المقتضى بالوصوف وانما يؤدي الى الصوف قبلما لا فينبغي ان يجمع كلا الصورتين فالاولي الجواب بان ما سبقه المصنف  
مذهب الاختص وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الواجب هو لا يجوز  
هنا مستثنى من أحد الواقع في غير الواجب فكان الاولى فيه الرغ على الابدال خال المصنف عدل عن النقط به كذا قلت  
ليس المستثنى منه أحد بمجرد مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أشر  
بعضه من المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه لذلك نصه (قوله وان المعنى ولا تظهروا  
قصد يشك بان أحد أي من كتب الله مثل ما أوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجوكم) أشار في هذا التقرير الى ان يحاجوكم على  
هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجوكم عائد الى أحد لانه في معنى الجميع لكونه في سياق التثنية وقيل بالواو  
لان لا النهاية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باوهم انتهى كل واحد منهما لان أول احد الآخر من مهمل وامتناع  
المهم من آخرين لا يمتنع الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمخدوف مؤخر) لان القصد افادة الاهتمام والمحصر  
وفذلك بتقديم المحصول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى وأول التوزيع وأجاز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى  
لاخير الا لان الخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحاجوكم عندكم فيقبلوكم لانكم تعلمون  
صحة دين الاسلام وأحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك لا يكون الا في ثبوت معنى الواحد وهو مفردة في الاله  
صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعده هاجع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)  
في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولان الوجهين محضان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا يأتى حينئذ تعطيل ذلك  
بما أورده هنا لان مقتضا بطلان الوجه الاول من حيث اشتغاله على المحذور الذي أشار اليه قتامة وأقول لم يدع المصنف  
وجه الوجهين ولم يتعرض في كلامه للثلاث كون الثاني أرجح من الاول لا ينافي كون الاول مستغلا على محذور أو مكر وليس  
في الثاني بل ذلك سبيل حياته على الاول ولو لم ترجع المصنف هذا الى الاول ليس بالنسبة الى من يجمع عمل ما قبل الا فيما بعده  
وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصح عنده بل بالنسبة الى من يميز ذلك وحاصله ان هذا الوجه  
أرجح من الاول غلوه من هذا الذي قيل انه متنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه  
وعلى البتتين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقري به القيسة أحقر ازل من ضمها  
وقري بالاعطاء بالزومتين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وصكان المصنف لم  
يمتدز عنها لان مراده فيمن ضم الباءن السبعة وهذه ليست منهم (قوله فاعلموا في الآية العطف) هذا جواب شرط  
مقدور أي اذا تقررت هذا فاعلموا في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع  
يتنفر

يشتريه ما لا ينقضي في غيره (قوله وقد فهم مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع) قال الرضي اما وجوب كون الحال جلة خبرية فلان مقصود المحي بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملة وقت وقوع مضمون الحال ففي قوله لا يشاء في يدرك ان المحي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الكوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الطرف معني والاشائية اما طلبية أو ايقاعية بالاستقرار أو أنت في الطلب ليست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل وقت حصول المضمون وأما ايقاعية فهو ثبت وتزوجت وولدت فان لم تكن محال لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونه بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافع قصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ ايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقررنا الحديث وجهه الله تراط انطورية في الحالية بان قال الحال وان كانت تجبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبرية لانها ايقاعية القيد قد تكون ثابته باقية مع ما يتبعها او الانشائية لا خارج به بل يظهر مع اللفظ يزول بزواله فلا يصلح قصد لولا يقع الانشائية شرط ولا صفة الا اذا قلت يجوز لوقوع الانشائية بالانقضاء بل ينبغي ان يجوز وقوعه حال الانقضاء بل لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الجلة الانشائية لا يصلح ان تقع حال غير مؤولة بالقول كافي قوله جذب الغالب البعثي أو اوسع في والتصديق ان الحال هناك هو القول المقدر والجلة الانشائية مقولة فلا تكون حال الا على سبيل الجزاء انتهى وسيد ذكر المصنف في أول الكلام على الجلة التفسيرية ان جلة هل هذا الايش منكم يجوز ان تكون معمولة لقول مخوف هو حال لا يقال هذا منافي لقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطئة من قال في ولا تخضربان الواصل ولا نهاية لا تقول ذلك على ان يكون الحال نفس الجلة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجلة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية فتعبر بغير انهم انها لا تقع طلبية وهذه اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار به بالخاص وأقول أراد بالطلبية هنا الجلة التي ليست بمعبر به يدل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تنجز عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل على انقطاعها عن الحالية بغير ان خبرية وتشترك معها في ان خبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية (قوله) وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تخضرب من مطلب (هذا صديق عجزه فاقه الطالب ان يخضرا وبعده ما ترى الجبل يشكركه في الحضرة الصماء قد أرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع الثامن من الجلة السادسة بان ذلك البعض هو الامر المحي (قوله) قلت ادعي الى آخره) انتهى من الذي يضع النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان انتهى صوتا من فلان اذا كان بعد الصوت كذا في الصحاح ودعوا بالتصنيف ولصوت بكسر الهمزة وبفتحة الدال وبكسر آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت قلت ادعي وادهو فان انتهى الى آخره (قوله الثاني) انه يجوز تصديره بديل استقبال (أي الثاني من الامور التي تغير المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديره بديل استقبال بخلاف الحالية قال النشار في في المطول وبشرط في الجلة الواقعة حال انقطاعها عن حرف الاستقبال كالسين وان وضوحها وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تبايننا حقيقة لان لفظ تركب في قولنا ينبغي ان يذبحا بركب حال هذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشهدوا تصدير الجلة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجلة وفي حاشية السيد هذا توجه منقول من كلام الرضي وهو مستشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجمع كلاما من الازمنة الثلاثة على السواء ولا تناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا فلفظيا وذلك لا يقتضي استشعار تصدير الجلة الحالية بعلم الاستقبال كما لا ينبغي على أحد الصواب ان الافعال اذا وقعت فيرد لانه احتصاص بالحد الازمنة فهم منها المستقبلياتها وحالها وماضيتها بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمن التكلم كافي معانيها الحقيقية وحيثما يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجلة الواقعة حال عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت عن الفهم كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها (قوله) وكالشرطي في قول عيسى بن تميم ان تقصوا في الشرح قال المطر زى لا تقع جلة الشرط حال لانها مستقبلية فلا يجوز ما زيد ان يسأل بطل فان أردت صحة ذلك فاجعل الجلة الشرطية خبرا من الحالية كقوله جاءني يدوهو ان يسأل بطل ويكون الحال حينئذ الجلة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجلة الشرطية حالاً ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا زيد ذلك

لأن قيل الشرطية متبرعن صغيراً أريد الحال منه متبرعة في زيد وهو أن يسأل به ليعرف موقع الحال هو  
الاممية دون الشرطية وذلك لأن الشرطية تصدرها بالحرق المتقضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها إلا أن يكون  
له فضل قوة ومنزلة اقتضاء لذلك كافي لظهور النعت فإن المستلزم عدم استغناء عن الخبر بصرفه إلى نفسه ما وقع بعده ما فيه  
أدنى صلاح لذلك وكذا النعت الثانية بين النعتين من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كأنه شئ واحد بخلاف الحال فأنها  
فضلة تنقطع عن صاحبها لقوله وانما جاز لا ضرته ان مكث لان المعنى لا ضرته على كل حال في الشرع ومن هنا  
يجعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فليس كمثل المكاب ان تعمل عليه بلهث وأتركه بلهث حالاً وذلك لأن معنى  
الشرط غير مراد الأثرى ان الله قد قطع على الجمل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل المكاب لئلا يدوم الاذلة لا هنا في الحالين  
وتظهر هذا قولك أحسن الى زيد ان اساء اليك فحصل وان اساءه لا مع وجود ان لا تسالغ الشرط هنا عندها وهي التي  
يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهت واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما تفرقنا كافي  
ومالكه لظول اجتماع لم يمت ليلته وما وان قوله اذ لا يصح تعليل بقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت  
عن معناه وذلك ان كلامه لما انتفى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط وورد عليه فعلا لا ضرته ان ذهب وان مكث  
من ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يستلزم وجود الشئ وعدمه لشي واحد  
والا قرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لا المعنى لا ضرته على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه  
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم المرء ينفعه الى آخره) ان تخففه من الثقل واسمها محذوف (قوله  
الرابع انه يجوز اقترانها بالوالمع تصد بها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي غير هالي آخره) انما لم يجز ذلك في الحالية  
لان المضارع المثبت لما كان وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يرتبط بما يرتبط به اسم الفاعل والذي يرتبط به اسم الفاعل  
اذا كان حالاً انما هو الضمير لا الوو حادي بالهاء الموهلة ثنية حاد اسم فاعل من الحذو بالذال الموهلة وهو سوف الابل والقضاء  
لما وجد حدوث الابل حذو واحد او يقال للسمال حذو الانما تصدو بالصباء أي تسوقه والعبر بكسر العين الموهلة الابل  
التي تحمل المبر (قوله تنبيه السامع في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التخصيص الاعتراض يكون  
في اثنتي عشرة اقسام اربع كلام من متصلين معنى بجملة أو أكثر لا يحصل لها من الاعراب لكنة سوى دفع الابهام وليس الراد  
بالكلام هو المستند اليه والمستند فقط بل مع جماع ما يتعلق به مما من الفضلات والتوابع والمراد اتصال الكلامين ان يكون  
ألف في بيان الاول أو تؤكد أو بدلا منه وقال قوم قد تكون النكته في الاعتراض دفع الابهام ثم يجوز بعض هؤلاء وقوع  
الاعتراض آخر جملة لا تلها جملة متصلة بامان لا يلها جملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تلها جملة غير متصلة بها  
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف في قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تلها في  
الشرح هذا نعت غير مانع لصدة على الجملة الحالية في قوله اسررت الى زيد الصوى وهو ما جزاء الاحسان إلا الاحسان  
اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تلته من الصوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان  
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا تراجم الجملة التي أورد هالان لها  
محلها منه وذلك ان قال عند التام من مواضع المفسرة انه احتجز بالفضلة عن المفسرة التي لا محل لها وهي المفسرة لصغير الشأن  
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله تخلفه وما بعده تفسير للآدم لا باعتبار ما عليه ظاهر لفظ  
الجملة من كونه قد رجسد امن طين ثم كون فيه نظران خلقه وما بعده اذا كان تفسير للآدم كان باعتبار ما عليه ظاهر  
اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الان عبارة سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله تخلفه من تراب جملة  
مفسرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من آبل ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كشبه به بقوله وجد  
هو بغير آبل ووجد آدم بغير آبل وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمتنع اختصاصه بدونه بالعارف الآخر من تشبيهه به لان  
سبيل المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولا تشبه به في انه وجد وجوداً خارجاً عن المادة المفسرة وهما في ذلك نظيران ولا ان  
الوجود من غير آبل وأم أغرب وأخرق للمادة من الوجود من غير آبل ففسه الغريب لا غريب يكون أقطع لخصم واحسم  
لمادة شبيهة اذا نظر فيها هو أغرب مما استغرب به وعن بعض العلماء انه أمر بالروم فقال تم تعبدون عيسى قالوا لا بله قال  
قام أولى لانه لا يؤمن له قالوا كان يحيى الموتى قال خرف قيل أولى لان عيسى أحيا أربعة نفوس خرف لحياتانية آلاف  
قالوا

قالوا لك ان يعزى الاسم والارض قال فخرجتس اولى لانه ذم واسرق ثم ظلم سالما انتهى مافى الكشف (قوله وعلى الاول  
 فخرجتس في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنال) هذا جواب عن اعتراض الزاجع على  
 الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان ينفر لك جواب هل اذ لك لانه ليس اذا اذ لهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم على ما يفهمه غير الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اى آمنوا بالله  
 وجاهدوا في سبيله ينفر لك (قوله الزايع والبايائكم مثل الذين تناولوا من قبلكم) فى الكشف ومثل الذين تناولوا من قبلكم حالهم  
 التى هي مثل فى الشدة ومستمهم بيان للثل وهو استئناف كان قال لا قال مكيف كان ذلك المثل مقبل مستمم بالاسماء قال  
 التفتنا زانى ولا يتخى ان الذى يصيهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه فى الكلام حذف (قوله والحال لا تأتى من المضاف اليه فى  
 مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل فى الحال كفى قولك بهيى ضرب اللص مكتوبا ولا يجوز من المضاف اليه كما  
 فى قوله تعالى وترعنا مافى صدورهم من غل اخوانا ولا يشبهه جزء من المضاف اليه كفى قوله تعالى ان اتبع ملة اباهم حنيفا  
 ولا تأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاث وفى التطبيق والحالية مصبهة من الصيرفى خلوا  
 (قوله وترعنيى بالظرف اى أنت مذنب) هذا مصدر بيت مجزؤه وتقبلنى لكن اياك لا تأتى وقد تقدم فى اى بالغف والسكون  
 (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما يقيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرة لا نفسيرة (قوله والتحقى انها  
 جواب لقسم مقدور وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشده لان المفسر هنا الماهول المعنى المتحصل من  
 الجواب وهو خبرى فى الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر  
 هنا الماهول المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل فى التفسير فلا يكون التحقيق ان  
 مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمدة من الكلام القسمى هو الجواب والقسم تأكيده فلذا قال ان المفسر هو المعنى  
 المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسير اى وان (قوله  
 والثانى ان يكون مفردا مؤدعا جملة نحو وأمر والتجوى الذين ظلموا) فى الشرح لا يمتنع فى هل هذا الاشر منكم ان  
 تكون جملة مفسرة للتجوى لا يحمل لها من الارباب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انهم ابدل من المفعول به الذى هو  
 النحوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يهضغ وقع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا ماضية انما انظرها على تقدير البدلية  
 فهى فى حكم المفرد وكأني قيل وأمر وهذا الكلام وأقول لا يلزم من التفتيل بل هذا الاشر منكم للجملة المفسرة  
 فبمنه لها وانما يلزم جوازها وما وجد كالمصنف فى اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هل هذا الاشر منكم ان  
 يكون تفسير التجوى وبدل منه على قول الكوفيين وان يكون معمول لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشراح  
 بان الجملة هنا ماضية انظرها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من التجوى ليست مفعولا به وانما هى تابعة للمفعول به وينفرد  
 التوابع والثوابع ما لا يشترط فى المتبوعات والاول (قوله وانما قلنا بما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير لما اقتضاه  
 المعنى وأوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفعول لان التفسير واجب ذلك) هذا جواب لسؤال بردي ماضية قوله الثانى  
 ان يكون مفردا مؤدعا جملة نحو وأمر والنحوى الذين ظلموا فانه يضمن كون هذه الجملة أعمى هل هذا الاشر منكم  
 انشائية تفسيرية وتقر بالسؤال انه قد مضى فى اول هذه الجملة ان هل هنا لنفي ومعلوم ان النفي من قبل الخبر وفى الكلام  
 على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفى الكلام على هل ان الاستفهام فى هذه الآية مراد به النفي والجملة عبرية  
 وتقد بالجواب انما نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلنا لاجل ان المعنى اقتضاه  
 وأوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفعول هذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليسجته جوابا  
 لبدأ) لانه من أفعال القلوب يقال بداله فى هذا الامر بداه أى نشأه فيه رأى (قوله ولقد علمت لآتين مني) هذا مصدر بيت مجزؤه  
 هان المتباني لا طيش سمهاها وفى الشرح اختلاف فى الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كذا المثال فقيل فى  
 محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل فى جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم لا يكون الا مع اسم  
 الله تعالى ورده ما انشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعلم ثم ظاهرا لم يطلب وجاعة يجوز ذلك فى كل جملة) فى  
 الشرح ما ظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصائص الاسم كونه مسند اليه فيحصل ما ذكره ومن

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المتهوم من الجملة هو الفاعل المستند اليه معنى، وغايته ان التأويل هنا وقع  
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل في شوقته حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من  
 خصائص الاسم كالاستناد اليه لكن الجملة هنا متروكة عندهم بغير أى حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وحده مطرد فى  
 الاضافة وفى باب النسب وبتحقيقه ما عرفت أم قدمت أى فاعله وقوله وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا تأكل من ذلك  
 أو كل مع نرباين فهو مضمون من قال بقوله الحق وأمتل بجهنم يقوم زيد بتلك الابواب (قوله) وبعد فندى ان المستند  
 صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر الملققات وعلى ان الاستناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة (فى الشرح يمكن ان  
 يكون هذا مراد القراء من ذهب الى قوله أعنى ان الاستناد الى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف  
 المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاستناد الباهر تقدير ذلك مع كون الملقق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير  
 استفهام فهو ظاهر فى ما قام زيد فقال الاصل ظهور فى مضمون ما قام زيد (قوله) وبعد مع فى واخفى ان وعد الله حق) بعدمه  
 عطف على بانه وفى التعليل وعدمه فى هذه الآية لا يراد على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النسب الجار والمجرور وانما  
 قالوا به فى محل خاص لقيام القضى لذلك عندهم فلا يراد عنهم كون الجار والمجرور مقفودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان  
 القائل بان الظرف فى هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة تائبة عن الفاعل ومنعاه وورد عليه  
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله) وفى المثل زعموا مطية الكذب شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل  
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بلاطة التى يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد فى حاجته ركب  
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفى بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المجهة بعدها فون مشددة وهو تصحيف (قوله) وعن الجملة  
 المنسوبة فى باب الاشتغال قد قيل انها تكون دات محل كما سياتى) هو ما ذكره بعض سطور من السلاطين انما يجب  
 ما يفسره وفى الشرح لا تخرج الجملة المنسوبة فى هذا الباب بقيد الفضلة فى مثل قولنا قام زيد عمر ابصر به لانها هنا مفسرة  
 للمحال فى فضلة وأقول قد بينا ان مرادها بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يراد به ما أورده لانه محلا (قوله)  
 ولم يثبت الجهور وقوع البان والبدل (جملة) فى الشرح قد أجاز وفى قوله تعالى واتقوا الذى أمركم بعملون أمركم بانعام  
 و نهي ونجاة وسواء ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجاز وفى قوله الشاعر (قوله) له ارسل لاقعين عدناه  
 ان تكون لاقعين بدلا من ارسل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجهور فربما يفتى بحر النقل فى ذلك وأقول الذين  
 أنتوا فى الآية (قوله) البيت البسلة لم يلبثوا ان أثبتوا فى الآية بدلا للمض فى البيت بدل الاشغال وهم بالنسبة الى باقى  
 النصا خلاف الجهور وفى حاشية البقائى عند قول صاحب الكشف ان اغناض مستتر و ن بدل من انامكم ثم الظاهر  
 انه عذلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك فى الجمل التى لا محل لها يعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا أو صفة أو حالا  
 وان كان فى موضع المفعول للمقول انتهى (قوله) وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة  
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشلوين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب  
 عنه بان الشلوين أراد المفسرة بالمعنى الثانى دون الاصطلاح وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله) ان الجزم فى ذلك (أى) فى  
 المفسر فى البيت انه كور وهو مؤمنه (قوله) لا تجزى ان منصف أهلكته (هذه) أصدرت بجزء (قوله) فاداهلك فتعد ذلك  
 فإلزامى (قوله) وساخ اضمحار ان) يعنى فى هذا البيت وضوعه وان لم يميز اضمحار لام الامر يعنى فى المحل الصالحة لا الضرورة  
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلا منهما إذا جزم لا تساهم فى ان ما لم يتسعوا فى لام الامر (قوله) ولان تقدمها (عطف على  
 لانساعهم تعليل آخر لتفريعهم بين انوالا وهو بالظن الى المحل الصالح لهما كقولهم فى البيت الاول والتعليل الاول  
 بالنظر الى انفسهم (قوله) وهذا الجازم يسوء بمن غر وأمر (حيث) حذف صلة أمر وهى بالتقدم ذكر نظيرها وهى صلة  
 غرر (قوله) وقال) عطف على أجاز مشاركة فى الترتيب على ان المتقدم مقول لادلة ذلك ان اضمحار رب فى المحل الذى ذكره  
 اضمحار ما لم يتقدم و اضمحار خاضع صالح فطالع اضمحار ما تقدم لان التقدم مقول لادلة ذلك ان اضمحار رب فى المحل الذى ذكره  
 يحسن للضرورة (أى) الحاجة ولا يراد بضرورة الشعر لان حسن ضربوفى وضربت ليس محصورا بالشعر (قوله) واستغنى  
 عطف على ما قبل على تكرار لان معناه بل انجزام النافى على تكرار ان (قوله) كما ستفى فى نحو ان يداظننته فاعلم انى



ما هو قد انساب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي نفعته الجلبة التي (قوله يشأت نفعات الله شينث  
لما تين) هذا صيرت بحجة واذا انك فلا تدين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناسخ والتأخر والقرار (قوله  
التقدير والله ليس من اين لم ينهوا بحسن) تقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لك وباب البقاء وهم هو) يسكون  
الهامان تذهب القوة الواجبة الى شئ هو المراد خلافه وبقيها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الامراب) الاشارة هنا  
الى اعراب ابيهم كيدل من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدر فيكون مفعول مع صلتها لا لان ليسبته  
يدل من المستر في اوهو ضمير مصدره او ضمير المصن كما اختاره او حيان (قوله والصواب انها لام الجواب وانما منقطعة  
اقبالها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ليصنعنكم ولقوله تعالى ليسبته وقوله او متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص  
ببعضه (قوله ومن كتاب مثل من آية هي نسخ) قال او البقاء فيما نسخ ومن آية في موضع نصب على التفسير والمصير ما  
والنقد برأى شئ نسخ من آية يجوز ان تكون زائدة وآية حال والمعنى أي شئ نسخ قليلا أو كثيرا (قوله فبسه الاخبار عن  
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال التابع يقتضي في التابع ما لا يقتضي في غيره فلا اخبار عن الموصول قبل كمال  
صلته بغير التابع لا يقتضي وقبل كمالها التابع يقتضي (قوله الثاني ان تجوز كون ليؤمن من خبر اع تقديره اياه جوابا لا اخذ  
الميثاق يقتضي ان له موضوعا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرض بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعنىه فنقول  
ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كمال القسم كذا وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محل كمال ما هو بمعنى القسم  
كذلك (قوله وقد يقال لو اراد هذا المصير الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو اقوى منه  
ففي العبارة ناسخ (قوله فانه عاذا في الموصول) هو ما التي في قوله لمامع (قوله ولو ان ما عاذا الى آخره) لو اوله هنا مقصودة  
بشخصه منقولة اليها هي هه زان ولا يجوز نسكها الثلاث بصير المصدر من بحر الطويل والهمز من بحر الكامل وينبغي  
ان تكسب ما منفصلة عن لانها اسمها والعائد محذوف أي به واسنلن به خبر ان والجندل وهو اشارة نائب عن قاعله  
وللان جواب لو وفاعل ضمير الجندل (قوله اذا قل قد في آخره) تقدم الكلام عليه في حرف اللام لان المصنف انشده  
هناك اذا قل قد في آخره وضمير قلت هه لك الكلام الضيف وضمير قال الضيف وهه لام الامر بالعكس (قوله وليس فيه  
ما يكون وتلصق معطوف عليه) الظاهر ان يقول ما يكون تلصق لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله) ليس على ما ينبغي  
لانه لم يسبق كلام الانخس على وجه يكون فيه البيت والاية دليل (قوله الجلبة انما هي الواقعة جوابا للشرط غير جازم  
مطلقا أو جازم ولم تقتصر بالفاء ولا بالذا للجمالية في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا تحمل لها مطلقا ذلك ان كل  
جملة لا تقع موقع المفرد فلا تحمل لها جملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبع في الجملة  
انما هي من اجل اني لا حمل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولما) كون للشرط انما هو على ما ذهب اليه  
الكثيرون من انما حرف وجود وجوده على ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ في معنى الشرط لا ما على ما ذهب  
اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف بمعنى حين في الجملة السادسة في (قوله والصلة لا تحمل لها) وذلك لانها  
جملة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا تحمل له وانما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب في الشرح وهه نائب وهو  
ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا تحمل لها من الاعراب وينبغي ان يستغنى عن ذلك الجملة التي تقع صلة لال امام القول  
بان ذلك لا يكون الا ضرورة مطلقا كما يقول الجمهورا ومع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلة ذات مضارع  
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لو توهمها موقع المفرد واقول لانهم  
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لا تحمل من الاعراب وانما ذلك لواقعة موقع المفرد بطريق الاصلة والموقع بعد الالموصولة  
ليس للمفرد بطريق الاصلة كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فاما ذلك لواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة  
ال لا يحمل له والاعراب الذي فيه بطريق العاربية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العاربية  
كافي الاجنبي غير وقد الغزير بملك بعض الاندلسيين فقال حاجبتكم لتضربوا اما السمان واول اعرابه في الثاني وذلك المني بكل  
حاله هاهو للتأخر كالعيان وفي حاشية التفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأيه التزم  
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التضرع وظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم  
(قوله)

(قوله نفسي من ذي عندهم ما كفانا) هذا خبر بيت صدره فلما كرم موصرون لقبهم (قوله وقال العقيلي عن الذنون مصبوا الصبا) هذا صدر بيت يحزه يوم الخليل غارة الجملها والعتيلي يضم العين وفتح القاف وفي الشرح والذنون يكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قبل والمعرفة له في حالة بناءه شيعة بالحرف واللام للترفيف على قول وشبهة له على القول بان نصر به بالهد الذي في الصلة فأتوا وعظم ظهوره وانقطاع حال البناء وأظهره في حالة الأعراب لأن شبه الحرف التي أو الخليل يضم التون وفتح الخاء المجع بهما متناهية فنية ساكنة اسم لموضع والمردية هـ ناموضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر لقائسبيل من ماو يكذبون لاعتناو من كان) يعني انه جازان لا يريد قوله وصلتها بكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملته كأوا يكذبون فلا يتناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العدة منها وحط القائدة فيها (قوله الجملة السابعة التابعة لما حمل له) فان قيل التابع كل فان ما عراب ساخه من جهة واحدة فلا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب اوجب بان المراد التابع هنا القاعوى لا الاطلاق الذي لا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب كما عرفت ابن الحاحب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف الأو في الجمل التي لا يحمل لها الاقادة بثبوت مضمون الجملتين لان مثل قوله اضرب زيداً كرم هم وبدون عطف يحمل الاضرب الى جوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف قص على ذلك عبد القاهر (قوله الجمل التي لا يحمل من الاعراب) (قوله وقيل نصب بقول مضمر هو انظر) في الشرح اخبار القول لايين نصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن القاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقد مر ابطاه) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قل وأما الثاني فلان انظر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشأ لغير المبتدأ لانفاق على ان أمه الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام (قوله الجملة الثانية) (قوله لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقدم ذكره كف صعب جعل محذوا واستمعوه حالاً من فاعل باتهم وهو توكدة وتقرر الجواب ان التوكدة صعب انتصاب للحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهنا وجد الامر ان كان مانعية ومن زعم صفة ذكر ولما جازان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقاً باتهم في التوكدة مع ويجوز في محذوا ان يكون حالاً من المستتر من زعمهم وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحال ان على الاول مثلها في قولك ماتي الزيد بن عمر ورأى كذا الاضاحكا) يريد بالحال ان محذوا واستمعوه بالاول كرون استمعوه حالاً من مفعول باتهم والثاني كونه حالاً من فاعله (قوله فالحال ان عند اخلائه) الحال المتداخلة هي التي صاحب في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التمدد) أي فيكون لاهية وهم يعلمون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تدخله (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متاولة لهذا المعنى وغيره (قوله ما يبدى حال إلى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطع اضحى وهو مفعول) هذا خبر بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم صدره ونصبت بنى شيم من مائة عتية وقوله تجلوع ارض ذي ظلم اذا بنسجت كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم يفتح المجع ما الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من نهلت اذ امتصته السبي الاول والمعلول من علته اذ امتصته السبي الثاني والراح الخبر ونصبت كسرت من اعلاها لان النسخ لا يكون الا في الراس والنسب مجع فوحدة قال في الصحاح النسب بالتحريك البرد يقال غداة ذات شيم وقد تسم المياه الكسفر فوشيم أو عمرو والنسب الذي يبعد لدرع الجوع والحننة يفتح بالهمزة واسكال الجملة المهمل وكسر التون وتضعيف التنة الضمنية منعتف الوادى والابطع مسبل واسع فيه ذاق الصبي والشول الذي يضرب مع الشمال حتى يبرد (قوله واضحى ناسمة) في الشرح انما ادعى للمصنف ان اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها ففتح ان يكون خبراً لما أسلفه من ان الخبر لا يقع بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلاً في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناصمة انتهى (قوله الجملة الثالثة) (قوله ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد به العطف فان التي يراد بها العطف ان حكم الفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا تملك ذلك ولو انما الكلام في مطلق الجملة سواء اراد بها العطف أو مفعلاً (قوله ولما واپ



خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عايد الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل اوثابه مستد اليه والمستد اليه لا يكون  
 الا اسما مفردا وما هو عتزلته (قوله) أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه) قل بدر الدين مالت معنى حكاية الجلبة بالقول  
 ان تحكي ومعها القول لان الجلبة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصلحية القول (قوله) تأنيبها اختيارا بان  
 الطاجيب) أي ثاني المذهبين هو ان الجلبة المحككة مفعول مطلق نوبى (قوله) والصواب قول الجمهور (أي المذهب الاول  
 وهو ان الجلبة المحككة مفعول به قال المتنازعي عند كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا بالصريح ان  
 القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مقول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قيل ضرب الامير  
 أي حضر وبه والفاظ المتنازعين هذا (قوله) والثاني نوعان ماعه حرف التفسير) يريد الثاني ما الحكاية في نفسه غير ادق القول  
 وبالاول ما الحكاية فيم بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم  
 الجلبة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها  
 اقساما وقد جعل أحد نوبى الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما ماعه حرف التفسير لا تكون الجلبة فيه ذات محل فلا يكون  
 مفعولا فكيف يكون الما ليس مفعولا ولا محل له فسمي بما هو مفعول وله محل واقول لم يقسم المصنف الجلبة الواقعة مفعولا الى  
 ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب بصدق وقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب  
 الحكاية بالقول أو مرادفه اكن لا في كل نوع من انواع مرادفه قسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا  
 اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوبى الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد الثاني  
 بانى الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في  
 التطبيق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله) ادله بقدر الجلبى) يعنى قبل ان وقيد بذلك لان  
 الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدريه (قوله) والجلبة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف  
 في ان المفتوحة الهزرة الساكنة التون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدر وقد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام  
 في ذلك (قوله) رجلا من مكة الى آخره (رجلان يسكنون الجلبى) التفتت تنفتح جل كنهه وأشار بقوله روى بالكسر الى انه  
 لوروى بالفتح لكان حرف الجرب مقدر الفيل يمكن لما نحن فيه (قوله) في ضرو وندى فوجربه فقال رب ان ابني من أهلى وشجوا ذنادى  
 وبه نداء خفا فقال رب انى وهن العظم منى) في الكشف اتي مع القول في الجلبة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء  
 في الاولى ارادته فكاهه قبل وارادته الداء فقال وفي الثانية نفسه فلما عطف جلة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله) وقال  
 الزمخشري ان الجلبة الاولى) أي وصيكم الله في اولادكم اجال والثانية أي لاذ كرمل خط الاثني تفصيل لما هو هذا يقتضى  
 انها عطف مفعولة لا محل لها هو العاقل اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعده معنى القول ولم تقتصر بحرف  
 تفسير فيستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستندرا  
 واقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعده معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين  
 لما حصل لا على انتفاء كلام الزمخشري واسطره المصنف من ان المحل لما (قوله) المراد الى آخره) في القاموس الجو  
 الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت والجامعة وثلاثة عشر موضعا غير ما هو فيه أو ما سوس بقية كنهه موضع وهضبة  
 وجبل بين ينم والمدينة وموضع السبالة وموضع بطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع جرو  
 وبنو القريب وسبعة مواضع بعد اد (قوله) وقد قيل في قوله تعالى يدعون ضرة أقرب من نفسه) في تفسير اليمضاري يدعو  
 من دون الله ما يضره ولا ينفعه بعد جاد الا يضرب نفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في  
 التيه ضلالا يدعو ان ضره يكونه معبودا لانه واجب افضل في الدنيا والعدا في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو  
 الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى والادامعة ليدعو من حيث اجمع معنى بزعم الزمخري قول مع اعتقاد ادخاله على الجلبة  
 الواقعة مقولا لجرله مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك دعاه وصراخه حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو كبر  
 للاول (قوله) يدعو عن رآه) اعتبر بالضم منادى من خيم عنتره وهو ان ما يابن شداد العسبي وذلك على لغة من لا ينوبى  
 المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوبى المحذوف أو على انه غير منادى من خيم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الخبل وقال الخليل الجبل الطويل واللبان بالنخ في أوله والنون في آخره ما جرى عليه القلب من صدر الفرس  
(قوله) وجعله من وخبرها محكية يدعو أي ان الكافر يقول ذلك في القيامة في الشرح في هذه الآية أشكال معروف  
وذلك أنه تعالى قال أولا يدعو من دون الله ما لا يضرة أي ان لم يعبده ولا ينفعه أي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن  
المواب في الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو من ضرة أقرب من نفعه وفي هذه الآيات الضر والنفع فلا ضمام واجب  
بان الثاني انصار عن الكافر بأنه يقول هذا الكلام حين يرى استغرابه بالاصنام ولا يرى أثرها بها التي كان يصفق قوسها  
حين عبدها وأقول ويجاب أيضا بان النفع والضرر التقدير ما نفعه وضرة بنفسه والنفع والضرر اللذين هما نفعه باعتبار وقوع  
الكافر منه الشفاعة ونوسله به إلى الله تعالى وضرة باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير  
إليه ما تلوناه عليك أنغام من تصدير المصاوي (قوله) ولك ان تقدروا ما استبدوا خبرا على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون  
اد ابراهيم واسماعيل واصحق الآية) يعني على قراءة تقولون بناء الخطاب لأنه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه  
يجري الظن وشروطه ان يكون مضار للخطاب بعد استيفاء متعل أو منفصل بنظر أو بجمار أو مجرور أو بمفعول ويجوز  
مع وجود هذه الشروط أن لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شرطاً لوجوب  
اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله) وتبع الرخصى أباي في التقدير المذكور) فانه ظالم في الفصل  
ومن المواضع ما يحفل المفرد والجمله فيصوب فيه ابتداءً حيث تقول أول ما أقول اني أحد الله ان جعلته خاسر البتة  
فثبت كما نكثت أول مقولي جد الله وان قدرت الظن بمخوضا كسرت ما كيا (قوله) والمواب بخلاف قوله ما فان لم تحت  
فالمنى جد الله يعني بأى عبارة كانت لان لفظ الجده على هذا التقدير ليس يحكى وانما كان المواب بخلاف قوله ما المقارفة في  
المتن وهو ما خوذ من كلام ابن الحاجب (قوله) كقولته تعالى فإذ أنتم يوم بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساسر  
علم لان قولهم ثم عند قوله من أرضي) هكذا وقع في بعض النسخ وهو المواب وفي بعضها لان قولهم ثم عند بصره ويرد عليه  
ان الآية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس بها بصره ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هذا  
لساسر علم يريد ان يخرجكم من أرضكم فإذ أنتم يوم والا التي فيها بصره في الشراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون  
ولفظها قال للسلو ان هذا الساسر علم يريد ان يخرجكم من أرضكم بصره فإذ أنتم يوم (قوله) قالت له وهو يعيش ضلك  
الى آخره) الصنك الضيق في كل شيء (قوله) مخذف المحكية بالمدكور) يعني بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لان  
المحكية هما المخذوف من المحكية بالمدكور لان المحكية بالمدكور من أنذ كرا الى عنك وقد انت المحكية بالمخذوف فلا  
يصدق ان المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله) لان جملة الانكاد  
هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية محتمن فيه لان الكلام فيها اذا كانت الجملة غير  
محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله) وقد مر البصغها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المسنأة (قوله)  
انغام من قد وصل بالمحكية غير محكى وهو الذي تسميه المحذون مدرجاً ومنه وكذلك يفعلون به حكاية قولها وهذه الجملة  
وضو هاستا نفعاً لا يفدرها قول) هذا الخامس مجبى به يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحذون أقسام منها  
ما ذكره المصنف هنا وهو ان يدل الراوي حين حديث نبوي كلاماً لنفسه أو لغيره فتوهم ان ذلك الكلام من ذلك المحذون في  
الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثالثة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله)  
فان ترعى الى آخره) في حاشية الفتاوى اني زعم من أعمال القساوب أحد مضغولي به غير المتكامل والآخرة كنت أجعل أي  
انسانه على الذين فيها بينكم وقد توهم ان أجعل هنا أفضل من قبل فيرى بالنصب والمعنى أجعل الناس يا توهموا ان  
الزعم هو ناعنى القول ذكر بعد الجملة ولا يكون زعم الامن أعمال القساوب أو بمعنى كلفت ومصدره الزامه أو بمعنى  
يكذب ويطمع انتهى (قوله) بل هو جازي في كل فعل قاي) أراد بالقلي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان وضعه كعلم وظننت  
أو وضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجبب أعمال الحواس (قوله) ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها  
ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار في الشرح هذا الكلام وان كان انما لك قاله ونريد مشكل لان هذه الجملة اما  
ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعالى الى مفعول بنفسه جعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة بآية

الحمل وأما أن يجعل في محل جر باعتباره أداة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلما هو خبر عن ثبات أما الأول فلأن هذا التركيب منقصب ونصب الفعل لفعل المفعول المتعبد به أسقط الجار ليس يقتضيه وأما الثاني فلأن أراد حرف الجر بحيث يكون عاملاً في ما بعده من زوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والأظهر أن يجعل المعلق فعلاً على ما هو قائل عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير أولم يتفكروا يعلموا ما يصاحبهم من حنة فليست نظير ليعلم أيها الركي عاماً ما يسألون يعلموا أيان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن أشكائه أن هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المتعبد بالجار مع هذه الواقعة في موضعها لا لأنها في ثباتي كون الفعل المعلق المعلق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليست بالمتأخر (قوله راجعاً) أي هذه الأفعال الثلاثة علفت هنا أي في الآيات الثلاث بالاستفهام هذه أظاهري الآخرين وأما الأولى فالظاهر أن التعليق فيها بالنفي أي لم يتفكروا وإن انتفاء الجملة عن محمولي التعليل وسلم فيعلموا أن انبائهم لا يجوز عليه فإطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتعليق وقيل ما فيها الاستفهام معناه النفي والتقدير أي شيء يصاحبكم من الجنون أي ليس بشيء من ذلك (قوله الأصم المعلقة باسم عن نصيحتهم زيدا بقرا قبل متعدياً لاثنين ثانياً بالجملة وقيل إلى واحد والجملة حال) القول الأول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني عما يصح نحو صحت زيدا يقول كذا فلو قلت صحت زيدا ذلك لم يحز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي صحت كل من يدلان السمع لا يقع على القوا ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكور أنه في حال مبنية فلا يجوز حذفها لقوله ومما يوهمون في انشاده وأما ما سئل لي إلى آخره) يوهمون كيغطلون وزنا ومعنى قال في الصحاح وهمت أروهم وهذا إذا غلطت فيه وسهوت وهمت في الشيء الغف أروهم وهذا إذا ذهب وهمت إليه وأنت تريد غيره ووههم في إنشاء البيت وأما ربه هو رفع أي الأولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد أصابعي أي متقلب الانها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انصافها على هذا كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا المذكر من مصدر وتحذف الزوائد والأشياء أي تدين وأما إذا كان كذلك فكأن مفعولاً مطلقاً وكان المصنف يبدى كرهه لأن المحذوف خلاف الأصل (قوله وقبل بدل من المنصوب) سيد كره المصنف فيها افتراقه البذل وعطف البيان أن هذا الأصم (قوله واضطرب في ذلك كلام الرخصي) في الترح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله أن الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليلاؤكم فيعلم أيكم أحسن عملاً ويكون المراد بقوله تعليق فعل البأوى تعليق ما هو سببه منه وهو العلم فأكفى بالسبب وهو ابتلاء عن السبب وهو العلم وهو المراد من قوله لأنه لا طريق إليه كالنظر والسمع وأما في سورة المائدة فلا حذف ولكن ضمن فعل البأوى معنى العلم كما قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملاً وأمنع التعليق لأنه إنما يكون حيث وقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعاً وهذا سبق المفعول الأول وهو الضمير المنصوب فامتنع القول بال تعليق قال رخصي اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الإشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب القريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً فضعيف لأنها إذا وقعت مفعولاً أول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً أي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الغليل فكيف يتنزعن وقوعها مفعولاً ثانياً بالبأوى أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أحسن عملاً وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والأصح هو الذي اختاره الرخصي انتهى كلام الطيبي وفي حاشية الجني ما يفيد هذا الاضطراب فإنه قال أنت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصطلاحي ككتاب كره في سورة المائدة فاذن لا تناقض والمراد بال تعليق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في هذا بعد من وجهين أحدهما جعل التعليق في سورة هود دعوى غير المصالح عليه وثانيها ألا كفاً على كرفي والأشعر الأول وهو خلاف عادة المضمين من الاكفاً على كرفي الأول من الآخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الأيمن جهته) قال الرضي يقع الاستفهام بمثل فعل يفيد معنى العلم كقمت وتبنت ودرت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت واغتفت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كسب وأبصرت ونظرت وصممت وصممت ودفعت فبلغته (قوله يقول كثير وما كنت أدري إلى آخره) بلفظ التصغير هو أو حضر بن عبد الرحمن بن أبي جعفر الخزازي أحد عشاق العرب المشهورين ونحاشي ليه كثيراً لأنه كان حقيراً أشد يد القصر وكان إذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طامراً أسألك ثلاثاً ذك

السفينة بما زح به ذلك وكان شديد التصب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهمة وتشد الأي هي بنت جليل بن  
 شخص صاحب كثير من معاجيل مشهورة وكان كثير يصبر وعزه بالمدينة فاشتاق إليها فافرق قلبها في الطريق وهي  
 متوجهة إلى مصر وجرى بينهما كلام مدمع مصر ثم بعد ذلك عاد كثيرا إلى مصر فوافي الناس مصر فبين من جئنا ثم اتفقت  
 وجهه التي ستمتد خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فعلى عليه ما يجعلوا قال الناس مات أفعه الناس  
 وأشعر الناس • حكى أبو الفرج الأصبهاني في كتاب الأغانى أن كثيرا من خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعتزته بعور في  
 الطريق فدانتتس نار في رفته فتأقت كثير في وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت أأست القاتل • خلروضة زهره  
 طيبة التري • عيج الندي جصائها وعارها • بأطرب من أردان عزه موهنا • أأوقدت بالمثل الرب نارها • قتال نعم قتال  
 لو وضع المثل الرب على هذه الرثة لطبر يصها هلاقت كما قال امرؤ القيس الم تر باني كلب جئت زائر • ووجدت من أطيبا  
 وان لم تطيب • فتاولا المطرف • وقال أسترى على هذا والجصان نبت طيب الرخصة وكذلك العرار والاردان جمع وودن وهو  
 أصل الكرواراد بالمثل عود البخور قوله في الجلة الرابعة المضاف إليها في الشرح لا ينبغي أن تنتقم هذه في سلك الجبل التي لها  
 محل من الأعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جلة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد المضاف إليه لا يكون جلة حقيقية  
 كيف وهو لا يكون الأسماء وما في تأويل الأسم • وأقول لا نسلم أن المراد من الجبل التي لها محل من الأعراب ما لا يكون في  
 معنى المقرب بل المراد منها ما هو أهم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس يصح في الشرح وقد أنشد ابن جني في الغنائص  
 له قول طرفة • جيجان تنرى نادينا • من حديق حنين • هاج المنبر • والبطان جمع جنة وهي كالقصعة وتغري نادينا تغشى محلنا  
 وتأتيه والسديف حنم البعير والناقة والصبر بصاد مهملة مكسورة فتون مشددة مقترحة فيا موحدة سائلة فراهو  
 البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا إذا نقلت الحركة أن تكون إلىاء مضمومة لأن الر امر فوعه ولكه قدر  
 الأضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هيج المنبر يعني أنه نقل الكسرة في الوقف إلى الياء الساكنة وسكنت الإاء  
 وهذا من الغرائب فإن الصبر لا يشك أنه فاعل بهاج لكنه أعز بالكسر نظر إلى أن الفعل في معنى المصدر المضاف إلى هذا  
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل الغز الذي نظمته فيه قريباً وهو أبا عله المهنداني سائل • فهو انصفيق فيظهر السر  
 أرى فاعلا بفعل أعرب لفعله • ويجر لا وحرف يكون به الجرح وليس يحرك ولا يجاوره هـ في الخفض والإنسان الجيت يضطر  
 فهل من جواب عندكم لاستنبذه • هن يحرك ما زال يستخرج الدر • وانما تلطمت به يدا بيت طريقة اعتماد على توجيهه  
 ابن جني • وأقول سبقه إلى الغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب القصوي الأندلسي في منظومته النونية في  
 الألفاظ النورية يقال • ما قاعل بالفعل لكن به • مع السكون فيه ثابنان • وفي شرحها يعني الصبر من قول طرفة جيجان البيت  
 (قوله أحد أسماء الرمان طر وفا كانت أو أسماء) أي سواء كانت مضمومة وعلى الطرف وغير منصوبة عليه (قوله وبدل  
 منه في الثالثة) يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لأن مفعوله الأول محذوف والتقدير ليس ذرهم يوم التلاق (قوله  
 ويمكن في الثالثة أن تكون ظرفاً يعني) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويجعل أن يكون انتمسائه على الطرف والاعمال فيه  
 قوله لا ينبغي (قوله وإذا عاهد الجهور فقيهم لان اضافة اداة التناق على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فصل  
 أو شبه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن في شعبة إلى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب  
 القرظي قال بينما نحن بن الخطباء جالسا إذ امر به رجل فقل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أثاره رئيسه بظهور النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله  
 ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فأخبرني بانيانك وتيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بانيانك ادانك للة  
 بين النائم والبطان اذا تاني فضر بني رحله وفي قلم سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تفعل أنه قد بعث رسول من  
 نؤى بن غالب يدعو إلى الله وإلى عبادة ثم أنشأ يقول • عجبت للجن ونظام • وشدها العيس باقتها • ثم نوى إلى مكة تبني الهدى •  
 ما صادق الجان أككذا • فارحل إلى الصخرة من هاشم • ليس قدما ما كذلها • قلت دعني أنا ما فاني أمست ناسا فلما  
 كانت الليلة الثانية أناني فضر بني رحله وقال تلمسوا دین قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تفعل أنه قد بعث رسول من نؤى  
 ابن غالب يدعو إلى الله وإلى عبادة ثم أنشأ يقول • عجبت للجن وتغيرها • وشدها العيس با • كولوها • ثم نوى إلى مكة تبني الهدى •

داهون من الجن كفكارها فارحل الى الصفوة من هاشم • بين روايتها وأحجارها قلت دهن أنام فاني أمسيت ناعسا  
 فلما كانت الليلة الثالثة أتاني خضر بنى برجله وقال فميا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل ان قد بعثت رسول  
 من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول • عجب للجن وتجساسها • وشدها العيس باحلاسها  
 يهوى الى مكة تبني الهدى • ما خير لجن كضامها فارحل الى الصفوة من هاشم • واسمع بعينيك الى راسها  
 قال فرحلت فأتيت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فأنشأت أقول أتاني نجي بين هدهد وردة •  
 ولم ألق فيها قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة • أنك رسول من لؤي بن غالب فسمعت عن ذيلي الازار ووسط •  
 بي للذهب الوجناء بين السباب فأنشد ان الله لا رب غيره • وانك عامون على كل غائب وكن لي شفيعا لم لا ذو شفاع •  
 يعني فتبلا عن سواد بن قارب قال فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعثاني قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه  
 وقال كنت أشتهي ان اسمع هذا الحديث منك فهل بآتيك اليوم قال أما مذقأت القرآن فلا والذهب بعجه مكسورة فلهمة  
 ساكنة فلام مكسورة فوحدة الناقة السريقة وفي الصباح الوجين الماوض من الارض من نفع قليل وهو غليظ ومنه  
 الوجناء وهي الناقة الشديدة شبت في صلاتها قال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباب عجمتين ومحمدتين المفازة  
 والقتيل ما يكون مثل الخبط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الاصحين من الوسخ وهو منصوب الى انه مفعول مطلق  
 والمعنى يمتن اغنامها (قوله انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا) يشترط معنى للفاعل والممتد فيه ما دعى  
 سيدويه وحل مفعوله والضمير المستتر في كان ما دعى الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والا وان يقول  
 انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيمو به هو جواز اضافة اسم الزمان المهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا جوب (قوله ولا ياتي  
 هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يتأن فيه هذا بعينه يتأق فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاع اما ليكون محذوفة  
 والباء في بمن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم اليهودي شارح الدريدي) اليهودي مندوب الى الهدية بلفظ بلا المغرب  
 والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدرية قصيدة مطلعه اماري راسي ما كى لونه • طره صبح تحت اذبال العبا  
 وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر اياك يحمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في راس  
 التسعين من عمره فالحق له في الترياق فبرئ ثم عاوده بعد احوال لغزاة تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من مجزعه  
 الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الدهي كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طولا  
 أصغر الوجه كوصف اجدل على وأخذ بضاد في الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الجرح قلت ماتك أو أواس لاحدش  
 فقال أنا شعر منه قلت ومن أنت قال أو ناجية من أهل الشام وأنشدني وجراء قبل المرح صغراء بعده • أنت بين نوي  
 ترجس وشقائق حكمت وجنة المشوق رفاف سلطوا • عليها رجا فاكست لونها شق قلت أسأت قال ولم قلت لآنك  
 قدمت الجرة ثم قلت نوي ترجس وشقائق قدمت الصفرة فهلا قدمت الجرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بنض (قوله  
 ثم واصل الى آخره) ثم الماطفة تلغها التاء لتأنيث اللفظ وتخص بطف الجسل والمبين جمع ملب وهو من يقول ليك اللهم  
 ليسك وتبجي أقاموا المازن بيم مفتوحة فهمزة ساكنة نزي مكسورة مكان ضيق يمين من لفظ وعرفة قال في الصحاح  
 المازن كل طريق ضيق يربح الجبل وموضع الحرب أيضا مازم ومنه معنى الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مازمين ومعنى  
 مقصور موضع الضربة وهو مذ كرمصرف قبل معنى بذلك لما بين به من النداء وقيل لان جبريل لما أراد ان يشارف عنده  
 آدم قال له نحن نقول أنتي الجنة (قوله وليس بشئ) ما قد مائة في أسماء الزمان يعني بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء  
 الزمان نظروا كانت أو اسم من ان خروج طرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجمله وفي الشرح  
 وفيه نظرا اذا يلزم من ثبوت هذه الحكمة في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجمله  
 وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم توجه السؤال عن سبب البناء على رأى الهدوي فأنما غير مضافة عنده أصلا وانما  
 هي بمعنى مكان أي المكان أقام فيه المازن ومعنى وأقول لم رد المانصب الا ورواها أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من  
 ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائها في مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخليل شعثا) هذا صديريت مجزعه كان على  
 سناكه اهداما ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو الخنبر الرأس والسنا بك جمع سنبك بضم  
 ونالته

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام لغيره يعني ان سبائك النخيل تكون هادمية كان عليها خرأوفي الشرح وغير مقدمون  
 صهيغية بعدد على بني نعيم المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى تخيها بآية ما يصبون الطعاما وأقول القدير أينا في  
 نسخ الغنى تقدمون وتخبون بالثناة النوية وقول الله نصفنا فلان أبي النخعي بآية افتداهم بدل على ذلك وكان الذي جعل  
 الشارح على ما قاله بعد على الآيتين علامة للبلغ في البلغ اليه وليس بذلك لأن الشاعر ميز المبلغ اليه بما بينه وبينقطع  
 احتمال غيره وهو قوله تخيوا فاما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضاعا ولا عزلا فان الآية فيه علامة  
 على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما بين قومه فكأن الآية  
 المذكورة علامة عليهم قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضاعا ولا عزلا وهذا عجز بيت صدره لكني الى قوى  
 السلام رسالة ويقع في بعض النسخ بغيره ولكن بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح  
 بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لانه ما بعده عليها وأقول هذا احتمال بعدد الكلام انما هو على  
 الظاهر قوله من تالذت سألتمونا فأنكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سألتمونا الف توافقي الاول مفعول لزمان محذوف  
 يدل عليه المفعول الثاني لسألتمونا في وقافكم وعلى الثاني مفعوله وقافكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم  
 خبرها والخلاف متعلق به (قوله خلدني رقتا الى آخره) في الصحاح راث على خبرك بئر ثنائيا أطا والبناء بضم اللام  
 الحاحية والرمصات جمع عرسمة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض واليهود جمع عهد  
 وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا اتوا واعتبر جعوا اليه وكذلك المعهد (قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه) هكذا يقع  
 في بعض النسخ وفي بعضها الاولى والاول هو الصواب (قوله من لشولا) هذا بعض بيت انشده سيويه وقامه قال  
 اتلثما والشول بفتح الشين المجبة وسكون الواو والنون التي جفت لبنها وانكش شرعها وأتى عليها من نتائجها شعبة أشهر  
 أوغمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلا بكسر الهجزة وسكون المشنة القوقية مصدر أتلث الناقه  
 اذا تلاحا له هاوروى الجري شولا بلا توين على ان أصله المدو صغر لضرورة (قوله قول بالقرمال الى آخره) الكهول  
 جمع كهول وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين ووسطه الشيب وفي القاموس الكهل من وسطه الشيب أو من  
 جاوز الثلاثين وأربعا وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله واجبت قائل كيف أنت بصلح الى آخره) ملأت على وزن  
 علمت بمعنى سئمت والمواد تنشد يد الواو جمع عائد من العسادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا يشي ان بعد هذان  
 البيتان من قبل ما هو بعدده لان الجملة التي أضف اليها كل من قول وقائل ادخالها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام  
 فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام قديم ما هو أعم منه في قوله الجملة الخامسة في الواقعة بعد الفاء اذا  
 جوا بالشرط حازم لانها لم تصدر بغيره قبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محملا كما في قولك ان جئتني أكرمك  
 في الشرح والذي في كلام الجماعة ان الجمل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعده هو ما صرح المصنف  
 به قبل هذه في الثالث من التنبهات التي ذكرها عقب الكلام على الجملة الانتدائية من الجمل التي لا يحل لها حيث قال  
 وعلى قول المحدثين ان يجوز أن يقع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدره وما بعده هو ما صرح به  
 أيضا في آياتي به فربما حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعده ما بل صرح في أقسام العطف من الباب الى اربع بان هذا  
 قول الجميع وسما في الكلام عليه وأقول يحصل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة  
 الواقعة بعد الفاء اذا مجموع الجملة والفاء اذا في الشرح وهذه الذي ذكره الجماعة ربما يتقبل على ما فيه وذلك لان  
 الفاء وما بعده هو موقع موقعهما ما هو مصدر مضارع الجزم فيصير على المجموع بأنه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو مقرر بان  
 المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعده هو الفاء الواقعة مجموع الجملة التي هو صدره ولو كان المراد ان هذا يظهر  
 فيه الاعراب غير ملاحظة فيه ما يصبه لزم المحكي على كثير من الجمل التي لا يحل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى  
 هذا المعنى الأخرى ان الواقعة جوا بالشرط غير جازم لا يحل لها بالاجتماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن ان تصدر  
 بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلو اعتبر ما تقدم لزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول  
 اذا كان المراد بالفاء ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أوردته في الشرح وأما  
 ما قاله هنان أن الجزم محكوم به بما بعده الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذه الموضع وكيف هو هذه الفاء مأمنة من

جزم ما بعدها وأقول قد يتنازع من أنه أن الجزم يحكم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله من يغفل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه \* والشرع الشرع الله مثلان \* وقد تقدم الكلام عليه في أمابا الفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أنه تحليل إلى آخره) قول مجرور بالعطف على محل ان ذقت أقوم والتحليل هنا الفقيه المحلل الحال والمالة السؤل ووروى يوم مسددة أي بجاءه والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالمرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا نهدي حرمنا ويجوز أن يكون معطوفاً على غائب بشرط أن يكون بمعنى محرم (قوله وهو أحد الوجهين منه مسددة) في الشرح الضمير من قوله وهو عائد إلى جعل مثل الجملة المذكورة جواباً لمقر وثبات الفاء مقدرة وهذا الوجه مسكت المصنف من نقله في ثالث التنبهات الذي عقبه لما جرى فيه من الجدل خلاف مسنأف لم لا (قوله ويجوز أن يغضب) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم بحجابان الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والجلال ضرب علامة زيدا) في الشرح وليس به أن يمنع أن أقوم من قولك ان ذقت أقوم وانما موقعه إذا لو كان كذلك يلزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الأصل لا سيما وتقديرها واجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبراً عنه لتكوين الجملة اسمية حتى تتفق على تقدير الفاء فإن قلت تأخير الشيء عن محله على خلاف الأصل فهو مشعر لالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالترام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضياً وهو أنه يكون الجواب بفتح (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه لا فعل لأجل جملة أن المحل في الجواب الذي ليس يقرون بالفاء ولا بالالفعل لأجل جملة (قوله قبل ولم هذا) يجوز أن قام ويقعد أو أخول على أعمال الأول ولو كان محل الجزم الجملة بأسرها لم العطف على الجملة قبل أن تكمل يقع في بعض النسخ ويقعد بإفراد الضمير وفي بعضها ويقعد بابتنيته وهو أنه واجب لأن الكلام على أعمال الأول وإعمال الثاني يجب إضمار الماعل في الفعل الثاني وهذا هنا مثنى وفي الشرح وهذا متقدم وجوباً أحدهما أن هذا اللازم ليس بساطل في باب التنازع وما استدله منه والثاني أن قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل الجزم ولقظام معطوفاً على الفعل الجزم ومحلوا فاعل هذا الفعل الجزم وهو ألف الاثنين معطوف على الفاعل الواقع بعده وهو أخول فتدفع هذه القائل بما فرغته وكان المصنف يرضى هذا الدليل لما ذكرنا وألفه مضافاً ورد على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيه تراخي إلى آخره) لا تراخي إلى أجل قريب فاصدق ولكن بالجزم قيد غير أي عمرو لأن أبا عمرو وثباته ب عطفه على المنصوب وهو أصدق وفي الشرح فإن قلت المنقول أن المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فوجهه قلت للملاحظ حذف اختصاراً من الخط كما وقع في كثير من المواضع وإن كان ذلك خارجاً عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقبل عطف على محل القامو ما بعدها) يقع في بعض النسخ بهذه وهذا وهو أصدق ومحل الجزم لأنه جواب التضيض ويجزم بأن مقدرة (قوله وعلى هذا يضاف إلى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء أو أجازوا بالشرط جازم (قوله فأبوا في بيتك إلى آخره) أبوا في جملة قطع أي أعطوا من أبلته معروفاً وأعطيت والجملة الناقصة التي كانت تعقل في الجاهلية عند تقدير صاحبها الاعتلاف ولا تنسحق حتى توث أو يصغر لها حذرة وتتركز فيها إلى أن توث والاستدراج الأدناء على سبيل التدرج والنزول لجملة التي ينويها المسافر وأصل فوراً وأي قلب الشاعر الألف ما راد عفاً في باب الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم في الجملة السادسة (قوله) ومن مثل الله به المحرورنا أنزل علينا ما نأخذ من السموات تكون لنا عيداً) الخفاصل هذه المثل مما قبلها للاحتمال لغير النعت وعدم احتمال ما خالفها في الكشف أي يكون يوم زولها عيداً قبل هو يوم الاحد في ثم اتخذه النصراني عيداً وقيل العيد السرور والله ولذا يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وأفرحاً انتهى (قوله ونحوه) في ملى من لذلك وليا برتي أي وليا وارثاً وذلك فيمن رفر برث) الذين رفر وارث من السبعة هم غير أبي عمرو والكشاف والمراد بالارث ارث الشرع والعلل لأن الانبياء لا تورث المالد وقيل برثي الملبورة وكان حبراً وارث من آل يعقوب المثل يقال ورثته وورثته منه لغتان وقبل التبيين لا للتعدي لأن لا يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علموا وكان ذكر باعليه السلام من نسل يعقوب بن اصفى وقبل هو يعقوب بن مهران أخو زكريا وقبل هذا وهران أو مريم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للعداء في إعراب أبي البقاء قوله تعالى برثي وارث يعقوب بالجزم فيهم على الجواب أي أنت برب وارث وبالرفع

فهي على المصنف لولي وهو أقوى من الأولى لأنه سأل ولياً هذه صفته والجزء لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزء  
أول والرفع محمول على الاستئناف لا على اللفظ لئلا يلزم أنه غير وجهه ما طلبه لو تبيح في حياته كبراطهم الصلوة والسلام  
(قوله فترى برقع صدق جزمهم) الذين قرأوا بالرفع من السبعة هم ماعد اجزء وعاصم والردة اللون ومعنى قصد في مقولوس  
اعاقته في بيان دعواه ان احتاج (قوله وقال أو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصنع الأرض خضرة  
الاصلي فهي الصبح) في اعراب أبي البقاء فترى الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لا مبر من أحد هاته استفهام بمعنى  
الخير أي قد رأيت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفاء لسان تصب اذا كان المستفهم منه سبيله ورويته لا تزال الماء  
لا توجب انضمار الأرض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصنع أي القصة وتصنع الخبر ويروان يصحكون تصيح بمعنى  
أصيح وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى وأقول لتقدير ضمير مؤنث لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في  
الكلام مؤنث غير فضلة فهو هي هذه ملحة وقوله تعالى فأنزلنا نقي إلى ابصار قصد إلى المطابقة إلى أنه راجع إلى ذلك  
المؤنث ولم يصح فهو هي الأمير بترقيته وهي زيد عالم وان كان القصاص يقتضي جواز (قوله والثاني تقدير الفعل  
المعطوف على الفعل المنجز لا محل له) في التبرح لا محل له من كلام المصنف بل حاله من الفعل أي تقديره الفعل خاليسا  
من المحل وفي كلامه تجوز فان الخبر به اس الفعل ققط والمعطوف أيضا كذلك وانما الخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة  
لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزاء وأقول الظاهر ان لا محل له من كلام المصنف فمفعول ثاني لتقديره لا حال من الفعل (قوله  
وجواب الأول انه قدرا الكلام مستأنفا) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها انه سلم لا في البقاء تقدير ضمير القصة صرفوا  
ولا نعلم ان أسد البازة ومعقبي القع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف اذا خبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في  
ان من يدخل الكنيسة وما • بلن قريبا ذراوطية فليصير به بالتصنيف صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان  
الناسخ لا يدخل على أدلة محجزة وأقول لعلوا حذف ضمير الشأن في ضمير هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما ينبغي ان  
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشأن الابدان المنخفضة قياسا وان وأحوالهم ضرورية انتهى قال قيل قد  
جوز وفي قول الشاعر فتأخذ هذه أجون حول يوعهم • بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كل ضمير الشأن  
والقدير ربما كان هو أي الشأن اسبب بانهم لم يصحروا في هذا البيت أنه محذوف وانما جوز والله مستغرق كان والكلام  
في الأول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجوز أن يكون مراد النفاذ ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدأ وفيه نظر  
لا حلاهم القول بان مثل ثرب مستأنف ولو قد خبر المبتدأ المحذوف لم يكن مستأنفا وجعل الكلام على امر ادهم يكونه  
مستأنفا به بعض كلام مستأنف بعيد أقول امر ادهم أنه مستأنف مع ما هو موضوعه ولا بد منه ثم قال الشارح ومنها  
استدلاله على امر ادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان زوم العطف  
انما هو عند قصد المشاركة كاد أقصد ان التبرع يعمى عنه كالا على في المثال المتقدم وأما عند انتماء هذا القصد بان يكون  
الفرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يازم عطفه على الأول مع كون العطف محلا للفرض المطلوب  
وليت شعري ماذا يصنع المصنف جعل قوله تعالى واتقوا الله وعلكم اقصد قالوا ونفله هو عنهم في خوف الواو ان يعلّم  
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لم يقدّر مبتدأ أي وأنتم يعلّم القرآن العطف الذي هو مقتضى الظاهر وأقول كون زوم  
العطف في التبرع انما هو عند قصد مشاركة التبرع لا على أنه منهى عنه صحيح اذا كان المراد ان العطف على المنهى منه وهو  
ممنوع وانما المراد ان العطف في الحرف النهائي والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال إلى الجملة كما جاءه واذا قيل ان وعد الله  
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وجه اسناد يقال إلى الجملة كما جاءه واذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتداء فاض مأخوذة  
على المصنف قال الكلام في الجملة الباقية على جليتها لا التي هي في حكم المفرد فاذا انشأ هذا النوع فبما فيه غير  
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومثلناض أيضا الكلام عليه في الجملة السابعة • (قوله ويقع ذلك في بابي  
النسب والبدل خاصة) لان النسب لا يكون تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة الا اذا كان لفظيا  
والاعتراضي ذكر اللفظ الأول وفي الشرح هذا الخبر سبط جعل قولنا يدقّم أبوه فان الفضيلة الثانية في محل رفع على انها  
تأكيد للجملة الخبر فهي تامة للجملة محل وليست في باب النسب ولا في باب البدل اه وأقول لا نسلم ان هذا من تأكيد الجمل ولم



لا يكون من تأكيده المفردات وإن سلم فلان لمن الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير لفظ الاولى (قوله فهو وانما الذي  
 أممكم بما تعلمون أممكم بانعام وبنين وبنات وعيون) في الشرح نفسه نظيران الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من  
 الاعراب والاولا لا يليست كذلك فان الجملة الاولى هي قوله أممكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله  
 أممكم بانعام وبنين وبنات وعيون بدلها فلا محل لها ايضا وقديم تذرك ان التثنية في الاية الشريفة انما هو ليكون جملة  
 البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة للبدل من الالكون الثانية تابعة لماه محل (قوله) قوله له ارحل لا تقين عندنا)   
 هذا صدر بيت بجزءه \* والافكن في السر والجهر مسلما \* وفي الشرح وبأني في البيت ما قاله المصنف قال زيد عبد الله  
 منطلق وعمر ومقيم من ان المحل لمجموع الجلتين اذ هو المقول وكل منهما على افراد جزء المقول وذلك ان جلتى ارحل لا تقين  
 عندنا هو المقول وكل واحدة من الجلتين جزء فلا محل لها القول بأنه أراد التثنية ليكون الثانية اوفى بناحية المعنى المراد  
 لا يكون الثانية ذات محل كما سلفناه في الاعتذار المتقدم بعد لان المصنف يكون حينئذ يعنى للستة المقصودة بالكلام  
 طها واتممت لشرها واول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمر ومقيم ثم عيى به  
 بناءه في قوله وانما مثل به تماثل المعاني وهم انما يثبون به بناءه على ان الجملة الاولى بحكمة والثانية تابعة لها (قوله فان  
 دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لا تقين عندنا انما  
 يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية النهي فنن لوازمه ومقتضياته فدل لانه  
 عليه تكون بالاتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا نهم عندى بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره  
 وانما كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقين عندى نادا ليعى كال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله  
 ذكرتك وانطوى الى آخره) هذا البيت من الجاسة وهو لا يعلق على السندى وانطوى بفتح الغاء المجتزأ مع منسوب الى خط  
 هجر وهو موضوع بالجامعة فعمل اليه الراح من بلاد الهند فتقوده ونحطار لم يحضر بفتح الطاء المهمة في الماضي وكسرها  
 في المضارع ونهس بكسر الهاء فاقرب الشرب الاول والمتنفة الرماح المسواة (قوله فانه ابدل وقد غلبت من قوله وانطوى  
 يحضر بينه وبين اشتغال) لانقال كيف يجوز البدل مع توسط الاول لا تقول البدل والاول او ما بعده (قوله كما قال في العطف في  
 نحو اسكن أنت ووزوجك الجملة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف اوفى  
 معناه صالحا مباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع فعمل الامر (قوله تنبيه هذا القول الذي ذكرته من التخصيص  
 الجمل التي لها محل في سبع جاري في ماقروا) هذا التنبيه بجمعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو  
 بعينه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ وعينه الله الخبر) يعنى والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء  
 في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشف الامن تولى استثناء منقطع أى لست بمستول عليهم ولكن من تولى  
 منهم فان الله الولاية والقهر فهو بعينه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم  
 تسلط وكأه او مداهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر أى كراى مد كرا لا من انقطع طبعه من ايمانه وتولى  
 فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول اعنى الانقطاع قراءة الا بفتح الحزة على التنبيه (قوله وقال جماعة  
 في الامر انك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد والذين ينفك ما لا يمكن أن يكون من هذا أى من المستثنى المنقطع  
 الا في جملة فراءة ابن كثير وبأني محرو الامر انك انه مصيب اما اصحابهم وهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع  
 من فاسر باهلا وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهل البيت والرفوع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح  
 حق المستثنى بالامن كلام تام موجب ان ينصب مقرا كان او مكملامعنا بعبادة نحو قوله تعالى انما نجوهم اجمعين الا  
 امر انهم قد تاملوا الخبرين ولا يعرف أكثر الماخزين من البصريين في هذا الانصب وقد أغفلوا روده من فورا  
 بالابتداء ثابت الخبر ومخدوفه في الاول قول اوقتاده احرصوا كلهم الا اوقتاده لم يحرم فالأجنى لكن وأوقتاده مبتدأ  
 ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام الما طيبين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المظهرون  
 للبر من من انما هو الثاني قوله عليه السلام ولا تفرى نفس باى ارض غوث الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أى معافى  
 الانجاءهرون أى لكن الانجاءهرون بالمعاصي لا يماونون (قوله وليس من ذلك ما مريت باحد الا نذبح عنه) الجملة هنا

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الاختش) اعترض عليه بأنه ساقى في آخر هذا الباب أن الاختش منع الفصل بالابن  
 الصفة والموصوف فكيف يقول هذان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن أن يجاب بأن الضمير من قوله صفة له ليس عائدا  
 الى أحد المذكورين بعينه وإنما هو عائدا لثانيه كما في قوله له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر هذه الجملة التي هي  
 زيد خبر من صفة لاحد محذوفا وهو بدل من أحد المذكورين قوله الفصل بالابن الصفة والموصوف وإنما فصل بها بين  
 البديل والمبدل منه وهو جازع عند الاختش وغيره ولكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة وموصوفها  
 ليس بهضامن متقدم بمجرورين أو في قوله وأجازها هشام وطلب أي أجازها أمأجازه القراء وهو ما إذا كان الفعل تليبا  
 ووجد المعلق عن العمل وما منه وهو ما إذا لم يكن الفعل كذلك وإنما ذكر هذا مع أنه يفهم من قوله أولا وأجازة أي كون  
 الفاعل وثانيه جملة هشام وتعلب مطلقا يعني عليه قوله واحتجوا قوله وما راعى الابن بشرطة) هذا صدر بيت بجزء وهو عهدي  
 به قيسا سير بكر والشربة كالفرقة وأحد الشرط كالفرق وهم طائفة من أعوان الولادة ويقال الواحد أنصار طرعى كتركى  
 وشرطى كجنى معوا بذكر لا لهم أعلوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحمد أو الجمع القيين والكبير كبر  
 الحداد وهو زقا وأجل غليظ ذو حوات وأمالبنى من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضماران) في الشرح أحسن  
 من هذا التأويل في المصرح أن يقال إن فاعل راعى ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على  
 أنها حال من فاعل راعى والاستثناء مفرغ أي ما راعى هو في حال من الأحوال التي حال كونه يسيرا انتهى ويمكن أن يخرج  
 البيت أيضا على تقدير مطلق أي الابن بشرطة كما قالوا في أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب أن التقدير ملاك الشيعة  
 فجمع الجمل بعد التكرار (قوله ولما أعيد كراهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه وعبارته إنما  
 أعاد الأهل لفظا الظاهر لاحد أمرين أحدهما أن استطعمها من صفة القرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة إليها  
 ولا يمكن عوده الا كذلك لأنه لو قيل استطعمها لمكان الضمير ليسيرها ولو قيل استطعمها لمكانه على التجوز اذ القرية  
 لا تستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المأخوذ على القرية ولا يمكن ذكر وهو مضاف اليه الأبد كالمضاف ولا يمكن ذكر  
 المضاف مضر التضرع إضافة الضمير بهين ذكره ظاهر الاهل أو الثاني أن الاهل لو ضمير لمكان مدلوله الاول ومعلوم أن مدلول  
 الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم بلا خصوصية بلهم دون بعض  
 والاستطعام في العادة اتفاقا كون ابن على التناول هم منهم وهم بعضهم فوجب أن يقال استطعمها أهلها للتأنيهم أنهم استطعموا  
 جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعمها لمكان الضمير ليسيرها مناشئة بنى فلزم عدم ارتباط  
 الصفة بالموصوف فلو هو ضمير لفظا لم أن يجتمع بناء على الارتباط المدنى وذلك لأن الضمير المنسوب ليس عائدا الى الاهل  
 مطلقا بل الى الاهل المقيد بإضافته الى القرية المتقدمة الذ كر حصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعمها  
 لمكان على التجوز مناقشة فلفظ أن يلتزمه ويكون مثل وأسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالجاز انتهى وأقول  
 لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضى عند قول ابن الحاجب في كافته  
 وتوصف النكرة بالجملة انظر به يلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته  
 فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الانصاف تخصيص  
 وتعرف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية الا ترى أنه لو قيل استطعمها  
 كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطا للصفة لقرية أو الربط المعنى اذ لا دليل على ذلك قول ابن الحاجب ولو قيل  
 استطعمها لمكانه على التجوز يعني وهو خلاف الأصل فيكون مرجع ما وان كان معصا واقعة في القرآن على الجميع وفي  
 البر وقد ظهر لتكرار لفظ الاهل قاعدة غير التوكيد وهي أنهم ما حين أتيا أهل القرية لم يأتوا جميع أهلها بل  
 أتيا بعضهم فجاء بلفظ الاهل دلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعمها لمكان الضمير عائدا الى الماتى الهم  
 (قوله) وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت اتخذت عليه أحوال الفاهي فلان زائدة أو جواب شرط مقدر  
 (قوله) لا تقتله أي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقولا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف  
 والظاهر أنه يقال المقرون بالقائه وفي الشرح فإن قلت يقع في بعض نسخ المعنى لان الماضي المقرون بالقائه لا يكون جوابا كما  
 وقع في أمالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقولا لا يكون جوابا واجوبه قلت وجهه ان

الأثران بالله يقتضي تقدير قد قوله تعالى ان كان فيه قد من قبل فبعدت وهو من الكاذبين وان كان فيه قد من دبر فكذب وهو من الصادقين وتقدر قد بوجوب تحقيق المعنى في ادخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذ لن يكون جوابا لشرط المستقبل (قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لغيره لوقوعه بعد المعارف المختصة ولا تخفى تستكثر لا تقرأ بالصلافة وأنتم سكارى) في الشرح قد ينقض بمثل قولهم في نداءه لباري جل وعلا يا حليما لا يجهل ولا يجوز اذ لا يصلح ان الجملة الواقعة بعد الاسم المنسوب في موضع نصب على الصفه مع ان الموصوف معرفة متحصنة لانه منادى معين مقصود نص عليه ان السيد في أجوبة الاسئلة انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المتنادي وفي كلام الرضى اشارة الى هذا الجواب عنده الكلام على الشبهة بالضاف وانه قد يكون منعتا بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ان يجوز ايضا حليما لا يجهل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالندوة فالوجه ان لا وصف الا بالندوة على تقدير انه كان موصوفا فيجمع تلك الصفات السكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر لسلامته محاسباتي) هو ما عطف به كونه حالا لقوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لما بعد المعرفة كمثل الجار يحتمل اسفارا في الشرح قد يترجم ان تميزوا المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لده على أي البقاء تنويعا بحالته مستهيم بالأساء والضرا من الموصول في قوله تعالى وما يأتيكم مثل الذين خافوا من قبلكم مستهيم بالأساء والضرا الا بان الحال لاتأتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الاثنين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف لا سقوط في آية الجملة صوغ الحالية اذ الحال حينئذ كانا غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية البقرة منعت من ذلك وقد صرح الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانا غير مضاف اليه على ما رأينا في الشرح ليس بمستقيم ولعله سقط من النصاح كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ كانا غير مضاف اليه (قوله ولقد امر على التيمم بسبني) هذا صريح بجهز فضيت قلت لا يعني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الواحدة (قوله وقد اشتغل الضابط المذكور على قعود) بربدالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة ان خبرية التي في مستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بشركة الى آخره (قوله لان الانشغال يكون متعذرا حالا) في الشرح اما كون انشاءه لا يقع حالا قد صرح عليه في آخر الكلام على الجملة المقترضة واما كونه لا يقع تغافل الرضى وانما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية لا لانها تأتي بحالها في صلة المعرفة والمخاطب الموصوف والموصول المهمين بما كان المخاطب يدركه قبل ذكر الموصوف والموصول من انصافهما بضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الان تكون الصفة والصلة بجدلين منفصلتين لاسم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الظهيرة اما الانشائية تصبو بعن وطلقت وأنت حروم نحو أو الطالبة كالامر والنهي والاستفهام والتعجب والعرض فلا يعرف المخاطب حصول صحتها الا بعد ذكرها (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الفرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فهاولان الحال فيها اماها أو افعالها هو العامل في صاحبها وصاحبها هذا رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيد اجمالا أنعام الله تعالى عليهما (قوله ومنها قوله تعالى أو أجاؤكم حصرت صدورهم) جاؤكم عطف على يصلون أغنى صلة الذين وهو استثناء من ضمير النصب في قوله تغذوهم واقتادوهم حيث وجهتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهي ينسبك وبنيهم ميثاقا والمعنى ان الكفار الذين يصلون الى قوم معاهد بن أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين ولا مقاتلي قومهم وكلا العطفين جوزه الزنجيري وابن عطية قال الزنجيري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتبرلوك فيمقاتلوك الآية بعد قوله تغذوهم واقتادوهم فقرر ان تفهم عن القول احدى سببي استحقاقهم لتترك الترضي لهم وترك الاتباع لهم قال ابن عطية وهذا انصاح قبل ان يستحق امر الاسلام فكان المشرك اذ جاء الى دار الاسلام مسلما كرها لقتال قومهم مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومهم لا سبيل عليه وهذه نصبت ايضا بما في راءه (قوله ثم اختلفوا افعال جماعة منهم الاخشى هي حال من فاعل جاءه في اصحابه قد) في الشرح نقل السبكي في شرحه للتجويد عن شيخه أبي حيان ان الاخشى والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يتلوها لفظا وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنفين الاخشى بل هو مخالف لما ذكره المصنف في قد من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين لا الاخشى على الماضي الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حمزة) هي قراءة قتادة ايضا يعقوب خال المهدوي وعن حاصم في رواية حفص وقرأ الحسن

الحسن جهرات وقرئ حاصرات وقرأ جهر بالرفع على أنه خبر مقدم والجملة في موضع الحال (قوله لا يحتاج إلى إحصاء) قد  
 هذا ابتداء على أن الجملة الماضية الواقعة حالا لا يدمعها من قد ظاهرة أو مقدر (قوله قبل الموصوف منصوب بخوف أي  
 قوما) قال أبو البقاء وهذا الموصوف حال موطئة (قوله وقبل محضون) وهذا الذي بعده في كلام أبي البقاء لأنه قال وما بينهما  
 صفة أيضا جازية قد تعرضي فأراد بما بينهما جملة ينسبك وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك إلى قوله وما بينهما ما عارض وليس على  
 ما ينبغي لشمله جملة ينسبك وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويدعي أنه قرئ بإسقاط أوفي مصحف أبي) وقوله أنه ميثاق  
 جأوكم (قوله وعلى ذلك أي على إسقاط أو يكون جأوكم صفة لقوم ويكون حصر صفة ثانية أي ثانية من جأوكم وإن كانت  
 ثالثة عن ينسبك وبينهم ميثاق وفي الكشف وجه هذه القراءة أن يكون جأوكم ياتوا ليسلون أو بدلا أو استئنافا أو صفة بعد  
 صفة لقوم قال أبو حسان وهذه وجود محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبذل لأن البيان لا يكون في الأفعال ولأن البذل  
 لا ياتيح لمكونه ليس له ما ولا بعضا ولا مشتملا وفي حاشية التنزياتي وذلك لئلا يكون جأوكم ياتوا أو بدلا ليسلون لأن الالتئام  
 إلى المعاهدتين والاتصال بهم حاصله الكسب مثال المسلمين صرح أن يجعل مجيئهم إلى المسلمين بهذه الصفة ياتوا للاتصال بهم  
 بالهاتدين أو بدلا منه كالأو بعضا واشتقالات على ما قبل وأما الاستئناف فليست له جواب كيف وصلوا إلى المعاهدتين ومن أين  
 هذا ذلك (قوله وفيه بعد لأن الحصر من صفة الجائين يعني لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا يفي  
 الملازمة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لأن مجيء الجائين ملابس لحضورهم بغير الجزئية والكيفية وأقول ليس  
 صككل ملابس لمنوعه بغير الجزئية والكيفية يصح أن يكون بدل اشتمال فإن بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه  
 المحققون هو البذل الذي لا يكون عين البذل منه ولا بعضه ولا يكون البذل منه مشتملا عليه لا كاستعمال الطرف على المقطوف  
 بل من حيث كونه دالا عليه اجالا ومتفاضلا وجهه ما بحثت تبقى النفس عند ذكر البذل منه متشوقة إلى ذكره متطرفة  
 له فبقي وهو مبني ومنه ما أجلى أولا ومعها من حصر صدورهم ليس بالنسبة إلى مجيئهم كذلك غايته أنه صفة تأخيم  
 كان عليهم كذلك فيكونان صفتين تأخيمتين بوصف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضميق قلوبهم عن قتال نومهم لا يتبعه)  
 سيد كرا المصنف رحمه الله تعالى في التاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها في  
 السباب الخادم من أن الراد هو الفارسي وأنه يمكن الجواب بان الراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا  
 أن يقتلوا أحد البه في البصر رد الفارسي على المبرد في أنه مداهم عليهم بأنهم ثاقلون اللهم أو قبح بين الكفار البداة فيكون  
 في قوله أو يقتلوا قومهم في مقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخبر بقول المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقتلوا  
 المسلمين بغيرهم وهو الدعاء عليهم بأن لا يقتلوا قومهم بتخفيفهم أي هم أقل وأخف وأخفرو يستغنى عنهم كأنقول إذا أردت هذا المعنى  
 لا جعل الله فلا على ولا معنى استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال الموتهم على أن قوله قومهم قد عبر  
 به عن ليسوا منهم بل عن معادهم وفي الشرح وانما لا يتبع الدعاء عليهم بضميق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لأن قومهم كفار  
 قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضميق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذه أمني على أن قوله أو يقتلواكم أو يقتلوا  
 قومهم متعلق بصحرت أي حصر صدورهم عن قتالكم أو قتلهم قومهم وهو غير متعين لجواز أن يكون القتال بان  
 حصر صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جأوكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله أو يقتلواكم  
 أو يقتلوا قومهم أي جأوكم كراهة الدخول في القتال مطلقا لا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم يحسون لاكم  
 ولا عليكم فيجبه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لأنه لم يذكر الضميق متعلق بل دعاء عليهم بصرح الصدور وضيقا قوله ولا يكون خبرا  
 لأنهم لم يفعلوا كل شيء في الشرح قد ورد في هذا الكلام أنه انما يستقيم أن لو لم يكن في الرخصة لكل شيء ما زاد أجل صفة  
 له استقام لأن المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الزماني حاشا أن أحدهم ضلوه ورد ما لفظا بأنه يلزم الفصل بين المصقة  
 والموصوف بالاجنبي وهو الخبير وأما معني فلان المراد في هذه الآية ما لا يفي قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير فعلموه  
 صفة لكل شيء وفي الزماني خبر أي كماله مثبت في حاشا أن أحدهم ضلوه (قوله ولا يكون خبرا لما شرت إليه ولا ينقض الأول  
 بقوله لولا راسل مدعونا ولا الثاني بقوله لا يبره لولا بنوها حواطه انقطعت لها) أربعة أثار إليه ما منه عليه بقوله كالا يذكر  
 الخبر من أن الخبر لا يذكر بعد لولا وأراد الأول عدم ذكر الحال بعد لولا لأنه أول بالسبب إلى عدم ذكر الخبر بعد لولا والثاني عدم

في كثر نظيره بدلولا في بعض النسخ ولا ينقص الثاني قولهم لولا راسل مذهب لولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد  
بالثاني عدم كبر الحال بعد لولا لانه بالنسبة الى عدم عمل الابتداء في الحال والثالث عدم كبر الخبر الاول منقول عن شرط  
للمصنف وعلم قول الزبير بقطعة صغيرة ولم تلحق وفي نسخ المتن وبعض نسخ شرح الانبية لابن الناطم تلخيصا بتقديم  
الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لدورها) تظليل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الاكثرين  
في ان الخبر بدلولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في اوائل خاتمة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب  
ان هذا المذهب مردود (قوله احدى ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناء في شوزار في زيد  
سا كانه اول انسي له ذلك) في التبرع قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناء  
فيهما على تقدير زوال المانع ثابت واقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تشييد الفعل المتقدم  
وسببه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى الري سبه ان سبه من حال بالتقول  
ساذهب مذهبا وهو وجه ما تقدم الاتقان الجملة الحالية لا تصدر دليل استقبال لاجتماع متباينين يصحب الظاهر وما  
الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مقتود فيما قدس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضي  
زمن والناس يستشعرون به) هذا صدر ريت مجزء فويل الى ليلى الفداة شفيح (قوله والثالث ما يمنع ما منعوا وحفظا  
من كل شيطان ماردا لا يمنون وقد مضى البحث فيما) ضمير عتمة ما وقع ما عائد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث  
فيهما هو اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا يحمل لهما من الاعراب في كثير من النسخ مضى البحث فيها بغير المفرد  
لثبوت وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير فائده لا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل  
لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بتعين لموازا ان يكون سيؤدي محكما بحذف أي يقول سيؤدي فلا يمنع كون  
تخشى على صفة لا ارتفاع المانع انتهى ولا ينبغي ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

### في الباب الثالث من الكتاب

(قوله او ما يشير الى معناه) أي معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون انما نصب امر معنوي وهو كونهما متخالفين للبناء) قال  
الرومي يمتنع ان الخبر كان هو المبتدأ في زيدا قائم او كانه هو في نحو وزوجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان تخالفه  
بمعنى لا يطلق اسم الخبر في المبتدأ الا يقال في نحو زيدا يندك ان زيدا هو عندك خالف في الاعراب فيكون العامل عندهم  
معنويا وهو معنى المخالفة التي انصفا الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل  
وبشبهه قوله تعالى انه من علم غير المنصوب عليهم) قال التقطاز في حاشية الكشاف وما ذكر ابن جني من انه اسند النعمة  
اليه بطريق الخطاب تقر باو تحرف عن ذلك الى انبئة في ذكر المصنف تأدبا كلام حسن ومعنى النعمة ترك الخطاب (قوله  
واشتمل البيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الراس المذكور قبله في قوله امار ترى رأسي حامي  
لونه طرحة صبيح تحت اذيال الدنيا والمجل ما غلظ من الخطب ويسس والغضاضير (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء له)  
هذه قراءة الجمهور وقرأ عروبة اللقواي وعلى وبالابن أبي بردة وبار وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء  
الله في الارض الله (قوله والخبر محذوف) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الملة بالخطف كحسن حذفه في  
قولهم انا الذي قال لك شيا طوله لما لم يعمل (قوله ولا يحسن تقدير الطرف حلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان  
تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيه بالروية ورويته اذ يستحيل حله على الاستقرار (قوله وتقدر في الارض له  
محذوف) كذا في أي الطرف حلة والله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذا كله  
لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في الباب الاول في الكلام على اذ في مسألة تلزم اذا لاضافة انه لا يعرف تكرار البديل الا في  
بدل الاضراب واعترض عليه ابن المائع بان تكرار البديل في غير الاضراب معروف نحو لاجرهم الا التي الا العلاقات  
الاول يتصور فيه الاتباع على البسطة الثاني بدل واجبتان من اده له لا يعرف تكرار البديل والابدال منه واحدا والمثال  
المترض به الجمل منه مستدق فان التي بدل من الضمير والعائد من التي كما ذكر المصنف في توضحه (قوله وفيه بعد حتى  
قبل بامتلاكه) الضمير المجرور يني وبامتناع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الحمد على الوجه البعيد ينبغي ان  
يكون

يكون سببه الضلع به من محذور كما ان يكون هو موقعا فيا يوج الى تأويل فلا يقع في بعض النعم لان الحمل بدون واول  
والصواب ما في أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الحمل بالواو عطف على تضعفه الابد الواحد التأويل ليس نفس الابدال  
من الضعيف المستثنى الطرف الاول والتأويل الاستعراض الابدال من الضعيف المستثنى الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون  
مراده بالتأويل ان يبين ان يوج هذا التقدير ان الجدل منه في حكم المطروح قصير العلة خائفة من ما يدعى فعل هو وان  
طرح تقديره موجودا فلا تضرب في طرحة مع وجوده لفظا لفعل هذا هو التأويل الذي ارادوه لاشك انه يحتاج في الجملة  
الاخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك لغيره التأويلان وأقول التأويل هو جعل الكلام على خلاف ظاهره  
لا الاعتراض عليه وجوابه والمادة فيها فيه اعتراض وجوابه ان ردة الوصف به يصح فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا  
الوجه ان يكون وفي الارض الى مبتدأ وخبر للتأويل فساد المعنى ان استوفى دخول الصلة من عائدان عطف في الشرح  
مراده الوجه الذي اشار اليه بتقدير للطرف صلة وتأويله من الضعيف المستثنى وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير  
الاستثنا في الاخصوصية لهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الله خبر مبتدأ مخوف وفي السمع استثنى به أي وهو الذي  
هو الله في السمع وجعل وفي الارض الله استثناء فالفساد المعنى أيضا وأقول لا اشكال انه لم يضر على هذا الوجه فساد المعنى  
بتقدير الاستثنا في قطبيل فساد المعنى بتقدير الاستثنا في دخول الصلة من العائدان عطف وهذا المجموع به خصوصية هذا الوجه  
الذي فرع عليه دون غيره (قوله وان لساق شاهدة الى آخره) في الصالح والشهد الله سبحانه في شمعها التوبة اخس منها واجمع شهاد  
والمعظم مجزوم وقال المفضل ولكل شيء اشتدت مرارته عظم وتشد يدوا وهو يابى لغة هذان يسكون الميم واللام للمهولة  
(قوله بجانها رثعته) أي رثعته الفضل (قوله انما ألوتها ل بعض الاحيان) هذا من مشطور السربع الوقوف (قوله انما ابن  
ما به اذا جسد النفر) هذا من مشطور الجز وفي الصالح وقد تقرر بالفرس تروا وهو صوت ترتجبه به وذلك ان تعلق لساقك  
بمسلكك ثم تغضو قول الشاعر ان ابن ما به اذ جد القرار اذ التبر انليل لما وقف قل حركة الزا الى العلق اذ كان ساكنا يعلم  
الصالح انما حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت بيكر ولا يكون ذلك في التصب انتهى (قوله وتعلق بعض واذ  
بالايمين العلمين) التأويل لما ليس يشبه الفعل بل لما فيه من معنى فذلك الضعاف أو الجوارح في الشرح ولو قيل ان التعلق  
باعتبار تأويله ما ليس يشبه الفعل بل يترجم بمحذور أصلا وأقول علمتها هي المرادة منها وهي تقع من تأويلها ما ليس يشبه الفعل  
لان تأويله لم يترجمها من العلمية (قوله حتى شأها كليل موها نعل) هذا صديقت مجزومة بانت خبرها بوابات الليل لم يتم  
وهو في وصف برق وشأها شين مجزومة فالف مجزومة سبها الضعيف للصلاب والساكيل التي حصل له كلال الى اعياد وتعب  
والموهن وضع الميم وكسر الهاء نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله قلن في الاول جعل  
الكلام على اعجاز في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل الوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي  
هو التعب لا يتعب به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عطف لان كلا من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز  
وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز الثاني ولا شك ان في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة  
في اسم فاعل الثلاثي المجزوم على اسم فاعل الثلاثي المزبد المجزوم وهو مجاز في اللفظ (قوله وتيم من هو في سر وعلان) هذا مجزوم  
بمعن صدره وتيم حركة من صافت مذهبه وقد تقدم في من (قوله وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض  
تعلقه باسم الله) أصل هذا القول المجاز لان الله قال انه متعلق بما تضعفه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية هذا عندي  
أفضل الأقوال وأكثرها اعراسا الفصاحة العطف لانه اراد ان يدل على قدرته واماطته واستلها وتغضو هذه الصفات فجاء ذلك  
كاه في قوله وهو الله الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن  
صناعة النصوص لتساعده لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بما جميعها لم يعمل فيه بل العمل فيه من  
حيث اللفظ الواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل في الخبر وما تضعفه لفظ الله من معنى اللوحيه  
وان كان علما وقد قال ابن خنجر في نحو ما هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله تعالى قبل هو الموجود ما رتبته قوله  
تعالى وهو الذي في السماء وفي الارض له وهو المعروف بالالوهية والتوحيد بالالوهية فيها وهو الذي تعالى الله عن ذلك  
التفاني لا خلاف له لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لصفة وكذا قوله في السماء وفي الارض له لان الاله اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكاتب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالشيء الوصفى الذى شيعته اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يصحكون  
 مأخوذاً من أصل اشتقاق الاسم أى القدونية أو ما اشتهر به الاسم من الألوهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا  
 أو اتهم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب المحض من التوحيد والتعبد بالألوهية أو ما تقر عند الكل من  
 مغولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها أنه عالم بآثاره على التشبيه والتقدير شبهة حاله علمه بمصاحبة كونه نعم لأن العالم  
 إذا كان فى مكان كان عالمه وبما فيه بحيث لا يفتنى عليه شيء ويجوز أن يكون كناية عن أن لا يشترط جواز المعنى الأصلي ولا  
 يستقيم الكلام بدون هذا الجواز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أيضاً كنتم قوله على معنى وهو المعبود أو هو الحمى  
 بهذا الاسم لا يفتنى أن يصحكون العلم على معنى المعبود أو المعنى لا يقتضى تأوله به كأن كون ابن ماريه وأبى المنال على معنى  
 الشباع أو الجواد لم يقتضى تأوله به لأن كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجبرت تعلقه  
 يعلى الجبر لذلك هو أبو يعلى القزوينى فإنه قال هو صغير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لأخبار الشان قال أبو حيان  
 وتناظر إلى هذا ولم يقل مثل الجمهوران صغير هو عائده على ما عادت إليه الضمائر قبله وهو الله لأنه إذا لم يكن صغير الشأن كان  
 عائداً على الله تعالى فمصدر التقدير والله الله قد علمتدأ خبر من اسعين متضمنين لهذا ومعنى لانسبة بينهما السنادية وذلك  
 لا يجوز (قوله ويجبر عذوف) قال الخشبرى ويجوز أن يكون الله فى السموات خبراً بعد خبره على معنى أنه القوانية فى السموات  
 والأرض بمعنى أنه عالم بها لا يفتنى عليه منه شيء كان ذاته فيها (قوله ورد الثاني) هو تعلقه بمرئى وجهر كم ومعه ثانياً لأنه  
 ثانياً قوله وأجبرت تعلقه بيلم (قوله وليس بشيء) لأن المصدر هنا ليس مقدر اجبرف مصدرى وصلته فى التشرع لا لتسم ذلك لم  
 لا يجوز أن يكون مقدر اجبرف ليس من ومبهمون ولا يقول ليس المر بمصدر قال فى الصراح السر الذى يكتفى بالجمع الاسرار  
 والسريرة مثله والجمع السرائر وإذا لم يكن السر مصدر لا يقدر اجبرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر لأنه هنا لا يد  
 به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتفى له معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدر اجبرف مصدرى وصلته ثم لا يفتنى أن المراد هنا صلة  
 أطرف المصدرى فعلى ذلك المصدر التقدير وحيداً تقول الشارح مقدر اجبرف ليس على ما يفتنى لأن يسرفعل الاسرار  
 لا السر (قوله هل يتعلق بانه عمل الناقص) قال الرضى وأما حيث ناقصة لأنها لا تتم بالرفوع كما لا يمايل بالرفوع مع التصوب  
 بخلاف الآية الى التامة فأنتم كلاً ما بالرفوع دون التصوب وما قال بعضهم من أنها مجتبة ناقصة لأنها تدل على الزمان دون  
 المصدر ليس بشيء لأن كان فى نحو كان زيد قائماً يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون الخصوص  
 وهو كون القيام أى حصوله بحق أو لا يلفظ دال على حصول ما تم عين الخبر ذلك المحاصل مكانك قلت حصل شيء ثم قلت  
 حمل القيام فأنه ثابته على إيراد مطلق الحصول أو لا تم تخصيصه كالفائدة فى خبر الشان قبل تعيين الشان مع فائدة أخرى  
 وهى دلالة التسم على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معاً فكان يدل على حصول حدث  
 مطلق تقيده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقيده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى  
 الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الأفعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال  
 على الكون فى الصبح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها  
 على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصبح أنها كلها دالة عليه  
 الاليس) فى شرح التفسير ويطعن القول بأن الدل على الحدث أو جهة أحد هاتين قد صرح بمصدرهما معاً لهما على قوله  
 يبذل وحسن تادى قومه الفتى • وكونك يا مه عليك يسر واعترض بأنه يحتمل أن يكون التقدير كونك تفعله فلما  
 حذف الفعل أفضل الضمير الثانى أن الأفعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً الدال على الحدث وحده مصدر  
 وعلى الزمان وحده اسم زمان والضمير ان يمنع هذا الاستدراك فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث ان  
 الأصل فى كل فعل الدلالة على معينين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل الرابع أنها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن  
 يعتقد جملة تامه من بعضها من اسم معنى كما يعتقد منه ومن اسم زمان الخاص أن الأفعال لا تختار بالحدث وان تساوت  
 بالزمان فاذن الزمان لا يمايه الا فى وقتى يبقى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنياً وبين حازر زيد غنياً والفرق حاصل فبطل ما وجب  
 تخلقه السادس ان من جعلها ناكاً ولا بدعها من ناك فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما ناك زيد غنياً

ما يزيد غشياً في وقت من الأوقات الماضية وذلك بتضييع المراد السامع وتوقع دأب صله لما للمعمودية الثامن من دلالة الفعل  
 في الحدث أعزى فكانت أولى بالبقية التاسع هي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لادالة فيه في الزمان بل دال على الحدث  
 وما هو قائمه وأصدر عنه العائنه التي كانت مجردة من الحدث لم ين منها أمر فتقوله تعالى كوتوا قومين بالقبض (قوله ولا  
 ما وحينا الفساد المعنى) اذ التقدير حيث نأخذ أن أوجه التماس أن انظر الناس ولقائل أن يقول لا نسلم فساد المعنى حيث نأخذ أن كان  
 إلى جمل بدل من الناس وقد كانوا يجهلون أيضاً من كون الرسول بشراً أو في أعراب أبي البقاء وتبلى عجب هنا معني موجب  
 والمصدر اذ وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد بقله بغير ما روى عن ابن  
 جرير أنه قد عرفت فعرش أن بشر رجل منهم فبطلت هذه الآية (قوله وقد مضى عن قريب أن المصنف الذي ليس في  
 التقدير حرف موصول ولعله لا يتجنى التقديم عليه) هذا الاعتراض على قوله لا يتعلق بهنالك مفسد ومخر وقوله حرف  
 موصول منصوب على أنه خبر ليس وصلته منه بوب بالعلق عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون  
 الواو بإضافة تقدير الحرف وأشار بقوله عن قريب إلى ما ذكره قبله من أن في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في  
 السموات وفي الأرض بغير مركب وجهه (قوله ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من مجبى على حدة قوله لمة  
 موصولة شاطل) يعني يجوز أن يكون في الأصل صفة للجهل المقدم عليه انتمصب على الحال كان موصولة في الأصل صفة  
 لعل فلما قدم عليه انتمصب على الحال في قوله حل يتلقان بالعلو الجمله هذا الفصل بكاه ساطق في بعض النسخ قوله وكيف  
 رهب أمر إلى آخره) رهب أخاف وأرأع أخوف في كل يتلقان بالعلو الجمله هذا الفصل بكاه ساطق في بعض النسخ قوله وكيف  
 البكرة أو ما بين صلاة العصر وطول الشمس والدين هنا الفراق وطغي أغنى إذا كان يخرج صوته من خشية وبغضض الطرف  
 فآثر السنين وفي الصباح والطرف العبر ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر يكون واحداً ويكون جمعا قال الله تعالى لا تريد لهم  
 طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف التي مما كوت المسمى بالذبيبة وما أهنت المحسن بكافاته ادلوعلى هنا باللفظ فسد  
 المعنى المراد بذلك أن المراد ليس في الأكرام المخصوص بالتأديب والالهة المخصوصة بالمكافاة بل المراد في مطلق الأكرام  
 ومطلق الهة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لأن التي أد تسلط على القيد وحده في أصل الفعل مثبتاً وان تسلط على  
 الفعل مع قيد فلا يلزم من نفي القيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم أن يقدرا أن التعلق بفعل دل عليه النفي أي انتفى  
 ذلك بنعمة ربك في المنصب المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو طاهر في أن البهامة متعلقة بفعل دل عليه النفي وفي  
 البحر ويطهر أن لا بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذم  
 منه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعترض كما يقول الانصاف أنت بحمد الله فاضل وقال الزنجشري يتعلق بمنون  
 مغنياً كما يتعلق بمائل مبتدئاً قولك أنت بنعمة الله عاقل مستو بما في ذلك الاثبات والنفي استواءه في قولك ضرب زيد عمراً  
 وما ضرب زيد ٩٠ فاعمل الفعل مثبتاً ومغنياً محالاً واحداً ومجمله النصب على الحال كأنه قيل ما أنت بمنون متعاضداً  
 بذلك ولم يتع البساعتين يعمل بمنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استهتدما كان نسبة اليه مستفاداً من مداوة  
 وحسداً وأنه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشجاعة التي يقتضها التأهل للنبوة بمنزل انتهى والحصافة بمنزلة وفاء بعد  
 الاثبات الأحكام قال أوجيان وما ذهب إليه من أن بنعمة ربك متعلق بمنون وأنه في موضع الحال يحتاج إلى تأمل وذلك  
 أنه إذا تسلط النفي على محكوم به معمول ففي ذلك طريقان أحدهما أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والآخر أنه يتسلط على  
 المحكوم به فينتفي عنه موله لا انتفاء بل إن ذلك تقول ما زبدية ثم مسرعاً فالتبادر إلى الذهن أن اسرعه متع دون فدهمه  
 فيكون قد قام غير مسرع والوجه الآخر أنه انتفى قيامه فانتفى اسرعه أي لا قيام فلا اسرعه وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه  
 قول الزنجشري وجهه بل يؤدى إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق المصوم صلى الله عليه وسلم وظل السفاخي والجواب أن  
 المنادى للذهن في نحو ما زبدية ضمناً حكاية القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه في ذلك أنه في غير القيام الآن يكون  
 المحكوم به لا زماناً لذلك الحالة فيلزم من نفسه نفيها وقوله والثاني في المحكوم به فينتفى معموله بانتفاء ضمير سبيل بحيث  
 اللازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة أنه مغمى عليه بما زبدية قائم مسرعاً غير مطابق لأن القيام لازم فلا اسرعه فلوذا  
 لزمن من نفسه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل في نفيها في غيره



قلنا ما للثنية لازمة له على التعليل وسلم أبا الفارسي من الجنون مطلقا (قوله وذلك على أن الأصل وما كعاد الأتلي أغنى  
على التشبيه المعكوس للبالغة الثلاث يكون الطرف متقدما على التقدير على اللفظ الحامل لعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم  
ذلك بل لو أن يكون التقدير وما حال سادعا للعين إلى الحال على أغنى والتشبيه على باب وجه الشبه هو التفوق والظرف  
متعلق بالحال المحذوف كما في قوله تعالى وإذا كرفي الكتاب صريم إذا تذبذب فقد جعل كثير من المعربين الطرف فيه متعلقا  
بمحذوف أي وإذا كرفي حال صريم وأوصفتها إذا تذبذبت وذكر بعضهم أن ضوء القصص والنبأ والحديث يجوز استعمالها في الظرف  
خاصة وإن لم يرد معنى مصدرى قوله تعالى وهل أتاك نبأ الخضم إذا تسوروا المحراب وهل أتاك حديث خيف إبراهيم  
المكرمين إذا دخلوا عليه والسرفى جواز الأعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل  
الذي عقده ونروج أذا عن الطرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سادع بحال الظلي في التفوق حتى يقال أن التقدير وما حال  
سادعا لا يحل الظلي وإنما المراد تشبيه نفس سادع بنفس الظلي في التفوق والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في  
حاشية الطول ثم في الشرح على أنه لو سلم لزوم تقدم الطرف على اللفظ الحامل لعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرد إذا الظرف  
يبدو أن تقدمه على حامله المعنوي ثم أن أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الإقذع وإنما مائة من عمل  
مابدها فبقاؤها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس يدل من قوله على أن الأصل ولم يرد  
بالتقدير قسم اللفظ لأن تقدم الطرف في هذا الوجه على عامله مفلوظ به لا مقدر (قوله ابن عربون) هو يتخلف العين المهمة  
وسكون الميم ونعم الزاء والشهور في الصرف والعمارة يعمه العلوية وشبه الهمزة (قوله كان قلوب الطير إلى آخره) تقدم  
الكلام عليه في الجملة المتعذرة (قوله مع أن الحال شبهة بالفعل به) بمعنى من جهة ثم الفضلة ومن جهة أن الفعل يتسلط على  
نصها من غير توسط حرف مفلوظ أو مقدر (قوله وأيا كان فاطحة فاعلة به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز  
عمله في الظرف لأن التمييز معمول بضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامد المحض من غيرنا ويل كثيرين درهما (قوله  
تعدنا إلى آخره) المائة التفرع حائل وكذلك الصعاليك جمع معمول وهو مفلوظ (قوله لئلا يتقدم الحال على  
عامله المعنوي) الذي في بيت كعب بن زهير طرف لأحال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على  
الظرف (قوله قلت سوغة الذي سوغ تقدم بسر في هذا بسر المليب منه وطباوان كان معمول اسم التفصيل لا يتقدم  
عليه في نحو هو كذا هم ناصر أو خوشة اعتلاط المعنى) قال الرازي لا يرى بأس أن يقال زيد أحسن قلنا منه فاعدا كما  
يقال ضرب زيد قلنا عمر فاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في «وإلى التسهيل وإنما افترق نحو هذا بسر المليب منه وطبا  
فرا بين الفضل والمفضل عليه أدلوا آخر التباسا في قبل أجل أحدهما تاليا لفضل قلنا يرد إلى فضل أفضل من من ويجرورها  
وهما كما في وصول والمصلحة فإن قيل قد فصل بالطرف والجور والتبديل فافضل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لزماني نوع هذا  
التركيب فلم يشتمل (قوله وقد تعاضى في ذلك وقيل أنه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو مقبض على بسد نفسه وهو أن يكون  
صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظرم وجهي الأول أن كلاما من الجليلين الذين جعل الكلام عليها بابا له الجري نعم  
وأنت بطف أحد الضميرين على الأتيولا سيما على قوله في الوجه الثاني أن أنت توكيد لضمير نعوليك المحذوف وهو ضمير  
المفعول بمعنى ونحن توكيد لضمير عالة فكيف بطف توكيد للمفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو  
وجه البعد الذي اعترف به المصنف في وجه الثاني من وجهي التنافر ادعاء امتناع جعل أنت توكيد لضمير صعاليك من  
أجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لأن هذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعوليك فيكون الضمير  
الذي يضمه الوصف الواقع لآلانه ضمير خطاب قطعا كما في قولك أنت ضاحكوا الضمير الذي يضمه ضاحكا في هذا  
التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول إذا كان صعاليك مفعول عالة يكون في المعنى صفة محذوف أي أنا صعاليك فيكون  
الضمير الذي فيه غيبة وكذلك إذا كان حال من مفعول نعوليك إذا المعنى في حال كونك أنا صعاليك إلا أن في الكلام  
ضمير مخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعوليك فيصكون أنت توكيد له وعلى الوجه الأول الصعاليك مخاطبون  
فيصطل كونه راي المعنى وأكدا الضمير الذي فيه بآنت فإن قيل لم يجعل المصنف على الوجه الأول أنت خبر مبتدأ محذوف أي  
صعاليك هم أنت أجب بان عطف الجري أنت على ضمير الذي هو توكيد باباه ويتقضى أنه توكيد هذا كرمالاتي من حروف  
الجري (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوح (قوله لعل أي المتور منكم قريب) تقدم

الكلام عليه في لعل (قوله جروها منبهة) هو بيم مفتوحة فثمن ساكنة فباء مفتوحة مفتوحة بمعنى التنبه أو بيم ضمنية فنون مفتوحة فوحدة مشددة اسم فاعل من تبع (قوله انما ثبت في الكلام) الضمير في ثبت عائد على التنبه لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو لا تمنعني الايقاع وهو مذكر (قوله لا يباورنا الاكديار) هذا الخبر بيت صدره وهو ما بناي اذاما كنت جازئنا (قوله فمن يفرس الودي الى آخره) القوم مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الاصحاب والودي على قبيل الفصيل وساحده ودية والفصيل بضمه مفتوحة فسين مكسورة مهملة فثنية تحتية فصار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الغلظة وفي لغة غيرهم الضو وهو من الاضداد وكذا السدف بالضمير ك قال أبو عبيد فو بعضهم يصيل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع القمر الى الاصفار واسدف اذا انظلم السدف الليل قال الشاعر تزور الدبو على نابه بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفرعوني انشد لسعد القرقره فمن يفرس الودي اعلمنا ط منابر كرض الجبادي السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من غلظت الاعراب) هو بفتح الهزنة وسكون الهاملة (قوله وذلك عكس معنى التعبدية الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تسمية الحرف اتصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية فهذه الكلمات اذا جرت تقتضي اتصال معنى الفعل بمجرورها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا على جهة التنبه التي كما في قام القوم خلا زيدا في حكمها بعد المعارف والتركات (قوله فهما مضتان في نحو رأيت طائر افوق فخصن أو على ضمن لانها بعد مكره مخصنة) فقال ان يقول لا يلزم من كونهما بمنكره مخصنة ان يكونا مضافين لما فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله انهم يوزون من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفاتوا ما يرونه بنصهم من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنه من مثله والضمير لما تزلنا أو لعبدناو يجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير لعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ نضر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح نضر بن أبي الحجاب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الاول بكون الضمير لما تزلنا واستثنى القاضي عضد الدين أهل مصره في ذلك واتصروا الجاربردي بولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى بالدلالة الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله وما كنتم في الدنيا الحق بشفقة وما كنتم في الآخرة من نوركم مقتبس وبضوءنا لم يهدى ملتس متصن بالقصور لا تخمن ذو غرور ينشد باطل لسان وادى جنان الاقل لسان وادى الحبيب ههنا إلى في الجنان الطلوع افيضوا علينا من الماء فيضاه فانا غاشق وانتم ورود قد استهم علينا قول صاحب الكشف افيضت عليه مصال الاطراف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنه والضمير لما تزلنا أو لعبدناو يجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والصغير لعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما تزلنا نصرا وخاطره في الوجه الثاني تلويحاً بآيات شري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنه من مثله ما تزلنا على عبدنا فأتوا من مثل ما تزلنا بسورة وهل غف حكمة خفية أو كنهية معنوية أو هو تحكي بمقتضى هذا مستبعد من مثله فان ربهم كشف الربة وما طلة الشبهة والانعام بالجواب انهم اجزل الاجر والثواب وقد اجاب التفتازاني في حاشيته عن هذا وتعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا الأمر فحين باعتبار الماقي به والذوق تساهلان يتعلق من مثله بالاثبات يقتضي وجود المثل ورجوع البحر الى ان يثقي منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بتضاد مثل القرآن في البلاغة والشفاعة واما اذا كان صفة لسورة فالمجوز عنه هو الاثبات بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاء حيث يتعلق به أمر التحيز وحاصله ان قولنا انت من مثل الحاسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا انت بيت من مثل الحاسة وقد يجاب بوجوده آخر الاول انه اذا يتعلق جازا في الابداء قطعاً اذ لا مهم بين ولا يسيل الى البعض لانه لا معنى لاثبات البعض ولا لجمال التقدير المانع من كيف وقد ذكر الماقي به صرحا وهو السورة واذا كانت من الابداء تبين كون الضمير لعبد لانه البعد الاثبات لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذي يقتضيه من الابداء اثبة ليس هو الفاعل حتى يتصور مبدأ الاثبات بالكلام في التكامل على انك اذا انما لم تكتمالك ليس بمبدأ الاثبات بالكلام منه بل بالكلام نفسه بل معناه ان يتصل بالآخر الذي اعتبره امتداد حقيقة أو توها كما بصيرة الغرور والقرآن لاثبات بسورة منه وهذا يندفع ما يقال ان التسبب

نمن للبدها هو الفاعل في أو المادي أو الفاعل في أو جهة تفسر بها ولا يصح شيء من ذلك فيما نحن فيه على أن يكون مثل القرآن مبدأ لا  
 لا تيان السورة ليس أصح من كون مثل البعده مبدأ فاعليه الذي به إذا كان الصريح لما نزلنا ومن صلبة فاقوا قال المعنى فاقوا  
 من منزل مثله بسورة فكان معاملة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا بما في سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر أن  
 المقصود دخوله في ما نطق به الآية لا في غيره فله نظر لأن إضافة المثل إلى المنزل لا يقتضي أن يدرج حروفه منزلا لا ترى أنه  
 إذا جعل حصة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تفسر به من أن أتوا  
 من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو لم يجدوا معناه من لزوم خلاف المقصود وغريبين ولا معنى الثالث إذا كانت سلة  
 فاقوا إكأن المعنى فاقوا من عند المثل كما يقال أنشأ من زيد كتاب أي من عنده ولا يصح أنشأ من عند مثل القرآن بخلاف مثل  
 السبد وهذا أيضا بين القضاة انتهى (قوله في نحو جعبي الزهر في أكاسمه والقرع في أغصانه) في الصحاح السبك والكسامة وعاء  
 الطلع وغشاء الثور والجمع كأم وأمة وأتام والقرع بالمثلثة وقع الميم (قوله في نحو هذا القرع رابع على أغصانه) القرع هنا أيضا بالمثلثة  
 وقع الميم واليبان التضييق يقال ينع القرع ينع وينع ينعل وينعلو ينعلو أي أدرك ونفع وأنع مثله ورعى وبنعه وبنعه وهو  
 مثل النفع والنصح **حكم** الموضع بعد **ها** **قوله** أحد أحد الارح كونه مبتدأ محذوف عنه بالظرف أو المحرور ويجوز  
 كونه فاعلا في الشرح هذا قدح في قوله ما معني أوقع تقدم الحرفي الياس لمبدأ بالفاعل يجب تأخير نحو زيد فاقوا قول  
 أن قوله بذلك إنما هو في فاعل نفس الفعل المسمى بدليل نحو زعمهم في نحو فاقوا ثم زيدان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعله  
 فقي من شعره (قوله وحدث أعراب فاعلا) معني على سبيل المربوع حصة أو على سبيل الأرحية أو على سبيل الوجوب (قوله  
 أسدما امتناع تقديم الحال في محذور بني الدارجا لساو لو كان العامل الفعل لم يمتنع) في الشرح قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم  
 من جواز تقديم الحال على العامل الملقوظ به جواز تقديمه عليه إذا كان المراد صفة بالاختصاص وجوب الحذف وأقول المقدّر  
 عندهم كالمفروظ مقدم المفعول عليه كقدح على المقفوط وجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لأنه لا يكون إلا لقرينة  
 تدل عليه ولفظ وسد مسدود ثم في تقديم كون العامل هو الطرف أو المحرور وليا بينهما عن استقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال  
 على الظرف أو الجهر ولا تقديمه على عامله المقفوط وأيضا يمكن تقديم الحال في ما نحن فيه على الطرف أو المحرور من غير تقديمها  
 على الفعل المضمر بأن يجر الفعل سابقا على الحال السابقة على الطرف أو المحرور (قوله وقوله) عطف على قوله أحدما مسامع  
 تقديم الحال لأنه في معنى لا امتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح أن يكون نو كيد الضمير محذوف مع الاستسقاء لأن التوكيد  
 والحذف متباينان) في الشرح قد يمنع ذلك فإن عهد بسبو بهوشية الحليل جواز حذف المؤكد بقاء التوكيد وواقعهما  
 على فلا جماعة فأنص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض إلى شرط الحذف في الجملة التي عهد هذا ذلك (قوله  
 ولا سم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب العمل قد زال) هذا مبني على ما سبقه في الباب الرابع في أقسام العطف  
 إن جهر والبصريين على اشتراط الطالب للعمل خلا لبعض البصريين وجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في المطف  
 وهذا الكلام في السابق لا نقول قال الجري والزجاج إن حكم التأكيدهم عطف النسق سواء كان الأعراب ظاهرا أو غير  
 ظاهرا واليه ذهب القفال لكن شرط خفاء الأعراب وفوادي من هذا القليل قال الرضى ولم يذكر غيرهم في ذلك متعلا بأجازه  
 بالأصل الجواز إذا قارن (قوله تنبيهات) هو بالبناء الفوقية في آخره جمع تنبيه (قوله طلت إلى آخره) أصل طلت طلب  
 حذفت اللام الأولى بعد الإدغام مع اجتماع اللتين والتضيق مطلوب واختصت الأولى بالحذف لأنها تدغم وقبل الثانية  
 لأن النقل أغنيما يحصل عندها ويجوز رفع أوله كها وأصله وكسره نقل لكسرة اللام والله والحطاب في طلب أنفسهم واليه  
 فيهم تأخره والتضيق قبله من نصح الجسم ذاتا كمال طبعه والمراد هنا شدة الحرارة والطلب بكسر اللام المجهدة وسكون اللام  
 وفي آخره مائة موحدة فسره المصنف بزيادة الكبد أو بفتح القلب أو بيمين الكبد والقلب في القاموس هو لحمية رقيقة  
 تصل بين الأضلاع والكبد أو زيادتها أو حلقها أو هي شيء أبيض رقيق لا لزقها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلا في محذوف  
 محذوف على فاعله والتقدير أو من فوذه بالابتداء (قوله وأضاف اليد إلى الكبد للإبسة بينهما فاعله في الشخص) في الشرح  
 الأحسن أن تقرر بالإبسة هابس اليد والكبد هما قد فرض وضعا على قلب الكبد وأقول بل أحسن ما قاله المصنف  
 لأن قلب الكبد الذي فوقه اليد لا يتأتى للإبسة بينهما وبين الكبد على البصريين إلاخيرين الذين ذكرهما المصنف  
 المتخلف

لغالب الأبناء في الشخص فالتكن إضافة اليد إلى الكبد ذلك (قوله ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد يثلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبية الثاني وفي الشرح ينفذ في أن يصري فيه الخلاف وذلك أن عندنا من يصوب ضرب غلامه زيد أو لا يلتفت إلى عود الضمير إلى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل يجوز ضرب غلامه زيد أو لا يلتفت إلى عود الضمير إلى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت إليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيد لشدته اقتضاء الفعل للمفعول به كقسمائه للفاعل قال الرضي والأولى نحو ضرب غلامه زيد إلى لكن على قلة وليس للبصر فيه منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا كان في قول الشارح وفيه بحث إشارة إلى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لثلا يعود الضمير على ما أخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا) لأنه إذا كان مبتدأ كان مقدما فيجب أن تبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز وإذا كان فاعلا كان مؤخر فيجب اللفظ ورتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير ما رثعدهم (قوله لقولهم في آ كفاه درج الميت) لقولهم هو بلاء مكسورة في أوله ودرج مفتوح الدال المهملة وسكون الزاوي في آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللب (قوله بمسماه هك الفتى أو بجماته) في الشرح في الصالح السعادة واحدة المساعي في الكلام والجود في القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيناه في نسخة العاصم التي أراجعهما هي نسخة في مدرسة جبال الدين والمسماة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والمثل يضم الماوس سكون اللام قال في الصالح هك الشيء هك هلاكا وهلوكا ومهلكا ونهككا والاسم المثل بالضم (قوله وإذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من ضمائه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتداء في نحو في داره قدام زيد بالضمير لم يرد على المبتدأ بل على ما صيف إليه المبتدأ والمتحقق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والاربع تعين الابتداء) في نحو هل أفضل منك زيد لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر في غيره الحد وهو ما إذا سبق على اسم التفضيل في وكان من مع اسم التفضيل أجنبيا مفصلا في نفسه باعتبار أن ضمورا يتربعا أحسن في جنبه الكمل منه في عين زيد يسمى ذلك عسيلة الكمل (قوله ومن المشكل قوله تغير إلى آخره) هذا هو التنبية الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لم أعمل الوصف غير معقدول ثبتت) لا يقال قد ثبتت بقول الشاعر (تغير بنو لب فلانك مغنيا • مقالة لمي إذا طير مرمت) لا نقول قد أجيب عنه بأن خير خبر مقدم ولا يلزم عليه الخبر عن الجمع بالمفر دلان هيللا يستعمل الواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا يجب فيه تعلقهما بمضوف (قوله أحدها أن يعاصفة نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم أن الطرف عندهم يجب متعلقه قسما مستقرا ولو قال مستقرا كان متعلقه عاما واجب الحذف فنحن يقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذكر لاحتراز إذا المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر ليان الواقع ويزيادة الايضاح واللتقوا كان متعلقه خاصا أو موجب حذفه نحو يوم الجمعة صفت فيه أو ما ز تحوز يدا رب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الأول مستقرا بغض القاف والثاني لتوا الأوامني قلت لما كان المتعلق العام إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه إلى الطرف بمعنى ذلك الطرف مستقرا استقرار الضمير فيه وفي الأصل مستقرا به ثم حذفت الصلة اختصارا لتكرره ورويه بينهم كقولهم في المشترك في معية توك ولما كان لا تخلف ينقل اليه من من متعلقه سمى لتوا أو ملني كأبي أبي وقال الأيني مستقرا لأنه يتماهى بالاستقرار فهو مستقر بضم الظاهر أنه أخذ من الرضى فإنه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وإن لم يسمه قال الرضى قال سيبويه بتقديم اعتبار إذا كان ظرفا مستقرا يسمى ذلك الطرف مستقرا وكذا كل ظرف عام له مقدولان ناصه هو واستقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد بالطرف مستقرا ثم حذف الجار كما يقال المحمول للمعول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى أن المناسبة التي ذكرتم أولها هو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى مما ذكره الرضى واليمني أما أوله فلان الطرف المستقر لا يلزم تقديره بأنه مستقر على الخصوص بل يجوز أن يقرر به بل ونبت ونحو ذلك مما به على كون عام فلم أشق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيه فلان الطرف

المتقوا أيضا من قولنا صحت يوم الجمعة يصدق عليه أنه مستقر إذا قد استقر في اليوم المذكور المصوم وإن لم يكن متعلقا لفظا بمتقوا انتهى وأقول الجواب عن الأول أنه يكفي في منسبية تميمته مستقرا بلفظ الاستقراء أو بلفظ ما موعن الثاني أنه مستقر بمعنى أنه يتحقق بلفظ الاستقراء أو ما هو غنما ملاجئني أنه يلزمه معنى الاستقراء لثبوت الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب إليه السيرافي من أن الضمير حذف مع المتعلق وإنما تنافي على ما ذهب إليه أبو علي ومن تبعه من أن الضمير انتقل عن المتعلق إلى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضائي تنافي عليها فاستكون أولى ثم في الشرح قلت إذا قيل زيد على الفرس والمعنى أنه راكب عليه فهل تميمته مستقر أو لا وقت أن قد رواه كاب ابتدأ بضموصه وهو لغو والحذف جائز وإن قدر مستقرا أولا أو أراد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وأقول فيه نظرا لأن كون الظرف مستقرا إنما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقراء فإذا أراد بضمقتر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغو ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا لدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما آه مستقرا عنده رأي بصريه ومستقرا محال من مقولها وعند طرف استقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالاً فظهر هذا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التمركز (قوله لك العزالي آخره) هان به من صدر جزر والهن بالضم الهوان والذل وبصوغة التي يصان مهملة تين وباهين مضومتين وسطه وفي الشرح وقال ابن يقول لا نسلم تعلق لذي بكان بل بمضوف وهو خبر كان الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلما أنه متعلق بكان لأن كانه في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وسبقني عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جني بجواز إظهاره) هكذا وقع في قضية المصنف وينبغي أن يقال إظهار متعلقه (قوله وهو محسوب) لأنه لم يقل به غيره (قوله وقوله المرس بالرفع والبنين) المرس من أمرس الرجل يرس به ياله أو يفتقر سراوحي بالكسر أمرأة الرجل والرفع بكسر الهمزة والالتئام والافتاق وهما من أصلية قال ابن السكيت وإن شئت كان معناه السكون والطائفة فيكون أصله غير الهزئة من قولهم رفوت الرجل إذا سكتته (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والصب وريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء من رحمة والظالمين أعدهم عذابا أليما وقراءة النصب وقراءة السجدة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجبرضارة الرفع قرأه ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجر قرأه عبد الله (قوله فيه نظر) أي ترددا لشتم كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك وأطرا هذا) الإشارة بذلك إلى حذف قراءة بعضهم عما على الذي أحسن وهذا إلى نحو جاء الذي في الدار وإنما أشار بالرفع السابق على ما أشار إليه بالبعد ليس مما كلامه فيه وما أشار إليه بالقرئ منه (قوله لأن الفاء يجوز في نحو رجل يأتي في درهم ويصنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما أن الشكوة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فنحلت الفاء في الخبر لمشايعته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر إلى آخره) الموقوف المعلق من نعت الشيء أو طوله فوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل يكداني (قوله ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني أن الفعل إذا وقع خبرا أو حالا أو متابعا فهو بوصف وهذا يدل على أن ما يتعلق بالظرف به إذا وقع واحدا من هذه الأشياء يكون وصفا (قوله ولأن تعليل القدر أولى) وذلك لأن الفعل مع حرفه جملة والوصف مع حرفه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانع من كل متعدي بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امرت به مع كل متعدي بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيد امرت أخاه مع كل سببي وإنما يفصل كذلك تعدا إلى الاختصاص وفي الشرح وكان ينبغي أن يقول وليس المانع من كل متعدي بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجوبا لا يتسرع المصنف محققا لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف فنحو زيد امرت بأخيه فلان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك الذم المروء باخو زيد ليس عمرو وأبو زيد أو تخفيض إمكان تصورهما بالمتعدي بالحرف بوجه عدم إمكانه في السببي وليس كذلك بل هو

هو عن نفسه أيضا كما في هذه الصور فبعضها (قوله وأما في المثل) هو بفتح الميم والثلاثة إشارة إلى قوله للساذس أن يستعمل  
 لتعاقب المحذوف في مثل أوشبه (قوله وأما في الواقع) هي الطرف والجوار والمجرب وإذا كانا صفة أو خبرا أو حرفا  
 الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أو مستقر) قال القسطلاني عند قوله تعالى فن كان منكم من يضلوا على سبيلهم وعما يتبينه أنه  
 إذا قيل في الطرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وبقي الطرف بالنسبة إليه لقوله الباقي فقالوا  
 سكان الطرف في موضع الظرف فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله وإذا جهلت المفتي فقدر الوصف فانه صالح  
 في الأزمنة كلها وان كانت حقيقته الحال) في النثر كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور  
 المجهولة وهي هذا التامات وأقول لا تمانع لأن تقدير الوصف انما هو له بوجه لا زمنه كلها دون غيرها (قوله وقد ينافسد  
 تأنيث الشبهة) هي ان الكون الخاص لا يحدف والذي يبين به فسادها (قوله وبطله انما متفقون على جواز حذف الظرف) إلى آخره  
 (قوله) وعما بعد ذلك أيضا أنك لا تصح معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم  
 عند موضع تقدير وهو واسئل القرية) الإشارة هنا بذلك إلى تقديره ضاين مع كائن في قوله الأهم الان بقدر مع ذلك إلى  
 كائن وفي الشرح موضع التقدير وما بين أسأل والمفعول الذي هو القرية لا يعلم المحذوف هذا إلا بعد ذكر القرية وليس  
 هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقديره بوجه من جهة موضوع تحقيق تقديره بالبينية بين شيئين  
 لا تصح في الوجود تانيهما محذوف هذا يعلم ان عند ذكر القرية فهو موضع تحقيق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة  
 السبعة على لغة من جرحه وهي ابدال المستثنى المتقطع كازعم الخشمرى فانه زعم ان الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه  
 امتد عنه بقوله فان قلت ما دل على اختيار المذهب التبعي على المذهب التجازي قلت دعت إليه نكتة سرية أي سيدة  
 النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله إلا ليعاير بعد قوله ليس ما أنيس ليدل على أن قولك ان كان الله بمن في السموات  
 والأرض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمه بالغيب في احتماله كاستحالة ان يكون الله معهم كان معنى ما في البيت ان كانت  
 العاير أنيس فيها أنيس قال صاحب التقریب في الكلام تعبد بعمل بيان أمر من أحدهما وقت النكتة على اللغة النجوة  
 والثاني حواشي الآية بما لبست أما الأولى فلتجنيبه ان كان الله معاهو يعلم الغيب فهم ما من يعلم الغيب أي استحالته كاستحالته  
 وأما الثاني فتوقعها على تقدير شرطية مثل ان كان العاير أنيس فيها أنيس وهذا التامع على المذهب التبعي وجعله  
 من جنس الأول على سبيل القرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما طحاوي فخصه به على انه مستثنى منقطع أي مذكور  
 بعد لا غير يخرج فليس فيه انه من جنس الأول لاحقيقة ولا فرضا فقد انكسر المقصود والله المحدثين موضع التقدير  
 (قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الظرف وأصله ان يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المحذوف في الخاتمة  
 التي ذكرها في الباب الخامس وان قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الطرف بقدر مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة الظرف  
 وأصل الظرف ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحذف تقديره مقدما لمعارضته أصل آخر وهو انه عامل في الطرف وأصل العامل  
 ان يتقدم على المفعول الأهم الان يقدر المتعلق فلا يوجب التأخير لان الظرف الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله)  
 ويلزم من قدر المتعلق فلان يقدره مؤخر افي جميع المسائل لان الظرف اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ في هذا النظر وكذا  
 في قوله في الخاتمة الأهم الان يقدر المتعلق فلا يوجب التأخير لان الظرف الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أو وجه النظر ان العلة في  
 امتناع تقدم الظرف اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التغلط الاعمال الحذف والتقدير  
 وجوابه ان المقدور عند هم في حكم المحذوف لما امتنع في الوقوع وان كان علة لا تمنع لا توجد في المقدور

### باب الرابع من الكتاب

(قوله احدها ان يكونا معرتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاخلاسيون من ان المضاف  
 في رتبة المضاف اليه الاضافي الى الضمير فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علوي مطول القسطلاني وأصله الا لا حذف  
 منه المحذوف عوض من حرف التعريف ثم جعل على الذات الواجب الوجود انما لكل شيء من رتبته اسم لفهوم  
 الواجب لذاته والمصدق لله بوجهه وكل منهما كلي التخصيص في فرد فلا يكون على الان مفهوم العلم بجزئ قدسهي لانفراد

بالإله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فبما لم يستقله الشيء من نفسه أو يطلق المعبود فبما لم يكتب له كثرة المعبودات  
 الباطلة فيجب أن يكون المعنى للمعبود يتفق والله على الفرد الموحى ومنه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود أو موجود  
 الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشف أن الله تعالى يختص بالمعبودية بالحق لا يطلق على غيره أي الفرد  
 الموجد الذي يصدر بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البضاوي وتيسر على ذلك أنه المخصوص لا يتوصف ولا يوصف به  
 ولا نه لايه من اسم تجري عليه صفاته ولا يصح له بما يطلق عليه سواء ولا نه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا إله إلا الله  
 توحيدا أمثل لا إله إلا الرحمن فانه لا يمنع الشبهة ولا يظهر أنه وصفي أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره  
 وصار كالإله مثل التراب والمصنوع أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم نظرك احتمال الشبهة إليه لانه  
 ذاته تعالى من حيث هو لا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير محقول بالبشر فلا يمكن أن يدل عليه لفظ ولا نه لودل على مجرد  
 ذاته المخصوص لما إذا ظهر قوله تعالى وهو الله في السموات معني محض ولا نه في الاشتقاق وهو كون أحد الألفظين  
 مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الأصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم  
 زيد) فالتكلم في هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي وجهه انه ليس المستد امبتدا لكونه معطو قايه أو لا بل لكونه مستد اليه  
 ومقتضاه المعنى وليس الخبر لكونه معطو قايه ثانيا بل لكونه مستد او مقتضاه المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة  
 هي المنسوب فلو امتدنا زيدا للمنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمطلق خبره قال صاحب التبيين في رد بيان المعنى  
 الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومستند اليها والاسم جعل دالة على أمر نسبي  
 ومستند اليه قال به الفقيه السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالاتصاف بالاسم فيه موصول  
 بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتخصيص ان المبتدأ ما كان أعرف) يعني وان تأخر ذكر زيد في المثال  
 المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كان بقول من القائم تقول زيد القائم فان القائم معلوم  
 عند هذا المخاطب فان علمهما وجه التسمية فاقدم المبتدأ يعني أن يدل ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب هو ما وخصوما  
 من وجه وطريقا وتفاوتا لا لاقسام بحيث لا يكون قد تدخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المعلومين أو من الجمهورين ولا  
 صرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من التساو بين في الرتبة وفي  
 المطول والمخاطب في التقديم انه اذا كان الشيء صفات من صفات التعريف عرف السامع انصافه بأحد هما دون الاخرى  
 حتى يجوز ان يكونا وصفين لشئين متعددين في الخارج فامر ما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب  
 بحسب زعمك ان قد علم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ أو أيها كان بحيث يجعل انصاف الذات  
 به وهو كالمطالب أن يحكم بنبوته لذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤثر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فإذا عرف السامع زيد  
 بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه أخوه وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين  
 وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا ينضج في قولنا (رايت أسودا ظم الرماح • ولا يصح رماحها الساب)  
 يعني لانه لا بدلا سود من الساب فيكون الساب معلوما ولهذا قيل في بيت السقطي يجوز بحرقة ماؤه ان الصواب ماؤه فقه لان  
 السامع يعرف ماؤه وانما يطلب تعينه وكذا إذا عرف زيد أو علم انه كان من انسان ولم يعرف انصاف زيد بانه المنطق اليهود  
 وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطلق زيد بانه على انه يطلبه على التعيين ويقول  
 من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله وأما سيبويه فيجعله المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند  
 سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسنا لله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب  
 استعماله ان أحدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل الصفات المنكرة فيكون نعتا للشيء كمررت برجل حسبك  
 من رجل أي كاف لك من غيره وحالا لا معرفة كعبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبك جهنم فان  
 حسبك الله والثاني ان يكون مبتدأ لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المقدمة ولكنها عند قطعها عن  
 الاضافة مجرد لها اسرها هذه المعنى ولازمة للامثلة أو الالهية أو الابتدائية أو بناؤها على الضم كرايت رجلا صاحب  
 ورايت زيدا حسب انتهى (قوله ونجته عندي جواز الوصفين اعمالا للذليلين) في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا

للدليل المذكور من مناف لما قدمه من التصديق الذي قرره أولا وذلك لان احدهذين الدليلين هو شبه المرفوعين في المثال المذكور وهو غير متين تأخر الاخص منها ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتداءية الاخص جوا على مقتضى مقتضيه المتقدم ونحو ذلك كما اوجب الحكم بابتداءية غير الاخص فهاهنا الذي قاله واقول لانافا لان ذلك التصديق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لنهولهم ولا نفي سيبويه من توجيه قول سيبويه بما يفهم من كلام الشارع لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شذوذ لا دليلان (قوله) وتظهر بها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والامل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقديم المعرفة مبتدأ واولا هذا التقديم لم يدخل ادلا بعمل في الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبر الم بدخل الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل في العمل على ماله لا مبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل العله ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك يخرج للاستفهام عن ما سبقه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما قدمه عليه وان لا يكون الامتداد لدخول الناسخ فدخل في ما تقدمه ما عليها (قوله) واما من نسب قال امل ما هي حاجتك يعني اي حاجته هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستغربه (قال الرضي) ومن الملاحظات بكان باء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك وما استفهامية واثبت الضمير الرجوع اليه ليكون الضمير مؤنثا كما في من كانت أمك تروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك انطوارج قالوا ابن عباس حين جاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه انتهى (قوله) بناء على انه من التشبيه الممكوس البعائنة) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشمابه ويسمى التشبيه المقول بقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته • وجه الخليفة حينئذ • فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة آثم من الصباح في الوضوح والضياء في ما عرف به الاسم من انظر في (قوله) وان كان يعلمها ويجعل انتساب أحدها الى الآخر في هذا وفي قوله من قبل في المسألة الاولى فان علمها وجعل النسبة اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا يتنافى كون الكلام مفيد الاستماع فائدة مجهولة لان ما يستفاد من الاستماع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان الاستماع قد علم من أين يمكنه يجوز ان يكون استمداد في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله) ويستثنى من مختلفي الرتبة (يعني في هذا الباب وفي باب المبتدأ) قوله بعد قال الانصح في باب المبتدأ او رد بقوله هذا كل اسم اشارة انصل به الشبيه والاعم الضمير استنفاة مفرغ من ظرف عام مقدروا التقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الاعم الضمير والاشارة في ولا يتنافى ذلك الى دخول التنبيه على الضمير (قوله) واعلم انهم حكموا بالان وان المقدرين بمصدر معرف بضم الضمير لانه لا يوصف بان الضمير كذلك في الشرح فهاهنا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تعزله منزلة الضمير في من الاسماء لا يوصف ولم يصح له بجنابة الضمير واقول جاز ان يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمنزلة الضمير لان عدم المنافع ليس حرام من مقتضى ولا شرط في وجوده وفي التمرح على هذا المصدر المسمول من ان وان وصلتهما بالمعرف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير او غيره بضم الضمير كما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمنزلة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت واقول هذا الحكم لا يقيحه ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مصدر مسمول من ان وان وما به هاتئذ الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدر مسمول من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان اورد المضاف الى ذى الاداة المسمول من ان وان وما به هاتئذ انه لا يلزم من عدم العلم المدموم من نقل حقيقة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر بتميز هذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع المصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان ظاهرا حرف المصدر وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة اشكره ولم يخصصه بان وان واقول تفسيده ههنا وان اتفاني لا لا حرجا فلا يتنافى ذلك الحلافة في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انها لو كانت مقدرة بمصدر غيركم لم يثبت لها حكم الضمير فليسوز وصفها كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي حواش مثله فظهر تمامه انتهى واقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لها جواز وصفه بالان



امتناع الوصف أعين من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين لفصل المعرفة الاسم والنكرة الخبر في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مفعول وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مفعول فالاحسن ان يعلم الخبر نحو كان عبد الله حلالا حلالا وان تجعل الاسم تقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مفعول فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وأقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مفعول لها بدليل قوله في آخر هذا الكلام واعتزله أي ارجح بان النكرة قد تخصصت بهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وشبهها وشروط في ذلك ان لا تكون النكرة منحصصة بالموصفة فلا يجوز عنده كان قائم زيدا ويحوز كان فرثي زيدا (قوله ولا يك موقع منك الوداع) هذا يحذف لقطع على صدره قتي قبل التفرق باضبا وبعدة ففي داري اسيرك ان بقوى وقولك لا أرى لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباغة اسم امرأة الوداع اسم لدونع والمدارة الملاينة والمداواة واسيرك محبب الذي امرته محبتك وقيل اسيرك لان اباها زفران الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي آيات الفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقع فاعلها والوداع منصوب بموقع لانه مصدر رأى قتي انت لا تقي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بموضفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب بتقي أي قتي الوداع ولا تجلبه ولا يك موقع منك وداعا لحذف هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر أي ترك الوداع وقيل منصوب بمفعوله وانصبه اما في أوليك موقع وفي الطول والقالب ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف جهة اللفظ عليه ويكون المعنى تانها كما اذا وقع ما هو في موقع فالميتة انكره ما هو في موقع الخبر معرفة قوله قتي قبل التفرق باضبا ولا يك موقع منك الوداع أي لا يك موقع الوداع هو موقعك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تانها مضمرة متعلقة على الخلقوس (قوله يكون من اجتماع عمل وماء) هذا يحذف لسان صدره كان سببته من ينف راس وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر **في ما يرفع الفاعل من المفعول** (قوله له ما ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماعنا في العقل وعدمه) أي في كون مسماه من يصف أو عما يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيدا في الجب زيدا كما ذكره جرولان اعراب زيدا في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع ولم تنتع الرفع وجب النصب (قوله فان اوقعت ما على أنواع من يعقل) هذا عطف على ان اوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جازمه مفعوله على فاعل فلا يجوز وهو الجب زيدا كما ذكره جرولان (قوله وان كان الاسم الناقص من أول الذي) يعني في المثال المذكور جازم الوجهان ومفعول زيدا ونصبه كما جاز في ما ان اوقعت على أنواع من يعقل لان ما جئته ومن والذى بان يعقل وهو يصح ان يكون مجببا ومجببا يختلف من لا يعقل فانه يكون مجببا لمجببا (قوله ومنتع العكس) وهو رافع زيدا في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكره في الثوب من الخروج الى الاله لما كان قصده الى بيان المنافع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك **في قوله ما افرق فيه عطف البيان والبديل** قال الرضي وانا في الاثنان لم يظهر في فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا بديل كما هو ظاهر كلا سيمبو به فانه لم يذكر عطف البيان بل قال ما بديل المعرفة من النكرة فهو مررت برجل عبد الله كانه قبل عن مررت وأنت ان يقال ذلك فاعلم مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك اتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا الى الفرق بينهما ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المير فيكون المقصود هو الاول والاول والاول انما هو المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا لغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود جهادون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منصوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكرها وهو ان الكلام انحصار عن القبول لا سجال كآدمه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منصوبا اليه في الظاهر واختاره

واشتهاء على قايده صرح ان ينسب اليه لاجله ادعى خلاف الظاهر قال ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها معا  
 أحد ثلاثة أشبه بالاستقرار ما كون الأول أشهر والثاني متعاضداً فهو يزبدوجل صالح أو كون أولهما متعاضداً  
 والثاني أشهر فهو العالم يزبدوجل صالح يزبدوجل يكون الثاني مجرد التفسير بعد الإجماع مع انه ليس في الأول فائدة ليست  
 في الثاني وذلك لان الإجماع أولاً لم يتغير ثانياً واقتضوا أن يؤولوا ليس للثانيان بالتفسير أولاً فهو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة  
 من رجل تفصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه لا يجوز العكس فهو يزبدوجل أولاً فائدة في الإجماع بعد  
 التفسير ثم يسي بمطاف الدين من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للقول والغلب أن يكون البديل جامداً بحيث  
 لو حذف الأول لاستقل الثاني ولم يمتنع قبسه في المعنى فاعلم بكن جامداً قدر الموصوف بخلاف الصفة فأنك  
 لو حذف الأول في جافى زيد العالم لا تحتاج الثاني الى مقدور قبسه لان الوصف لا يبدله من موصوف بخلاف التأكيده  
 وان كان جامداً لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلاً ولم يكن للبديل معنى في  
 المتبوع كما فهم ذلك في تأكيدهما اعتباراً مستقلاً لفظاً أي صالحاً لا يقوم مقام المتبوع ولما كانا أعرباً ببقية الأول جاز  
 ان يعتبر غير مستقل آخر الأول فهو يازيدناحواً يديمين والثاني يا غلام بشرو بشراً معرباً الوجهين وبأخانا زيدا  
 بالنصب وكذا قوله ان ابن التارك البكري بشراً بالمعروف وكذا المعطوف يجوز جملة مستقلاً فهو يزبدوجل وغير مستقل هو  
 ما يزبدوجل الحارث لعله المذكور به عنهما ولفظ يصير يزبدوجل يازيدناحواً يديمين يازيدناحواً يديمين يازيدناحواً يديمين يازيدناحواً يديمين  
 لان المعطف كصرف النداء والمعطوف صالح لما شربته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد  
 الإجماع لما فيه من التأني في التفسير وذلك ان المتكلم يتحقق بالثاني بعد التصور والمساعدة بالاول يقول أكلت الرغيف ثلثه  
 فتعقد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقوله ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان  
 يطلق ويراد الثاني فهو انهي زيد على سلب يزبدوجل قد تقول انهي زيد اذا انهيك على سلب يزبدوجل اذا سلب يزبدوجل على  
 حذف المعطوف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا الفرق الآخر ان البديل في حكم تكرار العامل  
 ولو سلمنا ذلك فيما تكرار العامل فيه ظاهر انما يشي يعرف الخطاب ذلك فيما يشكر فيه ولنا ان ندي ذلك فيما سمع وعطف  
 بيان مع التسليم في البديل وفروا أيضاً بين ما جسد وجوب توافق البديل والمبدل منه فصر فلو تكرار عطف البيان  
 المحبوب تجوز الخالف في المعنى عطف بيان أيضاً انتهى (قوله) وأما جازة الزمخشري في ان اعيدوا الله ان يكون سائلاً لله  
 ومن قوله تعالى الا ما أمرتني به فمضى رده) يعني في ان المفتوحة الهزئة الساكنة الون اذا كانت مفسرة (قوله) ويحقول  
 ان يي يذوق بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب حصة على المدح للضمير المستعري في حذف (قوله) فلا تله ان ينم الداسا  
 هذا بغير بيت صدره قد أصبحت بغير قرى كوانسا وقد قرى بقاين على وزن فعلى موضع الكوانس جمع كانس وهو الناطق  
 يدخل في كناسه وموضعه في الشعر يكن فيه ويسترو والبائس صفة للضمير المصوب بتسل وهو اسم فاعل من نفس الرجل  
 يئاس يؤاس وبئسا اشتدت حاجته فهو يئاس (قوله) فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي (الاشارة  
 الاولى راجعة الى ما ذكره الزمخشري آخره الثانية الى ما ذكره الكسائي أي في ما قل الزمخشري من ان عطف البيان  
 في الآية لادح كلمة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير لادح أو لادح أو لترحم بنا على قول الكسائي ان الضمير  
 ينعت كذلك (قوله) وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره في موضع نصب بدلاً من المعاني انسانيه (قوله) وانما  
 أمتنع الزمخشري من تجوز ان اعيدوا الله من المعاني في قوله توهامنه ان ذلك يقل بما يد الموصول وقدم مضى رده) يعني  
 في ان المفتوحة الهزئة الساكنة التون اذا كانت مفسرة ومضى أيضاً الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف  
 اجمال المصدر بموضعه وهو متع ان ذوه ان ذلك مفعول شوه لو قد وصف بقوله منه قلت لا تسلم انه مفعول لشوه بل  
 لا ظرف المستقر والمجاز محذوف أي توهامنه من ذوه ان ذلك فلا اشكال (قوله) وما قول الزمخشري ان مقام  
 ابراهيم عطف على آيات بينات فسبو) سبب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بما قد  
 يكون عبر من البديل بعطف البيان لتأخيهما ولو قيل انما قيل في الرسل من قبل ان ربك لئو مغفرة وذنوب عاقب آلهم فان جلة ان ربك  
 جواب عنه أيضاً (قوله) نحو ما يقال لك اما قد قيل في الرسل من قبل ان ربك لئو مغفرة وذنوب عاقب آلهم) فان جلة ان ربك

لقد مضى بقل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النصارى الذين ظلموا أهل هذا الأثر مثلك) فان جملة أهل هذا الأثر  
 مثلك بدل من النصارى (قوله لقد أهلتني أم عمر والي آخره) في الشرح لا ينبغي أن ينفذ هذا ما هو بصدده لأن جملة البديل  
 هنا رادها لفظها في بمنزلة المفرد أي لقد أهلتني بهذا اللفظ ويؤيده أن العامل حرف جر وهو لتأيد إدخاله على اسم أو مافى  
 تأويله وأطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع أنها كلام لأنه تقدير إذا الكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهد أدخ  
 انتهى وأقول قد سبق غير مرة أن الكلام في محلقى الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا  
 من لا يسألكم أجرا وخوا أمهكم بما هم ملان أمهكم بأنهم وبنين وقوله أقول له أرحل لا تقين عندنا) في الشرح صرح هذان  
 الجملة الثانية تابعة للأولى بطريق البديهة مع أن الأولى لا عمل لها وكل تابع خوا مراب ما لفظي أو تقديري أو محلي ولا  
 مراب هنا فافهم هذه التبعية ألهم إلا أن يريد الأمر الأقوى لا الاصطلاح وجعل قوله لا تقين بدلا من قوله أرحل مع أن  
 المنقول هو المجموع فليز أن لا يكون الشيء من آخره عمل وقد سبق الكلام فيه في أن الجملة السابقة من الجمل التي لا عمل لها  
 من الأعراب وقد قلنا المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا عمل لها من الأعراب ولم يثبت الجمهور  
 وقوع البيان والبديهة انتهى وأقول أراد التابع للفرق لا الاصطلاح وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من  
 الجمل التي لا عمل لها من الأعراب ولا نسلم أن القول في البيت هو المجموع ولم يجعله أحدا ذلك والذي سبق في الجملة  
 السابعة انما هو إزاحم من الشارح للمصنف عما قاله في آخر الجملة السادسة في ضو قلنا ريد بعد الله مقوم وعمر ومنطلق  
 من أن الجملة الأولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لمحل الجملتان معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم  
 حكلا منه في البيت انما هو على ما قاله الناس فيه والذي قاله هنا من وقوع البيان والبديهة انما هو على قول غير الجمهور  
 (قوله وريدني شيئا إلى آخره) في الصحاح وتفسيره وريده لا وتفسيره وريده لا عمل لان الكاف انما يدخله إذا كان بمعنى  
 الفعل دون غيره وانما حركت الدال من روي ولا لقاء الساكتين ونصب المصداق وهو مصدر مأور به لان تصغير  
 الترخيم من الأرواد وهو مصدر روي ودوده أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو روي ودمرا أي أرو  
 هراجمي أمهله والصيغة فصوصار واسرار ويداو الحال فصوصار القوم وريدها اتصل بالمرقة صارحالا والمصدر نحو  
 وريد عمر وبالاضافة كقوله تعالى ضرب الرقاب وبني شيان منادى محذوف الأداة وبعض وعيد كيد مضمول لمحذوف أي  
 كقوله بعض وعيد كيد مضمول بالهجمة والماء والضرب كاسم ماء على إجمال من البصرة والبيضاء جمع جواد هو الفرس الجيد  
 ويجوز أن يراد بالبيضاء الفرسان والوحي يفتح للواو والفتن المجهدة الحرب والمأزق يسكون المسمزة وكسر الزاي المضيق  
 والمتداني المقارب والحد ثان ثواب الله هو مصائبه (قوله ولهذا منع سيوبه في المسكين وبتك المسكين دون به المسكين) أما  
 منع في المسكين وبتك المسكين فلا نه لوجاز البديل فبما كان البديل انقض في التعريف من المبدل منه فيكون انقض في  
 الفائدة لأن مدلول البديل مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه في الأولين فيه زيادة تعريف ليست في البديل  
 تكون ضمير الخطاب والتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلا ضمير التبيين يصلح لكل أحد فيعين البديل أن  
 الضمير إلى اسمه زيد يكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجه في نحو قولك باز يزد  
 اليه ملاشوا بآية تيم عدي) أو دال وجهه البيان والبديل وفي قوله في قولك دالة على أنه لم يزد باز يزد المعملات  
 البيت الذي هو معطلة ولا ياتي تيم عدي البيت الذي هذا معطلة فان الأول مطلع بيت هو باز يزد المعملات البديل  
 فتناول الليل عليك فأنزل والثاني مطلع بيت هو ياتي تيم عدي لا أنالك \* لا ينبغي في نحو عمرو اليميلات جمع يملة  
 مفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل والليل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذوبا ولا ذبلا ومن ذبل الفرس ضمير وانما فيه  
 بقوله إذا ضمنت المتأدي فبما الاله انفتح المتأدي فبما فهو على مذهب سيوبه معنادي مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني  
 منهم بين المضاف والمضاف إليه وعلى مذهب المبرد الأول متأدي مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى  
 الآخر من الضميرين من جعل اليمين عند فتح الأول من كين تركيب خمسة عشر واعلم انه إذا كروا سم مضاف في النداء  
 ضمير ياتي تيم عدي تيم نصب الثاني وجاز في الأول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد كرهناه وأما وجه الضم فبما أنه متأدي مفرد  
 معرفة ونصب الثاني حينئذ لا معنادي مضاف أو توصيك أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب باعتبار أغنى  
 (قوله)

(قوله لقائل يا نصر نصر امره) هذا غير بيت صدره اني واسطار سطر سطرًا ولقد تقدم الكلام عليه في الجملة المتروكة  
 (قوله) وخرجه هو لا على التوكيد القضي فيها اوفى الاول قطعًا) فالثاني امام صدره ما في الاشارة من قوله اني ابن الطر اوفى وان  
 مالك وانته وأراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما (قوله) وقيل لو قد احدثوا كيد الضمير بتورين  
 كالمركب هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قد رأت كيد الضمير هو ظاهر وفي التشرح  
 الطاهر ان يقال لضم يذير افعول في قوله احدثوا كيد الضمير لا كيد الاستعداد لان كيد الضمير لا يتبين وأقول  
 فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير الضمير لا احدثوا المؤكد وليس هو كذلك (قوله) ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في تصوير ما يزيد  
 الحارث وفي نحو يا سعيد كز زبال رفع أو كز زباله بمتلافي يا سعيد كز زباله فانه بالعكس وفي نحو انما الصارب الرجل زيد وفي  
 نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء أو النساء الرجال وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاء  
 وفي نحو جاني كلال أخو بك زيد وعمر يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع  
 فيها محل المتبوع أما في يازيد الحارث فلانه لو في احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بالان لا المتأدي لا يكون مقرونا  
 بها أو ما مضى يا سعيد كز زبال رفع أو كز زباله فانه لو في احلال كز زباله لم يكن كز زباله فاعول لا منصوب بلان كان منصوباً  
 بمتلافي يا سعيد كز زباله فانه لو في احلال كز زباله لم يكن كز زباله فاعول لا منصوب بلان كان منصوباً  
 أنا بالصارب الرجل زيد فلا نية في الوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة العرفية باللام الى ما ليس بمعرف فاما  
 زيد افضل الناس الرجال والنساء فانه لو في احلال الرجال محل النساء لزم احلال ما عطف عليه وهو السند محل الناس  
 فيكون التقدير زيد افضل الناس وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون  
 منهم وأما نحو يا أي الرجل غلام زيد فيمنع من افعول فلان الغلام لو في احلاله محل الرجل لزم رفع لان الرجل في هذا التركيب  
 واجب الرفع وأما نحو أي الرجلين زيد وعمر فانه لو في احلال زيد من ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي  
 الى المعرفة المفردة وهي لا تعاقب اليه الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد احسن يعني أي ابراهيم زيد احسن أو عطف  
 على أي مثله نحو أي ابيك فارس الاحزاب وأما نحو جاني كز زباله فانه لو في احلال زيد من ما عطف عليه  
 وهو عمر ومحل اخبوك لزم اضافة كلال الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهي انما اضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة  
 وأما قوله كلال أخو خطيلي واجدي معنًا في الثابتات والماسمات فمن نوادر الضرورات (قوله) ولهذا امتنع البدل  
 وتعين البيان في نحو قولك هذا قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمر اناء) يعني ولاجل ان  
 البيان في التقدير ليس من جملة أخرى والبدل في التقدير من جملة أخرى فمعين البيان في هذه الصور وامتنع البدل فيها ما مضى  
 من قام عمر وأخوه فلانه لو قد احدثوا من جملة أخرى لزم نحو الجملة الواقعة خبراً عن أي قام عمر ومن رابط يربطها بالمتبداً وأما  
 في مورث برجل قام عمر وأخوه فلانه لو قد احدثوا من جملة أخرى لزم نحو الجملة الواقعة صفة أي قام عمر ومن رابط يربطها  
 بالوصف وأما نحو زيد ضربت عمر اناء فلانه لو قد احدثوا من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال (قوله)  
 ما اثير في اسم الفاعل والصفة المشبهة في قوله لم يدر كرام المصنف ما جعل عليه كاذ في الحال والتقدير وقد كرام ان قام  
 انه ثلاثة أو واحد هان كل واحد منها يدل على حدث وصاحبه الثاني انه وثبت يذكرك الثالث انه يجمع (قوله) وهي  
 لا تصاغ لامن القاصر كحسن وجليل وذلك لانها تليق فاعلا ولا تعدى الى المفعول فان قيل قد صنعت الصفة المشبهة من  
 المتعدي نحو حسن ورحيم فاعلم انهم وغان من رحمهم ومنعده احبب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيهه  
 من القاصر مع ان الصفة المشبهة لا تصاغ لامن القاصر (قوله) وهي لا تكون الا للعاصر أي الماضي المتصل بالزم  
 الحاضر في التشرح هذه من محاسنها أو حسان بعض الناس وذلك ان السير في حال في الصفة المشبهة انما يبدل الماضي  
 وقال ابن المبراج ان المبالغة والذهب الشلوين وان مالك فقال أبو حيان جم بعض اصحابنا يدين القوابين قال لا يريد  
 السير في ان يكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انما تليق قبل الاخبار وداعت الى وقت الاخبار ولا يريد ان  
 المبراج انما القاصو جدت وقت الاخبار ولا فرق بين تدين القوابين (قوله) وغير مجاورة في التوضيح وهو الغالب في المينة  
 من الثلاثي (قوله) وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجاورة من صديقين أو أخين ثقة أو عدو

شاحط داراً قال الزحشرى في مفصلة الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة في انما تذكر  
 وثبتت وتثني وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بالهمزة متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو يشين  
 جهة وعاء وطاهمه متغير يعني بعيدة مشبهة بمجرى الضارع (قوله ولا يكون معمولها الاسمي) يقول زيد بحسن وجهه  
 أو الوجه) قال المصنف في أوضع السالك أي منه وقبل أن فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن السالم ان جواز تصور يديك  
 فرح مبطل اهموم قولهم ان المفعول لا يكون الاسمي ما مؤخر من دود لان المراد بالمفعول ما عملها فيه بحق المشبهة وانما عملها  
 في الظرف بما فيها معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التبيين وتصور ذلك (قوله فالما الحديث ان امرأه كانت تهرق الدماء  
 فالدماء تميز على زيادة ال) ثم تهرق مضارع تهرق وأصله أراق قلبت هزته ولم تخذف من المضارع كما حذفت الهززة منه  
 لا تتفاعلة الخذف وهي اجتماع هزتين اذا كان حرف المضارعة هززة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه يمكن فيه  
 بل ذكره استطراد التشبيه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهرق في الحديث نصب مالم يندبه به المبنى منه للفاعل وهو المفعول الثاني  
 مع ان المبنى للمفعول فرع عن المبنى للفاعل كالان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره في السؤال ورد  
 على قوله ويستتبع زيد بحسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يتتبع ذلك وقد ثبت تطهيره وهو هذا الحديث فان تهرق فعل قاصر عن  
 المفعول الثاني وقد نفي هنا المفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فقط ما وجد ممكن بالخطاب ان السبكي وهو هذا الجنب  
 فان تهرق فعل مضارع اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد ان تهرق الدماء فاعل وان تهرق صفة مشبهة  
 وقد خالفه في العمل لان تهرق عمل النصب تقول وكذلك تهرق صواب انتهى قال ابن الحاجب في المالكية ويجوز ان يكون  
 الدماء منه وبالفعل مقدراى تربى الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد بحسن الوجه وعليها فليست ال  
 زائدة ويجوز ان يكون منه وباعلى وهم التعدي الى المفعول ثا لان الهززة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهززة التي  
 في أراق تدها الى المفعول آخر كان المعنى جعلها غير ما هم بركة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهرق كما به  
 قيل تهرق دمه الجعل الفعل الأول والهاء بدل منه كما تقول أعجبتني الجارية فوجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح  
 تحريمه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة ياباه اذ نصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال  
 وتحريره على وهم التعدي الى المفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) بشرطه ان يلا ما لا في التسهيل ذلك  
 بل شرطه ان يلا ما لا فاعلة المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما لا كان أحسن (قوله وأما العطف على  
 محل المختص لم يمنع عندهم شرط وجود الضمير كما ساقى) يعني في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمحرز عيم مضمومة لغاه  
 مهمله ساكنة فراهزاي هو الطالب لذلك المحل كذا صهره المصنف فيما ساقى (قوله لانها لا تقبل محذوفة لان معمولها  
 لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب  
 الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لقب ونمر مررت  
 (قوله التامس انه لا يقع حذف موصوف اسم الفاعل وضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت قاتل أبيه ويقع مررت  
 بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقع في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقع في الصفة ان تقول مررت برجل حسن  
 وجهه فليست المسئلة مفيدة بحذف الموصوف وبعبارة المصنف توهم تقبيل هذا بذلك (قوله التامس انه لا يقع حذف موصوف  
 وضمه ويه) يقبل بضم أوله وفتح ثالثة معنى المفعول (قوله قاله الزجاج ومناخر والمغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من  
 العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سبباً أشبه الضمير لكونه راجعاً الى مقدمه والضمير لا رتبة فكذلك ما أشبهه  
 (قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة السالك أعور عنه البني) في الشرح خروجه بعضهم على أن البني خبر ليسد المحذوف  
 لا صفة لعينه كأنه لما قيل أعور عنه قبل أي عينه قبل البني وأقول وخرجه ايضا عنهم على انه منصوب بفعل محذوف  
 وهو أعني (قوله فظل طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جحط وهو المباح وفي بعض شروح المعاني الطهارة الانضاج وهو  
 يشتمل طبخ اللحم وشبهه والصنف اللحم المصنوف على الحارة لنضج القدر اللحم المطبوخ في القدور والمشي ان السيد  
 ذكر حتى طهروا واشتوا (قوله وخرج على ان الاصل أو طابع قد يرم حذف المضاف وأبقى من المضاف اليه) في الشرح  
 لا حاجة بالنال التخرج على هذا الوجه الشاذل تقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

وأقول قال المصنف في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب أن يتعده في اعرابه وقد بقي صلى جرمه وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفا على مضاف عنه كقوله أكل امرئ تحسبن امرأ • وتاروقد ما قبل تارا أي وعل نارومن غير الغالب والله بر يد الاسترة أي على الاسترة انتهى ولا يعني ان خفصة المضاف اليه المضاف في اعرابه هي حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وقفه في اعرابه كالجملة من ثم ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله بر يد الاسترة بالتحض ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول كل امرئ تحسبن امرأ وتارالان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف عماء اذا طالع يعني المصح الا ترى الى ما سذكر المصنف في العطف من البعد ادين ان جوفد بر بالعطف على محل صفيق في ما اتفق به الحال والتخير وما اجتماعه في قوله والتخير لا يكون الا اسما يعني غير طرف ليكون قسما للجملة والتأخر في قوله والمثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها لتقابل ان يقول ان التمييز يضاف قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانصاف قوله انما البيت من يعيش كثيرا الى آخره قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بيت انما البيت ميت الاحياء وفي الاصطلاح الكا يقسم الحال والاكسار من الحزن وقد كتب الرجل يكاب كابتوكا به مثل رافة ورافة ونشأة ونشأة فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاباه باه واصور رجل كسف الببال أي سبي الحال والببال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رغاء النفس وفي الشرح والرغاء بالغفغ والدسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضي انه بانحط المجه والوجود في غالب النسخ ضبطه بالميم (قوله والثالث ان الحال مبنية لاهيات والتبميزمين للذوات في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل الراد اليه الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تنكاه صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتصريح اوضح لعله ودعاهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالع وجامر يدوم وعمر وجاس قلت محافى معنى جاء مقارنا لظهور الشمس وجلس عمر وفجسب التناول لا يخرج ان لانهم ما حدث ميثان الصفة انتهى ما في الشرح وأقول سيد ذكر المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافيته ان الحاجب اعلم انك اذا قلت أنتيتكوز بدافهم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانتهى بيان الزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن المزوم باللائم فكأنه سان ذاتهما (قوله على ادا ما زرت ابلى الى آخره) الرجلان السامى واتصبر رجلا وواحيا على الحال من فاعل المصدر اذا التقدير وبارق بيت الله اومن الضمير مجرور وعلى ويجوز ان يكون حافيا على ما لا من الضمير في رجلا فكأن البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف سوف هذا البيت أعجب فقرأه رجلان مكان رجلان وأخره فاعلا زياره وحافيا حالاً منهم ما على حد قوله به العينان تنل وذ كرعى حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له قال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاى البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني ضوءه وان هذه الواقعة كانت في الشام (قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن يدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الرحيم بل هو مثل الدر ان وان كان مشتقا من در صيغ فعلية فجاء على بناء لا يكون لتعوت قال ويدل على علميته ورد غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهلي البدل فيه عندي متنع وكذلك عطف السيل لان الاسم الاول لا يقتضي تعيين لانه أعرف الاعلام كلها وأبيدها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما لله وهو صف يراد به الشماوان كان يجرى الاعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة باليجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفة وعليه الغلبة بردها ان الرحمن لم يستعمل الاله تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الحامس ان الكسفا في جعل الرحمن الرحيم من نحو الاله الا هو الرحمن الرحيم نعمين فهو فيه دليل على ان الكسفا في لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدلل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من الاول لا يجوز زاستعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفة واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فافهم الغلبة الحقيقية لا التقديرية والغلبة بانها علم يدهي علمه بالعلمة التقديرية (قوله وان الله لا يسله الرحمنى وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالتهما باو احده فهو ندما وندم وقيل منها ما يختلف قال جى أكثر ما ألفته وكان النسا من الترفى لكن أرفد الرحمن الذى تناول جملا لى النعم وأصولها بالرحيم لكونه كالنعمه والذى قيل ليقول ما دق منها ولطف واختاره

التي تحسرى وقيل الرحيم أكثره بالغة والذي يظهر ارجحها المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد قبل اللفظ  
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والقلبة ومبالغة فعل من حيث التكرار والوقوف على الرحمة ولذلك لا يتعدى  
فعلان ويتعدى فعلين تقول زيد رحيم المساكين كما يتعدى فاعلا قالوا ان يحفظ علمك ولا يغفل حكماء ان سيده عن العرب ومن  
رأى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد أحدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشئ وان كان أصل الموضوع عنده واحدا  
ليخرج بذلك عن التاكيد فقال مجاهد رجع الله بنا ورحيم الآخر وقال القرطبي رحيم الدنيا ورجل الآخر وقال ثعلب  
الرجل أمده ورحيم الطف وقيل الرحيم المنعم بما لا يتناهى ورجسه من العباد والرحيم المنعم بما يتناهى ومن العباد (قوله مع  
ان عادتهم تقدم غير الابلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو المواب ووقع في بعض آخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب (قوله  
كقوله لم يظلم غير) هو بكسر النون العالم المتقن من شعر العالم ألقنه (قوله غيره تبعه) هذا خبر ان السؤال وانما كان غير متعبه  
لانه مبني على ان الرحيم مفعول (قوله ضوخاشما بصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو مفعول وفي  
اهراب أبي القاه خاشعها وحال وفي العامل فيه وجهار أحدهما يدعوا أي يدعوهم الله أي وصاحب الحال الضمير المحذوف  
وايضا هم مرفوع مجسمه واجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرى خاشعا لم يوثق لان تانيث الفاعل تانيث  
الجمع وليس بمحقق ويحوز ان ينتصب خاشعا يدعوه أي انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الابصار وكنهم حال  
من الضمير أي يخرجون ومهملين حال من الضمير في منتشر من قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر المبراد وانما هو حال من  
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهملين (قوله تجوت وهذا ضميرين طليق) هذا خبر بيت صدره  
• عدس مال العباد عليك اماره • وعدس بفتح العين والذال وسكون السين المهملة قال في الصحاح هو زوال البخل قال أبو  
مفرغ • عدس مال العباد عليك اماره • تجوت وهذا ضميرين طليق • ورجعوا البخل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر  
هعسا بدن زبادن أي سفاهن وصكتب هجوه على الحيطان فلما ظفربه الزمه هجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال حبه  
فكلموا فيه معاوية فوجهه ريدا فخرجه وقد مته به بغلة ليركبها فتفرت فقال • عدس مال العباد البيت وما قاله الله • من  
ار ضمير حال مذهب المصريين وذهب الكوفيون الى اراء موهول وتحميل صلتته والعائد محذوف أي والذي تحميله  
طليق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون اسم موصول سواء كان بعد ما الاستهامة أو لم يكن (قوله ردت عنك السبه  
الى آخره) قبل هذا البيت ووارده كأنها عصب القطا • تنبعج أجا بالسنابك أصعبا والعصب مجملتين مفعول مفتوحة  
جمع عصبه وهي من الرجال والنسب والطير ما بين العشرة الى الأربعين كالصباية والهاج الغبار والذخاير ورجع الناس  
وهو هنا انبهار والسنابك بفتح المهملة جمع سنابك بعضها • وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصبب والصبب  
والصوبة جرة أو شفرة في الشعر والأصعب بعير ليس بشيء يد البياض والسبب بكسر المهملة الذنب وفي الصحاح وفرس  
ثم يفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقصص بكسر اللام أي مشرف مشطوط بل القوائم وفرس كمش وكيش صفة  
الجددان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالسنابك في البيت العرق وقيل سال (قوله اذا المرعى الى آخره) أثرى  
الرجل كثر ماله ولم يكن بالبناء لقول أبي أيهم تم (قوله فسمولان عطفاؤه والمرعى فوعان محذوف بفسره المدكور) فيه نظر لان  
ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التسهيل في ادواته يثنى ابتدائية اسم بعدها ن تقديره وقال لا تخش • فكان  
على المصنف ان لا يقول فهو ويقول فلا يخلو للاستدلال لاحتمال ان عطفاؤه والمرعى فوعان محذوف الى آخره (قوله  
• وما ادعوت وشيئا رأسي •) هذا خبر بيت صدره • ضيعت خزي في ابداء الاملاء • (قوله فضرورتان)  
في التمرح يمكن جعلهما كاليتين السابقيين أي مما يجعل فيه الناصب التمييز محذوف بفسره المدكور والتقدير واشتمل شيئا  
وأبي اشتعل وأنظيب فضا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الاول فليس المعنى فيه على العطف  
بل المراد فيه الحالية أي وما ادعوت في حال اشتغال رأسي شيئا وإذا كان كذلك فالواو حالية ورأسي مبتدأ واشتمل خبره  
ولا يصح في مثل ز به فاعلا محذوف بفسره المدكور بعده فذا اثنين ان يكون تقديم التمييز في هذه البيت  
ضروره قال المصنف قلت اما ان المعنى على الحالية فسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا محذوف بفسره المدكور  
وما أوردته من ان ضرور يقدم يتعيا بكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون تفعيلة حذف فعلها مفسرا بما ذكره بعده • ما

مذهب الجمهور وجوزوا المبردين العرب وابن مالك فعليه: إلى الأعيان والتقدم كما صرح به المصنف في الباب الثاني قبل  
 انقسام الجلة إلى الصغرى والكبرى وإذا كان كذلك اتجه ما قلناه لأنه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبهم فإن قلت يلزم  
 حذف فدمع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وإن حسن اضمار قد يجوزها قلت هذا تفرع على غير مذهب ابن مالك  
 وأما هو فلا يجب اضمار فدمع الماضي الواقعة حالا (قوله) وتشتون الجبال بيوتا هكذا وقع في كتب من النسخ ووقع  
 في بعضها وتشتون من الجبال بيوتا الآية الأولى في الأعراف والتبيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعر أو التبيل بها  
 ليس ينبغي لأنها مشتقة على منصوب واحد هو مفعول تشتون بخلاف آية الأعراف فأنه مشتقة على منصوبين (قوله) ويقع  
 التبيل مشتقة فهو لله (فارسا) قال قوم إن انتصاب فهو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضغفه ابن الحاجب في أمالي  
 الجمل بل يأنه لا يجوز أن يكون حالا مفيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المفيدة فلأن قولك لله فارسا لم يردبه المدح  
 في حال الفرس وسببه وانما يردمه مطلقا بل أنك تقول لله دره كأنه لو لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك وكذلك لله دره  
 حاله والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجلة التي قبلها وأنت  
 ههنا لوقت لله دره لكان محملا للفر وسببه وغيرها ولكن قولك لله دره حاله أو رجلا أو كاتب لا يفيد إلا ما فاده الأول  
 ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المفيدة والحال المؤكدة وإذا بطلت التميز وكذا الكلام  
 في ابرحت جاروا وعظمه جاروا قوله يا جار تاما أنت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وأنا لا أدري بينهما فرقا  
 لأن معنى التميز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدح في حال فروسيته إلا هو هذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في  
 حال فروسيته (قوله) فاما أن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فهو كذا في مذهبهم من أن عدة الشهور وأما النسبة إلى عامه  
 وهو اثني عشر دين في الشرح لا نسلم أن شهرا مؤكدا في مذهبهم من أن عدة الشهور ولا دين لاثني عشر أما الأول فواضع وأما  
 الثاني فلا ينفك عنه من الأخبار عن هذه الشهور بقوله اثني عشر أن الثنى مشهور فيكون التميز الواقع في هذه الصورة  
 بعد العدد الذي نعزمه مؤكدا لا ميبنا كما في قولك الرحال الذي عنده اثني عشر رجلا وأقول ليس الأول بواضح لأن عدة  
 الشهور يقسم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا مؤكدا في مذهبهم من أن عدة الشهور وأما الثاني فلأن العامل في التميز  
 البين فلا سم هو ذلك الاسم مع قمع النظر عن غيره فيكون ذلك التميز بالنسبة إلى نفس الله يميزنا وإن كان بالنسبة إلى  
 أنه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله) وأما الجارة المبردة ومن واقعه نعم الرجل رجلا لا يفرود (هكذا وقع في غالب  
 النسخ) والظاهر ما في بعضها هو مردودة ووجه الدان الإجماع قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة إلى التميز وهذا مذهب  
 سيبويه وعن واقع المبردين السراج والفارسي وابن مالك (قوله) فالصبح أن زاد معمول (مزدود) خرج أو حيان على أن في نعم  
 ضمير أو زاد تميزا عن المخصوص وزاد أي لم يزل منه في أقسام الحال (قوله) تنقسم باعتبار (فيه إشارة إلى أنه هذه  
 المقسمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة) (قوله) بخلاف نحو بته بته أي فانه بمعنى متباينين) قال الرضي  
 ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا للحال في نحو بته بابا بابا أو في رجلا رجلا أو رجلا رجلا أو رجلا رجلا  
 رجلا أي مفصلا هذه التفصيل المعين وضابطه أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع عجز بمكر راو كذا أن تأتي لبيان الترتيب  
 بعد ذكر المجموع عجز به معطوف عليه بالفاء أو يتم تعدد دخول رجلا رجلا ومضوا ككبة ثم ككة أي مرتين هذا الترتيب  
 المعين وفي شرح التسميل لابن أم قاسم ومثله الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أي مرتين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا  
 أو مصفا وفي نصب الثاني من المكر خلاف ذهب الزجاج إلى أنه نو كسود ذهب ابن جني إلى أنه صفة للزاد أي ذاباب  
 وذهب الفارسي إلى أنه منصوب الأول لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل ورد مذهب الزجاج به لو كان نو كسود الأدنى  
 ما أدى الأول والخاتمة واقعة منصوبان بالعامل الأول لا مجموعهما هو الحال وتظهر في الظاهر هذا الحل حاضر ولو  
 ذهب ذاباب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاعل والمعنى بابا بابا لكان مذهبنا حسنا وزعم أبو الحسن أنه لا يجوز  
 أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات إلا الفاء (قوله) دلوا ومنه هو الحق مصدق لأن الحق لا يكون إلا مصدقا  
 والحقاب أنه يكون مصدقا فوكنا وغيرهما في الشرح الذي ظهر أنهم أرادوا الحق المذكور في هذه الآية وهو  
 قوله تعالى وهو الحق مصدقا لأممكم والرادج أممكم التوراة وهو مصدق لها لأنه لا مكذب ولا لامصق ولا مكذب



انتهى. وفي البصر مذهب قال مؤكدة اذ تصديق الشرائع لازم لا ينتقل اليهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل  
لانهم لا زلوا على بني اسرائيل ولا غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق ما وافق  
اعراب أبي البقاء ومذهب قال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى هو ثابت مصدقاً وصاحب الحال  
الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخر من صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يفعل الضمير على حسب  
قصر اسم الفاعل له عندهم فالما المصدر الذي يتوابع الفعل كقولك ضرباً يد الضمير عند قوم انتهى وقال بدر  
الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال للمؤكدة مضمون جلة مضمون بعد الخبر بقوله أحقه وأعرفه ان  
كان المبتدأ غير أنان كان أنافاً التقدير أحق أو أعرف أو أعرفني وقال الزجاج السامع هو الخبر لما وله يسمى وقال ابن خروف  
العامل هو المبتدأ التعمد معنى تبه وكلا القولين ضعيف لاسئلام الاول المخازو الثاني جواز تقديم الحال على الخبر وأنه مجتمع  
فالعامل اذا ضمير كذا ذكرنا وهو لازم الضمائر قبل الجملة المذكورة مثله البدل من القطب كالمزاحم عامل الحال في غير  
ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليك الكتاب مفصلاً وهذا هو منه لا الكتاب القديم) الجواب عن  
هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجديد مفعوله الذي هو حب الحال ولا يلزم من دلالة على تجديده تجديد اقيام  
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجديده هو الكلام النفس القائم بذاته  
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمنهف بالزول والثاني لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاي (قوله ومنه فاعلمنا  
بالقسط اذ اعرب حالاً) قسده بذلك احترازاً عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا المبنى معاً على الفتح اطلاق  
الحال ليشمل الحال من فاعل شهود الحال من الضمير المرفوع وفي الكشف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح ان  
يكون معرفة كقولك الحمد لله الجيد اتمم عشر الانبياء لا فورت اثنائي ثم شل لا تدعى لآب قلت قد جاء نكرة كجاء معرفة واشدد  
سببوه فيجاء بمنه نكرة قول الخنفي وبأوى الى نسوة عليل وشعنا مراضيع مثل الساعى ثم في الكشف فان قلت هل  
يجوز ان يكون صفة للنبي كانه قيل له فاعلم بالقسط الا هو قلت لا يمدح بانه يسعون في الفصل بين الصفة والموصوف  
قال النفازي اني بين جواز افراد الماعطوف عليه بالحال كله طوف في ناله وفي بيان جهة تأخيرهم عن المعطوفين وكنه الدلالة  
على ما يورث مجاورته منزلة تهما بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وفي بيان جواز ذلك مما اذا كان  
المنتصب عنه معرفة كأي الآية والبيت ليس كذلك والقياس المانع لانه منزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والعقبة بالخبر  
والبدل أعني الا هو عملاً كلام فيه لانه ليس بالجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجهه أعني المعطوفين بانه من  
اتصافهم في الآية وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لا غرض لتعلق بذلك مثل ما ذكرنا  
من قرب المثلة وفي بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يقضي الى الفصل بين ما هو عترة أجزاء الكلمة الواحدة أعني ما هو في  
صلة ان المتخوصة ولو ثبت خلافها في انه يبعد غاية البعد كان الانسب ان يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستعداد  
من جهة ان في المعبود القائم بالقسط لا يوجب في المعبود لآل التوحيد بل ربما يوجب على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع  
النفي الى القيد انشأت معبود آخر غير قائم بالقسط لحدوق بان هذا لوصف مسأول لوصف لآل كل مسبق للعبادة قائم  
بالقسط بالضرر ورفقته فيه فلهذا لكن توجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للحد في مقام النفي والجواب انها التعديل  
بهذا التوحيد وان صاحب الشهادة هي الامر من (قوله وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستند عما قبلها) في  
الشرح هل هو مستند عما قبلها فاذن هذا الحال المذكور هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لمفاتيح السكال والقيام  
بالقسط منها هو أقول عند المصنف ان المراد من كون معنى الحال مستنداً عما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع  
نحو وفي مدبراً وما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشف وانصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقاً فان قلت لم  
جاز افراده بمنصب الجاهل دون المعطوفين عليه ولو قلت جافى ريدو عمر وراكباً لم يميزت انما جاز هذا لعدم الالباس كاجاز  
في قوله وهبنا له اصق وبعبوب ناله انتصب بعبوب ناله على عبوب ولو قلنا جافى ريدو وهذرا كاجاز لتدبره بالذكورة أعلى  
المدح فان قلت قد جعلته حالاً من فاعل شهدته هل يصح ان ينتصب جالعين فوق لاله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة  
والحال المؤكدة لا يستدعي ان تكون في الجملة التي هي زيادة في فاعل عامل بها كقولك تاعبد الله سبحانه وكذلك قلت

لأرجل الأبد لله متصبا وهو وجهه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله) ومنه ادخلوها خالدن  
 لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محققين وسعي ومقصرون ومحكية وهي الماسة نحو جاز يد أمس راكبا هكذا وقع  
 في بعض النسخ ادخلوها يدن فاء وفتح في بعضها ادخلوها بالفاء في الشرح إما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدن  
 فواضع ضرورة أن الخلود غير مقارن للدخول وإما آمنين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن  
 في حال آمنين المحقق فلا حاجة إلى جعل الحال مقدرة نعم التعليل والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة إليه  
 مقدرة وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على أن آمنين حال مقدرة وتغشيه بالآية لعمالة المقدرة بصرفها عن محققين  
 ومقصرون ثم في الشرح وإما المثال فأي داع إلى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بأن يكون راكبا  
 إذ يدبر منه المعنى المقارن لزم عامله وأقول الداعي إلى ذلك ايضا المسئلة بذكر جزف من جزئياتهم وبكى في المثال حكم  
 امكانه فيه وصحته على أن ظاهر كلام المصنف أن الحال المقارنة هي التي معناها مقارن لا تكام والمقدرة معناها مستقبل  
 عنه والمحكية معناها ما مضى عنه وعلى هذا لا اشكال في كون آمنين حال مقدرة ولا في كون راكبا من جاز يد أمس راكبا  
 حال محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هذا يذكر راكبا  
 والمحكية فتورأيت زيدا من صاحبك والمقدرة فتصور رث رجل معه صقر صائد به غدا (قوله) ومثل ابن مالا من ولده مثلك  
 الامثلة لولا كد اعماله وهو سوس) الاشارة بذلك الامثلة إلى ولي مديروا وجه القوم طرأوا من من في الأرض كلام جميعا  
 ووجه السهوان المثالين الآخرين ليساسي تؤكد عامل الحال بل من تؤكد صاحب (قوله) وتداغدي والطيرى وكنتاهما هذا  
 صدر بيت من معلقة امرء القيس يهزمه بتجريد قيد الاوابديكل هو أغتدى أذهب غدوة والوكات هانضام الواو والكاف  
 أو يفتح الكاف لا يسكونها لاجل الوزن جمع وكمة قال أبو عمر والوكنة والاكبة بالضم وقع الطائر حينما وقعت والجمع وكات  
 ووكات ووكن والوكي يفتح الوو يسكون الكاف ش الطائر في جبل أو جدار أو موكن مثله الاصحى الوكن ماوى الطير في  
 غير عش ولو كر بالزائما كان في عش المصير داسم فاعل من اتجرد في سيره مضى وقيل المصير دالعه ير الشرع وفي الصحاح ويقال  
 لافرس الجواد قد لا ابدلانه يمنع الوحش من الفرات اسيرته وأنشد بجز البيت والمبطل الفرس الطويل الضمض قال الجراح  
 وهي طرف هيكل (قوله) ويجوز أن يقدر ويحمرها أي يحمر الأرض قال الجني يريده ان عود الصمير إلى الأرض بتجاية عوده  
 إلى ذى الحال في الآية وهو ما في الأرض (قوله) اعراب أسماء الشرط والاسنهام ونحوها لم يفسرها غير قوله وادا  
 وقع اسم الشرط ما قبله أهل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدأ انما هو جلة الشرط ما بأسرها لا الفعل وحده وعلى  
 القول الآخر ان خبره هو مجوع جلة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل ورأيه الفعل مع فاعله المضمير كما يطلق  
 حرف الجبر ورأيه مجوع مجرور عنه في الاول قول ابن الحاجب كافى كافنه في باب المبتدأ وكان اندر فعلا نحو زيد قام وانظر  
 انما هو الفعل مع الصمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفقه وأخبر وانظر في ما يعرف به وانظر انما هو مجوع  
 الجار والمجرور بل ما تعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقم كافى أكرمه أن تكون جلة  
 الجزاء في محل جزم لانهم اوقف متعزفة بالفاء جوابا لشرطها ثم كافر المصنف في الباب الثاني في محل رفع لانها خبر للبتدأ عند  
 هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذ انكفت من يقم أكرمه بجهة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرطها ثم  
 لم تقتنر بالفاء ولها محل من الأعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف  
 الثاني على أبي القاسم حيث قال في فعل ما ولا في البقاء في هذه الآية وأوهام متعددة فثبتت مخالفة الفصل بين ما الحرفية  
 وصلها وتكون بكذا في موضع ثب لا نه فذره خبر كان وكونه لا موضع له لانه يدره ملة ما واستغنى الوصول إلى معنى عن  
 عا هذا كلامه وقد عرفت ان دفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف  
 قد اعترض عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الأعراب في مستوفات الاندباء المتكررة في  
 (قوله) لم يدرول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة قال الرضى قال ابن الدهان وما أحسن ما قال اذا حصلت  
 الفائدة فاحسب عن أي كرهت شيئا وذلك ان الفرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جاز الحكم تخصص الحكم  
 عليه بنى أولا (قوله) فمن محل قبل في الشرح من محل خبر مبتدأ محذوف ومن البعض ومحل محل مخصوصان على انهما

مضتان فلهذا رأى فهم بعض فريق أنه مبالا لاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فلتخصروا في فريق مقل  
وفريق مكثروا أن تكون بمعنى عن والمعنى فلا يخرجوا عن فريق مقل فمحل وفريق مكثروا (قوله فلا ولا نحو وأجل معني  
عنده) في الكشف أن التقديم هنا واجب لأن المعنى وأي أجل معني عنده تعظيم الشأن الساعية فلما جرى فيه هذا المعنى  
وجب التقديم (قوله وما بعد مؤمنين من غير مكثروا) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه  
الآية وصفها وقال ابن الحارث أن المعنى للابتداء بالنكرة في هذه الآية أنها معناه معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم  
ضعيف عاذ بقره) عاذ بالذال النجاسة أي بقاء في الضحك القرمل (قوله وقولهم شر أهرا ذئاب) هذا معناه يضرب في ظهور أمارات  
النشر والمراد بذا ذئاب الكلب وصرح ابن الحارث وغيره بأن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في  
أما في كافيته وانما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لأنه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وإن كان في المعنى يحكموا  
عليه لمسايقه من التخصيص كذلك هنا وجه التخصيص في الفاعل إن حكاه ما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر  
الابتداء بتقرير الحكم في الذهب فلما تقدم العلم بالحكم صار كالمصنف في كونه متقدما عليه ليكون الصفة لا فرق بينهما وبين الخبر لا  
تقدم العلم به دون غيره ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه  
(قوله وقد راجعنا ذا الجاز) لو ألقه لطف من كلام المصنف وما بعده بعض بيت وهو قد راجعنا ذا الجاز وقد أرى وهو أبي مالك  
ذا الجاز بن دار وذو الجاز موضع معني كان به سوق في الجاهلية وأبي بن قيس يد الباقى آخره على أنه من رد لام الأب عند المذا  
اضيف إلى ياء المتكلم وعلى أنه جمع متعجب مضاف إليه المتكلم عند غيره وماتية وثلاث جوار ومجرور (قوله والثاني أن تكون  
حاملة أمار فاعضو قائم الزيدان عند من أجازوه الذي أجازوه الأخص والكوفيون وفي الشرح والصواب أن يمثل لهذه  
المسئلة بنص ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لأن الكلام أغا هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم  
عليه لأن هذا القسم هو الذي احتاج الضم إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة إذا المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينا فقرر به هو  
المناسب لأن نكرته فقرر ما يخصه النكرة لتقريب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها وأما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو  
المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشرط أن يكون نكرة ولا يجوز فقرر به فقرر ما يخصه الإلحاح في وقوعه مبتدأ مع  
نكرته لأن أن يقال فقرر بالعدل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه  
بدليل ما سبق قوله في المسوغ السابع (قوله أو نصالحو أمر معروف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي إيراد المثال  
الثاني في هذا المقام فإنه قد عاب على التصريحين قولهم يندأ بالنكرة إذا كانت موصوفة وأخطأ في موصوف واحد أي أن الصواب  
الحكم على الموصوف المحدث في مثل ضعيف عاذ بقره لأنه المبتدأ ولا شك أن اسم الفضيل في نحو أفضل منك جاني حصة  
للمحذوف فيكون الصواب على ربه أن يحكم على الموصوف المحدث في نفسه بأنه المبتدأ الأعلى اسم التفضيل الذي هو خلف عن  
الموصوف فكانت نسي ما قدمه قريبا وأقول ليس ما قدمه وانما ينبغي كلامه هنا على قول الضومين لأعلى ما سنوه به هو  
(قوله وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما متنا وأمر معرفة والمضاف عملا لا يتعرف بالاضافة فهو مثلك لا يضل وغيرك  
لا يجوز) الإشارة بمذهبي إلى النكرة العاملة للجر وفي الشرح لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسئلة مفرضة فيما إذا كان  
المبتدأ نكرة فمن في غنية عن التبيين على هذا الشرط وهل هذا إلا عجلة أن يقول بشرط في الابتداء بالنكرة العاملة جاز أن  
تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما تقدمه على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن  
الغريب قول أبي حيان أن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعروف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا  
لها وأقول كلام أبي حيان طاهر في جعله صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فإن مسئلته هي كون عمل المبتدأ  
للغير مسوغا للابتداء بما لا نكرة وشرطها هو أن يكون المضاف إليه نكرة أو معرفة والمضاف عملا لا يتعرف بالاضافة ولا شك  
أن هذا غير ذلك وأما قوله لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسئلة مفرضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فغوا به أن هذا شرط معين  
لواقع ونحصر المدلول الكلام لأن قولنا عمل المبتدأ البحر مسوغ للابتداء بالنكرة أعجم بسبب المفهوم من كون المضاف  
إليه نكرة أو معرفة والمضاف عملا لا يتعرف بالاضافة وإن كان مساويا له بسبب المدح (قوله والثالث العطف بشرط كون  
المعطوف

المطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح إذا امتنع تصور رجل قائم فأى أثر لطفه على ما يجوز الابتداء به أو عطف ذلك عليه في تجويزنا كما نمتنع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركين بالمطوف والمعطوف عليه في الحكم وجعل المطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغاً في الآخر ولا ينظر له يمتنع تصور رجل قائم ثم يطفه على ما يجوز الابتداء به أو يعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك ما تكرر من أول الأمر لأن الكلام كله كشيء واحد قال النفاذ في في ما شعبة الكشف أنه ليس في القواعد احتياج المطوف على المبتدأ إلى التعريف أو التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شمر بن زري وشهر نرى وشهر مرمى وقول الشاعر فبوم علينا وبوم لنا • وبوم نساء وبوم نسى والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات (قوله لمطوعة وقول معروف أي أمثل) سيد ذكر المصنف في أما كن الحذف من الباب الخامس أنه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أي المطلوب منك طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرفي شخص وهذا يعود مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر ان قوله تأقدمنا وقوله وقد أسلفنا سبقه فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بهذا الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الا ان (قوله والرابع ان يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جهة) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه والرابع ان يكون خبرها عند ميمبو بظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جهة وأراد الجبرور ويجوع الجار والمجرور وبقوله أو جهة العطف على مقدر والقدر قال ابن مالك يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً أو جهة لا العطف على ان ذكرناه هو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جهة الا ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم ان أحد أجزأ هذه الجهة بجري الطرف والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك (قوله وشروط الخبر فمن الاختصاص) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالطرف والاضاف اليه الطرف والمسند اليه في الجملة صالحاً لاختصاصه (قوله وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع فهم الصفة فاشتراطه هنا وهم ان له مدخل في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة الاولى بمنالي كون خبر النكرة ظرفاً أو مجروراً أو جهة والثانية الى مسوغ الابتداء بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع فهم انها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يفهم ان تقديمها له مدخل في التدوير وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيجب فيه تقديم الخبر (قوله وانما علم ان تكون عامة اما بذاتها كما علم الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها فتصور ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والله مع الله في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فتصور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها الذي وجب كونها عامة فان قلت عدده المعنى في تخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل اذا العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تضمنت وجه والمصنف لم يقله وانما عده في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما لوحه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومته مائل للمعرف من حيث انه يصلح لتعدد في البديل فساغ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تضمنت وجه لانه لا يرد بتقديم تخصيص ضد التعميم وانما يريد حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحوقرة خبر من جواده كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل رجل في الدار فهو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في تصور رجل خبر من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكمي على واحد من الجنس من غير خصوصية افردي فرد حصل الشبايح (قوله وفي شرح المظومة لان الحاجب له ان الاستفهام يسوغ للابتداء هو الميزة المعادلة بأمضو رجل في الدار أم امرأة تاملت به في الكافية وليس كما قال) قال الرضى لو كان المحو في رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم يكون أحد هاتين الدار لزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار وهل رجل في الدار أم امرأة لعدم لفظه المبالغة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخص به المبتدأ انتهى (قوله السادس ان يكون مرادها صاحب الحقيقة من حيث هي تصور رجل خبر من امرأة ونقرة خبر من جواده) الظاهر ان بقول مرادها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما ألحق فيه معنى العموم

وقوله بأنه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لغرضه على فرد فيحصل الشياخ انتهى وإتتال  
 الثاني من كلامه مرر على مالك في المواطن وجلسا لمرر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عملك كعب فقال حتى تحكم فقال  
 كعب درهم فقال عملك كعب انك لتجد الدرهم مرة خير من جرادة (قوله السابع ان يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن الصانع  
 على مقرب بن مسعود والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم ان يدان على رأى الكوفيين  
 والاحش (قوله ونحو قائم ان يدان) بمعنى ان كونه السكر في معنى الفعل شامل لنحو قائم ان يدان عند  
 من جوز هذه الصورة وهم الانفس والكوفيين ولا يخفى ان في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل بالتقدم  
 والاخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو ما قائم ان يدان مسوغان) في قوله تعالى لا يفتي عندنا كتاب حفيظ مسوغان في  
 الشرح بمعنى ما تقدمه أولا من كون السكر عاملة وما ذكره ههنا من كون السكر في معنى الفعل قلب فيه على رأيه  
 ثلاثة أمور هذا وكون السكر عاملة لوقوعه في سياق النفي وقد أسلفنا أنه لا يفتي عندنا كتاب حفيظ مسوغان في  
 المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكم به والوصف المذكور من الله في لامن الاول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النفي  
 مسوغا في نحو هذا المثال وإنما هو شرط العمل أو شرط لا اكتشاف الفاعل على أظهر القولين تأسيق قوله المصنف وقوله نظر  
 لجواز كونه مسوغا أو شرط العمل أو لا من آخر وقد أسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدأ في المبتدأ الذي هو محكوم  
 عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والاخر كون انظر شرط فاختصا قوله والثاني ان اشتراط  
 الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو لاستقبال التماس هو العمل في المنسوب لمطلق العمل وذلك ان العمل في المرفوع  
 يكتفي فيه الاعتماد فقط (قوله اذ لا توجب العادة ان لا يتناول الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسدا ورجل) أي لا يتناول الحال  
 من ذلك فيفسد الاخبار وانما صيرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على تأمين فيكون مشتتالان في النفي إثبات (قوله سر بناوهم  
 قد أضاء الى آخره) سر بناوهم نال السلا وسر بناوهم نال السلا وسر بناوهم نال السلا وسر بناوهم نال السلا وسر بناوهم نال السلا  
 ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يتناول الحال من ان يفاجئك عند خروجك  
 أسدا ورجل وتقر به هذا لا توجب العادة ان لا يتناول السري من اضاءة ففهم ما لا يتناول السري من ذلك (قوله الذنب  
 بطريقه الى آخره) الطريق المحي على لا والضمير المنسوب يطرأ على الغنى والمدينة المشفرة وهي السكنى العظيمة وقيل هذا  
 البيت تركت ضا في نود الذنب راعها • وإنما لا ترقى آخر الابد (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء) في الشرح بل  
 يحسن ان يكون بدل اشتمل من ضمير المتكلم في ترقى ولا مانع منه اذ الظاهر يدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان  
 بدل بعض كاهبني وجهك أو بدل اشتمل كاهبني كلامك أو يدل كل مقيد الا حاطة نحو تكون لابعاد الاول أو آخرنا أو لبط  
 موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاشتغال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتغال هو ان يشتمل المبدل  
 منه على البدل لا اكتشاف الطرف على الطريق بل من حيث يكون مشعرا به اجالا ومتقاضا له وجهه ما بحيث تنفي النفس  
 عند ذكره بل منه متشوقة الى ذكره منظره له وليست المدينة مع ضمير المتكلم هذه الصفة (قوله عرضنا فضلنا الى آخره)  
 عرضنا يعني اعترضنا وقدمه بنا والترحيل الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والوزن (قوله ولا دليل فيما) في الشرح هذا عجيب  
 فان ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال به بل على جهة التثليل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح  
 فيه فاذن لوجه لقوله ولا دليل فهد لكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انه ما يتبعان للنفي الذي ذكره لتجبه الاعتراض  
 على دعوى التبعين بقيام الاحتفال وأقول بل وجهه لان الظاهر من ذكر مثال من كلامه يستدل بكلامه  
 الاستدلال لا ليجرد التثليل (قوله وعماد كروا من المسوغات) لم يذكر المصنف هذه المسوغات وقوع السكر بعد لولا  
 فهو لولا اطار لا يؤدي كل ذي مقفه لما استقلت مطابها للظن ولعله انما يذكرة لا ترمي دخوله في السكر الموصوفة  
 بصفة مخدوفة وأودى ههنا المقفة الحب واستقلت مضت والظن بجهة مقفه لمفتوح تحتين السري (قوله وقوله مشهور  
 ترى مشهور ترى مشهور) وجد بخط المصنف ترى بالتثمين لكن قال ابن بري في ردته مناقشات ابن الغضائبي على مقامات  
 الشعر يرى اعلم ان السمع في المترض ورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والقصر والابدال وغير ذلك الا  
 تراهم حركوا الساكن فيه كايحمر كونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القمر ثلاث ذرع وكان قياسه دريح يسكون الزوايا

حركوا اشباع القولهم ثلاث غرر وثلاث ظواهر وحذفوا التثوين منه كما حذفوه في الشعر وقولهم رزى وشهر رزى وشهر مري  
بحذفوا التثوين من ترى مري اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا (قوله اما الاولى قلان لا ائنداهما بالفتحة صحيح قبل مجيء  
انها) في الشرح يتي في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه نظير في القدح الى تلك القاعدة  
المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما فاعث رجل والاحتمال الذي ابداه الله منف غير متأت فيه (قوله واما الثانية  
فلاحتفال رجل الاول بالبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البديل انما هو مجموع المتعاطفة من ادهم من قبيل بدل الكل من  
الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الاقتدار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يفسد الربط فان  
التركيب صحيح بدونه ولم يردل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا يحتاج الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان  
مجموع المتعاطفة هو البديل ارفع كل واحد من الجزآن على اتفراده مع انه غير بدل على هذا لنقد يرد قلت هو نظير قولهم  
الزمان حاصلو حاض فان المجموع هو انما يروى كل واحد من الجزآن من نوع فيحتاج الى عامل ولم يضر في ذلك جواب  
ارفضه انتهى واول كل واحد من حلوه حاض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدم أنواع تعدد الخبر والمعامل في كل واحد  
منهما ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لما  
على وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة لا بجزأ ولا يقل في حلوه حاض خبران وانما قال خبر وقالوا على الفارسي ان خبر  
حلوه حاض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزأ وصار الخبران ضمما له وقالوا الاكثرون  
لا يجوز الفل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما تارة الا تخروفا لانسلم ان نظير بدل التفصيل  
في باب الخبر قولهم الزمان حلوه حاض وانما نظيره بنوز بدرجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر عما تعدد الخبر فيه لتعدد  
صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للضمير) يعني وشهر الثاني  
والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصلة والثاني والثالث بطريق التسمية  
كقولك بنوز بديقه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ الضادة لاوز بر الفطحي وحبيب  
اسم امه عند اكثر الرواة وقد بخط العلماء غير مصروف وبضمهم بصره بناء على انه اسم امه وكن عالما بالنسب وانحسر  
العرب مكثرا من رواية الفقه ذكر اوطاها القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنه وكان  
بشدا باق في السبع بقين من ذي العجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسمر من رأى (قوله اقسام العطف) (قوله وله عند  
المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصح) في الشرح ينتقض بضمير امر اة صالحة لقب وبجلا  
صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصح اذ لا يقل امر اة صالحة لقب بالنسب على ان  
الاصل رب امر اة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراءحت تكلم على وجباها انفردت بضمير امر اة صالحة لقب  
بمجرورها كثيرا وان لم يمتحور مرت يزيد وجر الاقليل واول لانسلم انه لا يقال امر اة صالحة لقب بالنسب على ان يكون  
الاصل رب امر اة صالحة لقب ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك قوله غرر والديار ولم  
تدوجوا) هذا صدر بيت عجزه كلامكم على اذ احرام (قوله فان لم تجد من دون عدنان في آخره) هل تترك بفتح  
الراء كدوا وحده منبوطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته وزعه وزعاى كفته والحوال بالال المجبة الواو جمع عائلة  
صفة لراة اولها مائة (قوله منضع صيف شواء وقد يد مغل وقد مجرى) هذا بعض بيت لامر القيس من الكلام عليه  
وجوابه في آخر الكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصيغة المشبهة (قوله وهو قولان داملان والابتداء على معمول  
واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض المصرين ان الابد عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان  
المعطوف فيها خبر مقدر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولكن شرط الفراء للصحة ارفع قبل مجي الخبر خفاء اعراب  
الاسم) هذا يصدق على الاسم المعنى فهو هذا الاسم الذي اعرب له تقديره نحو موسى (قوله وخمسة) أي الكسافي وفراء  
على جهة ارفع قبل الخبر فانما يجوز ان ذلك لكن اقرأ بشرط خفاء اعراب الاسم والكسافي لا بشرطه (قوله خللي هل  
طلب اتره) الطب بثلاث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والجر والعادة والحد وفي الاصطلاح على ثوبتين تعرف  
منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التصطف حاصلة وتوصل غير حاصلة ما يمكن والمراد به هنا الدواء وواجب تكلم

جهرا والذئف ينفع لال المهملة وهكسكنون النون المربط مرضا ملازما (قوله والثاني ان الخاء غير المذكور لان وخبير  
 المايبون محذوف) أي كذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف فقال المايبون مبتدأ وهو مع خبره  
 المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لاجل لئلا يفسد الاعراب وقائدة تقدم المايبين التثنية على انهم  
 مع كونهم ايبين المذكورين من ذلك الا واشدهم قيادتا بعلينهم ان مع منهم الايمان والعمل الصالح الى الفان يفرهم انتهى  
 (قوله فمن يك امسى الى آخره) هذا البيت لقاضي بن الحارث البرجي يضم الموحدة والجرى وضاي بضاد مجعوما ألف بعدها  
 موحدة مكسورة فوجزة وفي الاساس الماء في رحله في متره وماواه وقيار اسم جعل له ولفظ البيت خبر ومعناه التضرع على  
 الغربة والتوجه من الكربة وكان ضايف استعار كلاما من بعض بني تمثيل فقال له فحرمان فاطل مكنته عنده فطلبوه منه  
 فامتنع فاحذوه منه غصبا فرى امهم بالكباب فشكوه الى عثمان رضى الله عنه فهم يقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد  
 قتل عثمان املت من الحبس فلما كان زمن الطحاج وعرض من اهل الكوفة مدد ليوجههم للهرب عرضهم فهم وهو  
 شبح كبير فقال للطحاج اقبل حتى يدبلا فقال الطحاج نعم فقال له غنصة بن سعيد هذا الذي فرس عثمان فرداه الطحاج وقطعه والسر  
 في تقديم قارعي خبر ان قد اتسبوه بينهما في التضرع على الغربة لان ثبوت الحكم اولا أقوى فقد مه لساننا في الاخبار  
 غريب وقيار لجازان يتوهم ان هـ مـ على قساري التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا أقوى فقد مه لساننا في الاخبار  
 ثم ما دفعة واحدة يصيب الظاهر تنجها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى للعقل في استحقاق الاخبار عنه  
 بالاعتبار قصد الى التضرع في الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالاستدعاء لربط الابل الضهير ولا ضمير في قوله  
 فاني وقيارا من العرب قلت المعنى فمن يك بالمدنية مقيما فلسنت على صفته فاني وقيارا من العرب (قوله ويضعه تقدم الجملة  
 المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها) هذا اذا قدر خبر المبتدأ مقدما على خبره وأما اذا قدر مؤخره فاعلم ان خبره ان لا يلزم  
 هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضرب زيد عمر بالنصب المسئلة  
 الرابعة) ايجب ضرب زيد وعمر بالرفع أو عمر بالنصب منه هـ الخ مذاق يعني من هو المسئلة الثالثة والاربعة لان المحرز  
 فهم ليس بوجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال  
 أو متواليا ومضافا في غير ذلك المعبول وغير متبوعه وهو مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه  
 والجمهور وانما قيل المصدر للتحديد كرهه هل معناه انك لو املت المصدر في التابع المذكور فاعلم ان ضمها لزم اعماله مع  
 كونه غير محلي بال ولا متواليا مضافا الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل على ايجب ضرب زيد  
 عمر اذن المصدر عمل في المفعول مع فسد الثلاثة والقول يمنع ذلك مقطوع بطلانه فتأمل ماذا أراد في تضعي مقصوده  
 وأقول ان تضعي لتام مقصوده وهو انك لو املت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا متواليا ولا  
 مضافا الى غير ذلك المعبول وغير متبوعه فلا يشك ذلك على ايجب ضرب زيد وعمر ولا يفهم ثم في شرح التفسير لابن أم  
 قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ان ما لا يجوز من افعال المحل في جميع التواريخ وهو مذهب الكوفيين وجاءه  
 من البصريين وذهب سيبويه وبحق هو اهل البصرة الى انه لا يجوز من افعال المحل في جميع التواريخ وهو مذهب الكوفيين وجاءه  
 العطف والسند ومعنى التبع والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر وتعمل النواصب  
 على محل الجرور ايضا خلافا للجرى في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيها واحد قال ابن جعفر هذه  
 المسئلة موجود في التوكيد والعطف بخلاف السند لان من جملة أخرى اذا العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا  
 في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحل على موضعه الجرور باسم العامل وبالصفة وبالمصدر  
 (قوله وأجازهم اقوم) هم الكوفيون وجاءه من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وسوز الزخنفري كون الشمس  
 معارفا على محل الابل وزعم مع ذلك ان الجملة مراد به فعل مستغرق في الأزمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في ما لا  
 يوم الدين له انه اذا حل على الزمن المستغرق كانت له في الماضي على الماضي في ان اضافته محضة) قال الغفصاني عند الكلام  
 على قوله تعالى ذلك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى يو جاءه اللبس فكذلك انه اذا قصد باسم الفاعل في زمان مستغرق كانت  
 الاضافة لفظية قلنا لا استقرار في معنى الأزمنة الماضية والاسمية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة

حقيقية وتارة جانب الآخر في الحال لجعل لفظية والتعويل على الترائف والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا وفي كونه في معنى المضى لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا مانعا من كونه غير حقيقية على ما صرح به في مالک يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فالنظر في حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالک يوم الدين والى الآخر غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لايانم مخالفة الظاهر بقطع مالک يوم الدين عن الوصفية الى البدلية فيحصل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد معنى المضى عن شبه الفعل فبحسب الاستمرار اولى باليسر بشئ لان شبهه انما هو المضارع وباعتباره بعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يصح معنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضى وأما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضى دون الذي بمعنى الاستمرار فلان الاعتبار في الكون صلة وهو محض الحدث الذي هو أصل الفعل حتى يقولوا انه لم يفل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف بخلافه على كون ما دخله اللام التي في صورة حرف التبريد انما هي صورة والاستقرار بعد معنى الحدث المعنى فيكون شخص مفرد لا يقع له بخلاف المضى وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالک يوم الدين واجب ايضا به لا مضافا اليه ان يكون المستقر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستقرا احتوى على المضى ومقتضيه روحى الجهنان معاملة اضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشئ لان عدم اركون اضافته حقيقة أو غيرها في كونه عاملا وغير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالک يوم الدين يوجب جاعل الليل سكنا تجددى معاقب افراده فكان الثاني عاملا واصافته لفظة لورود المضارع بعينه دون الاول وفي الشرح جاعل كلام المصنف انه ناقض كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتمخص الاضافة بغير الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا نسلم ان معنى الاضافة المحضة والعمل تاما الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافة محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولنا أجهنى ضرب الأمير القص وان ثبت ذلك فلا يخفى ان يقول جملة اضافة محضة جلال على اسم الفاعل بمعنى المضى وأهل جلال على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الغرض كونه مراديا به الزمن المستقر ولا مضافا بين الامرين لما قرروا هكذا كتبنا من قد يرمي في دفع الناقض طائفا من أحد الميقلة ثم وقعت هذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشف للبيهي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانها المشابهة للفظية اى هي بزه العلة في اعمال اسم الفاعل وادان كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة النامية المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا ان أحدهما انما المحضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وانما هما التماثل غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للسكرة ويعمل فيما أصيب اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني في كلامه عنه فلامه في لتبجيع الشارح على ان قول التفتازاني وذكر في وجه التوفيق بصيغة المجهول بقضى ان غيره قاله وسيد كر المصنف ايضا هذا التناقض الذي في كلام الرمحشري في ثالث الامور التي يكتمها لاسم بالاصافه (قوله قد كتبت دانت الى آخره) يحصل ان يكون هذا بيتا واحدا من واقي الرجز مصرعا وان يكون يتبين مشطورا السريع الموقوف في الصياح وقد اطلق الرجل صار مطلقا كما صارت دراهمه فلو سوزنوا كما يقال اخبت الرجل اذا صار اصحابه خبيثا واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يرد به انه صار الى حال يقال قبله ليس معه فاس كما يقال أهر الرجل صار الى حال يفر عليه او اذل الرجل صار الى حال يدل بهما والبيان الماعل يقال لوه بدنه ليا ولبان اذا ضطه (قوله ما الحازم الشهم الى آخره) الحازم المصطلح لاسمه الا خذله بالثقة والشهم الحلاله الذي هو ثؤاد التقدم الكثير الاقدام على العدو والبعل التصابع (قوله وكافق هذا اللطف في المحرور وفي أحبه المجزوم) جعل المجزوم آنما المجرور وشاركتما ان العامل في كل واحد منهما عامل في نوع من الكلام ولا يعمل في نوع آخر غيره (قوله فان معنى لولا آخرتى فاصدق معنى ان آخرتى اصدق واحد) في الشرح قد تستشكل هذا بان التضحية ذلة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناه واحدا ويوجب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضالته القام



يدل عليه وذلك ان التصديق والاصلاح لما كانا محصورين معطولين وعطفاهما على التأخير الذي هو به المختار كان ذلك مفهوما للطلب  
العبد تأخيره به اياه ليقع التصديق والاصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقولون ان وقتي هلمت صالحا  
فيكون مشغرا بطالب التوفيق وفي هذه الحقيقة كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية (قوله وقال السبقي  
والفارسي هو عطفه على محمل فاصدق تقول الجميع في قراءة الاخوين) وهو جائز وانكساق من يضل الله فلا هادي له  
ويذوهم بجزم يذرع عطفاه على محمل بلا هادي له وفيه نظر فان صاحب الصبر قال ان فاصدق ليس في محمل جزم بخلاف فلا هادي  
له لو جود الشرط فيه الا ترى انه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان  
العامل في العطف على المحل موجود دون تزمه والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظاهر ان جزم اكن على توهم  
الشرط الذي يدل عليه التخي لا في المحل لهدم الشرط وان جزم يذرع على العكس من ذلك (قوله وان والفعل في تأويل معدر  
معطوفه في مصدره توهم) في الشرح قد لا يصح لان المصدر معطوف على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المتردات فلا  
يمكن تقدير الشرط بل يقولون ان المصدر المسبوك من ان وصلته ما منبداً أحذف خبره والجملة جواب شرط مقدراً ان آخرتي  
تصدق ثابت واحسن فالفاء حينئذ رابطة للجواب واكن معطوف على محمل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له  
ويذوهم وقد أسلف المنه الاشارة الى ان من كلامه هنا عن كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب  
(قوله وباتي القولان في قول الهذلي فابنوني الى آخره) يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السبقي والفارسي وقد  
تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله أي فؤي) أي يعني ان نوب الياسم  
مقصور عن اضاف الى ياء التأكيد على افعه هذيل بقوله نسبة وهوي واعمقوا هم (قوله فاسكننا بالجمال والاحاديث) هذا  
مجزئ بصدده معاوي اثنا عشر فاصح ومعاوي مرثد معه واوبه واضح سهل وارفق (قوله وقاله الفارسي) أي بالعطف  
على التوهم في الجزم (قوله ونماجزم معبري معنى من) أي على توهم ان من شرطية ويتقجززوها (قوله وقيل بل وصل  
بصيرنية الوقف) أي قيل ان بصير مرفوع وسكن بنسبة الوقف (قوله او هذه اليبالام الفصل) او هاليسيت لغيري ولا  
فالشك بل تنوع الاقوال قال صاحب الصبر وهذا احسن الاقوال ولا يرجع الى قول أي على ان هذا مما لا يحمل عليه  
لانه انما يصح في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا له افعه (قوله فحين نفع الياء) وهم ابن عامر وحزرة  
وحسن وزيد بن علي (قوله كانه قد قبل وههنا له اسحق) هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها هو وههنا له المناسب  
فوههنا لها بالفاء وخبر المؤنث لان الآية ففهرها بالفاء وخبر المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء اعظم  
سرور بالولد ولولاهن لم يكن لاولاد وكان لاراهيم عليه السلام ولد من غيرها هو واسمعي (قوله مشائيم ليسوا مصححين الى  
آخره) لم يذكر المصحح من هذا البيت لان نسخة الاول ومحمد الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا  
مصححين الى آخر البيت والبيت لا في الاحوص الى ياحي وروي مكان بين بشؤم ونائب اسم فاعل من التعلب وهو صياح  
الغرب وانما جعله المصحح من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جزء بالعطف على لفظ اسحق وعلى نفسه بالعطف  
على محله (قوله وقيل هو مجزوم وعطفاهما باحق او منه وب عطفاهما على محله) الظاهر ان بقول عطفاهما اسحق واوهنا  
لتنوع الاقوال لا للشك ولا للتفسير (قوله ورد الاول) أي أول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف  
على الجزم وانما هن ترزرد الاول ولم ينرضر رد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان  
ظهوره في الفصح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصح (قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله) يعني بطريق الاصاله لان الوجه  
الاول مفعول لاجله لكن بطريق التسمية (قوله واما المنصوب فلهذا فكراهه بعضهم ودوا لو تدهن فسد ههنا اجلا على  
معنى ردوا ان تدهن) هذا الوجه في الآية يتقدم في لوجه آخر وهو جعل تدهنوا منه وبان من ضمرة والمصدر المسبوك منها  
ومن صانته معطوف على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو مصدرية وفي الخبر وقال هرون في بعض المصاحف  
قد ههنا (قوله فان خبره بل يقرن بان كثير النحويين لم يقرن بان يكون الخبر مجعته من بعض) هذا تمثيل للمجرد افتراق خبره بل  
بان (قوله وليس عبادة وتقرعني) هذا مصدر بيت تقدم في لساو يقع في بعض النسخ ههنا في لساو ليس بالواو وفي بعضها ههنا  
فليس باللام بدل الواو (قوله ومع هذين الاحتمالين فنضيف قول الكوفي) هكذا وقع في غير ابناءه من النسخ والاولى يندفع  
وسيد ذكر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاعله يجوز ان يكون جوابا لمر وهو ابن لصرعا (قوله على تقدير

ليشترك وليد في حكمه، هل مبشر ان على يشترك وهو معنى مركب وعطف عليه ليدل على ان التقدير وليد في حكمه وليكون كذا وكذا) أي ولتصري الفاعل به ولتتبعوا من فضله وللملك تشكرون أروا لولا فلا يكون عطفا على التوهم (قوله ولم تقرأ فتنسي) هو بفتح المنة الفوقية فهم امثال آخرها القطع فهو واضح (قوله غير أنهم لم يأتوا في آخره) البقية هنا وفي قوله اذ المعنى انه لم يأت البقية حصة تحذف تقديره في الاول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين (قوله لانه يصير مضاعفا على حدة كالاول اذ لم يمتدح وعطف على الجمع اذ نصب) كلمة اذ الاولى متعلقة به برتبة الثانية متعلقة به متعوارا اذ جامع مقابل على حدة فهو فسقط ما قبل ان تنفي الجمع يكون مع الواو اما الفاء فتكون معها اما فقهه او في الثاني وكلاهما غير مراد (قوله واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكاة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاثبات) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعده الفاء موجبا والمثال السابق هو ما تأتينا فخذنا قوله وقد يوجه قوله بان يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت قد تأتينا الان قال الرضي ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعده الاثبات لا يكون من دون الاثبات بل ان جعلت ما بعده الفاء على القطع والاستئناف لا مطلقا على العمل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت قد تأتينا بعد حديث به الجاهل به التا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب محكما مثله في فهو قوا وليس كذلك عدله) لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية الا ان عبارة ولم ينصب في جواب التي ليسا به رؤس الاى والوجهان جائزان واعتراض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناه واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون متبذرا بل صريح عطوف النصب يكون متبذرا وفي تفسير البيهقي فيعتذرون عطفا على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقيب مطلقا ولو جعل جوابا للدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه (قوله فلا تاتي المذرمهم بعد ذلك) يعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار عنهم في ذلك اليوم عن الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالانكسار لا يتكلم بنفس الابانة واما الثاني فلان ما نفي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع فسقط ما قبل انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولابن التيمي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم بدر الدين بن مالكه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مانع على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس على ما ينبغي وكان سقط من الراجح كلمة غير وقع في بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولعمرة الاستئناف يصل ثبوت الاعتذار مع محي لا يمتدح اليوم على اختلاف المواضع) الام في لعمرة متعانة يصل في الكشف في سورة هود فان قلت كيف يوفق بين هذا يعني قوله تعالى يوم تاتي لاتكلمهم نفس الابانة وبين قوله يوم تاتي كل نفس تعادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف في بعضها يعبدون عن أنفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يمتنع على أفواههم وتكلم بديهم وفي الشرح ظاهرا كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجع عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال في الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا ليكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواضع متعددة ولكنه ضعف قالوا ان لا يعمل عليه في هذا الموضع لسبابة بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر (قوله تنبيهه لانا لا نملك ان نترب لنبناه ان جزمنا فاعطف على اللفظ والتي عن كل منهما) في الشرح وفي نفسه نظر اذ لا موجب لثمين ان يكون النبي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النبي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمر واخجل ان المراد اني كل منهما على كل حال وان اردتني اجتماعهما في وقت المجيء فادع لي اصر الكلام نصافي المعنى الاول واقول يرتفع هذا الظاهر بان معنى قوله والتي عن كل واحد منهما أي ظاهر افلا في ذلك الاحتمال النبي عن الجمع بينهما على عطف الظاهر على الاشهاد ما يمكن (قوله منعه البيانون) هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في حاشية المطول ان معنى البيانين اعما هو في الجبل التي لا عمل لها وان ذلك جائز في الجبل التي لا عمل من الاعراب نص عليه العلامة يعني صاحب الكشف في سورة نوح ومثل بقوله قال زيد في الصلاة توسل في السجود فكذلك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبتنا الله ونم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل لعل فان هذه الواو من الحكاية لامن المحكي أي قالوا حسبتنا الله وقالوا نم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل لعل فان هذه الواو من الحكاية

في حين قولك زيد أو هـ حالهما أصفه وعمر وأبوه بمنزلة وما أجوده وقال أيضاً باب الفصل والوصل ويدل على جوازهم  
قالوا إن الجلة الأولى أماناً يكون لها محل من الأعراب أولاً وعلى الأول أن قصد تشريك الثانية الأولى في حكم ذلك الأعراب  
عطف عليها المفرد ذكره وإن شرط كون هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجلتين جهة جامعة على قياس العطف  
بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الأعراب في حكم المفردات واكتفى بالجلة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم  
إلى اختلاف خبرها وإنشائها على ظهورها فائدة هي العطف بالواو أغنى عن التشريك المذكور وإنما اعتبروا ذلك الاختلاف وضوءه  
في القسم الثاني وهو أن لا يكون للجسمة الأولى محل من الأعراب فلا كانت تلك الأحوال أغنى ماوجب كمال الانقطاع  
وتطأه جارياً في الصغير لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثاني ضاعاً فإن قلت اختلاف الجلتين  
خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط أن أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبه مطلقاً سواء كان للأولى محل من الأعراب أو لا  
قلت الجمل التي لها محل منه جامعة موقع المفردات وليست النسب بين أجزائها مقودة بالذات فلا تغات إلى اختلاف تلك  
النسب بالتعبيرية والانشائية خصوصاً في الجلة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقت هي موقعها  
بجملها مالا محل لها فإن نسبا مقودة بذواتها فتعتبر أحوالها المعارضة لها انتهى (قوله وأجازة الصغار وجامعة مستدلان  
بقوله تعالى ويشير الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فإن لم تفعلوا لولن نفعوا فالتقوا النار التي وقودها الناس  
والجارحة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبون أنصر من الله  
ومع قريب وبشر المؤمنين في شرح التلخيص لماء الدين السبكي أن أهل هذه الفتن يمتن أهل البيان متفقون على منعه  
وظاهر كلام كثير من الفناء جوازه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوزه يجوز أن لا يجوز بلاغة انتهى وفي  
الشرح في غير هذا الموضع قال قلت ما وجه استدلال الصغار وغيره بالية البقرة مع أنه لا خبر فيها وإنما هناك جلتان  
إنشائيتان قلت لمعل ذلك مبني على ما قدمناه من أن الأشياء لا يقبل التعليق بقاها على إنشائيتها فإذا وقع تعليقاً حقيقياً  
إلى نأويله بما يجري خبراً في المعنى فكان التقدير في الآية فإن لم تفعلوا لولن نفعوا متقوا لأم النار مطوعة منكم فالت  
الامر إلى كون الجلة التشريعية في المعنى خبراً وقد عطف الثانية عليها وهي إنشائية لفظاً ومعنى فيها ما قاله انتهى  
ولفائل أن يقول وجه الاستدلال بالية البقرة تقدم أعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان)  
في الجبر والأصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وإن لم تنفق معاني الجمل كما ذهب إليه سيبويه وقد استدلل  
لذلك بقول الشاعر تنافى غز لا البيت وقول امرء القيس • وإن شغاني عبدة إن سغمتها • البيت وأجاز سيبويه جافاً في زيد  
ومن أولك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمر (قوله وإن شغاني إلى آخره) هذا البيت من معاني امرء  
القيس والمعبر به في المهمة وسككون الموحدة الدمع ومهراقه مرافقه زيادة لها في غير قياس والزم الأثر والدراس  
المحسني والمقول مصدر بمعنى أو اسم مكان من عول الرجل إذا بكرا فعاصوره أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت  
على فلان اعتمدت عليه (قوله تنافى غز لا إلى آخره) في الصحاح والمرأة تنافى الصبي أي تكامه عليه به ويسره والمأ في جمع  
موق وهو طرف العين ما على الالتصاق وهو مجرى الدمع والعماط طرفها ما على الأذن ويجمع أيضاً على أماء وما في مثل آبأربأرب  
كما في الصحاح وفي الفاء ومن هو طرفها ما على الألف وهو مجرى الدمع مع العين أو مقدمه أو مؤخره أو الاعتد بكسر المعزة  
والميم وسكون المثناة بينهما أو إهال الدال جمر يكتصل به (قوله واستدل الصغار بهذا البيت) وقوله الإشارة به إلى  
الذي مطلعه تنافى وقوله ويجزى رب العطف على هذا فيكون أصغار شارك من استدلل بالذي مطلعه تنافى وانفرد بالاستدلال  
بالذي مطلعه وقائلة (قوله وأقول ما أية البقرة) قال الزمخشري ليس المقصد بالعطف الأمر حتى يطلبه مشاعل بل  
المرا عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيود وبشر فلان بالاطلاق وجوز عطفه على  
انقوا التفنات أي وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا  
في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الآخرين  
على مجموع الأولين ويجوز أن يكون معطوفاً على فاعله أو وجهه بطله بالشرط المذكور أن تبشر المؤمنين أيضاً منسب على  
عدمه امرأسة الكفرة القرآن والالام يكن مجزأ لا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب كأنه قيل

فإن لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فأتوا باللعنات وأتوا النار بأيم الكافرين وبشر المؤمنين بالجنات أي النبي  
أولهم الميثم ولما في الوجهين من البعد سيمى الثاني فإن في ربطه بالشر تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب  
آتم من غير تصريح بالثناء بما منعه النجاة ذهب صاحب الفتاح إلى أنه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كما به قيل قل  
كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الطاهر أن المصنف ذكر كلام الخنثري الجواب عن احتجاج انصهر وبيانه بما قال السيد  
في حاشية المطول لفظ الجلة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل أراد بمعنى المجموع أي العقيد  
بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس  
من باب عطف جلة على جلة ليطالب مناسبة الثانية مع الأولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لا نحو  
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا  
الضم من العطف انتهى ثم قال السيد إن قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيس والازهاق وبشر عمر بالنعوة والاطلاق  
عطف بجملة مسوقة لغرض على جمل أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خبرا وإنشاء عطف احدهما  
على الأخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليقاوم مثل  
به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العدة فهما وبفهم منه الباقي منهما فكانت قال زيد يعاقب بالقيس  
والازهاق فأموا حاله وما أحسنه إلى غير ذلك وبشر عمر بالنعوة والاطلاق فأحسن حاله وما أرحمه (قوله ومعنى هذا  
فدشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم في الجنة) يريد أنه يفهم منه بطريق التعميم لأن مقتضى (قوله تنزيلا لاسباب السبب  
مثلة السبب) لأن الدالة على النجاة التي هي الإيمان سبب للإيمان والإيمان سبب للنعمة فإن سبب سبب الغفران وهو  
الدالة مقام سبب الغفران وهو الإيمان (قوله لأن تصالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله  
ولأن ثؤمنون لا يتبين للتفسير جواب عن قوله ولأن يقال في ثؤمنون أنه تفسير للنجاة أي أن ثؤمنون لا يتبين للتفسير  
بل يجوز أن يكون بمعنى الطلب ويحصل الغرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق التجرد والتجارة  
تضيكم من عذاب ألم) الفصاحتان إلى هذا لأن الجلة المفردة تكون طليعة إذا كان المفرد جلة طليعة وكان مفردا يؤدى  
معنى جلة ويمكن أن يقال المراد بالنجاة ما يؤدى معنى جلة (قوله وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدره قبل  
يا أيها) يعني بالامر من الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وقدره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدا ربكم  
الذى خلقكم إلى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم إلى آخر الآية وفي حاشية الفتاوى  
ولما فيه من البعد من جهة اشتغال الكلام السابق على قوله وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا هو لا يصلح مقولا للنبي  
صلى الله عليه وسلم الابتكاف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكر بعباره تليق بحاله مثل  
إن كنتم في ريب مما نزلنا على الله على ذهب بعضهم إلى أنه عطف على قل مراد اقبل فإن لم تفعلوا أو عي محذوف يقابل بشرى ما نذر  
الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هلم لك الألقوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الموابوف وبعضها  
قول بالنعوة وليس بصواب لأن هلم في الإحاف وهي هلم لك الألقوم الغاصقون وقوله واذا استدلال بذلك الظاهر  
إن الإشارة إلى قول الشاعر وقالة خولان البيت وبرعله أن المستدل به انحاءها والمعار وحده فكيف قال استدلا  
فالمصواب إن الإشارة إلى هذا البيت وإلى الذي مطامه تنانخي وإن الضمير في استدلال الصغار والشارك في الاستدلال بالذي  
مطلعه تنانخي (قوله وكل ما قلتم فتوقف على النظر فيما قبله من الآيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه  
خولان وفي بعضها وأما وكل ما قلتم وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فقلط عليه) في الشرح الذي نقل  
أبو حيان عن سيبويه به آجازه أن تقول جاني زبدوم عمر والمافلان ووجه الغلط الذي أشار إليه المصنف أن كلام سيبويه  
ظاهر في أن الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لأنه متعمد في المثال ضرورة  
اختلاف العاملين في الوصفين وإنما مراده الوصف القطع وجهه أي وجه الرفع وجهه النسب فحمل أبو حيان كلام  
الصغار على التبع الصناعي واعتقد أن زواله يصحح المسئلة فقال إذا كان المافلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد  
التبع المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف القطع وإنما مراد الصغار

أنه إذا زال النعت المطلق ألبتة والغرض من هذا النعت الصنعى بأن يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً للفقهاء  
 ما نبى سيدو عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجواب ما ذكره المصنف من أنه قد يكون لشيء ما معان  
 ويقتصر على أحدها لا قضاء المقام به عطف الاسم على الفعلية وبالعكس (قوله والثاني المنع مطلقاً حتى إن جنى أنه  
 قال في قوله ما ضاها إلى آخره) هكذا رأينا في النسخ بغير ولو قيل أنه وفى الشرح والثاني المنع مطلقاً حتى عن ابن جنى وأنه قال  
 ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا المثل حكى عن ابن - في أنه قال بدون ولو فبشبهه أن يكون ذلك تنبيهاً على ما أخذ هذا القول  
 معنى أنه استنبط من كلام ابن جنى على هذا البيت منع العطف المذكور فإن كان هذا هو المراد فبشبهه نظر لجواز أن يكون  
 معنى ما ذكره ابن جنى من أن الضمير فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولى نظر إلى رعاية التناسب لأنه ممنوع انتهى وأقول  
 الظاهر من قول ابن جنى أنه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولى والتقدير بكسر  
 الضاف المتأخر كل اسم فاعل من تعقت السن بالسن إذا تأكلت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاماً  
 تزوجته بعد ما وصفت في الكبر إلى هذه الحالة (قوله وأضف الثلاثة القول الثاني) ليجي هذا العطف كثيراً في قوله تعالى  
 سواء عليكم أخرجهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا أن قول الشافعي يحمل على كل متروك التسمية) مذهب الشافعي أن  
 متروك التسمية هذا كان الترك أو نسياناً يحمل أو كله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية أبي عياض وأبي رافع وعطاء  
 وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطائوس والنخعي وقنادة وربيعة ومالك في رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان  
 الثوري إلى أن الترك إن كان عهد الأثر كل وإن كان نسياناً يؤكل وهو قول مجاهد وطائوس أيضاً وابن شهاب وابن جبير  
 وعطاء في رواية الحسن بن يحيى والحسن بن صالح وإسحق ومالك في رواية أحمد في رواية ابن القاسم وعيسى وأحمد في رواية  
 القاسم وقال لا يسمي فليقل إذا كان ناسياً بذهب أشبه بالعاري إلى أن ترك التسمية عهداً إن كان استغفاراً لا يؤكل ولا  
 يؤكل في ظاهر الآية يقتصر بما لم يذكر اسم الله عليه هذا كان الترك أو نسياناً به قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس  
 ابن عمر وبيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور وأبو داود أحمد في رواية (قوله وأنه لفسق) قال الحسن  
 لكفر قال الكرماني يرد مع الاحتلال وقال غير الحسن لمعنيته والضمير في أنه عائد إلى الكل لا يجوز الخوف أن يعود على  
 ما يجوز أن يعطى أن يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكر وفي الجبر وهذه الجملة لا موضع لها من الأعراب  
 وتضمنت معنى التحليل كانه قبل لفسقه (قوله في أن تكون الجملة فتكون جملة الحال مقيدة للثبوت) في حاشية التقطازي  
 واعترض بأن التأكيديين واللام في كون الجملة حالية لأنه انما يحسن فيها قصد الأعلام بضعفه التمسك والرد على منكر  
 تحقيقاً وتقديراً على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الأمر والنهي مبناه على التقدير كانه قبل لا تأكلوا منه إن كان  
 فسقاً لا يحسن وأنه لفسق بل وهو فسق والجواب أنه لما كان المراد بالفسق ههنا الأهلال لغير الله كان التأكيدي مناسباً كانه  
 قبل لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكيم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بأنه ولو سلم  
 كونهم حالية فلا نسلم أنه قبل للثبوت يعني أنه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيره هابل تكون إشارة إلى المعنى الموجب  
 للثبوت كما يقال لا تنه زبوا هو أخوك ولا تؤذوا نسله ولا تؤذوا نسله ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للثبوت  
 لأنه حينئذ لا يكون له فائدة لأن كونه متبناه حال كونه فسقاً معلوم لا حاجة إلى إسناده (قوله فالغنى لا تأكلوا منه إذا سمي  
 عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضاً بأن ما قدره أخص بمالم يذكر اسم الله عليه إذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم  
 إلى ما أهل به لغير الله وإلى ما أهل به لأحد بن لم يذكر اسم الله ولا سم غيره وحمل الكلام على أعم الخلقين أولى لأنه  
 أعم فائدة فيصر متروك التسمية عهداً بعموم هذا ولا يخص الضمير بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وإن كان أخص  
 من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقاً أهل به لغير الله كما هو المراد  
 والمغرض ثم في الشرح وأيضاً فالضمر إنما كان للأعراض عن تسمية الخالق الرزق والاخلال بتعظيمه لأنه مناسب وهو  
 معنى عام يشمل متروك التسمية عهداً أو الممل بغير الله وهذا أولى من أن يجعل المناسب تسمية غير الله لأنها كالإشارة إلى هذا  
 مناسب خاص ببعض العصور والأول عام مشترك بين العصور فكانت إضافة الحكم إليه أولى من إضافته إلى المناسب الخاص  
 في العطف على معمولي عامين (قوله وتولم على عاملين فيه تجوز) يعني يحذف المضاف قال الرضى معنى قولهم العطف على  
 عاملين

عاملين ان يعطى بحرف واحد مع مولين مختلفين كاتاني الاعراب كالنصب والرفع او متفقين كالنصبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيد اضرب عمرو بكذا انما هذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطى بالمعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل في عبارته تسامح لان الذي ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها ولانه لا يقال للمطوف مع المطوف عليه متعاطفات لان وضع التعادل على نسبة الضلع للضلعين فيه ولا شركة للمطوف عليه مع المطوف في نسبة فعل العطف (قوله قرأها) الاخوان بالنصب) هاجزة والكسافي قرأها ايضا بصوب (قوله وقد استدلت بالقرأتين في آيات الثالثة) فيها بيان الثانية لادليل في قرأتها اما بالنصب فلكونه يعطف على آيات على اسم ان وعطف في خلقه على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين واما الرفع فلا احتمال ان يكون آيات مستندة او في خلقه خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون محالين فيه وان جاز ان يكون آيات عطف على ما قبل اسم ان الاولى وفي خلقه عطف على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقه ان ويكون محالين فيه (قوله اما الرفع في نياية الواو متاب الابتداء وفي واما بالنصب في نياية متاب ان وفي) هذا مبني على ان حرف العطف عامل في المطوف لنيابته متاب العامل في المطوف عليه وهو غير مختار قال صاحب الكشاف واما آيات تقوم بمغنون فمن العطف على عاملين سواء هي آيات او وقعت في العاملان ان ادمنت بما ان وفي آيات الرفع فقامه ان فعلت الجري واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات واذ ارفعت في العاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجري واختلاف واعترضه ابو حيان بان نسبة عمل الجري والنصب والجري والرفع لا واوليس يصح لان المصعب من المذهب ان حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المطوف عليه انتهى واقول في عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعلت الجري واختلاف وفي قوله والجري واختلاف والظاهر اسقاطها منه ما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باسمه ونحوه) عطف على الشمس) اشار به في ان اللفظ على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان الواوات فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالجنس الجوار الكنس والليل اذ اعصم والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه لقوله تعالى فلا أقسم بالجنس الجوار الكنس والليل اذ اعصم والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الجار قد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة المحافظة) قد اسلفنا في آخر الكلام على اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قد فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو في الطرف والقد برهنة القليل اذا بعثي فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد في قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وهي سبعة قال الرضى فان قلت فاي شئ الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مضمرة عنه قلت قصدوا التفتيح والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر او لا شأهما حتى تنشق نفس السامع الى التنويع الى المراجعة ثم يفسره ويكون اوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا ومرتب بالاجال اولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه مرفا ثم يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقديم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما ينبغي على باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفة لكن تعرفه انقص عما كان في الاول لان التفسير يحصل بدد ذكره مع ما قبل الوصول الى التفسير فيه الاهم الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالفكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جريان ما فاقه بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه (قوله ولا يفسر بالانفيم نحوهم رجلا زيد بنس رجلا عمرو) يجب تأخير التفسير عنهم بنس واما تأخيرهم عن المخصوص فتعذر زيد رجلا ذهب سيدو به البصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازها ان القراءاته عنده قبيح (قوله ولا يلحق بهم ما قبل الذي ربه المدح والذم تصور له مثلا القوم وكبرت كلمة) فضل الذي يرا به المدح والذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسر هاء وقد يكون من فعل بضمها نحو حسن الرجل زيد على الرجل زيد بضم معنى الحاق هذا النوع بغيره بنس انه ثبت له من الاحكام ما ثبت لغيره بنس واسئل ساسو اضم الواو قلبت ايضا انحر كما وانما متابعها وقرئ كسر بنسكون الباء الموحدة (قوله وعن العراء الكسافي ان المخصوص هو الفاعل ولا يغير

في الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النسكة المنصوب بحال وقال الفراء انه ميميز من قول (قوله) وورد لهم  
وجلا كان زيد ولا يدخل التاسع على الفاعل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زائنها (قوله) فقال  
الكسائي بحذف الفاعل) انما قل ذلك فرأى من الاخبار قبل الذكر وما قبله اشنع مما عرفت وهذا الذي ذكره المصنف  
عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احدث من البصريين ولا من  
الكوفيين وما سلكه البصريون عن الكسائي انه يميز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيد بابل بل هو عنده  
مضموم مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله) وقال الفرزدق وضربني وضربت الزيد بابل بل هو عنده  
قاصم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب افعال الاول ومنع افعال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يميز افعال الاول في  
هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربني وضربت قومك هم فرار من الاخبار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف  
على هذا النقل عن الفرزدق غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك ايضا بعض متأخري الفراء ونقل  
عن الفراء ايضا انه يميز مثل ضربني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التمهيد (قوله) فان استوى  
الاعمالان في طلب الرفع في مخرج الرض والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية فتعوض  
واكرم زيدا بان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا لفظين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر  
واحد مدلول على فساد في الاصول وهم يبررون عوامل النحوي كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي فاعل الاول ضميرا به  
المتنازع فتعوضني واكرم زيدا هو حيث جئت بالمنفصل لتبذر المتصل بلزوم الاخبار قبل الذكر وان طلب الثاني  
المتنازع للفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية فتعوضني واكرم زيدا هو عين عنده الاثنيان بالضمير بعد المتنازع كما  
وأنت قلت هذا احذر اعمال البصريين والكسائي من الاخبار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله) وفي كلام ابن مالك ايضا  
ضعف لا يمكن وجه ثالث في المثالين المذكور وهو كون هي ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة الرخشمري ان جعل المثالين على  
كون المفسر فهما ضمير امتين ويكنى من حاول القدرح في ذلك ابد محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابد عجب المحتملات  
في هذا المقام فلا نال الفرض ابطال دعوى النعني وهو حاصل بآداء بعض ما يحتمل اللفظ وأقول عبارة الرخشمري على ما نقله  
المصنف صحيحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا يضيئ ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد  
عليه احتمال آخر انظروا انتهى لا ينبغي احتمال غيره ولا نسلم ان الفرض ابطال دعوى التعيين في المثالين بل اظهار قصور نظرية  
فهما ثم في الشرح فان قلت سبق قول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الجمل عليه اذا ممكن غيره ومن ثم ضعف قول الرخشمري في  
انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يقب له بذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في  
المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا لزام لابن مالك بان يجعل ما لا ينبغي له فعله وهو  
من مظان القبول بمحتمل قلت المراد ان ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الجمل عليه اذا ممكن غيره مما لا يصح القياس اما اذا  
كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس قد نسأت اقد امها في الجمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل  
الضمير في المثالين متصرفا بانراو بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل من ساعد الضمير على المتأخر لفظا وتارة فاذن  
لا تتأني بين كلام المصنف في الموضوعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان  
الذان ذكرهما الرخشمري وابن مالك ليس فهما مخالفة للضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما من به على ذلك قل هذا هو  
الحامل لابن مالك على الاقتصاد عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول لزام المصنف ههنا لابن مالك انه ما هو  
بامكان كون الضمير للشان لا بالوجه الجمل عليه وكلامه الذي سبقه بعد انما هو أولو به الجمل على غيره اذا ممكن فلا ينبغي  
به كلامه في الموضوعين (قوله) اسكران الى آخره (المراغة) اسم مكان من التمرغوهي هنالقب امجر الشاعر قال في السماع  
لقبها بالاضطل أي يترع عليها الرجال وقال فيه الجوامين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة: ندخلاك الجوفينضي  
وامغري: وما تنسج من الودية والتسكا الذي يظهر السكرو ليس به (قوله) والصواب ان كان زائدة يعني فيمن رفع سكران  
وابن المراغة (قوله) هو مفعول جلة في محل جر صفة مفرد (قوله) وازار الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في  
الشرح هذا يعني ان الكوفيين دخله بجهوزن حذف الفاعل وليس ذلك بالمرئوف والمقول ان الكسائي منهم هو الذي

يجوز حذفه وتضمن ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضمير بني واكرمتم زيد ابل وجوب الاثبات به ضمير ان منفصلا  
هو نواصن الظاهر المتنازع فيه واقول اربا الكوفيين معظمهم بقرينة ما ذكره فيما مضى عن الفراء (قوله الثالث انه  
لا يتبع ما يتبع فلا يتوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت واراد  
بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسب وفي الشرح اما كونه لا يتوكد فلا انه أشدها ما من النكرات والنكرات  
لا تتوكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلا يتلوازل الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف  
عليه عطف نسق واقول وجهه ان الجمله التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونها بنفسه فلو عطف عليه عطف نسق  
لشاركه المعطوف عليه في الاختيار عنه بالجمله ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو غنوع اقول لا مانع من تقدير رابط  
فلا يلزم ذلك (قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره) يعني بل الاولى الجمل على غيره بدل على ان هذا  
مراده قوله والاوى كونه ضمير الشيطان وقوله والاوى ان يعاد على غيره اذا أمكن وفي الشرح ذكر المصنف في الباب  
انها مفسر في النوع السادس من الجمله السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكفها  
فانه آثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عاذا على من واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا على ما لا ينبغي  
(قوله ويؤيده انه قرئ بقبيله ما نصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يتعين تخرج النصب على ذلك بل يجوز كونه  
مفعولا معه أي راك مع قبيله وان كان المعطوف أرجح واقول انما يذكر المصنف هذا الوجه لوجود حبيته بالهاتف ثم الذي قرأ  
بنصب قبيله هو الذي يدي وقيل بالمبس وجوده فوجه ودريته وهم عند أهل السنة اجسام لطيفة شريفة لها قدرة التصور  
بصورة الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم  
ليس في استطاعتهم وان نعم من يعي رؤيتهم زور وخبرفة انتهى وردناه دلالة في الآية على ما ذكرناه تعالى أثبتهم  
برؤيتهم من جهة لانهم فيها هي الجهة التي يكونون فيها على أصل خلقهم من الجمعية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتهم  
على العموم لكان التركيب انه راك هو وقبيله وأنت لا ترونهم رؤيتهم ببعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالا حادثة الصحاح  
التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ عمر الصدقة وحديث العزيم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لو لدعوة أخى سليمان ربطته بسارية وحديث خالد بن سبيل كسر ذي النظمسة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مر فوج  
معطوف على قول الزمخشري (قوله ويؤيده قول سيويه) الضمير في يؤيده عاذا في الاولى ان يعاد على الشاهد من هذا  
الكلام هو قوله ان تقد به أنت وقوله يرتفع على أنك (قوله انما من ان يجبر رب) هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها  
على ما نأخر لفظا ورتبة (قوله يرتفع الى آخره) تنية جمع فتى وهو السنى الكريم ويجمع أيضا على فتيان ودائب أي مسقرا  
(قوله ويؤول على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهره شبهه بره بمرجلا بآياه) في الكشف في سورة فصلت عند قوله تعالى  
فقد ضاهى سبع سموات ما بين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعتين وتبعوه  
انما تفضل خاوي يجوز ان يكون ضمير امهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين التبيين أن أحدهما على الحال والشأن  
على التبيين (قوله وقوله فلائله ان ينال البائس) هذا خبر بيت صدره • قد أصبحت بقرقرى كوانسها ورجعنا البيت  
بجسماله في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما اترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالمعطف على مفعول  
خرجوا هو قولهم (قوله وقال سيويه هو يا ضمير اذم) في الشرح البائس هو الذي انتدبت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم  
فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فصل ذموا غايبين ان يقدرا رحم واقول ان شدة الحاجة أيضا صفة ذم فقل سيويه  
لهذا قدر اذم (قوله وقولهم فاما أخوك وقلوا أخوتك وقل نسوتك وقل على التندبم والتأخير وقيل الالف والواو  
والنون كالتساق قامت هندو هو المختار) قولهم منه وبالمعطف على مفعول خرجوا في شرح الالفية ليدرا الذين من مالك  
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقدم والتأخير لان لغة التندبم على ان قوم من العرب يجعلون الالف  
والواو والنون علامات للتندبم والجمع كما هم بنوا ذلك على ان من العرب بمن يلتزمهم تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل  
الائتمار والواو في فعل جمع المذكور والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون هذه الالف والواو قد زلت للدلالة على التندبم  
والجمع كما قد نازم التالفة لاد على التالفة لانها لو كانت اسماء لازمة لما وجب الابدال أو التقدم والتأخير واما اسناد الفعل  
من تين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأجعب الله الطوال) هو ضم الطاء المجهلة وتضيق الواو وانما جاز وله شدة



اقتضه الفعل للمفعول كالفعل (قوله ولأن مجد إلى آخره) الحمد الشرف ومنعهم بكسر الميم علم على رجل (قوله كساحله  
 إلى آخره) العلم بالآفة والسودا السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال الجمعة جمع ذرة وبالفهم والكسروهي أعلى الشيء  
 (قوله ولا يمنع بالأجاء ضو حاصم في الدار لا اتصال الضمير بغير الفاعل وضوضرب غلاما عبده هذا لتفسره بغير المفعول)  
 بما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيد أن أحدهما اتصال الضمير بالفاعل  
 والآخر موده على المفعول المؤخر أشار إلى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذنبك القيد من (قوله وقال الزمخشري فلا يحسن  
 الذين يفرحون بما أتوا<sup>١</sup> وفيه قراءة أبي عمرو ولا يحسنهم بالنسبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض  
 آخر في قراءة بدون واو احتراز بالنسبة وضم آخر الفعل يعني من فلا تحسنهم عن قراءة جزء والكسافي وحاصم بناء الخطأ في  
 الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخروجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الأول الذين يفرحون والثاني  
 محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري أن أجد المفعولين الذين يفرحون  
 والثاني بجملة ولا تحسنهم نو كيد واحتراز أيضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسن بالنسبة ولا تحسنهم بالخطاب وبفتح الباء  
 الموحدة فيها وخروجت هذه القراءة على حذف مفعول يحسن لدلالة ما بعدهما على ما لا يجوز على هذه القراءة أن يكون  
 فلا تحسنهم بدلا من لا يحسن لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا تحسنهم نو كيد فدخل الفاء انما يفهم على انها زائدة وكذا إذا  
 كان بدلا في غير هذه القراءة (قوله ورده أوجان باستزاده موده الضمير على المؤخر) لأنه قد ضربهم المحذوف مقدا على  
 الذين يفرحون مع أنه ثابت اليه ومفسره قال في البصر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسن ولا يحسنهم بالياء فصار  
 بآء يحسنهم على اسناد يحسن للذين وخروجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو علي وهو أن لا يحسن لم يقع على شيء  
 والذين رفع به قال ابن عطية فتنه القراءة يكون فلا يحسنهم بدلا من الأول وقد تعدى إلى المفعولين وهما الضمير وجملة  
 واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى في قوله بأي كتاب أم بآية سنة \* ترى حرم عار على ونصب أي ونصب  
 حرم عار على والوجه الثاني ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الأول محذوف فاعلى لا يحسنهم الذين يفرحون بجملة  
 يعني لا يحسن أنفسهم الذين يفرحون فآثر من ولا يحسنهم نو كيد وتقدم لنا رد على الزمخشري في تقديره لا يحسنهم الذين  
 في قوله تعالى ولا يحسن الذين كفروا وانما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هناك وأقول لم تقدم له رد على الزمخشري هناك  
 وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسن الذين يتولوا في سبيل الله أموا<sup>٢</sup> لأن ذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسن بآء أي ولا  
 تحسن أي بالسامع وقال الزمخشري الخطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد فقرأ أحد بن قيس وهشام بخلاف  
 منه بالياء أي ولا يحسن هو أي حاسب أو أو حد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالعنى ولا يحسن الناس انتهى  
 وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين يتولوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسنهم الذين يتولوا أموا<sup>٣</sup> أي لا يحسن الذين يتولوا  
 أنفسهم أموا<sup>٤</sup> فانما قلنت كيف جاز حذف المفعول الأول قلت هو في الأصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ في قوله تعالى أحياه  
 والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام على ما انتهى وما ذهب إليه من أن التقدير ولا يحسنهم الذين يتولوا أموا<sup>٥</sup> لا يجوز لأن  
 فيه تقدم الضمير على مفسره وهو محصور في أما كن وهي باب ببل بخلاف باب نعم وبس في نحو نعم وجرلا زيدا على  
 مذهب البصريين وباب انتاز على مذهب سيبويه في نحو ضرباني وضربت أزيد بن ضمير الأمر والشان وباب البدل  
 على خلاف فيه بين البصريين في نحو مررت بزيد بوز اد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبر الضمير وهذا الذي قدره  
 الزمخشري ليس واحدا من هذه الأمور المذكورة إلى هنا كلامه في البصر (قوله ووقع له تطير هذا في قول القائل مررت  
 برجل ذاهبة فرسه مكسور أمر جها فتال تقدم الحال هنا على عاملها هو ذاهبة مختلن لا فيه تقدم الضمير على مفسره)  
 يعني لفظا ورتبة المفظا ظاهر وأما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ هو فرسه ورتبة التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به  
 على الصفة فإداء الضمير على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر إلى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير  
 فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيرها عنها (قوله ولا شك أنه لو قدم مكان كقولك غلامه ضرب  
 زيد) هذا اعتراض على أبي حيان فوجهه أنه لو وضع ما ذكره لا امتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير متع بيان  
 الملازمة إن هذه الصورة كالمهورة التي ذكرها في أنه عاد الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة لكن لا بالنظر إلى نفس  
 الضمير

الضمير وما عاد يعمل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تتقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير عنه وقد يفرض بينهما بشدة اقتضاء الفعل القديم له كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم قد لفعل التر كيب) هذا اجواب سؤال يرد على قوله فان الضمير الا ن عا د على مقدم لفظا تتقدم ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا رتبة بل من هذا التركيب وانما من تقدير بتقديم وقد تقر بالجواب ان الواقع في التركيب الاتي تأخير هو انما تتقدمه تركيب آخر غير هذا التركيب (قوله ولا يلزمه ان يقع ضرب من يد اغلامه لان زيدا في نية التأخير) انما قل ان يقع كونه في نية التأخير بل هو في محله فائتبه انه محل غير اصيل (قوله وقد استشعر وروى ذلك وقر بينهما بما لا معمول عليه) في الشرح وجه التفريق الذي اشار اليه المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال استعمل الدليل على ضمير اسم الشرط بوجه تأخر عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزء الا جملة دليله لانها ليست بعامة فها وجملة الدليل لا محل لها فتدافع حالها لانهم من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاءها تدافعا وهذا يجعل ضرب من يد اغلامه فاتها جملة واحدة والفعل حاصل في الفعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عند هذا الفرقة الذي اعتمد عليه ولا ينبغي انه ضعيف كما اشار اليه المصنف في شرح حال الضمير المسمى فصلا وعسدا في (قوله احمدا هو كونه مبتدأ في الحال) يعني في حال التكلم او في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من فواضع الابتداء (قوله واجازوا اخش وقومعه بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان الجبر الكسافي في البحر وقد اجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لديكم فين نصب اطهر وحن ابو عمر ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو احذر اه المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لديكم بالنصب وسكذروى عن سعيد بن جبيرة قال ابو عمرو بن العلام اعني بن مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال ابو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي بن عمرو وسعيد بن جبيرة ومحمد بن مروان اطهر بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيدي به لحن (قوله وفيه ما تظنر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشق فلا يضمض ضمير عند البصريين) الضمير الجبر وربى عائد الى كون هن تو كيد او كونه مبتدأ اخبره لكي وفي الشرح لاننا لم انه جامد محض اذ هو في معنى مؤول في فيكون في معنى المشتق فيضمض الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشق فيضمض الضمير تقله بدر الدين بن ماله في شرح الالفية وتقله غيره ايضا وانما تقل في التمهيد عن الكسافي اقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشق فلا يؤول به فلا يضمض ضمير او اعلم ان الضمير في الاول ذكره ابن عصفور في شرح القرب وعبارته هن تو كيد للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيضمض الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنسائه نيات لمبر وفوضوا به (قوله واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرف عند اكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الاكثرين وليس كثرة القائلين بجمع موجبة لطرح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد جهر التركيب لذلك واسعا وفي اعراب السفاقي وهن مبتدأ ولكي خبره واطهر حال والعامل ماني هن من معنى التوكيد يتكرر المعنى وقيل لكي عيافه من معنى الاستقرار واجازوا تخفيري ان نصب هؤلاء يضل مضمر اي خذ هؤلاء هن فل واطهر حال والعامل فيه الفصل الضمير (قوله وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كاتقدم في خبر او اقل) قال الرضي واجاز الجوزي وقومه بين اهل التفضيل خصوص من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقومه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز تصور ايت مثلك هو مثل زيد يكون ضمومك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها كذا يجوز بعضهم وقومه قبل المضاف الى المعرفة نحو انا اخوك وجوز بعضهم وقومه قبل المفعول انا زيدا هو الحق ان كل هذا دعوى لم تثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام مؤوق به ونحو قوله انا اخوك ليس ينص انتم لعل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره واجله خبر ان بل لو ثبت في كلام بعض الاستدلال به نحو ما اظن احدها هو خبر من مثلك كان خبر من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك وغيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننت انك زيدا ينصب ما بعده صيغة الضمائر المذكورة في ذلك الحكمة بكونها فصلا ولا يثبت ذلك مجرد القياس والفاء الضمير ليس باصمري فيقتصر على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثابتتين ما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة وهي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه (قوله) وخالفنا في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتساويه ما وجعل منه فعوله هو يسيئ ويعدوه هو يغيره تركباً أو مبتدأً قال الرضي وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمساوئته للاسم واستماع دخول اللام عليه فساوئه الاسم المعرّفة قال ولا يجوز زيد هو قال لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كان للماضي اسم استمع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله أيضاً دعوى بدلا صحة وقوله تعالى ومكر أولئك هو يورس وليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأً ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أغفل وأبكر وأنه هو أمات وأحى (قوله) فقال في شرح الابيضاح لا فرق بين كون استماع آل لعارض كالفعل من المضاف كمثل (العارض هنا وقوعه بعد الفعل والاضافة في الجامد) (قوله) وتخشى بفعل لم زيد مريد دلالة معرفة (قوله) لاقائل أن يقول انما مثل به مجرماً ما استمع فيه آل لعارض (قوله) وقد يقال أنه يلزمه اجازة ذلك أي أن ابن انشا يلزمه اجازة الفصل قبل الماضي لأنه قال أولذاته واستماع آل في الماضي لذاته (قوله) وأما الثالث فزيد ع أحد من الناس يعني ثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وأنه خلق الزوج (قوله) وقد يستدل بقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فخطب يهدي على الحق الواقع خبراً بعد الفعسل في الشرح وانما قال وقد يستدل لأن هذا ليس بقاطع ادتيك أن يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول بالخوف أي ويرونه يسيئ فيكون من باب عطف الجمل سلباً ولكن لا نسلم أن وقوعه معطوفاً على الخبر كوقوعه هو خبراً عن الثاني فينصرف ما لا يفتقر في الأوائل (قوله) أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع قال الرضي وانما جئ بصيغة ضمير مرفوع متفضل مطابق للسند ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجمله خبر المبتدأ الأول فينجز هذا السبب ذو اللام عن النسب لأن الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة إذ لو كان كذلك لم ينصب ما بعده في نحو ظننت زيداً هو القاهر (قوله) والثاني أن يطابق ما قبله أي في الغيبة وانطباعاً والتسليم (قوله) فما قول جبر بن الحنفى وكان بالباطح إلى آتوه يقع في بعض النسخ حذف الألف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ الذي وقت عليها من هذا الكتاب اثبات ألف ابن ويبنى أن يكون جبر بمنونا وأهل هذا من المصنف مبني على التكون بأن الألف انما تحذف من ابن إذا وقع صفة بين علمين وليكن ابن مضافاً إلى الجدل إلى الأب الأقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الأول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا الشاهد الله تعالى وانطحن ليس أباً أقرب بل جبر لأن جبراً هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو انطحن يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف ويحمرى ليقب حذيفة جبر بن الشاعر وفي الصاحح وانطحن أيضاً لقب عوف وهو جبر بن عطية بن عوف انتهى وكان ميمزة مكسورة بعد الألف وتون ساكنة يعني كان (قوله) وانما هو توكيد للفاعل يعني في براني (قوله) أي يرى مصابى والمصاب حيثئذ مصدر هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والياء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالضاد المهملة والغاء (قوله) أي نافعاً لأن أفعالهم وزن في الشرح هذا المعنى غير معين لجواز أن يكون المراد كمال الزمخشري وغيره فنزدي بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا تقم لفلان وزناً أي لا يعبا به لا يلفت اليه وهو من قبل الكناية وقوله فلا حذف في الآية (قوله) وعلى ما قدمناه من تقدير اللفظة لا يخبره الاعتراض في الشرح الصفة التي أشار اليها فاقدها على جعل المصاب مصدر الاسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما إذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر ولذلك جعله مفعولاً ثانياً ويرى وانما قول الأول هو الباء ولو لا ذلك لما صح بحسب الطاهر قلت الاعتراض الذي أشار اليه ابن الحاجب غير متصم مع الاعتراض عن تقدير اللفظة وذلك لأن صباه على أن يكون مصاباً اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بالوالصير مستغداً من التركيب كقولك زيد الفاضل أي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أي لو أصبت رأي المصاب يعني أنه لا يرى المصاب إلا بأي دون غيره كأنه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته به يتلاشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصاباً ولا يرى المصاب إلا بابه الغلة فالعني جميع متصم كآرأيت بدون تقدمة صفة (قوله) ولهذا سمى فصلاً لأنه فصل بين الخبر والناهي قال الرضي يسمى فصلاً عند البصريين قال المتأخرون لأنه فصل بين كون ما بعده نعماً وكونه خبراً لأنك إذا قلت زيد القائم جازان فهو المسمع كون القائم صفة فينتظر الخبر يثبت بالفصل لنوعين كونه خبراً لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلاً لأنه الاسم الذي قبله مما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره وما آل العنيين إلى شئ واحد إلا أن تقرروا أحسن من تقرروهم (قوله) وعما دلالة يعتد عليه معنى الكلام قال الرضي والصكوفون

والكوفون يسمونه همد الكونه حاطفا لما بعده حتى لا يسقط عن الظهيرة كالمعاد في البيت الحافظ للسقف من السقوط  
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ  
ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتهما فصلا أخرى من تسمية الكوفيين لها عمادا انظر إلى أن المتكلم أو السامع  
أو حاجته لا يعتمدان بهما على الفصل بين الصفة والظهير فسموا بهما ما يلزمهما فيؤدي إلى معناه فاحتكت تسمية الصريين  
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)  
لغالب أن يقول مرادهم أنه بفصل من أول الأمرين كون ما بعده خبرا لصفة وإن كان هناك مانع من كونه صفة فلا  
اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منفية كذلك غيرهما من التوابع إذ لا يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما  
عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف البيان فلا شقاق وشروطه الجود ولأن ما لا يوصف لا يعطف عليه وعطف بيان  
على الصحيح وأما البدل فلا نه لا يبدل ظاهر من ضمير حضوره إلا إذا كان بدل بعض أو اشتغال أو بدل كل مفيد لإحاطة الشكل  
هنا منتف فلا استناد إلى هذه الآية في أن التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر وجه انتهى وأقول بل يظهره  
وجه بناء على أن المراد بالتابع التقوي لا الاصطلاح (قوله والثاني معنوي وهو التاكيد كذكره جماعة) اعترض عليه ابن  
الحاجب في أماليه بأنه لو كان تأكيدا لم يخل من أن يكون لفظيا أو معنويا أو كلاهما باطل أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ  
بعبارة مثل قام زيد أو بجمناه مثل قلت أنت وأما الثاني فلأن للمعنى بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقام عليها في الشرح  
التاكيد الذي ورد بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل هذا المعنى وليت شعري  
ماذا يقول السجرحه الله تعالى في التاكيد بأن ولازم ونحو ذلك ولعله إنما اعترض على من يقول أن الفصل تأكيد للسند  
إليه فبقية اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين أنه تأكيد للحكم لخاصية من زيادة الربط انتهى وأقول كآفة  
يريد بعض المحققين التفتازاني فإنه قال في حاشية الكشف ذكر بعض صاحب الكشاف ضمير الفصل ثلاثة أنواع الأولى  
الدلالة على أن ما بعده خبر لا تمت لانه لا يتوسط بين مبتدأ والخبر بل بين الموصوف والصفة ولما في الاعتراض معنى ضمير الفصل  
الثانية تأكيد الحكم لخاصية من زيادة الربط وما قيل أنه لئلا كيد السند إليه لا يعتزله في نفسه العادل ليس بشيء الثالثة  
إعادة قصر السند على المسند إليه بزيادة الاستعمال مثل أن الله هو الزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا إنما  
يتم إذا ثبت القصر في مثل كارد هو أفضل من عمرو وعما الظهيرة نكرة والاقتراب الخبر بلام الجنس في نفسه قصره على  
المبتدأ وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الأمير وحمرو الشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس بقصره على المجرور  
كان مع ضمير فصل نحو التكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى وفي المطول ثم التفتيح أن الفصل قد يكون للخصيص  
أي قصر السند على المسند إليه فتور زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى  
أولم يعلم أن الله هو يقبل التوبة عن خصمه والتاكيد قد يكون لمجرد التاكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه فإن  
يكون في الكلام ما بقصر قصر المسند على المسند إليه فتور أن الله هو الزاق أي لا زاق إلا هو وقصر السند إليه على المسند  
فتور التكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى والحسب المال (قوله وبنو عليه أنه لا يجامع التوكيد  
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجمع تأكيد أن على شيء واحد وهو بناءهم على أنه تأكيد للسند  
إليه وقد تقدم أن التفتيح خلافه سلمناه أنه تأكيد للسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جازي  
نفسه عنه وجازي زيد بنفسه ولا حاجة بعبارة ثبوت كلين بمعنى واحد في استعماله إلى ما سمعنا من العرب مجتمعتين في  
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجحوا كسبون أبصون أشعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة  
وأقول ليس مانع من تأخير جازي بنفسه عنه ولا جازي بنفسه وإنما هو تطهير بنفسه زيد الفاضل لأن التأكيد بضمير  
الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد للفتن لأنه عندهم تكرار معنى المؤكد إعادة لفظه أو تقوية برأيه ويمكن أن يكون  
مراد الشارح من التطهير بجازي بنفسه عنه وجازي زيد بنفسه إنما هو في مجرد اجتماع تأكيد (قوله وإيجاب أن قاعدة  
المسند ثابتة للسند إليه دون غيره) في الترح وسألت مرة بعض الأصحاب عن الحكمة في الغرض بين بين شأن المؤمنين  
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الأولين فقبل أولئك أصحاب الجنة وأتى به في حق الآخرين فقبل

والذين كفروا بما آتاهم أصحاب المشأمة فتأمله انتهى وأقول الحكمة أن اسم الإشارة بوق في الحديث إنما يدل على غير المحنة  
 احتضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسناً كقول ابن الرومي: هذا أبو الصقر فرداني بحاسنه ولا كذلك الضعيف وإن اسم  
 الإشارة البعيد يجعل ذريعة إلى قطع المشار إليه القريب ذهباً إلى بسند درجته ووقفه عمله كقوله تعالى حكاية عن امرأه  
 العزيزة ذلكم الذي كنتني فيه حيث نقل فهذا هو حاضر وفي تفسير البيضاوي إشارة إلى السوء الذي وجوبه قاته قال ونواصوا  
 بالمبرأ وأوصى بعضهم بعضاً بالبر على طاعة القوتواصوا بالمرجة بالرجة على عبادة أو بوجبات رجعة الله أولئك أصحاب الجنة  
 أميين أو الذين كفروا بما آتاهم فمضاهة دلالة على حق من كتاب وجملة أو بالقرآن هم أصحاب المشأمة الشمال أو الشؤم  
 ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار الضعيفشان لا يخفى (قوله ثم قال أكرههم أنه حرف فلا إشكال) يعني في أنه لا يحمل  
 له من الأعراب قال الرضي لما كان الغرض من الإتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالجملة وهذا معنى الحرف أعني  
 أخذه المعنى في غيره صار حرفاً وانقطع عنه لباس الامة فلم يصغف معينة أي صيغة الضمير المرفوع وإن تغير ما بعده من الرفع  
 إلى النصب لأن الحروف وعدة التصريف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الامة أعني كونه مفرداً ومثنى وجمعاً  
 ومذكرًا ومؤنثاً ومكناً وما حاطوا به غالباً بالعدم مرافقة في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصريف لا يتغير من معنى  
 الامة ودخله معنى الحرفية أي أفادته في غيره وتلك القائده كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحد ومثنى وجمعاً  
 مذكرًا ومؤنثاً فإنه صار حرفاً مع بقائه التصريف المذكور فبمع (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح بشكل هذا من جهة أن  
 الاسم الواقع في التركيب لا يذهب من أعراب وأقول قدر في المصنف هذا الاشكال بقوله وتظهر على هذا القول أسماء الأفعال  
 فحين يراها غير معمولة انتهى وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا رافعاً للاشكال بل هو توسيع لدائرة ما ورد على  
 الأول وذهب على هذا وأقول معنى كلام المصنف أن هذا القول ليس بمسند قد قبل بنظره في هذين الشئتين (قوله وأل  
 الموصولة) في الشرح يعني عندهم من أعرابهم أو التنظير بمذاهبهم أي أن الامة لما كانت في صورة الحرفية نقل أعرابها  
 إلى صلتها بطريق العارية بما كافي الاتي يعني غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فحين يراها غير معمولة انتهى (قوله  
 ثم قال الكسائي محمله بحسب ما بعده) في الشرح علة بعضهم بأنه يقع مع ما بعده كالنفي أو الحذف لا تدخل عليه لام الابتداء  
 فهو وإن كانت الحليم الرشيده وهذا القول مشكل أيضاً لأن اسمها يتبع ما بعده في الأعراب (قوله وقال الفراء بحسب  
 ما قبله) في الشرح قبل ويكون على هذا توكلد ما قبله وهو مشكل لأن الضمير لا يؤكده الظاهر وأيضاً فإن اللام اللاحقة  
 في خبره لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال أن زيد نفسه كرم (قوله وهم أبو البقاء طاجان) أن شاذك هو الأثر التوكيد  
 في الشرح إذا كان أبو البقاء أطلق القول بأنه توكيد ولم يصرح بأن توكيد النفس شاذك احتمال أن يريد أنه توكيد الضمير المستتر  
 في شاذك وهو محتمل صحيح كيف يصح لولهم عليه ولا ينبغي جعل الكلام على الفساد ما وجد بسبيل إلى جملة على الامة  
 في قوله وروابط الجملته بما هي خبر عنه في البناء متعلقة برباط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وتل وعده الله  
 الحسن) في التسهيل الإجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل إذا كان مبتدأ وفي غيره أن المتع مذهب البصريين  
 ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي السبح أن ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة  
 ابن عامر وحكي الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي التميم كاه لم أصنع) هذا آخر بيت وهو  
 قد أصحبت أم البشارتدي على ذنبا كاه لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور  
 بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لا يبيتاه في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها ما يبيتاه في فصل لو وليس  
 بصواب إذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي يبي في فصل كل أن نصب ككل يقتضي دخولها في خبر التي  
 فتبوجه التي حينئذ للشمول خاصة وبقيت ثبوت الفعل لبعض الأفراد يكون أو التضمين معترفاً بفعل الذنب الذي ادعاه  
 أم البشار عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة طاجانه) هو أيضاً مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجروراً)  
 عطف على مرفوعاً (قوله وقول امرأه) مجرور بالعطف على محمل جملة السمن منوا بدوهم وهذه المرأة إحدى  
 النساء الثلاثي اجتماع وتعاقد على أن نصب من أزواجهن وقصصهن في صحيح البخاري ويعرف حديثهن بحدوث أم زرع  
 والإرنب واحد الإرناب قيل يطلق على الذئب وكرو الاتي وقيل إنما يطلق على الاتي ويقال له كرهنا خزرجيات على  
 رثة صرد والزرنب زراي فراء فون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولن صبر) هو بالجر  
 معطوف



بروي بسبق مكان شبهه ويقال نقص الله عليه العيش ثلثهما أي كدوره (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يعني ومن يائنه لا ينعيمه لان الذين يسكنون بالكاتب لا يكونون غير مسلمين حتى يكون المسلمون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل المتدفعون بدفع الرجل) في الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا خطأ لانقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد يصيب لم يقصد مدح جميع من في العام وانما يقصد مدح ما يباطي بهذا الفعل المذكور لجملة للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يستقل على جنس يندرج فيه هو لم يتخج الى ضمير محذوف بدفع الرجل قال صاحب العباب فان الالام في الرجل لما كان للجنس كاقيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتق هل كل افراد كان الرجل مشتق لا على زيد وغيره بغير اشتقاقه عليه مجرى الذكر اللفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح ووجه آخر اضعف هذا الخامس لاعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا) هذا آخر بيت أوله الا لست شري هل الى أم معمره سئل (قوله أما المثال فقيل الابط اعاده المتدافع بناء على قول أبي الحسن في حجة ثالث المسئلة) هي كون روابط الجملة عما هي خبر عنه اعاده المتدافع بناء والمثال هو زبدنهم الرجل وفي الشرح واما زبته لا يختصم أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بحصة هذا التركيب وان اعاده المتدافع انما يكون خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتأق منهم تخرج هذا المثال الذي يستعمل هو وشعره في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون محنة هذا السبيل اليه (قوله وانسان عني الى آخره) هذا البيت مثال للمع الاول وهو ان يعطف بفاء السببية جملة مشتقة على الضمير على جملة خالية منه والاية مثال للمع الثاني وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة مشتقة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويحصر بضم السين المهملة وكسر هاء ما صار حصر بقصها أي انكشف هو هذا الازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومفعول زعمه مضوم العين ومكسور هاء مصدره الحس كالتقتل والضرب ويعجم بضم الجيم وكسر هاء ما صار جمع جوم أي كثروا وجمع ويغرن بفتح الراء ما صار غرغ بكسر هاء وفي الشرح فان قلت لم يتعلق بالعام قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف متلذبا بالعكس (قوله وفي السالة تحقيق تقدم في موضعه) يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء زالت للجنس متعلقة بالجملة الواحدة ولهذا كنفى منهما ضمير واحد وحينئذ فالخبر يجرهما كما في جاتي الشرط والجزاء الواقتين خبرا عن الجمل لذلك المجموع (قوله الثامن شرط يستقل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر محذوف به يقوم همروان قائم مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية للشرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشغل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول ولا يبعد جملة مستقلة رأسه وأقول القسم الاول يكون الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشغل على الضمير (قوله والعاشر كون الجملة نفس المتدفع في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لاله الا الله) في شرح التسهيل لابن أم قاسم أي قوله في الهاجرة وفي المعاصح الهجير بمثال الفتق الداب والعادة وكذلك الهجيرى والاهجيرى يقال مازال ذلك هجيراه واهجيراه واجر ياه أي يده وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست عمال الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذا مراد بها فتنظروا قول لانهم ان الجملة في هذا المثال ليست عمال الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظرها خبر مرمر ثم في الشرح فان قلت ماذا كرهه اعمار من ماذا كره في التنبيه الا في بعد هذا اقر بما ذكرناه انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو متناف ادناها في روابط الجملة عما هي خبر عنه قلت فيجوز ان يرتب بما ذكره في ذلك التنبيه انما لا يحتاج الى رابط آخر ضمير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمتنق ليس مطلق رابط بل رابط مقيد (قوله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقسم محذوف هو الله احد ونحو فاذا هي شائعة ابصار الذين تقرأوا في المطول وتختار ثابت هذا الضمير اذا كان في الكلام موقوت غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تسمى ابصارا فعد الى المطابقة لا الى انه واجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الاميرى غرقوهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جواز زه قوله في قوله تعالى والذين يتوفون مندي) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للفعول وقراء على والفضل بن عاصم بقصها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراءة يسمنون انجلم (قوله أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عز صاحب البصر هذا القول البردوعز

القول الذي بعده لا تخش (قوله وقال الكسافي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسافي والفراء إلى أن الذين يتوفون مبتدأ خبره بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لأن الحديث معهم في الاعتدال لا يهرجاء فأنظر مما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها ماتت وبست وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما بينت عليك حكم الذين يتوفون منك ومذرون أزواجاً قوله يترصد بيان الحكم المتلوه في جملة لا موضع لها من الأعراب قالوا وهذا قول سيدي وقال الزجاج المحض يترصد ولا حذف يصح معنى الخبر لا يترصد من جهة المعنى لأن النون في يترصد ما عداه أي أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك قليل يترصد من أزواجهم لم يفتح إلى حذف وكان أخباراً محصاة فكذلك ما هو معناه في الأشياء التي تحتاج إلى الرابطة في قوله لا ملان ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملان جهنم في البحر وقال ابن عطية لما الأول فرغ على الابتداء وخبره في قوله لا ملان لأن المعنى أن أملاً انتهى وهذا ليس بشيء لأن لا ملان جواب قسم ويجب أن يكون جملة فلا يتقدم خبره وأيضاً ليس مصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل حتى يعمل الياء ولكنه لما صح له اسناداً مقدر إلى المبتدأ حكم أنها خبر عنه انتهى مافي البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق والحق أقول منه وبين على أن الأول مقسم به كالقوله أن على الله أن يتابعها ووجه لا ملان والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول إلا الحق والمراد بالحق إمامهم عز وجل الذي في قوله أن الله والحق وأما قبض الباطل عظيمة الله ما سماه به ومر فوعى على أن الأول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمر كأي فالحق فمضى لا ملان والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أضع ويجوز أن على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف تهم كقولك الله لا فطن والحق أقول أي ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ القسم ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جاز في المرفوع والمنصوب أيضاً وهو وجه حسن قال أبو حيان ومنه أنه أجل القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وما مني حيث سميت) هذا خبر يترصد صدره حيث حتى ثم لغة بعد تعجب وهو في الصحاح وتعجب بلاد العرب خلاف النور والنور نامة وكل ما ترتفع من نامة إلى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور وما أودى الجار وحده فانتصب الضمير وانصل بالفعل) في البحر أودى الفعل إلى الضمير أو لا انصاعاً وهذا اختيار أبي علي وأما اختار انتهى وكان المصنف يرى أن هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شئنا ناه سلماً وما صر) هذا صديقه بجزء فليس سوى الطعن النبال نوامله والطعن بالطع واليه المهلكتين والنبال جمع نمل كجمال جمع جل والنمل جمع ناهل كطبل جمع طالب الناهل من الأصداء يطلق على الرمان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجيب فيها وقليل هنا بمعنى النفي أي لا عطاء في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما قبله غيره) هذا اعتراض على ابن السكيتي أن غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيدي به أنهم ما حد فامعاً وعن أبي الحسن أن الجار محذوف وألوا في البحر من المهدوى ماوافق نقل ابن السكيتي وهو الوجهان بمعنى لا يميز فيسه ولا يميز به جازان عنده سيدي والآخرين والزجاج وقال الكسافي لا يكون المحذوف إلا الهاء قال لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلاً وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يحد في الآية الأولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا يكون ترابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف إليها يوم محذوف دلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوماً لا يميز محذوف يوم دلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الأصالة نظيراً للفظ يوم في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تنطق ولا يحتاج الجملة إلى ضمير ويكون أعراب ذلك المحذوف بدلاً من كل يوم لا يميز البحر يوم ما جازاه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في يهمني قيام زيد لا يحد حذف يوم في الآية دلالة ما قبله عليه وبمعنى هذا الأخير كون المضاف إليه جملة فلا يظهر فيها الأعراب فيتنافس مع أعراب ما قبله وإذا جاز ذلك في تردهم مع التنافر على ما حكى الكسافي عن العرب أطعمنا الحامي شاة خبرها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على أن الأولى في الآية أن لا يحد ضمير ولا يقتضي ذلك (قوله وأنها أنبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضوع) يعني أن ادعى أن الجملة أنبت هنا عن المضاف كانت مفعولاً لا ما تأنبه عن البديل من المفعول والنائب حكمه حكم النوب عنه والبديل حكمه حكم البديل منه وهي لا تكون مفعولاً في مثل هذا الموضوع (قوله وبها ما انتهت إليه النفس) هذه الآية في سورة الرزق وأثبت المصنف قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الماء مهارفة



الباقين واتفق القراء على حذف الماعن قوله تعالى في سورة فصلت ولستم فيها ما تشتمون أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن المصغرة أقوى منه من المظهر) قال ابن الجلبج في أماليه وذلك أن الصلة مع الموصول جزء واحد خاستني بالربط لا انفطى عن الالتزام ذكر المصغر وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كأن خبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جمل لما حكى بينهما فلم تكن كالصلة في استلزام جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف المصغر في الصلة أحسن منه في الصفة ليكون اتصالها بالموصول أشد إذا لا غنى للوصول عنها وما يعتد به مرفوضوه لهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد هذا في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ فهو جازم لا ينهض لا ينهض الموصوف جزء الجمله بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جلة فالخفيف فيها هو مع غيره كالكامة الواحدة أولى وإنما كان الحذف في الصفة أنقص منه حسنا في الصلة إذا لم يستلزم ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الوصول وضرورياته (قوله وكانهم كرهوا بناءه قبل على قليل) القليل الأول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بصيغة المخاطب (قوله وعلى هذا تقول الرخصي في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بهم يعدلون أنه يجوز كون العطف به في الجمله العطفية ضعيفا لأنه يلزمه أن يكون من هذا التعليل فيكون الأصل كفروا به يمكن الجواب عن هذا بأنه يتعقرف في الثواني لا يتعقرف في الأوائل وصورة الرخصي في أن قلت بعلام عطف قوله ثم الذين كفروا بهم يعدلون قلت أما على قوله الحمد لله على معنى أن الله حقيق بالجد على ما خلق لانه ما خلقه الأنعمه ثم الذين كفروا بهم يعدلون فيكون نعمته وإما على قوله خلق السموات على أنه خلق ما خلق على ما لا يقدر عليه أحسن سواء ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فإن قلت فاعني ثم قلت استبعادان يعدلوا به بعد وضوح آيات بقوله هو وذلك ثم أنتم تقولون استبعاد لان عتوانه بعد ما ثبت أنه محيى بهم ومعهتم وفي حاشية الفتاوى أني فان قيل أي حاجة إلى قوله لانه ما خلقه الأنعمه والحمد قد يكون على غير النعمه فذا الظهور أن هذا الحمد على النعمه دون مجرد الأوصاف والأفعال الكائيه وقوله ثم الذين كفروا بهم يعدلون وفي الوجه الثاني هم يعدلون به أشعار بان الباء في الأول صلة كفروا ويعدلون من المعدول وفي الثاني صلة يعدلون من المعدل يعني التسوية وتقدم الصلة للأهماء وتحقق الاستبعاد هذه الخصائص من غير تخصص لتأني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعني بهم موضع المصغر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب هو هم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصد أنه صلة واحدة برأسه لستوجه الاعتراض بأنه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي يعدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كأنه قبل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يدفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشف بأن العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي كفروا بهم يعدلون لم يستقيم (قوله وزعم الرخصي في الثالثة أنها شاذة نادرة) فإنه قال في الفصل فإن كانت اسمية قالوا لا ما شذ من قولهم كلفه فوه التي في وما عني أن يعتريه في الندوة وفي البصر وليس محي الجمله الاسميه الواقعة بالاصغر دون الواو إذا خلا لا فله ومن واقعها كحتم خبري وأجازمكن أن يكون جلة بعضكم لبعض عدو مستأنفة أخبار من الله تعالى بعدوا بعضهم البعض وكأنه قرن المسال لانه يتيسر أنه يلزم من القيد في الأمر أن يكون مأمورا به أو كلفا مورا به وليس ذلك لازم وفي التمرح لكنه قال في الكشف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوان الاميسه حال أي متدين وفي قوله تعالى والله يحكم لا محبط لحكمه إنما أيضا حال أنه قبل والله يحكم نافذا حكمه كأنقول جافز بدلا لهامه على رأسه ولا قلندوة تريد حاصرا قل أي وقد يكون مراده ان الاعتناء من الاسميه بالضمير إنما يكون في جلة يمكن أن ينترع من طرفيها حيث نزل على معنى مفرود لا كذلك جافز به وقطرس قلت وورد عليه أنه حكم بالشذوذ في قولهم كلفه فوه التي في مع إمكان التراجع إلى ذكر اذ الله في كلمته مشاهدا (قوله فتبذروه وراظنهم وهم كفارهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها تبذروه وراظنهم وهم كفارهم لا يعلمون وانما هي فتبذروه وراظنهم وهم كفارهم وانما قلنا فبئس ما شرتون الآية التي فيها كفارهم لا يعلمون ليس فيها تبذروه وراظنهم وانما هي فتبذروه من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراظنهم وهم كفارهم لا يعلمون (قوله نصف النهار لما مضى إلى آخره) في الصحاح ونصف النهار وانصيف

والتصنف بمعنى ومنه قول المسيبيين علس وذكروا نصا نصف النهار المضافه • ورفقه بالغيب لا يدرى برؤسها  
 غاصره مخذوف واوالحال انتهى وفي الشرح وقوله المضافه حال من النهار ولا وقتها وهو ظاهر ولا ضمير يعود في صاحب  
 الحال اذا الضمير المخرط به عائدا الى الفاعل فاحتجبت الى تقدير رابط وهو اما الواو او الضمير لم يقدر هنا الواو الى ان خصوص  
 مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الواو لانه الاصل في الربط فيقال المضافه فيه واقول انما تقديرها هنا الواو دون الضمير جلا  
 على الكثير في ربط الجلة الاعميه وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفته على  
 الابتداء) لانه محذوف يكون من جملة أخرى (قوله ونصا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) في الخبر وتقديره قسمهم الله نصا  
 ويجوز ان يكون الذين منصوب على اخبار فعل بفسره قوله قسمهم كما تقول زيد احبده الله وقال الزحمرى فان قلت علام  
 عطف قوله وانصل اسمهم قلت على الفعل الذي نصب تعالى ان المعنى فقال لهم نصا او فقصي تسامهم ونصا تفيض لعله  
 انتهى واخبار ما هو من لفظ المصدر الاولى لان فيه دلالة على حذف انتهى مافي الخبر (قوله وكذا لا يجوز زيد احبده الله ولا  
 عرو اسقيه خلا فالجماعة منهم اوبحيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا الممذول لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر  
 لكونه لا يتعدى باللام ويزعم هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزحمرى هو قال لهم نصا ورد تقدير  
 اوبحيان وهو قسمهم الله نصا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النصب من كتاب النظم ان اللام  
 في ستمالك متعلقة بالمصدر وهي للثنين وقول المصنف ان فيه تماثلا لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للثنين فظاهر بدون  
 بانها متعلقة بمحذوف استوف للثنين قد لا يسلم له وادعاه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انما تنقطع  
 فيقال سقيا يدا وجدعاياه (قوله وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرتم من زادة فكيف مبتدأ او مفعول  
 لا يتناقص راعده) في الشرح وجه ذلك انكم استفهامية كتابه عن جماعة وحذف خبرها للعلم بآية مفعول لان لا يتنا  
 زيدت فيه من بناء على انها تازد بعد الاستفهام ولو بغيره والمعنى كم جاعة آتيناهم آية فكيف مبتدأ و آتيناهم آية خبره أو كم  
 مفعول مخوف بفسره الفعل المذکور وذلك المحذوف مقدومه لان الاستفهام له المصدر (قوله وجوز الزحمرى في  
 كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال اوبحيان وهو ليس بميسر لان جعلها خبرية يقتضى  
 اقتطاع الجلة التي هي فيها من جهة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذ كر المسؤول عنه قال كتب ابراهيم الى ابيات  
 آتيناهم فيصير هذا الكلام مقفلا بما قبله لان جلة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق بسؤال وانما ترى معنى  
 الكلام وموجب السؤال على هذه الجلة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو  
 المفعول الثاني لسؤال ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الايات التي آتيناهم ثم انه اخبر تعالى انه آتاهم كثيرا من الايات وفي  
 حاشية التفاتى فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقرير  
 والاستفهام للتقرير ومعنى التقرير الاستسكار والاستنباط معنى التقرير التحقيق والتثبت فلما على تقدير الخبرية  
 فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة اسباب التقرير وعلى تقدير الاستفهام ففى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينافى  
 التقرير وكما آتيناهم قبل في موضع المصدر أى سلمهم هذا السؤال وقيل المفعول هو قائل بيان التصديق كما قيل سلمهم جواب  
 هذا السؤال وقيل في موقع الحال أى سلمهم قائل كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا يتناهم ومن آية غير على زادة من  
 قالوا اذا فعل كم ويمزها فعل متعد حسن ان يؤتى في وهذا السؤال المأمور صلى الله عليه وسلم الى كل احد لقصد  
 تقرير بني اسرائيل لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والايات الموثقة بمحصل ان تكون معجزات انبيائهم عليهم  
 السلام على ما هو المعنى القوي وان تكون آيات كنهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى مافي  
 جوابه عن السؤال الذى سألهم من دفع اعتراض ابي حيان فليأمل (قوله ولم يذ كر الضمير) ان كم الخبرية تتعلق العامل عن  
 العامل (هذا اعتراض على الزحمرى بانه يلزم على جعلها خبرية تتعلق الفعل وهو سل عن العمل وكما الخبرية لا تتعلق العامل  
 من العمل وفي الشرح وفيه نظر اما اوله لان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة  
 ان كم الخبرية تتعلق خلافا لاكثرهم ففى الخلاف بين الضمير واخباره الماذا كره ان الضمير لم يذ كر وهو اما  
 ثانيا فان سلم انها لا تتعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجلة التي فيها كم باعتبار العمل حتى يلزم التعليل بل عمله في محذوف أى سل



تقديره الأبواب منها لازم ما بهي أن البسلة في مثل هذا لا يدفعه من الضمير ما ملغوظا ومقدورا وإذا كان الكلام حتميا  
 في تقدير واحد كان أولى بمحتاج إلى التقديرين وأما الكوفون فالأبواب عندهم هوال لقيام مقام الضمير فكأنه قال  
 مفتحة لهم أبوابا ما أقوله وهو من يدل الاشتغال فإن عني بقوله وهو قوله السيد والرجل فهو وهم وانما هو يدل بعض من  
 كل وان عني الأبواب فتدفع لأن أبواب الجنات ليست بعضها من الجنات وأما تشبيهه بما قدره من قوله مفتحة هي الأبواب  
 بقوله ضرب زيد الرجل ويدفع وجهه أن الأبواب يدل من ذلك الضمير المستكن كأن الدوار رجل يدل من الطاهر الذي  
 هو زيد وقال أو اسحق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الخوفي مفتحة حال والعالم فيها محذوف يدل عليه  
 الله في تقديره يدخونها (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بأمرأة حسنة الوجه) لأن حسنة محذوف وعلى الصفة رافع للضمير  
 موصوفة والوجه يدل من ذلك الضمير وأبدال ذي اللام من الضمير مما اشتراط فيه الضمير فيج عند البصريين (قوله وهذا  
 البديل يدل بعض الاشتغال خلافاً للتخشي) أو الإشارة لهذا البديل إلى بدل الأبواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا  
 الخلاف مبني على أن أبواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها وانما هي مشغلة على الدوار فإن تخشيري تطرأ إلى الثاني  
 والمنصف ينظر إلى الأول انتهى وفي كتب الحنفية أن الدار اسم لعمرصة تدبر عليها الحائط والبنا وصنف فيها وهو يقرى قول  
 الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءاً من الدار أن يكون باب الجنة جزءاً منها قال في الصحاح والجنة البستان  
 والعرب تسمى الخليل جنة (قوله في تكن الحضارة) إلى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البدوة وهي أيضاً  
 بكسر الباء الموحدة وفصحها قل المرزوق والمراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي أناس بادية لأن التفصيل انما يصح بين  
 الحضريين والبدويين يقال من عجبته رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كما من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله  
 فلا بد من ارتباطها) في أعراب السفاقي لم أر ذلك إلا لابن مسعود ونالعه غيره وقد اجاز الفارسي في ههنا ههنا العقيق  
 وأهله وابن أبي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الأعمال (قوله أو عمل أو لمعاً في ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان  
 الأول وهو كان وظن ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجلة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية  
 كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك إلى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى أن  
 قوله لم يبطل لأجل ذلك إلا على تقدير استتشاف ولم يطلب (قوله كفاي لم يطلب دليل من المثال) هذا محذور سبب كسر  
 المنصف صدره بعد أسطر وهو ولو أن ما أسس في أدنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في (قوله وفيه نظراً للمعنى حينئذ  
 لو ثبت في أسس في معيشة كفاي القليل في طاعة في غير طاعة فيكون انتفاء كفاي القليل المقيد بعدم طلبه موقوفاً على  
 طلبه في توقف عدم الشيء على وجوده) في الشارح هذا مشكل وذلك لأن كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزء  
 والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلا وحذف الانتفاء وقال فيكون كفاي القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على طلبه بقاء  
 على أن لو تابع التثبوت على التثبوت مع القطع بالانتفاء لا استقام لكن يصير قوله بعد ذلك فنوقف عدم الشيء على وجوده  
 غير متيقن فتامه انتهى واعترض أيضاً على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد الله  
 في دلائل الإعجاز وهو أن النفي إذا دخل على كلام فيه تعقيد بوجه ما أن توجه إلى ذلك التثبوت وان لم يقع له خصوصاً فإنه  
 يقتضي أن لم طلبه مثبتا لكونه تقييداً للكفاي الواقع جواباً للوالمقتضية لانتفاء جواباً ليلزم أن يكون قائل البيت غير طالب  
 قائل وطالبه (قوله ولهذا القاعدة) أيضاً بطل قول بعضهم في ثلثين قال أعلم أن الله على كل شيء قدير إن فاعل تبيين ضمير  
 راجع إلى المصدر المفعول من أن وصلته ابتداء على أن تبيين واعلم قد تنزهاه) كما يريد بعضهم التخصيص فانه قال في الكشف  
 وفاعل تبيين ضمير تقديره ثلثين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله على كل شيء قدير خفف من الأول دلالة الثاني عليه  
 كما في قولهم ضربني وضرب زيد قال يدافع التنازع في قوله خفف من الأول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا  
 على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر أن هذا القول صحيح لا لاطل فان لما ربط بين الجنين الواقعة  
 بعدا وتبين جزء من الأولى وقال جزء من الثانية واعلم أن معمولاً بهذه الجزء الثاني نظراً بين تبيين واعلم ارتباطاً بهذا  
 الاعتبار كما كان الربط متحقاً في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظنتم أن لن نبعث الله أحداً (قوله على أنه لو صرح بمحسن حل  
 التبريل عليه لضعف الإحصار قبل الذكر في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المنصف قريبي قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بيننا وبينهم قال ان بين طرفي والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل او الى لوصل لان ماري معكم شفعاءكم يدل على التماس وهو يستلزم عدم التوصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تتزاهان قلت في التنازع يكون لاضمار قبل الذكرو هو مثل ما في هذا الجمل مع انه لم يستغف (قوله وقول بعض من عاصراه) هو قاضي القضاة م ا بن ابي محمد بن عبد الرحمن بن خبيل الامدي المصري الشافعي ولد سنة ست وتسعين وستائة ووازم الشيخ اباحيان شفيعة سنة اثنى عشر الى ان قال مات تحت اديم السماء اتقى من ابن عقيب قال الشيخ في الدين بن العرواني اخبرني الشيخ نراج الدين البلقيني انه سمع الشيخ اباحيان يقول ذلك وناب في الحكم بباب المتوح عن القزويني ثم جسر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر مفصولا الى ان وفي قضاء القضاة بالدار المصرية له صرف بن جماعة عنه ثم درس بالخشاية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما وان ذلك لمات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرية قربا من الشافعي (قوله وقول القراء والجمهور في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطفا على قول الجمهور وبه ضمهم هو ابن المصنف وعيسى بن عمر وعبدارة الكشاف وقرأ كلاهما على التاكيد لاسم ان وهو معرفة والنون عوض عن المضاف اليه يداننا كما فيهما فان قلت هل يجوز ان يكون كلاهما قد عمل فيما قلت لان الطرف لا يشمل في الحال متقدمة كما جعل في الطرف متقدمة ما تقول كل يوم لا شوب ولا تقول لا في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسهيل الفوائد متكام على كل ولا يستغني بنية اضافته نخلة للقراء والجمهور قال ابو حسان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد مرده ابن مالك في شرحه لتسهيل وهذا الذي منعه الجمهور اجازة الاختصاص اذا توسطت الحال نحووز يد في الشافعي الدار فيجوز زفير الاية عليه على مذهبه والتسهيل الذي ذكره ليس مطابقا للمال في الاية لان الحال فيه غير متوسطة وقا ذكره بعضهم ان المنع فيه اجماع من النصارى وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الح لمن الضمير المرفوع النوني في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ السموات طويبات بينه قال ابو حيان والذي اختاره ان كلا يدل من اسم امر لا ذكر ولا تصرف فيها لا ابتداء او واسفة وغير ذلك فكأنه قال ان كلا فيها (قوله واخترت يذكر الاول من اجمع واخوانه فانها تخابون كذبهم انما يدل نحو فصد الملائكة كلهم اجمعون) في الشرح هذا هو ظاهر وقد قال الله تعالى في كتابها هم والقانون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى في كتابه ولا غريرهم اجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لا صابنكم اجمعين وفي سورة وقال انما الضمير هو اجمعين وقال ابن جهم اجمعين وقال لا ملان جهم من الجنة والناس اجمعين قدما كذا في هذه الايات كلها اجمعين دون الايتان بكل في حالات اعراب الاسم الثلاث ومن الجسد خفاء مثل هذا على المصنف انتهى واقول مراد المصنف ان اجمع واخوانه لا يؤيد كجم بجمعة مع اللفظ التاكيد لا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد ان لا يؤيد كجم مطلقا لا بعد كل حتى يرد عليه نحو لا صابنكم اجمعين قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين اللفظ التاكيد المعنوي قدعت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخوانه من اجمعين الى اعتبار وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ ذلك الاقمار على أي شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تاما لا تقدم بل لك ان تقدم العين من دون النفس وجمع ومصرفاته واخوانه من دون كل في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله الثاني) اخذت من نحو غلام امرأته والمراد بالانحصار الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلاما رجلا انحصر من غلام ولكه لم يميز بعينه كآية غلام زيد في الشرح فيه نظيران مقتضاه ان لو أطلق الانحصار ولم يرد به ما ذكره لم يدخل فيه التعريف وليس كذلك فان الانحصار في معنى تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تنجص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا ياله محصن انتهى واقول ان قول المصنف والمراد بالآخذ من آخره بيان المعنى التخصيص في العرف لا دلالة لتوهم انه اسم لغيره من شأنه ان لم يبلغ درجة التعريف ولما بانها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب التثنية مقابل التوضيح قال التناز في مطوله وعند النصارى التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار نحو رجل عالم فانه كان يصعب الوضع بخلاف لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك الاحتمال وخصه به فرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة وقال المدي في حاشيته الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في قولنا يبر جارية صفة مخفية وقد يجهل فيصلى الاشتراك على ما هو أعين من المعنوي والمطلق ويجعل جارية

مخصصة لانها قالت الاعتراك بان وقعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فليبقى في عن جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) هما تعريف اللفظة وتعريف الموصولة الان هذا الموصول لما اترتم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر امرابه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم وفي الشرح هذا ينتقض باى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على الشهور يصلتها باعتبار ما بها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتعريف التعريف في نحو جاني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم معناه تعريفه اذ لا يجتمع اجتماع التعريفين اذ اختلفا (قوله وقول ابي كبير) فانتبه حوش الفؤاد مبطنا (هـ) هذا صدر بيت مجزء • سهد اذا ما تامل ليل الموجل • ويقع في بعض النسخ اليك بضمه واو كبير بالياء الموحدة ههنا من شعره الحامسة وحوش الفؤاد يلجأ المهملة المضمومة والشين المجمة حديد الفؤاد في كيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والمهمل القليل النوم والموجل الاجنق واسناد اليوم الى القليل اسناد مجازى (قوله) الا انه تنقض هذا المعنى الثاني عندما تتكلم على قوله وجاعا لليل سكاو الشمس والقمر حسانا فقد ذكرنا الكلام على ذلك في انشاء الخفي عن الضمير فهو موجود لفظا لا معنى (قوله ونبل ونمحل أن يكون منه ان راحة التقريب من المحسنين) في الكشف وانما ذكر قريب على تاويل الراحة الى رحم اوالترحم اولانه صفة موصوف محذوف أى شئ قريب أم على تشبيهه بفعل الذي بمعنى مفعول كاشبهه ذلك به أو على أنه برنة المصدر الذي هو التقيض وهو صوت المحمل والرحل والضعيف وهو صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الراحة غير حقيقي قال النعتازاني هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقيا أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلا أو صفة واعتراض صاحب التفسير ببيان الوجوه المذكورة ليست بجدرة ليس بقادح وهذه لوجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لاكتساب المرفع التذكير من المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاعله لبنو ابياله الضمانية (قوله وبعده ليل الساعة قريب) انما قال ببعده دون يرد له هذا الذي قيل مناسبه مرجه وهى لا يلزم اطراءها حتى يكون تخلفها في موضع آخر فاذا عاينا (قوله) واما قول الجوهري ان التذكير لا يكون التأنيث مجاز ياوههم في الصالح وقوله ان راحة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريب لانه أراد بالراحة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقة اما رتذكيره وفي الشرح وعي كل كلامه على ان المؤنث غير الحقيقي يذكركم بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عطفه الجملة الثانية على الاولى قد ينبوعن ما ذكرنا بعض نيو (قوله) ويحتمل أن يكون الضمير لليل) يؤيده انه اقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائدا الى الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائدا الى الشفاء وانه أنت لا كتسابه السائب من المضاف اليه حكاية الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكر اد لا يحتاج في الآية الى هذه الصناعة الاول موجب معاد للضمير الا النسبة او ما وقع اللفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال ابو حيان ولا يحسن ووده الاعلى الشفاء لان كونهم على الشفاء هو أحد جزئ الاسناد وانما جاع بالشفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محذورا عنه وجى ما نال للضمير وايضا لا تقاخذ من الشفاء أبلغ من الاثنت ذبا لشفرة ومن البار ان الاثنت منه فعود الضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله • وماحب الديار شغفن قلبي • هذا صدر بيت مجزء • ولكن حب من سكن الديارا • (قوله) وتشرق بالقول الذي قد ادعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان ربه اذ انصت بهواذمت القول أشنبه والمعنى انك تشرق بالقول الذي اقصيته كما تشرق لقنائه بالدم ولا تشربه (قوله) ومراوده بما لكاتبه عن الرجل الناقص كقص ما الموصولة وبمعمره الكتابة عن الرجل المريد الاحتكام ليس له كاذم عمره والواو في الخط في الشرح ليس المراد الكتابة وانما المراد تشبيهه بالعبد المأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من النقص الذي يكون شيها بمرور في الترتيب واختلفا ليس له (قوله) انه من باب قطع بعصا منه) هذا مقول قول ابي الفتح وقوله لان المضاف يان (دان ما لا على قول ابي الفتح) (قوله) أي يوم مررتني الى آخره تقدم الكلام عليه في أي لكن للمصنف انشده هالك ثم عني وانشده هالك ثم عني (قوله) لا يقايل يدل على انها شرطية ان الجملة المبنية اذا استوفقت ولم تربط بالاولى سدا للمعنى) هذا نعر من المصنف لنفي ما يدل على انها

مربطه بقدره لنفي انما شرطية (قوله أي سررتي غير مقيد) هذا بيان للمعنى الكلام على كون جملة لم ترضى حالاً مقدره  
ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة أرفع كالمطابقة مستتمة لعدم الرباط) في التشرع قد أسلفنا  
في فصل أي عند الكلام على هذا البيت أن الرباط يحصل بتقدير ضمير أي صدق منك (قوله يستعمل ليل) في التشرع لا معنى  
لأنشاده في البيت والكلام عليه هنا لأنه بعد أن يذكر ما يكتبه الاسم بالإضافة وهناك يكتب الاسم بالإضافة في  
البيت ما لم يكن قباهما وأقول بعد تسليم أنه لم يكتب الاسم بالإضافة في البيت ما لم يكن قبلها التأكيد عليه على سبيل  
الاستطراد لما سألته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض  
الفضلاء عليك بأرب الصدور إلى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله  
في النوع الثامن من الجبهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والأغراض في قوله عليك بأرب الصدور والتقدير  
في قوله ولما كان ترضى وفي التشرع فان قلت قوله يبين تولى إلى آخره لا يصح أن يكون خبراً عن المتبدئين المطلق  
أحد هاهنا على الآخر من قوله فرفع أو من ثم خفض مرمل ولا خبر عن أحد هاهنا الأول فلنفس المطابقة اذ لم يقل يبينان  
وأما الثاني فلا شغال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لأن رفع أو من لا يبين قوله مغرباً ومحدراً ولا تقييد  
قوله مغرباً فقط وخفض مرمل أيضاً لا يبين في الحالتين وأما يبين في حالة التخصيص فكيف السبيل إلى تصحيح الكلام  
قلت السبيل إليه أن يجعل قوله مغرباً ومحدراً قيداً محذوفاً لأنه كور ويجعل بين قوليه بلاية خبر عن أحد هاهنا خبر  
الاستطراد محذوفاً والقدر على أن يكون المحذوف من الثاني مثل لا ترفع أو من بين قوليه وخفض مرمل كذلك هاهنا بيان  
قوله مغرباً ومحدراً وأقول لأحاجة إلى هذا التكليف هو خبر عن المتبدئين المطلق أحد هاهنا على الآخر والتقدير  
في تبين فائدة الهماء اعتباراً لأنه كور وتعمل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أياً إلى آخره) بأن هاهنا جمل بعينه والمشهور  
كان تثيراً وهو جمل بمكة والعرائن جمع عربين وهو الانف وقال الأكثرون معظم الأنف وهو هنا إشارة إلى أوائل المطر شهت  
بالأنف في التقدم إذا الأنف متقدم الوجه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والجداد بكسر الواو حسنة وبالجملة كساه  
تخطيطاً والمزمل بفتح الميم الثانية المتعدي الثياب (قوله والعائس الأعراب شعوه هذه خمسة عشر زيد في آخره والأكثر  
البناء) أعلم أنه يجوز في العدد المركب غير اثنتي عشرة واثني عشر أن يضاف إلى مستحق المدح ويستثنى عن التقدير شعوه هذه  
أحد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكي سيبويه الأعراب في آخر الثاني كما في عليك وحكي  
الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني كما في عبد الله وفي التشرع لا يفي ذلك في هذه الأمور ولا خمسة عشر عند من  
يصفه مغرباً مطلقاً سواء أضيف إلى مغرب أو مني تقول هذه خمسة عشر بضم الهمزة أي انما حركة اعراب مع أن المضاف  
إليه مني (قوله وقالت مني بضم علك إلى آخره) في الصحاح اعتله إذا تعني عليه وتذرب إذا ذال الجبهة وفتح الهمزة مع ذرب  
بكسر هاء أي أحد اسمائه (قوله ولا بد مني من تدير عليك مدلولاً عليها بالذرة وتكون حالاً من الضمير ليتقيد بها  
فيقيد ما يقيد الفعل) كل من يتقيد به فيطلب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على  
الضمير العائد على الاعتلال واتم لم يجعل فاعل كل من يتقيد به ضمير مستتر عائد على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لأن  
المعروف أن الحال قبل فعلها لا أصحابها مع هذا أريد التقيد الوصف المعنوي لأن الحال وصف لأصحابها المعنى  
وفي التشرع لأحاجة إلى هذا الذي ذكرناه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المفعول  
الاعتلال وقد صرح به المصنف مرفاً فاداً المصدر فائدة لم يفده الفعل ضرورة أنه انما يدل على مصدر نكرة والنائب  
هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الألفاظ المعنى ويعمل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه  
بملك أخرى بخوفه للدليل كما تحذف الصفات فخر الأعراب ولم يجعل أحد هاهنا متبناً لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح  
هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم أن اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في المعنى المعهود لا الجنس معهود اللام هو المصدر  
المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليقيد المصدر ما يفده الفعل وأما اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح  
المعهود الاعتلال المعهود به المسكاهم والمطاطب وهو مفيد ما يفده الفعل فظهر الفرق بين الهمدين وأن أحد هاهما  
يحتاج إلى منعاق ليقيد به ما يفده العمل بخلاف الآخر (قوله وأنى ما كنتم ترفعون على ابن أختي بن نازعاه) في التشرع  
وتقريب التزويل على هذا الوجه لا يليق بماهية منف فعله ولا الإقرار عليه فانه معترف بضعة كما مر قريباً في قوله تعالى فلما

ثمين له قال أصلم إن الله على كل شيء قدير وأقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره وبني من المصنف في عدم تقريره  
اعترافه فيما سبق بضعفه (قوله أهم بصر الجزم إلى آخره) في الصحاح وجمعت بالشئ أهم هذا أربيه والمزوم الضبط والاختصاص  
بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والأهلى أيضا التروان بفتح النون والزاي  
الوقوف على الاتي للضرب (قوله فمن فخم مثلا) هو من عداوة والكساف وأيا بكر والحسن وابن أبي اسحق والأشعش وبؤيد  
تخرج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان متلافي كل منهما صفة لحق (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد  
وابن دري وابن أبي اسحق وبؤيد تخرج المصنف لقراءة الرفع لان متلافي كل منهما فاعل يصيبه وقبل مثل فيها منصوب على انه  
نعت له ومخذوف والمفاعل مظهر بفسره سياق الكلام وهو مظهر المذهب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل  
لها لغتها لهما ما بينهما تثنى وتجمع) اعترض على ابن مالك ان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تثنى مع انهما تثنى وتجمع ولعل  
المصنف لاجل هذا قال وزعم واوجب بان الكلام الآن في ما ينبغي ان يكونه مبهمة اضيف الى معنى لا لكونه ظرفا اضيف  
الى جملة (قوله كما قيل برسرهم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة وبفتح النون والكل بالتون وتشديد الاء آخر  
(قوله واما بيت الفرزدق فغنىه اجوبة) بيت الفرزدق هو قوله **فما صبحوا فدا عدا الله نعمتهم** \* اذهبم فرش واذا ما ملهم  
بشر وأجوه تبه قبل شانه وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عدا الخوازيج لانه يهجي وقيل مثلهم حال  
واظهر بمخذوف أى الى الوجود (قوله لم نغم الشرب عنها غير ان نطق) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا من قيل  
الاضافة الى المثنى اذ المعنى غير نطق جماعة أحبب بان المضاف اليه هنا جملة مصدره فيعرف مصدره فيكون مبنيا غاية الامر  
انه في تأويل مفرد معرب (قوله على حين غائب الى آخره) العدا بكسر الصاد المهملة المثل الى الجهل والفترة والعصوة  
الاخافة من السكر والوازع السانع (قوله أو بناه عارضا كقوله لا تجسد منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله  
بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم وعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والفعل فكيف يتكلف  
الحكم وعلى بن نفي في قوله تعالى على حين غفلة ويستعين بمعنى تصبين كيتصيب بمعنى يجب أو بمعنى يظلم الصبوة (قوله  
اذا ظلت الى آخره) يقال سلاه وسلاعه اذا نسبه وتركه ومجيب بفتح حرف المضارعة بشير والعبادع هم بها المستوى مطمع  
الشمس اذا استوى القيل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) في الشرح وعمر ك الله  
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر ومخذوف الزايد والاصل تعمر بك الله والاسم الشريف امامته وب  
على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكر بعمر قلبك ولا يتناول منه  
وحقيقته هرت قلبك بتذكرك الله ثم حذف القلب والتذكير والبالع وقيل عمرتك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض  
العرب وجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والزاي مضارع خزي  
بكسر الزاي أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخذ الله والمعلن التقدير (قوله أنا في البيت اللعن الى  
آخره) قول العرب أبيت اللعن دعا للخصام بان يجعله الله أيا لعم بان يكون شريف النفس على الخصم وفي الصحاح  
اشتكت مسامحة معب وضائق ومنه قول الشاعر ونكالتني نسلتك منها السامع والراعي بالاء والعين المهملتين اسم فاعل  
من راعه بروه أفرعه (قوله ولا تعصب الادي قترى مع الردي) هذا بغير بيت صدره اذا كتبت في قوم فصاحب خيارهم  
وقبله عن المرى لتسل وسل عن قريته فكل قريتين بالمقارن يقتدى (قوله وفي البيت اشكال لوسأل السائل عنه لكان أولى  
وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه في التذمر مقالة قولك ولا تضاف الشيء الى نفسه في الشرح لا اشكال فان هذا من  
اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم  
باضافة اليان كتصير اركان أى مقالة هي قولنا تسوف اناله وأقول بل هو في الصورة مشكل لانه يجب الظاهر من اضافة  
الشيء الى نفسه وهي غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو قول الدرهم وزيد نفسه  
وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر افعال مقاله ان اثبات  
الختون ونقل حركة الهمزة فاشبهه الس بصيغة الاضطر والى حذف الـ و) في الشرح هذا عجيب يلزم من فخر بابه  
المتطرق الى الفتح في كل ما يسند له بان يقال انما قال كذا ولكن حرف قيل كذا وانما كتبت ذلك امر شيع وأقول لا يلزم



من قطع به القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه الشرح في كل ما ودعي خلاف الأصل والقول ليس ان تكلم ذلك فيه بشئ في الامور التي لا يكون الفعل معه الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا رده عليه نحو قلته وطلته عند سبويه فان أصله بالفتح فليسكن آخره لا جليل الضمير ولا حذف عنه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فاعله ليعلم ان عينه التي حذفها ولو وأما على قول ابن الحارث ان الضم في نحو ذلك ليس محمولا من العين الى الفاعل بل واقع في الفاعل دأله بان بنى الواو فلا حاجة الى تنقيص الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله ومع رحبتكم الطاعة وان بشر اطاع الجين ولا ثالث لهما) في العصاح عن التحليل انه لم يبح في الصصح فصل بضم العين متعديا غيرة يعني غير رجب وفي القاموس ورجب الدخول في طاعته ككرم بمعنى ومعك شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان اُبالي حكى عن هذيل تعديا انتهى والذي ومع منه الثاني هو على بن أبي طالب رضى الله عنه وأما الاول ففي العصاح قال الخليل قاله من سيار رجب الدخول في طاعة الكرماني أي أو معكم (قوله والثالث كونه على فعل) الفتح أو فعل بالكسر ووضعه على تعيل يعني ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يراد النقص بهم لان وصفه جاء ايضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد العينين على تأخير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عائد الى الآخر في الشرح منقضى بنحو قولك ضربت زيد فاعله الم الضرب الا بلام على رأى المصنف كما سيأتي في أوائل الخاتمة التي أوردها مقدمة الكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلافيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا أو قول انما لم يذكر المصنف هذا القيد لشبهته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاحترق من المطاوعة وذلك يحصل بدون هذه القيد وهذا قد فرس بعضهم المطاوعة بمحمول الاثر عن فعل الفعل التمدى بمفعوله فالتأنيذ انما كسره فالحاصل له التكسر (قوله يجرع في عراقية انصلي) هذا آخر بيت وهو وان تفرنا لخل من ذوي ضروره الى الضيف يجرع في عراقية انصلي وفاعل تفرنا ضمير الناقه والمحل انقطاع الطر ومن يعني من والمراد بذى ضروره البها والعراقية جمع عرو بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجله اجترع الكفة في يدها والمعنى ان تفتنر الناقه من فاعله البها ببوسة الارض وتلفظ المطر آخره بالضميف (قوله فانما اخفنت معنى ولا تنب) هذا شروع في تشري ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويثبت) هو من عات الذئب بالعين المهملة والثلثة اذ افسدوا فوقع في كثير من النسخ بيت من غير مثله تحية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يثبت فلما جزم لكونه نفسا الجزوم حذف المثانة الفعته منه لانها السالكين وبقيت المثانة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون أصله يثمنوا من عتاذ افسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثانة على ضمها والعين على سكونها (قوله والسته الباقية) ان يدل على ضحية هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسأذكره على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنس في العصاح) كنس النثي بالكسر كنس نكس نكس ونكس أيضا (قوله كدعج وكحل وشب) الدعج شدة سواد العين مع سقهاو الكحل ان يها وجفون العينين سوادا مثل التكحيل وفي العصاح والشب حدة في الأسنان ويقال رد وعن بوقى القاموس الشب ما ورد عو بوقى الأسنان أو نقط بيض أو حدة الاياب التي تراها كالمشاش (قوله ضيعة) هي بجمعة فتناء فعيعة ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح نكس (قوله تجاوزت احراسا البها ومعشرا) ههنا صديقت من معقة امرئ القيس عجزه على حواسل يسرون مفتلى والاحراس جمع حارس اصحاب واصحاب أو جمع حرس كحل والجالوس جمع حارس تقدم جمع خادم والمشر القوم والحراس جمع حرس ككرام جمع كرم وقد جاء فعله من باب ضرب ومن باب علو يسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهر ونوعه يصفون ويرى بالهجة ومعناه يظهر ونوعه بالهجة والمقتل ههنا بمعنى القتل ولو اصابه في محل جرحى البدل من الضمير بالجرور وعلى واما امتناعه وجوابه المحذوف أي لو يسرون فتلى لسرههم (قوله يثنا فاعله السكاة الى آخره) الكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع التكمي في سلاحه والو غيال انواته بالهجة مصدر راعى مال عن الشيء وحاد عنه واتبع بالثناء الفوقية والهاء المهملة قدر وخي في آخره فعيل من الجزاوعى الاقدام واللفع يسرههم ههنا فاعله فلام سا كفاء مفعلة وحده فعينه ههنا المحسوس في الامور التي تعديها الفعل القاصر في (قوله ربنا متنا تترت وحاديتنا اثنتان) في الكشف اثنتان امانتين وحياتين أو موتتين وحياتين وأراد بالامانتين خلقهم أمواتا أولا وما عنهم عندنا قضاء الجاهلهم وبالاحياء اثنتان الا حاة

الاحاطة الاولى واحاطة البحث وهاهنا تفسير ذلك قوله تعالى وكنت اموا ناطافا ثم تمسككم ثم يمسككم وكذلك ابن عباس فان ذلك كيف يصح ان يسمى خلقهم اموا ناطافا قلت كما صح ان يقول سبحانه من ضر جرح الموصى وكبر جسم النبي وقوله المصارع في الركية ووسع اسفلها وليس ثم نقل من كبر الى ضر ولا من ضر الى كبر ولا من ضيق الركية ولا من سعة الضيق وانما اردت الانشاع في تلك الصفة والسبب في ههنا ان المعر والكبر جازان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحد هاتين الصفتين والسبب في ذلك ان المصنوع الواحد لا يترتب له صفة واحدة بل هو مشترك في الصفة مع غيره من المصنوعات فلو قلنا ان المصنوع الواحد من غير الرجاء لا يتقبل صرفه كقوله منه ومن جعل الاما تين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لانه اثبات ثلاثة احبات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتقبل فيعمل احد اهما في معتد بها وزعم ان الله سبحانه في القبر وتسترهم تلك الحياتة فلا يعزبون بعده وهو يمددهم في المستدين من الصفة في قوله الامن شاء الله قوله واعطيتهم دنانارا في الصالح اعطاه ما لا يعطيه اعطاه والامر العطاء اصله عطاءه بالاولاه من عطوت التي تنالها باليسد والعاطاة المناولة وقوله والثاني انهم الفاعلة انما لان فاعل متعد يولدون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق به فيه مع ان الغير ايضا تعلق بذلك وضع تفاعل فاستنسبه الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق قوله وقوله والرابع صوغه على استعمال الطلب والانتسبة للتي كاستغنى جيت الحال واستحسن زيد واستحسن الظلم المثال الاول للطلب لان معنى استغنى جيت المال طلبت خروجه والمثال الثاني لان الانتساب للنسبة لان معناه ان نسبة الحسن الى زيد والفتح الى الظلم وقوله واما قول اكرهم ان استغنى من باب اختار فزود يعني بباب اختار كل فعل تعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بصرف الجر وهو مفعول وعلى السماع والذي سمع فيه هو اختار واستغنى وامر وسعى وكفى وهاو زود وجوه رد المصنف لقول الاكثر صوغ الفعل على استعمال من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعد بالى واحد تعدي الى اثنين وغير متعد الى واحد فاذمخ على استعمال تعدي الى اثنين فلا يكون من باب اختار قوله وقد اجتمعت التعدية بالياء والنصف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى الناس هكذا وقع في النسخ وهو في قول المواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة بالتضعيف اما اولاه لانه اجتمع في هذه الالة واما ثانيا فلانه كثر التعدية بالحرف المظوظ واما ثالثا فلان الثاني في محل نصب على الحال لاي المفعولية وما حب الحال الكتاب ومصدقا ما حال ثانياه او بدل من موضع ما بالحق او حال من الضمير المستتر فيه واما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف وقوله وبشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة قرن نزل بمجمله واحدة اجيب بان الزمخشري انما يجعل نزل على التعدية مع عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهى قوله تعالى جملة واحدة قال في الكشف عند الكلام على هذه الالة انهم يقررون ما يعنى نزل لا غير تكبر يعنى اخبر والكان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما تنتزل بالامر بلو التزل على معنيين معنى التزل على مهل ومعنى التزل على الاطلاق لانه مطاوع تزل وتزل يكون يعنى انزل ويعنى التسريع واللاتي هذا المعنى هو التزل على مهل والمراد ان زلوانا في الاحايين وقتاغوب وقت ليس الا انما الله تعالى على ما راد صوابا وحكمة قوله وظاهر قول سيدو به انه سمى مطاوعا في التشرح ليس مرادهم من اعم من القاصر والمتعدي الى الواحد والتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحدة فان الثالث ليس مع ما قدمه فكان - قه ان يدكر قول سيدو به اولا قوله كما عمل الطريق التلعب وهذا غير متي وهو لدن من الكف يسلم منه فيه كما عمل الطريق التلعب وقد تقدم الكلام عليه قوله وترغبون ان تنكحوهن أى في ان اوعى ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في اوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان آمن اللبس فخرج المذهب في نحو ورغب ان افضل اوعى ان يتقبل لاشكال المراد بعد المذهب وبشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن بمذهب الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على المذهب في الباب الحامس من مجياعن هذا الاشكال واما وترغبون ان تنكحوهن فافصح حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في تقديرين الحرفين في الالة لا اختلافهم في سبب نزوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة اه قوله ورغب ان ينكح الخ المعنى جمع مضاف الى الموهى كسب الشرف واله نسيم فخر الصاوي ومثناه تقتسه بعد التول فعل القبيحة ولصنعا صنعا فصيحا على مهل والصنم يضم الصاد مصدر قولك

ضغ اليه معروفا كذا في الضاح والالام فخرج الالام من قولك لوم الرجل فهو لئيم أي دنيء الأصل معجم النغض (قوله ولا  
 يبور أن يقدريه - مائة في أربع للتناقض) فان قلت ما زان بقدره ما في أربع ولتناقض لاختلاف الزمان بان زاد  
 يرغب الأول وقت غير وقت يرغب الثاني أجيب بان المراد في كل من هذين الضلعين الاستقرار فالتناقض لازم (قوله لمحو  
 قولهم لاه أولك) أصل لاه أولك قدر أولك فحذف حرف الجر وبقى عليه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله  
 وان هذه أمتك أمة واحدة وأئامكم فأعبدون) هكذا وقع في بعض النسخ والتلاوة أغماهي فأنشده لأن هذه الآية في  
 سورة المؤمنون وهي فيها كذلك والتي في سورة الأنبياء ان هذه أمتك أمة واحدة وأئامكم فأعبدون بكسر هـ وان وبدون  
 وأولها (قوله ولا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه إذا كان ان وصلها) علل المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة  
 السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعل (قوله وان يمين ان كسي الجوارى الخ) هذا البيت لا يخلو  
 ابتهاج وحب وقبلة لقد زاد الحياة إلى حيا \* بنات انهن من الضعفاء أما ذران برين البوس ببدى \* وان بشر بين ربحا  
 غير صاف وبعده ولولا ان فسدت مته مهرب \* وفي الرجن للضعفاء كاف والرنق يفع النون مصدر ورنق الماء  
 يكسر هذا إذا تكدر وسكن الشاهر النون الضرورة والبعاف جمع بعفاء وهي الخزيلة وفي الشرح والكرم يفع الكاف وكسر  
 الزاء الرابدة هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وأمرأة كرم ونساء كرم اه وفي الصحاح يقال رجل كرم وأمرأة  
 كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط المصاح الزاء في ذلك كله بالفتح (قوله وأركب في الرع خيفة الخ) الخيفان بخه  
 مجبهة مقرونة فخانة تخبة سائمة فله الجواد إذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفة تشبه به الفرس  
 الجواد في خفته وهو رة كذا في الصحاح وندعاب الأصمعي على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر إذا غطى وجه  
 الفرس فذلك هو الغم الذي يصكره في الخيل كان السقا وهو يفع المهملة والفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموم فيها  
 والجدد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس أعلم بالخيول من الأصمعي وقال ابن بشر لا مدى ان امرئ القيس تقاض  
 عن الغم بقوله منتشر لان الغم أغما هو كفاف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر  
 تفرقه وفي الشرح ونضية هذا أن يكون السفه هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاصمعي من الخيل الأشيب  
 الناصية ومقتضاه ان السفه شيب الناصية اه وأقول لا نسلم ان السفه في البيت مأخوذ من الاصمعي لأشيب الناصية  
 من الخيل وانما هو جمع سفة بالتحرير وهو غصن الفحل استعمل شعر قال في الصحاح والسفة بالتحرير غصن الفحل والجمع  
 سفف (قوله يقال شتره فيشتر) كما يقال ترمة فترم وثله فتلل الأفعال المتعدية من هذه الأعمال يفع العين والارزامة بكسر  
 هاء

في الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المحرب من جهتها

(قوله لا يبعد الله الخ) هذا البيت لفرش وهو مدح آخر صدره الالام من أخبار والتلب مصدر تائب إذا عزم ونشهر  
 والغارات جمع غارة اسم للغارة والجلس المجلس لانه خمس فرق معقدة وقلب وميمنة ومبيرة وسافة (قوله فقلت حتى  
 أعرف ماء الحقل فظنرنا فاذا هو السبي الخلق) في الشرح الذي أتوه ان المصنف قصد التكميل على أي حيان لما كان بينهما  
 من المناقشة فأورد كلامه على وجه يحفل عود الصبر من قوله فاذا هو السبي الخلق إلى الحقل أو إلى أي حيان إشارة إلى  
 ما ينسب إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقل الضيق الضيق وفي القاموس حقل كقلم الضيق  
 الضيق والضعيف وكثر برج السبي الخلق التعليل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بكثرة غنية  
 فاستغنى عن ذلك في الشرح يحفل وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على بركة ذي قري يوم مضاف حذف دلالة ما تقدم عليه  
 والتقدير ولا بركة حقل والمعنى ان هذا الممدوح لا بكثرة غنية بركة قريبه ولا بركة شخص متفهم بسوء الخلق أذهي صفه  
 قصص من صاحب يقتضي أن لا يفخر بأسره لكال نفسه وانما بكثرة الغنية بالاثرائ وأهل السكال هذا إذا كان الحقل هو  
 السبي الخلق وأما ان كان الضعيف كما في القاموس اتفه المعنى اتجها أقول ياء أو قول هذا التقدير يقتضي ان المراد بالبركة الاسر  
 والذي في الصحاح ونمكة السلطان مقربة بنمكة بنمكة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الحث على القتال انهم كواوجه  
 القوم يعني اجهدهم أي ابنا وجدهم اه ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقل هو السبي الخلق (قوله واما  
 قراءه من راسع فبالبعد والالام الرجال) يفع الباء والذي يسوع ديان يذكر افعاله بعدما حذف فانه اغدا كره في

جدة أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى السؤال بردي في تضمنه الكلام السابق من أنه لا يذكر الفاعل بعد عطية  
والجوابه إما تغير السؤال فهو ابن ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طبعه جائز ليس يمنع فإن قراءة يسبح بفتح الباء طوى  
فيها ذكر الفاعل حدث بنى الفعل للفعول ثم بعد ذلك ذكر وأما خبر الجواب فهو ابن المراد أن طوى الفاعل من كلامه ثم ذكره  
فيه لم يمنع وهذه القراءة ليست كذلك وإنما طوى ذكر الفاعل فيها من كلامه ذكر بعد ذلك في كلام آخر لأن رجال في هذه  
القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جو لبس السؤال مقدر (قوله وهما) مأمور بدعوى الله (مثلة) في الشرح وقع نظره هذا  
التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وهما أنابا بحجبا السرته وبأى نظيره قريباً يعني في أول البهجة الثانية وفي ذلك ادخال  
هاتين على ضمير الرفع المنفصل مع آخره ليس اسم إشارة وإنما صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول  
الشاعر \* أباكم هانتب نعيم بحال \* يشير بذلك إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعماله مع ضمير  
رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الاختيار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه  
لما يقع شاذاً (قوله نيم من قر أنفعول وتشامائله) لا يتناولون فالعطف على أن تترك في الكشف التي قرأ بالهاء هو أن أي عبلة  
والمراد بضمه في أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك النطيف والخصم والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل  
كان ينههم عن حذف الأرواحهم والذات وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة أن أي عبلة بالخطاب يكون أن فعل معطوفاً  
على أن تترك وعلى المشهورة بمنع الفساد إلى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلمة فعمل بالنون مائشاً بالخطاب والعطف  
في هذه القراءة أيضاً على أن تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيما أن الذي كان يشاؤه في أموالهم إبقاء  
المكالم والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالزكاة (قوله والصواب تعلقه بالموا إلى ما فيه من معنى الولاية) في  
الكشف من ورائي بعده وفي ورائي كثير من ورائي القصر وهذا الظرف لا يتعلق بصفت الفساد المعنى ولكن بمحذوف  
أو معنى الولاية في الموا إلى أي خفت فعل الموا وهو تبدلهم وسوم خلافتهم من ورائي أو خفت الذين يكون الأمر من ورائي  
(قوله وأما من قرأ خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر الهمزة في متعلقة بالفعل المذكور في الكشف وقرأ عثمان بن عفان  
ومحمد بن علي بن الحنفية بن خفت الموا من ورائي وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائي بمعنى خلفي وبمعنى فتيه  
الظرف بالموا إلى أي قلوه بغير راعى إقامه أمر الدين فسأل ربه تقوى بتم ومظاهرهم بوزنه والثاني أن يكون ورائي  
بمعنى فتيه فيتعلق بصفت ويرد بهم خفو إقامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوى واعتقاد وفي البحر وقرأ بها أيضاً زيد  
ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصم والوايد بن مسلم وابن ماهر (قوله والصواب أن بعض أمانته معنى البتة) في الشرح  
هذا العمل الحاجة إليه وذلك أنه يمكن تعليل الظرف بما في أمانته من معنى الموت لا بالأمانة نفسها والموت إما عدم الحياة ههنا  
شأن الحياة أو وصف وجودي مصاد الحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فائدة يمكن ولاداعي إلى ذلك استكتفوا أقول  
الذاهي إلى تعيين أمانته مني البتة موافقة قوله أنه لا حال حكم لبنت قال لبنت يوماً بعض يوم قال بل لبنت مائة عام فإن  
الظرف في ذلك كله متعلق بالبت (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكامة واحدة على معنى كلمتين بذلك على ذلك أسماء الشرط  
والاستفهام) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلاماً من أسماء الاستفهام يدل على  
معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التتائز في وجوه التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر  
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جعت تخمينات العرب لا اجتمعت مجندات فإن قيل الفعل المذكور  
أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وإن كان فيها لازم  
الجمع بين الحقيقة والجاز فلما هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما هو من الفعل الآخر مجموعة التزمه اللفظية فقولنا  
أجد اليك فلان معناه أجد منه اليك جده وقد يكتسب كما يقال في يؤمنون بالفتية يعرفون به مؤمنين وأقول هذا عندهم  
لا يرى هذه الإطلاق اللفظ على حقيقته وبماز معاً كالنحشيري وأما من يرى ذلك فإنه يجهل أنه مستعمل فيها مع بطلان  
اللازم والمسئلة ذات اختلاف مشهور فإن قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور  
أوجب أن الظاهر أنها من المذكور والتقدير البتة لله مائة عام مما تأخروا (قوله فالصواب تعلقها بما تعلقت به) وإن على متعلقة  
بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في ولاد ولد خبر مجزئ في الشرح إذا تعلق بكان الذي هو مقبلاً بهذه الغاية

فكيف يصح كونه مالا ومضون الحال يجب أن يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارنا وهل هو  
 الإيجابية قولنا جاز بدأ مسررا كذا إلى غده أو قول بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية التي هي توحيد الأوبن الولد  
 أو تصديره إلى مقارنا لمعامل الذي هو ولا غاية إلا أنه استمر بعده قارنته إلى غاية وذلك لا يقدر في كونه مقارنا له (قوله)  
 تركت بنا لما لم الخ تركت بكسر التاء خطاب لامرأة وجادنا وأرأنا من قولهم جدت الأرض فهي مجودة إذا أصابها جلدو وهو  
 المعبر الغزير والكوى التعاس وكومان بكسر الكاف وقيل يقضها وأنكره الكرماني شارح البخاري قال نحن أعلم بضغط بلدنا  
 وفي القاموس وكومان وقف تكسر أوله بين فارس وصبيان والناصح الخالص (قوله) ولا يتعلق مع مبلغ اقتضاها منها  
 بلنا مع احد الهى) قيل لا يلزم ذلك لأن المراد العمية اللائقة بماضى وأسلفت مع سليمان وإسلامه أم تأخر (قوله) ولا بالمسلى لأن  
 صلة المصدر لا تتقدم عليه) قال الرضى ضد قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قبل لأنه عند العمل مؤول بحرف  
 مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصل ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول للفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول  
 الصلة لا يتقدم على الموصل هذا ما قولوه وأنا لأرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه ضوفاً للهمز ارتقى  
 من عدوكة البراءة واليك القرار وقال تعالى ولا تأتوا ذكركم بهاراً فلهذا يقال مع السمع ومثله في كلامهم كثير وتقدر بفعل  
 في مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه يلزمه  
 أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف حملها والظرف وأخوه بكفها أربعة الفعل حتى أنه يعمل فيها ما هو في  
 غاية البعد من العمل بحرف التني في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى أنتى بنعمة الله ويحمده عنك الجنون (قوله)  
 السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها وروى أن المراد  
 أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لأن الله في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه في الشرع هذا في حرف الحاء  
 المهمة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك أنه لو قيل بأن المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا  
 نحن أيضاً بعدلنا به حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله) وما إذا أفسر بالإن في التعليل به قرأ  
 حجة نصره) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما اللتان بمعنى الإماله يقال صار بصورة وبغيره أماله (قوله) لأنه لا يتعدى  
 فعل الضمير المته إلى ضمير المته إلى (في باب ظن) يعنى وما لحق به من هذوهم وانما لم يذكره هالأنه ذكر في حرف العين  
 في على فاكفى بذكره هالك عن ذكره هنا (قوله) فلا تحسبهم بغير ذنوب من ضم الباء فبذنبه لأن من فح الباء وقرأ بالمشافة القوية  
 في أول الفعل ليست قرأه من هذا الباب لأن المعامل المخاطب والمفعول غيره (قوله) دع عنك ياصبح في جبرته) هذا صدر  
 بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله) وانما هى متعلقة بحسب) وهى التعليل وذلك أن المعنى أن حامله يفتنى  
 فيظن الجاهل بسبب تعفهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لأن عادة الفنى من المال أن يتعفف عن السؤال وحوال المفعول  
 له بصرف السبب لتعقد شرط من شروط نفسه وهو اتحاد الضاع لا فاعل بحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء لأنه  
 معروف بالانفصال لا هو لا كثر فيما كان كذلك من المفعول أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على أن  
 التعفف وقع منهم مرارحتى لا رعمهوا وقبل من لا يتد الغاية أى من تعففهم ابتداء بحسبة الجاهل لأنه لا يحسبهم  
 أغنياء عنه تعفف وانما يحسبهم أغنياء عنى مال (قوله) العاشر قوله تعالى نحن شرب منه فليس منى في الاتصاف وفي هذه  
 الآية دليل على أن الاستثناء إذا تعقب جملاً لا يتبعى عوده على الأخيرة واعترضه العراقي من وجهين أحدهما أن الاستثناء  
 أما أن يعود إلى الجملة الأخيرة أو إلى جميع الجمل واختصاصه بالأولى لم يقل به أحد ولا جهة في الآية لقيام دليل من خارج دل  
 على إرادة الأولى والثاني أن عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة أو إلى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله) وقد رده  
 بعضهم) هذا الردي كلام القرطبي والمراد ما قبل الغاية الحديث الواقع قبله أو بتكرره بنكره بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر  
 محل واحد كضرب زيد إلى أن مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة واحدة في محل ذى أجزاء متصلة كسرت من  
 الكوفة إلى البصرة وغسلت من الأصابع إلى المرفق لأن في كل جزء من المسافعين ومن الغسل غسل (قوله) فالصواب  
 اتفاق الساقطوا عن ذوقا في التلويع وذهب بعضهم إلى أنه غاية فلا سقطوا ذكره وهذا الكلام تفسيرين أحدهما  
 أن صدر الكلام إذا كان متناولاً لغاية كاليد فأنهم اسم الجمعوع إلى الإبط كأن ذكر الغاية لا سقطوا وارهأ هالأن

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له اسكن لاجل اسقاط ما وراء المرافق  
عن حكم الفصل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كما قيل اغسلوا ايديكم مسطحين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى  
دائره تحت الغسل والاول اوجه ظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور والفاضي الامام ههنا يبحث هو انه اذا  
قرن بالكلام غاية واستثناء وشروط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج القيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد جملة واحدة  
فالقول مع الغاية كلام واحد لا يجاب اليها الا لا يجاب والاسقاط لانهم عاين ان فلا ينتان الابتصين والنص مع الغاية نص  
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير مخفوف ايضا) ومداو النسل الى المرافق في الشرح ولا بد من شيء آخر  
وهو ان يكون ايديكم مفعولا بالفعل مضمر والتقدير اغسلوا اذلو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاعسلوا  
وجوهكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمخفوف وقول لا حاجة الى ما قدره  
الشارح وما ذكره من استحصالة المعنى بدونها ليس بصحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالاول لا يقتضي الجمع بينهما في  
المفعول لانه اغسلوا لا يتعلق باغسلوا القيد لا جوهه كما طعن الشارح (قوله ان امر القيس جرى الخ) امر القيس هو ابن  
هجر الكندي قال الاصمعي كان امر القيس اذا عرق فاح منه ربح الكلب وذلك ان امره مات وهو رضيع فطلبوا من  
يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلب كلبه اه والمدا الغاية واعتانته حبسه والحما بالاكس قدر الموت كذا في الصحاح (قوله  
وانما الى مدى متعلق يكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى) في الشرح فيجوز ان يتعلق الى يكون خاص أي  
جرى فاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قد فعله وقصدت اليه وقصدت اليه ويجوز  
ان يتعلق بجرى على الى المعنى اراد الجري اولى ان جرى على معناه الحقيقي لكن يتقدم يرمض في الاخبار أي دون قطع  
المدا (قوله بنوى التي فضلها الخ) بنوى يقصد الوصول صفة الكعبة ومكة وما جهل بين والبنى اما بنضم الباء الموحدة  
جمع فيه كترفة واما بكسر هاء جمع فيه كربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له هوجا فيما) في تفسيره يبشأوى عوجا بشأ من  
العوج باختلال في القبط وتناف في المعنى وانصراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان فيما  
مستقيما معتدلا لا افرافه ولا تفرط اوقيا بمصالح العباد فيكون وصفه بالاكتميل بعد وصفه بالاكمال اذ على الكتب  
الساقطة لشهد بصحتها (قوله وزجت على من وقف من القراء على ألف التثنية) في مواضع لطيفة دفعا لهذا الزعم الذي  
وقف من القراء كذلك هو خصص عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا عبيد الى الكتاب) الى المجرور على  
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا عبيد الى العبد لان ساق الآية في وصف الكتاب والتثنية به بشأه وذلك يقتضي كونه محالا  
من الكتاب أو من ضميره لان العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر أشبه) هذا تعاميل لقوله لا يقال قد صعد ذلك في البيت  
وعايد على ان الحال بالخبر أشبه من التعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيد كما انتظم من الح لوصاحبهما مبتدأ وخبر  
لانعت ومنعوت (قوله واما جنبا) فعطف على الحال لان حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم  
صغارى ثم قال واما جنبا معنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التسمية والعطف لا بطريق الاصله والكلوم لغاها في الحال  
بطريق الاصله (قوله اربع عشر قول به ضمهم في أحوى انه صفة لثناه) الفناء مخفف الفاء ومشددها ما يقذف به السيل على  
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو يضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوه سواد يضرب الى الخضرة  
وتيسل خضرة عليهم اسوادوا لحوه الغابي الذي ظهره خطان من حواديرها وفي الصحاح الحوة ممره وقال الاعراب لون  
يضرب الى السواد وقال ايضا الشديدا لحوه الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى  
والاعراب أبو بكر بن رواه عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيد وأوحاه هذه القراءة قال أوحاه هي محال لان الجنات من الأعاب  
لا تكون من الفضل ولا يسوغ انكارها ولو اوجهه جديف العربية وهو انهم ابتداء خبره مخفوف قدره النقصان ولمهم وقدره أو البقي  
ومن الكرم لقوله تعالى ومن الفضل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على قنوان قال أبو الباقول لا يجوز ذلك لان العنب  
لا يخرج من الفضل وقال العنبري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن الفضل خبره ومن طلعوا بدل منه كقوله وحاصلة  
من طلع الفضل قنوان ويجوز ان يكون الخبر مخدوفا لانه أخرنا عليه تقديره ومخرجه من طلع الفضل قنوان وقوله وبنات  
من أعاب فيه وجهان أحدهما ان يردون جنات من أعاب أي مع الفضل والثاني ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو يخرج من الفضل قنوان وجنات من أعقاب أي من نبات أعقاب قال القننار أي أورد على الأول أنه لا أدلة فيه على أن  
الأعقاب والجنات من آثار القدرة ولا خفا على أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالجنات والأعقاب بل يجري في الفضل والقنوان  
ويندفع بآثار ذلك مقوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤيد أن الـ أن يكون المعنى ومن الفضل جنات  
من أعقاب وقساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على قنوان كان من أعقاب عطفاً على من الفضل فبمعنى من عطف  
مفرد على المتبادر آخره خبر غائبه أن المعطوف على مبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر  
عندئذ اصطبار وشكوى عند قاتلي وقد يباب بان من أعقاب حقة جنات وهي لما كانت مفروسة تحت أشجار الفضل باز  
وصفها بكونها مخرجة من الفضل مجاز الكون هيئاتها مذكورة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بان  
المراد أنه من باب عطف الجملة على مخرجة أو ماضية من الأعقاب عطفاً على قنوان تعجز لا حاجة إليه  
على هذا التقدير أيضاً لجواز أن تعتبر جنات من أعقاب عطفاً على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضراء أو الكرم عطفاً على  
من الفضل ومعنى قوله أي من نبات أعقاب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العنب بل من النبات والأشجار  
(قوله ونظيره فرائد من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى بطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور  
عين هو بطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى بطاف عليهم ولم يولدوا مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين  
لا يصح أن يولدوا بنزول وفاكهة مما خبيرون ولحم طير مما يستنشقون والذي قرأ وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على  
الطرف على ولدان أو في الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على  
أنه مبتدأ حذف خبره أي فهم حور أو فهم ما حور وقرأ السلمي والحسن وعمر بن عبد الوهيد وشيبة والأعشى وطلمة  
والفضل وابن وهب عن عامر بن جهم وحور عين بغير هاء وهو عطف على الجبر وقيل على معنى ينعمون بهذا  
كله ويجوز عين وقيل لا يحصى على جنات النعم كنهه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور (قوله ويرده ان المعنى حينئذ  
ولله على الناس ان يحج المستطاع فلزم تأييد جميع الناس اذا تخلف مستطاع عن الحج) في الشرح هدامبني على ان الالف  
واللام في الناس للاستعارة وهو ممنوع لجواز كون الالف كناية عن الناس من جنسهم وهم  
المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة وأقول كون اللام  
في هذا الموضع لفهه الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس  
لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع انه لا يدع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصنعة في اعراب أي  
المساوح البيت مبتدأ وخبره على الناس والله تعالى لا يتقرر أي في تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى  
الناس متعلق به اماحلاً واما معه ولا يجوز أن يكون لله حالاً لان العامل في الحال على هذا يكون معنواً بالاحلال لا تقدم  
على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالمراد الاول والثاني والحج مصدر أضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس  
بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضاً وقيل هو  
مرفوع بالحج تقديره والله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعل في هذا الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون  
في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليجوز على ذلك قوله ومن  
كهر وجوبها انتهى والقول الثالث هو الذي نسب المصنف لابن السكيت ونسبه أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة  
بإليه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لا يذكر المصنف تقديره فيه وأقول الرابع هو الذي نسب المصنف للسكيت (قوله  
أفنى تلادي الحج) التلاوة بكسر التاء الفوقية المسال القديمة وقيل المسال لذي ولدتك وأصل التامة وأوال النسب الشئ المعجزة  
المسال الثابت وقيل المسال مطلقاً في الصباح والقارورة مشربة وهي قدح وكذلك القانوزة ولا يقل قانزة ظان ابن السكيت  
اما القانزة فلو لدة وأفسد البيت والأباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابر يق معرب أبري (قوله والمشهور  
في من في الآية انهم ابدل من الناس بدل بعض في الجبر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل فتكون من موصولة في  
موضع جرويدل البعض من الكل لا بد منه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف  
الرباط لفهه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي (قوله وعليهن) أي على بداية

من استماع من الناس وابتدأ فيه من موصولة وابتدأ فيه شرعية في محذوف قول الخشخشي في قوله تعالى في الناس مع البشير  
 مختص أما بالبدل فيه إذا كانت من بدلا وبالجملة فيما إذا كانت مبتدأ قوله السابع مشر قول الخشخشي في قوله تعالى يا أيها  
 البعز أن يكون مثل هذا الغراب فالأولى سرعة أخرى أن انتصاب أو أرى في جواب الاستفهام ووجه فساد ما من جواب الشيء  
 مسبب عنه والموارد لا ينصب عن البعز في حاشية التقط في محفل أن يكون الاستفهام فيه لأن النكال الإطالي فيفيد البني  
 وهو سبب أي أن لم البعز وأرى وقيل هو من قبل انتهى بذلك فيفوقه على النصب لينسحب التكرار التوبيخي على الأمرين  
 في يشعر بأنه في العصبان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا  
 الجدل فكذا هنا تزل نفسه منزلة من جعل البعز سبب الموارد دلالة على التكميل المؤكد للبعز والقصور مما يهدى إليه غراب  
 (قوله والصواب القول الأول) هو امتناع نصب فتصريح (قوله لما بينا) يعني من أن جواب الشيء مسبب عنه وأصبح الأرض  
 مخضرة لا ينسب عن روية إزالة الطروز زيادة العقل وكأله بتسبب عن السبب في الأرض (قوله وقال الخشخشي أن ذلك قاسد  
 في المعنى وأن الصواب أن آله هو المفعول الثاني وأن قربا نأكل في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن احتقاعهم آله  
 من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطاوعا ولا يتأق ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة أذن  
 شأن الآلهة عندهم لا أن يكونوا قربا نأكل ولهم ما نصبدهم الأليقر ونأكل الله زاني (قوله ووجه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم  
 قربا نأكل من دون الله اقضي مفهومه المثل على أن يتخذوا الله سبحانه قربا نأكل هذا الوجه قلة صاحب التصانيف وقال الجني وجهها  
 آخر وهو أن آلهة إذا كان بدلا من قربا نأكل فإن في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فالوا نصبرهم الذين اتخذوهم آلهة  
 من دون الله وهذا قاسد لأنهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك إليهم بل كانوا مقرين بالهية التي على مع قولهم  
 بأن الأصنام آلهة والمفهوم من فالوا نصبرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله أنهم قالوا بآلهة الأصنام ولم يقولوا بآلهة  
 الله تعالى وهذا يختلف ما إذا كان قربا نأكل إلا أن المعنى حينئذ أنهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم إلى الله تعالى قالوا بينهم  
 من هذا في الهية الله تعالى وهذا الموضوع مختلف تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره معنى على أن المبدل منه في حكم  
 المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الخشخشي في مقصده وقولهم أن المبدل في حكم تقييد الأول أي أن منهم ما يستقله  
 بنفسه ومقارنته لنا كبد والمغة في كونها مقترنة لما يتبعها لا أن يعفوا هذا الأول واطراحه الانزال تقول زيدا رأيت غلامه  
 وجلاصا لم لو ذهبت ثم هذا الأول لم يستكمل ملك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أرواؤكم حصرت صدورهم)  
 تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجبل التي لها محل من الأعراب (قوله والثاني مر ودوقاه ذاتهم مقام مائة  
 فسد المعنى) هذا مبني على أن المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما به (قوله قلت وضع ذلك لصح  
 أن يقال لو كان فيهم من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللام مع) قد أشبهنا الكلام على هذا  
 في الآتي حرف الألف (قوله في قول العرجي أظالم أن مصابكم الخ) ظالم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات  
 أهدي السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي يفتح العين وسكون الراء بعد الله بن هرون بن عفران بن عثان منسوب إلى العرج  
 منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الأعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يتحصل له  
 معنى صحيح يمكن أن يراد لافاد البتة وذلك لأن يجعل المصائب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم أن ويرفع رجل على أنه خبرها  
 وأهدي السلام تقييد جملة في محفل رفع على أنها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن أن يجعل ظلم صفة  
 أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظلوم (قوله بمحضرة الوائق) هو أبو جعفر هرون بن محمد النعمان بن هرون الرشيد يروي  
 بأخلاقه بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان دينيا شجاعا صاميا به  
 جبروت وكان مفرقا في التبع بالنساء حتى أنه أكل ذلك لحم الأسد وتولده امرأته نصف منها في الجملة أنسبه في (قوله أحدها  
 قول بعضهم في ونمو الخا بقى أن عرفدا مفعول مقدم وهذا جمع لاسم التانية المصدر فلا يعمل ما بعده في ما بينا) في الشرح  
 لصاحب ذلك القول أن يجعل المأخوذة وهو مكان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أي وأما قوداها التي فلا يمنع التقديم  
 لغرض الفصل بين أمارا الفاء في معاني خبرها ولو كان عاملة مقترنا باله المصدر نحو أمارا فيا في ضارب على مذهب اسم المبرد  
 وابن درستويه والمفرغ لخواخاوه ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل أن أمهنا مقدره ولم تقم قرينة على تقديرها



واستراض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله) واما قراءة عمر وابن قادمين شرعا فخلق يتنون شرعا بدل من شر بتقدير  
 مضاف أى من شر شرعا فخلق وحذف الثاني دلالة الاول) يعنى ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من الجبروت بتقدير  
 مضاف لاناسه والجبار والجبروت قبلها متعلق بما عبيدها فلا يكون بمضاف فيه فى الجبروت وقال ابن عطية قرا عمر وابن عبيد  
 وبعض المعتزلة الغائلين بان الله تعالى لم يخلق النمر من شر بالتنون ما خلق عن النفي وهى قراءة مردودة بمبينة على مذهب  
 باطل فان الله تعالى خالق كل شئ انتهى ولهذا القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد هو ان يكون ما خلق بدلا من شر على  
 تقدير محذوف أى من شر شرعا فخلق لحذف شر لدلالة شر الاول عليه اطلاق اولنا ثم نائيا انتهى ما فى الصبر ووقع فى بعض  
 نسخ المخطوطة ومن شر ما خلق أى ومن شر شر ما خلق بانيات واوفى الموضوعين وفى بعضهما بانيات واوفى الثاني والأذى ينبغي  
 حذفهما منهما وفى النمر محتمل ان تكون هذه هى الاهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أجهته اهما ما وزادته شيوعا  
 وعموما كقولك اعطى كتابا ما ترى بدأى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظيران الفرض من وصف  
 النكرة وهو تنقيص ايهما وتقليل شيوعهما فان الفرض من ما لا اهماية المتصلة به فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون  
 صفة لما أيضا اما على مذهب اكثر وختار الخشعى فى الفصل ان ما لا اهماية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف  
 واما على مذهب البعض ان ما لا اهماية اسم ولذلك جعله الخشعى فى الكشف سبعة لحروف الصلة فلان وصفها بانيات  
 الفرض من وصفها هو زيادة الاهام (قوله) الثاني قول بعضهم فى اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ابتادوا بقت الله أكبر  
 من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انما طرف لقت الاول أو الثاني وكلاهما معنوم) هذه الآية انما هى  
 من الجهة الثانية على اعتبارها تعالى اذ تدعون بالقت الاول والثانى هو الزائدة قال السيدان فى التاروق قال قتادة يوم  
 القيامة واللام لام الاستدعاء والام القسم قال ابن الحاجب فى أماليه العامل فى اذ تدعون على وجه لقت الاول ومنه  
 لقت الله أكبر فى الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة وليس فيه من الاستراض  
 سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وهو أكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل  
 فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لقت الله أكبر أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمتنعوا أنفسهم  
 اذ كانوا يدعون فى الدنيا فاجيب بان المراد اضع كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمت ومضاه اذ انبت ظلمكم أى قامت الجفة  
 فعلى هذا لا يكون اذ تدعون لآخرة أو يكون المراد بانفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون فى الدنيا (قوله) وهو  
 رأى جماعة منهم الزختمى فلا تستلزمه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى ضمير هو عائذ على تعليقه بالاول وفى أمالى  
 ابن الحاجب الاجنبى هو المستقل بنفسه غير الجمل المتعترضة كالمتبدا والخبر والفعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له  
 تعلق بذلك الجزاء فاذ قلت ضمرى فى الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وانما فصلت بينهما تعلق به داخل  
 فى حيزه بخلاف قولك ضمرى حسن زيد فاذ قلت فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تمة لما قبله فى الجزئية  
 وانما أجريت الجمل المتعترضة مجرى التمة لانها مستقلة بنفسها فكأنه أى الفصل ما عرض بين الجزئين لفرض مع انه لا لبس  
 فى ان الجمل المتعترضة ليست تمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرناه فانهم يهملون فى الثاني وهو الاول واولا وهو  
 لثانى (قوله) وهو وقف الى آخره) الضمير للذين والقضاء الحكم والقضاء ما بين صلاة الغبير وطلوع الشمس وضاح اوقت  
 ضحاها وهى تشرق والماضى بفتح السين (قوله) واذ اعلى أيلما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على  
 الذين من قبلكم قال التتارزنى انتصاب أمامه بالياء منعاعلى تخوير عمل المصدر فى الطرف مع تحلل الفصل وان لم يمتز في غيره  
 وأما الاعتذار بان مناه على كون كما كتب فى موقع الحال من الصيام لافى موقع المصدر لا يكتب بقبول لان ما فى كما  
 كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وطاهر ان لا يصح حال من الصيام لا يشكاف ولو سلم فالمراد بالاجنبى  
 ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمول لافى الحال وان كنى بمجرد التعلق المعنوى فالمراد أيضا كذلك  
 نظرا الى كونهما من ملاسبات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم في قوله  
 لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق كما كتب بفتح السين يتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبى (قوله)  
 ونظير الزلزله) أى للزختمى على هذا التقدير أى تقدير كما كتب صفة الصيام مالزمه اذ قال فى قوله تعالى وصدعن سيد الله  
 وكفرهم

وكفر به والمصدق الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وهما عاصمة عن المشتبه يعني صاحب  
الكشاف قد اخذت بالمعنى حاصله ان عطف كفر به على وصعد سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله الصمد عن سبيله  
متحد معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصمد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال  
وصعد سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرض النافية من مثله لا ينفصل الاول والاول اوجه (قوله وانه حينئذ)  
أي ذان المسجدين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صمد لكونه معطوفا على معمول وهو سبيل الله  
والحال انه قد عطف كفره على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض  
المصديع مجزئ وقوله لا لالة ما قبلها اعطيا بالاعطف) في حاشية التفتازاني قيل الجريد ان يتعلق بمحذوف أي وصعدون عن  
المصدر الحرام وهو في غاية الرذالة وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كعب الاصابع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي  
وقاؤ كالخ) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واتجاهه أحسنه والطاسم الدار من والساجم الهامل  
وهو القاض والسائل الذي لا مانع له (قوله لسانكم جعلت ابدا الخ) انا بـ كسر الهمزة حتى من معد وفي الشرح  
وتكررت بمنزلة قافية مفتوحة فكيف ساكنة فراء مكسورة فتنة تحية ساكنة فتنة قافية بلدهيت بتكررت بت وتل  
كذا في القاموس (قوله وانما التانيق في ذلك محذوف الجسد البنددين وقدمضي) بني مذهب البنداديين لا التانيق  
محذوف لانه الذي هي في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المترتبة (قوله فلا انصدم عسك لسا لا) هذا خبر بيت صدره  
يذهب الرعب عنه كل مضرب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله فالفن بالحال التي هي شبيهة بالفعل به)  
وجده شبهه ان كان من ماضية منصوب وفي كلامه يصح لانه ان أراد الحال المنصوب به الفعل فالمشابهة بينها وبين الفعل يلزم  
عمومية وان أراد المنصوبة اللفظ فخاص فيه ليس كذلك وأيضا فسر ابي على بجزء الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف  
والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومن مثله قول ابي حيان في فاذا كروا الله  
كذ كرم أياكم أو أشد كروا ان أشد حال كان في الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان في العرجوز وفي اعراب أشد وجوها  
اضطرر إليها لاعتقادهم ان ذكر كرم ابتدأ شديتين بعد اقل التفضيل ولا يمكن اقراره بتمييز الأجدع التقدير التي قدر وهو اوجه  
اشكال كونه تمييزا من اصل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجهه لان الوجه ليس زيدا  
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلي هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيد كضرب هو وخالد  
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان أفضل التفضيل من جنس ما قبله يجوز والاذن ان النصب على وجود أحدها ان تكون  
معطوفا على موضع الكاف في كذ كرم لانها عندهم نصب المصدر محذوف وجها لذكر كرا على جهة المجاز قاله أبو علي  
وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على آياكم الثالث انه منصوب باخيار فصل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير  
أو كروا أشد كراهه منكم لا باتسكم ودل عليه ان معنى فاذا كروا الله كروا فاذا كرهه قاله أبو البقاء قال وهذا أسهل من جملة  
على الجزئ يعني في ان يعمل لكذ كرا قال أبو علي وابن جني وجوز الخواري ان يكون أشد معطوفا على كذ كرم قاله الزجاج  
وابن عطية وغيرهما يكون التقدير أو كذ كرا أشد كرايكون قد جعل لكذ كرا وان يكون معطوفا على الضمير المحرور  
بالمصدر في كذ كرم فهذا خمسة وجوه من الاهراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انهم أمروا بان يذ كروا الله كرا  
بماثل ذكرا بانهم أو أشد قد ساغ لاجل الآية على هذا المعنى بتوجه واضح ذها واغنه وهو ان يكون أشد منصوبا على  
الحال وهو نصب قوله ذ كروا تانخر فيا تانخر ان تصب على الحال ثم ذ كروا وجان الاعتراض الذي ذكره المنصف وأجاب عنه  
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذ كرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على  
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون الفصل به فسماء وظرفا والمجرور وان يكون حرف العطف على أز يد من حرف واحد وقد  
وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على أز يد من حرف وقد شرط الاول لان المفصول به ليس بضم ولا طرف ولا  
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالطرف فيجوز فيها ما جاز في الطرف وجوز أبو حيان في الآية  
أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذ كرا مصدر الاذ كروا ويكون كذ كرم أي كرم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير  
نعت لكذ كرا تقدم عليه فان نصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حال المعطوف على حال وفي الكشف أو أشد



مع الحرف كالاسم الواحد والظلم وصل جملة اسمية لتعذر ذلك فهو هذا واضع ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذي  
قاله ابن الحاجب في اماليه يصح منه واختيار من اختياره ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة  
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء القريب الاجزاء عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فامر ثابت عن العرب  
على خلاف القياس احتاج القضاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة ثم الظرف والجار مع المجرور يجوز  
فيه سواء لا يجوز في غيرها قال صاحب العروة وكما متعلق بمحذوف أي ناصح كما أو أفعلى أو أمانه خبير على ان ال موصولة  
وتسوح في الظرف والمجرور وما لا ينساح في غيرها أو على ان ال التعريف الجلس لا موصولة أوجهه (قوله فيجب حينئذ  
عقلها باعني محذوفه أو بزاهد من محذوفه ما دلوا عليه بالذكور أو بالكون المحذوف الذي تعاقب به من الزاهد بن) في الشرح  
أما التعاقب بزاهد بن محذوفه فكأنه وأما الوجهان الآخران ففيهما ما نظر اما الأول فلان اني متعذب بنفسه لا واسطة تقول  
صنيت زاندا ولا تقول غنيت فيه فان قلت المعنى اني الزاهد بن فيه قلت فالجار من متعلق بالزاهد بن لا باعني واما الآخر  
فلانه لا معنى لآخر انهم كانوا فيه وأقول الجواب عن الأول ان نفس فيه مفعول اعني لا الضمير واسطة في كونه قيل  
يسئ في من فقال اعني نفسه أي في يوسف وعن الثاني بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنه وانما هو بكاثنين المتعاقب فيه ومن  
الزاهدين (قوله ابدء بعدت يد الضالغ) يقال بصد الكسر يدا يفتحن أي هلك وباضا يفتحن عن انسية ولا يباح له أي  
لا حسن ساره لان العرب تطلق البيضاء على الحسن السار (قوله وذلك متعلق في الألوان) في الشرح امتناع ذلك مذهب  
الضميرين وذهب الكسائي وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين  
الى جواز بناءه من السواد والبياض خاصة والتمني كوفي فلا مرجع اليه في ارتكاب طريقتيه وطريقته محله (قوله والصحيح  
ان من الظلم منه لا سود) في الشرح الطاهر انه تخافه التفضيل بناء على مذهبه الكوفي وتخرج المصنف مفعول افرضه  
من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله بالة كمردي الخ) الارتداء ليس الرداء هو هنا استعاره لتقلد  
السيف وأردا جرح من دم السيف والظلم في بعض المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها ظلية وقال أبو هريرة والفراء واحدتها  
ظلاوة والا كد جمع كبد والذي في الصحاح ان جمع كبد كراد وفي القاموس من اجعه كباد وكبود (قوله الثامن قول  
بعضهم في سقيائك ان اللام متعلقة بسبقه ولو كان كذلك لقليل سقيائك) بنى اللام باطل في الشرح اللازم على معنى ما صرح  
به ابن الحاجب في شرح الفعل من جواز ذلك سقياء يداو جدا ياله (قوله فلام التقوية لا تازم) بنى وهذه اللام لازمة  
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب في هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضي ان يكون انما معمول لا لا يتقاه مع تقدمه عليه  
وعطفه على معمول مناهي وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر) في الشرح ليس في قول الزمخشري ان ذلك من الفصح والتشعر  
ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمول انماكم وان يكون التما معمول لا يتعاقب كمن مقتضاه ان يكون بالليل واجه للنام  
وانتم اربعا لا يتقاه الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما مع ما قبله بلاء بلاء متعلق بهما مع جهة المعنى  
فقط فان قلت لم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل وانتم اربعا مبتدأ محذوف أي ذلك  
بالليل وانتم اربعا لا يتقاه الفضل وترجع الى الماذكر من المنام وابغاه الفضل والابتغاه ان تأمل لفظه هو تقدم تقديره من ثمرة الاول  
والجملته متعضة (قوله وزعم عصري) هو قاضي القضاة به لدين عقيل وقد ذكرت رجسته في الحادي عشر من الاشياء  
التي تحتاج الى الرباط (قوله والظلم والتعديفران) في الشرح كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أوائل الامور  
التي يكسبها الاسم بالاضافة ان قولهم غيران واغبار ليس يعرى وأقول لا يلزم من كونه غير عري حتى ان العرب لم تتكلم  
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الاجناس كما به العرب دون اللواتين (قوله قول بعضهم في وما هو  
بترخه من الذباب) ضمير هو ضمير هنا أوجه أظهرها ان يكون عائدا على أحدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم عما  
قبله وهو لول يعمرو على كل فهو اسم ماعدا الجوازين وما عدا عند التبيين وبترخه خبر وان يعمرو فروع ترخه على  
الاول ويبدل من هو على الثاني وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شيء فلهو ان يعمرو بدل منه وكون السدل من الضمير  
مفسره فيه خلاف وأجاز الفارسي في الحليات ان يكون ضمير الشان قال أبو حنيفة وهذا مل منه الى مذهب الكوفيين  
وهو ان مفسر ضمير الشان وهو المعنى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادها وما يتوهمها هو قائم زيد

فهو مبتدأ وخبر مجهول عندهم وبقيت خبره جزئية فاعل بقاءم ولا يجوز في مذهب البصرين أن ينسب الوجود إلى مفعول  
يبرز أي بمسألة من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقوله بعضهم هذا الذي في الحليات كان في كلامه رد على أبي حسان  
في جملته ما بعد ضمير الشأن هنا غير محله (قوله فحين رفع يدك) هو الجملتين سلباً ونحوهما أو الضم على حذف فاعل جواب  
أي يندر كرم الموت وهي قراءة ضعيفة وبعبارة التخييري ويجوز أن يقال جلى على ما يقع موقع أيما تذكر أو هو أيما  
بكنم كمال ولا ناعب بمعنى في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشرة • ولا ناعب اليبين غيرها على ما يقع  
موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا مصلحين في رفع كرمه بغير قول • لا ناعب مالى ولا حرم وهو قول نحوي سيئوى ويجوز أن  
يصل قوله ولا تظلمون قبلاً أي ولا تنقصون شيئاً من كتب من آجالكم أيما تذكر أو في ملاحم حرم أو غير هاتين ابتدأ  
قوله يندر كرم الموت والوقف على هذا الوجه على أيما تذكر أو في موقع أيما كرم اللهم الآن يقال أن رفع المصارع عند  
أي يقول إن الله وعند البعض على اعتبار الفقه كما ذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هنا بضاعى نية التقديم  
فكقول قول سيئوى قلنا لا ينافي الحاجة إلى جعل أيما تذكر أو في موقع أيما كرم اللهم الآن يقال أن رفع المصارع عند  
نية التقديم أيما يكون إذا كان الشرط ماضياً وهاهنا بحث آخر وهو أن كون الشرط ماضياً والجزء ماضياً أيما يحسن في أن  
لعل الماضى إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أيما كرم يندر كرم الموت إلا على حكاية الماضي بقصد الاستحضار وعلى الوجه  
الثاني لا يكون قبلاً بمعنى أدنى شيء من الأجور بل من مدة الاجل المكثوب لينظم الكلام (قوله لأنه لا تلحقه علامات  
الغروب إلا بشرط) يريد بالغروب التأنيب والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خالياً عن من فإذا وجد هذا الشرط فإن كان  
اسم التمثيل معرفة باللام أو مضافاً لضافه لا بقصد معهما لتفضيل على المضاف إليه وجبت مطابقة لمصاحبه وإن كان مضافاً  
إضافة بقصد معهما التمثيل على المضاف إليه جازت المطابقة وعدمها (الجملة الثالثة) (قوله أحداه قول أي عبيدة) في  
البصر قال أبو عبيدة الكوفي جنى أو القسم وما جنى الذى وأنت على ذى الم كافي قوله تعالى وما خلق الذ كروا لا تنجو جواب  
القسم بمبادولك (قوله وأنت الذى فى فرجة الله أطلع) هذا مجزى بصدده • فيأرب ليلى أنت في كل موطن • (قوله وفى الآية  
أقول آخر ثانياً إن الكافي مبتدأ) ذكر صاحب البصر الأقوال التى في هذا الموضوع فبلغ من خاصية مشرقه لا ولم يذكر  
ما ذكره المصنف ثالثاً ونسب ما ذكره المصنف إليها لا جاز وما ذكره صاحبها لا يخش وأقصر صاحب الكشف عنها  
على ما ذكره المصنف إليها وما ذكره صاحبها وفى التشرح تأمل قوله آخر مع قوله ثانياً فإنه إن اعتبر القول المتقدم وأولها حتى  
يكون هذا ثانياً لم يصح لأن الأقوال بقيد كونها لا تشمل ذلك أصلاً وأقول الضعيف ثانياً إجماع إلى الأقوال لا بقيد كونها  
آخر (قوله المثال الذى في قول ابن مهران) فى القاموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية بأرض من وجد أحد بن الحسين  
القرى وفى التشرح وأمل أن هذا المقرئ هو المراد فى المتن (قوله أنقرحاً كباد الحدين الخ) تقرر خروج ولا كباد جمع  
كبدوى مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) فى التشرح الوجه الذى ذكره ابن مسعود  
مشكل في نفسه وذلك لأن أبداً كانت موصولة إجماعية إلى التى على زعمه لم تنبأ فى مثل قولنا أنت أعقل من أن تكذب  
أن تكون صلتها تكذب بالآلة الفوقية للطلب وإجماعاً أن يكون إذا بالآلة التحتية ليكون مضملاً للضمير غيبة يعود إلى  
أن التى هي اسمى التى مع أن المصروع فيه المطلب وكذا يرد فى نحو أنا أعقل من أن أكذب والمصنف سكت على هذا  
وأخذ يقول اللفظ جابوا وجهه ولا يضيحه ذلك من الاعتراض فأمله وأقول لعل ابن مسعود يجوز فى مثل أنت أعقل من الذى أومن  
أن تكذب التاء الفوقية للطلب وفى مثل أنا أعقل من الذى أومن أن أكذب المجزى لكلام ابن مسعود كما قال المصنف خالف  
الضويرة فى أقوال كثيرة (قوله لا يعود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) فى البصر والظاهر فى قوله تعالى ثم يعودون  
لما قالوا لا يعود إلا الذى سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً أنت متى كطهر أى علامك الكفارة بالقول الأول أيما لازم  
بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفى الاشتراق لأن المنزلة الحسن الموعود التشنين فى الفرج وقبل أن يجمع  
على أصنافاً فاعل ذلك مقصود وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضاً وقال أحمد إذا أراد أن يغنى  
كفر وقيل إذا تخرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروى عن طلوس وقيل إذا تخرج على  
أصنافاً لم يطهرها بعد الظاهر فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعى وقال بعض أهل الكلام إذا دعا فظاهر  
منها

منها ثانياً وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبذلك هذا الوجه متدني ضعيف) لأن أنت العقل من أن تكذب يقال التفضيل وانت أقل من المكذب لأن فضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لأفضل فيسه (قوله التوجيه الثاني) أن أفضل مني أمي (في الترح فيه نظراً لأن الفضل الذي يسبكه هو ومأمعه في المثال بالمصدر بعد نداء في خبر المفضل فينبغي عند السلك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الصغير كما تقول في أعجبت ما صنعت العتي أعجبت صنعك ولا تصرفي غرضنا أن فاعل المصدر يجوز تركه وإذا فصل ذلك في المثال صار معناه ما يدا بعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضل على الناس في البعد من كذبه نفسه فيأمر مشاركة الناس في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بمنزلة ثم في كلام المصنف الجيع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه وهو متبع قال الرضي وأما نحو قولهم أنا أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المنتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأعمل التفضيل بقيد بعد الفاعل من المفضول وتجاوز عنه في مثلها ليست تفضيلية بل هي مثلهما في قولك بنت منه قطعت بأهل التفضيل يعني مقبوزاً وبأنه لا تفضيل يعني أنت أعز علي من أن أضربك أي بأن من أن أضربك من فرط مزتك على وأنا جاز ذلك لأن من التفضيلية متعلقة بأهل التفضيل بقرب من هذا المعنى ألا ترى أنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فعناه مقبوز في الفضل من مرتبته فين يماض في كالتفضيلية إلا في معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح أن المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب إضافته ولا تسته إلى فاعل ذلك الفعل لأن المصدر لا يظهر فيه ولا يبرز كفاعل والغرض من سبكهما بيان المصدر والحاصل منهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله أن في كلام المصنف الجيع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف ليس فيه ذلك لأن من الأولى هي المتعلقة بأهل ما ضمنه معنى البعد والثانية بمعنى على فأقبل في قوله تعالى ونصبرناه من القوم وهي متعلقة بفضله وهو صلة لا يكون يدا بعد الناس من التكذب بل هي الجملة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فيمن خفض) هو السلي وأبو ثواب وعاصم وحزق وقرأ الأعرج وأبو قلابه وبجاءه والحسن وقادة ومسلم بن حرب وقوله بالرفع وخرجت على أنه معطوف على في الساعة على حذف مضاف أي وعلم نيله وحذف المضاف وأتم المضاف إليه مقامه روى هدا عن انسكافي (قوله وأبعد منه قول أي عمرو) وهو ابن الملاء قاله في مجلس لال ابن أبي ردة ما سئل لال عن هذا فقال لم أجده لها نقداً فقال أومرنا منه لقرىب أو تلك بنا دون قال الحق في ورده هذا كثرة الفصل وأنه ذكر هناك المشار إليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولوقال وأبعد من هذا مشيراً إلى قول الكوفيين والزجاج لكان أحسن لأن التابعين المعطوفين هنا أبعد من التابعين القسم وجوابه هناك بكثير (قوله وقول الزنجشري) عطف على قول جماعة (قوله وقيل الواللقسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب بحذف أي لتتصرن أولاً لمن فيها ما أشاء (قوله وأما من نصب فقبل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول لم يكتبون أو ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) في الترح حكاية هذه الأقوال المذكورة هنا في توجيه النصب فيها هو صواب ليست بحجة لوجود التبعاد الموجود في الوجه الذي ادعى أنه غير صواب بل البعد فيها حكاية ما أشاء وأقول ينبغي أن لا يرد الشارح أن البعد في كل ما حكاها المصنف هنا أشد في بعض ما حكاها لأن التبعاد في العطف على معمول يعلمون أو على أنه مصدر لقال محذوف أو على إسقاط الحافظ ليس كذلك (قوله وقيل هو ما جاءهم أي كفروا به) في الترح يعني أن خبراً في قوله تعالى أن الذين كفروا بالذ كر إياهم هم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وقبته نظراً لأن التقدير حينئذ أن الذين كفروا بالذ كر إياهم هم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المستند أو قد تخلف هنا فلا يستقيم الخبر كما في قولنا أن الذي قام قائم قد يقال بتقدير الكفر بحين المحي وقوع في الخبر والخبر عنه لم يشعل على ذلك فاستفد ما لم يكن فاستقام الأخبار (قوله جعل على ما لم يثبت في الخبر) يعني خبر المبتدأ أنه لم يثبت فيه الخلف على الجواب (قوله والذي فسرته عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصته تامة عروبة الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري) هي ما روى هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قالت عائشة أم المؤمنين وأخبرني حديث الحسن أ رأيت قول الله تعالى أن الصفار المروءة من سمع الله فخرج البيت وأعمرو فلا جناح عليه أن يطوف بهما لعل الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو سمعنا أن تقول



في البحر من اسم استفهام في موضع وقع على الابتداء وهو استفهام معناه الإنكار ومن سغه في موضع وقع بدل من الضمير المستكن في رغب ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على السبل أجدلانه استثناء من غير موجب وانتصاب بنفسه على أنه ضمير في قول القرطبي أو شبهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعوله إما السكون سغه يتعدى بنفسه كسغه المصنف وإما السكونه ضمن معنى ما يتعدى أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني وأولئك وهو قول أبي عبيدة .  
أوتى اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو تو كيداً كد مخفوف بقدره سغه قوله نفسه حكاه مكي أما التمييز فلا يميز البصريون لأن شرط التمييز عدم أن يكون نكرة وإما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول ز يدحسن الوجه ولا يجوز زحسين الوجه ولا يحسن الوجه وإما اسقاط حرف الجر فلا يناسب وأما كونه تو كيداً حذف مؤ كده فحذفه خلاف وقد صحح بعضهم أن دلالة لا يجوز وإما التضمين فلا يناسب وأما كون سغه يتعدى بنفسه فهو الذي يختاره لأن ثعلباً والمبرد حكاه سغه بكسر الفاء يتعدى لا كسغه بفتح الفاء وشدها وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة (قوله وإنما لغة الأكثرين في تو كيداً الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو الـهـمـين أن يكون بعداً أتوكده بالنفس بل يحتمل أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء تقدم أن تو كيداً المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس حقه أن يكون بعد تو كيداً الضمير المتصل على التضمن بل حقه أحد الأمرين لا يمينه أما تو كيداً المتصل وإما الفصل بغيره أي أياً ما كان الفاصل وتقدم هناك أن الباء الزائدة يمكن الاعتداد بها أو أقول تقدم لنا نحن أيضاً هناك مع السباح كلام في ذلك على أنه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلفظ الأكثرين (قوله لقم أنت يا ابن الخ) في الشرح أقصره على التثنية بالبيت ليرجى أنه دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام أنه قرأ جماعة بهذا المعنى فخرحوا وفي الحديث لنا أخذوا مصافك وعن قرأنا هذه الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قرأته بشاذة إذا صريح في الشاذ ما رواه القرطبي أن العشرة وثلاثة من العشرة (قوله وإن الذي حانت بفتح دما وهم) هذا مصدر يث هجره هم القوم كل القوم أي عامهم وتسمى الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة أنه قدما على إهمال أن الناصبة جملا على أخيه أما المصدرية) في الشرح منه نظرم وجهي أحدهما لا وجه للصكون هذا الظاهر فإن جعل أن الناصبة على ما المصدرية في الإجمال قليل وليس بقياس وإنما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى قوله كثير ومقبس ووقعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في أوائل الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن جعل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الأصل أن يتوابع الجمع جملا على معنى من حسن وبيان المتألف أن كون هذا حسنا يقتضي سداده وأقول الجواب عن الأول أن السكون الظاهر وجهه هو تبادل الـهـمـين إلى الذهن وكونه غير مقبس لا يبيد ذلك عن الثاني أن هذا المعنى لا يقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم إمكان الأصل فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما يثبت ذلك) في الشرح حاصله دفع التناقض عن الزمخشري بأنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تو ضمن حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في قبوله ما أجاز به أي أن يثبت السكون في غير كركم الموت برفع يدرك وإن كان مثل مانعه أو أشد السكون القراءة شاذة فلم يبال بالنسج فيها وفيه طرفا يرى أن قرأت كلهما أحاد ولا حوزا فربما ولذلك تراها بطارق عنان القول في نخطه بعض القراءة السبعة في بعض الأمكن ولا يبالى بما يقول لقائه أن القراءة بالـهـمـين لا بالـهـمـين العصبية المتصلة بالـهـمـين التي هي الله عليه وسلم فلا اعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لأن الزمخشري وإن كان يرى أن التمرات كلها أحاد لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم ينسج فيها لقوتها بسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض تصحح فيها لقية القاري بها (قوله والثالث قول بعضهم أن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال بسم أو سم) في الشرح هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لأن موضوعه ذكر الأمور التي يدخل على العرب الخلل من جهة أو النظر في ذلك ليس من الأعراب في شيء وقد ذكر في ديباجة الكتاب أنه يغيب ذكر ما لا يتعلق بالأعراب فكان حقه أن يغيب ذكر ذلك في كتابه أصلا وأما قول لا ينبغي عليه حذف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثله امرأ (قوله وكل هذا راجع عن الظاهر لتفسير دماع) في الشرح بل هو راجع عن الظاهر دماع صحيح وذلك أن الأذن لم يسمع الأمور فاقال أنفى الأدب فخرج من نقل



الحركة ايدان بالوقف حكما ولو لا ذلك لكان نقل وتماثل ذلك حوصا على عدم الطرح والكيفية من السنة في الاذان من اراد  
كلما هو موقوف فاعلى واخرها وان لم يقف حسانا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ما كنا لاجل الوقت فنقل اليها  
حركة الهمز: ووصل مع نية الوقف ولو حرك الزيادة لضعف الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحصاء حركاتها فخرج  
من سنة الاذان بالكفاية واحتياج المصنفين حمزة الوصل لا يثبت لسان في الدرج لا يثبت ان قد فرضنا ان الناقل لم يكن الي  
الاداء حكما لا اصل فيه حمزة الوصل يثبت ان الدرج مفقود حكما واما الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه  
الانطافاة مقطوعة عن البعض ان يقال الم يسكون الميم وفتح الهجزة لكن اطلق القراء الا في رواية يصح عن ابي بكر عن عاصم  
على فتح الميم وطرح الهجزة فذهب سيدي به وكثير من النحاة الى انه حرك لا لتقاء الساكنين واؤثرت الغنة لضعف المحافظة  
على التغميم في الله والذهب الزخشي في الفصل اتباعا لكتاب سيدي به واختار في الكشف ان حركة الهجزة في الله نقلت  
الى الميم بعد حذف الهجزة تخفيفا فاعتز به ان حمزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة لئلا يكون فيها الحائث يثبت  
وكيف لا وابقا مع كونها لغة لا لغة علماء ما بان مع اذا كان في حكم الوقوف عليه لم تكن الهجزة في الدرج بل في الابتداء  
فجاز تخفيفها فيها والفاخر كنهنا على الساكن قبلها كما في واحد اثنان كسبم الله وال وحذف الهجزة وذهب اليه الزخشي  
في ذلك في كشفه فظهر ما ذكرناه اه ما في الشرح قوله وقيل من المصنفين ما ذكر ظاهره ان الزيادة لثلاثة التي  
ذكرت في ابد الزهرة من ما آتية في ابد الله من الضمير الصاد لها ولا يعني ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلتها  
ذكره هناك وليس بان ههنا قوله نفسه وقد يكون الموضع لا يتصرف الاعلى وجهه مرجوح فلا حرج على منخرجه قراءة  
ابن عامر وعاصم وكذلك في المؤمنين في الشرح هذا اعتراف من المصنفين ان هذه القراءة انما هي غير لغة لكونها  
لا تخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ان يكتب مثله او قول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصحة  
غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحه ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة قوله فقبل الفعل ما من معنى للفعول وفيه  
ضعف من جهات اسكان آخر الماضي واثابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل واثابة ضمير المفعول به مع وجوده وقيل  
مضارع اصله تسمى يسكون ثابته وفيه ضعف لان النون عند الجيم تفتي ولا تدغم كرهذين الضميرين او على الفارسي  
والزخشي قال البني في شرحه للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف او على ضمير لا لا بدعي تخفيف الياء الاسكان  
ولا بد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاه الفعل المصدر بلغ من اقتضاه للفعول به لان كل فعل لازم او متعد لا بد له  
من مصدر الا ما شهد فكان قلعه معلم الفاعل اولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع يكون الغرض منوطا به كالفعل  
وهو النسخة ههنا واد اقم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا  
به بهر يحاول تدبره ونحو النجاة المؤمنين او تقول نجي فعل مضارع ادغم فونه في الجيم واصله نجي وتقول هذه القراءة تدل على  
جواز هذا الادغام فان العربية تفرق بين نون القرآن المجهر وضاحته وقول من يقول مثله لم ينج عن العرب مشير الى انه  
أماط بجميع كلام العرب نفسه جمعير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاختلاف بقول نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه بلجهله  
أو لعدم عدالة اولئك الفعلة وعدالته وتركه الاخذ بالنسك بعائنت واورع من ثبت صحته من الفاظ وهو رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اصح العرب مع قوله تعالى اثنان تزنا الذكروا انه لحافظون فان قلت القرآت السبع متواترة في عالم  
يكن من قبل الاداء واما ما هو من قبل الاداء كليله والامالة وتخفيف الهجزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في  
اصوله ود كره غير قلت نعم لكن لا يكون نقل القراءة هذه الاشياء أقل من باقي العربية والاشعار والاقوال فكيف يطمعن  
فيما نقله القراء النفاة بأنه ينجى عن مثله ومن ابن عرف أنه لم ينجى مثله ولونقل نقلها عن مجهول الحال لقبوه مقبول هذا اولى  
واضاف ذكر المصنف في سورة الباقية انه قرأ ينجى قوما وقال حمزة ليجزى الجزاء قوما موضع المصدر وموضع الفاعل  
ونصب للفعول به فثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا اه في الجملة انما خاصة في قوله ولونرد مسائل من ذلك هذه  
الاشارة الى ما يحمله اللفظ من الاوجه لا ترك ما يحمله اللفظ على ما لا يعني

### باب المبتدأ

(قوله الفصل وهو ان يجزوا الابتداء وهو اصحها) في الشرح في ظاهر العبارة تدل على ان قوله وهو ان يجزوا ابتداء تنصير بان  
الوجهين

الوجهين الأخيرين وانضغطة الابتداه فيكون الفصل الذي حكم بأوجيته ضعيفا والابتداء الذي حكم بأضافته راجعا وهو متناقض فينبغي أن يكون الضعيف غير مراد على أن الابتداه انما يضاف حيث تكون صيغة الضمير متبعية لأن تكون فصلا وهنا لا تبين لذلك اهـ وأقول لا تسلم أن قوله وهو راجع لهما يقتضي رجحان كل من الوجهين الأخيرين ولم لا يمكن لصدة ضعف أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بأوجيته ضعيفا ولا كون الابتداه الذي حكم بأضعفه راجعا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فإن ما عدا زيدا من الناس منه ما هو أزهد منه ما ليس بزاهد (قوله ومثله ما ربح رجل صالح لقبته) أي ومثل كم ربح لقبته ومن أكرمه في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر أرب رجل صالح لقبته وإن كان ينسما وبين ربح رجل لقبته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء أحدهما هو كم وفيه هو المحرور ورب وقد تقدم في رب أنها تضر ديار زيادة في الأعراب دون المعنى وإن محل مجرورها في تصور ربح رجل صالح لقبته رفع أو نصب كافي قولك هذا القبته (قوله ووافقه ابن الحاجب) وهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك في الشرح وقول الفجود في غيره من شارح كافيته أنه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو معناه القوي لسد دخل آفاظهم بدو آفاظهم أنته مقنن لحل كلام ابن الحاجب على ما هو يرى عنده وكيف وهو مصرح بأنه لا خلاف في امتناع نحو آفاهم أنته (قوله ويجهت أن الضمير المرتفع بالفاعل لا يمازوه منفصلا عنه) الرفع المستتر في يمازوه عائد على الضمير والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويمازوه بالجيء والراء المهملة (قوله وعمما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أرغب أنت من الحق يا إبراهيم وقول الشاعر • خليلي ما واف بهدي أنفاس •) ههنا صريحت بجزءه أن لم تكن نال على من أقطع وفي الشرح ليس ههنا عما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيجمل تعلق الجار فيها بمضنوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن الحق فلا فصل بين العامل ومعموله بالأجنبي وأما البيت فيجمل أن يكون أنفاس مبتدأ وخبر الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بهدي أي أن عدم قيام كامي على من أقطعه سبب لأن لا يكون أحدوا ليا بهدي لأن من سوا كالي ليس يميز لك كامي هدي في خلو من الموده وصدق الجملة فادالم نساغاني بالغام على من أقطعه أنسى غير كادكا ونضاف عن نصر في الخلف من هو أحيى ما منه فيكون ذلك داعيا لليلاني أحد بهدي وهذا معنى صحيح يمكن حل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نعم الدين سعيد في شرح الكافية أنفالا عن الحديثي وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله وعمما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في أن غالب الظن من الآية تعلق عن الحق برأغب ومن معنى البيت أنك إذا لم تكن توافي نال على من أقطعه ههنا أنما وادين بهدي (قوله وإن يكون تابعا عن فاعل ضرب على تقدير مخالفا للضمير) لا ينبغي أن معنى الكلام على تقدير ضرب مخالفا للضمير غير معناه على تقدير رهاصه فإن معنى الأول مضروبة الآخر لا بد من معنى الثاني مضروبة زيد لا الآخر (قوله والقراء والرحمى ريان هذا الوجه شاذ ردينا لخوا لجملة الاسمية الحالية من الواو ووجبان الفاعلية) يعني تكون الاسم فاعلا للطرف في نحو جاز به عليه جسة وليس كازها قال رضى اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو ونقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في ربط وأما ما إذا الضمير في الابداسي أن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاز به وهو راجع كقولك ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المصدور إذا لم يكن جاز به يدا كما صدرت بالواو ابتداء أول الأمر يكون الحال جملة وإن أردت معنى المفرد وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال تقرر أن كان الضمير في مصدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاز به زيد على رأسه وكلته فواء في وأخبر انحو خرجت مع البازي على سواد فلا ضمير بضعفه مجرد عن الواو ذلك لكون الواو في أول الجملة وإن لم يكن تمسدا بل تقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وإن زاد الواو وأن كان الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامرة فلا شك في ضعفه وقيل هو قال جاز الله بناء على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا أن قولهم جاز به زيد عليه جسة وثى بمعنى مسبقا عليه جسة وثى يريد أنه ليس بمجمله بل هو مفرد تقديره لئلا خلا من الواو وذلك لأن الطرف إذا اعتمد على رأى الحال جاز أن يرفع الظاهر كاصري باب المبتدأ فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد فضعفه تقار قوله فاطمة بالمهاديات ودونه • جوى سورها في صرتم تزيل وقوله وإن أمر أمرى البك ودونه • من الأرض موما ويدا هعلق ولو كان مفردا لم يميز الواو أيضا تقول لقبته وإن عليه جسة وثى ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه وإن أراد أنه لا يمتنع أن يضر بعضه فحسم اهـ

(قوله وليس بشئ لأن الذي هنا متعدد لا واحد به دليل كائن) وذلك أن كائن يدل على الكثير فهو غالب غالب فهو أو متعدد مثل المصنف  
لذلك في حرف الكافي لهذه الآية (قوله على اختلاف في الالف واللام الجنس هي أم المهد) وذلك أنها إن كانت الجنس  
فألفاظ الجمهور وإن كانت المهد فالألفاظ الأعداد واختلاف في الحاسب أن الالف واللام هما له دلالة ذهني (قوله وقيل يجوز  
أيضاً أن يكون خبر المحذوف وجوباً أي المذوق زيد) فإن قيل يرده على هذا القول عاينوه المصنف على قول ابن مسعود  
من أن شرط المحذوف وجوباً بأن يشهد مسده أجيب أن ذلك شرط المحذوف قبل حذف المصنف وجوباً وليس بخاص  
ولو سلم في المدح مع قاله صادم مسده (قوله مستله) إذ لا بد من قبله القول بأن حب فعل وذافاً عن أن يكون مستداً  
مخبراً عنه بصداً واللفظ (الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحارث وأعرض عليه أنه لو كان كذلك لم يرده أو لم  
يدكر في الأحوال كلها فهو جواز يدل على أن لا بد من وجوباً وهذا هو المذهب والمهندس واجب بأن صفة حبذا جرت  
مجرى المثال لم تقتر (قوله وقيل يدل من دلوه أنه لا بد من جعل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قطع عن الحكم  
كلامه من الأمرين وسند الأول صحة قولك فتنت هذا حسن لما أولاً كلف الارتفاع جزءاً من أن الأول يدل اشتغال والثاني يدل  
بعض من أنه لا يصح حلول شيء من محل البدل منه ادلاً قال فتنت حسن لما أولاً كلف جزءاً من استند الثاني نحو قول  
الشاعر لما كان قيس هلكتك هل واحد • ولكنه يبدل من ثم بما حدث بمتعة بدلت اعني ما كان قيس هلك  
واحد ويصح معناه لا بد من التزم البدل في بعض الموضع منه انتهى وبالنسبة إلى التزم الوصف في مجرور رب الطاهر وقد  
مر هذا البيت انتهى وأقول قد تقدم مرة في هذه الآية في أن يراد الشارح بكلام الأمرين من حلول البدل محل  
البدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول في جواز الاستغناء عن زبدية (قوله وقيل عطف  
يدل ويرده قوله • وحيداً نعمت من بياضه) هذا مذهب بعضهم يأتيك من قبل أن أحياناً • ويقع البيت  
بقامه هنا في بعض النسخ والنسخان جمع نفع من نفع الطيب إذا قام وعناية بفضيلة النساء الصبية وأصلها بمنية  
يتشبه بها نسبة إلى الحب حذفت إحدى ياءي النسخ فيكون عطف البدل على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض  
مواضعه في هذا البصر الغضا الصامتة وفوال تكبير (قوله وقيل بأن حبذا اسم المصنوع فهو مستد وزيد خبر  
أو بالتمسك) قال البردوان السراج أن تركيب حب مع دال الالهية حب هو المجموع من حب ودال السماعي المصنوع فإذا  
قلت حبذا زيد فاعني المصنوع بدال ابن مالك وجاء التعريف من جهة أنه في ذيل ذي الالهة فالمرءة إذن ضربان مربية  
انتمى في مئة ثمة بصر صعداً (قوله وإذا قيل بأن حبذا كله فعل مزيد فاعل وهذا الضمف ساويل) هذا القول للأخص  
ونخطب وجباً • قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لأنه في على دعوى مجردة عن الدليل مع ما يسهل من قلب الضمف  
الجرع من ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحيد الالهة الخ) في الشرح تقدمه برأيه وحس في  
هذا البيت الاحيد احبب لاسمه لأن الكلام دل على اسم الله المصنوع (قوله مستله يجوز في نحو نصير جميل  
التدائية على منها) أي من صيرنا ذكره والاسم الآخر نحو محذوف لأن حب لا صفة صيرنا أو جعل منه أو خبراً أو ساقى في  
التحفة أن شاء الله تعالى • الأول من هذين الوجهين

### باب كان وما جرى مجراه

(قوله مستله يجوز في كان من خبر أن في ذلك كذا كذا) كذا كذا كان له قلب ونحوه قد كان له مال نقصان كان وقامه أوز يادتها وهو  
أصغرها في الشرح هذا اعتراف بان العلم والقدرة ضمنية فيحتاج إلى جعل الفعل مستعملاً في الغرض ثم كذا يسوغ  
له تخرج الخبر على الضمف الرجوع عنه ثم كذا كذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يتجمله العطف من  
الوجه الطاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه خبراً لا موجه ضيف غير ظاهر ثم كذا كذا الضمف هذه الجهة  
بما اشغلت ليس في جهات هذا الباب وهو مع قولنا صكر الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهة تاركه من  
الوجه الطاهرة ولو ترك بعضها لبات في منه خلل في الأعراب البتة اللهم إلا أن يصرح العرب بأن ما ذكره متعين لا يمكن غيره  
أو يكون في كلامه ما يفتي أن تبين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمل

انتهى

انتهى وأقول ان المصنف يخرج التثنية على أضف الوجود عنه وإنما ذكر ان التثنية يحل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ان المصنف وان وضع هذه الجملة لترك ما يحمله اللفظ من الالوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب العرب لهذا الترك لا يحصل بالجموع الالوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجملة من كل باب ما يحل وجوه بعضها ظاهري وبعضها غير ظاهري لجنب العرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والالتصاف على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجملة انما خمسة ان يترك بعض ما يحمله اللفظ من الالوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحمله اللفظ من الالوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا ينبغي ان هذا يتأتى من منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عسفر باب زياتهم الشهر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زياتهم بايضا من التثنية قياسا نحو ما كان احسن زيد او ما دلت من قول أبي امامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث اوني كان آدم وفي التسهيل وتخصص كان مراد فقه لم يزل كثيرا ويجوز زياتهم اوساطا باتفاق وآخر على رأي (قوله الان الماقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة خبرية متأخر فيصير اسوأها (قوله فلهذا موحيا او موحى) يعني ان وحيا كان حال من الفاعل فلهذا موحيا وان كان حال من المفعول فلهذا موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يمت به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها ومن وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد او يرسل وفي بعض آخر ومن وراء حجاب بدون واو العطف (قوله) يتقدم رأيا موحيا وذلك من وراء حجاب) لا ينبغي ان هذه الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالقدر اسم مفعول وانما لم يمت به المصنف على ذلك انما ادعى ما ذكره في موحيا وفي الجبر والجمهور او يرسل رسولا فيوحى بنصب الفاعل مطلق او يرسل على الضمير الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا الضمير مطلق على موحيا والمعنى الاوحي او يجمع من وراء حجاب او ارسال رسول فيوحى ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعاف ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لا يمت به من في الرسول او في المرسل اللهم لان المعنى به موحيا كان ابشرا ان يكلمه الله وان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك نكيبا على حذف مضاف) في الشرح والتقدير نكيبكم موحيا او نكيبكم ارسالا وينبغي ان يجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راحة الى المبعث ذكر كوفي كلامه وهو الاصح فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الاتصال من وراء حجاب فنكيبكم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء انما يذكر من حجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق انهم المحبوسون والبشري جيل اسمه مفرغ عما يحبسهم اذا حجب انما يحيط بجهنم ومحسوس ولكن يجهنم عن ايصار خلقه وياثرهم وادراكهم عشاء وكيف شلوهم في شاة كقوله تعالى كاذبهم عن ربهم وميثد لمحجوبون وفي نفسه بر البضاوى وما كان لبشر وما صنع له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدركه بسرعة لا يلبس في ذاته من كلبا من حروف مقطعة تنوق على عوجا نه متعاقبة وهو ما يمت المشافهة وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعده في حديث الرؤيا والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخضعه بالاول والالية دليل على جواز الرؤيا لا على امتناعها فويل المراد بها الالهام والاتفاق في الروح والوحى المثلثة المثلث الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا ينطق به وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمخبره والتقدير الاموحيا او مكلاما من وراء حجاب فهو عطف على موحيا وحيا معصدا في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قيل حرف الاستثناء فلا يعمل في ايضه وفي الصبر ووقوع المصدر موقع الحال لا يتناسا وانما خالفته العرب ولذلك لا يجوز جاز به ركبائيا ركا او منع سيمويه ان يقع انوا فعل انقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاز به يدان يعضل في معنى ضحك الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشف وحيا في موقع الحال مما لا ينقص وجعله ان يرسل في معنى ارسال الالوانع موقع مرسلات منوع (قوله ولبشر على هذا تدين) تقدم الكلام في حرف اللام في اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها (قوله وعلى الغاموز) يادة فالنفرع في الاحوال المقدرة في الضمير المستغرق لبشر) اراد الاحوال المعاني فالقائمة بجملة المكلمة في علي بها الالوال النعم به فكلمة في معنى من ولبشر ان كانت ناقصة فهو خبر بها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر مخدوف استوفيه للبيان تقديره اراقت وقد تقرروا

المجاور المحرور إذا وقع خيرا ينتقل الخبر الذي كان في متعلقه إليه (قوله وعلى الزيادة والنقصان حال وإن نطرق له) فله نظر لأن ابن علي زيادة كان ظرف مفعول خبر عن زيد مقدم لا ظرف لفعل قلنا (قوله مسئلة) ومثلها يقال يقتضيه الحال بخارجية والنجية وأوجب الفروسي والخميري الجواز بظننا ان مقتضى زيادة اللفظ الخبر عبارة عن الخميري في مفعوله ودخول الباقى الظرف وهو قوله ما زيد متعلق أيضا يصح على لغة أهل الجواز لأنك لا تقول زيد متعلق انتهى (قوله) وهو قولنا لا تفسد قولنا لا جدال في الجان فنقتضئ الثلاثة ظاهرا خبر الجميع عند سيبويه) فخرج المثال فهو قرارة نافع وابن عامر والكوفيون وإنما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لأن اللفظ مركبة مع الاسم لا حمل لها عند في الخبر وهو مرفوع بما كان مرادها به قبل دخولها فلا مانع عنده من حمل الخبر للجميع كما في تصور زيدو بكر وخالد في الدار (قوله) وإن رفعت الأولين) رفع الأولين وفتح الثالث هو قرارة ابن عمرو وابن كثير (قوله) وخبر واحد ان قدرتها مؤكدة لها وقد رت الرفع بالمطف) في الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أي وأضرعت أو قدرت خبر واحد أو قد يقال إذا قدرت الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالمطف كما صرح به كانت لازمة أتاكيد التي فلا ياتي تفريعه على كون لامه مع ما جمعا حازية ويحتمل أن يكون قوله وأضرعت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامه مع حازية فتكون قسما له ولا تكون من التفرع في شيء وأقول إذا كانت الأولى حازية والثانية مؤكدة لما كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لأنه مفعول في التقدير يرفع عبت من ضرب زيدو عمرو أي من أن ضربت زيدو عمرو على عكس هذا جواز وانجبت من أن ضربت زيدو عمرو والجراي من ضرب زيدو عمرو وعليه حمل قوله فكما تخالفون في ثلاث الذرية أن بأمر والعروق والذري أن أسرار العروق والذري أن كذا في حاشية التفتازاني (قوله) وان قدرت الرفع بالابتداء فجمعا على أنه لم يمتلئان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا (الاول والثالث) لأن في الأولين مهمة والاسم بعدها متداو في الثالث حاملة في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لم أن يكون مفعولا لعامة ما من مختلفين الابداء لكونه خبرا عن الأولين ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله) ولم يتحقق ذلك عند سيبويه) لأنه لا يرى إلا محلا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (باب المنصوبات) (قوله من ذلك تصور ولا تظلمون فتبلا ولا تظلمون نقيرا) في الصحاح القليل ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يقتل بين الأصابع من الوسخ وفيه أيضا التغير القرارة التي في ظهر النواة (قوله) وأما ولا تضروه شيئا فمصدر لا تضروه مفعوله) في الشرح يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه ما ندنا إلى المصدر المفهوم من الفعل شيئا مفعولا به وتعبير المصنف بضمي غير مناسب لأن المذكور في الآية مضارع لا ماض (قوله) وأما إن عني له من أخيه شيء فشي قبل ارتفاع مصدر أيضا لا مفعول به لأن عني لا يمتد في الكشف أي شيء من الغف ولا يصح أن يكون شيء في معنى المفعول به لأن عني لا يمتد إلى مفعول به إلا واسطة وأخوه هو وفي المقتول وقيل له أخوه لأنه لا بد من قبل أن وفي الدم ومطالبه أو ذكره بلفظ الأخوة لم يطف أحد جمعا على صاحبه يذكر ما هو ثابت بنهما من الجفنة بالاسلام قال التفتازاني في أن شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديد ما في تكبير شيء من الدلالة على ذلك أنه مفعول به لكن لكونه واسطة حرف الجر كان مساو بالمصدر وغيره في جواز الاستناد إليه ومن أخيه يجوز أن يتعاق بالفاعل وان يكون حالا من شيء اه ثم في الكشف فان قلت ان عني يتعدى بين لا باللام فارجعه قوله فن عني له قلت يتعدى بين إلى الجاني وإلى الذنب فقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنه عفا الله عنه فافاد تعدى إلى الذنب والجاني معا بل عفوت لفلان عما جنى كما تقول عفرت له ذنبه وتجوزت عنه وعلى هذا الآية كانه قيل فن عني له من جنائته فاستغنى عن ذكر الجانية قال التفتازاني يريد ان عني لا يمتد إلى المفعول به لكن قصدته بين قد تكون إلى الجاني وقد تكون إلى الجانية وعند تعديته إلى الجانية إذا ورد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عني اهتز يد ذنبه فثبت ان تعصم على ذكر الجاني باللام علم أنه لم يقصد التعدية إليه بل إلى الجانية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بين علم أنه لم يقصد التعدية إلى الجانية وحيث ذكر الجانية كما جعلا مثل عفوت له عن ذنبه علم أنه لم يلتفت إلى الاستغناء بدلالة الكلام وقصد التصريح لفرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال أنه لو كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجانية في كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك لأنه ربما يكون المقصد إلى العفو عن الجاني من غير التفات إلى الجانية في المصدرية والظرفية والحالية (قوله) ومنه وأزلقت الجبهة للثقيف غير بعيد أي أزالها غير بعيد

أو مؤنثا غير بعيد أو أجنبية الجنة أي الازلافي في حالة كونه غير بعيد في تفسير البيضاء وأيضا في الجنة لقين قرب لهم غير بعيد كما نضر بعد ويجوز أن يكون حالا وكبره لانه صفة مخذوف أي شافتر بعيدا وعلى زنة المصدر لأن الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولعالمها كذلك لأن الازلافي القرب وهو معنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني لعالمها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذامثلة في لعل الساعة قرب) قال أبو القاسم يجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد وعلى معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الامور التي يتكسبها الاسم بالإضافة كلام لا يختص على تذكيره عافيه مما يحتمل المصدر به والحالية في قوله جائز يذكر كذا أي ركض ركضا أو عامله جاء على حذف تعدد دلولا) مذهب سيبويه أن المصدر في مثل هذا منصوب به فعل مقدر ومذهب المالكي والمبردة أن منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحقة اليه (قوله ويؤيده قوله تعالى اتينا طوعا أو كرها قالوا اننا طائفتان من فاعلت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن أننا طائفتان لما كان جوابا لانه ادعوا أو كرها كان طائفتين في موضع طوعا لأن الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فان قلت هلا قيل طائفتين على اللفظ أو طائفتان على المعنى لانها سموات وأرضون قلت لماسجل مخاطبات ومجيبات وصف بالطوع والكبره قيل طائفتين في موضع طائفتان نحو قوله تعالى ساجدين انتهى (قوله يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله في قوله) (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا في الاستثنى) يريد بالاستثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سير لوجوبا في نحو أنت سير اسير أو معا على نحو سيقا وحداو كانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك أي في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه دليل متعبد به قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الموربان يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه المور لا في جانب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل عوضا منه كنه هذه المور (قوله ونقول جائز بدريئة أي برغبة أو رغبة) هذا التقدير ان لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الأول مفعول بالاضافة وعامله محذوف وعلى الثاني بالانابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الارباب عن حقايقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا لانه مضاف اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الهمزة مضاف الى يوم (قوله اني الهوى الخ) يقال ابلاه أي جعله باليا والاسف أشد ما نزل الوسن يفقتن انعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في النرح الترجمة مفقود لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكاه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل أي اني أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضف اليه لكان هذه الملازمة وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب من دعه مفعولا لاجله انتهى وأقول لا يفتي مانبه من البعد وعدم الظهور (قوله من لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يغفر نعماعا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يظنون لها عا وجا فتقول العرب انني كذا واصل الف الف أي اطلبه وأبني بقطع الف أي أعني على طلبه مما يحتمل المفعول به والمفعول معه (قوله وكونه مفعولا بلا ضمير محسب وهو الصحيح) يحسب ضمير أوله وكسر ثالثة هو عائد الى كون زيد في المثال المذكور مفعولا به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطابق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وهذا التقدير يندفع ما يندفع الى بعض الادهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لاتصافه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا لطف على الضمير المحض بدون إعادة التناقص وهو جائز عند نويس والخنس والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الخيمه عند كافي البيت وتضمير وانتشاف العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكامة والسيف المهند المطروح من حديد الهند (قوله بالاستثناء في قوله كون زيدا بدل من المستثنى وهو أربابها وكون الاستثناء وكون الأوباء هانفتا وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والرباب المستثنى ما في بعض النسخ والمستثنى منه ووجهه بجان الأول على الثاني ان شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه بجان الثاني على الثالث ان كون الإلتصاف بالأصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعده أو متصلا وموقرا عن

المستثنى منه المشتغل علمه استفهام أو نهي أو نفي حرج أو مؤول غير مراد به كلام ضمن الاستثناء وإن لا يراعى المستثنى  
 من المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التذاعص مخرج قريما أو قول يعني في باب المبتدأ وقد ذكرناه نحن هنا كما  
 فيه (قوله مسئله يجوز في تصحها أحد يقول ذلك الأز يدكون زيد دلا من أحد وهو المختار كونه دلا من ضمير) أوجه هذا  
 فهو أو شغال الذي على الضمير من حيث المعنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك الأز يد ما يقول أحد ذلك الأز يد وأما وجه الأول  
 وهو المختار فهو أن الابدال من صاحب الضمير أولى لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فان قلت  
 ما رأيت أحدا يقول ذلك الأز يد فبالعكس) يعني فرقه من وجه وهو البدل من الضمير وانتسابه من وجوهين وهما البدل  
 من أحد أو الاستثناء قال الرضى ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الحال أو الأصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول  
 ما ضربت أحدا يقول ذلك الأز يد بالرفع دلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمعنى بل المتنى الضرب قال سيده به إذا قلت  
 ما رأيت أحدا يقول ذلك الأز يد أو رأيت بمعنى أضرمت وجب نصب المستثنى لأنه ليس من فاعل الابتداء هذا قوله قال الرضى  
 وأنا لا أرى بأسا في شيرؤه مع الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للابدال منه أو شغل الذي عامل ذلك الضمير  
 فهو ما كتبت أحد ما ينصني الأز يد لأن المعنى ما أنصني أحد كتبت الأز يد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها أحدا \*  
 يحكي علينا الكواكبا وزى من روية العين وفي جملة من روية القلب كذا ذهب إليه سيده به نظر لكونه محالة الظاهر معنى  
 البيت فالانصاف والحكمة مفيدان معنى بل لو قلت لا وى أحد أو حده الله تعالى الأز يد لم يجز الابدال من ضمير يوجد لأن  
 التوجيه ليس بمعنى بل لا وى فقط انتهى في ما يحمل الحالة والتحيز في قوله يمتنع أن تدخل عليه من) لا نعلم له ابن الجلس  
 (قوله) وإن قدر نفسه احتمال الحال والتحيز) ويكون من التميز غير الغالب على مذهب إليه ابن مالك من أنه لا يلزم في غير الجلة  
 تقدير الاسناد إليه في الأصل بل هو على فمعين غالب وهو أن يكون مقدر الاسناد الفعل إليه مضاعفا في الأول كما في طاب زيد  
 عمدا إذا التقدر طاب عز يد وغیر غالب وهو أن لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء (قوله) فالاحسن ادخال من) أسفاه من  
 التخصيص على المقصود (قوله) والأرجح التميز) يعني في خاتم حديدا (قوله) وخير منهما) الخفض بالإضافة أي من كون حديدا  
 حالا من نصبه على التميز وإنما كان الخفض بالإضافة خبر المحصول التخصيف به من الحال فيهما فيحمل كونه من الفاعل وكونه  
 من المفعول في (قوله) بخوض رب زيد واضحا) في التمرح نصوا على أن الحال إذا تعدت وتعد صاحبها لا تجعل الأولى لغير  
 الأقرب الابدال تقبيلاً للفصل فينبغي أن يكون هذا كذلك لأن كون الأول أقرب بسام عن الفصل وكونه لا بد معه مستلزما لمصل  
 وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير فاعترضه وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر أن في جعل الأولى لغير الأقرب فصلا يسير باق  
 الفصل الذي هنا ولم يفتقر وجوابه أن الفصل هنا لا يتم بفتقره كونه يسير الوقوع في موضعين وعلى هذا كان ينبغي  
 للشارح أن يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا في موضع واحد (قوله) ويجوز أن يختصم الوجهين في ادخاله في السلم كاه وهم  
 لأن كافة مختصين بعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم تعرض له التقاضي في حاشيته بل قال  
 والسلم بالكسر والفتح وكذا يفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب المؤمنان الخالص أو لأهل الكتاب المؤمنين بينهم  
 وكتائبهم أو للنافقين المؤمنين بالسنتهم والكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحيداً فلا يكون  
 الخطاب للمؤمنين الخالص أو لأهل الاسلام يشعبه وفروعه لأن قولنا ادخلوا صريح في الأمر بأحداث الاسلام لا للثبات  
 عليه أو لا زباديته وكافة في الأصل اسم فاعل من كسب يعني منع كان الجماعة منه واجتماعهم أن يخرج منهم أحد (قوله) ووجه  
 في قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس أن قدر كافة نعم المصير ومحدوف أي رسالة كافة أشد) انما قدره أن يختصم ذلك  
 فمرار من تقدم الحال على صاحبها الجور والميل فأن سيده به أو أكثر البصرين بمعنى لأن الحال تابع وفرع لصاحبها والجور  
 لا يقتضي على الجور وكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استبدالاً بقوله تعالى وما  
 أرسلناك إلا كافة للناس وبعضهم يميل كافة حالاً من الكفاف والثناء لبالغة وهو تعسف وهو ناكحاً أخرناهم الإجازة أن لم  
 تكن معاً شياً للامعة أو البعض محمد بن الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن الإمام النلساني قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد  
 العتباتي قال اجتمع بمدينة مرا كش يهودي يشتغل بالعلوم فقال في ما دلكم على عوم رسالة نديمك قلت له قوله بعثت إلى الأجر  
 والأسود فقال لي هذا خبر أحاد فلا يفيد إلا الظن والمطالع في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس





وذلك لاني في جوارحه بالقياس الى جعل كل حال يحتمل له وجه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا لمطلق بل بالنظر الى جعل كل حال يجب صاحبه وهذا لاني في وجوده بالقياس الى انعكاسه فليتمثل (قوله خرجت بها آتشي الى آخره) هذا البيت لامرئي القيس ويروي على اثرنا ذيل مرط والآخر والآخر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الواو كساء من خزانة مرط والمرط بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رجال الابل وجرها المرط لتسير الاثر على القفافة ﴿جواب اعراب الفعل﴾ (قوله فان قلت ما أنت آت فقد تنادى الجزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) بعضى بالفعل الجزم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالبيعة يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تائبني والاستئناف (قوله وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) في وجهي الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمماران والظاهر ان سكوته عنه يجوز وفي الشرح لا يظهر ان هناك ما ينافي تخالف الجنتين بالاحدية والفعلية وليس عيانا على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا مانع اذ يمكن الاستفهام من اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة أو قول بل يظهر ان هذا ما نافي غير تخالف الجنتين وهو ما قرره ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع لا يكون رفع المعطوف بالمشركة له في رفعه وجهت (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اعمالي الجواب أو على العطف على التفات واضمماران واجب على الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه عما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أو اخصر وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمماران على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو ايجبي ضرب زيد فتعصبه لحاز ان يظهر معه ما يقاب الفعل الى اسم صريح (قوله وكالتشال سواء هل ان لنا كره فتكون ان نسلم كون لولثني) يريد بالمثل هل لك التفات اليه فتكرمه وفيه المشابهة بكون لولثني لانها لو كانت للشرط لم تكن الاية مشابهة للثالث في اعرابه لعدم ثاق النصب على الجواب فيها وتائبني فيه (قوله مسئله ايتني اجد مالا فأتفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمماران) يريد بالوجهين العطف على اجد مالا فأتفق منه (قوله ولتيتي مالا فأتفق منه يمنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمماران لظهور جوارحه (قوله مسئله ايتني زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد اخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجنتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر مضطه تكرمه بالنون للتكلم عظيم أو مشاركا كالجزم قياسا نحو ولتيتي خطا بك وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع الخطاب باللام وهو غير مقبوس عند البصريين اللهم الا ان تنذر ان التوافق يقتضيها ما لا يقتضي في الاوائل انتهى وأقول احسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من اداب المحمدين (قوله ومن يقرب منا ويضع ثوبه) هذا صدر بيت مجزوء ولا تخش علما ما أقام ولا هضم ﴿جواب الموصول﴾ (قوله يجوز في نحو ما اذ صنعت وما اذ صنعت ما مضى شرحه) يعني في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر في ضمنه) ذلك كون الاشارة خبرا وليت جلة حالية وبقل كون ذا موصولة وليت صلة وبعضها لا يجيزه) وجهه الاكثر ان الاصل في ذات يكون اسم اشارة لاموصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في ضوء المثال وفي شرح التيسر لا ين اقام قاسم ومنع بعض الضم بين وقوع ذا موصولة بعده من لان من تخص من يعقل فليس فيها ابهام كاف في ما قلنا صارت بالذات الى الاستفهام في غاية الابهام ما خرجت دامن التخصيص الى الابهام وجدتها الى معناها ولا كذلك من لخصصها واختار الكوفيين وقوع ذا موصولة وان لم يقدم عليها استفهام وعندهم ان اسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من عا ذكره اناته قليل وسكت هناك عما ذكره اناته الاكثر فقال واذا قيل من ذلقت فن مبتدأ او ذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة اسماء كون ذات اذ (قوله وما اذ لك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدريه

أى ذلك تبشيراً لله وقيل الأصل يبشره ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير ثم حذف (فى البحر ومن البصرين من جعل  
الذى مصدرية بحكاية ابن ملائكة عن يونس وتأول عليه هذه الآية وليس بشئ لأنه أثبات للاستعارة بين تحتانى الحديثين  
دليل وقد ثبتت اسمية الذى فلا يعمل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل ولا شبهة وقرا الجمهور ويشرح بتسديد الشين من بشر  
ومعنى الله بن محمد بن أبى إسحق والبخارى والعش وطلمسة فى رواية والكسافى وحجرة وابن كثير وأبو عمر ويشرح ثلاثياً  
ومجاهد ومحمد بن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يتعدى بالحركة من بشر اللازم المكسور والشين وأما  
بشر بفتحة الفتحة وبشر بالتشديد للكثير لا للتعدية فإن المتعدى الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتشديد اليه  
وفى شرح التسهيل لأن أم فاسم حكى الفارسي فى الشسير أزيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة  
لى عائد وتأول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده وقال الفارسي ويحيى على قول يونس وتضمنت كالذى خاضوا أى تخوضهم  
ولا يعود الى الذى بشئ لأن فى مثل هذا حرف قال ويحوى هذا أنها أيضاً جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضاً مذهب  
الفرأجاز فى قوله تعالى عما لى الذى أحسن أن يكون الذى مصدرية بجاء لا أحسن فلا مسند الى الضمير موسى والتقدير  
عما لى أحسنه قال ابن مالك وهو معجج وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى تكفل وبالجارية  
ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كقائه قال ابن خروف وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك  
لأن الذى قد ثبتت اسمية فلا يعمل مما ثبت الابداسل قاطع وما استدول به محتمل فأما قوله تعالى الذى يبشر الله عباده  
فأما الذى محذوف تقديره يبشره وأصله يبشره فلما حذف الحرف لم ير منصوباً وأما قوله كالذى خاضوا فلهذا  
الذى خاضوا أو كالفريق الذى خاضوا أو كالذين قاوموا الذى موقع الجمع وأما قوله تعالى عما لى الذى أحسن فبقل الفاعل  
ضمير اسم الله والتقدير على الذى أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قوله بالجارية الذى تكفل فالجار متعلق بمحذوف  
والذى على حاله والتقدير أبوك تكفل بالجارية الذى تكفل انتهى وفى المرحب يجوز أن يكون التشديد فى ذلك الذى يبشر  
الله عباده ذلك التبشير الذى يبشره الله عباده وهذا أولى أدلو فغاب حذف العائد الجور وبالطريق المذكور لو وجد  
السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الذى تخشع فيه فانه قال وتقرى يبشر من بشره  
ويبشر من أبشره والأصل ذلك الثواب الذى يبشر الله عباده فحذف الجار كقوله واحترام موسى فومه ثم حذف الزاج  
الى الموصول كقوله أهذا الذى بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده قال أبو جحان ولا يظهر هذا الوجه أظن  
بقدم فى هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل علم من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن  
قتيبة وهو بناء على أن المراد الذى غير من عقل وهو العلم وعليه فسر ابن مخشع حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم  
والترابع من أحسن الشيء إذا أجاد معرفته أى زيادة على عمله على وجه التقدير انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو  
قول الربيع وناداه وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد  
بالذى هنا غنى يرمع من القلاء وهو قول مجاهد أى عما للنعمة على من كان محسناً من مائه وقيل المراد به من من القلاء  
فقال الماورى إبراهيم لان موسى من ولده والاحسان للزبناء احساناً للآباء وقيل موسى أى تفضل كرامة على موسى  
الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولاً حرفياً) فى البحر وقيل الذى موصول حرفى وهو  
قول كوفى وفى أحسن ضمير موسى أى عما لى احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن  
يعود الى الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومثلى الاحسان الى أئنياده أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر  
ما يقتضى أن قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن  
اسماً وهو أفضل التفضيل وهو مجرور وصفة لأنى وان كان نكرة من حيث طرب المعرفة اذ لا يدخله ال تاثير فى العرب  
مررت بالذى خبر منك ولا يجوز مررت بالذى طالعاً وهذا اسم على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان  
يسل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى أنها نكرة واجب بان قوله من حيث طرب المعرفة  
الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائداً الى أحسن (قوله ولونيت نحو سرفى ما يحب لك لثبت ذلك) يعنى لثبت  
محبى ما نكره موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرفى ما يحب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة أنها تقع بعد الرفع

قوله ثلاثتان ماز يدومرو وقول مهمل لوباليتين جاعلها هزل مل ما انف شاطب بدم وفي التمرح الظاهر انه لا يثبت ولو مع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذه بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا) ما بعد الباء الامة وانها السمية) هذا رد لقول أبي حيان أن ما في قوله سم مررت بما يحب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه أن الباء في قوله مررت بما يحب لك لا لئلا يفسد وما الزائدة لا تقع بعد باء الاصل وانما تقع بعده السمية (قوله وقد جوز أني ومن الناس من يقول) الصغير في جوز اعادني كون من موصولة وموصوفة وفي حاشية التنزياتي قد يقال انه لا يتصور عمل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه لاخبار بالبعضية أو التهجيب واستغلام أن يختص بعض من الناس بعمل تلك الصفات فانما في الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقع فيها الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل مضمون الخبر والمجرو به مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف في قول الجاسي منهم ليثبت لا ترام وبعضهم \* مما خشت وضم حبل الحاطب \* تانيس لما ذكرنا حدث وقع قريبه منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقع الطرف في موقع المبتدأ ليس يستبعد قوله تعالى ومنادون ذلك وما هنا الاله مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الطرف الثاني ويعملونه مبتدأ والطرف المتقدم خبرا ولو عكسو الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد أي جميع منادون ذلك وما أحد هذا الاله مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على أن من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عن قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لئلا يجعل من ذريتنا أمة مسلمة لا ومن للتبعض قال التنزياتي أي واجل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذا رجاء يرشد إلى أن من ذريتنا في موضع المفعول الاول وأنه هو المبتدأ في الاصل لكن مجي مثل ان من ذريتنا أمة بالنسب يدفع ذلك في اعراب السمع وقد سأل سائل فقال اخبر لا بد أن يقدح بما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لأنه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بكذا المارقين فصار تفصيل التفصيل القطعي نحو ومن الناس من يهمل ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس إلى مؤمن وسكافر ومناق وأحسن من هذا أن يقال ان اخبر أخاذا لتبعض المقصود لان الناس كلهم لم قولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

### باب التواضع

(قوله ويحفل هذا بقدر مبتدأ أيضا) أنا دهرناهم (الاشارة بهذا الآية الاخيرة وهو مبرهي للعاقبة) (قوله مسلة نحو سبع اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة لقرب) في تفسير البضاوي سبع اسم ربك الاعلى نزاهة اسمه عن الاتحادية بالتأويلات الزائفة والطلاقة على غيره زاعمانه جافيه سواء ذكره لاعلى وجه التظيم انتهى وقبه أيضا عند السكلام على بسم الله والاسم ان ريد به اللفظ فيسمى المسمى لانه يتألف من اصول مفردة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة فيصعد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتر هذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفق وسوء الادب والاسم معتمد كافي قول الشاعر على الخول ثم اسم السلام طليكا وان اريد الصفة كما هو رأى الاخرى اتقم انقسام الصفة عندها إلى ماهو نفس المسمى وإلى ماهو غيره وإلى ماهو ليس هو لا غيره انتهى وفي حاشية التنزياتي عند السكلام على قوله تعالى وعلى آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لان عسكات الفريين تشتم بذلك لان القائمين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلى آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبع اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الاسماء إلى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فهنا الاسم والمسمى واحد والقائمان به غير تمسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنی مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكره من التفصيل وهو ان من الاسم ماهو نفس المسمى كقولك الله فاه يدل على الوجود أي الذات ومنه ماهو غيره كالتعلق والارتاق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما يقال انه هو ولا غيره كالعلم والقادر وكل ما يدل على الصفات القدسية

يشعر بان الكلام ليس في اسم م بل في مدلوله مثل الانسان والغرس والاعمى والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وطائرا هي الأصوات وحرف هي من الاعراض المتزايلة وكيف تصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعدان والمعاني وان أراد بالاسم المدلول فلا يخاف انه نفس المعنى من غير ان يصور فيه خلاف بل قائده لا يتجزأ فلو كانت الذات التي ذاتها قلنا الاسم الواقع في الكلام قد اراد به نفس لفظه كما يقال زيمعرب وضرب فعل ماض ومن حرف جرو قد اراد به معناه فتقولنا زيد كاتب وحينئذ قد اراد نفس ماهية المعنى مثل الانسان نوع والحبوان جنس وقد اراد فرد منه مثل جاني انسان ورايت جونا وقد اراد جروها كالنسا طوق أو عارض لها كالحاكم فلا يجد ان يقع اختلاف واشباه في ان اسم الشيء نفس معناه أم غيره وما ورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لانا في ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والنسكات بضمها تنزل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف على التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسم لم تنبت وبضا لا يتأتى على رأى المصنف وأجاب القرطبي بانه انما تطلق التسبيح بالاسم وان كان غير المعنى لان التعظيم اذا وجب للنظم عظم ماهو من سببه لاجله فكما يجب تنزيهه ذاته وصفاته تعالى عن التفاضل يجب تنزيهه الاقاط الموضوعه لماعن الرثسوسوء الادب واعترضه السبيل من وجوه أحد جهاته لم يروعه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبعان اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه قد دل على ان المقصود بالتسبيح المعنى والاسم مذ كور الحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطق على الاسم التكبير والتخديد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السبيل والجواب السديدان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر ولو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبد بالامر من جمعه ولم يقبل من الاعدان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجان فصار معنى الا تسبيح معنى قوله تعالى واذ كرا سم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذ كرا سم ربك وسبح ربك قبلت وتسلاتك وذلك اقم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يحواله كرو التسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلم متعلق بالمعنى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلق باللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحدان لالفاظ هو التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى وقد وضحت الحكمة انى من اجلها اتعمد كرا الاسم وبكلمات الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح وأقول اذا كان مراد القرطبي ما قاله البضاوى في تفسيره هذه الآية وهو ان المراد بتزيه الموضوعه اذ ذاته وصفاته هو تنزيهه عن التأويلات الراضة وعن الحلاتها على غيره زاعم ان نهايه سواء عن ذكرها لاهل وجه النظم اندفع كل من اعتراض السبيل عليه (قوله واما نحو حافى غلام زيد النظر فبالصفة للضاف ولا تكون للضاف اليه الا دليل لان المضاف اليه انما يجى عنه لفرض التخصيص ولم يثبت لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا على صفة للاسم المضاف أو لرب المضاف اليه ونعم في المثال ان يكون الطرف صفة للعلام المضاف واجب بان المضاف اليه في الآية مقصود بذكر المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله وذلك نصف قوله وكل آخر مفارقة اخواه آتوه) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل حتى بقى فاطر للضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في الا في حرف الهزئة والموصوف فيه هو كل لاد الصفة هي الفرقان وهو مرفوع (قوله وعلى التسبيح فهو متعبد لابلل اذا تقرر) في الشرح يذنب ان ينظر في وجه تعيين التبع امتناع البس دل في نحو هدى الثقلين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعيين التبع ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وسنتقل عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام اذا مضاهى لموصوفه مذ كور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصح كونه نعتا له تعين جملة نعتا لان جملة غير ذلك لا يبنى عن جملة نعتا لاحتياجه انشا على منعوت وجعله نعتا يتبنى عن جملة غير ذلك ولذا لم يذكر ان يخشى ولا أو البقاء كونه بدلا وان كان ذكره المعين حيث لا يخفى الجرم من ثلاثة أوجه أظهره انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

(قوله مستلزم بدهي السطح بحمل الوجهين) يعني كون علي حرقا كونها اعملا نظرا وعليها فهي متماثلة باستقرار محذوف لانها مع ما بهداهي موضع الخبر

### باب في مسائل مفردة

(قوله مسئلة فتوى يسبح له فيها الخدو والاصال فيس فتح الباء بحمل كون الثابت عن الفاعل الطرف الاول وهو الاول والثاني أو الثالث) في التمرح بحمل أن يقال لقبا كالاول أو في لانه لا فصل بحسب النية وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنسبة انه أقرب الى المفعول به من الطرفين واما ما فلا أولو به بينهما وهذا أسعد بما د المصنف ولذلك خبرين اظمة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول به فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تعني انما في آخره) في التمرح انما في الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو ممكن كون الفعل مضار عا حذف منه احدى الناهين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه مضيا

البله السادسة (قوله النوع الاول اشتراطهم الجود لمطف البيان والاشتقاق للتعنت) قال ابن الحاجب في شرح كافيه عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى فهو ما نحو تعني ونحو ما أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل ويؤيد هذا في أن معنى التعنت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك مع وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ولكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق فهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى ناولوا غير المشتق بالمشق انتهى وقال الرضي اعلم ان جوهر النحاة شرطوا في الوصف بالاشتقاق فلذلك اسضعف سيدهم ونحو مررت برجل أسد وصفوا لم يستضعف يزيد أسد حالا فكأنه شرط في الوصف في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فهم ما عاوا المصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ولا يكتفي بكون الوصف دال على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ولا يكون الحال هيته للفاعل أو لفعل أو المراد بالموضوع انخرض المعنى عموما موضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لا كنسب وذي المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهر أو مقدر أو من الجامع للموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي التاني وفروعه ما وذا الطائفة لان الذي قام بعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا موضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله كما سم الجنس الجامع بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل أما لوجه صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت برجل أي الرجل الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل يعني الكامل في الرجولية ليس وضعيا كان استعمال أسد يعني شجاع في قوله مررت برجل أي أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر لتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه وقوعه من عطف البيان لا يكون إلا أنخص من متبوعه وليس كذلك) نظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب التناوعل أكثر من على ان ذلكا موصوفا لاسم الاشارة في التناوعل وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المهمة وهو الرجولية وهذا أحد التعنت أي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف بل باسم الجنس فلا به هو الدال على الماهية من بين الامعاء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فنم فمع نعتان الصفات المشقة للإيجاص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصح هذا الايض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها على من اسم الاشارة فلم يبق الاتطابق للتعنت وللمعوت مع انها تكتلن بمثلة قولنا الرجل المعهود لا لفظ هذا لا يفيد الاتيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لاف المعهود فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فنم لا يجوز والفصل بين التعنت والنعت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز انما تفريق صفاته نحو هو لا لرجل والفرد من الالف واللام انتهى (قوله وزعم ابن عصفوران النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف



يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار به الى مخرج البدل في الثمار ومخرج الثمار في الليل ومضرا الشمس والقمر  
بانه الله بانه الرب بانه المقر بالملك انتهى وقال الطائي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولوجه  
موصوفاً ومبيناً للكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل احوال تلك  
الوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المبهمة والتنوع الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة اما ذلك المنفرد  
بالالهية والذين يدعون من دونه ما لم يكون من قطعه ورفيقه انه ليس كل اجمع اعرايا كان وجهه لان الاعراب تابع للمعنى  
ولا يتعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم اعتواغا للعلم نعت ولا نعت به) في الشرح بذلك اعترضه اوجيهان وقع للزحيمى  
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد اذ ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لا جرى مجرى الاسماء  
الاعلام لفلته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النعم في اثرها ذات نفسه فانظر هل يمكن ان يكون جملة اياه  
وصفاً من جهة علية بل من جهة ملاحظة الالهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البضاوى ما يشير الى  
انه لا يمكن فانه قال وقد علم لانه المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلاً على علية (قوله وجوز  
نعت الاشارة بمباليس معرفة بالدم الجنس وذلك مما اجمعه واعلى بطلانه) في الشرح اذا كان عنده علم بالقلبة كما لم يرد هذا  
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علمته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلية وهو الاله الذي يجمع المعبود  
واللام فيه على هذا التقدير الجنس وحاصله انه عند قصد النعت ثبته قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا احد وقد اجاز واتفاق  
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو القادى في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا سألهم تأويله بذلك لاجل  
التعاقب فلم لا يجوز مثله للزحيمى لاجل الوصف واقول قد يفرق بين ما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن  
التعاقب في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتسكير للحال والتمييز وافعل من ونعت  
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لانه ومنع عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا التسكير لانه امور منها الحال والتمييز  
ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف بمطابق البيان ونعت المعرفة (قوله من  
الزنى في انبياها السام نافع) هذا هو بيت صدره ثبت كافي صاور تى مثله وساور تى يحنى والصلبة اللدقيقة والمراد  
هناحية مثيلة والرقش بضم الزا وسكون القاف جمع رقشاهوى من الحيات المدقطة بسواد وباض والسهم مثلث المسنن  
القائل المعروف قاله النافع القاف النافع الثالث (قوله والصواب انه خبر للسهم والظرف متعاقبه او خبر ثان) في الشرح  
ليس كونه صفة بقطا فان القائل بذلك جعل الاداة في السهم جنسية كما في قوله تعالى وآية لهم الابل نسلخ منه النار وقوله  
تعالى كمثل الحار يحمل اسفارا ونول الشاعر ولقد امر على الشيم بسبي وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لاداة  
مع انها لا تكون صفة الالهة المنكرة نفعاً على ان المعرفة باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج  
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى  
واقول في شرح التمهيد لابن ام قاسم ما هو ظاهره في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السهم جنسية فانه قال واختار بعض  
النصويين وصف المعرفة بالسكرة وجعل من ذلك قول الاخوص والافنى رسول الزر فواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف  
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النافع في انبياها السهم نافع قال ولا عطف لهم في ذلك لان مكان تأويله  
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً لجهنم (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتعليل هذا الذي هو  
قوله بهد امطر لانه يجعله على تقدير ال (قوله والذي قدمه الزحيمى انه وجميع ما قبله ابدال آياته بدل فلتسكيره وكذا  
المضافان قبله) ان خبر التصويب بان الجور قبل لشديد العقاب والمراد بالبوالى العزيز العليم لانهم ما البوالى من جميع ما قبل  
شديد العقاب او هو اذن والعامل ان ابدال البوالى من التواضع في الآية (قوله ورد على الزجاج في جملة شديد العقاب بدلاً وما قبله  
صفات وقال في جملة بدلاً وحده من بين الصفات بنو ظهري) قال اليمى يحتمل ان يكون وجه التنبؤ هو ان هذه النكرة لو كانت  
بدلاً لكان البديل منه وهو المتبوع في حكم المضى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لم لا يكون في حكم المضى وايضا  
فكونه بدلاً يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو  
المقصود دونه او يقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكرير العامل لكان عاملاً اجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما





المعهوم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابها لا في بنائها الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بصرا المفعول جلا في القنابل يجب وفهما على المحل لكنهما كانت الضمة التي هي الحركة البنيانية تحدث في المتنادي بعد وث الحرف السنداء وتزول نزوا المحاصرت كالرفع وصارت الحرف السنداء كالعاملة لها وذلك فحقة لا رجل فلتأمله في الرفع جازان رفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وكل شيئا من استنكار تبعية حركات الاعراب لحركة البناء التي بخلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفردة له لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الغم بخلاف التابع المضاف اذا المتنادي المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على استنكار ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احدا انه الرفع ضرورة ان المنبوع وهو المتنادي مفعول به وهو اشكال منقح انتهى وأقول فيما ذكرناه من الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المتنادي يحدث الحرف السنداء وتزول نزوا المحاصرت كالرفع وصارت الحرف السنداء كالعاملة لها لقوله لم يتبعه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم من يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانما في موضع رفع وبالنسبة الى ما عتد مسبو به (قوله) ويشكل على ذلك ان البدل لا يصح ههنا لعله يحمل الاول لان الاول هنا منفي والبديل مثبت وفي الشرح انما في هذا الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل فتن ههنا حسن لما أو أكلت الارضة جز منها انتهى وأقول المانع من حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تاء التانيث في فصل الاول وامتصاصها في فصل البدل وهم يقتضون مثيل ذلك في التابع ما لا يقتضون في المنبوع ونجما نحن فيسه المانع معنوي وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهمكم الله واحدا لاله الا هو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المنبوع وهو النسبة الى البدل منه سليبة قلنا اتقوا وقت النسبة الى البدل بعد التقصير بالا فالبديل هو التقصير بالتني المتبرقي البدل منه لكن بعد تقضه ونقض الثاني اثبات (قوله) وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانما كالشي الواحد في الشرح ما ههنا البدل من الاقسام المذكورة في باب البديل وأقول هم من بدل الشكل من الشكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليسا بمثل (قوله) ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماش من رجل ان ما مصرية وانها وصلت واصفة لرجل في الشرح لا ينبغي ان القطعي رأى الفارسي لا يصلح على ظاهره من غير حذف الا معنى لقوله مررت برجل مشيتك فلا بد من تقديم برأي مثل مشيتك أي برجل عاتل مشيتك يعني على وفقه أو على تقدير برجل ذي مشيتك أي صاحبها على حذف مضاف أيضا أو بول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الأمير أي برجل مشيتك والمعنى برجل هو الذي نشأه وتربته وتقديره برأي شرطية فتحتاج الى تقدير الجواب بكل من القولين لا بد فيه من تقدير فم برقم برقم على تقديره بل الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد مر ما ع ما به ههنا بصدر صريح من غير تقديم برشي قبله أو تاء به بنى (قوله) والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مستندا الى معرفة كالضغير في الآية حتى لو كان مستندا الى نكرة لم يكن المصدر المتعذر معرفة وفي الشرح والحرف الممدري يعلم كل حرف مصدرى سواء كان أو ان أو غير ههنا فادها ما لم يقده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما بمحكوم لما يحكم الضغير (قوله) والصيغة الجلتان معا) يعني مجموع جلة الشرط وجلة الجواب (قوله) وكان حقه ادعاء في تركيبك وقال الجلة صفة ان يقطع بان ما زاد الله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان يعلم به ان معمول الجزء لا يتقدم على اداء الشرط وههنا قد جعل بركب جواب الشرط والجواب المتقدم متعلقا به فلم تقدم ما في حيز الجزء اعلى الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجهه كونه على لطلان القول بشرطية ما انتهى وأقول ههنا من باب في التي بنى ملزومة اذ المزمع عدم تعاقب الشرط الجزاء بجوابه عدم كونه معمول لا لجوابه واذا اتنى كون الشرط الجازم معمول لجوابه اتنى كون ما قبله معمول لجوابه ولتأخذ الشرط بالجزاء لم كونه الواقع في الآية ولا احتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه (في النوع الثالث) (قوله) تمنع الصرف اشتراطه تعريض الجملة أو شبهه (أي أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف تحسن الضعفات والمهمات وهما مبينان فلا منخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وأما واللام والمضاف فلا يمكن فهم ما منع الصرف عنده من قال غير المنصرف

ما حذف عنه التنوين والكسرة تبعاً للتنوين وإلا لم يدخلها التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسرة وكذا عند من قال هو  
 ما حذف منه الكسرة والتنوين معاً وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما قبله علشان  
 أو واحدة فاقفه مقامهما لكنه لا يظنور فيها عنده حكم منع الصرف وهو أن لا كسرة ولا تنوين لمساواة الفعل فيبقى من  
 جملة ما عارف العلم وأما اعتبار الخليل في الجمع وأخواته تعريف الإضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعرض  
 المضاف لدخول التنوين فظاهر أن منع الصرف في المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الإضافة لغير الجمع لأنه  
 غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض التأكيد وقيل تعريف التأكيد  
 تعريف الملية لأن اللفظ التأكيدي أعلام لها وإليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى قوله وكنت الإشارة إلى في التداء  
 اشتراطهما تعريف اللام الجنسية قال الرضي وأما في منع اسم الإشارة الأبدى اللام أو ما جعل عليه من الموصول ذي  
 اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على أن الموصوف أخص أو مساوون ينع اسم الإشارة بشكل واحد من اسم  
 الإشارة والموصول وبذلك اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لأن اسم الإشارة مبهم الذات وأما تعيين الذات المشار إليها إما  
 بالإشارة الحسية أو بالصفة فلها تعيينان بالصفة لم يكن تعيينه مجسم آخر مثله لأن المهم مثله لا يدع الأجسام فيبقى  
 الالموصول وذو اللام والمضاف إلى أحد هاتين تعريف المضاف بالمضاف إليه والالاق بالحكمة أن يرفع إبهام المهم عما  
 هو متعين في نفسه كمنى اللام لا بالشئ الذي يكتب التعريف من معرف غير ثم يكتب المهم منه تعريف المستقل  
 فاقصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وجعل الموصول عليه لأنه مع صفة معنى ذي اللام فاذي ضرب بمعنى الضارب وأيضاً  
 الموصول الذي يقع صفة ذلماً وان كانت زائدة الأخر انتهى قوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عمير أن  
 ذلك لخلق تخصهم أهل النار بهيخصهم أنه صفة للإشارة قال الجيني يلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وذلك  
 غير جائز قوله لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ في حواشي التسهيل للعنفذ كروا نعت اسم الإشارة ستة  
 شروط الأول أن يكون بالثاني أن يكون جنساً لا وصفاً وهذا غالباً لأن اللام الثالث أن يكون مفرداً الرابع أن يكون متصلاً  
 فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وأن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الحامس أنه لا يقطع السادس أنه لا يتخالف  
 متبوعه في أفراد وغيره فلا يجوز هذا في الرجل والمرأة في النوع الرابع قوله اشتراط الإبهام في بعض اللفاظ كظروف  
 المكان لم يقل هاتفي بعض المسمولات لأنه لو قل ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها نادماً على المعمولات  
 وقد عدى من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس يعمل ووجه اشتراط الإبهام في  
 ظروف المكان قال الرضي واعلم أنه انما نصب الفعل لجميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أي الأزمنة الثلاثة  
 مدلوله فطره التصب مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شئ منه بل دلالة عليه عقاب  
 اللفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو  
 غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبديل في نوعي المكان باقي الأزمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات  
 والمعدود كالفرس والميل قوله في العمل الطريق التغلب ههنا من مجزيت في وصف الرمح وبقية لأن هذا المكف  
 يسئل منه فيه ويقع في بعض التسخيل البيت بنما هو قد تقدم الكلام عليه قوله وقول جماعة في دخلت الدار والمسيد  
 أو السوق أن هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم أن دخلت وسكنت والتصب على الظرفية كل مكان دخلت  
 عليه مهما كان أو لا وقد دخلت الدار وزلت الخان وسكنت الخرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة في حذف  
 الجر أعني في معاني غير إبهام أيضاً لتصب ما بعده على الظرفية عند سيبويه وقال الجري دخلت متعدياً فاعده مفعول به  
 لا مفعول فيه والأصح أنه لازم الأثرى أن غيراً لا مكناً بعد دخلت يلزمها في ضرورة دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلاز وكثير  
 ما تستعمل في مع الامة أيضاً به ضرورة دخلت في البلد وكذا تحذف في تعالي وسكنت في مساكن الذين ظلموا وتوكلت زلت في  
 الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والقول في مصادر اللام أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقاً برهان كونه  
 لازماً انتهى قوله والعواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً هذا ذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح  
 ولا يخفى أن الضريح على ذلك ليس بالوحي من تخريجهم فإن من يرى في من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال في نصب غير الميم من المكان على الطريقة وما استصوبه المصنف من التخرج على إسقاط الجار توسع الميس  
 يفتيس هذا الذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثر وجود النصب  
 على إسقاط الجار توسع في كلامهم دون نصب غير الميم من المكان على الطريقة (قوله ورده أبو علي في الاغفال بما ذكرنا)  
 وهو أنه لما يكون ظرا فاما كما نأما كان مسما وأبو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنفه وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله)  
 • وأخفى الذي لولا الاسم لقضائي هذا عجز بيت صدره • نحن نقبدي ما به من صباه • (قوله • له حاجب في كل أمر  
 يشبهه) هذا صدر بيت لروان بن أبي حفصة عجزه • وليس له عن طالب العرف حاجب • ويشينه يقببه من النسبين يفتح  
 المجهف وهو العيب والعرف بضم الموحدة الاحسان وذكر في مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشبهه يمكن المنافع  
 منه يمكن الظرف من الظرف (قوله • فارصا ما غادره ملهما •) هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث عجزه غر زميل  
 ولا تكسر وكل وما هنا زائدة والحادثة الترك والمطاطعة للسياح وهو يضم الميم وبالهاء المهملة والزميل يضم الزاي  
 وبشدة يذالم المفتوحة الضعيف والتكسر النون واسكان الكاف الذي لا خبر فيه وأصله السهم الذي انكسر  
 فوقه والو على ففتحين الما جز في الشرح ولم أرفى الحاسة النصب في فارس وانما رايته فيها صرفا وليس النصب رواية  
 في النوع الخامس • (قوله من الاول أي بعض المسمولات التي يشترط فيها الاختصار مجرور ولولا) يعني عند سيبويه  
 وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ويجرور لي وسعدى وحنا في بعض الفسخ زادة ودواني  
 قبل حنا قال المصنف في أوضاع المسالك ومعنى ليك إقامة على اجابتك بعد إقامة وسعدى لك إسماعيل الذي بعد إسماعولا  
 تسبتم على لا بعد ليك وحنا ليك تحنا عليك بعد تحنن ود واليك بدل لا بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيدة عن الخليل  
 أن أصل التسمية الإقامة بالمكان قال البلب بالمكان وليتبه إذا لقبه قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استقلالا كما  
 قالوا قلنبت وانما هو قلنبت (قوله • قلبي وأبي يدى مسور •) هذا عجز بيت صدره دعوت لساناني مسورا وهو لى الاول  
 فصل ماض وبقال أنه أرمي وانما هو أصابوه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تا كيد  
 الاسم) يريد الثاني اشتراط الاظهار في بعض المسمولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد الاول اشتراط  
 الاختصار في بعض المسمولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي الفقاء شائلك هو الاقترانه يجوز كون هونا كيدا  
 وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا أمرا تنبئ به) الموضوع الذي مضى فيه قول أبي الفقاء هو شرح حال  
 الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعتد عنه هناك بقوله وقد يريد أنه تو كيد لضمير مستتر في شائلك لأنفس شائلك وفي  
 الشرح وإذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهمه وأقول بدل المصنف أشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذي ذكره  
 هناك والافلاوجه تخصيصه بالماضي لأن قول الزمخشري أيضا مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان كان الذي وقع  
 في نسخة المتن التي الشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو قد مضى قول الزمخشري يدون واو قبل قول (قوله وقول الضومين  
 في ضوا سكر أنت وزجك الجنة ان العطف على الصير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول الضومين وجعلني  
 ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المسمولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل  
 الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهر أو يصح في موضعه ظاهر  
 الضومين بمعنى ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهر أو يصح في موضعه ظاهر  
 (قوله لان مودع فعل الامر لا يكون ظاهرا مودع فوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون ضمير المتكلم) اجاب النفاذ في  
 من الاول في خاصية اكتشاف بان قال وحده أمر الغائب بصفة أفعل للتغليب مثل أنا وزيد معنا وبناؤه على اسكتشاش  
 بالاصالة والتبعية نهي وأقول لا يجب ان يضاف الى مع الاختراع عن الخطاب المضارع الذي لا تكتم تغليب  
 المتكلم على الخطاب ومعنى بالاصالة والتبعية باصلة آدم في سكني الجنة وتبعية زوجته في ذلك (قوله نطوف مانطوف  
 الى آخره) الحرف هاء التثنية والجر بالميم المضمومة مع أجوف يعني الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشبهه بدهاء  
 العربي من الجبر (قوله على حضرب زيد الظاهر والباطن) قال الرضي وقد يقيد بعض الابدال معنى أفاضل الثول فيجبر  
 مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظاهرا وباطنا ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف

والمعطوف عليه معامني كله فيصور أن يكون ارتقاها مع الـ بدل وعلى التأكيده قد جاء منصوباً نحو ضرب بن يظهره  
وبطنه ما على أنه مفعول ثان على أي ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الطرف أي في ظهره وبطنه نحو  
دخلت البيت ومشييت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب يد اليد والرجل انتهى في النوع السادس  
(قوله فأما يد الملم من بعد ما رواه الآيات ليسبغته وإذا قيل لهم لا تفسدوا وقد مر البحث فيما) مر ذلك في آخر الجلة  
السابعة من الجبل التي لها محل من الأعراب (قوله) ونحو قول المحكي نحو قول لا اله الا الله في الشرح القول قد يمكن به  
المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسألة خلاف تعرض اليها الزخشرى في الكلام على قوله تعالى قالوا اعصافني يذكرهم  
يقال له ابراهيم وعبارته قبل هو خير مبتدأ محذوف أو منادى والصحيح أنه فاعل يقال لان المراد اسم لا المهمل انتهى فلان  
تقولهما كذا المفرد المراد به مجرد اللفظ قول ابراهيم فبر على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول  
الحكمي بلا خلاف (قوله) وعلى هذا قوله تعالى ومن تكهها فانه آثم قلبه اذا قدر ضميراته للسان لم كون آثم خرامه قد ما قبله  
مبتدأ مؤخر أو اذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به هذان لما يصح كل من هذين  
التقديرين من وجوه الأعراب من غير تعرض لصفة ذلك التقدير أو عدمها فلا بد في الشرح من أنه بشكل عليه ما قدمه  
من أنه اذا أمكن في الضمير أن يكون تغير الشأن لم يحصل على كونه للشأن لمخالفة قياسي (قوله) وقد مر البحث في ذلك) يعني في  
حرف اللام حيث قال فرغ أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكي ليرضوخ (قوله) والتقدير الثاني  
باطل لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويجب عليه كون من موصولة أي التي في آثم وفي الشرح قد يكون أراد الموصولة  
والطوق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبهة في المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة  
لام الشرط فصلته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتي آثم في معنى من يأتي آثم كرمه فان  
قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة تقتضيه عدم صلاحية المقترن لان يكون جواب شرط  
تعدت الحقيقة فدخل على الجواز والعلانية المشابهة (قوله) وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع (الشارح للمبهمات) هو  
التقدير الثاني والمتابعة المتوجهة هي البطالان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع الاصح وهو الموافق لما في الجفران فيه قال  
أبو الفضل الزرقي في كتاب اللوامع ولا بد من اضعاف جملة معاداة صارد ذلك الضمير كالمطوف به لالة العنصرى عليه وتقدر ذلك  
الجملة أن خلق السموات والارض كن لم يخلق وكذلك أن أعوانهم وقد أظهر في غير هذا الموضوع ما اضمربها قوله تعالى أن يخلق  
كن لا يخلق انتهى وتسمية هذا التقدير ان أراد جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطف على باقي النصوص ليس  
كذلك بل هو مضمّن من قبيل المفرد انتهى مافي البصر ولا ينبغي مافي قول المصنف وانما هذا مبني الى آخره من الجواب عن هذا  
الاعتراض في النوع السابع (قوله) قول الزباني الصالح مشهوراً (الزباني بالدهى ملكة الجزيرة تعدد من ملوك  
العلو انقبت عمرو بن عامر وعاصم هو ماء السماء كان نوح من الجن لما أحسن بسبيل العرم قتل الجزيرة وأعلى الفرات  
وملكها فقزا جديفة الارش قتلوه وبدد جوعه وهربت الزباني عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذبة الى بلاده رجعت الى  
بلاد أبيها بنت مدينة على الفرات قريباً من الرقوبت قصراً وحسناً جعلت تحت الارض فقال لا يملك به أحد أعذبه ليوم  
حصارها ثم عزمت على الاخذ بنار أبيها فقالت لها أختها لو كنت ذات رأي انك احمر أمة مطموع فيها ولكن خذ به بالديعة فكتبت  
اليه ان رأيت ان تصل جناحي بيننا حلك وملكي عليك فاعل فاستأثر اصحابه فاشاروا بالسبر اليها الا نصير ابن سعيد وهو مولى  
الديعة فانه أشار عليه بان لا يفضل نصار الهوا وامل على ما كره عمرو بن عدى وهو ابن أخته وقاش ولما قرب جذعة من قصر  
الزباني أشرفت عليه من قصره ولم يكن معها هاهنا غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يبي على في الكتاب لما دخل  
القصر قالت للجوارى هو هو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها أخذوا بسيد كن ثم أمرتهن بقطع رواهش في طشت الى ان  
يموتن والرواهش عروق في باطن القراع فلما قطعت الجوارى رواهش فطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباني لا تضعين  
دم الملوكة فقال جذعة لا يزنك دم اراقه أهله فقالت الزباني دماء الملوكة تشفي من السكاب ولما جئت دمه في طشت لان  
المضمين قالوا لها ان طهر من دمه في غير الطشت فطرت طوليت بدمه وقتلته فلما قتل جذعة ركب قصير وعلق بعمرو وقال  
له عمرو ما وراءك قال سبي القدر بالملك التي ختفه على رغم أنفي وأتته قسم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهي امنع من عقاب

الجلول قصر فاجدم أني واضرب بالسباط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تسحق ذلك منا فجدد قصر أنف نفسه وضرب بالسباط ظهر نفسه ولحق بالزباء فلحقوا إلى بلدها قبل لها هذا قصر جامع جدوع الأنف مضروب الظهر فقالت لأمها مادم قصر أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لي أنت أشرت على خالي بالسب واليه وأراد قتلي فسحق أمهاني في جدم أني وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فموتت فأكرمتها وقالت له أقم عندنا فأقام عندها فقبل في ثمنها وأخذ بلادها فأقام مدة ثم قال إنني ببلاد العراق أموالا وأحب أن تأخذني بالتوجه لاحتضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل إلى عمرو أن أشد في أحوال من الخفق والمهادنا فأتته فقدم عليها فأقبلها ثم فعل ذلك مما راحتي عرف باب نفعها الذي يمضي إلى حصنها فتخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو أن ابعث إلي بالتي رجل على الجبال في الغرائر بالسيف ليجزله ما قال وتجهز عمرو ففهم فلما قدم قصر أخبرته أن يات بقدمه فحدثت إلى قصرها فلما رأته الجبال را تابت وقالت

ما لي الجبال مشيا وبنيدي • أجنبد لا يجهلن أم حديد • أم صرقا نابرا دأشيدا • أم الرجال جفما قودا • وبروي أم الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجبال من باب المدينة وتكاملوا فيها اختطروا الرجال رؤس القرائر وغرخوا أبناءون يانارات جنيعة وأوقروا السيوف في الناس وقصدت الزبائب انفق اتعرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبهاها إليه فقالت بيدي لا يسدك وكان معهما من مسموم فاهوت به إلى فيها فأدركها عمرو وقتلها واستولى على خزائنها وأخرب مدينها وأعاد إلى الطيرة والله أعلم وفي الأصحاب من مشيا وبنيدي على تودة والجندل الجارية والصرقا نابرا لاصاد الممثلة وفحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يومى إلى الزبائب شيء كان أحب إليهم من الغر الصرقا تأنشد ولما أتتها المبر قالت أبارد •

من الغر أم هذا أحد يدو جندل • والجلم يضم الجلم وتشد المثلثة جمع جاتم وهو الذى يلبد بالارض والقعود يمتحن جمع قاعد والمسوح يمتحن جمع مسبح بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكعب وقلاها وصال على طول الصعود يدوم) أراد بالسكاب كتاب سيبويه وهذا الذى أشده بجزيت وآخر صدره وهو

صددت فاطولت الصدود وقلا • وصال على طول الصدود يدوم • ووجهه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما لا زائدة من قل المكسورة بما لا تدخل الأعلى جهة فعلية وفي الشرح وأما قل إن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المبر لو صال مبتدأ بني على أن ما في البيت مصدرية لا كافة كإذهب إليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجهة الاسمية كما صرح به في التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل أنه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه بني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو أنيك يوم زيدا فتأه أنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) في الشرح وهو صواب عند سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استناد إلى قول سيبويه ما يولى من نصوب كلامه استناد إلى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستند إلى قول سيبويه وإنما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه وبفهم منه أنه صواب عند غيره (قوله وكن في شيعا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الأعراب (قوله ورده أن جهة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها) في الشرح قد تغفرت في الثواني ما لا تغفرت في الأوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى أن شأن أنزل عليهم من السماء آية فقلت أمتنا قوم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن انغصرت ذلك في الآية لأن قلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على أنه لو قدر من موصولة ثم يصح قوله أيضا) يمكن أن يصاب عن هذا إصابته فيغفر في الثواني ما لا يغفرت في الأوائل (قوله أى الأمر والشأن) هذا تفسير للسبب في كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخيمى في ولولهم أمتنا وأقول المئوية من عند الله خير إن الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا ذولا لأن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لم يختاروه فليس يخبر بهم عليه غلطا وأما وجه الرد أن يقال هو صواب خلاف قولهم في أصل المثلثة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوجه في الثاني نحو يزكبر من النورين الأشغال في نحو خرجت فلا زيد نصر به عمرو) يريد الثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبالأشغال نصب باخمار فعل على شرطية التفسير (قوله ومن الوجه أن ابن الحاجب أحاز ذلك في كتابته مع قوله فيها بحث الظرف وقد تكون المفاجأة يلزم المبتدأ بدها) اعترض ابن الحاجب عن هذا بأن قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ أو الخبر بمبدأ المفاجأة أن يمتنع النصب فيما

أظهر عليه إذا وقع بعدها كقولك خرجت فإذا عسى الله يضربه محروم لأن زوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للصنع ولكمهم  
 جوزوا التصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر أن تخالف الجملتين في الأسمية والفعلية لا يمنع  
 التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يقيم دليل على استماع ذلك) هذه أجواب عن رد بعض  
 المتأخرين ما جوزه أو القائلين الآتية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع  
 (قوله قبل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها بجاءة أخرى فان كانت  
 خبرية فهو القسم غير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك رباً) هذا صواب بيت عجزه  
 قبيل الصبح وأقبلت فأها والمشهور أن البيت لمجنون ليلي وأنه بربك هل ضمنت اليك ليلي وبعده وهل رفعت عليك قرون  
 ليلي ورفيف الاقنونة في نداها ورفعت بالاء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقنونة تضم الهزلة والحلقة  
 المهملة واحدة الاقنونا والاقنونة بتشديد اليملة وتحقيقها ورده يشبهها الإنسان والندى المطر والبلبل (قوله بهيشك  
 يا سبي ارحس ذاصية) هذا صواب بيت عجزه أبانغيه ما يرضيك في السرو والبحر ويقع كمالاً في بعض النسخ (قوله وان لا راج  
 إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاوا عذق إلى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبي  
 الدرداء وجدت الناس أخبر قله) في الصحاح وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر قله فربما أنك إذا أخبرتهم قلتهم  
 فأخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه انطرب وخبرت الشيء أخبره خبر بالضم وخبره بالكسر إذا بلغته والقي القبض تقول  
 قلاقي قلا وقلاو بقلا لغة طيء (قوله وكوفي بالكلام إلى آخره) في القاموس بدل المرأة ولأهلها والد الولاء هاند لها على  
 زوجها وقد دللت نذل والمجادة الشريفة الكرمية والصانع يفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة يعمل الدين (قوله ان الذين  
 قتلتم إلى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسبهم سكتوا عنكم تركوا الاخذ بناييدهم (قوله اني اذا ما القوم  
 كانوا انصبة الخ) الانصبة جمع نبي على وزن فاعل من التقوى وهي المسارعة والارضية جمع رشه بكسر الهمزة وبالدهو  
 الحبل الذي يمسك في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم اضطراب الحبال فهو ثابت إلى أي لا يتزلزل (قوله  
 والصواب ان كفو وحدها حال من مغفول تفسر وان الجملة بدل من العظام في الترح قد تقدم مر أن من شرط البدل  
 صفة حاله محل البدل منه والمبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل البدل منه وهو العظام المحرور إلى أنه  
 يلزم عليه تعليق حرف الجر من العمل وهو باطل وقدر البيت في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول ومرة لانتفن  
 أيضا في ذلك كلام وأنه يتغير في الثاني ما لا يتغير في الأوائل (قوله واعلم ان النظر البصري يعلى فعله كالنظر القلبي) في  
 الشرح ساق الحكم المنكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعروف الذي لا خلاف فيه فانتظر هذا مع قوله  
 في الباب الثاني من الكتاب ولم أقض على تعليق النظر البصري الأمن جهة التخشعي وأقول كونه لم يقف عليه الأمن جهته  
 لا يعارض كونه جازماً ولا يقضي ان غيراً لا يخشعي بغيره (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع  
 بدون ذكر النوع (قوله والجاه في قولهم جاوا الجماء النضير) في الصحاح وقولهم جاوا جاعفياً ممدوداً الجماء الغفير أي ماؤا بجمعاعته  
 الشريفة والوضيع ولم يخفف منهم أحد وكانت فهم كثرة والجماء الغفرام وليس فعل إلا أنه نصب كاتنسب المصدر إلى  
 هي في معناه كقولك جاؤني جميعاً فاطلبة وطرا كافة وأذخاوا نفسه الآف واللام كالأذخاوا في قولهم أوردوا المراد أي  
 أوردوا عاراً كالتنسي (قوله أكرم من ليلى إلى آخره) هذا البيت للحمزة وقيل لقيس بن الملاح وأكرم أهل تفضيل والهمزة  
 فيه للاستفهام ومعنى بنتي نطلب وهو بالمناة التهمة المضمومة في أوله والقياس الجملة المفتوحة قبل آخره في أكثر النسخ  
 وفي الشرح أطلق ان هذا البيت بعد قوله ونبت ليلى أرسلت بشفاعتي \* التي هي لقيس بن شمعها ونبتني يعني نطلب  
 وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلاً (قوله  
 ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى ربر قد هرقه ذلك أبو \* جو أسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى  
 للابنوا عطف على حجر وررب من صفة قال وما قوله فيارب يوم قد هوت ولية \* ما كسه كائنا غطال فلي ان صفة الثاني  
 ممدول عليها بصيغة الأول ولا تأتي ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لا الا راقه هنا اتلاف قد تقبل دليلاً عليه) هذه جميعه  
 يقع في بعض النسخ دون بعض والرفب كسر الاء العطفية بفتحها وقد تكسر القدرح المضمومة أو أقامه أو أسرى جمع

أسير ولشعر جاعه من الناس والاعتقال ان كان بالثناء القوية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالثناء  
 الخفية فهو جمع قيسل بفتح القاف وسكون اليا هو الملك مطلقا وقيل الملك من مالوك جبر وقيل هو دون الملك الاعلى  
 سمي به لانه يقول ماشاء فينفذو جمعه افعال وافعال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في ربوف والشرح وأما قول أنى على  
 انه لا يصح تعلق من معشر بأسرى لثني على شيئين أحدهما ان يجروا رب الطاهرا ولا يدين وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام  
 على رب ان هذا مذهب البصريين وابن السراج والفارسي وأما الثاني فنحن ونسبه في السبسط الى البصريين ومنه أنه خالف  
 في ذلك الاخفش والفراء والزياج وبناطاهر وغيره والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان التوافق  
 يقتضي قياما لا يتصرف في الاوائل فلكل الوجهين الذين يستند اليهما قابل للنازعة (قوله وهو قوي في القياس لانها معربة)  
 يعني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف و يقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك  
 الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان التكلم والمخاطب أعرف بالمعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوسيع  
 وتوضيح الواضع تفصيل الحاصل وأما الوصف المفيد للحد والدم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف  
 المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واختصاصه يحتاج الى التوضيح المطلوب في وصف  
 المعارف في الاغلب والمأخذه على التكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوزوا الكسائي نعمته ان كان لغائب والنعته  
 لغير التوضيح) قال الرضي وأجاز الكسائي وصف ضمير السائب في نحو قوله تعالى لاله الا هو العزيز الحكيم ونحو ممرت  
 به المسكين والجهور يحملون مثله على البسمل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبش فكم كما بقوله نعم  
 الفتي الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل ما منه انما المنع قول جمهور النحويين رب يبدلك الاعراض على ابن مالك  
 حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وامايس كذلك وهذا بيته يردنه على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة  
 يضم الم وتشديد الزايمو قد ضم الم وكسر القاف (قوله وظل الزخشي وأبو البقاء في وكما أهلكا قبلهم من قرن هم أحسن  
 ان الجملة بعدكم صفة لما هو الصواب انها مضافة لقرن) رب يبدل الجملة التي بعدكم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل  
 المصنف عنه ومحمّل لما هو به وكلام الزخشي نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكما منسوب باهلكا وهم  
 أحسن صفة واما عبارة الزخشي فهي كم معقول أهلكا ومن تبيين لاجلها أي كثيرا من القرون أهلكا كزل عصر قرن  
 لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم الاتري انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن  
 على الوصفة وانما قال قول ما غير صواب لان كم من الاسماء المنوطة في الاجسام وقد سبق ان الاسماء المنوطة في الاجسام  
 لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقدّم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بثل كم من رجل قام كم من قرية هلكت فانه لا يظهر  
 فيه سوى ان الطرف متعاقب محذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثيرا من الرجال قام وكثير من القرى هلك  
 قال الرضي واذا ضمير المعبرين وجب تقدير كم من قرية يعني انها تكون حينئذ مذكورة الجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه  
 انهم وأقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارة وقد تدخل في محيز كم الخبرية كثيرا ونحو كم من مائة وكما من قرية  
 وذلك لما يقتضيه المعبر اليه كم واما معبر الاستفهامية فله اعتر عليه بمجرورين وأردى ما سمعته واذا البحر المذيعين  
 وجب تقدير كم من قرية انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا يبدلها ما تم به ولا يمكن ذلك فيم الانقضاء والنسب  
 في النوع العاشر في (قوله ازمعت باسا الى آخره) الازماع العزم مع تصغير قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال  
 ازمعت عليه وقال الفراء ازمعت وأزمعت عليه بمعنى أجمعت وأجمعت عليه والياس عثمان تخبة هيمزة ساكنة القنوط (قوله  
 وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن مسعود في المقرب  
 واختار ابن مالك والقول الذي ذكره جميع مذهب البصريين والفراء ووجهه ان وصف الاسم بجمعه من العمل لانه انما  
 يعمل بشبهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ يقع ابتعا  
 ما وقع في النوع الحادي عشر في (قوله ومنع ذلك في البعض ضوان زيد اقام) يعني حيث لا يكون المتبر نظر فالواجرا  
 ويجوز ان لا تسامهم في ما لم يتسعو في غيرهما في النوع الثاني عشر في (قوله ايجام لبعض معمولات الفعل وشبهه  
 ان يتقدم كاستفهام والنسب) قال المصنف في اجبات التخصيص قياس النسب ان يكون صدر الجملتين مقدما على ما لان

الشرطي قسم من الكلام مخفية ان يشعر به من أول الامر ليعرفه اجالا ثم يخفيه نفسه لانه لا يوافق في الاستفهام والتمني والقسم والتمني وقال الرضي في باب المستد وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام من تبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي يصدر بالخبر على أصله فالجوز ان يسمى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك الخبر اذ هو راجع الى ما قبله بالتغيرام مغير لاسمى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرا وغلام من قام وغلام من يقوم لام لا معنى للشرط والاستفهام يسرى الى المضاف واللام يبرز تقدمه على ما له الصدر وفي الشرح وامام ان خبره لتضي انشاء التكنية فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من ينخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله ولعنها ان يتأخر) مطف على بعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو ان يجاهم ولا يجوز ان يكون مبتدأ وخبر الافضا الى خلاف المراد (قوله ومشيئه) هي مشبه الفاعل وهو اسم كان النافضة واخوانا (قوله كانه قول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه يعني تقدم المفعول وهو عيسى على الفعل وهم انهم مبتدأ وان الفعل مسند الى خبره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسد كرم المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلامه الاسمين يحمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض التأخر وان الالام واقع في العربية بدل اسماء الاجناس واشتركت (قوله وكالفعل الذي هو أي الموصولة) وجوب تقدم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن ملاك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أي ولا يزم استقبال عامله ولا تنجيحه خلافا للكوفيين (قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم ملهمكم اهلكا) مركلام ابن عصفور وهذا الورد عليه في حرف المكاف عند الكلام على كم (قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة) من ذلك في آخر الجمل التي لم يحصل من الاعراب ومنها ان فيه خلافا لكان ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة النصرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا تابا جوابه ان التي رادها الفاعل يحكم لها يحكم المخرجات ولا يتجبه اعتراض المصنف هنا على الزمخشرى (قوله كم مفعول اهلكا) هذا على وجهي الصواب وعلى قول الزمخشرى وما يكون الجملة مفعول به فاعلى وجهي الصواب خاصة (قوله كم ان خبره يتعلق خلافا لآل كثرهم) في الشرح تقدم في الباب الرابع عند انما خمس من الاشياء التي تحتاج الى الربط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات بيده ان قال وجوز الزمخشرى في كم الخبرية والاستفهامية التملق ولم يذكر الضمير ان كم ان خبره يتعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشرى حيث ذهب الى ما لم يقل به نحو في ما له اختار هنا قوله وقزم به على أي أقول انما لم يذكر الضمير ان كم ان خبره يتعلق عن العمل استغناء متصرفهم بان لخاصة الكلام كاستفهامية وذلك مقتضى لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق انتهى وقلنا ان يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشرى بانه ذهب الى ما لم يقل به فتوى وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح به مما كان حق ان يذكره وعندنا قد نظره (قوله انما كان أمك أجدار) • هذا لغز بيت صدره • فأنك لا تنال به حصول • وبعد لقد سبق الاسفل بالاعان • وماج التوم واختلط النجار • وماذا العبد مثل في أبي قيس • وسبق مع الملهمة العشار • والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد الملهمة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك • ويرى بالقول المكسورة والنون الساكنة وهو الجمل العظيم وأبو قيس على الرواية الاولى مصغر أبو قيس مصغر زخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المذخر ملك العرب على الرواية الثانية جبل مكة والملهمة ثابث الملهج وهو الجبلين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين أي أوه خسر من أمه وورث من هجين أي غير عتيق والعشار بكسر العين الملهمة جمع عشر اميلدهي النافقة التي آتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفعل (قوله وعليها ظم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى أي نظي مبتدأ ولانه اسم لكان محذوفه مفسرة بكان المذ كورة يكون اسم كان المذ كورة ضمير ارجاعا الى نظي وقلنا ان يقول لا حاجة في المذ كورة هفا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هما كان وحدها مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعترا زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تعلمون فانتم فاعلم لمفسر محذوف مفسر فلكون أوجب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال



كونه مذكورا والمخوف في الآية إذا فرض مذكور اليبكون المتكلمون (قوله والجلل منكرات) قال الرضي اعلم ان الجملة ليست  
نكرة ولا معرفة لان التكثير والتعريف من عوارض الذات اذا التعريف يجعل الذات مشاربا الى خارج اشارة وضعية  
والتكثير الى اشارة الى خارج في الوجود فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم يجزئت النكرة بما دون المعرفة  
قلت لما سبقت النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قاهر حل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قاهر رجل ذاهب أبوه وكذا  
تقول في مررت برجل أبوه زيدته بجني مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها تلك الجملة موضع  
من الاعراب بتغير المتبدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان  
الجملة لما كان لها محل فيها لكونها مفرا فالفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوة هامو قما  
يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان  
عنه مسئولا) من الكلام على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون هذا القائل أراد  
ان عنه مر وقوع المحل بمسؤولا عنه وقامد لولا عليه بالذكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى به هذه وقلة مثله ان وجد له  
مثل (قوله لا يلبس حب العراق الدهر اطعمه) هذا صدر بيت هزج ● والحب يأكله في القرية السوس ● وقد مر في  
اذا من حرف الميمزة وفي لأم حرف اللام (قوله وقول القراء وان كل اليا ليو فيهم فين خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال  
مع قوله ان اللام بمعنى الا وان ثاقفة ولا يجوز الاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) في الشرح فيه نظرا ما أولا فلانه لا يلزم  
من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فيكون من كلمة بمعنى أخرى وما مضى لفتان في الاحكام وأما ثاقفة المشهور عن  
الكوفيين ان المبتدأ والخبر اذا فاعل منهما ما فاعل في الخبر فليزم ان يكون قاتم في قوله لما زيد الا قاتم عاملا في زيد مع وقوفه  
بعد الاحتكاك بالاجماع على هذا مشككة وأقول ليست بمشككة لان الخبر في الحقيقة ليس قاتم وانما هو العام المقدر الذي  
استثنى منه قاتم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان انما امات لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لا يخرج) جواب اما هو ان  
مع معمولها ويجب افتراءه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهنا يجب وهو ان المصنف نص في فصل اذا في حرف  
الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن من فضل ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساءغ في تخرج الآية  
على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام ● النوع الثالث عشر ● (قوله منعهم من حذف بعض  
الكلمات وياصحابهم حذف بعضها في الاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان  
فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ماها وقيد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا  
لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع  
لوجب ان يكون في أحدهما ضمير لانها موجهة الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى  
لانه يقتضي أحد الفعلين عن المذكور بهما والمقصود ضمير هاتيه (قوله والصواب انه ضمير عائدا ما على البعض المفهوم من  
جميع السابق كما عاذا الضمير من قوله تعالى فان كن نساعلى البنات المفهوم من الاولاد في وصيكم الله في أولادكم) قال ابن أم قاسم  
في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن جعل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتملا وقد صرح  
به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاذا الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهم فيكون نساء خلاصا وهو غير مفيد  
أجيب بان المعنى كاذر صاحب الكشف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلاصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن  
ابن وإذا كان معنى النساء ذلك أكاد الاخبار به عن البنات وفي الكشف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في ان كن وكانت  
مهمين ويكون نساء واحدة فتفسير المعنى ان كان نامة قات لا يبعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من  
الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء هذا مذهب لبعض النحويين وهو معتزلة لا يطرد في نحو تقوم اخوتك  
خلازيدا لانه لا يتقدم قبل ولا ما يجري مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا  
خلازيدا أي جانب هو أي قياهم زيد) يريد بالفعل السابق على افعال الاستثناء في غير ليس ولا يكون وان كان  
غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فمما ضمير الفعل السابق (زم الاخبار بالذات من الحديث  
وهو غير جائز لمد صدق الخبر حيث عدلى ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاي محذوف أقم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو أي قيامهم قيام زيدا يجب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على ثلثة مخصوص باستعانة القسم) جعل المصنف القلة مع الاستعانة وجعلها ان مالك مع عدمها القول أي بذكر الصديق رضي الله عنه والله يارسول الله انا كنت أعلم قال وأما ان كان في المقسم به استعانة فالحذف حسن وصاق المثل المتقدم (قوله حنت نوارولات هنا حنت) هذا صدر بيت هجره وبد الذي كانت نوارا جنته نوار بفتح التثنية وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿ في النوع الرابع عشر ﴾ (قوله وذلك يذلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصود البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل اللفظ أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكره نسيانا ﴿ في النوع الخامس عشر ﴾ (قوله والثاني الجملة المضاف اليها يوم قام زيد) على ان مالكا ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها ولا يعود في المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عدنا درا (قوله وتضمن الى آخره) تضمن بفتح التثنية ان فوقية وضمت الخاء الجملة من الضمونة وفاعله ضمير المرأة ونياح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله مضت سنة الى آخره) السنة والعام وانما يحذف بكسر الخاء المهملة واحد (قوله ههنا وجدكم الصغار بعينه) هذا هو ديوت هجره لا من ان كان ذلك ولا ب وقبيله واذ تكون كرهية ادي لها • واذ اياها الحس يدعي جنس بد والجذب بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة والفتحة الموحدة والذل والكربة هذا الشدة في الحرب وفي القاموس الحس الخلط وغيره يحط بهمن واقط فيهم شديد ما به من زناه وورع ما جعل فيه سويق وقد حاسبه بحسبه وجذب بضم الجيم والذل المهملة وحكي ففتح داله اسم رجل ﴿ في الجملة السابعة ﴾ (قوله ولكن يحج قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فيما يدل على خلاف ذلك) في الشرح سبقه الى هذا صاحب الاتصاف فانه قال تكرر في القرآن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى في سورة نونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن تفسيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فائق الحب فائق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع لقلالة على تصور ذلك وتثنيته واستحضاره لقوله تعالى فتصعب الارض بخضرة وكقوله تعالى انا حضرنه الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحى من الميت أعم في القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما في القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمنزلة انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة الدينية لقوله فائق الحب والنوى لان فائق الحب والنوى والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت لان النامى في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيى الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفائق الحب والنوى لم يأت عطف مخرج الميت من الحى عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بياناً كالاول فلذلك جعله معطوفاً على فائق الحب في تلك الآية مات وجسد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في شكل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع حيث شذ كلام صاحب الاتصاف والمصنف مع الزمخشري الى كون يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفائق الحب والنوى حتى يرجع عطف مخرج على فائق وفي حاشية التفناني في شاع في الكمال يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما في بولج الليل في النهار وبولج النهار في الليل وجاز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه ادسوق الآية على كون الصعاب بلفظ اسم الفاعل وانما عدل في اخراج الحى الى المضارع استحضاره لكونه أول في الوجود واعظم في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت في موضع البيان لفائق الحب والنوى ولذا ترك الماطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بياناً لانه لا يحسن عطفه عليه فلذا جعله معطوفاً على فائق الحب (قوله الثاني قول حكى وغيره في قوله تعالى ما ذا أراد الله بهما امثلا كقولك يضل الله من يشاء في الشرح جوز الجماعة الامرين في الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا يقتضى تعيينه في محل آخر وجذبه ما يجوز وغيره وأقول القرآن يفسر بعضه بعضاً فاذا كرر نظم من كان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك الجمل وغيره محمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن عمة ترى المهره من شارح المختصرات التي لها

مطلوبات لا يعدلون عن حلها بما في معلولاتها وان احتقلت غير ما في تلك المطلوبات احتمالاتها (قوله زعمت شيئا واست  
 بشئ) هذا صدر بيت جزمه انما الشئ من يدب ديبيا وفي القاموس الشئ من استبان فيه السن أو من تجسب أو إحدى  
 وخمسين إلى آخره وإلى الثمانين والديب الشئ على هيئة (قوله تعلم شغله النفس فعردها) هذا صدر بيت جزمه فبالغ  
 بلطف في التحيل والمكر (قوله وعكسهما في ذلك هب يعني ظن استعمال هب يعني ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك  
 (قوله ووقعه على ان وصفتها اندر حتى زعم الحريري ان قول النحوي هب انزاد قائم لظن) قال الحريري في درة القوام  
 ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل بفعلة ال هني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول  
 القائل هب ان ابانا كان جاريا) مبب هذا القول ان حر ابن الخطيب رضى الله عنه ذكر في زوج وأم وأخوين لا م وأخوين لا م  
 وأب بالنصف والزوج والسدس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والاب شيئا فقال له ما أمر المؤمنين هب  
 ان ابانا كان جاريا فاشركنا بقرابة أمنا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سوء علمهم أن نذرهم أم لم تنذرهم  
 لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسوء علمهم أن نذرهم أم لم تنذرهم  
 لا يؤمنون في التشرح هذا من غلط ما تقدم فيقال في وجه الرد وحي آية البقرة ما يهبط ان يكون لا يؤمنون خبر اعنه  
 ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فترتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على الخط المقدم فلان طول  
 بالحاد توفي التشرح ثم الباب موضوعه اد كر الهجات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان  
 ما ارتكبه من خلاف الاولى فلا يكون خطا ليس ثم خلل دخل على العرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما خالف أهم في المثال  
 الثاني بقوله والاربع والصواب وغير عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما شمل خلاف الاولى  
 كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الجدل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض  
 ليقولن خلقهن العزيز العليم) في التشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من يضيكم من ظلمات البر والبحر يدعونه نصر عاوخية  
 لغة انجيتان هذه لتكون من الشاكرين قل الله يضيكم منها وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب  
 الذي مسنده خالق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء أخن أسس بفيانه على تقوى ان الطرف حال أي على قصد  
 تقوى أو مقبول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عند المتعنه في مسجد أسس على التقوى) في التشرح لم يظهر  
 في الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه نظرا لثبوت امتعلا بأسس مع احتماله لان يكون ظرا فاستقر في محل نصب  
 على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حاله من بفيانه في تلك الآية وأقول نفس الوجه الاخير هنا عند المصنف ليعينه  
 فيما قبلها وهو لم يجد أسس على التقوى وانما نهى فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا  
 فاعل في لم يجد أسس لانه كور ولا مقدر وانما فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز ان يكون في موضع  
 الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير فاصد ايئناه التقوى ويجوز ان يكون مقعولا لاسس والمجدد  
 المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في جميع مسلم ثم اري رجلا في  
 المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا الجملة الثامنة (قوله ويمكن ان يدعى لها ان الالف في لازاده) هذا جواب عن  
 قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لنذكرها فاد معناها جواب عن قوله والذي جعله ما في النروج عن  
 ذلك الظاهر ان من الواضع ان المست على الكفر لا يوبه (قوله ثاني الاثم عن المتأخر في فن نفل في يومين فلا اثم عليه ومن  
 تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة في التشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا يقرن من منهم من جعل المتجهل  
 آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنى الاثم عنهما جميعا فصور الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي  
 الاثم انتمهم على التقديرين (قوله وجعل الرسم على خلاف الاصل مع امكاهه فير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى  
 لها ان الالف في لازاده (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في كثر النسخ ومعناه اكثر من المستثنى منه أو  
 اكثر من الباقي بعد الاستثناء في بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المتخلصون لا عموم  
 الملوكون وان الاستثناء مطلق بدليل سقوطه في آية سبحانه ان يبادي ليس الاث علم سلطان) في التشرح اختياره لكون  
 الاستثناء

الاستثناء منقطعاً مقطوع فيه بأنه ارتكاب لخلاف الأصل من غير ضرورة لا مكان حصل الاستثناء على الاتصال وهو  
الأصل ويكون المراد بالعباد هم المملوكين ولا يصرف في ذلك أن آية سبحانه بدون استثناء لانه أو ربما العباد فيها المخلصون فترك  
الاستثناء وأقول هذا من غط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل لكنه فصيح شائع وفي  
الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة أذهى موضوعه لأن يحمل الكلام على شيء في ذلك الموضوع ما يذهب وظاهره أن  
الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحانه مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجملة المقودة لأن يحمل الكلام على شيء  
ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنه لدعوى الجماعة اقتضاها في الموضوع الذي استدلو به وذلك أن  
دليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها المخلصين لا هو المملوكين هو إضافة تعالى العباد إليه إضافة نشر بفهم  
أولاً ليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لا يزف لهم في الأرض ولا يغوينهم أجمعين الأعيادك منهم المخلصين كانت  
هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى بقوله إن عبادي ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في  
هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحانه ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها المصنف لم يذكره هو لانه من هذه  
الجهة وإنما ذكره لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعاً للسؤال المقدور وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين  
فأما الاستثناء قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم أحد الأمر أنكم أن من نصب قدر الاستثناء من قاصر  
بأهله ومن دفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ورد باستلزامه تناقض القراءتين فإن المرأة تكون مسرى بها على قراءة  
الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لأن انزعاجها من جلة النهي لا يدل على أنها مسرى بها بل على أنها معهم بل  
يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضها يذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرران  
الإنعاج هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الأمر أنكم  
تكاف جارا لله ثلاثاً تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك لا يلزم بدل من أحد أو بالنصب مستثنى من قوله  
تعالى قاصر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحارث بالزم تناقض القراءتين فالرد بأن  
التناقض إن الاستثناء من أمر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من أحد يقتضى كونها مسرى بها لأن  
الالتفات بعد الأمر أنكم تكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب أن الأمر أنكم كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد  
بعدم الالتفات إذا المراد أمر بأهلك الأمر أنكم الالتفات فيه الأمر أنكم فالتكثير في الأمر أنكم مع الالتفات فاستثنى عن هذا أن  
شئت من أمر أو من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول أمش ولا تبصتر أي أمش مثلاً لا تبصتر فيه اه (قوله) وبعد قول  
الزمخشري في الآية خلاف الظاهر في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى شبه قول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر  
وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال بعد مسمى أن ابن الضمير لم يتأمل كلام الفارسي (قوله) وقد التزم بعضهم جواز  
مجي قراءة الأكثر على ذلك هذا جواب عن سبب جل الزمخشري وغيره الآية على ما جاهدوا عليه والاشارة بذلك إلى الوجه  
المرجوح والمراد بمجرد بذاضته رجحان الرفع على النصب وقاع لم يرض به وهو المعنى أن نصب كل شيء عند مسمى به في  
الآية من قبل النصب المرجوح لأن قبل النصب الرابع قال قبل ليس النصب في الآية من جوارحها وانما هو راجع لأن في  
الرفع فيها خوف الباس المفسر بالمعصية وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في بذاضته أوجب بأن مسمى به لم يخوف  
الباس المفسر بالمعصية إذا وقع الاسم مع حاله على الرفع كما رأه بعض المتأخرين قال الرضى إذا زدت مثلاً خبراً عن كل  
واحد من مما يليك اشتريته بشئ من دينار أو أنك لم تقبل أحد منهم إلا بشرائه ذلك الثمن فقلت كل واحد من مما يليك اشتريته  
بشئ من بذهب كل فهو نص في المعنى المقصود لأن التصدير اشتريته كل واحد من مما يليك بشئ من دينار أو أنك لم تقبل  
فبصمت أن يكون اشتريته خبراً وقولك بشئ من متعلقه أي كل واحد منهم مشتري بشئ من دينار أو أنك لم تقبل  
أن يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بشئ من هو الخبر أي كل من اشتريته من المالك فهو بشرين وأما إن رفعت كل  
على التقدير الأول أعم لأن قولك كل واحد من بشرين هو الخبر أي كل من اشتريته من المالك فهو بشرين فالمتأذن  
من وجوه التعليل والابتداء على الثاني لا يقع الأعلى من اشتريته أنت فرعه أدن مطروق لا احتمال الوجه الثاني الذي هو  
غير مقصود وخالف الوجه الأول أن ذكر بما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراك لا غير بشرين أو بأقل منها أو بما كثر

وربما يكون أفعالهم جهالة ولورأته وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والآية الشريفة أمي قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلنا الفعل خيرا أو مصفا فلا يصح اذن التقدير وذلك لانه لو اراد تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أو رقتة سواء جعلنا خلقنا صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يردهم خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكآت غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل شيء غير مستأه فاذا تقرروا هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو ان لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كان بقدر والمعنيان واحدان لفظا كل شيء في الآية يختص بالخلقوات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أهم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدان لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له يختص بالخلقوات انما ينسب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفته غير مختص بالخلقوات لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة اوجب بان خلقناه اذ لم يكن صفة كان خبرا وان خبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة انما هي بالساواة في الصدق ويذهب اهل السنة وفي شرح البان ان رفع كل شيء محتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عومية خلق الاشياء بقدر خبرا كان أو شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مختصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عومية القدر في جميع الخلقوات بل هو عومية خلق الاشياء بالخلقوات فكل شيء بقدر له ليس بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشيء لانه اذا نصب كل شيء لم يأت بكون خلقناه مفسر بالناسبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدره وأقول برده عليه ولان المقصود ليس عومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء بالخلقوات كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء بالخلقوات خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مختصة وبقدر خبرا فاذا الكلام عومية القدر في جميع الخلقوات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عومية القدر في جميع الخلقوات ويجب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء بالخلقوات فهو بعوميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكآت وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة فاذا الكلام عومية القدر في جميع خلقواته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عومية القدر في جميع الخلقوات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع ان المعنى لا يتبدل او ما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المقطع الا في جملة الامن نولي وكفره عبده الله العذاب الا كبر على ان يكون من مستأه وعبده الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو الا انك انما تعصبا ما أصابهم وهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فاسر باهات وهو أولى من ان يستثنى النصب من اهلان والمرنوع من أحداهم في الجملة التاسعة (قوله زيد اصحى ذهنا) الذين بكسر المعجمة قوة لنفس معدة لا كتاب الا رواه وشذمنا في ذلك وجوده حيثما تلوه وما ردها على الفطنة (قوله وشرط التمييز بالنصب بعد اقل كونه فاعلا في المعنى كزيد استكثر ما لا يتخلف مال زيد استكثر مال) وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد فاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطلق المال (قوله الثالث رايت زيدا فقها رايت الهلال طالع افان رايت في الاول علمية وقها مفعول ثان وفي الثاني بصريه وطاله حال) فان قيل لم لا يكون رايت في الاول بصريه وقها حالا اوجب بان الغالب في الحال ان تكون منتقلة وقها ليس كذلك (قوله واذا جعل قوله تعالى وتركم في ظلمات لا يصرون على الاول فالنظر فلا يصرون مفعول ثان تكرر) في الشرح مراده الاول جعل ترك بمعنى صبر وعلى هذا يتصور لفعل الواحد مضاعف من عدة كتر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظلمت زيدا فقها عالما شاعرا كما بناظرنا وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك الافعال في الاصل اخبارا وقبل يجوز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الضارف فلا يصرون بقوله مفعول ثان لا يتاها اما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل منها مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتركاز غير مستقيم اذ المجموع لم يتركز وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الضارف

الطرف ولا يصبرون وانما هو اخبار غن كل واحد منهم ما تذكر كل منهما بالعبارة كونه مفعولا لاننا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اشترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الملهي غرغا وغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والترفعة بالفتح اسم للفعل منه لانك ما لم ترفعه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف في الجهة العاشرة في قوله وقول بعض المصريين في الشرح وجدي بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس لهذا المصنف ان المراد بهذا الرجل المصري ان الكفاي الحكيم المشهور (قوله واذما منهم بشر) هذا آخريت اوله \* فاصبروا قاعد الله نعمتهم \* اذهب قريش وقد تقدم الكلام عليه في ان قوله لا نسب اليوم لا خلة \* هذا صدر بيت حمزة \* اتسع انطرق على الرافع \* (قوله الارجل خا الله خيرا) هذا صدر بيت حمزة \* يدل على محله بيت \* وقد تقدم الكلام عليه في الابقع الحمزة والتضييف قوله وهو اول من تقدير قبل غير مذكور) يعني ان نسب رجلاني هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بعد كور اولي من نصبه بمحذوف من غير مفسر بعد كور وقد قال المصنف في الابقع الحمزة والتضييف ان اخمار الخليل اولي من اخمار غيره لانه لم ير ان يدعول رجل هذه صفته وانما صفة طلبة وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجب ان يكون اولوية الاشتغال (قوله ويجب ان ذلك جائز لقوله تعالى ان امرؤا كذابا ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف الا (قوله اعتاد قبلك الخ) الطلل ما تنص من آثار الدار والربع الدار يعني حيث كانت والقوابض القاف بالمد المنزل الذي لا تنس به واذع اشمى والمصبرات الصواب اذ اشارت ان تصرها الرياح فمطر والحصل بفتح الغاء وكسر الصاد الجمعين الرب والنبت العام (قوله ان التقدير هوريع ولم يصح له البدل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يدل الاكثر من الاقل) في الشرح هذه مشكل لانه لا يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر من الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصح فأي شيء فصر مصح اللانخبار كان يصح مصح اللبلدية وأقول مصح الاخبار بالاكثر من الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله فترج عنه الجمل عليه) أي حل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لانهم وبنس موضوعان للحد والزم العامين فتاب مقامهما الاطباب بتكرير الجمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم الرجل زيد كان فيه اطماب باهما الفاعل أولا وتفسيره قانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظر الى الاطباب من وجه حيث لم يقل نعم زيدوا في الإيجاز من وجه حيث حذف مبتدأ ولهم الجمع بين المتسافين وهما الإيجاز والاطباب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسؤي من تأخير المخصوص وتقدمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم قال ايضا اذا قال عبد الله فكأنه قبله ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني انه رد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح والذم اذا كان المخصوص (متأخرا جلتان فانيتهما جواب عن سؤال محذوف محذوف مبتدأ وما بقي خبرها قال ايضا صغار ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جلتان فانيتهما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وانما اذا كان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالجموع فقدمت أو آخرت) هذا جواب عما قيل ان المخصوص يوه بهذا الكلام ظاهره فلذا اراد به (قوله ويرد ان الجمل لا يحذف وجوبا الا ان سئني مسده) وذلك وارد على الانخفاض في ما أحسن زيد الان الخبر عنه محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعده صفة أو صلة (قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقرف خذف مبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل أو في آذانهم لا في آذانهم والصواب الاول (قوله حديثا في القرآن) يعني كما في شأن القرآن (قوله وانما ارادوا بكرهه حكى لما اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني ان أبكر لم يرد بقوله والكسرة على الحكاية بالحكاية والقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله في خانقه في (قوله واذ قد اتجر بنا القول الى ذكر الحذف طنوجه القول اليه) في الشرح كأنه أدخل الغاء لاجل الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يتدوله فسيقولون لكن يصح ذلك وجوده فلا منعا دخوله في الشرط وأقول اجراءه اذ مجرى الشرط حتى تدخل الغاء بعده ما لا يقضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله وألفظا في معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة بأسرها (قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي) في الشرح مني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدا الدليل فهذا في معنى الاستثناء

عما تقدم (قوله وسيا في شرحه) يعني في السابغ والثامن من شروط الحذف (قوله ولا شرط الدليل لئلا تقدم مانع حذف الموصوف في تصور أيت رجلا أيضا) أذن وحذف وقيل أيضا لم يدرأ هو من أنواع الموصوف أم من أنواع النبات أم من أنواع الجراد في الشرح فان قلت كيف قال ولا شرط الدليل مع أنه لم يشترط حذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول فكأنه قال فلا يشترط حذفه وحذف الدليل الاعنه حصول ضرر معنوي (قوله بخلاف أيت رجلا كتابا) في الشرح فيه تطرول ان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل اللفظة وهو كتابا على خصوصية الرجل وانما تدل على أهم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وأنه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كائس (قوله ومن كان مردودا) أي ولا يشترط الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان مع معمولها معطوف على مانع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لاند من الاسد بك (قوله وقول جماعة) المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثر ان اند بر بعد لو معطوف على قول أي الضغ (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل وانما هو لأحد أغبر من الله وقولك مبتدأ ثم غر فرقة لا رجل بفعل كذا فاثبات الخبر فيه إجماع) يعني من التبيين وغيرهم قال الرضي قال لا تدل على الحق ان بني نعيم يصفونه وجوب اذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤدالة عليه وإذا لم يتم فلا يجوز حذفه رأسا لا دليل عليه بل بنوعهم اذن كاهل الحجاز في إيجاب الأتيان بدفعي هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني نعيم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني نعيم اه وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات اند على هذه الصورة أمر واجب وقوله بمباي وقول ان يجب من الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قالون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند نعيم في باب لوانه اذا أراد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص بفعل مبتدأ أو اسم أو أضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا ما معنوا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد لولا ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الإجماع ليس إجماع النصارى بل إجماع القيمين وغيرهم على ذكره أهم من ان يكون على انه خبر كاهو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض النصارى أو على انه غير خبر كاهو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ولك ان تضيف عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يحصل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند نعيم في باب لا) يريد الجمهور الاكثر ان القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والإضافة القائلين بان بني نعيم لا يثبتون خبر لا التبرية ويريدان خبر خبر المبتدأ به لولا وخبر لا التبرية ويكون مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالمخوف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك فتعلم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهجرة مضعومة تتفاسا كنه ورمها بالفتحة زائدة بلام والمهزة كان رسم لا يضمنه ولا وضعا بالزائدة بين اللام والمهزة (قوله لان أم المقاطعة لا تعدف الأجل) في الشرح لو قال لا يقع بعدها الأجل لكان أحسن فان كثيرا من النصارى لا يرى أم المنقطعة حاطقة (قوله وردة الفارسي بان المشبه للعمل هو لكن المشددة لا تعمل في المحضة لعدم اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبهه لكن المشددة لا تعمل من جهة اللفظ والمعنى اما الأولى فلناتها على الضغ كالمضى وأما الثانية فلانما يعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المحضة فلعل سيديو به اعتبره ولم يبال بقدر الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم احتمال المحضة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي (قوله ان يكون طبق الحذف) يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ تصور يدا ضربته أولا تخوض يدا ضربته (قوله والاخر يعني الأعلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البرزدي في أصول الحنفية الضرب باسم الفعل بصورة معقولة أي معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الأعلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الأعلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا لضربه بعد موته لا يثبت لوات معنى الأعلام (قوله وعلى منعت لزيد قائم وعمر وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور معنى عنه) هكذا وقع في بعض النسخ انقطعت عنه بعد معنى ومقتضى بعضها الأول وأما ضبط المصنف وفي الشرح حكاية الإجماع على من منع ذلك في لبت ولعل وكأى امر غير لا يجهل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره

وغيره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم المنصف بالنسبة الى الله تعالى الرجوع الى الملازمة لاستقراء الى الامرين دله من بعضهم بعض) في الشرح هذا الرأي هو الذي اختاره السويدي قبل المنصف ذكره في كتابه المسمى بنتاج الفكر فقال الصلاة كلها وان فهم لاختلاف معانيها رجعة الى اهل واحد لا تقنن الفظة اشتراك والاستعانة لتعانيها العطف ويكون محصورا ومعقولا ثم جل المنصف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرجعة لا يتأني في الاستعانة الحقيقية اذ الرجعة حقيقة في رقة القلب وأقول لا ينبغي ان مراد المنصف من جل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرجعة انما هو حمله عليها بما هو الذي يليق به وهو اضافة الخير والاحسان وقد ذكره في رقبه واحدا من الاصولين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المنصف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول المنفعة ان ساق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله رحم النبي والملائكة يستغفرون له بالآية الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الراكحة فسلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنانيا أما الحقيقة فهو العطف فالمراد واقع على ان الله عذوباته بصلال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا العطف الرجعة فلا بد ان الصلاة من الله الرجعة تقدر اذ هذا الان الصلاة وضعت الرجعة كاذبة قوله تعالى يعبدون الله وحده لا شريك له والذين آمنوا هم خير من الذين كفروا ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد المحبة لازمة والذين كفروا هم الذين كفروا ومن العبد هذا وأما المجازي فكأداة المجازي ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف السند اليه ففهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لان معناه مختلف وضما انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الحنو والعطف فوضعت موضع الرأفة وجمع بينهما وبين الرجعة لقوله تعالى رافة ورجة ووفرهم قال التتار في رواية لا لما انتهى الى الاصل فيقول الصوابين ناسب ان يراد بها الحنو والنعاط في الرافة المناسبة لذلك والعطف الرجعة عليها بغيره ان يقال رافة ورجة والفرق ورجة وما قبل ان الصلاة من العطف فهو اخذ بالمحاصل وان الرجعة ايضا تنافي عن الرافة والانعاط فممنه الرجعة (قوله الثانية انما لا يعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف السند اليه اذا كان الاستناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قل المنصف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود على معنائه حقيقته على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف السند اليه لان معنى الرجعة مخالف في نفسه الى التثنية والمجاء ان الاختلاف على ما اختاره المنصف في افراد معنى الفعل وعلى ما قل انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال ارض ارجل وارض الجذع والاستناد حقيقي في الموضوعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف السند اليه لان معناه عند استناده الى الرجل معنى او يمد لوزن كم ومعناه عند استناده الى الجذع معنى أكلته الارض وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كتأكلته وهمة ان أسنده الى اللبن كان معناه ان يرتفع فوق الموصوف الملعون تحتها وان أسنده الى الثوب كان معناه طلع وأغلق وطال والتسويق أسنده الى القدر كان معناه ازديت وغلت ومنه فؤان أسنده الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان أسنده الى المشاة كان معناه سمن ومن تنبم الاطفال في القصة ووجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المنصف بقوله فعلا واحد انه غير المشترك فلا يرده عليه هذه الاصل لانها مشتركة على ان الذي في الصالحات المشاة وقول الرجل وها فصلان مختلفان بالنسبة (قوله وحقق المترادفين محبة حلول على منسج محل الآخر) هذه المختار ان الحاجب في أصوله وهو انه يجب محبة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا واختار الميضاوي ان كانا من لفظة واحدة ومختارا لاهام انه غير واجب (قوله فقال اهل المدر يتنازع اهل الورج) في الصالحات المدر واحدة المدر والعرب تسمى القرية مدرود يقال اهل المدر والورج انتهى ويقع في بعض نسخ النسخ بدل المدر الدان بضم الميم وسكون الدال بعد هاء وان واول هو الموجود بخط المنصف (قوله وهذا آيات الرخص من ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنه لسبي المشاة) في الكشف فان قلت كيف سألني الله لذي هو شعيب عليه السلام ان يرضي لا يتبينه بقى المشاة قلنا امر في نفسه



ليس بمحذور فالدين لا يباه وأما المروءة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال  
 القهر ومذهب البدو فيه غير مذهب أهل الحضرة خصوصا إذا كانت الحالة حارة ضرورية لقوله وقدمت في الرد على ابن مالك  
 في مرفوع أفعال الاستثناء مضي ذلك في النوع الثالث عشر من الجبهة السادسة (قوله) فإن أراد أن الفاعل لفعل المثل  
 محذور فاردود) يعني بأن الفاعل لا يمحذف وإن أراد تفسير المعنى وإن في بنس ضمير المثل مستترا فإن تفسيره يعني قلبس هنا  
 تفسير الضمير ويجب إذا كان فاعل فهو بنس ضمير مستترا أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان  
 التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التغيير فاقامة للصب مقام السبب (قوله) وهذا لازم للزخمى فإنه قال في تقديره بنس  
 مثلا وقد نص سيبويه على أن تغيير فاعل فهو بنس لا يمحذف) الإشارة بهذا إلى ما كنى عنه المصنف بقوله فإن تفسيره وهو  
 خلو فاعل بنس إذا كان ضميرا من مفسر وفي الترحيح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهي رد على الزخمى فإنه ان يقول  
 المحذف لا ينافي التغيير فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون وقال الله تعالى  
 عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالخصصة أخذ ونعمت الرخصة وأدعاه  
 شذوه ممنوع وأقول إن أراد أن المحذف لا ينافي التمييز في الجبهة فسلم ولا يصح أن الكلام في منافاته في محل مخصوص  
 وهو باب نعم وإن أراد أنه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يجعل عليه القرآن مع إمكان غيره مما هو كثير  
 سائغ ومنع شذوه مكابر غير مسموعة (قوله) وحذف القصص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا) مضاف عطف  
 على المخصوص أي أو حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا في محمل جرفه القوم على الأول ومضاف إليه  
 لأضاف المحذوف على الثاني (قوله) الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم يكون عائد على ما يحذف  
 (قوله) ولابد للذين ابن مالك مع والده في المسئلة بحيث آجاديته) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الألفية والذي ذكره الشيخ  
 يعني والده في هذا الكتاب يعني الألفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال في المصدر المؤكد بقصدبه  
 تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فيجوز أن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما  
 فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولادليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير  
 وقد يقصد به مجرد التقرير فممنوع ولكن لا نسلم أن المحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقر معنى العامل المذكور بتوكيده  
 بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف دلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن مضما يرفع هذا القياس لكن  
 في دفعه بالسماع كناية فاعلم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان ضميراً من اسم معين غير تكرير ولا حصر نحو أنت  
 سبر أو مبر أو حذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها فهو مقيد أو عيا وجداً أو شكر أو كفر لفتح هذا المسموع وروده وأما البناء  
 على أن المسموع حذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها سوى الكلام انتهى وقال  
 ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيذ لأن المصدر هنا تاب من باب العامل  
 دال على ما يدل عليه وهو عرض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يستتبع الجمع بينهما وبين المؤكد  
 ويدل أيضاً على أن ضرباً يذو نحو ليس من المصدر المؤكد كعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل واختلوا  
 في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله) أي المبالغ دلولي دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز هو يا أيها المبالغ دلولي  
 دونكا أي رأيت الناس يحمدونك ويقع في بعض النسخ المصراع الأول تاموا في الصالح المبالغ الذي ينزل البئر فيلادلولي  
 وذلك إذا قل ماؤها أو جمع ماحدة وفي الحديث زلثانة ماحدة فجمع جمع ثم أشد البيت (قوله) فقالوا انما أراد تفسير المعنى  
 لا الأعراب) انما قال قالوا لأن ظاهر كلام سيبويه أنه تفسير أعراب ولذلك نسب ابن مالك لسبويه وجواز أعمال اسم الفعل  
 مضمرا (قوله) ويجوز في دلولي أن يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الأفعال  
 عليها نظر إلى الأصل لأن الأغلب فيها الماصد ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها أو ماصوت جامدة في نفسه مستقل  
 إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل وأما طرف وجار ومجرور وحاضيا قبل النقل لكون عملها لتنضم مع معنى العمل  
 وجوز ذلك الكوفيون استدلوا بقوله يا أيها المبالغ دلولي دونكا \* أي رأيت الناس يحمدونك ودونك عند البصريين  
 ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلولي أي دلولي قد أمك فخذها (قوله) فلا يمحذف الجار والجارم والناسب للفعل

[illegible]



مقدما عليه وحوز المباحون تقدير مؤخر عنه وقال انه يفيد الاختصاص بخلافه وليس كما توهموا وأما ترك ذلك فغند  
تقدير الأصل أو عند اقتضاه أمر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الأمر كما توهم فأنهم لا يقدر ومؤخر الفيد الاختصاص  
الأمر بوجود التقضي لذلك وقد وافقهم هو في ذلك حيث قال وأما ترك عند تقدير الأصل أو عند اقتضاه أمر معنوي  
لذلك فما وجدنا ترصده عليهم وأقول أن ذلك ما هم بقضي حوز تقدير مؤخر عنه ما يقتضي تأخير عنه وعنده هو يجب  
تقديره مقدما قال التميز في في مطوله وأما تصور يداعرفته فتأكد أن قدر الفضل المحذوف قبل التصويب نحو عرفت زيدا  
عرفته وإن لم يقدر المضرب قبل التصويب بل بعده نحو زيدا عرفته عرفته فخصيص لأن التقديم على المحذوف كالقديم على  
المدكور فحوز يداعرفته بمقتضى التخصص بمجرد التأكد لكن إذا قامت قرينة على أن الفعل مقدم بعد التصويب فهو  
المدكور في الاختصاص من قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرار فيسبغ التأكد قوله وكذا قدمنا في نحو في الدار زيد  
ذلك في آخر الباب الثالث (قوله) وإذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجه أن ولو قدر أنه فعلا لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على  
الصحيح أذ لا تنسب الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح وقاتل أن يقول الالباس حاصل بالنظر إلى ما دخل عليه التامخ وذلك  
لأنه مع تأخير زيد بمقتضى أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستترعا أو بمقتضى  
أن يكون مبتدأ مؤخر أخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهي يقوم وليس عنه ضمير شان والقرينين الجنتين بسبب دخول  
التامخ عليه مما ثابت ودخوله لا يفرضما كانتا مختلفتين باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم بوضع في الالباس بعد  
دخول التامخ أيضا على أن ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذي استقرى باب كان أنك إذا حدثنا  
هذان معا وخبرنا إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطنا في كان يقوم زيد لم يرجعنا إلى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان  
احتمال بعيد لا يعمل عليه ولولم يقدح كالمصنف في الباب الرابع في المواضع التي يود الضمير فيها على ما تأخرنا لفظا ورتبة أنه  
لا ينبغي الحل في ضمير الشأن إذا أمكن غيره (قوله) لأن قرينا كانت تقول باسم اللات والعزى أي تقول باسم اللات وباسم  
العزى كذا في الكشف (قوله) وأجاب بانها أول سورة ترأت فكان تقديم الأحرار قبل القراءة أهم (قال السيد في حاشية المطول  
بني أهم من الأمر باختصاص القراءة إذ لا يناسب المقام فلا يرد ما ينوهم من كون غير اسم الله أهم منه) (قوله) وأجاب  
السكاكي بتقدير هاهنا متعلقة بآثار الثاني في الطول ومعنى الأول وأوجد القراءة من غير اعتبار تعدبته إلى مقروءه كما يقال  
فلان يعطى أي يوجد الأظفار من غير اعتبار متعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو معنى على أن تعاقب باسم ربك بآثار الثاني تعاقب  
الفعولية ودخول الماء للدلالة على التكرار والدوام كقولك أخذت انطعام وأخذت بالخطام والأحسن أن أقرأ الأول  
والثاني كلاهما متزان منزهة للآراء أي أهم القراءة وأوجدوا الفعل محذوف من كليهما أي أقرأ القرآن والبلاء استعانة  
أو المبالغة أي حسنة يتبناها باسم ربك أو متبركا ومتدنا ولا يمد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة أن يحصل  
باسم ربك متعلقا بآثار الثاني ويكون متعلق الأول قوله باسم الله انتهى (قوله) واعترضه بعض الصوريين (هو الشيخ شهاب  
الدين الحلبي المشهور باليمين وعبارته وفي هذا نظر لأن الظاهر على هذا القول أن يكون أقرأ الثاني تأكيد للأول فيكون  
قد فصل بجمول التوكيد بين ما أكد مع الفصل بكلام طويل (قوله) ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين التوكيد  
وتوكيده (لازمه) أي لهذا الاعتراض على قوله أن الباء متعلقة بآثار الأول فإنه أثبت ذلك في إعرابه ولم يعرض عليه وإنما كان  
لأزمه لأن تسمية أقرأ الثاني هذا الفاصل بينه وبين الأول إذا منع من كونه توكيدا فكذلك تسمية أقرأ الأول بمنع من كون  
أقرأ الثاني توكيدا وأما ما وقع في كثير من النسخ زورأته مصصا عليه في هامش نسخة خط المصنف لكن بنسخه وهو  
لأن تسمية الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذلك تسمية الأول فليس يظهر (قوله) ثم لو سلم أن هذا الاشكال ليس  
بلازم (قوله) تنبيهه وذكره وأنه إذا اعترض شرط على آخره أن أكلت أن شربت فانت طامق فإن الجواب المذكور  
السابق منه ما جوباب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه قال الرضي أعلم أن الشرط إذا دخل على شرط  
فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزأه سبغا فلا بد من الفاء في الآداة الثانية تقول أن دخلت فان سلت ذلك كذا  
وإن سألته فان أعطاك فاصل كذا لأن الأفعال بعد السؤال وان قصدت الفاعل أداة الشرط الثاني أضفها بين أجزاء الكلام  
الذي هو جزؤها معنى أعنى الشرط الأول مع الجزء الأخير فلا يكون في أداة الشرط الثاني فانه جزءة والله أنيتي

لا يترك الثاني الشرطين لغتاً ولمحتملني ومثله ان تنب ان تنب نوحى أى ان تنب فان تنب ترجمهم وكذا ان كان أكثر  
 من شرطين نحو ان سألت ان لغتي ان دخلت الدار أعطك أى ان دخلت الدار كان لغتي فان سألتنى أعطك فتقول فان  
 سألتنى مع الجواب ان لغتي فان لغتي وقل فان لغتي مع جزاءه جواب ان دخلت وعلى هذا نقس ان كان أكثر وقال  
 ابن عصفور واجتمع الشرطين فصاعداً لمجلة القسم والشرط في انك تنب الجواب على المتقدم وتبيل جواب الذى يليه  
 محذوف دلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد ان كان من يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً لانه محذوف الجواب  
 فيقول من أجابني ان دعوه أحسنت اليه فيكون أحسن جواب من وجواب ان يغني عنه من وجوابها والتقدير من  
 أجابني أحسنت اليه ان دعوه فتقول من أجابني أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوه فن أجابني أحسن  
 اليه فاذا وقع منه للدعاء أو لا الشخص وأجابه ذلك الشخص بسد دعائه ما به وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في  
 التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذى ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدت ان سألتنى  
 فبعدى خر فليس يمتنع العبد الا ان بدأ بآخر الشروط فيكون مبدءاً لفعل الشرط وأول الشرط آخره فله فان سأله ثم  
 وعده ثم أعطاه لم يمتنع العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة  
 شروط فجعل الجواب الشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف دلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان كذلك  
 عليه فهو الجواب فى المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف دلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان كذلك دلالة  
 ومتباً عنه فهو جوابه فى المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعه وان تقدم عليه لغتاً جرى فى المعنى على ما تأخر بعده  
 متى كانه قال ان سألتنى فان وعدت ان أعطيتك فبعدى وقال الفرسالت من هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال  
 بعضهم كالتقديس انما قال بعضهم اذ وقع قبل الشرط الاول ثم فصل الثاني ثم فصل الثالث لم يمتنع وقال بعضهم اياها  
 فصل فقدم وأخر ولم يمتنع المتق انتهى من صحيح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين بقول ابن مالك فى التفسير وان  
 تولى شرطان أو قسم وشرط استثنى بجوابهما يقتضى ان الشرط الثانى له جواب مقيد وكلامه فى شرح الكافية  
 يقتضى ان الشرط الثانى لا جواب له فانه قال اذا تولى شرطان دون عطف فالثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة متوقفة  
 والجواب المذكور والمدلول عليه للاول والثانى مستثنى عن جواب لقيامه مقام الجواب له وهو الحال ومن هذا  
 النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نهي ان أردت ان أنصف لكم ان كان الله يريد ان ينصركم فلا ينفعكم دليل على الجواب  
 المحذوف وصاحب الجواب اول الشرطين والثانى مقيد مستثنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصف لكم من ادعائكم  
 لا ينفعكم نهي (قوله كما تولى الجواب المتأخر عن القسم والشرط) اشارة الى علة ما ذكره هنا فاما اذا امتنع شرط على  
 آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير  
 حينئذ ان شربت فان أمكنت فانت طالق) فى الشرح بعض هؤلاء المحققين طائفة السافسة لان الحكم فى مذهبهم  
 ما ذكره وفى تاريخ فاضى القضاء ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسالته عن وجه قول الفقهاء  
 فيما اذا قل ان شربت ان كانت طالت طالق انها لا تطلق حتى تأكل ثم شرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الى  
 بجواب حسن كنهه قلت وقد ظفرت من مدة طوبى لهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الا ان الله قد جحد فى هذه الصورة  
 شرطان وليس فيها ما يصح للجواب الاثنى واحد فاما ان يجعل جواباً لهما معاً ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين  
 على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جواباً لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بالادخل فى الكلام  
 وتوكل ماله فيه دخل وهو جوهى واما ان يجعل جواباً للثانى دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثانى  
 وجوابه جواباً للاول فيجب الاتيان بالقائه الرابطة ولا فاعية من القسم الرابع وهو ان يكون جواباً للاول دون الثانى ويكون  
 الاول وجوابه دليل على جواب الاثنى فلا يصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تأكل  
 ثم تشرب فكذلك ما هو فى معناه هذا ما أثبت فى الاثنى انى توقف عليه من الجواب ونما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيهه  
 مذهب الشافعى فى المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبهم هو مذهب لك انما تطلق سواء أتيت بالشرطين من تبين كاهنات فى اللفظ  
 أو عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بأنه على حذف أو العطف كما فى قول الشاعر كيف أصبحت كيف أصبحت

مهما يفرس الود في قولنا لا يكتسب قلت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فلهما المجموع الآخر من وقوع الطلاق مع أنه  
 يمكن أن يكون جواب الاول محذوفاً لعدم لعل عليه بجواب الثاني أي أن كلت كانت طالق إن شربت فانت طالق وتغاية ما في  
 هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهما لخاصية من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه  
 بالشرط الثاني وأقول وجه اشتراطهما لوقوع الطلاق بمجموع الأمرين أهم لولم يشترطوا ذلك فنقصوا الطلاق بما سماه  
 بنائه على إمكان كون جواب الاول محذوفاً لعدم لعل عليه بجواب الثاني لم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع  
 وأن أوقعوه بالثاني فخطأ ولم الغاء الاول وعدم الالتفات لوجه أول من الالفاظ السكينة ثم ماذا كرر المصنف أنه قول محقق  
 الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية ففي كتبهم عن أبي حنيفة وأصحابه وهو أن لا تطاق حتى يقدم المؤخر وتؤخر المقدم إلا إذا نوى  
 إبقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبي يوسف أن ذلك إذا لم يكن الترتيب معتاداً فتعوان كلن أن دخلت ففسد سريان شرب  
 أن كلت فانت طالق لأن الكلام في العرف بعد الخول والشرب بعد الأكل (قوله ولكم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم  
 نصي أن أردت أن أنصح لكم أن كان الله يريد أن يغويكم) لم أرفق كتاب الفقهاء الحنفية أن هذه الآية من توافي شرطين  
 وبعدهما جواب بل من توافيها وقوله ما جاب جوابه وعبارة بعضهم أن ذكر الجزاء مقدم على الشرطين كقوله أنت طالق أن  
 دخلت الدار أن كلت فلا ينجح الشرط الأخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لانقضاء البين والشرط السابق شرطاً للثبوت  
 فإذا كان لا ينقد البين ثم إذا دخل الدار يقع الطلاق وتطيره في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي أن أردت أن أنصح  
 لكم أن كان الله يريد أن يغويكم وإن ذكر الجزاء مؤخراً عن الشرطين يحصل الشرط الاول مع الجزاء مع الشرط الثاني على  
 التقديم والتأخيران صلح لذلك بذكر إلقاء أو إضماره في الشرط الاول فالله كركه قوله تعالى فإذا أحسن فإن آتينه أحسنه  
 فعملين نصف ما على المحسنات من العذاب فإن التقدير والله أعلم أن آتينه بأحسنه فإذا أحسن فعملين نصف ما على المحسنات  
 من العذاب ومعنى أحسن على قراءة الفتح أسهل وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله أن تستغيثوا بنا إلى آخره) تذكروا  
 بضم أوله معنى الله جل من الذعر بضم الدال المجهمة وسكون العين المهملة وهو انطوف والمائل جمع معتقل بضع اليهم وكسر  
 الفاء وهو المائل (قوله فإن عثرت بعد ما إلى آخره) يقال وأنت قضى أى طلبت النجاة وهما تاجعي هذه ويقال العثر على العثر وهو  
 دعه له بأن يمتش أي يرتفع في بيان مقدار المقدور (قوله ولذلك كان تقدير الاختش في ضرب زيد فأخضر به فأما  
 أول من تقدير باقي البصرين حاصل إذا كان أو إذا كان فعلاً لأنه قدراً اثنين وقدراً واحداً) يريد بتقدير إذا كان في المستقبل  
 وإذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستقر به وإذا وأذو كان والمستقر بها ومقتضى كلام الرضى أنهم يتقدرون إذا كان  
 في الجميع قال ورده على مذهب الاختش حذف المصدر مع بقاء معبوه وذلك عندهم معتنق أذهو بتقدير إن الموصولة  
 مع الفعل والموصوف لا يحدف إلا بيقال إذا قامت قرينة قوية الدلالة فلا بأس بحذفه كإزالة سبويه في باب المفعول  
 معه أن تقدير ماله وزيد ماله ولا يستلزم هذا والقريضة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند الصبرية  
 هو الخبر عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لأنه لا يمكن تقسيده بقيد الإيهام وحصوله وانقضاء الساقية أخبر هو الحال فقد  
 حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيد ما حصل إذا كان فاعلاً وليس إذا للاستقبال ههنا بل هو لا استمراراً  
 في قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقوله وإذا ما غصبوهم يغفرون ومنه كثير لحذف حاصل كما يحذف متعلقات  
 الظروف العامة فتوزيد عندك والركض في الميدان في إذا كان فاعلاً إذ مع شرطه العامل في الحال وأتم الحال مقام  
 الظرف لأن في الحال معنى الظرفية إذ معني جاني زيداً كما في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر  
 فإن قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وتعاينها قيل لأن مثل هذا المنسوب أي الذي يسمى بعينه المصدر المضبوط  
 بالضوابط المذكورة لا يكون إلا كونه لا يتم مع كونه إلا كذا لو كان خبر كان لجاز تعرفه هذا ما قيل وفيه تنكلمات  
 كثيرة مع حذف أضع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى  
 التامة وذلك لأن معنى قولهم حاصل إذا كان فعلاً ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي  
 أوجههم في هذا أو وقع غيرهم فيما بينهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وما أحبا لإدليل لهم عليه ولا ضرورة الجائز  
 إليه والحق أنه يجوز اختلاف العالمين على ما ذهب إليه المالكي فتقول ضرب زيد ما حصل فاعلاً العامل في الحال أصل

وفي صاحبها ضربى وهو البهوز يدان فقول حذفتا كلن أو حاصل العامل في الحال لتكون علما شاملا لجميع الاشغال بما خذلفناه  
 في زيد عندك أوفى الدار بتمام الحذف في كلهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل فتقدم بيانه  
 انتهى (قوله لانه قد مرصفا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف) الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاختصافان  
 قلت كيف قال المصنف قدر مصفا فاف هو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاختصاف بقول التقدير بعدك  
 ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وانرفع وفي الشرح لما كون ما قدره الاختصاف لانه يحتاج معه الى  
 تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف فصيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرضا ن ليس  
 نفس البعد في المعنى فلا يصح جعله عليه فجاء الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرضا ن  
 وأقول البعد مصدر أو يديه هنا محله صفع الاخبار عنه بضمين وتعلق منى به لان الطرف بكيفية راحة الفعل (قوله والاولى  
 تقدير الحب فقط) في الشرح تقدير برب العباد ادخل في ذمهم والتشبيح عليهم فبني أن يكون هو المقدور بدل عليه قوله  
 تعالى بكنهم والافليس النعى عليهم مجرد حب الجهل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق) يعنى به زيد يصنع  
 بعمرو جيلاد بمثل السواوير (قوله فان قلت لوضع ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا يفتى للدار  
 وعمرو (قوله ولكن شبه البهوز قوله ولست مقرا الى آخره) انما قال يشهد لان الذى فيه الكلام هو الغبر والاكمران  
 في البيت صفة **في بيان كيفية التقدير** (قوله والثاني كقوله اذا قلنا يضرب على آخره) يريد الثاني استدعاء  
 الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير في قلنا لام الحورث وأم الى باب المذكورين في قوله قبله كذا بئك من أم  
 الحورث قلها • وجارح أم الى باب عاقل والتضوع انتشار الصفة واليد الى النسخة الطيبة وفي القاموس القرفل  
 والقرفول غريرة سفالة الهند أفضل الاذوية الحارة وأذا كاهها منه زهر ويسمى الذكر ومنه قرو يسمى الاثني  
 وزهره ذكى وكلاهما لطيف مصف للدماغ والقلب وهو لما نفع للشفقتان والبصر والغشاوة والنكهة هضوة وطعام  
 مقرن ومقرن مطيب انتهى والدأب العادة وما سلف بفتح السين جبل بيمينه بكسر هاء ما بيمينه والى اية بفتح السين  
 (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جارا ومجرور صغير  
 عائد الى ما يحتاج الى الربط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الربط **في بنية أن يكون**  
**المحذوف من لفظ المذكور** (قوله مهما أمكن) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مهما أمكن وحسن (قوله  
 فلا ولغو زيدا اضرب أماء بقدر فيه أمه دون اضرب) في الشرح وقع في حواشى التسهيل للمصنف أن قال لو قدرت  
 العامل في زيد ما من قولاً زيد اضرب أماء لفظ ضرب لم يكن عندي بعدا لو يكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والاضرب  
 المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قررته في المتن من ان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف  
 يعنى بحسب معناه كما هو في قوله والاضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي فطر (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) فيسببه  
 لانه اذا قدر دلوى فاما يكون مبتدأ أو نك خبره فلا يكون مجاهو بصدده (قوله وقد مضى) يعنى في الشرط الثالث من شروط  
 الحذف الثمانية (قوله واضرب من السيف القوائس) هذا تعجزيت ليعباس ابن مرداس السلى صدره اكر واحجى  
 الحقيقة منهم • والكر الجوع والحاجة المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يصحبه والقوائس جمع قونس على وزن كوز  
 وهو أعلى البضعة من الحديد وعظم نائين أدنى الفرس وقيل هذا البيت ولم أو مثل الحى حيا معصيا • ولا مثلنا يوم  
 التقينا فارسا والمراد بالى أعداؤه والمصير بفتح الباء الموحدة الذى يوقى في الصبح للدار (قوله والله ان يصلوا الى آخره)  
 تقدم الكلام عليه في (قوله وقال الفارسى ومات بهودى والذى لم يحسن التقدير مدتهن ثلاثة أشهر) وهذا لا يحسن وان  
 كان عكسا لا لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعداد الجملة الثانية هذا مجمعه وقع في عن النسخ وقد رأيت  
 على هامش نسخة بخط المصنف معناه عليه لكنه يغير خطه **في اذاد ان الامر به** كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فاجما  
 أول **في** (قوله قال الواسطى الاول كون المحذوف المبتدأ) في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدّر  
 المسند نارة والمهند الماخرى على وجود مختلفه والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعلق من القرائن باعتبار كل قرينة تعيين  
 محذوف (قوله ومثال المسند في جيل أى شأني صبر جيل أو صبر جيل أمثل من غيره) في الطول ورجح حذف المبتدأ بأنه





لا يخرج الفعل وتقدم السؤال عنه أهم والجواب ان الخلل الكلام على جملة أو في من جملة على جملتين الأولى من الزيادة وإن  
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله واثناسيوس من خلق السموات والارض يقولون خلقهن العزيز العليم قال السيد  
في حاشيته ان ثالث الزيادة تختل على تكرير الاسناد وتكون على مطابقة الجواب للسؤال في كون ثل منها جملة اسمية خبرها  
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيماذا صنعت فاجل على الجملتين الأولى وأما قوله ان الواقع عند عدم  
الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان قال السؤال جملة  
اسمية صورة وفطنة حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الذي غير ذلك لا يذم أم عمرو أم خالد  
وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا يقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمال على ذلك  
الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لعني الاستفهام ولهذا تضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة  
اعروض تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فتنبه بآراء الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة  
حقيقة ولا يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كافي قوله تعالى قل من ينحيكم من قبل الله فيضيق منكم الله ويضيق الله صدورهم  
لأنه أحييتهم من هذه المكنون من الشاكرين قل الله ينحيكم منها فأن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه وأما  
قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يسبح الذي ووه من خلق السموات والارض يقولون خلقهن العزيز العليم فقد  
ورد على الأصل اذ لا مانع فيها (قوله وفي موضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكر في ضمن الثاني معطوفاً على في منسبه  
هذا الموضع فإذا أراد المصريين كون المحذوف أولاً وأثنايا كونه ثانياً أولى (قوله يسوع الغاليات اذ قلن) هذا الخبر  
بيت لمعروين معدى كرب صدره نراه كالنظام يعمل مسكاه والضمير المنصوب في زاده للشبب والنظام مختلفة مفتوح حقوقي  
مهمة نفت يكون في الجبال بيض اذ يسببه الشبب الواحد نظامه ومعنى بل مسكا يميل فيه المسك مرة بعد أخرى  
من العلل وهو الشرب الثاني يقال عليه بعله بالضم وبعله بالكسر اذ سقاء السقية الثانية والقبائل بالفتح جمع فالبسة من  
قلت رأسه من القمل ويقال أيضاً قلت الشعر اذ ثمرته واستخرجت معابه وغريبه (قوله ولكن في التسهيل ان المحذوف  
الأولى وأنه مذهب سيبويه) في الشرح ونص ما في التسهيل في باب المصغر في الفصل المعقودون الوفاة وهي الباقية في  
قلبي لا الأولى وقال سيبويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأصحها به انتهى (قوله نحو  
نار اتفلى ولقد كنتم تمنون) أما النار اتفلى فلانه لو لم يكن مضارعاً لوجب ان يقال تفلت لاسناده الى ضمير المؤنث وأما كنتم فلانه  
لو لم يكن مضارعاً لم تطفه فون علامة الرفع (قوله الزابعة نحو مقول وميسع المحذوف منها ما ومفعول والباقي عين الكلمة)  
هذا عند سيبويه والخليل لان الزائدة وقرينة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان ومفعول زبت انتهى  
ولان الصاكنين اذ التقيافي كلمة حذف الأول منها وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها هي انعامسة ليستام  
الاعراب في شيء فإرادها غير مناسب وأقول ان أراد ان يرادها انعامسة لغير مناسب فممنوع وان أراد ان يرادها على  
سبيل الامالة فلم يكن لانهم انه أورد هذا لئلا يورد على سبيل الاستطراد (قوله يازيد يعملات) هذا من بيت  
من مشهور الرجز تمامه القبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع محم ففتح الشاء التثنية في أوله والهم الناقصة  
التثنية المطبوعة على العمل ومذكرها جمل ولا بوصفها انما هما السماء والليل يضم الجملة وتشديد الموحدة جمع دالة  
وهي الضامرة (قوله وبين ذراعي وجهه الاحد) لو اوالا الأولى من المصنف المعطف وما بعد هاتج بفت للفرز في صدره يامن  
راى عارضاً أسريه والنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية والعارض المصباح الذي يعترض في الاق وأمر مصارع  
معنى القول وذرعا لاسد كركبان معروفان من منزل القمر وجهه الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضاً (قوله خلافا  
للبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لامن الثاني فرار من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه  
(قوله ولكن مذهب في نحو يازيد يعملات ان الحذف من الثاني) مقتضى كلام الرضى انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه  
قال وأما نصب الاول فقال سيبويه ان تم الثاني مقصود بين المضاف والمضاف اليه وهو تا كيد لفظي لثم الاول وقد مر في  
قواعد المنادى المبني التا كيد لفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت أو نائية فكان الاول  
محذوف للتبوين للرافعة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقصية بين المضاف والمضاف اليه في لا بالث

لأن كيد اللام المتكثرة وانما جرت عينا كيد المضاف لفظا يمتنع بين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لكلا يستكثر به الثاني  
 بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا ينسج على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالنظر في خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني  
 هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خيلني هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف  
 (قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في في الحذف من الثاني في قوله تعالى قل اننا اجتمعنا الانس والجن الاية فقوله من الثاني  
 معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك في نحو ان أكلت ابر شربت فانت طالق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في انما  
 جعل الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الجمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس  
 كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب  
 له وهو وجوبه جواب الاول لوجب اقترانه بالقول لا فاه فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا او أقول مراد المصنف أن قلنا ان  
 الجواب المذكور والشرط الاول في هذا المثال كالقلنا ان الجواب في الاية للاول وهو القسم وان كان موجبا ذلك فلهما  
 مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قل تعالى لولا) سوفه هذه الاية مقتضى ان المذكور فيها جواب اول ولولا لا مع جوابها  
 دليل على جواب لولا في الكشف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان عكة قوم من المسلمين يختلفون بالمشركين غير متميز من منهم  
 ولا معروف الا ما كن قسبل ولولا كراهية ان تنكروا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فصيديكم  
 باهلا كهم مكره ومشفة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لانه لا الكارم عليه ويجوز ان يكون لولا في الواو كالتكرير  
 لولا لرجال مؤمنون لم جمعهما الى معنى واحد ويكون لعدينا هو الجواب اه وانما قال ابر جمع لولا لانه الى معنى  
 واحد لان لوهنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المخارقة (قوله فاني وقبارم القريب) هذا بغير بيت صدره  
 • فربك يا مسمى بالدينونة رحله • وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون  
 فأردت جمع فلان غير المتبدل وانما لم يوجب لهم ان يتطابق ما يجب لهم من غير المتبدل الثاني الاول لغير المتبدل او ما راجع الى  
 والثاني للتبدل وانما أراد بغير المتبدل وانما لم يوجب لهم ان يتطابق ما يجب لهم من غير المتبدل الثاني الاول لغير المتبدل او ما راجع الى  
 التطابق ليس مخصوصا بالمتبدل وانما لم يوجب لهم ان يتطابق ما يجب لهم من غير المتبدل الثاني الاول لغير المتبدل او ما راجع الى  
 واكسبنا و قبل اللذان اكرمتهما • فحذف الاسم المضاف • (قوله وجاع بك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على  
 امتناع الجمع على الله تعالى ويدل على تقدير المخدوف به الامر أو العذاب أي أحد هما (قوله فأما ذهب الله بنورهم فأخلاه  
 للتعبية أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطلب لا يتعلق بالافعال) لو قال كما قال  
 صاحب الانصاف الباني لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان أولى لتناول المباح وهذا الذي قاله عند  
 غير نظر الاسلام التردوي ومحمد بن النعمان المرشسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هو لا يذهبوا الى  
 ان التصرير والتحليل المضافين الى الايمان فهو حرمات على أمهاتكم حرمات عليكم المتة أحلت لكم جمعة الانعام وقوله عليه  
 الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لساقيتها مصاف فانها باطريق الحقيقة كالنصرم والتحليل المضافين الى الفعل  
 فيوصف المحل أو بالحرمة ثم ثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت النصرم عاما لمعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان  
 تكون محلا للفعل شرعا كان معنى وصف الفعل بالحرمة ثم وجهه عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بمقتضه فلا معنى للاضمان  
 لانه من يرى مصادره عند تدبر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذلك الذي لمتني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه  
 مضافا فذلك الذي لمتني في ذات شخص بل اغتيال على فعل كسبه وأما تدبير المخدوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه  
 لقوله تعالى قد شغفنا جاحوا في مرأوده قوله تعالى تراودنا هاهنا عن أنفسنا وفي شأنه أي الحب والمراودة والصادقات على  
 الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في المادة اقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا  
 له ويتبعين ان يقدر في مرأوده نظر الى العادة كذا في المعاول (قوله ولسال القرية التي كتفها والدير التي أقبلنا منها أي أهل  
 القرية وأهل الدير) فتكون الاية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية بجمع الناس من قرأت  
 النافعة ابنا ومنه أنكر قال ابن الحارث في منتهى السؤل وهذا غلط في المعنى والاشنة ناقلا لجمع الناس غيرهم ولا م  
 قرية بيا ولا مقر أو القرآن حمز وقيل المراد اسأل القرية حقيقة فانه اتيهيك يحق لله تعالى الجواب فيها وهذا ضيف المقطع

بأنه ليس عراديون كان كذا فلما يقع عند اتحدى وانظار المجزئات (قوله ألم تقتض شيئا لم أره) هذا مصدر مبتدأ مجزؤه  
 • وبكلمات المصنف مسددا • والسليم الدينخ كاتمهم تغافلوا بالسلامة والمسددا اسم مضعول من مسدود بالنسبة للمهمة  
 والمهام المنشدة جعله قليل النوم (قوله وكس نياحة الزمان عن المصدر) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعكسه في نياحة  
 الزمان عن المصدر والمالك واحد • وحذف المضاف إليه في (قوله وفي القابات) أي وبكثرة حذف المضاف إليه في القابات  
 والمخدوف هو ما أضيفت هي إليه لانفسها وان كان قوله في القابل معطوفا على ياء التوكيد وهو مذكور في القابات هي الظروف  
 قطعت من الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميته قابات (قوله وبها في غير من نحو فلا خوف  
 عليهم فمن ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء علمهم وسمع سلام عليهم فيضم ذلك أي سلام الله أو ضمير آل في الشرح لا وجه  
 لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في الأولى بضمير أو حذف جعل الثانية محفلة للضمير على امرين مع ان الأولى كذلك  
 إذ يمكن ان يندرج فلا خوف عليهم وأقول وجه التفريق ان تقدركلا لوجهين في سلام تقدرك تعريف لمصير كونه مبدأ وفي  
 فلا خوف أحدهما تقدرك تعريف ولا تخدرك تنكير ولا ضرورة فيسهل التعميم فلا حاجة الى زيادة اعتدائه في حذف  
 اسمين متضادين في (قوله فانهم تقوى القلوب أي فان تعظيمهما من أفعال ذوي تقوى القلوب) هكذا قدرة الزمخشري قال  
 محذوف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقدير هالاله لا بد من راجع من الجزاء الى من لم يربط به واعتراض أو جحان بان  
 ما قدرة عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمهما من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير  
 يعود الى من يربط جلة الجزاء بجملة الشرط الذي ادناه من وأصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمهما منه فيكون الضمير  
 في منه عائد الى من يربط الجزاء بالشرط وهذه الذي قدرة أو جحان قدرة أو البقاء وأجاز عود ضمير فان على العطفة أو  
 المخرمة أو انحصلة وفي اعراب السفاقي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدرة مضافا لظاهر هو من  
 في المعنى وهو قوله ذوي ويعكسكون تدني على مذهب من يرى الابطال بالحق انتهى وفي الشرح الذي يظهر ان في تقدير  
 الزمخشري إشارة الى الراجح لا من الجهة التي ذكرها السفاقي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمهما مضاف الى  
 المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يربط ذكره وليس الا ضمير يعود الى من والنقد برفان تعظيمه باظهار الابطال على هذا الضمير  
 وهذا امر يحتم عليه وغايته ان حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا بظهور أيضا من المخرمة  
 يمكن ان تكون لتعليل أي ان تعظيمها لاجل التقوى أو لانه الغاية أي ان تعظيمها تأتي من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج  
 الى تقدير المضامين المذكورين فان قلت فارجع القلب وأمر الضمير قلت جلا على معنى من ولفظها (قوله قال وقد جعلتني  
 من خزيه أصعبا) هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقاله روية فاعترض بان نسبة هذا الخزيه بهم وقائه من  
 أهل الجز وهذا ليس بجز ونسبه في الفصل للسود وهو غير مبتدأ صدره قادر ان يقام المرادة ظلهما والابقاء البناء الموحدة  
 بنية الفرس من عدو هالاه من عادة عتاق الخيل ان لا تعلى كل ما عندها من العدو بل تنفي منه شيئا نطهره وقت الحاجة  
 وقيل هو بانون جمع قنوا الكمر وهو كل عظم ذي رخا أي ان لوجه الذي نشأ منه عن هالاه مشبه أدرك عظامها التي فيها  
 النخ والمرادة اسم فرس الشاعر وهي في الأصل اسم المرادة والطلع بفتح الطاء الهمزة وسكون اللام مخز في المشي وخزيه بفتح  
 الهاء الهمزة وكسر الزاي قبلة من بابهلة في حذف الموصول الاسمي في (قوله ومن همهم آمنوا بالذي أنزل البنا وأنزل اليك)  
 هكذا وقع في بعض النسخ والآية ليست الا في المنكبوت وهي وقولوا آمنا بالذي أنزل البنا وأنزل اليك والهو والهمك واحد  
 ونسبه مسلمون (قوله ما الذي دابه احتياط الى آخره) الداب بفتح الهمزة وسكون الهمزة وقد تغنى العادة والاحتياط الاخذ  
 بجانيه الثقة والحزم الضبط في حذف الصلة في (قوله وعند الذي دللت الى آخره) هكذا يقع في أكثر النسخ وهو الصواب  
 وفي بعضها وعند الذي يضافه عند الى ضمير التوكيد ويرد ان احنة مبتدأ خبره الطرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا  
 لذي وعنده لضم العين للمهمة من العادة وهي زيارة المرض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الهمزة المقصود يجمع  
 على احن بكسر الهمزة فوقع الهمزة في البيت ثقليل الموتى على المذكور اذا هو الودعج عائدة لانا وهو المراد  
 جميع من تقدم ذكره ومنه مذكور قد خوله على ذلك انما هو بطريق التعليل ويمكن ان يكون على حذف عاطف ومعطوف  
 أي كيد الموائد والعاذلة لتقليب وأقول الوجه الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس ان تقليب

المؤنث على المذكور في مستلكن قط وليس مانع فيه واحدا منها قوله وقال بعد التثنية والقبول والقبول اذ اعلم ان النفس ترد  
 قليل بقدر مع التثنية ما تقابل الجملة الشرطية اذ كونه وقيل بقدر التثنية اذ كانت التثنية لان التصغير يقتضي ذلك وصلة  
 الثالث الجملة الشرطية وقيل بقدر بعد التثنية ما عظم لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله • ووجهية تصغيرها لانامل • هذا  
 بجميعه يقع في بعض النسخ التثنية في الادم تعبير التي قال ابن خالويه اجمع نحو يون غيغ الارم في التثنية لا الانخس فانه  
 اجمع جملها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة غير هاء علم ان نحو نعم الاول فاجع جوعك في حذف الموصوف في قوله وفيه بحث  
 والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غير هاء علم ان نحو نعم الاول فاجع جوعك في حذف الموصوف في قوله وفيه بحث  
 سابق • يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من خبر مصدر الفعل والتقدير  
 فليصكره أي الضحك في حال كونه قابلا وليصكره أي البكاء في حال كونه كثيرا لقوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة  
 هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزحيم من رجاءه ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المتعددة وفي بعض النسخ وهي نسبة  
 الشارح أي دين الأمة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن عبيد الله انه قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم  
 والقائم ومعناه ذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله انا ابن جلاطيل التثنية) هذا صريحت بجهز • متى اضع العلامة  
 تعرفون • وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المجهمة في غير (قوله نبئت اخواني الى آخره) في الشرح بسبب اشباع  
 الميم من لهم اذ لو سكنت لم يزد الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع  
 الثاني حينئذ من مخلف البسيط والمصراع الاول اما من مصرع الزبر أو من مشطور السريع المكسوف في شرح الفصل  
 لان يمش وفي نسخ الفصل يزيد الياء موصولة بالهاء المجهمة بثنتين من فوقها وهو زيد بن حارث أو قبيلة معروفة اليه  
 تنسب البرود التريدي والفسدية الصوت قال فدل الرجل بقدر فدي صوت ظلي وبني زيد منصوب على البدل من اخواني  
 ولهم فدي جملة في موضع المفعول الثالث وعليه نامتعلق بهم ولا يمتنع تقديره عليه وان كان العامل معنى قالوا اكل يوم لك  
 قرب ولا يعمل فيه فدي لدلالة مصدر كالتحق فلا يتقدم عليه ما كان من عامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له  
 والعامل فيه حذف دل عليه لهم فدي والتقدير جلاطيلنا أو شدوا علينا ظلمنا يجوز ان يكون ظلمنا منصوبا على انه مفعول  
 ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فدي في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلمنا انتهى وفي شرح الفصل لان الحاسب وقول من  
 قال انما هو بالمتانة القوسية تنقطع منه وتجب بانه علم في العرب زيد بالتاء اليه تنسب البرود التريدي وهو مراد من  
 وجوه أحد هاتين الروايتين هاتين في المتانة الخفية والثاني ان يزيدي كلامهم مقرر لاجلة فاستعماله كالجمل خطأ  
 وحذف الصفة في قوله وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سقيمة فلا فائدة فيه حينئذ أي في تعيبها حين عدم تقدير  
 الصفة يعني وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فاعط شيأولم امنع)  
 هذا عجزيت صدره • وقد كنت في الحرب ذائره • ويقع في كثير من النسخ البيت بنسائه وهو لابي الهيثم عباس بن  
 مرداس السلمي بضم السين واسمه خلفه الشاعر قاله في أبيات حين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفه فلو لم من  
 غنائم حين مائه مائه وأعطاه أبا عروه أي جعله في غنم العبيد بن عينة والاقرع • وقد كنت في الحرب ذائره •  
 فلم اعط شيأولم امنع • وما كان حصن ولا حاس • يفوقان مرداس في جميع • وما كنت دون امرئ منهم •  
 ومن تضع اليوم ليرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا الساهة في نراؤه حتى رضى والعبد اسم فرسه وحسن  
 هو أبو عبيدة وحاس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتدوير عنها فوقية مضمومة فادال مهلة  
 سا كسة فراء معترضة بهزة القوة والعدة (قوله وليست دارنا لها تابلر) هذا عجزيت صدره وليس لعيشنا هذا مائة  
 ويقع في أكثر النسخ البيت بنسائه وهو لعمر ابن حطان السدوسي الخارجي والمائة مائة الصفا والروني وقيل النضارة  
 والبرود وروى مائة بالثاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله فضلا لنا قاض فيهن) أي في الالة والبيتين أما وجه التناقض في الالة  
 فلان افضل التفضيل بسبب أن يكون فيه زيادة على الفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحد من الالهي أكبر من الأخرى  
 وغيرا أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحارث انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة عليها أو بان المراد الالهى أكبر من  
 أختها من وجه وقد يكون آيات بل واحدة منها افضل من الأخرى من وجه أو بان المراد الالهى أكبر من أختها عندهم وقت

معدوم لئلا ينال العاشر أثر في النفس لئلا يوجب له العائب أو ملوجه التناقص في الإيمان ودفعه فظاهر وفي الشرح يمكن أن يكون  
 التثنية في قوله لم أعط شيئا فهو يقرى الصدق فإن الواقع أنه أعطى شيئا لكنه لم يرعه فيصالح إلى تقديره صفة يتكسب  
 الكلام بها جلباب الصدق ولا تقدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا  
 في حذف المعطوف (قوله أي بين أحدوا أحد) ظاهر كلام أي حيان في الخبران هذا التقدير له فإنه قال وعند أي أن يكون  
 مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا تفرق بين أحد من رسله وبين أحد فكون أحدهما يعني واحدا والمعنى  
 أنهم ليسوا كالموجودين المتساويين فيهمومهم ويكفرون ببعض (قوله وفي لزوم هذا نظر) لأن للزوم من في التفرقة  
 بين كل الرسل على سبيل التميز بالخبر ليس تفرقة المعرض بهم بين كل الرسل بل أما التفرقة بين كل الرسل أو التفرقة  
 بين بعض منهم (قوله والذي يظهر وجه التقدير وان المقدور بين أحد من رسله) في الشرح ليس ما ذهب إليه أرجح مما  
 ذهب إليه القائل بأن أحدهما الموضوع للمعصوم لأن هذا محصل المراد مع عدم الحذف وذلك لأن التفرقة بين الرسل  
 في الأعيان بازم منه التفرقة بينهم وبين الله في ذلك فإن من آمن ببعضهم وكفر بآخرهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لا نسلم  
 أنه بازم من التفرقة بين الرسل التفرقة بينهم وبين الله فإن التفرقة بين الرسل الأعيان ببعض والكفر ببعض والتفرقة  
 بين الله ورسله الأعيان بالكفر ورسله ولو سلم فلا نسلم أن ما ذهب إليه المصنف ليس بأرجح من هو أرجح عنه عليه بقوله  
 بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لأن التفرقة يفسر بعضها ببعض ويستدل على التقدير في بعضها ببعض (قوله  
 والآية في اللب والنسب وهذا التقدير يتدفق شبه الملة كالتحتمل في غيره) في الكشف لم تكن آمنت من قبل صفة  
 لقوله نفسا وقوله أو كبت في إيمانها خيرا أعطى على آمنت والمعنى أن شرائط الساعة إذا جاءت وهي آيات الملحمة مضطرة  
 ذهب أو أن التكليف عند هذا فلا ينفع الإيمان حينئذ فنفسا غيره صفة إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها  
 غير كاسبة في إيمانها خيرا فلم يفرق كآثار بين النفس الكاسرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في  
 وقتها ولم تكسب خيرا أو في حاشية التفتاخي ووجه التسليم لا يعلو أن مجرد الأيمان بدون أن يكون فيه كسب خير  
 ليس ينافي ظاهر من كلامه ولا اعتراض بأن أول جسد الأمرين في سياق التي تفيد العموم كالشكر على ما ذكر في قوله  
 تعالى ولا تطع منهم أثما ولا كفورا لعدم الفهم يكون له نفس التي لم يكن منها الإيمان ولا كسب الخيرة مدفوع بان هذا  
 لا يستقيم ها هنا لأنه إذا اتفق الإيمان اتفق كسب الخير في الإيمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب جعل  
 أوها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت  
 ولم تكسب خيرا والحاصل أن العموم إنما يلزم إذا عطف أحد الأمرين على الآخر بأوهم سلط عليه الذي مثل لم تكن آمنت  
 أو علمت لا إذا عطفنا ونفي أمر على نفي أمر كاتقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وهما هنا تعذر الأول بالزوم التكرار  
 فتعذر الثاني وأوجب من التحمل بأن الآية من قبل اللب التقدير أي لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم يكن  
 آمنت من قبل أو كبت فيه فنوافق الآيات والحديث الشاهدة بأن مجرد الإيمان ينفع وتورث النجاة من العذاب ولو  
 بعد حين وتلازم معه والآية حيث وردت تفسير الدين أخف وأموعة من الرسوخ في الهداية عندنا زال الكتاب حيث  
 كذبوا وصداغته أي يوم يأتي لا ينفعهم التلوه على ترك الإيمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقرب من ذلك  
 ما قال ابن الحاجب أن المعنى لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح  
 قبل فاختصر العمل به انتهى ما في الحاشية (قوله فما أدري أرشد طلائها) هذا آخر بيت لا يذوب الهذلي وهو دعائي الها  
 القالب في لأمره \* جميع فما أدري أرشد طلائها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الألف المفردة (قوله وقد مره بحث)  
 مر ذلك في الألف المفردة حيث قال ولأن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصفة قولك ما أدري هل طلائها أرشد  
 وامتناع أن يؤول إلى عدم حذف المعطوف عليه (قوله ويرد أن ذلك يقتضي تقدم الانفعال على الضرب لأن الجزاء  
 إذا صدر بالفاوقة لم أن يكون مضاعفا ومعنى وقيل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفعال سابقة على  
 الضرب وهو باطل لغو الدلالة على العجز الذي هو ترتيب الانفعال على الضرب واعتراض أبو حيان على الزمخشري بأن  
 دخول الفاعل بمفعول من أفعالها وكون ما دخلت عليه قدما مضاعفا ومعنى (قوله إلا أن قيل المراد قد حكمتا بترتيب  
 الانفعال على ضربك) لأن السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتيب الانفعال على الضرب لا يفيد ما ذكره في

هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة أن إثبات الماضي يستلزم تحقق منضمه معنى فلا يصح أن يكون جواب الشرط مستقبلا وأقول ليس اعتراض المصنف على التخصيص من جهة أن الماضي لا يصح أن يكون جواب الشرط مستقبلا لأنه معترف بوقوعه مثل أن يسرق فقد سرق أخيه من قبل بل من جهة أن تقدم الاعتراض على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول أن جاني الشرط والجزاء لا وإن جعلت كلناهما أواحدا هي المجدبة أوفية لما مضى فآلهي على الاستقبال حتى أن معنى قولنا إن كرمي الآن قدما كرمك أمس أن تتدبا كرمك أبني الآن فاعتدبا كرمي بالك أمس وقوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبتم من قبل المعناه فلا تحزن ولا صبر فقد كذبتم من قبل فآلهي وقوله تعالى لا تتصروا به نصرة الله إذ أخرجه الذين كفروا عنه نصرة من نصرة قبل ذلك وقس على هذا قدر ما يناسب المقام في حذف المبدل منه في قوله وقدم أنه قيل في آلهي الله أن اسم الله تعالى يدل من ضمير الخبر المحذوف من ذلك النوع الثاني من الجهة السادسة في حذف المؤكوفاته وكده في قوله قد مر أن يسير به وانحليل أجزاءه وإن أيا الحسن ومن تبعه منوهه من ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف التماسية المذكورة في أول الحاشية في حذف البتة في قوله قل أفأنتم بشر من ذلك النار هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لأن الآية ليست إلا في المعنى فيها كذلك وقع في كثير من النسخ هل أنتم بشر من ذلك النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يصحوا نار جليل ترجل وأمر أن أن أي شاهد) في الشرح الأنسب في قوله واستشهدوا شهادتين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليشهد رجل واحد وأمر أن من الاستشهاد وقدر التخصيص فصلان في الشهادة فقال فليشهد رجل واحد وأمر أن أن أي شاهد في الشرح الأنسب تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ قال المصنف فليقدر التثنية لأن الشاهد أو أقول المناسب لقوله فان لم يكنوا قد قدر المبتدأ وأما قدره فالتثنية لأن الشاهدان لا يشهدان معي الشاهد ولا الشاهد إلا راديه الجنس (قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير الأولين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الأولين كتبته في غي عليه بكرة وأصولا كون أساطير الأولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف فآلهي واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره كتبته فلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل التثنية في قوله هذه الآية مما يحتمل الأخرين فقالوا ويحتمل الأخرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أي لا تقولوا أن في الوجود ألف ثلاثة أو ثلاثة ألفه فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أي ولا تقولوا الله والسبع وأمة ثلاثة أي مستوفون في استحقاق العبادة والرتبة كما إذا رادها حق اثنين واحد في حقيقة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح أراد هذه الآية هنا سهو فأن الكلام فيما حذف البتة أو اقتضاها غير القول والمخلف عما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بأن هذا القول نهي وهو غير القول السابق لأن ذلك خبر في حذف الخبر في قوله والوجه فيه أن الأصل ما لا ثم أنبت لو أوجب الباء قصه التثنية على (قوله الرضى أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت مالك ثم حذف محذوف معمول أعلم وحذف البتة المعطوف عليه مالك لتقام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق بأصله كانت أعلم بما يصلحه (قوله لمحي عليك إلى آخره) اللفظ: يخ الحساء معصه ولطف بكسر هاء معنى حزن وتقصير قولهم الحذف فلان كلمة تقصر بها على ما فالتجوار بكسر الجيم أن تعطي الرجل ذمة يكون بمبارك فبغيره (قوله وقدم البحث في أن الذين كفروا يصفون عن سبيل الله أن الذين كفروا متى مما لوقت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوف ولا غير مستوف وهذه الآية في صورة الجمع قال التخصيص وخبران محذوف والآية جواب الشرط عليه تقديره أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المعبد الحرام يذيقهم من عذاب أليم والآية الثانية في سورة حم العنكبوت وقدم الكلام عليهم مستوف في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صدق نيرانها إلى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لامن حرف اللام (قوله إذا قيل سبوا إلى آخره) قرن النون هنا قرن النور ونحوه وفي بعض النسخ القريب الباء الموحدة وهو قريظ والأعصاب بالعين الموحدة والصاد الجهة المكسورة والقرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكس ماله فخره وعقب في محتمل النوعين في قوله تكبر بعد الفاء) يعني عقبيهما من غير فاصل بينه وبينه (قوله وبأني في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء المعنى الذي ذكرناه فلا رد نصير رجل لأن احتمال النوعين وإن كان بعد الفاء إلا أنه ليس بعد هاء المعنى المذكور (قوله ويدل الأول قوله وقالت على اسم الله أمرك

طاعة) في الشرح فيه نظرا لانه لا يزوم من وقوع لنظاطاعة في تركيبها خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ليد كرمه المتدائم الظاهر ان الامر في البيت ولحد الاوامر وهو ضد النبي أي امره ذو طاعة أي مطاع محتث والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو معنى الشأن فكيف يجعل الاول دالا على الثاني وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قلبا وانما يريد انه لا يتوعد في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ولو يقع في كلامهم مبتدأ لم يذكر كوزج بذلك انه عند الحذف خبر مبتدأ محذوف هو الامر (قوله) وقدر نحو يوزان عنه فخور الوجه فيه في امره (لا فعلان) من ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مجبداً او كونه خبرا فاعلم ان أولي الحذف الفعل وحده أو مع مضمير مرفوع أو مضموع أو معهما (قوله) فهو الملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) سبذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم (قوله) والذين تموا الدار والايمن من قبلهم أي واعقدوا الايمان من قبل هجرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال البني في عاشية الكشف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار اعتكوا فيه تمكن الملائكة المسلط في مكانه ومستقر عبيدته من الملائكة المحببة متابعيه او امر انقضاء خيل ان الايمان مدنية بينهما فخصلا محضا فطلق على الفعل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التجوز للآزم للشيء به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله) فلفظنا بنا واما باردا) هذا صدر بيت مجزؤه حتى شئت حاله عيناها هو وروى حتى فذلت والني واحد (قوله) لهاسب تري به الله والشجر) هذا مجزؤه بيت صدره امر وروى هذا مازي رأى صرمة وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين او بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة (قوله) حذف المفعول (قوله) بذكر بعد لوشئت أي بعد فعل المشقة أو لارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويذكره ولو لوله لهدا كم أجبت أي لوشاء هذا استك لهدا كم أجبت فانه من قبل لوشاء علم السامع ان هناك شأ تعلقت المشقة عليه لكنه مهم عنده فاذا جى بجواب الشرط صار مينا لوهذا أو وقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشقة الذي يكون تعلقه بمفعول غير ياتى ولو شئت ان يكون ما لكنته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشقة بكنهه لزم غريب فلا بد من ذكر المفعول المنقر في نفس السامع وبأنس به (قوله) وبدني العلم ونحوه انهم هم السامعون فيكون لا يعلمون في الشرح يحتمل أن يكون هذا مما تزل فيه المتدعي منزلة القاصر فلا حذف وهو أول في الذكر وأقول استحالة لذلك لا يمنع استعماله لما نحن فيه فهو صالح مما لا استلزام فيه الفعل المتدعي منزلة الآزم لكن الفرض منه اثباته لفاعله أو نفسه عنه من غير اعتبار تماثله بين وقع عليه حتى لا يقدرة مفعول واسلم ينزل فيه الفعل منزلة الآزم لا يكون الفرض منه تعلقه بمفعول غيره كوزج حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله) وما شئت حيث يستباح هذا مجزؤه بيت صدره حيث حتى تمامه بعد تحذره (قوله) على ذنبا كله لم أصنع) هذا مجزؤه بيت لا في النجم صدره قد أصبحت أم انما ارتدى (قوله) فتوب نسب وتوب أجي) هذا مجزؤه بيت لا مري القس صدره وأقبل زحفنا على الركبتيه وروى يدل نسبته الي (قوله) ومن غربه حذف القول وبهاء القول نحو قال موسى أنقولون الحق لمساء على أي هو مصر) هذا أحد الاوجه التي ذكرها في الخشبي في الكشف وبعبارة فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الصبر مبین على انه مصر فكيف قيل لهم أنقولون مصر هذا قلت فيه أوجه ان يكون معنى قوله أنقولون الحق اتيمونه وتقطعونه فيه وكان عليكم ان تدعوا له وتقطعوه من قولهم فلان يخاف القائلين وبالس تقال اذا ظل بعضهم لبعض ما بدوه ونحو القول الذي كرى قوله سمعنا في يذكروهم ثم قال اصبر هذا فانك ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول أنقولون وهو مادل عليه قولهم ان هذا الصبر مبین كانه قبل أنقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا الصبر مبین ثم قيل اصبر هذا وان يكون جملة قوله اصبر هذا ولا يفتح السامعون حكايته لكانهم كلهم قالوا اجتماعا بالصبر طلبا بان به الفسلاح ولا يفتح السامعون كما قال موسى للصرة ما جئتم به لا لصبر ان الله سيظهره انتهى (قوله) ويجوز حذف مفعولي اعطى) فيد به لان مفعولي اعطى لا يحتاجان معا قال الرضى اعلم ان حذف المفعولين معاني ياب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها فتخذ فهم انساغسبا تقول فلان يعطى ويكسو ذاته من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظنفت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظنفت لعدم الفائدة لان من العالم ان الانسان لا يتخلف الاغلب من هم لا وطن ولا فائدة في ذكر هابدون المفعولين واما مع القرينة

القرينة إلا بما يبعد عنهما فصور من يسمع يظل أي يظل معبودة صادقا لا ما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلبه مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبر وأحذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا أن المعنويين معا بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة أما حذف المفعول الأول فكأن في قوله تعالى ولا يصحب الذين كفروا باليه أي قوله خير لهم أي يصلحهم هو خيرا لهم وأحذف المفعول الثاني فكأن في قوله لا تخلفنا في شرانك أياها طلبا لدوشى بنا بالإهداء أي لا نخلفنا أذلة على اغترائك الملك بنا (قوله قوله فلو لم يكن أعطي) في الشرح وهذا من زل فيه التعدي منزلة القاصر لا يقال حذف مفعولاه وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى وأقول يعني بنقر المصنف قبل هذا قوله في بيان أنه قد بطل الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفان القليل بزل لهذا المقصد منزلة ما لا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الأول ليس غيره وقد تقدم) يعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الفتن الجفة في حذف حرف الهمزة (قوله ان امرأ رطه بالشام منزلة ويرى إلى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برين وهو الصواب لأن البيت من البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويرين اسم موصوف بقال رمل ويرين وهو عناء تشبه مقتوحة في أوله وفي الصحيح ونصيبين اسم بلد وفيه لعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا أو يارزعه الأعراب فيألفه الاسم المفردة أي لا تتصرف فيقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة إليه نصيب ومنهم من يجره بجرى الجمع فيقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في برين وطسطين وباهين وقسرين والنسبة إليه على هذا القول نصيبين ويرين وكذلك استوائهما واعتراض عليه بأن الذي ينبغي أن يقال في النسبة هنا نصيبين ويرين وهناك نصيبين في عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضرب) هو ما قصد فيه الأول ولم يبين فيه ما قصد وأضرب عنه أي الثاني وجعل في حكم التبرك يخرج ما لم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه الاسم وهو بدل الغلط وما تبين فيه فسند المقصد الأول وهو بدل النسبة (قوله وقد نزع على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويعد من فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع) أي يعد حذف العاطف في الآيتين أن فيه في الآية الأولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين في الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بالرفع وبين المرفوعين بالنصب وهو حذف العاطف من الثانية أي يعد حذف العاطف منها أن فيه فصلا بين المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهما لا اله إلا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما لا اله إلا هو والذين عند الله السلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة وأولوالم (قوله أو معمول للكم على أن أصله لما تم نحو قولهم لا اله إلا الله) قيد بذلك لأنه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة متهمة لم يجر محله في أن الذين عند الله السلام لكونه غير مبني بشرط معمول الصفة المشبهة أن يكون سببها أي متصلا بغير الموصوف لفظا فتوزيد حسن وجهه وأمعن شحوز بدحسن الوجه أي منه (قوله وأجاز الزمخشري أن يكون استثناء) أي أن يكون قات لا أجدا ما حكم عليه استثناء في حذف فاعل الجواب (قوله وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه أن ترك خبر الوصية) أو الحسن وهذا والاختش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة في حذف أو الحال (قوله تقدم في نصف التمر الماشغاه) الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الأشياء التي تحتاج إلى الربط في الباب الرابع في حذف فاعله (قوله زعم الصربون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا في حرف اتفاق الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر المكان) يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا مكانا أو إحدى أحوالهم إلا أن بعد ظاهره كافي الحديث أو مقدرة كافي البيت (قوله وكنا حسينا كل بيضاء شحمة) هذا صدر بيت بجزء عشية لا قياسا بما وجرا ويقع في بعض النسخ البيت بنقاهم وجدنا جميع مضمومة فذال مبهمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حمى وهي بمحملة مكسورة أرضها بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نضب من ماء الطوفان حمى فقبضت منه هذه البقية إلى اليوم فبجبال شواهي على ملس الجوانب لا تكاد التمام فغار فيها وجسرا أو قبيلة من اليمن (قوله حلفت له بالله إلى آخره) تقدم الكلام على قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أي غير لا التبريت في بعض النسخ وغيرها بالوأي وغير لا النافية وهو لا النافية والصواب الأول ولهذا يمثل الألف النافية (قوله فقلت عين الله أبرح قاعا) هذا صدر



ثبت لامر القيس مجزؤه ولو قطعوا راسي لبيك وأوصالي هو في الثاموس والواصل الفاصل أو يجمع العظام جمع وصل  
بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يقطع بقدره (قوله فان شئت آليت الى آخره) في الشرح هذا ان البيتان من بحر  
الفتقار وبالأول منهما مخرج آخر صدره الف المقام وأول مجزؤه صحيح ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره مع المقام  
وأول مجزؤه وأول كن لكن يكون فيه الظن والسرمد للباطم والشاهد قوله نسبتك وسئل حذف لانه كونه مستقبلا معنى  
لانه عامل في ظرف مستقبل وهو ما مد على ان تقديره مذهب واما على كاسم حذف لامع المضارع المستقبل (قوله فلا  
واقف نادى إلى قومي) هذا صدر بيت مجزؤه هـ هو بالسنة والعلامة والمذهب من المعاصد والاداء وتشديد الواو مصدر هـ  
بالهمزة هـ وهـ واو بالهاء متعلق بنادى والعلامة بالعين المهمة المنكسورة في أوله والطاء المهمة في آخره مصدر عطلة  
بشر اذا كره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي ثاني الجواب قدم  
انه متعلق بالني وفيه تقدم ثاني جملة على جملة أخرى مع انه لا يأتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر  
يتهم انتهى (قوله وقول اذا ما أطعوا الى آخره) هذا البيت للفرزدق وفي الصحاح والمختل يقع الخطاء المهمة مشدد  
اسم شاعر يقال لأفعله حتى يؤب المضل كما يقال حتى يؤب القارظ المعزى وفي الشرح وأظنه يعني المضل أحد  
القارظين الذين خرجوا في طلب القارظ فلم يرجعوا فقالوا لا آتيتك أو يؤب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يؤب القارظان كلاهما  
• وينبغي في القتي كلب لائل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف ارادوا ان لا يلاقوه بحذف القسم وخوف القتي  
وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجعاجة من الضاعة بـ وهـ ما حذف منه لا النافية بدون افعال القسم ومنهم  
المصنف والطاهران رأى ابن مالك أوله ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذفه في جواب القسم • حذف  
ما التافية • (قوله فوالله ما نلت الى آخره) في الصحاح والوقى الواقعة بين الشيتين كالانضمام يقال حلوبته وفقى به الى أي  
لما لم يقدركم فبما يتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يعمل قوله بمقتل مفعول به وبالباء زائدة والمذكورة نافية في الموضعين  
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لنافية ولا موصولة • حذف كي المصدرية • (قوله  
• وانما بقدر الجهور هنا أن بينا انهم الباب فهو أولي بالبحر) هذا بيان لوجه تقدير الجهور وفيه إشارة الى وجه الرد  
على السبيل في حذف اداة الاستثناء • (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السبيل) في الشرح هذا الجيب جدا كيف لا يعلم  
المصنف أحد أجاز غير السبيل والمثلية في التسبيل وقد كتب منه مضطربا • بجواسيه ونفسه في باب التنازع عوتصوما قام  
وقعد الأز بدعوى على الحذف لاعتى التنازع خلافاً لهم يعني ان التذمير مقام الأزيد وما قصد الأزيد يقول هذا شيء غير  
حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثلية أيضا واختار في ذلك أي انه محمولة على الحذف دون  
التنازع انتهى وأقول هذا لا رد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتناول ذلك ان الأصل الاطلاق لا  
ان يشاء الله وحذف القول كثير لحذف لا لا لا في الا ان يشاء الله وحذف أوله اداني الاستثناء في الا ان يشاء الله  
فيكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه (قوله  
فضمن كلامه) هذا اعتراض على السبيل بأنه قرأ الآية في حذف الاداة وحدها بضم انهم من حذف الاداة والمستثنى  
جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أي الا قولاً معصوماً بان يشاء الله) ان قد مر المستثنى  
مصدرا (ولا متبسا بان يشاء الله) ان قد مر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء  
الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول معصوماً بذلك) يعني بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء اخلا على ان يشاء الله مفعولا لعل  
الآن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الذي اخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي  
الشرح وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في ماله في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه  
فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تحبني الا اذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاسم المحذوف حالا  
أو مصدر أو تقدير الحال لا تخرج على حال الاستصحاب لذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا بخرجه واستصحاب ذلك  
• فقولك ما كتبت الا بالقلم وما تحبث الا بالقدم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا ان يشاء الله أي  
الا بد كالمشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحب في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بتعريف الشرط  
أو ما في معناه كقولك لا فعل ان يشاء الله أو لا فعل بمشيئة الله والأول ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء  
منقطع أو متصل على غير ذلك فيعيد ما لا انقطاع فلا يرضه لانه يؤدي الى نهى كل أحد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا

هـ طائفة مبدية بشئ أول يشيده وهو خلاف الإجماع فإنه لا يختلف في جواز قول القائل لأفعلن إذا كان شأه الله وجعله  
متطاعا بوجهه في النبي وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النبي فيؤدي إلى أن يكون المعنى حيث يتكلم إلا أن أشأه الله  
لا يتعدى ما يشبهه لأنه أن يصدق الخبر عن محقق فلا يصح تعاقبه بالمشبهة وإن أراد بنفس النبي الذي هو أشأه الله  
يقرب في تعليقه على المشبهة وإن أراد بغيره إلى أن باقي تعقيبته فذلك معلوم من كل أمر ينبغي وكل حكم بلزم أن يكون كل  
أحد منهما من أن يقول في فاعل ما مطلقا لأن الاستثناء بالمشبهة لم يضر فيه وإنما تعرض لنفس النبي أو دوام النبي كما  
تقدم ولما ذكر من أنه متصل لقوله في فاعل نفسه أذ به يراد المعنى في فاعل بكل حال إلا في حال مشبهة الله فبصير متباين  
ذلك وهو خلاف الإجماع إذ يصير المعنى النبي من أن يقول في فاعل إن شاء الله وفي فاعل إن شاء الله وهذا لا يقوله أحد  
وأما ما ذكره من أن بعض المتأخرين زعم أن الالهة ليست بأشياء فإن أراد أنها ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه  
وإن أراد أنها ليست بأشياء أصلا لا متقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغفلة والله أعلم انتهى قوله وقال بهضم  
يجوز أن يكون أن يشأه الله كلمة تأكيد هكذا وقع فيما أنشأه من النسخ والظاهر أن يقول إلا أن يشأه الله في حذف الجار في قوله  
وقد يذف مع شأه الجار قال ابن مالك الصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك لا تدعوا بالإن قال بن مبريد في قوله  
صلى الله عليه وسلم أقرم صانك بابا البحر في جواب قولها إن في جارين قال أيهما أهدى وكقول العرب خير لمن قال كيف  
أصبحت في حذف الباء وأقي حملها لأن معنى كيف بأي حال فجاءوا معنى الحرف لا لئلا فلو قلنا لكانت الدلالة أقوى وجواز  
الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن يثبت في القياس على ذلك في حذف أن الناصبة في قوله هو مطرح في مواضع معروفة  
هي عشرة مواضع خمسة أشهر أن فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النصوص باب إعراب  
الفعل في حذف لام الطلب في قوله وتقبل هو جواب لشرط محذوف أو جواب لطلب قد سبق الكلام على الآية الأولى  
في حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا مصدر بيت لا في طلب محذوف إذا ما خفت من أمره بالآلة وقد تقدم  
الكلام عليه في اللام في قوله حذف حرف النداء في ربه بالإنها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ في اسم الجنس  
والإشارة) قال الرضي أماسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل  
بالضم أو بتعرف بنحو يا رجلا سواء كان مفردا أو موصوفا فنحو يا غلاما رجلا وبأسسن الوجه أو مضافا للصفات نحو  
يا طالب الجبل قصدهم هذه الثلاثة وأحدا بهينه أو لا أو السرف في امتناعهم من حذفه أمان النكرة فلا حرف التنبيه إنما  
يستغنى عنه إذا كان المادى مقبلا عليه منتها المتقول له وهذا لا يكون إلا في المعرفة وأمان المعرفة المتعرف به حرف النداء  
فلان الحرف المذكو وحيد في حذف تعريف وحرف التعريف لا يذف بماتعرف به إلا في ظرفية أو على أصل التنكير لا ترى  
أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بهدم الحذف إذ هو مقيد مع التعريف التنبيه والحطاب  
فإن قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها النعلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب أن المقصود بالنداء هو  
وصف مرئي وهو معرف قبل النداء باللام فإن حذفه لذلك لا ترى أنه لا يجوز الحذف من أي هذا من غير أن نصف هذا بنى  
اللام فلا يجوز الحذف من هذا فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من أي وصفه نحو يا أيها الرجل أو وصفه  
نحو يا أيها الرجل وأما المسم الإشارة فلا نه موضوع لما أشار به للحطاب إلى شيء كون الاسم مشارا إليه وكونه  
منادى أي مخاطبا لتأثير ظاهر فلما أخرج في النداء من ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره  
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء انتهى وفي التشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء عما ذكره من اسم الجنس  
والإشارة فظاهر في أن حذفه من منادى غير ما ليس بشاذ فترد عليه كلمة الله فإنه لا يحذف حرف النداء منها إلا مع توضيح الميم  
المشدة في الآخر وذلك لأن حق ما فيه اللام أن ينوصل إلى تذكيره أي أو باسم الإشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الكلمة  
لكثرة نداء الحرف فلا يكون إجماعا أو قول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فإن حرف النداء لا يحذف أيضا من  
النداء ونحو يا أروا لمن المستأنف ونحو يا فله ولا من المادى البعيد لأن المراد فيهن إطالة الصوت والحذف يتأنيبه ولا يحذف  
أيضا من المخبر ونداءه شاذ وبقي على صفتي المرفوع والمنصوب كقوله يا جبرين أجبني بأننا أنت الذي طبعت عام جهنا  
وكقول بعضهم يا أبا لا قد كتبتك (قوله أمعربيل) هذا القول لا جليل في وجهه في النفس فإنه تبرأ به وفي الإجماع

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذي تمنعه النسب وقال انه المعلن بسبب تبرك النسب فقال انك تقبيل  
 المصدر خفيف الجرس سريع الازاحة بطيء الالافقة (قوله جعلت هذه الوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره اذ اعلنت وبما اختلف  
 صاحبه ولوعة الحب حوته وقدا لعه الحب لوعة والتاع فؤاده أي احترق (قوله هذي برزت لما فحبت سببا) هذا صدر  
 بيت عجزه ثم اصرقت وما شئت نسسا هو الرئيس ابتداء الحب والنسب بنون في قوله ومجملتين بينهما ثمانية بحته بقية  
 الروح وغاية تهجد الانسان (قوله واوجب بان هذي مفعول مطلق) في الشرح يمكن ان يجعل هذي عنادي ولا يتم التلميح  
 وذلك لان التثنية كوفي ومذهب اصحابه نخاعة الكوفة جواز حذف حرف النسب من اسم الاشارة فلا ينكر ان كتابه لذلك ولا  
 يتجه تخمينه (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السآمة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت هماتي وهما بيتك  
 انما لها قلة فلا تغل وفي الشرح الذي يظهر ان ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذي تمنعه هذا  
 البيت والمعنى انك قد مللت هممتك اباي وجعيت اباك فيما ناله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب بقوله ذلك مبتدأ خبر عنه  
 قليل وقوله انما لجة التي فعلها واقيها بعد الجلة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها ناشئة عن الفن لا عن اليقين كما  
 تقول زيد قائم آمن وحديثه قليلت الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح في وجه الرد هذا البيت على ان ما قلت فتأمله  
 واقول وسه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو محابيتك ولم يمت اسم الاشارة للمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان  
 يكون من التلميح بلام الابتداء المقدره حذف ضرورة قال سيبويه في في وجدت ملاك التسمية الادب وفي وما مال ليدنا  
 منك تنو يل ان الاصل ملاك والدنيا واماء ان تكون من الغناء المتوسط لان المتوسط المبح لا لغناء ليس التوسطين المعروفين  
 فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى لا لغناء ايضا من اللغناء للتوسط بين الممولين اقوي والعامل هنا قد سبق بما يتبادر  
 الذي هو محابيتي كما قيل في البيت انهم من الغناء المتوسط لان العامل في الاول سبق في الثاني بما الدافقة وتظهر معنى  
 ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء وحذف نون التوكيد في قوله فلا وبي لتأنيب الى آخره في الصاحب والروم من ولد الروم  
 يصوبن اصق يقال روي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الاية المشددة كما قالوا غرة وغرو لم يكن بين الواحد  
 والجمع الالتئام (قوله ويجب حذف الغضيفة اذ القها ساكن) قال الرضي انما كان ذلك خطأ لمعلن التثنية لان التثنية لازم  
 للاسم المتكفي في الوصل اذا خبر دعن المانع وهو اللام او الاضافة بخلاف النون الغضيفة فانها قد تركت بلا مانع واصحابنا في  
 ان يكون النون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (قوله وبعد حينئذ ما كان حذف لاجله) هو واوا الضمير في اضرب  
 يا قوم وبالضمير في اضرب يا هند وقال يونس الواو والباء عوض من النون (قوله اضرب عنك الهموم طارها الى آخره)  
 قونس الفرس عظم نائبي ان ذنبا في حذف نون التثنية والجمع في هذه ترجمة تقع في بعض النسخ ونسقط في بعضها (قوله ها  
 شطنتا الى آخره) انطقتان تنبئة خطه وهي الامر والقصة وقيل رفع اسار ومنه ود على الحكاية وحذف النون مع دلالة من  
 شطنتا للاضافة كانه قال عطف لثا قولكم في اما كدا وما كذا (قوله لا يزالون ضاربين القباب) هذا عجز بيت صدره هو وبني  
 عروند ذو طلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل في حذف النون في (قوله امسلي الى قوي  
 شراحي) هذا عجز بيت صدره وما ادرى وظني كل غل قال الفراء وشراحي مرخم شراحي في غير انداء في الشرح ويمكن  
 ان يكون عنادي ومسلمي خبر لحذف أي انت مسلمي الى قوي شراحي وفي الصاحب وشراحي اسم رجل لا يصرف عند  
 سيبويه في معرفة ولا سكرة لانه يرتفع الجمع ويصرف عند الانخس في السكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمي  
 لا وقاية دخات في اسم الفاعل على سبيل الضرورة ومذهب هشام الى انه بالنون في آيات في السمة هذا ضارب بنك وضارب بن  
 والكلف والياء في موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية لاتثوين لقوله وايس الموائني الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون  
 بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمي والرد على مذهب هشام (قوله ولو لم يكن الا اسم علم موصوفا انقل به  
 واضيف الى علم من ابن اوابنة) قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بن علمين موصوفا اقلب التخفيف لفظا لحذف النون من  
 موصوفة ومطابقا بحذف ألف ابن وكذا ثم من قولك هذا فلان فلان لا تكتبه عن الملو وان لم يكن بين علمين نحو جاني كرم  
 ابن كرم أو زبدان اخنالم بحذف النون لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذ لم يقع موصوفا فنون زبدان عمرو  
 على انه مبتدأ وخبر بقلته ايضا مع ان النون في حذف في الموصوف لمكونه مع الصفة كسم واحد والنون في علامة الغنام

وليس هذه العلة موجودة في المتداخلة انتهى وفي أمالي ابن الحالج وقبسه ان يكتب بالانفصال قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالعرف التي ينطق بها عند الابداء والوقف والاداء على ذلك كتابتهم في اللهجات الدارجة في وائبات الالف في الله ولذلك اذا كتبت فزدا كتبت فافوها لانك لو كتبت فقلت قد قل على ا ب قياس ابن ان يكتب الالف مطلقا لانك لو استدعيت به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا اكثر لمول ذلك حذف العرب التنوين من الاسم الاول فاعلم اني حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين هذين وصفه لانه انما يكتب اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يسد به غالبان القارئ ينسئ الى آخر السطر ثم ينسئ الى اول السطر الذي بعده ففكر هو ان يكتبوه على شير ما وجبه الطوبى به غالبوا حذفهم الا لقرون كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا كانت ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس ابن علفة) بعده كريمة اخوها والعصبة وفي الترح قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه ان يجري انما وصاعلي ماقوله ولوراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري اساعلي ماقوله بلا منه واذا كان بلا لم يجعل معه كائني الواحد فوجب ذلك ان ينوي انفصال ابن عما قبله واذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يتبعه او على ذلك يقول كثر زيد ابن بكر كات كات كثر زيد كات ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما ظاهرا على ابن جني لكان مثل كات زيد ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجهه ساخن مطرد ولكه قليل فانه كان الوجه ان يجعل على انه ضرورة (قوله هالفتيه غير مستتب الى آخره) هذا البيت لاني الاسود والوقف عليه فذكرته ثم عاتبته بعتبارية قافولا جليا (قوله وانما اترك ذلك على حذفه للاضافة لارادتنا انما المتعاطفين في التكبير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لانتفاء السالكين في ولاذ كرا لله واللام الاولى تحليل الحذف والثانية للبيان واراد المتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي اثر الشاعر حذف التنوين في ذا كرا لله لاجل انتفاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذا كرا الى الاسم الشريف ليعتاقل في التكبير المعطوف وهو ذا كرا والمعطوف عليه وهو غير مستتب فان قيل هذا شعر بان ذا كرا اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف فيكون معرفة واضافته اليه لفظة وهي لانتفاء التعريف اجيب بان ضاهه اسم الفاعل لا تكون افضية الا اذا كان يعني الحال او الاستقبال وهو ههنا يعني الماضي او الاستمرار (قوله ذن الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في واليه الاولى والثانية لذن كور وفي انه وكنه لثاني وهو مبتدأ خبره كنه وما بعده والمجاورته لتحليل هذا الحسك قدم للاهتمام به في حذف الهمزة (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعه انخصص المضاف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف العرف فظاهر ولم تعريف العرف فلانه اذا كان معرفة كان تخصصا وقد بالمعنوية لان الى لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مستقما مضافا الى معموله لانها لا تنفيذ الاختصاص في اللفظ وتغيب ذلك ان لا لا تتنوع فيها من الشيء ولا من المجموع بالو والنون نحو الضارب بالز يد الضارب بالز يد لا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متباعدين وبمجرورهما معضمض الضارب بالوا الضارب بالوا وظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل او مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أي الرجل (قوله قبل والاسم المشبهه نحو الخليفة هيبه) لان تقديره يماثل الخليفة هيبه قد دخول باقي الحقة على غير الالف واللام (قوله ويردها لنها انما جمع من الجارية لفصول) قد به لانها انما جمع من الجارية لغير لفصول كاذن اني قبل التفصيل مما تنسئ عن بقول الكعبية فهم الاقرب من كل خير وهم الابعدون من كل ذم ويجوز ايضا ان يجامع من هذه من الجارية للمعول مقدمة عليها ومؤخرة فتعز يد اقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا قياسا) ولتركيب قياسي (هذا ردد على الاحتمال في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسا وهذا التركيب الذي كلامه قياسي (قوله ويدل المشتق ضعيف) قال الرضي والاعراب ان يكون البدل ياء مدحيت لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يخف ان متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا مستكنوا لكان فلا وليك خير منك اني وليو ذني النعمم

والصهيل) فقد الموصوف أي فلا أولئك رجل خبر منك (قوله والاولى عندي ان يخرج على قوله هو ولقد أمر على التميم بسبني) وهو ان يحصل الأمر بف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالشكر فيصغ نفسه كالشكر في حذف لام لا فاعل في قوله وقيل مرة ثارن) مرة عجم معصومة وراعشدة أو قبيلة من قريش أو قبيلة من قيس غيلان وثارن مرة مفتوحة ثالثة ما كنه فمزة مفتوحة مضارع ثارت القتل و بالقتل ثار وثوراة اذا متل فائلة والفرغ بكسر الصاد فصولا بالغين الوجه المهر في حذف جواب القسم في قوله ومنه ان جاء في يد رانته (كرمه) وهكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا هو وسبق فلما قول ليس ما ذكره هنا في الترجمة الا تبه به هو وسبق فلما وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمع ادنى في معهما يجواب السابق مستغنى به عن جواب المانع والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمه في المثال مقيد ما في الرتبة على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم تقدم ما في عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولقد اقال ومنه فان قيل مثل هذا باق فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاء في يد رانته (كرمه) وقد صرح فيه بأنه مما اكتفى الشرط ما يميل على الجواب اعجب بان اعتبار الجواب المذكور به ما قدما على الشرط له لازم مجتمع وهو عود الضمير على متاخره لظهور تبه فيجتمع ذلك الاعتبار لا محتاج لازم (قوله انه أي للمجرأوا تلك المرسان او ما الامر كاتزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصريح وقدره الامر كاتزعمون وقدره الزمخشرى بأنه المجرأ في البحر بنبني ان يقدر ما ثبت جواب القرآن حين أقسم به وذلك قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك ان المرسلين فيكون المقدر ص والقرآن ذي الذي كرا نك ان المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر البشارة هـ في قوله ويعبر ان جاءهم منذر منهم و ذكرها هناك في قوله لننذر قومك ان الرسالة تتفطن التذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا يحذف القول مستقيما في العربية لناخه جدا عن قوله والقرآن (قوله الفراء وتعلب ص) في البحر وهذا معنى على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكره في حذف جملة الشرط في قوله وجاء بدونه حواء ارضي واسعة فاباى فاعيدون) في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى واباى فارهبون وتعلب ص المصنف بنى الزمخشرى انه قال في واباى فارهبون وجوده من التاء كيد تقدم الضمير المتصل وتاخير المتصل والفاء الواجبة معطوفا عليه ومعطوفات قد بدواى ارهبوا فارهبون أحدهما مضمرة والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الهمزة ما فيه من معنى الشرط دلالة الفاء كانه قبل ان كنتم راعين شيئا فارهبون (قوله ويرد ان الجواب المقيى لم لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هاء فعلة تعلما منفي بل حتى ينوجه هذه الرد وانما هو جملة اسمية محذوف مبتدأ هـ أي فأنتم لم تقولوه وقد صرح الزمخشرى بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افترضتم قتلهم فأنتم لم تقولوه ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداءة كثير في قوله فطلقها الى آتوه) الا كره على ان يحذف جملة الشرط مع فاء الاداءة جازم مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الامع بقوله النافية أيضا كذا البيت في حذف جملة جواب الشرط في قوله ولوان قرآناسيرت به الجبال الآية) أي ما آمنوا بآيسل وهم يكفرون بالرحمن والضميرون يقدر ان كان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشرى هـ اذا الوجه عن بعضهم وبينه مالا التي يذنب بها المصنف و ذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن الضميرين وبينه بقوله تعالى لو انزلناه هذا القرآن على جبل لرآه خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيئا انفراد دون الفاء ولم يبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشرى تقديره أستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين و رده ان جملة الاستفهام لا يتفق جوابا الا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضيه ان الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أعبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم ان اسرائيل على نزول مثله فاجابته به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به أستم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذا الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فاسمونها قلت موقعها ان يكون معضولا لا خبر وفيها العامل معلق كاهي كذلك في قوله تعالى قل أرأيتم ان أناكم عذاب الله بقية أو جهره هل يملك الاقوام الظالمون فان قلت فاجب جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتفتان له والنقد في آية الاحقاف ان

كان من عند الله إلى آخره فاجزئ في السمت ظالمين وكذا تقرر بالإشارة إلى الآية الأخرى أن تأنيب عذاب الله خفة أو جورة فاجزئ في هل  
 تلك الأقوم الظالمون انتهى (قوله) ومثله ونصير بالقوم أي فاعلم أنه غني عن جهرك فاعلم بعم السمت في الشرح هذه  
 الموضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارع مشكل على هذا التصديق فانهم منصوعون إلى أن الجواب لا يحذف في السبعة إلا إذا كان  
 فعل الشرط مضارعاً لفظاً ولذا لم يرد على الضرورات قوله لكن ذلك قد ضلقت على غير تركه يعلم من أن ينبغي واسع وأقول يندفع  
 الإشكال بأن مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء بسد مسدده إذا كان الشرط ماضياً وهذه المواضع التي وقع فيها فعل  
 الشرط مضارعاً فيها شيء ماضٍ مسد الجواب في حذف الكلام بجملته (قوله) فان ان هنا جني (نم) لأنها لو كانت العاملة  
 لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله) الثالث بعد حرف النداء في مثل باليت قوي يعلمون إذا قيل أنه على  
 حذف المتأدى) احتزيم إذا ما إذا قيل ان حرف النداء إذا أوله ما ليس منادى يكون مجرد التسمية لأن الكلام محذوف  
 لاحقاً به وإنما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أي بحيث لم يبق منه علة ولا فائدة لأن المتأدى عند سيبويه  
 وجهور الصريحين مقول به لا دعوى مقدار أو أصل بل يزيد دعوى يد حذف أو لا وما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء  
 عليه بخلاف الجملية الفعل والمعلل محذوفان فإذا حذف المتأدى أيضاً كان الكلام بجملته محذوفاً (قوله) قالت نبات العجم  
 إلى آخره) عيباً بين مهمل مفتوحة فثمة تحتية مكسورة فثمة تحتية مشددة من التي وهو خلاف البيان برروي تقرير  
 مكان عيباً وفي الشرح لا ينبغي أنك ذاقته إن جاز يداً كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب أن الشرطية وحذفها  
 وأيسر شيء من الجملتين حاله تعلقان به وارتباطه به ليس كلاماً مدم استغلا به إلا أنه قبل مجموع ذلك هو الكلام وإذا كان  
 كذلك لم حذف في الرابع والخامس الذين ذكرهما لأنه غلب بعض الكلام لا الكلام بجملته وأقول مرادنا صنف من حذف  
 الكلام بجملته محذوفه بحيث لم يبق منه علة ولا فائدة ولا شك في أن المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي أداة  
 شرط ونفي في حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر (قوله) أن يكر طلباً إلى آخره) الطلب بالمهمل مثله وأما العلة الواحدة مشددة  
 هنا العادة كقولهم هذان طين الجين وأكره من أن يادوله آخر بناه (قوله) أي أن كان عاذنك اللدال فلو كان هذا عاذنك لما مضى  
 لا محذوفاً منك في الشرح هذا المصريح عما ذكره أولاً من حذف الشرط وحذف الجزاء في كون هذه أمثلاً للمحذوف  
 منه أكثر من جملة في غير ما ذكره وأقول ما ذكره وحذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحذف جملة الجواب وحذفها  
 غير ما ذكر في غير حذف الشرط وحذف الجواب وحذف أكثر من جملة في غير ما ذكر (قوله) أن يكر طلباً وحذف أكثر من  
 جواب فإن ذلك لا يجوز وحينئذ تحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلاً لحذف أكثر من جملة في غير ما ذكر (قوله) ولم أذكر  
 بعض ذلك في كتابي جرماني عاذنهم وأشد مثلاً وهي أنا لا من غزية إلى آخره) في الشرح يحتمل أن يكون أشد منصوباً  
 بأن مضمره العطف على المصدر المتقدم على حذفها وليس عباءة وتقرعني وهو محتمل أن يكون مر فوعلى الاستئناف  
 والبيت لابد من الصيغة وغز به فبين مهمل مفتوحة فزاي قبله ويقال رشد رشد كسر نصر ورشد رشد وتقرع نصر  
 وغرضه أنه إن لم يذكره من نص ما ورد في كتابه مما تعلق بغير الأعراب لأجل اقته أو غيره من فصل ذلك من المعرب حتى  
 يحتاج إلى أن ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك وإنما قلناه لا آخره هو أنه وضع كتابه لتقديمه من تعاطي التفسير والعربية  
 جميعاً لما حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر (قوله) وأما قولهم في ركب الباقه طليان قال صاحب المحرر الطلاحة الأعياء  
 من السير ومن كلامهم ركب الباقه طليان أي والباقة تحذف المعاطف والمعطف قال الله تعالى فأنجبرت أي فضررت  
 فأنجبرت وقال تعالى وإذا ما ألقيناها لمضيناها أي ألقيناها فشر بناها ولا يكون القدر الباقه وركب الباقه لأن المحذوف  
 انصاع وبأيه أوسط الكلام وأخره أوله الأخرى أن كان زاد وسطاً وأخيراً الأول ولا حذف المعاطف وبها المعطف شاذ  
 وإنما حكي منه أو فمأن أكلت خبزاً محكراً انتهى في الباب السادس من الكتاب (قوله) إذا أراد تصديرها من حيث  
 الجملة) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد (قوله) وأما الآخر لواليد كرواضه وأما هو فمأن  
 كأنه فعل يعني فمأن التفت إلى الأصح وتضعف المطابقة بينهما وبين فاعله في التثنية فاعلم إلا إذا كان التثنية جمعاً لا يجزئ  
 مجزئ مفرد في المحركات والسكان بأن يكون جمع تكثيراً لا جمع فاعله فاعلم أن المطابقة حيث لا تقع فمأن مررت برجل  
 فمأن دخلناه ونضع ذلك في الفعل لأن اسم الفاعل المشابه للفعل أدا جمع الكسرة غير فاعل من موازنة الفعل

ومناساته لان الفعل لا يكسر ولا يانم فيه انما شبه اجتماع فعلمين نحو فعود علمته كالمزم في فاعدين علمته (قوله بكرت عليه بكرة في آخره) البكرة بالضم القدوة ومنه بكرت على الشيء واليه وقبه بكور وبكرت بالفتح بدواشكرت وبكرت بكاء كرت بمعنى أنبت كركه والعصرم الأرض المحسوز رعيها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والاربع قولهم في نحو مكلما من ارغدان وغد نفث مصدر محذوف) في التمرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشهر بين العربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشترق في هذين العربيين صواب وان تخطئتم عاقل عن سببه وبغيره لم يصادف للحل وأقول انما هذه المصنف فيما اشهر بين العربيين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلوا لهم على ذلك لانه بناء على اعترافه على أدلتهم (قوله فيلوا زان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتبصير العفة مضوا على السعة) في التمرح لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستكره وانه مانع مما ذكره وكيف لا تراعي بينهم في ان مثل قولنا احبى الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قفست في مثل هذا في آخر الكلام على ما سبق من مناقحية كلام المصنف فراجع حقه وبالجملة فراد المصنف هنا وهناك مجازين التوى بحث عنهما ومثل احبى الارض شاب الزمان ليس كذلك (قوله أى الشملة الصماء والحالية متذرة لتمريره) في التمرح تصذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضى المنع من ارتكابه اعني عدم المانع والشملة تكسر المعجمة هيئة الاشتغال واشتل بالثوب اداره على جسده كله وعاقبه حتى لا يجرح منه بده وفي القاموس واشتل الصلابة رد الكسامة قبل يمينه على يده اليسرى وعاقبه اليسرى ثم رد يمينه على يده اليمنى وعاقبه الايمن فيعطيها جميعا وهو الاشتغال بنوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احدا يمينه على منكبيه فيدعونه فربه (قوله والصواب العفة في معنى عالين في الشرح غاية ما فعلوه في هذا الذي قبله ان حذفوا مضاهاتكم قرينة عليه ولا يجوز في ذلك ولا يلائم الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مروع لحلقه بحمل الاسم) وهو قول البصريين صواب على ما يحل اسم مرفوع كافي زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مبررت رجل يضرب ويرتد رجل يضرب وانما الرفع لوقوعه موقع الاسم لانه ان كان الاسم فاعطى أبقي اعراب الاسم وأقوا وهو الرفع قاله الرضي واعترض بأنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التفتيس من شواخص الافعال وفي خبر كذا تقول كاذب يقول وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضربو يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه قول الذي يضرب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فاعلان الزيدان وبكفة واقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اما غير الاعراب مع تقديره فعلا عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع فاعلم لا يقوم وحده والسبب صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاذب يقول ان أصله لا حية وقوعه موقع الاسم كافي قوله وما كنت آتيا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفي لان البصريين ان أرادوا ان الرفع المضارع وقوعه مواضعه فلا يصح الاصله سواه بوقوع الاسم فيه كافي بقوله لا يمنع منه الاستعمال كافي بجملة زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بدلولو وحرف التفتيس وان زادوا ان الرفع المضارع وقوعه مواضعه فلا يصح مطا فاعلم ايضا لرفع المضارع ببدان الشرطة لانه موضع الصلة للاسم بالجملة كافي وان احده من المتركي استترك فلو كان الرفع المضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان ببدان الشرطة الامر فوعا والازم منتف بالمزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان الخبر يمدن بالناصب والجازم عدى ولا يقع امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدى علامة للوجودي بخوابه لا نسلم ان الخبر يمدن بالنائب والجازم عدى لانه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمضى به على صفة ما ليس بمدى انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها تدخلت في أول الكلمة حدث لرفع يمدونها إذ أصل المضارع اما الماهى وما المصدر ولم يكن ميم - وهذا الرفع بل حدث مع هـ وث الحروف فاحالته علم الأولى من احالته على الموهى الخفى كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء هو المشهور بين العرب وانما غرضنا اعمال النصب والجزء لضعفها وصيرورتها بجزء الكلمة (قوله ثم اداعروا أو عروا) أى عروا الكلام أو عروا الطالب أى جماعه يعرب (قوله فاما البصريون فذهبهم ان المانع از يادة المشبهة لافى الثابت) طال الرضى الاف والتور اغايبوا زان لمشايعهما





موقوف على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أو من فوضا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه شجر ذات يوم وهو يضحك وهو يقول ابن بلبل عسر يسرين وفي تفسير المغوي قال أو صلى الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله ابن بلبل عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم أن العسر معرفة والبسر نكرة فوجب أن يكون عسر واحداً وبسران وهذا قول مدخول فإن قول القائل أن مع الفارس سيقان مع الفارس سيقا الواجب أن يكون الفارس واحداً والسيقان اثنين بل معناه لن يبلبل عسر الدنيا البسر الذي وعد الله المؤمنين فيها والبسر الذي وعدهم في الآخرة وإنما يبلبل أحدهما وهو يسر الدنيا فأما يسر الآخرة فدائم غير زائل أي لا يجمعهما في الكلمة كقوله صلى الله عليه وسلم شهر ربيع لا ينقص أي لا يجمعان في النقص (قوله ويشغل الصورتين الأوليين) هما إعادة النكرة ونكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله ولقراب) هو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والاختصاص قوله الأوليين أن يقول والراية ولم يتعرض لثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لأنه ذكر أولاً ما يشبهه وهو ما حكاك عن الزجاج (قوله صفحنا عن بني دهل إلى أخوه) هذان بيتان من بحر المخرج والصغ المفعول دهل ضم المفعلة وسكون الهاء (قوله والثالث أن في التنزيل آيات تروى هذه الأحكام الأربع) قال الضائاني في تاليفه ما علم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام عن القرآن والأفقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض هو القائل لا تزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية الذي شئتم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشدة يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيد القلبي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلنا إليك إلى قوله أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي أنزل عليك الكتاب بالحق مصداقاً لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى إنما الحكم الله واحد ومثله كثيراً في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت ذاك كذا أو منه بيت الخامسة انتهى (قوله فإن الصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام) فلا يكون الثاني عين الأول لأن المعنى من كون الثاني عين الأول أن المراد به هو المراد بالأول (قوله لأن الملام أن كانت فيه) أي في العسر الأول لله في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر مهودة بين التسليم والمخاطب فهو هو الثاني عين الأول (قوله الخامسة عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها) في الشرح عده هذا الموضوع في هذا الباب مبني على أن تولد سيويو في المشكلة صواب وقد رده بعد هذا قال الأمر إلى سلامة ما أشهر بينهم في ذلك من الأمراض فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما هو من الخطأ وأقول مارد المصنف قول سيويو وافتقار ما استشهد به ولا يلزم من رد ما استشهد به رده (قوله وليس يلزم عند سيويو) لم يحك الرضى ذلك عن سيويو وإنما حكاكه عن المالكي واختاره هو ومنه في باب المبتدأ والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لدليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي انتهى (قوله معمول المضاف أو الجار مقدّر) قال الرضى أعلم أن بينهم خلافاً في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو من المضاف في قال أنه الحرف المقدّر نظري أن معناه في الأصل هو الموقع فلاضافة بين الفعل والمضاف إليه إذا صل غلام زيد غلام حصل زيد بمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لا محل الحرف ولا يشكر هاهنا محل حرف الجر مقدّر القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه وأصوبه ومن قال أن عامل الجر المضاف وهو الأول قال أن حرف الجر ثمة منسوخة والمضاف مقيد بلفظها ولو كان مقيداً لمكان غلام زيد نكرة ككلام زيد فمغنى كون الثاني مضافاً إليه حاصله بواسطة الأول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الإضافة وليس بشيء لأنه أن أراد كون لام مضافاً إليه فهذا هو المعنى المتضمن والعامل ما به يقوم المعنى المتضمن للأعراب وأن أرادها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فيغني أن يكون العامل في العامل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما ما بين الفعل كاهو مذهب خلف أن العامل هو الاسناد (قوله هاينناذا صريح الحق فاضع له) هذا صدر بيت مجزء • وطع فطاعة مهدد نصحه رشد • وقد تقدم في الجهة الخامسة فحياً بمحتمل باعتبار ما طوعه وجهين (قوله لأن الحال حينئذ من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موجحاً حالاً من المستتر في الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أجاب ابن خروف عن غير كون موجحاً في البيت حالاً من الضمير المستتر في الطرف بأن الظرف ههنا لا مستتر به لأنه إنما يكون فيه مستتراً إذا تأخر عن المبتدأ أو أضاف إليه فلا رده المصنف بأن هذه التمرة مخالفة لاطلاقهم ولقول

أبي النخع مع عدم اعتراضهم عليه بل واعتراضهم عليه بخلافها فقول أبي النخع معطوف على لا خلافهم (قوله عليه السلام) هذا جرح بحد صده الأختلة من ذات عرق والمراد بحد هنا امر أو بذات عرق معروض (قوله وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي النخع في قوله أن عطف جمعي المستتر عليك أولى من عطف على السلامان ماذا ذهب إليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المظوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي النخع بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المتبذوع لم يعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المتبذوع (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل لو ردد في الشر) أي الجواب عن ما اعترض به على أبي النخع من أنه تخلص عن ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة مثلها وإنما تخلص من ضرورة إلى ضرورة أسهل منه وذلك ليس بمتنع (قوله وأما جواب ابن مالك أن الجمل على مطلق أولى لأنه ظاهر فأجاب بغيره لو ساوى الظاهر الضمري في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لأنسلم أن صاحب الحال مطلق بل هو ضمير المستتر في الظرف بأن جعل صاحب الحال مطلق أولى من جملة الضمير المستتر في الظرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جملة ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب لأنه اقتضت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما إذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضميراً لاسم أولى لكونه معرفة كأهل الأصل في صاحب الحال (قوله أحدهما ضامن في تنبيه ضيع المؤنث وضمان للذكر) يعني أن المؤنث من الضمان يقال له ضيع بفتح أوله وضم ثانياً والمذكر منها يقال له ضمان بكسر أوله وسكون ثانياً وزيادة ألفين في آخره فإذا أرادوا ضموا ونحو المؤنث فله حرف فاعلى المذكر فله حرف فاعلى وهذا ولك في الصحاح الضم معروفة ولا تقل ضيعة لأن الذكر ضيمان والجمع ضيمان مثل مرجان ومرجان والاشتر ضيمان وضمانه والجمع ضمانات وضمان (قوله وهو سهو) فرق المسكاهين السهو والسهو لأن عدم الصورة الحاصلة عند العقل هما من شأنه الملاحظة في الجملة أن كان العقل يبحث بفكر من ملاحظتها أي وقت شله يسمى ذهولاً وسهواً وإن كان يبحث لا يفكر من ملاحظتها لا يبدئ ضمير كسب جديد يسمى تسهماً (قوله ولا يتبع الليل والنهار) لقائل أن يقول أن أراد لا يجتمعان في حكم ضمنوع (قوله ومضاطبها) في التمرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والمراد عشرة أيام بالين لكن أنت التغليب للباقي وأقول هذا الضابط أنما هو لتغليب الباقي على الأيام في التارخ لا لتغليب الباقي على الأيام مطلقاً مع مقتضى التغليب في هذه الآية أنه لا اجتماع لتغليب المؤنث على المذكور نيتك المستلتي (قوله لأن الله تعالى موجد للأفعال ولذوات جميع الأمور جملتها في الحقيقة سواء) فعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الإيجاد وإلى العبد من جهة الكسب وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى إيجاداً مقدور العبد كسباً (قوله وقدم في رد) يعني في الجلة الثالثة من الجمل التي لها محل من الأعراب (قوله الثامن عشر قولهم أن كذا أثباتها في نفسها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كذا أن فيه اثبات وأثباته في بخلاف سائر الأفعال أما كون إثباته فيها أن أرادوا به أنك إذا قلت كذا زيد يقوم وأثبت الكوادة القرب فهذا الإثبات في فهو غلط فأحش وكيف يكون إثبات الشيء نفسه بل في كذا زيد يقوم إثبات القرب من القيام لا رب وان أرادوا أن إثبات كذا على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحتى لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك إذ لو حصل الفعل منك لكانت أنت ذات الفعل لا قريباً منه وأما كون نفسه أثباتاً فقول فيه أيضاً أن قصدوا أن في الكوادة القرب فيما كادت أقوم إثبات ذلك الضمير فهو من أخش غلط وكيف يكون نفي الشيء إثباته وكذلك أن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك الضمير بل هو أخش لأن نفي القرب من الفعل أبين من نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب أكفى في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يتجنى مع قولك ما كذا زيد يخرج قريشة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفائه القرب منه فتكون تلك القريشة دالة على ثبوت مضمون خبر كذا في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كذا لانتفاء في وقت انتفائه التي في وقت زوجه في وقت آخر وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذن في كدمفيد الثبوت مضمون خبره بل المبدأ بثبوت تلك القريشة فإن حصلت

قربته هكذا قلنا ثابت معقول خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يغفلوا عن آياتي وما كادوا يلتفتون قبل دفعهم وما  
 قر وامنه إشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم آتخذناهم واولادنا ربك سبنا ما هي وادع لنا ربك بيننا  
 ما لوها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا تبار العقل ايضا وان لم ينبت قربته هكذا تقول مات زيد وما كاد يسافر قلنا  
 بق معقول خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذب بها قومك اذ اغتر الحبر البيت اذ ليس في هذه  
 المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة التي قال ابن في كاد اثبات (قوله أحد ههنا زنجشيري  
 قال في أولئك سيرهم الله) تقدم كلام الزنجشيري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله الثاني قال  
 بعضهم في سجدون) تقدم هذا بجمعه في حرف السين (قوله تمام العشر من قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيد انخفض  
 بالظرف والموأب ان يقال تخفوض بالاضافة في التمرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصبح ان العامل في المضارع اليه  
 هو الماضي ولا شك ان امام من قولنا امام زيد بمضاف فيكون ناقص للذي هو المضاف اليه فالتمرح فخذ وقولهم زيد  
 تخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان تخفوض به من حيث هو ظرف ونحو ارادوا من حيث هو مفعول في تركوا التمرح  
 بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا ان الموأب ان يقال تخفوض بالاضافة غير محببة فان هذا هو مرجع صدمهم قال بناء  
 في تخطئة الجماعة عليه واهو أقول قولهم تخفوض بالظرف يوهمن ان خصوصية الظرف في خلاف تخفوضه وليس كذلك ينبغي  
 الاحتراز منه ومرا المصنف بالاضافة في قوله الموأب ان يقال تخفوض بالاضافة هو المضاف الى المعنى المصدرية لانه قد كوفي  
 انهاء من عشر ان العامل في المضاف اليه الماض ف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يذكر القول بانها عاملة قولاً

### في الباب السابع من الكفا في كيفية الاعراب

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها بعينه بلفظه (قوله وقال في المتصل بالمعمل من نحو  
 ضربت التاء فاعل والظهير فاعل ولا يقال ت فاعل) الاول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينهما وبين  
 غيره والثالث بلفظه (قوله لا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهر في ذل لا ينال في الضمائر المعصلة اسماء ومنها ما هو على حرف  
 واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبراً عن نفسه فيكون اسماء ظاهراً وليس لان اسم ظاهر على حرف واحد (قوله قلنا  
 الكفا في الاسمية قلنا ملازمة للاضافة فاعتد على الماض في اليه) هذا جواب سؤال رد على قوله لا يصحكون اسم هكذا  
 تقرير السؤال ان الكفا في الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرر الجواب انهم الممازعة للاضافة واعتدت على  
 المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف لانها لا يعبر عنها عند الكلام عليها بالاسم الا في التمييز بلفظها قطعاً  
 مما اعتد عليه وهي لا تقطع عنه والكفا في الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولذا اذا  
 تكلمت على اعرابها) الاشارة بهذا الى اعتماد الكفا في اسمية على الماض في اليه (قوله لان المحذف فحين) أي في م وق  
 وض ول واللام في لان متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أي بلفظها بالجر وواو العطف فلا يقول ب حرف حولا و  
 حرف عطف لان كلامهم كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به قبل قد حرف تخنيق وهمل  
 حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من إطلاقه هنا عليها وانما وضع اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التمييز  
 عنه فلو وضعوه لفظاً آخر لكان الوضع له شأنه انفس اللفظ كلف في التمييز عنه قال التفتنا في ولا نقتضاه ان هذا ليس  
 موضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ورافد نفسه والظواهر الزم لانا اذا  
 قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف ج قلنا اسم والمدلول فعل وحرف دلالة عليه ليست الا بصح ذلك الاتفاق والاصطلاح  
 والتحقق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر  
 كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكفا في التثنية اذا جعلت على اللفظ  
 وقصد اعرابها بشدة الحرف في منها سواء كان حرفاً صحيحاً وحرفاً على نحو أكثر من السين ومن الهم ومن اللو يكون على  
 أقل أو زان الدريبات ولما اذا جعلت على ما غير اللفظ ولم يقصد اعرابها لا يشدد ثانياً اذا كان صحيحاً نحو جاني ثم رأيت هذا التلا  
 يلزم التمييز في اللفظ والمعنى جميعاً (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في تدا القف  
 والدالوف في الهماء واللام (قوله وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً قبل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه



جميع النسخ بالياء الموحدة (قوله أثبتت بيان الجفون إلى آخره) (إلى أن تحذف الهمزة والكسرة والنون من قول الله عنه كرى الرجل بالكسر بركى كرى فهو كرى وامرأة كرية على لغة والمراد به في البيت النون والموسم اسم المفعول من لسمته الحية أو القرب لسماعولة الموسم كناية عن لينة السهر (قوله وقال جماعة من العرب في وكذلك النسخ المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف في آخر الجملة الرابعة من الباب انهاء من يبالأمن بعلية (قوله والاقبل تلتفت في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف روحه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غير من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل باقلا) يعني من باب في حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لها تها به وان كان تقي مسندا إلى ظاهر مؤنث حقيقي وأقبل مسندا إلى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا اجل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف النام من الماضي المسند إلى مظهر مؤنث حقيقي أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة شعر ولا ضرورة على جعل غنى في البيت كذلك ليجوز جعله مضارع محذوف من أوله أحسن التلحين (قوله فقلت هلا استسكنت ورد الفاعل مجرورا) ان زاد فان فاعل يشكبه لوفي آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لم يكونه عايد بك العقل وهو انما يعرف ما يدرك بالحس كالمزور والمجرور والمدرك بمساحة السمع (قوله ومن هنا ايضا قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حدثت الواو فيجب مشاركتها في الترتيب على كون نائب الثقيل نقبلا (قوله لان أصله الياء) أي أصل الالف في ياغلا ملا ان ياغلا في يجوز فيه اسكان الياء فخصها فاذا اختلج قلب الكسرة فتقلب الياء ألفا (قوله ويستثنى من الاول نحو أرايتك زيد مانصن وأبصرك زيد فان الكاف فيها حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ بغير التثنية وهو عائد على أرايتك زيد مانصن وأبصرك زيد أو في بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف افراد الضمير وذكرك وهو عائد إلى نحو وقد تقدم الكلام على أرايتك في الكاف الفردة (قوله وتضو قولهم لا عهد لي بالأم قفامته ولا أوضعه) محو معطوف على نحو الضاربك والام أقفل تغضيل من لؤم الرجل لؤما على فعل وملازمة على مفعلة ولازمة على فاعله وبقي منه لارجل باملا مان خلاف قولك لمكرمان (قوله ولبيست مضاهيا لها والانتفضاض أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا انصبأ أو دخله لام التعريف انجبر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لم دخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وادخل عليه حرف جر فان ذلك بالعام والخاص لا يتغير عن مدلوله وقال الأكثر امتناع الكسر تبعام امتناع التنوين للعتين فاذا زال التنوين تغير هزال موجب المنع من الكسر فدخل فتمتع على هذا المزل أحد سببه كالمجد والجراء والحلي والاجر والسكران به صرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أجره فان قصت الراء) يعني لكونه غير منصرف لصفة ووزن العمل لم تدخله امة ولا لام تعريف فالحال منصوب على التثنية بالمفعول لان اجرا لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف أو دخلته لام التعريف انجبر بالكسر فالحال مجرورة المحل على الاضافة (قوله كتبتهم الصورة الجميلة مية) في الصحاح والردية الصنوع والجمع الذي هو الصورة من العاج نحوه (قوله فان قلت هل من ذلك قول الخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمهم أنفسهم الآية) في الشرح في ايراد هذا السؤال من الازراء انما الخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراد بالذي يدق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفعا لتوههم اذ زراء والنفس بالزخشري وفي حاشية التفتازاني لم يجعل شيئا من اجل في موقع الخبر لطائفة فصد إلى ان مضوعهم اقرعهم الثبوت للساقير لا حاجة إلى الاخبار عنه فالحبر محذوف أي بؤمة طائفة أو بكم طائفة على ان الخطاب للجمع من المؤمنين والمنافقين أو طائفة أخرى لم يشهم النعاس وذهب الزجاج إلى ان قد أهمهم صفة ويفنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهمهم خبر الان السكرة موصوفة في التقدير أي طائفة أخرى بالجله الوالو الممال يعني وهو موسيغ نص عليه سيبويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة) في الشرح لا يخفى ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدرا أو المولى هو الخبر وتبع خبر مبتدأ محذوف أي الذي أصبته هو مولاك هذا (قوله وقد مضت الحكاية) يعني في آخر الجملة الاولى من الباب الخامس (قوله وسألت طالبا ما حقيقه كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناهضه على ان المثال المسؤل عنه ما كان



هذا هو صاحب القوم من رواية وقوله وان كنت ابن سيدنا محمد وقاسم المشهور في كل موطن قوله رحمه الله  
 أي يوضح الاقرب في الثاني ان لا النافية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحبها لا النافية تصاحب ان  
 الناصبة وعلى تقدير المنصف صاحبها قوله ومنه ثم لا يمكن قمتهم في الشرح هاذماني على ان المصدر والمؤول به هو القول  
 أو المقاتل وليس ذلك متعيناً بل هو ان يؤول بالمقاتلة وهي مصدر أيضاً تقول فلان زيدك قولاً ومقاتلاً ومقاتلة فعلل الثاني  
 وقع هذا الاعتبار وأقول المصدر الذي ليس يزيد أصل المصدر الذي يفقد الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير  
 المزيد قوله ولقد حكى أبو هريرة عن الصادق في الصحاح في باب الباء في مادة لقب بالهبة الاصحى من أبي عمرو بن السلاء قال  
 سمعت أعراباً يقول فلان لغوب جاءه كني فاحترها قالت أقول جاءه كني فقال أليس بصيغة قتل ما لغوب فقال  
 الآخر قوله فيها خطوط الى آخره قال المتأخر في يجوز ان يكتب باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار  
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل المقصد الاختصار تقول للرجل نيم ما فعلت  
 وتذكر لك افعالاً كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الإشارة أكثر  
 واشهر ولهذا قال روية اردن ذلك وأردنه بلفظ على عادة العرب بتفسير او تنبيه في الاساس من شيء موعول عليه وفرس  
 موعول في لونه ولويس وهو اسقطه البلق قال الاصحى اذا كان في الله بضمرو وبين الاوان من غير بلق ذلك التواضع  
 وولاه جعله مخطوطاً ويل هذين البيتين قد وردا مثل امر اس الايق والقود بفتح القاف وسكون الواو ونيل والامراس  
 جمع مر من والمرس جمع مرسة وهي الحب والايق بفتح الياء الواحدة القف أي فراس طول الظهور والاعناق مثل  
 حبال القنفص قوله فرسوا الفلح يعني فاعل الولادة والفضاحة والغشوة بالاسماء الجاهدة التي هي الاب والعرب والعرج  
 لانهم اجنوا اللوالد الضعفاء والحسن وكل من هذه لو وقع هنالفع مستتر فيه فاعله قوله الملح عماد كرامن منزلهم من بيان  
 لسائر كرامنا وخيرهم في وهو ترتيب لهم عماد الى الملح قوله وقد مضى ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف قوله وعدوا  
 ان الخفيفة وصلت اليها السد هامة هي في باب عسى انغمضت ان الخفيفة وصلت اليها من باب عسى في قول ابن مالك  
 ان عسى حيثما نافية لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى ان الفعل قوله تقول عجب من قيامك بهذا  
 شروع في امثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم قوله ومثله في ذلك لعل يعني ان لعل مثل عسى في سدان الخفيفة  
 مع صلها مسند جزأها وفي امتناع سدان الشدة مع صلها مسند هاء قوله ورج الفتي الى آخره تقدم الكلام عليه في حرف  
 الميم منه الكلام على لا قوله ما ن رأيت ولا سمعت مثله هذا مصدر يستلزم بدن الصمة وقيل الخفاس وعجزه وبما هي  
 أنفق جرب ويقع البيت بكاه في نسخ كثيرة وبعده مبتدأ لا تبدوا عملته يضع الهاء موضع النفع والتبدل بالذال  
 المجهة غير الموصولة والهاء بكسر الهاء والمد القطران والتقف بضم النون وسكون القاف بعده هامو حدة جمع نفسه في  
 أول ما يبدو من الجرب متفرقا والهاء الطال بالهاء الى تقديم المنة الضمة على التوجيه ناقة وأصلها ناقة فلما جمع  
 على اصلها نوقا فاستعمل الضم على الواو فتقدمت وقبلت طاء قوله ومن أولها على التي لم يصح في هذا المصدر في أولها  
 لاد التي في الايتين التبتا كدفعها المضارع بالنون بعد النافية وفي بعض النسخ أولها والضمير للذي يتبين الان قوله  
 فعلى الايتين الذين ظلوا منكم خاصة في تأويله بالتي ان كل صفة اضافة فلا بد من افعال القول أي مقولاً فيها الايتين  
 وان كان غير صفة فالتي وان كان للفتنة الان المراد مني القوم عن التعرض للطم الذي هو سبب اصابة الفتنة قوله  
 وقد مضى البحث فيها معنى ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة الشدة قوله ولكم لما كانت الضمير في لكتها  
 وكانت واعطيت لاي في عواقرها ابتأ المصابة وفي حكمها لاي المستعملة في الله أو اذ وجب البناء موجب بناء  
 المتأدي وهو وقوعه موقع حرف الخطاب قوله واما والعرب في المثال هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي ابتأه بفتح  
 المصنف في بعض أو أمان من العرب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو ظاهر هالان الذي في المثال العرب  
 لانهم نحن العرب نفس المثال لايه قوله بامباب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبهاً بنزل بردياب حذام  
 ما كان على وزن معال من اعلام الايمان المتوعدة سواء كان في آخره راء ولم يكن وحذام بالهاء والذال المهمتين علم على امرأه  
 وانما قال في لغة الحجاز لان أكثرهم على ان خوات الامن هذه القميم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخضر وغير

ذوات الراء كما هم منزهة عن ثمرته فله التائيت والجلية واقلهم على ان جميع هذه التسم غير مقصود من ذوات الراء كان  
اولا قبل الرعي وبعده انما يبره في ثمرته منى هاء التائيت وقيل شبهه بنزال من الربعة او به الوزن والعيل والتعريف  
والتائيت وهذا شبهه في قول الاكثر نزل اسم لان لا تقرأ فيقال البعض وذهب المبردين الى انما تبت لنواي الملل لانها  
كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتائيت المزدادوا لصدل بنوا ذل ليس بعد منع الصرف الا الياء (قوله بالتخطي  
الى آخره) الجذب في الجيم والذال للهمزة والقصر العلية (قوله جانت لتصرني الى آخره) هذه البيت في قرص جعت  
بالشاعر فامر هذا الرق ويقع في بعض نسخ الغني جالت من الجولان وهو الذي يرأبته في نسخة المصنف وفي بعضها جالت  
من الجوى وفي المصنف انصرفت عنه كفت وتزمت مع القدوة عليه وان يحزن عنه جالت تصغر ثبلا ألف وفي بعض النسخ  
اق امر وتقتل وهو الذي ابناءه بخط المصنف في الشرح والذي يرأبته في نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقرونة على الامام  
أبي زكريا التبريزي وعليها نسخة ما يقرأت عليه قراءة فصيح وضبط جالت من الجولان واقتصدى بكسر الصاد والذال  
للهمة من انقصده وهو الرق (قوله وليس كذلك ان ليس فعله فاعل او علة) حتى يكون مدولا عن واحد منهما (قوله  
والله بالانصار دواي) هذا يحذف صدره اطرا يا انت قسري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله  
ولو اوى لسكان اوى الاقوله في علم القوافي هو اختلاف حركة الروي الغم والكسر والتصيدة التي منها هذه البيت  
مكسورة الروي وانما كان الاقوله اوى وان كان يما في القافية لانه سهل عاذ كرلا ن فضاء المقدمين استعملوه كثيرا وفي  
الشرح وقد رأيت في نسخة هذه الكلمة وهي سرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هذا الشاعر قد اوى (قوله بنائه) اي  
بنائه اوان (قوله بنائه حاشي وفيه حاشي الله) قدم الكلام على هذا في حرف الاء الملهمة (قوله الماشرة اعطاه الحرف حكم  
مقار به في الشرح هذا الممثل في الاعراب في الجمله قد ذكره مع انه التزم تحجب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب واول  
انما لزم تحجب مثله على ميل التصدي دون الاستطراد كما ذكره هنا على حيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماعه بين)  
الروي هو الحرف الاخر من القافية والقافية آخر الكلمة من البيت وقيل هي آخر حرف في البيت الى اول ساكن قبله  
مع الحركة التي قبل الساكن وقبل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه في  
الكتاب الاول في ام (قوله اذركت فاجعلوني الى آخره) في الصحاح العائدة البعير الذي يصود عن الطريق ويعدل عن القصد  
والجمع عنه مثل راكع وركم وانشد البيت من ابي صيدة لكنه ذكره لاجل ان بدل فاجعلوني (قوله ويسمي ذلك) كقوله  
الا كما في علم القوافي اجتماعه وبين منفاي في المخرج في شعر واحد من اكناف بجني قبت او بجني املت لان الشاعر  
يقلب الروي ويحمله عن طريقه الى طريق آخر وفي الشرح لا نسند ان في آيات ابي جمل ا كما سئلوا زجل بالمتكلم فيها  
ر ويا وقد نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون الاء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها وباسواء كانت للكلم  
اول خبره وان كان قبلها (قوله واخاذه لا القفة) اللام لتقوية افادة (قوله لما املج غز لا نسند ان) هذا صدر بيت هجره  
من هو اما يمكن الضال والسرور ونصير املج قبل راجع الى المصدر وقيل الى المتجيب عنه الذي وصف املج وشدن  
الغزال يشدن شدوا اذ اقوى وطاع قرأه واستغنى عن امه وانشد صاحب الصحاح عطلون مكان شدن من المطور وهو  
التناول وضر الراس وهو لما يكن تصغيره لا تكن والضال تخفيف اللام الصدر الروي والبحر يرفع السنين المهيمة  
وضم الميم صغر عظيم فوشك (قوله ولم يحك ابن مالكا اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك) قال ابو حيان وما حكاه ابن  
مالكا في ذلك عن ابن كيسان هو نص حكلام البصريين اما الكوفيون فاتهم بما اعتقدوا اهمية افعل فهو  
عندهم مقبوس فيه واما البصريون فهو ما في ذلك في كتبهم وان كان غاربا عن القياس في القاعدة الثانية (قوله  
كبير) ناس في عباد حرم (هـ) هذا يحذف بيت لامرئ القيس صدره • كان اما تاني من رابن و • • • • • وقد مر الكلام عليه  
في التائيت الراب في الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حركة الحذف على الجواررت  
اجتنبت المناسبة بين القفتين المتجاورين وليست امراسية ولا ثنائية والمحصل انهما صور الاتباع في قولهم على  
الجواريتا يبرأيه (قوله يا صاحب علم الى آخره) صاحب من ضم صاحب وهو مذكور مقدمه عارية من هاء التائيت فترجيحه  
شاذو قال ابن خروف اصله يا صاحب من ضم ولا يهدف الكلمة الثانية ابروله مجرى المركب المزجي ثم ضم ثانيا جذف  
الهاء والمراد بالثاني هنا الذكر (قوله ولا يكون في النسخ لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالكا لكيفية التسمي



بالجملة في الصورتين الواو والياء على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى واصصوا برؤسكم وأرجلكم في  
 قراءته نين كثير وأبي عمرو وحزرة وأبي بكر وقوله تعالى برسل عليكم شواظ من نار وخصائص في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله  
 وقال الزخشي لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المتسولة تنقل بسبب الماء عليها كانت مظلة الأسراف المذموم  
 شرعا فحفظت على المسوح لا تسمع ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفازي فان قيل  
 العطف على المسوح لا تسمع يكون جبايين الحقيقة والجواز حيث اراد بالمسح بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة  
 وبالنسبة إلى المعطوف النسل الشبيه بالمسح في فلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الجمل  
 على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي ويكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف  
 الجمل في التصديق أي واصصوا بأرجلكم يعني اغسلواها فغسلها بالمسح لكن لا يضي أن هذا يضي إلى اضمار  
 الجار وهو ضيق وقيل مراده بالعطف على المسوح الجار بالجار كما في عذاب يوم يحيط ويحضر ضرب ترب وهو في المعنى  
 منصوب معطوف على المنسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه أن الجار بالجار لم يبي  
 مع الألباس وهما ملابس أحب إليه الباس لأن المسح يضرب غاية في الشرع وهما نقذ كره غايته بقوله إلى الكعبين  
 فدل على أن ليس جرحه وعطفه على المسوح لقصد تعلق فعل المسح به فلا يضي إلى ما ليس في الشرع وهذه الآية توقف  
 على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كقوله البعض ليرد الأثر من غسل الوجه على أن كل مسح فهو لم يضرب  
 له غاية في الشرع والتقص بمسح الخف وهما لم يذكر في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو به وها أنت تدبر بانه لا دالة  
 لكلام المصنف يعني الزخشي على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال أن العطف على المسوح من قبيل ما قلنا  
 وما مراده وهو مع أنه ليس من كلام المصنف فنقرر إلى دفع اشكال الجع بين الحقيقة والجواز أن كان من عطف المفرد إلى  
 بأن كيفية تعلق النسل بالجر وإن كان من عطف الجمل في معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في إيجاب غسل الأرجل  
 أن قراءة النصب توجب النسل لأنه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الألباس فوجب حمل قراءة الجر عليه  
 بطريق المشاكلة والجر إلى الجوار لتغاة الألباس بضرب الغاية أو بتقدير واصصوا بأرجلكم مراد به النسل الشبيه  
 بالمسح تنظيما على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والجواز فالاختلاف في القراءة ولو سلم تساويهما جواز حمل  
 قراءة النصب على المسح بالعطف على محل ضربية أن في العطف إلى المنصوب تحتل الفاصل بالاجنبي فباته أن تمير الآية  
 بمنزلة الجمل أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب النسل والوعيد في الترك فكان هذا  
 أوفق بما عليه الأكثرون وأوفق بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب إلى الاحتياط لما في النسل من المسح إذا ساءلة  
 بدون الإصابة فتعين الرجوع إليه انتهى كلام التفازي (قوله على ما ساق) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك  
 قولهم هنيئا ومرأتى والأصل أمرأتى) في العاصم هنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا  
 الانخس قال وهنيئا الطعام هنيئا وهنيئا ولا تطير له في المهورها وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا  
 مرثا وكل أمرأى نيسك من غير تقيدها وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا  
 هو كما تقول نفسه ووقعه كسر رون القاف ويضمونها وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا وهنيئا  
 يقال هنيئا الطعام ومرأتى إذا اتعوا هنيئا قروها نير ألف واذا أفردوها قال أمرأتى وفي الشرع والكلام على هذا  
 لا تماثل في الأعراب وكذلك الكلام على رجب ونحس وعلى قدم وحديث وعلى بقية ما في هذه القاعدة لا يمكن لذكره معنى  
 لأن المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة أن المصنف اتخا أتم اجتناب نحو هذا على سبيل  
 القصد بيان ترجمه لا على سبيل الاستطراد كما فعل هذه (قوله انقل قبل بكسرة فسكون في كل فعل مضارع بكسرة فتعوكف)  
 كل اسم على فعل مضارع الأول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الأول وسكون الثاني وفتح الأول وسكون الثاني ثم أن كانت عينه حرف  
 حلق جاز فيه أيضا كسر الأول به للثة في وأما الفعل فإن كانت عينه حرف حلق فتحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وإن لم  
 تكن عينه حرف حلق فليس فيه من القرعة إلا فتح الأول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النساء عند الكلام  
 على قوله تعالى لعل الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلهم بإسكان اللام كقوله فان أهجه بضمير كاضير بالزل من الادم

دترت صحتها وفار به فسكن الجيم من خضر والباعين دبرت والبال البعر الشاب والادم الشديدة السواد ونصبت لانها  
أرق جلود وصفتها جانب ظهره وغار به ما بين سنامه وعنقه وفي الانثاء خيلي دمع العين حزا كوى القلبها بفتح دمع لانه فعل  
ماض من باب غرسك وسماه الخضب ووقع العين لانه فاعل (قوله وقراءة جماعة سلا سلا وأغلا) بصرف سلاسل لتسايب  
مابعد وهو أغلا وسعيرا (قوله أي حبه) هو جماعه ملة مفتوحة فياصح حدة معشدة في القاعدة الثالثة (قوله قد  
يشرون لفظا معني لفظ فيعطونه حكمه ويعني ذلك نهيها وقائده ان تؤدى كلمة مؤدى كلتين) هذا ظاهر في ان اللفظ  
المضين مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد  
منهما متعلق بالحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فنأياه قال يجوز اذا شئتم منه قال بضعه وقد  
صرف في أوائل الباب الخامس ثم في الكلام على التضييع (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملاء الاعلى أي لا يسمعون) في  
الكسرة فان قلت أي فردين سمعت فلا تابتعدت وسمعت الله يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المدي بنفسه  
يفيد الادراك والاعدي بالى يفيد الاحساس مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلي حلت به الى آخره) أبو كبير بابله الوحيدة  
بعد الكاف من شراء الحاسة وهذا الشعر في وصف نابط شرار من زود بغير مفتوحة فزاي سا كثة فمز مفتوحة والعقدة  
بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة تشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة  
والاسفل بغير الى الارض وخبر جلن وهي للنسوة للمسلمين وان لم يجبرهن ذكر وفي الصحاح الحبلكة والحبيكة الطريقة في  
المرء وضوءه وجم الحبالك حبلك وجم الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسيما ذات الحبلك قالوا طرائق النجوم وقال الغراء  
الحبلك تنكسر كل شيء كالمل اذا ضربته الى البحر الماء القائم اذا ضربته الى البحر ودور الحبل له صاحبك والشعرة الجعدة  
بكسر هاءك وفي حديث اللجال ان شعرة حبلك والمهيل المدعو اعليه بالهيل أو الكثير اللحم من هبله لانه اذا انقلبه والعرب  
ترغم ان المرأة اذا وضعت مكرهه فانت ولد كان نجيبا (قوله كيف ترى الى آخره) قالها القاف والوحيدة والنجم بكسر الميم  
وفتح الجيم الترس والجمع النجان بفتح الميم وز يادوز يادس ابيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفي عبد الحارث بن كادة زوجته  
"هبة جاريته اسم زنا في زمان أبي بكر ولد عام الفتح وقبل غير ذلك وكان كاتباً للعبث بن غزوان ثم للعبث بن شعبة ثم لابي موسى  
الاشعري ثم لى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر أهل العراق والرهادر والعلماء يقولون  
وقالوا مات طغية العراق وقال الأصمعي كان ياديقود شريح القاضى الى جانبته ويقول له ان حكمت بقه بالحق فلا تكتفى  
وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحق فاعلم به وكان ياديصك ولا يرد عليه شياً في القاعدة الرابعة (قوله فلهذا  
قالوا الاوير) في الاب والام هذا انقلاب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له في اسم ثم نفي  
وقد ه لهما مع ما قال التنزي في ذلك قلت لا يكتفى في المثني الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيد بن  
المسيح بن زيد فلا يطلق قرآن الاعلى الطاهرين أو الحبيصين لانه في طهر وحيش قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال  
البيات في عين الشمس وعين البيرن فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجس  
باب التنايب من الجزلان اللفظ ليس معني فيما وضع له (قوله ومنه ولاو به لكل واحد منهما السدس) الضمير في لاو به  
هائدي على ما دأب الضمير ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما ما يدل من أو به فلهذا  
الفصل ادولاه كمال الظاهر اشترى كهما في السدس وهو كذا لكل واحد من أو به السدس ليكون ذكرهما  
مرتين مرة بالظاهر ومرة بالضمير الماند على ما في البحر قال الزحشرى والسدس مبتدأ وخبره لاو به والبدل متوسط  
بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الاووين ومنهما نعت لواحد وهذا  
البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل من شيء وهما العين واحدة جواز أو البه معان  
كذوا متناع كل واحد منهما سيا متناع كذا بل تقول بضع كذا في قول الزحشرى والسدس مبتدأ وخبره لاو به تقطر  
لان البدل هو الذي يكون المصير له دون المبدل منه كما في قوله أو البه لكل واحد منهما بضع كذا اذا أعربنا كلا بدلا وكما  
تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل له هو الخبر واستغنى عن جعل البدل  
منه خبرا بالبدل كما ستغنى من الاخبار عن اسم ان البدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما في البحر وقال التنقي ان في

أي الزمخشري أنه لا حاجة إلى أن يحصل لآبوه بعد مئته المحذوف أي لا وبه الظن ثم بين قسمه الثالث عليها بقوله لكل واحد منهم السدس فقال لهم أن يكون للآب نصف ما للآم وذلك أن الحكم المعلق بالثبوت أو المجموع قد يقسمه ثلثه بالجمع وقد يقسمه ثلثه بكل فرد بين البذل أن القصد إلى الثاني وبهذا يدفع ما يقال أن البذل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط استقام الكل بمعنى وهو أن لا يكون لآبوه من المئتين ثم يستقيم قوله ومنه ورفع آبوه على العرش) لئلا يكون منه على قول غير ابن الصق أن أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج به بقرب عليه السلام بناتها وأما على قول ابن الصق أن أمه كانت باقية تحت أيه فهو من الأول (قوله والمشرق والمغرب) هذا عطف على الآوين أي وقالوا المشرق والمغربين وفي تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرق في الصيف والشتاء ومغرب يسما قبل مشرق الشمس والقمر ومغربا لوقن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف ومغرب في الشتاء فمغرب انتهى وهذا والله أعلم أمرا ويجاهد مشرق في الصيف والشتاء وقبل المشرقان مطلع القمر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشمس ومغرب الشمس (قوله ومثله الخالقان في المشرق والمغرب واتما الخالقان المغرب) لأنه يقال خففت الخيوم مخفوقا غابت وأخففت إذا تولت للغروب ولكن في الصحاح والخالقان هما المشرق والمغرب قال ابن السكيت لأن الليل والنهار خففتان فهما انتهى وعلى هذا فلا قلب فيه ويكون من انخفوق يعني الاضطراب (قوله والتمرين في الشمس والقمر) هذا من قلب أحد المتساوين بالمشابهة على ألا خرقا للفتن زاني وبني أن يصاب الاختلاف لأن يكون أحد القطعين مذكرا فانه يعل على المؤنث كقمرين انتهى وقال ابن الجاحظ في أماليه شرطه قلب الادي على الاعلى لأن القمر دون الشمس وأبكر أفضل من عمر قال السبكي بهما لأن وقد رده إليه البحر الملح والمغرب وهو الأعظم من المغرب وفي الشرح وقده تطلرا أو لا فلان كون البحر حقيقته في المجدون الذهب ليس أمرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى أن البحر هو الماء الكثير ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان الذهب أعلى باعتبار أنه مما نلذه الفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وإن كان الملح أعظم جوامد كران السبكي عن شرح التبيان للطبري أن شرطه قلب الاعلى على الأدنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر السماء إلى آخره) قبل هذا البيت تشمرت ثلاث ذوات من شعرها \* في ليلة نارت ليلى أربعا (قوله وقال التبريزي يمجوز أنه أراد قراقرز لأنه لا يجتمع قران في ليلة كالأجتماع في الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر ومبالغته بجعل هذه المرأة قراقرز الملقب فيه كونه مسننزا من خلاف الواقع وهو اجتماع قمرين أو اجتماع شمس وقمر وقال الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقت واحد القمر وجهها وإنما التحقيق أنها لما استقبلت قمر السماء رتسم خيالها في وجهها فأرأى في وقت واحد كأنها قبل الأشكال المرأة فتنبطح الصور فيها ترى المرأة والأشكال المنطبعة فيها في وقت معا وأقول يأتي هذا التحقيق بجعله وجهها قمر وليس ذلك إلا لأصاها وأشرافهم والأجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفي الشرح وما أحسن قول الفضائل

رأت قمر السماء فاذا كرتني \* ليلاد وصلها بالقرنين \* كلا ناطرا قمر أوليكن \* رأيت بينهما ورأت بيني

وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وإن قرأ السماء ليس قمر حقيقيا وإنما أطلق ذلك عليه مجازا لمشابهة لوجهها وقوله رأيت بينهما ورأت بيني يرشده إليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا أن معان قمرين الحقيقيين وهو قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه المحبوب فيقول هي رأيت القمر المجازي وهو قمر السماء وأرأيت وجهه وهو القمر الحقيقي لأنها نظرت إلى قمر السماء وهو نظرائي وجهه واضح أنه رأي بينهما وهي رأيت بينه وهذه مبالغة وأمرها في الوصف وهي عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن البيان الشافعي الصوفي وجهه الله تعالى معنى هذين البيتين في بعض كتابه فقال بشير هذا الشاعر إلى أن قرأ السماء من عناق محبوبته وأن محبوبته رأت ذات ليلة تكسبه برؤيتها نور رجائها ومحاسنها فتألف عليه شهما وأحاربه أجمعها فاذكرت هذا العاشق ذلك الليلي التي وصلت بالقرنين وأنها وصلها إليه أفتنه عن صفاته وغلب عليه بمقامه حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلما هما نظروا ولدا أقل كلا ناطرا قمر أي قراوا أحدا اتحدوا ظهوره لكتها انتظاره بينهما وهي عين المحبة لأن لمح صار محبوا وهو نظرا

بأنها لانها عارته عنار آهالهم افكان البصر فاضها (قوله وما ذكرناه امدح) لان فيه جعل وجوهها معاً وهو أبلغ من جعله قراً (قوله وقالوا العميرين في أبي بكر وهم) هذا يضمن تغليب أحد الناس على الآخر وقال ابن رشيقي في العمد ان الكسافي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام هرطل من أيام أبي بكر وكذلك ذكر ابن الصبري (قوله واسم المخاطبين على القاتلين في قوله تعالى اعبدوا ربكم) يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على القاتلين فاسم مرفوع بالمطغ على من وهذا تغليب المخاطب على القاتل فان الخطاب في العلم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولاً والذين من قبلهم الذي ذكر بلفظ القضية آخر الان لمعلم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا والعلم يتقون (قوله والمذكرون على المؤمنين حتى عدت منهم) المذكرون مطغ على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرون على المؤمنين وهذا من تغليب المذكور على الاثنا عشر الذي ذكره والاثنا عشر مشتركة المعنى بينهم طريفة اجراءها على المذكور خاصة فهو قوله تعالى وكانت من القاتلين فان مريم على السلام جعلت من المذكور القاتلين يعني التغليب لان القنوت مما يوصف به المذكور والاثنا عشر كانت من القاتلات ويقتل أن لا تكون من القاتلين بل تكون لانه انما هي أي كانت ناشئة من القوم القاتلين لانها من أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الفرض مدحها بانها صديقت بشر ابراهيم وكتبه وكانت من المسلمين (قوله والملائكة على ايليس) يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة متناً ولايليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مفسور فيما بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واخذنا للملائكة اسجود الا دم فسجدوا الا ايليس وقيل لا تغليب في الآية فان الجبل ايضا سجدوا ما مودين مع الملائكة انكس استغنى بذلك الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان لا كاره ما مودين بالتذلل لاحوال النور بل هو ان الاصاغر ايضا ما مودين به والضعيف في فحصد وارجع الى القيلتين وكانه قال فحصد المأمورون بالسجود والايليس (قوله ومن التغليب أولونود في مائة بعد لغير جنك باشعب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من جلس على الأقل منه بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثرفان شيعاء عليه السلام يدخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليه وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب نان وهو تغليب شعب عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه بان تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يدرى كم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام في المطول فهو يدرك خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ القضية فيه تغليب المخاطب على القاتل والامام ص ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والامام ص خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعمة اذ في لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس ان يقال يدرى كم وايها كذا في الكشاف والمحتاج وغيرهما وقائل ان يقول جعل الخطاب شاملاً للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الفرض اظهر القدره وبيان اللطاف في حق الناس فخطاب يختص بهم والمعنى بكثرتم أي الناس في هذا التدبير حيث مكبركم من التوالتو التناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير امور الدوا لانعام خلقها لكم فيها داف ومنافع ومهايات كلون وجعلها أزواجا تاتي ببنائكم وتقوم مدواكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا انصب بنظم الكلام مما قدره وهو وجعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى ما في المطول (قوله وانما هدا من مرعاة المعنى والاول من مرعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبل ما روي فيه المعنى دون اللفظ لان تهيولن صفة لقوم فقطضي الظاهر أن يكون الضمير المائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر طريفة الغيبة لكن لما كان المعنى به هذا المخاطبين بقوله انتم روي معناه جعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء الذي مخاطب فروي لفظه دون معناه فقيل انتمو ضمير الغيبة واقول اما قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التتقنا في وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكن لما كان في المعنى عبارة عن المحامدين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى ان قول المصنف وانما هدا من مرعاة المعنى لا يدع

التعليب الاذنهافاه بين مرعاة المعنى وبين تعليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تعليب المعنى وأما أياً الذي آمنوا فلا تطلب فيه لأن التعليب اذا كان المعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى وانما فيه مرعاة اللفظ اذ حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ النية **في** القاعدة الخامسة **في** قوله الى ملك الى آخره التأكيد في قوله وزال الاسباب فان المراد شارفت الاسباب الزوال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل هاعلى حذف متعافين أي تخلفنا بما لم تصورنا أياكم) أي تخلفنا بما لم آدم حينما غير مصور ثم صورناه نزل حقه وتصوره منزله خلق السكك وتصوره (قوله ثم دنى فتدلى) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دنى من النبي فتدلى متعلق به وهو قنبل لمروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم دنى من الاقلى الاعلى فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بأنه مرجع بغير منقصل عن محله وتقرر لشدته قوله فان التدلى استرسال مع تعلق كندى الثمرة (قوله فارقا الى آخره) الجامع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار في الشرح ولقد كان المصنف في غنية بما أوردته من الكتاب والسنة عن اراد هذا البيت وقطوع في الحاسة لا يغم قول ربيع ابن مالك ترى في ملكك نزهة العيسى من كان مسروراً بجنت ملك • فليات نسوتنا بوجه نهار يبد النساء حواسه راندينه • الصبح قبل تبج الاحصار وقال الامام المروزي في اني لانهب من اى غمام مع تكلفه دم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جداً أصله المروزي في بقوله فليات ساحتنا ثم على قول ربيع اعراض وهو اب الصبح لا يكون الا بعد تبج الاحصار فكيف قال قبل تبج الاحصار واجيب بأنه أراد بقوله يبد نسوتنا الصبح بصفته بالخلال المضيق والمنائب الواضحة التي هي كالصبح (قوله وأما قراءة السكاكي فقد برهناهل نسة طبع سؤالك) قراءة السكاكي بمنزلة فوقية واذا غامل لاهل فيها **في** القاعدة السادسة **في** قوله جارية الى آخره تقطع بضم المثناة فوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومضى البرق مضى ومضاً وميضاً لمعاً خفيفاً ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك أو مضى فاما ما دلج واعترض في نواحي الغيم فهو الخلق فان استطال في وسط السماء من غير أن يعترض عيناً وشمالاً فهو القنقل ويقال أو مضى المراد ان اسرقت النظر (قوله يغشون حتى لا تهر كلهم) هذا صدر بيت بجزءه • لا سألون عن السواد القنبل • وفدصر الكلام عليه في حرف الجاهل حتى **في** القاعدة السابعة **في** قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في ان الفتوحة (قوله لم يترك ما للفتان الى آخره) ان ثبت ألقى في تأويل بنيت النحى وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل أي ما للفتان تأتي النحى والفتحة بكسر الهمزة على لحن يكسرهما كقربة وقرب وعل لحن يضمها كدورة وذرى وندى الرجل اذا جادفوه ندى (قوله فتسل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصلها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله وبرده عدم صلاحها) أي صلاحية ان يدعى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائدة هو الذى يصح للسقوط وقد لا كثر لان نسة ب بعد عسى قللاً (قوله وأما قول أى الفتح في بيت الحاسة حتى يكون عزز الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أى الفتح يجوز كون أن زائدة في هذا البيت والحال ان مدحوها منصوب أن الزائدة تصل وقيل هذا البيت ومن تكريمهم في المحل أنهم • لا يعلم الجار فهم انه جار • والتكريم تغل من الكرم والمحل التخطو وحتى متعلقه بلا يعلم ومعنى بين جميعاً يفارق وهو مجتمع الحال وقال غير أن الفتح أن في البيت ليست زائدة بل أظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لا يفتقر في الثانى الى افتقر في الاول (قوله والمنصوب على معنى لا يأتى في ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ لا يليق الى آخره خبره وهذا الذى ذكره ينقض بغير فانها منصبة على الاستثناء ومعها قائم بجابدها **في** القاعدة الثامنة **في** قوله ومضاتها في الصحاح المضطه يفتح السين المهملة وسكون الجاهل المهملة اسم للذكر والانتق من ولد الضان والمزرعاعة وصعده وفي الناموس السحرة ولد الشاة ما كان (قوله وأتى فى هيماء أنت وجارها) أى مضاف الى هيماء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقرم زيد قام هر وفي الاصح الا في الشمس) احتراز لا يصح من مذهب الفراء أن ذلك يكون في المراد واخاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقرم ليله المقدار يمانا واحتمل باختلافه (قوله ان يسمو الى آخره) في الصحاح وقال صار هذا الامر سبة بالهم أى عار ادس به ويرجل سبة أى يسبه الناموس سبة أى يسب الناس (قوله ولا يضاف كل وأى الى معرفة مفردة) سبق في حرف السكاكي في الكلام على كل انها الاسمه فراق اخاء المفرد المعروف بغيره بحدس فكان ينبغي أن يقال يمنع

كل صنفان كلا إذا أضيفت إلى مفرد معرفة أخذت عموم الأجزاء والمقتضود هنا الشاهو عموم الأفراد **في القاعدة**  
 التاسعة **في** (قوله فلذلك فصلوا بها الفعل الناقص من معيولة تكون في الدار أو عندك زيد جالسا) هذا مصدر مجزوء  
 البصريين وذهب ابن السراج وأبو علي إلى جواز إيلاء كان وأخواتها مع مفعول خبرها في نحو كان طعامك با كل زيد دون كان  
 طعامك زيد با كل وذهب الكوفون إلى جواز ذلك مطلقا (قوله فعل التثنية) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما  
 أن قوله وقدموها عطف على فصلواهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له في العامل وهو وقدموها  
 دون قبله وهو خبرين (قوله ولا تلحقني إلى أخوه) في الصحاح حيث الرجل الحاء لما ذاته فهو ملحق بالجم والكبير والبلابل  
 جمع بلابل وهو الحمير وسوسا المصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن) في الشرح ليس الفصل بين  
 الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيها إذا انفصل  
 بأحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله أدم بعدة قول الدار جاعمة) هذا مصدر بيت مجزوء  
 • شملهم أم دوام البعد محتموا • وفي الصحاح جمع الله شمله أي ماتت من أمره والمقتضوب جالسا المهمل من الحتم وهو  
 القضاء التزم وحتمت عليه الشيء وجسته والحاتم فاضى (قوله أذر والله نرمهم بحوب) هذا مصدر بيت مجزوء • نشاب  
 الطفل من قبل النشيب • (قوله غدا كل حين من ثوابي مؤاتيا) هذا مجزوء صدره • باهية حرم لوان • كنت آمنة  
 وروى من ثوابي مواليا (قوله • وما كل من وافى مني أنا عارف •) هذا مجزوء صدره • وقالوا تعرفها المنازل من مني •  
 (قوله أبخراشة إلى آخره) تقدم الكلام عليه في باب المفتوحة المهزلة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الأخيرة)  
 هي تقدم الظرف على عامله المعنوي **في القاعدة العاشرة** **في** (قوله من شئو كلامهم القلب) هو أن يجعل أحد أجزاء  
 الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة  
 اللفظ عليه وبسكون المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موقع التبدل انكسر وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني أن يكون  
 الداعي إليه من جهة المعنى أن يتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض  
 على الناقة لأن العرض عليه ما يكون له أدراك يميل به إلى العرض أو رضى عنه وقبل السكاكي الغلب مطلقا قال  
 ابن يونس الكلام ملاحة والصحيح عليه كمال البلاغة وأمن الالباس وبقي في المحاورات وفي الأشعار وفي التنزيل ورده  
 غيره مطلقا وقبل أن يفهم اعتبار اللفظ أغبر نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل وإن لم يفهم  
 اعتبار اللفظ فارد لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير تكتنه تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال  
 (قوله كان سينته من بيت رأس إلى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سفبان  
 ابن حرب قبل إسلامه وخبر كان قوله بهذه الأقول على أنباها أو طمغض • من الخاف حصره اجتناء وفي الصحاح سبات  
 الخمر صا وصعبا إذا استتريتا لتشرهما أو يقال ذلك الافي الخمر خاصة والاسم السبابة على فعال بكسر الفاء منه حيث انخر  
 سبيشة فاما إذا شئت تشرتها لتصلها إلى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا هزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر  
 والنفس • يجهين الطوى • وهضرت النمن والنفس • يفتح الحاء وتشديد الصاد إذا أخذت برأسه فاملته اليك شمر في المرأة  
 بمنصر من جبت يعمل أو بطم فحاح طرى (قوله ومهيه مخبرة أو جأوه إلى آخره) المهمة الخازن قوله المخبرة المتلاوة بالهزة والأرجاء  
 النواحي جمع رجى القصر (قوله يعكس التثنية مبالغة) يعني أن لون السماء يندفع من الغيرة إلى حيث • يشبه به لون  
 الأرض في الغيرة (قوله فان أنت إلى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفرع (قوله  
 ولا تهنيني إلى آخره) أصل تهنيني تهنيني فخذف منه إحدى التاءين والمومات المقازة والاصد اجمع صدى وهو هذا ذكر اليوم  
 أو طارض غير بصير الليل وقال المديس الصدى هو هذا الطائر الذي يصير بالليل ويقتزق نارا يطير والناس يرونه الجندب  
 واتما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصبر قبيل الصبح (قوله وفول القطاى فلان جرى إلى آخره) القطاى  
 بضم القاف وجواب لما قوله بهذه البيت • أمرت بها الرجال ليأخذوها • ونحن نلقن إن لن نسطاعا • واليمن بكسر الهمزة وتفتح  
 الميم وحسنه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه زيدا كثيرا على معن بالقصر الذى طين بالسباع وقيل هذا البيت ما هو  
 صريح في أنه يصف ناقه وهو فلان منعت فتلقا عنها • وصارت حقة تغلوا الجذاعا • عرفنا تماري البصر أمها • فافا • كينا

عليها ان تباها وفي التشرح واثبت البيت المذكور في شعر الفطامي في نسخة نسخة مصحفة على هذه الصورة **عليها ان جرى**  
**ممن عليها** • طابعت بافتد السباحا • والسن بالقسم النظم القليل وقال الشيخ به الدين السبكي ويرى بطلت كذا رأته  
 في الصحاح وحطه الفاضل البجلي والتوسعة لآين السكت وحمله قلوباوه نظرا لانه يجوز ان يدلته حمل القصير طانة  
 للطين لانه اخذه فلا قلب ولما كان ظاهره اخبره كان التبريطا له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسة  
 في رأسي وعرضت الناقة على الخوض) لان القلنسة طرف والراس من طرف واما كان المناسب ان يصر لنا المظروف وضو  
 الطرف ويؤثر بالمعرض عند المعرض عليه وههنا الامم بالعكس قلبوا الكلام روبا لهذا الاعتبار (قوله وود على  
 الزمخشري في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذا اصبح انه ضرورية واذا كان المعنى صحيحا  
 دونه لما الحامل عليه وليس في قوله معرض الناقة على الخوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الخوض وعرض  
 الخوض على الناقة معان انتهى وقال به الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بصيغ عرض الناقة على الخوض مقابلا  
 بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعرض ليس له اختيار والظاهر ان المعرض عليه لانه قد يقبل وقد يرد  
 فعرض الخوض على الناقة لا قلب فيه لانه قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقبول لفظا ومرض الكفار على التاريس  
 مقبول لفظا المعنى الذي اثرنا باليه هو انهم مقهورون فحكمهم لا اختيار لهم والتاريس مضمرة فيهم وهم كالمخاض الذي يتصرف  
 فيه من مرض عليه كما قالوا عرض الجارية في البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والتاريس كانت  
 هي المتصرف في الموديل عرض المودع على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا أبو حيان وغيره ما قاله الزمخشري وحاصله  
 ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرض الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذا طغيت  
 الجوز اذ انتصب المودع في الجارية في التشرح الجوز اسرج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهد البرج قصر الليل  
 وطال النهار عكس حلوله اسرج القوس انتهى واقول قصر الليل مطلقا يكون اذا حلت الشمس في الجدي وهو برج تحله  
 الشمس قبل الجوز اباربعة روج وقصر الليل عن النهار يكون بهد اسد • ثم اذا حلت الشمس بالحي وهو برج بينه وبين  
 الجوز زاوية واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخرى من الجوز اذ لا يصح قول اقاتل  
 اذا حلت الشمس بالجوز زاوية الليل لان اقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة  
 حكاهما الخطيب في تاريخه عن أبي محمد اسمعيل بن أبي منصور وهو الجواليقي البغدادي قال كنت في حلقة والدي  
 والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب وقال بسندي يمتان من الشعر لم اقم معاهما وصل الحبيب جنان اخلد اسكنها  
 • وهجره النار بصلبي به النارا فاشمس في القوس اامت وهي نازلة • ان لم يزر في الجوز اذ اناروا فقال له والدي  
 يا بني هذا من علم النجوم لان علم الادب ثم قام من الحلقة وآتى على نفسه ان لا يجلس في حلقة حتى يتعارف في علم النجوم  
 ويعرف تسمية الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس في الحلقة ومعنى البيت ان يحبوه اذ لم يزره قلبه في غاية طوله وان  
 زاوه قلبه في غاية قصره • فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا بالشمس في هذا  
 البرج ويكون نازلة بالجوز اء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا بالشمس في هذا البرج اء فبما ذكره المصنف  
 طولها بالقبور وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الجارية في ذلك الوقت لانها دية ضيقة لا عظم فيها فصل شدة الحر  
 اشتد اذ ومن خاصة هذه الدابة انها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها وقوله وقدمت تأويلها معنى ذلك في القاعدة  
 الخامسة في القاعدة الحادية عشر (قوله من ملح كلامهم تقارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستعمل منه  
 أي تصد ملحة واحدة ملحمة كتمرة وغرف والتقارض بالقاف والصاد المجبة من القرض استعير هنا لتبليس كل واحد من  
 اللفظين بمح الاخر (قوله ان تقرأ على اسمها الى آخره) ذكر المصنف هذا البيت في الفتوح السائكة الثون وقبله  
 باصاحي فثبت نفعي ونفوسكم • وحاشا كتملا لا يتقارشا ان تفعلا حاجة في خف مجملها • تستوجب امة عندي بها ويدا  
 (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) في التشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر  
 على مصدر ولا يعمد اقول المراد بدليل هنا ما يغيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف  
 ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من نقلة  
 فكذا الاولى (قوله واعمال ما جعل على ان تاروي من قوله عليه الصلاة والسلام كانكونوا ياولي عليكم ذكره ابن الحاجب)

الشرح لا حاجة ان يجعل ما تلصقه هنا فان في ذلك اثبات حكم لما لم يثبت في غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع وتون الوقع محذوفة  
وقدم ذلك تطويلا ثم قال الشاعر أيت أمرى وتبقى نديكي وقد خرج على ذلك قراءة قالوا اسمران تطاهر انشد به الظاهر  
أي يتطاهر ان وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تصابوا (قوله لو شاطئ طاهرها ومجى هذا  
صدر بيت مجزءه لاحق الاطال عند دخمه والجمعة بفتح الميم وسكون التاء التقية بعد ما عن مهملة النشاط وأول جرى  
الفرس والا طال جمع اطل وهي الحاصرة وفرس ندي بفتح التون وسكون الهاء أي جسم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو  
(قوله اعطاه ان الشرطية حكم لوفى الاحمال تاروى في الحديث فان لا تراه فانه يراك) في الشرح قد مضى في فصل لوان السيد  
خروج قوله • كان لم تراقبلى أسير بجانينا • على انه جاء على لغة فراه فاصله برامحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة  
الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث منأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللفظة لتسبل فانه يراك  
بالمهمزة وتكون تراه في الشرط من لغة وبرائك في الجواب من لغة أخرى من غير دليل بعيد (قوله وهذا) أي بانه لا بد من جواز  
مجيئ الحرف التروك مكان الحرف المنذر كور (يشرح في تخرج الحديث السابق) هو هو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكر ابن مالك  
من ان أن أعصيت فيه حكم لوفى الاحمال اذ لا يصور قولنا تراه فانه يراك أمامنى فلا يتكسب المعنى المراد لان قولنا حينئذ ذلة على  
امتناع جوابها بالوجود ما يليها وأما القضاة فلان قولنا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أي الحديث السابق اعني الا  
تراه فانه يراك (يشرح على اجراء المثل مجرى الصبح كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر فان القضاة يأتينى وجزم بصبر) فقد ذكر  
المصنف في الباب الرابع في أقسام الطغف هذه القراءة تؤذ كرها وجهها من لما ذكره هنا وهو اجراء الفعل مجرى الصبح  
(قوله واذا تميلك خصاصة فعمل) هذا مجزى بيت صدره فاستغن ما مضى ذكر بل ما لفتي وقد تقدم الكلام عليه في اذنا قوله  
واعطاه لى حكم لوفى الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بخصوص طرين وانما يصح وحسن حمل الذى على  
ما يحمل محله فانه فيه تنافى وذلك انه اذا نى المتكلم بل علم ان غرضه التنى في المستقبل لا الماضى فليس المحل فكيف صح أو  
حسن حمل على ما أقول تأملنا ذلك فليصدق تنافيا وذلك ان قول الشاعر الآن يمنع ان يكون غرضه التنى في المستقبل كما  
يمنع ان يكون غرضه التنى في المضى ظن في البيت اريد به مجرد التنى وقامت مقام لوفى الجزم فقط وحلت محلها في ذلك (قوله قد  
بليت) فبحر أو بليت سواهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافة هجر الجون والقنافة بالذال المعجمة جمع قنافة هجر  
معروف والمحدث تشديد بالذال المهملة الذى يعنى في ارتعاش من هدير الظلم اذ مضى في ارتعاش وتجران بلديا لى وفي  
القاموس وهجر مفترقا بلديا لى بينه وبين عمرو ومذ كرمصروف وقد يؤنس وعنع واسم جميع أرض البحر ومنه  
المثل كبضع غرائى هجر وقرية كانت قرب المدينة البانيسب القلال أو ينسب الى هجر البين (قوله هما خطتا اما اسار ومنه)  
هذا صدر بيت مجزءه • واما ماد والقتل بالحر أجدر • وانخطتان تشبة خطبة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادقة الى  
آخوه) في القاموس العقق طائر أبقى يشبه صوته العين والغاف واليوم واليومه بضم الواو طائر كلاهما الذى ذكره الاتي  
وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر اراد عققان على لقم من يلزم التنى الالف في الحالات الثلاث  
ويكون مرفوعا على انه مبتدأ أعطف خبره أي ومعه ماوم (قوله التاسع اعطاه الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب  
واعطاه الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجرم) حق اسم الفاعل المعرفة باللام أن لا يضاف الى ما عرف بها لعدم افادة  
اضافته التخصيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرفة لانها لا تكون الا من فعل لازم لكتما ما استأنشأها  
من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متممة بالمعرف بها جل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجرم وجل الحسن الوجه  
على الضارب الرجل في النصب والتخصيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ  
واستأثره في الصفة وقلب الضمة كسرة اذ أصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه  
فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى في آخر القاعدة الاولى والحمد لله على التمام  
وعلى نعمة العظام ومنه الختام ونسأله حسن الختام والتمنك  
من ريقة الانام وان يحشرنا في زمرة نبي محمد عليه أفضل  
الصلوات والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام



فولما فتح مسك الختام قال مقرظاه حضرة الشاب النقيب الشيخ أحمد الأزهري نيل حضرة  
الشيخ أحمد السوقي نائب محكمة السويس الشريعة

الحمد لله الذي رفع درجات العلماء وخفف من عداهم من الجاهل وان كانوا أغنياء والصلوة والسلام على خير العباد القائل  
أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين لم يوافقوا أشرارنا الشريعة وأقصدوا بالفضالة المرضية المنفعة وبعد فقد تم طبع  
حاشية العالم العلامة والحبيب الفقيه الشيخ الشافعي وبها شئنا شرح العلامة بدر الدين الدماميني كل منهما على معنى  
الطيب وأما الحق إن هذا الكتاب العزيز لئلا الهى المثال جدير بأن بعض عليه بالتواضع ويحل النظر ووضع  
في غشاء القلوب لئلا الشغل عليه من الأحكام الصورية وتعليلها النجاسة العقلية كيف هو كتاب طالم لا تشوف إلى رويته  
نظر الماهرين وتشوق إلى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لوراء طالبوه \* لصاقهم من شرح الفضاء

وخرؤا معبد الله شكرا \* فان الشكر يقبه الجزاء

وإني قاصر قولاً فإمن \* أردت هديهم قلى ما تشاء

لا سيما وقد تولى جديده بطبعه مطبعة صاحب الفضل الشهر والقدر الخاطر حضرة محمد أفندي مصطفى الكاتبة بمجور  
القطب للدريبر مجلات تصحيح جلد من حضرات الفضلاء الفقهاء والعلماء الكرام وبأيدهم النسخ المعتبرة المضبوطة على  
ذمة صاحب الوصف المنصف السيد محمد الشريف الذي أخذ جميع القلوب بياهر صفاته الجيدة واستأسر  
وقاب العباد بظواهر ما تراه العبدية ولا غرو أن أختبأ السنة العفلاء تنهت بجعل الشاة على حضرة فانه  
كتاب كان بسبب الاستحصال قصير بهيمته قريب المثال ولانسك ان هذا بعد من جبل ما تراه  
الجليلة ومع ذلك فغير زعمى أن يأتى بلفظ يحيط ببعض كنه أوصافه الجبلية لا زال  
مصنعه والكل الطرف ومورد الكل النصف وجاه تمام الطبع  
مواظفا ٢٤ خلت من شهر ذى الحجة سنة ١٣٠٥

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين

ك ١٢٧  
٣١٢٧



فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشبلي

حاشية	حاشية
١١ حرف الكاف	١٥١ حكمها بعد المعارف والتكرات
٢٨ حرف اللام	١٥٢ حكم المرفوع بعدهما
٧٤ حرف الميم	١٥٥ الباب الرابع من الكتاب
٩٥ حرف النون المفردة	١٥٧ ما يعرف به الاسم من الخبر
١٠١ حرف الحاء المفردة	١٥٨ ما يعرف به الفاعل من المفعول
١٠٣ حرف الواو المفردة	١٥٨ ما افترق فيه عطف البيان والبدل
١١٢ حرف اللام ألف	١٦١ ما افترق فيه اسم الفاعل الخ
١١٤ حرف الياء	١٦٣ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعهما
١١٥ الباب الثامن الكتاب في تفسير الجلة	١٦٥ اقسام الحال
١١٧ انقسام الجلة الى اسمية وفعلية ونظرية	١٦٧ اعراب اسماء الشرط والاستفهام الخ
١١٨ انقسام الجلة الى صغرى وكبرى	١٦٧ مسوغات الابتداء بالنكرة
١١٨ قد يحتمل الكلام الكبير وغيرها	١٧١ اقسام العطف
١١٩ الجمل التي لا محل لها من الاعراب	١٧٥ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٢٢ الجلة الثانية المعترضة	١٧٨ عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٢٨ الجلة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة	١٨٣ شرح حال الضمير المسمى وصلواتهما
الكاشفة لحقيقة ما تليها	١٨٦ رابط الجلة بما هي خبر عنه
١٣١ الجلة الرابعة	١٨٩ الاشياء التي تحتاج الى الربط
١٣٢ الجلة الخامسة الواقعة جوابا لشرط	١٩٤ الامور التي يتكسب الاسم بالاضافة
غير حازم مطلقا ورازم ولم تقترن بالقاء	٢٠٠ الباب الخامس من الكتاب في ذكر
ولا باذا الفجائية	الجهات التي يدخل الاعتراض على
١٣٢ الجلة السادسة	المعرب من جهتها
١٣٣ الجلة السابعة التابعة لما لا محل له	الجهة الثالثة
١٣٣ الجمل التي لا محل لها من الاعراب	الجهة الرابعة
١٣٣ الجلة الثانية	باب المبدأ
١٣٣ الجلة الثالثة	باب كان وما جرى مجراها
١٣٧ الجلة الرابعة المضاف اليها	باب المنصوبات
١٣٩ الجلة الخامسة ١٤٠ الجلة السادسة	ما يحتمل المصدرية والحالة
١٤١ الجلة السابعة	ما يحتمل الحالية والتمييز
١٤٩ الباب الثالث من الكتاب	من الحال ما يحتمل باعتبار ارجاء وجهين
١٤٨ قوله هل يتعلقان بالفعل الماقص	من الحال ما يحتمل التمدد والنداخل
١٤٩ هل يتعلقان بالفعل الجامد	باب اعراب الفعل
١٤٩ هل يتعلقان بأحرف لمعاني	باب الموصول
١٥٠ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجبر	

صفحة	صفحة
٢٥٩ حذف المبتدأ	٢٢٤ باب التوابع
٢٥٩ حذف الخبر	٢٢٦ باب في مسائل مفردة
٢٥٩ ما يشغل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة
٢٦٠ حذف الفعل وحده الخ	٢٢٨ النوع الثاني
٢٦٠ حذف المقمول	٢٢٢ النوع الخامس
٢٦١ حذف حرف العطف	٢٢٣ النوع السادس
٢٦١ حذف فاء الجواب	٢٢٣ النوع السابع
٢٦١ حذف واو الحال	٢٢٦ النوع العاشر
٢٦١ حذف قد	٢٢٦ النوع الحادي عشر
٢٦٢ حذف ما النائية	٢٢٦ النوع الثاني عشر
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٢٨ النوع الثالث عشر
٢٦٢ حذف أداة الاستثناء	٢٢٩ النوع الرابع عشر
٢٦٢ حذف الجار	٢٣٩ النوع الخامس عشر
٢٦٣ حذف أن الناصبة	٢٣٩ الجهة السابعة
٢٦٣ حذف لام الطلب	٢٤٠ الجهة الثامنة
٢٦٥ حذف أل	٢٤٢ الجهة التاسعة
٢٦٦ حذف لام لا عملن	٢٤٣ الجهة العاشرة
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٨ بيان أنه قد نطق أن الشيء الخ
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٨ بيان مكان التقدير
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٥١ بيان مقدار المقدر
٢٦٧ حذف الكلام بعمله	٢٥٢ بيان كيفية التقدير
٢٦٧ حذف أكثر من جملة الخ	٢٥٢ ينبغي أن يكون المحذوف الخ
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف الخ
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كيفية	٢٥٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا الخ
الأعراب	٢٥٤ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا الخ
٢٧٥ الباب الثامن من الكتاب	٢٥٦ حذف المضاف إليه
القاعدة الثانية	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي
٢٧٧ القاعدة الثالثة	٢٥٦ حذف الصلة
٢٧٩ القاعدة الرابعة	٢٥٧ حذف الموصوف
٢٨٢ القاعدة الخامسة	٢٥٧ حذف الصفة
٢٨٢ القاعدة السادسة	٢٥٨ حذف المعطوف
٢٨٢ القاعدة السابعة	٢٥٨ حذف المعطوف عليه
٢٨٢ القاعدة الثامنة	٢٥٩ حذف المبدل منه
٢٨٣ القاعدة التاسعة	٢٥٩ حذف المؤكد فاء تو كمله
٢٨٣ القاعدة العاشرة	

الخ

